



جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلَمَةُ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الثامنة والعشرون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٧
ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٧

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٨



الجمهورية العربية السورية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الثامنة والعشرون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٧
ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٧

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٨

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١)
في النقابات

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار حمد علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، وميش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبة ، وأحمد
علي موسى .

(١) نقابات

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٦ القضائية

محاماة . دفاع . . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . دعوى جنائية .
" نظرها والحكم فيها " .

تعارض المصلحة بين فريقين من المتهمين . وجوب تخصيص محام خاص بالدفاع عن كل فريق .
مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .

لما كان يبين من مطالعة التحقيقات أن شاهد الاثبات قرر أمام النيابة
أن الطاعنين الثلاثة الأول هم الفاعلون لجريمة القتل إذ أطلقوا النار
على المجنى عليه بعد أن أنزلوه عنوة من سيارة الأتوبيس التي كان يستقلها
ونفى في ذات الوقت الاتهام عن الطاعنين الرابع والخامس مقررًا بعدم

وجودهم على مسرح الحادث وقت وقوعه وأنه فور تركه لمكان الحادث تقابل مع الطامن الخامس خارجا من منزله فأبلغه بارتكاب الطاعنين الثلاثة الأول بجريمة قتل المجنى عليه بالصورة التي رآها . كما يبين منها أن الطاعنين الرابع والخامس نفيا للتهمة المسندة إليهما وبنيادفاعهما على أنهما لم يحضرا الحادث ولم يشتركا فيه كما أن الطامن الخامس أيد ما قرره الشاهد السابق من أنه قابله لدى خروجه من منزله اثر سماعه الأعية النارية وأخبره بارتكاب الطاعنين الثلاثة الأول لحادث قتل المجنى عليه على نحو ما سلف ذكره ذلك الشاهد . ويبين منها أيضا أن الطاعنين الثلاثة الأول أنكروا ارتكابهم جريمة القتل وأسند الطامن الأول الاتهام إلى الطاعنين الرابع والخامس وقرر أن الشاهد يشهد لمصلحتهما لقربته لهما . لما كان ذلك ، وكان تبادل الاتهام بين الطاعنين على هذا النحو ، وحصر شاهد الإثبات الاتهام في الطاعنين الثلاثة الأول وحدهم ، ونفيه الاتهام عن الطاعنين الرابع والخامس وتأيد هذا الأخير له في ذلك يؤدي حتما إلى تعارض المصلحة بينهم فيما يدعو صالح الطاعنون الثلاثة الأول إلى تكذيب أقوال هذا الشاهد والتشكيك في الصورة التي أعطاها للحادث فإن مصلحة الطاعنين الرابع والخامس تستدعي التمسك بأقوال هذا الشاهد وتأيدها مما يستلزم فصل دفاع كل من الفريقين عن الآخر وإقامة محام خاص لكل منهما حتى تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت للمامين الثلاثة بالمرافعة عن الطاعنين الثلاثة الأول وعن الطاعنين الرابع والخامس في دفاع واحد مشترك بينهم جميعا مع قيام التعارض المشار إليه آنفا ، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٧١ بدائرة مركز أبو تيج سحافظة أسيوط (أولا) قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصدوه

في طريق أيقنوا مروره فيه وما أن ظفروا به حتى انهمالوا عليه بوابل من الأعيرة النارية فاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانيا) المتهمون جميعا عدا الخامس "أ" أحرزوا أسلحة نارية (بنادق) مشحونة بغير ترخيص "ب" أحرزوا ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية سائلة الذكرون أن يكون مرخصا لهم في حيازة السلاح أو حرازه . وطابت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ و ٦ و ٢ / ٢ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ الملحق . فقرر ذلك . وادعى ابن المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٢٥٠ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضورها عملا بمواد اتهام والمادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة والمصادرة وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ دانهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد انطوى على إخلال بحق الدفاع إذ سمحت المحكمة لمحامين ثلاثة بتولى الدفاع عنهم جميعا بدفاع واحد مشترك رغم تعارض مصلحة الطاعنين الرابع والخامس مع مصلحة الطاعنين الثلاثة الأول .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت ضد الطاعنين لأنهم قتلوا عمدا مع سبق الإصرار وأحرزوا عدا الخامس أسلحة نارية بدون ترخيص وذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا لهم في حيازة السلاح أو حرازه ، وقد دان الحكم الطاعنين الخمسة وقضى بمعاينتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والمصادرة وإلزامهم متضامنين بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٢٥٠ جنيتها على سبيل التعويض .

لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة التحقيقات أن شاهد الإثبات
قرر أمام النيابة أن الطاعنين الثلاثة الأول هم المفادلون بجرime القتل إذ أحاطوا
النار على المجنى عليه بعد أن أنزاهه عنوة من سيارة الاتوبيس التي كان يستقلها
ونفى في ذات الوقت الاتهام عن الطاعنين الرابع والخامس مقرا بعدم وجودهم
على مسرح الحادث وقت وقوعه وأنه فور تركه لمكان الحادث تقابل مع الطاعن
الخامس خارجا من منزله فأبلغه بارتكاب الطاعنين الثلاثة الأول بجرime قتل
المجنى عليه بالصورة التي رآها . كما يبين منها أن الطاعنين الرابع والخامس نفيا
التهمة المسندة إليهما وبناي دفاعهما على أنها لم يحضرا الحادث ولم يشتركا فيه
كما أن الطاعن الخامس أيد ما قرره الشاهد السابق من أنه قابله لدى خروجه
من منزله أثر سماعه الأعيمة النارية وأخبره بارتكاب الطاعنين الثلاثة الأول
لحادث قتل المجنى عليه على نحو ما سلف وذكره ذلك الشاهد . ويبين منها أيضا
أن الطاعنين الثلاثة الأول أنكروا ارتكابهم بجرime القتل وأسند الطاعن الأول
الاتهام إلى الطاعنين الرابع والخامس وترر أن الشاهد يشهد لمصاحتهما
لقربته لهما . لما كان ذلك ، وكان تبادل الاتهام بين الطاعنين على هذا النحو ،
وحصر شاهد الإثبات الاتهام في الطاعنين الثلاثة الأول وحدهم ، ونفيه الاتهام
عن الطاعنين الرابع والخامس وتأييد هذا الأخير له في ذلك يؤدي حتما إلى تعارض
المصلحة بينهم فبينما يدهو صالح الطاعنين الثلاثة الأول إلى تكذيب أقوال هذا
الشاهد والتشكيك في الصورة التي أعطاها للحادث فإن مصلحة الطاعنين الرابع
والخامس تستدعي التمسك بأقوال هذا الشاهد وتأييدها مما يستلزم فصل الدفاع
كل من الفريقين عن الآخر وإقامة محام خاص لكل منهما حتى تتوافر له حرية
الدفاع عن موكله في نطاق مصالحته الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك ،
وكانت المحكمة قد سمحت للدفاعين الثلاثة بالمرافعة عن الطاعنين الثلاثة الأول
وعن الطاعنين الرابع والخامس في دفاع واحد مشترك بينهم جميعا مع قيام
التعارض المشار إليه آنفا ، فإنها تكون قد أخلفت بحق الطاعنين في الدفاع
مما يستوجب نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(ب)
في المواد الجنائية

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد بخينة ، ربيعش رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، محمد رجبى
عبد الصمد .

(١)

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٦٤ القضائية

١ - مأمورو الضبط القضائي . استدلالات . إثبات "إعتراف" .
محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه .

حق المحكمة في التعويل على ما يتضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات .

تقدير صحة الاعتراف وتقييمه في الإثبات . موضوع . مادام سائفا .

٢ - تزوير "التزوير في أوراق الشركات التي تساهم فيها الدولة" . أوراق
الشركات التي تساهم فيها الدولة .

سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبترول . من محررات إحدى الشركات
التي تساهم الدولة في مالها بنصيب . التزوير فيها . معاقبة . بالمادة ٢١٤ مكررا
هتوبات .

٣ - محكمة الموضوع "سلطانها في تعديل تاريخ الحادث" . وصف
التهمة .

تعديل تاريخ الحادث . لا يعد تعديلا للتهمة . حق المحكمة في إجرائه . دون لفت نظر
الدفاع .

٤ - حكم "تسليمه . تسليم غير معيب" .

متى يعيب التناقض . الحكم ؟

٥ - وصف التهمة . محكمة الموضوع "سلطانها في تعديل وصف التهمة" .

حق المحكمة في استبعاد الوصف الصحيح على الواقعة . دون لفت نظر الدفاع . ما دامت
الواقعة المادية التي اتخذتها أساسا لوصفها هي بذاتها الواقعة الواردة بأمر الإحالة .

٦ - تزوير "تزوير أوراق الشركات" . حكم . "تسليمه . تسليم
معيب" .

بيان الحكم الواقعة التزوير بما ينطبق عليه نص المادة ٢١٤ مكررا عقوبات .
إيراده نص المادة ٢١٣ عقوبات على أنها مادة العقاب . خطأ مادي . لا يعيب الحكم .

١ - من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية
أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون
أن يستوجبها تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك
اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة
ماترى وجوب تحقيقه منه ، وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد به مادام
قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة
ولها أيضا أن تعول على ما يتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعترافات
مادامت قد اطمأنت إليها لما هو مقرر من أن الاعترافات في المسائل الجنائية
من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها
وقيمتها في الإثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة
مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من التحقيق بما في ذلك محضر

ضبط الواقعة متى اطعنا إلى صدقه ومطابقته للحق والواقع . لما كان ذلك فإن ما ينهيه الطاعن في شأن بطلان محضر جمع الاستدلالات وما تضمنه من اعترافه بالجرائم المسندة إليه لا يكون له محل .

٢ - إن سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبتروك هي محررات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب وقد قام الطاعن بوصفه موظفا عاما بالمصنع الحربي ٨١ بالتوقيع عليها بما يفيد - على خلاف الحقيقة - ورود كميات الوقود المبينة بتلك السندات إلى المصنع الأمر الذي يشكل إحدى صور التزوير التي أوجبتها المادة ٢١٣ من قانون العقوبات والمعاقب عليها بالمادة ٢١٤ مكررا منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن من تلك الجريمة على هذا النحو فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ - لما كان ما انتهى إليه الحكم من رد تاريخ الحادث إلى الوقت الذي اطعنا إلى وقوع الاختلاس خلاله هو مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما استخلصته المحكمة من العناصر المطروحة على بساط البحث وليس تغييرا في كيانها المبادئ فلا يعد ذلك في حكم القانون تعديلا في التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه ليتراعى على أساسه ، بل يصح لجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من سماع الدعوى .

٤ - إن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينبغي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي منها قصده المحكمة .

٥ - لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه بصفته موظفا عموميا من الأمناء على الودائع "أمين مخزن المهددة بمصنع حربي ٨١" استولى بغير حق على مال للدولة هو الزيت المبينة بالمحضر والملوكة للجمعية التعاونية والمسلمة إليه بسبب وظيفته ، وطلبت من قضاء الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات . وإذا أحيل الطاعن بهذا الوصف ، قضت المحكمة بإدانته من ذات الفعل بوصف أنه "بصفته موظفا عموميا ومن الأمناء على الودائع" "مساعد أمين مخزن بالمصنع الحربي ٨١" اختلس كمية السولار

والبتزين البالغ قيمتها ١٠١٢ ج و ٧٠٠ م والمسلمة إليه بسبب وظيفته وبصفته أميناً عليها، ولما كان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هي مكلفة بتحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان به المتهم، دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — إذ يوجب القانون على المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة المطروحة كما صار إثباتها في الحكم وليس في ذلك خروج على واقعة الدعوى أو افتئات على حق مقرر للمتهم.

٦ — إذا كان الحكم قد وصف فعل التزوير الذي دان به الطاعن وبين واقعة الدعوى في شأنه بما ينطبق على حكم المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات فإن إيراد الحكم لنص المادة ٢١٣ من قانون العقوبات وإدانة الطاعن بها ليس إلا من قبيل الخطأ في رقم المادة المطبقة مما لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان كافٍ وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٣ يوليو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة "أ" بصفته موظفاً عمومياً من الأمناء على الودائع "أمين مخزن العهدة بمصنع حربي (٨١)" استولى بغير حق على مال للدولة هو الزيوت المبينة بالمحضر والملوكة للجمعية التعاونية والمسلمة إليه بسبب وظيفته "ب" استحصل بغير حق على ختم المصنع الحربي رقم ٨١ واستعمله استعمالاً ضاراً بمصلحة عامة بأن بهم على بونات الشحن المقدمة من الجمعية التعاونية للبترول تأييداً لتوريد كميات الوقود المبينة بالمحضر للمصنع خلافاً للحقيقة "ج" ارتكب تزويراً في أوراق أميرية هي بونات شحن صادرة من الجمعية التعاونية للبترول بجعله واقعة مزورة

في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت على خلاف الحقيقة أنه استلم كميات الوقود المبيعة ووقع عليها وقام كذلك ببصم البونات سالفة الذكر بخاتم المصنع ٨١ حربي فتمت الجريمة بناء على ذلك وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١١١/٦ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢٠٧ و ٢١٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته وبإلزامه برد مبلغ ١٠١٢ ج و ٧٠٠ م وبتغريمه مثله وذلك عما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على بطلان في الإجراءات وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون كما جاء مشوباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم إذ دان الطاعن بالجرائم المسندة إليه قد عول في قضائه على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات بالرغم من بطلانه إذ أباحت الواقعة إلى شرطة قسم مصر الجديدة وقام معاون القسم باستجواب الطاعن مع أنه غير مختص بالتحقيق في مواد الجنايات وقد تمسك الطاعن ببطلان هذا التحقيق وما ترتب عليه ولكن الحكم رد على هذا الدفاع بما ينطوى على مسخ له . كما أن الحكم قد دان الطاعن بجريمة التزوير دون أن تقوم المحكمة بفض المظروف المحتوي على الأوراق المدعى بتزويرها مما حجبها عن استظهار صحة دفاع الطاعن من أن ما أثبتته في تلك الأوراق لا يعدو بيانات فردية تخضع للمراجعة من جانب عديد من الموظفين . وقد عول الحكم أيضاً في إدانة الطاعن على تقرير لجنة الجرد التي شكلت تشكيلاً باطلاً من أعضاء مسؤولين مع الطاعن عن العجز في المواد البرولية موضوع الإتهام وأن هذه اللجنة لم تتمكن الطاعن من الحضور أثناء مباشرة أعمالها . وفضلاً عن ذلك فإن الحكم قد حدد مسئولية الطاعن عن العجز في الوقود خلال المدة من ١٩٦٢/٧/٨ حتى ١٩٦٢/١٠/١٨ مخالفاً بذلك ما تضمنه وصف التهمة بأن الفترة من ١٩٦٢/٧/٣ إلى ١٩٦٢/١٠/٧

كما أن الحكم قد دان الطاعن من اختلاسه كمية من السولار في حين أن لجنة الجرد انتهت إلى وجود زياده في تلك المسادة وبذلك يكون الحكم قد أقام قضاءه على دليلين متناقضين يضاف إلى ذلك أن الحكم النفث عن دلالة أقوال جميع السائقين من أنهم أدخلوا كميات الوقود الثابتة بالفواتير إلى مخازن المصنع وما قرره أمين المخازن من أن مرد العجز في البنزين إلى أن مدير المصنع وكبار موظفيه يصرفون منه لسياراتهم دون أن يثبتوا ذلك في الدفاتر وأن التبخر والانسكاب عند التفريغ من عوامل ذلك العجز . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاختلاس في حين أن الدعوى الجنائية رفعت عليه بوصف الاستيلاء دون وجه حق على مال للدولة من غير أن تنبه المحكمة إلى ذلك التغير في وصف التهمة ، كما دانه الحكم أيضا عن جريمة التزوير طبقا للمادة ٢١٣ من قانون العقوبات في حين أن التزوير لم يقع على أوراق أميرية وإنما على أوراق الجمعية التعاونية للبترول مما ينطبق على المادة ٢١٤ مكررا عقوبات .

وحيث أنه لما كان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه ، وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ماورد به مادام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة وطأ أيضا أن تعمل على ما يتضمنه محضر جميع الاستدلالات من اعترافات مادامت قد اطمأنت إليها لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلالات التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير مصحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سائفة ولها سلطة مطابقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى أطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحق والواقع . لما كان ذلك ، فإن ما ينعمه الطاعن في شأن بطلان محضر جمع الاستدلالات وما تضمنه من اعترافه بالجرائم المسندة إليه لا يكون له محل هذا فضلا عن أنه لا يبين من محضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد دفع ببطلان ذلك المحضر ومن ثم فلا يصح أن يكون ما ينعمه الطاعن بشأن إجراءات تحقيق

الشرطة سببا للطعن على الحكم بالنقض مادام هذا التحقيق قد جرى في مرحلة سابقة على المحاكمة ومادام الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلانه . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة قامت بجلسة ١٠/٣/١٩٧٥ بفض المظروف الخاص بالدعوى واطلعت على محتوياته في حضور الطاعن ومحاميه الذي ترفع في الدعوى بعد ذلك ثم صدر الحكم المطعون فيه متضمنا في أسبابه ما تبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق محل الاتهام ، فإن ما ينعي به الطاعن من إغفال المحكمة هذا الاجراء الجوهرى يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن في شأن إدانته بجريمة التزوير في محررات رسمية بالرغم من أن ما أثبتته فيها لا يعدو بيانات فردية تخضع للمراجعة من جانب عديد من الموظفين فردود بأن سندات الشحن والفواتير موضوع الاتهام الصادرة من الجمعية التعاونية للبترول هي من محررات إحدى الشركات التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب وقد قام الطاعن بوصفه موظفا عاما بالمصنع الحربى ٨١ بالتوقيع عليها بما يفيد - على خلاف الحقيقة - ورود كميات الوقود المبينة بتلك السندات إلى المصنع الأمر الذى يشكل إحدى صور التزوير التى أوضحتها المادة ٢١٣ من قانون العقوبات والمعاقب عليها بالمادة ٢١٤ مكررا منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن من تلك الجريمة على هذا النحو فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان النعى بالبطلان على تشكيل إجراءات لجنة الجرد التى قامت بفحص أعمال الطاعن موضوع الاتهام مردود بأن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أطرح دفاع الطاعن فى هذا الشأن بقوله "أن المتهم هو الذى تخاف من الحضور وعملية الجرد كان قوامها المستندات التى أقر بتوقيعه عليها ومقارنتها بالكميات الموجودة بالمصنع والكميات المستهلكة ومع ذلك لم يبين المتهم فى هذا الشق من الدفاع مصاحته فى هذا النعى ولم يذكر مطاعن محددة على عمل اللجنة حتى يمكن للمحكمة بحثها واستجلاء مصاحته فى هذا النعى " وهو قول سائغ فى إطراح هذا الدفاع فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن فى المنازعة فى سلامة إجراءات لجنة الجرد بعد أن استند الحكم المطعون فيه فى إدانته إلى أدلة مستقلة عن تقرير تلك اللجنة أطمأن إلى سلامتها ومن ثم فلا يعدو هذا النعى أن يكون جدلا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما تستقل بالبت فيه بما لا معقب عليها . لما كان ذلك ،

وكان ما انتهى إليه الحكم من رد تاريخ الحادث إلى الوقت الذي اطمأن إلى وقوع الاختلاس خلاله هو مجرد تصحيح لبيان تاريخ التهمة كما استخلصته المحكمة من العناصر المطروحة على بساط البحث وليس تغييرا في كيانها المسمى فلا يعد ذلك في حكم القانون تعديلا في التهمة بما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه ليتراجع على أساسه ، بل يصح إجراؤه من المحكمة بعد الفراغ من سماع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — على ما يبين من مدوناته — قد أقام قضاءه في شأن تهمة الاختلاس التي دان بها الطاعن على أن شحنات المواد البترولية الموضحة بسندات الشحن والفواتير لم ترد أصلا لمخازن المصنع فلا يعيب الحكم بعد أن ثبت لديه تصرف الطاعن فيها أن يكون تقرير لجنة الجرد قد تضمن وجود زيادة في رصيد السولار الموجود بمخزن المصنع أيا كان قدرها ولا يكون لمنعى الطاعن على الحكم بقالة التناقض محل لما هو مقرر من أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى منها قصده المحكمة ، وهو ما خلا منه الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان ما يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه بأنه التفت عن دلالة أقوال السائقين من أنهم أدخلوا كميات الوقود الثابتة بالفواتير إلى مخازن المصنع وما قرره أمين المخازن من أن مرد العجز في البنزين هو قيام مدير المصنع وكبار موظفيه بصرف البنزين لسياراتهم دون أن يثبتوا ذلك في الدفاتر وأن التبخر والانسكاب من عوامل العجز فيه ، كل ذلك مردود بأنه فضلا عن أن الحكم قد اعتمد في إدانة الطاعن على أن كميات الوقود موضوع جريمة الاختلاس لم ترد إلى مخازن المصنع أصلا ، فإن مفاد أخذ المحكمة بأدلة الثبوت التي ساقها أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أنه من المقرر أنه لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع في اعتقادها أو المجادلة في الأدلة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه بصفته موظفا عموميا من الأمناء على الودائع "أمين مخزن الهدية بمصنع حربى ٨١" استولى بغير حق على مال للدولة هو الزيوت المبينة بالمحضر والملوكة للجمعية التعاونية والمسلمة إليه بسبب وظيفته ، وطلبت من قضاء الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات ، وإذا أحيل

الطاعن بهذا الوصف ، قضت المحكمة بإدانتة عن إذات الفعل بوصف أنه بصفته موظفا عموميا ومن الأمانة على الودائع . "مساعد أمين مخزن بالمصنع الحربي ٨١" اختلس كمية السولار والبتزين البالغ قيمتها ١٠١٢ ج و ٧٠٠ م والمسامة إليه بسبب وظيفته وبصفته أمينا عليها . ولما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها ، وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا بدون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان به المتهم ، دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — إذ يوجب القانون على المحكمة أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المطروحة كما صار إثباتها في الحكم ، وليس في ذلك خريح على واقعة الدعوى أو افتئات على حق مقرر للمتهم ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعي يكون في غير محله — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد وصف فعل التزوير الذي دان به الطاعن وبين واقعة الدعوى في شأن بما ينطبق على حكم المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات ، فإن إيراد الحكم النص المادة ٢١٣ من قانون العقوبات وإدانة الطاعن لما ليس إلا من قبيل الخطأ في رقم المادة المطبقة مما لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها ، ومن ثم فإن تعيب الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد نؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد مومي .

(٢)

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ القضائية

(١) مسئولية جنائية . "مواقع المسؤولية" . أسباب الإباحة وموانع
العقاب . إثبات . "بوجه عام" .
شروط أعمال المادة ٦٣ عقوبات ؟

(٢ ، ٣) إهانة . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . باعث .

(٢) تعرف حقيقة ألفاظ الإهانة . موضوعي . حد ذلك .

(٣) تعتمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة في ذاته . كفايته لنوافر القصد الجنائي
في جريمة الإهانة . لا مبرة بالباعث على توجيهها . مثل .

(٤) نقابات . محاماه . دعوى مدنية . "الصفة فيها" .

حق تقييد المحامين في اتخاذ صفة المدعي في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها .
تخوّل هذا الحق لرئيس مجلس النقابة الفرعية بالنسبة لها ولأعضائها . المادتان ٢٢ ، ٤٠ من قانون
المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

١ — إن المادة ٦٣ من قانون العقوبات إذ نصت بأنه لا جريمة إذا وقع
الفعل من الموظف تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءاته
من اختصاصه متى حسنت نيته قد أوجبت عليه — فوق ذلك — أن يثبت أنه
لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته اعتقاداً
مبنياً على أسباب معقولة .

٢ — من المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ الإهانة هو بما تطعن إليه محكمة الموضوع من تحصيلها لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت هي لم تخطيء في التطبيق القانوني على الواقعة .

٣ — يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة بالقول مجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل بذاتها معنى الإهانة ، بغض النظر عن الباعث على توجيهها وهو ما لم يخطيء الحكم في تقريره بصدد الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ومن ثم فلم تعد بالحكم حاجة — من بعد ثبوت صدور الألفاظ المهينة من الطاعن — إلى التدليل على أنه كان يقصد بها الإهانة . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة انتقل إلى المركز أثر علمه — من شكوى قدمها محامي المحبوسين — بوجودهما فيه بصفة غير قانونية وبقيام الطاعن بحبسهما بدون وجه حق بالرغم من صدور قرار الفاضل بالإفراج عنهما ، وإن الإهانة قد وقعت على كل من وكيل النيابة والمحامي عن الطاعن — لما أن علم بأمر الشكوى والانتقال وتولى وكيل النيابة دون إخباره تفتيش السجن — وذلك أثناء قيام وكيل النيابة بأجراء التحقيق المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية بديوان المركز وحضور المحامي الشاكي هذا التحقيق بناء على الحق المخول له بالمادتين ٨٣ ، ٨٥ من قانون المحاماه الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، فإن في ذلك ما يحقق وقوع جريمة الإهانة — المنصوص عليهما في المادتين ١٣٣ من قانون العقوبات ، ٩٨ من قانون المحاماه .

٤ — لما كان الواقع الذي أثبتته الحكم أن الدعوى المدنية التي رفعت من رئيس مجلس نقابة المحامين الفرعية بطلب تعويض عن إهانة أحد أعضائها استعمالا لحقه المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٤٠ منه — واللتي خولت أولاهما للنقيب أن يتخذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها ، وجمعت لرئيس مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة للنقابة الفرعية — فلا يؤثر في قبول الدعوى كون هذا المجلس قد قرر بعد ذلك دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية لإجتاع قسوت هي فيه مواصلة السير

في تلك الدعوى المقامة بالفعل ، وذلك بفرض أن قرارها هذا لم يرفع إلى مجلس النقابة وفقا للمادة ٢٩ من القانون اسوة بسائر قراراتها ، ما دام حق رئيس مجلس النقابة الفرعية في رفع الدعوى ومباشرتها غير مقيد بموافقة مجلس النقابة وإذا لزم الحكم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من (١) الرقيب / (٢) العقيد / (الطاعن) (٣) النقيب / (٤) ملازم أول / بأنهم في الفترة من ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ إلى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ بدائرة مركز إيتاي البارود محافظة البحيرة — المتهم الأول — ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو دفتر أحوال مركز شرطة إيتاي البارود حال تحريره المختص بوظيفته يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت على غير الحقيقة إخلاء سبيل كل من و المتهمين في الجناية رقم ٣٢٧٢ لسنة ١٩٧٤ إيتاي البارود مع علمه بذلك — المتهمين الثلاثة الآخرون (١) اشتركوا مع المتهم الأول بطريق التحريض والاتفاق في ارتكاب الجريمة السالفة الذكر بأن طلبوا منه أن يثبت في دفتر أحوال المركز ما يفيد إخلاء سبيل كل من و في الساعة ١٠,٣٠ صباح يوم ٣/١٠/١٩٧٤ خلافا للحقيقة فتتمت الجريمة بنساء على هذا الاتفاق وذلك التحريض (٢) حبسوا كلا من و في غير الأحوال المصرح بها قانونا وبعد الإفراج عنهما بالقرار الصادر من القاضي الجزئي المختص في ٢/١٠/١٩٧٤ في الجناية رقم ٣٢٧٢ لسنة ١٩٧٤ — ج إيتاي البارود — المتهم الثاني (الطاعن) أيضا — (١) استعمل التهديد مع موظف عام ليحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وكان ذلك بأن تعدى بالقول على السيد الأستاذ وكيل نيابة إيتاي البارود أثناء وبسبب تأديته وظيفته بأن وجه إليه العبارات المبينة في المحضر قاصدا منه من الاستمرار في تفتيش سجن المركز ومكان الجز فيه وقد ترتب على التعدي بالإهانة والتهديد والاستمرار فيها استحالة قيام وكيل النيابة بواجبه وقد توصل

المتهم بهذا الاعتداء إلى بلوغ مقصده وهو عدم تمكين وكيل النيابة من استكمال تفتيش مكان الحجز في مركز الشرطة (٢) أهان بالقول السيد الأستاذ وكيل نيابة إيتاي البارود في أثناء وبسبب تأديته وظيفته بأن وجه إليه العبارات المبينة بالمحضر (٣) أهان بالقول والتهديد الأستاذ المحامي في أثناء تأدية واجبات مهنته بأن وجه إليه العبارات المبينة في المحضر وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٠/١ - ٢٤ - ٤١ و ١٣٣ - ١٣٧ مكررا "أ" ٢١١، ٢١٣ - ٢٨٠ من قانون العقوبات والمادة ٩٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ فصدر القرار بذلك . وادعى كل من (١) (٢) مدنيا بمبلغ قرش صاغ . كما ادعى الأستاذ المحامي بصفته مدنيا بمبلغ ٥١ ج قبل المتهم الثاني (الطاعن) على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا عملا بالمواد ١٣٣ و ٢٨٠ من قانون العقوبات والمادة ١٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة والمواد ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات (أولا) بمعاقبة العقيد / بغرامة قدرها عشرة جنهات وذلك عن ارتكابه لجريمة حبس و بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة شهرين عن ارتكابه لجريمة إهانة الأستاذين وكيل النيابة و المحامي أثناء تأدية الأول لوظيفته والثاني لواجبات مهنته وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم وبإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني و قرشا واحدا على سبيل التعويض المدني المؤقت والمصاريف المدنية وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة وبأن يدفع للمدعى بالحق المدني الأستاذ المحامي بصفته مبالغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية (ثانيا) ببراءته من باقي التهم المنسوبة إليه (ثالثا) ببراءة باقي المتهمين من التهم المستندة إليهم ورفض الدعوى المدنية قبالهم وإلزام مدعيها بالمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليه (الطاعن) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم حبس شخصين بدون وجه حق وإهانة وكيل نيابة ومحام بالقول ، قد انطوى على فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن دفاع الطاعن — في خصوص الجريمة الأولى — كان مؤمسا على أنه أخطأ إذ اعتقد أن ثمة تعاملات تكسبه حقا في احتجاز المحبوسين لمدة أربع وعشرين ساعة منذ صدور قرار القاضي بالإفراج عنهما ، وقال أنه وقد ارتكب الفعل بحسن نية فإن ذلك الخطأ يغفر له عملا بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات ، بيد أن الحكم — مع ما سجله ، في معرض تبرئة الطاعن من تهمة أخرى ، من أنه أمر بإثبات تاريخ الإفراج بدتر أحوال المركز وفقا للحقيقة في اليوم التالي لصدور ذلك القرار — لم يلتفت إلى دلالة هذه الواقعة على حسن نية الطاعن ، ورد على دفاعه بما لا يصلح زوا كما أن الحكم أخطأ في الرد على دفاعه القائم — بصدد الجريمتين الآخرين — على أن ما نسب إليه فيهما لا يكون في القانون إهانة ، ولم يكن هو يقصدها ، علاوة على أنه وقع بعد فراغ وكيل النيابة من تفتيش السجن — وحال شروعه في دخول مكان الجرح المليحق بالمركز — وبالتالي لم يقع أثناء تأدية وكيل النيابة وظيفته ولا أثناء قيام محامي المحبوسين بأعمال مهنته ، لأن ذلك المكان ظاهر للعيان فلم تكن ثمة حاجة لممارسة حق الدخول فيه ، فضلا عن أن هذا الحق مقصور على النائب العام أو من ينوبه من رجال النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل . هذا إلى خطأ الحكم في رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية — المقامة من رئيس مجلس نقابة المحامين الفرعية قبل الطاعن — الذي أسسه الطاعن على قيامه بتنفيذ أهم شروط المجلس بقبول الاعتذار ، وهو صدوره منه في مكتب المحامي ، الأمر الذي يؤكد أن النزاع قد انحسم صالحا ، وعلى انعدام صفة رئيس المجلس في رفع الدعوى ما دام الأمر قد عرض على الجمعية العمومية للنقابة الفرعية ولم يقدم ما يثبت تصديق مجلس نقابة المحامين على قرار تلك الجمعية مواصلة السير في الدعوى المدنية أو رفع قرارها إلى هذا المجلس وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة حبس بدون شخصين وجه حق التي دان بها الطاعن ، عرض لما تمسك به من أحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات ورد عليه بقوله : " أما ما قاله الدفاع من أن المتهم الثاني — الطاعن — كان يعتقد بحسن نية أن من حقه إبقاء المدعين بالحق المدني في المدة من ١٩٧٤/١٠/٢ إلى ١٩٧٤/١٠/٢ وأن هذا الأمر جائز في قانون الإجراءات فإن الثابت بالأوراق أن المتهم الثاني وهو مأمور مركز ورئيس للسجن المركزي لا يستساغ القول منه بأنه يجهل الأمور التي ينفذها في كل يوم لأن قانون الإجراءات الجنائية في خصوص حبس الأشخاص وإيداعهم في السجن ومدة الحبس وكيفية قبول الشخص في السجن هي أمور واضحة في نصوص قانون الإجراءات الجنائية التي ينفذها المتهم الثاني كل يوم ومن ثم فإن عدم تنفيذ نصوصه لا يفترض فيه حسن النية لأنه على درجة من الثقافة العالية التي تجعله محيطاً بكل دقائق الأمور في قانون الإجراءات الجنائية في خصوص ما يتصل بعمله اليومي ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على هذا الدفاع " ولما كان هذا الذي أورده الحكم سائفاً في الرد على دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته ، ذلك بأن المادة ٦٣ من قانون العقوبات إذ قضت بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموظف تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته ، قد أوجبت عليه فوق ذلك — أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته اعتقاداً مبنياً على أسباب معقولة . وإذ كان البين من الحكم أن الطاعن لم يثبت شيئاً من ذلك ، علاوة على أن ما ساقه الحكم في مدوناته — على الندوة المتقدم بيانه — من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء حسن النية الذي تمسك به الطاعن على نحو مرسل ، فإن تعييبه الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الحكم قد دون الألفاظ المقدمة المنسوبة إلى الطاعن التفوه بها في جريمتي الإهانة بالقول اللتين دانه بهما ، وبين الواقعة بما تتوافر به — في الوقت ذاته — كافة الأركان القانونية المكونة لهاتين الجريمتين ، وإذ كان من المقرر أن المرجع في تعريف حقيقة ألفاظ الإهانة إنما هو بما تطمئن إليه محكمة الموضوع من تحصيلها لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت هي

لم تخطىء في التطبيق القانوني على الواقعة — كما هي الحال في الدعوى المسائلة — وأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة بالقول مجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل بذاتها معنى الإهانة ، بغض النظر عن الباعث على توجيهها ، وهو ما لم يخطىء الحكم في تقريره بصدد الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، ومن ثم فلم تعد بالحكم حاجة — من بعد ثبوت صدور الألفاظ المهيينة من الطاعن — إلى التدايل على أنه كان يقصد بها الإهانة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة انتقل إلى المركز أثر عامه — من شكوى قدمها محامي المحبوسين — بوجودهما فيه بصفة غير قانونية وقيام الطاعن بحبسهما بدون وجه حق بالرغم من صدور قرار القاضي بالإفراج عنهما ، وأن الإهانة قد وثقت على كل من وكيل النيابة والمحامي من الطاعن — لما أن علم بأمر الشكوى والانتقال وبتولى وكيل النيابة ، دون إخباره ، تفتيش السجن — وذلك أثناء قيام وكيل النيابة بإجراء التحقيق المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بديوان المركز وحضور المحامي الشاكي هذا التحقيق بناء على الحق المخول له بالمادتين ٨٢ و ٨٥ من قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، فإن في ذلك ما يحقق وقوع جريمة الإهانة — المنصوص عليهما في المادتين ١٣٣ من قانون العقوبات و ٩٨ من قانون المحاماة المذكور — أثناء تأدية وكيل النيابة وظيفته وبسبب تأديتها وأثناء قيام المحامي بأعمال مهنته وبسببها ، ومن ثم لا يجدى الطاعن ما يثيره في هذا الصدد . لما كان ذلك وكان الحكم قد سجل — من واقع الاطلاع على جدول محاضر جلسات نقابة المحامين الفرعية — أن الجمعية العمومية وافقت على قبول الاعتذار بالشروط التي يحددها المجلس ، وأن هذا المجلس قد اشترط — فيما اشترطه — توقيع جزاء إداري على الطاعن أو نقله ، وإذا لم تتحقق الشروط فقد قرو المجلس دعوة الجمعية العمومية لإجتماع غير عادي وفيه قررت الجمعية الاستمرار في الدعوى المدنية المقامة من النقابة ، فإن ما تمسك به الطاعن من اعتذاره للمحامي في مكتبه وما يرتبه على ذلك من نهي على قضاء الحكم بصدد قبوله تلك الدعوى يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الواقع الذي أثبتته الحكم أن الدعوى المشار إليها قد رفعت من رئيس مجلس النقابة الفرعية استعمالا لحقه المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المحاماة سالف الذكر — التي أحالت إليها الفقرة

الثانية من المادة ٤ منه — واللذين خولت أولاهما للنقيب أن يتخذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها ، وخولت أخراهما لرئيس مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة للنقابة الفرعية — فلا يؤثر في قبول الدعوى كون هذا المجلس قد قرر بعد ذلك دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية لإجتماع قررت هي فيه مواصلة السير في تلك الدعوى المقامة بالفعل ، وذلك بفرض أن قرارها هذا لم يرفع إلى مجلس النقابة وفقا للمادة ٢٩ من القانون أسوة بسائر قراراتها ، ما دام حق رئيس مجلس النقابة الفرعية في رفع الدعوى ومباشرتها غير مقيد بموافقة مجلس النقابة ، وإذا التزم الحكم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد
قواد جندوبه ، ورميش رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد موسى .

(٣)

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٦ القضائية

أمر بالأوجه . مستشار الإحالة . تسبيب قراراته .

أمر مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى إبانائية لعدم كفاية الأدلة دون تحييص للأمر
أو أدلة الثبوت فيها من بصير وبصيرة . يعينه . مثال .

لما كان يبين من مدونات الأمر المطعون فيه أنه عول في عدم اعطائنا إلى
تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير على مضي مدة ست عشرة سنة بين تاريخ
توقيعات المحجني عليهما التي اتخذت أساسا للمضاهاة وبين توقيعهما على صحيفة
الدعوى ، وكان الثابت من مطالعة المفردات أن المحجني عليه الأول
قدم للمضاهاة خمس كمبيالات تحمل توقيعه أربعة منها في عام ١٩٥٦ والأخيرة
في عام ١٩٦٠ بينما قدم المحجني عليه الثاني خمس كمبيالات إثنين منها
في أغسطس عام ١٩٧٣ والثلاثة الأخرى في فبراير سنة ١٩٧٣ وكان الثابت
أن صحيفة الدعوى المدعى بتزويرها قد أعلنت للمحجني عليهما في ١١/١٠/١٩٧٢ ،
لما كان ذلك وكان من المقرر أن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته
البحث عما إذا كان المتهم مدانا فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار
قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر قرارا مسببا بما يراه في كفاية الأدلة
أو عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته إلا أن ذلك
مشروط بأن يشتمل أمره على ما يفيد أنه محص الدعوى وأدلة الثبوت التي قام
عليها الاتهام عن بصير وبصيرة وكان الثابت أن مستشار الإحالة حينما انتهى

إلى الأمر المطعون فيه لم يخص الدليل المستند من توقيع المجنى عليه الثاني على الكبيبات الخمس المقدمة منه للمضاهاة وهى فى تاريخ معاصر لتاريخ إعلان صحيفة الدعوى المدعى بحصول تزوير فيها لتوقيع المجنى عليه المذكور ومن ثم يكون قد صدر قراره دون أن يخص كافة أدلة الثبوت فى الدعوى من بصر وبصيرة وفى ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسير فيها على هذا الأساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما فى يوم ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ بدائرة مركز كوم أمبو محافظة أسوان اشتركا مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو صحيفة الدعوى المؤرخة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ المقيسدة برقم ٤٨٧ سنة ١٩٧٢ كلى دائرة إيجارات أسوان وذلك بجعلهما واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن أثبت الأول انتقاله لحمل إقامة كل من ... و ... و ... وسامهما صورة من هذا المحرر ووقعاه بما يفيد استلامهما وذلك لحضور الجلسة المحددة لنظر قضية طردهما من المحلين المؤجرين لهما من المتهم الثانى وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة — المتهم الثانى — استعمل المحرر الرسمى سالف الذكر بأن قدمه لدائرة الإيجارات بمحكمة أسوان مع علمه بتزويره . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا لمواد الاتهام . فأمر مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين لعدم كفاية الأدلة . فطعنت النيابة العامة فى هذا الأمر بطريق النقض .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنهى على الأمر المطعون فيه أنه إذ قرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية فى حق المطعون ضدهما عن جريمة الإشتراك فى تزوير محرر رسمى واستعماله قد شابه خطأ فى الإسناد وفساد فى الاستدلال ذلك بأنه بنى عدم اطمئنانه إلى ما انتهى إليه تقرير قسم البحوث الترييف والتزوير — من

أن التوقيعين المنسوبين إلى المجنى عليهما على عريضة الدعوى المؤرخة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ مزور عليهما ولم يصدر منهما - على مضي ستة عشر عاما بين التوقيعات التي اتخذت أساسا للضاهاة وبين التوقيعين الموضوعين على صحيفة الدعوى في حين أن الثابت من التوقيعات الصادرة من "المجنى عليه الثاني" على الكمبيالات التي اتخذت أساسا للضاهاة قد صدرت منه في وقت معاصر لتاريخ وضع الامضاء المزور على صحيفة الدعوى مما يدل على أن مستشار الإحالة لم يحيط بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة مما يجب الأمر المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث أن البين من مدونات الأمر المطعون فيه أنه عول في عدم اطمئنانه إلى تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير على مضي مدة ست عشر سنة بين تاريخ توقيعات المجنى عليهما التي اتخذت أساسا للضاهاة وبين توقيعهما على صحيفة الدعوى ، وكان الثابت من مطالعة المفردات أن المجنى عليه الأول قدم للضاهاة خمس كمبيالات تحمل توقيعها أربعة منها في عام ١٩٥٦ والأخيرة في عام ١٩٦٠ بينما قدم المجنى عليه الثاني خمس كمبيالات اثنين منها في أغسطس عام ١٩٧٢ والثلاثة الأخرى في فبراير سنة ١٩٧٣ وكان الثابت أن صحيفة الدعوى المدعى بتزويرها قد اطلعت للمجنى عليهما في ١٢/١٠/١٩٧١ . لما كان ذلك وكان من المقرر أن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان المتهم مدانا فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل اصدار قراره أن يلخص الدعوى وأدلتها ثم يصدر قرارا مسببا بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل أمره على ما يفيد أنه محص الدعوى وأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام عن بصر وبصيرة وكان الثابت أن مستشار الإحالة حينما انتهى إلى الأمر المطعون فيه لم يحص الدليل المستمد من توقيع المجنى عليه الثاني على الكمبيالات الخمس المقدمة منه للضاهاة وهي في تاريخ معاصر لتاريخ إعلان صحيفة الدعوى المدعى بحصول تزوير فيها لتوقيع المجنى عليه المذكور ومن ثم يكون قد صدر قراره دون أن يحص كافة أدلة الثبوت في الدعوى عن بصر وبصيرة وفي ذلك ما يعيبه مما يستوجب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسير فيها على هذا الأساس .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٧

رياسة السيد المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
امامعيل محمود محفوظ ، ومجد صفوت النقاض ، والسيد محمد مصرى مهران ، ومجد عبد الحميد صادق .

(٤)

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . " الإجراءات أمامها " . إجراءات . " إجراءات محاكمة " . إثبات . " شهود " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببية " . تسبب معيب " .

وجوب سماح الشهود بالجملة . متى كان ذلك ممكنا . عدم جواز الالتفات من ذلك لأية مله .
إلا بزل انصرم صراحة أو ضمنا عنه .

(٢) محكمة استئنافية . " إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها " . إثبات . " شهود " . إجراءات . " إجراءات تحقيق " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببية " . تسبب معيب " .
حق المحكمة الاستئنافية فى ألا تجرى تحمقا وتحكم على مقتضى الأوراق . بقيد وجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .

المادة ١٣٤ إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة . الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص فى التحقيق . وجوب أن تورد فى حكمها ما يدل على مواجهة الدعوى والإلزام بها .

(٣) محكمة الموضوع . " ساطتها فى تقدير الدليل " . إثبات . " شهادة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببية " . تسبب معيب " .
وجوب أن تعرض المحكمة لكل دفاع جوهرى إيرادا وردا . مثال . إنكار الشاهد أن الأقوال المبيعة بحضور الضبط صدرت منه . وقوله أن محرر المحضر هدد بالاعتقال فوقع عليه . دفاع جوهرى هلى المحكمة تحججه .

١ — الأصل أن الأحكام الجنائية إنما تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا ، وإن كان لها عملا بحكم المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو إذا قبل المدافع عن المتهم ذلك إلا أنه لا يجوز الاقتئات على هذا الأصل لأية علة إلا بنزول الخصوم صراحة أو ضمنا عنه .

٢ — إنه وإن كان الأصل وفق المادة ٤١١ من ذلك القانون أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل أن المادة ٤١٣ من القانون نفسه توجب على المحكمة أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . وترتبط على ذلك عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها وواظت بينها .

٣ — لما كان المدافع عن الطاعن قد تمسك بالإقرار الصادر من الشاهد بأن الأقوال المنسوبة إليه بمحضر الضبط لم تصدر منه وإن محرر المحضر هدده بالاعتقال وتحرير محضر له لعدم حمله بطاقة شخصية فوقع على المحضر ثم قضى بتأييد الحكم المستأنف ، وكان قوله من بين ما عولت عليه محكمتا أول وثاني درجة في إدانة الطاعن ، فكان على الحكم المطعون فيه أن يعرض لهذا الطلب الجوهرى إيرادا وردا ذلك بأنه ليس يسوغ محاجة الطاعن بأنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة . لأن سببه لم يكن قد قام حينذاك ، وإنما صدر الإقرار بعد قضاء تلك المحكمة بالإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من : (١) (٢)
 (٣) (٤) بأنهم في يوم ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : المتهم الأول شرع في تسهيل دعارة المتهمة الثالثة بأن اتفق مع شاهد الواقعة على أن يصحبها لإرتكاب

الفحشاء ومنها لقاء مبلغ خمسة جنيهات تقاضاها وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو ضبط الواقعة . المتهم الثاني — بصفته مديرا لمحل مفتوح للجمهور — سهل دعارة بإسماحه للمتهم الأول التحريض على الدعارة . المتهمين الثالثة والرابعة : اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ .

ومحكمة جنح الآداب المستعجلة الجزئية بالاسكندرية قضت حضوريا تالأول والثاني وحضوريا اعتباريا للثالثة والرابعة عملا بمواد الاتهام — أولا : بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وكفالة خمسة جنيهات والمراقبة لمدة سنة واحدة . ثانيا : براءة المتهم الثاني مما هو منسوب اليه . ثالثا : بحبس كل من المتهمين الثالثة والرابعة ثلاث شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لكل والمراقبة مدة مساوية لمدة الحبس .

فاستأنف كل من المتهم الأول والثالثة والنيابة العامة . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلا عن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في تسهيل الدعارة قد شابه قصور في التسييب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه قدم بجلاسة المحاكمة حافظة مستنداته تحتوي على اقرار موقع من شاهد الإثبات يفيد أن الأقوال المنسوبة اليه بحضر الضبط والتي عول عليها حكم محكمة أول درجة لم تصدر عنه وأنه وقع عليها تحت التهديد ، بيد أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع .

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف أنه شرع في تسهيل دعارة كما رفعت على هذه الأخيرة بوصف

أنها اعتادت ممارسة الدعارة ولم يحضر أحد من الشهود بجلاسة المحاكمة فدائهما محكمة أول درجة في ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٤ ، وإذا استأنف المحكوم عليها والنيابة العامة قدم المدافع عن الطاعن بجلاسة المحاكمة الأخيرة المعقودة في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ حافظه مستندات تحتوي على إقرار صادر من ... شاهد الإثبات الذي انحصر الدليل في الدعوى في قوله ، وقد دون على غلاف الحافظة وورد بالإقرار - المؤرخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٧٤ أي بعد صدور الحكم الابتدائي - أن جميع الأقوال المنسوبة إلى الشاهد في محضر ضبط الواقعة لم تصدر منه وأنه وقع على المحضر تحت ضغط تهديد الضابط الذي حرره بإعادة اعتقاله بعد خروجه من المعتقل حديثا وتحرير محضر جنحة له لعدم حمله بطاقة شخصية ، بيد أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع إيرادا له وردا عليه وقضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الأحكام الجنائية إنما تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا ، وإن كان لها - عملا بحكم المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو إذا قبل المدافع عن المتهم ذلك إلا أنه لا يجوز الانثبات على هذا الأصل لأية علة إلا بنزول الخصوم صراحة أو ضمنا عنه ، لما كان ذلك ، وكان المقرر أنه وإن كان الأصل وفق المادة ٤١١ من ذلك القانون أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقها في ذلك مقيّد بوجوب صراحتها بمقتضيات حق الدفاع ، بل أن المادة ٤١٣ من القانون نفسه توجب على المحكمة أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق ، وترتيبها على ذلك عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وإذا كانت الحال في الطعن المسائل أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بالإقرار الصادر من الشاهد ... بأن الأقوال المنسوبة إليه بحضر الضبط لم تصدر منه وأن محرر المحضر هددته بالاعتقال وتحرير محضر له لعدم حمله بطاقة شخصية رفوعه على المحضر ثم قضى بتأييد الحكم المستأنف ، وكان قوله من بين ما عولت عليه محكمتنا أول وثاني درجة في إدانة الطاعن ، فكان على الحكم المطعون فيه أن يعرض لهذا

الطلب الجوهري إيرادا وردا ، ذلك بأنه ليس يسوغ محاجة الطاعن بأنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، لأن سببه لم يكن قد قام حينذاك ، وإنما صدر الإقرار بعد قضاء تلك المحكمة بالإدانة . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان هذا الوجه الذي بنى عليه النقض بالنسبة إلى الطاعن يتصل بالمتهم الأخرى التي استأنفت الحكم بيدها لم تقرر بالطعن ، فإنه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليها وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وإسماعيل محمود حفيظ ، وسيد محمد شرعان ، ومحمد
على بلنغ .

(٥)

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ القضائية

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " .
" خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة أمامها .

(٢) إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده . إطراح كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع . لحملها
على عدم الأخذ بها .

(٣) إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

إقتناع المحكمة بصدق شاهد . حقها في التعويل على شهادته . ولو ثبتت قرابته
للجنى عليه .

(٤) إثبات . " شهود " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

تناقض أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الحقيقة
من أقوالهم استخلاصاً سائفاً .

(٥) إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب . "نقض" . "أسباب الطعن بما لا يقبل منها" .

حق المحكمة في الاعتراض عن أقوال شهود الزعم .
عدم الاستناد إلى أقوال شاهد معين . مفاد . عدم الاطمئنان إلى أقواله وإطراحها .

(٦) إثبات . "تحقيق" . إجراءات . "إجراءات شاككة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

الذي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .

(٧) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدلائل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

الدفع بتأريق التهمة . موضوعي .

١ - متى كان الحكم قد أورد على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشقيقه وزوجته ، وبما جاء بالتقرير الطبي الشرعي وهي أدلة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ولها كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تباح إليه من أقوال الشهود .

٢ - متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها .

٣ - إن قرابة شاهد الإثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

٤ - التناقض في أقوال الشهود بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، كما هو الحال في الدعوى .

٥ - لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شاهد النفي ما دامت لا تثق بما شهده به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوال لم تستند إليها وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ، دلالة في أنها لم تطعن إلى أقوال هذا الشاهد فأطرحتها . فان ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض .

٦ - متى كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الأخيرة أن المدافع عن الطاعن اكتفى بمناقشة أقوال الشهود في التحقيقات التي تلها المحكمة متنازلا بذلك عن سماع الشهود كما لم يطلب إجراء تحقيق ما في شأن ما يثيره بأسباب طعنه ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود ، ولا يجوز للطاعن - من بعد - أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

٧ - إن الدفع بتلفيق الاتهام - بفرض إثارته - من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز شبين الكوم محافظة المنوفية . أحدث عمدا ... إصابة رأسه الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي نشأت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى لا ينتظر ملؤه بالعظام مستقبلا .

وسبق المخ في هذا الموضع عرضة للتأثرات الخارجية والأمراض الخطيرة التي لا يمكن التكهن بها في الوقت الحاضر مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٥٪. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٠ وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٢٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . ومحاكمة جنايات شبين الكوم قضت في الدعوى حضورياً عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحاكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث هاهة مستديمة قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه جاء قاصراً في بيان الواقعة وعول على أقوال المجنى عليه وشهوده رغم قرابتهم له وتناقضهم في تحديد الشخص الثاني وأطرح أقوال شاهد النفي دون أن يوردها أو يبين سبب إطرأحه لها . هذا إلى أن المحاكمة لم تجر تحقيقاً بنفسها لمعرفة مرتكب الحادث ، والتفتت عما دفع الطاعن به أمام مستشار الإحالة من تلفيق الاتهام له باعتباره كبير العائلة ولم تكن بالرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بخلاف بين المجنى عليه والطاعن على الولى في يوم الحادث اعتدى الأخير على الأول بأن ضربه بفأس في رأسه فأصابه بجرح رضى مع كسر منخسف بمؤنجر الجدارية اليسرى وتخلف لديه من جراء ذلك هاهة مستديمة هي فقد عظمى لا ينتظر ملؤه بالعظام مستقبلاً ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة في أقوال المجنى عليه وشقيقه وزوجته ، وبما جاء بالتقرير الطبي الشرعى وهى أدلة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى وما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحاكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة

الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ولها كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تترشح إليه من أقوال الشهود متى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت قرابة شاهد الإثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته متى اقتضت المحكمة بصدقها ، وكان التناقض في أقوال الشهود بفرض صحة وجوده — لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم ، استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، كما هو الحال في الدعوى ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شاهد النفي ما دامت لا تثق بما شهد به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقواله ما دامت لم تستند إليها وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ، دلالة في أنها لا تطمئن إلى أقوال هذا الشاهد فأطرحتها . فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن المدافع عن الطاعن اكتفى بمناقشة أقوال الشهود في التحقيقات التي تلتها المحكمة متنازلا بذلك عن سماع الشهود كما لم يطلب إجراء تحقيق ما في شأن ما يشيره بأسباب طعنه ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود ، ولا يجوز للطاعن — من بعد — أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ، ولم ترهى موجبا لإجرائه اطمئنانا منها إلى أدلة الثبوت في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق الاتهام — بفرض إثارته — من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد شرعان ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(٦)

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٦ القضائية

(١) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إثبات . ” بوجه عام “
دعوى مدنية . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ حكم . ” تسببيه .
تسبيب غير معيب “ .

كفاية . تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة للنضاء . بالبراءة . متى كانت قد أحاطت بالدعوى
من بصر وبصيرة .

(٢) إثبات . ” بوجه عام “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير
الدليل “ . حكم . ” ما لا يعيب الحكم في نطاق التذليل “ . ” تسببيه . تسبيب
غير معيب “ .

خطأ الحكم في اعتبار الطاعن مدينا بالبلغ — لا ينال من سلامته .

١ — يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكل محكمة الموضوع في صحة اسناد
التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر
في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها
محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإنهاام ووازنت
بينها وبين أدلة النفي فربحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة
عناصر الإنهاام .

٢ — أن خطأ الحكم في تحصيل شخص المدين وبفرض أنه ليس الطاعن وإنما
والده لا ينال من سلامته إذ لم تكن له أثر في عقيدة المحكمة أو النتيجة التي
إنتهى إليها ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا يكون لها من وجه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز سيدى جابر محافظة الاسكندرية اختلسوا البضاعة المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة وطلبت عقابهم بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . ومحكمة سيدى جابر الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ . وإحالة الدعوى المدنية لمحكمة سيدى جابر المدنية لعدم الاختصاص . فاستأنف المتهمون الحكم وقيسد استئنافهم برقم ١٦٤١ لسنة ١٩٧٤ . ومحكمة الاسكندرية — بهيئة استئنافية — قضت فى الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين من التهمة المستندة إليهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصاريف عن الدرجتين . فطعن الأستاذ المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض عن المدعى بالحقوق المدنية .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية قد شابه فساد فى الاستدلال وخطأ فى الاسناد ، ذلك أنه أطرح أقوال المجنى عليه وشاهده لأسباب غير سائغة وعول فى قضائه على ثبوت مديونية الطاعن للمطعون ضده الثانى بينما الثابت فى الأوراق أن الذى يدأينه هو والده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل الواقعة وأدلة الطاعن عليها قال أن المحكمة لا تطعن إلى أقوال المبلغ وشاهده لمخافتها لمنطق الأمور فمديونية المدعى بالحق المدنى ثابتة بالإيضاح المقدم من المتهم الثانى وهذه المديونية تشير إلى سابق معرفة المبلغ بالمتهمين ومن غير المقبول وهو العليم بالتزاع الدائر بينهم وبين والده أن يقبل تحميل الأجرة والانصراف بها قبل استلام ثمنها

مما يشير إلى اختلاق هذه الرواية التي أبلغ بها إذ أو صحت هذه الرواية ...
لتتبع هو البضاعة المدعى استيلائهم عليها بدلا من مناداة والده أو لأبلغ الأمر
من فوره إلى الشرطة كل ذلك ينال من كفاية شهادته ومن استشهد به عن حد
الكفاية لإدانة المتهمين ويتعين لذلك براءتهم... ورفض الدعوى المدنية ...
لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع
في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية
إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل
على ما يفيد إنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها
الإتهام ووازنت بينهما وبين أدلة النفي فبرحت دفاع المتهم أو داخلتها الرتبة
في صحته عناصر الإتهام — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — لما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى ثم أفصح من بعد إلى عدم
اطمئنانه إلى شهود الإنبات مستندا إلى أدلة سائغة تتفق مع الإقتضاء العقلي
والمنطقي وتؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه يكون بريئا من قالة الفساد
في الاستدلال ، لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم في تحديد شخص المدعى
وبفرض أنه ليس الطاعن وإنما والده لا ينال من سلامته إذ لم تكن له أثر
في عقيدة المحكمة أو النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ
في الإسناد لا يكون لها من وجه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون
على غير أساس متعينا وفضه مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف .

جاسة ٣ من يناير سنة ١٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدي ، واسماعيل محمد حافظ ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد علي بايغ .

(٧)

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٦ القضاية

كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للنضام بالبراءة . بشرط تحجيص الدعوى والاحاطة
بها عن بصيرة .

مثال ، على عدم اطعمان المحكمة لتصوير الحادث عقلا . استنادا إلى أنه من غير المعقول
أن يرحل المتهم منزله محتفيا بالمخدرات المضبوطة مع علمه بوجود رجال الشرطة ببلدته .

من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم
فك يفضى له بالبراءة ، إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام الظاهر
أنه أحاط بالدعوى عن بصيرة وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحملها ، وكان
يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال
شاهدي الإثبات وسائر عناصر الدعوى مما يكشف عن تحجيصها والإحاطة
بظروفها وبإدلة الإتهام فيها . خلاص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده
محل شك للأسباب التي أوردها في قوله " وحيث أن المحكمة لا تطعن إلى صحة
تصوير الحادث على النحو الذي شهد به كل من الشاهدين بما نفى الذكر إذ ليس
من المتصور عقلا أن يعلم المتهم بقدم الشرطة إلى البلدة ويخرج من منزله
حاملا المخدر إذ لو صح ذلك فإنه لا يكون إلا دعوة لرجال الشرطة للتقيض عليه
وهو بداهة الأمر الذي لم يقصد إليه المتهم من خروجه من منزله عند شعوره
بقدم رجال الشرطة خاصة وقد وصفوه بأنه من تجار المخدرات وكان في وسعه
التخلص من المخدر إن صح أنه كان يحمله " وهي أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة
التي انتهى إليها . فإنه يكون بريئا من قالة الفساد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم أول يناير ١٩٧٤ بدائرة مريخ الزقازيق محافظة الشرقية : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لمواد الإتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٤ / أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق براءة المطعون ضده مما أسند اليه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضده من تهمة إحرازه الجواهر المخدرة المسندة اليه قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أطرح أقوال شاهدي الإثبات لعدم اطمئنانه إلى صحة تصويرهما للحادث بقالة أنه ليس من المتصور عقلا أن يخرج المطعون ضده من منزله حاملا للمخدر رغم علمه بقـدوم رجال الشرطة إلى بلدته وهي أسباب غير سائغة لا تؤدي إلى النتيجة التي خلاص الحكم اليها .

وحيث أنه لما كان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة ، إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه ما دام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر و بصيرة وأقام قضاءه على أسباب تجعله ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال شاهدي الإثبات وسائر عناصر الدعوى بما يكشف عن تحييصه لها والإحاطة بظروفها وبأدلة الإتهام فيها ، خاص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب التي أوردتها في قوله " وحيث أن المحكمة لا تنظم إلى صحة تصوير الحادث على النحو الذي شهد به كل من الشاهدين سالفى الذكر إذ ليس من المتصور عقلا أن يعلم المتهم بقـدوم رجال الشرطة

إلى البلد و يخرج من منزله حاملا المخدر إذ لو صح ذلك فإنه لا يكون إلا دعوة
لرجال الشرطة للقبض عليه وهو بداهة الأمر الذي لم يقصد اليه المتهم من خروجه
من منزله عند شعوره بقدوم رجال الشرطة خاصة وقد وصفوه بأنه من تجار
المخدرات وكان في وسعه التخلص من المخدو أن صح إنه كان يحملها" وهي
أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . فإنه يكون بريئا من حالة
الفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس
متعينا وفضده موضحا .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فزاد جعينة ، و يمش محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خليل .

(٨)

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٦ القضائية :

حكم . " بيانات الديباجة . إصداره — بطلانه " . بطلان . " بطلان الأحكام " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

خلو الحكم من تاريخ إصداره . يبطله . بطلان كل حكم يؤيده لأسبابه ، استيفاء محضر الجلسة لتاريخ الحكم لا يفي . جواز التمسك بهذا البطلان أمام النقض .

إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلا لحصوله من هذا البيان الجوهرى — وإذا كان الحكم الاستئنائي المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا كذلك لاستناده إلى أسباب حكم باطل ومابنى على الباطل فهو باطل ولا يقدر في هذا أن يكون محضر الجلسة قد امتوى بيان تاريخ إصدار الحكم لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته ثمروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ مارس سنة ١٩٧٤ بدائرة مركز فاقوس : مرق الأنايب المبينة بالمحضر والمملوكة لـ ... وطلبت معاقبته بالمادتين ٣١٧ و ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح فاقوس الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم — الطاعن — ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل .

نظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة قد شبهه البطلان ذلك أنه وقد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لنفسه أسبابا خاصة به يكون قد صدر اطلا لانه ورد مؤيدا للحكم الابتدائي الذي صدر باطلا لخلوه من تاريخ إصداره .

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى — وإذا كان الحكم الاستئنافية المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسباب جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلا كذلك لاستناده إلى أسباب حكم باطل وما بني على الباطل فهو باطل ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ إصدار الحكم لأنه إذا كان الأصل أن محضر

الجلسة بكل الحكم في خصوص بيانات الديباجة إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملاً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : محمد يعيش رشدي ، محمد محمد ودبه ، محمد وجدى عبد الصمد ، ومحمد
فادوق راتب .

(٩)

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٦ القضائية

بطلان . " تفتيش " . " بطلان التفتيش " . حكم . " تسليبه . تسليبه
معيب " .

انتهى الحكم إلى بطلان تفتيش منزل . تعويله بعد ذلك على ما أسفر عنه هذا التفتيش
تناقض . يعيب الحكم . مثال .

لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى بما مؤداه أنه بناء
على إذن النيابة العامة لضبط الدخان المزروع في حقل الطاعن وما يوجد منه
بمنزله ، انتقل الضابط المأذون له بالضبط والتفتيش إلى منزل المأذون
بتفتيشه حيث ضبط فيه كمية من الدخان الخاف كما وجدت كمية أخرى على سطح
المنزل يجرى تجفيفها ثم اصطحب الطاعن إلى الحقل الذي تبين أن مساحته
٢٦ قيراطا حيث وجد ٢٤٦ شجرة دخان مترعة به ، ثم أورد ذلك بقوله
" وحيث إنه بالنسبة لضبط الدخان بحقل المتهم فإن القول ببطلان الإذن
الصادر بشأنه مردود بأن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور
على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملاحقات . فتفتيش حقل المتهم وضبط
الدخان به يكون قد تم صحيحا " . ثم أفصح الحكم بعد ذلك عن عدم اعتداده
بما أسفر عنه تفتيش مسكن الطاعن في قوله — " وحيث أنه بخصوص
التبغ المضبوط بمنزل المتهم فلا تطعن المحكمة إلى صدور طلب من وكيل عام
الجمارك باتخاذ الإجراءات قبل صدور إذن النيابة ، ومن ثم يكون إذن النيابة

وما تلاه وما ترتب عليه من إجراءات قد وقع باطلا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عاد في موضع آخر منه وعود على ما أسفر عنه تفتيش المسكن في رده على دفاع الطاعن جهله نوع الشجيرات المضبوطة بقوله " وكان ما يدعيه المتهم من أن هذه الأشجار قد نبتت تلقائيا مردود عليه بما هو ثابت بقيامه بتقليم تلك الأشجار وتجفيفها على سطح المنزل ثم حزمها في ربطات والاحتفاظ بها في حجرة نوم الأمر الذي يقطع بأنه هو الذي قام بزراعة هذه الأشجار ويعلم أنها تبغ " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر وفيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم التجانس ، وينطوي فوق ذلك على غموض وإبهام وتهاثر ينبئ عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي استخلص منها الإدانة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ، ويعجز بالتالي محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ من يولييه سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز دمياط قام بتهميش التبغ بغير إذن من الجهة المختصة على النحو الوارد بالمحضر وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بتعويض جرمي . ومحكمة جنح دمياط الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ومصادرة المضبوطات فاستأنفت النيابة العامة ، ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم

المستأنف وتفريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي لمصلحة الجمارك تعويضا مقداره ثلاثة آلاف جنيه وتسعمائة جنيه ومصادرة المضبوطات فطعن الاستاذة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة تهريب التبغ محليا فقد شابه التناقض والتهاتر في التدهيب ، ذلك بأنه بعد أن قضى ببطان تفتيش مسكن الطاعن لبطلان الإذن الصادر به من النيابة العامة عاد بعد ذلك واستمد من هذا التفتيش الباطل دليلا على علم الطاعن بالشجيرات المتناثرة في زراعته مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النقص صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بناء على إذن النيابة العامة لضبط الدخان المزروع في حقل الطاعن وما يوجد منه بمنزله ، انتقل الضابط المأذون له بالضبط والتفتيش إلى منزل المأذون بتفتيشه حيث ضبط فيه كمية من الدخان الجاف كما وجد كمية أخرى على سطح المنزل يجرى تجفيفها ثم اصطحب الطاعن إلى الحقل الذي تبين أن مساحته ٢٦ قيراطا حيث وجد ٢٤٦ شجرة دخان مزروعة به ، ثم أورد ذلك بقوله "وحيث أنه بالنسبة لضبط الدخان بحقل المتهم فإن القول ببطلان الإذن الصادر بشأنه مردود بأن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملاحظات فتفتيش حقل المتهم وضبط الدخان به يكون قد تم صحيحا " . ثم أفصح الحكم بعد ذلك عن عدم اعتداده بما أسفر عنه تفتيش مسكن الطامن في قوله "وحيث أنه بخصوص التبغ المضبوط في منزل المتهم فلا تظمن المحكمة إلى صدور طلب من وكيل عام الجمارك باتخاذ الإجراءات قبل صدور إذن النيابة ، ومن ثم يكون إذن النيابة وما تلاه وما ترتب عليه من إجراءات قد وقع باطلا " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عاد في موضع آخر منه وعول على ما أسفر عنه تفتيش المسكن في رده على دفاع الطاعن جهله نوع الشجيرات

المضبوطة بقوله " وكان ما يدعيه المتهم من أن هذه الأشجار قد نبتت تلقائيا مردود عليه بما هو ثابت بقيامه بتلقيح تلك الأشجار وتجفيفها على سطح المنزل ثم حزمها في رباطات والاحتفاظ بها في حجرة نومه الأمر الذي يقطع بانه هو الذي قام بزراعة هذه الأشجار ويعلم أنها تبغ " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر . وفيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم التجانس ، وينطوي فوق ذلك على غموض وإبهام وتهاوتر ينبيء عن اختلال فكرته من عناصر الواقعة التي استخلص منها الإدانة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ، ويعجز بالتالي محكمة القضاة عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم وعدم استقوارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي ، نائب رئيس المحكمة ، وحضور :
 د. براهيم محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، ومحمد جدي عبد الصمد ، ومحمد فاروق راتب .

(١٠)

الجلسة رقم ٤٣ لسنة ٩٦ القضائية

- (١) تلبس . إثبات . "بوجه عام" . مواد مخدرة .
 تقديم المتهم . طوعية واختيارا . اذاعة بها مخدر إلى الضابط . ايشنها . توافرها .
 حالة التلبس .
- (٢) محكمة الموضوع . "سلطانها في استخلاص صورة الدعوى . سلطانها
 في تقدير الدليل" . إثبات . "شهادة" .
 حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . وإطراح ما يخالفها
 من صور . مادام استخلاصها سائغا .
 وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف الإدلاء بها . موضوعي .
 أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مناداه : إطراحها الاعتبار التي سبقت لملها على عدم
 الأخذ بها .
- (٣) تلبس . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير حالة التلبس" .
 إثبات . "بوجه عام" .
 تقدير توافرها وعدم توافرها حالة التلبس . موضوعي . مادام مبررا .
- (٤) محكمة الموضوع . "سلطانها في تجزئة الدليل" . إثبات .
 "شهادة" .
 عدم التزام المحكمة بأن ترصد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .
 عدم تعرضها لبعض الأقوال . مفاده : إطراحها .

١ - لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى قدم المرافعة إلى الضابط بعد أن عرفه أنها تحوى مخدر الأفيون الذى عرض عليه شرائه وحدد له سعره وقربه من أنفه ليشتريه ويؤكد من جودته وكان ذلك منه طواعية واختيارا ، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

٣ - من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائنة .

٤ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها ، وفى عدم تعرضها لأقوال بعض من سئلوا فى التحقيقات ما يفيد اطراحها لها إطمئنانا منها للأدلة التى بينها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٢ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الرمل محافظة الإسكندرية أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (أفيونا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ / ٢ و ١ / ٣ و ١ / ٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم (١) المرفق ، فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز مواد مخدرة بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لأن الواقعة لم تكن في حالة تلبس وقد احتلق الضابط هذه الحالة في تصوير لا يتفق مع العقل والمنطق ليصحح بها الإجراء الباطل ، إذ لا يتصور أن يمرض الطاعن على الضابط شراء المخدر في الطريق العام ، غير أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغ رفضه كما لم يعرض لأقوال الشاهدين في التحقيقات والتي تؤيد دفاع الطاعن وتنفي التهمة عنه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الضابط التقى بالطاعن بعد أن قدمه اليه المرشد على أنه يرغب في شراء المادة المخدرة التي يحرزها وعرض عليه الطاعن أن يبيعه ثلاث أوقيات من الأفيون لقاء ثمن قدره مائة وخمسون جنيا وأنخرج لفافة من ملابسه وفتح أحد اطرافها وقربها من أنف الضابط ليشتمها مؤكدا له جودتها ، فقام الضابط باستدعاء الشرطي المرافق له وبضبط الطاعن بعد أن أمسك باللفافة في يده ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من أقوال الضابط والشرطي السرى وبما ثبت من تقرير التحليل ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . وقد مرض الحكم من بعد ذلك للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله "وحيث أنه بالنسبة للدفع ببطلان القبض والتفتيش فمردود بأن المتهم هو الذي قدم المخدر المضبوط إلى الضابط طواعية واختيارا وأخرجه من جيب صديريه وقربه من أنف الضابط مؤكدا له جودته فتأكد الضابط من رائحة المخدر التي اشتمها كطالب المتهم نفسه أن المادة المضبوطة لمخدر الأفيون بما يوفر حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتظهر

أن الطاعن هو الذى قدم اللقافة إلى الضابط بعد أن عرفه أنها تحوى مخدر الأفيون الذى عرض عليه شراءه وحدد له سعره وقربه من أنفه ليشتريه ويؤكد من جودته وكان ذلك منه طواعية واختيارا ، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس ببيع القبيض والتفتيش ، ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستمدا من واقعة ضبط الجوهر المخدر على هذه الصورة ولم يكن وايد قبض أو تفتيش وقع عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤول إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدرن فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط والشرطى السرى وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة بقالة أن الضابط اختلق حالة التلبس ليصحح الاجراء الباطل لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي ، لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه أطرح الصورة التى وردت بأقوال شاهدين فى التحقيقات تؤيد دفاعه وتنفي التهمة عنه وأغفل إيرادها والإشارة إليها ، مردود بأنه من المقرر أن المحكمة لا تلزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ، وفى عدم تعرضها لأقوال بعض من سئلوا فى التحقيقات ما يفيد اطراحها لها اطمئنانا منها للأدلة التى بينها الحكم . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد فهد الحيدصادق ،
ومحمد علي بليغ .

(١١)

الطعن رقم ٤ لسنة ٨٣ ، القضائية

(أ) حكم . " وضعه والتوقيع عليه وإصداره " . تزوير . " الإدعاء
بالتزوير " . إثبات . " بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .

الأصل في الإجراءات أنها قد روعيت . عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه
الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير . مثال في إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص .

(٢) محكمة استئنافية . " إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها " . إعلان
معارضة . " نظرها والحكم فيها " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

عدم جواز إثارة عدم إعلان الطاعن بجلسته المعارضة الابتدائية لأول مرة
أمام النقض .

(٣) نقض . " نظر الطعن والحكم فيه " . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

الأصل عدم جواز إبداء أسباب جديدة للطعن أمام محكمة النقض . خلافا للأسباب
التي سبق إبدائها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٤) محكمة النقض . "سلطتها" . نقض . " نظر الطعن والحكم فيه " .
إجراءات . إجراءات محاكمة .

نقض محكمة النقض للحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . رخصة إستثنائية خولها القانون لها
في حالات معينة على سبيل الحصر .

(٥) نقض . " نظر الطعن والحكم فيه " . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " . دفع . " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها " .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من النظام العام . جواز إثارته
لأول مرة أمام النقض . شرطه أن تظاهر مدونات الحكم صحة هذا الدفع .

١ — لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت به
تلاوة تقرير التلخيص وإذا كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن
إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات إنها روعيت ومتى أثبت
الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن أن يحدد ما أثبتته الحكم
من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ، ولا يقدح في ذلك
أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الإشارة إلى من تلا التقرير من
أعضاء المحكمة .

٢ — لما كان الطاعن لم يثر أمام المحكمة الإستئنافية شيئاً من شأن بطلان
الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة عدم إعلانه بجلسة المعارضة
الابتدائية لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه
لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة سواء من النيابة العامة أو من أى خصم —
غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكورة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون .

٤ — نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية
المادة ٣٣ سالفه الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة إستثنائية خولها

القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى .

هـ — أنه وإن كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلقا بالنظام العام وجائزا إثارتته لأول مرة أمام محكمة النقض . إلا أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وتطبيقه . فإن ما أثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بالجلسة وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن متبعا إياه بأنه في أيام هـ من أبريل و هـ مايو و هـ يونيو و هـ يوليو و هـ أغسطس و هـ سبتمبر و هـ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم دمياط محافظتها أعطاه ثمانية شيكات لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . والمحكمة المشار إليها قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائة قرش أتعابا للحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا واعتباريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا
عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime إعطاء شيك
بدون رصيد قد شابه البطلان ذلك بأن محضر جلسة المحاكمة قد خلا من بيان
تاريخ الجلسة واسم المحكمة والهيئة التي أصدرت الحكم وكأنه البيانات الأخرى
كما لم يرد بهذا المحضر أو بالحكم ما يفيد تلاوة تقرير التلخيص ، التي توجبها
المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية هذا إلى أن محكمة أول درجة قضت
برفض معارضة الطاعن — رغم عدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظرها وتخلفه
عن حضورها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر
فيها الحكم أنه اشتمل على تاريخ الجلسة واسم المحكمة وأسماء أعضاء الهيئة
التي أصدرت الحكم . وكذلك كافة البيانات التي توجبها المادة ٢٧٦ من قانون
الإجراءات الجنائية على خلاف ما يزعمه الطاعن بوجه الطاعن ، وإذا كان ذلك
وقد تقاعس عن الطعن بالتزوير على هذا المحضر على الرغم من أن هذه المحكمة —
محكمة النقض تحقيقا لما ادعاه محامي الطاعن أمامها بالجلسة من تزوير محضر الجلسة
والحكم المطعون فيه بعد تقريره بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه — قد أجابت نظرا للطعن
لتكينه من اتخاذ هذا الإجراء ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون على غير سند ،
لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت به
تلاوة تقرير التلخيص ، وإذا كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة
في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ومتى
أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن أن يحدد ما أثبتته المحكمة
من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ، ولا يقدح في ذلك
أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الإشارة إلى من تلا التقرير من أعضاء
المحكمة ، فإن النعي على الحكم بدعوى البطلان ، لا يكون له محل . لما كان ذلك
وكان الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئا في شأن بطلان الإجراءات أمام

محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة عدم إعلانه بجلسة المعارضة الابتدائية لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن قدم مذكرة بالجلسة أثار فيها سببا جديدا إذ دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في قضية أخرى .

وحيث إن الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة سواء من النيابة العامة أو من أى خصم — غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، لما كان ذلك ، وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفه الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة فى حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت فى الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أولا ولاية لها بالفصل فى الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ولئن كان الدفع بقدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلقا بالنظام العام وجائزا لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التى تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وإخطئه فى تطبيقه ، فإن ما أثاره الطاعن فى المذكرة المقدمة بالجلسة وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، والسيد محمد شرعان ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد على بليغ .

(١٢)

الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٦ القضائية

(١) قتل عمد . قصد جنائى . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .

إدانة المتهم فى جنائية قتل عمد . وجوب تحدث الحكم عن قصده القتل استقلالا واستظهاره بإيراد
الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه . إغفال ذلك قصور .

مثال . استخلاص قصده القتل من مجرد أن المتهم جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها ولما حاولت
الاستغاثة أطلق عليها ليكنم أنفاسها وظل على ذلك حتى فارقت الحياة لا يكفى . أساس ذلك .

(٢) جريمة . "أركانها" . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه" .
تسبب معيب .

وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان كاف للواقعة تحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها ومؤداها
تمكيننا للنقض من مراقبة تطبيق القانون .

١ - لما كانت جنائية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على
النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح
المجنى عليها ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى
يتطلبه القانون فى سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى ويضممره
فى نفسه ، فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجنائية يجب أن يعنى
بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف

عنه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالا وإنما عرض لها في صدد بيانه لواقعة الدعوى ومؤدى اعتراف الطاعن الثانى فى التحقيق . وكان ما أورده الحكم فى هذا الخصوص استدلالا منه على توافرها لدى الطاعن من أنه جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها ولما حاولت الاستغاثة أطبق على عنقها ليكتم نفسها وظل كذلك كاتما نفسها حتى فاضت روحها — لا يفيد سوى مجرد قصد الطاعن ارتكاب الفعل المسمى ، وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن . وكان لا يغنى فى ذلك ما قاله الحكم فى معرض بيانه لمسئولية الطاعن الثانى — من أن الطاعن الأول قصد إزهاق روح المجنى عليها ليأمن شرها ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه . فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

٢ — من المقرر طبقا للسادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة الأخذ به تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد — من بين ما اعتمد عليه — فى إدانة الطاعن على التقرير الطبى الشرعى وإذ عرض لهذا التقرير لم يورد عنه إلا قوله ” وثبت من تقرير الطبيب الشرعى الذى تولى تشريح جثة المجنى عليها أن وفاتها نتجت عن اسفكسيا راسخا وتم النفس “ . وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن لإحداثها وموضعها من جسم المجنى عليها وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت هذا الدليل فى الدعوى كانت ملزمة به إلماما شاملا يهيء لها أن تخصصه التخصيص الشامل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكينا لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من : ١ - و ٢ - (الطاعنين) و ٣ - بأنهم في ليلة ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٣ بناحية مركز حمادة محافظة البحيرة : المتهمين الثلاثة . قتلوا عمدا بأن انفقروا على سرقة نقودها وحليها المبينة بالتحقيقات بأن دخلوا إلى مسكنها بطريق النسر من الخارج وما أن ظفروا بها حتى أطبق أولهم يديه على عنقها قاصدا من ذلك إزهاق روحها مما نتج عنه إصابتها بامفكسيا الحنق وكم النفس على النحو الموصوف بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد ارتكبت هذه الجناية بقصد تسهيل سرقة نقودها وحليها سالفى الذكر من مسكنها الذى اقتحموه عليها بطريق النسر من الخارج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٠ و ٤٣ و ٢٣٤ / ١ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور با عملا بالمادتين ٤٣ و ٢٣٤ ١ - ٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين الأول والثانى والمواد ١ و ٢٩ و ٣١ و ٥٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث بالنسبة للمتهم الثالث (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثانى بالسجن لمدة عشر سنوات (ثالثا) بإحالة الدعوى بالنسبة للمتهم الثالث إلى محكمة الأحداث المختصة للفصل فيما هو منسوب إليه . فظعن المحكوم عليهما الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن الثانى . وإن قرر بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه فى الميعاد . إلا أنه لم يقدم أسبابا للطعنه ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول " " قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل العمد المرتبط بجنحة سرقة قد شابه القصور في التسبيب، ذلك أنه لم يزل على توافر نية القتل لديه على استقلال ، ووصول على التقرير الطبي الشرعي دون أن يبين فحوى ما جاء به مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " أن المجنى عليها - إذ كانت تسكن بمفردها في ناحية زارية بمبارك التابعة لمركز كوم حمادة فقد عرف عنها سعة العيش وأنها على شيء من الثراء وتحتفظ بقدر من المال في مسكنها وإذ كان المتهم الأول (الطاعن الأول) فضلا عن أنه يمت بصلة القربى للمجنى عليها فهو جار ملاصق لها مسكنا ويعرف من أصر ثرائها الشيء الكثير ، ومرارا ما طالبها بأن تعاونه ماليا أو أن تشترك معه في تربية ماشية ومن ثم فقد وطلد عزمه على سرقتها واستغل حاجة المتهم الثاني (الطاعن الثاني) إلى مال ليتم به زواجه من ابنة شقيق المجنى عليها واتفق معه على إتمام السرقة ، وتنفيذا لهذا المخطط الإجرامي اتفق المتهمان الأول والثاني أمام مقهى بناحية الطور مركز كوم حمادة في ليلة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وتصاحبا ومعهما المتهم الثالث إلى مسكن المجنى عليها وهناك - وحين وجد أن باب هذا المسكن مغلق من الداخل توصلوا إلى الدخول خلسة - فقد حمل المتهم الأول المتهم الثالث ليتسلق جدار المسكن وبهذه الطريقة أمكن لهذا الأخير أن يفتح باب المسكن من الداخل ليدخل المتهمان الأول والثاني ، وما أن أصبح المتهمون الثلاثة داخل المسكن حتى دخل المتهم الأول ومعه المتهم الثالث إلى حجرة المجنى عليها التي كانت تنام بها - في حين بقى المتهم الثاني في زدهة المسكن لمراقبة الطريق ، وقد تولى المتهم الأول أمر المجنى عليها بأن جثم فوقها أثناء نومها فلما حاولت أن تستغيث وصدرت عنها صرخة بسيطة أطبق على عنقها ليكتم نفسها في حين أشار إلى المتهم الثالث ليفتح دولا ب المجنى عليها بحثا عن نقود - وقد ظل المتهم الأول جاثما فوق المجنى عليها

كأتما نفسها حتى فاضت روحها وتمكن بذلك من انتزاع عقد وقرط من الذهب كانت المحبى عليها تتحلى بهما — فسلمهما للمتهم الثانى — وأسفر بحث المتهم الثالث عن النقود على العثور على مبلغ سبعة عشر جنيها كان نصيبه منه مبلغ ستة جنيهات بينما احتفظ المتهم الأول بالباقي ، وبعد ذلك غادر المتهمان الثانى والثالث مسرح الحادث كل إلى مسكنه تاركين المتهم الأول ، وفى الصباح اكتشف الحادث وسار التحقيق إلى أن تم ضبط المتهمين الثلاثة واعترف المتهم الثانى تفصيلا بارتكاب الحادث على الصورة المتقدمة وضبط معه مبلغ ٥٧ ج و ٥٠٠ م أقر أنه من حصيلة بيع الحلى المسروقة والتي تسلمها من المتهم الأول وأنه هو الذى تولى بيعها إلى تاجر من تجار المصاغ بمدينة دمنهور أرشد عنهما فضبطت هذه الحلى . وقد خلص الحكم إلى إدانة الطاعنين بجريمة القتل العمد المرتبط بجحفة سرقة . لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المحبى عليها ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى ويضمهره فى نفسه ، فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالاً وإنما مرض لها فى صدد بيانه لواقعة الدعوى ومؤدى اعتراف الطاعن الثانى فى التحقيق ، وكان ما أورده الحكم فى هذا الخصوص استدلالاً منه على توافرها لدى الطاعن — من أنه جثم فوق المحبى عليها أثناء نومها ولما حاولت الاستغاثة أطبق على عنقها ليسكنم نفسها وظل كذلك كأتما نفسها حتى فاضت روحها — لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن لارتكاب الفعل المسمى ، وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل مادام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن . وكان لا يغنى فى ذلك ما قاله الحكم فى معرض بيانه لمسئولية الطاعن الثانى — من أن الطاعن الأول قصد إزهاق روح المحبى عليها ليأمن شرها ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه

وتكشف عنه ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور متعيينا نقضه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل مضمون كل دليل من أدلة الشبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد — من بين من اعتمد عليه — في إدانة الطاعن عن التقرير الطبي الشرعى وإذ عرض لهذا التقرير لم يورد عنه إلا قوله "وثبت من تقرير الطبيب الشرعى الذى تولى تشريح جثة الجنى عليها أن وفاتها نتجت عن أسفكسيا الخنق وكتم النفس" . وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريعية دون أن يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوبة إلى الطاعن إحداثها وموضعها من جسم الجنى عليها وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى مواءمتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت هذا الدليل فى الدعوى كانت ملزمة به إماماً شاملاً يبيىء لها أن تخصصه التخصيص الشامل المكافئ الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكيناً لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساد ، فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور الموجب لنقضه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن الأول وكذلك للطاعن الآخر — الذى لم يقدم أسباباً لطاعنه — وذلك نظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة إعمالاً لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيانة ، ويعيش رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد مومني .

(١٣)

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٦ القضائية

(١) إجراءات . إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . " نظرها
الدعوى والحكم فيها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " .

الدفاع المكتوب . تنمة للدفاع الشفوي . أو بديل عنه . مؤدى ذلك . حق المدافع
أن يضمنه . سائر أوجه الدفاع . له إذا لم يسبقه دفاع شفوي . أن يضمنه طلبات
التحقيق المنتجة .

(٢) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببيه .
تسبيب معيب " . بلاغ كاذب .

طلب المتهم . ضم قضاياها مستندات . للتدليل على انتفاء القصد الجنائي لديه .
في جريمة بلاغ كاذب . جوهرى . إرفاله . إخلال بحق الدفاع وقصور . لا ينفي عنه وجود
صور رسمية من الأحكام الصادرة في تلك القضايا .

١ - من المقرر أن الدفاع في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي
المبدي بجلسة الموافقة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون
للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي -
كما هو الحال في الدعوى المسائلة - أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق
المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها .

٢ — لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رفض ضم القضايا التي طلب المتهم ضمها اكتفاء بوجود صورة رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٧ مدني تلا ، وهو ما لا يغني عن ضم مفردات القضايا مما تحويه من أوراق ومستندات استند إليها الطاعن لإثباته لحسن نيته وتحقيقا لدفاعه بانتفاء توافر القصد الجنائي لجريمة البلاغ الكاذب في حقه ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يواجه كلية طلب ضم قضيتي الاصلاح الزراعي الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة ثاني درجة تحقيقا لهذا الدفاع . وكان هذا الطلب يمد دفاعا جوهريا في الدعوى لتعلقه بتوافر أو انتفاء ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب التي دين بها فضلا عن تأثيره في مصير جريمة الشهادة الزور المتعلقة بالواقعة ذاتها والتي دانه الحكم بها أيضا . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستجب إلى طلب ضم القضايا السالف الإشارة إليها ولم يرد عليه بما يفنده ، يكون فضلا عن إخلاله بحق الدفاع قد شاب قصور في التسبيب .

الوقائع

أقام المدعي بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة تلا الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٥ يوليو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية . (أولا) شهد زورا على المدعي بالحقوق المدنية في اللجنة رقم ٣٤٢١ سنة ١٩٦٩ تلا مع سوء القصد . (ثانيا) أبلغ كذبا مع سوء القصد بواقعة لو ثبت صحتها لاستوجبت عقاب المدعي وطلب عقابه بالمواد ٩٦ و ٣٠٣ و ٣٠٤ من قانون العقوبات و إلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة تلا الجزئية قضت بحضورها عملا بالمادتين ٣٠٣ و ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم أسبوعا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وألزمته بأن يؤدي للمدعي بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومائة قرش أتعاب محاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية

— بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بالنسبة للدعوى الجنائية وألزمت المتهم المصاريف . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكلاء عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب والشهادة الزور فقد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بطلب ضم قضيتين مدينتين متصلتين بعقد الإيجار المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٦١ الذي طعن الطاعن بتزويره عندما استند إليه المحجني عليه في دعوى الطرد التي أقامها ضده وأمام محكمة ثاني درجة صمم الدفاع على طلبه وعلى ضم قضيتين آخرتين متصلتين بالسند ذاته ، لما تحمله من أدلة قاطعة على حسن نيته ورغم جوهرية هذا الدفاع لما يترتب على ثبوته من تغيير وجه الرأي في تهمة البلاغ الكاذب المسندة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه لم يستجب لهذا الطلب ولم يرد عليه بما يفنده .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة والمقررات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ، أن المحكمة — في درجتي التقاضى — لم تستمع إلى مرافعة شفهوية من الطاعن أو المدافع عنه ، وأن الأخير قدم مذكرة مرفوعة بتقديمها خلال فترة حجز الدعوى للحكم أمام محكمة أول درجة دفع بانتفاء مسؤوليته عن تهمة البلاغ الكاذب لأنه كان حسن النية وتحقيقا لذلك طاب ضم القضية رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٧ مدنى تلا واستئنافية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى شبين الكوم لما تنطوى عليه من أدلة تقطع بحسن نيته ، ثم عاد إلى التمسك بهذا الطلب في المذكرة المصرح له بتقديمها إلى محكمة الدرجة الثانية وزاد عليه بطلب ضم ملف الإصلاح الزراعى رقم ٥ لسنة ١٩٦٧ جمعية كفر القاش واستئنافية رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ إصلاح زراعى تلا . ويبين من مطالعة مدونات الحكم الابتدائى أنه عرض لطلب الضم المبدى أمام محكمة أول درجة وأطرحه استنادا إلى أن صورة

الواقعة قد وضحت للمحكمة فضلا عن أن الصورة الرسمية للحكم الصادر في القضية الأولى مرفقة بالأوراق مما يصبح معه إجابة طلب الضم غير منتج ، بالإضافة إلى أنه كان يتعين على الطاعن أن يبدى دفاعه قبل حجز الدعوى للحكم ، أما الحكم المطعون فيه فقد اكتفى بالأخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده دون أن يعرض لطلب الضم المبدى من الطاعن أمام محكمة ثانية درجة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسته المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون لهم أن يضمونها ما يشاء من أوجه الدفاع بل لا إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — أن يضمونها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رفض ضم القضايا السالف الإشارة إليها اكتفاء بوجود صورة رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٧ مدني تـ ٤ ، وهو ما لا يغني عن ضم مفردات القضايا مما تحويه من أوراق ومستندات استند إليها الطاعن لإثباته لحسن نيته وتحقيقا لدفاعه بانتفاء توافر القصد الجنائي بجرime البلاغ الكاذب في حقه ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يواجه كلية طلب ضم قضيتي الإصلاح الزراعي الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة ثانية درجة تحقيقا لهذا الدفاع ، وكان هذا الطلب يعد دفاعا جوهريا في الدعوى لتعلقه بتوافر أو انتفاء ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب التي دين الطاعن بها فضلا عن تأثيره في مصير جريمة الشهادة الزور المتعلقة بالواقعة ذاتها والتي دان الحكم بها أيضا . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستجب إلى طلب ضم القضايا السالف الإشارة إليها ولم يرد عليه بما يفنده ، يكون فضلا من إخلاله بحق الدفاع قد شابه قصور في التسبيب مما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جمنينة ، ويعيش رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى
عبد الصمد .

(١٤)

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٦ القضائية

مواد مخدرة . جريمة . "أركانها" . قصد جنائى . محكمة الموضوع .
"سلطتها فى استخلاص القصد الجنائى" .

استخلاص قصد الاتجار فى المخدر . موضوعى . مادام سائفا . مثال على استخلاص غير
سائق فى نفي قصد الاتجار .

لما كان الحكم قد عرض لقصد الاتجار فى المخدر فأطرحه بقوله "أن الأوراق
خالت من دليل تطمئن إليه المحكمة على أن المتهمين قصدا بما كانا يحوزانه
من مواد مخدرة الاتجار بها بل أن أقوال الشهود تؤكد أنهما ناقلين لها
وبالتالى تستبعد المحكمة هذا الشك من وصف الاتهام" — لما كان ذلك ،
وكان يبين من المفردات المضمومة — تحقيقا للطعن — أن الرائد (... ..)
بقسم مكافحة المخدرات حرر محضرا مؤرخا ١٩٧٤/٨/١٥ بأن التحريات
السرية التى قام بها بالاشتراك مع الرائد (... ..) دلت على أن تاجر
المخدرات المسجل بالقسم إجراميا "المطعون ضده الأول" يتجر بالمواد المخدرة
وبروجها بدائرة بعض أقسام شرق الإسكندرية وأن المطعون ضده الثانى
وهو لبنانى الجنسية بصدد تسليم الأول كمية من المخدرات هى لديه حاليا وذلك
بشرق الاسكندرية ، وإذ صدر إذن من النيابة بناء على محضر التحريات
سالف الذكر بضبط المطعون ضدهما وتفتيشهما ، فقد انتقلت مجموعة

من رجال مكتب مكافحة المخدرات حيث تم ضبط المطعون ضدهما ، وحرر
الرائد (... ..) محضرا أثبت فيه إجراءات الضبط والتفتيش
وأنه بمواجهة المطعون ضده الأول بالمخدر المضبوط اعترف له بأن المضبوطات
تخص المطعون ضده الثانى الذى جلبها من لبنان وأنهما كانا قد سافرا سويا
إلى هناك وعادا معا إلى القاهرة وأن المناضد صنعت ببيروت وأن الثانى
هو الذى أحضر المواد المخدرة داخل المناضد بوسائله الخاصة . وفى التحقيقات
أكد رجلا مكتب مكافحة المخدرات ما نعى إلى كل منهما من تحريات
وما أسفرت عنه إجراءات الضبط والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان قصد
الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
وإن كان من الأمور الموضوعية التى تستقل بمسألة الموضوع بتقديرها بغير
معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا تؤدى إليه ظروف الواقعة
وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما استخلصه الحكم من نفي قصد الاتجار
لدى المطعون ضدهما لا تسانده الماديات الثابتة فى الدعوى ولا تظاهره
التحريات وأقوال ضابطى مكتب مكافحة المخدرات ، كما أن ما ذهب إليه
الحكم من أن أقوال الشهود تؤكد أن المطعون ضدهما ناقلين لها ليس له أصل
فى الأوراق وكان له أثره فى منطق الحكم واستدلالة بما يعيبه بالقصور والفساد
فى الاستدلال ويوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٧٤
بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية أحرزا بقصد الاتجار جوهر مخدرا
(حشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة
إسالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة
جنايات الاسكندرية قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤٢
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاينة
المتهمين بالسجن لمدة سبع سنوات وبتعريم كل منهما مبلغ ثلاث آلاف جنيه
والمصادرة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه الأول وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . ولما كان من المقرر أن الطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن إيداع الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأنهما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر أو يغني عنه ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول يكون غير مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من كل من النيابة العامة والمحكوم عليه الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المحكوم عليهما بجريمة إحراز مخدر ونفى عنهما قصد الاتجار ، قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على فساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأن مدونات الحكم قد خلت سواء في تحصيله للواقعة أو لأقوال الشهود مما يفيد أن المحكمة فطنت إلى الأدلة المستفادة من اعتراف المتهم الأول فور الضبط ومما تضمنه محضر التحريات وما شهد به رجال مكتب مكافحة المخدرات ومن ظروف الواقعة وكبر كمية المخدر المضبوطة والتي تؤكد كلها أن حياة المتهمين للمخدر كان بقصد الاتجار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن التحريات السرية التي قام بها رائدان من ضباط قسم مكافحة المخدرات دلتها على أن المطعون ضدهما المعروفين لهما بصدد إحراز جواهر مخدرة تسلمها الأول من الثاني فخرر أحد الضابطين محضرا بهذه التحريات واستصدر إذا من النيابة بتفتيشهما لضبط ما يحوزانه أو يحوزانه من هذه المواد المخدرة

وتمكنا بناء على هذا الإذن من ضبطهما حين توقفت بهما سيارة أجرة بالقرب من مكن الضابطين وكان المطعون ضده الأول قد نزل من السيارة ودلف إلى بابها الأيمن ففتحه حيث ناوله المطعون ضده الثانى ثلاث مناضد مختلفة الألوان ثم نزل هذا الأخير من السيارة وتسلم من الأول إحدى المناضد التى أسفر تفتيشها عن ضبط كمية من اللقافات بها مخدر الحشيش كانت مخبأة داخل تجاويها وزن ١٢٧١ جراما ، وبعد أن ساق الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى ، عرض لقصور الاتجار فأطرحه بقوله " أن الأوراق خلعت من دليل تطمئن إليه المحكمة على أن المتهمين قصدا بما كانا يحوزانه من مواد مخدرة الاتجار بها بل أن أقوال الشهود تؤكد أنهما ناقلين لها وبالتالي تستبعد المحكمة هذا الشك من وصف الاتهام " — لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة — تحقيقا للطعن — أن الرائد يقسم مكافأة المخدرات حرر محضرا مؤرخا ١٥/٨/١٩٧٤ بأن التحريات السرية التى قام بها بالاشتراك مع الرائد دلت على أن تاجر المخدرات المسجل بالقسم إجراميا "المطعون ضده الأول" يتجر بالمواد المخدرة ويروجها بدائرة بعض أقسام شرق الاسكندرية وأن المدعو "المطعون ضده الثانى" وهو ابنانى الجنسية بصدده تسليم الأول كمية من المخدرات هى لديه حاليا وذلك بشرق الاسكندرية ، وإذا صدر إذن من النيابة بناء على محضر التحريات سالف الذكر بضبط المطعون ضدهما وتفتيشهما فقد انتقلت مجموعة من رجال مكتب مكافأة المخدرات حيث تم ضبط المطعون ضدهما على نحو ما ساقه الحكم المطعون فيه وحرر الرائد محضرا أثبت فيه إجراءات الضبط والتفتيش وأنه بمواجهة المطعون ضده الأول بالمخدر المضبوط اعترف له بأن المضبوطات تخص المطعون ضده الثانى الذى جالبها من لبنان وأنهما كانا قد سافرا سويا إلى هناك وعادا معا إلى القاهرة وأن المناضد صنعت ببيروت وأن الثانى هو الذى أحضر المواد المخدرة داخل المناضد بوسائله الخاصة .

وفي التحقيقات أكد رجلا مكتب مكافحة المخدرات ما نمتى إلى علمهما من تحريات وما أسفرت عنه إجراءات الضبط والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن كان من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما استخلصه الحكم من نفى قصد الاتجار لدى المطعون ضدهما لا تسانده المصاديات الثابتة في الدعوى ولا تظاهره التحريات وأقوال ضابطى مكتب مكافحة المخدرات ، كما أن ما ذهب إليه الحكم من أقوال الشهود تؤكد أن المطعون ضدهما ناقلين لها ليس له أصل في الأوراق وكان له أثره في منطق الحكم واستدلاله مما يعيبه بالفصور والفساد في الاستدلال ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى المحكوم عليهما ودون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه الثانى .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، أحمد فؤاد جزيه ، ويعيش رشدي ، ومحمد وجدى عبد الصمد ،
وفاروق راتب .

(١٥)

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٦ القضائية

١ — شهادة سلبية : حكم . ” وضعه والتوقيع عليه . بطلانه “ . بطلان .
” بطلان الأحكام “ .

رجوب أن تتضمن الشهادة الالهة على أن الحكم لم يردع في الميعاد القانوني عدم وجود الحكم
بأن الكتاب موقعا عليه وقت صدورها . تضمينها أن الحكم أودع في ميعاد معين . عدم اعتبارها
شهادة سلبية . أساس ذلك ؟

(٢) محكمة الموضوع . ” سلطتها في استخلاص واقعة الدعوى “ . سلطتها
في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . أسباب الإباحة وموانع العقاب .
” دفاع شرعي “ .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة . وإطراح ما يخالفها من صور أخرى .
ما دام استخلاصها سائغا .
تقدير قيام أو انتفاء حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . طالما كان سائغا .

(٣ ، ٤) إثبات . ” شهادة . خبرة “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها
في تقدير الدليل “ . حكم . ” تسببيه . تسببيه غير معيب “ .

(٣) حق المحكمة في تهمزة أقوال الشاهد . والأخذ بها في أية مرحلة .

(٤) تطلق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . حدد ذلك .

١ — متى كان الطاعن قد قدم شهادة من قلم كتاب نيابة الزقازيق الكلية استدلت بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد القانوني تاريخها ١٦ من مارس سنة ١٩٧٥ مؤداها أن الحكم الصادر من محكمة جنائيات الزقازيق بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٧٥ ورد للقلم يوم ٩ من مارس سنة ١٩٧٥ . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ينبغي أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها ، فإن الشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة يوم ٩ من مارس سنة ١٩٧٥ لا تفيده ، لأن قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم في مقام طلب ابطاله بل قصر اختصاصه على مجرد إثبات وجود الحكم أو عدم وجوده في القلم المذكور محذرة أسبابه موقعا عليها ممن أصدره وقت تحرير الشهادة .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها بساط البحث الصورية الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد حصلت الواقعة بقولها أنه ، "بسبب خلف نشب بين المتهم والحجني عليه حول الحد الفاصل بين أرضهما وعلى أثر مشادة كلامية قام الأول (الطاعن) بضرب الثاني بفأس على رأسه وصدره عمدا وأحدث به الإصابات الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية وقد أدى ذلك إلى موته " . وقد خلت مدونات الحكم كما خلت أقوال شهود الواقعة التي استند إليها في الإدانة — على ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بوضعها تحقيقا للطعن — مما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه كما هي الحال في الدعوى فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس وهو لا يعدو أن يكون جدلا في الموضوع مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، ومن حقها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت بها وارتاحت إليها .

٤ — من المقرر أنه ليس بلازل أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ مارس سنة ١٩٧٣ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية ضرب ... عمدا بفأس على رأسه وصدره فأحدث به الإصابات الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر ذلك . وادعت ... (والدة المجنى عليه) مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وألزمته بأنه يدفع للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة ضرب أفضى إلى موت قد لحقه البطلان وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه لم يودع قلم المكتاب في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره ، فضلا

عن أنه التفت عن دفاع الطاعن بقيام حاله دفاع شرعى عن المسال ورد عليه بما لا يصلح ردا ، وعول في الإدانة على أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية معا على ما بينهما من تعارض .

وحيث إن الطاعن قدم شهادة من قلم كتاب نيابة الزقازيق الكلية استدلت بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد القانونى تاريخها ١٦ من مارس سنة ١٩٧٥ مؤداه أن الحكم الصادر من محكمة جنايات الزقازيق بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٧٥ ورد للقلم يوم ٩ من مارس سنة ١٩٧٥ . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة التى يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم فى الموعد القانونى ينبغى أن تكون على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صسدرها ، وإذن فالشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة يوم ٩ من مارس سنة ١٩٧٥ لا تفيد لأن قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم فى مقام طالب لإبطاله بل قصر اختصاصه على مجرد إثبات وجود الحكم أو عدم وجوده فى القلم المذكور بحرة أسبابه موقعا عليها بمن أصدره وقت تحرير الشهادة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه ما ينتجه من وجوه الأدلة التى استمدتها من أقوال شهود الإثبات والطاعن والتقرير الطبى الشرعى ، عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله " أن النزاع حول الحد الفاصل بين أرض المتهم (الطاعن) والمجنى عليه على النحو الثابت بالأوراق لا يبيح الدفاع الشرعى حتى يمكن القول بأن ثمة تجاوزا فى اعتداء المتهم على المجنى عليه على النحو الذى ذكره المدافع عن المتهم بمحضر الجلسة " . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولما أصلها فى الأوراق ، وكانت المحكمة قد حصت الواقعة بقولها أنه " بسبب خلاف نشب بين المتهم والمجنى عليه حول الحد الفاصل بين

أرضها وعلى أثر مشادة كلامية قام الأول (الطاعن) بضرب الثاني بفأس على رأسه وصدره عمدا وأحدث به الإصابات الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية وقد أدى ذلك إلى موته “ ، وقد خلت مدونات الحكم كما خلت أقوال شهود الواقعة التي استند إليها في الإدانة — على ما بين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن — مما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلامعقب مادام استدلالها مسلما يؤدي إلى ما انتهى إليه كما هي الحال في الدعوى فإن مما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس وهو لا يعدو أن يكون جدلا في الموضوع مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بأن اثنين من شهود الإثبات الذين عول الحكم بالإدانة على أقوالهم قد قررا في مرحلة من التحقيقات أن الطاعن ضرب المجنى عليه بالفأس ضربتين أصابت إحداهما رأسه والثانية صدره ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطعن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، ومن حقها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت بها وارتاحت إليها . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم من أقوال شاهدي الإثبات سالف الذكر له مأخذه الصحيح من الأوراق وهو لا يتعارض مع ما قرره الشاهدان الآخران من شهود الرؤية من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بالفأس على رأسه كما لا يتعارض مع ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي ، وكان من المقرر أنه ليس بلام لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصي على الملاءمة والتوفيق ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له وجه إذ لا يعدو أن يكون عودا إلى مناقشة أدلة الدعوى . لما كان ما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس ، ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فتّاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، واحد مومي ، واحد ماهر خليل .

(١٦)

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٦ القضائية

١ — إخفاء أشياء مسروقة . جريمة . " أركانها " . قصـد جنائي .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . إثبات . " شهادة . بوجه عام " .

ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . نفي إسناداته . ليس فقط من أقوال الشهود .
بل من ظروف الدعوى وملابساتها .

٢ — حكم . " مالا يعيبه في نطاق التدليل " .

متى يعيب الخطأ في الاسناد . الحكم ؟

١ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية لا تستفاد
فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى
وما توحى به ملابساتها .

٢ — الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ، ألم يتناول من الأدلة ما يؤثر في
عقيدة المحكمة .

الوقائع

اتبعت الديابة العامة كلا من ١ — ٢ —

٣ — ٤ —

٥ — ... (طاعن) ٦ — ... (طاعن) بأنهم في يومى ١٤ و ١٥ مايو سنة ١٩٧٤ — راترة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة .
 أولا : المتهمين الأول والثاني سرقا مبالغ النقود والمصاغ والمنقولات المينة قدرا وقيمة بالمحضر ... من مكان مسكون بواسطة الكسر من الخارج . ثانيا : المتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس أخفوا المنقولات المسروقة سالفة الذكر مع علمهم بذلك . وطلبت عقابهم بالمسنتين ٤٤ مكررا و ٣١٦ / ٢ — ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة السيدة زينب الجزئية قضت غيابيا للأول وحضوريا للباقيين بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين الأول والثاني سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وحبس كل من المتهمين الثالث والخامس والسادس ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ لكل من المتهمين الخامس والسادس وبراءة المتهم الرابع مما أسند إليه . فاستأنف المحكوم عليهما الخامس والسادس هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ ... بصفته وكيلًا عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث أن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانهما بجريمة إخفاء أشياء مسروقة قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الاسناد ، ذلك أنه عول في إثبات ركن العلم في حقهما على قرائن لا تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وخطأ في تحديد سمسار الصفقة فحدده بالمتهم الثالث في حين أنه المتهم الرابع .

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إخفاء أشياء مسروقة التي دان بها الطاعنين عرض إلى التدليل على توافر ركن العلم في حقهما بقوله ” وحيث أنه بالنسبة للمتهمين الخامس والسادس — الطاعنين — فإن الأوراق تنطق بإدانتهم ذلك أنهم يعملان في تجارة المجوهرات

ويعلمان علم اليقين الثمن الحقيقي للمجوهرات أنها تساوى أكثر من ألفي جنيه كما قرروا بالتحقيقات أنها قد تساوى ثمانية آلاف جنيه كما قرر المحقق عليه ، حين أنهما دفعا ثمنها لها ١٢٥٠ ج ، كما أن كيفية بيع المتهمين الأول والثاني لها وبيعها على دفعات وبواسطة المتهم الثالث الذي يعمل كواء وتهاقهما على شرائها كل ذلك يؤدي إلى القول بأنه لا بد أن ثار في نفسيهما بل وكنا على يقين بأنهما مسروقة ، ذلك بالإضافة إلى أقوال المتهم الثاني بحضور ضبط الواقعة والذي قرر فيها أنهما كانا يعلمان بأن المجوهرات مسروقة . وإذا كان ذلك فإنه يتعين معاقيتهما طبقا للمادة ٢٠٤/٢ إجراءات جنائية عملا بالمادة ٤٤ مكررا "عقوبات" . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه أضاف — ردا على دفاع الطاعنين بانتفاء العلم في حقهما — قوله "أن علمهما بأن الأشياء التي اشتريها من باقى المتهمين متحصلة من جريمة مستفاد أيضا من أنهما وهما صائغان اشتريا هذه المصوغات بمبلغ ١٢٥٠ ج في حين — باقرارهما — يقرران أنها تساوى من الثمن ٢٠٠٠ ج . كما أنها من السكرية بحيث تقطع أنها غير مملوكة لمثل المتهمين الأول والثاني (السارقين) ويقرر المتهمان بأنهما اشتريا المصوغات وأن المتهمين احضراها من ليبيا بينما هذه المصوغات جنهيات ذهبية ونحمة جنهيات مصرية سد حالى ورمسيس والملك فؤاد وهذا يجعل المحكمة تطعن إلى علم المتهمين حين اشتريا هذه المصوغات بأنها متحصلة من جريمة مما يتعين معه رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان العلم في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية لاستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتهيئها من ظروف الدعوى وما توحى به ملايساتها . وإذا كان الحكم قد أورد — فيما تقدم بيانه — على ثبوت الجريمة في حق الطاعنين أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، واستخلص توافر ركن العلم لديهما استخلاصا صائغا ، فإن كافة ما يشير الطاعنان في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فإن خطأ الحكم في تحديد وسيط الصفة لا يعيبه ، إذ سواء أ كان هو المتهم الثالث أو المتهم الرابع فإنه غير مؤثر في منطق الحكم ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة ، متى كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار / محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جزيينه ، ويعرش محمد وشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى عبد الصمد .

(١٧)

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٦ القضائية

(١ و ٢) حكم . " وضمه والتوقيع عليه " . " بطلانه " . بطلان .
" بطلان الحكم " .

- (١) وجوب إيداع أحكام الإدانة والتوقيع عليها معاً في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدرها
والا بطلت . التوقيع وحده في الميعاد . لا يكفي ما دام أن الحكم لم يودع بالملف في الميعاد .
- (٢) العبرة في الأحكام . هي بالضرورة التي يمررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة
ورقة الحكم قبل التوقيع والإيداع . مسودة أو أصل مشروع المحكمة التخيير فيها من حيث النوائع
والأسباب ولا تغني عن الحكم .

١ — لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه
وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت
باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه
قد صدر في ٣ من مارس سنة ١٩٧٥ ، وحتى يوم ٩ من أبريل سنة ١٩٧٥
لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته —
على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة شواح الكلية
المقدمة من الطاعن — فانه يكون باطلا مستوجبا نقضه والإحالة دون حاجة
إلى بحث باقي أوجه الطعن . ولا يغير من ذلك ما تضمنته الشهادة السلبية
من وجود مسودة الحكم بملف الدعوى وأن نسخة الحكم الأصلية وقعت
من رئيس الجلسة في الميعاد القانوني ولكن كاتب الجلسة لم يكن قد أودعها
ملف الدعوى حتى طلب الشهادة ، ذلك أن القانون أوجب حصول التوقيع
والإيداع معاً في ميعاد الثلاثين يوماً .

٢ — العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحورها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة وتحفظ في ملف الدعوى وتكون هي المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذلك ذي الشأن ، أما ورقة الحكم قبل التوقيع والإيداع — سواء كانت مسودة أو أصلا — وهي لا تعدو أن تكون مشروعا للحكمة كامل الحوية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن ، فانها لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ مايو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز طما محافظة سوهاج هرب التبغ بأن قام بزراعته على النحو المبين بالمحضر وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٦٤٥٠ ج على سبيل التعويض ومحكمة طما الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام (أولا) بحبس المتهم سنتين مع الشغل وغرامة ٢٠٠ ج وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الحبس . (ثانيا) بإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك المدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٦٤٥٠ ج على سبيل التعويض . (ثالثا) بمصادرة التبغ المضبوط . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدائته مجزئة تهريب التبغ قد لحقه البطلان ، ذلك بأنه لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه في خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به .

وحيث إنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها كانت باطلة، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٣ من مارس سنة ١٩٧٥ ، وحتى يوم ٩ من أبريل سنة ١٩٧٥ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته — على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة سوهاج الكلية المقدمة من الطاعن — فإنه يكون باطلا مستوجبا نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . ولا يغير من ذلك ما تضمنته الشهادة السلبية من وجود مسودة الحكم بملف الدعوى وأن نسخة الحكم الأصلية وقعت من رئيس الجلسة في الميعاد القانوني ولكن كاتب الجلسة لم يكن قد أودعها بملف الدعوى حتى طلب الشهادة ، ذلك أن القانون أوجب حصول التوقيع والإيداع معا في ميعاد الثلاثين يوما والعبرة في الأحكام هي التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة وتحفظ في ملف الدعوى وتكون هي المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذي الشأن ، أما ورقة الحكم قبل التوقيع والإيداع — سواء كانت مسودة أو أصلا — وهي لا تعدو أن تكون مشروعا للحكمة كاملة الحرية في تغييره وفي إخراج ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا نتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن ، فإنها لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، وأحمد مرمي ، وأحمد طاهر خليل .

(١٨)

المطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٦ القضائية

تقديم . " انقطاع التقادم " . إعلان جنائية . " انقضاؤها بالتقديم " .
إجراءات المحاكمة . استدلال .

إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . قاطعة للتقديم . ولو اتخذت
في غيبة المتهم .

إعلان المتهم بالجلسة إعلانا صحيحا . يقطع التقديم .

إجراءات الاستدلال . لا تقطع التقادم . إلا إذا اتخذت دون غيرها في مواجهة
المتهم أو أخطرها رسميا .

لما كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقطع
المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي
أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطرها بوجه رسمي
وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع " ومفاد هذا النص أن كل
إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة
حتى في غيبة المتهم ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة
لإجراءات الاستدلال دون غيرها . وكان من المقرر أن الإعلان بالحضور بالجلسة
المحاكمة إعلانا صحيحا — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — يقطع المدة
المسقطعة للدعوى ، وكانت إجراءات المحاكمة قد تمت في الدعوى متلاحقة
دون أن تكتمل هذه المدة حتى صدور الحكم المطعون فيه ،
فانه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين
معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأتهما في يوم ١٦ مارس سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : الأول بصفتة صاحب المحل والثاني المدير المسئول امتناعا عن بيع ساعة مسعرة "أومو" بالسعر المقرر وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٩/١ — ٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١/١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ . ومحكمة الجنيح المستعجلة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين مائة جنيه والمصادرة . فعارضا وقضى في معارضتهما بعدم جوازها لرفعها عن حكم صدر حضوريا . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف للأول وتأجيل الدعوى إلى أجل غير مسمى بالنسبة للثاني . ثم أعادت النيابة العامة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية بالنسبة للاستئناف الثاني فقضت المحكمة المذكورة بانقضاء الدعوى الجنائية فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

الحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٥ بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق، ذلك أنه أسس قضاءه على أن آخر إجراء اتخذ في مواجهة المطعون ضده كان بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٩ وقد مضى منذ هذا التاريخ إلى يوم الحكم المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية دون اتخاذ أي إجراء قاطع للمدة في حين أن الثابت من الأوراق أن تلك المدة قد انقطعت بإعلان المطعون ضده بالحضور بجلسات ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧١ ، وأول أبريل سنة ١٩٧٢ ، ٢ يونيو سنة ١٩٧٣ .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى في ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٥ بانقضاء الدعوى الجنائية تأسيسا على أن آخر إجراء اتخذ في مواجهة

المطعون ضده كان يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٩ ومن ثم تكون قد انقضت أكثر من ثلاث سنوات من هذا التاريخ حتى صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أنه بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٩ قرر المطعون ضده - بواسطة وكيله - باستئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته بجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وتحديد لنظر استئنافه جلسة ٣١ يناير سنة ١٩٧٠ ثم تأجل نظر الدعوى إداريا لجلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧١ وفيها حضر المستأنف الآخر وقرر أن المطعون ضده جند بالقوات المسلحة وتوالت الجلسات لإعلانه إلى أن قضى بجملة أول ديسمبر سنة ١٩٧٣ بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للاستئناف الآخر وتأجيل الدعوى لأجل غير مسمى بالنسبة للمطعون ضده ثم أصدت الدعوى لجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ لنظر استئنافه ثم تأجل نظرها وتداولت بالجلسات حتى صدر الحكم المطعون فيه بجملة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٥ كما يبين من مراجعة أوراق الإعلان المرفقة بالمفردات أن المحضر انتقل بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٧١ إلى محل إقامة المطعون ضده وأعلنه مخاطباً مع شقيقه بحضور جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧١ وأخطره بذلك بكتاب مسجل في اليوم التالي كما أنه أعلن لشخصه في وحدته العسكرية بتاريخ أول مارس سنة ١٩٧٢ بحضور جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٢ . وأعلن مرة أخرى لشخصه في وحدته بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٧٣ بحضور جلسة ٢ يونيو سنة ١٩٧٣ وهي إعلانات صحيحة طبقاً لما تقضى به المواد ١/٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية و ١٠ و ١١ و ١٣/٦ من قانون المرافعات المدنية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع " ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة

متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها . وكان من المقرر أن الإعلان بالحضور لحاضرة المحاكمة إعلانا صحيحا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - يقطع المدة المسقطه للدعوى ، وكانت إجراءات المحاكمة قد تمت في الدعوى متلاحقة دون أن تكتمل هذه المدة حتى صدور الحكم المطعون فيه فإنه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتهين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جاسمة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قزاد جنيبة ، وبعيش رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد موسى .

(١٩)

الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٦ القضائية

حكم . ” تسهليه . تسهيب معيب “ . إثبات . ” بوجه عام “ : قتل
عمد . قصد جنائي . محكمة الموضوع . ” سلطتها في استخلاص القصد
الجنائي “ .

متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة القتل العمد ؟

استخلاص نية القتل . موضوعي . مادام سائغا .

مجرد إطلاق سلاح ناري على المجنى عليه وتعمد إصابته . لا يكفي لتوافر قصد القتل .

هدم تدليل الحكم على توافر هذا القصد . قصور .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة القتل العمد لا يتحقق إلا إذا ثبت
أن نية الجاني قد انصرفت — بصفة خاصة — إلى إزهاق روح المجنى عليه ،
والعبرة في التعرف على هذه النية هي بما يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه مما لا يدرك
بالحس الظاهر وإنما يستخلص من الامارات والمظاهر الخارجية التي يثبتها
الحكم . ولئن كان هذا الاستخلاص من شئون محكمة الموضوع ، إلا أنه يتعين
أن يكون ما أثبتته في حكمها من هذه الأمارات والمظاهر كافيا بذاته للكشف
عن قيام تلك النية ، وإذ كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من استعمال الطاعن
سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته وإطلاقه إياه على المجنى عليه — في خلفية نخذه —
من مسافة قريبة ، بعد إقلاعه عن السرقة وفي غضون مطاردته ، ثم اسراع
الطاعن في العودة إلى حديقته بعد ذلك — لإخفاء الحقيقة والإيهام بأنه كان

في حالة دفاع شرعي عن ماله — كل ذلك لا يدل بذاته على توافرية القتل في حق الطاعن ، حتى لو كان قد تعمد لإصابة المجنى عليه بالعيار ، ما دام الحكم لم يدل على انصراف قصد الطاعن إلى أن يصيب من المجنى عليه مقتلا ذلك بأنه يصح في العقل أن يطلق الجاني السلاح الناري على غريمه من قرب — متعمدا لإصابته بالفعل — وهو لا يهدف من وراء ذلك سوى مجرد إحداث هذه الإصابة به ، دون إزهاق روحه ، ومن ثم فلا حجة — من بعد — فيما نسبته الحكم إلى الطاعن من تعمد إطلاق النار على المجنى عليه بقصد قتله ، إذ أن هذا القصد الخاص هو العنصر المطلوب استظهاره والذي شاب الحكم قصور في التدليل على توافره على النحو السالف بيانه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز العياط محافظة الجيزة قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النبة على قتله وحمل بندقيته المرخصة وتربص له في مكان أيقن تواجده فيه وما أن ظفر به حتى أطلق عليه صارانا نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به إصابة المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقييد والوصف الواردين بقرار الاتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوريا عملا بالمسدين ١/٢٣٤ و ١/٣٠٠ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمصادرة السلاح والذخيرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل عمد ، قد شاب قصور في التدليل على توافر قرينة القتل في حقه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تحدث عن نية القتل بقوله :

” وحيث أنه عن قصد القتل فانه ثابت في حق المتهم — الطاعن — بيقين

آية ذلك ما كان من استخدامه في إنفاذ جرمه بندقية خرطوش وهي سلاح قاتل بطبيعته وما كان من مطاردته المجنى عليه بعد أن أفلح عن السرقة وزال خطر الاعتداء وانقضى ومواصلة هذه المطاردة حتى بعد أن غادر المجنى عليه الحديقة وجاوز مشارف منزله وأصبح المتهم قاب قوسين منه أو أدنى وتعمد به بعد ذلك إطلاق النار عليه بقصد قتله في خافية نخذه الأيسر للإيهام بأنه كان يستعمل حقه في الدفاع الشرعي عن ماله وعودته مسرعا إلى حديقته إثر سقوط المجنى عليه أمام منزله متأثرا بإصابته حتى لا يفتضح أمره ويبصره الشهود بمكان الإصابة فيفصحون عن حقيقة قصده ، كل ذلك لا يدع مجالا لأدنى شك على توافر نية القتل في حقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة القتل العمد لا يتحقق إلا إذا ثبت أن نية الجاني قد انصرفت — بصفة خاصة — إلى إزهاق روح المجنى عليه ، والعبرة في التعرف على هذه النية هي بما يبطنه الجاني ويضمه في نفسه مما لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يستخلص من الإشارات والمظاهر الخارجية التي يثبتها الحكم . ولئن كان هذا الاستخلاص من شئون محكمة الموضوع ، إلا أنه يتعين أن يكون ما أثبتته في حكمها من هذه الإشارات والمظاهر كافيا بذاته للكشف عن قيام تلك النية . وإذا كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه — فيما تقدم إيراده — من استعمال الطاعن سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته ، وإطلاقه إياه على المجنى عليه — في خافية نخذه — من مسافة قريبة ، بعد إفلاعه عن السرقة وفي غضون مطاردته ، ثم إسراع الطاعن في العودة إلى حديقته بعد ذلك — لإخفاء الحقيقة والإيهام بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن ماله — كل ذلك لا يدل بذاته على توافر نية القتل في حق الطاعن ، حتى لو كان قد تعمد إصابة المجنى عليه بالعبار ، ما دام الحكم لم يدل على انصراف قصد الطاعن إلى أن يصيب من المجنى عليه مقتلا . ذلك بأنه يصح في العقل أن يطلق الجاني السلاح الناري على غريمه من قرب — متعمدا إصابته بالفعل — وهو لا يهدف من وراء ذلك سوى مجرد إحداث هذه الإصابة به ، دون إزهاق روحه ، ومن ثم فلا حجة — من بعد — فيما نسبته الحكم إلى الطاعن من تعمد إطلاق النار على المجنى عليه بقصد قتله ، إذ أن هذا القصد الخاص هو العنصر المطلوب استظهاره والذي شاب الحكم قصور في التدليل على توافره على النحو السالف بيانه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلاسۃ ١٦ من یناير سنة ١٩٧٧

برياسۃ السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحکمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، ویديش رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد موسى .

(٢٠)

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ القضائية

(١ و ٢ و ٣) حکم . "وضعه والتوقيع عليه . بياناته . بيانات الديباجة .
بطلانه" . بطلان . "بطلان الأحكام" . محضر الجلسة .

(١) عضو الجلسة بكل الحكم . في خصوص بيان المحکمة وأعضاء الهيئة وأسماء الخصوم .

(٢) تاريخ الحكم . جواز إثباته في أى مكان منه .

(٣) عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة . لا بطلان ما دام قد وقع على الحكم .

(٤) حکم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . محکمة الموضوع . "سلطانها
في تقدير الدليل" .

كفاية الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . سنداً للبراءة . ما دام القاضى قد أحاط بالدهوى
عن بصرو وبصيرة .

(٥) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . محکمة الموضوع . "نظرها الدعوى
والحكم فيها" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

إعادة الدعوى للرافعة لمناقشة الخصوم . قرار تحفيزى . حق المحکمة . العدول منه . درن
لإجراء المناقشة .

(٦) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حکم . "تسبيبه .
تسبيب غير معيب" .

الرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع . غير لازم . تعويل المحکمة على أقوال المتهم والشاهد .
مفاده أنها أطرحت ما وجه إلى أقوالهما من اعتراضات .

(٧) حكم . "بيانات الديباجة . ما لا يعيبه في نطاق التدليل" .

الخطأ في بيان طلبات النياية بدباجة الحكم . لا يعيبه .

(٨) حكم . "تحريره . بطلانه" . بطلان الأحكام .

تحرير الحكم القاضي بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . على نموذج مطبوع لا بطلان . أساس
ذلك ؟

١ — من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى ، وأن كان الحكم الابتدائي قد خلت ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى إلا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات ، ومن ثم فإن استناد الحكم المطعون فيه — الذي استوفى تلك البيانات ولم تخل منها محاضر جلساته — إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليماً .

٢ — لما كان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي أنه يحمل في صدر الصحيفة الثانية والثالثة والرابعة منه تاريخ إصداره على خلاف ما يقوله الطاعن ، وكان لا يعيبه ورود تاريخ إصداره في صفحاته الداخلية ذلك أن القانون لم يشترط إثبات هذا البيان في مكان معين من الحكم .

٣ — عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان طالما أن قد وقع على الحكم .

٤ — من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة . إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وإني اقتناعه هو وإلى ما انتهى إليه في شأن تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وفحص واقعها ووقف على ظروفها .

٥ - قرار المحكمة الذي أصدرته من تلقاء نفسها بإعادة الدعوى للرافعة للمناقشة الطاعن لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا في تحقيق الدعوى لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه . وإذا كانت المحكمة قد رأت عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء فهذا من حقها ، ولا محل للنعي عليها عدم توليها لإجراء هذه المناقشة ما دام أن الطاعن لم يطلب منها ذلك .

٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع إذ أن في تعويلها على أقوال المتهم وشاهدي النفي ما يفيد أنها لم تقم وزنا لها وجه إلى أقوالهم من اعتراضات فضلا عن أنها ليست بحاجة إلى الرد استقالاتا على دفاع أفاد حكمها ضمن الرد عليه .

٧ - إن خطأ الحكم المطعون فيه في بيان طلبات النيابة العامة بديابجته لا يعيبه لأنه خارج عن دائرة استدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ ماديا من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم .

٨ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من المحكمة الاستئنافية .

الوقائع

لأهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الجمالية محافظة القاهرة بدد الأشياء المينة وصفا وقيمة بالحضر والملوكة ل... والتي كانت سلمت إليه على سبيل الأمانة فأختلسها لنفسه أضرارا بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى ... مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة التبييد ورفض الدعوى المدنية قبله قد شابه بطلان وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الاسناد وقصور في التسبيب ذلك بأنه أيد الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه رغم بطلانه لحلوله من بيان الهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم وتاريخ صدورهم ولخلو محضر الجلسة من توقيع القاضي وقد تساند الحكم إلى أسباب لا تحتل قضاءه إذ رغم تسليمه بواقعه استلام المطعون ضده للقرض من الطاعن وعدم رده إليه أسس البراءة على مجرد تنازل الطاعن عن التمسك بمستنداته التي طعن المطعون ضده فيها بالتزوير مع أن هذا التنازل لا يدهو للتشكك في صحة الواقعة قوام الإتهام . كما أسند الحكم إلى شاهدي النفي أنهما النقيض في القول بأن المطعون ضده كان يعمل لدى ... ويستعين بالشاهد الأول لحمل البضاعة ونقلها إلى مصنع الأخير وهو ما لا سند له بالأوراق ، وأثبت في مدوناته على غير الحقيقة أن الطاعن كان حاضرا بالجلسة التي تنازل فيها محاميه عن التمسك بمستنداته كما أثبت أن المطعون ضده حضر سائر الجلسات حالة أنه تخلف عن حضور إحداها هذا إلى أن المحكمة بعد أن أعادت الدعوى للرافعة لمناقشة الطاعن عادت وفصلت فيها دون تنفيذ قرارها بسماحه فضلا عن أن الحكم أغفل الرد على ما أثاره الطاعن في مذكرة دفاعه من تضارب أقوال المطعون ضده في مراحل التحقيق المختلفة بخصوص علاقة الطاعن بـ ... فقرر في محضر جمع الاستدلالات بوجود خلاف بينهما ثم عاد ونفى ذلك أمام المحكمة وقد أخذ الحكم بأقواله رغم تناقضها . وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه قد أورد في ديباجته أن النيابة العامة طلبت تأييد حكم البراءة المستأنف مما يتعارض مع استأنفها له ، كما أنه لم يحرر بمعرفة أحد قضاة الهيئة التي أصدرته بل اكتفى في تحريره بنموذج مطبوع ملأ الكاتب بياناته ووقعه رئيس الجلسة وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى

ومعاًثر بيانات الديباجة ، وأن كان الحكم الابتدائي قد خلت ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى إلا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات ، ومن ثم فإن استناد الحكم المطعون فيه - الذي استوفى تلك البيانات ولم تخل منها محاضر جلساته إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليماً . ولما كان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي أنه يحمل في صدر الصحيفة الثانية والثالثة والرابعة منه تاريخ إصداره على خلاف ما يقوله الطاعن ، وكان لا يعيبه ورود تاريخ إصداره على خلاف ما يقوله الطاعن ، وكان لا يعيبه ورود تاريخ إصداره في صفحاته الداخلية ذلك أن القانون لم يشترط إثبات هذا البيان في مكان معين من الحكم ، ولما كان عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان طالما أنه قد وقع على الحكم كما هو واقع الحال في الدعوى ، فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد الأسس التي أقام عليها قضاءه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية في قوله "وحيث أنه قد بان للمحكمة من تتبعها سائر الأوراق وتناولها بالفحص أن التهمة وأدلة الاتهام محل شك كبير وأن المتهم كان صادقاً فيما أوراه بأنه استلم البضاعة المملوكة للمجنى عليه نف كما تم تصنيعها في مصنع وأنه ليس سوى مستخدم لدى هذا الأخير وقد تبين للمحكمة صحة ذلك فيما أدلى به شهوده اللذان سمعا بالجلسة من قول تظمن إليه وهي تزكية . هذا إلى أن المدعى بالحق المدني قد ناقض نفسه بنفسه بأن قدم هو ذاته دليلاً على كون المتهم عاملاً وليس صاحب مصنع وكان ذلك في المستندات التي قدمها بحافظته وطعن عليها المتهم بالتزوير وما سلكه أثر الطعن عن تنازله عن التمسك بها مع أنها كانت تشكل في نظره وكثرة أساسية في تكوين التهمة وفي توأيمه تعويضها بنفسه مختاراً حيث تبينت المحكمة وهي بصدد إجراءات الفحص والتدقيق للتوقيع المستند للاثم عليها مقارنة بذلك الثابت بالأوراق وعلى محاضر التحقيق أو إعلان تسليمه صحيفة الدعوى المدنية وجود الخلف والمغايرة بين التوقيعين . الأمر الذي يقطع لدى المحكمة بأن المدعى المدني أراد أن يتنكر له . ويستهدف اتهام المتهم في اتهام

هو برئ منا واتخذ من سندا ونصيرا قد يكون الباعث عليه هو صحيح ما ذهب إليه المتهم من خشيتها المنافسة منه لدى افتتاحه محله الحديد من ناحية ومن ناحية أخرى قد يكون الاتهام سيفا مسلطا عليه فيما لو أبلغ السلطات بعدم أحقية المدعى المدنى صاحب المصنع المتوقف فى صرف حصته من الغزل فإن المحكمة ترى فى تراخى المدعى عن الإبلاغ ضد المتهم بواقعة التبييد لمدة استطلعت حتى قاربت السنة من دليل على عدم جدية الاتهام ، ومن ثم وأخذا بالاعتبارات المبداة فى تساندها وقد تلاحت فى الدعوى ما يوجب على المحكمة أن تقضى ببراءة المتهم لعدم ثبوت التهمة قبله عملا بنص المادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكل القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى له بالبراءة ، إذ ملك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وإلى اقتناعه هو وإلى ما انتهى إليه فى شأن تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة ولفحص واقعها ووقف على ظروفها ، وكان المفهوم من مدونات الحكم المطعون فيه أن استلام المطعون ضده للغزل من المدعى بالحقوق المدنية إنما كان لحساب وقد سلمه لمصنع هذا الأخير ، وكان لا يوجد فى الأوراق ما ينفى ذلك ، وكان البين من الحكم أنه لم يقض ببراءة المطعون ضده إلا بعد أن بن واقعة الدعوى وعرض لأدلة الثبوت فيها بما يكشف عن تحييلها والإحاطة بظروفها وبأدلة الاتهام فيها فلم يقتنع وجدانه بصحتها وساوره الشك فى التهمة المسندة إلى المطعون ضده للأسباب التى أوردتها ، وهى أسباب سائفة تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإنه يكون بريئا من قالة القصور فى التسييب والفساد والاستدلال . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ فى الإسناد لخلو الأوراق من سند لإجماع شاهدى النفى على تكليف المطعون ضده للشاهد الأول متهمها بتحميل البضاعة ونقلها من شركة المدعى بالحقوق المدنية . مردودا بأن الواضح من سياق عبارة الحكم أنه استدل بأقوال الشاهدين المذكورين على أن المطعون ضده كان يستلم الغزل من الطاعن نيابة عن وبتكليف منه لنقله إلى مصنع هذا الأخير ولما كان هذا الذى أوردته الحكم وعنايه له سنده من أقوال شاهدى النفى فى محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة وكان الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم

يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فلا يضيره أن تكون أقوال الشاهد الثاني قد خلت من واقعة استعانة المطعون ضده بالشاهد الأول في نقل البضاعة من شركة الطاعن مادامت أقوالهما قد تضمنت الواقعة الجوهرية التي كان لها أثرها في قضاء الحكم . لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم في إثبات حضور الطاعن بالجلسة التي تنازل فيها محاميه عن التمسك بمسنداته أو في إثبات حضور المطعون ضده ببعض الجلسات — على خلاف الواقع — لا يعيب الحكم ما دام الأمر لم يتجاوز الخطأ المسمى الذي لا أثر له في منطق الحكم أو نتيجته التي جاءت متفقة مع حقيقة الواقع . لما كان ذلك ، وكان قرار المحكمة الذي أصدرته من تلقاء نفسها بإعادة الدعوى للرافعة لمناقشة الطاعن لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا في تحقيق الدعوى لا تنولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه . وإذا كانت المحكمة قد رأت عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء فهذا من حقها ، ولا محل للنعي عليها عدم توليها إجراء هذه المناقشة ما دام أن الطاعن لم يطلب منها ذلك . لما كان ذلك ، وكان تناقض المتهم في أقواله بفرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد حصل أقواله بما لا تناقض فيه . وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع إذ أن في تعويلها على أقوال المتهم وشاهدي النفي ما يفيد أنها لم تقم وزنا لما وجه إلى أقوالهم من اعتراضات فضلا عن أنها ليست بحاجة إلى الرد استقلالاً على دفاع أفاد حكمها ضمنا الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم المطعون فيه في بيان طلبات النيابة العامة بديباجته لا يعيبه لأنه خارج عن دائرة استدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ ماديا من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم ، ولما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من المحكمة الاستئنافية وهو ما حدث في هذه الدعوى ، ومن ثم فإن نعي الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موصوفا .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية لاسادة
المستشارين : امحمد حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
علي بلوغ .

(٢١)

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٦ القضائية

(١) إثبات . ” بوجه عام ” . جريمة . ” أركانها ” . بلاغ كاذب .
إجراءات . ” إجراءات تحقيق ” .

التبايع في جريمة البلاغ الكاذب . إعتباره متوافرا ولو لم يحصل من الجاني مباشرة . متى كان
قد هيا انظماهر التي تدل عل وقوع جريمة . تعتمد إرسال خبرها إلى السلطة العامة . ليهتم أممها .
من أراد بالبطل .

(٢) دعوى مدنية . تعويض . حكم . ” مسيبيه . تسبب
غير معيب ” .

لا محل لدعوى التعويض من فعل لم يثبت في حق من نسب إليه .

(٣) حكم . ” حجيتة ” . بلاغ كاذب . حكم . ” تسبب . تسبب
غير معيب ” .

الزام المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب . بالحكم الجنائي من الواقعة التي كانت محلا
لجريمة من حيث ما فصل فيه من صحة البلاغ أو كذبه .

(٤) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . دعوى مدنية .
” نظرها والحكم فيها ” . إثبات . ” بوجه عام ” . حكم . ” مسيبيه . ” تسبب
غير معيب ” .

كفاية تشكك الفاضي في صحة إسناد التهمة . للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . بشرط
تحيص الدعوى . والإحاطة بها من بهر وبهيرة .

١ - إن التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هربا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة تعتمد إيصال خبرها إلى السلطة العامة لیتهم أمامها من أراد اتهامه بالبطل ولا يؤثر في ذلك أنه إنما أبدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه إليه المحقق مادام هو يعتمد أن يجيء التبليغ على هذه الصورة ومفاد ذلك أنه يشترط لتوافر الجريمة أن يقوم المتهم بعد إخبار السلطة المختصة بتوجيه الاتهام لمن أراد اتهامه ، ولما كانت الطاعة لا تجادل فيما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضدها الأولى لم تسأل بالتحقيقات وبالتالي لم توجه إليها اتهامها فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص يكون صحيحا في القانون .

١ - إن ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح طالما برأت المطعون ضدها الأولى من تهمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوتها ، إذ يستلزم ذلك حتما رفض دعوى التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه .

٣ - من المقرر أن الحكم الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في الجلسة رقم أنه قد أسس براءة الطاعة على الشك في الأدلة المطروحة في الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند إليها بما يغير ما ذهبت إليه الطاعة في هذا الصدد فإن منعى الطاعة في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس براءة المطعون ضده من تهمة القذف والسب المسندة إليهن ورفض الدعوى المدنية قبلهن على عدم اطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شاهدي الإثبات لظروف الحادث من حيث وقوعه ليلا واشتراك عديدين فيه وعدم تناسق أقوال الشاهد الأول مع منطق العقل وعدم معرفة الشاهد الثاني أفراد المشاجرة من قبل ، ولما كان ما أورده الحكم مفاده أن المحكمة بعد أن محصت الدعوى وأحاطت

بظروفها لم تطمن إلى أدلة الثبوت ورأنا غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ، ومن ثم فإن ما تشيره الطاعنة فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة فى تقدير الادلة القائمة فى الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو التعويض بشأنه أمام محكمة النقض ، فضلا عما هو مقرر من أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ يرجع ذلك إلى ما يطعن إليه فى تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

الوقائع

أقامت الطاعنة دعواها بطريق الادعاء المباشر واتهمت فيها المتهمين بأنهم فى يوم ٣ يوليه سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة . (المتهم الأول) : أبلغت بلاغا كاذبا ضد المدعية بالحقوق المدنية بأنها سرفت مصاغها ونقودها واعتدت عليها بالضرب والسب (المتهمون جميعا) قذفوا وسبوا علنا وعلى صراى ومسمع من الجماهير المدعية بالحق المدنى . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٣٠٢ و ١٧١ و ١/٣٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وادعت المجنى عليها قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جناح الساحل قضت فى الدعوى حضوريا اعتباريا للأولى والثالثة وغيابيا للباقيين بحبس كل متهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش أو وقف التنفيذ . وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعية مبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فى الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين من الاتهام المسند إليهم وفى الدعوى المدنية ألزمت رافعها المصاريف . فطعن الأستاذ المحامى عن المدعية فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدهم من جرائم البلاغ الكاذب والقذف والسب ورفض الدعوى المدنية قد شابه خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضدها الأولى من تهمة البلاغ الكاذب على أن هذه الأخيرة لم تبلغ عن أى واقعة ضد الطاعنة ولم تسمع أقوالها بحضر الشرطة في حين أنه لا يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب أن يحصل التبليغ من الجاني مباشرة بل يكفي أن يكون قد هيأ المظاهر التي تدل على وقوع الجريمة بقصد إيصال خبرها إلى السلطة المختصة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالبطل كما أهدر الحكم المطعون فيه حجية الحكم الجنائي النهائي الصادر في الجلسة رقم ٤٨١٠ سنة ١٩٧١ الساحل فيما قضى به من براءة الطاعنة بما نسبته إليها المطعون ضدها الأولى من اعتداء عليها بالضرب لكذب الاتهام وعدم صحته ، وفضلا عن ذلك فإن الحكم أطرح أقوال شاهدي الإثبات بدعوى التناقض التي خلت منه ، وأخيرا فقد قضى الحكم برفض الدعوى المدنية تأسيسا على ما انتهى إليه من براءة المتهمات .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملاساتها عرض إلى تهمة البلاغ الكاذب المسندة إلى المطعون ضدها الأولى وأسس براءتها على أنها لم تسأل في محضر الشرطة ولم تبلغ عن أى واقعة ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيأ المظاهر التي تدل على وقوع جريمة تعمد إيصال خبرها إلى السلطة العامة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالبطل ولا يؤثر في ذلك أنه إنما أبدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه إليه المحقق مادام هو تعمد أن يجيء التبليغ على هذه الصورة ومفاد ذلك أنه يشترط لتوافر الجريمة أن يقوم المتهم بعد اخبار السلطة المختصة بتوجيه الاتهام لمن أراد اتهامه ولما كانت الطاعنة لا تجادل فيما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضدها الأولى لم تسأل بالتحقيقات وبالتالي لم توجه إليها اتهامها فان ما انتهى إليه

الحكم في هذا الخصوص يكون صحيحا في القانون، كما يكون صحيحا أيضا ما قضت المحكمة به من رفض الدعوى المدنية طالما برأت المطعون ضدها الأولى من هذه التهمة لعدم ثبوتها إذ يستلزم ذلك حتما رفض دعوى التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل من فعل لم يثبت في حق من نسب إليه ومن ثم يضحى تأثيره الطاعنة في هذا الشأن فيرسد. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحكم الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب من الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه وكان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في الجلسة رقم أنه قد أسس براءة الطاعنة على الشك في الأدلة المطروحة في الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند إليها بما يفاير ما ذهبت إليه الطاعنة في هذا الصدد فإن معنى الطاعنة في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس براءة المطعون ضده من تهمة القذف والسب المسندة إليهن ورفض الدعوى المدنية قبلهن على عدم اطمئنان المحكمة من أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شاهد الإثبات ظروف الحادث من حيث وقوعه ليلوا اشتراك عديدين فيه وعدم تناسق أقوال الشاهد الأول مع منطق العقل وعدم معرفة الشاهد الثاني أفراد المشاجرة من قبل ، ولما كان ما أورده الحكم مفاده أن المحكمة بعد أن محصت الدعوى وأحاطت بظروفها لم تطعن إلى أدلة الثبوت ورأتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ومن ثم فإن تأثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبالغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها به أو التعرض بشأنه أمام محكمة النقض فضلا عما هو مقرر من أنه يكفي أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ المرجع في ذلك إلى ما تطعن إليه من تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر و بصيرة ومن ثم فإن تأثيره الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعنة بالمصاريف .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٧

بإمامة السيد المستشار حسن علي المنزلي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
اسماعيل حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد علي بليغ .

(٢٢)

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ القضائية

(١) هتك عرض . جريمة . "أركانها" . إثبات . "بوجه عام" . حكم .
"تسببيه" . تسبیب غیر معیّب .

كشف الجاني جزءاً من جسم المجنى عليه مما يعد من العورات ، كفايته لتوافر جريمة هتك العرض
ولو لم يقترن بفعل مادي آخر من أفعال الفحش .
عدم اشتراط أن يترك الفعل أثراً في جريمة هتك العرض .

(٢) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . هتك عرض . إكراه .
جريمة . أركانها . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معیّب .
كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القوة .
استخلاص حصول الإكراه . موضوعي .

(٣) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات شهود . حكم .
"تسببيه" . تسبیب غیر معیّب .
عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت . حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه .
ونطرح ما عداه .

(٤) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" .
حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معیّب .

التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة
من أقوالهم . استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .

اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدونها فيها شهادتهم . موضوعي .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

حق المحكمة في الأخذ برأية منقولة للجنى عليها . وأوقت الأدلاء بها . متى اطمأنت إليها واثبتت بصدرها ما فيها .

(٧) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب . عقيدة المحكمة تقوم على العائى . لا المبانى .

(٨) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . "خبرة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

تطابق أقوال الشهود والدليل الفنى . ليس بال لازم . يكفى أن يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

(٩) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

عدم إلزام المحكمة بالحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

(١٠) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . دفع . "الدفع بتلفيق التهمة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .

١ - من المقرر أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها من الأنظار ولو لم يقترب ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياة العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خاتمة كل إنسان وكيانه الفطري ، وأنه لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرافى جسم المجنى عليه .

٢ - يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه . وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه على المجنى عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال شهود الإثبات التي اطمان إليها والتقرير الطبي الشرعي أن المتهم أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سرواها وكشف عن موضع العفة فيما ووضعه أصبعه فيه فأحدث بها سحبات بالفخذ الأيمن وجرحا سطحيًا بالفرج فان هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة . ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

٣ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أخذها بما انتفعت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل في الأوراق .

٤ - التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

٥ - أن في إطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها موهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى فاضى الموضوع .

٦ - من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه فلا وجه لتعيب الحكم أخذه بأقوال شهود الإثبات فيما نقلوه عن المجنى عليها على الرغم من نفى الأخيرة الإدلاء بها إليهم - على فرض صحة ما يقوله الطاعن في طعنه - إذ لا عبرة بما اشتهت عليه أقوالها في التحقيقات مغايرا لما استند إليه الحكم من أقوال نقلت عنها لأن العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة فيما استخلصته من أقوالهم التي آمنت الصديق فيها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه .

٧ - أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المعانى لا على الألفاظ والمباني وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان والده المجنى عليها إنها كانت منهارة في حين أنها قررت في التحقيقات أن ابنتها كانت مضطربة وخائفة لأن المشترك بين التعبيرين واحد وهو أن المجنى عليها كانت في حالة نفسية سيئة .

٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي الشرعى أن المجنى عليها سحجات ظفرية بالفخذ الأيمن تحدث من انغماس الأظافر بالجسم أما الجرح الخدش السطحي وكذا الجرح بالفرج بخائز الحدوث من ظفر المتهم عند محاولته الإيلاج وأن غشاء بكارتها سليم وكان مؤدى ما أورده الحكم لا يدل على حدوث إيلاج بالقبل وإنما بدفع الأصبع في موضع العفة وهو ما لا يتعارض مع ما نقله الحكم من أقوال والد المجنى عليها نقلت عن ابنته بأن الطاعن وضع أصبعه في فرجها فإن ما يثيره الطاعن في خصوص التافض بين الدليين القولى والفنى يكون على غير أساس .

٩ - لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من إغفال الحكم إيراد أقوال الطفل المرافق للمجنى عليها والتي تنفى التهمة عنه .

١٠ — الدفع بتلفيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحميلها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة إطراحها إياها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن تلفيق التهمة وفي سائر مناحي طعننه لا يمدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز دمنهور محافظة البحيرة : هتك عرض التي لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن أمسك بها عنوة وطرحها أرضا وكشف عن عورتها وأدخل إصبعه في فرجها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لأداة ١/٢٦٨ — ٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وادعى والد المجنى عليها بصفتة وليا طبيعيا عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات دمنهور قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادة الإتهام بمعاقبته المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة ، قد شاب خطأ في القانون وفي الإسناد وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يستظهر أركان تلك الجريمة وخاصة ركن القوة ولم يفتن الحكم إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي بنفي التصوير الذي اعتنقه من أن واقعة هتك العرض حدثت بفض غشاء البكارة كما عول الحكم في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليها ووالديها مع ما شابها من تناقض وأطرح قولاً لهم — في التحقيقات —

مع آخرين من الشهود يفيد أن الواقعة لا تتعدى اعتداء بالضرب صدر من الطاعن تأييد بما أثبتته تقرير التحليل بعدم وجود آثار دماء بسروال المحبى عليها كما نسب الحكم إلى والد المحبى عليها رواية لم تصدر منه وهى أنه سمع من ابنته أن الطاعن جذب سروالها وأدخل إصبعه فى فرجها كما أسند إلى والدته المحبى عليها قولها أن ابنتها كانت منهارة عندما أفضت إليها بالواقعة على خلاف ما ذكرته من أنها كانت مضطربة وخائفة ، ونقل عن التقرير الطبي الشرعى أن الجرح السطحي بفرج المحبى عليها جائز الحدوث من محاولة إبلاج وهو يتعارض مع أقوال والد المحبى عليها نقلا عنها بأن الطاعن وضع إصبعه فى فرجها وفضلا عن هذا فقد أغفل الحكم أقوال الطفل الذى كان يصاحب المحبى عليها وهى تنفى التهمة عن الطاعن والتفت عن دفاعه بتأليف التهمة وما قدمه من أدلة تقطع بصحة هذا الدفاع ومنها تأخير العمدة التبليغ عن الواقعة وتحويله المحبى عليها لطبيب الوحدة الصحية بالمخالفة للعمليات مع ثبوت رغبة الطاعن فى الزواج بالمحبى عليها وإعراض أهلها عن ذلك وخلو التحقيقات من ضبط سروال المحبى عليها رغم إرساله إلى الطبيب الشرعى وهذا كله مما يوجب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بقوله أنها تخلص فى أنه فى يوم ١٩٧٣/٥/٣٠ وأثناء عودة المحبى عليها التى لم تبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة فى طريقها إلى منزلها وعند مرورها من أمام منزل نرج إليها المتهم من حديقة منزله وأمسك بها عنوة وطرحها أرضا بترعة مياه وخلع عنها سروالها وكشف عن عورتها وأدخل إصبعه فى فرجها فأحدث بها سوجات بالفخذ الأيمن وجرحا سطحيًا بالفرج وإذ استغاثت المحبى عليها سارع المتهم بالهرب وحضر على استغاثتها شيخ القرية ثم حضر بعد ذاك والدها الذى أخذها إلى العمدة الذى حولها إلى الوحدة الصحية ثم قام بإبلاغ المركز بعد عودة المحبى عليها ووالدها من الوحدة الصحية وعلمه بالواقعة من المحبى عليها وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال المحبى عليها ووالديها والشهود ، ومن التقرير الطبي الشرعى ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يكفى لتوافر جريمة هناك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء

من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الانظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرمتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل انسان وكيانه الفطري ، وأنه لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرا في جسم المجنى عليه كما أنه يشترط لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه . وكان للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه على المجنى عليها وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال شهود الإثبات التي اطمان إليها والتقارير الطبي الشرعي أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سرواها وكشف عن موضع العفة منها ووضع أصبعه فيه فأحدث بها سخجات بالفخذ الأيمن وجرحا سطحيًا بالفرج فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يضيف إلى الأفعال التي ارتكبتها الطاعن ما يفيد أنه قام بفض غشاء بكارتها فإن ما ادعاه الطاعن في طعنه في هذا الخصوص لا يساذه واقع ويكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطعن إليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام لها أصل فيها . وكان التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كما أن اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقارير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضي الموضوع فإن معنى الطاعن في شأن تعدد

روايات الشهود ونقيهم في قول لهم حصول واقعة هتك العرض وما شاب أقوال المجنى عليها ووالديها من تعارض وما دلل به على كذب أقوال المجنى عليها ينحل في الواقع إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقاثة عنه فلا وجه لتعيب الحكم أخذه بأقوال شهود الإثبات فيما نقلوه عن المجنى عليها على الرغم من نفي الأخيرة الادلاء بها إليهم — على فرض صحة ما يقوله الطاعن في طعنه — إذ لا عبرة بما اشتمله عليه أقوالها في التحقيقات مغايراً لما استند إليه الحكم من أقوال نقلها عنها لأن العبرة بما اطعنت إليه المحكمة فيما استخلصته من أقوالهم التي أنست الصدق فيها واقتنعت بصدورها عن نقاثة عنها ، لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات أن ما حصله الحكم من أقوال والد المجنى عليها أن الأخيرة أخبرته أن الطاعن حصرها ملابسها وجذب سروالها وأدخل إصبعه في فرجها له معينه الصحيح من الأوراق فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أورد في أقوال والدة المجنى عليها أن إبنتها حضرت إليها من الخارج في حالة إعياء وأخبرتها بالحادث وكان من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المعاني لا على الألفاظ والمباني وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان والدة المجنى عليها أنها كانت منهارة في حين أنها قررت في التحقيقات أن إبنتها كانت مضطربة وخائفة لأن المشترك بين التعبيرين واحد وهو أن المجنى عليها كانت في حالة نفسية سيئة فإن منعى الطاعن على الحكم بالخطأ في الإسناد يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي أن بالمجنى عليها سحجات ظفرية بالفخذ الأيمن تحدث من انغماس الأظافر بالجسم أما الجرح الحديشي السطحي وكذا الجرح بالفرج فخاثر الحدوث من ظفر المتهم عند محاولته الإيلاج وأن غشاء بكارتها سليم وكان يؤدي ما أورده الحكم لا يدل على حدوث إيلاج بالقبيل وإنما بدفع الإصبع في موضع العفة وهو ما لا يتعارض مع ما نقله الحكم من أقوال والد المجنى عليها نقلاً عن إبنته بأن الطاعن وضع إصبعه في فرجها فإن ما يثيره الطاعن في خصوص التناقض بين الدليلين القولي والفني يكون على غير

أساس ، لما كان ذلك . وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فإنه لا محل لما ينمى الطاعن من إغفال الحكم لإيراد أقوال الطفل المرافق للجنة عليها والتي تنفي التهمة عنه ، لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في شأن تلفيق التهمة وفي سائر مناحي طعنه لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جريدة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
اسماعيل حفيظ ، والسيد شرفان ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد علي بلبيغ .

(٢٣)

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٦ ع القضاية

(١) معارضة : ” نظرها والحكم فيها ” . شهادة مرضية . حكم . ” بطلانه ” .
إجراءات . ” إجراءات محاكمة ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل
من الأسباب ” .

عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه
عن الحضور حاصلا بغير عذر . امتناع الخلف إلى عذر قهرى . اعتبار الحكم
غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه
في الدفاع .

محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .

(٢) شهادة مرضية . محكمة النقض . ” سلطتها ” .
تقدير الشهادة المثبتة للعذر . انقضاء للنقض لأول مرة . من ادلائات المحكمة .

(٣) إعلان . حكم . ” تسببيه ” . تسبب غير معيب ” .
عدم التزام المضر بالتعاقب من سنة . مستلزم الإعلان بالموطن . كفاية أن يثبت انتقاله إلى
موطن المعلن إليه . ومخاطبة من أجاب أنه تابعه . لصحة الإعلان .

(٤) إعلان . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . نقض . ” أسباب
الطعن . مالا يقبل منها ” . ” المصلحة في الطعن ” .

تسليم الإعلان بمسكن المعلن إليه . أن وجد به . وقرر أنه تابعه . الادعاء بأن الصفة
التي قررها هذا الأخير غير صحيحة . غير مجد .

عدم جواز المنازعة لأول مرة أمام النقض في إقامة . مستلزم الإعلان بمسكن المعلن إليه .
لتطلب ذلك تحقيقا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

(٥) إعلان . قانون . " تطبيقيه " . موطن . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . مالا يوفره " . حكم . " تسليبه . تسليب غير معيب " .

عدم اشتراط إخطار المعان إليه بكتاب مسجل باسم من سلمت إليه الصورة . متى كان
التسليم في موطنه . وجوب هذا الاجراء عند الإعلان لجهة الإدارة . المادة ١١ مرافعات
معدل بقى ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ .

(٦) تبديد . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسليبه . تسليب غير
معيب " .

السداد اللاحق لرفع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة لا يؤثر في قيامها .

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم
في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها
كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا ونأييد الحكم المعارض فيه بغير
سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخافه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر
وإنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض
بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام
المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع
ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن
فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم
على هذا العذر القهري لأن الطامن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن
في مقدوره إيداعها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ
وجهها لنقض الحكم .

٢ — لمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها
لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تطعن إليه ، ولما كان الطامن لم يقدم
لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب
طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه
فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند .

٣ — المحضر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الإعلان وأنه طالما أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الإعلان أن المحضر انتقل إلى موطن الطاعن وخاطب من أجاب بأنه تابعه ولغيابه سلمه صورته الإعلان فإن هذا يكفي لصحة الإعلان .

٤ — لا يجدى الطاعن بعد تسليم الإعلان بمسكنه الإدعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الإعلان بداخل المنزل عند توجه المحضر غير صحيحة . ولا المنازعة في إقامته الفعلية لأن المنازعة في الإقامة الفعلية تقتضي تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

٥ — تذرع الطاعن بعدم إخطاره عن سلمت إليه الصورة لا يجديه أيضا ذلك أن البين من إجراءات الإعلان أنها قد تمت بعد ٢٩/٨/١٩٧٤ فيكون قد أدركها التعديل المدخل على الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا من هذا التاريخ والتي لا تشترط إخطار المعلن إليه بكتاب مسجل يخبر فيه بمن سلمت إليه الصورة إذا كان الإعلان قد تم في موطنه وقصرت هذا الإخطار وعلى حالة الإعلان لجهة الإدارة .

٦ — السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز شرين محافظة الدقهلية بدد المحجوزات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والتي لم تكن قد سلمت إليه إلا على وجه الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفها لنفسه إضرارا بالذائن الحاجز وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة شرين الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل

وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الاستئناف . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الاستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد انطوى على البطلان ذلك بأنه تخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لمرضه كما أنه لم يعان إعلانا قانونيا صحيحا بتلك الجلسة إذ ذكر في ورقة الإعلان أنه أعلن مع شخص قيل بأنه يقيم معه رغم أنه لا يمت له بصلة ولا يقيم معه كما أنه لم يتم إخطاره وفقا للقانون وفضلا عن هذا فقد قام الطاعن بسداد الدين المحجوز من أجله كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا

العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهاً لنقض الحكم ومحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما يطمئن إليه ، ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه معه حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على ورقة تكليف الطاعن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم أن المحضر انتقل لحل إقامته فلم يجده مخاطبه مع تابعه " " المتقيم معه وأثبت كل ذلك في ورقة الإعلان ووقع الأخير على الأصل بما يفيد استلامه صورته ، ولما كان المحضر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير مكافٍ بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الإعلان وأنه طالم أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الإعلان أن المحضر انتقل إلى موطن الطاعن وخاطب من أجاب بأنه تابعه ولغيابه سلمه صورة الإعلان ، فإن هذا يكفي لصحة الإعلان ولا يجدي الطاعن بعد ذلك الإدعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الإعلان بداخل المسكن عند توجه المحضر غير صحيحة وإن نازع في إقامته الفعلية لأن المنازعة في الإقامة الفعلية تفتضي تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، كما لا يجدي الطاعن أيضاً ما نذرع به من عدم إخطاره عن سلمت إليه الصورة ذلك أن البين من إجراءات الإعلان أنها قد تمت بعد ١٩٧٤/٨/٢٩ فيكون قد أدركها التعديل المدخل على الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون العقوبات القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتباراً من هذا التاريخ والتي لا تشترط إخطار المعلن إليه بكتاب مسجل يخبر فيه بمن سلمت إليه الصورة إذا كان الإعلان قد تم في موطنه وقصرت هذا الإخطار على حالة الإعلان لجهة الإدارة ، وأما ما يثيره الطاعن عن السداد فهو مردود بأن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق بوقوع جريمة استخلاص الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدي و إسماعيل محمود حفيظ ، وسيد محمد مصري شرعان ،
ومحمد عبد الحميد صادق .

(٢٤)

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٣ القضائية

سرقة . عقوبة . ” تطبيق العقوبة “ . نقض . ” حالات الطعن
بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون “ .

عقوبة المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات : المضادة بالقانون ٥٩
لسنة ١٩٧٠ . الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات . انزول عن هذا
القدر خطأ في تطبيق القانون .

لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ المعمول به من تاريخ نشره
في ١٣/٨/١٩٧٠ وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة التي دين بها المطعون ضدهما
قد أضاف إلى قانون العقوبات فيما أضاف من مواد - نص المادة ٣١٦ مكررا
ثالثا التي قضت الفقرة الثانية منها - وهي المنطبقة على واقعة الدعوى -
بأن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات
على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان
بواسطة التسور أو الكسر ... ، وكانت المحكمة الاستئنافية قضت بحبس
المتهمين شهرا واحدا لأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة
عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في ليلة ٢ مايو سنة ١٩٧٣ بدائرة مركز بنها محافظة القليوبية : سرقا الماشية الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لـ ... من حظيرته الملاحقة بمسكنه وذلك عن طريق النشر والكسر من الخارج . وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣١٦ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة بنها الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل والنفاذ والزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليهما الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهمين شهرا واحدا مع الشغل . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمة السرقة في أحد الماحقات مكان مسكون بطريق النشر والكسر من الخارج في استئنافهما بتعديل الحكم المستأنف القاضي بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل إلى حبس كل منهما شهرا واحدا مع الشغل قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن العقوبة المقررة للجريمة التي دانتهما بها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣١٦ مكرر ثالثا من قانون العقوبات هي الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الاوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهما بوصف أنهما سرقا الماشية المملوكة لـ ... من حظيرته الملاحقة بمسكنه وذلك عن طريق التسور والكسر من الخارج . وطلبت عقابهما طبقا للمادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات وقد دانتهما محكمة أول درجة

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة المذكورة وأوقعت عليهما عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر ، وإذا استأنف المطعون ضدّهما الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهمين شهرا واحدا مع الشغل . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد استند في قضائه بالإدانة إلى ذات الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف الذي طبق في حق المطعون ضدّهما — بحق — نص المادة المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ المعمول به من تاريخ نشره في ١٣/٨/١٩٧٠ وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة التي دين بها المطعون ضدّهما قد أضاف إلى قانون العقوبات — فيما أضاف من مواد — نص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا التي قضت الفقرة الثانية منها — وهي المنطبقة على واقعة الدعوى — بأن يعاقب مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحبس المتهمين شهرا واحدا فانهانكون قد أخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس التي لا تقل عن ستة أشهر . ولما كان المطعون ضدّهما هما المستأنفان وحدهما وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا والتصحيح بجعل العقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر على ما قضى به الحكم المستأنف .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ، والسيد محمد مصرى شرعان ، ومحمد عبد الحميد صادق .

(٢٥)

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٦ القضائية

(١) إثبات . "خبرة" . إجراءات . إجراءات المحاكمة ، دفاع . "الإخلال
 بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

عدم تمسك الطعن بطلب إجراء تحليل للعينة المحفوظة لديه أمام محكمة أول درجة . إبداءه هذا
 الطلب أمام هيئة استئنافية . تغير الهيئة دون إعادة التمسك بالطلب . إعتباره منتهزاً عنه .

(٢) محكمة استئنافية . "نظرها الدعوى والحكم فيها" . حكم . "وضعه
 والتوقيع عليه وإصداره" . "تسبيب" . تسبيب غير معيب" .

إمتناع الحكم الإستمائى المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف . عدم ضرورة بيان تلك
 الأسباب اكتفاء بالإحالة إليها .

(٣) حكم . "وضعه والتوقيع عليه وإصداره" . بطلانه . نقض . "أسباب
 الطعن . ما لا يقبل من الأسباب" .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . طالما قد قضى بتأييد الحكم الإستمائى
 المستأنف أخذاً بأسبابه .

(٤) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . غش . عقد توريد .
 جريمة . "أركانها" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" .

جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات جريمة عمدية .
 تتطلب اتجاه الإرادة إلى الإخلال العمدى بالعقد أو الغش في تنفيذه مع العلم بذلك . خلو النص
 طالما كوز من افتراض العلم بالغش .

تبرئة المتهم من الجناية المذكورة لعدم توافر عليه بالغش لا يمنع من مؤاخذته بجحشة الغش المنصوص عليها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ استنادا إلى افتراض العلم بالغش المنصوص عليه في القانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة .

التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

١ - لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بطلب تحليل العينة المحفوظة لديه وإذ استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته ، طلب المدافع عنه تحليل العينة المحفوظتين لديه ولدى معاون الصبحة ، ولوجود مانع لدى أحد أعضاء الهيئة من نظر الدعوى عرضت على هيئة أخرى ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أى طلب حتى صدر الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، فإن الطاعن يعد متنازلا عن طلب التحليل الذي كان قد أبداه في مرحلة سابقة للدعوى .

٢ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فلايس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ولما كان الحكم الابتدائي قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجريمتي غش اللبن وعرضه للبيع اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليهما وكانت المحكمة الاستئنافية رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون فيها تسبيبا كافيا .

٣ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه ، مما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن من دعوى القصور في التسبيب والبطلان يكون في غير محله .

٤ - جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٢ مكررا من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي بالإنجاء

إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك ، لما كان ذلك ، . وكان سياق نص المادة السابقة قد خلا من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ التي اقترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، ومن ثم فلا تناقض إذ دان الحكم المطعون فيه الطاعن بجمحة بيع لبن مغشوش مع علمه بذلك أخذا بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة وأخفق في إثبات حسن نيته — ذلك لأن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع في أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ومن ثم فإنه لا يلزم في توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش في حق الطاعن مع علمه بالغش الذي استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات وللمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من عدمه ولا تقبل منه المجادلة في هذا الشأن أمام محكمة النقض إذ هو أمر من إطلاقات محكمة الموضوع — واجدل الموضوع لا يقبل أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم ملوى محافظة المنيا : (أولا) عرض للبيع لبنا غير محتفظ بخواصه الطبيعية بأن أضاف إليه مالا يقل عن ٢٠٪ ماء . (ثانيا) عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان "لبنا مغشوشا" مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ١/١٢ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ و ١ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين رقمي ٨٦ لسنة ١٩٤٨ و ٥٣ لسنة ١٩٥١ و ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة ملوى الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ والمصادرة . فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم

عليه الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمى غش الألبان وعرض ألبان مغشوشة قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب وبطلان وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يعن بحث دفاع الطاعن بطلب إرسال عينة الألبان المحفوظة طرفه لمعامل التحليل لإعادة فحصها مكثفياً بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، كما أنه حرر على نموذج مطبوع دون أن يحصل واقعة الدعوى ويحصيها ويورد دفاع الطاعن الذى أبداه بمجاسات المحاكمة ، هذا فضلاً عن أن الطاعن وهو متعهد توريد أغذية للمستشفيات يعد الغش العمدى بالنسبة له جناية بالمادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات وتكون المحكمة غير مختصة وإذا كان الفعل غير عمدى وأعملت في حقه القرينة التى تفرض عليه بالغش وهى قرينة قابلة لإثبات العكس — وهو ما أثبتته الطاعن من حصوله على الألبان موضوع الإتهام من الغير — فيتعين لذلك براءته أو عقابه بعقوبة المخالفة باعتباره حسن النية وإذ لم تلتزم المحكمة في حكمها هذا النظر تكون قد خالفت صحيح القانون بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن ورد ألباناً لمستشفى الحيات بملوى وتحليلها تبين عدم مطابقتها للقرارات الخاصة بالألبان لأنها مغشوشة بنزع ما لا يقل عن ٢٪ من الدسم وإضافة ما لا يقل عن ٣٠٪ من الماء ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال مفتش الأغذية وتقرير تحليل العينة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن أو المدافع عنه لم يتسك أمام محكمة أول درجة بطلب تحليل العينة المحفوظة لديه وإذ استأنف الحكم الابتدائى الصادر بأدائته طلب المدافع عنه تحليل العيتين المحفوظتين لديه ولدى معاون الصحة ، ولوجود مانع لدى أحد أعضاء الهيئة من نظر الدعوى

عرضت على هيئة أخرى ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أى طلب حتى صدر الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، فإن الطاعن يعد متنازلا عن طلب التحليل الذى كان قد أبداه فى مرحلة سابقة للدعوى ، ومن ثم فإن ما يثيره بشأن النفقات المحكمة من طلبه هذا يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القنون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ولما كان الحكم الابتدائى قديين واقعة الدعوى بما تتوافر به كالة العناصر القانونية لحريمى غش اللبن وعرضه للبيع اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته عليها وكانت المحكمة الاستئنافية رأت كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون فيها تسببيا كافيا . لما كان ذلك ، وكان تحوير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى المستأنف أخذا بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانى درجة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دعوى القصور فى التسبيب والبطلان يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكانت جنائية الغش فى عقد التوريد المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائى باتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع علمه بذلك . لما كان ذلك ، وكان سياق نص المادة السابقة قد خلا من القرينة المنشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانونين الرقمين ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ التى افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، ومن ثم فلا تناقض إذ دان الحكم المطعون فيه الطاعن بمجنحة بيع لبن مغشوش مع علمه بذلك أخذا بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ ، ٨٠ سنة ١٩٦١

باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة وأخفق في إثبات حسن نيته — ذلك لأن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع في أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ومن ثم فإنه لا يلزم في توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش في حق الطاعن مع علمه بالغش الذي استتقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ سنة ٤١ المعدل قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات وللمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من عدمه ولا تقبل منه المحادلة في هذا الشأن أمام محكمة النقض إذ هو أمر من إطلاقات محكمة الموضوع — والجدل الموضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم جميعه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد ومتى كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش محمد رشدى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى عبد الصمد .

(٢٦)

الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٦ القضائية

حكم "حكم الإدانة . بياناته . تسببيه . تسبیب معيب" . محلات عامة .
بيانات حكم الإدانة ؟

قول الحكم بوحدة المحل . فى ثلاث دعاوى . كل خامسة بإدارة محل سبق فلقه . دون بيان
العناصر المستمدة منها هذه النتيجة . قصور .

١ — لما كان يبين من الاطلاع على أوراق الطعن والمفردات المضمومة
أن الدعوى رفعت على المطعون ضده فى القضايا أرقام ... و ... و ...
لسنة ١٩٧٥ جنح مستأنفة وسط القاهرة التى كانت مقيدة حسب ترتيب أرقامها
... و ... و ... لسنة ١٩٧٤ ، جنح بلدية المطرية لأنه فى أيام ٤ من أغسطس
و ٢٩ من أغسطس و ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم المطرية أدار المحل
العام المبين بالمحضر على الرغم من سبق فلقه . وقضت محكمة أول درجة فى كل منها
بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً وإعادة الغلق ، فاستأنف ، وقررت محكمة
ثانى درجة ضم الدعاوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد بعقوبة واحدة ثم قضت
بالغاء الأحكام المستأنفة وبتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً والغلق عن جميع
الجرائم الثلاث وقد أقامت المحكمة قضاءها المطعون فيه على أن جريمة إدارة محل
سبق فلقه من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها
على تدخل إرادة الجانى تدخلا متتابعاً متجدداً ، وأن محاكمة الجانى عن جريمة
مستمرة يشمل جميع الأفعال أو الحالة السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم

بات فيها ، وأن الثابت أن المحل الذي قام المطعون ضده بإدارته في جميع القضايا محل واحد . لما كانت ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن مما يجب أن يشتمل عليه الحكم بالإدانة ، بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، لما يترتب على ذلك من نتائج قانونية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى اتحاد المحل في الدعاوى الثلاث ورتب عليه وحده الجريمة ، قد اجتراً بارسال القول بأن المحل مشار الاتهام محل واحد ، دون بيان العناصر التي استمد منها هذه النتيجة - من واقع الأوراق - وكان في ذلك ما يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها للوقوف على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وبالتالي يحول بين هذه المحكمة وبين قول كلمتها في صحيح القانون فيما تنهيه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه من خطئه في القانون ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم المطرية أدار المحل المبين بالمحضر على الرغم من سبق غلقه . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة جناح البلدية الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم في كل قضية عشرة جنهات وإعادة الغلق . فاستأنف المحكوم عليه هذه الأحكام . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - بمد أن قررت ضم الدعاوى لبعضها ليصدر فيها حكم واحد - قضت حضورياً بقبول الاستئنافات شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الأحكام المستأنفة وتفريم المتهم عشرة جنهات والغلق عن الجرائم الثلاث . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بإدارة محل سبق لإغلاقه وأوقع عليه عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث قد أخطأ

في تطبيق القانون، ذلك بأن المحل موضوع إحدى تلك الجرائم يختلف عن المحل موضوع الجريمتين الأخرين مما كان يتعين معه توقيع عقوبة مستقلة عن الجريمة موضوع المحل الأول .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الطعن والمفردات المضمومة أن الدعوى رفعت على المطعون ضده في القضايا أرقام لسنة ١٩٧٥ جنح مستأنفة وسط القاهرة (التي كانت مقيمة حسب ترتيب أرقامها لسنة ١٩٧٤ جنح بلدية المطرية لأنه في أيام ٤ من أغسطس و ٢٩ من أغسطس و ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم المطرية أدار المحل العام المبين بالمحضر على الرغم من سبق غلقه . وقضت محكمة أول درجة في كل منها بتغريم المطعون ضده عشرة جنيئات وإعادة الغلق ، فاستأنف ، وقررت محكمة ثاني درجة ضم الدعاوى الثلاث ليصدر فيها حكم واحد بعقوبة واحدة ثم قضت بالغاء الأحكام المستأنفة وبتغريم المطعون ضده عشرة جنيئات والغلق عن جميع الجرائم الثلاث وقد أقامت المحكمة قضاءها المطعون فيه على أن جريمة إدارة محل سبق غلقه من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعاً متجدداً ، وأن محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة يشمل جميع الأفعال أو الحالة السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، وأن الثابت أن المحل الذي قام المطعون ضده بإدارته في جميع القضايا محل واحد . لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن مما يجب أن يشتمل عليه الحكم بالإدانة، بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، لما يترتب على ذلك من نتائج قانونية، وإذ كان الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى اتحاد المحل في الدعاوى الثلاث ورتب عليه وحده الجريمة، قد اجترأ بإرسال القول بأن المحل مثار الاتهام محل واحد ، دون بيان العناصر التي استمد منها هذه النتيجة — من واقع الأوراق — وكان في ذلك ما يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها للوقوف على صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ما صار لإثباتها في الحكم وبالتالي يحول بين هذه المحكمة وبين قول كلمتها في صحيح القانون فيما تنعيه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه من خطئه في القانون ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور متعين النقض والإعادة .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جندبنة ، ويعيش محمد رشدى ، محمد محمد وهبه وأحمد على مرمى .

(٢٧)

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٦ القضائية

حكم " بطلانه . تسببيه - تسبیب غیر معيب " .

— ورود خطأ فى دياجة الحكم . بشأن القانون الذى طلبت النيابة تطبيقه . لا يعيبه متى
صحح فى صلب الحكم .

لما كان الحكم المطعون فيه وان ذكر فى ديباجته خطأ أن النيابة العامة طلبت عقاب الطاعن بمواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ وهو خاص باعتبار التسويات التى أجريت بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية لموظفى الأوقاف الملكية (سابقاً) الذين ألحقوا بخدمة وزارة الأوقاف اعتباراً من ١/٨/١٩٥٢ صحيحة وذلك متى كانوا قد استوفوا باقى الشرائط المنصوص عليها فيه وباعتبار ما تم من ترقية لهؤلاء العاملين على أساس الأقدميات التى رتبها التسويات المشار إليها صحيحة — فى حين أن البين من الأوراق أن النيابة العامة قيدت الواقعة بمواد القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني — على ما بين من المفردات المضمومة — إلا أن الحكم عاد وذكر فى صلبه القيد والوصف الصحيحين لما بما يتفق وما طلبته النيابة من عقاب الطاعن وفق أحكام هذا القانون الأخير وقد حدد الحكم فى أسبابه التهمة بأنها " هدم بناء غير آيل للسقوط قبل حصوله على تصريح بالهدم " كما أشار الحكم صراحة إلى أن الفعل مؤثم بمقتضى المادتين الأولى والسابعة من هذا القانون سالف الذكر وافصح فى غير لبس عن مؤاخذه الطاعن بمقتضى أحكامه ، فإن منعى

الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، فإنه لا يقدح في سلامة الحكم ما ورد خطأ في ديباجته في شأن القانون الذي طلبت النيابة تطبيقه على واقعة الدعوى ما دام الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ماديا يصححه الحكم صراحة في صلبه على التفصيل المشار ذكره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ مارس سنة ١٩٧١ بدائرة قسم دمياط بصفتة مالك لعقار غير قابل للسقوط قام بهدمه قبل الحصول على ترخيص بالهدم وفقا لأحكام القانون من الجهات المختصة . وطلبت معاقبته بالمواد ٢٥١ و ٢/٧ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة بندردمياط الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى سابقة الفصل فيها (ثانيا) بتغريم المتهم ٦٦٩ جنيتها و ٢٠٠ مليم وإلزامه بضعف الرسوم المستحقة على الترخيص فاستأنف . ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة دمياط الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . والمحكمة المذكورة مشكلة من قضاة آخرين قضت حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا (ثانيا) برفض الدفع المبدى من المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (ثالثا) وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ٦٦٤ جنيتها و ٢٠٠ مليم بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية . . . الخ .

المحكمة

حيث أن المحكوم عليه ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هدم بناء قبل الحصول على تصريح قد شابه بطلان وإبهام وإخلال بحق الدفاع ،

ذلك بأنه أخذ بحكم محكمة أول درجة مجتزأ بتعديله على الرغم من القضاء بنقضه بسبب بطلانه ، كما شاب الحكم المطعون فيه غموض في شأن القانون الذي حكم بموجبه ، إذ بهد أن أشار في ديباجته إلى النيابة العامة طلبت تطبيق القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ عاد في مدوناته ذاك أن النيابة طلبت تطبيق القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ثم انتهى إلى أدانة الطاعن طبقا لمواد الاتهام دون أن يعين القانون الذي طبق مواده ، وأخيرا فإن الطاعن طلب تعيين خبير في الدعوى لإثبات أن العقار كان في الأصل غير آيل للسقوط ولم يتم بهدمه ، ولكن الحكم أغفل هذا الطلب لإرادته له وردا عليه .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا بين فيها واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هدم بناء غير آيل للسقوط قبل الحصول على تصريح بذلك التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينا الصحيح من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها وقضى بعقوبة الغرامة التي قضى بها الحكم المستأنف إلى ٦٦٤ جنيتها و ٢٠٠ مليم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف السابق القضاء بنقضه للغييب في تسييبه دون الغيب في منظوقه ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن ذكر في ديباجته خطأ أن النيابة العامة طلبت عقاب الطاعن بمواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ وهو خاص باعتبار التسويات التي أجريت بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية لموظفي الأوقاف الملكية (سابقا) الذين ألحقوا بخدمة وزارة الأوقاف اعتبارا من ١/٨/١٩٥٢ صحيحة وذلك متى كانوا قد استوفوا باقي الشرائط المنصوص عليها فيه وباعتبار ما تم من ترقية لهؤلاء العاملين على أساس الأقدميات التي رتبها التسويات المشار إليها صحيحة — في حين أن المبين من الأوراق أن النيابة العامة قيدت الواقعة بمواد القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني — على ما يبين من المفردات المضمومة — إلا أن الحكم عاد وذكر في صلبه القيد والوصف الصحيحين لها بما يتفق وما طلبته النيابة من عقاب الطاعن وفق أحكام هذا القانون الأخير وقد حدد الحكم

في أسبابه التهمة بأنها "هدم بناء غير أيل للسقوط قبل حصوله على تصريح بالهدم" كما أشار الحكم صراحة إلى أن الفعل مؤثم بمقتضى المادتين الأولى والسابعة من هذا القانون سالف الذكر وافصح في غير لبس عن مؤاخذة الطاعن بمقتضى أحكامها ، فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك لا يقدح في سلامة الحكم ماورد خطأ في ديباجته في شأن القانون الذي طلبت النيابة تطبيقه على واقعة الدعوى مادام الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ماديا صححه الحكم صراحة في صلبه على التفصيل المار ذكره .

لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أو حتى من مذكرة الطاعن المقدمة إلى المحكمة بعد الميعاد أنه أو المدافع عنه قد طلب نذب خبير في الدعوى للانتقال إلى العقار موضوع الاتهام ، فليس له أن يعيب عليها أنها لم تقم بهذا الإجراء ، لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعي على المحكمة ، فعودها عن إجراء لم يطلب منها ، هذا إلى أن المحكمة الاستئنافية وفق المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية إنما تحسم على مقتضى الأوراق فهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، ومادامت الحال أن المحكمة لم تر حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء فلا تريب عليها . ولما كان الحكم قد استدل على ثبوت الاتهام في حق الطاعن استدلالا سائغا استخلصه مما أثبتته محرر محضر الضبط في محضره الذي اطمأن إليه ، وكان لمحكمة الموضوع تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراح إليه منها ، فإن ما يثيره الطاعن من انكار التهمة ونفيه هدم العقار إنما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل منه أمام محكمة النقض لأنه باعباره دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالتعرض له أو الرد عليه استقلالاً انتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى . لما كان ماتقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ ، والسيد محمد شرمان ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
علي بليغ .

(٢٨)

الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٦ القضائية

سرقة . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معیّب " . نقض . " أسباب الطعن
ما يقبل منها " .

الدليل الذي يعول عليه في الحكم . يجب أن يكون مؤديا إلى ما رتبته عليه من نتائج .
دون عسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين على الواقع . الذي يثبت بالدليل المعتبر .
لا على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة .

مجرد دخول الطاعن مع مهندس التنظيم إلى المسكن الذي وقعت به السرقة . لا يفيد حتما
أن له السيطرة على الشقة وأنه السابق .

إن ما ذهب إليه الحكم من سيطرة الطاعن على مسكن المجنى عليه ومحتوياته
لدخوله إليه مع مهندسة التنظيم وقت إجراء المعاينة لا يؤدي إلى الجزم بأن الطاعن
هو السارق لمنقولات المجنى عليه ، إذ أنه افترض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما
أثبتته الحكم وبينه في مدوناته . وكان المقرر أنه من اللازم في أصول الاستدلال
أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبته عليه من نتائج من غير
عسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق وكانت الأحكام الجنائية
يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر ولا تؤسس
بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة ، فإن الحكم المطعون فيه

يكون فاسد الاستدلال ، وأن قول مهندسة التنظيم بأن المتهم كان معها داخل شقة المجنى عليه أثناء المعاينة وقبل صدور قرار الإزالة لا يفيد بالضرورة سيطرة الطاعن على مسكن المجنى عليه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم سابق على يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : سرق الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالحضر والملوكة لـ ... من مسكنه على النحو المبين بالحضر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنح قسم أول طنطا الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والتنفيذ في الدعوى المدنية بالزامه أن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهئية استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة السرقة المسندة إليه قد شابه قصور في التسيب وانطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول في إدانته على ما استنتجه من أقوال مهندسة التنظيم — بأن الطاعن كان بصحبتها وقت معاينة مسكن المجنى عليه لتقرير حالته قبل صدور قرار بازالته — من ثبوت سيطرة الطاعن على المسكن ومحتوياته ، رغم أن هذا الافتراض مبني على الظن والاحتمال لا الجزم واليقين ، ورغم أن الطاعن رفض تلك الأقوال بمستندين رسميين هما محضر حجز تحفظي توضع على منقولات مسكن المجنى عليه

وفاء لأجرة متأخرة مستحقة في ذمته ومحضر نقل وتسليم تلك المنقولات إلى هارسها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى استند في إدانة الطاعن بجريمة سرقة منقولات المجنى عليه من مسكنه إلى القول: " وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من أقوال مهندسة التنظيم التي قررت بأن المتهم كان معها داخل شقة المجنى عليه أثناء المعاينة وقبل صدور قرار الإزالة في ديسمبر سنة ١٩٧٢ الأمر الذي يثبت بأن المتهم كانت له السيطرة على الشقة ومحتوياتها قبل توقيع الحجز المنوه عنه ، هذا فضلاً عن أن الشقة قد أزيلت خلال شهر من صدور قرار الإزالة الأمر الذي يشكك في إجراءات الحجز والبيع ، وهو ما يتعين معه معاقبة المتهم عما أسند إليه طبقاً لمادة الإتهام " لما كان ذلك وكان ما ذهب إليه الحكم من سيطرة الطاعن على مسكن المجنى عليه ومحتوياته لدخوله إليه مع مهندسة التنظيم وقت إجراء المعاينة لا يؤدي إلى الجزم بأن الطاعن هو السارق لمنقولات المجنى عليه ، إذ أنه افتراض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبتته الحكم وبينه في مدوناته . وكان من المقرر أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج من تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبته الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسد الاستدلال معيباً بما يوجب نقضه والإحالة ، وذلك دون حاجة للتصدي لسائر أوجه الطعن .

جلاسۃ ٢٤ من ینـایر سنۃ ١٩٧٧

برياسۃ السنبۃ المسششار حسن على المقرى نائب رئيس المحكمۃ وعضوبۃ السادة المسششارين :
إسماعيل محمود حفيظ ، والسيد محمد شرمان ، ومحمد عبد الحليم صادق ، ومحمد على بليغ .

(٢٩)

الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٤٦ القضائية

استئناف . "ما يجوز وما لا يجوز استئنافه من الأحكام" .

محكمة استئنافية . "نظرها الدعوى والحكم فيها" . معارضة . "نظرها الدعوى
والحكم فيها" . نظام عام . حكم . "تسببيه" . تسبیب معيب .

ميعاد استئناف الحكم الغيابي عشرة أيام . من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة . أو من تاريخ
الحكم باعتبارها كأن لم تكن . حرمان المتهم من الاستئناف . مخالف للنظام العام .
المعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي لا تمنع من جواز استئنافه . مادام قد رفع في الميعاد مستوفيا
شرايطه . مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون .

إن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية
قد نص على تحديد ميعاد استئناف الحكم الغيابي بمحصولة في ظرف عشرة أيام
من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة ، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن
لم تكن ، وكان من المقرر أن الطعن بالاستئناف هو حق مقرر للحكم عليه
متعلق بالنظام العام . لا يجوز حرمانه منه إلا بنص خاص في القانون ، وكان
القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق باستئناف الأحكام الغيابية ومن ثم
يكون استئناف المطعون ضدها للحكم الغيابي الابتدائي رغم سبق معارضتها فيه
وصدور الحكم باعتبار معارضتها كأن لم تكن صحيحا في القانون طالما أنه قد
رفع في الميعاد مستوفيا لشرايطه القانونية .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها بدائرة قسم ثان المنصورة محافظة الدقهلية : أحدثت عمدا لـ الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن العشرين يوما ، وطلبت عقابها بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح قسم ثان المنصورة الجزئية قضت غيابيا عملا بمسادة الإتهام بتخريم المتهم خمسة جنهات . عارضت ، وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم جواز استئناف الحكم الغيابي بلا مصاريف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الغيابي الصادر بجلاسة ٥ مارس سنة ١٩٧٤ الذى عارضت فيه المطعون ضدها وقضى في معارضتها بجلاسة ١١ يونيه سنة ١٩٧٤ باعتبارها كأن لم تكن تأسيسا على أن الاستئناف قد رفع عن حكم غير جائز استئنافه لسابقة المعارضة فيه يكون قد أخطأ صحيح القانون — ذلك أن استئناف الحكم الغيابي يبدأ ميعاده من تاريخ الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ويشمله عملا بحكم المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن البين من مطالعة المفردات المضمومة أن النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضدها أنها أحدثت بالمجنى عليها ... إصابة عمدية تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وقضت محكمة قسم ثان المنصورة غيابيا في ٥ مارس سنة ١٩٦٩ بتفريغها خمسة جنهات ، فعارضت المطعون ضدها وقضى في ١١ يونيه سنة ١٩٧٤ باعتبار معارضتها كأن لم تكن . وفي ١٩ يونيه سنة ١٩٧٤ استأنفت المطعون ضدها الحكم الغيابي الابتدائي سالف الذكر فقضت محكمة المنصورة الابتدائية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٤ بعدم جواز الاستئناف لسابقة

المعارضة فيه وأعلن هذا الحكم لشخص المطعون ضدها في ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٥ ولم تطعن عليه . لما كان ذلك ، وكان المشرع بما نص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نص على تحديد ميعاد استئناف الحكم الغيابي بمحصولة في ظرف عشرة أيام من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة ، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، وكان من المقرر أن الطعن بالاستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه في النظام العام . لا يجوز حرمانه منه إلا بنص خاص في القانون ، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق باستئناف الأحكام الغيابية ومن ثم يكون استئناف المطعون ضدها للحكم الغيابي الابتدائي رغم سبق معارضتها فيه وصدور الحكم باعتبار معارضتها كأن لم تكن صحيحا في القانون طالما أنه قد رفع في الميعاد مستوفيا لشروطه القانونية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك ، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون مستوجبا نقضه . لما كان ذلك ، وكان ما وقع فيه الحكم من خطأ في تطبيق القانون قد حجب عنه نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد نؤاد جنيته ، ويعيش محمد رشدى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى عبد الصمد .

(٣٠)

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٦ القضائية

- ١ - إثبات "شهادة" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" .
حق المحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة وإطراح ما يخالفها . دون بيان العلة .
- ٢ - إثبات "بوجه عام" .
متى لا يضيع الخطأ في مصدر الدليل . أثره ؟
- ٣ - إثبات "بوجه عام" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير الدليل" .
التجربات لا تصلح بذاتها دليلا أو قرينة . بجواز التعويل عليها كعمزة لغيرها من أدلة .
- ٤ - أسباب الإباحة وموانع العقاب "دفاع شرعى" . محكمة الموضوع
"سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى" .
تقدير قيام أو انتفاء حالة الدفاع الشرعى . وكذا تقدير التزام المدافع حدود الدفاع أو تعديلها .
موضوعى مادام سائغا . مثال .

١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، متى اطعانت إليه وأن تلتفت عما عداه دون أن تلتزم ببيان العلة في ذلك .

٢ - أن الخطأ في مصدر الدليل أو إغفاله لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح في أوراق الدعوى .

٣ — لا تثريب على المحكمة إذ هي لم تشر إلى ما لم تطعن إليه من تحريرات معاون المباحث — التي ضمنها تقريره وشهد بها في التحقيق — مما لم يؤيد بدليل ما ، ذلك لأنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تعمل في تكوين عقيدتها على التحريات — باعتبار كونها معززة فحسب لما سافته من أدلة — إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد إثباتها .

٤ — من المقرر أن تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي أو إلى انتفاءها وتقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء — لتقرير ما إذا كان المدافع قد التزم حدود هذا الدفاع فلا جريمة فيما أتاه طبقا لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، أم أنه تعدى حدوده بنية سليحة فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، كل ذلك من الأمور الموضوعية البحتة ، التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها — وفق الوقائع المعروضة عليها — بغير معقب ، مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بكافة الظروف والملابسات التي كانت الطاعنة محفوفة بها وقت وقوعها — من بصر وبصيرة ، وكانت الأدلة التي استند الحكم إليها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من اعتبار الطاعنة قد تعدت بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي عن المسال أثناء استعمالها إياه ، تأسيسا على أن الوسيلة التي سلكتها — بطعنها المجنى عليها بالسكين في صدرها — لم تكن لتناسب ، في تلك الظروف والملابسات ، مع الاعتداء الواقع — نهارا — على حيازتها الفعلية للشقة التي تسكنها ، بما في ذلك قيام المجنى عليها بجذبها لمحاولة إخراجها منها ، بل أنها زادت عن الحد الضري و القدر اللازم لرد هذا الاعتداء ، فإن ما تعيبه الطاعنة على الحكم لا يعدو — في حقيقته — أن يكون مجادلة في تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع في الدعوى في حدود سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح للقانون ، وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية أحدثت عمداً ... الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم تقصد من ذلك قتلا ولكن إصابتها أفضت إلى موتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبها بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليها . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بقبوله شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات الاسكندرية لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة — مشكلة من دائرة أخرى — قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بمعاقبه المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ومصادرة السلاح المضبوط . فطعنّت المحكوم عليها في الحكم الأخير بطريق النقض للمرة الثانية .

المحكمة

حيث ان المحكوم عليها تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة ضرب أنفى إلى الموت ، قد خالف الثابت بالأوراق وشابه قصور وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه أغفل أجزاء هامة من الشهادة حاصلها ما قرره مطلقها — زوج المجنى عليها — في التحقيق بشأن عنف التماسك الحاصل في فضون محاولة المجنى عليها لإخراج الطاعنة من سكنها ، وما شهد به معاون المباحث من أن تحرياته دلت على أن المجنى عليها وزوجها وأخريات قاموا بضرب الطاعنة في هذه الأثناء . كما أغفل الحكم حقائق ثابتة بالأوراق تدور حول ما ورد بتقرير معاون المباحث في هذا الخصوص ، وما أثبتته المحقق من إصابات شوهت بالطاعنة . وقد أدى ذلك كله بالحكم إلى تصويره وقوع الواقعة نتيجة جذب المجنى عليها للطاعنة من ملابسها فحسب ، الأمر الذي رتب عليه اعتبار الطاعنة قد تعدت حدود حق الدفاع الشرعى عن المال ، دون أن

يلقى الحكم بالا إلى الخطر الداهم الذي كان محيطا بها والاعتداء الجسيم الواقع عليها وكلاهما ينحوها حق الدفاع عن نفسها — علاوة على حقها في رد الاعتداء الواقع على مالها ، والمتمثل في إجبارها على التخلي عن الشقة التي كانت تقضى فيها فترة العدة وإخراج المنقولات منها ، من جمع بلغ أربعاً من النسوة وثلاثة رجال منهم مالك العقار والبواب الذان كانا في انتظار تسلم العين أثر سلب حيازتها — ومن ثم فلا جريمة فيما أتت ، ما دامت لم تجدد — بعد ما استنفدت ما كان في مكنيتها من وسائل بالاتصال بالنيابة العامة والشرطة — أية وسيلة للخروج من مأزقها ، وفقاً لتقديرها هي في تلك الظروف الحرجة والملابسات الدقيقة ، سوى ما ارتأته لازماً لرد العدوان . ولو تفتن الحكم المطعون فيه إلى الواقعة على حقيقة هذه المأخضا في تكييفها وإخضاعها لحكم المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات في شأن حق الدفاع الشرعي دون المادتين ٢٣٦ فقرة أولى و ٢٥١ منه اللتين أنزل الحكم بموجبهما العقاب على الطاعنة باعتبارها قد جاوزت حدود هذا الحق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ” وفي يوم ١٩٦٧/٦/٢١ وهو يوم الحادث حضر طليق المتهم — الطاعنة — لها بالشقة مكرراً محاولته لتركها الشقة فأصرت على موقفها من رفض طلبه فأخبرها بتنازله عن عقد الإيجار لصاحب العقار وإذا أحسست بالخطر الداهم على حيازتها للشقة استغاثت تليفونيا بالنيابة لحماية وضع يدها الفعلي على الشقة إلا أنها فوجئت قبل وصول رجال الشرطة بحضور المجنى عليها ومعها والدتها ... وقرينتها يفتحمن عليها وعلى والدتها الشقة ثم ما لبثت أن صعدت إليها صاحب المنزل ومعه بواب العقار وبدأ النسوة في إنزال الأثاث ثم جمع حاجيات المتهممة الخاصة على حدة بعد أن فرغن من الأثاث وإذا أخذت المجنى عليها في جذب المتهممة من ملابسها لانحراجها عنوة من الشقة فما كان من هذه إلا أن التقطت سكيناً كانت قريبة منها وعلى مرأى من الجميع طعنت بها المجنى عليها في صدرها بدلاً من أن تدفعها عنها بيدها فنفذت الطعنة إلى قلب المجنى عليها وأحدثت به إصابة أدت إلى وفاتها دون أن تقصد المتهممة قتلها “ . وبعد أن استدل الحكم على ثبوت الواقعة — وفق هذا التصوير — بشهادة كل من

والدة المحبني عليها وقرينتها وزوجها — مطلق الطاعة — ومالك العقار والبواب ووالدة الطاعة ومعاون المباحث وبما جاء بتقرير الصفة التشريعية ، فضلا عما ورد بمذكرة وكيل النيابة من أن الطاعة اتصلت به تليفونيا يوم الحادث لحماية وضع يدها على الشقة فاتصل برجال الشرطة لفحص بلاغها ، عرض إلى دفاع الطاعة — بأنها كانت في حالة دفاع شرعي — ورد عليه بقوله : ” كما لا تجارى المحكمة الدفاع في أن المتهم — الطاعة — كانت في حالة تبرر لها الاعتماد على المحبني عليها بطعنهما بالسكين حتى وان لم تقصد قتلها لأن كل ما فعلته المحبني ما بها بالمتهمة أنها كانت تجذبها من ملابسها فكان يكفي لرد هذا الاعتماد دفعها عنها بيدها خاصة وليس بالأوراق من أى دليل يفيد أن أحدا ممن حضر كان يساعد المحبني عليها في جذبها بالمتهمة لإخراجها من الشقة وتكون المتهمة بفعلتها تجاوزت حدها في الدفاع الشرعي عن حيازتها الفعلية للشقة وكان الحادث “ . ثم خلاص الحكم من ذلك إلى إنزال العقاب على الطاعة بموجب المادتين ٢٣٦ فقرة أولى و ٢٥١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان ما نقلته المحكمة في حكمها عن زوج المحبني عليها — وأسندته إلى التحقيق — له سنده من شهادته بجلاسة المحاكمة التي جاءت خلوا من التماسك الذي تشير إليه الطاعة في منعها ، ومن ثم فلا يعيب الحكم أن تكون لهذا الشاهد — في هذا الصدد — رواية أخرى بالتحقيق ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة — متى اطمأنت إليه — وأن تلتفت عما مداه دون أن تلتزم ببيان العلة في ذلك ، وأن الخطأ في مصدر الدليل أو إغفاله لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح في أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان لا تثريب على المحكمة إذ هي لم تشير إلى ما لم تطعن إليه من تحريات معاون المباحث — التي ضمنها تقريره وشهد بها في التحقيق — مما لم يؤيد بدليل ما ، ذلك بأنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تعمل في تكوين عقيدتها على التحريات — باعتبار كونها معززة فحسب لما ساقته من أدلة — إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد إثباتها . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم مسكوته عن الإشارة — في خصوصية الدعوى الماثلة — إلى ما أثبتته وكيل النيابة المحقق من كدمات شوهت بساعد الطاعة ، وهو كل ما حوته المفردات

المضمومة بشأن إصابتها ، ذلك بأن الثابت من الأدلة السائغة التي عول الحكم عليها — والتي لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى — أن أحدا لم يحدث البتة أو يتسبب في إحداث أية إصابة بالطاعنة ، ولم يساعد المجنى عليها في جذبها من ملابسها — حسبما أثبت الحكم — مما مفاده انتفاء الصلة تماما بين تلك البكدمات وبين فعل العدوان ، ومن ثم فلا يكون لإغفالها أى أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى أو إلى إلتفائها ، وتقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء — لتقرير ما إذا كان المدافع قد التزم حدود هذا الدفاع فلا بحرمة فيما أتاه طبقا لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، أم أنه تعدى حدوده بنية سليمة فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون — كل ذلك من الأمور الموضوعية البحتة ، التي تستقل به محكمة الموضوع بالفصل فيها — وفق الوقائع المعروضة عليها — بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت — على النحو المتقدم بيانه — بواقعة الدعوى ، وأملت بكافة الظروف والملابسات — التي كانت الطاعنة محفوفة بها وقت وقوعها — عن بصرو وبصيرة ، وكانت الأدلة التي استند الحكم إليها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من اعتبار الطاعنة قد تعدت بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى عن المال أثناء استعمالها إياه ، تأسيسا على أن الوسيلة التي سلكتها — بطعنها المجنى عليها بالسكين في صدرها — لم تكن لتتناسب ، في تلك الظروف والملابسات ، مع الاعتداء الواقع — نهارا — على حيازتها الفعلية للشقة التي تسكنها ، بما في ذلك قيام المجنى عليها بجذبها لمحاولة إخراجها منها ، بل إنها زادت عن الحد الضرورى والقدر اللازم لرد هذا الاعتداء ، فإن ما تعيبه الطاعنة على الحكم لا يعدو — في حقيقته — أن يكون مجادلة في تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع في الدعوى في حدود سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح للقانون ، وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:
أحمد فؤاد بجنينة، ويعيش محمد رشدى • ومحمد محمد وهبه • وأحمد على موسى •

(٣١)

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٦ القضائية

حق المؤلف "نطاقه • استغلاله • تقليد مصنفات • جريمة "أركانها" •
قصد جنائى • حكم • "تسببيه • تسبب معيب •"

حق المؤلف فى استقلال مصنفه • يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر •

حتى المؤلف فى نقل حق استقلال مصنفه إلى الغير •

منازعة المتهم بجريمة تقليد مصنف • فى توافر القصد الجنائى لديه • توجب على المحكمة
استظهار هذا القصد • مخالفة ذلك • قصور يوجب نقض الحكم •

لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر
بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفى "المصنفات المبتكرة فى الآداب
والفنون والعلوم" ويبين من البند ثانيا من المادة السادسة أن حق المؤلف فى
استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور
منه تكون فى متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم
أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافى أو الصب فى قوالب أو بأية طريقة أخرى
من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى
أو السينمائى ويجز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه "للمؤلف أن ينقل إلى الغير
الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها فى المواد ٥ (فقرة ١) و ٦
و ٧ (فقرة ١) • وكان القصد الجنائى فى جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج

التي دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينا بتوافر أركانها ، فاذا ما نازع المتهم فى توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، وإذ كانت القانون يجيز للمؤلف نقل حقه فى الاستغلال إلى الغير ، وكان الطاعن قد جادل فى قيام ذلك القصد ، قائلا باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هى ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسئولية ذلك المتهم ، فان قول الحكم للتدليل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن " أن القصد الجنائى متوافر مما قرره المتهمون الأول - الطاعن وباقي المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وإن عالموا أقوالهم بطبعها على القول بأنهم اعتقدوا فى صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربى السعودى تمثل دار النشر التى تحتكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنهم إذ لا يتأتى من القائمين بعمليات الطبع وهى مهمتهم الاستناد إلى مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التى قاموا بطبع مثيلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت فى هونج كونج . لا يكفى لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغا لغاية الأمر فيه ، هذا إلى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف طبعه فى هونج كونج ، لا يجدى فى توافر القصد ، إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مشار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وخمسة آخرين بأنهم فى المسدة من ١٥ إلى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة قلدوا فى مصر المصنفات المبينة بمحضر التحقيق والمذكورة بالخارج بمعرفة شركة ... وتولى المتهم الأول (الطاعن) شتمها للخارج . وطلبت معاقبتهم بالأسود ١ و ٢ و ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية حق المؤلف . وادعت دار النشر - المحنى عليها - مدنيا قبل المتهمين متضامتين بمبلغ مائة ألف جنيه . ومحكمة جنح

عابدين الجزئية قضت حضوريا للمتهمين الأول (الطاعن) والخامس وغيايبا بالنسبة لبقاى المتهمين — أولا — بتغريم كل من المتهمين الأول والسادس خمسين جنيها وتغريم كل من باقى المتهمين عشرين جنيها . ثانيا — مصادرة الأدوات المخصصة للنشر غير المشروع والنسخ المقلدة . ثالثا — إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لنظرها . فاستأنف المتهم الأول — الطاعن — محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينهأء المحكوم عليه على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقليد مصنف منشور بالخارج قد شابه قصور وفساد فى الاستدلال على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن .

وحيث أن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بسط واقعة الدعوى عرض الدفاع الطاعن — المتهم الأول — فى قوله " وبسؤال المتهم الأول قرر أن المتهم السادس اتصل به وطلب منه طبع الكتب تحت مسؤوليته باعتبار أن مؤسسة الوطن السعودية ممثلة لدار النشر وهى شركة ... فقام بطبع تلك الكتب لدى المتهمين من الثانى إلى الخامس وشحنها إلى جدة وأضاف أن المتهم السادس هو الذى أحضر النسخ المطلوب إعادة طباعتها وطلب منه أن يكون الطبع صورة طبق الأصل منها " ثم تحدث الحكم عن القصد الجنائى بقوله " وقد توافر القصد الجنائى مما قرره المتهمون الأول — الطاعن وبقاى المتهمين — من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وإن عللوا أقوالهم بطباعتها على القول بأنهم اعتقدوا فى صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة ... تمثل دار النشر التى تحتكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنهم إذ لا يتأتى من القائمين بعمليات الطباعة وهى مهنتهم الاستناد إلى مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطباعة كتب ثابت على النسخ التى قاموا بطباعة مثيلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية

وبأنها طبعت في هونج كونج . لما كان ذلك وكان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفي "المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم"، ويبين في البند ثانيا من المادة السادسة أن حق المؤلف في الاستغلال يتضمن "نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي" ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه "للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة ١) و ٦ و ٧ (فقرة ١) " . لما كان ذلك وكان القصد الجنائي في الجريمة التي دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها ، فاذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، وإذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه في الاستغلال إلى الغير ، وكان الطاعن قد جادل في قيام ذلك القصد ، قائلا باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس من أن مؤسسته هي ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسئولية ذلك المتهم ، فإن القدر الذي أورده الحكم فيما سلف بيانه - في سبيل التدايل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، لا يكفي لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغا لغاية الأمر فيه ، هذا إلى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف طباعته في هونج كونج ، لا يجدى في توافر القصد ، إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال متعين النقض والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى ما يشير الطاعن .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فتواد ، مينة ، ويعيش رشدي ، ومحمد وجدى عيد الصمد ، ومحمد وفاروق راتب .

(٣٢)

الطعن رقم ١٠٨١ سنة ٦ القضائية

جريمة . " تاريخ وقوعها . أنواعها . الجريمة الوقتية " . دعوى جنائية
" انقضاؤها بمضى المدة " . تزوير . " تزوير المحررات العرفية " . استعمال
الأوراق المزورة . عقوبة . " العقوبة المبررة " . ارتباط .

جريمة التزوير وثنية . بدء سقوطها . من يوم وقوع التزوير .

اعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة . رهن بعدم ثبوت وقوعها في تاريخ سابق .

الدفع بسقوط الدعوى . لوقوع التزوير في تاريخ معين . جوهري . وجوب تحقيقه .
رفض الدفع تأسيسا على أن تاريخ التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور . دون بيان علة ذلك .
قصور .

القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بخالفة القانون . أثر ذلك .

إعمال المحكمة . المادة ٣٢ عقوبات . عند الحكم في جريمة تزوير محرر
واستعماله . نقض الحكم بالنسبة للجريمة الأولى . يستوجب الإحالة بالنسبة للجريمتين متى كان
الحكم في الدعوى المدنية التابعة مؤسسا على ثبوت الجريمتين معا . أم من ذلك ؟

جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تنتهي بمجرد وقوع التزوير في محرر
بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ولذا يجب أن يكون جريان مدة
سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة
محلله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وأنه إذا دفع لدى
محكمة الموضوع بأن تزوير المحرر حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه

قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة أنه اعتبر تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور في الدعوى المدنية التي كانت مرادة بين الطاعن والمدعيتين بالحق المدني ، وهو وإن كان يصلح ردا في شأن استعمال الطاعن المحرر المزور مع علمه بتزويره إلا أنه منبت الصلة بدفاعه في جريمة التزوير إذ لم يفصح عن بيان علة اعتباره تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور في تلك الدعوى ولم يواجه الدفع على حقيقته ولم يفتن إلى إخواه ، ومن ثم لم يقسطه حقه ويعن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه لا سيما وأن اتخاذ النيابة العامة يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ العقد المزور تاريخا للجريمة يشهد بحجية هذا الدفع — في خصوص هذه الدعوى — فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يميز محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لمناقشة وجه الطعن الآخر ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمل في حق الطاعن المادة ٣٣ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة مقررة لجريمة استعمال المحرر المزور التي دانه بها لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جرمية تزوير المحرر واستعماله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز كفر الزيات محافظة الغربية . أولا : ارتكبا تزويرا في محرر عرفي هو عقد البيع المؤرخ ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ وكان ذلك بأن أضيف عليه إضاء مزور ، نسب صدورها إلى المرحوم ثانيا : استعمال المحرر المزور سالف الذكر بأن قدماه إلى المحكمة المدنية وطابت عقابهما بالمادتين ٢١١

و ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعت كل من ... و ... قبل المتهمين متضامين بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة كفر الزيات الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام أولا : بحبس المتهم الثاني (الطاعن) ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ثلاثين جنيها على سبيل التعويض . ثانيا : ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيسد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضي بها عليه لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تزوير محرر عرف قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن واقعة التزوير اتى وجهتها النيابة إليه حدثت في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ ولم يبدأ تحقيقها إلا في ٦ من يونيو سنة ١٩٦٨ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات كما كان يتعين معه الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أخذ بأسباب الحكم المستأنف عرض لما أثاره الطاعن في خصوص دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ورد عليه في قوله بأنه " مرود عليه بأن المتهم قدم عقد البيع المزور والذي قضت المحكمة المدنية برده وبطلانه أثناء فترة حجز تلك الدعوى للحكم بجلاسة ١١ من فبراير سنة ١٩٦٨ وقد قررت المدعيتان بأن بالطعن عليه بالتزوير في قلم كتاب المحكمة في ١٩ من مايو سنة ١٩٦٨ وأعلن بشواهد التزوير في ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٨ وتولت النيابة العامة التحقيق في ٦ من يونيو سنة ١٩٦٨ وتولت الإجراءات القاطعة للتقادم وقضت محكمة كفر الزيات الجزئية في ٨ من فبراير سنة ١٩٧٠ برد وبطلان عقد البيع المطعون عليه بالتزوير وقدمته النيابة العامة للمحاكمة في ٣ من يونيو سنة ١٩٧٠ وظلت الدعوى منظورة بالجلسات إلى أن قضى فيها

الحكم المستأنف في ١١ من يناير سنة ١٩٧٥ بإدانة المتهم ومن ثم فلم تمض طوال تلك المدة ثلاث سنوات دون أن يتخذ خلالها إجراء قاطع للتقدم بمناص عليه في المادة ١٧ أ. ج وبالتالي فهذا الدفع لا يجد له في الأوراق ما يحمله ويتعين رفضه. لما كان ذلك وكانت جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع التزوير في محرر بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تزوير المحرر حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تنتضيها . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة أنه اعتبر تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور في الدعوى المدنية التي كانت مرفوعة بين الطاعن والمدعىين بالحق المدني ، وهو وإن كان يصلح ردا في شأن استعمال الطاعن المحرر المزور مع علمه بتزويره إلا أنه منتهى الصلة بدفاعه في جريمة التزوير إذ لم يفصح بيان حلة اعتباره تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور في تلك الدعوى ولم يواجه الدفع على حقيقته ولم يفتن إلى إخواءه ومن ثم لم يقسطه حقه ويعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه لاسيما وأن اتخاذ النيابة العامة يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ العقد المزور تاريخا للجريمة يشهد بجمالية هذا الدفع في خصوص هذه الدعوى — فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخالفة القانون وهو ما يتسع لوجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لمناقشة وجه الطعن الآخر ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمل في حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة مقرررة لجريمة استعمال المحرر المزور التي دانه بها لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جريمة تزوير المحرر واستعماله .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد نزار جنيته ، ويعيش رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى عبد الحميد .

(٣٣)

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٦ القضائية

محكمة الموضوع . "نظرها والحكم فيها . سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات .
"بوجه عام" . حكم . "تسببه . تسبب معيب" . قتل عمد . سلاح .

صحة القضاء بالبراءة عند الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . رهن
بإحاطة المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيرة .

إفقال المحكمة . دليل من أدلة الثبوت . دون إبداء الرأي فيه . مفاده : عدم إحاطتها بأدلة
الدعوى .

عدم تعرض المحكمة في أسباب حكمها لتمتق إحراز سلاح وذخيرة منسوبين لاتهم مع تهمة القتل
العمد . النص في المنطوق على مصادرة السلاح . مفاده . عدم إحاطتها بعناصر الدعوى .

لما كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة
إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها
على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام
الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فريحت دفاع المتهم
أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من الحكم المطعون
فيه أنه أورد من بين أدلة الاتهام التي ساقها النيابة العامة ما شهد به ضابط مباحث
مركز تلا من أنه بناء على إذن من النيابة العامة انتقل إلى مسكن المطعون ضده
الأول حيث أسفر تفتيشه عن ضبط فرد خرطوش صناعة محلية عيار ١٦ وبداخل

ما سورته طلقة فارغة من نفس العيار نجماً وسط أكوام من الحطب على سطح المنزل ، وكان يبين من الإطلاع على التقرير الطبي الشرعي المرفق بالمفردات المضمومة أن حالة المجنى عليه الإصابية بالرأس حدثت من عيار نارى معمر بالرش الذى استقر به ومن الممكن حدوث هذه الحالة الإصابية باستعمال مثل السلاح المضبوط على النجوى الذى قرره المصاب وفى تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة ، وأن السلاح المضبوط عبارة عن فرد خرطوش بروج واحدة صناعة محلية يدوية ماسورته غير مششخنة عيار ١٦ صالح للاستعمال وقد أطلق فى تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها فيه كما لم تعرض فى أسباب حكمها لتهمى إحرار السلاح والذخيرة المسندتين للمطعون ضدهما مع ما تضمنه منطوق الحكم من القضاء بمصادرة السلاح المضبوط ، فإن ذلك ينبىء عن أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى وتحصر أدلتها بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية :
(أولا) شرعاً فى قتل ... مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحين نارين فردين خرطوش وانتظرا فى المكان الذى أيقنا مروره فيه وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه كل منهما عيارا ناريا أصابه أحدهما قاصدين من ذلك قتله فأصيب بالإصابات الممينة بالتقرير الطبي وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج .
(ثانيا) أحرزا بغير ترخيص سلاحين نارين "فردين خرطوش" . (ثالثا) أحرزا ذخيرة مما تستعمل فى الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا لهما بحيازة السلاح أو إحراره وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للمواد الواردة بقرار الاتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم

قضت حضورياً ببراءة المتهمين مما أسند إليهما والمصادرة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من جرائم الشروع في القتل العمد وإحراز سلاح ناري وذخيرة بدون ترخيص قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم لم يعرض لأقوال ضابط المباحث من إحراز المطعون ضده الأول للسلاح الناري المضبوط الذي أثبت التقرير الطبي الشرعي صلاحيته للاستعمال وأنه أطلق في وقت يتفق وتاريخ الحادث ، كما لم يشر الحكم بشيء إلى التهمتين الثانية والثالثة المسندتين للمطعون ضدهما مما ينبىء عن أن المحكمة لم تحصى الدعوى ولم تحط بأدلة الثبوت فيها .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد من بين أدلة الإتهام التي ساقها النيابة العامة ما شهد به ضابط مباحث مركز تلا من أنه بناء على إذن من النيابة العامة انتقل إلى مسكن المطعون ضده الأول حيث أسفر تفتيشه عن ضبط فرد خرطوش صناعة محلية عيار ١٦ وبداخله مسورته طلقة فارغة من نفس العيار مخبأ وسط أكوام من الحطب على سطح المنزل ، وكان يبين من الإطلاع على التقرير الطبي الشرعي المرفق بالمفردات المضمومة أن حالة المحبى عليه الإصابية بالرأس حدثت من عيار ناري معمر بالرش الذي استقر به ومن الممكن حدوث هذه الحالة الإصابية باستعمال

مثل السلاح المضبوط على النحو الذى قرره المصائب وفى تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة ، وأن السلاح المضبوط عبارة عن فرد خرطوش بروح واحدة صناعة محلية يدوية ماسورته غير مششخنة عيار ١٦ صالح للاستعمال وقد أطلق فى تاريخ قد يعاصر تاريخ الواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت من هذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها فيه كما لم تعرض فى أسباب حكمها لتهمتى إحراز السلاح والذخيرة المستندتين للطعون ضدهما مع ما تضمنته منطوق الحكم من القضاء بمصادرة السلاح المضبوط ، فإن ذلك ينبىء عن أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى وتحص أدلتها بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، وعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد موسى .

(٣٤)

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٦ القضائية

(١) دفع . ” الدفع بشيوع التهمة ” . حكم . ” تسبيله . تسبيل
غير معيب ” .

الدفع بشيوع التهمة . موضوع . لا يستأهل ردا خاصا .

(٢) مواد مخدرة . جريمة . ” أركانها ” . عقوبة . ” تخفيفها ” .
مسئولية جنائية .

ثبوت اتصال المتهم بالمخدر . مباشرة أو بالواسطة . من علم وإرادته . مناط المسؤولية
في حالتها إحرازه أو حيازته .

عقوبة جريمة حيازة المخدر . هي ذاتها عقوبة إحرازه .

١ - من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي
لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورد من أدلة الإثبات التي تطمئن
إليها بما يفيد اطراحه .

٢ - من المقرر أن مناط المسؤولية في حالتها إحراز الجواهر المخدرة
أو حيازتها هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة سلطانه
عليه بأية صورة عن علم وإرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو وضع اليد عليه
على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وأن عقوبة جريمة
الحيازة هي ذات العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة الاحراز .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ . دائرة قسم روض الفرج محافظة القاهرة : أحرز جوهرًا مخدراً (أفبونا) وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ١٦ لسنة ١٩٧٣ بمعاينة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه بمبلغ خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال كما انطوى على مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم رد على دفاع الطاعن بشيوع التهمة بينه وبين زوجته ودا غير سائغ كما خلط بين " الحيازة " و " الإحراز " مع أن تفتيش شخص الطاعن لم يسفر عن العثور على المخدر المضبوط كما أطرح الحكم أقوال شاهدين قطعاً بأن تفتيش مسكن الطاعن لم يسفر عن شيء دون أن يعن بسؤالهما أو مناقشة أقوالهما كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال النقيب ومن تقرير المعامل الكيماوية تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي نظمها إليها بما يفيد أطرافها ، وكان الحكم

المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتنفق والاقتضاء العقلي ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط المسؤولية في حالي إحراز الجواهر المخدرة أو حيازتها هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة ويبسط سلطانه عليه بأية صورة من علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وإذا كانت عقوبة جريمة الحيازة هي ذات العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة الإحراز التي أتهم ودين بها الطاعن فإن ما ينمى في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهدي النفي ومن ثم فليس له أن ينعى على المحكمة عدم سماعها شاهدين أمسك هو عن المطالبة بسماعهما كما أنه لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادتهما لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة اطرحتها اطمئنانا لأقوال شاهد الإثبات ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله ، لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جزيه ، ويعيش رشدي ، وعبد وهب ، وأحمد مرمي .

(٣٥)

الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٦ ، القضائية

(١) نقض . ”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ .

إدعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز
إثارتها لأول مرة أمام النقض .

(٢) طعن . ”الصفة والمصلحة في الطعن“ . نقض . ”أسباب الطعن .
ما يقبل منها“ .

قبول رجه الطعن . رهن بأفضاله بشخص الطاعن . وتوافر مصلحة له فيه .

عدم قبول ما يثيره منهم بشأن رقم مادة العقاب التي أوخذ بها منهم آخر .

(٣) مواد مخدرة . تلبس . قبض . تفتيش . ”التفتيش بغير إذن“ .
مأمورو الضبط القضائي . ”سلطاتهم“ .

التلبس صفة تلزم الجريمة . لا لشخص مرتكبها . توافره يتيح لمأمور الضبط القضائي القبض
على المتهم الحاضر وتمتيعه .

تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط بداءة . تحت رقابة سلطة التحقيق . وإثراف محكمة
الموضوع .

إخراج شخص قطعة مخدر من جيبه . كمية . وتتمليها للضابط المتظاهر بأنه وفود من قبل أحد
تجار المخدرات . تلبس . حق الضابط في القبض على هذا الشخص .

١ — لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقیقات النيابة العامة ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا يحل له — من بعد — أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم .

٢ — لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم — بحسب الأصل — إلا ما كان منها متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإنه يكون غير مقبول ما يثيره الطاعن بشأن رقم المادة التي أنزل الحكم المطعون فيه بموجبها العقاب على المحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم .

٣ — التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، كما أن حالة التلبس بالجناية تبيح للأمور الضبط القضائي — طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من هذا القانون — أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — وفق الوقائع المعروضة عليها — بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها . ولما كانت المحكمة قد حصلت وإقامة الدعوى — بما مؤداه أن حالة التلبس بجناية إحراز جوهر مخدر قد توافرت بإخراج المحكوم عليه الآخر قطعة الخشيش من جيبه — كعينة — وأن الدلائل الكافية قد توافرت كذلك على اتهام الطاعن ، المرافق له بإحراز باقى كمية المخدر التي أبرزت منها تلك العينة ، فإن المحكمة إذ انتهت إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض على الطاعن وفتشه — تأسيسا على توافر حالة التلبس التي تبيحها — تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى على حكمها في هذا الخصوص غير سليم .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من ١ — (الطاعن) ٢ —
بأنهما بدائرة قسم سيدي جابر محافظة الإسكندرية : (أولا) المتهم الأول
(١) أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها
قانونا . (ب) أحرز بقصد التعاطي جوهر مخدرا (أفيونا) في غير الأحوال
المصرح بها قانونا (ثانيا) المتهم الثاني : أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي
أو الاستعمال الشخصي جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها
قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها
طبقا للمواد الواردة بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنابات الإسكندرية
قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٢٨ و ٤٢ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبتين ١ و ١٢
من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . بمعاقبة
المتهم الأول (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبغريمه مبلغ
ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة وبمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة
واحدة وبغريمه مبلغ خمسمائة جنيه والمصادرة . فظعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز
جواهر مخدرة ، قد أقيم على إجراءات باطلة وأخطأ في تطبيق القانون . ذلك
بأن النيابة العامة رفعت الدعوى إلى مستشار الإحالة دون سماع الضابط
... المرافق لشاهدى الإثبات ... الذى تولى القبض على الطاعن وشاهد واقعة
تفتيشه ، ودون إجراء تجربة للتأكد من مدى انساع جيب الطاعن للجواهر المخدرة
المضبوطة . كما أن تقرير الاتهام جاء -لما من بيان رقم المسادة التى أنزل الحكم
بموجبها العقاب على المحكوم عليه الآخر فى الدعوى نابل وصدر الحكم دون مواجهته
بها . ثم أن الحكم اقتصر فى بيان أفعال الشاهد الثانى من شاهدى الإثبات

على الاحالة إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ، مع أنه — وإن كان قد ذهب مع الشاهد الأول عند انتقاله لضبط الواقعة — إلا أنه لم يكن قد شهد واقعة حضور المصدر السرى بادئ الأمر إليه . هذا إلى خطأ الحكم فى الرد على الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش الذى تمسك به الطاعن تأسيساً على أنه لم تكن ثمة حالة من حالات التلبس بالنسبة إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن مصدراً سرياً حضر إلى مكتب الشاهد الأول — الضابط بقسم مكافحة المخدرات — وأبلغه أن الطاعن قدم إلى الإسكندرية من مرسى مطروح ومعه كمية من المواد المخدرة كلفه بالبحث عن مشتر لها ، فانتقل الضابط برفقته فى سيارة أجرة وتبعته سيارة بها رجال القوة — إلى مكان غادر فيه المصدر السرى السيارة ثم عاد بعد فترة ورفقته الطاعن والمحكوم عليه الآخر فى الدعوى . فتظاهر الضابط بأنه موفد من قبل أحد تجار المخدرات لشراء تلك الكمية ، وسأوم الطاعن على السعر بعد ما أخرج له المحكوم عليه الآخر من جيبه قطعة كبيرة من الحشيش كمينة — قام بفحصها . وحضر فى هذه الأثناء — بعد قيامه بإعطاء الإشاره المتفق عليها — رجال القوة ، ومن بينهم الضابط الشاهد الثانى ، وقاموا بالقبض على الطاعن والمحكوم عليه الآخر بينما تولى هو تفتيش الطاعن وعثر فى جيب مصطفه على أربع قطع كبيرة من الحشيش كما عثر فى حافظة نقوده على قطعة صغيرة من الأفيون . وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة — وفق هذا التصوير — فى حق الطاعن أدلة ، مستقاة من شهادة الضابطين سالفى الذكر ومن نتيجة تفسير التحليل ، عرض إلى الدفع المبدى من الطاعن ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ورد عليه بأن الثابت من أقوال الشاهدين توافر حالة التلبس . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص فى تحقیقات النيابة العامة ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا يحل له — من بعد — أن يثير شيئاً عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما يصح أن يكون سبباً للطعن فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم — بحسب الأصل — إلا ما كان منها متصلاً بشخص الطاعن وكان له

مصلحة فيه ، فإنه يكون غير مقبول ما يشير الطاعن بشأن رقم المسادة التي أنزل الحكم المطعون فيه بموجبها العقاب على المحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من سياق مدونات الحكم أن إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني من شاهدي الإثبات — على ما سبق أن أورد من أقوال الشاهد الأول مقصورة على واقعة الانتقال مع المصدر السرى وما تلاه فحسب ، دون ما سبقها من حضور ذلك المصدر إلى الشاهد الأول ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله ، لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما سبق أن أورد من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالها متفقة فيما استند إليه الحكم منها — وهو ما لا يمارى فيه الطاعن — لما كان ذلك ، وكان التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية — صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، كما أن حالة التلبس بالجناية تبيح لمأمور الضبط القضائي — طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من هذا القانون — أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البيحت التي توكل بداءه لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — وفق الوقائع المعروضة عليها — بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها . ولما كانت المحكمة قد حصلت واقعة الدعوى — على النحو المتقدم بيانه — بما مؤداه أن حالة التلبس بجناية إحراز جواهر مخدر قد توافرت بانحراج المحكوم عليه الآخر قطعة الحشيش من جيبيه — كعينة — وأن الدلائل الكافية قد توافرت كذلك على اتهام الطاعن ، المرافق له ، بإحراز باقى كمية المخدر التي أخذت منها تلك العينة ، فإن المحكمة إذ انتهت إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه — تأسيسا على توافر حالة التلبس التي تبيحها — تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى على حكمها في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر عزت ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(٣٦)

الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٦ القضاية

(١) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . خطأ . مسئولية
جنائية . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .
تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا . موضوعي ،

(٢) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" .
"شهود" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .
المنازعة في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق التحقيق وأقوال الشهود . جدل . موضوعي .
لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .
وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

(٣) محكمة استئنافية . "نظرها الدعوى والحكم فيها" . حكم . "تسببيه" .
تسبیب غیر معيب .
إحالة المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف الذي انتهت إلى تأييده لأسبابه . كفايتها .
هدم التزامها بإعادة إيراد تلك الأسباب .

(٤) محكمة استئنافية . "إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها" . إثبات .
"شهود" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .
استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلب سماع شهود المتهم وسماعهم فعلا ، قضاؤها بعد ذلك
بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لا تثريب . مفاد ذلك أن ما أجرته من تحقيق
لم ينتج جديدا .

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

٢ - منازمة الطاعن في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق التحقيق وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وإذا كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٣ - إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

٤ - لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد أن استجابت إلى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، إذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذي أجرته لم ينتج جديدا في الدعوى يجعلها ترى غير ما رأيته محكمة أول درجة . أو يستحق تعليقا أو تعقيباً من جانبها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز بركة السبع محافظة المنوفية .
(أولا) تسبب خطأ في إصابة و و
و بالإصابات الميينة بالتقارير الطبية المرفقة ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وتبصره ومخالفته القوانين والقرارات واللوائح بأن قاد جرارا زراعيا بكيفية ينجم عنها الخطر وبدون رخصة قيادة فصدم السيارة قيادة المجنى عليه الأول وأحدث إصابة المجنى عليه الثاني الذي كان يستقل معه السيارة

والمحجى عليهما الثالث والرابع اللذين كانا مستقلان الجرار الزراعي سالف الإشارة إليه . (ثانيا) قاد الجرار الزراعي المبين بالمحضر عاليه بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٤٤ ، ٣٤ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٨١ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٧٥ . ومحكمة بركة السبع الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٧٣ بحبس المتهم شهرا مع الشغل عن التهمتين وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه الحكم وقيد استئنافه برقم ١٣٣٩ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الاستئناف المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في أول يناير سنة ١٩٧٥ ، وقدم في التماس نفسه نفسه تقريراً بالأسباب موقعا عليه منه .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة الإصابة الخطأ شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد فضلا عن القصور في التسبيب ، ذلك أنه استدل على توافر الخطأ في حقه بأقوال الشهود و و مع اختلاف أقوال الشاهدين الأول والثاني عن أقوال الشاهدين الآخرين ، وأسند إليهم القول بأن الطاعن عبر الطريق بالجرار قيادته دون التأكد من خلوه من السيارات المسارة في حين أن هذا القول لم يرد إلا على لسان الشاهد الأول وحده مع أن ما قرره من أنه كان مشغولا في قراءة إحدى الجرائد وقت وقوع الحادث ينفي رؤيته له ، وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه أيد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ينشأ لنفسه أسبابا جديدة وأغفل مناقشة أقوال الشاهدين اللذين سمعا لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استعرض واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الإصابة

الخطأ التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن المعاينة والتقارير الطبية، وأورد مضمون كل دليل من هذه الأدلة ومؤداه بما يكشف عن وجه استشهاده بها، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى، تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة لما أصلها في الأوراق، وكان الحكم قد دل على توافر ركن الخطأ في حق الطاعن بقوله :

”وحيث إن التهمة الأولى ثابتة في حق المتهم من أقوال شهود الإثبات التي بان منها توافر ركن الخطأ من عبوره الطريق بالجرار قيادته قبل التأكد من خلوه من السيارات رغم قدوم السيارة قيادة المجنى عليه الأول مما نتج عن ذلك وقوع الحادث وإصابة المجنى عليهم الذين كانوا يستقلون السيارة ومقطورة الجرار نتيجة لخطأ المتهم“. فان هذا الذي أورده الحكم سائغ في العقل والمنطق ويكفي لحمله، ولما كان البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن ما حصله الحكم من أقوال شاهدي الإثبات و له معينه الصحيح من الأوراق، وكان البين من مساق الحكم أنه لم يعول في قضائه على أقوال الشاهدين و كما يدعى الطاعن بوجه الطعن فان منازعته في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق التحقيق وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض، وإذا كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب

تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، وكان من المقرر أيضا أنه لا يفهم حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد أن استجابت إلى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، إذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذي أجرته لم ينتج جديدا في الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة أو يستحق تعليقا أو تعقيبا من جانبها ، لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ، وسيد شرعان ، ومحمد عبد الحميد صادق .

(٣٧)

الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٦ ٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفع . " الدفع بتلفيق التهمة " . حكم . " تسبيله . تسبيل غير معيب " .

الدفع بتلفيق التهمة . والتأخير في الإبلاغ . موضوعى .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يوردون فيها ثماداتهم . موضوعى .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " . إجراءات : " إجراءات التحقيق " .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المجنى عليه في التحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها .

(٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسبيله " . تسبيل غير معيب .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . منها مجمعة تكون عقيدة المحكمة .

(٥) خطف . جريمة . " أركانها " . قصد جنائى . حكم . " تسبيله " . تسبيل غير معيب .

متى يلحق القصد الجنائى في جريمة خطف الأطفال ؟

(٦) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . جريمة . "أركانها" .
الإكراه . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

تقدير ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف . موضوعي .

(٧) خطف . فاعل أصلي . شريك . اشتراك . عقوبة . "تقديرها" .
حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

مساواة القانون بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف . إعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره . ما دام قد ثبت مساهمته فيها .

١ — إن ما يثيره الطاعنان بشأن تلفيق الاتهام والتأخير في الإبلاغ هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

٢ — لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطعن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، فإن مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعنين استنادا إلى أقوال شهود الإثبات هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المجنى عليه في التهمة يقات ولو خالفت أقواله أمامها .

٤ — لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبغي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متباعدة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٥ - القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده عن المكان الذي خطف منه وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التغرير بالمجنبي عليه وحمله على موافقة الجاني أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته ، مهما كان غرض الجاني من ذلك .

٦ - تقدير ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليما ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام ركن التحيل من قيام الطاعن الأول بالمبيت في دار المجنبي عليه وإيهامه إياه وغيبته في لقاء والده ثم اصطحابه معه على دابته إلى بلدة بعيدة على بلدته حيث سلمه إلى الطاعن الثاني الذي أوممه بدوره أنهما في طريقهما إلى والده وأخذ يجوب به وسط الحقول زهاء ساعتين إلى أن وصلا إلى قرية تابعة لمدينة تابعة لمدينة الفيوم ظلا بها حتى الغروب ثم عاد أدراجه به إلى منزل الطاعن الأول فإن هذا الذي أورده الحكم يسوغ به الاستدلال على توافر ركن التحيل في حق الطاعنين .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن الثاني ساهم أيضا مع الطاعن الأول في الفعل المادي للخطف وأتى فعل التحيل على ما سلف بيانه وتوافر فيه حكمة القصد الجنائي للجريمة - بوصفة فاعلا أصليا - للأدلة والاعتبارات السائغة التي أوردها . وكان القانون يسوى بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف ويعتبر مرتكبها فاعلا أصليا سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره ، فإنه لا جدوى ولا وجه لما يثيره الطاعن الثاني نعيًا على الحكم بقالة القصور في استظهار اتفاق الطاعنين على ارتكاب الجريمة أو علمه بخطف المجنبي عليه .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنان بأنهما بدائرة مركز اطسا محافظة الفيوم خطفوا بالتحيل والاكراه الطفل الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بأن قام الطاعن الأول باستدراجه من منزله وسلمه للطاعن الثاني وأسفاه عن والديه على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ١/٢٨٨ من قانون العقوبات . فقرر ذلك وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الفيوم قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٥ عملا بمادة الانهاك بمعاينة كل من المتهمين بالسجن مدة ثلاث سنوات وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينحيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الخطف بالتحيل قد شبه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنهما أنارا أن التهمة ملفقة لهما بقصد التخلص من دين للطاعن الأول في ذمة والد المجنى عليه وعن دين آخر له في ذمة الشاهد بسند مكتوب زعم الأخير أنه حرره لرد الغلام المخطوف ، وساقا للتدليل على هذا الدفاع أن التبليغ عن واقعة الخطف تراخى ستة أيام طلب خلالها والد المجنى عليه — بموافقة الشاهد المذكور — إجراء تحكيم لفض النزاع بينه وبين الطاعن الأول حول الدين ، وأن المجنى عليه نفى أمام المحكمة واقعة خطفه ، إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ، أو ترد عليه بما يفنده . وعول الحكم في الادانة — فيما عول — على أقوال والد المجنى عليه وجدته مع أن مفاد ما قررتاه من أن الطاعن الأول لم ينف وجود المجنى عليه لديه فور سؤاله عنه مقررأ أنه سيعود إليهما ثم عودة الغلام بالفعل مما يؤكد انتفاء قصد الخطف لدى

الطاعن الأول خاصة مع قيام صلاة القربى بينه ووالد المجنى عليه وتردد كل منهما على الآخر ، وما صدر من الطاعن الأول أثر مبيته بدار والد المجنى عليه من اصطحابه المجنى عليه معه بعد أن كلفه باستحضار دابته من الدار المجاورة لا يكون ركن التحويل الذي يستلزمه القانون لقيام جريمة الخطف وأخيراً فإن الحكم لم يدل على قيام اتفاق بين الطاعنين على ارتكاب الحادث أو على أن الطاعن الثاني تسلم من والده الطاعن الأول الغلام المجنى عليه — كان يعلم أنه مخطوف واصطحبه إلى الأماكن التي ترددا عليها بقصد إبعاده عن ذويه ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أنه بتاريخ ١٩٧٣/٦/١ قام المتهمان ... (الطاعنان) بخطف المجنى عليه ... الذي لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بطريق التحويل وذلك بأن حضر المتهم الأول إلى منزل والد المجنى عليه الذي يمت إليه بصلة القسربى ببلدة جرده وبات فيه ثم أصبح في اليوم التالي وهو يوم الجمعة الموافق ١٩٧٣/٦/٨ وأوهم المجنى عليه أنه يريد لقاء والده وصحب الغلام معه على دابة وصل إلى عزبة الشكى التابعة لبلدة العشري وهناك قام بتسليم المجنى عليه إلى المتهم الثاني الذي أوهم بدوره المجنى عليه بأنهما سيتوجهان إلى والده وظل مختفيا ومبعدا إياه عن ذويه الذين لهم حق رعايته وقطعا صلته بهم بأن رافقه إلى عدة أماكن حتى يفاوض " ... " قريب المجنى عليه مع المتهم الأول في إعادة المجنى عليه المخطوف وقبل هذا المتهم ذلك لقاء مبلغ مائتي جنيه حرر بها سند أمانه عليه لصالح المتهم الأول فأعاد المجنى عليه إلى ذويه بعد منتصف ليلة السبت ١٩٧٣/٦/٩ . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه في محضر الشرطة وتحقيق النيابة ومن أقوال والديه وجدته وباقي شهود الإثبات وهي أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان بشأن تلفيق الإتهام والتأخير في الإبلاغ من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استنداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . ولما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير

الظروف التي يؤدي فيها شهاداتهم والتعويل على أقوالهم معها وجهه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله إلى المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعنين إستنادا إلى أقوال شهود الإثبات هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، وكان من المقرر أيضا أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المجنى عليه في التحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ، ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، فإن ما يثيره الطاعنان في شأن أقوال المجنى عليه ووالدته وجدته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده عن المكان الذي خطف منه وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التغيرير بالمجنى عليه وحمله على موافقة الجاني أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته ، مهما كان غرض الجاني من ذلك . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المسمى للخطف وتوافر ركن التحيل والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند في قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه وكان تقدير ركن التحيل والإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام ركن التحيل من قيام الطاعن الأول بالمبيت في دار المجنى عليه وإيهامه إياه وغيبته في لقاء والده ثم اصطحابه معه على دابته إلى بلدة بعيدة عن بلدته حيث سلمه إلى الطاعن الثاني الذي أوهمه بدوره أنهما في طريقهما إلى والده وأخذ يجوب به وسط الحقول زهاء ساعتين إلى أن وصلا إلى قرية تابعة لمدينة تابعة لمدينة الفيوم ظلا بها حتى الغروب ثم عاد

ادراجها إلى منزل الطاعن الأول. وهذا الذي أورده الحكم يسوغ به الاستدلال على توافر ركن التحيل في حق الطاعنين ، فإن ما ينعاه في هذا الخصوص بدعوى القصور أو الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن الثاني ساهم أيضا مع الطاعن الأول في الفعل المسمى للخطف وأتى فعل التحيل على ما سلف بيانه وتوافر فيه حكمة القصد الجنائي للجريمة — بوصفه فاعلا أصليا — للأدلة والاعتبارات الساندة التي أوردها ، وكان القانون يسوى بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف ويعتبر مرتكبها فاعلا أصليا سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره ، فإنه لا جدوى ولا وجه لما يشير الطاعن الثاني نعيًا على الحكم بقالة القصور في استظهار اتفاق الطاعنين على ارتكاب الجريمة أو علمه بخطف الجنى عليه ولا يخرج منعه في هذا الصدد عن كونه جديلا موضوعيا وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٧٧

بمئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ ، وسيد محمد شرعان ، ومحمد
على بلينج .

(٣٨)

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٦ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . أسباب الإباحة .
الدفاع الشرعى . قتل عمد . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره .
حكم . "تسببيه" . تسبب معيب .

تقدير المتهم لظروف الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع الشرعى . يجب أن يكون مبنيا على
أسباب معقولة . حق المحكمة في مراقبة هذا التقدير .

(٢) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى" .
أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . حكم . "تسببيه" . تسبب معيب .
تقدير ظروف قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . بشرط أن يكون الاستدلال سائغا .

١ - لما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم أن الطاعن كان في حالة
دفاع شرعى عن نفسه إذ فوجئ بالمتجمهرين يطلقون النار على مسكنه قاصدين
اقتحامه والاعتداء عليه وهو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة
وهذا التخوف مبنى على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التى تصل
إلى يد المدافع وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن
يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت
رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك

الملايسات ولذلك فإن تخوف الطاعن في هذه الحالة يكون مبنيا على أسباب معقولة تبرر رد الاعداء بالوسيلة التي استخدمها مما يتعين معه اعتباره في حالة دفاع شرعى عن نفسه .

٢ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم تدل بغير شك على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى وليكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة كما هو الحال في هذه الدعوى فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحيح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز حوش عيسى محافظة البحيرة : قتل عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا من مسدسه المرخص له بحيازته وإحرازه قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرع عمدا في قتل بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الشايب الشرعى وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مباركة المحنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٤/١ و ٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت في الدعوى بحضوريا عملا بمسادة الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى على أنه عندما أطلق ثلاثة أعيرة نارية صوب

المتجههين كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه باعتبار أن ما أناه المتجههين من طرق باب منزله ونوافذه بالعصى وإطلاق الأعيرة النارية بقصد اقتحامه بعد فعلا يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إلا أنه انتهى إلى اعتباره متجاوزا بنية سليمة حق الدفاع الشرعي في حين أن الحالة التي استخلصتها المحكمة لواقعة الدعوى تبيح للطاعن القتل العممد لدرء الخطر الذي يهدد نفسه ومن يقطن معه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى بما مجمله أن شقيق الطاعن قدم بلاغا للمأمور المركز فعلم به بعض أهالي البلدة واتجهوا في جمهرة يحملون عصيا وأساحة صوب مسكن الطاعن يطرقون أبوابه ونوافذه ويطلقون عليه أعيرة نارية محاولين اقتحامه وإذ تصمدع باب المسكن خشى الطاعن على نفسه وعلى من يقطن معه فأطلق ثلاثة أعيرة نارية صوب المتجههين فأصاب المجنى عليهما انتهى إلى القول "وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى حسبا استقر في يقين المحكمة ووجداتها واطمأنت إليه أن بعض أهالي العزبة خرجوا من ديارهم متجهين إلى منزل المتهم وأخذوا يطرقون بعصيم أبوابه ونوافذه ويطلقون عليها بأسلحتهم الأعيرة النارية قاصدين اقتحامه والاعتداء عليه — وهذا الذي صدر منهم أنه لا شك أنه جعل المتهم في ظروف وملايسات ألقت في روعه أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجهها إليه وأصبح معه في موقف يخشى فيه من وقوع جريمة عليه من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي الأمر الذي جعله في حالة حرجة دقيقة تطلبت منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه إلا أنه بدلا من أن يرد هذا العدوان الذي تخوف منه بما يكفي لدفعه من أفعال الضرب أو نحوه جاوز حقه في الدفاع الشرعي بارتكابه بنية سليمة فعلا أشد عنفا مما كان له لرد الاعتداء فأطلق الأعيرة النارية صوب المتجههين قاصدا إزهاق روح أي منهم فقتل المجنى عليها الأولى وشرع في قتل المجنى عليه الثاني ... " . لما كان ذلك ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه إذ فوجيء بالمتجههين يطلقون النار على مسكنه قاصدين اقتحامه والاعتداء عليه وهو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة وهذا التخوف مبني على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي تصل

إلى يد المدافع وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات ولذلك فإن تخوف الطاعن في هذه الحالة يكون مبنيا على أسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي استخدمها مما يتعين معه اعتباره في حالة دفاع شرعي عن نفسه . ولما كان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم تدل بغير شك على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة كما هو الحال في هذه الدعوى فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحيح هذا الاستخلاص بما يقضي به المنطق والقانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد دادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : يعزى محمد رشدى ، ومحمد محمد وهبه ، وأحمد على موسى ، وأحمد طاهر خليل .

(٣٩)

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٦ القضائية

حكم . " تسمييه . تسبيب معيب " . ما يعيبه في نطاق التدايل .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " .
سرقة .

وجوب بناء الحكم الجنائي على الجزم واليقين . لا على الظن والاحتمال . مثال .

من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع
الذى يثبتته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض
والاعتبارات المجردة ، لما كان ذلك . وكان يبين أنه لم يثبت بوجه قطعى
أن المتهم اختلس الأخشاب من حمولة السيارة أو اشترك في هذا الفعل بوسيلة ما
بل أن حالة الاعباء التى كان عليها هو وزميله حينما أبلغ الشرطة بسوء حالتهما
الصحية الثابتة بالتقرير الطبي والتي تسميح باستجوابهما عند دخولهما للمستشفى
تشير إلى احتمال صدق أقوال المتهم أن مجهولا درس لها مادة أفقدتهما وعيهما وعند
اذاقتهما اكتشفا سرقة كمية من الأخشاب — والتي صادقه عليهما زميله
وصاحب السيارة أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، فإن الإتهام المسند
إلى المتهم يضحى محوطا بالشك ولا تطمئن إليه المحكمة مما يتعين معه إلغاء الحكم
المستأنف والقضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ١/٣٠ من قانون
الإجراءات الجنائية وبإلزام صاريف جنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر حكم ببراءته بأنهما في يوم ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم بنها محافظة القليوبية سرقا كمية الأخشاب المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة للشركة التجارية للأخشاب من إحدى وسائل النقل البرية "سيارة" وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات . ومحكمة قسم بنها الجزئية حضوريا عملا بمادة الإنهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاد . فاستأنف . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم سنة شهور مع الشغل والنفاد، فطعن المحكوم عليه عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة بنها الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — أخرى قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن وآخر — قضى الحكم المستأنف ببراءته — بأنهما في يوم ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم بنها سرقا كمية الأخشاب المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة للشركة التجارية للأخشاب من إحدى وسائل النقل البرية ، وقد ارتكبت النيابة في إثبات الإنهام إلى استلام المتهم للأخشاب من مخزن الشركة المجنى عليها بالاسكندرية لنقلها إلى القاهرة ثم ثبوت وجود نقص بها قيمته ١٨٠٠ ج ، وإلى إتهام صاحب السيارة له بالسرقة ، وإلى تكذيب روايته بما أسفر عنه تقرير التحليل من خلو متحصلات معدته من المواد الخدرة أو المنومة التي ادعى بأنها دست فيما تقدم إليه من حلوى أثناء الطريق ...

وحيث إن حاصل واقعة الدعوى — على ما يبين من الأوراق ومما دار بالجلسة أن المتهم تسلّم أخشابا من مخزن الشركة المحبى عليها بالامسكة لدرية لنقلها بالسيارة قيادته إلى فرعها بالقاهرة ، وكان برفقته ابن صاحب السيارة ، وفي ظهر اليوم التالى تقدما لقسم شرطة بنها وأبلغ المتهم بأنه أثناء قيادته السيارة ببداية الطريق الزراعى أشار له شخص مجهول ورجاه أن يصحبه إلى القاهرة فسمح له بالركوب كما سمح لصبي آخر بالركوب من نقطة المرور الأولى ، وبعد فترة قسّم له الشخص الأول فاكهة وحلوى تناول منها وزميله الذى نام على سرير خلف مقعده ، ولدى وصوله مدينة كفر الزيات شعر بدوار ثم غاب عن وعيه وحينما أفاق تبين أنه وزميله راقدان على سريرين بكابينة السيارة التى كانت تقف بمدينة بنها ، فأيقظ زميله واكتشفا سرقة كمية من الأخشاب المحملة على السيارة فسارعا إلى قسم الشرطة حيث أبانوا الواقعة . وقد أثبت الملازم أول رئيس وحدة البحث بمحضره أن المتهم وزميله حضرا للقسم مترنحين وفي حالة إعياء تام فقام بنقلهما إلى المستشفى حيث أجرى لهما غسيل معدة وأخذت عينات من متحصلاتها . وورد بالكشف الطبى الموقع عليهما أنهما مصابان بتسمم من مادة منومة وأن حالتهما لا تسمح باستجوابهما . وبمعاينة السيارة تبين وجود نقص بمحولاتها كما عثر بأرضية " الكابينة " على فتات من الحلوى . وقرر بمضمون ما تقدم ثم عاد وأسند لمتهم الاشتراك فى الحادث ثم عدل عن ذلك أمام هذه المحكمة ونفى عن المتهم الإسهام فيه . وبسؤال مالك السيارة و مقاول النقل أسند لمتهم الاشتراك فى تدبير الحادث ثم عدل أولها عن هذا الإتهام أمام هذه المحكمة مقررًا أن اتهامه السابق له كان بايحاء من ضابط المباحث وتفاديا لإتهام ابنه . وقد تبين من تقرير تحليل متحصلات معدة المتهم وزميله وفتات الحلوى التى عثر عليها بكابينة السيارة خلوها من المواد المخدرة أو المنومة أو السامة . وورد بمحضر تحريات الشرطة أن نتيجة التحليل تكشف عن عدم صحة رواية المتهم .

وحيث إن المتهم أنكر ما نسب إليه وأصر على أقواله التى أدلى بها منذ بلاغه وبالتحقيقات من أنه لا يعرف كيفية وقوع الحادث ومركبه كأنفى علاقته به ..

إلا أن الحكم المستأنف حول في إدانته على كذب ما يدعيه إستنادا إلى أنه لم يقدّم دليل على صحة روايته وإلى خلو متحصلات معدته من المواد المخدرة أو المنومة لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذي يثبتته الدلائل المعتبرة ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة . وكان يبين مما تقدم أنه لم يثبت بوجه قطعي أن المتهم اختلس الأخشاب من حمولة السيارة أو اشترك في هذا الفعل بوسيلة ما ، بل أن حالة الأعياء التي كان عليها هو وزميله حينما أبلغ الشرطة وسوء حالتهما الصحية الثابتة بالتقرير الطبي التي لم تسمح باستجوابهما عند دخولهما للمستشفى تشير إلى احتمال صدق أقوال المتهم والتي صادقه عليها زميله وصاحب السيارة أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، فإن الاتهام المسند إلى المتهم يضحى محوطا بالشك ولا تطمئن إليه المحكمة مما يتعين معه إلغاء الحكم بالمستأنف والقضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بلا مصاريف جنائية .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة - المنشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد ناروق راتب .

(٤٠)

الطعن رقم ٥٨ . لسنة ٦٤ القضائية

دعوى جنائية ، " الصفة فيها . نظراً والحكم فيها " . محكمة ثاني درجة .
" سلطتها " . دفع . " الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير
ذی صفة " . حكم " انعدامه " . النظام عام . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية المرفوعة . ممن لا يملك . يعد معدوماً . ليس لها التعرض
لموضوعها . مخالفتها ذلك . يجعل حكمها معدوماً . استئناف هذا الحكم . ليس للمحكمة
الاستئنافية . التصدي للوضع .

الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذی صفة . من النظام العام . بجواز اثره لأول
مرة أمام النقض . متى كانت مقرراته واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى
قبوله دون تحقيق موضوعي .

من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك
رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية
المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة
بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت
كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية
عند رفع الأمر إليها أن تتصدي لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود
دونها ، وهو أمر من النظام العام — لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط

أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة — وبهذه المثابة يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم حلوان (أولا) تسبب خطأ في جرح و وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاة القوانين واللوائح والقرارات بأن قاد السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ودون أن يتخذ الحيطة الكافية فصدم المجنى عليهم فحدثت إصاباتهم الموصوفة بالتقرير الطبي .

(ثانيا) قاد السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢ من قرار الداخلية . وادعى مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح حلوان الجزئية قضت بحضورها بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرين جنيتها وسحب رخصة القيادة لمدة شهرين عن التهمتين وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببطالان الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرين جنيتها وسحب رخصة القيادة لمدة شهرين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن موظف عام وقد وقعت الجريمة منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها وإذا أقيمت الدعوى الجنائية ضده من وكيل النيابة دون رئيس النيابة وعلى خلاف المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الدعوى لا تكون مقبولة ويكون الحكم الصادر فيها معدوم الأثر . هذا إلى أن المحكمة الاستئنافية ، حين قضت ببطلان الحكم الابتدائي وتصلحت لموضوع الدعوى فتصلت فيه دون سماع الشهود .

وحيث إنه لئن كان من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات أن معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها ، وهو أمر من النظام العام — لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية واصحة اتصال المحكمة بالواقعة — وبهذه المثابة يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومفردات الدعوى المضمومة قد خلت مما يفيد صحة هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضى تحقيقا موضوعيا ، فإن إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون في محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات

المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك في أى من درجتى التقاضى بسماع شهود الإثبات مما يعد بمثابة تنازل عن سماعهم . وكانت محكمة ثانى درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وهى لم ترى من جانبها حاجة إلى سماعها شهود الإثبات فإن ما يشير به الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣/٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المنشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، وأحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خايل ، ومجد فاروق راتب .

(٤١)

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٦ في القضاية

محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . محكمة النقض . " سلطتها " .
حكم . " تسببه . تسبب معيب " . إثبات . " شهادة " .

حق محكمة الموضوع . إطراح أقوال الشاهد دون بيان العلة . متى أفصح عن سبب إطراحها
لهذه الأقوال . كان لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك .

قول المجني عليه أن أحدا لم يكن موجودا وقت الاعتداء . لا يؤدي لزوما إلى نفي وجود شاهدين
بمحل الحادث . علة ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه أورد في تحصيله لأقوال شهود الإثبات بتحقيقات
النيابة العامة ، أن الأول قرر أنه كان يروى الأرض مع أخيه المجني عليه وقت
الحادث كما قرر الثاني أنه كان يعمل بحقله وقتذاك وأن الثالث كان في الطريق
إلى زراعته ، وكان الحكم بعد أن أطرح الدليل المستمد من أقوال الشاهد الأول
عرض لأقوال الشاهدين الثاني والثالث بقوله " كما لا تطعن المحكمة لأقوال باقي
الشهود ذلك لأن المجني عليه إذ سئل بتحقيقات النيابة قرر أن أحدا لم يكن
موجودا حين أن ضربه المتهم الثاني بكوريك على رأسه ووقع أرضا مغشى عليه
هذا ولم يفصح الشاهدان الثاني والثالث عن سبب تراح إليه المحكمة لتواجههما
بمكان الحادث وقت وقوعه " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان
لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها الذي تطعن إليه دون
أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة

عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فان لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . وإذا كان ما تقدم ، وكان لإطراح المحكمة لأقوال الشاهدين الثاني والثالث بمقولة عدم إفصاحهما عن سبب ترقيح إليه لتواجههما بمكان الحادث وقت وقوعه ، يخالف ما حصله الحكم من أقوالهما بالتحقيقات من أن الأول كان يعمل بحقه وأن الآخر كان في طريقه إلى زراعته ، كما أن ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه من أن أحدا لم يكن موجودا وقت الاعتداء عليه ، لا يؤدي لزوما في الاستدلال السليم والمنطق السائغ إلى نفى وجود هذين الشاهدين بحل الحادث ما دام احتمال عدم رؤيته لهما رغم وجودهما قائما . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أسباب لإطراح شهادة شاهدي الإثبات سالفى الذكر لا يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها فإنه ينحون معيبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٣ مايو سنة ١٩٧٣ بدترة مركز زققي محافظة الغربية : قتلوا ... عمدا بأن انقضوا عليه ضربا بالآلات راضة ثقيلة قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهم في ذات المكان والزمان سالفى الذكر شرعوا في قتل ... عمدا بأن نهالوا عليه ضربا بالآلات راضة ثقيلة قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد الواردة بأسر الإحالة . فقرر ذلك . وادعى والد القتيل مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات طنطا قضت غيابيا للتهم الأخير وحضوريا لباقي المتهمين عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهمين مما أسند

إليهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالحقوق المدنية بالمصروفات .
 فطعن الأستاذ ... المحامي من الأستاذ ... عن المدعى بالحقوق المدنية
 في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث ان ممانعاه المدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى
 ببراءة المطعون ضدهم من تهمة القتل العمد المقترن ورفض الدعوى المدنية قبلهم
 قد شابه فساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم أ طرح شهادة كل من الشاهدين
 الثاني والثالث لعدم الاطمئنان إليها بمقولة أن المجنى عليه ... قرر أن أحدا
 لم يكن موجودا وقت الحادث ، وأن الشاهدين لم يقدموا تبريرا مقبولا لوجودهما
 محل الحادث ، في حين أنه حصل من أقوالهما أن الشاهد الثاني كان يعمل بحقله
 المجاور لمحل الحادث وأن الشاهد الثالث كان في الطريق إلى حقله .

وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد في تحصيله لأقوال شهود الإثبات
 ... و ... و ... بتحقيقات النيابة العامة ، أن الأول قرر أنه كان
 يروى الأرض مع أخيه المجنى عليه ... وقت الحادث كما قرر الثاني أنه كان
 يعمل بحقله وقتذاك وأن الثالث كان في الطريق إلى زراعته ، وكان الحكم بعد
 أن أ طرح الدليل المستمد من أقوال الشاهد الأول عرض لأقوال الشاهدين
 الثاني والثالث بقوله " كما لا تطمئن المحكمة لأقوال باقي الشهود ذلك لأن المجنى
 عليه ... إذ سئل بتحقيقات النيابة قرر أن أحدا لم يكن موجودا حين أن ضربه
 المتهم الثاني بكوريك على رأسه ووقع أرضا مغشى عليه هذا ولم يفصح الشاهدان
 الثاني والثالث عن سبب ترتاح إليه المحكمة لتواجهدهما بمكان الحادث وقت
 وقوعه " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كانت المحكمة الموضوع
 أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة
 ببيان سبب إطرأحها لها ، إلا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التي
 من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن المحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان
 من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . وإذا كان

ما تقدم ، وكان أطراح المحكمة لأقوال الشاهدين الشانى والثالث بمقولة عدم إفصاحهما عن سبب تراتح إليه لتواجهدهما بمكان الحادث وقت وقوعه ، يخالف ما حصله الحكم من أقوالهما بالتحقيقات من أن الأول كان يعمل بحقله وأن الآخر كان فى طريقه إلى زراعته ، كما أن ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه ... من أن أحدا لم يكن موجودا وقت الاعتداء عليه ، لا يؤدى لزوما فى الاستدلال السليم والمنطق السائغ إلى نفى وجود هذين الشاهدين بمحل الحادث مادام احتمال عدم رؤيته لهما رغم وجودهما قائما . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أسباب لإطراح شهادة شاهدى الإثبات سالفى الذكر لا يؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها فإنه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضدهم بمصاريف الدعوى المدنية .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد نؤاد جنتينة ، وأحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خليل ، ووجدي عبد الصمد .

(٤٢)

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ القضائية

تبديد . اختلاس محجوزات . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . دفع . "الدفع بعدم العلم
بالحجز" .

أخذ المحكمة بحضور الحجز . دون التعرض لدفع التهم بعدم علمه بالحجز ويوم البيع . تصور
وإخلال بحق الدفاع .

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة والمحكمة
الاستئنافية أن الطاعن دفع بأنه لم يعلم بالحجز وأنه كان مريضاً يوم توقيعه وأن ثمة
خصومة بينه وبين شاهدي محضر الحجز وقدم مستندات تبين من المفردات التي
أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أنها شهادة طبية تفيد مرضه وملازمته
الفراش في المدة التي توقع خلالها الحجز وصورة رسمية من تحقيقات إدارية
ثابت فيها وجود خصومة بينه وبين العمدة وشيخ الخفراء الشاهدين على محضر
الحجز الذي خلا من توقيع الطاعن ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم
الابتدائي لأسبابه دون أن يتناول أيهما دفاع الطاعن المشار إليه .
لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن بضد محضر الحجز هو دفاع جوهرى
إذ يقصد به نفي الركن المعنوي للجريمة التي دين بها ونفى صفته كارس يلتزم
بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بحضور الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت

إلى هذا الدفاع فلم يحصل له إثبات له أو ردا عليه، فإنه يكون مشوبا بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ من مايو سنة ١٩٧٤ بدائرة مركز ببا : بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمهجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفا لنفسه اضراارا بالجهة الحاجزة . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ببا الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والإيقاف الشامل بلا مصاريف . فاستأنف . ومحكمة بني سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم علمه بال حجز وبال يوم المحدد للبيع . وقدم تدليلا على ذلك شهادة طبية تفيد مرضه وقت توقيع الحجز وصورة رسمية من تحقيقات تتضمن وجود خصومة بينه وبين شاهدى محضر الحجز ، غير أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع أو تعرض له بالرد .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بأنه لم يعلم بالحجز وأنه كان مريضا يوم توقيعه وأن ثمة خصومة بينه وبين شاهدى محضر الحجز وقدم مستندات تبين من المفردات

التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أنها شهادة طبية تفيد مرضه وملازمته الفراش في المدة التي توقع خلالها الحجز وصورة رسمية من تحقيقات إدارية ثابت فيها وجود خصومة بينه وبين العمدة وشيخ الخفراء الشاهدين على محضر الحجز الذي خلا من توقيع الطاعن ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يتناول أيهما دفاع الطاعن المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى إذ يقصد به نفي الركن المعنوي للجريمة التي دين بها ونفى صفته كإحسان يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بمحضر الحجز وما دون به من بيانات ولم يلتفت إلى هذا الدفاع فلم يحصل له إثباتا له أو ردا عليه ، فانه يكون مشوبا بعيب القصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد مادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد قواد جنيته ، وبعيش رشدي ، وأحمد علي موسى ، ومحمد فاروق راتب .

(٤٣)

الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٦ القضائية

حكم . "تسببيه . تسبیب معیب" . تعدى على الطريق العام . وصف التهمة .
مناقشة الحكم لفعل يختلف عن الفعل المنسوب إلى المتهم . راعاؤه كلية عن هذا الفعل
الأخير . قصور . مثال .

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة المؤرخ ٩ فبراير
سنة ١٩٧٥ أن النيابة العامة عدلت وصف الاتهام في حضور المطعون ضدها
ووجهت إليها تهمة التعدى على الطريق العام بإقامة مبان عليه بدون إذن من الجهة
المختصة وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣/١٣ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ٨٤
لسنة ١٩٦٨ لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في قضائه
ببراءة المطعون ضدها إلى أن القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ وأن حظر في المادتين
١٢ و ١٤ منه - إقامة منشآت على مسافة معينة على جانب الطريق إلا أنه
لم يقرر عقوبة لهذا الفعل . ولما كان هذا الفعل الذي ناقشه الحكم يختلف عن
الفعل المنسوب إلى المطعون ضدها طبقا للوصف والقيود المعدلين في مواجهتها
أمام محكمة أول درجة وهو التعدى على الطريق العام بإقامة مبان عليه دون إذن
الجهة المختصة الذي جرمته الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشرة من ذات القانون ،
وكان الحكم لم يمرض كلية لهذا الفعل الأخير الذي رفعت بشأنه الدعوى الجنائية
على المطعون ضدها و يقول كلمته بشأنه فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب
نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها بدائرة مركز المحمودية أقامت مبان على الطريق الرئيسى الموصل بين المحمودية ودسوق دون ترك المسافة المقررة قانونا. وطلبت معاقبتها بالمواد ١ و ٢ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨. وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح المحمودية الجزئية وجهت النيابة العامة إلى المطعون ضدها تهمة التعدى على الطريق العام بأن أقامت المباني المبينة بالمحضر عليه بدون إذن من الجهة المختصة وطلبت معاقبتها بالمواد ١ و ٢ و ٣/١٣ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨، وقضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهمه ثلاثة جنيهات وإلزامها بدفع مصاريف رد الشئ لأصله. فاستأنفت. ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدها. فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها تأسيسا على أن إقامتها البناء دون ترك المسافة المقررة قانونا فعل غير مؤثم ، قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يعرض لتهمة التعدى على الطريق العام بإقامة مبان عليه بدون إذن الجهة المختصة التى وجهتها النيابة العامة بجلاسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة إلى المطعون ضدها . طلبت عقابها عنها بالمواد ١ و ٢ و ٣/١٣ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ أن النيابة العامة عدلت وصف الاتهام فى حضور المطعون ضدها ووجهت إليها تهمة التعدى على الطريق العام بإقامة مبان عليه بدون إذن من الجهة المختصة وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٢ و ٣/١٣ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ٨٤

لسنة ١٩٦٨ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في قضائه ببراءة المطعون ضدها إلى أن القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ وإن حظرفي المادتين ١٢ و ١٤ منه — إقامة منشآت على مسافة معينة على جانب الطريق إلا أنه لم يقرر عقوبة لهذا الفعل . ولما كان هذا الفعل الذي ناقشه الحكم يختلف عن الفعل المنسوب إلى المطعون ضدها طبقا للوصف والقييد المعدلين في مواجهتها أمام محكمة أول درجة وهو التعدي على الطريق العام بإقامة مبان عليه دون إذن الجهة المختصة الذي جرمته الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشرة من ذات القانون ، وكان الحكم لم يمرض كلية لهذا الفعل الأخير الذي رفعت بشأنه الدعوى الجنائية على المطعون ضدها ويقول كلمته بشأنه فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد نزار جنتي ، وبعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد ربه ، وأحمد علي موسى .

(٤٤)

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٦ القضائية

حكم . "تسببيه ، تسبیب معيب" . "مايعيبه في نطاق التدليل" . إثبات .
"بوجه عام" . قتل عمد .

إثبات الحكم . على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال . ؟
استدلال الحكم على جدية أنوال الشهود بتحقيق النية الى ماقرره بجلاسة المحاكمة . على غير
أصل . عيب .
تساند الأدلة في المواد الجنائية . أثره . ؟

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند — فيما استند إليه — في إدانة
الطاعن على أقوال الشهود بتحقيقات النيابة وبالجلسة بقوله "وشهد
بالتحقيقات وبالجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى في مقابلة المجنى عليه صباح
يوم الحادث وبجواره الشاهدان الآخران شاهد المتهم قادمًا من الطريق بحالة
هادئة وفوجيء به يعتدى بمطواه على المجنى عليه أصابه في ظهره فسقط أرضا ولاذ
المتهم بالفرار وأضاف أن هذا الأخير قدم من خلف المجنى عليه وطعنه
من الخلف — وشهد بالتحقيقات وبالجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى
.. .. صباح يوم الحادث برفقة المجنى عليه والشاهد الرابع فوجيء بالمجنى عليه
بمسك بكتفه متلفتا خلفه مرددا عبارة "كده يا حمدي" فتلفت هو أيضا وشاهد
الدماء تنزف من المجنى عليه ورأى المتهم يعلو على مسافة عشرين مترا وكان يحمل
خطواه وذكر أن سبب الحادث هو التماس لمقتل والد المتهم — وشهد
بالتحقيقات وبالجلسة بمضمون ما شهد به الشاهد السابق" . لما كان ذلك

وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن هؤلاء الشهود قد اقتصر شهادتهم على القول باصابة المجنى عليه أثناء جلوسهم معه بالمقهى ونفوا رؤيتهم الطاعن يعتدى على المجنى عليه أو يفر من محل الحادث فور وقوعه حاملا سكيناً أو مطواه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص مقارفة الطاعن للجريمة مستدلاً على ذلك بأقوال هؤلاء الشهود بجلوس المحاكمة يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له في الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوالهم بتحقيقات النيابة ما دام أنه استدل على جديتها بأقوالهم بجلوس المحاكمة بما لا أصل له في الأوراق — ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤ يونية سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز قليوب محافظة بنها : قتل عمداً مع سبق الإصرار ... بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحاً حاداً (مديّة) وما أن ظفر به حتى انهال عليه طعنًا بها فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضور يا عملاً بمادتي الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمماقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث أن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابته خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ذلك بأنه حول — فيما عول عليه — في إدائته على ما حصله من أقوال الشهود بتحقيقات النيابة وبجلسة المحاكمة من رؤيتهم له أثناء مقارفته الجريمة أو أثناء هربه حاملاً

السكين التي طعن بها المجنى عليه واستغاثة الأخير مرددا اسم الطاعن مع أن أقوال الشهود بجلسة المحاكمة لا تساند الحكم فيها حمله منها وتعارض مع أقوالهم بالتحقيقات بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند — فيما استند إليه — في إدانة الطاعن على أقوال ... و ... و ... بتحقيقات النيابة وبالجلسة بقوله " وشهد ... بالتحقيقات وبالجلسة أثناء جلوسه بمقهى ... في مقابلة المجنى عليه صباح يوم الحادث وبجواره الشاهدان الآخران شاهد المتهم قادمًا من الطريق بحالة هادئة وفوجيء به يعتدى بمطواه على المجنى عليه أصابه في ظهره فسقط أرضا ولاذ المتهم بالفرار وأضاف أن هذا الأخير قدم من خلف المجنى عليه وطعنه من الخلف — وشهد ... بالتحقيقات وبالجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى ... صباح يوم الحادث برفقة المجنى عليه والشاهد الرابع ... فوجيء بالمجنى عليه يمسك بكتفه متلفتا خلفه مرددا عبارة " كده يا حمدي " فتلقت هو أيضا وشاهد الدماء تترف من المجنى عليه ورأى المتهم يعدو على مسافة عشرين مترا وكان يحمل مطواه وذكر أن سبب الحادث هو الثأر لمقتل والد المتهم — وشهد ... بالتحقيقات وبالجلسة يضمنون ما شهد به الشاهد السابق " . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن هؤلاء الشهود قد اقتصرت شهادتهم على القول بإصابة المجنى عليه أثناء جلوسهم معه بالمقهى ونفوا رؤيتهم الطاعن يعتدى على المجنى عليه أو يفر من محل الحادث فور وقوعه حاملا سكيना أو مطواه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص مقارفة الطاعن للجريمة مستدلا على ذلك بأقوال هؤلاء الشهود بجلسة المحاكمة يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له في الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوالهم بتحقيقات النيابة ما دام أنه استدل على جديتها بأقوالهم بجلسة المحاكمة بما لا أصل له في الأوراق — ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيحة ، وبعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبة ، ومحمد
فاروق راتب .

(٤٥)

الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٦ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببه . تسببه
معيب " . تزوير . " الطعن بالتزوير " . احتياله بغير حق على مال التعاونية
نقض . الحكم في الطعن .

قول الدفاع أن التوقيعات المنسوبة إلى المتهمين . الدالة على استلامهم الأشياء
المستولى عليها . مزورة . طلبه إجراء مضاهاة هذه التوقيعات . دفاع جوهري .
تمويل الحكم على هذه التوقيعات دون تحييص هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور وإخلال
بحق الدفاع .

حق محكمة النقض . رفض الحكم لجميع الطامنين بمن فيهم من لم يقبل طعنه شكلا . أسامه .
وحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

لما كان يبين من محضر جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٣ أن الحاضر
مع الطاعن الثاني — عن محامي الطاعنين الثاني والثالث — طلب إجراء المضاهاة
بين التوقيعات الموقع بها على دفتر البوابة وتوقيعات المتهمين . ويبين من الحكم
المطعون فيه أنه ، بعد أن أورد ما انتهى إليه المدافع عن الطاعنين الثاني والثالث
في مذكرته — المصرح له بتقديمها — من طعنه بالتزوير على التوقيعات
المنسوبة إليهما بالدفتر المذكور وطلبه أصليا القضاء ببراءتهما واحتياطيا إعادة
المأمورية إلى مكتب الخبراء لتحديد كميات المازوت المفقال بالاستيلاء عليها ،
اقتصر — في رده على ذلك كله — على القول بأن المحكمة " لا تعول على ما أثاره
الدفاع لأن الأدلة ثابتة وقاطعة قبل المتهمين جميعا " . معتمدا — في الوقت

ذاته — على ما نقله عن تقرير مكتب الخبراء من بيان كميات المازوت التي نسب إلى كل من الطاعنين تسليماً بناء على التوقيعات المشار إليها التي ذكر الخبير أن أولهما لم يحضر لمناقشته بشأنها وأن الآخر أنكر ما نسب إليه منها . لما كان ذلك ، وكان إنكار أحد الطاعنين ما نسب إليه من التوقيعات الموقع بها على دفتر البوابة وتحلف الآخر عن الحضور لمناقشته فيما نسب إليه منها ، لا يغني عن تخصيص ما هو مشار من دفاع جوهرى بشأن تزويرها — وذلك في مذكرة المدافع عنهما التي أشار إليها الحكم — ولا يواجه طلب إجراء المضاهاة بين تلك التوقيعات وتوقيعات الطاعنين الثابت بحضر الجلسة السالف الإشارة إليه ، ومن ثم فقد كان على المحكمة تحقيق وجود التزوير الذي أثاراه من عدم وجوده أو الرد على ذلك الطالب بما يفنده ، لما لذلك من أثر على مصير الفعل المسند إليهما ، أما وهي لم تفعل — بل أطرحت دفاع الطاعنين جملة دون أن تقسطة حقه — وعولت في حكمها بإدانتهم على التوقيعات المشار إليها ، فإن هذا الحكم — فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع — يكون مشوباً بالقصور في التسبيب ، مما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنون وآخرين في قضية الجنائية رقم ٢٦٠٧ سنة ١٩٦٢ شبرا الخيمة المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٨٥ سنة ١٩٦٣ بأنهم في غضون الفترة ما بين أول سبتمبر إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر شبرا محافظة القليوبية . المتهمان الأول (الطاعن الأول والثاني) بصفتهم مستخدمين في إحدى الجمعيات التعاونية المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً والمعتبرة ذات نفع عام وهي الجمعية التعاونية للبترول : استوليا بغير حق على مال لها وسبوا ذلك لغيرهما . والمتهمون من الثالث إلى العاشر — من بينهم باقي الطاعنين — اشتركوا مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفقوا معهما على استلام شحنات المازوت المملوك للجمعية التعاونية للبترول وبيعها واقتسام ثمنها بينهما وسامدوهم

على ذلك بأن قاموا بنقل تلك الشحنات وبيعها بمعرفة قمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. والمتهمون الباقون: أخفوا أشياء متحصلة من جنایة شحنات المازوت سائلة الذكر مع علمهم بذلك. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنایات لمعاقبتهم بالقبض والوصف الواردين بتقرير الاتهام. فقرر ذلك. ومحكمة جنایات بنها قضت حضوريا بالنسبة للطاعنين عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ١١٣ مكررو ١١٨ و ١٧ من قانون العقوبات بحبس كل منهم سنة واحدة مع الشغل وعزل الطاعن الأول من وظيفته لمدة سنتين وإلزامهم والمتهمين الآخرين متضامنين بأن يؤدوا مبلغ ٨٠٢١ جنيتها و ٧٤٦ مليا وتغريمهم مبلغا مساويا لهذا المبلغ. فطعن الأستاذان ... و ... المحاميان عن الطاعن الأول في هذا الحكم بطريق النقض، كما قرر الطاعنان الثاني والثالث - من سجنهما - والرابع بواسطة محاميه الأستاذ ... بالنقض

المحكمة

من حيث إن الطاعن الرابع لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها عليه، وذلك قبل يوم الجلسة المحدد لنظر الطعن - على ما أفادت به النيابة العامة - ومن ثم يتعين الحكم بسقوط الطعن المقدم منه عملا بنص المادة ٤١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

وحيث إن الطعن المقدم من باقي الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

وحيث إن مما ينهيه الطاعنان الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بالاشتراك مع الطاعن الأول في جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للجمعية التعاونية للبترول، قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع. ذلك بأنه على الرغم من طعن المدافع عنهما بالتزوير على التوقيعات المنسوبة إليهما بيد فتر البوابة وطلبه - احتياطيا - إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتحديد كميات المازوت المفقال بالاستيلاء عليها، فإن المحكمة أطرحت هذا الدفاع

دون أن تقسطه حقه — إذ انتهت إلى عدم التعويل عليه دون أن تحصيه وتحققه أو ترد عليه بما يفنده — معتمدة في حكمها على ما نقلته من تقرير مكتب الخبراء مع أنه لم يرد به سوى بيان كميات المازوت التي نسب إلى كل من الطاعنين تسلمها بناء على التوقيعات المشار إليها التي لم يعرض الخبير لفحصها اكتفاء بقوله أن أحدهما أنكر ما نسب إليه منها وأن الآخر لم يحضر لمناقشته بشأنها ، وهو ما لا يغني عن تحقيق دفاعهما ولا يواجه طلب إجراء المضاهاة بين تلك التوقيعات وتوقيعات الطاعنين الذي أثبت بمحضر الجلسة . وإذا كان هذا الدفاع جوهريا ، لما له من أثر على مصير الفعل المسند إليهما ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٣ أن الحاضر مع الطاعن الثاني — عن محامي الطاعنين الثاني والثالث — طلب إجراء المضاهاة بين التوقيعات الموقع بها على دفتر البوابة وتوقيعات المتهمين . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه ، بعد أن أورد ما انتهى إليه المدافع عن الطاعنين الثاني والثالث في مذكرته — المصرح له بتقديمها — من طعنه بالتزوير على التوقيعات المدسوبة إليهما بالدقتر المذكور وطلبه أصليا القضاء ببراءتهما واحتياطيا إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتحديد كميات المازوت المقال بالاستيلاء عليها ، اقتصر — في رده على ذلك كله — على القول بأن المحكمة ” لا تعمل على ما أثاره الدفاع لأن الأدلة ثابتة وقاطعة قبل المتهمين جميعا “ ، معتمدا — في الوقت ذاته — على ما نقله من تقرير مكتب الخبراء عن بيان كميات المازوت التي نسب إلى كل من الطاعنين تسلمها بناء على التوقيعات المشار إليها التي ذكر الخبير أن أولهما لم يحضر لمناقشته بشأنها وأن الآخر أنكر ما نسب إليه منها . لما كان ذلك ، وكان إنكار أحد الطاعنين ما نسب إليه من التوقيعات الموقع بها على دفتر البوابة وتختلف الآخر عن الحضور لمناقشته فيما نسب إليه منها ،

لا يغنى عن تمحيص ما هو مثار من دفاع جوهرى بشأن تزويرها — وذلك فى مذكرة المدافع عنهما التى أشار إليها الحكم — ولا يواجه طلب إجراء المضاهاة بين تلك التوقيعات وتوقيعات الطاعنين الثابت بحضر الجلسة السالف الإشارة إليه ، ومن ثم فقد كان على المحكمة تحقيق وجود التزوير الذى أثاراه من عدم وجوده أو الرد على ذلك الطلب بما يفنده ، لما لذلك من أثر على مصير الفعل المسند إليهما ، أما وهى لم تفعل — بل أطرحت دفاع الطاعنين بجملة دون أن تقسطه حقه — وعولت فى حكمها بأداتهما على التوقيعات المشار إليها ، فإن هذا الحكم — فضلا عن إخلاله بحق الدفاع — يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب ، مما يوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعنين جميعا والإحالة — وذلك لوحدة واقعة الاستيلاء المسند إلى أولهم مقارقتها وإلى الثلاثة الباقين الاشتراك فيها ، ولحسن سير العدالة — دون حاجة إلى بحث باقى ما يشيره الطاعنان الثانى والثالث فى طعنهما أو بحث أوجه طعن الطاعن الأول .

جاسة ٦ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : أحمد فزاد جندية ، ربيع رشدي ، محمد محمد وهبه ، وأحمد مومي .

(٤٦)

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٤٦ القضائية

مواد مخدرة . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . إثبات . "بوجه عام" .

امتصاص القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش . مضمون .

كون الدليل في المراد الجنائية صريحا ودالا مباشرة . غير لازم .

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى وأورد على ثبوتها
في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومعاينة النيابة وتقرير
المعامل الكيماوية ، عرض لدفاعه القائم على جهله بكيفية نبات الخشخاش المزروع
بحقله وأطره بقوله : "وحيث إنه بالنسبة لقالة الدفاع أن ليس من دليل على
أن المتهم هو الذي زرع نبات الخشخاش المضبوط فردد بما هو ثابت
في التحقيقات من أقوال جيران المتهم في الحقل مكان الحادث ومن إقرار المتهم
نفسه في التحقيقات أيضا أنه هو الذي قام بزراعة تلك الأرض ولا يشاركة أحد
في ذلك ، ولا ينال من ذلك ما قرره المتهم من أنه رأى ذلك النبات — يقصد
نبات الخشخاش — ناميا في الأرض دون أن يعرف كنهه وكان يطعمه لما شيعته ،
وهو أمر بعيد عن التصديق العقلي إزاء ما تم ضبطه من نبات الخشخاش الكثيرة
تنتشر في زراعة الترمس البالغ مساحتها حوالي أربعة أفدنة فضلا عن أن المتهم
على ما قرره في التحقيقات يمتن حرفة الفلاحة ومن ثم لم يكن منائفا فيسه القول
بعدم معرفة ذلك النبات إلا أن يكون هو الذي زرعه على ما استقر في وجدان

المحكمة واطمئنانها ، لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من إطلاقات محكمة المرسوم تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر مع ذلك الاستنتاج . وكان من المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . فإن ما أورده الحكم — على النحو المتقدم بيانه — يؤدي إلى ما رتبته عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بذاتة مركز الواسطي محافظة بنى سويف :
(أولا) — حاز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (افبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا (ثانيا) زرع نباتا ممنوعا زراعته هو نبات الخشخاش وكان ذلك بقصد الاتجار وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٢٨ و ٣٤ أ — ب و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم (١) والبند (٢) من الجدول رقم (٥) الملحقين بالقانون والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر والنباتات المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن يسعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي زراعة نبات الخشخاش وحياسة جوهر مخدر بقصد الاتجار، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال، ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه بعدم علمه حقيقة النبات إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع مستدلة على توافر العلم في حقه بما لا يؤدي إلى توافره، كما أن المحكمة استندت في التدليل على حياسة الطاعن لجوهر المخدر إلى العثور عليه في قاعدة ما كينة مطروقة ويشاركه غيره في استعمالها، هذا بالإضافة إلى أن الحكم عول في الإدانة على أقوال مفتش الزراعة مع أنه لم يجزم بتصنيع الطاعن للمخدر المضبوط من ثمار الخشخاش المزروع بحقله فضلا عن اضطراب الحكم في خصوص هذا التصنيع.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومعاينة النيابة وتقرير المعامل الكيماوية، عرض لدفاعه القائم على جهله بكنه نبات الخشخاش المزروع بحقله وأطرحة بقوله: "وحيث إنه بالنسبة لقالة الدفاع أن ليس من دليل على أن المتهم هو الذي زرع نبات الخشخاش المضبوط فمردود بما هو ثابت في التحقيقات من أقوال جيران المتهم في الحقل مكان الحادث ومن إقرار المتهم نفسه في التحقيقات أيضا أنه هو الذي قام بزراعة تلك الأرض ولا يشاركه أحد في ذلك، ولا ينال من ذلك ما قرره المتهم من أنه رأى ذلك النبات - يقصد نبات الخشخاش - ناميا في الأرض دون أن يعرف كنهه وكان يطعمه لما شأته، وهو أمر بعيد عن التصديق العقلي أزاء ما تم ضبطه من نباتات الخشخاش الكثيرة تنتشر في زراعة الترمس البالغ مساحتها حوالي أربعة أفدنة فضلا عن أن المتهم على ما قرره في التحقيقات يمتن حرفة الفلاحة ومن ثم لم يكن سائغا فيه القول بعدم معرفة ذلك النبات إلا أن يكون هو الذي زرعه على ما استقر في وجدان المحكمة واطمئنانها"، لما كان ذلك، وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من إطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف

لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج . وكان من المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وإذ كان ما أورده الحكم — على النحو المتقدم بيانه — يؤدي إلى ما رتبته عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الحشيش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائي بل جريمة الزراعة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى للطاعن من سائر ما يثيره في طعنه بشأن المخدر المضبوط طالما أن الحكم قد أعمل في حقه نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة لا ارتباط بجريمتي الزراعة وحيازة المخدر ارتباطا لا يقبل التجزئة وما دامت العقوبة المقررة لكليهما هي عقوبة متماثلة في القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار جمال صادق المرفقاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضى ، والسيد
محمد شرعان .

(٤٧)

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ القضائية

(١) دعوى جنائية . ” انقضاؤها بالتقادم ” . تقادم . إجراءات .
” إجراءات محاكمة ” . ” إجراءات تحقيق ” . حكم . ” تسببيه .
تسبيب معيب ” .

المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التى تم
فى الدعوى . متى صدرت من السلطة المنوط بها اتخاذها .
الانقطاع عني يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى . ولو لم يكونوا طرفا فى تلك
الإجراءات .

(٢) محكمة الموضوع . ” نظرها الدعوى والحكم فيها ” . دعوى مدنية .
” انقضاؤها بالتقادم ” . تعويض . ضرر . حكم . ” تسببيه تسبيب
معيب ” .

سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه
المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . سقوطها على كل حال بمضى خمسة عشر
عاما من يوم وقوع العمل غير المشروع . عدم سقوطها إذا كانت ناشئة عن جريمة إلا بسقوط
الدعوى الجنائية .

١ — إن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية
وإن نصت على أنه ” تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة فى القانون

«المدنى» وأن الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدنى وإن نصت على أن «تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حال بإنقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع» إلا أن فقرتها الثانية قد نصت على أنه «على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد إنقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية» ، لما كان ذلك وكانت الحال فى الطعن المائل أن الدعوى الجنائية لم تسقط ، فإن الدعوى المدنية — مثار الطعن — تكون كذلك بدورها ويكون الحكم المطعون فيه — بقضائه بإنقضاء الدعوى المدنية — قد أخطأ فى تطبيق القانون متعين النقض والإعادة .

٣ — المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن «تنتهك المدة (المدة المسقطه للدعوى الجنائية) — بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائى ، أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم ، أو إذا أخطرها بوجه رسمى ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . وإذا تعددت ... الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء كما تنص المادة ١٨ على أنه إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة» ومن ثم فإن أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم فى الدعوى الجنائية بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته يقطع المدة ، وإن هذا الانقطاع هينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى تلك الإجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٧٠ بدائرة
محكمة الغنائم محافظة أسبوط : زرع الدخان المين بالمحضر بدون تصريح من السلطة

الإدارية المختصة : وطابت عقابه بالمواد ١ - ١/٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ تسعمائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنح صدفا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ والمصادرة ، مع إلزامه بأن يؤدي لمصلحة الجمارك تعويضا قدره تسعمائة جنيه عن المساحة المزرعة . عارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٧٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه و بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم وسقوط الحق في الدعوى المدنية بالتقادم وألزمته رافعها بالمصاريف . فاستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٤٧٠١ لسنة ١٩٧٤ . ومحكمة أسبوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي بإدارة قضايا الحكومة عن السيد / وزير المسالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى طعن مصلحة الجمارك — المدعية بالحقوق المدنية — هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المطعون ضده وسقوط الدعوى المدنية بالتقادم تأسيسا على انقضاء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ سؤال المطعون ضده في ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ حتى أعلن في ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٣ بتقديمه للمحاكمة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الثابت من الأوراق أن مدة سقوط الدعوى الجنائية قد انقطعت بإجراءات التحقيق والمحاكمة التي اتخذت قبل متهم آخر في الدعوى هو والد المطعون ضده الذي قضى ببراءته بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٧٣ .

وحيث إن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المطعون ضده وبسقوط الدعوى المدنية قبل المطعون ضده قد أقام قضاءه على مضي ثلاث سنين من تاريخ سؤال المطعون ضده بحضور الضبط في ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ حتى أعلن في ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٣ بتقديمه للمحاكمة وأن حق — المضرورة — المدعية بالحقوق المدنية — قد سقط وفق المادة ١٧٢ من القانون المدني بمضى ثلاث سنين من تاريخ علمها بالفعل غير المشروع وبالمسئول عنه — منذ محضر الضبط الحاصل في ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٠ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "تقطع (المدة المسقطه للدعوى الجنائية) — بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي ، أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو إذا أخطرها بوجه رسمي ، وتسرى المدة جديد ابتداء من يوم الانقطاع . وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سر يان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء" كما تنص المادة ١٨ على أنه إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه إنقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة "ومن ثم كان أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى الجنائية بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته يقطع المدة ، وأن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات ، لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن والد المطعون ضده — قد حوكم عن الواقعة ذاتها — زراعة تبغ — المسندة إلى المطعون ضده وصدر الحكم ببراءته بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٧٣ ، فإن إجراءات التحقيق والإتهام والمحاكمة التي اتخذت في الدعوى ضد المتهم الآخر ، عن الواقعة ذاتها تقطع المدة بالنسبة للمطعون ضده ، ولو لم تكن هذه الإجراءات قد اتخذت ضده هو ، وإذا كان لم ينقض على الحكم الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٧٣ براءة المتهم الآخر حتى تاريخ إعلان المطعون ضده بتقديمه للمحاكمة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٣ مدة ثلاث سنين اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجرح ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان

ذلك ، وكان الحكم قد رتب على هذا القضاء بانقضاء الدعوى المدنية بالتقادم لا نقضاء ثلاث سنين من يوم علم الطاعنة المدعية بالحقوق المدنية — بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية وإن نصت على أنه "تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني" وأن الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني وإن نصت على أن "تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع" إلا أن فقرتها الثانية قد نصت على أنه "إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية" لما كان ذلك ، وكانت الحال في الطعن المائل أن الدعوى الجنائية لم تسقط ، فإن الدعوى المدنية — مشار الطعن — تكون كذلك بدورها ويكون الحكم المطعون فيه — بقضائه بانقضاء الدعوى المدنية — قد أخطأ في تطبيق القانون متعين النقض والإعادة إلى هذه الدعوى مشار الطعن ، مع إلزام المطعون ضده المصروفات .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ ، وسيد محمد شرعان ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
علي بليغ .

(٤٨)

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٦ القضائية

(١) بناء . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

مدم حصول طالب البناء الذي تزيد قيمته في مجموعها على ألف جنيه . على موافقة
الهيئة المنصوص عليها في المادة ١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ — قبل صدور
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — يحول بين السلطة القائمة على أعمال التنظيم وبين النظر في منحة
ترخيص البناء .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . بناء . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر
معيب " .

إثارة الطاعن أنه منتقن من الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والمدم . دفاع قانوني
مظاهر البطلان .

(٣) قانون . الجهل بالقانون . قصد جنائي . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

الادعاء بالجهل بإجراءات الحصول على الترخيص وأن قانون المباني لا يحد من القوانين الجنائية
دفاع قانوني مظاهر البطلان .

القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ مكره لأحكام قانون العقوبات .

(٤) بناء . قانون . "قانون أصلح" . نقض . أسباب الطعن . ما يقبل من الأسباب " . حكم "تسببيه . تسبیب معیب" .

صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يجعل إقامة مبنى لا تزيد قيمته في مجردها على خمسة آلاف جنيه . قبل الحصول على موافقة اللجنة الخاصة . فعلا غير مؤتم في هذا الخصوص .

(٥) بناء . قانون . قانون أصلح . حكم . "تسببيه . تسبیب معیب غير معیب" .

جريمة البناء بدون ترخيص لم يتناولها القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بالتعديل . وإن شددت دورتها . لإعتبار القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أصاح لاتهم في هذا الخصوص .

١ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء قد نصت في فقرتها الأولى على أنه "فما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو خارجها إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على ألف جنيه إلا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وإجراءاتها قرار من وزير الإسكان والمرافق ثم نصت المادة الرابعة من القانون على أنه "يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة" .

٢ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استظهر في مدوناته أن الطاعن لم يحصل على موافقة اللجنة المذكورة وفق الأوضاع السابقة - وهو ما لا ينافي فيه الطاعن - وبالتالي كان محظورا على السلطة القائمة على أعمال التنظيم النظر في منحه الترخيص المطلوب . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص سليما ويتفق وصحيح القانون

فإنه بفرض ما أثاره الطاعن من أنه يعتبر حاصلا على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم لأنه من مهاجرى السويس وقد وافق المحافظ على استثنائه ، فذلك لا يعدو أن يكون في واقع الدعوى دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته من الرد عليه .

٣ — لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء هما تشريعان مكملان لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيهما من جرائم وعقوبات مقررة ولا يعتد بالجهل بأحكامها ، لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن في الشق الآخر من طعنه أنه كان يجهل إجراءات الحصول على الترخيص وما تم من إجراءات كان له أثره على القصد الجنائي لديه . وأن جهله هذا يشكل خطأ في الواقع . والقانون الخاص بالمباني لا يعد من القوانين الجنائية مما يؤدي إلى الإفاء من المسؤولية — بفرض إبدائه أمام المحكمة الاستئنافية — لا يعدو أن يكون دفعا بالجهل بأحكام هذين القانونين . أنزله منزلة الجهل بالواقع الذي ينتفى به القصد الجنائي وهو بهذه المثابة دفاع قانوني ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

٤ — لما كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به في ذات التاريخ ونص في المادة ٣٥ منه على إلغاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء ، كما نص في مادته الأولى على أنه " فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها ، إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر تشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تقدم إليها قرار من وزير الإسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع الخاص " . وبإلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ أصبحت جريمة إقامة مبنى لا تزيد قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها عن خمسة آلاف جنيه

— قبل الحصول على موافقة اللجنة — فعلا غير مؤتم ويكون القانون الجديد أصاح للمتهم وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات وهو الواجب التطبيق والمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو محول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وتصحيحه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تغريم الطاعن مبلغ ٣٨٥٠ جنيتها .

٥ — لما كانت باقى العقوبات التى دين بها الطاعن مقررة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عن جريمة إقامة بناء بدون ترخيص — وهى التهمة التى إسندت إلى الطاعن — وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وإن ألغى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ إلا أنه لم يعدل عن أحكام هذه الجريمة وفرض لها عقوبات أشد من تلك التى كان يقررها القانون الملغى فإن القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ يكون هو القانون الواجب التطبيق لما هو مقرر من أنه يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذى كان معمولاً به وقت ارتكابها ما دام القانون الجديد لم يعدل من أحكامها ويكون ما قضى به الحكم المطعون فيه من عقوبات عن تلك التهمة صحيحاً فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بدائرة بندر بنى سويف محافظتها : أقام بناء فى مبنى واحد وفى سنة واحدة تزيد تكاليفه عن ألف جنيه بغير ترخيص من اللجنة المختصة . وطلبت مقابله بالمواد ١/١ و ٤ و ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ وقرار وزير الإسكان . ومحكمة جناح بندر بنى سويف الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٤ عملاً بمواد الاتهام والمادة ١٦ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتغريم المتهم عشرة جنيهات وضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص وإلزامه بغرامة تعادل تكاليف البناء المقدرة بمعرفة اللجنة بمبلغ ٣٨٥٠ ج وألزمت المصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ٢٣٤٥ لسنة ١٩٧٤ ، ومحكمة بنى سويف الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوره

بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧٥ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٩ يونيو سنة ١٩٧٥ وقدم الأستاذ المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٢٢ من الشهر ذاته موقعا عليه منه .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بمجريمي إقامة مبنى واحد تزيد قيمته على ألف جنيه قبل الحصول على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم وبدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الطاعن قدم لمحكمة ثاني درجة مذكرة أثار فيها دفاعا لأول مرة مؤداه أنه يعتبر حاصلا على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ إذ وافق المحافظ على استثنائه لأنه من مهاجري السويس كما وافق اثنان من أعضاء اللجنة وارتأى الثالث أنه لا ضرورة لصدور قرار من اللجنة لأن الطاعن بصفته مهاجرا مستثنى من الحصول على مواد البناء وبناء على ذلك تقدم بطلب الترخيص ولما انقضت الأربعون يوما المحددة في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ دون بت في الأمر اعتبر الترخيص قد صدر إليه كما أثار الطاعن في مذكرته أن جهله بإجراءات الحصول على الترخيص وما تم من إجراءات كان له أثره على قيام القصد الجنائي لديه وأن جهله هذا يشكل خطأ في الواقع والقانون الخاص بالمباني الذي لا يعد من القوانين الجنائية يؤدي إلى الإعفاء من المسؤولية ورغم أن هذا الدفاع جوهرى في صدد الدعوى المطروحة إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولم يورد هذا الدفاع في وجهيه إيرادا له وردا عليه .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء قد نصت في فقرتها الأولى على أنه "فما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يحظر في أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى

قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على ألف جنيه إلا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وإجراءاتها قرار من وزير الإسكان والمرافق ثم نصت المادة الرابعة من القانون على أنه: "يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة" لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني قد نصت على وجوب أن تبث الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في طلب الترخيص بالبناء خلال مدة أقصاها أربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب وأن الترخيص يعتبر ممنوحا إذا لم يصدر خلال هذه المدة بما مفاده بعد صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ وجوب حصول موافقة اللجنة بالنسبة للمباني التي تزيد قيمتها على ألف جنيه - قبل تقديم طلب الترخيص إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم لما كان ذلك ، وكان وزير الإسكان والمرافق - قد أصدر قراره رقم ٥٢١ لسنة ١٩٦٤ بشأن إجراءات لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء - إعمالا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ويبين من هذا القرار أن اللجنة تشكل من ستة أعضاء يرأسها وكيل الوزارة المساعد لشئون المباني وأنها تجتمع كل شهر بناء على دعوة من رئيسها ويلزم لصحة اجتماعاتها حضور الأغلبية المطلقة للأعضاء ولها أن تدهو مقدم الطلب أو غيره من أصحاب الشأن للمناقشة أو للاستماع لوجهة نظره ولا يكون قرارها صحيحا إلا إذا صدر بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء وبعد إيماده من نائب الوزير إلى غير ذلك من الأوضاع والشروط التي وردت بالقرار المذكور ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استظهر في مدوناته أن الطاعن لم يحصل على موافقة اللجنة المذكورة وبالأوضاع السابقة - وهو ما لا ينازع فيه الطاعن - وبالتالي كان محظورا على السلطة القائمة على أعمال التنظيم النظر في منحه الترخيص المطلوب ، لما كان ذلك وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص سليما ويتفق وصحيح القانون فإنه يفرض أن ما أثاره الطاعن في الشق الأول من وجه النعي قد أبداه أمام محكمة ثان درجة فذلك لا يعدو أن يكون في واقع الدعوى دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه ، لما كان ذلك وكان

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء هما تشريعان مكملان لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيهما من جرائم وعقوبات مقررة ولا يعتد بالجهل بأحكامهما . لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن من الشق الآخر في طعنه بفرض إبدائه أمام المحكمة الاستئنافية — لا يعدو أن يكون دفعا بالجهل بأحكام هذين القانونين أنزله الطاعن منزلة الجهل بالواقع الذي ينتفى به القصد الجنائي وهو بهذه المثابة دفاع قانوني ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه . لما كان ما تقدم فإن منعى الطاعن بشقيه يكون على غير أساس متعين الرفض . إلا أنه لما كان القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به في ذات التاريخ ونص في المادة ٣٥ منه على إلغاء القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، كما نص في مادته الأولى على أنه "فما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها ، إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تقدم إليها قرار من وزير الإسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع الخاص" . وبإلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ أصبحت جريمة إقامة مبنى لا تزيد قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها عن خمسة آلاف جنيه — قبل الحصول على موافقة اللجنة — فعلا غير مؤثم ويكون هذا القانون الأصلح لاتهم وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات هو الواجب التطبيق والمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو محمول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وتصحيحه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تغريم الطاعن مبلغ ٣٨٥٠ جنيتها . أما باقي العقوبات التي دين بها الطاعن فإنه لما كانت هذه العقوبات مقررة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عن جريمة إقامة بناء بدون ترخيص — وهي النهمة التي إسندت إلى الطاعن —

وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - وأن النى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ إلا أنه لم يعدل من أحكام هذه الجريمة وفرض لها عقوبات أشد من تلك التى كان يقررها القانون الملقى فإن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ يكون هو القانون الواجب التطبيق لما هو مقرر من أنه يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون الذى كان معمولاً به وقت ارتكابها ما دام القانون الجديد لم يعدل من أحكامها ويكون ما قضى به الحكم المطعون فيه من عقوبات عن تلك التهمة صحيحاً فى القانون . لما كان كل ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تفريم الطاعن بمبلغ ٣٨٥٠ جنيتها ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، والسيد محمد شرمان ، ومحمد علي بليغ .

(٤٩)

الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٤٦ القضائية

بناء . هدم . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مايوغره “ . حكم . ” تسببيه .
تسبيب معيب “ .

الدفع بسلامة أحد الأبناء الصادر قرار بإزالتهما — دفاع جوهرى — . على المحكمة تحقيقه بلوغا
لغاية الأمر فيه . أو الرد عليه بأسباب سائفة .

وحيث ان البين من مطالعة محضر جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ أمام محكمة
أول درجة أن الطاعن طلب نذب خبير لتحقيق دفاعه بشأن سلامة إحدى الحظائر
وعدم استحقاقها الهدم كما كرر ذات الطلب أمام محكمة ثاى درجة بـ ٢٤
من أبريل سنة ١٩٧٤ بعد أن شهدت محررة محضر الضبط أنها عاينت حظيرتين
فقط من حظائر الطاعن الثلاثة ووجدتهما آيلتين للسقوط ويتعين إزالتهما
وأن اللجنة قررت إزالة الحظائر الثلاثة إلا أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه
دون أن تنسب الطاعن إلى ما طلبه أو ترد على دفاعه ، لما كان ذلك وكان دفاع
الطاعن يعد — فى صورة هذه الدعوى — دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه — لو
صح — تغير وجه الرأى فيها فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غاية الأمر
فيه أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدي إلى إطراحه أما وهى لم تفعل — مكثفة
فى حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه والذى قضى بإدانة الطاعن
فإنه يكون مشوبا بما يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم ثان أسبوط محافظتها : لم ينفذ قرار اللجنة المختصة بشئون التنظيم النهائي في الموعد المقرر لذلك على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٣٥ و ٤٦ و ٤٧ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنح بندر أسبوط الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧٣ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وتنفيذ القرار خلال شهر . فاستأنف المتهم هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣١٠٥ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة أسبوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٤ بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ يولية سنة ١٩٧٤ وقدم تقريراً بأسباب طعنه في التاريخ ذاته موقفاً عليه منه .

المحكمة

حيث أن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريرة "عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بشئون التنظيم في الميعاد المقرر" قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أقام دفاعه على أن إحدى حظائر السيارات الموضحة بقرار اللجنة ليس بها خلافاً يستوجب الهدم وتمسك تحقيقاً لدفاعه بطلب نذب خبير أمام محكمة أولى درجة وثاني درجة إلا أن أياً منهما لم تجبه إلى طلبه ولم ترد عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث أن البين من مطالعة محضر جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ أمام محكمة أولى درجة أن الطاعن طلب نذب خبير لتحقيق دفاعه بشأن سلامة إحدى

الحظائر وعدم استحقاقها لعدم كبر ذات الطلب أمام محكمة ثاني درجة بـجلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٤ بعد أن شهدت محبرة الضبط أنها عاينت حظيرتين فقط من حظائر الطاعن الثلاثة ووجدتهما آيلتين للسقوط ويتعين إزالتهما وأن اللجنة قررت إزالة الحظائر الثلاثة إلا أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه دون أن تجب الطاعن إلى ما طلبه أو ترد على دفاعه ، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن يعمد — في صورة هذه الدعوى — دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه — لو صح — تغير وجه الرأي فيها فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطرأحه أما وهي لم تفعل مكثفية في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه والذي قضى بإدانة الطاعن ودون إجابته إلى طلبه فإنه يكون مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه وإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد فزاد جنيته ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد ومهبة ، وأحمد
علي موسى ، وأحمد طاهر مغايل ، ومحمد وجدي عبد الصمد .

(٥٠)

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ القضائية

(١) نيابة عامة . "اختصاص وكلاء النيابة" . تحقيق . "التحقيق بمعرفة
النيابة" . اختصاص . "اختصاص النيابة" .

اختصاص وكيل النيابة الكلية . بجمع أعمال التحقيق في دائرة النيابة الكلية التابع لها . أساس
ذلك ؟

(٢) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . تفتيش . "التفتيش
بإذن" . إذن التفتيش . إثبات . "بوجه عام" . محكمة الموضوع . "نظرها
الدعوى والحكم فيها" .

استعانة تحقيق بعض أرجاء الدفاع . لا يمنع من القضاء بالإدانة ما دامت الأدلة كافية .
الدفع بصدر إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . مريض . استفاضة الرد عليه من اطمئنان
المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن (*) .

(٣) إثبات . "شهادة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .
الأخذ بشهادة شاهد مناده . أطراح المحكمة للاعتبارات التي سبقت لجلوسها على عدم الأخذ بها .

١ — لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين
يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع

(*) نفس المبدأ الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ في جلسة ١٣/٢/١٩٧٧ .

بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها . وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر في هذه الدعوى باعتباره عملا من أعمال التحقيق يكون صحيحا غير مخالف للقانون .

٢ - لما كانت المحكمة قد استجابت إلى طلب الطاعن وأمرت بضم دفتر الأحوال تحقيقا لدفاعه فتم مذر تنفيذ ذلك - لاعداد الدفتر - فإنه لا أثر يرب على المحكمة إذا هي فصلت في الدعوى دون أن يضم هذا الدفتر ولا تكون قد أخأت بحق الدفاع ، لما هو مقرر من أن استحالة تحقق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالإدانة ، ما دامت الأدلة في الدعوى كافية للثبوت ، ولما هو مقرر أيضا من أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية مركز كوم حمادة محافظة البحيرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (حشيشا وأفبونا) في غير الاحوال المصرح بها قانونا وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد الواردة بقرار الإتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم واحد المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه والمصادرة فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار متخدر قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع بفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره ممن وكيل النيابة الكلية بقوله أن لهذا الأخير اختصاصا عاما يشمل جميع المراكز الواقعة بدائرة المحافظة في حين أنه لا سند لذلك من نصوص القانون ، وكذلك فإن الطاعن تمسك بوجوب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات لإثبات أن إذن التفتيش جاء لاحقا لإجراءات الضبط والتفتيش ولكن المحكمة أطرحت هذا الطلب بقالة أن ضابط القسم أفاد بأن الدفاتر تعدم بعد مضي ثلاث سنوات وكان يتعين على المحكمة أن تتحقق من أن الدفتر المطلوب قد أعدم فعلا ، وإذا كان الضابط قد امتنع عن تقديم دفتر الأحوال لتحقيق دفاع الطاعن فإنه ما كان يجوز أن يعول الحكم على أقواله في إدانة الطاعن بعد أن أضحي خصم له .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر في هذه الدعوى باعتباره عملا من أعمال التحقيق يكون صحيحا غير مخالف للقانون .

لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب بجلسة ١١ مايو سنة ١٩٧٥ ضم دفتر أحوال المكتب — فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى اليوم التالي وكلفت النيابة بضم دفتر أحوال مكتب مكافحة المخدرات بدمهور يوم ٧ من مارس سنة ١٩٧١ ، وكان البين من المرافعة بالجلسة التالية أن المدافع عن الطاعن ابتغى من طلب ضم دفتر الأحوال لإثبات ما دفع به

من أن ضبط الطاعن وتفتيشه كان سابقا على صدور إذن النيابة ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة في إدانة الطاعن مستمدة من أقوال الضابط رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالبحيرة والشرطي السرى المرافق له ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي عرض لدفاع الطاعن بقوله "ويبين من مطالعة الأوراق أن إذن التفتيش قد صدر في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم ٧ مارس سنة ١٩٧١ أي قبل ضبط المتهم الذي تم في نحو الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم على نحو ما سلف بيانه ... وقد ثبت من إشارة إدارة البحث الجنائي إلى النيابة العامة والمؤرخة ١٢ مايو سنة ١٩٧٥ أن دفاتر الأحوال تظل بالقسم لمدة ثلاث سنوات ثم تعدم ومن ثم فقد تعذر تنفيذ قرار المحكمة الخاص بضم دفتر الأحوال السالف بيانه - ولا تعول المحكمة على إنكار المتهم إزاء توافر أدلة الثبوت السالف بيانها " .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استجابت إلى طلب الطاعن وأمرت بضم دفتر الأحوال تحقيقا لدفاعه فتعذر تنفيذ ذلك - على نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه فإنه لا أثر يرب على المحكمة إذا هي فصلت في الدعوى دون أن يضم هذا الدفتر ولا تكون قد أخلت بحق الدفاع ، لما هو مقرر من أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالإدانة ، مادامت الأدلة في الدعوى كافية للثبوت ، ولما هو مقرر أيضا من أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وإذا كان ما أورده الحكم على نحو ما سلف سائغا لإطراح ما أبداه الطاعن من دفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من أنه ما كان للمحكمة أن تعول على أقواله في إدانته - بعد إذ لم ينفذ قرار المحكمة بضم دفتر الأحوال - ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى وهو مالا يجوز اتخاذه سببا للنعي على الحكم أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد مؤاد جنيبة ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد وهبة ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى عبد الصمد ، وفاروق راتب .

(٥١)

الطاعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٦٤ القضائية

(١) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .

الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه ، ماهيته ؟

(٢) عمل . جريمة . ” أركانها “ .

من يعمل فى عمل عرضى مؤقت لا يستغرق أكثر من ستة أشهر ولا يدخل بطبيعته فيما يزاوله
رب العمل . لا يخضع لأحكام عقد العمل الفردى . مادة ٨٨ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩
حتى لا يعتبر العمل عرضيا ؟

١ — من المقرر أن الطالـب الذى تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب
الجازم الذى يقرر سماع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ويصر عليه مقدمه
فى طلباته الختامية .

٢ — لما كان الطاعن لا يزعم أن الأشخاص الذين ضبطت بشأنهم المخالفات
المسندة إليه قد استخدموا فى أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله
هو بوصفه صاحب العمل ، وكان الحكم قد استظهر حقيقة العلاقة بين الطاعن
ومؤسسة استزراع الأراضى مردودة إلى أحكام قانون العمل ، وكانت المادة ٨٨
من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل قد نصت على أنه يستثنى
من تطبيق أحكام عقد العمل الفردى الأشخاص الذين يستخدمون فى أعمال عرضية
مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر

ومقتضى ذلك أن كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا في الأعمال التي يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا ، كما هي الحال في هذه الدعوى ، فإن الحكم إذ رتب على ذلك اخضاعهم لأحكام قانون العمل يكون قد أصاب صحيح القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز شربين محافظة الغربية (أولا) استخدم عمالا متعطلين (مائة عامل دون أن يكونوا حاصلين على شهادات قيد) ، (ثانيا) لم يبلغ مكتب الترخيم عن الوظائف والأعمال التي خلت لديه في الميعاد . (ثالثا) لم يرسل خلال شهر يوليو إلى المكتب المختص البيان الخاص بعدد الموظفين والعمال . (رابعا) لم يقدم بتحرير عقود عمل للعمال (مائة عامل) . (خامسا) لم يوفر للعمال وسائل الاسعاف الطبية في المنشأة . (سادسا) لم ينشئ ملفا خاصا لكل عامل . (سابعا) لم يقدم ما يفيد حصول العمال على أجورهم . وطلبت عقابه بالمواد ١١ ، ١٢ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٩ و ٦٥ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة شربين الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة من التهم الأولى والثانية والثالثة ومائتي قرش عن كل تهمة من التهم الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة وتعدد بقدر عدد العمال وعددهم مائة عامل بالنسبة للتهمتين الرابعة والسادسة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكلا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم مخالفة لقانون العمل قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه الطاعن طلب من المحكمة الاستئنافية ضم ثلاث قضايا للتدليل على عدم صحة الإتهام المسند إليه وبعد أن أصدرت المحكمة قرارها بضمها عادت والتفتت عنه ، كما دفع بأنه ليس متعهد بتوريد عمال وأن هؤلاء العمال قاموا بأعمال عرضية ولا يخضعون لأحكام قانون العمل إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع لما يراد وردا بما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الطالب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سماع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ، وكان لا يبين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن أصر في طلباته الختامية على طلب ضم القضايا المشار إليها بتقرير أسباب الطعن ، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي التفتت عن إجابته لطلب كان قد أبداه في جلسة سابقة ولم ترد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيده لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم مخالفة قانون العمل المسندة إلى الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من محضر الضبط والعقد المحرر بين الطاعن والمؤسسة المصرية العامة لاستزراع الأراضى وما ثبت به من التزام الطاعن بتنفيذ قانون العمل من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وكان الطاعن لا يزعم أن الأشخاص الذين ضبطت في شأنهم المخالفات المسندة إليه قد استخدموا في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله هو بوصفه صاحب العمل ، وكان الحكم — حسبما تقدم — قد استظهر حقيقة العلاقة بين الطاعن ومؤسسة استزراع الأراضى مردودة إلى أحكام قانون العمل ، وكانت

المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون العمل قد نصت على أنه يستثنى من تطبيق أحكام عقد العمل الفردى الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر ، ومقتضى ذلك أن كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا في الأعمال التي يزاوها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا ، كما هي الحال في هذه الدعوى ، فإن الحكم إذا رتب على ذلك إخضاعهم لأحكام قانون العمل يكون قد أصاب مهيح القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد فؤاد جنيبة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد ربه ، وأحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى عبد الصمد .

(٥٢)

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ القضائية

(١) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . مواد مخدرة .

قول الدفاع أن ” دفتر الأحوال غير ثابت به أية مأمورية رسمية “ . لا يعتبر طلبا بضم هذا
الدفتر . عدم ضمه . لا إخلال بحق الدفاع .

(٢) تفتيش . ” إذن التفتيش “ . دفع . ” الدفع بصدور إذن التفتيش
بعد القبض “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ . مواد مخدرة .

الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضح . كفاية اطمئنان المحكمة
إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . رد عليه . مثال .

١ — لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن
أو المدافع عنه لم يطلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات وإنما أشار في نهاية
مرافعته إلى أن ” دفتر الأحوال غير ثابت به أية مأمورية رسمية “ . فإن ما ينهاه
الطاعن على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحقه في الدفاع لعدم ضم دفتر الأحوال
لا يكون له محل ، لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعي على المحكمة قعودها عن إجراء
لم يطلب منها .

٢ — من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا
موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء
على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها ، لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله " ويبين من مطالعة الأوراق أن إذن التفتيش قد صدر في الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق من صباح يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ وأنه تم ضبط المتهم في نحو الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم .. " وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائفا لإطراحه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الدانجات محافظة البحيرة : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطالبت إلى مستشار الإحالة بإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ٢/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم واحد . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمهور قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار مخدر قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن تمسك بجلاسة المحاكمة بضم دفتر أحوال القسم ليثبت بأن الضابط الذي قام بإجراءات الضبط والتفتيش لم يكن في مأمورية في ذلك الوقت بل كان في أجازة وبالتالي تكون الإجراءات قد تمت بدون إذن من النيابة وفي غير حالات التلبس ، ولكن المحكمة التفتت عن إجابة هذا الطلب مع جوهريته وردت على هذا الدفاع أخذا ببيانات الإذن ومحضر الضبط وهو رد غير سائغ ، كما تمسك الطاعن بأن المواد المخدرة المضبوطة تختلف عن تلك التي أشير إليها في تقرير التحليل من حيث الوزن ولكن المحكمة أطاحت هذا الدفاع تأسيسا على أن الإحرار

التي أرسلت إلى المعامل الكيميائية وجدت مضمومة بذات الختم المثبت في محضر التحقيق وهو استدلال خاطيء مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات وإنما أشار في نهاية مرافعته إلى أن " دفتر الأحوال غير ثابت به أية مأمورية رسمية " فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الإخلال بحقه في الدفاع لعدم ضم دفتر الأحوال لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعي على المحكمة فعودها عن إجراء لم يطلب منها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذ منها بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله " ويبين من مطالعة الأوراق أن إذن التفتيش قد صدر في الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق من صباح يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ وأنه تم ضبط المتهم في نحو الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم ... " وكان ما رد به الحكم على الدفع مالف الذكر سائغا لا طارحا ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن أشار في عبارة مرسلة إلى اختلاف الأوزان لم يوضح مقدار هذا الاختلاف ولم يبد طلبا بشأنه فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى منازعة موضوعية لا يجوز التحدى بها أمام محكمة النقض ، فضلا عن أن اختلاف وزن العينة التي أخذت من المخدر عن وزن تلك التي أرسلت للتحليل — وهو اختلاف ضئيل على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة — مردود بما هو مقرر من أن المحكمة متى كانت قد اطعنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها واطعنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — فلا تثير عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . لما كان تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينة ونقضه موضوعا .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار أحمد فؤاد جنيته نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد رجب ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى عبد الصمد ، ومحمد فاروق راتب .

(٥٣)

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٦ ، القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . "قوة القاهرة" . مسئولية جنائية .
"موانع المسئولية" . قتل خطأ . خطأ .

القول بحصول الواقعة من حادث قهرى . ومن ألا يكون لجمانى يد فى حصول الضرر أو ألا
يكون فى قدرته منعه . مثال .

لما كان الحكم الابتدائى قد استظهر خطأ الطاعن فى قوله بما مؤداه أنه كان
يتبعين على المتهم وقد استشعر الخطر ولم يتأكد من حالة الطريق أمامه نتيجة عدم
وضوح الرؤية بسبب استعمال السيارة النقل القادمة فى مواجهته للنور المبهر
أن يهدئ من سرعة سيارته وإذ لم يفعل ذلك وفوجئ بعربة النقل أمامه واصطدم بها
فإن ذلك مما يوفر الخطأ فى جانبه ثم أضاف الحكم المطعون فيه ، ردا
على ما دفع به الطاعن من توافر القوة القاهرة ، قوله "أن الثابت من التحقيقات
ومن المعاينة عدم وجود آثار فرامل للسيارة على الطريق مما يقطع بأن المتهم
لم يتخذ أى إجراء لتفادى الاصطدام بعربة الكارو ولا يعفيه من ذلك قوله أن هذه
العربة لم تكن تحمل مصباحا خلفيا إذ أن أنوار السيارة التى يقودها كفييلة برؤية
العربة الكارو على مسافة بعيدة يستطيع معها السيطرة على سيارته ، كما أن الطريق
يسمح بمرور سيارتين فى اتجاهين مضادين رغم وجود عربة الكارو .." ،
لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم
المطعون فيه ، فى هذا الشأن كاف وسائل فى استظهار ركن الخطأ فى جانب

الطاعن ، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه فإذا اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذي وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن في ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ بدائرة مركز طما محافظة سوهاج (أولا) تسبب خطأ في موت وإصابة وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد المركبة الأجرة بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بالمركبة قيادة المصاب الثاني وحدثت إصابتهما الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة الأول . (ثانيا) قاد المركبة في الطريق العام بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر . وطلبت عقابه بالمسادين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ٣ و ٧٧ و ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة طما الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عن التهمتين وكفالة ١٠ ج للايقاف فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطمعن الأستاذ المحامي بصفتيه وكيلا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل والإصابة الخطأ وقاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر قد شابه قصور في التسبب وانطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على توافر القوة القاهرة الناتجة عن عدم استطاعته وؤية عربية النقل التي فوجيء بها أمامه بسبب الأنوار العاكسة الصادرة عن سيارة نقل كانت

قادمة في مواجهته وقد رد الحكم على هذا الدفاع بما لا يتسوقه مفترضاً أنه كان يقود سيارته بسرعة دون ما دليل على ذلك ، كما أن الطاعن كان قد طالب أمام درجتي التقاضى الاستعلام من نقطة المرور عن موعد مرور سيارة النقل لتحقيق دفاعه في شأن وقوع الحادث في ظلمات الليل وأنه لم ير عربة النقل لعدم استعمالها إضاءة خلفية مما كان السبب الوحيد لوقوع الحادث ولكن المحكمة التفتت عن تحقيق هذا الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دأب الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن في قوله بما مؤداه أنه كان يتعين عليه وقد استشعر الخطر ولم يتأكد من حالة الطريق أمامه نتيجة عدم وضوح الرؤية بسبب استعمال السيارة النقل القادمة في مواجهته للنور المبهر أن يهدئ من سرعة سيارته وإذ لم يفعل ذلك وفوجئ بعربة النقل أمامه واصطدم بها فإن ذلك مما يوفر الخطأ في جانبه ثم أضاف الحكم المطعون فيه ، رداً على مادفع به الطاعن من توافر القوة القاهرة ، قوله " أن الثابت من التحقيقات ومن المعاينة عدم وجود آثار فرامل للسيارة على الطريق مما يقطع بأن المتهم لم يتخذ أى إجراء لتفادى الاصطدام بعربة الكارو ولا يعفيه من ذلك قوله أن هذه العربة لم تكن تحمل مصباحاً خلفياً إذ أن أنوار السيارة التي يقودها كفيلاً برؤية العربة الكارو على مسافة بعيدة يستطيع معها السيطرة على سيارته ، كما أن الطريق يسمح بمرور سيارتين في اتجاهين مضادين رغم وجود عربة الكارو .. " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، في هذا الشأن كاف وسائغ في استظهار ركن الخطأ في جانب الطاعن ، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه فإذا اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذي وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن في ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة في حادث قهري . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل ، ويكون الطعن قائماً على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : اسماعيل حفيظ ، ومحمد صوفت القاضي ، والسيد شرمان ، ومحمد ملى بليغ .

(٥٤)

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٦ القضائية

(١) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . محكمة الموضوع . "سلطتها في استخلاص
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى" . إثبات "بوجه عام" . حكم . تسببه .
تسبب غير معيب .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمام
المحكمة . موضوعي .

(٢) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . حكم . "تسببه" . تسبب غير
معيب .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده أطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لخلها على هدم
الأخذ بها . عدم إلزامها ببيان ذلك .

(٣) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" .
"شهود" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب .

تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . لها أن تجزئ شهادة الشاهد
فتأخذ منها بما نظمته إليه في حق متهم . ونطرح ما عداه في حق آخرين .

٤ — محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . استدلال . إثبات .
"بوجه عام" . "شهود" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

لمحكمة الموضوع أن تعول في عقيدتها على أبحاث الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لما أن تجزئتها فتأخذ منها بما تظن إليه وتطرح ما عداه .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . قتل عمد . قصد جنائي باعث . حكم . تسببيه . "تسبب غير معيب" .

استخلاص نية القتل من الظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم هما بضميره في نفسه .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . قتل عمد . باعث ، سبق الاصرار . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

استظهار الحكم سبق الاصرار من الباءث على الجريمة وتحريرات المباحث من ذلك . سائق .

(٧) جريمة . "أركانها" . سبق إصرار . عقوبة . العقوبة المبررة . حكم "تسببيه . تسبب غير معيب" .

عدم جدوى التمسك بانتفاء سبق الاصرار . مادامت العقوبة المحكوم بها مقرررة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار ولا تردد .

(٨) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . "خبرة" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني ليس "بلازم" . كفاية عدم تناقض جماع الدلائل القول والدلائل الفني بما يستعصى على الملائمة والتوفيق .

(٩) إثبات . "شهود" . حكم . "حجية الحكم" . "تسببيه . تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب . الطعن ما لا يقبل منها" . البيان الممول عليه في الحكم هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي . دون غيره .

(١٠) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . إثبات . "شهود" . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره .

عدم التزام المحكمة استجابة وردا إلا بالطلب الجازم ما دام مقدّمه معرا عليه في طلباته الختامية .

(١١) إجراءات : " إجراءات المحاكمة " . إثبات . " شهود " . محكمة
الجنابات . الإجراءات أمامها .

حتى المحكمة في الاعراض من مباح شهود النفي ما لم يقع المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ،
١٨٧ إجراءات .

١ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة
على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ،
وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة
مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢ — أخذ المحكمة بأقوال شاهد يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها
الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . دون أن تكون ملزمة ببيان حلة اطمئنانها
إلى أقواله .

٣ — إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع
وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة
إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر وإن كانت المحكمة
قد اطمأنت إلى أقوال رئيس المباحث وما تضمنته تحرياته وأخذت بتصويره
للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون المتهمين الآخرين الذين قضت ببراءتهم .
فإن ذلك حق لها . لأن لمحكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها
بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى .

٤ — للمحكمة أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها
معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه مما تراه مطابقا
للحقيقة وتطرح ما عداه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد حصل أقوال رئيس المباحث
وتحرياته بما لا شبهة فيه لأي تناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد تعارض
صور الواقعة التي تناولتها التحريات وما أخذ به الحكم وما أطرح من أقوال
الضابط وتحرياته واعتماده على الدليل المستمد منها في حق الطاعن وحده دون
المتهمين الآخرين لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة

الموضوع في وزن عناصر الدعوى ، واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٥ — لما كان الحكم المطعون فيه لم يستدل على توافر نية القتل في حق الطاعن بالباعث على الجريمة ، كما يزعم الطاعن في وجه الطعن — بل استدل عليها بقوله " ... أنه قد أقدم على إطلاق سلاح نارى — بندقية خرطوش كان يحملها لهذا الغرض ، وهو سلاح قاتل بطبيعته ، كما أن مكان الإصابات التي كشفها الطبيب الشرعى في تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته تقطع بـأنه قد تعمد إزهاق روحه ... " ولما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمنه في نفسه . فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع —وع في حدود سلطته التقديرية وإذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعن ، فإن نعى الطاعن يكون في غير محله .

٦ — لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ظرف سبق الاصرار لدى الطاعن بالباعث على الجريمة وذلك بقوله " ... وسبق الاصرار متوفر لديه من ثبوت اتهامه للمجنى عليه بسرقة المبيدات الحشرية من الجمعية الزراعية التي يعمل خفيرا بها لإبعاده عن عمله " . وإذا كان الحكم قد إستقى هذا الباعث من أقوال ضابط المباحث وتحرياته ، وكان البين من مراجعة المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم منها له معينه في الأوراق — فقد انحسرت عنه قالة الخطأ في الإسناد .

٧ — لا جدوى للطاعن من التمسك بانتفاء سبق الإصرار — على فرض حصوله — كما دامت العقوبة المحكوم بها وهى الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

٨ — ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى

أن الطاعن أطلق على المجنى عليه أعيرة نارية من البندقية الخرطوش المضبوطة من عيار ١٢ الخاصة بالمتهم الرابع ونقل عن شهود الواقعة وهم المتهمين من الثاني إلى الخامس قولهم أن الطاعن أخذ من المتهم الرابع بندقية الخرطوش المرخصة له لإطلاق أعيرة منها ابتهاجا بالعرس ، وعندما مر عليهم المجنى عليه ممتطيا دابته عاجاه بإطلاق أعيرة منها عليه فسقط من فوق دابته قتيلا — كما نقل الحكم من تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه أصيب في ذراعه الأيمن ومقدم يمين الصدر والبطن والظهر بإصابات نارية من مقذوفات أطلقت من أسلحة خرطوش من مثل البندقية المضبوطة وأن الوفاة نشأت عن هذه الإصابات وأن السلاح المضبوط عبارة عن بندقية خرطوش ذات ما سورتين غير مششختين عيار ١٢ وأطلقت في وقت يتفق وتاريخ الحادث وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم عن تلك الأدلة وما أخذها الصحيح من الأوراق — وكان البين مما تقدم أن ما أخذ به الحكم واطمأن إليه من أقوال المتهمين الآخرين في حق الطاعن لا يتعارض مع تقريرى الصفة التشريحية وفحص السلاح المضبوط بل يتطابق معهما في عموم قولهم — وكان قول الطاعن بالعثور على أعيرة من عيار ١٦ بجوار الجثة بما يدل على تعدد الجناة وتعدد الأسلحة المستعملة في القتل لا يبعث على التناقض طالما أن الحكم لم يورد هذا الأثر في مدوناته ولأن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولم يكن هذا الأثر بذى اعتبار لدى المحكمة طالما أن الطاعن لا يمارى فيما أثبتته الحكم نقلا عن الشهود بأنه هو وحده الذى أطلق الأعيرة النارية على المجنى عليه من السلاح المضبوط ، وفيما نقله عن الدليل القنى من أن الإصابات المشاهدة بالجثة تحدث من أعيرة تطلق من مثل السلاح المضبوط عيار ١٢/ وكان الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والقنى في هذا الخصوص بما تضحى معه دعوى التعارض بين هذين الدليلين ولا محل لها .

٩ — لما كان البيان المعمول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . فإن تزيد الحكم في معرض التدليل على ظرف سبق الاصرار بقوله إن الطاعن أطلق على المجنى عليه طلقتين وهو خارج من سياق تدليله على ثبوت تهمة القتل —

لا يمس منطق أو النتيجة التي انتهى إليها ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب صحيحة غير متناقضة كافية بذاتها لحمله ، ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المعاينة أسفرت عن وجود جثة المجنى عليه على حافة الطريق المجاور لأشجار البرقوق البرى وهو ما يتفق مع ما أورده الحكم بيانا للواقعة وما حصله من أقوال الشهود ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد بدعوى الفساد في الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون بدوره على غير سند .

١٠ — من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية . وإذا كان البين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن وإن أشار في مستهل مرافعته إلى أن هناك شاهدين مدون اسميهما في ورقة وجدت في ملابس المجنى عليه إلا أنه لم يتمسك بطلب سماعهما في طلباته الختامية . فليس له أن ينعى عليهما عدم إجابته إلى طلبه .

١١ — بفرض إصرار الطاعن على طلب سماع شاهدي النفي في ختام طلباته فإنه لا جناح على المحكمة إن هي أعرضت عن هذا الطلب ما دام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم بدائرة مركز فوة محافظة كفر الشيخ المتهمون جميعا : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك سلاحين ناريتين "بندقية وفرد خرطوش" غير مششختين وذلك بأن استدرجه المتهم الثاني لحضور حفل عرس بناحية عزبة السعدة وتربصوا

له بالطريق حتى إذا ما ظفروا به أطلق عليه المتهم الأول (الطاعن) أجرة نارية من بندقية كان يحملها قاصدا من ذلك قتله بينما وقف المتهم الثالث مزودا بفرد خرطوش ومعهما باقي المتهمين لشد أزر زميلهم المتهم الأول (الطاعن) ومراقبة الطريق . فحدث بالمجنى عليه الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الأول (أولا) أحرز سلاحين ناريتين (بندقية وفرد خرطوش) غير مششختين في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) أحرز ذخائر (طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري الأول سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو إحرازه . المتهم الثالث أحرز سلاحا ناريا "فرد خرطوش" غير مششخن في غير الأحوال المصرح بها قانونا . المتهم الرابع : سلم سلاحه (بندقية) سالف الذكر المرخص له به للمتهم الأول وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام . (أولا) بمعاقبة المتهم الأول (الطاعن) بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهم المسندة إليه . (ثانيا) بمعاقبة المتهم الرابع بتغريمه عشرة جنميات عن التهمة الرابعة مع مصادرة البندقية المضبوطة وبرأته من باقي التهم المسندة إليه . (ثالثا) ببراءة باقي المتهمين مما أسند إليهم . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد شابه قصور وتناقض في التسبيب ، وفساد في الاستدلال فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق ، والإخلال بحق الدفاع — ذلك أنه اعتمد في قضائه بادانة الطاعن على أقوال ضابط المباحث وتحرياته وغم تعدد وتعارض الصور التي تناوأتها هذه التحريات في تصوير الحادث ، وأخذ بها في حق الطاعن وحده ، دون المتهمين الآخرين الذين قضى ببراءتهم مع إنها قد

شتم! تهم كشركاء في الجريمة ، واستدل على توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار في حق الطاعن من ضغينة سابقة لسبق إتهامه المجنى عليه بسرقة مبيدات حشرية من الجمعية التعاونية الزراعية التي يعمل خفيرا بها لإبعاده عن عمله وهو أمر لا سند له في الأوراق كما عول على الدليلين القولي واللفي رغم تعارضهما دون أن يعنى برفع ما بينهما تناقض إذ حصل من الدليل القولي أن الطاعن أعلق عيارين على المجنى عليه فسقط من فوق دابته قتيلا في الطريق مما لازمه وحدة مسافة الاطلاق واتجاهه ووجود الجثة على أرض الطريق ، في حين أن ما أورده التقرير الطبي الشرعي من وجود أربعة إصابات بالجثة من أربعة عيارات نارية أطلقت من مسافات واتجاهات مختلفة وما أسفرت عنه المعاينة من وجود الجثة وسط زراعة البرقوق البري وبجوارها حشارات لأعيرة مختلفة من عيار ١٢، ١٦، يدل على تعدد الجناة وتنوع أصحابهم ومطاردتهم للمجنى عليه وأخيرا فإن المحكمة لم تستجب إلى طلب الدفاع سماع شاهدي نفى مدون اسميهما في ورقة وجدت في ملابس المجنى ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقع الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها معينا الصحيح في الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال رئيس المباحث وتحريات المتهمين الآخرين وما جاء بتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط — لما كان ذلك . وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصابها في الأوراق . ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها إلى أقواله — وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة

بالنسبة لمتهم آخر وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال رئيس المباحث وما تضمنته تحرياته وأخذت بتصويره للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون المتهمين الآخرين الذين قضت ببراءتهم ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، كما لها أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه وكان الحكم قد حصل أقوال رئيس المباحث وتحرياته بما لا شبهة فيه لأى تناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد تعارض صور الواقعة التي تناولتها التحريات وما أخذ به الحكم وما أطرح من أقوال الضابط وتحرياته واعتماده على الدليل المستمد منها في حق الطاعن وحده دون المتهمين الآخرين لا يخرج من كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل ، وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى ، واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستدل على توافرية القتل في حق الطاعن بالباعث على الجريمة — كما يزعم الطاعن في — في وجه الطعن — بل استدل عليها بقوله : ” .. أنه قد أقدم على إطلاق سلاح ناري — بندقية خرطوش كان يحملها لهذا الغرض ، وهو سلاح قاتل بطبيعته ، كما أن مكان الإصابات التي كشفها الطبيب الشرعي في تقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته تقطع بأنه قد تعمد إزهاق روحه “ ولما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني وتم عما يضمنه في نفسه . فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى فاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا ما كان الحكم قد دال على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعن ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير سديد ولا محل له — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ظرف سبق الإصرار لدى الطاعن بالباعث على الجريمة وذلك بقوله : ” وسبق الإصرار متوفر لديه من ثبوت اتهامه للعجنى عليه بسرقة المبيدات الحشرية من الجمعية الزراعية التي يعمل خفيرا بها لإبعاده من عمله “ ، وإذا كان الحكم قد استقى هذا الباعث من أقوال ضابط المباحث وتحرياته ، وكان البين من

مراجعة المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم منها له معينه في الأوراق — فقد انحسرت عنه قالة الخطأ في الإسناد — فضلا عن أنه لا جدوى للطاعن من التمسك بهذا السبب في الطعن — على فرض حصوله — مادامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة بحرمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن يطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن أطلق على المحبى عليه أعيرة نارية من البندقية الخرطوش المضبوطة من عيار ١٢ الخاصة بالمتهم الرابع ونقل عن شهود الواقعة وهم المتهمين من الثاني إلى الخامس قولهم أن الطاعن أخذ من المتهم الرابع بندقية الخرطوش المرخصة له لإطلاق أعيرة منها إبتهاجا بالعرس ، وعندما مر عليهم المحبى عليه ممتطيا دابته عاجله باطلاق أعيرة منها عليه فسقط من فوق دابته قتيلا — كما نقل الحكم من تقرير الصفة التشريعية أن المحبى عليه أصيب في ذراعه الأيمن ومقدم يمين الصدر والبطن والظهر باصابات نارية من مقذوفات أطلقت من أسلحة خرطوش من مثل البندقية المضبوطة وأن الوفاة نشأت عن هذه الاصابات وأن السلاح المضبوط عبارة عن بندقية خرطوش ذات ماسورتين غير مششختين عيار ١٢ وأطلقت في وقت يتفق وتاريخ الحادث وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم عن تلك الأدلة ومأخذها الصحيح من الأوراق — وكان البين مما تقدم أن ما أخذ به الحكم واطمأن إليه من أقوال المتهمين الآخرين في حق الطاعن لا يتعارض مع تقريرى الصفة التشريعية ولخص السلاح المضبوط بل يتطابق معهما في عموم قولهم — وكان قول الطاعن بالعثور على أعيرة من عيار ١٦ بجوار الجثة بما يدل على تعدد الجناة وتعدد الأسلحة المستعملة في القتل لا يبعث على التناقض طالما أن الحكم لم يورد هذا الأثر في مدوناته لأن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولم يكن لهذا الأثر بذى اعتبار لدى المحكمة طالما أن الطاعن لا يمارى فيما أثبتته الحكم نقلا عن الشهود بأنه هو وحده الذى أطلق الأعيرة النارية على المحبى عليه من السلاح المضبوط ، وفيما نقله عن الدليل الفني من أن الإصابات المشاهدة بالجثة تحدث من أعيرة تطلق من مثل السلاح المضبوط

حيار/١٢ وكان الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليين القول والفتى في هذا الخصوص بما تضحى معه دعوى التعارض بين هذين الدليين ولا محل لها ، وكان ما قالته المحكمة بعد ذلك في معرض التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار بأن الطاعن عاجل المجنى بطلقتين ناريتين من البندقية فأرداه قتيلا وغير مؤثر على سلامة حكمها ذلك أن ما يخرج من هذا القليل أنه لم يكن منصبا على بيان الواقعة أو أداتها ، بل ساقته المحكمة في معرض حديثها عن ظرف سبق الإصرار ، وبعد أن استوفى الحكم دليله في إثبات فعل القتل الذي قارفه الطاعن بالاعتراض فيه بين الأدلة القولية والفنية ، وكان من المقرر أن البيان المعمول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . فإن تزيد الحكم في معرض التدليل على ظرف سبق الإصرار بقوله أن الطاعن أطلق على المجنى عليه طلقتين وهو خارج عن سياق تدليله على ثبوت تهمة القتل — لا يمس منطق أو النتيجة التي انتهى إليها ما دام قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة غير متناقضة كافية بذاتها لحمله ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المعاينة أسفرت عن وجود جثة المجنى عليه على حافة الطريق المجاور لأشجار البرقوق البرى وهو ما يتفق مع ما أورده الحكم بيانا للواقعة وما حصله من أقوال الشهود ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد بدعوى الفساد في الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون بدوره على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تنرم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية — وإذا كان البين من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن وأن أشار في مستهل مرافعته إلى أن هناك شاهدين مدون اسميهما في ورقة وجدت في ملابس المجنى عليه إلا أنه لم يتسك بطلب تباعها في طلباته الختامية . فليس له

أن ينعى عليها عدم إجابته إلى هذا الطلب أو الرد عليه هذا وبفرض إصرار الطاعن على طلب سماع شهادتي النفي في ختام طلباته فإنه لا جناح على المحكمة أن هي أعرضت عن هذا الطلب ما دام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ لإعلان الشهود الذين يطالب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار / محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 اسماعيل حفيظ ، وسيد عثمان ، وعبد الحميد صادق ، ومحمد علي بليغ .

(٥٥)

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٦ القضائية

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . تفتيش . " التفتيش باذن " . إثبات . " بوجه عام " . قصد جنائي . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد ستدا للاذن بالتفتيش ونسبة المخدرات لهم . لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الاتجار .

(٢) مواد مخدرة . إثبات . " معاينة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

كفاية إثبات ضبط المخدر يجيب جلاباب الطاعن ومديره . غناه عن إبراء معاينة مثله . متى تبين أن القصد من هذا الطلب هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شاهد الإثبات .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . شهود . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

للمحكمة الأخذ بأقوال شهود الإثبات وإطراح أقوال شهود النفي . دون التزام ببيان السبب . مادام الرد على أقوالهم مستفاد من الأخذ بأدلة الثبوت .

١ — من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط مما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة إحراز الجواهر المخدرة لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

٢ — لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرها للواقعة من ضبط المواد المخدرة في جيب جلاب الطاعن وصديريه والتفتت عن طلب معاينة منزله وأطرحته بقالة أن الغرض منه هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شاهد الاثبات لا لنفي الواقعة ذاتها، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافيا وسائغا في الالتفات عن طلب المعاينة، لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض هذا الطلب إذا لم ترى فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها طبقا للتصوير الذي أخذت به ، وأنها لا تنجبه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة على النحو الذي رواه شاهد الاثبات ما دامت قد بررت رفضها بأسباب سائغة . كما أنه لا جدوى فيما يشيره الطاعن خاصا بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط مخزنا المخدر بملايسه ولم يثر بخصوصه أي منازعة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

٣ — إن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شهود الاثبات وتطرح أقوال شهود النفي دون أن تلتزم ببيان السبب، ما دام الرد على أقوال الآخرين مستقادا من الأخذ بأدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه قد ثبت في يقين المحكمة بعد فحصها لدقترى أحوال مكتب المخدرات والمرور وقوع الضبط والتفتيش في الوقت الذي شهد به شاهد الاثبات ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٧٣ بدائرة مركز أبنوب محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين أفيونا وحشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبندين ١٢١ و ١٢٢ من الجدول رقم ١ المرافق فقرر ذلك عملا بمواد الاتهام بمعاقبته المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحرار جواهر مخدرة (أفيون وحشيش) بغير قصد الاتجار قد شابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، وذلك لأن الحكم المطعون فيه استدل على صحة الواقعة وثبوتها قبل الطاعن ركونا إلى أقوال الشكيب التي تضمنت أن تحرياتة السرية دلته على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة حالة أن الحكم لم يعتد بهذا القول عند التحدث عن قصد الاتجار ونفى توافر هذا القصد قبل الطاعن ، مما يعم الحكم بالتناقض في التسبيب ، كما أن الدفاع تمسك في ختام مرافعته الشفوية بإجراء معاينة لمكان الضبط — لم تشملها تحقيقات النيابة — لتحقيق دفاع الطاعن الذي يسانده فيه شهوده من أن رجال الشرطة لم يقتحموا باب مسكنه بل فتحه لهم شقيقه الذي يقيم في الغرفة التي تقع إلى يمين الداخل والتي أثبت الحكم أن الطاعن هو شاطهاً مما يستحيل معه تصوير الواقعة على النحو الذي أخذت به المحكمة استنادا إلى أقوال شاهدي الإثبات خاصة وقد قرأ أولهما بجلسة المحاكمة أن المنزل بابين ، وإذ رفض الحكم الاستجابة لهذا الطلب بقالة أن المقصود منه هو مجرد إثارة الشبهة في صحة ما شاهد به شاهد الإثبات لالتمس الواقعة ذاتها يكون قد أخل بحقه في الدفاع . فضلا عن أن الحكم قد عول — في معرض رده على الدفع بطلان التفتيش لا ببراءة قبل صدور الأذن به — على ما هو ثابت بأقوال شاهدي

الاثبات وبدفتر المرور من تمامه في الساعة صباحا إلا أنه لم يتناول بالرد ما قرره شهود النفي من أن التفتيش تم قبل الخامسة صباحا وأن رجال القوة ظلوا يطرقون باب مسكن الطاعن فترة من الوقت حتى فتحه لهم شقيقه إلا أن الحكم لم يعرض لتلك الواقعة إيرادا لها وردا عليها ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال النقيب والشروط السرى وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى استخلاصا من الأوراق والتحقيقات التي تمت فيها على أساس أن إحراز الطاعن للمواد المخدرة المضبوطة مجردا من قصد الاتجار ثم أورد مؤدى أقوال النقيب كما هي قائمة في الأوراق ، وعند تحدته عن قصد الاتجار لم يرتب له قياما لضالة الكمية المضبوطة وانفتار الضبط للادوات المؤدية لقيامه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدرة لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرها للواقعة من ضبط المواد المخدرة في جيب جلاب الطاعن وصديريه والتفتت عن طلب معاينة منزله وأطرحته بقالة أن الغرض منه هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شاهدا الإثبات لا لنفي الواقعة ذاتها ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافيا وسائغا في الالتفات من طلب المعاينة ، لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض هذا الطلب إذا لم تر فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها طبقا للتصوير الذي أخذت به ، وأنها لا تنجبه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة على النحو الذي رواه شاهدا

الإثبات مادامت قد بررت رفضها بأسباب سائغة ، كما أنه لا جدوى فيما يشير به الطاعن خاصا بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت في حقه أنه قد ضبط محرزا المخدر بملايسه ولم يثر بخصوصه أى معارضة ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شهود الإثبات وتطرح أقوال شهود النفى دون أن تلتزم ببيان السبب ، مادام الرد على أقوال الآخرين مستفادا من الأخذ بأدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، وكان البين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه قد ثبت فى يقين المحكمة بعد فحصها لدفتري أحوال مكتب المخدرات والمرور وقوع الضبط والتفتيش فى الوقت الذى شهد به شاهدا الإثبات ، فإن ما يشير به الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدي ، وسماعيل محمود حفيظ ، والسيد شرعان ،
ومحمد علي بليغ .

(٥٦)

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٦ القضائية

(١) طعن . "الصيغة في الطعن والمصالحة فيه" . نقض . "التقرير بالطعن
وإيداع الأسباب" . "أسباب الطعن . ما يقبل من الأسباب" .

وجود الطاعن تحت التحفظ بوحدة العسكرية . مدر قهرى . يحول بينه وبين التقرير
بالطعن .

(٢) نقض . "التقرير بالطعن وإيداع الأسباب" . "أسباب الطعن
ما يقبل منها" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

تقديم مذكرة الأسباب خلال العشرة أيام التالية للتقرير محسوبة من تاريخ زوال المسانح .
تقبل الطعن شكلا .

(٣) محكمة الجنايات . "نظرها الدعوى والحكم فيها" . مخامة . إجراءات
"إجراءات محاكمة" .

تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين . مع تعارض المصاحبة بينهما . يعيب إجراءات المحاكمة .

١ — من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر بتاريخ ٧ مايو
سنة ١٩٧٥ في حضور الطاعن إلا أنه لم يقرر بالطعن بطريق النقض إلا بتاريخ
٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ وقدم الأسباب في أول يوليو سنة ١٩٧٥ بعد فوات الميعاد

المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معتذرا في أسباب طعنه ، بأنه كان مجندا وصار التحفظ عليه بوحدة العسكرية فور صدور الحكم المطعون فيه ولم يتمكن من الحصول على تصريح بالتوجه إلى نيابة وسط القاهرة إلا في ٢١ يونيو سنة ١٩٧٥ فبادر بالتقرير بالطعن في اليوم التالي وقدم مذكرة الأسباب في يوم أول يولييه سنة ١٩٧٥ مرفقا بها كتاب من وحدة العسكرية يؤيد صحة دفاعه ، لما كان ذلك ، وكان وجود الطاعن تحت التحفظ بوحدة العسكرية يعتبر عذرا قهريا يحول بينه وبين التقرير في الميعاد القانوني وقد بادر في اليوم التالي للتصريح له بالخروج بالتقرير بالطعن على اعتبار أن ذلك الإجراء منه لا يبدو أن يكون عملا ماديا يتعين القيام به على أثر زوال المانع .

٢ - لما كان الطاعن قد قام بتقديم مذكرة الأسباب في العشرة أيام التالية للتقرير وقد جرى قضاء محكمة النقض على قبول الأسباب التي تقدم في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال المانع ... فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

٣ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعن وعن المحكوم عليه الآخر . كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بإدانة الطاعن على ما قرره المحكوم عليه الآخر في حق الطاعن من أنه اعترف له بأنه قتل المجنى عليها دفعا للعار ووضعها في "قفّة" فساعده في نقائها على عربة يد وألقيا بها في اليم مما مؤداه أن الحكم قد اعتبر المحكوم عليه الآخر شاهد إثبات ضد الطاعن وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهما الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهما على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن على الحكم - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - وذلك بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة :
الأول (الطاعن) قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتلها
وأعد لذلك ساطورا وتوجه إلى مسكنها وما أن ظفر بها حتى انهال عليها ضربا
بلساطور قاصدا إزهاق روحها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياتها . (الثاني) أخفى جثة المجنى عليها سائلة الذكر بأن
ألقاها في اليم على الوجه المبين بالمحضر . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم
إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمسادة ١/٢٣٤ و ١٧ من قانون العقوبات .
فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادتي الاتهام
بمعاقبة المتهم الأول (الطاعن) بالأشغال الشاقة — مدة سبع سنوات . وبمحس
المتهم الثاني سنة واحدة مع الشغل . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٥
في حضور الطاعن إلا أنه لم يقرر بالطعن بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٢ يونيو
سنة ١٩٧٥ وقدم الأسباب في أول يوليو سنة ١٩٧٥ بعد فوات الميعاد المنصوص
عليه في المسادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض معذرا في أسباب طعنه بأنه كان مجنونا وصار التحفظ
عليه بوحدة العسكرية فور صدور الحكم المطعون ولم يتمكن من الحصول على
تصريح بالتوجه إلى نيابة وسط القاهرة إلا في ٢١ يونيو سنة ١٩٧٥ فبادر بالتقرير
بالطعن في اليوم التالي وقدم مذكرة الأسباب في أول يوليو سنة ١٩٧٥ صرفا بها
كتاب من وحدته العسكرية يؤيد صحة دفاعه . لما كان ذلك ، وكان وجود
الطاعن تحت التحفظ بوحدة العسكرية يعتبر عذرا قهريا يحول بينه وبين التقرير
في الميعاد القانوني وقد بادر في اليوم التالي للتصريح له بالخروج بالتقرير بالطعن
على اعتبار أن ذلك الإجراء منه لا يعدو أن يكون عملا ماديا يتعين القيام به على

أثر زوال المانع ثم قام بتقديم مذكرة الأسباب في العشرة أيام التالية للتقرير وقد جرى قضاء محكمة النقض على قبول الأسباب التي تقدم في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال المانع .. فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قدشابه بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك بأن محاميا واحدا تولى الدفاع عنه وعن المحكوم عليه الآخر الذي دانه الحكم بجريمة إخفاء جثة المجنى عليها على الرغم من تعارض المصلحة فيما بينهما إذ حول الحكم من بين ما عول عليه في قضائه على ما قرره الآخر في حقه مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عنه محام آخر .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن محاميا واحدا تولى الدفاع عن الطاعن وعن المحكوم عليه الآخر . كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بإدانة الطاعن على ما قرره المحكوم عليه الآخر في حق الطاعن من أنه اعترف له بأنه قتل المجنى عليها دفعا للعار ووضعها في "قفه" فساعدته في نقلها على عربة يد وألقيا بها في اليم مما مؤداه أن الحكم قد اعتبر المحكوم عليه الآخر شاهد إنبات ضد الطاعن وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهما الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهما على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن على الحكم — لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة — وذلك بغبر حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جاسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الرشيدى ، ومحمد صفوت ، وسيد شومان ، ومحمد على بايغ .

(٥٧)

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٦ ، القضائية

(١) نيابة عامة . نقض . ” المصلحة في الطعن والصفة فيه “ . أسباب
الطعن . ” ما يجوز وما لا يجوز قبوله من الأسباب “ .

النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون . تختص بمركز قازنى
خاص يجوز لها الطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت
المصلحة للحكوم عليه .

(٢) نيابة عامة . حكم . ” بطلان الحكم “ . ” تسببه . تسبب معيب “ .
طعن . ” المصلحة فيه “ .

وجود خطأ في الحكم يجعل للنيابة الحق في الطعن على الحكم . ولو قفى بمعاينة
المطعون ضده .

(٣) إعلان . معارضة . ” نظرها والحكم فيها “ . بطلان .

إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلان
بله الإدارة بعد — توجيه الإعلان إلى محل لا يتم فيه . باطل .

١ — من المقرر أن النيابة — وهى تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق
موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هى خصم عام تختص بمركز قانونى
خاص يجوز لها أن تطعن في الحكم — وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة
خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هى للحكوم عليه .

٢ - لما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تنبىء الأحكام فيها على تطبيق قانون صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان فإن مصلحة النيابة العامة فى هذا الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بمعاقبة المطعون ضده .

٣ - لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن إعلان المطعون ضده بجلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وجه إليه بمحل إقامته المبين فى الأوراق بأنه كائن فى شارع ... بالمطرية رقم هـ ولما لم يستدل عليه تم إعلانه بلجهة الإدارة وإذ كان الثابت من محضر جمع الاستدلالات فى ١٩٧١/١٠/٥ ومن أوراق تحقيق شخصية المطعون ضده أنه إنما يقيم فى شارع ... عزبة العقاد بالمطرية رقم هـ وليس هـ فإن الإعلان يكون وجه إلى محل آخر غير محل إقامة المعارض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته ومن ثم إعلانه بلجهة الإدارة - بعد توجيهه - بمحل لا يقيم على نحو ما تقدم لا يصح أن يبنى عليه الحكم فى معارضته .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما فى يوم هـ أكتوبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الزيتون - سرقا الساعة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة ل ... وتمت السرقة بإحدى وسائل النقل البرية . وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٦ مكرر الثالثة / ١ من قانون العقوبات . ومحكمة الزيتون قضت فى الدعوى حضورياً للأول وحضورياً للثانى بحبس كل منهما ستة شهور مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المحكوم عليهما . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت فى الدعوى حضورياً لاعتبارها للأول وغياباً للثانى بقبول استئناف المتهم الأول شكلاً وفى موضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وسقوط استئناف الثانى . فعارض المحكوم عليه الثانى وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تمنع على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار المعارضة الاستثنائية كأن لم تكن قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكوم عليه المعارض لم يعان بالجلسة التي صدر فيها الحكم لشخصه أو في محل إقامته .

وحيث إن من المقرر أن النيابة العامة — وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم — وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بمعاقبة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن إعلان المطعون ضده بجلاسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وجه إليه بحل إقامته المبين في الأوراق بأنه كائن في شارع .. بالمطرية رقم ٥ ولما لم يستدل عليه تم إعلانه بلجهة الإدارة . وإذا كان الثابت من محضر جمع الاستدلالات في ١٠/٥/١٩٧١ ومن أوراق تحقيق شخصية المطعون ضده فيه أنه إنما يقيم في شارع .. عزبة العقاد بالمطرية رقم ٥٠ وليس هـ فإن الإعلان يكون وجه إلى محل آخر غير محل إقامة المعارض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلاسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ومن ثم فإن إعلانه بلجهة الإدارة — بعد توجيهه — بحل لا يقيم فيه على نحو ما تقدم — لا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضته فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على ذلك الإعلان باطل فإنه يكون باطلا بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ ، والسيد محمد شرهان ،
ومحمد على بليغ .

(٥٨)

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٦ القضائية

(١) محكمة الموضوع . ” الإجراءات أمامها “ . إجراءات . ” إجراءات
محاكمة “ . إثبات . ” شهود “ .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقق الشفوى الذى تجر به المحكمة بالجلسة وتسمع فيه شهادة
الشهود فى مواجهة المتهم . مادام سمعهم ممكنا .

(٢) إجراءات . ” إجراءات محاكمة “ . إثبات ” شهود “ . دفاع . ” الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفره “ .

نزول الطامن من طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه فى المدول من هذا النزول ويتمسك بتحقيق
ما يطالب . مادامت المرافعة دائرة . اساس ذلك ؟

(٣) محكمة الموضوع . ” الإجراءات أمامها “ . إثبات . ” شهود “ . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .

حق المحكمة فى عدم إجابة المتهم إلى طلب سماع شهود الزنى مادام لم يملك السبيل الذى رسمه
قانون الإجراءات الجنائية فى المادتين ١٨٦ و ١٨٧ . شرطه . أن يكون مستندا للأسباب المبينة
بالمادة ١٨٥ إجراءات .

(٤) إعلان . إثبات . ” شهود “ . محكمة الموضوع . ” الإجراءات أمامها “ .

عدم إعلان اتهم لشهوده وفق القانون . ليس سببا لعدم سماعهم . وجوب سماع الشاهد متى
رأت المحكمة أنه يدلى بأقوال من شأنها إظهار الحقيقة .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . "الإجراءات أمامها" .
إثبات . "شهود" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره .

عدم جواز الاعتناء من سماع الشهود . إلا إذا روى أن الغرض من سماعهم إنما هو المظن
والنكايه .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إجراءات . "إجراءات
محاكمة" . إثبات . "شهود" .

خوض المحكمة في الموضوع المراد الاستشهاد به والقول بعدم جدوى سماع الشهود . افتراض
من عندها . قد يدحضه الواقع .

تقدير أقوال الشاهد يراعى فيها كيفية أدائه للشهادة والمناقشات التي تدور حول مهادته .

(٧) إثبات . "بوجه عام" . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" .

إعتبار التحقيقات التي جرت أمام هيئة سابقة من عناصر الدعوى . شأن محاضر التحقيق
الأولية .

(٨) إثبات . "شهود" . إجراءات . "إجراءات محاكمة" . إنابة قضائية .
إعلان .

وجوب سؤال الشاهد طبقاً لما رسمه قانون الموافقات . ولو كان خارج البلاد .

(٩) إجراءات . محكمة الموضوع . "الإجراءات أمامها" . دفاع . "الإخلال
بحق الدفاع" . ما يوفره .

إخفال المحكمة بسماع شهود النفي دون إثبات تعدد سماعهم . إخلال بحق الدفاع .

١ — الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ، ولا يجوز الاعتناء
على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية حلة مهما كانت
إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً .

٢ - حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لا زال مفتوحا ، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق ما يطالبه ما دامت المرافعة دائرة ولو أبدى هذا الطلب بصفة احتياطية لأنه يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة .

٣ - أنه وإن كانت محكمة الموضوع في حل من عدم إجابة المتهم إلى طلب سماع شهود النفي مادام لم يسلك السبيل الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادتين ١٨٦، ١٨٧ إلا أن هذا مشروط بأن يكون استنادها في الرفض هو الأساس المبين في المادة ١٨٥ من القانون المشار .

٤ - إن القانون لم يجعل الإعلان شرطا لسماع الشاهد . لمحكمة الجنائيات أن تسمع أقواله ولو لم يتم إعلانه بالحضور طبقا للقانون متى رأت أنه يدلي بأقوال من شأنها إظهار الحقيقة . فأوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة وإجابته أو الرد عليه ، ولم يتجه مراده حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصالحة في سماعهم أمام محكمة الجنائيات إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ضمانا للمتهم الذي تحاكمه لا إلى الافتئات على حق الدفاع .

٥ - لا يجوز إذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالواقعة أو منتجا فيها أن ترفض المحكمة سماع شهود النفي إلا إذا رأت أن الغرض من طلب سماعهم إنما هو المطلب أو النكاي .

٦ - لما كانت المحكمة إذ رفضت سماع شهود النفي الذين لم يعلنهم الطاعن وفقا للمادتين ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد خاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهم عليه وعللت رفض الطلب بما قالت من كذب الشاهدة الأولى والتي سبق سماع شهادتها أمام هيئة سابقة ، وعدم الحدودى من سماع الشاهدين الآخرين والشرطى على افتراض أنهم سوف يقولون إذا ما سئلوا أقوالا معينة أو أنها سوف تنفى

على كل حال إلى حقيقة معينة بعض النظر عن الأقوال التي يدلون بها أمامها ، فإن المحكمة في هذه الحالة إنما تبنى حكمها على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع على غير ما افترضت فيدلى الشهود بشهادتهم أمامها بالجلسة بأقوال من شأنها أن تغير النظر الذي بدا لها قبل أن تسمعهم ، كما أن تقدير المحكمة للشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة بل وبالمناقشات التي تدور حول شهادته أثناء الأدلاء بها وكيفية أداء الشهادة . فحق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبدئه في جلسة المحاكمة ويسمع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة ، فالقانون يوجب سؤال الشاهد أولا وبعدئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي يسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

٧ — التحقيقات التي جرت في جلسة سابقة بالنسبة لشاهدة النفي الأولى بمعرفة هيئة أخرى لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على المحكمة شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، والأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي أجراه نفس القاضي الذي أصدر الحكم .

٨ — أن وجود الشاهد الثاني ... في بغثة دراسية بالبحر لا يجعل سؤاله غير ممكن حيث نظم قانون المرافعات طريق إعلانه .

٩ — لما كانت المحكمة قد غضت الطرف عن طالب سماع شهود نفي الطاعن ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعهم ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم باب شرق محافظة الإسكندرية :
تأخرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (أفيونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها
قانونا . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته

بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق .
فصدر قرارها بذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضوريا عملا بمواد
الاتهام بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشر سنة وتغريمه ثلاثة
آلاف جنيه ومصادرة الجواهرين المخدرين المضبوطين والسيارة المضبوطة .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره وقيد طعنه
قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه
وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الإسكندرية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى
ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت في الدعوى حضوريا للمرة الثانية بمعاقة المتهم
بالسجن مدة سبع سنوات وتغريمه مبلغ ٠٠٠ أج ألف جنيه ومصادرة المخدرات
والسيارة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق
النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز
جواهر مخددة (أفبونا وحشيشا) بغير قصد الاتجار قد انطوى على إخلال بحق
الدفاع لمخالفة مبدأ شفوية المرافعة التي توجب على المحكمة تحقيق الدليل بنفسها
ولا تبني قضاءها على دليل لم يطرح عليها ، ذلك أنه وإن كان الدفاع قد تنازل
في صدور مرافعته عن سماع شاهدة النفي الأولى ” “ إلا أنه عاد
وأصر في ختام المرافعة على ضرورة سماع أقوالها وأقوال شاهدى النفي الثانى
والثالث ” “ والشرطى ” “ ولكن المحكمة رفضت
الاستجابة لهذا الطلب واعتمدت على أقوال الشاهدة الأولى في جاسة سابقة أمام
هيئة أخرى ، مع أن التنازل على طلب سماع الشاهد لا يمنع من معاودة التمسك به
ما دامت المرفعة لا زالت دائرة ولو أبدى على سبيل الاحتياط إذ يعتبر بمثابة
الطلب الجازم طالما أن المحكمة انبجعت إلى القضاء بغير البراءة وقد بررت المحكمة
ذلك بأسباب غير سائغة بعد أن خاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهم عليه
مما يعد تقديرا لأقوالهم قبل سماعهم ، ويعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي سمعت فيها الدعوى أن الدفاع عن الطاعن وإن تنازل في صدر مرافعته عن سماع شهادة النفى إلا أنه ماد وأصر في ختام مرافعته على ضرورة سماعها وشاهد النفى والشرطى إذالم تقض المحكمة بالبراءة وقد عرض الحكم لهذا الطلب ورد عليه في قوله : "أما عن طلب استدعاء السيدة أو أو الشرطى فردود بأن المتهم لم يقم بإعلان أى منهم للحضور كشاهد نفى بجلسة اليوم وقد سمعت أقوال السيدة بجلسة ١٩٧٢/٤/١ وهى جلسة المحاكمة الأولى بوصفها شهادة نفى للمتهم وبعد الحادث بأكثر من سنتين فقررت بأنها تقيم بالعمارة المقابلة للعقار رقم ١١ شارع حداد والمملوك لحماية ابنها والتي كان المدعو مستأجر مسكنا بها بموجب عقد إيجار صادر منها إليه بتاريخ يوم ١٥ من شهر لاتذكره من حوالى ثلاث سنوات وفى مساء اليوم التالى شاهدت تلك الشقة مضادة ثم سمعت ضوضاء ثم شاهدت بعض رجال شرطة واثنين لابسين أفرولات وواحد مع المستأجر مكبلا بالحديد وآخر يحمل صندوقا ثم علمت من زوجة أنه ضبط ومعه مخدرات وهى أقوال جاءت متأخرة كثيرا ومن أرملة مسنة يسهل التأثير عليها وبالتالي فلا تعتمد بها مع أقوال نفس الذى أنكر معرفته بالمتهم . وأقوال المقيم بالشقة المقابلة لشقة والذى سمعت أقواله فى اليوم التالى للضبط والثابتة بمحضر المعاينة الأولى المؤرخ ١٩٩٦/١/١٧ . أما عن طلب استدعاء فقد ثبت من محضر المعاينة الأولى أن شقة وجدت مغلقة وأن الذى يسكن فى الشقة رقم ٢ فى مواجهة شقة سئل بمعرفة وكيل النيابة الذى أجرى المعاينة فنور أن ساكن الشقة رقم ١ المقابلة لسكنه واسمه غادرها منذ صباح يوم ١٩٦٩/١/١٦ ولا يعرف له محل إقامة مما يقطع بأنه لم يكن موجودا ساعة الضبط بمسكنه كما يدعى المتهم أما عن طلب استدعاء الشرطى الذى انتقل اثر بلاغ فلا جدوى منه إذ الثابت من صورة البلاغ رقم ٦٥ الساعة ٩ و ٣٥ يوم ١٩٦٩/١/١٦ المقدمة من محامى المتهم أن المدعو الذى أبلغ شرطة النجدة بوجود مشابرة بسبب الحيرة بشارع حداد رقم ١١ دون أى بيان لأى من طرق المشادة أو سببها وأن الشرطى انتقل

لفحص ذلك البلاغ وماد في الساعة ١٠ و ٣٥ مساء ذات اليوم وقرر بأنه لم يجد شيئا بمعنى أنه لم يجد المبلغ أو أحد من طرفي المشادة المبلغ عنهما .. وقد أقر محامى المتهم كالتأيت في صدر محضر الجلسة اليوم بأنه بالنسبة لشهود النفى فالسيدة سبق سماع أقوالها بجلاسة المحاكمة الأولى وأنه يكتفى لذلك بأقوالها السابقة وبالنسبة للشاهد الثانى فرغم إعلانه بالجلسات سابقة فقد تبين أنه فى بعثة دراسية بإنجلترا وهو عذر يحول دون حضوره وبأنه لا يستطيع إعلانه حتى فى مقر بعثته لأنه غير معلوم له عنوانه الحالى كما أقر المتهم نفسه بذات المحضر بأنه لم يستطع معرفة محل إقامته الحالى . وهذا الذى أورده الحكم ينطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتستمع فيه للشهود ما دام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل التخصوم صراحة أو ضمنا . كما أنه من المقرر أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم ينحول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لا زال مفتوحا ، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول والمساك بتحقيق ما يطلبه ما دامت المرافعة دائرة ولو أبدى هذا الطلب بصفة احتياطية لأنه يعتبر طالبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى النضج ، بالبراءة . وأنه وإن كانت محكمة الموضوع فى حل من عدم إجابة المتهم إلى طلب سماع شهود النفى ما دام لم يسلك السبيل الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المادتين ١٨٦، ١٨٧ إلا أن هذا مشروط بأن يكون استنادها فى الرفض هو الأساس المبين فى المادة ١٨٥ من القانون المشار إليه ، الذى لم يجعل الاعلان شرطا لسماع الشاهد ، بل لمحكمة الجنائيات أن تسمع أقواله ولو لم يتم إعلانه بالحضور طبقا للقانون متى رأت أنه يدلى بأقوال من شأنها إظهار الحقيقة . فأوجب القانون سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة وإجابته أو الرد عليه .

ولم يتجسده مراده حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ضمانا للمتهم الذي تحاكمه لا إلى الافتئات على حقه في الدفاع . ومن ثم فلا يجوز إذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالمرافعة أو منتجا فيها أن ترفض المحكمة سماع شهود النفي إلا إذا رأت أن الغرض من طلب سماعهم إنما هو المظل أو النكاي . ولما كانت المحكمة إذ رفضت سماع شهود النفي الذين لم يعلنهم الطاعن وفقا للمادتين ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد خاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهم عليه وعللت رفض الطاعن بما قالت من كذب الشاهدة الأولى " " والتي سبق سماع شهادتها أمام هيئة سابقة ، وعدم الجدوى من سماع الشاهدين الآخرين " " والشرطى " " على افتراض أنهم سوف يقولون إذا ما سئلوا أقوالا معينة أو أنها سوف تنتهي على كل حال إلى حقيقة معينة بغض النظر عن الأقوال التي يدلوا بها أمامها ، فإن المحكمة في هذه الحالة إنما تبنى حكمها على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع على غير ما افترضت فيدلى الشهود بشهادتهم أمامها بالجلسة بأقوال من شأنها أن تغير النظر الذي بدا لها قبل أن تسمعهم ، كما أن تقدير المحكمة لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة بل وعلى المناقشات التي تدور حول شهادته عند الإدلاء بها وكيفية أداء الشهادة . فحق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبدى في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة ، والقانون يوجب سؤال الشاهد أولا وبعدئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي يسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . كما أن من المقرر أن التحقيقات التي جرت في جلسة سابقة بالنسبة لشهادة النفي الأولى بمعرفة هيئة أخرى لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على

المحكمة شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، والأصل في الأحكام أن تبني على التحقيق الشفوي الذي أجراه نفس القاضي الذي أصدر الحكم ، فضلا عن أن وجود الشاهد الثاني " " في بعثة دراسية بانجلترا لا يجعل سؤاله غير ممكن حيث نظم قانون المرافعات طريق إعلانه للحضور ومن ثم فإن رفض المحكمة سماع شهود نفى الطاعن يكون لغير العلة التي خولها القانون هذا الحق من أجلها وهو قضاء مسبق منها على أدلة لم تطرح عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد غضت الطرف عن طلب سماع شهود نفى الطاعن ولم يثبت أنه امتنع عليها سماعهم ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن . مع تحديد جلسة انظر الموضوع طالما أن الطعن مقدما من الطاعن للمرة الثانية عملا بالمادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جندبة ، وبعوش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبة ، وأحمد طاهر خليل .

(٥٩)

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٦ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . " دفاع شرعي " . دفع . " الدفع بقيام
حالة الدفاع الشرعي " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم .
" تسبيليه . تسبيل معيب " .

التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي . لا يشترط إirاده بصريح لفظه وعباراته المألوفة .
مثال .

لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قرر بأن
هذا الأخير كان يرفع الاعتداء الذي وقع عليه وعلى ابنته والذي كانت المحجني عليها
هي البادئة به واشترك فيه آخرون وقد نشأ عن هذا الاعتداء على كليهما حدوث
إصابتهما الجسيمة المتعددة الموضحة بالتقارير الطبية ، كما يبين من الإطلاع
على المفردات المضمومة أن من بين إمرفاتهما تقريرين طبيين أحدهما يتضمن
نتيجة الكشف الطبي على الطاعن وأنه وجد مصابا بكدمات بالظهر وكدمة تحت
العين اليسرى وأخرى على الجبهة وكدمة ناتجة عن عضمة آدمية في الساعد الأيسر
والفخذ الأيمن ، ويتضمن التقرير الثاني نتيجة الكشف الطبي على ابنة الطاعن
وأنها وجدت مصابة بجرح قطعي قاطع للجلد والعضلات بأوسط الساعد الأيسر
مع نزيف شديد ولم يكن سؤالها ممكنا عند توقيع الكشف عليها . لما كان ذلك ،
وكان ما أبداه الدفاع بجلسة المحاكمة مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعي عن النفس
الذي لا يشترط في التمسك به إirاده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة وكان حق

الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره . لما كان ذلك ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن وابنته والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتدائين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنتفى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس وإما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ردا على الفريق الآخر الذى تصدىق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها إذ أنه من شأن هذا الدفع — لو صح — أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، وفى إفعال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز إيتاي البارود محافظة البحيرة :
(أولا) أحدث عمدا : الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تختلف لديها من جرائها عاهة مستديمة هى فقد بالعظم الجدارى الأتمية للقبوة مما يحرم المنع من حمايته الطبيعية ويعرضها للمضاعفات الخطيرة مستقبلا الأمر الذى يقلل من كفاءتها على العمل بنحو عشرين فى المائة . (ثانيا) أحدث عمدا ب الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتى احتاجت لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وادعت المجنى عليها فى العاهة مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضورها عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة والزامه بأن يدفع للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمصاريف نظم المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحاكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب الذي نشأت عنه مائة مستديمة قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على اختلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يعرض لما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ونفس ابنته والذي يرشح لتوافره تعدد أصاباتها الجسيمة الثابتة بالتقريرين الطبيين المرفقين بالأوراق .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قرر بأن هذا الأخير كان يرفع الاعتداء الذي وقع عليه وعلى ابنته والذي كانت المجنى عليها هى البادئة به واشترك فيه آخرون وقد نشأ عن هذا الاعتداء على كليهما حدوث أصاباتها الجسيمة المتعددة الموضحة بالتقارير الطبية ، كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن من بين مرفقاتها تقريرين طبيين أحدهما يتضمن نتيجة الكشف الطبى على الطاعن وأنه وجد مصابا بكدمات بالظهر وكدمة تحت العين اليسرى وأخرى على الجبهة وكدمة ناتجة عن عضه آدمية فى الساعد الأيسر والفخذ الأيمن ، ويتضمن التقرير الثانى نتيجة الكشف الطبى على ابنة الطاعن المسماة وأنها وجدت مصابة بجرح قطعى قاطع للجلد والعضلات بأوسط الساعد الأيسر مع نزيف شديد ولم يكن سؤالها ممكنا عند توقيع الكشف عليها . لما كان ذلك . وكان ما أبداه الدفاع بجلاسة المحاكمة مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعى عن النفس الذى لا يشترط فى التمسك به إirاده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة ، وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره . لما كان ذلك ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن وابنته والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتداءين كان الأسبق لأن التشاجر بين فريقين أما أن يكون

اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنتفى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس،
وأما أن يكون مبادأة بعدوان فريق ردا على الفريق الآخر الذى تصدق في حقه
حالة الدفاع الشرعى عن النفس . ولما كان المحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة
الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى أو يرد عليه بما يفنده
مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها
إذ أنه من شأن هذا الدفع — اوضح — أن يؤثر في مسؤولية الطاعن ، وفي إغفال
المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جندب ، ويعرش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى
عبد الصمد .

(٦٠)

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٦ ، القضائية

دفاع . ” الاخلال بحقوق الدفاع . ما يوفره “ . تزوير . ” تزوير الأوراق
العرفية “ .

مضى يكون قول المتهم أن الاستكتاب الذى أجريت عليه المضاهاة . ليس للجنة عليها . بل
للتأخر . دفاع جوهري . يجب تحقيقه ؟

التأخير فى الادلاء بالدفاع . لا يدل حتما على عدم جديته .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صادر الطاعن فى دفاعه الجوهري — المتمثل
فى قول المدافع عنه أن الاستكتاب الذى تم بالنيابة وأجريت عليه المضاهاة ليس
للجنة عليها وإنما هو اشارة إليها — والذي من شأنه — لو صح — أن يؤثر فى
قيام مسئولية من الجريمة المستندة إليه بدهوى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر فى
الأدلاء به إلى ما بعد ورود تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وأن المحكمة
كونت عقيدتها مما طرح عليها فى الأوراق ، مع أن التأخير فى الأدلاء بالدفاع
لا يدل حتما على عدم جديته ، مادام منتجا من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير
وجه الرأى فى الدهوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه
فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء
متأنرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفله فيه القانون لكل متهم حقه
فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه

وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب . لما كان ما تقدم ،
فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يبطله ويوجب
نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم
الوايلي بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والتي لم تسلم
إليه إلا على سبيل الوديعة وعارية الاستعمال فاختلسها لنفسه بنية تملكها إضرارا
بالجنى عليها . وطالبت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى والد
الحجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة
الوايلي الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع
الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه ، وقضى
في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه .
وألزمت المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض
المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة القاهرة الابتدائية -
بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل
الحكم المستأنف إلى حبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتأييد الحكم المستأنف فيما
عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، بقبوله شكلا وفي
الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم
فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المشار إليها - مشكلة من قضاة
آخرين - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم
المستأنف والأكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وللنفاد وتأييد الحكم
المستأنف فيما عدا ذلك فطعن الأستاذ عن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التهديد فقد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم قد عول في إدانته على ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن التوقيع على المخالصة المقدمة منه مزور على المحجنى عليها في حين أن عملية الاستكتاب التي أجريت عليها المضاهاة قد تمت في غيبة الطاعن ودون أن نتحقق النيابة من شخصية من تقدمت إليها للاستكتاب ، وكان الطاعن قد طالب من المحكمة استدعاء المحجنى عليها واستكتابها أمامها وأصر على هذا الطالب في مذكرته المقدمة بعد حجز الدعوى للحكم مؤكداً أن الاستكتاب الذي تم أمام النيابة صدر من شقيقة المحجنى عليها وأن هناك توقيعات رسمية على محاضر تحقيق معاصره تؤكد عدم تزوير توقيع المحجنى عليها على المخالصة ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطالب مع أهميته في تحقيق دفاعه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه إذ نظرت الدعوى بعد انتهاء إجراءات تحقيق الطاعن بالتزوير على المخالصة المقدمة من الطاعن قرر المدافع عنه أن الاستكتاب الذي تم بالنيابة ليس للمحجنى عليها وإنما هو لشقيقته وطلب إعادة استكتاب المحجنى عليها في حضوره أو ندب خبير استشاري . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من إدانة المتهم وزاد عليها قوله " وإزاء ما أسفر عنه فحص إقرار التخالص المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ المنسوب صدوره إلى المحجنى عليها بمعرفة تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن التوقيع المذيل به هذا الإقرار والمنسوب إلى المحجنى عليها مزور على صاحبه بطريق التقليد دون أن ينال من سلامة هذا النظر ما يقول به المتهم من أن المستكتبة أمام النيابة العامة ليست بالمدعية إنما هي شقيقته إلى تشابهها مظهرها حيث تطرح المحكمة هذا الدفاع لافتقاده إلى الجدية وإزاء ما هو ثابت من تمام الاستكتاب بمعرفة النيابة العامة ذلك بالإضافة إلى تقاعس المتهم عن إبداء هذا الدفاع إلى حين ورود تقرير قسم الأبحاث والتزوير بتزوير التوقيع المنسوب إلى المدعية فإذا ما كان ذلك فإنه

يتعين رفض الاستئناف موضوعا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر الطعن في دفاعه الجوهري الذي من شأنه — لو صح — أن يؤثر في قيام مسئوليته عن الجريمة المسندة إليه بدعوى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر في الإدلاء به إلى ما بعد ورود تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وأن المحكمة كونت عقيدتها مما طرح عليها في الأوراق ، مع أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ، ما دام منتجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير وجه الرأي في الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحكمة هي وقته المناسب الذي كفله فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يبطله ووجب نقضه . ولما كان هذا الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر موضوع الدعوى عملا بنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدي واسماعيل محمود حفيظ ، والسيد محمد شرمان ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(٦١)

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٦ في القضايا

(١) جريمة . " أركانها " . اتفاق جنائي . حكم . " تسببيه " . تسبیب
غير معيب " .

تمام جريمة الاتفاق الجنائي بمجرد اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة
سواء كانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو الممهدة لارتكابها . تمت الجريمة
المقصودة من الاتفاق أو لم تتم .

(٢) جريمة . " أركانها " . اتفاق جنائي . حكم . " تسببيه " . تسبیب
غير معيب " . إثبات . " بوجه عام " .

حق المحكمة أن تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة ، ما دام
يشهد به .

(٣) جريمة . " أركانها " . اتفاق جنائي . حكم . " تسببيه " . تسبیب
غير معيب " . إثبات . " بوجه عام " .

استخلاص العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائي من ظروف الدعوى . وضوح .

(٤) إثبات . " بوجه عام " . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه " . تسبیب
غير معيب " .

عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها . حققوا في استخلاص الحقائق القانونية
بما قدم إليها من أدلة ولو غير مباشرة . ما دام ما حصلته لا يخرج عن الاتضاء
العقلي والمنطقي .

(٥) اتفاق جنائي . جريمة . "أركانها" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

تأثر تنفيذ الاتفاق الجنائي بسبب مفاجأة رجال الشرطة للتهمين وضبط أحدهم أمر لاحق للاتفاق . لا وجه لإثارة إدعاء لنفي قيام الجريمة .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "إعتراف" . استدلال . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات حق لمحكمة الموضوع .

(٧) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "خبرة" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

توقيع الكشف الطبي وبيان إصابات المصابين جواز إثباته بمعرفة مفدش الصحة .

٨ — إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

تدبير التحقيق السابق على المحاكمة . عدم ملاحقته سببا للطعن على الحكم : أساس ذلك ؟

٩ — إجراءات . "إجراءات التحقيق" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

اختيار الحق في مكان التحقيق . متروك لتقديره . حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .

١٠ — محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

الزام المحاكمة نص أقوال المتهم وظاهرها ليس لازم . لما أن تأخذ منها بما تراه مطابقة للحقيقة .

١١ — محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" . "اعتراف" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

خطأ المحاكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا ينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

- ١٢ — إثبات . "خبرة" . "شهود" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
 ما لا يوفره . حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .

حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدايلية لتقرير الخبر المقدم إليها . عدم التزامها بتدب
 خبر آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها موجباً لا تحاذ هذا الإجراء .

- ١٣ — دفع . "الدفع بشيوع التهمة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
 ما لا يوفره . حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .

استفادة الرد على الدفع بشيوع التهمة من أدلة الإثبات التي عول عليها حكم الإدانة .

١ — لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨
 من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية
 أو جنحة ما سواها كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو السهلة
 لا ارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع .

٢ — من المقرر أنه لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الاتفاق السابق من
 فعل لاحق على الجريمة يشهد به .

٣ — للمحكمة أن تستخلص العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائي من ظروف
 الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه .

٤ — المحكمة غير مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص
 الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان
 ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . وإذا كان
 الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى التي ترد إلى أصل صحيح
 في الأوراق وبأسباب مؤدية إلى مارتبه عليها أن اتفاقاً مسبقاً قد تم بين الطاعن
 الأول وباقي الطاعنين على ارتكاب جنائي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه
 ليلا مع حمل أسلحة ظاهرة وذلك أخذاً بأقوال شهود الإثبات السالف الإشارة
 إليهم من التقاء الشاهد الأول "....." بالطاعنين الأول والثاني واتفاقهم
 معه على نقلهما إلى مكان الحادث بسيارته وقدومهما إلى منزله بعد تحديدهما موعد

التنفيذ وحملهما إلى قرية منشأة الجنيدي حيث استدعى الطاعن الأول الطاعنين الثالث والرابع بعد أن تسلح هو بمدفع رشاش وسلم الطاعن الثاني مسدسا كما تسلح الطاعن الثالث ببنادقية ومواصلة الشاهد المذكور سيره بالسيارة ومعه الطاعنين الأربعة بتوجيه أولهم إلى مكان الحادث ثم توالى الأحداث على النحو الذى حصله الحكم المطعون فيه ، فإن الأفعال التى أتتها الطاعنون الأربعة اللاحقة على الاتفاق الجنائى الذى تم بينهم تشهد على وقوع ذلك الاتفاق ، وعدم بلوغ الطاعنين - وقت الضبط غايتهم من الاتفاق لا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن إرادة الطاعنين قد اتحدت على ارتكاب الجنايتين اللتين دين بهما وهو ما يكفى لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائى .

هـ - أن تعثر تنفيذ ذلك الاتفاق بسبب مفاجأة رجال الشرطة للطاعنين بمكان الحادث وضبط ثانیهم بعد أن تمكن الباقون من الهرب ، هو أمر لاحق على قيام الاتفاق الجنائى وإیس ركناً أو شرطاً لانعقاده . لما كان ذلك فإن ما يشير الطاعنون الثانى والثالث والرابع فى هذا الوجه من أوجه الطعن يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، ويضحي هذا المنعنى هل غير أساس حليفاً بالرفض .

٦ - حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى إدان بها الطاعنين ، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف الطاعنين الثانى والثالث والرابع ومن التقارير الطبية والمعاينة - عرض للدفع المؤسس على أن اعتراف الطاعنين الثالث والرابع كان وليد إكراه وأطرحه فى قوله : ولا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه الدفاع من أن المتهمين الثالث والرابع قد اعترفا نتيجة إكراه وتعذيب ، وهذا القول مردود بأن الثابت عند استجوابهما بالنيابة أنه لم يكن بأى منهما إصابات وأن جميعهم أدلوا بأقوالهم فى هدوء وطمأنينة ووجود هذه الإصابات فيما بعد إنما قصده به خدمة القضية . وهذا الذى أورده الحكم سائفاً وكافياً للرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة

الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اترافه جاء نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولا يغير من ذلك عدول الطاعنين الثاني والثالث والرابع عن أقوالهم بتحقيقات النيابة العامة وإنكارهم بجلاسة المحاكمة الاتهام المسند إليهم لما هو مقرر من أنه لا على الحكم أن يأخذ باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الإكراه واطمئنانا من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك .

٧ - لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبي على المصابين بمعرفة الطبيب الشرعي ذلك أن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأي فيما تصدى له وأثبتته لأن القانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبي وإثبات إصابات المصابين نتيجة لتقرير طبي شرعي دون تقرير من مفتش الصحة حيث يغنى الأخير في هذا المقام .

٨ - لما كان الدفاع لم يطلب نذب الطبيب الشرعي على سبيل الجزم وإنما أثاره في صورة تعيب للتحقيق والذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

٩ - أن ما أثير بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجري في دار الشرطة فردود عليه بأن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إنجازه .

١٠ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة في أخذ ما بأقوال المتهم أن تلتزم بهها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة . ولما كان ما أورده الحكم من أقوال الطاعن الثاني له معينه الصحيح من الأوراق . فإنه لا أثر يوجب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالأدانة .

١١ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه بالإدانة على أقوال الطاعن الثاني فحسب وإنما بني إقتناعه كذلك إستمداداً من أقوال شهود الإثبات السالف الإشارة إليهم ولاعتراف الطاعنين الثالث والرابع والتقارير الطبية والمعاينة ، فإنه يكون سليماً في نتيجته ومنصبها على فهم صحيح للواقع ويضحى ما يثار في هذا الشأن لا يمدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح ، ويكون النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد في هذا الخصوص على غير أساس .

١٢ - لما كان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطبيب الشرعي انتهى في تقريره إلى أنه أخذاً بما جاء بوصف إصابة المجنى عليه بالساعد الأيمن بأوراق عياله وما اتضح من الكشف الطبي عليه بمعرفته بالأشعة وفحص ملبسه التي كانت عليه وقت الحادث يرى أنها حدثت من عيار ناري معمر بمقدوف رصاص مفرد يتعذر تحديد نوعه أو عياره لعدم استقراره بحجم المصاب وقد أطلق هذا العيار من مسافة جاوزت نصف متر وقد تصل إلى بضعة أوعدة أمتار . ونظراً لأن الساعد عضو الحركة بالنسبة للجسم فإن موقف الضارب من المضروب في هذه الحالة يختلف باختلاف وضع الساعد بالنسبة للجسم وقت حدوث إصابته ، ومن الممكن حدوث هذه الإصابة باستعمال مثل الطبنجة المضبوطة مع الطاعن الثاني ، وكان البين من التقرير الطبي الشرعي أنه وصف فتحات الدخول والخروج التي وجدت بملبس المجنى عليه وصفاً تفصيلياً بما يتفق والرأى الذي انتهى إليه على هدى ما شاهدته بتلك الملابس وبعد الكشف الطبي على المجنى عليه وفحصه بالأشعة - والذي أكد فيه أن الإصابة حدثت من عيار ناري واحد ، ومن مثل الطبنجة المضبوطة مع الطاعن الثاني من مسافة تتفق مع ما شهد به شهود الحادث في التحقيقات ، ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع عن الطاعنين من مجادلة للقول أن الفتحات المشاهدة بملبس المجنى عليه تشير إلى إصابته من عيارين مختلفين يكون على غير أساس . كما أن البين من أقوال شهود الإثبات بالتحقيقات

أن الطاعن الثاني لم يطلق سوى عيار ناري واحد من الطبنجة التي كان يحملها أصاب المجنى عليه ثم تمكن بعض رجال القوة من انتزاع الطبنجة من يده بعد القبض عليه ولم يشهد أحد من هؤلاء الشهود بأن محاولة إطلاق ثانية قد جرت من قبل هذا الطاعن كما أشار إليه المدافع عنه في دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة حتى يمكن القول بعدم معقولية بقاء الطلقة الفارغة في الماسورة على اعتبار أن الطبنجة من الأسلحة الأتوماتيكية التي تطرد الطلقات الفارغة آليا عند إطلاق أعيرة أخرى ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لانتفاء المحكمة من تحقيق هذا الدفاع بشطريه يكون غير سليم . لما هو مقرر من أن المحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها وهي لا تلتزم بنسب خبر آخر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، فلا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه بعد أن اطمأنت المحكمة إلى التقرير الطبي الشرعي للأسباب السائفة التي أوردتها ، ولا يعدو ما يثيره الدفاع في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا .

١٣ — ونحصر ما دفع به الدفاع من جواز إصابة المجنى عليه من سلاح رجل القوة (... .. و) المشابهين للسلاح المنسوب للطاعن الثاني استعماله تأديا إلى شيوع جريمة الشروع في القتل ، فردود عليه بأن الدفع بشيوع التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا مادام الرد مستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في خلال الخمسة عشر يوما السابقة على يوم ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ وفي الليلة الأخيرة من هذا اليوم بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية (أولا) — المتهمين جميعا — اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنايتين القتل العمد مع سبق الاصرار والسرقعة ليلا مع حمل أسلحة ظاهرة بأن اتحدت إرادتهم على قتل وسلب أمواله

كرها بأن توجهوا إلى منزله بعد أن يرتدى الأولان ملابسهما العسكرية ويستقلوا سيارات متشابهة لسيارات الشرطة لإيهام المجنى عليه بأنهم من رجال الضبطية القضائية وقد حضروا لتفتيش منزله وأن يستولوا على ما به من أموال ثم يصطحبونه معهم بعد انتهاء التفتيش ويقومون بقتله . (ثانيا) المتهمين الأول والثاني والثالث استعملوا القوة والتهديد مع موظفين عموميين هم رجال الضبطية القضائية بمديرية أمن الغربية المبينة أسماؤهم بالمحضر وذلك بأن أطلق المتهم الثاني عيارا ناريا من سلاح كان يحمله فأصاب أحد المجنى عليهم وأطلق الأول والثالث عدة أعيرة به تجاه المجنى عليهم أثناء هروبهم ليحملوهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظائفهم هو ضبطهم ومنعهم من ارتكاب جريمتهم وقد بلغ الأول والثالث مقصدهما وفشل الثاني في ذلك . (ثالثا) المتهم الثاني أيضا ١ - شرع في قتل الشرطي السرى عمدا وباقي أفراد قوة الكمين المصاحبة له المبينة أسماؤهم بالمحضر بأن أطلق عليهم عيارا من سلاح كان يحمله قاصدا من ذلك قتلهم فأصابه الأول بالإصابة المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة بسبب مداركة المجنى عليه بالعلاج وعدم أحكام الرماية بالنسبة للباقيين . ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا مسدس . ٣ - أحرز ذخائر (ثمانية طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر . (رابعا) المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع . اشتركوا مع المتهم الثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جنائية الشروع في القتل سالفة الذكر بأن اتفقوا معه على سرقة محتويات مسكن و وكان كل من المتهمين الأول والثالث يحمل سلاحا ناريا مثله ليسدا من أزره وكانت جنائية الشروع في القتل نتيجة محتملة لذلك . (خامسا) المتهم الأول أيضا : ١ - أحرزا سلاحا ناريا " مدفع رشاش " مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو إرازه . ٢ - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر . (سادسا) : المتهم الثالث أيضا ١ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخ " بندقية خرطوش " . ٢ - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة أو إراز هذا السلاح . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢/٢٠ ، ٢ ، ٣ و ٤١ و ٤٣

هو ٤٥ و ٤٦ و ١/٤٨ و ٢٠ - ١/١٣٧ ٣٠٢٠ مكررا (أ) و ١/٢٤٣ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤٠ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (٦) من القسم الأول والثاني والجدول ٢، ٣، المرافق فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات ومصادرة المضبوطات . قطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من التقرير المقدم من الأستاذ هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الثاني والثالث والرابع بجرائم الاتفاق الجنائي واستعمال القوة والتهديد مع موظفين عموميين والشروع عمدا في القتل والاشتراك فيه وإحراز أسلحة وذخائر بغير ترخيص قد شابه قصور في التسبب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن ما استخلصه الحكم من أدلة الدعوى التي تأوردها لا تؤدي إلى ما رتبته عليها ولا تصلح للاستدلال بها على قيام جريمة الاتفاق الجنائي بين الطاعنين الثاني والثالث والرابع وبين الطاعن الأول ، فقد تعددت الروايات بشأن الغرض من قيام هذا الاتفاق على ما هو ثابت بالأوراق ، وتعدد هذه الصور دون صورة واحدة يجمع عليها بين الطاعنين يقطع بعدم قيام اتفاق أصلا بينهم والحكم إذ أنام قضاءه على قيام هذا الاتفاق بناء على توفر صورة من هذه الصور ودون استظهار أركان هذه الجريمة يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه منذ خمسة عشر يوما سابقة على الضبط الحاصل في ليلة ١٦/١/١٩٧٠ التي بالطاعنين الأول والثاني ببلدته قرية أبو العز مركز كفر الزيات وطلبا منه أن يصطحبهما بسيارة الطب البيطري قيادته إلى مأمورية ولم يفصح عنها — على الرغم من محاولته معرفة طبيعتها — مقابل مبلغ خمسين جنيا يتسلمها عقب الانتهاء

من تنفيذها ولما أحس أن في الأمر جريمة توجه إلى ضابط المباحث وأنهى إليه بما حدث فكلفه بمسيرة الطاعنين لمعرفة مقصدهما ونوع الجريمة المزمع ارتكابها وموعد اقترافها وفي يوم ١٣/١/١٩٧٠ قام الطاعن الأول إلى منزل ذلك الشاهد وحدد له يوم الخميس ١٥/١/١٩٧٠ موعداً لتنفيذ المأمورية وفهم مما دار بينهما من حديث أن الطاعنين الأول والثاني قد اعسزما السطو على أحد الأثرياء والاستيلاء على ما لديه من نقود حسبما اتفقا عليه فصحبته إلى رئيس المباحث ورئيس شعبة البحث الجنائي بالمحافظة حيث طلبا منه ضرورة معرفة شخصية المجنى عليه ومكان التنفيذ ثم حدث أن قدم الطاعنان الأول والثاني إلى منزل الشاهد في يوم ١٥/١/١٩٧٠ واتفقا معه على أنهما سيصحبانه إلى بلدة عملة منوف لإستحضار شخصين ثم يتوجه معهم إلى بلدة ميت سودان ومنها إلى عزبة طاهر حيث يقيم المجنى عليه ويقومون بمداهمته والإستيلاء على نقوده وما لديه من أسلحة ثم يستدرجونه إلى الطريق للتخلص منه وتحددت الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل للخروج من القرية لتنفيذ المهمة ، واثر ذلك قابل الشاهد رئيس المباحث ووكيله ومأمور المركز وضابط المباحث وأفضى إليهم بما انعقد الاتفاق عليه ، وفي الموعد المحدد تحركت السيارة من قرية أبو العز ومعه الطاعنان الأول والثاني وقصدوا قرية منشاة الجنيدى وما أن باغوها حتى هبط الطاعن الأول من السيارة وعاد بعد فترة من الوقت ورفقته شخصين آخرين كان يحمل أحدهما وهو الطاعن الثالث الذى تعرف عليه بعد عملية عرض قانونية - بندقية ، وكان الطاعن الأول يحمل مدفعا رشاشا ومسدسا قام بتسليمه إلى الطاعن الثانى ، ثم اتجه بالسيارة إلى عزبة طاهر بتوجيه من الطاعن الأول ، وعندما وصل الشاهد بالسيارة إلى مدخل القرية نبه رئيس المباحث بالطريقة المتفق عليها ووقف عند الكوبرى الموصل إلى عزبة طاهر حيث ترك الطاعنون السيارة وأخذ أولهم ينادى خفير القرية وعندما نذأحسن الجناة بقدوم إحدى كتائب رجال الشرطة فلاذ الأول والثالث والرائع بالفرار واتخذوا من إطلاق الأعيرة النارية وسيلة لهروبهم وفي ذات الوقت طلب منه الطاعن الثانى الإسراع بالتحرك بالسيارة إلا أن رجال الكمين كانوا قد اقتربوا منه للقبض عليه فأطلق عيارا ناريا من المسدس الذى كان يحمله فأصاب الشرطى العبرى فى ذراعه ثم تمكن رجال الشرطة

من القبض عليه وانتزاع المسدس من يده وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من شهادة السائق بالطب البيطري والرائد رئيس مباحث محافظة الغربية والرائد وكيل المباحث الجنائية والنقيب بالمباحث الجنائية بالمحافظة والملازم أول ضابط المباحث مركز طنطا والنقيب ضابط مباحث مركز كفر الزيات والنقيب والشرطين السريين و و والعقيد مأمور مركز كفر الزيات وفق اعترافات الطاعنين الثاني والثالث والرابع بالتحقيقات وما دلت عليه معاينة مكان الحادث وما استبان من التقارير الطبية ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائي كما هي معرفة به في القانون ، ذلك بأنه لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع . ومن المقرر أنه لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به ، وأنه يكفي أن تستخلص العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائي من ظروف الدعوى وملايساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى التي ترد إلى أصل صحيح في الأوراق وبأسباب مؤدية إلى ما رتبته عليها أن اتفاقا مسبقا قد تم بين الطاعن الأول وباقي الطاعنين على ارتكاب جنايتي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه ليلا مع حمل أسلحة ظاهرة وذلك أخذا بأقوال شهود الإثبات السالف الإشارة إليهم من التقاء الشاهد الأول بالطاعنين الأول والثاني واتفاقهم معه على نقلهما إلى مكان الحادث بسيارته وقدوعهما إلى منزله بعد تحديدهما موعد التنفيذ وحملهما

إلى قرية منشأة الجنيدى حيث استدعى الطاعن الأول الطاعنين الثالث والرابع بعد أن تسليح هو بمدفع رشاش وسلم الطاعن الثانى مسدسا كما تسليح الطاعن الثالث ببنديقية ومواصلة الشاهد المذکور سيره بالسيارة ومعه الطاعنين الأربعة بتوجيه من أولهم إلى مكان الحادث ثم توالى الأحداث على النحو الذى حصله الحكم المطعون فيه، فإن الأفعال التى أتتها الطاعنون الأربعة اللاحقة على الاتفاق الجنائى الذى تم بينهم تشهد على وقوع ذلك الاتفاق، وعدم بلوغ الطاعنين - وقت الضبط - غايتهم من الاتفاق لا يصادر ما قام عليه الإتهام من أن إرادة الطاعنين قد اتحدت على ارتكاب الجنائيتين اللتين دين بهما وهو ما يكفى لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائى، أما تعثر تنفيذ ذلك الاتفاق بسبب مفاجأة رجال الشرطة للطاعنين بمكان الحادث وضبط ثنائهم بعد أن تمكن الباقون من الهرب، فهو أمر لاحق على قيام الاتفاق الجنائى وليس ركنًا من أركانه أو شرطًا لاعتقاده. لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنون الثانى والثالث والرابع فى هذا الوجه من أوجه الطعن يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض، ويضحى هذا المنعنى على غير أساس خليقا بالرفض.

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث من التقرير المقدم من الأستاذ ... والوجه الثانى من التقرير المقدم من الأستاذ ... هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعنين بالجرائم المسندة إليهم قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه رفض دفع الطاعنين الثالث والرابع بأن الاعتراف المعزب إليهما فى التحقيقات كان وليد إكراه وقع عليهما بقالة أن إصابتهما حدثت بالسجن بعد الإدلاء بأقوالهما أمام النيابة بقصد خدمة الدعوى مع أن جسامه إصابات الطاعنين المذکورين كما هى موصوفة بالتقرير الطبى يستحيل معه تصور حدوثها بالسجن، خاصة والطبيب الذى وقع الكشف الطبى عليهما وهو مفتش الصحة وإد كان قد انتهى إلى أن الإصابات اللاحقة لحصول الحادث إلا أن المرجع فى ذلك كان ينبغى أن يكون للطبيب الشرعى حيث أن الطاعنين كانا فى قبضة رجال الشرطة وأن عدم كشف المحقق عن إصابتهما مرده أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة، وكون الدفاع يجعل

المرجع في مسألة الإصابات للطبيب الشرعي مؤداه إثارة مسألة فنية لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها . هذا فضلا عن أن الحكم قد نسب إلى الطاعنين جميعا أنهم اعترفوا بارتكاب الجرائم المسندة إليهم على حين أن البين من التحقيقات أن الطاعن الأول قد التزم جانب الإنكار في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ، وانصب إقرار الطاعن الثاني على تواجده بمسرح الحادث وعلى ذلك بأسباب وظروف لا تتعلق بالاتفاق الجنائي ولم يرد في أقواله ما نسبته إليه الحكم ولا يعتبر ما ذكره اعترافا بالمعنى الذى يعنيه القانون . أما الطاعنان الثالث والرابع فقد جاءت أقوالهما وليدة إكراه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان بها الطاعنين ، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف الطاعنين الثانى والثالث والرابع ومن التقارير الطبية والمعاينة - عرض للدفع المؤسس على أن اعتراف الطاعنين الثالث والرابع كان وليد إكراه وأطرحه فى قوله : "ولا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه الدفاع من أن المتهمين الثالث والرابع قد اعترفوا نتيجة إكراه وتعذيب ، وهذا القول مردود بأن الثابت عند استجوابهما بالنيابة أنه لم يكن بأى منهما إصابات وأن جميعهم أدلوا بأقوالهم فى هدوء وطمأنينة ووجود هذه الإصابات فيما بعد إنما قصد به خدمة القضية" . وهذا الذى أورده الحكم سائغا وكافيا للرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولا يغير من ذلك عسود الطاعنين الثانى والثالث والرابع عن أقوالهم بتحقيقات النيابة العامة وإنكارهم بجلسة المحاكمة الاتهام المسند إليهم لما هو مقرر من أنه لا على الحكم أن يأخذ باعتراف المتهم فى تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الإكراه واطمئنانا من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات

التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعنين الثالث والرابع عرضا هلى وكيل النيابة المحقق فى يوم ٢١ من يناير سنة ١٩٧٠ بعد القبض عليهما واثبت المحقق فحصه لهما وعدم وجود آثار بهما تفيد التحقيق — على خلاف ما ورد بأسباب الطعن — كما نفى كل منهما فى أقواله وقوع اعتداء عليه من رجال الشرطة ، وثبت كذلك من التقرير الطبي الذى توقع عليهما بمعرفة مفتش صحة مركز طنطا فى يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٠ — بعد أن أثارا فى ذات اليوم عند النظر فى أمر جبهتهما وقوع تعذيب عليهما من رجال الشرطة — أن ما وجد بهما من إصابات حدث فى تاريخ لاحق لضبطهما وسؤالهما فى تحقيقات النيابة ، ولا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبي عليهما بمعرفة الطبيب الشرعى ذلك أن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى فيما تصدى له واثبته لأن القانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبي وإثبات إصابات المصابين نتيجة لتقرير طبي شرعى دون تقرير من مفتش الصحة حيث يغنى الأخير فى هذا المقام ، هذا فضلا عن أن الدفاع لم يطلب نذب الطبيب الشرعى على سبيل الجزم وإنما أثاره فى صورة تعيب للتحقيق والذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة فى الأحكام هى بأجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة . ومن ثم يكون ما انتهى إليه الحكم من رفض دفع الطاعنين الثالث والرابع بأن اعترافهما كان وليد إكراه فى محله .

أما ما أثير بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة فردود عليه بأن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إنجازهم وأما ما ورد بالأسباب من أن الحكم نسب إلى الطاعن الأول اعترافا على غير الحقيقة بما يخالف الثابت بالأوراق فردود بأن البين من مدونات الحكم أنه لو صح إنكار هذا الطاعن ارتكاب الحادث كما ذكر لدى تحصيله للواقعة وفقا لما استقرت فى يقينه ووجدانه أن من بين الأدلة التى توافرت على صحتها اعتراف الطاعنين الثانى والثالث والرابع دون ذكر الاعتراف للطاعن الأول ،

أما ما جاء بمدونات الحكم من أن المحكمة تخلص إلى أنه ليس فى دفاع الطاعنين ما ينال من ثقتها فى أقوال الشهود المؤيدة بالتقارير الطبية واعترافات الطاعنين فمقد ورد فى معرض الرد على دفاع الطاعنين الثالث والرابع ولا يعنى بحال أن الحكم

نسب إلى الطاعن الأول اعترافا بارتكاب الحادث . ولما كان ما حصله الحكم من أقوال الطاعن الثاني في مدوناته له صداه في التحقيقات ، وكان ما قرره هذا الطاعن وإن لم يكن اعترافا صريحا بصحة ما نسب إليه إلا أنه يؤدي إليه من معنى بالتسليم بصحة رواية شاهد الإثبات " " فقد أفر بالتقائه والطاعن الأول بمنزل هذا الشاهد الذي اصططحبهما بالسيارة قيادته إلى بلدة محلة منوف حيث غادر الطاعن الأول السيارة وعاد بعد فترة من الوقت يحمل مدفعا رشاشا ومعه شخصين آخرين تبين أنهما الطاعنان الثالث والرابع ثم حملتهم السيارة جميعا إلى مكان الحادث وهناك داهمتهم قوة من ضباط وجنود الشرطة تمكنوا من القبض عليه بعد أن لاذ باقي الطاعنين بالفرار تحت ستار من أميرة نارية أطلقوها ، وهو ما يفيد بطريق اللزوم ارتكاب الفعل المسند إليه وبقيّة الطاعنين . لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصحها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة . ولما كان ما أورده الحكم من أقوال الطاعن الثاني له معينه الصحيح من الأوراق ، فإنه لا تريب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالإدانة . كما أنه لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه بالإدانة على أقوال الطاعن الثاني فحسب وإنما بنى اقتناعه كذلك استمدادا من أقوال شهود الإثبات السالف الإشارة إليهم واعتراف الطاعنين الثالث والرابع والتقارير الطبية والمعاينة ، فإنه يكون سليما في نتيجته ومنصبا على فهم صحيح للواقع ويضحى ما يثار في هذا الشأن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة بالدليل الصحيح ، ويكون النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من التقرير المقدم من الأستاذ والوجه الأول من التقرير المقدم من الأستاذ هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بالجرائم المسندة إليهم قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الدفاع طلب بجلاسة المحاكمة مناقشة الطبيب الشرعي في شأن الخلاف بين فتحات

الدخول والخروج بملابس المجنى عليه " الشرطى السرى " بما يشير إلى إطلاق عيارين مختلفين عليه — خاصة وقد ثبت أن رجلين من رجال الشرطة استعمالا سلاحيهما المئاثلين للطبنجة المنسوب للطاعن الثانى إطلاق النار منها مما يتعذر معه معرفة أى من الأسلحة الثلاثة أصيب المجنى عليه — وكذا مناقشة الطبيب الشرعى فيما ثبت من وجود مظروف لعيار نارى فارغ بماسورة الطبنجة التى ضبطت مع الطاعن الثانى رغم ما ثبت من أنها من الأسلحة الأوتوماتيكية وأن جهاز إطلاقها سليم مما مؤداه خروج مظروف العيار الفارغ منه أوتوماتيكيا عند إطلاق العيار الثانى بيد أن الحكم أعرض عن تحقيق هذا الدفاع وأطرحة دون سبب مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

وحيث إن الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين الثانى والثالث والرابع طلب مناقشة الطبيب الشرعى فى شأن الخلاف بين فتحات الدخول والخروج بملابس المجنى عليه بما يشير إلى إطلاق عيارين مختلفين عليه ، وفيما ثبت من وجود مظروف عيار نارى مطلق بماسورة الطبنجة التى ضبطت مع الطاعن الثانى رغم ما ثبت من أنها من الأسلحة الأوتوماتيكية وأن جهاز إطلاقها سليم بما مؤداه خروج مظروف العيار الفارغ منه أوتوماتيكيا عند إطلاق العيار الثانى . ولما كان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطبيب الشرعى انتهى فى تقريره إلى أنه أخذ بما جاء بوصف إصابة المجنى عليه بالساعد الأيمن بأوراق علاجه وما انضج من الكشف الطبى عليه بمعرفته وخصمه بالأشعة وخصص ملابسته التى كانت عليه وقت الحادث يرى أنها حدثت من عيار نارى معمر بمقذوف رصاص مفرد يتعذر تحديد نوعه أو عياره لعدم استقراره بجسم المصاب وقد أطلق هذا العيار من مسافة جاوزت نصف متر وقد تصل إلى بضعة أمتار ، ونظرا لأن الساعد عضو الحركة بالنسبة للجسم فإن موقف الضارب من المضروب فى هذه الحالة يختلف باختلاف وضع الساعد بالنسبة للجسم وقت حدوث إصابته ، ومن الممكن حدوث هذه الإصابة باستعمال مثل الطبنجة المضبوطة مع الطاعن الثانى وكان البين من التقرير الطبى الشرعى أنه وصف فتحات الدخول والخروج التى وجدت بملابس المجنى عليه وصفا تفصليا بما يتفق والرأى الذى انتهى إليه — على مدى مشاهدة

بتلك الملابس وبعد الكشف الطبي على المجنى عليه وفحصه بالاشعة — والذي أكد فيه أن الإصابة حدثت من عيار ناري واحد ومن مثل الطبنجة المضبوطة مع الطاعن الثاني من مسافة تتفق مع ما شهد به شهود الحادث في التحقيقات ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع عن الطاعنين من مجادلة للقول بأن الفتحاح المشاهدة بملابس المجنى عليه تشير إلى إصابته من عيارين مختلفين يكون على غير أساس . كما أن البين من أقوال شهود الإثبات بالتحقيقات أن الطاعن الثاني لم يطلق سوى عيار ناري واحد من الطبنجة التي كان يحملها أصاب المجنى عليه ثم تمكن بعض رجال القوة من انتزاع الطبنجة من يده بعد القبض عليه ولم يشهد أحد من هؤلاء الشهود بأن محاولة إطلاق ثانية قد جرت من قبل هذا الطاعن كما أشار إليه المدافع عنه في دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحاكمة حتى يمكن القول بعدم معقولة بقاء الطلقة الفارغة في الماسورة على اعتبار أن الطبنجة من الأسلحة الاوتوماتيكية التي تطرد الطلقات الفارغة آليا عند إطلاق أعيرة أخرى ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لإلتفات المحكمة عن تحقيق هذا الدفاع بشطريه يكون غير سديد لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها وهي لا تلتزم بنذب خير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، فلا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه بعد أن اطمأنت المحكمة إلى التقرير الطبي الشرعي للأسباب السائغة التي أوردتها ، ولا يعدو ما يثيره الدفاع في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض أما ما دفع به الدفاع من جواز إصابة المجنى عليه من سلاح رجل القوة (.. ..) و) المشابهين للسلاح المنسوب للطاعن الثاني استعماله كأدبا إلى شيوع جريمة الشروع في القتل ، فردود عليه بأن الدفع بشيوع التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت أخذا بأقوال شهود الإثبات إلى أن المجنى عليه أصيب من العيار الذي أطلقه الطاعن الثاني فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حمد بن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
إسماعيل محمود حفيظ ، محمد صفوت القاضي ، محمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
علي بليغ .

(٦٢)

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٦ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .
النفات المحكمة عن تحقيق دفاع جوهرى . إخلال بحق الدفاع . مثال فى طلب ضم ملف ترخيص
وسماع أنوال الموظف المختص بالرخص .

لما كان القانون قد كفل لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات
للتحقيق وإلزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية
إلى الصواب ، ولما كان الدفاع المسوق من الطاعنين — يعمد فى صورة الدعوى
المطروحة دفاعا جوهريا لتعاقبه بالدليل المقدم فى الدعوى ويرتب عليه — أوضح —
تغيير وجه الرأى فيها ، وإذ لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية
الأمرفيه ، واقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لإطراح ذلك
الدفاع من أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التى رتب عليها ، فإن الحكم المطعون فيه
يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يونيو ١٩٧٢ بدائرة قسم امبابة
محافظة الجيزة : (المتهم الاول) ارتكب تزويرا فى محررين صرفين هما عقد

الإيجار وإيصال سداد الأجرة المبينة بالمحضر ، وكان ذلك بأن وقع على كل منهما
بعضاء مزور نسب صدوره إلى المحنى عليه ... (المتهم الثانى مشترك
بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سالفه البيان
بأن اتفق معه على ذلك ووقع على عقد الإيجار ف وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق
وتلك المساعدة . المتهمين — استعملا المحررين المزورين سالفى الذكر بأن قدماها
إلى مجلس حى شمال الجيزة مع عليهما بتزويرها . وطابت عقابهما بالمواد
٤ / ٢ — ٣ و ٢٤ و ٢١١ من قانون العقوبات . وادعى المحنى عليه مدنيا
قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة
جنح إمبابة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢
من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل عما أسند إليهما
وكفالة خمسة جنيهات لكل منهما لإيقاف التنفيذ وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا
للدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت
ومصاريف الدعوى المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف
المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
فطعن الأستاذ ... المحامى بصفته وكيل عن المحكوم عليهما فى
هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دائرهما بجريمة تزوير
واستعمال محررين عرفيين قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ،
ذلك بأن الطاعنين طلبا من المحكمة — فى درجتى التقاضى — ضم ملف الرخص
المحتوى على الحكم المثبت لحقهما فى استعمال المحل موضوع الترخيص وسماع
أقوال الموظف المختص بالرخص تحقيقا لدفاعهما بأنهما لم يتقدما بالمحررين

موضوع الدعوى إلى إدارة الرخص لعدم حاجتهما إلى اتخاذ هذا الإجراء إذ أن الحكم المشار إليه يغنى عن ذلك إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب رغم جوهريته وردت عليه برد غير سائق مما يعيب حكمها وليستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المستأنف بعد أن بين واقعة الدعوى بما مجمله أنه بمناسبة استخراج الطاعنين لترخيص بتشغيل مستودع أخشاب وحديد مساح تقدما إلى مجلس حي شمال الحيزة بحرين مزورين هما عقدا استئجارهما هذا المحل وإيصال سداد أجرته عن شهر مارس سنة ١٩٧٢ ، أورد الأدلة على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعنين مستمدة من أقوال مؤجر المحل ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وأشار إلى إنكار الطاعنين ما أسند إليهما ، كما أشار إلى طلب المدافع عنهما سماع أقوال الموظف المختص بالرخص ، إلا أن محكمة أول درجة لم تستجب لهذا الطلب والتفتت عن الرد عليه ، ثم بعد أن اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف ، أورد بما أضافه من أسباب دفاع الطاعنين ورد عليه في قوله ” وحيث إن الدفاع عن المتهمين قدم مذكرة مرافقة لضم ملف الترخيص ولعرض الاستكثابات على كبير الأطباء الشرعيين بمصلحة التزييف والتزوير وترى المحكمة الالتفات من هذا الطلب إذ الغرض منه إطالة أمد التقاضي بلا مبرر خاصة وأن المتهمين لم يطعنوا على التقرير المقدم من قسم أبحاث التزييف والتزوير بأي مطعن جدى وتطعن المحكمة إلى ما انتهى إليه ذلك التقرير من أن المتهم الأول هو الذى حرر التوقيعين المنسوبين للجنة عليه تحت لفظى المؤجر بمقد الإيجار المطعون فيه وذلك لسلامة الأسس التى بنى عليها هذا التقرير . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن دفاع الطاعنين قام على إنكارهما لتقديم المحررين المشار إليهما لإدارة الرخص لعدم حاجتهما إلى اتخاذ هذا الإجراء إذ أن الترخيص قد صرف لهما بناء على حكم مثبت لحقهما فى الانتفاع بالمحل

موضوع الترخيص وأنه تحقيقا لهذا الدفاع تمسك المدافع عنهما في مرحلتى التقاضى بطلب ضم الملف - رقم ١٥١ و ١/١ و ٢٤/٢٤٢ سجل رقم ٢٨٦ رقم مسلسل ٢٧٧ المتضمن الحكم المشار إليه وسماع أقوال الموظف المختص بالرخص. وكان القانون كفيل لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب ، ولما كان الدفاع المسوق من الطاعنين - يعد فى صورة الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا تتعلق به بالدليل المقدم فى الدعوى ويترتب عليه - لو صح تغيير وجه الرأى فيها ، وإذ لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، واقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التى رتب عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار/ حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
مجد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ . ، ومجد صفوت الفاضى ، ومجد عبد الحميد
صادق

(٦٣)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٠٦ القضائية

نقض . " أسباب الطعن " . " مالا يقبل من الأسباب " " نظره والحكم
فيه " . طعن . " الصفة في الطعن والمصلحة فيه " .

عدم تعرض أسباب الطعن لأسباب الحكم المطعون فيه . يبنى عليه عدم تعلق أسباب الطعن.
هذا الحكم والاتصال به . إنعدام أساس الطعن في هذه الحالة .

وحيث أن مانعاه المدعية بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى
بعدم قبول دعواها المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن عقد الوكالة
هو عقد رضائي فلا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا
أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله وبالتالي لا يصح قانوناً أن يبنى قضاءه بعدم
قبول الدعوى المدنية على عدم تقديم المحامي التوكيل الذى يخوله إقامة هذه
الدعوى .

وحيث أن البين من مطالعة الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه أنه قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية وعدم قبول دعوى
الطاعنة المدنية استناداً إلى أن الشيك موضوع الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧١
السيدة زينب ، التى قضى فيها بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧٣ بتهمة المطعون
ضدها وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم إلا أنها لم تبين قضاءها على عدم
تقديم محامى الطاعنة التوكيل الذى يخوله إقامة الدعوى المدنية بل اعتنقت أسباب

حكم محكمة أول درجة التي لم تعرض لها الطاعنة في طعنها فإن أسباب الطعن لا تكون متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصله به ومن ثم فلا محل للبحث فيها ولا في الحكم .

الوقائع

أقامت الطاعنة دعواها بالطريق المباشر ضد المطعون ضدها متهمه أياها بأنها في يوم أول ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسم السيدة زينب أصدرت لها شيكا بمبلغ ألفين ومائتي جنيه مسجوبا على بنك مصر فرع بين الصبورين لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابها بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامها بأن تدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٣ أولا : بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧١ السيدة زينب . ثانيا : بعدم قبول الدعوى المدنية وألزمت المدعية بالحقوق المدنية مصروفاتها ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المدعية بالحق المدني المصاريف الاستئنافية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الأستاذ و المحامي بصفته وكلاء عن المدعية بالحقوق المدنية . في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث أن ماتعاء المدعية بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بعدم قبول دعواها المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن عقد الوكالة هو عقد رضائي فلا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر

صاحب الشأن وكالة وكيله وبالتالي لا يصح قانوناً أن يبنى قضاء بعدم قبول الدعوى المدنية على عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله إقامة هذه الدعوى .

وحيث أن البين من مطالعة الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية وعدم قبول دعوى الطاعنة المدنية استناداً إلى أن الشيك موضوع الدعوى رقم ١٤٠٩ لسنة ١٩٧١ السيدة زينب ، التي قضى فيها بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧٣ بتبرئة المطعون ضدها وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم إلا أنها لم تبين قضاءها على عدم تقديم محامي الطاعنة التوكيل الذي يخوله إقامة الدعوى المدنية بل أعتنقت أسباب حكم محكمة أول درجة التي لم تعرض لها الطاعنة في طعنها فإن أسباب الطعن لا تكون متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ومن ثم فلا محل للبحث فيها ولا في الحكم ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس بتعين رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعنة بالمصاريف .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغرب نائب رئيس المحكمة ، وهضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ريديش محمد رشدي ، ومحمد وجدى عبد الصمد ، ومحمد
فاروق راتب .

(٦٤)

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٦ القضائية

قتل عميد . ظروف مشددة . "سبق الاصرار" . قصد جنائي .
سبق اصرار . إثبات . "بوجه هام . اعتراف" .

قول المتهم بأنه انتوى قتل المجنى عليه في الليلة السابقة على الحادث . يتوافر به
سبق الاصرار .

دخول العقوبة المفقضية بها في نطاق عقوبة القتل العمد . لا جدوى معه من المجادلة في توافر
أو عدم توافر سبق الاصرار .

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية لجرمة القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة على ثبوتها لديه
وتعرض لظرف سبق الاصرار فقال " كما أن سبق الاصرار ثابت بما قرره
بنفسه (أى المتهم) بتحقيق النيابة بأنه انتوى قتلها الليلة السابقة على وقوع
الحادث ومن ثم فقد كان أمامه وقت كاف لكي يدبر أمر قتلها في هدوء وروية
بما يوفر سبق الاصرار " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم يتحقق به
ركن سبق الاصرار كما هو معرف به في القانون وكان لا جدوى مما يشير به الطاعن
حول توافر هذا الظرف ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة
المقررة لجرمة القتل العمد بغير سبق الاصرار ومن ثم فإنه يتعين رفض الطعن

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم الأهرام محافظة الجيزة قتل عمدا . مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتلها وما أن ظفر بها حتى قام بخنقها وضربها في مواضع من جسدها بآلة حادة كان يحملها (ساطور) قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوريا عملا بمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ .

المحكمة

حيث إن وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه الفساد في الاستدلال ، والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دال على توافر سبق الاصرار تدليلا غير سديد إذ أن وقائع الحادث تنفي أن يكون الطاعن قد ارتكبه وكانت لديه الفرصة التي تسمح له بالتروي والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة على ثبوتها لديه وتعرض لظرف سبق الاصرار فقال " كما أن سبق الاصرار ثابت مما قرره بنفسه (أى المتهم) بتحقيق النيابة بأنه انتوى قتلها الليلة السابقة على وقوع الحادث ومن ثم فقد كان أمامه وقت كاف لكي يدبر أمر قتلها في هدوء وروية مما يوفر سبق الاصرار " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم يتحقق به وكن سبق الاصرار كما هو معروف به في القانون وكان لا جدوى مما يشير الطاعن حول توافر هذا الظرف ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق الاصرار ومن ثم فإنه يتعين رفض الطعن

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، وعديش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد علي موسى .

(٦٥)

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٤٦ القضائية

قذف وسب . جريمة . "أركانها" .

توافر العلانية في السب العلني . ومن يوقعه في مكان عام بطبيعته أو بالمصادفة . سلم المنزل
ليس مكانا عاما بطبيعته .

متى يكون سلم المنزل مكانا عاما ؟

لما كانت العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات
لا تتوفر إلا إذا وقعت الفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء
بطبيعته أم بالمصادفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في مدوناته على القول
بأن السب حصل في سلم المنزل وقد أثبتته الضابط في المحضر دون أن يبين أنه
قد حصل الجهر به بصوت يقرع السمع وكان سلم المنزل ليس في طبيعته
ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكانا عاما ، وهو لا يكون
كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه
سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع من الجهر به من سب أو قذف
على سلم ذلك المنزل الذي يجمعهم على كثرة عددهم لما كان ذلك ، فإن الحكم
المطعون فيه إذ لم يستظهر العناصر التي تجعل من سلم المنزل محلا عاما على الصورة
المتقدمة ، ولا يبين منه كيف تحقق من توافر ركن العلانية في واقعة الدعوى
بحصول السب في هذا المكان ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب
نقضه .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جناح مصر الجديدة الجزئية ضد الطاعنين بوصف أنهم بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : سبوا وقذفوا في حق الطالبة بالألفاظ وال عبارات المبينة بالمحضرين المنوه عنهما بالعريضة والمتهمة الثانية أيضا لأنها ضربت الطالبة وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢٤٣ و ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات والمادة ٢ من الأمر العسكري رقم ٣ لسنة ١٩٧٣ وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا طاعة مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بخمس المنحة الثانية أسبوعين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ عما أسند إليها وبتغريم كلا من باقي المتهمين عشرة جنيهات عما أسند إليهما وإلزامهم متضامين بأن يؤدوا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة الضرب المنسوبة إلى المتهم الثانية وبراءتها منها مع تغريمها عشرة جنيهات وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن الأستاذ بصفته وكيلًا عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث أن ما ينعمه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذا دأبهم بجريرة السب العلاني قد شابه خطأ في تطبيق القانون وقصور في البيان ذلك بأنه لم يستظهر في مدوناته طريقة توافر العلانية في واقعة الدعوى .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعنين سبوا المطعون ضدها حينما توجهت إليهم في المنزل الذي يقيمون فيه صحبة الضابط والشرطي لجرد محتوياته وأن هذا السب قد حصل على سلم المنزل وأثبت الضابط في محضره . واقتصر الحكم في التحدث

هين ركن العلانية بقوله : "وحيث إنه عن تهمة السب والقذف المسندتين إلى المتهمين فإنهما ثابتين في حقهم من أقوال المجنى عليها في محضرى جمع الاستدلالات المنوه عنهما آنفا وما شهدت به في الجلسة فضلا عما أثبتته المساعد بمذكرته وكذلك الملازم أول والرائد من أن التهمة الثانية اعتدت بالضرب على المدعية بالحق المدنى كما أنها وباقي المتهمين وجهوا عبارات السب للمجنى عليها على النحو المبين آنفا بما يتوافق به ركن العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات" . لما كان ذلك ، وكانت العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت ألفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في مدوناته على القول بأن السب حصل في سلم المنزل وقد أثبتته الضابط في المحضر دون أن يبين أنه قد حصل بالجمهور به وصوت يقرع السمع ، وكان سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذى خصص له بما يسمح باعتباره مكانا عاما ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع من الجمهور به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذى يجتمعهم على كثرة عددهم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر العناصر التى تجعل من سلم المنزل محلا عاما على الصورة المتقدمة ، ولا يبين منه كيف تحقق من توافر ركن العلانية في واقعة الدعوى بحصول السب في هذا المكان ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد على باينغ .

(٦٦)

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤ القضائية

(١) دعوى جنائية ” نظرها والحكم فيها ” . حكم . ” إصداره .
بطلانه ” .

تأجيل النطق بالحكم بالجلسة أخرى . النطق به فيها صحيح . متى تم ذلك علنا .

(٢) إعلان . إجراءات . ” إجراءات المأكمة ” . معارضة . نظرها
والحكم فيها .

مدم وجوب إعلان المتهم بالجلسة التى حدثت لصدور الحكم . متى كان حاضرا
جلسة المرافعة أو مملنا بها إعلانا صحيحا . وكانت الدعوى قد نظرت حل رجه صحيح
في القانون .

(٣) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل ” . نيابة عامة . حكم .
” تسببيه . تسببيه معيب ” .

إشارة الحكم الاستثنائي إلى مادة العقاب . غير لازم . متى اعتنى أسباب الحكم الابتدائي
الذى أفصح عن أخذه بهذه المادة .

(٤) استئناف . ” نظره والحكم فيه ” . إجراءات المأكمة . إثبات .
” شهود ” . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره ” . محكمة الدرجة
الأولى .

محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تنجز من التحقيقات إلا ما ترى لازماً لإجرائه ولا تقزم إلا بسماع الشهود الذين كانت يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .

حقها في الالتفات من طلب سماع شاهد . لم يتك الطاعن بداعيه أمام محكمة أول درجة .

٥ — دفع . ” الدفع ببطلان التفتيش . تفتيش “ . ” بطلانه “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .

— عدم التزام المحكمة بالرد على دفع ببطلان التفتيش لم يعد في عبارة صريحة تشمل على الراد منه .

٦ — محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إثبات . ” شهود “ . إجراءات ” إجراءات المحاكمة “ . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع مالا يوفره “ .

— تأجيل المحاكمة الدعوى من تلقاء نفسها لإعلان شاهد ثم حذر من قرارها . لا إخلال بحق الدفاع . حلة ذلك ؟

(٧) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إثبات . ” بوجه عام “ . دفع . ” الدفع ببطلان الدليل . بطلان التفتيش “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .

عدم جدرى النعي على الحكم بالقصور في الرد على دفع ببطلان التفتيش طالما لم يتسأد الحكم في الإدانة إلى دليل مستمد من هذا التفتيش .

(٨) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ . إجراءات . ” إجراءات المحاكمة “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .

عدم التزام المحكمة بالرد إلا على الطلب الجازم والذي أضحى مبدية قصده منه .

١ — وحيث إن البين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الدعوى نظرت بجلسته ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وبعد أن سمعت فيها المرافعة وأبدى كل من الخصوم طلباته واختتم مرافعته أمرت المحكمة بحجزها ليصدر

الحكم فيها بـ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وإذ صادف هذا اليوم عطلة رسمية قررت تأجيل النطق بالحكم إلى يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٧٥ الذي صدر فيه الحكم ونطق به . لما كان ذلك ، وكان كل ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية في هذا الصدد ، هو ما نصت عليه المادة ٣٠٣ / ١ من هذا القانون من أنه " يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ، ويجب إثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكتاب " ولم ينص على البطلان في حالة النطق بالحكم في جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك .

٢ - من المقرر قانوناً أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضراً بـ جلسة المرافعة أو معلناً بها إعلاناً صحيحاً ، طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها فإن صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة وإصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويتمتع على الخصوم إبداء رأي فيها .

٣ - لما كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، وخلص إلى معاقبة الطاعنين طبقاً لها ، وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف وفي ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبتهم بمقتضاها ومن ثم يكون النعي عليه في هذا الخصوص في غير محله .

٤ - لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن الرابع أو المدافع عنه لم يطلب سماع أحد الشهود ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تنضم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فلذا لم ترى من جانبها حاجة إلى سماعهم . وكان المدافع من الطاعن المذكور وإن أبدى طلب سماع أقوال

الضابط محور محضر ضبط الواقعة أمام المحكمة الاستئنافية فإن يعتبر متنازلا عنه لسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

٥ - لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ أن المدافع عن الطاعن الرابع اقتصر على القول ببطلان تفتيش المتهمين في عبارة عامة مرسلة لا تشتمل على بيان مقصده منه ، ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه ، إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

٦ - كون محكمة أول درجة هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان الشاهد المشار إليه ثم عدلت من قرارها ، لا إخلال بحق الدفاع ، ذلك لأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تنولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٧ - لا جدوى من النعي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان تفتيش المتهمين ما دام البين من الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ومن استدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على أشخاص المتهمين وأن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من تفتيشهم وإنما أقام قضاءه على الدليل المستفاد من محضر الضبط ومن الاعتراف الصادر من المتهمين - هذا الطاعن الرابع - بممارسة لعب القمار في المقهى وهو ما ليس محل نعي .

٨ - لما كان من المقرر أن الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطالب الجازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه ومن ثم فإنه لا تأثير على المحكمة إن هي التفتت عن طالب ضم حرز المضبوطات مادام الطاعن الرابع لم يوضح مقصده من هذا الطالب ومادام دفاعه خلوا من أي مطعن على محتويات هذا الحرز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز بلقاس محافظة الدقهلية أولا : المتهمون من الأول للثالث لعبوا قمار في محل عام على النحو المبين بالمحضر . ثانيا : المتهم الرابع : بوصفه صاحب مقهى يسمح بلعب قمار في محله العام . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ١٩ و ٣١ و ٣٤ و ٣٦ / ٢ - ٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين أسبوعين مع الشغل وكفالة مائتي قرش وتغريم كل منهم مائة قرش ومصادرة الأدوات المضبوطة وغلق المقهى لمدة شهر . واستأنف المحكوم عليهم الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فعارضوا وقضى في معارضتهم بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الأستاذ ... المحامي عن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الثلاثة الأول بجريمة لعب القمار والرابع بجريمة السماح بلعبه في محله العام قد شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، ذلك بأن الحكم صدر في جلسة تغاير الجلسة التي كانت محددة للنطق به دون إعلانهم بها وخلا من بيان نص القانون الذي حكم بموجبه . وقد تمسك المدافع عن الطاعن الرابع بسماع أقوال محرز محضر ضبط الواقعة إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب أو ترد عليه رغم تعويلها على ما أثبتته الضابط في محضره كما أطرحت الدفع ببطلان التفتيش الذي أجراه الضابط بغير مسوغ قانوني ورفضت طلب ضم حرز المضبوطات مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة ثانى درجة أن الدعوى نظرت بجلاسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وبعد أن سمعت فيها المرافعة وأبدى كل من الخصوم طلباته واختتم مرافعته أمرت المحكمة بحجزها ليصدر الحكم فيها بجلاسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وإذ صادف هذا اليوم عطلة رسمية قررت تأجيل النطق بالحكم إلى يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٧٥ الذى صدر فيه الحكم ونطق به لما كان ذلك ، وكان كل ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية فى هذا الصدد ، هو ما نصت عليه المادة ٣٣٠/٣ من هذا القانون من أنه "يصدر الحكم فى جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية ، ويجب إثباته فى محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكتاب " ولم ينص على البطلان فى حالة النطق بالحكم فى جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك ، وكان من المقرر قانونا أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لإصدار الحكم فيها متى كان حاضرا بجلاسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا ، طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم فيها فإن صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية فى هذه المرحلة — مرحلة المداولة وإصدار الحكم — بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم إبداء رأى فيها — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد لا يكون سديدا . ولما كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ، وخلص إلى معاقبة الطاعنين طبقا لها ، وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف وفى ذلك ما يكفى لبيان مواد القانون التى عاقبتهم بمقتضاها ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله .

لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطامن الرابع أو المدافع عنه لم يطلب سماع أحد من الشهود ، وكانت محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين تأنى يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان المدافع عن الطامن المذكور وإن أبدى طلب سماع أقوال الضابط محرر محضر ضبط الواقعة أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه لسكوته عن

التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله ، ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة أول درجة هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان الشاهد المشار إليه ثم عدلت عن قرارها ، ذلك لأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ أن المدافع عن الطاعن الرابع اقتصر على القول ببطلان تفتيش المتهمين في عبارة عامة مرسلة لا تشمل على بيان مقصده منه ، ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه ، إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه . هذا فضلا عن أنه من غير المجدي النعي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان تفتيش المتهمين ما دام البين من الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ومن استدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على أشخاص المتهمين وأن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من تفتيشهم وإنما أقام قضاءه على الدليل المستفاد من محضر الضبط ومن الاعتراف الصادر من المتهمين - هذا الطاعن الرابع - بممارسة لعب القمار في المقهى وهو ما ليس محل نعي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه عند رفض هذا الطلب هو الطلب الجازم الذي يشمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه ومن ثم فإنه لا ثريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب ضم حرز المضبوطات ما دام الطاعن الرابع لم يوضح مقصده من هذا الطلب وما دام دفاعه خلا من أى مطعن على محتويات هذا الحرز . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما في حقهم أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليهما ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين: محمد صلاح الدين الرشيدى ، راسم اميل محمد حفيظ ، ومحمد صفوت القاضى ،
ومحمد على بليغ .

(٦٧)

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٦ القضائية

(١) مواد مخدرة : إحرار . قصد جنائى . عقوبة . "تقديرها" .

عقوبة إحرار المخدر بغير قصد الاتجار أو النعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقاً للمادة الأولى
من المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . بالسجن والغرامة من خمسمائة جنيه
إلى ثلاثة آلاف جنيه .

(٢) عقوبة . "تقديرها" . ظروف مخففة . نقض . أسباب الطعن .
ما يقبل من الأسباب .

المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز ابدال العقوبات المقيدة للحرية لغيب . فى مراد
الجنايات والجناح ، بعقوبات مقيدة للحرية . أخف .

(٣) عقوبة . "تقديرها" . نقض . "حالات الطعن" . الخطأ فى تطبيق
القانون . "تسليمه" . تسليم غير معيب .

إغفال القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١/٣٧ سالفه للبيان . خطأ
فى القانون .

١ — العقوبة المقررة لجريمة إحرار المخدر بغير قصد الاتجار أو النعاطى
أو الاستعمال الشخصى طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧

سابقة البيان هي . "السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه .. الخ .

٢ — إن مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص من ستة أشهر بمقتضى الفقرة الثانية للمادة ٣٧ سابقة الذكر ، بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها — إذا اقتضت الأحوال رأفة القضاء .

٣ — إغفال الحكم القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سابقة البيان بالإضافة إلى عقوبات الحبس والمصادرة المقررة بها — مخالف للقانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون ، مادام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز المنصورة محافظة الدقهلية . . أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٢٤/أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ . والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق فقرر ذلك بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات المنصورة قضت في الدعوى حضوراً عملاً بمواد الإتهام بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة ومصادرة المضبوطات . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً — قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أغفل القضاء بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي إلى أن دان المطعون ضده بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة انتهى إلى عقابه طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٧/١ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق ثم أوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة المضبوطات — بالتطبيق للمادة ١٧ من قانون العقوبات، لما كان ذلك، وكانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان هي "السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه .. إلخ" . وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر بتمتضي الفقرة الثمانية للمادة ٣٧ سالفه الذكر، بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المفيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها — إذا اقتضت الأحوال رأفة القضاء — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبة الحبس والمصادرة المقضى بها — يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون . ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضي التعرض لموضوع الدعوى .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين الرشيدى ، محمد صفوت القاضى ، وسيد شرهان ، وعبد الحميد صادق .

(٦٨)

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٦ ، القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى" . إثبات . "بوجه عام" . "شهود" . حكم . "تسببيه" . تسببيه غير معيب .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى مادام سائفا .

(٢) محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الدليل" . قتل خطأ . خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .

تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا . ومدنيا . موضوعى .

٣ — محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الدليل" . قتل خطأ . إصابة خطأ . مسئولية جنائية .

السرعة التى تصلح أساسا لالسالة الجنائية فى برئمتى القتل والإصابة الخطأ — هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ظروف الحال زمانا ومكانا — تقدير ذلك موضوعى .

(٤) محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الدليل" . خطأ . حكم . "تسببيه" . تسببيه غير معيب .

تقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعى .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . حكم . "تسببيه" . تسببيه غير معيب .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يزدون فيها شهادتهم . موضوعى .

١ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في المنطق والعقل ولها أصلها في الأوراق .

٢ - لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الواضح من مدونات الحكم أن المحكمة - في حدود ما هو مقرر لها من حق وزن عناصر الدعوى وأدائها قد بينت الواقعة على حقيقتها كما ارتسخت في وجدانها وردت الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، ودلت تدليلا سائغا على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطعمتانها .

٣ - إن السرعة التي تصلح أساسا لمساءلة الجنائية في جريمتي الموت والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه . ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وإذا ما كان الحكم قد استخلص في تدليل سائغ أن سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذي يقتضيه السير في الطريق بسيارة محملة هي ومقطورتها بالأسمنت في ليل ساءت فيه الأحوال الجوية وهطلت الأمطار وعلى مرأى منه وعلى بعد خمسين مترا على حد قوله - حادث تصادم آخر - فلا تعقيب عليه .

٤ - إن تقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها إلى قاضي الموضوع .

٥ - لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء عليهم أمهما وجه إليهما من مطاعن وحام حولهما من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وأنه متى أخذت المحكمة بقول شاهد فإن ذلك يفيد إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجماعها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يشير به الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم بدائرة مركز بركة السبع محافظة المنوفية : الأول (الطاعن) تسبب خطأ في موت كل من ... و ... و ... و ... وكان الحادث ناشئا عن إهماله ورعونه وعدم احترازه وعدم مراعاته القوانين واللوائح وذلك بأن قاد سيارة النقل بسرعة وبرعونة وبدون حيلة وغم سوء الأحوال الجوية والأمطار ولم ينتبه إلى إشارات وعلامات رجال الشرطة أمامه فصدم السيارات التي كانت تقف إلى جانب الطريق فأحدث إصابات الجنى عليهم الموضحة بالتقارير الطبية المرفقة والى أدت إلى موتهم .

(ثانيا) تسبب خطأ في إصابة كل من ... و ... و ... و ... و ... وكان الحادث ناشئا عن إهماله ورعونه وعدم احترازه ذلك بأن قاد سيارة النقل بسرعة وبرعونة دون حيلة وغم سوء الأحوال الجوية والأمطار فلم تنتبه إلى إشارات وعلامات رجال الشرطة فصدم السيارات التي كانت تقف إلى جانب الطريق فأحدث بهم الإصابات المبينة بالتقارير الطبية المرفقة . (ثالثا) قاد سيارته بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر .

المتهم الثانى : قاد سيارته النقل بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر بأن قاد سيارته النقل بسرعة كبيرة فلم ينتبه إلى السيارة قيادة المتهم الثالث التي كانت تعبر الطريق فاصطدم بها على النحو المبين بالأوراق . المتهم الثالث : قاد سيارته النقل بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فأنحرف بها من اتجاه الطريق السريع إلى القاهرة إلى الطريق العكسى دون أن يعطى الإشارة المبينة لجهة انحراف السيارة . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٣٨/١ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٧٢ و ٨٦ و ٨٨ و ٩ من القانون ٤٥٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية وادعت السيدة ... عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المرحوم ...

... قبل المتهم الاول (الطاعن) والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة بركة السبع الجزئية قضت في الدعوى حضوريا للأول وغيابيا للثانى وحضوريا لاعتباريا للثالث عملا بمواد الإتهام (أولا) بمعاينة المتهم الاول (الطاعن) بالحبس مدة ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ

قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . (ثانيا) بتغريم كل من المتهمين الثاني والثالث مبلغ مائة جنيه . فاستأنف المحكوم عليه الأول الحكم ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطمعن الاستاذ ... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم التسبب في الموت والإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك أنه صور الواقعة بغير صورتها الصحيحة حيث حصلها على أن الطاعن كان يقود سيارته مسرعا — حينما أبصر سيارة مقلوبة وسط الطريق على بعد خمسين مترا — ولم يستطع إيقاف سيارته بل ظلت مندفعة إلى أن اصطدمت بالسيارات الأخرى الواقعة بمكان الحادث ، على حين أن الصورة الصحيحة للواقعة هي أنه بمجرد محاولته إيقاف سيارته بالضغط على فراملها في موقع الحادث — بسبب انقلاب سيارات أخرى انحرفت إلى أقصى يمين واصطدمت بسيارتي مركز الشرطة والنجدة الواقفتين إلى جانب الطريق ، وذلك بسبب الأحوال الناتجة عن هطول الأمطار وإهمال رجال الشرطة بعدم إغلاق الطريق أو تأمينه بوضع إشارات ضوئية لتنبيه السيارات القادمة ، وقد أدى عدم إحاطة الحكم بالصورة الصحيحة للواقعة الدعوى إلى الفساد في التدليل ، على ركن الخطأ . كما أنه حول على قالة شهود الإثبات مع أنهم زملاء المجنى عليهم وأسندوا إلى الطاعن أنه كان مسرعا مع أن مفاد أقوالهم في التحقيقات أن صانهم بالحادث بدأت بعد وقوعه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال شهود الحادث في التحقيقات ومن التقارير الطبية وما دلت عليه

المعينة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر صورة الواقعة بقوله :
 " وحيث إن الواقعة تخلص فيما شاهده رئيس وحدة مباحث
 بركة السبع بتحقيقات النيابة العامة من أنه توجه صحبة الملازم والشرطى
 السرى بسيارة المركز قيادة العريف إلى قرية أبو مشهور
 التى أبلغ بوقوع حادث تصادم بالطريق السريع أمامها فوجد تصادما بين السيارة
 رقم ٨٠٢٥ نقل اسكندرية وسيارة نقل أخرى فى الطريق المتجه إلى القاهرة كما
 وجد سيارة نقل أخرى مقلوبة بعرض الطريق المتجه إلى الإسكندرية وكانت
 سيارة شرطة نجدة تقف على الجزء الترابى لهذا الطريق ونورها الخلفى الأحمر
 مضاء فوقفت سيارة المركز خلفها وأثناء إخلاء الطريق من السيارات حضر سائق
 سيارة المركز وأبلغه بأن سيارة ملاكى اصطدمت بمؤخر سيارة المركز التى صدمت
 بدورها مؤخر سيارة النجدة وحدثت تلفيات بالسيارات الثلاث إلا أنه لم تحدث
 شمة إصابات وقد توجه الملازم لضبط هذه الواقعة وقام بالجلوس
 داخل سيارة النجدة على المقعد الخلفى من الناحية اليسرى لتحرير المحضر وأثناء
 ذلك شاهد سيارة نقل بمقطورة قيادة المتهم الأول (الطاعن) قادمة من القاهرة
 بسرعة ٨٠ كم تقريبا وتجاهل قائدها إشارات رجال شرطة المرور الضوئية
 بالفوانيس ومندفعاً فى سيره حتى اصطدم بسيارة المركز وقلبها فى الأرض الزراعية
 القائمة على يمين الطريق وأطاح بسيارة النجدة وانقلبت مقطورة السيارة النقل
 على السيارة الأخيرة وتوفى من جراء ذلك الشرطى من قوة مرور
 الطريق السريع وقائد سيارة النجدة و الذى كان يقف
 بجوار سيارة النجدة أثناء تحوير المحضر وأصيب من جراء ذلك الملازم
 والعريف قائد سيارة المركز والذى كان يجلس بجوار الأخير كما أصيب
 فردى الدورية و وعلل سبب الحادث بأنه نتيجة لسرعة
 المتهم الأول (الطاعن) وظروف المطر وعدم انتباهه لإشارات رجال المرور ،
 وبعد أن أورد الحكم مضمون أقوال الشهود ما بين مبصر له منذ بدايته ومنته
 إليه أثر وقوعه ، وبما ورد بالمعينة والتقارير الطبية خلص إلى توافر الخطأ
 قبل الطاعن بقوله : " أن الاتهام ثابت فى حق المتهم الأول (الطاعن) فركن
 الخطأ متوافر فى حقه من قيادة السيارة بسرعة شديدة وعدم انتباهه لحالة الطريق
 أثناء السير فالثابت من أقوال الشهود أنه كان يسير بسرعة شديدة وهى لا تتفق

مع كون الوقت ليلاً وسوء الأحوال الجوية وهطول الأمطار ومدى الرؤية المحدود ومن كون حمولة السيارة والمقطورة الملحقة بها محملة بالأسمنت بحيث أضخى مستحيلا عليه عند ما شاهد الحادث على مسافة خمسين مترا على حد قوله بمحض الشرطة أن يقف بالسيارة وهو على هذه السرعة عند ما استعمل الفرامل بالإضافة إلى أنه لم ينتبه إلى إرشادات رجال المرور الذين كانوا يقومون بإرشاد السيارات بل أن أول من صدمه هو المرحوم من قوة مرور الطريق السريع الذي كان يحاول تنبيهه للوقوف وما كان يستطيع ذلك بطبيعة الحال وهو يسير بهذه السرعة التي لا تتناسب مع كل الظروف والملايسات التي سبق الإشارة إليها ، يؤيد ذلك ما قرره الشاهد الذي كان يقف بجوار سيارة النجدة من أنه تنبه لقسـدوم سيارة النقل من صباح رجال شرطة المرور الذين كانوا يقفون على مسافة مائة متر من مكان الحادث لقائدها بالوقوف وأنه لما شاهدها قادمة في اتجاه المكان الذي يقف فيه بسرعة شديدة جرى هاربا إلى المزارع الأمر الذي يكون معه ركن الخطأ متوافر في حقه وقد نتج عن ذلك الخطأ وفاة و وإصابة

و و و و كنتيجة مباشرة لخطأ المتهم الأول (الطاعن) “ . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة أمامها على ساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في المنطق والعقل ولها أصلها في الأوراق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل من أقوال الشهود وما دلت عليه معاينة محل الحادث أن الطاعن قاد سيارته بسرعة رغم تنبيه رجال شرطة المرور له قبل دخوله منطقة الحادث وأنه واصل مسيرته حتى اصطدم بسيارة المركز التي كانت تقف على جانب الطريق فسقطت في الأرض الزراعية المجاورة وأطاح بسيارة النجدة وانقلبَت مقطورة سيارته فوقها مما أدى إلى وفاة المجني عليهم سالف الذكر وإصابة الآخرين ” .

وإذا ما كان الحكم قد أقام الحجّة على مقارنة الطاعن لما أسند إليه بما استخلصه من عناصر الدعوى في منطق سليم ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الواضح من مدرّفات

الحكم أن المحكمة - في حدود ما هو مقرر لها من حق وزن عناصر الدعوى وأدلتها - قد بينت الواقعة على حقيقتها كما ارتسخت في وجدانها ووردت الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، ودلت تدليلا سائغا على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر احكامثنتانها . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن السرعة التي تصاحب أساسا لمسألة الجزائية في جرمية الموت والاصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الحرح ، وإذا ما كان الحكم قد استخلص في تدليل سائغ أن سرعة السيارة بزيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذي يقتضيه السير في الطريق بسيارة محملة هي ومقطورتها بالأسمت في ليل ساءت فيه الأحوال الجوية وهطلت الأمطار وعلى مرأى منه - وعلى بعد خمسين مترا على حد قوله - حادث تصادم آخر ، وكان تقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها إلى قاضي الموضوع ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه وأنه متى أخذت المحكمة بقول شاهد فإن ذلك يفيد لإطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يشير الطاعن من نعي على الحكم ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد قواد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خايل ، ومحمد فاروق راتب .

(٦٩)

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٦ ، القضائية

ظروف مشددة ، "سبق الإصرار" ، قتل عمد .

سبق الإصرار ، معناه ، كيف يتحقق ، مثال ؟

من المقرر أن سبق الإصرار — وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل
والجرح والضرب — يتحقق بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا
عن صورة الانفعال مما يقتضي الهدوء والروية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة
الدفعة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج
صاحبها عن طوره وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها ، صح
افتراض قيامه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر — حكم ببراءته — بأنهما في يوم ٢٠ يولية
سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة أحدث عمدا ومع سبق
الإصرار الإصابات المبينة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي
والتي تخلف لديه من جرائمها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد كل ما كانت
تتمتع به العين اليمنى من إبصار . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة

الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بقرار الاحالة . فقرر ذلك .
 وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض المؤقت .
 ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٤٠ / ١ و ٢ من قانون
 العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وإلزامه بأن يدفع
 للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمضروقات
 المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة إحداث
 عاهة مستديمة مع سبق الاصرار — قد شابه القصور في التسبب والخطأ
 في القانون ، ذلك بأنه خلاص إلى القول بتوافر سبق الاصرار بناء على مجرد
 قدوم الطاعن ومعه زجاجة ماء نار إلى مكان تواجد المجنى عليه الذي كان يشعر
 بكرهه وما أن ظفر به حتى قذفه بالسائل الذي كان معه فأحدث به إصابته
 مع أن هذا الذي أورده الحكم لا يكفي للتدليل على أن الطاعن قد ارتكب
 جريمة بعد أن أعمل تفكيره الهادئ المطمئن مما يستلزمه ظرف سبق
 الاصرار قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى في قوله " بأنه
 في يوم ١٩٧٤/٧/٢٠ وقعت مشاجرة بين أبناء شقيق ... (المجنى عليه)
 ووالده المتهم الأول (الطاعن) وأثناء جلوس المجنى عليه في منزل ...
 لاتمام الصلح بين العائلتين أبدى ... (المتهم الثاني) عدم رضائه
 عما تم في الصلح بخصوص عمنه (والدة الطاعن) وغادر مكان مجلس الصلح
 ثم عاد بعد فترة ورفقته الطاعن الذي كان يحمل زجاجة تحوى ماء النار وألقى
 بمحتوياتها على المجنى عليه فأحدث إصاباته التي نخلقت من جرائها عاهة مستديمة
 يستحيل برؤها هي نقد كل ما كانت تتمتع به العين اليمنى من إبصار " عرض
 إلى ظرف سيق الاصرار واستظهره في حق الطاعن بقوله " وحيث أن ركن
 سبق الاصرار متوافر في حق المتهم لأنه ثابت من التحقيقات أنه فكر قبل
 ارتكاب الحادث في هدوء وروية وأحضر زجاجة ماء النار وتوجه بها

إلى مكان تواجد المجنى عليه الذي كان يشعر ضده ببغض وكرهية وانتهى تفكيره إلى ضرورة الانتقام منه وإلحاق الأذى به فما أن ظفر به حتى قذفه بماء النار التي أحدثت إصاباته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سبق الإصرار — وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب — يتحقق بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن صورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى نرج صاحبها من طوره وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها ، صح افتراض قيامه . وكان ما أورده الحكم عن سبق الإصرار فيما تقدم وإن توافرت له في ظاهر الأمر مقومات هذا الظرف كما هو معرف به في القانون إلا أنه لا يخرج عن كونه صبارات مرسلة يتعين على المحكمة أن تستظهرها بما يدل عليها وإن تبين الوقائع والامارات والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها مما كان ينبغي على المحكمة معه أن توضح ظروف إحضار المتهم الثاني للطاعن بعد أن غادر الأول مكان مجالس الصلح معلنا عن عدم رضائه بما تم فيه كذلك مضمون ما أفضى به المتهم الثاني للطاعن عندما توجه إليه لإحضاره والوقت الذي استغرقاه حتى عاد الأخير إلى مكان الحادث وقارف جريمته وكيفية إعداده وسيلة الجريمة وقدر تفكيره فيها وما إذا كان ذلك كله قد تم في هدوء وروية بعيدا عن ثورة الغضب والاضطراب ، أما وقد خلا الحكم المطعون فيه من كل ذلك فإنه يكون قاصرا في استظهار ظرف سبق الإصرار بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن على المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، وبعيش محمد رشدي ، وأحمد هلى مرسي ، وأحمد
طاهر خليل .

(٧٠)

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٦ القضائية

بناء وهدم . قرارات إدارية . قانون . " تفسيره " .

حق المحافظ في إصدار قرار بإعفاء أبنية بذاتها من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢
والقرارات المنفذة له .

بمجرد صدور توجيهات من المحافظ بالتمكين من إنهاء الأعمال في مبنى معين — هدم إعتبارها
قراراً بالإعفاء من أحكام القانون المذكور (*) .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قدم حافظة انطوت
على مستندات من بينها كتاب موجه إليه من مدير منطقة حي غرب القاهرة
يخطر فيه ورود خطاب مؤشر عليه من السيد وكيل الوزارة للشئون الهندسية
يفيد توجيهات المحافظ بالتصريح له بتمكينه من تشطيب العمارة موضوع الدعوى
وبأنه أرسلت إشارة إلى قسم قصر النيل بتمكينه من ذلك تنفيذاً لتعليمات المحافظ ،
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أسس قضاءه بالبراءة على ما استخلصه من هذا
الكتاب بصدور قرار من محافظ القاهرة بإعفاء المطعون ضده من أحكام
القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عملاً بالتفويض الصادر له بمقتضى قرار وزير

(*) راجع أيضاً الطعون أرقام ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ لسنة ٤٦ ق
جلسة ١٩٧٧/٢/٦ (لم تنشر) .

الإسكان رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٣ والذي خوله فيه حقه المنصوص عليه في المادة الثامنة عشر من ذلك القانون في إصدار قرار بإعفاء ابنية بذاتها من تطبيق أحكام القانون والقرارات المنفذة له وباعتبار أن هذا القرار وإن كان لاحقا على تاريخ الواقعة إلا أنه رفع التائيم عن الأفعال المسندة للمطعون ضده مما يعد أصلح له وفقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا غير سديد ، ذلك أن عبارات الكتاب سالف البيان لا تؤدي إلى ما خلص إليه من صدور قرار محافظ القاهرة بإعفاء البناء محل الدعوى من الاشتراطات المنصوص عليها في القانون ، وكل ما تضمنه هو صدور مجرد توجيهات وتعليمات من المحافظ بالتمكين من إنهاء الأعمال به . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثامنة عشر من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني وقرار وزير الإسكان رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٣ قد نصا على أن يصدر القرار بالإعفاء بناء على اقتراح المجلس التنفيذي أو المحلى المختص وفقا لما يقرره المجلس في كل حالة على حدة من قيود ضمانات وأوضاع وشروط يرى وجوب توافرها ، وكان كتاب محافظة القاهرة قد خلا مما ينبغي عن صدور القرار بعدم استكمال تلك الاجراءات ومن ثم فهو لا يعد بحال قرار تشريعي واجب التطبيق حتى يمكن القول بأنه أصلح للمطعون ضده . متى كان ذلك فإن الحكم إذ قضى بغير ذلك يكون قد شابه فساد في الاستدلال أدى به إلى خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وإذا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فانه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم قصر النيل (أولا) أقام أعمال البناء المبينة بالمحضر قبل الحصول على ترخيص . (ثانيا) أقام أعمال البناء المبينة بالمحضر دون أن يكون مطابقا للأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية المحددة قانونا (ثالثا) أجرى أعمال البناء على جانب الطريق دون أن تكون مطابقة

للشروط والأوضاع المحددة قانونا ومطابقا مع القواعد العامة بالجهات الخارجية . (رابعا) أقام أعمال البناء دون الحصول على موافقة الجهة المختصة حالة كون قيمتها تزيد على الألف جنيه . وطابت معاقبته بالمواد ١ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمادتين ١ و ٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة جناح البلدية الجزئية قضت حضوريا عما بمواد الإتهام وعن الثلاث تهم الأولى بتغريم المتهم خمسة جنهيات وضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وبتصحيح الأعمال المخالفة عن التهمتين الثانية والثالثة وتغريمه بمبلغ ٣٩٧٣٦ جنهيا وهو ما يعادل تكلفة إنشاء البناء عن التهمة الرابعة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عن التهمة الرابعة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من التاريخ الذى يصبح فيه هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى وبراءة المطعون ضده من تهم إقامة بناء بغير ترخيص مخالفا للمواصفات الفنية ودون إرتداد الواجهة ، قد شابته فساد فى الاستدلال ، ذلك أنه حول فى قضائه على ما استدل عليه من كتاب موجه من محافظة القاهرة إلى المطعون ضده — يخطر فيه بموافقة المحافظة على إنهاء الأعمال بمبناه — بصدر قرار بإعفائه من الاشتراطات التى دين بسبب مخالفتها ، بالرغم من أن مضمون الكتاب لا يؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم وخلا مما ينبىء عن صدور القرار بعد إقتراحه من المجلس المحلى المختص شاملا الأوضاع الواجب توافرها وفقا لما تطلبه القانون .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قدم حافظة أنطوت على مستندات من بينها كتاب موجه إليه من مدير منطقة حى غرب القاهرة

يخطر فيه بوروده خطاب مؤثر عليه من السيد وكيل الوزارة للشئون الهندسية
يفيد صدور توجيهات المحافظ بالتصريح له بتمكينه من تشطيب العمارة موضوع
الدعوى وبأنه أرسلت إشارة إلى قسم قصر النيل بتمكينه من ذلك تنفيذا
لتعليمات المحافظ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أسس قضاءه بالبراءة
على ما استخلصه من هذا الكتاب بصـدور قرار من محافظ القاهرة بإعفاء
المطعون ضده من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عملاً بالتفويض الصادر له
بمقتضى قرار وزير الإسكان رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٣ والذي خوله فيه حقه المنصوص
عليه في المادة الثامنة عشر من ذلك القانون في إصدار قرار بإعفاء أبنية بذاتها
من تطبيق أحكام القانون والقرارات المنفذة له وباعتبار أن هذا القرار وإن كان
لاحقاً على تاريخ الواقعة إلا أنه رفع التائم عن الأفعال المسندة للمطعون ضده
مما يعد أصلح له وفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .
وكان ما انتهى إليه الحكم في هذا غير سديد ، ذلك أن عبارات الكتاب سالفة
البيان لا تؤدي إلى ما خلاص إليه من صدور قرار محافظ القاهرة بإعفاء البناء
محل الدعوى من الاشتراطات المنصوص عليها في القانون ، وكل ما تضمنه هو
صدور مجرد توجيهات وتعليمات من المحافظ بالتمكين من إنهاء الأعمال به .
لما كان ذلك ، وكانت المادة الثامنة عشر من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢
بشأن تنظيم المباني وقرار وزير الإسكان رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٣ قد نصا على
أن يصدر القرار بالإعفاء بناء على إقتراح المجلس التنفيذي أو المحلى المختص وفقاً
لما يقوره المجلس في كل حالة على حدة من قيود وضمانات وأوضاع وشروط
يرى وجوب توافرها ، وكان كتاب محافظة القاهرة قد خلا مما ينبغي من صدور
القرار بعد استكمال تلك الاجراءات ومن ثم فهو لا يعد بحال قرار تشريعي واجب
التطبيق حتى يمكن القول بأنه أصلح للمطعون ضده . متى كان ذلك فإن الحكم
إذ قضى بغير ذلك يكون قد شابه فساد في الاستدلال أدى به إلى خطأ في
تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وإذا كان هذا الخطأ قد حجب
المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالأحالة .

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جزيه ، ويعيش محمد رشدي ، ، وأحمد علي موسى ، ومحمد وجدى عبد
الصمد .

(٧١)

الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٤٦ القضائية

نيابة عامة . نذب أعضاء النيابة . حكم . "تسببيه . تسببيه غير معيب" .
اختصاص . "اختصاص رئيس النيابة في نذب عضو بنيابته" . إثبات . "بوجه
عام . أوراق رسمية" .

لرئيس النيابة — عند الضرورة — نذب أى من أعضاء النيابة في دائرة ، للقيام بعمل عضو آخر .
كفاية حصول هذا النذب في أوراق الدعوى . خلود فترة الانتدابات من هذا النذب . لا ينشئ
حصوله .

نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل آخر بتلك
الدائرة جائزا عند الضرورة عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢١ من القرار
بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية الذي حل محل القانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذي كانت المادة ١٢٧ منه تتضمن ذات الحكم —
وهذا النذب يكفي حصوله في أوراق الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه
قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الإذن قد وقع به باعتباره منتدبا — وهو
ملا يمارى فيه الطاعن — فإن مفاد ذلك أنه كان منتدبا ممن يملك نذبه قانونا
ولو لم يشر إليه صراحة ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لاعتبار
الإذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليما فيما انتهى إليه من رفض
الدفع ببطلان إذن التفتيش دون ضم دفتر الانتدابات لأن خلو هذا الدفتر مما يفيد

الندب لا ينفى حصـوله كما لا ينفى حالة الضرورة التي اقتضته مادام الندب ثابتا في إذن التفتيش حسبما حصله الحكم منه إذ الأصل في الإجراءات الصحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الفيوم محافظة الفيوم . أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول (١) المرفق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة باعتبار أن إحرازه للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسبيب ، وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه لصدوره من غير ذي صفة إذ أن وكيل النيابة الذي أصدره هو وكيل نيابة طامية وليس وكيل نيابة قسم الفيوم الذي يقع في دائرته محل إقامة الطاعن وهو لم يكن منتدبا رسميا من رئيس النيابة إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفع وردت عليه بما لا يسوغ رفضه قانونا ودون أن تضم دفتر الاستدابات الذي طلب الطاعن ضمه لإثباتا لدفاعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة مستمدة من أقوال الضابط والشرطيين السريين اللذين كانا مرافقين له ومن تقرير التحليل ، عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش ورد عليه في قوله "ومن حيث إنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش فردود بأنه يجوز لرئيس النيابة أن يتدب أحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر عند الضرورة وذلك إعمالاً لنص المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية — وأنه يكفي ثبوت حصول النذب في أوراق الدعوى وتوقيع وكيل النيابة مصدر الإذن باعتباره منتدباً لذلك من رئيس النيابة وذلك يكفي لا اعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً" . لما كان ذلك ، وكان نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة جائزاً عند الضرورة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢١ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية الذي حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذي كانت المادة ١٢٧ منه تتضمن ذات الحكم — وهذا النذب يكفي حصوله في أوراق الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة عند ما أصدر الإذن قد وقع باعتباره منتدباً — وهو ما لا يمارى فيه الطاعن — فإن مفاد ذلك أنه كان منتدباً ممن يملك ندبه قانوناً ولو لم يشر إليه صراحة ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لا اعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش دون ضم دفتر الانتدابات لأن خلوهذا الدفتر مما يفيد النذب لا ينفي حصوله كما لا ينفي حالة الضرورة التي اقتضته ما دام النذب ثابتاً في إذن التفتيش حسبما حصله الحكم منه إذ الأصل في الإجراءات الصحة لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المازني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد قزاد جزيه ، ويعيش محمد رشدي ، ومجد وجدى عبد الحميد ، وفاروق راتب .

(٧٢)

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٦ القضاية

دعوى جنائية . "نظرها والحكم فيها" . إجراءات . "إجراءات
المحاكمة" .

حضر الخصم الذي صدر الحكم في غيبته . قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلبا لإعادة نظرها .
يوجب إعادة نظر الدعوى في حضرته . المادة ٢٤٢ إجراءات .

لما كانت المادة ٢٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه :
" إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته
وجب إعادة نظر الدعوى في حضوره " ومفاد ذلك أن حضور الخصم الذي
نظرت الدعوى وصدر الحكم فيها في غيبته قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلبا
إلى المحكمة لإعادة نظرها يترتب عليه بطلان الحكم ويوجب على المحكمة أن تعيد
نظر الدعوى في حضرته ، ولما كان الثابت أن الطاعن حضر قبل انتهاء الجلسة
وقدم محاميه طلبا بإعادة نظر الدعوى لإبداء دفاعه بما يبطل الحكم الذي صدر
في غيبته وكان يتعين على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه أما وإنها وقد رفضت هذا
الطلب استنادا إلى أنه قدم إليها بعد النطق بالحكم في الدعوى فإنها تكون
قد أخطأت في القانون بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الأزبكية الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة أعطى له بسوء نية شيكا بمبلغ ألف جنيه مسحوبا على بنك مصر فرع امبابه دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب على النحو المبين بعريضة الدعوى وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بدفع مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنهيا لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكلا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتباره معارضته كأن لم تكن قد شابه البطلان ، ذلك بأنه حضر قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم وقدم المدافع عنه طلبا إلى رئيس المحكمة لإعادة نظر الدعوى ليبدى دفاعه إلا أن رئيس الجلسة أمر على الطلب بما يفيد وروده بعد انطق بالحكم ولم يجبه لطلبه في حين أن الطلب قدم قبل انتهاء الجلسة وكان يتعين إعادة نظر الدعوى وإجابة الطاعن إلى طلبه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن قدم طلبا إلى رئيس الجلسة يطلب فيه إعادة نظر الدعوى لإبداء دفاعه فيها فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وتأشروا عليه بأنه قدم بعد انطق بالحكم لما كان

ذلك ، وكانت المادة ٢٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه :
« إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته وجب
إعادة نظر الدعوى في حضوره » وفاد ذلك أن حضور الخصم الذي تغارت الدعوى
بوصدر الحكم فيها في غيبته قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلبا إلى المحكمة لإعادة
نظرها يترتب عليه بطلان الحكم ويوجب على المحكمة أن تعيد نظر الدعوى
في حضرته ، ولما كان الثابت أن الطاعن حضر قبل انتهاء الجلسة وقدم محاميه
طلبا بإعادة نظر الدعوى لإبداء دفاعه بما يبطل الحكم الذي صدر في غيبته وكان
يتعين على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه أما وأنها قد رفضت هذا الطلب استنادا
إلى أنه قدم إليها بعد النطق بالحكم في الدعوى لأنها تكون قد أخطأت في القانون
بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ولما كان هذا الخطأ قد حجبها عن نظرها
بمعارضة الطاعن فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن المقربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيبة ، وعبدش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل .

(٧٣)

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ القضائية

(١) قتل عمد . قصد جنائي . محكمة الموضوع . "سلطتها في استخلاص
القصد الجنائي"

قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . يدرك بالظروف المحيطة بالدهوى والأمارات
الخارجية . استخلاصه . موضوعي .

(٢) محكمة الجنائيات . "سلطتها" . دعوى جنائية . "نظرها والحكم
فيها" . دعوى مدنية . "نظرها والحكم فيها" . حكم . "بطلانه" .
بطلان .

قاعدة عدم وجوب تسوية مركز الطاعن . لا تدرى على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات
في مواد الجنائيات . أساس ذلك ؟ . المادة ٣٩٥ إجراءات جنائية .
حتى محكمة الجنائيات في القضاء بتعويض يزيد عن المقضى به غيابيا . عند إعادة محاكمة
المحكوم عليه في جنائية .

(٣) دعوى مدنية . "نظرها والحكم فيها" . مسئولية مدنية .
التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه . لا على ثبوت حقه
في الإرث .

(٤) عقوبة . "تطبيقها" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير
العقوبة"

تقدير العقوبة وكذلك تقدير قيام أو عدم قيام موجبات الرأفة . موضوعي .

١ — لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والأمارات الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمه في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه استظهر نية القتل بقوله ” وحيث أنه عن نية القتل وهي نية ازهاق الروح فهي لا ريب ثابته من ظروف الدعوى ومن استعمال المتهم آلة حادة ” سكيناً ” في الاعتداء على المجنى عليها وطعنه بها عدة طعنات في مقاتل من جسدها فضلا عن شدة هذه الطعنات وخطورتها قاصداً من ذلك ازهاق روحها ولم يتركها إلا جثة هامدة كل ذلك يؤكد في يقين المحكمة أنه قد اتى ازهاق روح المجنى عليها ” . وإذا كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائفاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن ، فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد .

٢ — أن ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه لقضائه بتعويض يزيد عن المحكوم به وقت صدور الحكم الغيابي مردود بأن قاعدة عدم وجوب تسويء مركز الطاعن لا تنطبق على الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في مواد الجنايات ذلك بأن الحكم الصادر منها في هذه الحال يبطل حتماً إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل صدور الحكم بمضي المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة أعمالاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فضلاً عن ذلك فقد نصت المادة ٣٩٦ من ذلك القانون على أنه في حالة تنفيذ الحكم السابق بالتعويض تأمر المحكمة — في حالة إعادة نظر الدعوى برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها كما أنه إذا توفي المحكوم عليه في غيبته بعد الحكم في التعويضات في مواجهة الورثة .

٣ — من المقرر أن التعويض عن الجرائم يقوم أساساً على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الإرث حجب أو لم يحجب ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية والد المجنى عليها وأخ شقيق لها ، مما لم يجحده الطاعن ، وكان ثبوت الإرث لهما أو عدم ثبوته لا يقدح في صفتهم وكونهما قد أصابهما ضرر من جراء فقدان لمبة أولهما وأخت ثابتهما نتيجة الاعتداء الذي وقع عليها ، وكانت الدعوى المدنية

لأنما قامت على ما أصابهما من ضرر مباشر لا على انتصاهما مقام المجنى عليها بعد أولولة حقها في الدعوى إليهما ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم .

٤ — من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها من إطلاقات محكمة الموضوع ودون معقب دون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالتقدير الذي ارتأته ، لما كان ذلك وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها فإن ما يثيره الطاعن في أن المحكمة لم تعامله بالرأفة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات يكون في غير محله .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم الأهرام محافظة الجيزة قتل عمدا بأن بيت النية على قتلها وأعد لذلك سكيناً ، وما أن انفرد بها بغرفة نومها حتى طعنها عدة طعنات قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وادعى والد المجنى عليها وشقيقها مدنياً قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بمعاقبته المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً وإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه تناقض وتهاثر في التسبيب وفساد في الاستدلال وقصور

فى التسبب كما انطوى على مخالفة للقانون ، ذلك بأنه تردد بين القول بتوافر ظروف سبق الاصرار ونفيه وبين توافر نية القتل ونفيها ، واستدل على توافر نية القتل فى حق الطاعن من استعمال آلة حادة ومن مواصلة طعنه المجنى عليها بشدة عدة طعنات حتى قضى عليها فى حين أن هذا الاستدلال لا يوفر فى حقه سوى جريمة الضرب المفوضى الى الموت ، كما اقتصر الحكم المطعون فيه على القول بأن نية القتل ثابتة من ظروف الدعوى دون بيان لها ، وفضلا عن ذلك فإن محكمة الجنايات قضت عليه غيابيا بقرش واحد كتعويض مؤقت وما كان يجوز للمدعين بالحقوق المدنية تعديل مبلغ التعويض عندما أعيدت إجراءات محاكمته ، هذا الى أنه بعد أن ورد بصدر الحكم المطعون فيه أن الدعوى المدنية حقاقة من واحد فقط جاء بصاحبه أنها مرفوعة من اثنين قضى الحكم المطعون فيه لها بمبلغ خمسمائة جنيه دين أن يستظهر صفتها وورثة المجنى عليها لتحديد الأنصبة ، كما أن فى تعويضها عما أصابها من ضرر أدبى — حسبما انتهى الى ذلك الحكم المطعون فيه — ما يجافى العدالة بعد أن نال الطاعن جزاؤه وأضحى بأولاده من المجنى عليها ولا عائل لهم ، وأنه رغم توافر الظروف الموجب لمعاملته بالرافة فلم يعمل الحكم فى شأنه المادة ١٧ ع ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الشك من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت عرض لنفى ظروف سبق الإصرار بقوله : ” وحيث إنه من سبق الإصرار فالثابت من الأوراق أن حالة التوتر بين المتهم وزوجته المجنى عليها استمرت فترة طويلة كان الشك يورقه خلالها وعلى ذلك فإنه لم يفكر فى قتلها وإن كانت مناسبة الحديث الأخير بعد عودتها من العمل يوم الحادث هو الذى أثاره وأوغر صدره فارتكب جريمة وقتلها بالتصوير الذى جاء فى أقواله يؤكد هذا النظر أنه لم يكن قد أعد سكيما لارتكاب الجريمة وإنما ذهب الى مطبخ المنزل وأحضر سكيما ليقتل بها المجنى عليها مما يقطع بانعدام ركن سبق الإصرار

وهو تدليل سائق على انتفاء ظرف سبق الإصرار . أما ما يثيره الطاعن بشأن العبارة التي وردت بمدونات الحكم والتي تفيد توافر ظرف سبق الإصرار فإنها لا تعد جزءا من الحكم بعد أن تأثر باستبعادها منه خاصة وقد أسند الحكم إلى الطاعن واقعة قيامه بقتل زوجته عمدا ودانته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات التي تعاقب من قتل نفسه من غير سبق إصرار أو ترصد بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة هذا فضلا أن لا مصاحبة للطاعن في التحدث عن ظرف سبق الإصرار في واقعة الدعوى إذ أن الحكم لم يقر قضاءه على أساس توافر ظرف سبق الإصرار وأن هذا النعي في حقيقة إنمما يتناول سبب الحادث أو الباعث عليه وهو ليس ركنا من أركان الجريمة فالغلط فيه بفرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام أنه لم يكن عنصرا من العناصر التي استند إليها الحكم في قضائه . لما كان ذلك ، فإن منعي الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد — لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر والأمارات الخارجية التي يأتيها الجاني وأن عمما يضمنه في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله : "وحيث إنه من نية القتل وهي نية إزهاق الروح فهي لا ريب ثابتة من ظروف الدعوى ومن استعمال المتهم آلة حادة "سكيناً" في الاعتداء على المجنى عليها وطعنه بها عدة طعنات في مقاتل من جسدها فضلا عن شدة هذه الطعنات وخطورتها فاصداً من ذلك إزهاق ورحها ولم يتركها إلا جثة هامدة كل ذلك يؤكد في يقين المحكمة أنه قد انتوى إزهاق روح المجنى عليها ، وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائفاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعن ، فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد أما ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه لقضائه بتعويض يزيد عن المحكوم به وقت صدور الحكم الغيابي فمردود بأن قاعدة عدم وجوب تسويء مركز الطاعن لا تنطبق على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في مواد الجنايات ذلك بأن الحكم الصادر منها في هذا الحال يبطل حتماً إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم بمضي المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة إعمالاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فضلا عن ذلك

فقد نصت المادة ٣٩٦ من ذلك القانون على أنه في حالة تنفيذ الحكم السابق بالتعويض تأمر المحكمة — في حالة إعادة نظر الدعوى برد المبالغ المنحصلة كلها أو بعضها ، كما أنه إذا توفي المحكوم عليه في غيبته يعاد الحكم في التعويضات في مواجهة الورثة — لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن المدعين بالحقوق المدنية هما والد المجنى عليها وشقيقها وأنهما طالبا الحكم لهما بمبلغ خمسة آلاف جنيه بصفة تعويض قبل الطاعن ، وهو ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته حين قضى لهما بمبلغ خمسمائة جنيه تعويض ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله ، لما كان ذلك . وكان من المقرر أن التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الإرث حجب أو لم يحجب ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية والد المجنى عليها وأخ شقيق لها ، مما لم يجحده الطاعن ، وكان ثبوت الإرث لهما أو عدم ثبوته لا يقدح في صفتها وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقد بنت أولها وأخت ثانيهما نتيجة الاعتداء الذي وقع عليها ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على انتصابهما مقام المجنى عليها بعد أيلولة حقهما في الدعوى إليهما ، وكان هذا ما أثبتته المحكمة وبينه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها فإن ما يشير الطاعن في أن المحكمة لم تعامله بالرأفة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
أحمد فؤاد جنيته ، وبيش محمد رشدي ، ومحمد ربه ، وأحمد طاهر خليل .

(٧٤)

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٦ القضائية

(١) وصف التهمة ، نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة . استئناف المتهم الحكم الصادر فيها يشوافر به عليه بهذا
التعديل . قوله بأنه لم يخطر بهذا التعديل . لا يقبل . عدم جواز إثارة شوبمان هذا التعديل .
لأول مرة أمام النقض .

(٢) نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ . عقوبة . ” العقوبة
المبررة “ . ” إصابة خطأ “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره “ .

النفي على المحكمة عدم مواجهة الطائن بإضافة فقرة خاصة بطرف مشدد . عدم جدواه .
متى كانت العقوبة الموقعة عليه هي عقوبة الجريمة مجردة من هذا الظرف . مثال
في إصابة خطأ .

(٣) إثبات . ” شهادة “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل “ .
حكم . ” تسميية . تسمييب غير معيب “ .

حق محكمة الموضوع في الاعراض عن فالة شهود النفي . ما دامت لا تثق فيها . عدم الإزامية
بالإشارة إليها طالما لم تستند إليها .

١ - لما كان يبين من حكم محكمة أول درجة أنه قضى بإدانة الطاعن بعد أن اعتبر الواقعة المسندة إليه جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ كما نشأ عن الإصابات عامة مستديمة بالتطبيق للفقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ٢ و ١ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية ، فاستأنف الطاعن الحكم ، ومحكمة ثاني درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس الطاعن شهرا واحدا مع الشغل ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانتته على صلم بالتعديل الذي أجزته محكمة أول درجة في التهمة فلا وجه للقول بأنه لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة هذا فضلا عن أن الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يبيده لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - لما كانت العقوبة المقررة على الطاعن وهي الحبس لمدة شهر واحد مع الشغل تدخل في الحدود المقررة لجريمة الإصابة الخطأ مجردة من الظروف المشدد في الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فإنه لا يكون له مصلحة فيما أثاره من إخلال الحكم بحقه في الدفاع بعدم مواجهته بإضافة الفقرة الثالثة من مادة العقاب .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تنفي بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لا تستند إليها وأن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في إنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ يولييه سنة ١٩٧٣ بدائرة سرسك المنيا محافظة المنيا . (أولا) تسبب خطأ في إصابة كل من
و و وكان ذلك ناشئا من إهماله وعدم احتياظه

وعدم مراعاته القوانين بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص والأموال فصدر المحنى عليهم وأدت بهم الإصابات الممينة بالتقارير الطبية التي تخلف من جرائها لدى المحنى عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى تربى في الرأس — (ثانيا) قاد السيارة بحالة ينجم عنها الخطر وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ — ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية . ومحكمة مركز المنية الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ بصفته وكيلا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ذلك بأن محكمة أول درجة لم تواجه الطاعن بتعديل التهمة بإضافة الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات — عند تقديم الدعوى للمرة الثانية بعد صدور الحكم بعدم قبولها — وأطرح أقوال شاهدى النفى الذين كانا يرافقان الطاعن بسيارته بغير مسوغ ودون أن تورد أقوالهما وسائرتهما في ذلك محكمة الدرجة الثانية مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان بين من حكم محكمة أول درجة أنه قضى بإدانة الطاعن بعد أن اعتبر الواقعة المستندة إليه جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ كما نشأ عن الإصابات عاهة مستديمة بالتطبيق لل فقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية فاستأنف الطاعن الحكم ومحكمة ثانية درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف

إلى حبس الطاعن شهرا واحدا مع الشغل لما كان ذلك ، وكان الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على علم بالتعديل الذى أجرته محكمة أول درجة فى التهمة فلا وجه للقول بأنه لم يخطر به طالم أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة هذا فضلا عن أن الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يبديه لأول مرة أمام محكمة النقض وفـضـلا عن هذا فإنه لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعن وهى الحبس لمدة شهر واحد مع الشغل تدخل فى الحدود المقررة لجريمة الإصابة الخطأ مجردة من الظرف المشدد فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فإنه لا يكون له مصاحبة فيما أثاره من إخلال الحكم بحقه فى الدفاع بعدم مواجهته بإضافة الفقرة الثالثة من مادة العقاب .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لا تستند إليها وأن فى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة فى أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإدانة على أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليهم ومن المعاينة والتقارير الطبية وقد أ طرح أقوال شاهدى النفى لعدم اطمئنانه إليها لأنهما كانا مستقلان السيارة التى كان يقودها الطاعن وهو ما يشير شبهة الجاملة له وكان هذا الذى قالته المحكمة فى هذا الخصوص سائغ ومقبول لإطراح شهادتهما ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، و محمد وجدي عبد الصمد ، وفارق راتب .

(٧٤)

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٦ القضائية

تقد . جريمة . " أركانها " .

وجوب استرداد قيمة البضاعة المصدرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن من ميناء التصدير .
المادة ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — يبين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قام بتاريخ ٦ / ٩ / ١٩٧٣ بشحن عرقسوس إلى تشيكوسلوفاكيا بما قيمته ٥٢٠٧٥ ل.ك وتبقى منه مبلغ لم يتم باسترداده خلال المهلة القانونية وانتهى إلى ثبوت الجريمة في حق الطاعن ، لما كان ذلك . وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ٤٧ ق المعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ التي وقعت الجريمة في ظله قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على أنه : " يجب على من يصدر بضاعة إلى الخارج أن يسدد قيمتها " في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد ما لم يقرر إعفاؤه من ذلك بإذن خاص . وكان يبين من صريح نص المادة سالفة الذكر أن الشارع قد اعتبر تاريخ الشحن من ميناء التصدير دون غيره بدء احتساب مدة الثلاثة شهور الواردة به وكان الطاعن لا ينازع في صحة تاريخ الشحن الذي حول عليه الحكم المطعون فيه أساسا لا احتساب هذه المهلة فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله و يكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في قضائه يتفق وصحيح القانون .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة محافظة القاهرة : لم يسترد في الميعاد القانوني قيمة البضاعة المبيدنة بالمحضر والمصدرة منه للخارج . وطلبت عقابه بالمسدين ٤ و ١٠ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل . ومحكمة الشئون المالية قضت بحضوريا عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ج لوقف التنفيذ وتغريمه خمسمائة جنيه غاصتائف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم استرداد ثمن البضاعة المصدرة في الميعاد القانوني قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه استرد قيمة البضاعة في الميعاد القانوني محتسباً لإياه من تاريخ شحنها من ميناء هامبورج إلى البلد المستوردة فكان لإبلاغ مراقبة النقد بعد ذلك عن فعل غير مؤتم غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع معتبراً بدء المدة من تاريخ الشحن في ميناء التصدير مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قام بتاريخ ١٩٧٣/٩/٦ بشحن عرقسوس إلى تشيكوسلوفاكيا بما قيمته ٥٢٠٧٥ ك وتبقى منه مبلغ لم يقيم باسترداده خلال المهلة القانونية وانتهى إلى ثبوت الجريمة في حق الطاعن ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ٤٧ ق المعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ التي وقعت الجريمة في ظله قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . قد نصت على أنه : ” يجب على كل من يصدر بضاعة إلى الخارج أن يسدد

قيمتها في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد ما لم يقرر إعفاؤه من ذلك باذن خاص " وكان يبين من صريح نص المادة سالفة الذكر أن الشارع قد اعتبر تاريخ الشحن من ميناء التصدير دون غيره بدء احتساب مدة الثلاثة شهور الواردة به ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة تاريخ الشحن الذي عول عليه الحكم المطعون فيه أساسا لاحتساب هذه المهلة فان منعى الطاعنان في هذا الخصوص يكون في غير محله ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في قضائه يتفق وصحيح القانون ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن هل المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أ. حمد فؤاد جزيمة ، ويعيش رشدي ، ومجد وجدى عبد الصمد ، وفاروق راتب .

(٧٦)

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ القضائية

(١) تبديد . اختلاس أشياء محجوزة . دفع . ” الدفع بعدم العلم
بيوم البيع ” .

قبول الدفع بعدم العلم بيوم البيع . رهن بوجود المحجوزات .

(٢) إعلان . إجراءات المحاكمة .

تحقق المحضر من صفة من يتسلم منه الإعلان في موطن المعلن إليه . غير لازم .

إخطار المعلن إليه بخطاب موصى عليه . غير لازم إلا في حالة تسليم الإعلان لجهة الإدارة .
عدم وجوب إرفاق إيصال الخطاب بأصل الإعلان .

(٣ و ٤) تبديد . اختلاس أشياء محجوزة . حجز . مسئولية جنائية .
جريمة . ” أركانها ” .

(٢) ونوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات . لا يعنى الحارس من العقاب .
محدور حكم بطلان لعنى شروط البيع بعدم وقوع جريمة التبديد . لا أثر له في قيامها .

(٤) السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس المحجوزات . لا يؤثر في قيامها .

١ — من المقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون المحجوزات
موجودة ولم تبدد .

٢ — المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة العاشرة من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد خطب في موطن المراد إعلانه كما أن الإخطار غير لازم إلا في حالة تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في حالة امتناع من ورد بيانهم في المادة العاشرة من استلامها على ما يقضى به نص المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات التي لا توجب على المحضر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان وغاية ما تتطلبه أن يرسل المحضر الإخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت في محضره قيامه بإرسال هذا الإخطار في الميعاد .

٣ — لا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للمحجز أو لبيع المحجوزات لأن ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ إذ أن توقيع المحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل متتبعا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحكم ببطلان اللصق قد صدر بعد وقوع الجريمة التي دين الطاعن بها فانه لا يجدى الطاعن منازعته في صحة إجراءات البيع ولا يشفع له أنه حكم ، من بعد وقوع الجريمة ، ببطلان تلك الإجراءات .

٤ — السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق على وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٧٣ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج بدد المنقولات المينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح والتي لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفها لنفسه اضراارا بالدائن الحاجز وطلبت عقابه بالمسدين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون

العقوبات . ومحكمة طهطا الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٣ ج لوقف التنفيذ ، فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبرفض جميع الدفوع المبداءة من الطاعن وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ بصفته وكيلًا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة التهديد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة ببطلان إعلانه بيوم البيع استنادا إلى أنه قد تم إعلانه مع شخص لا تربطه به أية صلة لغيابه ولم ينحضره المحضر بخطاب مسجل ينبره فيه بمن سلمت إليه صورة الإعلان ولم يرفق المحضر الإيصال الدال على إرسال الإخطار بأصل الإعلان كما دفع ببطلان إجراءات اللصق إلا أن الحكم الابتدائي أطرح هذا الدفاع ورد عليه بأسباب غير سائغة اعتمدها الحكم المطعون فيه الذي التفت بدوره عن الحكم الذي قدم إليه بعدم الاعتداد بمحضر اللصق وما ترتب عليه من إجراءات البيع وفضلا عن هذا فقد قام الطاعن بالحصول على مخالصة بالسداد كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أثبت تبديد الطاعن للحيوزات واستدل على ذلك بمحضر الحجز والتبديد ورد على الدفع ببطلان إعلان الطاعن باليوم المحدد للبيع بأنه تم إعلانه به مع المقيم معه لغيابه وأن الإخطار ليس لازما إلا إذا كانت صورة الإعلان قد سلمت لجهة الإدارة فضلا عن أن المحضر أثبت حصول الإخطار وأنه ليس بلازم إرفاق الإيصال الدال على إرساله . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم صحيح في القانون إذ من المقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم

المحدد للبيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد ، وكان الطاعن لم يدع بوجود الأشياء المحجوزة ، كما أنه لا يجدى الطاعن إدعاؤه أن من سلمت إليه الصورة لا تربطه به صلة لأن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة العاشرة من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه كما أن الإخطار غير لازم إلا في حالة تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة في حالة امتناع من ورد بيانهم في المادة العاشرة عن استلامها على ما يقضى به نص المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات التي لا توجب على المحضر إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه بأصل الإعلان وغاية ما تتطلبه أن يرسل المحضر الإخطار في الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت في محضره قيامه بإرسال هذا الإخطار في الميعاد . وهو ما أثبت الحكم المطعون فيه حصوله ومن ثم فإن لما يثيره الطاعن في شأن إغفال المحضر إرفاق إيصال الإخطار الموصى عليه يكون عديم الأثر في صحة الإعلان ولا ينفي واقعة الإخطار في ذاتها . ولا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لأن ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ إذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحكم ببطلان اللصق قد صدر بعد وقوع الجريمة التي دين الطاعن بها فإنه لا يجدى الطاعن منازعته في صحة إجراءات البيع ولا يشفع له أنه حكم ، من بعد وقوع الجريمة ، ببطلان تلك الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان السداد الذى يحصل في تاريخ لاحق على وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله لما كان مما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى . واسماعيل محمود حفيظ . ومحمد صفوت القاضى .
ومحمد عبد الحميد صادق .

(٧٧)

الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٦ فى القضايا

(١) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الدليل" . إثبات .
"بوجه عام" .

صحة القضاء بالبراءة . مشروط باشتغال الحكم على ما يفيد تخصيص الأدلة عن بصيرة .

(٢) تهريب جمركى . تبغ . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه" .
تسبب معيب .

القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . وإقامتها من جديد . القضاء بعدم
ذلك بالبراءة على أساس أنها ذات واقعة الدعوى المقضى بعدم قبولها وعدم وجود أساس لها .
دون تخصيص . خطأ .

(٣) دعوى مدنية . نقض . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها " . تهريب .
حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

تبرئة المتهم على أساس عدم وجود التهريب . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية .

١ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت
فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك
مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها

وأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

٢ — اقتصار الحكم في تبرير قضاء براءة المطعون ضده من واقعة تهريب التبغ المسندة اليه في اللجنة بعدم صدور الإذن من الجهة المختصة برفع الدعوى الجنائية — على القول بأن هذه الواقعة هي ذات الواقعة المسندة إليه في اللجنة رقم ٢٦٢٠ سنة ١٩٧٠ التي قضى فيها بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الحصول على الإذن بذلك من الجهة المختصة ومن ثم تكون غير قائمة في حقه ولا أساس لها في الواقع لما كان ذلك . وكان الحكم الصادر في اللجنة الأخيرة بعدم قبول الدعوى لم يعرض لموضوع الدعوى حتى يحصرها ويحيط بظروفها وبأدلة الثبوت فيها ليوازن بينها وبين أدلة النفي ، وكانت المحكمة حين قضت بالبراءة في التهمة المرفوعة بشأنها الدعوى في اللجنة رقم ١٩٠٠ سنة ١٩٧١ المشار إليها لم تورد في حكمها ما يشير إلى أنها قد عصت الدعوى وألمت بظروفها وأدلة الثبوت فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله .

٣ — القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس أن الواقعة غير قائمة في حقه ولا أساس لها من الواقع ، إنما ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد هذه الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المطعون ضده إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه — على ما تقدم البيان معيبا بما يبطله ، فإنه يتعين القضاء بنقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم ثان أسيوط محافظة أسيوط هرب التبغ المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة

بندر أسيوط الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيهه وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا قدره ٣٤٠٠ جنيهًا والمصادرة . كما اتهمته النيابة العامة بأنه في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٧١ بدائرة قسم ثان أسيوط زرع التبغ المبين بالمحضر دون الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٨٥٠ جنيهه على سبيل التعويض . ومحكمة أسيوط الجزئية — بهيئة إستئنافية — ضمت اللجنة الأولى رقم ٢٦٢٠ لسنة ١٩٧٠ إلى اللجنة رقم ١٩١٠ ومحكمة أسيوط الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت في الدعوى حضوريا (أولا) في الإستئناف رقم ٤١٧ لسنة ١٩٧٢ المقام عن اللجنة رقم ٢٦٢٠ لسنة ١٩٧٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الحصول على إذن من الجهة المختصة (ثانيا) في الإستئناف رقم ٤١٤ لسنة ١٩٧٣ المقام عن اللجنة رقم ١٩١٠ لسنة ١٩٧١ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه . قطعت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إنه مما تنعاه مصلحة الجمارك — المدعية بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في اللجنة رقم ١٩١٠ سنة ١٩٧١ قسم ثان أسيوط ببراءة المطعون ضده من تهمة تهريب التبغ المسندة إليه وهو ما ينطوى ضمنا على القضاء برفض الدعوى المدنية — قد شابه قصور في التسيب — ذلك أنه لم يورد أسبابا تحمل قضاءه اكتفاء بالقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة في اللجنة ٢٦٢٠ سنة ١٩٧٠ قسم ثان أسيوط المضمومة لها والمقيدة ضده عن ذات الواقعة دون أن يبين وجه التلازم بينهما مع أن القيد الوارد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ليس من شأنه أن يجعل الواقعة غير قائمة في حق المتهم وليس ثمة ما يمنع النيابة العامة من العودة إلى قيدها ضد المطعون ضده ورفع الدعوى عليه بعد حصولها على الإذن من الجهة المختصة بذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى في الجلسة ٢٦٢٠ سنة ١٩٧٠ قسم ثانى أسيوط المقيّد ضد المطعون ضده ، بما مؤداه أنه بناء على التحريات السرية التي دلت على اتجار المطعون ضده في الدخان الجاف ونقله إلى القاهرة ثم ضبطه جالساً في القطار ومعه الدخان المضبوط وانتهى إلى القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل صدور إذن ذلك من مصلحة الجمارك ، عرض الحكم لموضوع الجلسة الأخرى المقيدة برقم ١٩١٠ سنة ١٩٧١ قسم ثان أسيوط وقال تبريراً لقضائه بالبراءة فيها " أن الواقعة المسندة إلى المتهم بها هي ذات الواقعة المسندة إلى المتهم في الجلسة رقم ٢٦٢٠ سنة ١٩٧٠ مسالفة الذكر . وإن حمات تاريخاً آخر هو تاريخ الكتاب الذي تضمن الإذن برفع الدعوى ومن ثم فإن هذه الواقعة تكون غير قائمة في حق المتهم ولا أساس لها في الواقع ويكون إدانته عنها بالحكم المستأنف في غير محله ويتعين لذلك إلغاء براءة المتهم منها ... " — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصير وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فريحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات — ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في تبرير قضائه ببراءة المطعون ضده من واقعة تهريب التبغ المسند إليه في الجلسة رقم ١٩١٠ سنة ١٩٧١ قسم ثان أسيوط — على القول بأن هذه الواقعة هي ذات الواقعة المسندة إليه في الجلسة رقم ٢٦٢٠ سنة ١٩٧٠ التي قضى فيها بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الحصول على الإذن بذلك من الجهة المختصة ومن ثم تكون غير قائمة في حقه ولا أساس لها في الواقع ، وكان الحكم الصادر في الجلسة الأخيرة بعدم قبول الدعوى لم يعرض لموضوع الدعوى حتى يحصرها ويحيط بظروفها وبأدلة الثبوت ليوافق بينها وبين أدلة النفي ، وكانت المحكمة حين قضت بالبراءة في التهمة

المرفوع بشأنها الدعوى فى اللجنة رقم ١٩٠٠ سنة ١٩٧١ المشار إليها لم تورد فى حكمها ما يشير إلى أنها قد محصت الدعوى وألمت بظروفها وأدلة الثبوت فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ، ولما كان القضاء ببراءة المطعون ضده من هذه التهمة على أساس أن الواقعة غير قائمة فى حقه ولا أساس لها من الواقع ، إنما ينطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية بما يودى إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة فى صدد هذه الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المطعون ضده إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه على ما تقدم البيان — معيبا بما يبطله فإنه يتعين القضاء بقضيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية . مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات المدنية .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ودعوية السادة
المستشارين : اممايل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، ومجد عبد الحميد صادق ،
ومجدهل بليغ .

(٧٨)

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٦ ، القضائية

إثبات . " بوجه عام " . تزوير . " أوراق عرفية " . دفاع . " الإخلال
بمحقق الدفاع . مايو فره " . حكم . " تسببيه . تسببيه معيب " .

النفقات المحكمة عن تحقيق دفاع جوهري للتم . إخلال بمحقق الدفاع .

مثال : إنكار الطاعن تقديم السند المزور لعدم حاجته إليه . لعدم الترخيص مستندا
إلى حكم يقضى بحقه . طلب ضم الملف المتضمن هذا الحكم . دفاع إجوهري في صورة
الدعوى .

لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا
لوجه الطعن أن دفاع الطاعنين قام على إنكارهما لتقديم المحررين المشار إليهما
لإدارة الرخص لعدم حاجتهما إلى اتخاذ هذا الإجراء إذ أن الترخيص قد صرف لهما
بناء على حكم مثبت لحقهما في الانتفاع بالمحل موضوع الترخيص وأنه تحقيقا
لهذا الدفاع تمسك المدافع عنهما في مرحلتى التقاضى بطلب ضم الملف —
رقم ١٥١٥١/٢٤٢١/٢٤ مجل رقم ٢٨٩ رقم مسلسل ٢٧٧ المتضمن الحكم
المشار إليه وسماع أقوال الموظف المختص بالرخص . وكان القانون كفيل
لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق والزم المحكمة
النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب ، ولما كان
الدفاع المسوق من الطاعنين — يعد في صورة الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا

لتعلقه بالدليل المقدم فى الدعوى وترتب عليه — لو صح تغيير وجه الرأى فيها ، وإذ لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، وإقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التى رتب عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم إمبابة محافظة الجيزة المتهم الأول ارتكب تزويرا فى محررين عريين هما عقد الأيجار وإبصال سداد الأجرة المبينة بالمحضر وكان ذلك بأن وقع على كل منهما بامضاء ضرور تهب صدوره إلى المحبى عليه المتهم الثانى اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سالفه البيان بأن اتفق معه على ذلك ووقع على عقد الأيجار فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق والمساعدة المتهمين استعمالا للمحررين المزورين سالفى الذكر بأن قدماها إلى مجلس حى شمال الجيزة مع علمهما بتزويرها . وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٢٤ و ٢١١ من قانون العقوبات ، وادعى المحبى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح إمبابة الجزئية قضت بحضورهما عمال بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل عما أسند إليهما وكفالة خمسة جنيهات لكل منهما لإيقاف التنفيذ وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية وما تفرش مقابل أنعاب الحمامة ، فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضورهما بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامى بصفته وكلا عن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجرىمى تزوير واستعمال محررين عرفيين قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعنين طلبا من المحكمة — فى درجتى التقاضى — ضم ملف الرخص المحتوى على الحكم المثبت لحقهما فى استعمال المحل موضوع الترخيص وسماع أقوال الموظف المختص بالرخص تحقيقا لدفاعهما بأنهما لم يتقدما بالمحررين موضوع الدعوى إلى إدارة الرخص لعدم حاجتهما إلى اتخاذ الإجراء إذ أن الحكم المشار إليه يغنى عن ذلك إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب رغم جوهرية ورد عليه برد غير سائغ مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المستأنف بعد أن بين واقعة الدعوى بما يجمله أنه بمناسبة استخراج الطاعنين الترخيص بتشغيل مستودع أخشاب وحديد مساح تقدما إلى مجلس حى شمال الجزيرة بحرين مزورين هما عقد استئجارهما هذا المحل وإبصال سداد أجرته عن شهر مارس سنة ١٩٧٢ ، أورد الأدلة على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعنين مستمدة من أقوال مؤجر المحل ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وأشار إلى إنكار الطاعنين ما أسند إليهما ، كما أشار إلى طلب المدافع عنهما سماع أقوال الموظف المختص بالرخص ، إلا أن محكمة أول درجة لم تستجب لهذا الطلب والتفتت عن الرد عليه ، ثم بعد أن اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف ، وأورد بما أضافه من أسباب — دفاع الطاعنين ورد عليه فى قوله : "وحيث إن الدفاع عن المتهمين قدم مذكرة مرافقة لضم ملف الترخيص ولعرض الاستكثبات على كبير الأطباء الشرعيين بمصاحبة التزييف والتزوير وترى المحكمة الالتفات عن هذا الطلب إذ الغرض منه إطالة أحد التقاضى بلا مبرر خاصة وأن المتهمين لم يطعنا على التقرير المقدم من قسم أبحاث التزييف والتزوير بأى مطعن جدى وتطمئن المحكمة إلى ما انتهى إليه ذلك التقرير من أن المتهم الأول هو الذى حرر التوقيعين المنسوبين للجنى عليه ... تحت لفظى المؤجر بقصد الإيجار المطعون فيه وذلك لسلامة الأسس التى بنى عليها هذا التقرير ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات

التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن دفاع الطاعنين قام على إنكارهما لتقديم المحررين المشار إليهما لإدارة الرخص لعدم حاجتهما إلى اتخاذ هذا الإجراء إذ أن الترخيص قد صرف لهما بناء على حكم مثبت لحقهما في الانتفاع بالحل موضوع الترخيص وأنه تحقيقا لهذا الدفاع تمسك المدافع عنهما في مرحلتى التقاضى بطالب ضم الملف - رقم ١٥١ و ١/١ و ٢٤٢/٢٤ سجل رقم ٢٨٦ رقم مسلسل ٢٧٧ - المتضمن الحكم المشار إليه وسماع أقوال الموظف المختص بالرخص. وكان القانون كفيل لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب ، ولما كان الدفاع المسوق من الطاعنين - يعد في صورة الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح تغيير وجه الرأى فيها ، وإذا لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما أوردته في حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية : المادة
المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، والسيد محمد شرعان ، ومحمد
علي بلبح .

(٧٩)

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٠ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطتها في تعديل وصف التهمة" . نيابة عامة .
وصف التهمة . "تزوير أوراق رسمية" .

حق محكمة الموضوع في تخصيص الواقعة المطروحة بجميع كيونها وأوصافها وتعلقها بالتحقيق
القانون عليها .

(٢) تقليد . تزوير . "تزوير أوراق الشركات المملوكة للدولة" . جريمة .
أركانها . حكم "تسببه" . تسبب غير معيب .

إثبات المتهم ببيانات لأحد العاملين ببنك على جواز سفر ووضع بصمة خاتم مقلد للبنك
المدكور عليها . تزوير في أوراق إحدى الشركات المملوكة للدولة . المادتين . المادتين ١/٣٠٦
مكرر ١ ، ٢١٤ عقوبات .

(٣) طعن . "الحكم في الطعن" . عقوبة . "تقديرها" . ضرر . وصف
التهمة . نقض . "الصفحة في الطعن والمصلحة فيه" .

إقتصار قاعدة عدم جواز إضارة المتهم بظمنه على مقدار العقوبة فحسب .

(٤) تزوير . "تزوير المحورات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة" .
موظفون عموميون . أوراق رسمية .

عدم اشتراط صدور التزوير من موظف مختص فعلا . كفاية أن تعطى الأوراق المصطنعة شكل
الأوراق الرسمية ومظهرها . ولو لم تصدر من موظف عام .

(٥) تزوير . " تزوير المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة " . ضرر .
إثبات . بوجه عام .

افتراض الضرر في هذه المحررات لما في هذا التزوير من تقليل الثقة بها .

(٦) تزوير . ضرر . تقليد . إثبات . " شهود " .

كفاية تغيير الحقيقة في محرر بما يؤدي إلى الخداع البعض به لقيام جريمة التزوير . اتفاق
التزوير في هدم الحالة ليس يلزم لتحقيق الجريمة .

(٧) فاعل أصلي : شريك . تقليد . " العهدة في الطعن والمصاحبة فيه " .

عدم جدوى إثارة الطعن أنه شريك وليس بفاعل . ما دامت العقوبة لكل منهما
واحدة .

١ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة
أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً
دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند
إلى المتهم .

٢ - إن مقتضى نص المادة ٢/٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات المضافة
بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن الشارع غلظ العقاب لكل تقليد أو تزوير
لختم أو علامة لإحدى الشركات المساهمة إذ كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة
تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، كما أنه بمقتضى نص المادة
٢/٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون المذكور ١٢٠
لسنة ١٩٦٢ غلظ الشارع العقاب على كل تزوير يقع في محرر لإحدى الشركات
المساهمة إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب فيها بأية صفة
كانت ، وذلك - على ما أفصح المشرع في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٢٠
سنة ١٩٦٢ لإسباغ الحماية اللازمة على اختتام وعلامات ومحررات تلك الجهات
أسوة بالحماية اللازمة لأختام الحكومة وعلاماتها ومحرراتها . لما كان ذلك .
وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه والمحكوم عليه الأول قد قلدا

خاتم بنك مصر المملوك للدولة ووضعاً بصمة هذا الخاتم وأثبتنا صدور بيانات لأحد العاملين بالبنك على جوازات السفر المضبوطة بما يفيد — خلافاً للحقيقة — أن أصحابها قد حول كل منهم ثلاثين ديناراً ليبيا ، مما تقوم معه في حق الطاعن والمتهم الآخر الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢/٢٠٦ مكرراً و ٢/٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات دون جريمة التزوير المبينة بالمادة ٢١٧ من قانون العقوبات .

٣ — إن قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه لا يصح إعمالها إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حداً أقصى لا يجوز تعديه ومن ثم فلا يعتبر اسباغ الوصف القانوني الصحيح على الواقعة منطوياً على الإساءة لمركز الطاعن ومن ثم فلا مصلحة له في منعه بعدم توافر أركان جريمة التزوير في جواز سفر التي دأبه بها الحكم المطعون فيه .

٤ — لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية — وشأن المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة كشأنها — أن تصدر فعلاً عن الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذباً إلى موظف عام للايهام برسميتها مع أنها في الحقيقة لم تصدر عنه .

٥ — من المقرر أن الضرر في تزوير هذه المحررات مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها .

٦ — لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوي أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً مغدراً على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن يتخذ به بعض الناس ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن والمتهم الآخر قاما بوضع خاتم مزررة لبنك مصر على جوازات السفر المضبوطة ودونا عليها ما يفيد أن أصحاب تلك الجوازات قد قاموا بتحويل المبالغ المطلوبة من الدينارات الليبية وذلك على خلاف الحقيقة ، كما بان من مدونات الحكم أن النقيب

قد شهد بأن التزوير الذي حدث قد اتخذ به بعض الناس فعلا إذ تمكن المواطنون من السفر بناء على الأختام والتأشيرات المزورة المنسوبة إلى بنك مصر فإن ما يثيره الطاعن بشأن افتضاح التزوير وانعدام الضرر يكون غير سديد .

٧ - إن ما يثيره الطاعن من أن المحكوم عليه الأول هو الذي قلد خاتم بنك مصر واستعمله في إضافة البيانات المزورة مردود بأنه يفرض أن المتهم الآخر هو الفاعل الأصلي في الجرائم المذكورة فإن الطاعن يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة له من وراء ما أثاره في هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلاما من و بأنهما في يوم ٩ يناير سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم الموسيقى بمحافظة القاهرة : زورا جوازات السفر المبنية بالأوراق والتي كانت صحيحة في الأصل بطريق الإضافة على النحوي المبين بالمحضر وطالبت عقابهما بالمادة ٢١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الموسيقى الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ . عارض المحكوم عليه (الطاعن) وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم وقيد استئنافه . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الاستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحاكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التزوير في جوازات سفر قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الجريمة المسندة إلى الطاعن لم تتوافر أركانها القانونية إذ لم يحدث تغيير في البيانات التي أعدت جوازات السفر لإثباتها، وأن ما وقع من إضافة مما يفيد تحويل ديناراً ليبية كان تزويراً مفضوحاً ولم ينشأ عنه ضرر ويطابق التعليمات الرسمية — في شأن القدر المسموح بتحويله من العملة الليبية وفضلاً عن هذا فإن مرتكبي التزوير لم يكن إلا المحكوم عليه الآخر كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدسوس بما جملة أنه وصلت إلى وحدة مكافحة جرائم النقد معلومات تفيد وجود صمابة تقوم بعمل أختام خاصة بالبنوك لاستعمالها في إثبات بيانات مزورة على جوازات سفر المغادرين إلى الجمهورية العربية الليبية من غير الليبيين تتضمن أن كلاً من حاملها قد حول — خلافاً للتحقيق — ثلاثين ديناراً ليبيا لحسابه وذلك لأن الحكومة المصرية لا تسمح إلا بتحويل عشرين ديناراً ، ثم أبلغ أحد أصحاب محلات الزنكوغراف بأن المحكوم عليه الأول كلفه بعمل خاتم لبنك مصر وأنه يشتبه فيه فتم ضبطه ومعه الخاتم حيث اعترف بأن الطاعن هو الذي كلفه باصطناع هذا الخاتم لاستعماله في ختم جوازات سفر العمال المصريين الذين يرغبون في السفر إلى ليبيا ، ووعدته بأن يدفع إليه خمسة جنيهات نظير إضافة البيانات المزورة إلى كل واحد منها وسلمه أحد عشر جوازاً تم ضبطها أيضاً ، وإذ ضبط الطاعن قرر بصفحة ما أسنده إليه المحكوم عليه الأول وبتفتيشه عثر معه على سبع جوازات سفر اعترف بأن البيانات المنسوبة إلى بنك مصر والثابتة عليها مزورة ، وتبين أن الطاعن هو الذي تسلم تلك الجوازات من أصحابها لإنهاء إجراءات سفر أصحابها إلى ليبيا نيابة عنهم ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، خلص إلى إدانة الطاعن وزميله بوصفهما فاعلين أصليين في جريمة تزوير جوازات

السفر إعمالا لنص المادة ٢١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصانها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، وكان مقتضى نص المادة ٢/٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن الشارع غاظ العقاب لكل تقليد أو تزوير لحتم أو علامة لإحدى الشركات المساهمة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، كما أنه بمقتضى نص المادة ٢/٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون المذكور ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ غاظ الشارع العقاب على كل تزوير يقع في محرر لإحدى الشركات المساهمة إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب فيها بأية صفة كانت ، وذلك — على ما أفصح المشرع في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لأسباب الحماية اللازمة على أختام وعلامات ومحررات تلك الجهات أسوة بالحماية اللازمة لأختام الحكومة وعلاماتها ومحرراتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه والمحكوم عليه الأول قد قلدا خاتم بنك مصر المملوك للدولة ورضعا بصمة هذا الخاتم وأثبتا صدور بيانات لأحد العاملين بالبنك على جوازات السفر المضبوطة بما يفيد — خلافا للحقيقة — أن أصحابها قد حول كل منهم ثلاثين دينارا ليبيا ، مما تقوم معه في حق الطاعن والمتهم الآخر الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢/٢٠٦ مكررا و ٢/٢١٢ مكررا من قانون العقوبات دون جريمة التزوير المبينة بالمادة ٢١٧ من قانون العقوبات ولا يقدح في ذلك قاعدة عدم جواز أضرار الطاعن بطعنه إذ أن هذه القاعدة لا يصح إعمالها إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز تعديه ومن ثم فلا يعتبر أسباغ الوصف القانوني الصحيح على الواقعة منظويا على الإساءة لمركز الطاعن ومن ثم فلا مصلحة له في منعه بعدم توافر أركان جريمة التزوير في جواز سفر التي دانه بها الحكم المطعون فيه — لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية — شأن المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة كشأنها — أن تصدر فعلا عن الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه

الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها مع أنها في الحقيقة لم تصدر عنه ، وكان من المقرر أن الضرر في تزوير المحررات مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها ، وأنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن والمتهم الآخر قاما بوضع أختام مزورة لبنك مصر على جوازات السفر المضبوطة ودونا عليها ما يفيد أن أصحاب تلك الجوازات قد قاموا بتحويل المبالغ المطلوبة من الدينارات الليبية وذلك على خلاف الحقيقة ، كما بان من مدونات الحكم أن النقيب قد شهد بأن التزوير الذي حدث قد انخدع به بعض الناس فعلا إذ تمكن بعض المواطنين من السفر بناء على الأختام والتأشيرات المزورة المنسوبة إلى بنك مصر فإن ما يثيره الطاعن بشأن افتضاح التزوير وانعدام الضرر يكون غير سديد . لما كان ذلك . وكان ما يثيره الطاعن من أن المحكوم عليه الأول هو الذي قلده خاتم بنك مصر واستعمله في إضافة البيانات المزورة مردود بأنه بفرض أن المتهم الآخر هو الفاعل الأصلي في الجرائم المذكورة فإن الطاعن يعد حتماً شريكاً فيها فلا مصلحة له من وراء ما أثاره في هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقاً للسادة ١٤١ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار حسن علي المصري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد علي بليغ .

(٨٠)

الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٦ القضائية

(١) تبديد . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ما لا يوفره . ” قصد
جنائي . حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب ” .

إدعاء الطاعن أن امتناعه عن تسليم مستندات مودعة أمانة لديه . مردده . عدم تنفيذ
الالتزام بالحقوق المدنية التزاما بالتوقيع . دفاع جـ — وهري . وجوب تحجبه .
هذه ذلك ؟

٢ — تبديد . خيانة أمانة . قصد جنائي . حكم . ” تسببيه . تسبیب
معيب ” .

بمجرد تعود الجاني من رد الشيء المودع لديه لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التهديد وجوب
شبهة نية تملكه للشيء .

١ — يجب على المحكمة أن تفل كلتها بشأن ما ادعاه الطاعن من أن امتناعه
عن تسليم المستندات كان لعدم تنفيذ المطعون ضده الالتزام بتوقيعه على محضر
الصلح في الشهر العقاري هو وزوجته وتسليم زوجة والده المنقولات المودعة
بالمنازل المبيع خاصة وأن هذا الدفاع شهدت به المستندات التي قدمها للمحكمة
الاستئنافية وما حصله الحكم الابتدائي نقلا عما قرره شهود النفي أمام المحكمة
حيث أنهم أيدوا الطاعن في دفاعه وأضافوا أن عقد الصلح تضمن التزاما ثالثا
على المطعون ضده هو تسليم المنقولات الخاصة بزوجة والده التي كانت بالمنازل

المبايع له وأن المطعون ضده لم ينفذ شيئاً من التزاماته حتى تسلم له المستندات المودعة لدى الطاعن وبالإضافة إلى ذلك فلم يفتن الحكم الابتدائي إلى ما أثبتته نقلاً عن تحقيق البلاغ المؤرخ ١٩٧٢/١٢/٢. عن أن الطاعن قدم في التحقيق أصل عقد البيع الذي تبين مطابقته للصورة التي قدمها المطعون ضده وكذلك إلى ما أثبتته من أن الطاعن قدم حافظة مستندات طويت على انذار من البائعة له بعدم تسلمه عقد البيع الصادر منها ووجوب رده إليها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بحث وتمحيص تلك الأمور مع ما قد يكون لها من دلالة في انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن كما أنه لم يلتفت إلى مسلك الطاعن أمام محكمة أول درجة من أن محاميه قرر استعداده لتسليم ما لديه من أمانات للمحكمة ولم تطالب منه المحكمة شيئاً ثم قيامه بإداعها المحكمة الاستئنافية .

٢ - التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التبيد ما لم يكن مقروناً بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه إذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يظهر هذا الركن الأسامي ولم يرد على دفاع الطاعن بما يفقده يكون قد قصر بيانه قصوراً معيباً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز دكرنس محافظة الدقهلية : بدد الأشياء والمبلغ المبين قدره بالمحضر والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه إضراراً بالمجنى عليه . وطابت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح دكرنس الجزئية قضت بحضوره عملاً بمادة الاتهام ... (أولا) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة

مائة جنيه لإيقاف التنفيذ وأعفته من المصروفات. (ثانيا) وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٧٠٦ لسنة ١٩٧٤ . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم على أن يكون الإيقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية وأمر بتسليم عقد البيع العرفي والإقرار المقدمين بحافظة المتهم في الدعوى إلى المدعى بالحقوق المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ يونيو سنة ١٩٧٥ وقدم الأستاذ المحامي عنه تقريرا بأسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعا عليه منه .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبييد قد شابه قصور في التسبب وخطأ في القانون ، ذلك بأنه لم يدل على توافر القصد الجنائي لديه بانتوائه إضافة المستندات التي تسلمها إلى ملكه ، كما أن دفاع الطاعن قام على أن سبب احتفاظه بالمستندات هو أن المطعون ضده لم ينفذ ما اشترط عليه في مجلس الصلح ذاته لعدم وجود مصلحة له في النزاع وأن تدخله كان للاصلاح بين المطعون ضده ووالده سلم الأول صورا من تلك المستندات لمباشرة ما يريد اتخاذه من إجراءات ثم قدمها بعد ذلك للمحكمة الاستئنافية وأودع المبالغ التي تحت يده بخزانة المحكمة وعلى الرغم مما ينطوى عليه هذا الدفاع من اعتبار الواقعة غير مؤثرة فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه بما يفنده مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما حصله أنه على أثر قيام منازعات قضائية بين المطعون ضده ووالده تدخل الطاعن لإنهاء النزاع صلحا وتم الصلح

وحرر عقد بيع ابتدائي صادر للمطعون ضده من زوجة أبيه عن فدان واثنى عشر قيراطا وكذا إقرار منها بنقل الحيازة وقد أودع العقد والإقرار لدى الطاعن ، ولما طالبه المطعون ضده باستلامهما امتنع عن ذلك فقام بالإبلاغ ضده بالتبديد وعلول الحكم في قضائه بالادانة على أقوال المجني عليه وشهوده وما ثبت من إقرار الطاعن بالاستلام وعقد البيع وقرارات النيابة العامة بالزامه بالتسليم .

وحيث إن البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت أن دفاع الطاعن قام على انتفاء القصد الجنائي لديه وإن سبب امتناعه عن رد عقد البيع والإقرار والمبلغ موضوع الاتهام كان بسبب عدم تنفيذ المطعون ضده ما اشترط عليه بمقد الصلح من أن يوقع هو وزوجته على عقد الصلح بالشهر العقاري وأن يسلم المنقولات الموجودة بالمنزل الذي باعه له والده إلى زوجة هذا الأخير وأن يوقع على كشف تحديد مساحة الأطيان المباعة من زوجة أبيه إليه ثم رد الحكم على هذا الدفاع بقوله .

وحيث إن الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن المتهم قد أقر بالجلسة الأخيرة وبالتحقيقات أن المستندات التي يطالب بها المدعى بالحق المدني مودعة لديه وقد ثبت ذلك أيضا من أقوال شهود النفي الذين أشهدهم ، ولما كان دفاع المتهم قد انحصر في أن المدعى بالحق المدني لم ينفذ التزاماته المتفق عليها في عقد الصلح والذي يتوقف تسليم المستندات المطالب بها على تنفيذها وكان الثابت من كتاب مصلحة الشهر العقاري المؤرخ ١٩٧٢/٨/٣ أن المدعى بالحق المدني قد نفذ التزاماته الخاصة بطلب تحديد مساحة الأرض المباعة له بمقتضى عقد البيع المودع لدى المتهم وأن هذا التحديد لم يتم بسبب تخلف البائعة عن الحضور وكان في تمسك المتهم بالإحتفاظ بهذه المستندات وعدم تسليمها المدعى بالحق المدني رغم مطالبة هذا الأخير لها ورغم صدور عدة قرارات من النيابة العامة بإلزامه بتسليمها فضلا عن إنكاره لها في أول التحقيقات مما تستخلص منه المحكمة أن المتهم تعمد اختلاس هذه المستندات اضرازا بالمدعى بالحق المدني ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته دفاع الطاعن على نحو ما سلف بيانه إلا أنه اقتصر في رده على جزئية أن المطعون ضده فقد التزامه

يطلب تحديد المساحة المباعة بمقتضى عقد البيع موضوع الإتهام بينما لم يقل كلمته بشأن ما ادعاه الطاعن من أن امتناعه عن تسليم المستندات كان لعدم تنفيذ المطعون ضده الإلتزام بتوقيعه على محضر الصلح في الشهر العقاري هو وزوجته وتسليم زوجة والده المنقولات المودعة بالمنزل المباع خاصة وأن هذا الدفاع شهدت به المستندات التي قدمها للمحكمة الاستئنافية وما حصله الحكم الابتدائي نقلا عما قرره شهود النفي أمام المحكمة من أنهم أيدوا الطاعن في دفاعه وأضافوا أن عقد الصلح تضمن التزاما ثالثا على المطعون ضده هو تسليم المنقولات الخاصة بزوجة والده التي كانت بالمنزل المباع له وأن المطعون ضده لم ينفذ شيئا من التزاماته حتى تسلم له المستندات المودعة لدى الطاعن وبالإضافة إلى ذلك فلم يفتن الحكم الابتدائي إلى ما أثبتته نقلا عن تحقيق البلاغ المؤرخ ١٢/٢/١٩٧٠ من أن الطاعن قدم في التحقيق أصل عقد البيع الذي تبين مطابقتها للصورة التي تقدمها المطعون ضده وكذلك إلى ما أثبتته من أن الطاعن قدم حافظة مستندات طويت على إنذار من البائعة له بعدم تسليمه عقد البيع الصادر منها ووجوب رده إليها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يعن ببحث وتحيص تلك الأمور مع ما قد يكون لها من دلالة في انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن كما أنه لم ياتفت إلى مسلك الطاعن أمام محكمة أول درجة من أن محاميه قرر استعداده لتسليم ما لديه من أمانات للمحكمة ولم تطالب منه المحكمة شيئا ثم قيامه بإيداعها المحكمة الاستئنافية وكان التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده إلى حين لا يتحقق به الركن المادي لجريمة التبيد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجنائي إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه أضرارا بصاحبه إذ من المقرر أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجنائي عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسي ولم يرد على دفاع الطاعن بما يفنده يكون قد قصر بيانه قصورا معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة :
المستشارين : امماويل محمود حفيظ ، والسيد محمد شرعان ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
علي بالغ .

(٨١)

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٦ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . شيك بدون رصيد .
جريمة . أركانها .

متى تحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟

(٢) قصد جنائي . "القصد العام" . شيك بدون رصيد . جريمة .
أركانها .

القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . قصد عام . متى يتحقق ؟

(٣) شيك بدون رصيد . قصد جنائي . باعث . جريمة . أركانها .

نمق القصد في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . يعلم الساحب بعدم وجود رصيد قائم وقابل
للسحب . أو بإصداره أمرا إلى المسحوب عليه بعدم الدفع . حتى ولو كان ذلك لسبب مشروع .
لا هبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره . في تحقق الجريمة .

(٤) شيك بدون رصيد . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي .

سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . مفترض . على الساحب متابعة حركات رصيده .

(٥) شيك بدون رصيد . قانون . "قانون التجارة" . إفلاس . حكم .
"تسببه" . تسببه غير معيب .

استرداد قبضة الشيك أو تأخير الرفاء به جاز في حالتى الضياع أو تفليس حامله . المادتين ٦٠ و ١٤٨ من قانون التجارة .

(٦) شيك بدون رصيد . سرقة . تهديد . نصب . تبديد . جريمة .
 «أركانها» . محكمة الموضوع . «سلطانها في تقدير الدليل» . مسئولية جنائية .
 المرفقة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب تأخذ جميعا حكم الضياع . من حيث
 المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك .
 وجود عيب في صفقة حرر بثمنها شيك لا يبيح إصدار أمر بعدم صرف هذا الشيك .
 أساس ذلك .

(٧) شيك بدون رصيد . باعث . نصب . حكم . «تسببه» . تسبب
 غير معيب .
 لا جدوى من التمسك بالذات الواقع لأطراف إصدار الشيك أو مجرد الادعاء بأن إصدار الشيك
 كان نتيجة عملية نصب من جانب المتهديد .

(٨) شيك بدون رصيد . محكمة الموضوع . «سلطانها في تقدير الدليل» .
 باعث . حكم . «ما لا يعيبه في نطاق التدليل» .
 انطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة لا ينال من سلامته . طالما لم تمس جود قضائه
 وكانت نتيجته تنفق وصحيح القانون .

(٩) إثبات . «شهود» . شيك بدون رصيد . حكم . «تسببه» . تسبب
 غير معيب .
 خطأ الحكم في الإسناد لا يعيبه . ما دام لم يتناول ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

١ - إن الأصل الذي جرى عليه قضاء النقض أن جريمة إعطاء شيك بدون
 رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل
 ثم أمر بعدم السحب أو سحب الرصيد أو سحب من الرصيد مبالغ بحيث يصبح
 الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك ، إذ أنه بمجرد إعطاء الشيك على وضع يدل
 مظهره وصيغته على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان
 يتم طرحه في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك
 بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء مجرى مجرى النقود في المعاملات .

٢ - القصد الجنائي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل الوفاء بقيعة الشيك الذي أصدره من قبل - فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص .

٣ - يتوافر هذا القصد الجنائي بإعطاء الشيك مع علم مصدره بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو بإصداره أمر إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، إذ أن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اعتبار أن الوفاء به كالنقود سواء ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره إذ أنها لا أثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة .

٤ - سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات وصيده لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه .

٥ - الأصل أن سحب الشيك أو تسليمه للمسحوب له يعتبر كالوفاء الحاصل بالنقود بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يمسك على تأخير الوفاء به إلا أن ثمة قيد يرد على هذا الأصل هو المستفاد من الجمع بين حكمي المادة ٦٠ من قانون العقوبات والمادة ١٤٨ من قانون التجارة التي جرى نصها بأن "لا تقبل المعارضة في دفع الكبيالة إلا في حالتين ضياعها أو تدميرها حاملها فيباح للساحب أن يتخذ من جانبها إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرًا من الشارع بملو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى" .

٦ - من المسلم به أنه يدخل في حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب ، من حيث حق المعارضة في الوفاء بقيعته ، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم

سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . وهذا القيد لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات وإنما يضع استثناء يقوم على سبب الإباحة فمجال الأخذ بهذا الاستثناء أن يكون الشيك قد وجد في التداول عن طريق جريمة من جرائم سلب المال سالفة الذكر . ومن ثم فلا قيام له في حالة إصدار الشيك مقابل ثمن لصفقة حقيقية مهما وجد بها من عيوب تجارية لأن الأمر لا يرقى إلى جريمة النصب ، بل هو لا يعدو إخلالا من المستفيد بالالتزام الذي سبب الشيك بناء عليه .

٧ - لا يجدى الطاعن ما يثيره حول الأسباب والظروف التي أحاطت بإصدار الشيك أو الدوافع التي أدت به إلى سحب الرصيد ، كما أنه لا يجديه ما تذرعه به في صدد نفي مسؤوليته الجنائية بقالة أنه كان ضحية جريمة نصب من جانب الشركة المدعية بالحقوق المدنية بسبب اكتشافه تلف البضاعة المحرر الشيك وفاء لثمنها ، لأن هذه الحالة - وهي في خصوصية الدعوى المطروحة - لا تدخل في حالات الاستثناء التي تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التي يحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال .

٨ - لا يعيب الحكم ما استورد إليه من تقرير قانوني خاطيء لم يكن له أثر في منطقته عند عرضه لدفاع الطاعن من قوله "وكان الشاهدان اللذان استدعت إليهما المحكمة قد ذكرا أن المتهم حرر الشيك بالفعل ثمنًا للبضاعة التي اشتراها ومن ثم فإن القول بأن المتهم كان ضحية جريمة نصب لا يؤثر على قيام الجريمة إذ لا مبرر للبواث التي حدت بالمتهم إلى تحرير الشيك بلا رصيد لما هو مقرر من أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقارير قانونية خاطئة ما دامت لم تمس جوهر قضائه وكانت النتيجة التي خلص إليها صحيحة تتفق والتطبيق القانوني السليم .

٩ - إن ما ينهض الطاعن على الحكم من خطئه في الإسناد فيما نقله عن شاهدي نفيه بخصوص تلقى البضاعة التي حرر الشيك ثمنها ، فردود بما هو ثابت من أن ما أورده الحكم في مدوناته من أقوال هذين الشاهدين له معينه الصحيح من الأوراق ، ومن ثم فإنه تنحصر عنه قالة الخطأ في الإسناد . هذا فضلا عن

أنه — بفرض قيام هذا الخطأ فإنه لا يعيبه ، لما هو مقرر من أن خطأ الحكم في الإسناد لا يعيبه ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في صفة المحكمة . ولما كان هذا الخطأ — على فرض وجوده — لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها ، إذ هو لم يعول على أقوال الشاهدين المذكورين إلا في خصوص كون الشيك موضوع الاتهام حرر ثمنًا للبضاعة التي وردت للطاعن ، ومن ثم يكون هذا النعي غير سديد .

الوفائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٣١ مايو سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الجمالية أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطالبت معاقبته بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بتعويض مدني . والشركة المذكورة قضت غيابيا في أول أكتوبر سنة ١٩٦٨ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وإلزامه أن يؤدي إلى المدعية بالحقوق المدنية مبالغ عشرين جنبا تعويضا كاملا عارض وقضى في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٨ باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فاستأنف . وقيد استئنافه برقم ٩٨٨ لسنة ١٩٦٩ . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الأستاذ ... المحامي من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، ورفض فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها ورفضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إعطاء شيك بدون رصيد فقد شابه خطأ في تطبيق القانون وانطوى على خطأ في الاسناد ، ذلك بأنه أ طرح دفاعه القائم على أن تحريره الشيك كان نتيجة جريمة نصب وقعت عليه من جانب الشركة المدعية بالحقوق المدنية بقالة أنه لا تأثر لهذا الدفاع على قيام الجريمة ، إذ لا عبرة بالأسباب والبواعث التي حدثت بالطاعن لإصدار الشيك ، دون أن يلقى بالا للاستثناء الذي يقوم على سبب من أسباب الإباحة والذي يليح للساحب حق المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك بغير حاجة إلى دعوى ، و خلط بأنه وبين البواعث التي تدفع إلى إصدار الشيك ، فضلا عن أنه أسند إلى شاهدي نفى الطاعن أنهما قررا بوجود تلف في بعض البضاعة المحرر الشيك وفاء لثمنها — على خلاف ما شهدا به من تلفها جميعها . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الأصل الذي جرى عليه قضاء النقض أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب الرصيد أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك ، إذ أنه بمجرد إعطاء شيك على وضع يدل مظهره وصيغته على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان يتم طرحه في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أمبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . والقصد الجنائي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل — فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص ، ويتوافر هذا القصد الجنائي بإعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو بإصدار أمر إلى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، إذ أن مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اعتبار أن الوفاء به كالنقود سواء ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دعت صاحب الشيك

إلى إصداره إذ أنها لا أثر لها على طبيعته وتعد من قبيلة البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة . وسوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات ورصيده لدى المستحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه . كما أن الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمستحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالنقد بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه . إلا أن ثمة قيد يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة التي جرى نصها بأنه " لا تقبل المعارضة في دفع الكبيالة إلا في حالتى ضياعها أو تفليس حاملها فيباح للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة . كما أنه من المسلم به أنه يدخل في حكم الضياع والسرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب ، من حيث حق المعارضة في الوفاء بقيمته ، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . وهذا القيد لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإنما يضع استثناء يقوم على سبب الإباحة فمجال الأخذ بهذا الاستثناء أن يكون الشيك قد وجد في التداول عن طريق جريمة من جرائم سلب المال سالفة الذكر . ومن ثم فلا قيام له في حالة إصدار الشيك مقابل ثمن لصفقة حقيقية مهما وجد بها من عيوب تجارية لأن الأمر لا يرقى إلى جريمة النصب ، بل هو لا يعدو إخلالا من المستفيد بالالتزام الذي سحب الشيك بناء عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال ممثل الشركة المحبى عليها ومطالبة الشيك وإفادة البنك

المسحوب عليه بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب وما شهد به
شاهدا نفي الطاعن من أن الشيك موضوع الاتهام حرر ثمنا لصيقة حقيقية
وردت بضائرها للطاعن ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إدانة الطاعن
يكون صحيحا ، ولا يجدى الطاعن ما يثيره حول الأسباب والظروف التي أحاطت
بإصدار الشيك أو الدوافع التي أدت به إلى سحب الرصيد ، كما أنه لا يجديه
ما تدرع به في صدد نفي مسؤوليته الجنائية بقالة أنه كان ضحية جريمة نصب
من جانب الشركة المدعية بالحقوق المدنية بسبب اكتشافه تلف البضاعة المحرر
الشيك وفاء لثمنها ، لأن هذه الحالة — وفي خصوصية الدعوى المطروحة —
لا تدخل في حالات الاستثناء التي تندرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهي
الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال
ولا يوجب الحكم ما استورد إليه من تقرير قانوني خاطيء لم يكن له أثر في منطقه
عند عرضه لدفاع الطاعن من قوله ” وكان الشاهدان اللذان استمعت إليهما المحكمة
قد ذكرا أن المتهم حرر الشيك بالفعل ثمنا لبضاعة اشتراها ومن ثم فإن القول
بأن المتهم كان ضحية جريمة نصب لا يؤثر على قيام الجريمة إذ لا مبرر للبواعث
التي حادت بالمتهم إلى تحرير الشيك بلا رصيد ” لما هو مقرر من أنه لا يؤثر
في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقارير قانونية خاطئة ما دامت
لم تمس جوهر قضائه وكانت النتيجة التي خلص إليها صحيحة تتفق والتطبيق
القانوني السليم لما كان كذلك ، وكان ما نعاه الطاعن على الحكم من خطئه
في الإسناد فيما نقله عن شاهدي نفيه بخصوص تلقى البضاعة التي حرر الشيك
ثمنا لها ، فرود بما هو ثابت من أن ما أورده الحكم في مدوناته من أقوال
هذين الشاهدين له معينه الصحيح من الأوراق ، ومن ثم فإنه تنحسر عنه قاله
الخطأ في الإسناد . هذا فضلا عن أنه — بفرض قيام هذا الخطأ فإنه لا يعيبه ،
لما هو مقرر من أن خطأ المحكمة في الإسناد لا يعيبه ما لم يتناول من الأدلة
ما يؤثر في عقيدة المحكمة . ولما كان هذا الخطأ — على فرض وجوده —
لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها ، إذ هو لم يعمل على
أقوال الشاهدين المذكورين إلا في خصوص كون الشيك موضوع الاتهام
حرر ثمنا للبضاعة التي وردت للطاعن ، ومن ثم يكون هذا النعي غير سديد .
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد نؤاد جنيته ، ويديش محمد رشدي ، ومحمد وهبة ، وأحمد موسى .

(٨٢)

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٦ القضائية

(١) محكمة النقض ، " سلطتها في الرجوع عن الحكم " .

جواز رجوع محكمة النقض من حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت سقوط التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل إصدار حكمها .

(٢) معارضة . " الأحكام الجائز الطعن فيها بالمعارضة " . شهادة مرضية .
حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " .
ما يوفره " .

جواز المعارضة في الحكم الحصري الاختباري . متى كان عدم حضور المعارض بغير . تقديم
شهادة مرضية للتدليل على هذا العذر . وجوب مناقشتها .

١ — لما كان قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسته ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٦ بسقوط الطاعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ بإيقاف التنفيذ مؤقتاً لحين الفصل في الاشكال الذي رفعه الطاعن والذي لم يفصل فيه حتى نظر الطعن ، مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ

أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك الحكم السابق صدوره بجلطة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٦ .

٢ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلطة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٤ التى نظرت فيها المعارضة الاستثنائية أن الطاعن حضر ومعه محاميه الذى قدم شهادة مرضية ثم شرح ظروف الدعوى وطلب البراءة وقدم تقريراً استشارياً ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم جواز المعارضة على أن الطاعن حضر ولم يدفع بأنه كان معذوراً فى تخلفه عن حضور الجلطة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه وبأنه لم يبين وجه العذر الذى منعه من المثل فيها بل تكلم مباشرة فى موضوع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى يكون قابلاً للمعارضة إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان من المقرر أيضاً أنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . وإذا كان الطاعن قدم شهادة مرضية فإنه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع ، أما وقد التفتت عنه وأغفلت الرد عليه بالقبول أو بالرفض وقضت بعدم جواز المعارضة فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فى البيان منطقياً على إخلال بحق الدفاع بما يبطله ووجب نقضه والاحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الأزبكية الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الأزبكية (أولاً) زور المستند المبين بعريضة الدعوى على الوجه الوارد بها . (ثانياً) استعمل المحرر المزور بأن قدمه لمحكمة العمال فى الدعوى رقم ٦١٧٥ سنة ١٩٦٨ عمال القاهرة مع علمه بتزويره وطلب معاقبته بالمادتين ٢١٥ و ٢١١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام

بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته بعدم جوازها . فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت أسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعا عليه من الأستاذ المحامي . وبتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٧٦ قضت محكمة النقض بسقوط الطعن تأسيسا على أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه قبل يوم الجلسة . غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وأن النيابة العامة قد أمرت بإيقاف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في الاشكال الذي رفعه الطاعن ولم يفصل فيه حتى نظر الطعن . فأعيد الطعن لنظره من جديد .

المحكمة

من حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلاسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٦ بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقررة للمقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٧٥ بإيقاف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في الاشكال الذي رفعه الطاعن والذي لم يفصل فيه حتى نظر الطعن ، مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم لتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ ، أي قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلاسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٦ .

وحيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مبنى الطعن هو القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز المعارضة بمقولة أن الطاعن لم يدفع

بوجود عذر في تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري ، بالرغم من أن الثابت بحضر جلسة المعارضة أنه قدم شهادة مرضية تفيد هذا العذر ، إلا أن الحكم لم يعرض لها لإيرادا وردا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٤ التي نظرت فيها المعارضة الاستئنافية أن الطاعن حضر ومعه محاميه الذي قدم شهادة مرضية ثم شرح ظروف الدعوى وطلب البراءة وقدم تقريراً استشارياً ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم جواز المعارضة على أن الطاعن حضر ولم يدفع بأنه كان معذورا في تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري المعارض فيه وبأنه لم يبين وجه العذر الذي منعه من المثول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الحكم الحضوري الاعتباري الاستئنافي يكون قابلاً للمعارضة إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان من المقرر أيضاً أنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ، ويقول كلمته فيه . وإذا كان الطاعن قدم شهادة مرضية فإنه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع ، أما وقد التفتت عنه وأغفلت الرد عليه بالقبول أو بالرفض وقضت بعدم جواز المعارضة ، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان منطوياً على إخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، وبعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبه ، وأحمد
علي موسى .

(٨٣)

الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٦ القضائية

طعن . " الصفة والمصلحة في الطعن " .

قبول الطعن . رهن بتوافر صفة للطاعن في رفعه . اختصار الحكم على الفعل في الدعوى
بالجنائية . مقتضاء عدم قبول الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية . لإنقضاء صفته
لتأسيس ذلك . أنه ليس طرفاً في الحكم (*) .

لما كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت المطعون ضده لمحاكمته
بجريمة القتل الخطأ وادعى المدعون بالحقوق المدنية مدنيا ضده والطاعن المسئول
عن الحقوق المدنية وشركة التأمين . وقد قضت محكمة أول درجة بحبس المتهم
سنة شهور مع الشغل وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى الموجهة إلى شركة التأمين ،
وبإحالة الدعوى المدنية المقامة قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية إلى المحكمة
المدنية المختصة — فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية
برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . فقرر المتهم الطعن في هذا الحكم
بطريق النقض وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة
ثم قضت محكمة الإعادة بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه —
فقرر المسئول عن الحقوق المدنية — بواسطة وكيله — بالطعن في الحكم
الأخير بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان يشترط لقبول الطعن وجود

(*) راجع أيضا السند ١١ ص ٢٧٣ والسنة ١٧ ص ٢٩٨

صفة للطعن في رفعه ، ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية ، وليس المسئول عن الحقوق المدنية طرفا فيه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه في يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم عتاقة محافظة السويس (أولا) تسبب بخطئه في موت بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونته ومخالفته للقوانين واللوائح وذلك بأن قاد سيارة نقل بسرعة دون أن يلزم الطريق أمامه ودون أن يستعمل آلة التنبيه فصدم المحبى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته (ثانيا) قاد سيارة تعرض حياة الأفراد والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . وادعت (أرملة المحبى عليه) عن نفسها وبصفقتها مدنيا بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية وشركة التأمين الأهلية بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية . كما ادعى مدنيا قبل هؤلاء (والد المحبى عليه) بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة السويس الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات (ثانيا) في الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى الضمان المرفوعة من المدعية ضد المدعى عليها الثالثة شركة التأمين الأهلية (ثالثا) إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة السويس الابتدائية لنظرها . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة السويس الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن الأستاذ المحامي والوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه

والأالة القضية إلى محكمة السويس الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى . ومحكمة السويس الابتدائية — بهيئة إستئنافية أخرى — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائة جنيه عن التهمتين . فطعن الأستاذ المحامي بصفتة وكلاء عن الطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت المطعون ضده لمحكمة بجريمة القتل الخطأ وادعى المدعون بالحقوق المدنية مدنيا ضده والطاعن المسئول عن الحقوق المدنية وشركة التأمين . وقد قضت محكمة أول درجة بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى الموجهة إلى شركة التأمين وبأالة الدعوى المدنية المقامة قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة — فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فقرر المتهم الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والإالة ثم قضت محكمة الإعادة بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه — فقرر المسئول عن الحقوق المدنية — بواسطة وكيله — بالطعن في الحكم الأخير بطريق النقض . لما كان ذلك، وكان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية ، وليس المسئول عن الحقوق المدنية طرفا فيه فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦/٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مع إلزام الطاعن المصاريف .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المقرئ ، نائب رئيس المحكمة ، ودخوية السادة المستشارين :
السيد محمد شرمان ، والسماحيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد علي بليغ .

(٨٤)

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٦ القضائية

(١) قانون . "قانون أصلح" . عقوبة . "العقوبة الأخف" . جريمة .
"أركانها" . نقد .

القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي يعتبر قانونا أصلح بما جاء في نصومه
من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

لكل شخص الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه من نقد أجنبي من غير العمليات المنوطة
بقانونا . حظر التعامل بأي عملية من عمليات النقد الأجنبي إلا عن طريق الجهات المحددة قانونا .

(٢) قانون . "تفسيره" . نقد . جريمة . "أركانها" .

الرئاسة على أعمال النقد الأجنبي تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الامم الذي يصدق
عليها في القانون متى كان موضوعها نقدا أجنبيا وكان من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر
إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه .

(٣) جريمة . "أركانها" . نقد . شيك .

النشاط المسادي في جريمة التعامل بالنقد الأجنبي يتمثل في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي
أيا كان نوعها . الشيك يخضع للتأويل متى كان موضوع أحد هذه العمليات وكان نواتجه نقدا
أجنبيا .

(٤) إجراءات . "إجراءات تحقيق" . نقض . أسباب الطعن . ما لا يقبل
منها .

اختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير المحقق حرصا على صالح التفتيش وسرعة إنجازة .

(٥) إجراءات . " إجراءات تحقيق " . مأمورو الضبط القضائي .
إكراه .

تواجد ضابط المخابرات أثناء التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراه . ما دام لم يستغل على المتهم بأذى مادي أو معنوي .

(٦) جريمة . " أركانها " . عقوبة . " تقديرها " . نقد . غرامة .
حكم . " تسببيه " . تسبب معيب .

مقابلة المتهم بالغرامة ومصادرة النقد الأجنبي المضبوط طبقا للسادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . يستتبع وجوب القضاء بغرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبي موضوع التعامل الذي لم يضبط .

(٧) نقد . شيك . جريمة . " أركانها " . " انقضائها " . تزوير .
ثبوت عدم صحة الشيكات وردها دون صرف . في جريمة تصدير نقد أجنبي — عدم ضياع نقد أجنبي على الدولة . انتفاء الجريمة لتخلف أحد عناصرها .

١ — إن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ (١٨ من شعبان سنة ١٣٩٦) والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والمعمول به اعتبارا من ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ — والذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المقدم للطاعن للحكومة في ظل أحكامه — يعتبر قانونا أصاح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون الملغى وبتباحتها الاحتفاظ بالنقد الأجنبي الناتج من غير عمليات التصدير السلمي والسياحة ، فهو الذي يتبع دون غيره ، ولما كان القانون المذكور قد نص في مادته الأولى على أن " لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية أو الهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلمي أو السياحة ، وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقا للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل

والخارج والتعامل داخليا على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية .. " كما نص في مادته العشرين على أن "يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .." واستنادا إلى هذا النص صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون على أن تسرى اعتبارا من تاريخ العمل به . ومؤدي نصوص القانون المذكور في صريح ألفاظها وواضح دلالتها أنها وإن أباح لكل شخص طبيعي أو معنوي الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزة من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السامى والسياحة سواء خارج البلاد أم داخلها وأعفته بذلك من قيام إلزام باسترداده إلى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بيعه لها ، إلا أن تلك النصوص حظرت القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا إلا عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون ، وينصرف هذا الحكم إلى كافة صور التعامل داخليا بما في ذلك نقل الحيازة الشخصية للنقد الأجنبي فيما بين الأشخاص واستخدام النقد الأجنبي في نسوية قيمة معاملات ما لم تكن الجهة أو الشخص المسدد له من الجهات المرخص لها .

٢ - من المقرر أن البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموما ومن مذكرته التفسيرية وأعماله التحضيرية أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أى نوع أيا كان الإسم الذى يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقدا أجنبيا ما دام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعا من الحجز أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومى لا يباح لأى شخص أن يتصرف فى مبلغ منه إلا بإذنها وكل إخلال بالتجميد الذى فرضه الشارع فى هذا الشأن يقع تحت نطاق التائيم والعقاب .

٣ — من المقرر أن النشاط المسمى في كافة جرائم التعامل بالنقد الأجنبي يتمثل في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي أيا كان نوعها سواء أكان تعاملا أو تحويلا أو تعهدا أو مقاصة أو غير ذلك من العمليات التي بين الفعل نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي وكان الشيك إذا ما استوفى شرائطه القانونية يعتبر أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ويغنى في استعمال النقود في المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها في التعامل به فإنه متى كان قوامه نقدا أجنبيا يقع تحت طائلة التأميم والعقاب .

٤ — اختيار مكان التحقيق أمر مترك لتقدير المحقق حرصا على صالح التحقيق ومصلحة إنجازة .

٥ — إن مجرد حضور ضابط المخابرات التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها ما دام هذا السلطان لم يستغل على المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكمة .

٦ — متى كان الثابت أن الطعن مرفوع من المتهم وحده ، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بتغريمه ٥٠٠ ج والمصادرة التي انصبت على النقد الأجنبي المضبوط لديه ، إلا أنه فاتته القضاء بفرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبي موضوع التعامل الذي لم يضبط ، وهو من الحكم خطأ يستفيد منه المتهم ، وذلك حتى لا يضار المتهم بظمنه . وترى المحكمة من ظروف الدعوى الاكتفاء بتغريم المتهم ٢٠٠ مائتي جنيه مع مصادرة النقد الأجنبي المضبوط لديه باعتباره متحصلا من الجريمة المسندة إليه .

٧ — وحيث إنه من التهمة الثانية المسندة إلى المتهم وهي تصدير نقد أجنبي إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، فإنه قد ثبت من الأوراق أن الشيكات موزعة هذا التعامل مزورة على صاحبها مما أدى بالهتك

بالخارج إلى زدها إلى المتهم ، وبالتالي فليس لها أى قيمة مادية ، وليس من شأن التعامل بها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من الحق للدولة أن تحصل عليه ، ذلك الحق الذى تمهيد قوانين النقد . ومن ثم يتضح أن هذه الجريمة مفتقدة لعنصر من عناصرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى خلال الفترة من نوفمبر سنة ١٩٦٩ حتى ١٦ يناير سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : (أولا) تعاملوا فى النقد الأجنبي المبين بالأوراق على خلاف الشروط والأوضاع التى قررها وزير الاقتصاد وعن غير طريق المصارف المرخص لها بذلك على النحو المبين بالأوراق . (ثانيا) قاموا بتصدير النقد الأجنبي المبين بالأوراق إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقرر قانونا . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ . ومحكمة القاهرة للجرائم المالية قضت بحضوريا للطاعن وخبايا للباقيين عملا بمواد الإتهام بتغريم كل المتهمين الأربعة الأول مبلغ خمسمائة جنيه وتغريم المتهم الخامس مائة جنيه ومصادرة المبالغ موضوع الجرائم التى رفعت الدعوى الجنائية بسببها . فاستأنف المتهم (الطاعن) هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتحكم فيها فى جديد هيئة استئنافية أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها حضوريا فى موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامى بصفته عن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية وقدم تقريرا بالمخالفات الطعن فى التاريخ ذاته موقفا عليه منه . بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

المحكمة

وحيث إن محصل واقعات الدعوى استخلاصا من كافة أوراقها وما اتخذ في شأنها من تحقيقات ودار فيها من مرافعات — أن هيئة الأمن القومي بالمخابرات العامة المصرية أبلغت نيابة الشئون المالية بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٧٠ أنها تلقت بلاغا من الفلبيني الجنسية والطالب بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ من قيام منظمة تعمل على تزيف أوراق النقد المصرية فئة الخمسة جنيهات وترويجها داخل البلاد وخارجها تضم عدة أشخاص من بينهم و الموظفين بسفارة الفلبين بالقاهرة ، وقد استأجرت المنظمة مسكنا لممارسة نشاطها ، وتبين للهيئة أن المتهم اليوناني الجنسية على علاقة ويمده بمبالغ مالية وقد أذنت النيابة العامة بتفتيش هؤلاء جميعا ومساكنهم وكذا مقر نشاط المنظمة ، وأسفر تفتيش مسكن المتهم عن العثور على ورقة مالية فئة مائة دراهم يونانية وأربع ورقات فئة كل منها خمسين دراهم يونانية وورقة من فئة الليرة اللبنانية وعدد مائة وسبعة قطعة معدنية من عملات أجنبية مختلفة وكشف بأرقام عشرة شيكات بقيمة كل منها ، كما أسفر تفتيش عن العثور على ثلاثة شيكات مسجوبة على بنك Security First National Bank لحاملها أولها مؤرخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ بمبلغ ٣٠٠ دولار والثاني في ٢٥/١١/١٩٦٩ بمبلغ ٥٠٠ دولار والثالث في ٢٧/١١/١٩٦٩ بمبلغ ٢٨١٠ دولار، ومرفق بالشيك الأخير ورقة عليها كلمة Retour وتبين وجود بيانات تظهر تلك الشيكات من بنك بلوزان وإقرار بالانجليزية صادر من J.B, Carrigan في ١٣/١١/١٩٦٩ يقر فيه بأن الشيكات المذكورة لم توقع منه ، وإيصال محرر بالانجليزية بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٩ يفيد استلام الأخير من بمبلغ ٢٢٠ جنيا كإمانة ، وثلاثة إيصالات باللغة الانجليزية موقعة من ذات الشخص تفيد استلامه من في الإيصال الأول المؤرخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ لمبلغ ١٦٢٤ جنيا مصريا . وفي الثاني المؤرخ ٢٨/١٠/١٩٦٩ لمبلغ ٢٧٥ جنيا مصريا وفي الثالث المؤرخ ٢/١١/١٩٦٩ لمبلغ ١٦٥ جنيا مصريا ، ونظرا لما أسفر به التفتيش من العثور على نقد أجنبي ومستندات تنبئ

عن قيام المذكورين بالتعامل في هذا النقد فقد صدر إذن مدير إدارة النقد بالسير في الإجراءات قبلهم في ١٨/١/١٩٧٠ . وبأن من أقوال بتحقيق النيابة أنه باع للمتهم خلال المدة من يولييه سنة ١٩٦٩ حتى نوفمبر من ذات السنة على أربع أو خمس دفعات حوالى خمسة آلاف دولار بسعر ما بين ٦٠ ، ٦٥ قرشا للدولار الواحد وأضاف بأن الشيكات الثلاثة المضبوطة لديه كان قد عثر عليها بالطريق ضمن شيكات أخرى تزيد على عشر وأنه سلمها للمتهم وقبض ثمنها بالنقد المصرى على أساس ٦٠ قرشا للدولار ، وحرر للمتهم كميالة بالمبلغ المدفوع كقرض تأمين له بقي كميالة عدم لحرف الشيكات في الخارج ، إلا أن المتهم ردها إليه بعد ذلك لعدم صرفها لتهرب إبلاغ مالكيها البنك بفقدانها ، ومضى قائلا بأنه كان قد كلف أحد أعضاء منظمة التزييف - بكتابة الثلاث إيصالات التى ضبطت لديه والتي تفيد امتلاك شخص اسمه J.B.Carrigau منه مبالغ مقابل تلك الشيكات لإقناع المتهم الذى سلمه الشيكات المذكورة بمجديتها وقيمتها وإن كان الواقع أنه لا يعرف شخصا بالاسم المزعوم ، كما أن كان قد وقع على الشيكات الثلاثة بتوقيع لشخص من ذاكرته وقرروا المتهم بتحقيق النيابة بأنه تعرف بـ و عن طريق ترده على سفارة الفلبين بالقاهرة ، وأنه حصل على شيكات بنقد أجنبي من أولهما لى يحجز بها تذاكر سفر له ، كما حضر إليه بعد ذلك ثانيهما بمنزله وسلمه شيكات بنقد أجنبي لحجز تذاكر سفر لبعض طلبة الفلبين وقد حوّل جزءا من تلك الشيكات بالطريق الرسمى بما يعادل ثمن التذاكر المطلوب حجزها واحتجز باقى الشيكات لديه وقيمتها ٢٥٠ دولار وسلم ما بقاها بالنقد المصرى على أساس ٥٥ قرشا للدولار الواحد ، وأضاف بأنه استبدل تلك الشيكات الباقية من البنك بالعملة المصرية وحصل على إيصال يفيد الاستبدال استعماله في حجز تذاكر سفر لأجانب غير مقيمين حصل على قيمتها بالنقد المصرى حيث كان يستفيد من كل تذكرة سفر خمسة جنيهات . وأقر بسرائه الثلاث شيكات المضبوطة لدى متماثل ١٨٠٠ ج مصرى وأنه باعها لشخص يدعى بذات القيمة التى دفعها وذلك في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ، ولما رجع الأخير من الخارج رد إليه الشيكات بعد أن أفهمه أن صاحب الشيكات نفى أن التوقعات

المجهرة بها له ، ولما واجه بذلك استرد منه الشيكات إلا أنه لم يعد إليه ما قبضه منه ثمنا لها حتى تاريخ سؤاله ، إلا أنه ذكر في موضع آخر من أقواله أنه بعد أن ظهر الشيكات ضالقة الذكر سلمها لزوجته في يوم ١٩٦٩/١١/٤ والتي قدمتها لبنك لوزان لصرفها وإيداع قيمتها بحساب ابنته التي تدرس بالخارج ، فاحتفظ بها البنك حين التحقق من وجود رصيد للساحب ثم ردها إليه بإقرار من مصدرها بسبب رفض المصرف . وأضاف بأن باعه شيكا رابعا موقع باسم J.B, Carrigan مقابل مبلغ ٤٠٠ ج مصري وأنه سلم الشيك إلى يوفاني يدعى وليس لصرفه بالخارج بيد أن الأخير أعاده إليه لرفض البنك صرفه . ومضى المتهم قائلًا بأن استبدل منه شيكات أخرى بحوالى ٣٠٠ أو ٤٠٠ دولار ، وحلل العملة الأجنبية التي ضبطت لديه بأنه كان قد حصل من بنك الاسكندرية على مبلغ ١٥٠٠ درانحة يونانية بمناسبة سفره إلى اليونان وقد اشترى بعض المشتريات على متن الطائرة وحصل على الباقي باليرة اللبانية وظل محتفظا بما تبقى معه من تلك العملة ، ولم يقدم دليلا يؤازر دفاعه في هذا الشأن .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى العمومية ضد المتهم — بعد الحصول على إذن من مدير الإدارة العامة للنقد — بوصف أنه في خلال الفترة من نوفمبر سنة ١٩٦٩ حتى ١٦ من يناير سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : (أولا) تعامل في النقد الأجنبي المبين بالأوراق على خلاف الشروط والأوضاع التي قررها وزير الاقتصاد وعن غير طريق المصارف المرخص لها بذلك . (ثانيا) قام بتصدير النقد الأجنبي المبين بالأوراق إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ — وقام دفاع الطاعن بمذكراته التي قدمها أمام محكمة الدرجتين الأولى والثانية على بطلان الاعتراف الممزوج إليه بتحقيق النيابة لأنه كان وليد ضغط وإكراه نظرا لأن التحقيق تم بدار المخبرات العامة وبحضور ضباطها الذين وقع منهم الإكراه عليه ، وأن الشيكات المذسوبة إليه تصديرها إلى الخارج موضوع التهمة الثانية المسندة إليه مزورة وليس لها أية قيمة مادية بما ينفي معه ركن أساسي في تلك الجريمة هو أن تكون العملة

المصدرة نقدا أو شيكات صحيحة ذات قيمة اقتصادية وإلا كانت الجريمة مستحيلة لا يعاقب عليها القانون ، كما أن حيازة نقد أجنبي في مسكن الطاعن لا يستلزم حتما وبالضرورة القيام بهريبه سيما وأن المبالغ المضبوطة قليلة القيمة والمعدنية منها لا يمكن استبدالها بعملة وطنية نظرا لأن البنوك في مصر والخارج لا تقبل مثل هذه العملة .

وحيث إن محكمة أول درجة قضت بجلسة ١٩٧٣/٣، ٦ بمعاينة الطاعن بتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المبالغ موضوع الجرائم التي رفعت الدعوى الجنائية بسببها وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا ، فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ، فقضت محكمة النقض بهيئة سابقة بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه اعتمد في الإدانة على التحريات مكتفيا بالإشارة إليها دون أن يبين مضمونها . وقد أعيد نظر الدعوى أمام هيئة استئنافية أخرى قضت بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم عليه بالنقض لارة الثانية على الحكم الأخير ، وقضت محكمة النقض بنقض الحكم وتحديد جلسة لنظر الموضوع لذات السبب الذي نقض بسببه الحكم السابق وقد نظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث مثل المتهم والمدافع عنه دون أن يدفعا الدعوى بأي دفع أو دفاع . وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بالجلسة اليوم مع التصريح بتهم بتقديم مذكرة بدفاعه إلى ما قبل الجلسة بأربعة أسابيع ، وأردع المدافع عن المتهم مذكرة خلال الأجل المضروب التمس في ختامها القضاء ببراءة المتهم مما هو منسوب إليه تأسيسا على صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد وكل حكم يخالف أحكامه ، وصيرورة الأفعال المنسوبة إلى الطاعن والتي دين من أجلها - وهي حيازة أوراق نقد أجنبي لا تتجاوز قيمتها خمسة جنيهات مصرية ولقطع من العملة المعدنية الأجنبية ذات قيمة تافهة لا تقبل البنوك استبدالها ولثلاثة شيكات مزورة وايس لها رصيد - صيرورتها بمقتضى القانون الجديد مباحة وانحسار صفة التجريم عنها ، وذلك إعمالا للفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث إن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٧٦ (١٨ من شعبان سنة ١٣٩٦) والمذكور بالخرينة الرسمية العدد ٣٥ مكرر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والمعمول به اعتباراً من ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ — والذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المقدم للطاعن للمحاكمة في ظل أحكامه — يعتبر قانوناً أصحح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون الملغى وبإباحتها الاحتفاظ بالنقد الأجنبي الناتج عن غير عمليات التصدير السامى والسياحة ، فهو الذى يتبع دون غيره . ولما كان القانون المذكور قد نص في مادته الأولى على أن : " لكل شخص طبيعي أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي عن غير عمليات التصدير السامى أو السياحة ، وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقاً للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية .. " كما هي في مادته العشرين على أن : " يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .. " واستناداً إلى هذا النص صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون على أن تسرى اعتباراً من تاريخ العمل به . ومؤدى نصوص القانون المذكور في صريح ألفاظها وواضح دلالتها أنها وإن أباحت لكل شخص طبيعي أو معنوى الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي عن غير عمليات التصدير السامى والسياحة سواء خارج البلاد أم داخلها وأعلنه بذلك من قيام إلزام باسترداده إلى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بيعه لها ، إلا أن تلك النصوص حظرت القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً إلا عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون ، وينصرف

هذا الحكم إلى كافة صور التعامل داخليا بما في ذلك عقد الحيازة الشخصية للنقد الأجنبي فيما بين الأشخاص واستخدام النقد الأجنبي في تسوية قيمة معاملات ما لم تكن الجهة أو الشخص المحدد له من الجهات المرخص لها . ولما كان الطامن قدم للحاكم في التهمة الأولى بوصف التعامل في النقد الأجنبي المبين بالأوراق على خلاف الشروط والأوضاع التي قررها وزير الاقتصاد وعن غير طريق المرخص لها منه بذلك (وليس لمجرد حيازة النقد الأجنبي الذي ضبط لديه كما ذهب المدافع عنه بمذكرته الأخيرة المقدمة بـجلسة المرافعة) . وكان من المقرر أن البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموما ومن مذكرته التفسيرية وأعماله التحضيرية أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقدا أجنبيا مادام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعا من الجزأ أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعته تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومي لا يباح لأي شخص أن يتصرف في مبالغ منه إلا بإذنها وكل إخلال بالتجميد الذي فرضه الشارع في هذا الشأن يقع حتما في نطاق التأثيم والعقاب . كما أنه من المقرر أن النشاط المادي في كافة جرائم التعامل بالنقد الأجنبي يتمثل في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي أيا كان نوعها سواء أكان تعامللا أو تحويلا أو تمهيدا أو مقاصة أو غير ذلك من العمليات التي بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه بما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي وكان الشيك إذا ما استوفى شرائطه القانونية يعتبر أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع دائما وبغنى في استعمال النقود في المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها في التعامل به ما دام قوامه نقدا أجنبيا يقع تحت طائلة التأثيم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت من أقوال بتحقيقات النيابة أنه باع المتهم خلال الفترة من يولييه سنة ١٩٦٩ حتى نوفمبر من ذات السنة حوالي خمسة آلاف دولار بسعر يتراوح ما بين ٦٠ ، ٦٥ قرشا للدولار الواحد وأن هذا التعامل تم عن غير طريق المصارف المرخص لها في ذلك ، والمتهم وإن كان لم يصر بهذه الواقعة بتحقيق النيابة إلا أنه اعترف بسبق تعامله في شيكات حكومة بنقد أجنبي سلمت إليه من لحجز تذاكر سفر لطلبة فلسطينيين

مقابلته عمولة واحتفاظه ببعض هذه الشيكات وقيمتها ٢٥٠ دولار دفع له مقابلها بالنقد المصري على أساس ٥٥ قرشا للدولار الواحد ، كما أقر المتهم بأن استبدل منه أيضا شيكات أخرى بنقد أجنبي تقدر بحوالى ٣٠٠ أو ٤٠٠ دولار ، هذا بخلاف ثلاثة شيكات أخرى على بنك بالخارج تبين أنها مزورة ، وأقر كذلك بأنه سبق أن حصل على شيكات بنقد أجنبي من لحجز تذكرة سفر له مقابل عمولة يحصل عليها . وهو ما يكفي لإثبات تعامل المتهم فى أوراق النقد الأجنبي والشيكات المقومة بنقد أجنبي ، البعض منها بطريق الشراء بالعملة المصرية والبعض الآخر تعامل عليها مقابل عمولة حصل عليها على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها بذلك وهو ما يوفر فى حق الطاعن جريمة التعامل فى النقد الأجنبي بطريق غير قانونى بعناصرها القانونية ، لما هو مقرر بأنه لا يلزم أن يكون التعامل بالنقد الأجنبي محمدا بواقعة واحدة بل يجوز أن ينطوى هذا التعامل على عمليات متعددة . والمحكمة تطمئن فى هذا الصدد إلى أقوال الطاعن بتحقيق النيابة صدورهما عن طوعية واختيار ، ولا ترى المحكمة ظلا فى الأوراق لما أثاره الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية من بطلان التحقيقات وبطلان اعترافه لما وقع عليه من إكراه أثناء التحقيق ، ذلك أن الثابت أن الطاعن سئل أكثر من مرة فى تحقيق النيابة دون أن يشير إلى وقوع أى إجراء أو تهديد عليه ولم يلاحظ وكيل النيابة ذلك وإلا لآثبته بحضره . أما ما أثاره من إجراء التحقيق بدار المخبرات العامة وبحضور ضباطها الذين اشتركوا فى تعذيبه ، فردود عليه بأن اختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير المحقق حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه . كما أن مجرد حضور ضباط المخبرات التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراها ما دام هذا السلطان لم يستطل على المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكا . لما كان ذلك ، فإن التهمة الأولى المنسوبة للمتهم تكون ثابتة قبله ثبوتا يقينيا مما يتعين معه معاقبته عنها بالعقوبة المقررة فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، إلا أنه متى كان الثابت أن الطاعن مرفوع من المتهم وحده ، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بتغريمه

٥٠٠ جنيه والمصادرة التي انصببت على النقد الأجنبي المضبوط لديه ، إلا أنه فاتته القضاء بغرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبي موضوع التعامل الذي يضبط ، وهو من الحكم خطأ يستفيد منه المتهم ، وذلك حتى لا يضار المتهم بطعنه .
وترى المحكمة من ظروف الدعوى الاكتفاء بتغريم المتهم ٢٠٠ ج مع مصادرة النقد الأجنبي المضبوط لديه باعتباره متحصلا من الجريمة المسندة إليه .

وحيث إنه عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم وهي تصدير نقد أجنبي إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، فإنه وقد ثبت من الأوراق أن الشيكات موضوع هذا التعامل مزورة على صاحبها مما حدى بالبنك بالخارج إلى ردها إلى المتهم ، وبالتالي فليس لها أى قيمة مادية ، وليس من شأن التعامل بها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، ذلك الحق الذي تمنحه قوانين النقد . ومن ثم تقتضي هذه الجريمة مفقودة لعنصر من عناصرها ، مما يتعين معه تبرئته منها عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المنري نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ ، سيد محمد شمران ، محمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
علي بليغ .

(٨٥)

الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٦ القضائية

(١) نقض . " نظر الطعن والحكم فيه " . قانون . " قانون
أصلح " .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم — من تلقاء نفسها — إذا صدر بعد الحكم
المطعون فيه قانون أصلح للتم . يسرى على واقعة الدعوى .

(٢) قانون . " قانون أصلح " . اختلاس . حكم . " تسبيليه .
لتسبيل معيب " .

صدر القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بدد ارتكاب الفعل وقبل صدر حكم بات أصلح للتم في جنائية
اختلاس مال لم يتجاوز خمسمائة جنيه . بما تضمنته من عقوبات أخف .

١ — المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنول محكمة النقض
أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه
قانون يسرى على واقعة الدعوى .

٢ — إن القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وقد صدر في يوليو سنة ١٩٧٥ هو القانون
الأصلح للتم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق
عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت
من الأوراق أن المال موضوع الجريمة لا يتجاوز خمسمائة جنيه فإنه يتعين نقض

الحكم فيه والإحالة حتى تتاح للتهمة فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : بصفته موظفا عموميا ومن الصيارفة المنوطين بحساب النقود طرف خزينة فرع بنها لشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا : اختلاس مبلغ ١٤٦ ج و ٨٧٣ م والمملوكة لشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا والتي سلمت إليه بسبب وظيفته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف بالمواد ١١١/٦ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وعزله عن وظيفته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاختلاس المسندة إليه وأخذه بحكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات بفقرتها باعتباره من الصيارفة المنوطين بحساب النقود، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن جريمة الاختلاس المسندة إليه لم تقع منه على خزنة الفرع المنوط به إدارته . بل وقع على خزنة الإدارة العامة التي لا صلة له بها وتنتهى إزاءها صفته سالف الذكر . وتنطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ١١٢ السالف الذكر ، مما كان يترتب عليه النزول إلى عقوبة الخنثى بعد أن أعمت المحكمة في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ٨ يناير سنة ١٩٧٥ وادان المتهم بالتطبيق بحكم الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من قانون العقوبات وذلك عن اختلاسه مبلغ ١٤٦ ج و ٨٧٣ م مملوكة لشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا بوصفه من الصيارفة المنوطين بحساب النقود بالشركة المذكورة . ولما كان القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية قد صدر في ١٦ يولييه سنة ١٩٧٥ قد نص في مادته الأولى أن يستبدل بالباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أي المواد من ١١٢ حتى ١١٩ مكرر الباب الآتي : المادة ١١٢ : كل موظف عام اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وتكون العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية : (أ) إذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الدواخ أو الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة المادة ١١٨ "فضلا من العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ و ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة، مكرر فقرة أولى و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٦ مكرر و ١١٧ فقرة أولى يعزل الجاني من وظيفته أو تزول صفته كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة في المواد ١١٢ و ١١٣ / ١ - ٢ - ٤ و ١١٣ مكرر فقرة أولى و ١١٤ و ١١٥ بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه " . المادة ١١٨ (مكرر) "مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب الحكم بكل أو بعض التدابير الآتية" : (١) "الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنين . (٢) حظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبةه " . "مدة لا تزيد على ثلاث سنين" (٣) وقف الموظف عن "عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تزيد على ستة أشهر" . (٤) "العزل مدة لا تقل سنة ولا تزيد على ثلاث سنين" تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لأي سبب آخر" . (٥) "نشر منطوق الحكم الصادر بالإدانة بالوسيلة المناسبة" . "وعلى نفقة المحكوم عليه" . المادة ١١٨ مكرر (أ) - "يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ونظرا لما تراه من ظروف الجريمة وملايساتها" . "إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن

تقضى فيها — بدلا من العقوبات المقرر لها — بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة“ لما كان ذلك . وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ تنحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على الواقعة الدعوى ، ولما كان القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٥ وقد صدر في يولييه سنة ١٩٧٥ هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، وكان الشابت في الأوراق أن المال موضوع الجريمة لم يتجاوز خمسمائة جنيه حتى تناح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٥ سالف الذكر .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : إسماعيل محمود حفيظ ، محمد مفتوت القافى ، وسيد شريهان ،
ومحمد علي يلينغ ..

(٨٦)

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ القضائية

(١) إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . . حكم . " تسبيله . تسبيل غير معيب " .

(*) حق محكمة الموضوع أن تورد أقوال الشهود بحلة . متى كان لا إختلاف في أنوالهم .

(٢) نقض . " أسباب الطعن . تحديدها . ما يقبل منها " . حكم .
" تسبيله . تسبيل غير معيب " .

أسباب الطعن يجب أن تكون واضحة محددة .

(٣) هتك عرض . إثبات . " بوجه عام " . محكمة الموضوع " سلطتها
في تقدير الدليل " . حكم . " تسبيله . تسبيل غير معيب " .

هتك العرض . كل فعل نخسل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش منه
عاطفة الحياء . لا يشترط أن يترك أثرا بالمجنى عليه .

(٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل . إثبات . " بوجه عام " .

الأدلة في المواد الجنائية متسادة .

(*) (يراجع أيضا سنة ٢٥ ص ١٠٣) .

(٥) إثبات . "تحقيق" . محكمة الاستئناف . "نظرها الدعوى والحكم فيها" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإبرائه .

(٦) إثبات . "تحقيق" . محكمة الموضوع . "الإجراءات أمامها" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

النهي على المحكمة نموده عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . فبرجاء .

عدم التزام المحكمة بطلبات التحقيقات التي ترد خلال فترة حجز الدعوى للحكم . ما دامت لم أثر بمجلس المرافعة .

١ - لما كان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على المحكمة أن هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته إليهم جميعا تفاديا للتكرار الذي لا موجب له .

٢ - أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحا مسببا .

٣ - أن هناك العرض هو كل فعل محل بالحياة يستغل إلى جسم المحنى عليه وعوراتها ونجدش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بالمحنى عليه كإحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثرا وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المحنى عليه وباقي شهود الحادث من أن الطاعن كان يضع قضيبه في دبر المحنى عليه فإن هذا الذي خلص إليه الحكم نتائج وكاف لحمل قضائه ويتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها .

٤ - من المقرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل فيها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذا الأدلة متساندة

ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما يقصده الحكم منها .

٥ - من المقرر أن الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق . وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .

٦ - إن محكمة ثاني درجة لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وكان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يطلب أمام محكمة الموضوع سماع أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات فليس له أن ينعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع لعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة به ولا يغير من ذلك أن وكيل الطاعن قدم طلباته بذلك للمحكمة الاستئنافية في فترة حجز الدعوى للحكم لأن الطاعن لم يطلب سماع شهود أمام محكمة الدرجة الأولى ولأن المحكمة لا تلزم بإجابة طلبات التحقيق الواردة في فترة حجز الدعوى للحكم سواء بتصريح منها أو بغير تصريح ما دامت لم تثر بجلسة المحاكمة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ من يولييه سنة ١٩٧٤ بدائرة كفر سعد محافظة دمياط : هتك عرض الصبي ... الذي لم يبلغ من العمر ثمانية عشر سنة بغير قوة أو تهديد بأن أوجب قضيبه في دبره . وطلبت عقابه بالمادة ٢١٩ / ١ من قانون العقوبات . ومحكمة كفر سعد الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنهما لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ ... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد ، شابه قصور في البيان وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم عول على أقوال شهود الإثبات التي أوردتها جملة دورته أن يبين بالتفصيل مؤدى أقوال كل شاهد على حدة ورغم اختلافهم في شأن استقواء شهادتهم بين الرؤية والسماع كما أن الحكم رأى التقرير الطبي الشرعي مؤيدا لما رواه شهود الإثبات مع أن ما ورد بالتقرير لا يجزم بارتكاب المتهم الفعل المنسوب إليه هذا بالإضافة إلى أن المدافع عن الطاعن تمسك بجلسات المحاكمة وفي طلباته المقدمة في الدعوى بضرورة سماع المحنى عليه وشهود الواقعة إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المحنى عليه أبلغ أن المتهم اصططحبه إلى منزل مهجور وهتك عرضه بغير قوة أو تهديد بأن توجب قضيبه في دبره وفي هذه الأثناء شاهد هـما ... من فتحة في الحائط ففر كل منهما هاربا وأن هذا الشاهد قرر أنه شاهد المتهم وهو يهتك عرض المحنى عليه كما شاهد الواقعة الشاهدين ... ثم أورد الحكم الأدلة على ثبوت هذه الواقعة وصحة إسنادها للمتهم مستمدة من أقوال المحنى عليه والشهود سالفى الذكر وفي مجال استدلاله بأقوال الشهود صاق بالحكم ما يلي بقوله : ” وبما تأيد من أقوال الشهود ... ” و ... من أنهم شاهدوا المتهم خالدا مبرواله ويضع قضيبه في دبره ... لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ... فلا بأس على المحكمة إن هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم تسبته إليهم جميعا تفاديا للتكرار الذى لا موجب له ، فإن ما ذهب إليه الحكم على النحو المتقدم

يكفى لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسب استخلصته المحكمة بما يحقق لحكم القانون ويكون ما ذهب إليه الطاعن من تعيب الحكم بقالة القصور لعدم إيرادها أقوال كل من الشهود على حدة وجمعه بينهم باسناد واحد لا محل له ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يبين أوجه اختلاف الشهود في مصدر شهادتهم بين الرؤية والسماع ومن الشهود سمع بالواقعة ولم يشهد بها بل جاء قوله في هذا الصدد برسالة غير محدودة فإن منعا في هذا الشأن لا يكون مقبولا لما هو مقرر من أن شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، لما كان ذلك ، وكان قضاء النقض يحى على أن هتك العرض هو كل فعل باطل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بالمجنى عليه كأحداث احتكاك أو إيلاج يترك أثرا وكان الحكم المطعون فيه قد استدلل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث من أن الطاعن يضع قضيبه في دبر المجنى عليه فإن هذا الذي خلص إليه الحكم سائق وكاف لحمل قضائه وتحقيق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها فضلا عن أن استناد الحكم إلى ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من أن فتحة الشرج بالمجنى عليه بحالتها الموصوفة بها من الممكن أن تسمح لهم باتيان هذا الفعل دون أن يترك أثرا يدل عليه هو مما يسوغ به الاستدلال على صحة اسناد الإتهام للطاعن كما ذهب الحكم المطعون فيه بما لا يكون للنعي عليه في هذا الشأن محل ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد الحكم بحيث ينبىء كل دليل فيها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة متساندة وفيها مجتمعة تكون عقيدة بالقاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة على غير ما بينا — ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه فإن ما يثيره الطاعن من أن التقرير الطبي الشرعي

لم يجرم بارتكاب الفعل المسند إليه يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يطلب أمام محكمة الموضوع سماع أقوال المجنى وشهود الإثبات فليس له أن ينهى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع لعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة به ولا يغير من ذلك أن وكيل الطاعن قدم طلباته بذلك للمحكمة الاستئنافية في فترة حجب الدعوى للحكم لأن الطاعن لم يطلب سماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى ولأن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلبات التحقيق الواردة في فترة حجب الدعوى للحكم سواء بتصريح منها أو بغير تصريح ما دامت لم تثر بجلسة المحاكمة ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت ، والسيد محمد شرفان ، ومحمد علي بلبح .

(٨٧)

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٦ القضائية

(١) مواد مخدرة . تفتيش . ” التفتيش بإذن ” . ” التفتيش بغير إذن ” .
فليس حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

الحالات التي يجوز فيها تفتيش من يتواجد مع المأذون بتفتيسه ؟

(٢) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير حالة التلبس ” . تلبس . مأمور
الضبط القضائي . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

تقدير قيام حالة التلبس أو انتهازها . وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها .
ومبلغ كفايتها . وتقدير القرائن على إخفاء المتهم ما يفيد في كشف الحقيقة . لرجل الضبط تحت
رقاية سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

(٣) تفتيش . ” التفتيش بغير إذن ” . إثبات . ” بوجه عام ” . قبض .
مأمورو الضبط القضائي . اشتباه . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

الاشتباه لغير ذرى الشبهة . غير وارد في القرائن الجنائية مجرد الارتباك والحيرة . لا تتحقق بها
الدلائل الكافية على وجود اتهام يبرر القبض والتفتيش .

١ — متى اقتصر الإذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه ، فإنه ما كان
يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بإجرائه أن يفتش المطعون ضده إلا إذا
توافرت في حقه حالة التلبس بالجريمة طبقا للسادة ٣٠ من قانون الإجراءات

الجنائية أو وجدت دلائل كافية على اتهامه في جنائية إحراز المخدر المضبوط مع المتهم الآخر وفقا للمادتين ١/٣٤ و ١/٤٦ من القانون المذكور ، أو قامت قرائن قوية على أنه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة طبقا للمادة ٤٩ من ذات القانون .

٢ — ولما كان تقدير قيام أو انتفاء التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها وهما بالغ كفايتهما وكذا تقدير القرائن على إخفاء المتهم ما يفيد في كشف الحقيقة يكون بداية لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، فلا يصح النعي على المحكمة وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطتها .

٣ — لما كان مفاد ما أورده محكمة الموضوع في مدونات حكمها المطعون عليه أنها رأت فيما قرره الضابط والشرطي المرافق له بتحقيق النيابة من ارتباك المطعون ضده أثناء تفتيش المتهم الآخر ما لا يبنى بذاته عن اتصاله بجريمة إحراز هذا الأخير لمادة المخدر المتلبس بها ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه بها أو القرائن القوية على إخفائه ما يفيد في كشف الحقيقة فيها مما يحجز القبض عليه وتفتيشه ، فإن ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه يكون صديدا في القانون ، ذلك أن القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين و ليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه . ولا يصح من بعد الاستناد إلى الدليل المستمد من ضبط المادة المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين وينحل ما تثيره النيابة العامة في هذا الشأن إلى جندل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٣ بدائرة مركز منوف محافظة المنوفية : أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا "أفيونا"

في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الأول من الجدول رقم (١) الملحق بقرار ذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت في الدعوى بحضورها ببراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر استناداً إلى بطلان القبض عليه وتفتيشه لانتفاء حالة التلبس ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون وانطوى على القصور في التمييز ، ذلك أن التلبس صفة تليق بالجرمة لا بشخص مرتكبها ، وقد كانت الجريمة في حالة تلبس بالنسبة للمتهم الآخر المأذون بتفتيشه بعد أن أسفر تفتيشه عن ضبط مخدر الحشيش معه . ومن ثم فإن ذلك يبيح لرجل الضبط الفضائي القبض على المطعون ضده وتفتيشه لأنه كان يجالس المتهم الآخر وقت الضبط ، وإذا لم تأخذ المحكمة بهذا النظر يكون حكمها معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى استخلاصاً من أقوال النقيب رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالمنوفية والشرطي السرى بما مؤداه أنه حال مجالسة المطعون ضده المتهم الآخر المأذون بتفتيشه — من النيابة العامة لضبط ما يحوزة من جواهر مخدرة — قدم الضابط ومرافقه وبعد أن قام بتفتيش المأذون له بتفتيشه وعثوره على مادة مخدرة أجرى تفتيش المطعون ضده حيث عثر بحبيب صديريه الأيسر على لفافة بها مادة مخدرة تبين من تقرير التحليل أنها دون الوزن لمخدر الأفيون . وأنكر المطعون ضده التهمة ودفع الحاضر معه ببطلان إجراءات ضبطه وتفتيشه نظراً لعدم صدور إذن بذلك فضلاً عن أنه لم يكن في إحدى حالات التلبس التي تجيز ضبطه وتفتيشه ، وقضى الحكم ببراءة المطعون ضده على سند من قوله أن إذن التفتيش الصادر لم يكن خاصاً بالمطعون ضده الذي

جمعتة الصدفه بالمتهم الآخر المقصود بالضبط والتفتيش وأن مجرد دخول القوة لمنزل المأذون بتفتيشه يجعل المطعون ضده في رهبة من الموقف سيما بعد أن قبض عليه الضابط القائم بضبط وتفتيش المتهم الآخر المأذون بتفتيشه وسلمه لجندي الشرطة المرافق له للحفاظ عليه ، وأن هذا الموقف لا ينبىء عن قيام حالة من حالات التلبس المحددة في القانون التي تجيز القبض على المطعون ضده وتفتيشه ومن ثم يكون القبض عليه وتفتيشه قد وقع باطالين ويبطل تبعا لذلك ما نتج عنهما لما كان ذلك ، وكان ما خلاص إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ، ذلك بأنه وقد اقتصر الإذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بإجرائه أن يفتش المطعون ضده إلا إذا توافر في حقه حالة التلبس بالجريمة طبقا للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أو وجدت دلائل كافية على اتهامه في جنائية إحراز المخدر المضبوط مع المتهم الآخر وفقا للمادتين ١/٣٤ ، ١/٤٦ من القانون المذكور ، أو قامت قرآن قرية على أنه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة طبقا للمادة ٤٩ من ذات القانون . ولما كان تقدير قيام أو انتفاء التلبس والجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتكلم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها وكذا تقدير القرائن على إخفاء المتهم ما يفيد في كشف الحقيقة يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، فلا يصح النهي على المحكمة وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطتها إذ في ذلك ما يجرى في النهاية إلى توقيع العقاب على برئ وهو أمر يؤذى العدالة وتتأذى منه الجماعة مما يتحتم عايه إطلاق يد القاضى الجنائى في تقدير سلامة الدليل وقوته ودون قيد فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا ، ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنيت عليها هذا التقدير سائغة وصالحة لأن تؤدي النتيجة التي إليها . ولما كان مفاد ما أورده محكمة الموضوع في مدونات حكمها المطعون عليه أنها رأت فيما قرره الضابط والشرطى المرافق له بتحقيق النيابة من ارتباك المطعون ضده أثناء تفتيش المتهم الآخر بما لا ينبىء بذاته عن اتصاله بجريمة إحراز هذا الأخير لمادة المخدر المتلبس بها ولا تقوم به الدلائل المكافية على اتهامه بها أو القرائن القوية على إخفائه ما يفيد في كشف الحقيقة فيها مما يجيز القبض عليه وتفتيشه ، فإن ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه

يكون سديدا في القانون ، ذلك أن القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشردين وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه . ولا يصح من بعد الاستناد إلى الدليل المستمد من ضبط المسادة المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين ، ويحل ما تشير النيابة العامة في هذا الشأن إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : اسماعيل حفيظ ، ومحمد مفتوت ، وسيد شرعان ، ومحمد علي بليغ .

(٨٨)

الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٦ ، القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . بناء . هدم .
دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببيه
تسبب غير معيب" .

أخذ المحكمة بأدلة الثبوت كفايته ردا على دفع المتهم بنفي التهمة .

(٢) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "خبرة" .
هدم . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .
كفاية إيراد مؤدى تقرير الخبير الذي استند إليه الحكم في قضائه . إيراد نص تقرير
الخبير ليس بلام .

(٣) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "خبرة" .
حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن" .
ما لا يقبل منها .
تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع .

(٤) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه
عام" . "خبرة" . بناء . تنظيم . حكم . "تسببيه . تسبب غير
معيب" .

الأدلة في المواد الجنائية إنشائية . للحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته
أوراق رسمية . ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت إليها
من باقي الأدلة .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . دفع . "الدفع
بوقف الدعوى إلى حين الفصل في مسألة فرعية" . مسئولية جنائية . اختصاص .
"اختصاص ولائى" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

حرمان المجانم الجنائية من تأويل الأمر الإدارى أوقف تنفيذ .

ظهور مسأله من اختصاص القضاء الإدارى يتوقف الفصل في الدعوى على الفصل فيها .
وجوب وقف الدعوى حين الفصل في المسألة الفرعية .

عدم الاعتماد بالدفع بوقف الدعوى إذا كان ظاهر البطلان .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "إعتراف" .
إجراءات . "إجراءات التحقيق" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر
معيب .

للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحضر الشرطة أو في تحقيق إدارى . متى اطاعت
إلى صدقه ولو عدل منه في مراحل أخرى .

١ - إن ما ينعمه الطاعن من التفات الحكم المطعون فيه عن دلالة دفاعه
الذى تمسك به من أنه لم يقيم بالبناء أو الهدم ، مردود بما هو مقرر من أن المحكمة
لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها والرد
على ذلك ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت
الأسائفة التى أوردها الحكم ولأن المحكمة لا تلتزم بأن تناقش كل الأدلة
الاستنتاجية التى تمسك بها الدفاع عن المتهم كما أن استناد الحكم المطعون فيه
إلى أدلة الإدانة التى أوردها يتضمن إطراحه لدفاع المتهم على نفى التهمة .
ولما كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى في بيان كاف
على نحو ما تقدم ، وأبرز ما جاء به من أنه ثبت من المعاينة التى أجراها الخبير
ومن كتاب الإدارة الهندسية لحي شرق القاهرة أن العقار موضوع الاتهام
يدخل جميعه ضمن توسيع الشارع وخط التنظيم وأن المبانى التى قام الطاعن بهدمها
هى غير المبانى التى تولت البلدية هدمها ، فإن ما نعه الطاعن على الحكم بعدم
إيراده مضمون التقرير لا يكون له محل .

٢ — لا ينال من سلامة الحكم عدم إirاده نص تقرير الخبير بكل أجزائه . كما أنه لا محل لما أثاره الطاعن من أن الهدم المنسوب إليه قامت به إدارة الاسكان والمرافق بمراقبة شرق القاهرة حيث فرق الخبير في تقريره الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه بين الهدم السابق الذي أجراه الطاعن للبناء القديم ، والهدم التالى الذى أجرته إدارة الاسكان والمرافق بعد إفاة الطاعن البناء الجديد .

٣ — الأمر في تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع ، إذ هو متعلق بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه . وأن أخذ المحكمة بتقرير الخبير واطمئنانها إليه مفاده أن ما وجه إليه من مطاعن لا يستند إلى أساس فلا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٤ — أن ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم المطعون فيه من تعويله على تقرير الخبير في أن العقار موضوع الإتهام يقع جميعه داخل خط التنظيم في حين أن المستندات التى قدمها الطاعن تفيد أن البناء كان قائما قبل صدور قرار التنظيم لا يكون له محل لما سلف ، ولما هو مقرر أيضا من أن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية فالله محكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولوحملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ومن ثم فبحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مفارقة الطاعن للجريمة التى دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا إنها لم تأخذ بدفاعه وإذا كان من المقرر أن أعمال البناء والتعمية والتدعيم محظورة من وقت اعتماد خط التنظيم فى الأجزاء البارزة عنه ، وكان الثابت سواء من تقرير الخبير أو من المحضر المحرر بمعرفة مهندس التنظيم أن البناء الذى أقامه الطاعن وقع فى الأجزاء البارزة عن خط التنظيم بما تتحقق به أركان الجريمة التى دين بها ، فإنه لا تناقض بين ما جاء بتقرير الخبير من ثبوت أن العقار جميعه يدخل ضمن توسيع الشارع وخط التنظيم وبين ما أثبتته مهندس التنظيم بمحضره من أن الطاعن أقام البناء فى أرض المنفعة العامة ، ذلك أن الأرض الداخلة ضمن خط التنظيم لا تخرج عن كونها . أرضا خصصت للمنفعة العامة .

هـ - وفي خصوص ما أثاره الطاعن من عدم استجابة المحكمة إلى طلب وقف الدعوى حين الفصل في طعنه حول قانونية قرار الهدم من القضاء الإداري فردود بأنه وإن كان من المقرر أنه ليس للمحاكم الجنائية تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه ، فإذا عرضت للمحكمة أثناء نظرها الدعوى مسألة من اختصاص القضاء الإداري يتوقف الفصل في الدعوى على الفصل فيها يتعين عليها أن توقف الدعوى حتى يفصل في هذه المسألة من الجهة المختصة إلا أنه من المقرر أيضاً أنه يشترط في الدفع بطلب الإيقاف إلى حين الفصل في مسألة فرعية أن يكون جدياً غير مقصود به مجرد المماطلة والتسويف وأن تكون المسؤولية متوقفة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها ، فإذا رأت المحكمة أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للإيقاف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن فضلاً عن أنه لم يقدم أى دليل للمحكمة على إقامة الطعن المشار إليه أقام القضاء الإداري ، فإن البين من مساق دفاعه ودلالة مستنداته أنه يوجه طعنه في الطعن المذكور إلى قرار الهدم الصادر من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بعدم أن أقام الطاعن البناء خارج خط التنظيم مما لا يتعلق بأمر مسؤوليته عن أعمال الهدم التي أسندت إليه والسابقة على صدور قرار الهدم المطعون عليه من جانبه أمام القضاء الإداري وهو ما كشف عنه تقرير الخبير المنتدب في الدعوى وتأييد بأقوال الطاعن لذاته بمحضر الشرطة المؤرخ ١٩٦٨/٢/٢٨ في الدعويين ١٢١ ، ١٢٣ لسنة ١٩٦٨ جنح مصر الجديدة ، هذا بالإضافة إلى أن الطاعن قال بلسان محاميه بالجلسة أن مصير الطعن المقام منه أمام جهة القضاء الإداري كان الرفض مما يدل على عدم جديته وإذا انتهت المحكمة بحكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعن عن التهم المسندة إليه ، فإنها تكون قد ارتأت ضمناً عدم وقف سير الدعوى الجنائية لاستصدار حكم من جهة القضاء الإداري ملتزمة بتطبيق الحكم القانوني الصحيح ويكون تعيب بقالة الخطأ في تطبيق القانون لا سند له . وإذا كان ما تقدم فإن الدفع الذي أبداه المدافع عن الطاعن بوجوب وقف الدعوى يكون دفعا ظاهراً بالطلان فلا تأثير على المحكمة أن هي سكتت عنه إيراد له وردا عليه .

٦ - من المقرر أن للحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحض الشرطة أو في تحقيق إداري متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ، فإن ما ذهب إليه الطاعن من تعيب الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

الوقائع

أقامت النيابة العامة الدعوى على الطاعن بوصف أنه في يوم ٣ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : (١) أقام بناء قبل الحصول على ترخيص . (٢) أجرى أعمال البناء في الأجزاء البارزة خطوط التنظيم . وطلبت عقابه بنصوص القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ولائحته التنفيذية . وبجلسة أول مايو سنة ١٩٦٨ قضت محكمة مصر الجديدة الجزئية غيابيا بتغريم المتهم خمسمائة قرش وضعف رسم الترخيص عن الجريمة الأولى وتصحيح الأعمال المخالفة عن الجريمة الثانية . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . كما أقامت النيابة العامة الدعوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٨ على الطاعن بوصف أنه (أولا) هدم بناء بدون ترخيص (ثانيا) هدم بناء بدون موافقة اللجنة المختصة . وطلبت عقابه بنصوص القانونين ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ وبجلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨ قضت محكمة جناح مصر الجديدة غيابيا بتغريم المتهم خمسة جنيهات وضعف رسوم الترخيص عن الجريمة الأولى وغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم وتبلغ ١٥٠ ج عن الجريمة الثانية . عارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . واستأنفت النيابة العامة الحكم الغيابي .

و بجلسته ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٩ قضت محكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) في استئناف النيابة بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وبجلستي ٢٣ يناير سنة ١٩٦٩ و ١٣ مايو سنة ١٩٧١ قررت المحكمة الاستئنافية ضم الاستئنافين رقمي ٤٦٦٢ لسنة ١٩٦٨ و ٢١٩٣ لسنة ١٩٦٩ إلى الاستئناف رقم ٣٣٨٢ لسنة ١٩٦٨ ثم قضت في الاستئنافات الثلاثة بحكمها المطعون فيه بجلسته ١٣ مايو سنة ١٩٧١ (أولا) في الاستئناف رقم ٥٣٨٢ لسنة ١٩٦٨ برفضه وتأيد الحكم المستأنف (ثانيا) في الاستئنافين رقمي ٤٦٦٢ لسنة ١٩٦٩ و ٢١٩٣ لسنة ١٩٦٩ بإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم خمسمائة قرش و ضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وإزالة الأعمال المخالفة عن التهمة الثانية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيهم من جديد (هيئة استئنافية أخرى) قضت محكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) للمرة الثانية في موضوع الاستئنافات الثلاثة بإلغاء جميع الأحكام المستأنفة وتغريم المتهم ٥٠٠ قرش وإلزامه بضعف الرسم المستحق عن الترخيص عن التهمة الأولى في جميع الدعاوى وبتصحيح الأعمال المخالفة عن التهمة الثانية في اللجنة رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٨ ببلدية مصر الجديدة وبتغريمه ١٥٠ ج المعادل لثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض لثاني مرة ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إقامة بناء قبل الحصول على ترخيص وفي أجزاء بارزة عن خط التنظيم وهــدم بناء بدون ترخيص ودون موافقة اللجنة المختصة قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وانطوى على الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن تمسك بجلسته المدافعة الأخيرة التي حجت فيها الدعوى للحكم بدفاعه الثابت بمذكرته السابق تقديمها إلى محكمة ثاني درجة القائم على أن البناء موضوع الاتهام كان قائما من قبل صدور القرار

لا لمحدد لخط التنظيم وأنه لم يحدث به هدم أو يضاف إليه جديدا بل إن إدارة الإسكان والمرافق بمراقبة شرق القاهرة هي التي قامت بهدم البناء المذكور نفاذا لقرار مطعون عليه أمام القضاء الإداري مما اضطره إلى اللجوء إلى القضاء المستعجل طالبا بوقف أعمال الهدم الجارية من قبل المراقبة المذكورة وقد أجابته محكمة أول درجة إلى طلباته وأيد قضاؤها استئنافيا ، كما أنه تحصل على حكم مستعجل بطرد مستأجر العقار موضوع الدعوى لتأخره في سداد الأجرة نفذ على يد محضر من قبل صدور قرار خط التنظيم ، وقدم للمحكمة صورة رسمية من الحكمين الصادرين في القضاء المذكورين ، ورغم جوهرية هذا الدفاع الذي ساقه الطاعن ، فإن الحكم لم يعن بإيراده أو الرد عليه واكتفى في التعويل في قضائه على ما جاء بتقرير الخبير من أنه ثبت من معاينة العقار أنه يدخل جميعه ضمن خط التنظيم دون أن يبين مضمون هذا التقرير في بيان واضح أو يورد الأدلة التي قام عليها ورغم تناقضه مع الثابت من المستندات الرسمية التي قدمها ومع ما أورده الحكم في مدوناته حين عرض لوقائع الدعوى رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٦٨ جنح مصر الجديدة من أن مهندس التنظيم أثبت في محضره أن الطاعن أقام البناء بدون ترخيص في أرض للنفعة العامة مما يتناقض مع كون العقار ملكا به وأنه برز به عن خط التنظيم . كما عول الحكم في قضائه على خطاب للإدارة الهندسية في شرق القاهرة دون تبين خيواه ، ولم يستجب إلى طلب وقف الدعوى حين الفصل من جهة القضاء الإداري في قانونية قرار الهدم هذا فضلا عن أن الحكم عول في الإدانة على الاعتراف المعزى للطاعن في خصوص ما نسب إليه بمحضرى الضبط المؤرخين ١٩٦٨/٢/٣ ، ١٩٦٨/٨/٨ رغم أنه ليس قاطعا في اقترافه الجريمة ورغم أن الحكم أثبت ارتكاب الطاعن ما نسب إليه بمحضرى الضبط المؤرخ ١٩٦٨/٩/١٥ وكان هذا مسلكه في محضر الضبط الأخرى وأمام المحكمة الاستئنافية دون أن تبين المحكمة في حكمها سبب إطراحها لعدول المتهم عن الاعتراف المذكور ، كل ذلك فيما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن تبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة مما أثبتته مهندس التنظيم بمحضره المؤرخ ٣ ، ٨ فبراير سنة ١٩٦٨

و ٨ أغسطس سنة ١٩٦٨ في الدعاوى أرقام ١٢١ و ١٢٣ و ٥٣٢ لسنة ١٩٦٨ جنح مصر الجديدة المضمومة ومن إقرار الطاعن بارتكابه جريمة الهدم والبناء موضوع الاتهام في الدعويين الأولى والثانية لدى سـؤاله بمحضر الشرطة بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٨ ومن تقرير الخبير المنتدب في الدعوى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ولها معينها الصحيح من الأوراق عرض لتقرير الخبير بقالة : وقام الخبير المنتدب بمباشرة مأموريته وقدم تقريره الذى جاء بنتيجته أنه قام بمعاينة العقار محل الاتهام وقد ثبت أن العقار جميعه داخل ضمن توسيع شارع جسر السويس وأخذ التنظيم حسب الثابت بخطاب الإدارة الهندسية لحي شرق القاهرة وقام بتقدير قيمة المباني التى قام المتهم بهدمها بمبلغ ٥٠ جنيها مراعى في هذا إحالتها وهى خلاف المباني التى قامت البلدية بهدمها وتخريبها حيث أنها أنشئت خارج خط التنظيم ، لما كان ذلك . فإن ما ينعاه الطاعن من التفات الحكم المطعون فيه عن دلالة دفاعه الذى تمسك به من أنه لم يقم بالبناء أو الهدم ، مردود بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ، ولأن المحكمة لا تلتزم بأن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التى تمسك بها الدفاع عن المتهم كما أن استناد الحكم المطعون فيه إلى أدلة الإدانة التى أوردها يتضمن إطراحه لدفاع المتهم على نفى التهمة . ولما كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى فى بيان كاف على نحو ما تقدم ، وأبرز ما جاء به من أنه ثبت من المعاينة التى أجراها الخبير ومن كتاب الإدارة الهندسية لحي شرق القاهرة أن العقار موضوع الاتهام يدخل جميعه ضمن توسيع الشارع وخط التنظيم وأن المباني التى قام الطاعن بهدمها هى غير المباني التى تولت البلدية هدمها فإن ما نعه الطاعن على الحكم بعدم إirاده مضمون التقرير لا يكون له محل ، لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إirاده نص تقرير الخبير بكل أجزائه . كما أنه لا محل لما أثاره الطاعن من أن الهدم المنسوب إليه قامت به إدارة الاسكان والمرافق بمراقبة شرق القاهرة حيث فرق الخبير فى تقريره الذى اعتمد عليه الحكم فى قضائه بين الهدم السابق الذى أجراه

الطاعن للبناء الحديد . وإذا كان من المقرر أن الأمر في تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع ، إذ هو متعلق بسلطتها في تقدير أدلة الدوى ولا معقب عليها فيه ، وأن أخذ المحكمة بتقرير الخبير واطمئنانها إليه مفاده أن ماوجه إليه من مطاعن لا يستند إلى أساس ، فلا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من تعيب للحكم المطعون فيه من تعويله على تقرير الخبير في أن العقار موضوع الاتهام يقع جميعه داخل خط التنظيم في حين أن المستندات التي قدمها الطاعن تفيد أن البناء كان قائما قبل صدور قرار التنظيم لا يكون له محل لما سلف ، ولما هو مقرر أيضا من أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ومن ثم فيحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحتمل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه وإذا كان من المقرر أن أعمال البناء والتعليق والتدعيم محظورة من وقت اعتماد خط التنظيم في الأجزاء البارزة عنه ، وكان الثابت سواء من تقرير الخبير أو من المحضر المحرر بمعرفة مهندس التنظيم أن البناء الذي أقامه الطاعن وقع في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم بما نتج عن به أركان الجريمة التي دين بها ، فإنه لا تناقض بين ما جاء بتقرير الخبير من ثبوت أن العقار جميعه يدخل ضمن توسيع الشارع وخط التنظيم وبين ما أثبتته مهندس التنظيم بمحضره من أن الطاعن أقام البناء في أرض المنفعة العامة ، ذلك أن الأرض الداخلة ضمن خط التنظيم لا تخرج عن كونها . أرضا خصصت للمنفعة العامة ومن ثم فإن ما ينميه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد اما ما رعى به الطاعن الحكم من قصوره في تبيان فحوى خطاب الإدارة الهندسية لحي شرق القاهرة فرود بأن مفاده ما أورده الحكم من هذا الخطاب أنه أثبت أن العقار جميعه يدخل ضمن توسيع الشارع وخط التنظيم متفقا مع هذا مع ما كشفت عنه المعاينة التي أجراها الخبير ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس أما في خصوص ما أثاره الطاعن من عدم استجابة المحكمة إلى طلب وقف الدعوى لحين الفصل في طعنه . حول قانونية قرار الهدم من القضاء الإداري فرود بأنه وإن كانت من المقرر أنه ليس للمحاكم الجنائية تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه ، فإذا عرضت

للمحكمة أثناء نظرها الدعوى مسألة من اختصاص القضاء الإداري يتوقف الفصل في الدعوى على الفصل فيها يتعين عليها أن توقف الدعوى حتى يفصل في هذه المسألة من الجهة المختصة إلا أنه من المقرر أيضا أنه يشترط في الدفع بطلب الإيقاف إلى حين الفصل في مسألة فرعية أن يكون جديا غير مقصود به مجرد المماطلة والتسويف وأن يكون المسؤولية لتوقفه على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها ، فإذا رأت المحكمة أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للإيقاف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن فضلا عن أنه لم يقدم أى دليل للمحكمة على إقامة الطعن المشار إليه أقام القضاء الإداري ، فإن البين من مساق دفاعه ودلالة مستنداته أنه بوجه مطعنه في الطعن المذكور إلى قرار الهدم الصادر من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد أن أقام الطاعن البناء خارج خط التنظيم كما لا يتعلق بأمر مسؤوليته من أعمال البناء والهدم التي أسندت إليه والسابقة على صدور قرار الهدم المطعون عليه من جانبه أمام القضاء الإداري وهو ما كشف عنه تقرير الخبير المنتدب في الدعوى وتأيد بأقوال الطاعن ذاته بمحضر الشرطة المؤرخ ١٩٦٨/٢/٢٨ في الدعويين ١٢١ ، ١٢٣ لسنة ١٩٦٨ جنح مصر الجديدة ، هذا بالإضافة إلى أن الطاعن قال بلسان محاميه بالجلسة أن مصير الطعن المقام منه أمام جهة القضاء الإداري كان الرفض مما يدل على عدم جديته ولما اثبتت المحكمة بحكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعن من التهم المسندة إليه ، فإنها تكون قد ارتأت ضمنا عدم وقف سير الدعوى الجنائية لاستصدار حكم من جهة القضاء الإداري ملتزمة بتطبيق الحكم القانوني الصحيح ، ويكون تعيب الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون لا سند له وإذا كان ما تقدم فإن الدفع الذي أبداه المدافع عن الطاعن بوجوب وقف الدعوى يكون دفعا ظاهرا البطلان فلا تأثير على المحكمة أن هي سكتت عنه إيراد له وردا عليه ، ويضحى معنى الطاعن على الحكم في هذا الصدد بالإخلال بحق الدفاع غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر

الشرطة أو في تحقيق إدارى متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ، فإن ما ذهب إليه الطاعن من تعييب الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون سديدا لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض مع مصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، والسيد محمد شرعان ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(٨٩)

الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٦ القضائية

(١) تبديد . معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” . ” إجراءات
المحاكمة ” . حكم . ” وصفه ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
ما يوقوه ” .

عدم جواز الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كأن
لم تكن . أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا . بغير سماع دفاع المأرض . إلا إذا كان تخلفه
عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر .

(٢) إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” . حكم . ” بطلان الحكم ” .
” نقض أسباب الطعن . ما يقبل منها ” .

ثبوت أن التخلّف مرده - عذر قهرى . إعتبار الحكم غير صحيح لقيام الحكم
على إجراءات معيبة .

(٣) إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” . حكم . ” تسببيه ” .
تسبب معيب ” .

مناداة المتهم بامم خاطيء وعدم قبوله بالتالى أمام المحاكمة . عذر قهرى .

١ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كأن لم تكن ، أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر .

٢ - إذا كان التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة . فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون لاستئناف الحكم أو عند الطعن فيها بطريق النقض .

٣ - لما كان عدم حضور الطاعنة جاسة ١٩٧٤/١٢/٤ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منها أمام المحكمة الاستئنافية يرجع إلى عدم المناداة عليها باسمها الصحيح المثبت في الأوراق ، فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضورها بالجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبتها باعتبارها المعارضة كأن لم تكن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز بيلا محافظة كفر الشيخ بددت الأشياء المبيعة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لها والمحجوز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعي وكانت قد سلمت إليها على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلستها لنفسها أضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابها بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بيلا الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش . فعارضت ، وقضى في معارضتها باعتبارها كأنها لم تكن . فاستأنفت المتهمه الحكم ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية -

بـهـيئـة اسـتـثـنـائـيـة — قـضـت فـي الدـعـوى غـيـابـيـا بـقـبـول الاسـتـثـنـاف شـكـلا وفـي المـوضـوع بـرـفـضـه وتـأيـيد الحـكـم الاسـتـثـنـائـي فـعـارـضـت . وقـضـى فـي مـعـارـضـتـها باعـتـبارـها كـأن لـم تـكـن . فـطـعن الأسـتـاذ الحـامـى عـن المـحـكـوم عـلـيـه فـي هـذا الحـكـم بـطـرـيـق النـقـض ... إلـخ .

المحكمة

مـن حـيـث إـن ما تـنـعـاه الطـاعـنة عـلى الحـكـم المـطـعـون فـيـه أنه إـذ قـضـى باعـتـبار مـعـارـضـتـها كـأن لـم تـكـن ، قـد اعـتـراه البـطـلان وألـم بـه الخـطـأ ذلـك بـأنه قـد تخـلفـت عـن المـثـول أـمام المـحـكـمة بـجـلـسـة المـعـارـضـة بسـبـب المـناداة عـلـيـها باسـم مـغـاير لاسـمـها الصـحـيـح المـثـبـت بالأوراق رـغم تـواجـدها بالـجـلـسـة مـمـا حـال دـون تـمـكـنـها مـن إبداء دـفاعـها .

وحيـث إنـه يـبـين مـن الإطـلاع عـلى المـفـردات المـنـضـمة أنه قـد تـمـيـن لنـظـر مـعـارـضـة الطـاعـنة أـمام المـحـكـمة الإـسـتـثـنـائـيـة جـلـسـة ١٩٧٤/١٢/٤ . وبـهـذه الجـلـسـة لـم تـمـثـل بـها الطـاعـنة ، فقـضـت المـحـكـمة بـحـكـمها المـطـعـون فـيـه باعـتـبار المـعـارـضـة كـأن لـم تـكـن وأثـبـت بـه أن اسـم المـتـهـمة ” ” يـسـد أن الثـابـت مـن المـفـردات ، وفـي وـرقة إعلـان الحـكـم الإـسـتـثـنـائـي الغـيـابـي وتـقـرير المـعـارـضـة والاسـتـثـنـاف أن حـقيـقة اسـم المـتـهـمة ” ” لـمـا كـان ذلـك ، وكـان قـضـاء هـذه المـحـكـمة قـد جـرى عـلى أنه لا يـصـح فـي القـانـون الحـكـم فـي المـعـارـضـة المـرفـوعة مـن المـتـهـمة عـن الحـكـم الصـادر فـي غـيـبـته باعـتـبارها كـأن لـم تـكـن ، أو بـقبـولها شـكـلا ورفـضـها مـوضـوعا وتـأيـيد الحـكـم المـعـارـض فـيـه بـغـير سـمـاع دـفاع المـعـارـض إلا إـذا كـان تخلفـه عـن الحـضـور بالـجـلـسـة حـاصـلا بـدون عـذر . وأنـه إـذا كـان هـذا التـخلف يـرجع إـلى عـذر قـهـري حـال دـون حـضـور المـعـارـض الجـلـسـة الـتى صـدر فـيـها الحـكـم فـي المـعـارـضـة . فإن الحـكـم يـكـون غـير صـحـيـح لـقـيـام المـحاكـمة عـلى إـجـراءات مـعـيـبة مـن شـأنها حرمان المـعـارـض مـن اسـتـعـمال حـقه فـي الدـفاع . ومـحل نـظـر العـذر القـهـري المـانع وتـقـديره يـكـون اسـتـثـنـاف الحـكـم أو عـند الطـعن فـيـه بـطـرـيـق النـقـض . كـما أنه مـن المـقـرر أنه وإـن كـان مـيعـاد الطـعن فـي الحـكـم الصـادر فـي المـعـارـضـة يـبـدأ — كالحـكـم الحـضـوري — مـن يـوم صـدوره إلا أن مـحل ذلـك أن يـكـون عـدم حـضـور المـعـارـض الجـلـسـة الـتى

عينت لمنظر معارضته راجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها . فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الأوراق أن عدم حضور الطاعنة جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منها أمام المحكمة الاستئنافية يرجع إلى عدم المناداة عليها باسمها الصحيح المثبت في الأوراق ، فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضورها في الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبتها باعتبار المعارضة كأن لم تكن — لما كان ذلك ، وكان علم الطاعنة رسميا بصمدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنها في يوم ١٩٧٥/٣/٢٠ — فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من ذلك اليوم — ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وإيداع الأسباب التي بنى عليها تعد تما في الميعاد القانوني الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا . وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، وميش محمد رشدي ، ومجد رجبى عبد الصمد ، ومجد فاروق راتب .

(٩٠)

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٦ القضائية

(١) جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . مواد مخدرة .

مثال على استخلاص سائق لنوافر علم المتهم بأن ما يحزره جواهر مخدرة .

(٢) إثبات . "إعتراف" . حكم . "تسليمه" . تسليم غير معيب "

تسليم أقوال المتهم اعترافا . لا يعيب الحكم . مادام لم يرتب عليها وحدها الأثر القانوني
للاعتراف .

(٣) استدلالات . تفتيش . "التفتيش بإذن" . إذن تفتيش . "إصداره" .
محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن التفتيش . سلطة التفتيش تحت إشراف محكمة
الموضوع .

قيام رجل الضبط القضائي بإجراء التحريات بنفسه . غير لازم .

١ — لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين من أنهما كانا
ضحية جريمة نصب قام بها بعض تجار المخدرات تحت ستار الإرشاد وأنهما كانا
يجهلان حقيقة المادة التي تسلمها من أحدهم ورد عليه في قوله . "فإن هذا
القول مردود أيضا بما ثبت في الأوراق من أن المتهمين (الطاعنين) كانا
ينحفيان المخدرات وقت ضبطها معهما في جيوب الصديري الذي كان يرتديه

كل منهما ومن غير المستساغ أو المقبول أن يودع كل منهما في جيب صديريه الذى يرتديه طرب الحشيش المضبوطة والتي يبين من حالتها الظاهرة أنها مخدرات دون أن يعرف كل منهما كنهه وحقيقة ما تحويه خاصة وأن النقيب قرر فى تحقیقات النيابة أن المتهمين وشقيق المتهم الثانى السيد نزلوا من سيارة نصر ١١٠٠ حملتها ثلاثة راكب لم يكن بها خلاف السائق والمتهمين وشقيق المتهم الثانى (الطاعن الثانى) مما يكذب زعم المتهمين أن المدعو ساءلها المخدرات المضبوطة معهما قبل نزولهما من السيارة بلحظات كأمانة لتسليمها له فيما بعد دون أن يعرفا كنهها فضلا عن أن هذه الرواية من جانب المتهمين غير مستساغة عقلا كما صاف البيان فإن المدعو وفقا لما جاء فى تحقیقات اللجنة رقم ٤٢٩٣ لسنة ١٩٧٠ الزيتون قرر بأنه سلم المتهمين المخدرات المضبوطة معهما كهدية لهما ولم يصادق المتهمين فيما زعماء من أنهما تسلمتا المخدرات كأمانة دون أن يعرفا حقيقةها . وكان هذا الذى أورده الحكم كافيا فى الدلالة على علم الطاعنين بأن ما كانا يحملانه فى جيب صديريهما يحوى مخدرا ولا يخرج ما استخلصه الحكم منهما عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ويتضمن الرد على دفاعهما بتأليف التهمة ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن يكون غير سديد .

٢ - لا يقدح فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهمين اعترافا طالما أنها لم ترتب عليه وحدة الأثر القانونى للاعتراف - كما أنه لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له ما أخذه الصحيح من الأوراق .

٣ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بما قرره الضابط بالتحقیقات من أنه قام بالمراقبة بنفسه فإنه لا يقبل من الطاعنين مجادلتهما فى ذلك أمام محكمة النقض ومع ذلك فإنه لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من

تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه منهم من معلومات ، فإن ما يشهده الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : أحرازا جوهرًا مخدرا (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بمواد الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٧ و ٢٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٦ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحرازهما للمخدر كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

الحكمة

حيث إن الطاعنين ينبغي أن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة إحراز مخدر بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة القانون وانطوى على خطأ في الإسناد ، ذلك بأن الطاعنين دفعا بأنهما كانا ضحية جريمة نصب وقعت عليهما من ثلاثة من تجار المخدرات وتحرر عنها القضية رقم ٤٢٩٣ لسنة ١٩٧٠ الزيتون قضى فيها بإدانتهم وثبت منها اعتراف أحدهم بأنه تولى إرشاد رجال الشرطة عن الطاعنين بتخريض من زميله ورغم تمسك الطاعنين بهذا الدفاع إلا أن الحكم لم يشر إليه ورد على انتفاء ركن العلم لديهما بما لا يصلح ردا . كما عول الحكم — من بين

ما حول عليه — في إدانة الطاعنين على اعترافهما بضبط المخدر مع كل منهما مع أنهما أنكرا علمهما بحقيقته وأن الاعتراف هو ما يكون منصبا على ارتكاب الجريمة بأركانها وفضلا عن ذلك فقد أ طرح الحكم دفعهما ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بمقولة أن الضابط هو الذي قام بالمراقبة مع أنه أثبت في محضر تحرياته أنه لم يقم بها ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة لها معينها الصحيح في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليهما ، عرض لدفاع الطاعنين من أنهما كانا ضحية جريمة نصب قام بها بعض تجار المخدرات تحت ستار الارشاد وأنهما كانا يجهلان حقيقة المادة التي تسلمها من أحدهم ورد عليه في قوله "فإن هذا القول مردود أيضا بما ثبت في الأوراق من أن المتهمين (الطاعنين) كانا يخفيان المخدرات وقت ضبطها معهما في جيوب الصديري الذي كان يرتديه كل منهما ومن غير المستساغ أو المقبول أن يودع كل منهما في جيب صديريه الذي يرتديه طرب الحشيش المضبوطة بالمواصفات السابق بيانها والتي يبين من حالتها الظاهرة أنها مخدرات دون أن يعرف كل منهما كنهه وحقيقة ما تحويه خاصة وأن النقيب قرر في تحقيقات النيابة أن المتهمين وشقيق المتهم الثاني نزلوا من سيارة نصر ١١٠٠ حولتها ثلاثة راكب لم يكن بها خلاف السائق والمتهمين وشقيق المتهم الثاني (الطامن الثاني) مما يكذب زعم المتهمين أن المدعو سلمهما المخدرات المضبوطة معهما إبان نزولهما من السيارة بلحظات كإمانة لتسليمها له فيما بعد دون أن يرفقا كنهها فضلا أن هذه الرواية من جانب المتهمين غير مستساغة عقلا كما سلف البيان فإن المدعو وفقا لما في تحقيقات اللجنة رقم ٤٢٩٣ سنة ١٩٧٠ الزيتون قرر بأنه سلم المتهمين المخدرات المضبوطة معهما كهدية لهما ولم يصادق المتهمين فيما زعماه من أنهما تسلمتا المخدرات كإمانة دون أن يعرفنا حقيقةها " ، وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا في الدلالة على علم الطاعنين بأن ما كانا يجهلانه في جيب صديريهما يحوى مخدرا ولا يخرج ما استخلصه الحكم منها عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ويتضمن

الرد على دفاعهما بتلفيق التهمة ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهمين اعترافا طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ، كما أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطعن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق ، ومع هذا فإن الثابت من المفردات المنضمة أن الطاعنين اعترفا بادئ ذي بدء بتحقيقات النيابة عند مواجهتهما بالمضبوطات بأن المخدرات تخصهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للرد على دفاع الطاعنين بإعلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحة بما قرره النقيب في تحقيقات النيابة بأنه قام بمراقبة الطاعنين طوال مدة تواجدهما في القاهرة وأسفرت تحرياته عنها بأثما اشتريا مخدرات من القاهرة لنقلها إلى دمنهور وخلص الحكم من ذلك جدية التحريات ، وكان الطاعنان لا ينازعان في صحة ما نقله الحكم من ذلك عن التحقيقات ، وكان محضر التحريات خلوا مما يزعمه الطاعنان من أن الضابط المذكور أثبت به أنه لم يقم بمراقبة الطاعنين ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بما قرره الضابط بالتحقيقات من أنه قام بالمراقبة بنفسه فإنه لا يقبل من الطاعنين مجادلتهما في ذلك أمام محكمة النقض ومع ذلك فإنه لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة ، والمرشدين السريين ومن يتولى إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم ينحل الطعن بزمته إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المازني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : احمد قواد جزييه ، وبعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبه ، ومحمد
فاروق راتب .

(٩١)

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ القضائية

(١) إثبات . " معاينة " . تحقيق . " التحقيق بمعرفة النيابة " .

المعاينة . من إجراءات التحقيق . - حق النيابة في إجرائها في غيبة المتهم .

(٢) محكمة الموضوع . " نظرها الدعوى والحكم فيها " . تحقيق .
" التحقيق بمعرفة المحكمة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

حق المحكمة في الأمراض عن أوجه الدفاع وتحقيقها . متى كانت الواقعة قد وضحت لديها
أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج . بشرط بيان العلة .

عدم التزام المحكمة بإعادة تحليل المادة المضبوطة . متى وضحت الواقعة لديها .

(٣) عقوبة . " الإعفاء منها " . أسباب الإباحة وموانع العقاب .
" مواد مخدرة " .

الإعفاء من العقاب المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . فاصر
على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون . لإنهاء المحكمة إلى أن إحراز
المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . مقتضاه عدم قبول
دعوى الإعفاء .

(٤) إثبات . " شهادة " . محكمة الموضوع . " نظرها الدعوى
والحكم فيها " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر . لا يعيب . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .

١ — من المقرر أن المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنياية أن تقوم به في غيبة المتهم .

٢ — أنه وإذا كان القانون قد أوجب على المحكمة سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج أن تعرض من ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب ، كما أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .

٣ — لما كان الأصل وفقاً للسادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الوارد بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلاص إلى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار والتعاطى أو الاستعمال الشخصي ، وأعمل في حقه حكم الساتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النعى على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير مسديد .

٤ — لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورد من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها . لما كان ذلك وكان الطاعن لا يجادل في أقوال الشاهدين قد اتفقت مع ما استندت إليه الحكم منها وإن ادعى باختلافهما في غير ذلك ، فإن نفيه في هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة . حاز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (أفيونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم (١) المرافق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون السالف الذكر بمحاكمة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . باعتبار أن حيازته للمخدر كانت بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المحكوم عليه هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأب بجريمة حيازة جواهر مخدرة بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أن دفاع الطاعن قام على أن الحقيبة المضبوطة بمسكنه قد أودعها لديه شخص يدعى على أساس أن بها مواد عطارة ، وطلب من وكيل النيابة المحقق إجراء تجربة لبيان ما إذا كانت الحقيبة تسع لوضع المضبوطات فيها من عدمه ، وكذا أخذ عينة من المادة المضبوطة بها وإرسالها إلى المعامل للتحليل ، إلا أنه لم يستجب لطلبه ثم قام بإجراء تجربة صورية بناء على طلب مستشار الإحالة في غيبة الطاعن . وإذا أحييت الدعوى إلى المحكمة تمسك الدفاع عن الطاعن بهذين الطلبين ، إلا أن المحكمة لم تستجب له وردت عليه ردا معيبا . كما أنها لم تعمل في حق الطاعن بالإعفاء المقرر بالمادة ٨٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات على الرغم من توافر موجه كما أن الحكم أحال في تحصيله لشهادة النقيب إلى أقوال — الرائد على الرغم من اختلاف شهادتهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة حيازة جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال ضابطى الشرطة وتقرير التحليل ، وهى أدلة مردودة إلى أصولها بالأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ، عرض إلى دفاع الطاعن الذى أشار إليه فى أسباب الطعن وأطرحه فى قوله "أما ما قرره الدفاع بشأن بطلان الإجراءات التى أجريت بمعرفة وكيل النيابة فردود بأن النيابة العامة لها الحق فى مباشرة بعض إجراءات التحقيق فى غيبة المتهم ومحاميه وقد أثبت السيد وكيل النيابة بحضوره أن الحقيقة تتسع للمواد المخدرة المضبوطة كما أنه أرسل للتحليل عينات من جميع طرب الحشيش والآفيون المضبوطة" . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم — ردا على دفاع الطاعن — أن المحكمة اطمأنت إلى معانة النيابة وما أسفرت عنه من أن الحقيقة تتسع للمواد المخدرة المضبوطة ، كما اطمأنت إلى سلامة تحليل العينات التى أرسلتها النيابة من المواد المضبوطة وأنها لم تر من بعد حاجة لإعادة المعانة أو التحليل وكان هذا الذى ساقه الحكم كاف ومسوغ به أطراح دفاع الطاعن وطلب التحقيق المتعلق به إذ أنه من المقرر أن المعانة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم كما أنه وإن كان القانون قد أوجب على المحكمة سماع ما يبدية المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب ، كما أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة مادامت الواقعة قد وضحت لديها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الأصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلاص إلى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وأعمل فى حقه حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر —

وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النعى على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير صديد . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها . وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال الشاهدين قد اتفقت مع ما استند إليه الحكم منها وإن ادعى باختلافهما في غير ذلك ، فإن نعيه في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم . فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد قزاد جنيته ، ويميش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد فاروق راتب .

(٩٢)

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٦ القضائية

(١) ارتباط . سرقة . "تعدي على موظف عام" .

مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ؟

تقدير قيام الارتباط . بين الجرائم . موضوعي .

استعمال المتهم القوة ضد أحد المأمراء لأنه من اقتياده إلى مخفر الشرطة . بعد ارتكابه جريمة
شروع في سرقة باكراه . لا ارتباط بين الجريمتين .

(٢) جريمة . "أركانها" . سرقة . "السرقه باكراه" . شروع .
ظروف مشددة . "ظرف الاكراه" .

تحقق الإكراه في السرقة . ولو وقع فعل الإكراه بعد حصولها متى كان التعمد منه .
بالفرار بالمسروقات .

(٣) أوراق رسمية . إثبات . "بوجه عام" . "أوراق رسمية" .
أحداث .

جواز الاعتماد بالبطاقة الشخصية . في تقدير من الحدث . أساس ذلك : أنها
وثيقة رسمية .

١ - إن مناط تطبيق الفقرة النائية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات
أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها

إلـبـعض بـحيـث تـتـكوـن مـنـها مـجـتمـعة الـوـحـدة الإـجـرامـية الـتي عـناـها المـشـرع بـالحـكم الـوارـد بـالفـقـرة المـشـار إلـيـها ، كـما أن الـأـصـل أن تـقـدير قـيـام الـارـتـبـاط بـين الجـراـئم هـو مـمـا يـدـخـل فـي حـدود السـلـطـة التـقـديـريـة لـمحـكـمة المـوضـوع . لـمـا كـان ذـلك ، وـكـانـت الـوقـائـع كـما أثـبـتـها الحـكم تـفـيـد أن ما وـقـع مـن الطـاعـن مـن اسـتـعـمالـه القـوة ضـد الخـفـير النـظـامـي لـمنـعه مـن أداء واجـبـه فـي القـبـض عـلـيـه بـعد ارتـكـابـه جـريـمة الشـروع فـي السـرقـة باـكـراه واقـتـيـاده إلـى مـخـفـى الشـرطـة لـلـابـلاغ عـن الـواقـعة مـمـا لا يـوفـر وـحـده النـشـاط الإـجـرامـي بـين الجـريـمـتـين اللـتـين دـين بـهـما ولا يـتحـقـق بـه الـارـتـبـاط الـذي لا يـقـبـل التـجـزئـة بـيـنـهـما ، فـإن الحـكم المـطـعـون فـيـه إذا أـوقـع عـلى الطـاعـن عـقـوبـة مـسـتـقـلـة عـن كـل مـن هـاتـين الجـريـمـتـين لا يـكوـن قـد خـالف القـانـون فـي شـيء .

٢ — لـمـا كـان لا يـلـزم فـي الـاعـتـداء الـذي تـتـوافـر بـه جـريـمة الشـروع فـي السـرقـة باـكـراه أن يـكوـن الـاعـتـداء سـابـقـا أو مـقـارـنا لـفـعل الـاخـتـلاس بـل يـكـفـى أن يـكوـن كـذلك ولو أعـقـب فـعل الـاخـتـلاس مـتى كـان قـد تـلاه مـباـشـرة وـكان الغـرض مـنـه النـجـاة بـالشـيء المـخـتـلس . وـكان الثـابـت مـن مـدـونـات الحـكم أن الطـاعـن أخـذ يـدفع المـجـنى عـلـيـها بـيـديه بـقـوة وأطـبق عـلى عـنقـها يـريد إلـقـاءـها عـلى الأـرض حـتى يـتمـكـن مـن الفـوار بـالـمـنـدبـل وما بـه مـن نـقـود سـرقـها مـن جـيب المـجـنى عـلـيـها فـإن ما أوردـه الحـكم فـي هـذا الشـأن مـما يـتـوافـر بـه ظـرف الإـكـراه فـي جـريـمة الشـروع فـي السـرقـة كـما هـو مـعـروف قـانـونا .

٣ — لـمـا كـانـت البـطـاقـة الشـخـصـية تـعـتـبر دـليـل عـلى صـحـة الـبيـانـات الـوارـدة فـيـها طـبقـا لـنـص المـادـة ٥١ مـن القـانـون رـقـم ٢٦٠ لـسـنة ١٩٦٠ فـي شـأن الأـحوـال المـدـنيـة فـهـى تـعـد مـن قـبـيل الوـثـيـقـة الرـسمـية الـتي يـعـتـد بـها فـي تـقـديـر سـن الـحـدث طـبقـا لـنـص المـادـة ٣٢ مـن القـانـون رـقـم ٣١ لـسـنة ١٩٧٤ بـشـأن الأـحـداث .

الوقائع

اتـهـمـت النـيـابـة العـامـة الطـاعـن بـأنـه فـي يـوم ٢٩ مـايـو سـنة ١٩٧٤ بـدائرة مـركـز طـما مـحـافـظـة سـوـهـاج^(١) (أولا) شـرع فـي سـرقـة مـبـلـغ النـقـود المـبـين قـسـدا وقيـمة ٢٠٠ (١٥) ج .

بالتحقيقات والمملوك لـ بالإكراه بأن استولى عليه خلسة من جيب جليباها الخارجي وإذا استشعرت ذلك وأمسكت به دفعها في صدرها وأطبق يديه على عنقها بقصد تهديدها والإفلات بالمبلغ المسروق وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبسا بها . (ثانيا) استعمل القوة والتهديد مع الخفي النظامي لجملة بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته بأن قضم يده اليمنى فأحدث ما بها من إصابات حال قيام الأخير بضبطه متلبسا بالجريمة السابقة قاصدا منعه من اصطحابه لمركز الشرطة المختص إلا أنه لم يبلغ بذلك مقصده . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٣٧ مكرر و ٣١٤ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بالمواد ٣١٤ و ١٣٧ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل ثلاث سنوات عن التهمة الأولى و بالحبس مع الشغل سنتين عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الشروع في سرقة باكراه واستعمال القوة والتهديد مع موظف عام لجملة بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم قضى بمعاقبة الطاعن عن كل من الجريمتين المسندتين إليه حالة كونهما مرتبطتين مما كان يتعين معه إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليه بعقوبة واحدة عنهما ، كما دانه الحكم عن التهمة الثانية بمقتضى نص المادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات في حين أن النيابة العامة طالبت عقابه عن هذه التهمة بمقتضى المادة ١٣٣ مكررا من القانون المذكور دون أن تلفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل فضلا عن قصور الحكم في استظهار النية الخاصة التي يتطلبها إعمال نص المادة ١٣٧ مكررا (أ) سالفة الذكر ، وكذلك فقد أخطأ الحكم حين دان الطاعن بجريمة الشروع في السرقة باكراه مع ما أثبتته في تحصيله لواقعة

الدعوى من أن اشتباك الطاعن مع المجنى عليها وقع بعد تمام الجريمة بما لا يوفر في حقه ظروف الأكره ، كما أغفل الحكم أيضا الرد على دفاع جوهرى للطاعن مؤداه أن المبلغ المسروق لم يضبط معه وأن الواقعة المسندة إليه غير صحيحة هذا إلى أن سن الطاعن كما جاء بالأوراق هو ثمانى عشرة سنة وكان على المحكمة أن تأتفت إلى ذلك وتعنى بتقيقة استجلاء لشبهة كون الطاعن حدثا وقت وقوع الحادث ، كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبي . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عنها المشرع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها ، كما أن الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . وكانت الوقائع كما أثبتتها المحكمة تفيد أن ما وقع من الطاعن من استعمال القوة ضد الخفير النظامى لمنعه من أداء واجبه فى القبض عليه بعد ارتكابه جريمة الشروع فى السرقة باكره واقتياده إلى مخفر الشرطة للإبلاغ عن الواقعة مما لا يوفر وحده النشاط الإجرامى بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بينهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين لا يكون قد خالف القانون فى شيء ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن النيابة العامة طلبت معاقبة الطاعن بالمادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات عن التهمة الثانية المسندة إليه ، وأحيلت الدعوى من مستشار الإحالة إلى محكمة الجنايات بهذه المادة ، فإن ما ينهاه الطاعن من دعوى أن الحكم قد اعمل فى شأنه نص المادة سالفه الذكر مستبدلا بإياها بالمادة ١٣٣ مكررا من قانون العقوبات التى طلبت النيابة تطبيقها دون أن تلت نظر الدفاع إلى ذلك لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة

أن فرض الطاعن من تمديه على الحفيظ النظامي المسكف بخدمة عامة واحداً له إصابة قضية في يده اليمنى قد انصرف إلى حمل المجنى عليه بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته هو ضبط الطاعن للتحقيق معه في جريمة الشروع في السرقة باكراه فإن ذلك يتوافر به الركن الأدبي للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً أ من قانون العقوبات ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير ذي سند . لما كان ذلك وكان لا يلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة الشروع في السرقة باكراه أن يكون الاعتداء سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس بل يكفي أن يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس . وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن أخذ يدفع المجنى عليها بيديه بقوة وأطبق على عنقها يريد القاءها على الأرض حتى يتمكن من الفرار بالمندبل وما به من نقود سرقها من جيب المجنى عليها فإن ما أورده الحكم في هذا الشأن مما يتوافر به ظرف الإكراه في جريمة الشروع في السرقة كما هو معرف قانوناً ويكون ما ينعمه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في عدم صحة الواقعة المسندة إليه وما ساقه دليلاً على ذلك وأطرحه اطمئناناً منه إلى أقوال شهود الإثبات المدعمة بالتقرير الطبي والتي لا يجادل الطاعن في أن لها مأخذها من التحقيقات . وكان من المقرر أن مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به من أقوال الشهود إنما اطمأنت إلى صحته وأطرحته ما ساقه الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الدليل إنما هو من اطلاقات محكمة الموضوع فلا تجوز مصادرتها أو مجادلتها أمام محكمة النقض فيما اطمأنت إليه مما يدخل في سلطتها التقديرية . فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن وكيل النيابة المحقق قد اطلع على البطاقة الشخصية للطاعن وأثبت أنه من مواليد ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، ولما كانت البطاقة الشخصية

تعتبر دليلا على صحة البيانات الواردة فيها طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحكام المدنية فهي تعد من قبيل الوثيقة الرسمية التي تعتمد بها في تقدير من الحدث طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، لما كان ذلك ، وكانت الجريمتان المسندتان للطاعن قد وقعتا بتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٤ ، فإن سنة وقت ارتكاب الحادث قد تجاوزت الثماني عشرة سنة المحددة كإقصى سن للحدث ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جعينة ، ويعيش محمد رشدي ، وعبد محمد وهبه ، وأحمد علي موسى .

(٩٣)

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٦ القضائية

قتل عمد . تلبس . قبض . مأمور والضبط القضائي . "سلطتهم في تقدير
حالة التلبس" . إثبات . "بوجه عام . اعتراف" .

تقدير توافر أو انتفاء حالة التلبس . لرجل الضبط القضائي . تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف
محكمة الموضوع .

توافر التلبس بجناية . القبض على متهم فيها . واعترافه على آخر بارتكابها معه . حق رجل
الضبط القضائي في القبض على الآخر . مثال ؟

لما كان تقدير توافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من الأمور الموضوعية
البيحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون خاضعا لرقابة سلطة
التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها — بغير معقب ،
ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها
في حكمها ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . ولما
ما رتبته الحكم — على الاعتبارات السائغة التي أوردها — من إجازة القبض
على الطاعنة صحيحا في القانون ، وذلك على تقدير توافر حالة التلبس بجناية القتل —
وفق المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية — حين القبض على المحكوم عليه
الآخر عقب ارتكابها بجره يسيرة مع وجود إصابات في يده وآثار دماء بملابسه
في ذلك الوقت تنبئ عن مساهمته في تلك الجريمة ، وعلى اعتبار أن هذا المحكوم عليه
إذا اعترف على الطاعنة — وقد وقع القبض عليه صحيحا — بارتكابها الجريمة معه ،

فضلا من ضبط عليها السالف الإشارة إليها ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية — في حالة التلبس بالجناية — على اتهام الطاعنة بما يبيح لمأمور القضائي أن يصدر أمرا بالقبض عليها ما دامت حاضرة وبضبطها وإحضارها إذا لم تكن كذلك إعمالا للسادتين ٣٤ و ٣٥ فقرة أولى من القانون المشار إليه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — ... ٢ — ... (الطاعنة) بأنهما في يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٥ بدائرة مركز قويسنا محافظة المنوفية قتلا عمدا ، مع سبق الإصرار والترصد بأن يتسببا النية على قتله وأعدا لذلك آلة صلبة حادة (سكين) وانتظره المتهم الأول في المكان الذي اتفقا فيه على استدراج المتهم الثانية له وما أن ظفرا به حتى فاجأه المتهم الأول بالطعن بالسكين ، ثم انهالا عليه سويا طعنا قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي واتى أودت بحياته . وطلبت معاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أحداث قويسنا الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام والمواد ٦/٧ و ١٣ و ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث بمعاقة المتهم الأول بالسجن لمدة خمسة عشرة عاما وكفالة مائتي جنيه لإيقاف التنفيذ وإيداع المتهم الثانية في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو المعترف بها منها لمدة خمس سنوات وكفالة مائتي جنيه لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليهما . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بعد أن طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتمديد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول والاكتفاء بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن والد المحكوم عليها — بصفته الولي الطبيعي على ابنته — في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة قتل عمد ، قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال . ذلك بأن المدافع عن الطاعنة دفع أمام محكمة أول درجة ببطلان الاعتراف المعزول إليها لأنه كان وليد قبض باطل فرد الحكم على هذا الدفع بأن القبض وقع صحيحا لتوافر حالة التلبس ، في حين أن الشرطة قامت بداءة بالقبض على الطاعنة لدى انصرافها بعد سؤالها كشاهدة في تحقيقات النيابة العامة ثم قدمت بعد ذلك تحريات مؤداها أنها والكوم عليه الآخر هما مرتكبا الحادث وأنه تم القبض عليهما واعترفا ، ومن ثم فلا تكون — والحال كذلك — ثمة حالة من حالات التلبس تبيح القبض على الطاعنة ، الأمر الذي يبطل الاعتراف المنسوب إليها بالتحقيقات ، وإذا خالف الحكم هذا النظر وعول في قضائه — ضمن ما عول — على ذلك الاعتراف فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات محكمة الموضع — بدرجة — أن قصارى ما أثاره المدافع عن الطاعنة في خصوص ما ورد بوجه الطعن هو ما دفع به أمام محكمة أول درجة من بطلان ضبطها وما تلى ذلك من اعتراف نسب إليها ، ويبين من الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه بعد فراغه من سرد مضمون أدلة الثبوت في الدعوى ، ومن بينها اعتراف الطاعنة في تحقيقات النيابة العامة — وموجزه إنها كانت قد اتفقت مع المحكوم عليه الآخر على قتل زوجها المجنى عليه ، ثم أخبرته بموعد خروجها مع المجنى عليه مساء يوم الحادث ليتربص له في الطريق ومعه سكين ، وبعد ما تبادل طعن المجنى عليه بالسكين وتحققا من موته ، سلمته حليها لما اتفقا عليه من تصوير الحادث بأن مجهولين سرقوا الحلى وقتلوا زوجها — عرض الحكم للرد على الدفع سالف الذكر ، فبدأ باستعراض أحكام المواد ٣٠ و ٣٤ و ٣٥ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية — المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ — ثم عقب على ذلك بقوله ” لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن مأمور مركز قويسنا وهو من رجال الضبط القضائي عقب إخطاره بمقتل المجنى عليه

بنحو نصف ساهة قد بادر في الساعة التاسعة مساء يوم الحادث بالانتقال إلى مكان وقوعه حيث شاهد بنفسه جثة المجنى عليه غارقة في الدماء التي نزلت منها وهي آثار تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة شاهدها رجل الضبط القضائي بنفسه عقب وقوع الجريمة بوقت قصير ويتحقق بها إحدى حالات التلبس بالجريمة الواردة في المادة ٣٠ إجراءات جنائية . لما كان ذلك ، وكان الثابت أيضا أنه أثر ترصل التحريات التي قام بها رئيس المباحث الجنائية ووكيلها إلى أن المتهمين الطاعنة والمحكوم عليه الآخر — هما مرتكبا الحادث وعقب وقوع الجريمة بوقت قصير لا زال التحقيق خلاله جاريا فقد توجه وكيل المباحث الرائد وهو من رجال الضبط القضائي لاستدعاء المتهم الأول فشاهد بنفسه إصابات بيد ذلك المتهم وآثار دماء على ملابسه وهي مظاهر خارجية مؤيدة بالتحريات تنبئ عن صلة ذلك المتهم بجريمة القتل وأنه مساهم فيها ويتحقق بها حالة أخرى من حالات التلبس بالجريمة طبقا للمادة ٣٠ إجراءات جنائية ، ومتى كان التلبس بجريمة القتل قد تحقق في هاتين الصورتين فقد حث لرجل الضبط القضائي أن يقبض على المتهم الأول وأن يفتش مسكنه ويكون القبض عليه قد وقع صحيحا طبقا للقانون . ولما كان المتهم الأول قد اعترف على المتهم الثانية بارتكابها الجريمة معه وتوافرت بهذا الاعتراف وبضبط حلي المتهم الثانية التي كانت معها وقت وقوع الحادث باقرارها في أقوالها الأولى في تحقيقات النيابة ومنها خاتم خطبتها إلى المجنى عليه والذي يحمل اسمه توافرت بذلك الدلائل الكافية على مساهمتها في الجريمة المتلبس بها ، فإن القبض عليها بعد ذلك يكون قد وقع صحيحا طبقا للقانون ويكون الدفع المبدى من المتهمين ببطلان القبض عليهما على غير سند من صحيح الواقع أو القانون وتلتفت عنه المحكمة ولا أثر له في صحة اعترافهما بالجريمة بتحقيقات النيابة ذلك الاعتراف الذي صدر منهما صحيحا “ . لما كان ذلك ، وكان تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — وفق الوقائع المعروضة عليها — بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . وإذا كان ما رتبته الحكم —

على الاعتبارات السائغة التي أوردها فيما سلف بيانه — من أجازة القبض على الطاعنة صحيحا في القانون ، وذلك على تقدير توافر حالة التلبس بجناية القتل — وفق المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية — حين القبض على المحكوم عليه الآخر عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة مع وجود إصابات في يده وآثار دماء بملابسه في ذلك الوقت تنبئ عن مساهمته في تلك الجريمة ، وعلى اعتبار أن هذا المحكوم عليه إذ اعترف على الطاعنة — وقد وقع القبض عليه صحيحا — بارتكابها الجريمة معه ، فضلا عن ضبط حايها السالف الإشارة إليها ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية — في حالة التلبس بالجناية — على اتهام الطاعنة بما يبيح لأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بالقبض عليها ما دامت حاضرة أو بضبطها وإحضارها إذا لم تكن كذلك أعمالا للسنتين ٣٤ و ٣٥ فقرة أولى من القانون المشار إليه بعد تعديلهما بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . لما كان ذلك ، وكان الثابت — وهو ما لا تمارى فيه الطاعنة — أنها لم يسبق لها أن أثارت ، هي أو المدافع عنها ، أمام محكمة الموضوع منازعة في تصوير واقعة القبض عليها — على النحو الذي تدعيه بوجه الطعن — ومن ثم فلا يقبل منها طرح هذه المنازعة لأول مرة على محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من إجراء تحقيق موضوعي تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ ، والسيد محمد شرهان ، ومحمد عبد الحميد صادق .

(٩٤)

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٦ القضائية

غش . إثبات . "خبرة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره .
حكم . "تنبيهه" . تسليب معيب .

عدم التعرض لدفاع الطاعن الجوهري . إيرادا وردا . تصور . مثال في غش .

إثارة عدم مراعاة ما أوجبه القانون عند أخذ العينة . وطرق التحليل حسب المواصفات القياسية
دفاع جوهري ، النفات الحكم عنه . تصور .

متى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن
تقدم إلى محكمة ثانى درجة بمذكرة نعى فيها على إجراءات أخذ العينة وتحليلها
بمخالفتها للمواصفة القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالسجل الرسمى للمواصفات
القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمدمول بها بمقتضى قرار وزير
الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحصل المحلل على العينة فى وعاء جاف
ونظيف ولم يثبت بحضوره إجراءات تهيئة الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة العلمية
ولا كيفية إغلاقه ، كما أن المحلل لجأ وصولاً إلى نتيجة التحليل إلى طريقتين
أولهما — هى طريقة كرايس المأخوذة بالمواصفة القياسية سالفة الذكر . والثانية —
عن طريق حاسة الشم دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها بالمواصفة القياسية
المذكورة . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم
الإبتدائى الصادر بالإدانة لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً عليه رغم

سجوديته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها،
 هما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فيها . وإذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه
 حقه ولم يعن بتحصينه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون فوق ما وان عليه
 من القصور قد جاء مشوبا بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم
 محرم بك محافظة الإسكندرية : أنتج بقصد البيع شيئا من أغذية الإنسان (مسلى)
 غير مطابق للواصفات المقررة على النحو المبين بتقرير التحليل . وطابت عقابه
 بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح
 محرم بك الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات
 والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم وقيد استئنافه . ومحكمة الإسكندرية
 الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
 برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
 النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إنتاجه
 لبيع منتجات غذائية (مسلى) غير مطابقة للواصفات قد شابه القصور في التسبب
 وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم أغفل الرد على دفاعه الذى أبداه
 بمذكرته المقدمة إلى محكمة ثانى درجة ، من مخالفة الطرق التى اتبعت فى أخذ
 العينة وتحليلها لما نص عليه بالمواصفات القياسية ، مما يعيبه بما يستوجب
 نقضه وإحالة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن
 تقدم إلى محكمة ثانى درجة بجلسته ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٥ التى صدر فيها الحكم

المطعون فيه بمذكرة نص فيها على إجراءات أخذ العينة وتحليلها بخالفها للوصفة القياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالسجل الرسمي للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمعمول بها بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحصل المحلل على العينة في وعاء جاف ونظيف ولم يثبت بحضوره إجراءات تهيئة الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة العلمية ولا كيفية إغلاقه ، كما أن المحلل لجأ وصولاً إلى نتيجة التحليل إلى طريقتين (أولهما) هي طريقة كرايس الملغاة بالمواصفة القياسية سالفة الذكر (والثانية) عن طريق حاسة الشم دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها بالمواصفة للقياسية المذكورة . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع لإيراد له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لا اتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي فيها . وإذا التفت الحكم منه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحصيله بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، نقضاً معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
السيد عميل محمود حفيظ ، السيد مسعود الفاضل ، والسيد محمد شرماني ، ومحمد
محمد الحميد صادق .

(٩٥)

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٦ في القضايا

(١) نقض . " ما يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

الطعن في حكم محكمة أول درجة أمام النقض غير جائز . متى كان الحكم الاستثنائي قد أنشأ لنفسه
أسباباً جديدة .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه " .

تسبب غير معيب " . إثبات . " بوجه عام " .

مثال في تسبب سائق في نفي قيام جريمة سب .

١ - حيث إن ما يثيره الطاعن في الوجه الأول من أسباب طعنه في شأن
مادة القانون التي أنزلها الحكم الابتدائي على المطعون ضده - مردوداً بأنه
نعم موجه إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ،
ما دام الحكم المطعون فيه قد ألغاه وأنشأ لقضائه أسباباً جديدة .

٢ - لما كانت المحكمة قد حملت قضاءها بالبراءة على ما استقر في وجدانها
أخذاً بدفاع المطعون ضده في أنه لم يتدخل في تحرير الإنذار ، ولم يقع عليه
وأنه عهد إلى محاميه بالرد عليه الذي تولى أمره وتحريره وهو تسبب سائق وكاف
في نفي مسئولية المطعون ضده فإن ما يثيره الطاعن بدهوى القصور في التسبب
لا يكون له محل .

الوقائع

أقام الطاعن دعواه بالطريق المباشر ضد المطعون ضده متهما إياه بأنه في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية سبه بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى . وطلب عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المشار إليها قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرين جنيها وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ثلاثين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وألزمته المصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف . وبراءة المتهم مما أسند إليه فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مبنى الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أن محكمة أول درجة حيث دانت المطعون ضده بجريمة القذف المسندة إليه لم تعمل في حقه نص المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات المنطبقة على الواقعة كما أن المحكمة الاستئنافية أسست قضاءها ببراءة المطعون ضده من هذه التهمة على أن محاميه دونه هو الذي حرر الإنذار المتضمن لعبارات القذف في حيث أن الدفاع عن الموكل لا يسوغ الاعتداء على الآخرين كما خلا حكمها من الأسباب التي تحصل قضاءه بالبراءة .

وحيث إن ما يشير به الطاعن في الوجه الأول من أسباب طعنه في شأن مواد القانون التي أنزلها الحكم الابتدائي على المطعون ضده — مردود بأنه نعى موجه

إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ،
 ما دام الحكم مطعون فيه قد ألغاه وأنشأ لقضائه أسبابا جديدة ، لما كان ذلك ،
 وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن اشترى
 العقار الذي يقيم فيه المطعون ضده وأندره برغبته في إقامة دور علوى وحظيرة
 لسيارته به ، فوجه إليه المطعون ضده إنذارا تضمن بعض عبارات السب
 أورد دفاع المتهم وحصله بما مؤداه " أنه لم يقم بالرد على إنذار المدعى بالحق
 المدنى نظرا لظروف خاصة ألمت بمرض إبنته وسلم الإنذار إلى محاميه ..
 الذى تولى الأمر فيه " — ثم خلاص الحكم بعد ذلك إلى براءة المطعون ضده
 بقوله أنه تبين للحكمة أن الرد على الإنذار قد وجه إلى المدعى بالحق المدنى
 من الأستاذ المحامى وهو أمر يخرج عن دائرة مساءلة المتهم طالما أنه لم يحركه
 بنفسه ولم يتولى هو الرد عليه .. " لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد حملت
 قضاءها بالبراءة على ما استقر في وجدانها أخذا بدفاع المطعون ضده في أنه
 لم يتدخل في تحرير الإنذار ، ولم يوقع عليه وأنه عهد إلى محاميه بالرد عليه
 الذى تولى أمره وتحريره وهو تسبب سائق وكاف في نفى مسئولية المطعون ضده
 فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبب لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ،
 فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد دادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
علي بلوغ .

(٩٦)

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٦ القضائية

(١) دعوى . " جريمة . أركانها " . قصد جنائي . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

تحقق جريمة تسهيل مادة القجور أو الدعارة في المحال المفتوحة للجمهور بعدم الملك أو المدير بأن
من قبلهم في محله اعتادوا ممارسة الدعارة أو القجور أو التحريض عليها .

المادة ٢/٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدلائل " . دعارة . قصد
جنائي . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

تقدير قيام القصد الجنائي من عدمه — من ظروف الدعوى . موضوعي . مثال
في تسهيل دعارة .

(٣) إثبات . " بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

عدم التزام المحكمة بمناصرة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي ، كفاية الاستناد إلى أدلة
الثبوت رداه على هذا الدفاع .

١ — إن القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرفة مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بإسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للعقاب أن يكون المالك أو المدير قد قصد تسهيل الدعارة بل يكفي مجرد علمه بأن من قبلهم في محله ممن اعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها .

٢ — لما كانت الطاعنة لا تجادل في علمها بممارسة الفتيات المقيات بمسكنها الدعارة وإنما تقتصر مجادلتها على انتفاء القصد الجنائي لديها ، وكان تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه — من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان ما أثبتته المحكمة على ما تقدم ذكره من أن ممارسة الفتيات السالف ذكرهن الدعارة كان معلوما للطاعنة مما قرره من أنها كانت تعلم بذلك ، فإن هذا الذي أورده الحكم يعد سائغا لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعنة في الجريمة التي دانتها بها .

٣ — لما كان ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من التفاته عن دفاعها المؤسس على عدم توافر القصد الجنائي لديها بدليل تسجيلها أسماء الفتيات المقيات بمسكنها لدى الشرطة فإنه مردود عليه بأن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إزاء الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحت اطمئنانا منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم باب شرقي محافظة الاسكندرية : (أولا) سهلت لـ وأخريات ارتكاب الدعارة على النحو المبين بالمحضر . (ثانيا) استغلت دعارة المتهمات

سالفات الذكر (ثالثا) وهي مالكة لمسكن مفروش سهلت عادة الدعارة وذلك بقبولها أشخاصا يرتكبون ذلك . وطابت عقابها بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جناح آداب الاسكندرية الجزئية قضت بغيابها عملا بمواد الإتهام بحبس المتهمه ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنميات بالإيقاف التنفيذ والغلق لمدة ثلاثة أشهر عن التهمة الثالثة وبرأتها من التهمتين الأولى والثانية ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . عارضت ، وقضى في معارضتها بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية ، فاستأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضورها بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه خطأ في القانون وقصور في التسبيب ، ذلك أنه إذ دانها بجريمة تسهيل الدعارة لقبولها في مسكنها المفروش فتيات يمارسنها ، لم يفتن إلى أن مجرد علمها بأمر دعارتها لا يكفي لتوافر أركان الجريمة التي دانها بها إذ يلزم لعقابها على هذه الجريمة أن تكون قد قصدت تسهيل الدعارة لهن ، كما أن المحكمة استخلصت علم الطاعنة باعتياد الفتيات المقيمت بمسكنها ممارسة الدعارة على مجرد اشتغالهن بحال الملاهي الليلية وهو ما لا يكفي دليلا على ذلك ، هذا فضلا عن أن المحكمة التفتت عن دفاعها المؤسس على أنها كانت تقيد أسماء الفتيات المقيمت بمسكنها وتخطر بها الشرطة مما ينتفى معه قصدها تسهيل دعارتها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن التحريات والتحقيقات دلت على أن الطاعنة اعتادت تسهيل الدعارة لبعض الفتيات بقبولها لإقامتهن بمسكنها مع علمها باعتيادهن الدعارة ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال الرائد ... وما أسفر عنه تفطيش مسكن الطاعنة من إقامة

بعض الفتيات به ومن إعترافيهن بممارسة الدعارة مع علم الطاعنة بذلك ، ثم حصل الحكم مؤدى هذه الأدلة بما يتطابق مع ما أورده من واقعة الدعوى في صورة تتفق وسلامة ما استخلصته المحكمة من هذه الأدلة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرفة مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بإسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، فقد دل بذلك على أنه لا يشترط للعقاب أن يكون المالك أو المدير قد قصد تسهيل الدعارة بل يكفي مجرد علمه بأن من قبلهم في محله ممن اعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها ، وإذا كانت الطاعنة لا تجادل في علمها بممارسة الفتيات المقيمات بمسكنها الدعارة وإنما تقتصر مجادلتها على انتفاء القصد الجنائي لديها ، وكان تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه — من ظروف الدعوى — يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان ما أثبتته الحكم على ما تقدم ذكره من أن ممارسة الفتيات السالف ذكرهن الدعارة كان معلوما للطاعنة مما قررت من أنها كانت تعلم بذلك ، فإن هذا الذي أورده الحكم يعد سائغا لإستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعنة في الجريمة التي دان الطاعن بها ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من التفاته عن دفاعها المؤسس على عدم توافر القصد الجنائي لديها بدليل تسجيلها أسماء الفتيات المقيمات بمسكنها لدى الشرطة فإنه مردود عليه بأن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته اطمئنانا منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة ، لما كان كل ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا ونفسه موضوعا .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، وأحمد علي موسى ، ومحمد وجدي
عبد الصمد .

(٩٧)

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٦ القضائية

(١) تزوير . "تزوير الأوراق العرفية" . محكة الموضوع . "سلطانها
في استخلاص تاريخ وقوع التزوير" . إثبات . "بوجه عام" . "فرائن" .

استخلاص تاريخ وقوع التزوير . موضوع . الأخذ بتاريخ الورقة المزورة . غير لازم .

(٢) تزوير . "تزوير الأوراق العرفية" . جريمة . "أركانها" . حكم .
"تسبب" . تسبب غير معيب .

وقوع الضرر بالفعل . ليس شرطا لقيام جريمة التزوير . كفاية احتمال وقوعه .

انتهاء الحكم إلى توافر ركن الضرر في جريمة تزوير المحرر العرفي . قوله بعد ذلك في معرض
تهويله لوقف تنفيذ العقوبة أن التزوير كشف في مهده ولم يترتب ضرر للدعوى بالحق المدني .
لا تناقض .

(٣) دعوى جنائية . "نظرها والحكم فيها" . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" .

قرارات تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرية . جواز العدول عنها .

١ - من المقرر أن استخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى
والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده ، وهو غير ملزم في ذلك
بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة .

٢ - إذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد خلاص إلى توافر ركن الضرر لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن بقوله : «وأما عن الركن الثاني "الضرر" فتتحقق توافره من جراء تلك العلاقة الإيجارية التي فرضت على المحقق عليها بينها وبين المتهم الثاني بحالة قد لا تكون مناسبة لها كما استحال عليها إيداع العقد الصحيح بالجمعية والمحرم بينها وبين المتهم الأول بما حال بينها وبين اغتضاء الأجرة المستحقة منه إعمالا لنص المادة ٣٦ مكررا (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦» ، فإنه لا يغير من توافر ركن الضرر ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه بوقف تنفيذ العقوبة من أن واقعة التزوير قد كشفت في مهدها ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدني ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، على أن البحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغير الحقيقة بغير النفات إلى ما يطرأ فيما بعده .

٣ - القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعلو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه . صونا لهذه الحقوق ومن ثم فلا تأثير على المحكمة أن عدلت عن إعادة الدعوى للطب الشرعي لفحص العقد على ضوء التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ، خاصة وأنها برزت هذا العدول بماتبيته من رفض الطاعن التوجه للطب الشرعي لاستكثابه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (الطاعن) (٢) (أولا) اتركاف ارتكاب تزوير في محرر عرفى هو عقد الإيجار المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اصطنعنا ذلك العقد وأثبتنا به وقائع غير صحيحة وقام المتهم الأول بالتوقيع عليه بإمضاء نسبه زورا إلى المدعية بالحق المدني . (ثانيا) استعمل المتهم الثاني العقد المزور سالف الذكر بأن قدمه إلى الجمعية التأويلية بالمهدية لتسجيله مع علمه بتزويره . وطلبت عقابهما بالمواد

٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . كما أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعويين بالطريق المباشر أمام محكمة جناح ههيا الجزئية متهمه الطاعن والمتهم الآخر بذات الاتهام . وطلبت في الدعوى الأولى عقابهما بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات وإلزامهما متضامتين بأن يدفعا لها مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والنفاذ . وطلبت في الثانية عقابهما بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات وإلزامهما متضامتين بأن يدفعا لها مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والنفاذ . وقررت المحكمة ضم الدعويين المباشرين للدعوى الجنائية المقامة من النيابة ليصدر فيهم حكم واحد . ومحكمة ههيا الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) بإثبات ترك المدعية بالحق المدني دعواها المدنية في الدعوى المدنية رقم ٣١١٣ سنة ١٩٦٨ جناح ههيا وألزمها المصاريف . (ثانيا) بحبس المتهم الأول (الطاعن) شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥٠ ج والمصاريف المدنية . (ثالثا) ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه بلاء مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برأضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقررى بها في الدعوى الجنائية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأته بجرime تزوير محرر حرفى قد أخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد فى الاستدلال ذلك أنه رفض دفعه بانهضاء الدعوى الجنائية استنادا إلى أن تاريخ الواقعة هو أول فبراير سنة ١٩٦٦ رغم أن تاريخ العقد أول أكتوبر سنة ١٩٦٣ وقد انقضى أكثر من ثلاث سنوات من هذا التاريخ حتى تاريخ إقامة الدعوى الجنائية . كما أن الحكم دان الطاعن وغم نفيه بأسبابه وقوع الضرر أحد أركان الجريمة التي

دين بها . هذا وقد عدلت المحكمة الإستئنافية من قضائها بإعادة الأوراق إلى الطب الشرعي تحقيقا لما تضمنته التقرير الإستشاري المقدم من الطاعن مخالفا للتقرير الطبي الشرعي وقضت في الدعوى دون تنفيذ حكمها أخذا بالتقرير الأخير بمقولة أن الطاعن تقاعس عن التوجه إلى الطب الشرعي لاستكتابته وهو ما لا أصل له بالأوراق فضلا عن أن رفضه الاستكتاب لا يؤدي بالضرورة إلى ارتكابه التزوير .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها ، عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بقوله ” وغنى عن البيان أن ما أثير عن الدفع بانقضاء الدعوى العمومية لمضى المدة فمردود عليه بأن القدر المتيقن للواقعة حسبما استبان للمحكمة من سائر عناصر الدعوى على نحو ما سلف أن هذا العقد قد اصطنع في تاريخ إيداعه بالجمعية في ١٩٦٦/٢/١ بعد أن أعطى له تاريخ تحرير مطابق لتاريخ العقد الصحيح الا وهو ١٩٦٣/١٠/١ ولم يقم في الأوراق ما يقطع بأن هذا التاريخ الأخير هو تاريخ اصطناع هذا العقد حقا ومن ثم يتعين لزما رفض هذا الدفع وعدم الأخذ به “ وقد عرض الحكم المطعون فيه أيضا لهذا الدفع وسائر هذا النظر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده ، وهو غير ملزم في ذلك بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة فلأن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى استنادا إلى استخلاصه أن تاريخ تحرير العقد المزور هو أول فبراير سنة ١٩٦٦ يكون سائما ويضحي النعي في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه لإدانته بجريمة التزوير رغم نفيه بأسبابه تحقق الضرر أحد أركان الجريمة ، فمردود بأن الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد خلاص إلى توافر ركن الضرر لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن بقوله ” وأما عن الركن الثاني ” الضرر “ فتحقق توافره من جراء تلك العلاقة التجارية التي فرضت على المجني عليها وبينها وبين المتهم الثاني بحالة قد لا تكون مناسبة لها كما يستحال عليها إيداع العقد الصحيح بالجمعية والمحور بينها وبين المتهم الأول

بما حال بينها وبين اقتضاء الأجرة المستحقة منه إعمالاً لنص المادة ٣٦٠ مكرراً (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ " ولا يغير من توافر ركن الضرر ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه بوقف تنفيذ العقوبة من أن واقعة التزوير قد كشفت في مهدها ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدني ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، على أن البحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير النفات إلى ما يطرأ فيما بعده . لما كان ذلك ، وكان القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق للتصوم واجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن عدلت عن إعادة الدعوى للطب الشرعي لفحص العقد على ضوء التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ، خاصة وإنها بررت هذا العدول بما تبينته من رفض الطاعن التوجه للطب الشرعي لاستكتابته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ومدونات الحكم المطعون فيه أن مما أورده الحكم في شأن رفض الطاعن التوجه للطب الشرعي لاستكتابته له سنده في الأوراق . كما أن البين من الحكم أنه لم يستند في الإدانة إلى هذا الرض كما ذهب الطاعن ، وإنما ذكره في مقام التبرير لعدوله عن إعادة فحص العقد بالطب الشرعي ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس يتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، وميش محمد رشدي ، ومحمد وهيب ، وأحمد
ظاهر خليل .

(٩٨)

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٦ في التقضائية

أحداث . اختصاص . "تنازع الاختصاص" . محكمة الجنايات .
"اختصاصها" .

المقصود بالحدث في حكم القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟

تقدير سن الحدث لا يكون إلا بوثيقة رسمية أو خبير .

ثبوت أن المتهم وقت ارتكابه الجناية لم يكن حدثا . اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى .
بالنسبة له .

لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به منذ ١٦
من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الأولى على أنه " يقصد " بالحدث
في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة
وقت ارتكاب الجريمة .. " كما نص في المادة ٣٢ منه على أنه
" لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم
وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات
المحكمة أمام محكمة الأحداث أن والدته المتهم قدمت بجلاسة ١٠ من يونيو
سنة ١٩٧٥ شهادة ميلاده التي ثبت من اطلاع المحكمة عليها أنه من مواليد
١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مما يقطع بأن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث

بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ قد جاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، ومن ثم فلا يعد حدثا فى حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
ولما كان الحكم الصادر من محكمة جنائيات القاهرة باحالة المتهم
الى محكمة الأحداث قد عول فى تقدير سنه على أقوال هذا المتهم التى لم تتأيد
بوثيقة رسمية أو بتقدير خبير ، وكان هذا الخطأ الذى كشفت عنه شهادة
ميلاد المتهم قد حجب محكمة الجنائيات عن استبانة اختصاصها بالفصل فى موضوع
الدعوى فانه يكون من المتعين اعمالا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات
الجنائية قبول طلب النيابة العامة لتعيين المحكمة المختصة وتعيين محكمة جنائيات
القاهرة للفصل فى الدعوى بالنسبة للمتهم .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من : ١ - و ٢ -
(مطعون ضده) بأنهما فى يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم مصر القديمة
محافظة القاهرة (المتهم الأول) أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا)
فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . (المتهمان الأول والثانى) تعديا
على النقيب وقاوماه بالقوة حالة كون المحنى عليه من . أمورى الضبطية
القضائية القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات ووقع عليه التعدى أثناء
تأدية وظيفته وبسببها ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنائيات
لمعاقبتهم طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٤ / ١ و ٤٠ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١
الملحق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات القاهرة قضت حضوريا للأول وغيابيا
للثانى باحالة المتهم الى محكمة الأحداث المختصة وبراءة المتهم
مما أسند إليه والمصادرة . ومحكمة أحداث القاهرة قضت غيابيا بعد
أن أحيلت إليها القضية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة
المختصة . قدمت النيابة العامة طلبا لمحكمة النقض لتعين المحكمة المختصة
بنظر القضية .

المحكمة

حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت أولا إلى محكمة جنايات القاهرة ضد لأنهما في يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مصر القديمة محافظة القاهرة . (أولا) المتهم الأول أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) المتهمان تعديا على النقيب وقاوماه بالقوة حالة كونه من مأموري الضبط القضائي القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات وذلك أثناء تادية وظيفته وبسببها ، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبعاً لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فقضت المحكمة بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ حضوريا للمتهم الأول وغيابيا للثاني ببراءة الأول مما أسند إليه وبإحالة الثاني إلى محكمة الأحداث المختصة وذلك على سند من القول " بأن الثابت بالأوراق أن من المتهم الثاني وقت ارتكاب الحادث لم يجاوز ثمانى عشرة سنة كاملة " فقامت النيابة العامة بتقديم القضية بالنسبة إلى المتهم الثاني إلى محكمة أحداث القاهرة التي قضت بتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٥ غيابيا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على ما تبين لها من الاطلاع على شهادة ميلاد المتهم أنه من مواليد ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأنه قد جاوز الثمانية عشر عاما وقت ارتكاب الحادث . وقد أعلن المتهم بهذا الحكم الأخير ولم يظن عليه فأصبح نهائيا ، لما كان ذلك . وكانت النيابة العامة تقدمت بطلبها لتعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى ، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به منذ ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص فى مادته الأولى على أنه " يقصد بالأحداث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة .. " كما نص فى المادة ٣٢ منه على أنه " لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فاذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الأحداث أن والده المتهم قدمت بجلسته ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٥ شهادة ميلاده التى ثبت من اطلاع المحكمة عليها أنه من مواليد ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠

مما يقطع بأن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ قد جاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، ومن ثم فلا يعد حدثا فى حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . ولما كان الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بأحالة المتهم إلى محكمة الأحداث قد عول فى تقدير سنه على أقوال هذا المتهم التى لم تنأيد بوثيقة رسمية أو بتقدير خبير ، وكان هذا الخطأ الذى كشفت عنه شهادة ميلاد المتهم قد حجب المحكمة عن استبانة اختصاصها بالفصل فى موضوع الدعوى فانه يكون من المتعين اعمالا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قبول طلب النيابة العامة وبتعيين محكمة جنايات القاهرة للفصل فى الدعوى بالنسبة للمتهم

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المازني نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، وأحمد علي مومي ، وأحمد طاهر خليل .

(٩٩)

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٦ القضائية

(١) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . محكمة ثاني درجة . "تسبیب
أحكامها" .

أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكملة لأسبابه التي أوردها . مفاده
أخذه منها بما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة .

(٢) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . إثبات . "شهادة" .

كفاية الحكم بالإدانة . ردا على أقوال شاهد البني .

(٣) قتل خطأ . خطأ .

(*) تفصير المالك في موالاة صيانة المالك وترميمه . خطأ ، يرتب مسؤوليته عن الضرر ،
الذي ينشأ عنه .

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى أورد الحكم الاستثنائي
أسبابا جديدة لقضائه ، وقرر في الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي
كأسباب مكملة له فإن ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع أسبابه
الجديدة .

٢ — عدم رد الحكم صراحة على أقوال شاعدي النفي لا يعيبه ، ما دام الرد مستفادا ضمنيا من قضاء الحكم بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها .

٣ — من المقرر أن المالك مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا هو قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير عن هذا التقصير ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقريره — بما أثبتته في حق الطاعن من أنه قد أهمل في التزامه بمداومة صيانة منزله القديم من وقت لآخر مع حاجته إلى التنكيس الشامل وقت الحادث ، ، ومن أنه لا يدرا عنه التزامه هذا سبق قيامه بإجراء تنكيس من قبل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ دائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة تسبب خطأ في قتل وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن ترك منزله دون أن يقوم بإصلاحه مما أدى إلى سقوط درجة السلم التي كانت تقف عليها المجنى عليها فسقطت على الأرض فحدثت بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى (زوج المجنى عليها) عن نفسه وبصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة السيدة زينب الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والزمته أن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرون جنيا وتأنيده فيما عدا ذلك فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة قتل خطأ بسبب إهماله في صيانة منزله ، قد شابه فساد وقصور في الاستدلال وتناقض في التسبيب . ذلك بأن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — لم يأبه بما كشف عنه تقريران هندسيان من قيام الطاعن باتمسام التنكيس المطلوب في قرار التنظيم الرقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٦ . كما أعرض الحكم عن أقوال شاعدي النفي دون أن يتناولها بالرد ، واعتمد في قضائه على أدلة غير مؤدية — هي أقوال مجردة لسكان المنزل الذين جهل أسمائهم ، وقرار التنظيم المؤرخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ بالرغم من أن واضعه لم يعاين المنزل إلا بعد وقوع الواقعة ومن أنه قد صدر الحكم بالغائه — هذا إلى استناد الحكم المطعون فيه إلى التنكيس المطلوب في هذا القرار الأخير تأسيساً على أنه لم يبلغ في هذا الخصوص ، في حين أن التنكيس كان قد تم من قبل على ما سلف بيانه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دين بها الطاعن ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه — بعدما أفصح عن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكمله له — عقب على ذلك بقوله "إن خطأ المتهم — الطاعن — ثابت من أنه وهو مهندس ومالك للمنزل الذي سقطت إحدى درجات سلمه والتي نشأ عنه سقوط المجنى عليها ووفاتها أهمل في صيانة منزله مما أدى إلى سقوط إحدى درجاته وسقوط المجنى عليها ووفاتها رغم احتياجه إلى الترميم ولا يغير من ذلك أنه صدر قرار الترميم رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٦ وقام المتهم بالتنكيس فكان يتعين على المتهم أن يداوم على ملاحظة المبنى وهو مبنى قديم وصيانته من وقت لآخر وكون المنزل محتاج للتنكيس فإن عدم التنكيس هو المتسبب في سقوط درجة السلم ثابت من تقرير التنظيم (ملف ٥٩٤١/١١/٢١) في ١٩٧٣/٩/٢٥ في أنه يكتفى بهدم غرف السطح والأدوار أسفلها حتى سطح الدور الثاني فوق الأرض وتنكيس باقي العقار تنكيساً شاملاً تحت إشراف مهندس نقابي

كما أن النظم من هذا القرار وإن كان النفي القرار بالنسبة لما جاء به من هدم جزء من العقار إلا أنه أيد القرار بالنسبة لضرورة التنكيس تنكيسا شاملا كما هو ثابت من عريضة الاستئناف المقدمة بحافظة المتهم " . لما كان ذلك . وكان من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه متى أورد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه ، وقرر في الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكمله له — كما هو الحال في ادعوى الماثلة — فإن ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة ، لما كانت ذلك فإن ما أورده الحكم المطعون فيه — من سبق قيام للطاعن بالتنكيس المطلوب في القرار الرقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٦ — مفاده عدم أخذه بما جاء بأسباب الحكم الابتدائي بخلاف ذلك ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا يصادف محلا في الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك . وكان عدم رد الحكم صراحه على أقوال شاعدي النفي لا يعيبه ، مادام الرد مستند دا ضمنا من قضاء الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها على النحو المتقدم بيانه . لما كان ذلك ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مراتب عليها ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يقف في تقرير قضائه بالإدانة عند حد مطابق أقوال سكان المنزل — الذين شهدوا بامتناع الطاعن من صلاحه رغم قدمه ، والملح الحكم الابتدائي في صدر أسبابه المكمل للحكم المطعون فيه إلى استمائهم ولم يجهلها خلافا لقول الطاعن — بل إن الحكم استند كذلك أساسا على ما أثبتته قرار التنظيم المؤرخ ٢٥ ، سبتمبر سنة ١٩٧٣ من حاجة المنزل بالفصل إلى التنكيس الشامل . ولا تأثير على الحكم إذ هو استدل على إهمال الطاعن في صيانة منزله وقت الواقعة بما كشف عنه قرارا التنظيم المذكور . الذي وضع في أعقاب وقوعها في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ولم يمس عليها هشرون يوما — من وجود ابتعاج شديد بحوائط الصابق الأرضي وشروخ رأسية وعرضية وتهدم بالمنزل ، على ماورد بمدونات الحكم الابتدائي لمكاملة

نقلا من القرار . كما لا يقدح في سلامة الحكم ما يتحدى به الطاعن من إلغاء هذا القرار ، مادام هو لا يمارى فيما سجله الحكم من أن الإلغاء كان مقصورا على ما تضمنه القرار من هدم دون التنكيس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المالك مطالب بتمهيد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا هو قصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذى يصيب الغير من هذا التقصير ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقريره — بما أثبتته في حق الطاعن من أنه قد أهمل في التزامه بمداومة صيانة منزله القديم من وقت لآخر مع حاجته إلى التنكيس الشامل وقت الحادث ، ومن أنه لا يدرأ عنه التزامه هذا سبق قيامه بإجراء تنكيس من قبل — لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا حرضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ١ من أبريل سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار سعد علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جندبة ، ويعيش رشدي ، وأحمد طاهر خليل ،
وفاروق راب .

(١٠٠)

الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ القضائية

(١) طعن . " التقرير به " . " ميعاده " . نقض . " التقرير بالطعن
وإيداع أسبابه " . محاماه . بطلان .

قبول الطعن شكلا . رهى بالتقرير به في الميعاد .

عدم توفيق محام مقبول أمام محكمة النقض على مذكرة أسباب الطعن بالنقض . أثره عدم
قبول الطعن شكلا .

(٢) طعن . " نظر الطعن والحكم فيه " . نقض . " الحكم في الطعن " .
حكم . " حجية الأحكام "

وفاء الطاعن بالنقض بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا بعدم التقرير بالطعن أو عدم إيداع
الأسباب في الميعاد لا تحول دون الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . لان حجية الحكم النهائي
لا تتأثر بوفاء المحكوم عليه .

١ - لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة
إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة
النقض . وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير
الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل

مقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض وإلا كانت باطلة وغير ذات أثر في الخصومة . ولما كانت من المنور أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما بمقام الآخر ولا يفي عنه ، وكان البين مما تقدم أنه فضلا عن أن التقرير بالطعن قد جاء بعد الميعاد القانوني دون أن يقدم الطاعن مبررا لذلك فإن مذكرة أسباب الطعن وقد وقع عليها محام غير مقبول أمام محكمة النقض تعتبر معدومة الأثر في الخصومة ، ومن ثم يكون الطعن قد افتقد مقومات قبوله شكلا .

٢ — لا يحول دون الحكم بعدم قبول الطعن شكلا في الدعويين الجزائية والمدنية أن يكون الطاعن قد توفي إلى رحمة الله — على ما جاء بكتاب نيابة ... المرفق — لما هو مقرر من أن وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه بعدم تقريره بالطعن في الميعاد أو عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد على الوجه الذي رسمه القانون لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لأن حجية الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاة بعد ذلك .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الدق الجزائية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم الدق محافظة البحيرة أصدر له شيكا بمبلغ مائة جنيه على بنك مصر فرع امبابية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ والزمته بأن يؤدي للمدعى قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا . وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الأستاذ ، ... المحامي بصفته وكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بقرار الأستاذ ... المحامي الطعن فيه بالنقض في ١٦ فبراير سنة ١٩٧٦ نيابة عن المحكوم عليه ، وقدمت مذكرة بأسباب الطعن في ٣٠ مارس سنة ١٩٧٦ موقعا عليها باسم هذا المحامي الذي تبين من كتاب نقابة المحامين المرفق والمؤرخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٧٧ أنه لم يقيد بعد أمام محكمة النقض . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجبت في فقراتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض . وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض وإلا كانت باطلة وغير ذات أثر في الخصومة . ولما كان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، وكان البين مما تقدم أنه فضلا عن أن التقرير بالطعن قد جاء بعد الميعاد القانوني دون أن يقدم الطاعن مبررا لذلك فإن مذكرة أسباب الطعن وقد

وقع عليها محام غير مقبول أمام محكمة النقض تعتبر معدومة الأثر في الخصومة ومن ثم يكون الطعن قد انتقد مقومات قبوله شكلا . ولا يحول دون الحكم بذلك في الدعويين الجنائية والمدنية أن يكون الطاعن قد توفى إلى رحمة الله — على ما جاء بكتاب نيابة — لما هو مقرر من أن وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه بعدم تقريره بالطعن في الميعاد أو عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد على الوجه الذي رسمه القانون لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لأن حجية الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاة بعد ذلك . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
وجدي عبد الصمد .

(١٠١)

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٦ القضائية

دعوى جنائية . " نظرها والحكم فيها . وقفها " . تزوير . " الإدعاء
بالتزوير " . إجراءات المحاكمة .

إيقاف المحكمة للدعوى وإحالة الإدعاء بتزوير إحدى أوراقها إلى النيابة العامة لتحقيقه
مدم بجواز عدولها عن هذا الإيقاف . حتى يفصل في الإدعاء بالتزوير نهائيا .
من الجهة المختصة .

لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا
رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجهها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق
إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة
المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها ، يتوقف على الورقة المطعون
عليها ، وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة
في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن
وجهها للسير في تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض
فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص للفصل في الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة
سواء بصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية
أو بصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما انتهائيا وعندئذ
يكون للمحكمة أن تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه في يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الدار البيضاء المقولات المبينة وصفا وقبحة بالمحصر والمملوكة لـ والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة وعارية الاستعمال فاختلفت بينهما لنفسه بنية تملكها إضرارا بالحجب عنها . وطلبت معقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وادعى والد الخنفي عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة الوابلي الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . معارض الحكم الغيابي المعارض فيه في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وألزمت المتهم أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف الحكم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم أسبوعين مع الشغل وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم لمطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المشار إليها - مشككة من قضاة آخرين - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والنفاد وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية . وقضت محكمة المضر بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع وعلى النيابة إعلان المتهم .

المحكمة

من حيث إن المتهم كان قد تقدم بملحظة ١٩٧٣/٣/٢٤ بحافظة مستندات تضم إقراراً مؤرخاً ١٩٧١/١/٣١ مذسوباً صدوره من المدعية بالحق المدني يتضمن أنها تسلمت منقولاتها الزوجية موضوع تهمة التبيد المسندة إلى المتهم مستدلاً بهذا الإقرار على عدم توافر الجريمة قبله . واذ قدم هذا الإقرار طلب الدفاع عن المدعية بالحقوق المدنية تأجيل نظر الدعوى لإتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير على هذا الإقرار ، فأجابته المحكمة إلى مطالبه . وتاريخ ١٩٧٣/٤/١١ قررت المدعية بالحقوق المدنية في قلم الكتاب بالطعن بالتزوير على الإقرار سالف الذكر للأسباب الموضحة بذلك التقرير . وبجلسة ١٩٧٣/٦/٣٠ قررت المحكمة وقف السير في الدعوى وإحالتها للنياحة العامة لإتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير .

وحيث أن النيابة العامة قامت على تحقيق الطعن بالتزوير وأرسلت الإقرار المطعون عليه مع أوراق الاستكتاب إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة وإذ ورد تقرير المضاهاة أمرت النيابة العامة بقميد الواقعة ضد المتهم بالمواد ٤٠ و ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات بوصف أنه اشترك مع مجهول في ارتكاب تزوير المحرر المؤرخ ١٩٧١/١/٣١ وأنه استعمل هذا المحرر المزور مع علمه بتزويره ، ثم أعادت الأوراق عندها هذا الحد إلى محكمة الجناحة المستأنفة بعد تنفيذ المطلوب للفصل في تهمة التبيد المسندة للمتهم وإعادتها للمحكمة الجزئية لمحاكمة المتهم عن تهمة التزوير والاستعمال .

وحيث أنه لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير يحيل الأوراق إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها ، ” وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على

المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجهها للسير في تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض فإنه ينبغي على المحكمة أن تترصد الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما انتهائيا وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة العامة لم تفصل في تهمة الاشتراك في التزوير والاستعمال اللتين أسندتهما إلى المتهم وقدمت الأوراق بحالتها إلى المحكمة فإنه يتعين إعادة الدعوى إلى الإيتاف إلى أن يفصل نهائيا من الجهة المختصة في الطعن بالتزوير على الورقة المؤرخة ١٩٧١/١/٣١ .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، أحمد فؤاد جنيته ، وبيش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدي
ميد الصمد .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٦ القضائية

عمل . جريمة . " أركانها " . حكم . " مالا يعيبه في نطاق التدليل " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .

مسألة المتهم عن جرمي عدم تحرير عقد عمل وإنشاء ملف لعمال . ومن بثبت صفته كرجل
عمل ، الدفع بانتفاء هذه الصفة . جوهرى . يستوجب ردا .

لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية والمرفقات
المضمومة أن المدافع عن الطاعن قدم بملزمة المرافعة في
مذكرة بدفاع الطاعن ، كما أودع خلال فترة حجز الدعوى للحكم مذكرة أخرى
مصرح له بتقديمها ويبين من الاطلاع على هاتين المذكرتين أن الطاعن أقام
دفاعه أساسا على أنه غير مسئول عن إدارة العتار المقول بأن العاملة تعمل
حارسا له وليست له صفة صاحب العمل ، لما كان ذلك ، وكان يتعين بداءة
لمساءلة الطاعن عن التهمة المسندة إليه ثبوت توافر صفته كرجل عمل وإخلاله
بالالتزامات التي أوجبها قانون العمل عليه تجاه من يستخدمهم لديه ، وكان
الحكم المطعون فيه لم يعرض لما دفع به الطاعن من انتفاء صفته كصاحب
عمل — رغم أنه دفاع جوهرى — قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى في الدعوى
فإنه يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه والإحالة .

الوقائع

أهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الظاهر (١) لم يحضر عقد عمل للعاملة (٢) لم ينشء ملفا للعاملة . وطابت فقا به بالمواد ٤٣ و ٤٧ و ٦٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة جناح الظاهر الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف محكمة القاهرة (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي عدم تحويل عقد عمل لعاملة وعدم إنشاء ملف لها قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على أنه غير مسئول عن إدارة العقار المقول بأن العاملة تعمل حارسا له ولم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع — رغم جوهريته — إيرادا وردا بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية والمرفقات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قدم بجلسة المرافعة في ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٤ مذكرة بدفاع الطاعن ، كما أودع خلال فترة حجز الدعوى للحكم مذكرة أخرى مصرح له بتقديمها ، ويبين من اطلاع على هاتين المذكرتين أن الطاعن أقام دفاعه أساسا على أنه غير مسئول عن إدارة العقار المقول بأن العاملة تعمل حارسا له وأيست له صفة صاحب العمل . لما كان ذلك ، وكان يتعين بداءة لمسألة الطاعن عن التهمة المسندة إليه ثبوت توافر صفته كرجل عمل وإخلاله بالالتزامات التي أوجبها قانون العمل عليه تجاه من يستخدمهم لديه ، وكان الحكم المطعون فيه لما يعرض لما دفع به الطاعن من انتفاء صفته كصاحب عمل — رغم أنه دفاع جوهرى — قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور متعيينا نقضه والإحالة .

جاسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، وعبدالله محمد رشدي ، ومحمد محمد وعبد ، ومحمد وعبد الصمد .

(١٠٣)

الطعن رقم ٢ لسنة ٧٠ القضائية

حكم . وضعه والتوقيع عليه . بطلانه . " بطلان . بطلان الأحكام " .
إثبات . " بوجه عام . أوراق رسمية " . شهادة سلبية .
وجوب إيداع أحكام الإدانة والتوقيع عليها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها وإلا كانت
باطلة . إيداع الحكم في الموعد غير موقع . لا يخصص من البطلان .
المبرة في الحكم بنسخته الأصلية . المسودة مشروع المحكمة للتعديل فيه في شأن الوقائع والأسباب
الشهادة السالبة الصادرة من فلم الكتاب . دليل إثبات . " يغني عنها " . مذكرة من رئيس الهيئة
التي أصدرت الحكم .

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع
الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، وإلا كانت باطلة ،
ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكانت الحكم المطعون فيه صدر
في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وحتى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ لم يكن قد تم التوقيع
عليه على ما يبين مما أشر به على ذات الحكم رئيس الهيئة التي أصدرته ، فإنه
يكون باطلا مستوجبا نقضه والإحالة . وغنى عن البيان أن هذا البطلان يترتب
حتمًا سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي أشار إليها في مذكرة أسبابه أم لم يقدمها ،
ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء في الميعاد
الذي حدده القانون ، ويغنى عن هذا الدليل ما ورد بمذكرة رئيس الهيئة التي
أصدرته من بقاء الحكم بدون توقيع حتى عرضه عليه بمنزلة بالإجازة المرضية
يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٧٥ بمعرفة رئيس القلم الجنائي لتوقيعه وتحرير المذكرة

بمناسبة التحقيق الذي تجريه النيابة مع أمين السر في هذا الخصوص ، كما لا يغير من هذا البطلان إيداع أسباب الحكم غير موقعه ممن أصدره لأن القانون أوجب حصول الإيداع والتوقيع معا في ميعاد الثلاثين يوما ، ولأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع — سواء كانت أصلا أم مسودة — لا تكون إلا مشروعا للحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بدائرة قسم مصر القديمة والجيزة الطاعن الأول (١) استغل بغاء الطاعنتين الثالثة والرابعة على الوجه المبين بالتحقيقات حالة كونه ممن له سلطة عليهما (٢) بصفته مديرا للمهى ومسييس الهرم السياحى امستخدم الطاعنتين الثالثة والرابعة اللتين تمارسان الدعارة بقصد تسهيل دعارتهما وبقصد الترويج لحله حالة كونه ممن له سلطة عليهما على النحو المبين بالتحقيقات . — الطاعن الثانى — عاون الطاعنتان الثالثة والرابعة على ممارسة الدعارة على الوجه المبين بالتحقيقات — الطاعنتان الثالثة والرابعة — اعتادت ممارسة الدعارة وطلبت معاقبتهم بالمواد ٤ و ٦ و ٣/٨ و ٩ و ١١ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس الطاعن الأول سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه ثلثمائة جنيه ووضعته تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس وحبس الطاعن الثانى سنة مع الشغل والنفاذ ووضعته تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس من تاريخ انتهاء مدة الحبس وحبس كل من الطاعنتين الثالثة والرابعة ستة اشهر مع الشغل والنفاذ ووضعهما تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة من تاريخ انتهاء تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنفوا . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا — بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانتهم بجرائم الاغتياذ على ممارسة الدعارة واستغلال البغاء والمعاونة على الدعارة وتسهيلها ، قد جاء باطلا ، ذلك بأنه لم يوقع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به .

وحيث إنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، وإلا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وحتى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ لم يكن قد تم التوقيع عليه على ما يبين مما أثير به على ذات الحكم رئيس الهيئة التي أصدرته ، فإنه يكون باطلا مستوجبا نقضه والإحالة . وغنى عن البيان أن هذا البطلان يترتب حتما سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي أشار إليها في مذكرة أسبابه أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء في الميعاد الذي حدده القانون ، ويغنى عن هذا الدليل ما ورد بمذكرة رئيس الهيئة التي أصدرته من بقاء الحكم بدون توقيع حتى عرضه عليه بمنزله بالإجازة المرضية يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٧٥ بمعرفة رئيس القلم الجنائي لتوقيعه وتحرير المذكرة بمناسبة التحقيق الذي تجريه النيابة مع أمين السر في هذا الخصوص كما لا يغير من هذا البطلان إيداع أسباب الحكم غير موقعة ممن أصدره لأن القانون أوجب حصول الإيداع والتوقيع معا في ميعاد الثلاثين يوما ، ولأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحورها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلا أم مسودة - لا تكون إلا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحدده حقوق الخصوم عند إرادة الطعن .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، و يعيش محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، ومحمد وجدي
عبد الصمد .

(١٠٤)

الطعن رقم ٤ لسنة ٧ القضاية

تبديد . اختلاس أشياء محجوزة . دواع . " الإخلال بحق الدفاع " .
ما يوفره .

الدفع بانتهاء مدة التهم بالحجز وبالأرض المحجوز على زراعتها . جوهري . يستوجب
تحقيقاً ورداً . مخالفة ذلك . إخلال بحق ادواع .

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٤ التي
نظرت فيها المعارضة الابتدائية أن الطاعن من حضر وانكر التهمة وأثبت أن صحة
اسمه (...) وقدم بطاقة حيازة بهذا الاسم كما قدم قسائم سداد
الأموان الأميرية وإيصال توريد أفطان غير ثابت به خصم مطلوبات هيئة
الإصلاح الزراعي مما مفاده عدم وجود علاقة بينه وبين هيئة الإصلاح التي
تخصم مطلوباتها من قيمة الأفيان الموردة ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى
بجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ لإعلان محضر المحضر وبهذه الجلسة حضر الطاعن
ولم يحضر الشاهد فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها
وتأييد الحكم المعارض فيه . وإذا استأنف الطاعن هذا الحكم ونظرت المحكمة
الاستئنافية الدعوى بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٥ حضر الطاعن وتمسك بدفاعه
وبأنه غير المعنى بالحجز وقدم بطاقة عائلية إلا أن المحكمة قضت بجلسة ٥ مارس
سنة ١٩٧٥ بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات المحكمين المستأنف والمطعون فيه المؤيد له لأسبابه أنهما لم يعرِا للدفاع الداعن بانتفاء صلته بالحجز وبالأرض المحجوز على زراعتها ، وكان هذا الدفاع جوهريا في الدعوى إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة وصفا وقبحة بالمحضر والمحجوز عنها إداريا لصالح الإصلاح الزراعي والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع واختلسها لنفسه اضمرارا بالدائن الحاجز ، وطلبت معاقبته بالسنتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دكرنس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنينيات لوقف التنفيذ عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنائية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة تبديد قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفع ، ذلك أنه نفى أمام المحكمة — في درجتي التقاضي — صلته بالحجز وبالأرض المحجوز على زراعتها وقرر بأنه لم يشتر هذه الأرض أو يستأجرها من الإصلاح الزراعي الدائن الحاجز ، كما دفع أنه غير المعنى بمحضرى الحجز والتبديد إلا أن الحكم لم يعرض لدفاعه لإيراد له وردا عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٤ التي نظرت فيها المعارضة الابتدائية أن الطاعن حضر وأنكر التهمة وأثبت أن صحة اسمه وقدم بطاقة حيازة بهذا الاسم كما قدم قسائم سداد الأموال الأميرية وإيصال توريد أقطان غير ثابت به خصم مطلوبات هيئة الإصلاح الزراعي مما مفاده عدم وجود علاقة بينه وبين هيئة الإصلاح التي تخصم مطلوباتها من قيمة الأقطان الموردة ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ لإعلان محرر المحضر وبهذه الجلسة حضر الطاعن ولم يحضر الشاهد فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم ونظرت المحكمة الاستئنافية الدعوى بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٥ حضر الطاعن وتمسك بدفاعه وبأنه غير المعنى بالحيز وقدم بطاقة عائلية إلا أن المحكمة قضت بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٧٥ بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكيم المستأنف والمطعون فيه المؤيد له لأسبابه أنهما لم يعرضا لدفاع الطاعن بانتفاء صلته بالحيز وبالأرض المحجوز على زراعتها ، وكان هذا الدفاع جوهريا في الدعوى إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنتية ، وبعيش محمد رشدي ، وأحمد عامر خليل ، ومحمد وجدي
عبد الصمد .

(١٠٥)

الطعن رقم ٦ لسنة ٧ القضائية

معارضة "نظرها والحكم فيها" شهادة مرضية . إجراءات . "إجراءات
المحاكمة" . حكم "تسببيه . تسبب معيب" .

مناط صحة الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، أن يكون تخلف المعارض عن حضور الجلسة
بغير عذر .

إصدار الشهادة الطبية . المثبتة لعذر المرض على مطلق القول بعدم الاطمئنان إليها ومهولة
الحصول عليها ، غير صحيح .

جواز تقديم عذر المعارض المانع من حضوره الجلسة . من أى شخص . أساس ذلك ؟

لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله "وحيث ان المعارض
لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة وحضر محاميه وقدم شهادة مرضية
وقال بأن المتهم مريض . وحيث إن المحكمة لا تطعن إلى هذه الشهادة
ويسهل الحصول عليها بغية تعطيل الفصل في الدعوى فضلاً عن أن محاميه
ليس معه توكيل عنه الأمر الذي ترى معه المحكمة عدم قبول هذه الشهادة
واعتبار المعارضة كأن لم تكن" . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب
لصحة الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أن لا يكون عدم حضور
المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى راجعاً لعذر قهري . وإذا كان ما ساقه
الحكم المطعون فيه — على النحو المتقدم بيانه — تبريراً لإطراحه الشهادة الطبية

التي قدمها محامي الطاعن بالجلسة ليدلل بها على العذر القهري الذي حال بين الطاعن وبين الحضور فيها ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء هذا العذر . ذلك بأن مطلق القول بعدم الاطمئنان إلى تلك الشهادة وبسهولة الحصول عليها لا يصلح سببا لإهدارها ولا ينبغي عليه بالضرورة أنها قدمت ابتغاء تعطيل الفصل في الدعوى ، وبأن الوكالة تلزم في إبداء العذر القهري المانع للمتهم من حضور الجلسة — وتقديم دليله ، بل إن القانون لم يحدد وسيلة بعينها لعرضه على المحكمة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المعلن فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الموقوفات المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصالحة الأموال المقررة والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت معاقبته بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جيج ذكرنس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة خمسين قرشا أوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته — في الحكم الغيابي الاستئنافي — كأنها لم تكن ، قد شاب البطلان . ذلك بأنه ا طرح الشهادة الطبية المثبتة لمرض الطاعن — التي قدمها محامية بالجلسة — دون حلة ظاهرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله : "وحيث إن المعارض لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة وحضر محاميه وقدم شهادة مرضية وقال بأن المتهم مريض . وحيث إن المحكمة لا تطمئن إلى هذه الشهادة ويسهل الحصول عليها بغير تعطيل الفصل في الدعوى فضلا عن أن محاميه ليس معه توكيل منه الأمر الذي ترى معه المحكمة عدم قبول هذه الشهادة واعتبار المعارضة كأن لم تكن" لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لصحة الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أن لا يكون عدم حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى راجعا لعذر قهري . وإذا كان ما ساقه الحكم المطعون فيه — على النحو المتقدم بيانه — تبريرا لاطراحه الشهادة الطيبة ، التي قدمها محامي الطاعن بالجلسة ليدل بها على العذر القهري الذي حال بين الطاعن وبين الحضور فيها ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء هذا العذر . ذلك بأن مطلق القول بعدم الاطمئنان إلى تلك الشهادة وبسهولة الحصول عليها لا يصلح سببا لإهدارها ولا يبنى عليه بالضرورة أنها قدمت ابتغاء تعطيل الفصل في الدعوى ، وبأن الوكالة تلزم في إبداء العذر القهري — المانع للثبوت من حضور الجلسة — وتقديم دليله ، بل إن القانون لم يحدد وسيلة معينة لعرضه على المحكمة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مغيبا بما يستوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين أحمد فؤاد جزيئة ، وبعيش محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، ومحمد وجدى عبد الصمد .

(١٠٦)

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ القضائية

(١) حكم . " بطلانه " " بيانات التسبيب " . بطلان . " حكم " .

خلو الحكم الاستثنائي من مادة العقاب . لا يعيبه . متى كان قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي .
الذي تضمن هذه المادة .

(٢) قتل خطأ . خطأ . رابطة السببية . جريمة . " أركانها " .

إزالة المتهم . الأضرار الكهربائية — حتى قرب الأرض . انصرافه دون فصل التيار عنها .
اصطدام شخص بها . وصعقه . يتوافر به ركني الخطأ ورابطة السببية . في جريمة :
القتل الخطأ .

١ — إن الحكم المطعون فيه وإن جاء خالياً في صلبه من ذكر المادة التي طلبتها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها ، ولما كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فلا يصح نقضه ، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بها .

٢ — إنزال الطاعن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت قريبة من الأرض وانصرافه دون أن يفصل التيار الكهربائي عنها فاصطدم بها المحبى عليه أثناء محاولته العبور وصعقه التيار الكهربائي مخلفاً به آثار حرق

كهربيائي يتوافر به الخطأ في حقه وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ في قتل وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن ترك الأسلاك الكهربائية متدلية إلى بعد قليل من سطح الأرض ولم يفصل عنها التيار الكهربائي فلأصابت المجنى عليه وحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ، وادعى والد المجنى عليه مدنياً قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ قرش صاغ دلي سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح المنصورة الجزئية قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وألزمته والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفعاً للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأْييده فيما هدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل خطأ قد شابه بطلان وقصور في التسبب ، ذلك بأنه خلا من بيان المواد التي عاقب الطاعن بها ولم يستظهر رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن جاء خالياً في صلبه من ذكر المسادة التي طبقها المحكمة، إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها، ولما كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المسادة التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فلا يصح نقضه، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المسادة التي حوِّق المتهم بها. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها، واستخلص — في نطاق سلطته التقديرية وفي منطق سائغ وتدابيل مقبول من ظروف الدعوى وعناصرها — ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة المجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ من إنزال الطاعن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت قريبة من الأرض وانصراله دون أن يفصل التيار الكهربائي عنها فاصطدم بها المجنى عليه أثناء محاولته العبور وصعقه التيار الكهربائي مخلفاً به آثار حرق كهربائي، وكان هذا الذي استخلصه الحكم مستعداً مما له أصل ثابت في الأوراق وليس محل جدل من الطاعن وهي أقوال المشرف على نادي الشرطة وشاهد آخر من قوة مرفق أمن الدقهلية ومما دلت عليه المعاينة، ويتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه، فيكون ما خلاص إليه الحكم في هذا الشأن سديداً ويضحى منعي الطاعن في خصوص ما سلف غير ذي محل. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد استشار حسن علي الممرور نائب رئيس المحكمة ، ومجموعة السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيد ، واسماعيل محمود محفوظ ، والسيد محمد مصطفى شرعان ،
ومحمد عي بلينغ .

(١٠٧)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ القضائية

جريمة . "أركانها" . سب وقذف . حكم . "تسببه" . "تسبب معيب" .
بيان ركن العلانية . في جريمة السب العاى . شرط لصحة الحكم .

من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العلنى أن يبين
العلانية وطريقة توافرها في واقعه الدعوى حتى تتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها
في صدد مراقبة تطبيق المانور على الوجه الصحيح ، وأن إغفال هذا البيان المهم
يعيب الحكم المقصور بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يتحدث عن واقعه هذا
الظرف وكيفية توافره في حقه من حيث طبيعة المكان الذى حدث فيه وما إذا
كان قد حصل الجمهور به بين سكان المنزل وما إذا كانوا من الخثرة بحيث تجعل
مكان الحادث عامما . فلا يكرر قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التى
دان الطاعن بها بما يستوجب نقضه .

وائع

أقام المرسى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بأنه في يوم ١٥
يوليه سنة ١٩٧٤ أثناء توجهه الى مسجده اترضه المتهم واعتدى عليه بالفاظ

سب من يذنها "يا بن الوسخة مش حتبطل تقول أخذت منك فلوس أنا أضربك وأضرب أبوك بالجزمة" وتحرر عن هذه الواقعة الشكرى رقم ٤٠٠١ لسنة ١٩٧٤ وطلب عقابه بالمراد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ٣٤٢ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٥ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . وشككة الرمل الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملاً بمواد الإتهام بتفريم المتهم عشرين جنيتها عن التهم المنسوبة إليه وبإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ ١٥ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة السب المسندة إليه جاء مشوباً بالقصور في التسبيب ذلك أنه لم يعن ببيان ركن العلانية، ولم يورد الاعتبارات التي استخلص منها توافره .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تعرض لجرمة السب التي دان الطاعن بها قال : "وحيث إن التهمة الأولى وهي جنحة السب المسندة إلى المتهم ثابتة قبله من أقوال المجنى عليه بحضور جمع الاستدلالات في محاولة المتهم الاعتداء عليه بعد أن وجه إليه ألفاظ السباب . وقد تأيد ذلك بأقوال الشاهد ... في أن تماسكا قد حدث بين المتهم والمجنى عليه الأمر الذي يتعين معه عقاب المتهم من هذه التهمة ... " كما أن الحكم المطعون فيه بعد أن اعتنق أسباب هذا الحكم أضاف إليها وهو بصدد التدليل على ثبوت واقعة السب قوله : "أن المتهم حالة عودته لمسكنه وجه إليه الألفاظ والعبارات الواردة بالمحضر

ورفع حذاءه مهددا بالاعتداء عليه . . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة السب العاني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ، وأن إغفال هذا البيان المهم يعيب الحكم بالقصور بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعور فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يتحدث عن واقعة هذا الظرف وكيفية توافره في حقه من حيث طبيعة المكان الذي حدث فيه وما إذا كان قد حصل الجهر به بين سكان المنزل وما إذا كانوا من الكثرة بحيث تجعل مكان الحادث محلا عاما . فإنه يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغرب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة
المستشارين : أحمد نواز جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد وجدى عبد السميد ، ومحمد
فاروق راتب .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ القضائية

نقد . دعوى جنائية . "قيود تحريكها" . حكم . "بياناته . بطلانه" .
بطلان .

الإجراء المنصوص عليه في المادة ٩ / ١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل . في حقيقته
طالب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقا
للادة ١٤ / ٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .

إغفال النص في الحكم على صدور هذا الطلب . يطله . لا يفي عن ذلك . ثبوت صدور
هذا الطلب بالعمل .

ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة
الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات
النقد المعدل بالفواين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣
هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء
من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى — (وهذا القيد مستمر العمل به
بموجب نص الفقرة الثانية من المائة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧
لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي ألغى القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧) — وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها
الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان

الحكم ، ولا يغني عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك طينا لما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سابقة الذكر ، فإنه يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : (١) الطاعن . (٢) (٣) بأنهم في يوم ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة . أولا : المتهمان الأول والثاني شرعا في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي بإجراء التعامل في أوراق النقد الأجنبي المضبوطة (٢٠٥١ دولارا أمريكيا و ٣٥٠ جنيها استرلينيا والبالغ قيمتها ١٣٠١ جنيه و ٩٤٠ مليما) بأن اتفقا على بيعها عن غير طريق المصارف المرخص لها وعلى خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وحساب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة في حالة تلبس . ثانيا : المتهم الأول لم يعرض للبيع على وزارة الاقتصاد بسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزيرها النقد الأجنبي المملوك له والموضع في التهمة السابقة . ثالثا : المتهمان الثاني والثالث شرعا في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي لإجراء التعامل في أوراق النقد الأجنبي المضبوطة ١٦٧ جنيها استرلينيا والبالغ قيمتها ٢٠ جنيها و ٤٠٠ ملجم بأن اتفقا على بيعها على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة في حالة تلبس . رابعا : المتهم الثاني لم يعرض للبيع على وزارة الاقتصاد بسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزيرها النقد الأجنبي المملوك له والموضع في التهمة السابقة . وطلبت عقابهم بمواد الإتهام . ومحكمة جنح الجيزة الجزئية قضت بحضورها بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة

٥٠ جنبا لإيقاف التنفيذ وتغريم كل منهم ٢٠٠ جنيه مائتي جنيه والمصادرة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليهما الأول والثاني هذا الحكم ، كما استأنفه المحكوم عليه الثالث . ومحكمة الجيزة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه-وضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين وإحالة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ومحكمة الجيزة الابتدائية — هيئة استئنافية أخرى — قضت بحضور يا اعتباريا للأول والثاني وغيايبا للثالث بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبمحس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وتغريم كل منهم مائتي جنيه والمصادرة وذلك عن جميع التهم المسندة لـ كل منهم . فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض (لأرة الثانية) الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في التعامل في نقد أجنبي وعدم عرضه هذا النقد للبيع بالسعر الرسمي قد شابه البطلان ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يشر في مدوناته إلى أن الدعوى رفعت بناء على طلب جهة الاختصاص وهو بيان جوهري يترتب على إغفاله البطلان مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى — (وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الذي ألغى القانون رقم ٨٠

لسنة ١٩٤٧) - وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغني عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتاب من وزير المالية والاقتصاد أو من ينوبه لذلك طبقاً لما تنص به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ مالفقة الذكر ، فإنه لا يمكن مشوباً بالبطلان مما يتعين معه نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين اللذين لم يطعنا في الحكم لاتصال وجه الطعن بهما ، وتحديد جلسة لنظر الميزوع مادام أن الطعن لثاني مرة عملاً بنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٥ من أبريل ١٩٧٧ هـ

برئاسة السيد المستشار محمد عادل عزوز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حميدى ، والسيد محمد مصطفى
شرحان ، وعندئذ يفتح .

(١٠٩)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ التضايقية

(١) قتل عمد . قصود جنائي . إثبات . " بوجه عام " . حكم " تسببيه " .
تسبب غير معيب .

قصد القتل السر خفي . استخلاصه من الظرف المحطة بالدهوى والامارات والمظاهر الخارجية
التي يأتي الخطاب بانهم عما يضمنه في نفسه .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . تل عمد . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه " . تسبب
غير معيب .

خطأ الحكم في تحديد إصابة لا دخل لها في إحداث الضرر . لا أثر له .

(٣) قتل عمد . سبق إصرار . إثبات . " بوجه عام " . حكم .
تسببيه . تسبب غير معيب .

سبق الإصرار . ماهيته ؟

(٤) سبق إصرار . إثبات . " بوجه عام " . حكم " تسببيه " . تسبب
غير معيب .

العودة في سبق الإصرار بما يفهم إليه إيمان من خطة وهم . غير الجريمة . ولو قهر
زمن هذا التمسك . المنازعة في ذلك . أمام محكمة النقض في جرح

(٥) سبق إصرار . إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

استخلاص المحكمة توافر سبق الإصرار من مشارة سابقة أصيب فيها الطاعن الأول .
سائق .

(٦) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . سبق إصرار . حكم .
" تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

خطأ المحكمة في تحديد تاريخ المشارة السابقة . لا أثر له على صحة استخلاص سبق الإصرار .

(٧) باعث . جريمة . " أركانها " .
الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً فيها .

(٨) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . سبق إصرار " إثبات " .
بوجه عام . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم . طالما لم يتنازل من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

(٩) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .
وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

(١٠) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات " شهود " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

كفاية استخلاص الحكم للحقيقة من أقوال الشهود . بما لا تناقض فيه .

١ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني، وأنهم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وكان الحكم قد دلل

على توافر نية القتل بقوله " وأما أن نية الجناة قد انصرفت إلى إزهاق روح المجنى عليه وليس إلى مجرد ضربه فقط فيدل على ذلك أن الاعتداء وقد حدث في موطن أربعة حسبما شهدت بذلك زوجة المجنى عليه وما هو مستفاد من أقوال الشهود كل عن الوقائع التي شهدوها فقد بدأ الجناة باعتداءهم بالحقول وتمكنوا من إصابة المجنى عليه وشج رأسه ولو كان قصدهم مجرد ضربه انتقاما لما كان منه لاكتفوا بهذا القدر ، بل إنه وقد استطاع الهرب ولجأ إلى داره وأغلق من خلفه بابها ، ولو أن نيتهم كانت مجرد الاعتداء وإصابته وقد فعلوا ذلك لآثروا العودة ، بيد أن واقع الحال يدل على أنهم كسروا الباب ودخلوا الدار حيث لحقوا بالمجنى عليه بردهتها وانهالوا عليه ضربا إلى أن أطلق سلاحه وهرب إلى غرفه نومه وأغلق بابها عليه ، وكان في هذا القدر الكفاية ، لو أن نية الجناة كانت منصرفة إلى مجرد الاعتداء ، أما أنهم يكسرون عليه الباب ويعاودون ضربه بعضهم فذلك يكشف بدلالة أكثر عن أن نيتهم قد اتجهت إلى إزهاق روحه . ويؤكد هذا تأكيد اليقين أن المجنى عليه وقد فقد قواه ونحر صريحا لم يكفهم هذا بفروه إلى خارج الدار حيث ألغوه أرضا وانهاالت ضرباتهم ترى عليه حتى صار أقرب إلى الموت منه إلى الحياة وأنداك وقد ظنوا أن غرضهم قد تحقق انصرفوا عنه . ويكشف عن ثبوت نية القتل قبلهم بالإضافة إلى ما ذكر جسامته الاعتداء وشموله لعموم جسم المجنى عليه وكثرة عدد الضربات وعدد الجناة وآلات الاعتداء " وكان ما أورده الحكم تديلا على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين سائغا وكافيا لحمل قضائه .

٢ — خطأ الحكم في تحديد تاريخ إصابة برأس المجنى عليه — بفرض وقوع هذا الخطأ لا ينال من صحته — طالما أن الطاعنين لم يدعوا أن تلك الإصابة قد أدت إلى وفاة المجنى عليه أو ساهمت في إحداثها ، ولم ينازعوا في صحة ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتجت عن إصابات أخرى غير إصابة الرأس . فإن ما يشير الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ — إن سبق الإصرار حالة ذهنية تتوهم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف

خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

٤ — ليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضي الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها — طال هذا الزمن أو قصر — بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير ، فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافرا ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض .

٥ — كفاية الاستدلال على سبق الإصرار من استظهار الحكم أن المشاجرة السابقة التي نشبت بين المجن عليه والطاعن الأول ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليما وصحيحا في القانون .

٦ — لا ينال من صحة استخلاص المحكمة لتوافر سبق الإصرار الخطأ في تاريخ المشاجرة السابقة على وقوع الحادث ، والباعثة على ارتكابه .

٧ — الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها ، أو عنصرا من عناصرها .

٨ — الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة أو فيما استخلصه من نتيجة ، فإذا كان الحكم قد أورد في معرض استظهاره ظرف سبق الإصرار أن المشاجرة بين المجن عليه وطاعن الأول نشبت منذ يومين سابقين على الحادث ، على خلاف الثابت بالأوراق من حدوثها في اليوم السابق على الحادث مباشرة ، فإن هذا الخطأ لا يعيب الحكم طالما أنه لا يؤثر على جوهر الواقعة التي اقتنعت بها المحكمة لأن الزمن الذي صر بين المشاجرة السابقة ووقوع الحادث كاف على أي الحساين لكي يعمل الطاعنون فكرهم وتدبيرهم في هدوء وروية قبل أن يقدموا على إقرارهم بجريمتهم ، هذا فضلا عن أن الحكم أورد بصدر مدوناته في معرض بيان صورة الواقعة التي اعتنقها — أن المشاجرة الأولى نشبت في اليوم السابق للحادث ، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير قوي .

٩ — من المقررات وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه .

١٠ — إن تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وعليه فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنتها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب أقوالهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا ... عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتله وصمموا على ذلك وأعدوا عصيهم ثم توجهوا إليه بحفله الذي أيقنوا بوجوده فيه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضربا بـ تلك العصي ثم تبعوه إلى منزله ووالوا ضربه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادتي الإتهام بمعاينة كل من المتهمين بالاشغال الشاقة خمسة عشر عاما . فظعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعمون على الحكم المطعون فيه — بمذكرتي أسباب طعنهم أنه إذ دانهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق ، ذلك أنه اعتنى تصويرا

للوامعة مؤداه وقوع مشاجرة بين المجنى عليه والطاعن الأول في اليوم السابق على الحادث — للنزاع على الرى — أحدث فيها أولهما إصابات بالثاني ، مما دفع الطاعنين إلى التوجه صوب المجنى عليه بحمله يوم الحادث حيث عاجله أحدهم بضربة من عصا في رأسه فشجها وفر المجنى عليه إلى داره للاحتباء بها فتبعوه وواصلوا الاعتداء عليهم بمصيهم حتى أجهزوا عليه — في حين أن الثابت من الأوراق أن تحقيق مشاجرة اليوم السابق بدأ ببلاغ من المجنى عليه أسند فيه إلى الطاعن الأول أنه اعتدى عليه وأصابه في رأسه وأجزاء أخرى من جسمه بسبب النزاع على الرى . وقد اتخذ الحكم من الصورة التي استخلصها ركيزة لقوله بثبوت الواقعة وتوافرية القتل وظرف سبق الإصرار لدى الطاعنين رغم عذر توافرها ولم تفتن المحكمة إلى أن إصابة رأس المجنى عليه حدثت في اليوم السابق على الحادث أبان المشاجرة الأولى والتي قال الحكم — في معرض الحديث عن ظرف سبق الإصرار — أنها تسبق الحادث بيومين لتغيرت النتائج التي انتهى إليها هذا إلى أن الحكم قد هول في إدانة الطاعنين على شهادة زوجة المجنى عليها و رغم اختلافهما في تحديد تاريخ المشاجرة السابقة على وقوع الحادث . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه أنه استخلص صورة الواقعة بما مؤداه أنه في اليوم الثاني من سبتمبر سنة ١٩٦٨ نشبت مشاجرة بين المجنى عليه وبين الطاعن الأول " " على الرى ، أحدث فيها الأول بالثاني إصابات وبعد أن أسقطه أرضا جثم فوقه ووضع منجلا على رقبته شأن من يهيم بذبحه ، وكان لهذا الفعل أثره في نفس الطاعنين ، أثار حفيظتهم وأجمعوا أمرهم على الانتقام منه بإزهاق روحه جزاء فعلته وأعدوا عدتهم ، وإذا كان في حقله عصر اليوم التالي حتى يحوا شطره حاملين عصي غليظة ، وما أن وصلوا إليه حتى عاجله أحدهم بضربة من عصا في رأسه فشجها وإذا أسرع إلى داره للاحتباء بها تبعوه وقاموا بخلع بابها عنوة واندفعوا إلى الداخل وكانت يده قد وصلت إلى السلاح الناري الذي يحوزه بداره وأطلق منه صارا صوبهم أصاب الطاعن الثاني " " في وجهه بيد أنهم لم يكفوا أذاهم عنه ، فتحصن بغرفة نومه وأغلق بابها دونهم فهشموا الباب وأنهلوا عليهم ضربا بمصيهم حتى

فقد مقاومته بخلوه إلى خارج الدار وبسطوه أرضاً وعادت ضرباتهم تهوى عليه حتى اطمأنوا إلى تحقيق ما ربههم فرفعوا عنه عصيهم وهو يعاني سكرات الموت وسرعان ما صعدت روحه . وأورد على ثبوت الواقعة — على هذه الصورة — في حق الطاعنين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال زوجة المجنى عليه و و وما قرره الطاعن الثالث " " وما أظهرته المعاينات وتقرير الصفة التشريعية للجنة المجنى عليه — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على النحو السالف بسطه تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله "وأما أن نية الجناة قد انصرفت إلى ازهاق روح المجنى عليه وليس إلى مجرد ضربه فقط فيدل على ذلك أن الإعتداء وقد حدث في مواطن أربعة حسبما شهدت بذلك زوجة المجنى عليه وما هو مستفاد من أقوال الشهود كل عن الوقائع التي شهدوها فقد بدأ الجناه بإعتدائهم بالحقل وتمكنوا من إصابة المجنى عليه وشج رأسه ولو كان قصدهم مجرد ضربه انتقاما لما كان منه لاكتفوا بهذا القدر ، بل أنه وقد استطاع الهرب ولجا إلى داره وأغلق من خلفه بابها ، لو أن نيّتهم كانت مجرد الإعتداء وإصابته وقد فعلوا ذلك لآثروا العودة ، بيد أن واقع الحال يدل على أنهم كسروا الباب ودخلوا الدار حيث لحقوا بالمجنى عليه بردهتها وانهاكوا عليه ضربا إلى أن أطلق سلاحه وهرب إلى غرفة نومه وأغلق بابها عليه ، وكان في هذا القدر الكفاية ، لو أن نية الجناة كانت منصرفة إلى مجرد الاعتداء ، أما أنهم يكسرون عليه الباب ويعاودون ضربه بعصيهم فذلك يكشف بدلالة أكثر عن أن نيّتهم قد اتجهت إلى ازهاق روحه . ويؤكد هذا تأكيد اليقين أن المجنى عليه وقد فقد قواه وخر صريعا لم يكفهم هذا بخلوه إلى خارج الدار حيث ألقيوه أرضاً وانهاكوا ضرباتهم ترى عليه حتى صار أقرب إلى الموت منه إلى الحياة وأنذاك وقد ظنوا أن غرضهم قد تحقق انصرفوا عنه . ويكشف عن ثبوت نية القتل قيامهم بالإضافة إلى ما ذكر جسامته

الاعتداء وشموله لعموم جسم المجنى عليه وكثرة عدد الضربات وعدد الجناة وآلات الاعتداء، وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين سائفاً وكافياً لحمل قضائه ولا ينال من صحة ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن ما أثاره الطاعنون من خطئه في تحديد تاريخ إصابة برأس المجنى عليه — بفرض وقوع هذا الخطأ — طالما أن الطاعنين لم يدعوا أن تلك الإصابة قد أدت إلى وفاة المجنى عليه أو ساهمت في أحداثها، ولم ينازعوا في صحة ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتجت عن إصابات أخرى غير إصابة الرأس. فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد.

لما كان ذلك، وكان سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج، وليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها — طال هذا الزمن أو قصر — بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير، فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض. وكان الحكم قد استظهر توافر سبق الإصرار لدى الطاعنين في قوله "وحيث إن سبق الإصرار يتوافر عليه الدليل من المشاجرة السابقة على وقوع الحادث بيومين والتي اعتلى فيها المجنى عليه عنق (الطاعن الأول) بمنجلة واحداث إصابات به وقصد هذا يعد يومين في جماعة من اخوته وقرباته ومع كل عصا غليظة إلى زراعة المجنى عليه حيث فاجأوه بالاعتداء عليه مما يدل على أن المشاجرة الأولى قد أثارت في أنفسهم عوامل الغيظ فدبروا أمرهم جميعهم وجمعوا معهم عصيهم بعد تفكير وروية وأعدوا للأمر من اتفاق

على صحبه واصطحاب لعصى واختيار لمكان وجود المجنى عليه بزراعته لارتكاب جريمتهم وبما أظهرته التحقيقات من أن مشاجرة أو مشادة لم تحدث بين المجنى عليه وأى من الجناة وقت وقوع الحادث أو قبيله . " وكان المستفاد مما أورده الحكم أنه استظهر أن المشاجرة السابقة التى نشبت بين المجنى عليه والطاعن الأول ولدت فى نفس الطاعنين أمرا دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليما ومهيجا فى القانون ، ولا ينال من صحته ما يثار من خطئه فى تحديد تاريخ المشاجرة السابقة على وقوع الحادث ، والباعث على ارتكابه ، إذ فضلا عن أن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ولا يقدح فى سلامة الحكم الخطأ فيه فإن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة أو فيما استخلصه من نتيجة ، فإذا كان الحكم قد أورد فى معرض استظهاره ظرف سبق الإصرار أن المشاجرة السابقة بين المجنى عليه والطاعن الأول نشبت منذ يومين سابقين على الحادث ، على خلاف الثابت بالأوراق من حدوثها فى اليوم السابق على الحادث مباشرة ، فإن هذا الخطأ لا يعيب الحكم طالما أنه غير مؤثر على جوهر الواقعة التى اقتنعت بها المحكمة ، لأن الزمن الذى مر بين المشاجرة السابقة ووقوع الحادث كاف على أى الحالين لى يعمن الطاعنون فكرهم وتدبيرهم فى هدوء وروية قبل أن يقدموا على اقتراف جريمتهم ، هذا فضلا عن أن الحكم أورد بصدر مدوناته فى معرض بيان صورة الواقعة التى اعتنقها — أن المشاجرة الأولى نشبت فى اليوم السابق للحادث ، ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير قويم ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك ، مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى نطمئن إليه وكان الطاعنون لا ينازعون فى صحة ما نقله الحكم من أقوال

شهود الإثبات ، فإن تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ومن ثم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب أقوالهم ، ومن ثم يكون منعى الطاعنين في هذا الصدد غير سديد وينحل الطعن برمته إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدي ، واسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد عبد الحميد
صادق ، ومحمد علي بليغ .

(١١٠)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات .
"شهود" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . "حكم" . "تسببيه" .
"تسبيب غير معيب" .

إحالة الحكم في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده شاهد آخر . لا تثير مادامت أقوالها
متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

(٢) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال
بحق الدفاع" . ما لا يوفره . "حكم" . "تسببيه" . "تسبيب غير معيب" .
للمحكمة الالتفات عما يشير الطاعن من اتهام لآخر . لتعلمه بموضوع الدعوى . عدم
الإزامها بالرد عليه استقلاً لا اكتفاء بأدلة الإثبات القائمة بالدعوى .

(٣) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
ما لا يوفره . "حكم" . "تسببيه" . "تسبيب غير معيب" .

إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام النقض . غير جائزة .
عدم جواز المنع على المحكمة تَعَوُّدُهَا من الرد على دفاع لم يثر أمامها .

(٤) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . شهود .
حكم . "تسببيه" . "تسبيب غير معيب" .

حق المحكمة في الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى . رأت أن هذه الأقوال قد صدرت
منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

(٥) محكمة الموضوع . " حقها في تعديل وصف التهمة " . نيابة عامة .
وصف التهمة . قتل . ضرب أفضى إلى موت .

عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها
في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .

(٦) محكمة الموضوع . " حقها في تعديل وصف التهمة " . وصف التهمة
قتل عمد . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

اقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى . لا يستتبع ضرورة
تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى هذا التعديل .

١ — من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشاهد
إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . ما دامت أقوالها متفقة مع ما أسند إليه
الحكم منها .

٢ — أن ما ينعاه الطاعن من التفات المحكمة عن الرد على ما أثاره من إتهامه
... .. بارتكاب الحادث مردود بأن هذا الدفاع يتعلق
بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه
استقلالاً اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى .

٣ — لما كان الواضح من محضر جلسة التي تناولت
فيها المرافعة واختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن
لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن قوله التناقض بين قوله
و وبين الدليل الفني المستمد من التقارير الطبية الشرعية ومن ثم
فلا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع
موضوعي ولا يقبل منه النعي على المحكمة باغفال الرد عليه ما دام
لم يتمسك به أمامها .

٤ — من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها
شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل

الواقع في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أنصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أدلى به المجنى عليه للشاهدين سألني الذكر وصول على ما نقله عنه من أنه قال إن الطاعن هو ضاربه ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارتها أمام النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن يمت النية على قتله وصمم على ذلك وأعد لهذا الغرض آلة حادة (مطواة) وترصد له في الطريق الذي أيقن صروقه فيه وما أن ظفربه حتى انهال عليه طعنا في رقبته وباقي أجزاء جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات ققرر ذلك وادعت زوجة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض ومحكمة جنائيات شبين الكوم قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعية المدنية مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت في الدعوى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنائيات شبين الكوم لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنائيات شبين الكوم قضت في الدعوى حضوريا للمرة الثانية عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن مدة خمس سنوات وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أحال في تحصيله لأقوال الشاهد ... إلى أقوال ... رغم اختلاف شهادتهما . كما لم يعرض لما أثاره الدفاع بشأن اتهامه ... و ... بارتكاب الحادث وعول في إدانة الطاعن على ما شهد به الشاهدان ... و ... من أنهما ممعا من المجنى عليه فور الحادث أن الطاعن هو ضاربه وهو ما يتعارض مع ماورد بالتقارير الطبية الابتدائية عن عدم إمكان استجواب المجنى عليه وما أوراه تقرير الصفة التشريحية من إصابات تمنعه من التكلم — وأخيرا فإن المحكمة انتهت إلى تعديل وصف التهمة من القتل العمد — الذى أقيمت بمقتضاه الدعوى الجنائية على المتهم — إلى ضرب أفضى إلى الموت التى دانت الطاعن بها دون أن تلفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد ، وكل ذلك يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بن واقعة الدعوى في قوله " أنه حوالى الرابعة من مساء يوم ٦ من مايو سنة ١٩٧١ ، وبينما كان ... ومعه ... ومن ورائهما " ... سائرین على الطريق الزراعى الممتد بين بلدتي مليج وميت عافية بعد انتهائهم من عملهم بمصنع "شبين الكوم للغزل والنسيج" إذ برز المتهم من جانب الطريق وتصدى لأولهم وانهمال عليه طعنا بالمطواة فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته " ثم أورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال ... و ... و ... و ... و ... وما جاء بالتقارير الطبية وبتقرير الصفة التشريحية لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال الشاهد ... بالتحقيقات بما مؤداه بأنه كان يصحب المجنى عليه على الطريق وقت الحادث ، ورأى المتهم وهو يقوم بطعنه بمطواه ويحدث إصاباته — وكانت البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن أقوال ... متفقة مع أقوال الشاهد سالف الذكر التى أوردتها الحكم في خصوص الواقعة المشهود عليها وأحال عليها ، وكان

من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينهه الطاعن عن التفات المحكمة عن الرد على ما آثاره من اتهامه لـ و بارتكاب الحادث مردودا بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه استقلالاً اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الواضح من محضر جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٦ التي تناولت فيها المرافعة واختتمت بصددور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن حالة التناقض بين حالة وبين الدليل الفني المستمد من التقارير الطبية الشرعية ومن ثم فلا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعي على المحكمة باغفال الرد عليه ما دام لم يتمسك به أمامها ، وإذا كان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أدلى به المجنى عليه للشاهدين سالفى الذكر ، وعول على ما نقله عنه من أنه قال أن الطاعن هو ضاربه ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة القتل العمد ، فعدلت المحكمة وصف التهمة إلى الضرب المففى إلى الموت ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النياية العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها

إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة . وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة ، والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجدي الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو استبعاد نية القتل دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف المعدل الذي نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً للجريمة الضرب المفضى إلى الموت لا يجافى التطبيق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحال بتنبيهه أو المدافع عنه إلى ما أبحرته من تعديل في الوصف ما دام قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى — ومن ثم فقد انحسرت عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشودي ، واسماعيل محمود حفيظ ، سيد محمد شرعان ، ومحمد علي بلبح .

(١١١)

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ القضائية

(١) تبديد . قصد جنائي . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .

عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التبديد إلا بانصراف نية المتهم إلى إضاعة المال الذي تسلمه
إلى ملكه واختلاسه لنفسه .

(٢) تبديد . مسئولية جنائية . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره .
حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .

التفات الحكم الاستثنائي من مستندات الطاعن التي قدمها أثناء نظر معارضته الابتدائية . لنفي
مسئوليته عن الجريمة . فمورد .

١ — لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعنين تسلموا
من المحني عليه أنبوبة البوتاجاز لتوصيلها إلى أحد المصانع فلم يفعلوا ، وبني على
ذلك إداتهما بجريمة التبديد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو
انصراف نيتهما إلى إضافة المال الذي تسلماه إلى ملكيتهما واختلاسه لفسيهما ،
وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التبديد كما هي معرفة به
في القانون .

٢ — إن التفات الحكم من المستندات التي قدمها الطاعن الثاني — لمحكمة
أول درجة أثناء نظر معارضته — تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئوليته في جريمة
التبديد بسبب إصابته يوم الحادث بكسر في ظهره أثناء تجميعه السيارة ودخوله

المستشفى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة
بغير حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بددا أنبوبة البوتاجاز المبينة بالمحضر
والمملوكة ... و ... والمسامة إليهما على سبيل الأمانة لتوصيلها إلى مصنع
زجاج سرس الليان فاختلساها لنفسيهما لإضرارهما بمالكهما ، وطلبت عقابهما
بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة منوف الجزئية قضت فى الدعوى
عملا بمسادة الاتهام بحبس المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش
غيابيا لوقف التنفيذ بالنسبة لكل منهما . فعارضا ، وقضى فى معارضتهما بقبولها
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليهما
الحكم ، ومحكمة شبن الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت فى الدعوى
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .
فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ،
ذلك بأنه لم يدل على توافر القصد الجنائى لجرمة التبديد التى دانهما بها ، والتفت
عن مناقشة مستندات الطاعن الثانى الدالة على إصابته يوم الحادث ودخوله
المستشفى . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه —
إذ تحدث عن ثبوت جريمة التبديد فى حق الطاعنين قال : ” وحيث إن الواقعة
تخلص فيما أبلغ به وقرره المجنى عليه .. من أنه سلم المتهمين أنبوبة البوتاجاز
المبينة بالمحضر على سبيل توصيلها إلى مصنع زجاج سرس الليان ثم اكتشف

عدم قيامهما بتوصيلها إلى المصنع المذكور فقام بالإبلاغ . وبسؤال المتهمين أنكرا ما نسب إليهما . وحيث إن التهمة المسندة إلى المتهمين ثابتة قبا لهما من أقوال المجنى عليه ومن عدم دفع المتهمين لها بثمة دفاع مقبول ، ومن ثم يتعين عقابهما طبقا لمادة الاتهام (١٤٣٤ عقوبات) ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعنين تسامان المجنى عليه أنبوبة البوتاجاز لتوصيلها إلى أحد المصانع فلم يفعل ، وبنى على ذلك إدانتهم بجرime التبديد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو انصراف نيتهما إلى إضافة المال الذي تسلماه إلى ملكيتهما واختلاسه لنفسهما ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون . هذا فضلا عن التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن الثاني — لمحكمة أول درجة أثناء نظر معارضته — تمسكا بدلائلها على انتفاء مسؤوليته في جريمة التبديد بسبب إصابته يوم الحادث بكسر في ظهره أثناء تحمياله السيارة ودخوله المستشفى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة أول مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد فزاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد جدي عبد الصمد ، ومحمد فاروق راتب .

(١١٢)

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٦ القضائية

معارضة " نظرها والحكم فيها " إعلان . بطلان . " بطلان الاعلان " .

وجوب إعلان المعارض بجلسة المعارضة . لشخصه أرفى محل إقامته . إعلانه بجهة الإدارة
لغلق مسكنه الثابت تركه له وإقامته في مسكن آخر . باطل .

لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن حكم عليه غيابيا استئنافيا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٧٣ فقرر بالمعارضة في الحكم وحدد لنظرها جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٠ وفيها قدم الحاضر عنه شهادة بمرضه فأجلت الدعوى في غيبته بجلسة ١٩٧٤/١/١٢ ثم بجلسة ١٩٧٤/٣/١٦ لإعلانه شخصيا ، ولما لم يتم الاعلان بسبب تركه محل إقامته ، توالى تأجيل الدعوى بعد ذلك في غيبته أيضا لإعلانه لشخصه أو في موطنه حتى جلسة ١٩٧٥/٢/١ وفيها أجلت الدعوى لاعلان المتهم في آخر محل إقامة له وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن تأسيسا على تمام إعلانه في محل إقامته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن أعلن للظهور للجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بجهة الإدارة لغلق مسكنه السالف الذكر وأنه ترك هذا المسكن منذ أكثر من سنة وأصبح يقيم بعنوان آخر غير الذي تم إعلانه فيه فإن الإعلان الأخير يكون قد وجه إلى محل آخر غير محل إقامة المعارض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض

للمحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، فإن ذلك الاعلان الذي تم لجهة الادارة بعد توجيهه لمحل لا يقيم فيه على نحو ما تقدم يكون باطلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أمطى بسوء نية لـ ... و ... و ... شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى للمجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض النهائي . ومحكمة جناح حلوان الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ عشرين جنيها على سبيل التعويض النهائي . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه بطلان في الاجراءات ذلك بأنه لم يعان لشخصه أو في محل إقامته بل تم إعلانه لجهة الادارة بعد توجيه الاعلان إلى محل أثبت أوراق الدعوى أنه تركه منذ أكثر من سنة . سابقة على الاعلان مما يكون معه الاعلان باطلا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن حكم عليه غيابيا استئنافيا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٧٣ فقرر بالمعارضة في الحكم وحدد لنظرها

جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٠ وفيها قدم الحاضر عنه شهادة برضه فأجلت الدعوى في غيبته بجلسة ١٩٧٤/١/١٢ ثم بجلسة ١٩٧٤/٣/١٦ لإعلانه شخصيا ، وإذا لم يتم الاعلان بسبب تركه محل إقامته ، توالى تأجيل الدعوى بعد ذلك في غيبته أيضا لإعلانه لشخصه أو في موطنه حتى جلسة ١٩٧٥/٢/١ وفيها أجمت الدعوى بجلسة ١٩٧٥/٣/٢٢ لإعلان المتهم في آخر محل إقامة له وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن تأسيسا على تمام إعلانه في محل إقامته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن أعلن بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٥ للحضور للجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بجهة الادارة لائق مسكنه السالف الذكر وأنه ترك هذا المسكن منذ أكثر من سنة وأصبح يقيم بعنوان آخر غير الذي تم إعلانه فيه . فإن الاعلان الأخير قد وجه إلى محل آخر غير محل إقامة المعارض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسته المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، فإن ذلك الاعلان الذي تم بجهة الادارة بعد توجيهه لمحل لا يقيم فيه على نحو ما تقدم يكون باطلا . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا مما يتعين معه نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الثاني من وجهي الطعن .

جلسة أول مايو سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيحة ، وميش محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، ومحمد
وجدي عبد الصمد .

(١١٣)

الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٦ القضائية

(١) تبديد . خيانة أمانة . جريمة . " أركانها " .

* حكم المادة ٣٤١ عقوبات . لا ينصرف إلى عقد الوكالة حسبما هو معرف في القانون.
المدنى فحسب . انصرافه أيضا إلى كل من يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره .
مضى بدد هذا الشيء .

تسليم العامل أخشابا لتصنيعها لحساب مالكها . امتناعه عن رد ما تبقى منها . تبديد .

(٢) إثبات . " خبرة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

حق المحكمة الجنائية . في الأخذ بتقرير خبير مقدم في دعوى مدنية . متى اطاعت إليه .
لها المفاضلة بين تقارير الخبراء .

١ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه
بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المتهم تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدنى.
بموجب عقد اتفاق مؤرخ في الخامس من نوفمبر سنة ١٩٧١ التصنيعها وتركيبها في
عمارتها إلا أنه لم يقم بتصنيعها كلها وامتنع عن رد ما تبقى منها ثم عرض الحكم
لدفاع الطاعن في شأن تكييف العقد ورد عليه بقوله " وحيث أنه لما كان
لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود على الوجه الذي تراه مفهوما منها فإن عقد
الإنفاق المبرم بين المدعية والمتهم هو عقد من عقود الأمانة التي حصلت لها

(*) والطعن ٩٧ لسنة ٤٦ ق ١١/١٠/١٩٧٦ لسنة ٢٧ قاعدة ١٦٦ ص ٧٢٩ .

المادة ٣٤١ ع " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات
لقد نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الأشياء التي تسلم على وجه الوديعة
أو الاجارة أو على سبيل حارية الاستعمال أو الرهن وذكرت في نهاية عقود
الأمانة حالة من " . . . كانت (الأشياء) سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة
أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك
لها أو لغيره . . . " فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف
إلى حالة عقد الوكالة — حسبما هو معرف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني —
الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل فحسب ، بل
يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذي يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك
الشيء أو غيره . يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة "عامل"
بعد كلمة "وكيل" بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل
قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العامل
للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو اصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما
في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن
لا ينازع في أنه قد تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدني لتصنيعها لحسابها
مقابل أجر ، فإن امتناعه عن رد ما تبقى منها يكون مؤثما وفق نص المادة ٣٤١
سابقة الذكر . ولا مصلحة للطاعن من تعييب الحكم فيما أخطأ فيه —
في موضع منه — من تكليفه عقدا لاتفاق المبرم بين الطاعن والمدعية بالحق المدني
بأنه عقد ودية طالما أن الوصف القانوني الصحيح للواقعة حسبما تقدم —
تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التي عامل الحكم الطاعن بها وأوقع
عليه العقوبة المنصوص عليها فيها ، ومن ثم فإن ما ينعيه الطاعن على الحكم في هذا
الصدد يكون غير منتج .

٢ — لما كان من حق المحكمة أن تستلبط معتقدها من أي دليل يطرح
عليها ، وليس ثمة ما يمنع محكمة الجناح من أن تأخذ بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية
مقابلة أنت إليه ووجدت فيه ما يقنعها بارتكاب المتهم للجريمة ، ولها أن تفاضل
بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطتها
في تقدير الدلائل ، وكانت المحكمة قد اطعانت إلى ما تضمنه تقرير دعوى إثبات

الحالة من وجود عجز في الأخشاب التي تسلمها الطاعن واطرحت في حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبير الاستشاري فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام استنادها إلى التقرير السابق ذكره سليما وهي غير ملزمة من بعد باجابة الدفاع إلى ما طلبه من نذب خبير ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه يدد المنقولات المبينة بعريضة الدعوى والملوكة لها وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبييد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم اعتبر العقد المحرر بين الطاعن والمجنى عليها عقد وديعة في حين أنه عقد استصناع تسلم الطاعن بموجبه الأخشاب من المجنى عليها لتصنيعها لحسابها مقابل أجر ولم يلتزم بردها بعينها ، هذا إلى عدم توافر القصد الجنائي لدى الطاعن لوجود محاسبة بين الطرفين لم يتم تصفيتها بعد وأنه على استعداد إذا ما ثبت وجود عجز في عهدته أن ينحصر من حسابه أو يوفي بقيمته هذا وقد طلب

الطاعن من المحكمة الاستئنافية تعيين خبير مرجح في الدعوى لإثبات عدم وجود عجز في الأخشاب إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم تتناول في حكمها ما ورد بتقرير الخبير الاستشاري المقدم من الطاعن للتدليل على عدم وجود عجز في عهده وذكّرت أن الخبير الاستشاري انتهى في تقريره إلى وجود عجز في الأخشاب. عهدة الطاعن مع أن هذا التقرير ورد به أن الأخشاب المتبقية في العمارة بالإضافة إلى ما صنع والعامم يكون في مجموعها كل ما سلم إلى الطاعن من أخشاب كما اطّاحت المحكمة تقرير الخبير الاستشاري وعولت في إدانة الطاعن على تقرير خبير دعوى لإثبات الحالة بأسباب قاصرة ومعيبة في مسائل فنية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المتهم تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدني بموجب عقد اتفاق مؤرخ في الخامس من نوفمبر سنة ١٩٧١ لتصنيعها وتركيبها في عمارتها إلا أنه لم يتم بتصنيعها كلها وامتنع عن رد ما تبقى منها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن في شأن تكييف العقد ورد عليه بقوله ” وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود على الوجه الذي تراه مفهوما منها فإن عقد الاتفاق المبرم بين المدعية والمتهم هو عقد من عقود الأمانة إلى حصاتها المادة ٣٤١ ع ” . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الأشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكّرت في نهاية عقود الأمانة حالة من .. كانت (الأشياء) سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها البيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره .. فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة — حسبما هو معروف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني — الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذي يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره . يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة ” حامل ” بعد كلمة ” وكيل ” ، بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ، ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسماة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها

أو غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أنه قد تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدني لتصنيعها لحسابها مقابل أجر ، فإن امتناعه عن رد ما تبقى منها يكون مؤثما وفق نص المادة ٣٤١ سالفة الذكر . ولا مصلحة للطاعن من تعيب الحكم فيما أخطأ فيه — في موضع منه — من تكييفه عقد الاتفاق المبرم بين الطاعن والمدعية بالحق المدني بأنه عقد ودیعة طالما أن الوصف القانوني الصحيح للواقعة — حسبما تقدم — تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التي عامل الحكم الطاعن بها وأوقع عليه العقوبة المنصوص عليها فيها ، ومن ثم فإن ما ينعيه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير منتج ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن — على الوجه المتقدم واستنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردها والتي لا يجادل الطاعن في أن لها مأخذها الصحيح من أوراق الدعوى وأخصها عقد الاتفاق المحرر بينه وبين المدعية بالحق المدني وتقرير الخبير المقدم في دعوى إثبات الحالة — أنه رد قدرا من الأخشاب التي تسلمها من المدعية بالحق المدني لتصنيعها وتركيبها في عمارتها ، فإنه يكون قد دلل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة التبيد التي دانه بها ذلك أنه لا يشترط لبيان القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبينة به — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أنكر وجود عجز في الأخشاب التي تسلمها — على خلاف ما أثبتته تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه — فإنه لا يؤثر في وقوع الجريمة ادعائه من بعد بوجود حساب بينه وبين المدعية بالحق المدني لماتم تصفيته ، كما لا يؤثر في وقوعها استعداد له لسداد قيمة العجز ، ذلك أنه من المقرر أن الوفاء اللاحق لا ارتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يحجوها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد طلب الطاعن تعيين خبير مخرج ورد عليه في قوله : "وحيث إن المحكمة ترى الأخذ بما انتهى إليه الخبير في دعوى إثبات الحالة والمقدم ضمن مستندات المدعية بالحق المدني خاصة وأن تقرير الخبير الاستشاري قد أثبت وجود عجز بكمية الأخشاب المسامة للمستأنف (الطاعن) وإن كان قد اختلف في مقدار هذا العجز من الوارد بتقرير خبير الدعوى . وحيث إن ما ذكره

الخبير الاستشاري من تقرير للعجز في الأخشاب (زيادة العادم من الأخشاب) فإن المحكمة لا تطعن إلى الأخذ به ولا تعول عليه في حكمها ، لما كان ذلك ، وكان من حق المحكمة أن تستنبط معتقدها من أى دليل يطرح عليها ، وليس ثمة ما يمنع محكمة الجناح من أن تأخذ بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطمانت إليه ووجدت فيه ما يقنعها بارتكاب المتهم للجريمة ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ، وكانت المحكمة قد اطمانت إلى ما تضمنه تقرير دعوى إثبات الحسالة من وجود عجز في الأخشاب التي تسلمها الطاعن واطرحت في حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبير الاستشاري فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام استنادها إلى التقرير السابق ذكره سليما وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من نديب خبير ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لا تمأذ هذا الإجراء ويضحى معنى الطاعن في هذا الشأن غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اترح تقرير الخبير الاستشاري فإنه لا يعيبه خطأه فيما نقله عن هذا التقرير ما دام أن هذا الخطأ بفرض حصوله لم يكن بذى أثر في مقيدة المحكمة وانصب على دليل اطرخته ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي احكندر عزت ، ومحمد صفوت القافى ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(١١٤)

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . إعلان . معارضة . " نظرها
والحكم فيها " .

صدر قرار التأجيل في مواجهة الطاعن بوجوب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة
الأخيرة . بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه .

(٢) محكمة استئنافية . " إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها " . معارضة .
" نظرها والحكم فيها " . استئناف . " نظره والحكم فيه " .

المعارضة في حكم عدم قبول الاستئناف شكلا يقتضى من المحكمة أولا بحث مدى صحة الحكم
المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف . عليها الوقوف على هذا الحد إذا ما تبين صحة الحكم .
إذا تبين خطأ عليها أن تنتقل إلى موضوع الدعوى .

(٣) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . نقض . " ما يجوز وما لا يجوز
الطعن فيه من الأحكام " . قوة الأمر المقضى .

وقوف الحكم المطعون فيه عند حد تأييد الحكم المعارض فيه . عدم بطلان الطعن عليه إلا من حيث
ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا . هل ذلك ؟

(٤) حكم . " وضعه والتوقيع عليه وإصداره " . " حجية الحكم " .
إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . محضر الجلسة . تزوير . " الادعاء
بالتزوير " .

العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في مجلس القضاء وما هو ثابت عن ذلك بحضور الجلسة أو نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي . عدم جواز الحاجة في ذلك إلا بالطعن في التزوير .

١ — إن البين من مطالعة محضري جلستي المعارضة الاستثنائية أنه قد حدد لنظرها جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٧٤ التي حضرها الطاعن وقدم دليل البسداد وطالب أجلاً لتقديم شهادة طبية ، وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٧٤ لهذا السبب ، وبالجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن وقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان قرار التأجيل المشار إليه قد اتخذ في حضرة الطاعن فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه أن يتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة .

٢ — من المقرر أنه إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع ، فإن المحكمة تكون متعينا عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولاً في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أنه قضاء صحيح وقفت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد وقف عنده تأييد الحكم المعارض فيه فإنه لا يجوز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلاً وإلا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والإجراءات السابقة عليه وهو مالا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به .

٤ — إن العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء ، وبما هو ثابت من ذلك في محضر الجلسة وفي نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا يجوز المحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير ، ولما كان الثابت منهما أنه تم النطق بالحكم بقبول المعارضة شكلاً ورفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فإنه لا قيمة لما كان قد أثبت على خلاف ذلك في مسودة قرارات رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم إن صح ما أثاره الطاعن في هذا الشأن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديما يوم البيع فاختلفت لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة العدوة الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ رفض معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، قد شابه البطلان في الإجراءات والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه صدر في جلسة لم يحضرها الطاعن لعدم التنبيه عليه بحضورها أو إعلانه بها . وقد دانه بجرime اختلاس المحجوزات دون أن يعرض لدليل السداد المقدم من الطاعن ، هذا فضلا عن تناقض ما أثبت بحضر جلسة الحكم مع ما أشربه رئيس الهيئة التي أصدرته في مسودة القرارات ، إذ كان قد أشربه بما يفيد أن المحكمة قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ثم محيت هذه الإشارة وكتبت مكانها عبارة " قبول ورفض وتأييد " مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة محضرى جلستى المعارضة الاستثنائية أنه قد حدد
لنظرها جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٧٤ التى حضرها الطاعن وقدم دليل السداد وطالب
أجلا لتقديم شهادة طبية ، وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٧٤
لهذا السبب ، وبالجلسة الأخيرة لم يحضر الطاعن وقضت المحكمة بقبول
المعارضة شكلا ورفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . لما كان ذلك ،
وكان قرار التأجيل المشار إليه قد اتخذ فى حضرة الطاعن فإنه يكون عليه بلا حاجة
إلى إعلان أو تنبيه أن يتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة ،
ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا وجه له . ولما كان من المقرر
أنه إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلا
لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع ، فإن المحكمة يكون متعينا عليها
عند نظر المعارضة أن تفصل أولا فى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل
الاستئناف فإن رأت أنه قضاء صحيح وقفت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه
خاطىء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه
قد وقف عند حد تأييد الحكم المعارض فيه فإنه لا يجوز الطعن عليه إلا من حيث
ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا وإلا انعطف الطعن على الحكم
الابتدائى والإجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز للمحكمة النقض أن تعرض
لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن
بأسباب طعنه من أنه قدم للمحكمة دليل السداد لا يكون مقبولا .
لما كان ذلك ، وكانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى
فى وجه الخصوم بمجلس القضاء ، وبما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة
وفى نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى بما لا يجوز
الحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير ، ولما كان الثابت منهما أنه تم الاتفاق
بالحكم بقبول المعارضة شكلا ورفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فإنه لا قيمة
لما كان قد أثبت على خلاف ذلك فى مسودة قرارات رئيس الهيئة التى أصدرت
الحكم إن صح ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته
يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، والسيد محمد مصرى شرهان ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد علي بلينغ .

(١١٥)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٧ قضائية

(١) قتل خطأ . خطأ . مسئولية جنائية . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي . مادام سائفا .

(٢) إثبات . "خبرة" . "بوجه عام" . خطأ . مسئولية جنائية . حكم .
 "بطلانه" . "تسببيه . تسبیب معيب" .

إقامة الحكم فضاه على لاسند له من أوراق الدعوى والحيدة بالدليل الذى أورده — على ثبوت
 ركن الخطأ . عن نص ما أنبأ به المقرر يرالهنى وخواء . بطلانه لإبانه على أساس فاسد . لا يبنى
 عن ذلك ذكره أدلة أخرى .

(٣) بطلان . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" . إثبات . "بوجه عام" .

الأدلة فى المواد الجنائية مقسمة . منها مجمعة تشكون عقيدة القاضى .

(٤) دعوى مدنية . دفوع . "الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية" . دفاع .
 "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" .
 الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفوع الجوهرية . وجوب تعرض المحكمة له .

١ — حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى
 الى توافر ركن الخطأ فى حق الطاعن بقوله : "ومما يؤيد توافر الخطأ أيضا انه

قاد السيارة وهى غير صالحة فنيا فى بعض أجزائها من حيث ضعف فرامل اليد وعدم صلاحية عجلة القيادة على نحو ما جاء بتقرير المهندس الفنى . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تقديرها سائنا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق .

٢ — لما كان البين مما حصله الحكم من التقرير الفنى الذى اعتمد عليه ومما شهد به المهندس الفنى — واضع التقرير — أمام المحكمة الاستئنافية أنه لا يستطيع الجزم بما إذا كان عدم صلاحية السيارة قيادة الطاعن كان قائما بها قبل وقوع الحادث أم كان نتيجة له ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تجزم بما لم يجزم به الخبير فى هذا الشأن ، وكان ما انتهى إليه الحكم من توافر ركن الخطأ فى حق الطاعن لثبوت عدم صلاحية السيارة قيادته فنيا قبل الحادث لا يرتد إلى أصل ثابت من التقرير الفنى أو من شهادة المهندس الفنى فى هذا الخصوص ، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما لاسند له من أوراق الدعوى وجاء بالدليل الذى أورده على ثبوت ركن الخطأ عن نص ما أنبأ به وفخواه يكون باطلا لا بثنائه على أساس فاسد ولا يفنى عن ذلك ما ذكره من أدلة أخرى .

٣ — الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أو استبعد إحداها تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة .

٤ — لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى رفض الدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية ، على القول بأنه لا مصلحة له فى إبدائه ، وإذا تمسك الطاعن بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية اكتفى الحكم المطعون فيه بتأييد أسباب الحكم الابتدائى دون أن يضيف جديدا ردا عليه ، ولما كان من المقرر أن اندفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، هو من الدفع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وتقسطه حقه لإيراد له وردا عليه ما دام الدفاع قد تمسك به ، وكان الحكم الابتدائى فضلا عن خطئه فى القول بانتفاء مصلحة الطاعن فى الدفع به مع قيامها ، لم يعرض لهذا

الدفع ولم يقسطه حقه إيرادا ورذا ، وإذ خلا الحكم المطعون فيه من تدارك هذا الخطأ رغم إثارة هذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز بنى مزار محافظة المنيا . (أولا) تسبب خطأ فى قتل وكان ذلك ناشئا من إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته القوانين واللوائح بأن قائد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فاصطدمت بالسيارة رقم ٩٧٥٥ نقل القاهرة التى انقلبت فى اليم مما أدى إلى قتل المجنى عليه سالف الذكر .

(ثانيا) تسبب بخطئه فى إصابة كل من وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قائد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فاصطدمت بالسيارة رقم ٩٧٥٥ نقل القاهرة مما أدى إلى إصابة المجنى عليهما بالإصابات المبينة بالتقرير الطبي .

(ثالثا) قائد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر — وطلبت عقابه بالمواد ١/٣٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ والمادة ٢ من قرار الداخلية . وادعت زوجة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح بنى مزار الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام .

(أولا) فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عن التهم الثلاث المسندة إليه . (ثانيا) فى الدعوى المدنية بإلزامه أن يدفع للمدعية قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت فى الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمى القتل والإصابة الخطأ وقضى بالزام بالتعويض، قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى القانون فضلا من القصور فى التسبيب، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اعتبر التلفيات التى وجدت بأجهزة السيارة قيادة الطاعن سابقة على الحادث وقيادته لها بهذه الحالة يوفر عنصر الخطأ فى جانبه مع أن الثابت من التقرير الفنى ومن شهادة المهندس واضعه أمام محكمة ثانى درجة أن تلك التلفيات مردها إلى الحادث — هذا فضلا عن خطأ الحكم الابتدائى إذ رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية بقالة انعدام مصلحته فيه، وقصور الحكم المطعون فيه إذ اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يورد هذا الدفع إذ يرد عليه رغم تمسك الطاعن به أمام المحكمة الاستئنافية .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى إلى توافر ركن الخطأ فى حق الطاعن بقوله : "ومما يؤيد توافر الخطأ أيضا أنه قاد السيارة وهى غير صالحة فنيا فى بعض أجزائها من حيث ضعف فرامل اليد وعدم صلاحية عجلة القيادة على نحو ما جاء بتقرير المهندس الفنى" . لما كان ذلك، ولأن كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق . ولما كان البين مما حصله الحكم من التقرير الفنى الذى اعتمد عليه ومما شهد به المهندس الفنى — واضع التقرير — أمام المحكمة الاستئنافية أنه لا يستطيع الجزم بما إذا كان عدم صلاحية السيارة قيادة الطاعن كان قائما بها قبل وقوع الحادث أم كان نتيجة له، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة لم تجزم بما لم يجزم به الخبير فى هذا الشأن، وكان ما انتهى إليه الحكم من توافر ركن الخطأ فى حق الطاعن لثبوت عدم صلاحية السيارة قيادته فنيا قبل الحادث لا يرتد إلى أصل ثابت من التقرير الفنى أو من شهادة المهندس الفنى فى هذا الخصوص، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى وجاء بالدليل الذى أورده على ثبوت ركن الخطأ عن نص

ما أنبأ به وفخواه يكون باطلا لا بقاءه على أساس فاسد ولا يغنى عن ذلك ما ذكره من أدلة أخرى . إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضها ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أو استبعد إحداها تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية ، على القول بأنه لا مصلحة له في إبدائه ، وإذا تمسك الطاعن بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية اكتفى الحكم المطعون فيه بتأييد أسباب الحكم الابتدائي دون أن يضيف جديدا ردا عليه ، ولما كان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، هو من الدفع الجوهري التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ما دام الدفاع قد تمسك به ، وكان الحكم الابتدائي فضلا عن خطئه في القول بانتفاء مصلحة الطاعن في الدفع به مع قيامها ، لم يعرض لهذا الدفع ولم يقسطه حقه إيرادا وردا ، وإذا خلا الحكم المطعون فيه من تدارك هذا الخطأ رغم إثارة هذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد نواد جنيته ، ويهيش محمد رشدي ، ومجدوميه ، وأحمد موسى .

(١١٦)

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٦ القضائية

(١) حكم . " ما لا يعيبه في نطاق التذليل " . إثبات . " إقرار " .
" سرقة " . " السرقة باكراه " . اكراه .

إقرار المتهم بالسرقة باكراه . بالتحقيقات . بأنه أمسك بالهتف عليها لتقيده حركتها .
قول الحكم بأنه كم فاما بعد أن أمسك بها . لا عيب . أساس ذلك ؟

(٢) إثبات . " إقرار " . شهادة . حكم . " تسببيه . تسبیب
غير معيب " .

تقدير قيمة الاعتراف وصحته . موضوعي .

حق محكمة الموضوع في الأخذ باقرار المتهم في حق نفسه . وحق غيره وأن عدل منه
متى اطاعت إليه .

(٣ ، ٤) سرقة . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . حكم .
" ما لا يعيبه في نطاق التذليل " .

(٣) كفاية استخلاص الحكم لركن الاختلاس . في جريمة السرقة . التحدث عنه
صراحة . غير لازم .

(٤) معنى القصد الجنائي في جريمة السرقة ؟

التحدث عن هذا القصد استقلالا . غير لازم .

(٥) ارتباط . قتل . سرقة .

مناط أعمال المادة ٣٢/٢ مقوبات .

١ — لما كان ما أورده الحكم له معينه من الأوراق فلا يؤثر في صحته أنه قد نسب إلى الطاعن قيامه بوضع يده على قم المحبى عليها بعد أن أمسك بها طالما أن الطاعن أقر بالتحقيقات بأنه أمسك بالمحبى عليها بقصد تقييد حركتها وهو ما يتحقق به المساهمة في الجريمة التي دين بها . وليس بذى مال أن تكون المساهمة بتقييد حركة المحبى عليها أو بتكليم فيها .

٢ — أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه من بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٣ — يكفي أن تستخلص المحكمة وقسوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

٤ — القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام المسلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضاء مالكه بنية امتلاكه ولا يشترط تحديث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون مستفاداً منه .

٥ — لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن انطباق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بقوله : " وحيث إنه عن الطلب الخاص بتطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات فإنه لما كان الثابت من الأوراق أن الجنائية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ باب الشعرية والتي حكم فيها على المتهمين كانت سابقة بمدة على الجنائية الحالية ومختلفة موضوعاً فمن ثم لا يمكن القول أن الجريمتين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تتكون منهما مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد بالمادة ٢/٣٢ عقوبات بل أن في حصول الجريمتين في تاريخ وأمكنة وظروف مختلفة هو ما يعتبر بذاته أن ما وقع من المتهمين في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد وبذلك لا يتحقق الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمة وموضوع الدعوى مما يكون معه هذا الطلب على غير أساس سليم فتعين رفضه " . وهذا الذى

أورده الحكم يتفق في جملته وصحيح القانون ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تنص على أنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فتطبق هذا النص يتطلب توافر شرطين أولهما وحدة الغرض والثاني عدم القابلية للتجزئة . لما كان ذلك ، وكان لا يصح القول بوحدة الواقعة فهما يختص بالأفعال المسندة إلى الطاعن إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه فإذا اختلف فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض . ولما كان الحق المعتدى عليه في الجناية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ باب الشعرية هو قتل بقصد المارقة يختلف اختلافاً بيناً عن الحق المعتدى عليه في الجناية موضوع الطعن وهو شروع في سرقة (...) بالإكراه فإن النعمى في هذا الخصوص يكون غير سديد .

المواقف

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم ببراءة بانهم في ليلة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم العجوزة محافظة الجيزة شرعوا في سرقة نقود بطريق الإكراه الواقع عليها والتهديد باستعمال السلاح وبدخول المتهمين الأول والثاني والثالث مسكنها بواسطة تزي المتهم الأول بزى ضابط شرطة حالة كونه حاملاً سلاحاً ظاهراً (سكيناً) هدد بها به وكتم الثاني فاقها وأمسك الثالث بها بينما كان المتهمان الرابع والخامس أسفل المسكن أشد أزهرهم وإذا قاومتهم المجنى عليها طعنها الأول بالسكين فأحدث إصاباتها الموصوفة بالتقدير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو استغاثة المجنى عليها وفرارهم خوفاً ضبطتهم . المتهم الأول : لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً للرتبة التي تخول له ذلك وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالقيود والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر ذلك . وادعت ... (المجنى عليها) مدنياً قبل المتهمين جميعاً بالتضامن بمبلغ ٥١ ج واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها عملاً

بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢/٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشرة سنة . (ثانيا) بمعاينة المتهمين الثالث والرابع (الطاعنين) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . (ثالثا) بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الأول والثاني في ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٧ والثالث والرابع في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٧ وقدم الأستاذ المحامي تقرير بالأسباب في ٢٤ من الشهر ذاته موقعا عليه منه كما قدم أيضا الأستاذ المحامي تقريرا بالأسباب في ٢١ مايو سنة ١٩٧٥ موقعا عليه منه ، وذلك عن الطاعن الثاني ولم يقدم باقي الطاعنين أسبابا لطعنهم .

المحكمة

من حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون الأول والثالث والرابع وإن قرروا بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم ، فانه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة شروع في سرقة بالإكراه قد أخطأ في الاسناد وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن خطأ الحكم في تحصيل الواقعة التي دين بها الطاعن بأن أورد أن اتفاقا تم بين الطاعن وباقي المحكوم عليهم على سرقة نفوذ المجنى عليها رغم نفى الطاعن باقراره بالتحقيقات ذلك الاتفاق وإنما قرر بأنه توجه معهم لقضاء مهرة بمسكن

المجنى عليها . كما نسب الحكم للمجنى عليها القول بأن الطاعن كتم فيها وأن المحكوم عليهما الآخرين حضرا إلى مسكنها قبل الحادث وذلك خلافا لما قرره بأن الطاعن كان يجلس أثناء الحادث على مقعد أمامها . كما استند الحكم لأقوال أميني الشرطة ومعاون المستشفى رغم أنهم لم يشاهدوا الواقعة . وهذا الخطأ أدى بالحكم إلى الفساد في استخلاص صورة الواقعة الصحيحة للدعوى ، إذ لم تنسب المجنى عليها للطاعن والآخرين سؤاها من نقودها أو حتى محاولتهم للبحث عنها وهو ما ينتفى به قصد السرقة الذي فات الحكم التحدث عنه ولا تعدو أن تكون الواقعة بذلك جنحة دخول منزل "فيلا" من أكثر من شخص مع حمل سلاح بقصد منع حيازته بالقوة . هذا وقد التفت الحكم من طلب الطاعن المبدى بمذكرته المقدمة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بمناقشة أميني الشرطة ، وقد أثبت بحضر الجلسة تنازله عن سماعهما خلافا لما أبداه . كما لم يعرض الحكم للدفع الذي أبداه بتلك المذكرة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر عليه في الجناية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ باب الشعرية وأوقع الحكم عقوبة مستقلة رغم أنها وتلك الجناية مرتببتان ارتباطا لا يقبل التجزئة وتكونان نشاطا إجراميا واحدا لغرض واحد مما كان يتعين معه الاكتفاء بالعقوبة الصادرة في الجناية رقم ٩٨٦ سنة ١٩٧٢ باب الشعرية باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . هذا فضلا عن أن الحادث ارتكب صباحا مما يتخلف معه ظرف الليل أحد أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٣ عقوبات التي دين بها الطاعن كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل صورة الواقعة بما مجمله أن اتفاقا تم بين الطاعن وباقي المحكوم عليهم و على سرقة نقود المجنى عليها وتنفيذا لهذا الغرض صعد المحكوم عليهما الآخرين ليلة الحادث إلى مسكنها للتحقق من وجودها به بمفردها وحينما تأكد لهما ذلك انصرفوا جميعا ثم عادوا الساعة ٤ و ٣٠ دقيقة فوقف الآخرين أسفل المنزل لمراقبة الطريق بينما صعد الطاعن والمحكوم عليه الأول و إلى مسكن المجنى عليها وارتدى ثانيهم سترة ضابط شرطة وطرقوا الباب ففتحت المجنى عليها بعد أن أوهموها

أنهم من رجال الشرطة فسمحت لهم بالدخول وزعموا لها أن أخاها متهم في قضية مخدرات وطلبوا مرافقتهم إلى القسم وإذ رفضت وفتحت الباب لينصرفوا أمسك بها الطاعن وكم أولهما فمها وأشهر المحكوم عليه الأول سكيناً في وجهها وحينما قاومتهم ضربها بذلك السكين فأحدث إصاباتاً إلا أنها تمكنت من رفع يد الطاعن عن فمها واستغاثت فلاذوا بالفرار خشية ضبطهم . ثم أورد الحكم أدلة على ثبوت الواقعة في حق الطاعن مستمدة من أقوال المجنى عليها تتفق مع ما حصله الحكم وتعرفها على الطاعن في العرض القانوني ومن أقوال أمين الشرطة و عن ضبطهم المحكوم عليه الأول والآخرين بحالة صربية أمام مستشفى العجوزة ومما قرره عن العثور على ستره ضابط ملوثة بالدماء بفناء المستشفى ، ومن اعتراف المحكوم عليهم و بالتحقيقات بارتكابهم الحادث ومما ثبت من التقرير الطبي الشرعي عن حدوث إصابات المجنى عليها من السكين المضبوط . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه — فيما سلف بيانه — نه معينه الصحيح من أوراق الدعوى على ما يبين من الاطلاع على المقررات المضمومة إذ أقر المحكوم عليهم لآخرين باعترافهم في التحقيقات يسبق اتفاقهم مع الطاعن على سرقة نقود المجنى عليها من مسكنها قبل ارتكاب الحادث . وأقر الطاعن أنه و محباً المحكوم عليه الأول إلى مسكن المجنى عليها وأنهما أمسكا بها لتقييد حركتها حينما حاولت الاستغاثة وأضاف بأقواله الشفوية أن استغاثتها كانت بسبب محاولة سرقتها . وأقر بأقواله بتحقيقات الجناية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ باب الشعرية المرفقة صورتها أن الطاعن والمحكوم عليه الأول انقضا على المجنى عليها . كما أن المجنى عليها تعرفت على الطاعن و في العرض القانوني الذي أبحرته النيابة العامة — على أنهما شريكا المحكوم عليه الأول في ارتكاب الحادث وقررت في التحقيقات أنهما أمسكا بها وكم أحدهما فمها وأن المحكوم عليه الأول أشهر السكين عليها وضربها به ، كما قررت أن المحكوم عليه وآخر لم تبينه حضرا إلى مسكنها مساء وسأل أولهما عن شخص لا تعرفه . وقرر أمينا الشرطة ومعاون المستشفى بالتحقيقات بما يتفق مع ما نقله الحكم عنهم . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم له معينه من الأوراق فلا يؤثر في صحته

أنه قد نسب إلى الطاعن قيامه بوضع يده على قم المحبى عليها بعد أن أمسك بها طالما أن الطاعن أقر بالتحقيقات بأنه أمسك بالمحبى عليها بقصد تقييد حركتها وهو ما تحقق به المساهمة فى الجريمة التى دين بها . وليس بذى بال أن تكون المساهمة بتقييد حركة المحبى عليها أو بتكسيم قمها ، أما عن نفى الطاعن الاتفاق السابق مع باقى المحكوم عليهم على ارتكاب الحادث فإن الحكم لم يستند إليه القول بوجود هذا الاتفاق وإنما استخلصه من اعتراف باقى المحكوم عليهم بالتحقيقات — السالف بيانها — لما هو مقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية منصرف من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الأثبات وأن سلطتها مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه من بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة الخطأ فى الإسناد . لما كان ذلك ، وكان يكفى أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لى يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة ، وكان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكابه العمل بأنه يخلس المنقول المملوك للغير عن غير رضا مالكة بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً منه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع فى السرقة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها أصلها فى الأوراق حسبما سبق بيانها — فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة التى بدأت فى ١١ مارس سنة ١٩٧٤ وتكرر تأجيلها حتى نظرت بجلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٥ وفيها أثبت أن النيابة والدفاع اكتفيا بتلاوة أقوال شهود الإثبات الواردة بالتحقيقات التى تليت بتلك الجلسة وقد ترفع الدفاع عن الطاعن دون أن يطلب سماع شهود الإثبات فإنه يعد متنازلاً عن طلبه المبدى بمذكرته المقدمة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ذلك أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرر سماع المحكمة ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية ولما هو مقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات

الجناحية بعد تعديل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يحيز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، أما نعي الطاعن بطلان إجراءات المحاكمة لإثبات تنازله عن سماع الشهود خلافا لما أبداه فردود بأن الأصل في الإجراءات أنها روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما ثبت بحضور الجلسة عن تنازله عن سماع الشهود إلا بالطعن بالتزوير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن انطباق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بقوله : ” وحيث إنه عن الطالب الخاص بتطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات فإنه لما كان الثابت من الأوراق أن الجناية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ باب الشعرية والتي حكم فيها على المتهمين كانت سابقة بمدة على الجناية الحالية ومختلفة موضوعا فمن ثم لا يمكن أن الجريمتين قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منهما مجتمعة الوحدة الإجرامية التي أعناها الشارع بالحكم الوارد بالمادة ٢/٣٢ عقوبات بل أن في حصول الجريمتين في تاريخ وأمكنه وظروف مختلفة هو ما يعتبر بذاته أن ما وقع من المتهمين في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد وبذلك لا يتحقق الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة وموضوع الدعوى مما يكون معه هذا الطالب على غير أساس فيتمين رفضه “ . وهذا الذي أورده الحكم يتفق في جملته وصحيح القانون ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تنص على أنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فتطبيق هذا النص يتطلب توافر شرطين أولهما وحدة الغرض والثاني عدم القابلية للتجزئة . لما كان ذلك ، وكان لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالأفعال المسندة إلى الطاعن إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه فإذا اختلف فإن السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض . ولما كان الحق المعتدى عليه في الجناية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ باب الشعرية هو قتل بقصد السرقة يختلف اختلافا بينا عن الحق المعتدى عليه في الجناية موضوع الطعن وهو شروع في سرقة بالإكراه فإن النعي في هذا الخصوص يكون غير سديد . وترتبط على ما تقدم فإن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

١
بالحكم الصادر في الجناية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ ياب الشرعية يكون على غير أساس ولا تشريب على المحكمة إن لم ترد عليه لما هو مقرر أن الدفع القانوني ظاهر البطلان لا يستأهل من المحكمة ردا . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى مما يعيبه الطاعن على الحكم بعدد إثباته توافر ظرف الليل وتطبيقه بالتالي نص المادة ٣١٣ من قانون العقوبات - بدلا من نص المادة ٣١٤ من هذا القانون - طالما أن العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٤ سالفة الذكر والتي ينمى على الحكم عدم إعمالها في حقه وذلك بغرض عدم توافر ظرف الليل - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد دومي .

(١١٧)

الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ القضائية

(١) مواد مخدرة . جلب . جريمة . " أركانها " .

معنى جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟

نقل مخدر من مركب أجنبي إلى سفينة في نطاق المياه الإقليمية على خلاف أحكام القانون .
يتحقق به الجلب .

(٢) جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . مواد مخدرة . جلب .

قيام المتهم بنقل أجرة ووضعها أكياس النايلون المعبأة بالأفيون التي كانت بداخل هذه الأجرة
في مكان خفي بحجم سفينة . يتوافر به عليه بكنه هذا المخدر .

١ — إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — في شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — غير مقصور على صورة استيراد الجواهر
المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها
الإقليمي كما هو محدد دراليا فحسب ، بل إنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور
التي يتحقق بها نقل المخدر — وأو في داخل نطاق ذلك المجال — على خلاف
أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها المشرع الفصل
الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط
لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص
والجهات التي بينها بيان حصرو بالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب ،

فضلا عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله ، وإيجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الإذن من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة ، وتحديد كيفية الجلب بالتفصيل . يؤكد هذا النظر — فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ ” جلب “ ، أى ساق من موضع إلى آخر — أن المشرع لو كان يعنى الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامة ، ولما منعه مانع من إيراد لفظ ” استيراد “ قرين لفظ ” تصدير “ على غرار نهجه في القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين نقلوا الجواهر المخدر من المركب الأجنبي خارج بوغاز رشيد — في نطاق المياه الإقليمية — على ظهر السفينة إلى داخل البوغاز ، على خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة — وأخصها استيفاء الشروط التي نص عليها ، والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة التي حددها — فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون .

٢ — لما كان الحكم قد أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين الشان والثالث قاما — بناء على تكليف من رئيس البحارة الطاعن الأول — بفض محتويات الأجرة العشرين التي نقلها من المركب الأجنبي إلى ظهر السفينة ووضعها أكياس النايلون المعبأة بالأفيون ، التي كانت بداخل تلك الأجرة — بواقع أربعين كيسا في الجوال الواحد . في مكان خفي بجسم السفينة ، عبارة عن حاجز مفرغ صنع بين حجرة المساكنة وحجرة التلاجة له فتحة في جدار هذه الحجرة لها غطاء يثبت بطريق الحشر ولا يظهر للعيان ، وقد أدخلت كيات الأفيون من الفتحة وأحكما تركيب الغطاء بحيث لم يمكن الاهتداء إليها إلا بعد قيام رجال حرس السواحل بتفتيش السفينة بحثا عنها قرابة ثلاث ساعات وبعد شروعه في كسر أجزاء من جدار التلاجة ، ثم استخلص الحكم — من واقع أدلة الثبوت في الدعوى — توافر أركان الجريمة في حق الطاعنين بقوله وإذ ثبت من أدلة الثبوت ساقفة الإشارة إليها اشتراكهما في تفريغ المخدرات من حمولتها ونقلها إلى الخبأ السرى بالتلاجة فهو يفصح عن فعل من جانبهم يسهم بذاته في إتمام عملية جلب المخدر بمدلولها القانوني ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذي

ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيًا في الدلالة على توافر علم الطاعنين بكنه الجوهر المخدر المضبوط الذي استخرجاه بأكياسه من الأجرة التي نقلها من المركب الأجنبي ، وأخفياه في مخبأ سرى بالسفينة — توافرا فعليًا — بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن الحكم يكون مبرأ من قالة القصور في التسبب التي يرميه بها الطاعنان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٩ من أبريل سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز رشيد محافظة البحيرة جلبوا جواهر مخدرة (أفبونا) بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقًا للمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٣٣/أ و ٤٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول المرفق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين (الطاعنين) بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهم ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليهم (الطاعنين) في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض في الميعاد، إلا أنه لم يودع الأسباب التي بني عليها طعنه . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وإن إيداع أسبابه في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وإن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، فإن الطعن المقدم من هذا الطاعن يكون غير مقبول شكلا لعدم إيداع أسبابه .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثانى والثالث قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بحرمة جلب جواهر مخدر ، قد انطوى على تناقض وخطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب . ذلك بأن الحكم وإن خلص من استعراضه أدلة الثبوت فى الدعوى إلى أن الطاعنين قد تسلموا الجواهر المخدر من مركب أجنبى وقاما بنقله داخل المياه الإقليمية ، مما مفاده أن الحكم ذهب إلى أن النقل قد تم من خارج تلك المياه ، إلا أنه فى مستهل تحصيله واقعة الدعوى أورد — على عكس ذلك — أن السفينة التى يعمل الطاعنان ملاحين بها حصلت على المخدر فى المياه الإقليمية ، مع أن هذا الفعل لا يتوافق به الركن المادى لحرمة جلب الجواهر المخدرة إذ هو لا يتحقق إلا باستيراد المخدر من دولة أجنبية . ثم إن الحكم المطعون فيه ، مع تسليمه بأن سلطة رئيس البحارة على الطاعنين أثناء الرحلة سلطة مطلقة — فى حدود أوامره المشروعة — وبالرغم من أن الأمر الذى صدر منه لهما كان منصبا على نقل أجرة مغلقة من المركب الأجنبى إلى ظهر السفينة ، فإن الحكم ساء لهما عن فعل الجلب دون أن يورد ما يدل على توافر عندهما بكنهه ما بداخل هذه الأجرة وقت قيامهما بتنفيذ ذلك الأمر .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه — سواء فى معرض بيانه واقعة الدعوى ، أو فى صدد استخلاصه من أدلة الثبوت فيها تحقق فعل الجلب فى حق الطاعنين — أنه استقر على أنهما قاما بنقل الجواهر المخدر المنضبوط من مركب أجنبى ، داخل المياه الإقليمية ، إلى السفينة — التى يعملان ملاحين بها — بعد خروجها من بوغاز رشيد إلى عرض البحر ، ثم تمت واقعة الضبط بعد عودة السفينة إلى البوغاز ودخولها منه إلى شاطئ المصيف ، ومن ثم فلا أثر فى الحكم للتناقض الذى يعيبه عليه الطاعنان . لما كان ذلك ، وكان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمى كما هو محدد دوليا لحسب ، بل إنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التى يتحقق بها نقل المخدر —

ولو في داخل نطاق ذلك المجال — على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها المشرع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصرو بالطريقة التي رسمها على سبيل الالتزام والوجوب، فضلا عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة لأرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله : وإيجابه على مصاحبة الجمارك تسلم هذا الإذن من صاحب الشأن وإعادة إلى تلك الجهة ، وتحديد كفية الجلب بالتفصيل . يؤكد هذا النظر — فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ "جلب" . أي ساق من موضع إلى آخر — أن المشرع لو كان يعني الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامة ، ولما منعه مانع من إيراد لفظ "استيراد" قرين لفظ "تصدير" على غرار نهجه في القوانين الخاصة بالإستيراد والتصدير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين نقلا الجواهر المخدرة من المركب الأجنبي خارج بوغاز رشيد — في نطاق المياه الإقليمية — على ظهر السفينة إلى داخل البوغاز ، على خلاف أحكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة — وأغصها استيفاء الشروط التي نص عليها ، والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة التي حددها — فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيقه غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين الثاني والثالث قاما — بناء على تكليف من رئيس البحارة الطاعن الأول — بفض محتويات الأجرة العشرين التي نقلها من المركب الأجنبي إلى ظهر السفينة ووضعها أكياس النايلون المعبأة بالأفيون ، التي كانت بداخل تلك الأجرة — بواقع أربعين كيسا في الجوال الواحد — في مكان خفي بجسم السفينة ، عبارة من حاجز مفرغ صنع بين حجرة المساكنة وحجرة الثلاثية له فتحة في جدار هذه الحجرة لها غطاء يثبت بطريق الحشر ولا يظهر للعيان ، وقد أدخلت كليات الأفيون من الفتحة وأحكاما تركيب الغطاء بحيث لم يمكن الاهتداء إليها إلا بعد قيام رجال حرس السواحل بتفتيش السفينة بحثا عنها قرابة ثلاث ساعات وبعد شروعه في كسر أجزاء من جدار الثلاثية ، ثم استخلص الحكم — من واقع

أدلة الشبوت في الدعوى — توافر أركان الجريمة في حق الطاعنين بقوله "وإذ ثبت من أدلة الشبوت سالفه الإشارة اليها اشتراكهما في تفريغ المخدرات من حمولتها ونقلها إلى المخبأ السرى بالثلاجة فهو يفصح عن فعل من جانبهم يسهم بذاته في إتمام عملية جلب المخدر بمدلولها القانوني". وإذ كان هذا الذي ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كانيا في الدلالة على توافر علم الطاعنين بكنهه الجوهر المخدر المضبوط الذي استخرجاه بأكياسه من الأجولة، التي نقلوها من المركب الأجنبي، وأخفياه في مخبأ سرى بالسفينة — توافرا فعليا — بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي، فإن الحكم يكون مبرا من قالة القصور في التسبب التي يرمي بها الطاعنان. لما كان ما تقدم، فإن طعنهما برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٧

يرئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد نؤاد بجنينه ، و يعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد موسى .

(١١٨)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٧ قضائية

اثبات "شهادة" "بوجه عام" . حكم "تبليبه" . تسبيب معيب .

حق محكمة الموضوع في اطراح أقوال الشهود . دون بيان العلة . افصاحها عن حلة اطراحها .
يستوجب أن يكون لها استخلاصه أصل بالأوراق . مثال ؟

من المقرر أنه وإن كانت لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود وتقديرها
التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنها
متى أفصحت عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد تعين عليها
أن تلزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لها استخلاصه أصل ثابت
في الأوراق .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الإتجار جواهر مخدرة
(حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار
الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد الواردة بقرار الإتهام ،
فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه
والمصادرة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد انطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه اطرح أقوال الضابط لتناقضه في شهادته أمام المحكمة مع تلك الأقوال التي أدلى بها في تحقيقات النيابة وهو مالا مسنده في الأوراق إذ انفقت الروايتان تماما كما استند الحكم في تشكيكه في أقوال الشاهد إلى أنه أمسك عن ذكر أسماء أفراد القوة التي كانت ترافقه أثناء الضبط وأخفى اسم صاحب المقهى الذي ضبط فيه المتهم في حين أن ذلك لا ينال من سلامة أقوال الشاهد وكفايتها كدليل في الدعوى فضلا عن أن الثابت من محضر الجلسة أن الشاهد قد ذكر إسمى رجل الشرطة المرين اللذين كانا معه وذكر في تحقيق النيابة إسم صاحب المقهى كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الإتهام أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده على قوله : "ومن حيث إن دلائل الإثبات الذي تركز إليه النيابة العامة إنحصرت في أقوال الضابط شاهد الإثبات التي لا تطعن إليها المحكمة لما اكتنفها من تضارب وتناقض إذ بينما يقرر في تحقيق النيابة بوجود أشخاص بالمقهى وقت الضبط إذ به ينفي أمام المحكمة وجود أحد بالمقهى في ذلك الوقت خلاف المتهم هذا فضلا عن إمساكه عن ذكر أسماء أفراد القوة المرافقين له بالتحقيق وعدم سماع أقوال أى منهم في أى مرحلة من مراحل التحقيق ولا أقوال صاحب المقهى لتأييده في روايته إن كانت صحيحة الأمر الذي يبعث إلى عدم اطمئنان المحكمة لأقواله ومن ثم يضحى الإتهام المسند إلى المتهم محل شك كبير مما ترى معه المحكمة القضاء ببراءة ما أسند إليه عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية" . لما كان ذلك وكان البين من مراجعة

أقوال شاهد الإثبات بمحضر جلسة المحاكمة أن ما نسبته إليه المحكمة من تناقض في روايته هذه عن تلك التي أوردتها له في تحقيقات النيابة غير صحيح فضلاً عن أن الشاهد قد أدلى للمحكمة بإسمي رجل الشرطة المرافق له وقت الضبط وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، إلا أنها متى أفصححت عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق ، ولما كان الحكم قد أسس قضاءه بالبراءة على أمور لا سند لها في التحقيقات ، الأمر الذي يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث سائر ما تثيره الطاعنة في طعنها .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فتّاد جديعة ، ويميش محمد رشدي ، ومحمد وجدي عبد الصمد ، ومحمد
فاروق راتب .

(١١٩)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ القضائية

(١) معارضة " نظرها والحكم فيها " دفاع " الاخلال بحق الدفاع
ما لا يوفره " .

عدم جواز الحكم في المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور
بغير عذر . مخالفة ذلك لإخلال بحق الدفاع .
محل نظر العذر . عند الاستئناف أو النقض .

(٢) معارضة . تزوير " الادعاء بالتزوير " طعن . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

عدم جواز . الادعاء بتزوير تقرير المعارضة . لأول مرة أمام النقض . لأنه يتطلب تحقيقا
موضوعيا .

(٣) بطلان " بطلان الحكم " . دفع . " الدفع ببطلان الحكم " .
حكم . " التوقيع عليه " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

عدم جواز الدفع ببطلان حكم أول درجة . لعدم التوقيع عليه في المبدأ . لأول مرة
أمام النقض . متى كان الطاعن قد تخلف عن حضور جلستي الاستئناف والمعارضة الاستئنافية
بغير عذر .

(٤) إعلان . حكم " وصف الحكم " .

متى يجوز اعتبار الحكم حضوريا .

١ — لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند نظر استئناف الحكم أو عند نظر الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم .

٢ — الإدعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — لما كان الطاعن قد استأنف حكم محكمة أول درجة إلا أنه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر استئنافه كما أنه تخلف عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية دون عذر مقبول فإنه لا يقبل منه بعد ذلك إثارة الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد المحدد قانونا لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — لما كانت المادة ٢٣٨/٢ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه : « ومع ذلك إذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم يجوز للمحكمة إذا لم يقدم عذرا يبرر غيابه أن تقرر إعتبار الحكم حضوريا وعليها أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك . » ولما كان الطاعن لم يحضر أمام محكمة أول درجة وإذ ثبت للمحكمة أنه أعلن لشخصه فقضت حضوريا إعتباريا في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون قد التزم حدود القانون وما يشير الطاعن في هذا الحصر في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٤ بدد المحجوزات بالمدينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح نيابة شبين الكوم . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أشمون الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا عملا بمادتي الإتهام بخمس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ، استأنف ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى باعتبارها كأن لم تكن . فطمع الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه بطلان وإخلال بحق الدفاع وانطوى على مخالفة للقانون ذلك أنه صدر في معارضة لم يعلم بها زور عليه تقريرها وعلى فرض أنه علم بالجلسة التي حددت لنظرها فقد حال مرضه دون حضورها وإبداء دفاعه في الدعوى كما أن الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر من محكمة أول درجة لم تودع أسبابه إلا بعد مضي أكثر من ٤٥ يوما من تاريخ النطق به مما يؤدي إلى بطلانه وكان في حقيقته حكما غيابيا، إذ لم يمثل الطاعن أمام المحكمة عند نظر الدعوى والحكم فيها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته رغم توقيعه على تقرير المعارضة فأصدرت المحكمة حكما باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدائته باعتبارها كأن

لم تكن أو يقبولا شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا بغير عذر وإنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المسانع وتقديره يكون عند نظر استئناف الحكم أو عند نظر الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم ووقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها بما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم دليلا على مرضه يوم صدور الحكم المطعون فيه فإن الحكم في معارضته يكون صحيحا وما يثيره في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الإدعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم كان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد استأنف حكم محكمة أول درجة إلا أنه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر استئنافه كما أنه تخلف عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية دون عذر مقبول فإنه لا يقبل منه بعد ذلك إثارة الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد المحدد قانونا لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت المادة ٢/٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه : " ومع ذلك إذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم يجوز للمحكمة إذا لم يقدم عذرا يبرر غيابه أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا وعليها أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك " . ولما كان الطاعن لم يحضر أمام محكمة أول درجة وإذا ثبت للمحكمة أنه أعلن لشخصه فقطت حضوريا اعتباريا في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون قد التزم حدود القانون وما يثيره الطاعن في هذا الخصوص في غير محله ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، واسماعيل محمود حفيظ ، والسيد محمد مصطفى شرعان ، ومحمد عبد الحميد
 صادق .

(١٢٠)

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٦ القضائية

١ — محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . إثبات . "بوجه عام" . "قرائن" .
 حق الدفاع في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها . ما لم يتبناه القانون
 بدليل معين .

٢ — محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" .
 "شهود" . استيلاء على مال إحدى الشركات المملوكة للدولة .
 جناية تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال إحدى الشركات أو الإضرار للعملى بمصالحها أو
 التزوير في محركاتها . ليس لها طريق خاص للإثبات .
 تقدير أدلة الدهوى من إطلاقات محكمة الموضوع .

٣ — دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . إثبات . "بوجه عام" .

لا يعيب الحكم التفتاته عن دفاع المتهم الموضوعى . حسب إيراد الأدلة المنتجة التى صحت لديه .

(٤) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال
 بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . إثبات .
 "بوجه عام" .

حق المحكمة في الامراض عن تعمق دفاع الطاعن ما دامت الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى
 قد وضحت لديها .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوع

(٦) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" .

عدم تقييد المحكمة بالأقوال العريضة أو مدلولها الظاهر فقط . حقها في الركون في سبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة .

(٧) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" .

تسند الأدلة في المراد الجنائية .

(٨) إثبات . "شهود" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معين" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

مناقضة الصورة الصحيحة التي ارتسمت في وجدان القاضى . مستندا إليها بما له معناه من الأوراق . غير مقبولة .

(٩) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . إثبات . "بوجه عام" . "شهود" .

وجوب طرح كافة المستندات وأدلة الثبوت على بساط البحث بالجلسة . أساس ذلك .

١ — من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٢ — لما كان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الشركة أو الإضرار العمدى بمصالحها أو التزوير في محركاتها طريقا خاصا ، وكان الحكم المظنون فيه عول على أقوال شهود الإثبات

وما خلاص إليه تقرير لجنة الفحص وما ثبت للمحكمة من اطلاعها على مستندات الصرف في ثبوت الإتهام وإدانة الطاعنين ، وكان من المقرر أن تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع فلا يعيبه الالتفات عن أى دفاع موضوعى .

٣ — لا يعيب الحكم التفاته من الرد على ما أثاره الطاعنان من أوجه دفاع موضوعية وحسبه أنه أورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إليهما ولا عليه إن هو لم يتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها .

٤ — لما كانت الواقعة قد وضحت للمحكمة مما ساقته من أدلة وقرائن وخلصت إلى صورتها الصحيحة التى ارتسخت فى وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث والتى لها أصل فى الأوراق ، فإنه لا تريب عليها إن هى أعرضت عن دفاع الطاعنين بمعاينة السيارات أو ضم مستندات أخرى بعد أن توصلت إلى حقيقة الأمر فى الدعوى مما لا يدعو إلى مزيد من التحقيق . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن دعوى القصور فى التسييب والإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

٥ — وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت بأقوال الشهود دل ذلك على أطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

٦ — قول الدفاع بوهمية الإصلاحات مردود بأن المحكمة غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر بل لها أن تركز فى سبيل عقيدتها من الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة عليها .

٧ — الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تكون مقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٨ - لما كان الطاعنان لا يماريان في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود له معينه من الأوراق فلا يعدو الطعن بدعوى الخطأ في الاسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة نقض .

٩ - لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة بجلسته ١٩٧٠/٣/١١ عرضت على الشاهد الأوراق المودعة بالقضية وطلبت منه الإرشاد عن الفواتير ومدى اتصالها بالمتهمين وذلك في حضور الطاعنين والمدافع عنهما . كما عرضت عليه إحدى الفواتير لإبداء ملاحظاته عليها ، الأمر الذي يفيد أن الفواتير المزورة كانت على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطلعن إلى أنها هي التي دارت مراقبته عليها ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير للطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم خلال الفترة من يناير سنة ١٩٦٥ حتى يونيو سنة ١٩٦٥ المتهمون الأول والثاني والثالث (أولاً) بصفقتهم موظفين مهميين الأول رئيس ورشة فرع الزقازيق بشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا التابعة للقطاع العام والثاني المدير المالي لها والثالث رئيس قسم المراجعة والميزانية المالية بها - سهلوا لاتهم الرابع الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٥٠٠ م ٢٤٩٤ جندياً من مال الشركة المذكورة بأن قاموا باعتماد فواتير غير صحيحة قدمها المتهم الرابع والتي تفيد القيام بعمليات إصلاح وهمية والتأشير عليها بما يفيد مراجعتها وصلاحياتها للصرف وبذلك مكّنوا لاتهم الرابع من صرف قيمتها . (ثانياً) بصفقتهم السابقة أحدثوا عمداً أضراراً بأموال ومصالح شركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا التي يعملون بها بأن تسببوا بالطرق السابقة

في ضياع أموالها . المتهمان الأول والثاني أيضا بصفتهم السابقة البيان سهلا للمتهم الرابع الاستيلاء كذلك بغير حق على مبلغ ٣١١٣ جنيهًا من مال الشركة المذكورة بأن قام باعتماد فواتير غير صحيحة قدمها المتهم الرابع بقصد إثبات عمليات إصلاح وهمية وأثر عليها بما يفيد الاعتماد والصلاحيات للصرف فمكناه بذلك من صرف هذا المبلغ . المتهم الرابع (أولا) اشترك مع المتهمين الثلاثة الأول بطريق الاتفاق في ارتكاب الجريمةين سالفتي الذكر بأن اتفق معهم على تقديم فواتير غير صحيحة تفيد قيامه بإجراء إصلاحات وهمية لصرف قيمتها إليه وذلك بأن اصطنع هذه الفواتير تنفيذًا لهذا الاتفاق وقدمها لهم فأثروا عليها بما يفيد الاعتماد والصلاحيات للصرف فكان أن تمت هاتين الجريمةين بناء على ذلك الاتفاق . (ثانيا) ارتكب تزويرا في محركات شركة النيل العامة لأنوبيس شرق الدلتا التابعة للقطاع العام بأن اصطنع الفواتير أرقام ٨٠٢٤ و ٨٠٢٥ و ٨٠٢٨ و ٨٠٣١ و ٨٠٣٠ و ٨٠١٧ و ٨٢٧٠ و ٨٠١٧ و ٨٣١٧ و ٨٣٦٨ و ٨٣٦٥ و ٨٣٧٣ و ٨٣٧٦ و ٨٣٧٨ و ٨٣٨١ و ٨٣٨٤ و ٨٣٨٧ وأثبت فيها على خلاف الحقيقة قيامه بإجراء إصلاحات وهمية لبعض معدات الشركة بغية الحصول على قيمة هذه الإصلاحات بغير وجه حق . (ثالثا) استعمل المحركات المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن حولها لثولاء الموظفين لاتخاذ اللازم نحو اعتمادها وصرفها إليه . المتهم الثاني أيضا : اشترك بطريق المساعدة مع موظف حسن النية هو الموظف بالإدارة المسالية بالشركة في ارتكاب تزوير في محركات الشركة هي أوامر الإصلاح المبينة بالأوراق بأن قدمها له وطلب منه تحرير أوامر الإصلاح المذكورة من واقع الفواتير المزورة سالفة الذكر فكان أن تمت الجريمة بناء على هذه المساعدة، وطلبت من مستشار الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا (أولا) بمعاينة كل من (الطاعن الأول) و و (الطاعن الثاني) الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . (ثانيا) بعزل المتهمين الثلاثة الأول من وظائفهم . (ثالثا) بالزامهم جميعا برد مبلغ ٢٩٩٤ ج و ٥٠٠ م وتغريمهم مثله . (رابعا) بالزام الأول والثاني والرابع برد مبلغ ٣١١٣ وتغريمهم مثله . (خامسا) باعتبار المدعين بالحق المدعى

تاركين لدهوائهم وإلزامهم المصاريف . فطعن المحكوم عليهما الأول والرابع في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الطاعن الأول — مع آخرين — بجرائم تسهيل الإستيلاء بغير وجه حق على مال لإحدى شركات القطاع العام والإضرار عمدا بمصالحها والطاعن الثاني بالإشتراك في ذلك وتزوير محركات الشركة واستعمالها قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد والبطلان في الإجراءات، ذلك بأن المدافع عن الطاعنين تمسك بأن الاصلاحات التي تضمنتها الفواتير هي اصلاحات حقيقية تمت بالفعل بسيارات الشركة وكانت في حاجة اليها بحكم قدمها واستهلاكها وطلب معاينتها بمعرفة الخبراء الفنيين للوقوف على حقيقتها غير أن المحكمة أعرضت عن هذا الدفاع ولم تن بحثه بعمقه رغم جوهريته . كما التفتت عن طلبه استكمال مستندات الدعوى المناقصة والتي كانت مجال تحقيقات سابقة من جهات الرقابة انتهت إلى عدم صحة ما نسب إلى الطاعنين . كما استدلت بالحكم على وهمية الاصلاحات الموضحة بالفواتير موضوع الد و بما قدره شهود الاثبات وما أثبتته تقرير لجنة الفحص من مخالفتها للإجراءات والأصول المقررة باللوائح والكتب ادورية للشركة في حين أن دفاع الطاعنين قد انصبحت على أنه لم تكن هناك لائحة منظمة لقواعد العمل في غضون الواقعة بل صدرت لائحة لاحقة عليها في سنة ١٩٧٠ ، وأن بعض شهود الاثبات شهدوا بعدم وجود تعليمات أو لائحة تحكم قواعد الاصلاح ولم يجزوا بوهمية الاصلاحات وبالرغم من ذلك تساند الحكم إلى أقوالهم . كما خلت محاضر جلسات المحكمة مما يفيد فحص مستندات الدعوى في حضرة المتهمين أو المدافعين عنهم ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبين في مدوناته ، ما تكفي لفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما بينتها المحكمة وبما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال

شهود الاثبات ومن تقرير لجنة الفحص في شأن ما أسفر عنه فحص مستندات الصرف وفحص دفتر بوابة فرع القاهرة وما ثبت للحكمة من الاطلاع على الفواتير موضوع التحقيق ومستندات صرفها وما ورد بتعليمات رئيس مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٦٣ في شأن الاصلاحات الخارجية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى ببناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه . لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم تسهيل الإستيلاء بغير حق على مال الشركة أو الاضرار العملى بمصالحها أو الزوير فى محركاتها طريقا خاصا ، وكان الحكم المطعون فيه عول على أقوال شهود الإثبات وما خلص اليه تقرير لجنة الفحص وما ثبت للحكمة من اطلاعها على مستندات الصرف من ثبوت الاتهام وإدانة الطاعنين ، وكان من المقرر أن تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع ، وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما أثاره الطاعنان من أوجه دفاع موضوعية وحسبه أنه أورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إليهما ولا عليه إن هو لم يتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه ا طرحها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت من واقع تقرير لجنة فحص المستندات وأقوال ... رئيس اللجنة أن حجم عمليات الإصلاح الخارجية التى تم صرفها من خزينة الإدارة العامة خلال الفترة من يناير سنة ١٩٦٢ إلى آخر يونيه سنة ١٩٦٥ قد انفرد بها الطاعن الثانى وبلغت قيمة المبالغ المنصرفة من هذه العمليات ٢٣١٣٧ ج و ٣٠٠ م و بلغ عدد أذون الصرف الخاصة بهذه العمليات ٥٩ إذنا لم يعثر منها إلا على اثنى عشر إذنا مجموع قيمتها ٥٦٠٧ ج و ٥٠٠ م قدم منها ثلاثة وعشرين فاتورة وهى المتعلقة بالفترة من يناير إلى يونيه سنة ١٩٦٥ والتى دار فى شأنها تحقيق النيابة ، وأنه تبين من فحص أذون الصرف سالفه الذكر والمستندات المرفقة بها أن عمليات الإصلاح تكاد تكون متشابهة وبأعداد ضخمة متقاربة وأنه لم يتخذ بشأنها الإجراءات السليمة التى تتطلبها مثل تلك العمليات لعدم وجود مقاييس من المهندسين المختصين بتحديد الأصناف المطلوب عمل إصلاحات لها والقيمة التقديرية للإصلاحات

التي تتطلبها وعدم إيضاح رأى الورش الفنية التابعة للشركة في شأن إمكانية قيامها بالإصلاح المطلوب وعدم إجراء مناقصة أو ممارسة لمثل تلك العمليات وعدم وجود إجراءات مخزنية تفيد خروج الأدوات المستعملة من مخزن الاستبدال أو إعادتها إليه بعد عمليات الإصلاح وعدم وجود محضر لجنة الفحص بتقرير حالة القطع المستصلحة وأن الطاعن الأول لم يقوم باستيفاء الإجراءات الضرورية سالفة الذكر بالنسبة للفواتير موضوع التحقيق وأنه نظرا لوهيتها فقد أشر على أوامر إصلاحها بإرسالها للإدارة العامة للصرف حتى يظل أمر وهمية ما بها من إصلاحات خافيا على فرع القاهرة المختص بالصرف في حين أنه كان يلتزم التعليمات والإجراءات السليمة فيما يختص بالفواتير المنصرفة من خزنة الفرع قد ثبت من فحص دفاتر مخزن القاهرة ودفتر البوابة أن شيئا مما دون بالفواتير موضوع التحقيق قد قيد بأن الدفترين بالرغم من إثبات فواتير أخرى مقدمة من الطاعن الثاني عن إصلاحات حقيقية أجراها لحساب فرع القاهرة ووجدت مقيمة بدفتر البوابة ودفتر المخزن حال إرسالها وحال إعادتها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة قد وضحت للمحكمة مما ساقته من أدلة وقرائن وخلصت إلى صورتها الصحيحة التي ارتسمت في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث والتي لها أصل في الأوراق ، فإنه لا تريب عليها إن هي أعرضت عن دفاع الطاعنين بمعاينة السيارات أو ضم مستندات أخرى بعد أن توصلت إلى حقيقة الأمر في الدعوى مما لا يدعو إلى مزيد من التحقيق . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان بشأن دعوى القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ومتى أخذت بأقوال الشهود دل ذلك على إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان في شأن تعويل الحكم على أقوال الشهود لا يكون له محل . أما عن دفاعهما بأن بعض الشهود لم تجزم بوهمية الإصلاحات فردرد بأن المحكمة غير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهرة بل لها أن تركز في سهيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة عليها ، وأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل

بعينه على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال قناعة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، ولما كانت الأدلة التي حمل عليها الحكم قضاءه بإدانة الطاعنين سائغة ومقبولة لترتيب استخلاصه لواقعة الدعوى وهي منتجة فيما أسند إليهما من جرائم فإن نفيهما على الحكم بقالة الفساد في الاستدلال يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا يماريان في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود له معينه من الأوراق فلا يعدو الطعن بدعوى الخطأ في الإسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معن تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدلائل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه بجلاسة ١١ مارس سنة ١٩٧٥ عرضت المحكمة على الشاهد الأوراق المودعة بالقضية وطلبت منه الإرشاد عن الفواتير ومدى اتصالها بالمتهمين وذلك في حضور الطاعنين والمدافع عنهما . كما عرضت عليه إحدى الفواتير لإبداء ملحوظاته عليها ، الأمر الذي يفيد أن الفواتير المازورة كانت على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطعش إلى أنها هي التي دارت مرافعته عليها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندره زت ، واسماعيل محمود حفيظ ،
ومحمد عبد الحميد صادق .

(١٢١)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ القضائية

(١) حكم . ” وضعه والتوقيع عليه وإصداره ” . ” بطلان الحكم ” .
إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” .

وجوب وضع الأحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة .
ما لم تكن صادرة بالبراءة . مادة ٣١٢ إجراءات جنائية .

(٢) حكم . ” وضعه والتوقيع عليه وإصداره ” . شهادة سلبية . إثبات .
بوجه عام .

الشهادة السلبية . دليل إثبات على عدم إيداع الحكم وتوقيعه في الميعاد . يفنى عنه بقاء الحكم
خالوا من التوقيع حتى نظر الطعن .

(٣) حكم . ” بطلان الحكم ” . ” تسببيه . تسبیب مريب ” . استئناف .
” نظره والحكم فيه ” .

بطلان الحكم الاستئنافي . المزيد للحكم الابتدائي الباطل . ولو أنشأ لقضائه
أمبا با جديدة .

١ - إن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام
الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن
صادرة بالبراءة .

٢ - إنه وإن كان من المقرر أن الممول عليه في إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي امتازمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع . ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه قد سفل حتى الآن من التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره رغم مضي فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها فإنه يكون مشوبا بالبطلان .

٣ - إذا كان هذا البطلان منبسطا حتما إلى كافة أجزاء الحكم بما في ذلك منطوقه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيدى رغم بطلانه فإن البطلان يستطيل إليه بدوره ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا خاصة به مادام قد أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي إلى امتداد البطلان إليه هو الآخر .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٣ بددت مبلغ النقود المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لـ الذي لم يكن قد سلم إليها إلا على سبيل الأمانة فاختلسته لنفسها . وطلبت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمة . ومحكمة جنح محرم بك الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمة ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لإيقاف التنفيذ ، وفي الدعوى المدنية بالزامها بأن تؤدي للدعي بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت المتهمة هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية)

قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف في الدعوى الجنائية والمدنية والزمها المصروفات المدنية بلا مصروفات جنائية . فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه قد شابته البطلان لتأيده الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه لعدم التوقيع عليه في مدة الثلاثين يوما التالية لصدوره .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة وأنه وإن كان من المقرر أن المعول عليه في إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو الشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع ، ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه قد خلا حتى الآن من التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره رغم مضي فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها فإنه يكون مشوبا بالبطلان . لما كان ذلك ، وكان هذا البطلان منهسطا حتما إلى كافة أجزاء الحكم المذكور بما في ذلك منطوقه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيدته رغم بطلانه فإن البطلان يستطيل إليه بدوره ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا خاصة به ما دام قد أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي إلى امتداد البطلان إليه هو الآخر ومن ثم فإنه يكون مستوجبا نقضه مع الاحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، محمد صلاح الرشيدى ، محمد صفوت القاضى ، والسيد محمد شرعان ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(١٢٢)

الطعن رقم ٤ لسنة ٧ القضائية

محكمة استئنافية ” نظرها الدعوى والحكم فيها “ إجراءات . ” إجراءات
المحاكمة “ . حكم ” بطلانه “ . ” تقرير التلخيص “

عدم وضع تقرير التلخيص . وقعاً عليه من أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف .
إعفال لإجراء جوهرى يبطل الحكم .

إثبات الحكم فى مدوناته عدم وضع تقرير التلخيص لا يصححه القول من بعد أن هذا الإجراء
قد تم .

حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد جاء فى أسبابه ” ان الملف قد خلا
من تقرير التلخيص مما يبطل الحكم “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٤
من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن ” يضع أحد أعضاء الدائرة
المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه ويجب أن يشمل هذا التقرير
ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والتفى بجميع المسائل الفرعية
التي رفعت والإجراءات التي تمت “ فإن عدم وضع تقرير تلخيص يكون تقصيراً
فى إجراء من الإجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ولا يقدح فى ذلك
القول بأن الحكم قد جاء فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لمجده إلا بالطعن
بالتزوير مادام أنه قد أثبت فى مدوناته صراحة عدم وضع تقرير تلخيص مما
يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا لم يحذر عقد عمل للعامل المبين بالمحضر . (ثانيا) لم ينشئ ملفا خاصا للعامل سالف الذكر يتضمن البيانات المقررة . (ثالثا) لم يوفر للعامل وسائل الاسعافات الطبية في المنشأة . وطلبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٤٢ و ٦٥ و ٦٩ و ٧٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة مركز أسيوط الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم جنبيين عن كل تهمة مع تعدد العقوبة بقدر عدد العمال بالنسبة للمتهمين الأولى والثانية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة أسيوط الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لعدم تحرير تقرير التلخيص وتلاوته قبل صدور الحكم .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد جاء في أسبابه ” إن المنف قد خلا من تقرير التلخيص مما يبطل الحكم “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن ” يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه ويجب أن يشمل هذا التقرير ما يخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت “ فإن عدم وضع تقرير تلخيص يكون تقصيرا في إجراء من الإجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ولا يقدح في ذلك القول بأن الحكم قد جاء فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لحجده إلا بالطعن بالتزوير مادام أنه قد أثبت في مدوناته صراحة عدم وضع تقرير تلخيص مما يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية العادة المستشارين :
أحمد قزاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل .

(١٢٣)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ القضائية

حكم . " بيانات التسبيب " . " بطلانه " . بطلان . " بطلان الحكم " .
استئناف . " نظره والحكم فيه " .

إشارة حكم الإدانة إلى نص القانون الذي حكم به وجبه . واجب . وإلا كان باطلا .

خلو الحكم الاستئنافي من الإشارة إلى مواد العقاب . يطله . ولو أيد الحكم الابتدائي الذي
أشار إليها . ما دام لم يأخذ بأسبابه أو يحل إليها .

إشارة الحكم في ديباجته إلى مواد الإتهام أو إثبات الإطلاع عليها . لا يعصمه من البطلان
ما دام لم يفصح عن أخذه بها .

لما كانت المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل
حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم به وجبه ، وهو بيان
جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان يبين من الاطلاع
على الحكم المطعون فيه أنه جاء خلوا من الإشارة إلى نص القانون الذي أنزل
بموجبه العقاب على الطاعن ، فإنه يكون باطلا ، ولا يعصمه من عيب هذا
البطلان أن يكون الحكم الابتدائي قد أشار في أسبابه إلى مواد الإتهام التي طلبت
النيابة تطبيقها وأفصح عن أخذه بها ومعاقبة الطاعن بموجبها ما دام أن الحكم
المطعون فيه لم يأخذ بأسباب ذلك الحكم ولم يحل إليها . كما لا يصحح هذا العيب
ما ورد بديباجة الحكم الاستئنافي من الإشارة إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة

العمامة تطبيقها أو إثباته في منظومة الاطلاع عليها مادام أنه لم يفصح عن أخذه بها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يبدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح وآخرين والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنين الخازين . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح المنصورة قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعدم الميعاد . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلا إذ أغفل الإشارة إلى نصوص القانون التي دان الطاعن بها .

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه جاء خلوا من الإشارة إلى نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب

على الطاعن ، فإنه يكون باطلا ، ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون الحكم الابتدائي قد أشار في أسبابه إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وأنصح عن أخذه بها ومعاقبة الطاعن بموجبها مادام أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأسباب ذلك الحكم ولم يحل إليها . كما لا يصحح هذا العيب ما ورد بديباجة الحكم الاستثنائي من الإشارة إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها أو إثباته في منظوقه الإطلاع عليها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، وأحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خليل .

(١٢٤)

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) استئناف ” التقرير به . نطاقه “ . محكمة ثاني درجة . ” نظرها
الدعوى والحكم فيها “ .

تقرير الاستئناف . هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف من أجزاء الحكم .

استئناف النيابة . لا يتخصص بسببه . ولكن يتحدد بموضوعه . مجاوزة المحكمة الاستئنافية
لما استؤنف من أجزاء الحكم . يعيب حكمها .

(٢) محكمة ثاني درجة ” نظرها الدعوى والحكم فيها “ . حكم .
” إصداره “ .

إيجاب إجماع نضارة محكمة ثاني درجة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . قاصره إلى حالات
الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة . في تقدير الوقائع والأدلة والعقوبة . ولا ينصرف إلى حالة
الخطأ في القانون . مله ذلك .

١ — لما كان الاستئناف — بنص المادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات
الجنائية — يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف
فإن هذا التقرير يكون هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء
الحكم ، وكان من المقرر أن استئناف النيابة العامة وإن كان لا يتخصص بسببه
إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه ، فلا تنصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع
الذي طرح لديها ، وجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات

الأخرى من عيب ، وكان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة — المرفق بالمفردات المضمومة .. أنه جاء قاصرا على ما قضى به الحكم المستأنف في الجريمة الثانية وحدها مما لا زمة قصره في موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيود الذي وضعت النيابة العامة في تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى به في الجريمة الأولى ومن ثم فإن تعرض المحكمة الاستئنافية للجريمة الأولى بتشديد العقوبة المقضى بها عنها إنما هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة — وهي الخصم المستأنف — مما يعيب حكمها .

٢ — من المقرر — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينهما وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة ، وكل ذلك في حدود القانون إشارا من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما النظر في استواء حكم القانون فلا يضح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه ، وإذا ما كان حكم محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للجريمة الثانية إذ نزل بعقوبتها عن الحد الأدنى المقرر في القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتشديد العقوبة عنها إلى حدها الأدنى ، فإنه يكون قد اقتصر على تطبيق القانون على وجهه الصحيح ولا يشترط لذلك إجماع قضاة المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (أولا) لم يوفر وسائل الإسعاف الطبية في المنشأة . (ثانيا) لم يزود المنشأة بجهاز إطفاء للحريق . وطلبت معاقبته بالمواد ٤٢ و ٦٥ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل ومحكمة جناح الخانكة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة إنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم خمسة جنيهات عن كل تهمة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والبطلان ، ذلك بأنه تناول جرمي عدم توفير وسائل الإسعاف الطبية في المنشأة وعدم تزويدها بجهاز الإطفاء اللتين دين المطعون ضده بهما وقضى بتشديد العقوبة المنصى بها في كل منهما ، في حين أن تقرير استئناف النيابة العامة قاصر على ما قضى به الحكم المستأنف من عقوبة تقل عن الحد الأدنى في الجريمة الثانية وحدها ، وإذ تصدى الحكم المطعون فيه للجريمة الأولى وإنما يكون قد تعرض لواقعة لم تتصل بالمحكمة الاستئنافية بموجب تقرير الاستئناف ولم تطرح أمامها ، كما أخطأ الحكم أيضا حين قضى بتشديد العقوبة دون أن ينص على صدوره بإجماع قضاة المحكمة ، كل ذلك مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة قد أسندت إلى المطعون ضده أنه في يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ . (أولا) لم يوفر وسائل الإسعاف الطبية في المنشأة . (ثانيا) لم يزود المنشأة بجهاز إطفاء الحريق ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٢ و ٦٥ و ٢١٥ و ٢٢٢ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٧٥ بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة عملا بمواد الاتهام ، فقررت النيابة العامة في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٥ الطعن في هذا الحكم

بالاستئناف ضد المتهم وأوردت في تقرير الطعن أنه أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للجريمة الثانية وحددت المقصود من طعنها في مذكرتها بأسباب الاستئناف بأن الحكم المستأنف قد أخطأ حين نزل بعقوبة الجريمة الثانية من حدها الأدنى المقرر قانوناً وهو خمسة جنميات ولم تتعرض بشيء لما قضى به الحكم في الجريمة الأولى . لما كان ذلك ، وكان الاستئناف — بنص المادة ٤٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية — يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فإن هذا التقرير يكون هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم ، وكان من المقرر أن استئناف النيابة العامة وإن كان لا ينحصر بسببه إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه ، فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب ، وكان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة — المرفق بالمفردات المضمومة — أنه جاء قصراً على ما قضى به الحكم المستأنف في الجريمة الثانية وحدها مما لازمة قصره في موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيود الذي وضعته النيابة العامة في تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى به في الجريمة الأولى ومن ثم فإن تعرض المحكمة الاستئنافية للجريمة الأولى بتشديد العقوبة المقضى بها إنما هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة — وهي الخصم المستأنف — مما يعيب حكمها — أما ما تنعاه الطاعنة من بطلان الحكم المطعون فيه لعدم النص فيه على صدوره بإجماع قضاة المحكمة ، فإنه لما كان من المقرر — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة ،

وكل ذلك في حدود القانون إيثارا من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه ، وإذا ما كان حكم محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للجريمة الثانية إذ نزل بعقوبتها عن الحد الأدنى المقرر في القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتشديد العقوبة عنها إلى حدها الأدنى فإنه يكون قد اقتصر على تطبيق القانون على وجهه الصحيح ولا يشترط لذلك إجماع قضاة المحكمة ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به بالنسبة للجريمة الأولى .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد هادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، وميش محمد رشدي ، ومحمد وهبة ، وأحمد
طاهر خليل .

(١٢٥)

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٧ القضائية

(١) رجال السلطة العامة . محلات عامة . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " .
تلبس . مأمورو الضبط القضائي .

حق رجال السلطة العامة . ارتياد المحال العامة . لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح
الحسب .

إدراك رجل الضبط القضائي بحسه . أن ما يحويه شيء مغلق . تعدد حيازته جريمة .
تفتيشه له . يكون على أساس حالة التلبس . لا على حق ارتياد المحال العامة .

(٢) مواد مخدرة . تلبس . قبض . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " .

(*) دخول الضابط المفوض . أمره الحاضرين بعدم التحرك . تخل أحداهم عن لقائه تحوى
مخدرا . تلبس . يبيع القبض عليه وتفتيشه .

(٣) إثبات . " شهادة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
حكم . " تسبيله . تسبيل غير معيب " .

تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . متى استخلص الادانة منها . بما
لا تناقض فيه .

(*) السنة ١٢ ص ١٧٠ وقارب السنة ٨ ص ٨٥١ .

١ — من المقرر أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وهو إجراء إداري أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنهه ما فيها مما يحمل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتداد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

٢ — من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى يتم الموهمة التي حضر من أجلها . لما كان ذلك ، وكان ضابطا المباحث قد دخل إلى المقهى لملاحظة حالة الأمن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظام ، فإن تخلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المادة المخدرة وإلقاءها على الأرض يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض .

٣ — من المقرر أن تقدير أهوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع وهي تملك حرية تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوالهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائغة التي أوردها أن الطاعن قد ألقى بالفاقة المخدر بين قدميه على اثر دخول الضابطين إلى المقهى وكانت هذه الواقعة هي قوام شهادة الضابطين بغير خاف بينهما ، وكان ما وقع بينهما من تباين في تقدير عدد الحاضرين بالمقهى — بفرض قيامه — لا يتصل بجوهر الأدلة التي قام عليها قضاء الحكم ، وكان الأصل أن ما يشوب أقوال الشهود من تناقض لا يعيب الحكم ما دام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبنء ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحراره للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار مخدر قد انطوى على خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن القبض على الطاعن تم بلا سند من القانون إذ أن ضابط المباحث حين دخل إلى المقهى أمر الموجودين به وهن بينهم الطاعن بعدم التحرك فإذا ماتخلى الطاعن عما معه من مخدر على أثر هذا القبض الباطل امتد أثر هذا البطلان إلى الإجراءات المترتبة عليه وما يتولد عنها من دليل قبل الطاعن ويكون الحكم إذ رفض الدفع ببطلان الإجراءات قد أخطأ صحيح القانون . كما فسد استدلاله إذ عول في الإدانة على أقوال ضابط المباحث وزميله على الرغم من تناقض أقوالهما في شأن تحديد المكان الذى سقط فيه المنديل عندما ألقى الطاعن به ، وعدد المتواجدين بالمقهى ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال ضابطى مباحث قسم ثان طنطا ومن تقرير التحليل

وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها ، عرض لدفاع الطاعن بقوله "وحيث إنه بسؤال المتهم أنكر ما نسب إليه ودفع الحاضر معه بالجلسة ببطلان الإجراءات دون أن يحدد الإجراء الذي ينحصر بالدفع بالبطلان ، ولما كان الضبط والتفتيش استندتا إلى دخول رجل الضبط القضائي محلا عاما وأمرهما الجالسين والمتهم ضمنهم بعدم التحرك وهو إجراء وقائي ورؤيتهما المتهم عندئذ يلقي من يده اليمنى على الأرض أمام قدميه منديلا معقودا بحالة قام لديهما معها حالة الاشتباه في المتهم فالنقط أحد الضابطين وهو الملازم أول اللقافة وبفضها تبين أن بها مادة مشتبهة أثبت التحليل أنها مخدر الحشيش فأجريا ضبط المتهم وتفتيشه والعثور معه على النقود والخواتم الذهبية فإن الإجراءات بهذه الصورة لا تكون مخالفة للقانون في شيء وبالتالي تكون صحيحة في ذاتها وفي النتيجة التي انتهت إليها بما تلتفت معه المحكمة من الدفع" . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . وهو إجراء إداري أ كدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنهه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح ، وكان من المقرر أيضا أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها . لما كان ذلك ، وكان ضابطا المباحث قد دخلا إلى المفهى للملاحظة حالة الأمن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقارارا للنظام ، فإن تخلي الطاعن عن اللقافة التي تحوى المادة المخدرة وإلقاءها على الأرض يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض ، ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في الرد على الدفع ببطلان الإجراءات سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع وهي تملك حرية تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه

من أقوالهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائغة التي أوردتها أن الطاعن قد ألقى بلفافة المخدر بين قدميه على أثر دخول الضابطين إلى المقهى وكانت هذه الواقعة هي قوام شهادة الضابطين بغير خاف بينهما ، وكان ما وقع بينهما من تباين في تقدير عدد الحاضرين بالمقهى — بفرض قيامه — لا يتصل بجوهر الأدلة التي قام عليها قضاء الحكم ، وكان الأصل أن ما يشوب أقوال الشهود من تناقض لا يعيب الحكم ما دام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، أحمد فؤاد جنيته ، وميش محمد رشدي ، وأحمد علي مومي ، ومحمد
فاروق راتب .

(١٢٦)

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦ القضائية

- (١) دفع . " الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه " . إقرار . بطلان .
" بطلان الإقرار " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
إثبات . " إقرار " .
الدفع بمحصل الإقرار . نتيجة اكراه أو تهديد . لا يقبل لأول مرة أمام النقض .
قول الدفاع بأن ما أدلى به المتهم كان بلايغاز من الضابط . لا يعد دفعا ببطلان
الاعتراف للاكراه .
- (٢) إثبات . " شهادة " حكم . " ما لا يبيد في نطاق التدليل " .
حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شاهد . ولو خالف قول آخر له دون بيان العلة .
- (٣) ضرب . " ضرب أفضى إلى الموت " . جريمة . " أركانها " .
رابطة السببية . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير رابطة السببية " .
تقدير توافر أو انقضاء رابطة السببية . بين الإصابات والوفاة . في جريمة الضرب
المفضى إلى الموت . موضوعي . ما دام سائغا .
- (٤) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . أسباب الإباحة
وموانع العقاب . " استعمال حق مقرر بمقتضى القانون " . حق التأديب . ضرب .
" ضرب أفضى إلى الموت " .
دفاع المتهم بأنه منول أمر المجنى عليهما . موضوعي . لا يقبل لأول مرة أمام النقض .
* مدى حق التأديب المباح .

١ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أحدا من الطاعن أو المدافع عنه أو والدته المحبى عليها لم يثر شيئا بصدد انتزاع اعتراف الطاعن بطريق الاكراه أو صدور أقوال والدته المحبى عليها تحت وطأة التهديد ، وإنما قصارى ما أثبت بالمحضر وأطرحه الحكم المطعون فيه هو مجرد قول المدافع عن الطاعن أن ما ذكره الأخير من أقوال كان بايعاز من ضابط المباحث وإذا كانت كلمة " الإيعاز " هذه لا تحمل معنى الاكراه ولا التهديد المدعى بهما ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثيرهما لأول أمام محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من إجراء تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول في قضائها على قول الشاهد ولو خالف قولاً آخر له وهي غير ملزمة بأن تعرض لكلا القولين أو تذكر حلة أخذها بأحدهما دون الآخر .

٣ - من المقرر أن تقدير قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت أو انتفائها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة .

٤ - إن ما يدعيه الطاعن من توليه أمر المحبى عليها ، فضلاً عن أنه لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة لما هو ثابت من محضر جلسة المحاكمة من أنه لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع الموضوعي أمام محكمة الموضوع ، فإنه - بفرض صحته - لا يجدي له ما هو مقرر شرعاً من أن التأديب المباح لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسراً أو جرحاً ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بقدمه في رقبته فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد عن ذلك قتلها ولكن الضرب أفنى إلى موتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته

إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك .
ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورها عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاث
سنوات مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة ضرب
أفضى إلى الموت ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وتنقض في التسبب
وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المحكمة لم تسمع شهوداً ، وعوات
في حكمها على اعتراف الطاعن وأقوال والدته المجنى عليها في التحقيق رغم انتزاع
ذلك الاعتراف بطريق الإكراه وصدور هذه الأقوال تحت وطأة التهديد
من جانب ضابط المباحث ، ورغم ما يستفاد من أقوال والدته المجنى عليها
— إثر الواقعة — من أن الوفاة حدثت نتيجة سقوط المجنى عليها على الأرض .
هذا إلى أن الحكم بعد ما جزم بأن اعتداء الطاعن على المجنى عليها هو الذي أدى
إلى وفاتها ، عاد فنقل عن تقرير الصفة التشريحية أن هذه الحالة نادرة ،
وهو شك يتعارض مع ذلك الجزم ويفسر لمصلحة الطاعن . وحيث انتفت علاقة
السببية بين فعل الإعتداء الواقع على المجنى عليها ووفاتها ، فإن أحكام قانون
العقوبات لا تسرى على هذا الفعل لأن الطاعن إنما ارتكبه — وفقاً لما نصت عليه
المادة ٦٠ من ذلك القانون — بنية سليمة عملاً بحقه في تأديب أخته المجنى عليها
باعتباره المتولى أمرها بعد وفاة والدها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان بها الطاعن ، وأورد
على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها استنفاها من أقوال
والدته المجنى عليها واعتراف الطاعن في التحقيق ومن أقوال أخيه وما ثبت من
تقرير الصفة التشريحية ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون
الإجراءات الجنائية تجيز لمحكمة الموضوع أن تستغنى عن سماع الشهود متى قبل
المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان الثابت من غير جاسة المحاكمة أنه بعد
سماع شهادة والدته المجنى عليها اكتفى المدافع من الطاعن بتلاوة أقوال باقي

الشهود كما هي مبنية بالتحقيقات فتليت ، فليس للطاعن — من بعد — أن ينهى
على المحكمة قعودها عن سماعهم . لما كان ذلك ، وكان البين من ذلك المحضر أيضا
أن أحدا من الطاعن أو المدافع عنه أو والدته المحبى عليها لم يثر شيئا بصدد انتزاع
اعتراف الطاعن بطريق الاكراه أو صدور أقوال والدته المحبى عليها تحت وطأة
التهديد ، وإنما قصارى ما أثبت بالمحضر واطرحه الحكم المطعون فيه هو
مجرد قول المدافع عن الطاعن أن ما ذكره الأخير من أقوال كان بإيعاز من
ضابط المباحث . وإذا كانت كلمة ” الإيعاز ” هذه لا تحمل معنى الاكراه
ولا التهديد المدعى بهما ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثيرهما لأول مرة أمام
محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من إجراء تحقيق موضوعي تنحسر عنه
وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى فيما نقله الحكم
من رواية والدته المحبى عليها التى أدلت بها فى التحقيق ، فإنه — بفرض صحة ما يدعيه
من إبداء هذه الشهادة قولاً آخر إثر وقوع الواقعة — لا يحق له أن ينهى
على المحكمة تمويلها على تلك الرواية دون هذا القول ، لما هو مقرر من أن لمحكمة
الموضوع أن تعمل فى قضائها على قول للشاهد ولو خالف قولاً آخر له وهى غير
ملزمة بأن تعرض لكلا القولين أو تذكر علة أخذها بأحدهما دون الآخر ، لما
كان ذلك ، وكان لا أثر فى الحكم للتناقض الذى يعيبه عليه الطاعن ، ذلك بأن الحكم
إذ حصل وقوع الاعتداء من الطاعن وحده على المحبى عليها وأنه صفعها على وجهها
وركها برجله فى رقبتها أثناء جلوسها على الأرض وانتهى إلى حدوث الوفاة نتيجة
ذلك الاعتداء ، قد أورد — نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية — أن بالجسم
أماكن حساسة كقدام العنق ومنطقة الحنجرة ومنطقة الصدغ والاذن قد يتسبب
عن الإصابة الطفيفة فيها الحدث الفجائى وفى هذه الحالة — وهى حالة نادرة —
قد يتوقف القلب تماماً دون أن يتمكن من الاستمرار فى عمله والخروج من تأثير
العصب الحائر عليه وبذلك يموت المصاب عقب حصول الإصابة كما هى الحال
فى وفاة المحبى عليها التى نشأت عن الصدمة العصبية بالفعل المنعكس والنهش البار
اسميتى للعقب نتيجة الإصابات الراضة التى وقعت على العنق والصدغ ومقدم
الصدر ، وهذا الذى أورده الحكم يتفق ولا يتعارض مع الجزم بأن الاعتداء
الواقع من الطاعن — دون سواء — على المحبى عليها هو الذى أدى بالفعل إلى وفاتها
وإن كانت هذه الحالة نادرة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير قيام

رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى الى الموت أو انتفائها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة — كما هي الحال في الدعوى الماثلة — وكان ما يدعيه الطاعن من توليه أمر المحنى عليها ، فضلا عن أنه لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة لما هو ثابت من محضر جلسة المحاكمة من أنه لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع الموضوعي أمام محكمة الموضوع ، فإنه — بفرض صحته — لا يجدي ، لما هو مقرر شرعا من أن التأديب المباح لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسرا أو جرحا ولا يترك أثرا ولا ينشأ عنه مرض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدي ، و اسماعيل محمد حفيظ ، ومحمد صفوت
القاضي ، والسيد محمد مصري شرعان

(١٢٧)

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٧ القضائية

اختصاص "تنازع الاختصاص" .

تعيين المحكمة المختصة . عند تنازع الاختصاص بين محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمة ابتدائية
واحدة . من اختصاص دائرة الجنح المستأنفة بهذه المحكمة شطب .

مؤدى نص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن دائرة الجنح
المستأنفة بالمحكمة الابتدائية هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل
في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمتين تابعتين لمحكمة
ابتدائية واحدة . لما كان ما تقدم ، وكان طلب تعيين الجهة المختصة الذي
تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين محكمة روض الفرج
الجزئية ومحكمة أحداث القاهرة التابعتين لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية — على
ما يبين من كتابها المرفق — مما تختص بالفصل فيه دائرة الجنح المستأنفة بهذه
المحكمة فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هرب التبغ المبيّن بالمحضر . وطالبت عقابه
بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ . ومحكمة روض الفرج

الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادتي الاتهام بإعادة القضية إلى النيابة العامة لإحالتها إلى محكمة أحداث القاهرة . فأحالتها النيابة العامة إلى محكمة أحداث القاهرة ، ومحكمة الأحداث قضت في الدعوى حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة مرة أخرى . فتقدمت النيابة العامة بطلب إلى محكمة النقض تطلب فيه تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى .

المحكمة

حيث إن مبنى طلب النيابة العامة هو أن حكم محكمة روض الفرج الجزئية الصادر حضوريا بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإعادتها إلى النيابة العامة لإحالتها إلى محكمة جناح الأحداث بالقاهرة ، وقضاء هذه المحكمة الأخيرة حضوريا بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٧٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ، قد انطوى على تنازع سلبى على الاختصاص ذلك بأن الدعوى ذاتها رفعت إلى محكمتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين وتخلفت كل منهما عن نظرها مما دعا النيابة العامة إلى التقدم بهذا الطلب لتعيين المحكمة المختصة بالفصل فيها تطبيقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت بارتكاب جريمة تهريب تبغ وأقامت عليه الدعوى أمام محكمة روض الفرج الجزئية وأثناء نظر الدعوى اطاعت المحكمة على بطاقة الاتهام الشخصية وقضت في ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإعادتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ، مؤسسة قضاءها على أنه ثبت لها أن سن المتهم كانت تقل عن ثمانية عشر عاما وقت ارتكاب الجريمة ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أحداث القاهرة اطاعت المحكمة على بطاقة الاتهام الشخصية ثم أصدرت حكمها بعدم اختصاصها

بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها مستندة في ذلك إلى أن المتهم كان قد جاوز الثامنة عشرة من عمره وقت الحادث . لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبى على الاختصاص بين محكمتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة . لما كان ما تقدم ، وكان طلب تعيين الجهة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبى بين محكمة روض الفرج الجزئية ومحكمة أحداث القاهرة التابعتين لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية — على ما يبين من كتابها المرفق — مما تختص بالفصل فيه دائرة الجنح المستأنفة بهذه المحكمة ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين : قصدي اسكندر عزت ، و اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد علي بلوغ .

(١٢٨)

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٧ القضائية

(١) إثبات . " اعتراف " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " .

حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم . ولو عدل عنه . من اطعانت
إلى صحته .

(٢) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . دعوى جنائية .
" نظرها والحكم فيها " . قتل عميد .

الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته . هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه في طلباته
الجنائية . طلب الدفاع أثناء مرافعته استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . عدم
إصراره على هذا الطلب في ختام مرافعته التي استمرت إلى اليوم التالي . طلب
غير جازم .

(٣) وصف التهمة . محكمة الموضوع . " سلطتها في تعديل وصف التهمة " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

حق محكمة الموضوع في رد الواقعة بعد تحييدها إلى الوصف القانوني الصحيح . دون لفت
نظر الدفاع . ما دامت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة هي بذاتها التي اتخذت أساسا
لوصف الجرم .

قيام المحكمة بتعديل وصف التهمة المستندة إلى الماتم بادخال آخر مجهول . مجرد تصحيح
لبيان كوكبة ارتكاب الجريمة . لا يحتاج إلى تنبيه الدفاع .

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعترا ب المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٢ — من المقرر أن الطلب الذى تستزم محكمة الموضوع باجابهة أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية — وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب لدى مرافعته بجلسة ١٩٧٥/١٠/٢١ استدعاء كبير الأطباء الشرعيين أو الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح الجثة لمناقشته ، إلا أنه لم يعد إلى التحدث عن طلبه هذا في ختام مرافعته التى استمرت إلى اليوم التالى والتى اقتصر فيها على طلب البراءة ، ولما كان هذا الطلب بهذا النحو غير جازم . ولم يصر عليه الدفاع في ختام مرافعته ، فإن ما ينعاه الطاعن من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له عمل .

٣ — الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هى مكلفة بتحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم أساسا للوصف الذى دان المتهم به ، دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن بادخال متهم آخر مجهول دون لفت نظره إلى ذلك ، وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة . وهى التى كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التى كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح

لإجرائه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليتدافع على أساسه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم لا خلاله بحق الدفاع يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها قتلا ... مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله واستدراجا إلى المزارع وما أن ظفرا به حتى ألقياه في مصرف قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الأمراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمسادين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت في الدعوى حضوريا عملا بما أدى الاتهام بمعاينة المتهم الثاني (الطاعن) بالأشغال الشاقة مدة خمس عشر عاما وبراءة المتهم الأول مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المسندة إليه قد جاء مشوبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع . ذلك بأنه اعتمد في إدانته للطاعن على اعترافاته بتحقيقات النيابة رغم أنها جاءت وليدة الإكراه والتعذيب الواقعين عليه أثبتته الكشف الطبية المتوقعة عليه . وأشار إليها النيابة العامة في تحقيقاتها . دون أن تنفي المحكمة بتجهيص عدوله عنها بالجلسة وإنكاره لما أسند إليه منها . كما جاء الحكم مشوبا بالإخلال بحق الدفاع إذ لم تستجب المحكمة إلى ما طلبه بجلسة ١٩٧٥/١٠/٢١ بمناقشة كبير الأطباء الشرعيين فيما ورد بنتيجة تشريح جثة المجنى عليه من وجود سخجات ظفرية بها تتعارض مع اعترافات الطاعن في تصويره للحادث — وكذا بشأن وجد من ارتشاحات وترسيبات طجنية بالتجريف الصدري والقصبة الهوائية بجثة المجنى عليه والمدة اللازمة لنسبها . كذلك لم تلفت المحكمة نظر الطاعن لتعديدها لوصف التهمة حين أدخلت متهمها آخر مجهولا في قائمة الاتهام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بها مؤداه إن الطاعن مع آخر مجهول انتويا التخلص من المجنى عليه - الطفل استجابة لما يمكنه هم الطاعن نحو الطفل المذكور من حقد وغيره بسبب ما كان يتمتع به من حب وتدليل لدى والده - جد المتهم لأب - فاستدرجه الأخير من منزله إلى أحد المصارف العمومية يوم ١٩٧٤/١/١٢ وقاما باغراقه وازهاق روحه ، ثم قاما بعد ذلك بدفن جثته إخفاء لفعلتهما الآثمة - وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من اعترافه في تحقيقات النيابة العامة بأنه استجاب إلى رغبة عمه الذي أباح له بحقه على الطفل المجنى عليه واصطحب المجنى عليه إلى الشاطئ الأيمن للمصرف العمومي حيث لحق به المتهم الأول ، وقام بتفريق المجنى عليه - وأضاف بأنه علم من المتهم الأول بعد ذلك بإمكان إخفاء الجثة وأرشد عنها ضابط المباحث - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمانت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع - وكانت المحكمة قد استظهرت في الحكم مؤدى اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة وخلاصت - بناء على أسباب سائفة - إلى سلامة الدليل المستمد من هذا الاعتراف لما إرتأته من مطابقته للحقيقة والواقع ، بعد أن اطرحت دفاع الطاعن ببطلان اعترافه أمام النيابة المؤصل على الإصابات الشاهدة بجسمه والتي أثبتتها وكيل النيابة في محضره المؤرخ ١٩٧٤/٢/٣ بقولها: أنها لا تعمل على هذا الإنكار المتأخر - " إذ أن الثابت بأقوال المتهم المذكور في تحقيقات النيابة أنه أقر صراحة بأن اعترافه صدر منه عن طواعية واختيار دون أن يقع عليه أي إكراه من أحد - أما الإصابات المشاهدة بجسمه والتي أثبتتها وكيل النيابة المحقق في محضره الأول المؤرخ ١٩٧٤/٢/٣ فقد وقعت عليه على حد قوله قبل مثوله أمام النيابة في ذلك التاريخ واستمر على إنكاره وقتئذ رغم حدوثها به ونسبة أحداثها إلى رجال المباحث - في حين خلت التحقيقات من وجود أية آثار حديثة بجسمه تنبئ عن وقوع أي تعذيب أو إعتداء عليه عند ما مثل أمام النيابة بعد ذلك بتاريخ ١٩٧٤/٢/٩ معترفا باقتياده المجنى عليه إلى حيث تم اغراقه في حضوره على التفصيل الوارد في اعترافه ، ثم قيامه بإرشاد رجال الشرطة عن مكان دفن الجثة واستخراجها وتعرف والدى المجنى

عليه عليها الأمر الذي يجعل ذلك الاعتراف في نظر المحكمة مطابقا للحقيقة والواقع، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا — لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطالب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية — وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب لدى مرافعته بجلسة ١٩٧٥/١٠/٢١ بنسب كبير الأطباء الشرعيين أو الطبيب الشرعي الذي قام بتشريح الجثة لمناقشته، إلا أنه لم يعد إلى التحدث من طلبه هذا في ختام مرافعته التي استمرت إلى اليوم التالي والتي اقتصر فيها على طلب البراءة، ولما كان هذا الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصير عليه الدفاع في ختام مرافعته، فإن ما ينعاه الطاعن من الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل، لما كان ذلك وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم، بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا، دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك، مادام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان المتهم بها، دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن بإدخال متهم آخر مجهول دون لفت نظره إلى ذلك وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة، وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يوضح إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليرافع على أساسه، ومن ثم فإن التمسك على الحكم بالإخلاله بحق الدفاع يكون غير سديد، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعصوية السادة
المستشارين محمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ، والسيد محمد مصرى قمرهان ،
ومحمد عبد الحميد صادق

(١٢٩)

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " .

انحائية الدليل في المراكات الجنائية . مؤداما ؟

الأدلة في المواد الجنائية متساندة .

لا يلزم أن يكون الدليل صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد اثباتها . كفاية استخلاص ثبوتها .
استنتاجاً .

(٢) تزوير " تزوير الأوراق الرسمية " . جريمة . " أركانها " . قصد
جنائى .

التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . متى لا يلزم .

متى يتحقق القصد الجنائى في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ؟

(٣) إثبات " خبرة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

تقدير آراء الخبراء . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها بإعادة المهمة إلى الخبير
أو نذب غير آخر .

١ — من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدلائل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بيعة أو قرينة يرنح إليها دليلا لحكمه . ولا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزء من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في احتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٢ — من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وتحقيق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرم مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس أمرا لازما للتحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

٣ — من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها ، دون أن تلزم بنسب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يخاف المنطق والقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخر بأنهما (أولا) بصفتهما موظفة عمومية ورئيسة قسم الحجز الإداري بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمنصورة ارتكبت تزويرا في ورقة رسمية هي محضر الحجز الإداري حال تحريرها المختص بوظيفتها بجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمها بتزويرها بأن أثبتت على غير الحقيقة بمحضر الحجز أنه توقع ضد وعينته حارسا على السيارة المحجوزة (ثانيا) استعملت الورقة المزورة سالفة الذكر بأن قدمتها إلى الإدارة المختصة بهيئة التأمينات الاجتماعية لاتخاذ اللازم بشأنها مع علمها بتزويرها وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمواد ٢ / ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات . فطعنتم المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة تزوير ورقة رسمية "محضر حجز إداري" واستعمالها قد شابه القصور في التسبب وانطوى على الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه استند إلى أدلة لا تؤدي إلى ما رتبته عليها من نتيجة ، حيث عول على أن الطاعنة هي التي أوقعت الحجز وحررت محضره وعينت الحارس على السيارة المحجوز عليها واستوقعته بزعم تحققها من شخصيته وحيازته للسيارة رغم ثبوت بيعه لها قبل توقيع الحجز عليها ، كما عول على ما قرره المحكوم عليه الثاني من أن السيارة كانت في حيازة الحارس الموجود بها أمام مقر هيئة التأمينات الاجتماعية وقت توقيع الحجز ، مما استخلص منه الحكم ثبوت اتفاق المحكوم عليه الثاني مع الطاعنة على توقيع الحجز ومساعدته لإياها في ذلك ، وهو ما لا ينهض دليلا كافيا على ثبوت ما دينت به الطاعنة في حقها . فضلا عن أن الحكم لم يستظهر توافر ركن القصد الجنائي لجريمة

التزوير في حق الطاعة ، وليس في أوراق الدعوى ما يكشف عن ثبوته ، خاصة وأنه لا مصلحة للطاعة في ارتكاب هذه الجريمة . بالإضافة إلى أن الحكم حول في قضائه على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بشأن فحصر توقيع الحارس على محضر الحجز دون أن يقول كلمته فيما أبداه الدفاع عن الطاعة من أن توقيعات الحارس المعترف بها على أوراق المضاهاة جميعها متغايرة كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في قوله إنها تلخص في أنه بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٩ بدائرة قسم ثان المنصورة محافظة الدقهلية حروت المتهم الأولى (الطاعة) بوصفها رئيسة لقسم الحجز الإداري بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمنصورة محضر الحجز الإداري رقم ٤٥٨ أوقعت بموجبه حجزاً إدارياً على السيارة رقم ٨٩ رميس دقهلية وفاء لمبلغ ٥٨ ج و ٥١٦ م المستحقة للهيئة قبل ، وأثبتت في محضر الحجز على خلاف الحقيقة أن المخاطبة تمت معه شخصياً وإنها حينئذ حارساً على تلك السيارة التي كانت في حيازته وبأنه وقع أمامها بإمضائه على محضر الحجز مع أنه لم يكن موجوداً وقت تحرير المحضر ولم تتم المخاطبة معه شخصياً ولم تكن السيارة المحجوزة في حيازته ولم يوقع بإمضائه على محضر الحجز ، وقد قامت المتهم الأولى بتقديم ذلك المحضر المزور إلى الهيئة المذكورة للسير في الإجراءات ، وقد اتفق المتهم الثاني مع المتهم الأولى ، في ارتكاب جريمة التزوير سالفة الذكر بأن اتفق معها على ارتكابها وقدم لها تلك السيارة التي كانت في حيازته فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة وأورد الحكم على ثبوتها في حق الطاعة أدلة سائفة مستمدة من أقوال و شقيق المحكوم عليه الثاني وأحد شاهدي محضر الحجز — واعتراف الطاعة إنها هي التي قامت بتحرير محضر الحجز ، وكذا اعتراف المحكوم عليه الثاني بأنه اشترى تلك السيارة المحجوز عليها من قبل توقيع الحجز عليها وإنها كانت في حيازته وقت توقيع هذا الحجز ، ومما ثبت من الاطلاع على محضر الحجز الإداري موضوع الإتهام ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ،

ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه فما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك ، فقد جعل القانون من سلطته أن وزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه . ولا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان من المقرر أيضا أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه . وكان من المقرر كذلك أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبراء المقدم إليها ، دون أن تلزم بنسب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبراء ما دام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يخالف المنطق والقانون . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في الإدانة — والتي لا تجادل الطاعنة في أن لها معيها الصحيح من الأوراق — من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من مقارفة الطاعنة للجريمة التي دينت بها ، وقد استخلص الحكم منها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها . ومن ثم فإن ما تثيره الأخيرة بوجه نعيها لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يحسوز إثارته أمام محكة النقض ، وبالتالي تخسر عن الحكم المطعون فيه قالة القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ويضحى الطعن برمته على غير أساس متعيضا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد عبد الحميد صادق
ومحمد علي بليغ .

(١٣٠)

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ القضائية

(١) قتل خطأ . حكم . ” بيانات حكم الإدانة ” . ” تسببيه . تسبيب
غير معيب ” .

عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجروح ما أورده . مؤديا
إلى تفهم الواقعة بأركانها .

(٢) إثبات . ” بوجه عام ” . قتل خطأ . حكم ” بيانات حكم الإدانة ” .
” تسببيه . تسبيب غير معيب ” .

عدم تحديد أى من إطارات المقطورة صدم الحقن عليه . لا يعرب الحكم .

(٣) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة
لواقعة الدعوى ” . إثبات . ” بوجه عام ” . ” شهود ” . حكم . ” تسببيه
تسبيب غير معيب ” .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة
أمام المحكمة . موضوعي .

(٤) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل ” . إثبات . ” شهود ” .
حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب ” .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها زهاداتهم . موضوعي .

(٥) إثبتات . " شهادة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

تناقض الشاهد في أقواله . لا يعيب الحكم . متى استغاص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .

(٦) محكمة استئنافية . " إجراءات نظرها الدعوى والفصل فيها " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .

المحكمة الاستئنافية . تحكم أصلا على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإبرائه .

(٧) محكمة الموضوع . " الإجراءات أمامها " . إثبتات . " شهود " . محكمة استئنافية . " إجراءات نظرها الدعوى والفصل فيها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

عدم تمسك طاعن أمام محكمة أول درجة بسمع شاهد الإثبتات . يفيد تنازله عن معناه . البنات المحكمة الاستئنافية من ذلك الطلب . لا تريب .

٨ - نقض . " أسباب الطعن . تحديدها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " . شرط قبول وجه الطعن . أن يكون واضحا محددا .

(٩) خطأ . مسئولية مدنية . مسئولية جنائية . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .

(١٠) قتل خطأ . إصابة خطأ . مسئولية جنائية . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

المرءة التي تصاح أساما للمساءلة الجنائية . في جريمى القتل الخطأ والإصابة الخطأ . هي مجازة الحد الذى يقتضيه ملائسات الحال وظروف المروء وزمانه ومكانه .

(١١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . خطأ . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

تقدير ما إذا كانت المرءة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد . موضوعي .

(١٢) حكم . "وضعه والتوقيع عليه وإصداره" "بطلان الحكم" . محكمة
ثاني درجة . "إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها" .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله . طالما قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف
أخذا بأسبابه .

١ - لما كان ما أثبتته المحكمة كافيا لفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما
تبينتها المحكمة - وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان
الطاعن بها فإن ذلك يحقق حكم القانون إذ لم يرسم القانون شكلا خاصا
يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

٢ - لا يعيب الحكم عدم تحديده أى من إطارات المقطورة قد صدم
الجنجى عليه ذلك لأن هذا ليس ركنا من أركان الجريمة فإن منعى الطاعن في هذا
الخصوص لا يكون سديدا . فضلا عن أن الثابت من مدونات الحكم
- وهو ما لا ينازع فيه الطاعن - أنه كان يدفع المقطورة من الخلف
بما لا يكون معه مجديا ما يثيره من أن العجلة الخلفية لها هي التي أصابت
الجنجى عليه .

٣ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر
المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما
يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها
مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها
شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله
من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره
التقدير الذي تطمئن إليه .

٥ - من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم
مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا

لا تناقض فيه . ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم عند إيراده لأقوال الشاهد له أصله الثابت في الأوراق فلا جناح على المحكمة أن هي اعتمدت على شهادته ضمن ما اعتمدت عليه في قضائها والذي يكشف عن أنها اقتنعت بأن إصابة المجنى عليه كانت بالعجلة الحفيفة اليسرى من المقطورة أخذا بما جاء بالمعينة وشهادة الشاهد سالف الذكر .

٦ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .

٧ - مثول الطاعن أمام محكمة أول درجة وعدم تمسكه بسماع شاهد الإثبات يعد تنازلا عنه ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية ان التفتت عن ذلك الطلب لا تكون قد أخالت بحق الطاعن في الدفاع على فرض أنه قد طلب سماحه أمام محكمة ثاني درجة .

٨ - يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محسوسا وإذا كان الطاعن لم يفصح عن أوجه الدواع التي ضمنها مذكرته المقدمة منه حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن معنى الطاعن على الحكم إغفاله التعرض لها يضحى غير سديد .

٩ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

١٠ - السرعة التي تصالح للسائلة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .

١١ - تقدير ما إذا كانت السرعة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

١٢ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم تسببوا خطأ في موت
 وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم وعدم احتياطهم بأن قادوا مقطورة بحالة ينجم عنها
 الخطر فصدت المجنى عليه وأحدثت إصابات التي أودت بحياته وطابت عقابهم
 بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة بنى حزار الجزئية قضت في الدعوى
 غيابياً عملاً بمادة الإتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة
 مائتي قرش لوقف التنفيذ ، عارض المتهم الأول (الطاعن) والثاني وقضى
 في معارضتهما بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه
 بالنسبة للطاعن وباعتبارها كأن لم تكن للمتهم الثاني . فاستأنف المحكوم عليهما
 الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضورياً للمتهم
 الأول (الطاعن) وغيابياً للثاني بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه
 وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم
 بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريمة القتل
 الخطأ قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع .
 ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين كيفية
 وقوع الحادث وما إذا كان اصطدام المقطورة بالمجنى عليه جاء بعجلاتها الأمامية
 أم الخلفية وخط سير المجنى عليه إذ الثابت من الأوراق أن الحادث وقع نتيجة
 خطأ المجنى عليه الذي اندفع بحكم صغر سنه فسقط تحت العجلة الخلفية اليسرى
 للمقطورة وهو الأمر الذي أيدته المعاينة كما عول الحكم في قضائه بالإدانة على
 أقوال الشاهد رغم تناقضها وإنها تؤكد عدم رؤيته للحادث كما أن
 محكمة ثاني درجة لم تعرض لدفاع الطاعن الثابت بمذكرته المقدمة أثناء حيز
 الدعوى للحكم ولم تجب الطاعن إلى طلبه سماع شاهد الإثبات وفضلاً عن ذلك
 فإن الحكم لم يبين وجه الخطأ الذي أسنده إلى الطاعن واقتصر في الاستدلال

على توافره بواقعة الاصطدام ذاتها وما شهد به ... من أن المقطورة كانت مسرعة مع تعارض هذه الرواية مع الثابت من الأوراق أن المقطورة كانت محملة بجمولة ثقيلة وكان يجرها ثلاثة أشخاص بما يستحيل معه أن تكون مسرعة عند دفعها هذا وقد حرر الحكم المطعون فيه على نموذج مطبوع مما يدل على أن المحكمة الإستئنافية لم ترجع إلى أوراق الدعوى ولم تحصى الدليل فيها أو تتصدى لأوجه الدفاع التي أبدت من الطاعن كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أثبت في مدوناته بياناً لواقعة الدعوى ما محصله أن الطاعن ومعه بعض العمال كانوا يدفعون مقطورة يجرها من الامام ودفعها من الخلف مما أدى إلى سيرها بسرعة فاصطدمت بالحجني عليه الذي كان يسير بالطريق ومرت العجلة اليسرى الخلفية للمقطورة عليه فأدى ذلك إلى قتله ، لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم كافياً لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة — وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها فإن ذلك يحقق حكم القانون إذ لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . لما كان ذلك وكان لا يعيب الحكم عدم تحديده أي من اطارات المقطورة قد صدم الحجني عليه ذلك لأن هذا ليس ركناً من أركان الجريمة فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً . فضلاً عن أن الثابت من مدونات الحكم — وهو ما لا ينازع فيه الطاعن — أنه كان يدفع المقطورة من الخلف بما لا يكون معه مجدياً ما يشير به من أن العجلة الخلفية لها هي التي أصابت الحجني عليه ، لما كان ذلك ، كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالف من صور أخرى ما دام استخلاصها مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصابها في الأوراق وكانت المحكمة قد استخلصت صورة الحادث التي ارتاح إليها وجدانها واستقرت في عقيدتها وكان الطاعن لا يجادل في أن الأدلة التي استندت إليها والتي تؤدي إلى تلك

النتيجة لها أصابها الثابت في الأوراق فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة التي استنبطت منها المحكمة معتقدها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، كما أنه من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وكان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم عند إيراد أقوال الشاهد ... له أصله الثابت في الأوراق فلا جناح على المحكمة إن هي اعتمدت على شهادته ضمن ما اعتمدت عليه في قضائها والذي يكشف عن أنها اقتنعت بأن إصابة المحني عليه كانت بالعبلة الخلفية اليسرى من المقطورة أخذا بما جاء بالمعينة وشهادة الشاهد سالف الذكر ومن ثم كان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله ، لما كان ذلك وكان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وكان الثابت إن الطاعن مثل أمام محكمة أول درجة ولم يتمسك بسماع شاهد الإثبات مما يعد نازلا عنه فإن المحكمة الاستئنافية إن التفتت من ذلك الطلب لا تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع على فرض أنه قد طلب سماعه أمام محكمة ثاني درجة ، ولما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا وإذا كان الطاعن لم يفصح عن أوجه الدفاع التي ضمنها مذكرته المقدمة منه حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن منعي الطاعن على الحكم اغفاله التعرض لها يضحى غير سديد ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض وأن السرعة التي تصلح أساسا للمسائلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وتقدر ما إذا كانت السرعة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر

الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى أثبت أن الطاعن وآخرين كانوا يقومون بحرق المقطورة ودفنهما من الخلف مما أدى إلى سرقتها الزائدة وإصطدامها بالمحجني عليه وحدوث إصاباته التي أودت بحياته ومن ثم فإنه يكون قد أبان خطأ الطاعن ورابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة المحجني عليه نتيجة ذلك الخطأ مستنداً في ذلك إلى أدلة الدعوى مما لا يجوز المجادلة في توافره أو سلامة الاستدلال عليه أمام هذه المحكمة فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة . فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا برفضه موضوعاً .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عصدي اسكندر عزت ، واسماعيل حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، والسيد محمد مصري شرفان .

(١٣١)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٧ القضائية

(١) هدم . طعن . "مبيعه" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .
حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

صدور قرار بالهدم . عدم النظم منه وفق ما رسمه القانون . صيرورته نهائيا . هدم بجواز
المجادلة فيه .

(٢) قانون . "تطبيقه" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .
حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

عدم الاعتماد بالتعليقات . في مقام تطبيق القانون .

١ — إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجرين والمستأجرين نص في المادة ٣١ على أنه "تتولى الجهة الإدارية
المختصة بشئون التنظيم معايينة وفحص المباني والمنشآت وتقرر ما يلزم اتخاذ
للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو التدمير
أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله . ويتضمن التقرير تحديد
المدة اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة وما إذا كانت تستوجب إخلاء المبنى مؤقتا
كلية أو جزئيا" . وجرى نص المادة ٣٢ على أنه "تشكل في كل مدينة أو قرية
لها مجلس محلي لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تتولى دراسة التقارير
المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني المشار إليها

في المادة ٣٠ وإصدار قرارات في شأنها وبين القرار الذي يصدره وزير الإسكان والمرافق بكيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والإجراءات التي تتبع في مزاولة أعمالها". وحددت المادة ٣٣ كيفية إعلان قرارات اللجنة إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق ثم نصت المادة ٣٤ على أنه "لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه بالمادة السابقة في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان القرار إليه ، أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار". ونصت المادة ٣٥ على "أنه على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة النهائي في المدة المحددة لتنفيذه وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني". ثم بينت المادة ٤٦ العقوبات التي توقع في حالة مخالفة حكم المادة ٣٥ من هذا القانون. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من محضر قسم التنظيم يجلس مدينة بنى سويف وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . وكان الطاعن لم يسلك طريق الطعن وفقا للقانون فقد بات قرار لجنة التنظيم الصادر بالهدم نهائيا لا يجوز للطاعن المجادلة فيه أو طلب تعيين خبير لتقرير صلاحية البناء بعد ترميمه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تبني هذا النظر — الذى يتفق وصحيح القانون — فإن النعى عليه بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع أو القصور لعدم الرد على طلب تعيين خبير أو مخالفة القانون يكون في غير محله .

٢ — لا يصح الاعتماد بالتعليقات في مقام تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما لم ينفذا قرار الهدم في الميعاد المحدد وطلبت عقابهما بالمواد ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ومحكمة بنى سويف الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمبادئ الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائة قرش وتنفيذ القرار خلال شهر .

فاستأنف المحكوم عليه الأول ، ومحكمة بنى سويف الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرمة عدم تنفيذ قرار الهدم الصادر من لجنة التنظيم قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسييب ومخالفة للقانون ذلك أن الحكم أسس قضاءه على أن قرار الهدم أصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه ، في حين أن تشكيل اللجنة التي أصدرت قرار الهدم جاء استنادا إلى قانون ملغى وقد تظالم الطاعن من قرارها إلى المحافظ ، هذا فضلا عن أن الحكم لم يستجب إلى طلبه ندب خبير لمعاينة المنزل ، والتفت عن تعاليم النيابة العامة التي تقضى بعدم الالتجاء إلى تنفيذ أحكام الهدم كلما أمكن ترميم العقار .

وحيث إن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين نص في المادة ٣١ على أن " تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم معاينة وفحص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذه للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدمير أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله . ويتضمن التقرير تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة وما إذا كانت تستوجب إخلاء المبنى مؤقتا كلياً أو جزئياً " . وجرى نص المادة ٣٢ على أنه " تشكل في كل مدينة أو قرية لها مجلس محلى لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني المشار إليها في المادة ٣٠ وإصدار قرارات في شأنها . ويبين القرار الذى يصدره وزير الإسكان والمرافق كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والإجراءات التى تتبع فى مزاولة أعمالها " . وحددت المادة ٣٣ كيفية إعلان قرارات اللجنة إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق ثم نصت المادة ٣٤ على أنه : " لكل من ذوى الشأن أن يطعن فى القرار المشار إليه بالمادة السابقة فى موعد

لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان القرار إليه ، أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار“ . ونصت المادة ٣٥ على أنه ”على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة النهائي في المدة المحددة لتنفيذه وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني“ . ثم بيّنت المادة ٤٦ المقوبات التي توقع في حالة مخالفة حكم المادة ٣٥ من هذا القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من محضر قسم التنظيم بمجلس مدينة بني سويف وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . وكان الطاعن لم يسلك طريق الطعن وفقا للقانون فمقد بات قرار لجنة التنظيم الصادر بالهدم نهائيا لا يجوز للطاعن المجادلة فيه أو طلب تعيين خبير لتقرير صلاحية البناء بعد ترميمه“ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تبني هذا النظر — الذي يتفق وصحيح القانون — فإن التمس عليه بالإخلال بحق الطاعن في ادفاع أو القصور لعدم الرد على طلب تعيين خبير أو مخالفة القانون يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان لا يصح الاعتداد بالتعليقات في مقام تطبيق القانون فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة المستشار السيد محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جزيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد طاهر خليل .

(١٣٢)

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ القضائية

(١) تفتيش " التفتيش بغير إذن " . دفع " الدفع ببطالان التفتيش " .
بطالان . جمارك . تهريب جمركي .

الدفع ببطالان التفتيش . ما يثبت ؟ عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن
مدونات الحكم نفاذه .

إعادة تفتيش أمينة . سبق تفتيشها . حق لأمرى الجمارك . متى قامت لديهم دواهي الشك
أو غلبة التريب . وكان ذلك في نطاق الدائرة الجمركية

(٢) مواد مخدرة . جلب . قصد جنائي . حكم " تسببيه " . تسبب
غير معيب " . " بيانات التسبب " .

جلب المخدر . معناه .

متى يلزم التحدث عن القصد من جلب المخدر . استقلالا .

(٣) جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . مواد مخدرة . إثبات . " بوجه عام " .

ثبوت علم الجاني بأن ما يحزره مخدرا . يتوافق به القصد الجنائي في جريمة إحرازه . استظهار هذا
للقصد . ووضوح .

اقناعية الدليل في المواد الجنائية . منادها . أثرها .

(٥) (٤) مواد مخدرة . عقوبة "الإعفاء منها" . أسباب الإباحة وموانع العقاب
"موانع العقاب" .

تقضى أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . غير
لازم . إلا إذا دفع ذلك .

متى يعفى المتهم من العقاب بعد علم السلطات . بجريمة حيازته أو إحراره للخدر .

١ — إن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع
وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم
ترشح لقيام هذا البطلان نظراً لأنها تتمضي تحقيقاً تخسر عنه وظيفة هذه المحكمة
لما كان ذلك، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تثر
الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم — قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان
حيث أثبت أن مأمور الجمرح لحق بالطاعنة داخل الدائرة الجمركية وأعادها
إلى صالة التفتيش حيث قام بتفتيش أمتعتها وهو حق مقرر لمأمور الجمرح طبقاً
لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذي يستفاد من استقراء نصوص المواد
من ٢٦ إلى ٣٠ منه أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين
صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن
والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق
الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة
التهرب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وكان الحكم قد اطمأن إلى دواعي
الشك التي اقتضت استدعاء الطاعنة قبل خروجها من نطاق الدائرة الجمركية
وإعادة تفتيش أمتعتها فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص لا محل له .

٢ — من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل
على أن المراد بجلب الخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك
طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه

(*) راجع أيضاً الطعن ١٥٦ لسنة ٧٧ قضائية . بذات الجلسة "غير منشور" .

أول حساب غيره متى تجاوز بفعله الخطأ الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلبس الفعل المسمى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المخدر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحياة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه .

٣ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحوز به أو يحوز من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملايساتها على أي نحو يراه ما دام أنه يتضح من مدونات الحكم توافره توافرا فعليا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر كذلك أن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بإقناع القاضي وإطعائانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرتة في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وملايساتها وبرر به إقناعه بعلم الطاعنة بوجود المخدر بالصندوق الذي أحضرته معها من الخارج كافيا في الدلالة على توافر هذا العلم وسائغا في العقل والمنطق ، فإن تأثير الطاعنة في شأن عدم علمها بمحتويات الصندوق من المخدر ونعيا على الحكم بالفساد في الاستدلال أو القصور في التسبيب يكون غير سديد .

٤ - إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها فإذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإدفاء من العفوية إصلا لاسادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

المعدل ، فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينهى على الحكم قعوده عن التحدث عنه . ولما كانت الطاعة لم تتقدم بمثل هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، هذا فضلا عن أن مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للتهم الذي يسهم بإبلاغه إسماعا إيجابيا منتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحتها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة . فإذا لم يكن للتبليغ فائدة ولم يتحقق صدقه بأن كان غير متسم بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الاعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالاعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها جابت إلى أراضي جمهورية مصر العربية جوهرين مخدرين (أفبونا وحشيشا) دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ / ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملاحق به ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ بمعاقبة المتهممة بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمها ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة جلب المخدر قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وانطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم قد عول في إدانته للطاعنة على ما أسفر عنه تفتيش أمتعتها من ضبط المخدر في صندوق من بينها مع بطلان هذا التفتيش لوقوعه بالمخالفة لأحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، إذ الثابت من أقوال مأمور جمر كركب بميناء الاسكندرية أنه بعد خروج الطاعنة بأمتعتها من دائرة التفتيش وسدادها الرسوم الجمركية قام رجال الجمارك باستدعائها ثانية وأجروا تفتيش أمتعتها الذي أسفر عن ضبط المخدر بالصندوق ، وقد أشار الدفاع إلى بطلان الإجراءات الأخيرة لأن إتمام الإجراءات المعتادة من بادئ الأمر بالنسبة للطاعنة على نحو ما حصله الحكم يقطع بانتفاء دواعي الشك بعد ذلك فيما تحمله من أمتعة إلا أن الحكم التفقت عن هذا الدفاع واستدل على ثبوت جريمة الجلب ونسبتها للطاعنة من كبر كمية المخدر المضبوطة وانها تفيض عن حاجة الاستعمال الشخصي دون أن يعنى باستظهار واقعة استيراد المخدر من الخارج والقصد الخاص بالجلب والعناصر الدالة عليه ، ودال على علم الطاعنة بما يحويه الصندوق من مخدر بقرائن لا تنتج منها ما هو ثابت من تحقيقات جنائية أخرى مماثلة كانت منظورة مع الدعوى الراهنة ومنها مبادرة الطاعنة إلى سداد الرسوم الجمركية بعد أن حصلت على قيمتها من والدتها التي كانت في استقبالتها دون أن تزيث حتى يحضر الشخص الموفد من قبل مرسل الصندوق لسداد الرسوم واستلامه مع أن ذلك التصرف من جانب الطاعنة لا يؤدي عقلا إلى ما رتبته عليه الحكم كما أنه أشاح عما ساقه الدفاع من أسانيد تقطع بانتفاء ركن العلم في حق الطاعنة ومن ذلك ما نشر بالصحف حول شخص اسمه ... وهو الذي سلم الصندوق للطاعنة ببيروت - رأس صصاية. تسخر بعض السيدات لجمال المواد المخدرة دون علمهن وانها لو كانت تعلم بحقيقة ما يحتويه الصندوق لأسرعت بالإصراف والإختفاء بعد انتهاء الإجراءات الجمركية معها ولما تريثت حتى تتمكن رجال الجمارك من استدعائها ثانية ، هذا إلى أن الحكم لم يعمل في حق الطاعنة حكم الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها رغم توافر موجهه إذ أرشدت الطاعنة عن اسم من سلمها صندوق المخدر في الخارج . وأخيرا فإن المحكمة لم تستمع إلى أقوال شهود الإثبات على الرغم من تمسك الدفاع بذلك وأسرت بتلاوة أقوالهم دون أن يتم إعلانهم . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر التي دان الطاعنة بها . وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال موظفي الجمارك بميناء الاسكندرية في تحقيقات النيابة وما شهد به بعضهم أيضا بجملة المحاكاة ومن تقرير المعامل الكيميائية لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم في بيانه للواقعة أن الطاعنة وصلت إلى ميناء الاسكندرية قادمة من ميناء بيروت على ظهر الباخرة أرمينيا وأثناء إتمام الإجراءات بجمرك الركاب بالمحطة البحرية تقدم أحد الأشخاص إلى مأمور الجمرك بجوازى سفر الطاعنة وأخرى فاقم المأمور الإجراءات بالنسبة لأمتعة الطاعنة وكان بينها صندوق من الكرتون يحتوى على بعض الأواني الزجاجية والخزفية ولم يعن مأمور الجمرك بتفتيش هذا الصندوق بدقة نظرا لعدم اشتباهه في أمر الطاعنة وقدر الرسوم الجمركية المستحقة ثم مضى إلى فحص أمتعة زميلاتها وكان من بينها صندوق مماثل لذلك الذى أحضرته الطاعنة وبتفتيشه وجد في قاعه جيبا سريا يحتوى على كمية من مخدرى الحشيش والأفيون وعندئذ عرض الأمر على مراقب الجمرك واستأذنه في إعادة تفتيش أمتعة الطاعنة وإذ أذن له وأمر على إقرارها الجمركى بذلك فقد لحق بها داخل الدائرة الجمركية وأعادها بامتعتها إلى صالة التفتيش وقام بتفتيش الصندوق فوجد تحت الأواني الخزفية والزجاجية جيبا سريا عثر به على اثنين وعشرين لفافة بها مخدر الحشيش ولفافة واحدة تحتوى مخدر الأفيون وكان ذلك بحضور فريق من رجال الجمرك الذين استند الحكم إلى أقوالهم في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان

نظرا لأنها تقتضى تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعنة لم تثر الدفع ببطلان التفتيش ، وكانت مدونات الحكم - على ما سلف بيانه - قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان حيث أثبت أن مأمور الجمرح لحق بالطاعنة داخل الدائرة الجمركية وأما دها إلى صالة التفتيش حيث قام بتفتيش أمتعتها وهو حق . مقرر لمأمور الجمرح طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى يستفاد من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ منه أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القواين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأما كن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وكان الحكم قد اطع أن إلى دواعى الشك التى اقتضت استدعاءها قبل خروجها من نطاق الدائرة الجمركية وإعادة تفتيش أمتعتها فإن تأثيره الطاعنة فى هذا الخصوص لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات ، أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرعه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المخدر المحلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنه فى الحيازة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المحلوب ١٢٠ و ٢٠ كيلوجراما من الحشيش

و ٢٧٠ و ١ كيلو جراما من الأفيون أخضرتة الطاعنة معها من بيروت إلى الاسكندرية مخفاة في صندوق تحت بعض الأواني ووصف الحكم هذه الكمية بأنها كبيرة تفيض عما يمكن معه القول بأن الطاعنة أخضرتها للتعاطى أو للاستعمال الشخصى ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به فى القانون بما يتضمن من طرح الجوهرين المخدرين فى التعامل ويكون صحيحا ما انتهى إليه الحكم من التدليل على توافر جريمة الجلب فى حق الطاعنة ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الحائى بأن ما يحزره أو يحوزه من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملايساتها على أى نحو يراه مادام أنه يتضح من مدونات الحكم توافره توافرا فعليا ، وكان من المقرر كذلك أن السيرة والإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء سواء فى التحقيقات الأولى أو فى جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرتة فى شىء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وملايساتها وبرر به اقتناعه بعلم الطاعنة بوجود المخدر بالصندوق الذى أخضرتة معها من الخارج كاف فى الدلالة على توافر هذا العلم وسائغا فى العقل والمنطق ، فإن ما تثيره الطاعنة فى شأن عدم علمها بمحتويات الصندوق من المخدر ونعيمها على الحكم بالفساد فى الاستدلال أو القصور فى التسبيب يكون غير سديد ، وما دامت المحكمة قد أقامت قضاءها - فى هذا الشأن - على عناصر سائغة اقتنع به وجدانها فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض ، كما أنه لا محل لتعيب الحكم بأنه لم يرد على دفاع الطاعنة فى هذا الصدد لأن فيما ساقه من أدلة موضوعية سائغة ما يفيد إطراده لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لجملة على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها إلا إذا دفع بذلك بأمانها فإذا هو لم يتسك لدى محكمة الموضوع بحقه فى الإعفاء من العقوبة أعمالا

المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينعى على الحكم فعوده عن التحدث عنه . ولما كانت الطاعنة لم تتقدم بمثل هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، هذا فضلا عن أن مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الاعفاء بعدد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهما إيجابيا منتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة ولم يتحقق صدقه بأن كان غير متسم بالجدية والكفاية فلا يستحق صاحبه الاعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالاعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة ، وإذا كان الثابت من أقوال الطاعنة في هذا الشأن والتي جاءت بعد ضبط الجواهر المخدرة في صندوق ضمن أمتعتها — لم تتعد مجرد قول مرسل عاز عن دليله بأن شخصا يدعى هو المالك للصندوق وأنه سلمه لها بحالته وقد وردت هذه الأقوال من الطاعنة في نطاق دعوها بأنها لا تعلم عن الجوهر المضبوط بالصندوق شيئا — وهو دفاع — على ما سلف قد اطرحة إلكم وما دامت لم تسهم أقوالها هذه في تحقق غرض الشارع بضبط من ساهم في اقتراف الجريمة فإنه لا يتحقق بها موجب الاعفاء من العقاب المقرر بتلك المادة لتخالف المقابل المبرر له ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الأخيرة أنه بعد أن استتمت المحكمة إلى أقوال الشهود الحاضرين طلبت النيابة العامة كما طلب الدفاع عن الطاعنة الاعفاء بتلاوة أقوال الشهود فأمرت المحكمة بتلاوتها وتليت مما مفاده أن هذا الاعفاء وتلك التلاوة انصرفت إلى من عدا الشهود الحاضرين الذين استتمت المحكمة إليهم ،

وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٧ - تحول المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان المدافع عن الطائفة قد تنازل صراحة عن سماع باقي شهود الإثبات ولم يعد إلى التمسك بسماعهم حتى انتهت المرافعة ، فليس له من بعد أن ينسحب على المحكمة فعودها عن سماع أقوال باقي الشهود كما لا يحول ذلك دون اعتماد الحكم على هذه الأقوال التي أدلى بها هؤلاء الشهود في التحقيقات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعمومية السادة
المستشارين أحمد فؤاد جديفة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد وعبد ،
وأحمد موسى .

(١٣٣)

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٧ القضائية

استدلالات . تفتيش . " التفتيش بإذن " . بطلان . " بطلان التفتيش " .
محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " .

تقدير جديفة التحريات المسوغة للاذن بالتفتيش . موضوعي .

اشتغال محضر التحريات على جمع غفير من الناس . دون تحديد محل إقامة
أى منهم أو مهنته أو أى بيان يوصل إلى شخصيته . انتهاء المحكمة إلى عدم جديفة تلك
التحريات . صحيح .

من المقرر أن تقدير جديفة التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الأمر بالتفتيش
هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع وإذا كانت المحكمة قد انصرفت عن عدم اطمئنانها إلى جديفة التحريات
التي بنى عليها أمر التفتيش — للأسباب التي حاصلها احتمال محضر التحريات
على جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أى منهم أو مهنته أو أى بيان
آخر يفيد في التحقق من شخصيته فضلاً عن عدم الوصول إلى الاسم الكامل
للمطعون ضده — ولم ترمي ثمة حاجة للرجوع إلى الضابط الذي أجرى التحريات
في هذا الشأن ، سواء بسؤاله أو تقصى ما عسى أن يكون قد ورد بأقواله
لما كان ذلك ، وكانت تلك الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته
المحكمة عليها من انتفاء الدلائل الكافية لتحديد شخصية المطعون ضده باعتباره

المعنى بالتحرريات فانه لا يجوز من بعد — مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما اتهمت إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (أفيونا) دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه والمصادرة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز جوهر مخدر ، قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه أقام قضاءه على صحة الدفع ببطلان الأمر بالتفتيش لعدم جدية التحريات ، مستندا في ذلك إلى أسباب غير مؤدية — خلص منها إلى أنه ليس ثمة من الدلائل ما يكفي لتحديد شخصية المطعون ضده باعتباره المعنى بالتحرريات التي ينشأ عليها أمر التفتيش — وذلك دون أن تستجلى المحكمة من الضابط الذي أجرى التحريات حقيقة الأمر في هذا الشأن ، ورغم ما هو مستفاد من أقواله في التحقيق من أن المطعون ضده بذاته هو المعنى بتلك التحريات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند في قبول الدفع ببطلان الأمر بالتفتيش على قوله : ” وحيث إنه من الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات فانه دفع سديد في الواقع صحيح في القانون وآية ذلك ما هو ثابت بحضور التحريات المؤرخ المحرر بمعرفة النقيب من أنه جمع عددا خفيرا من الناس بلغت عدتهم خمسة وعشرين شخصا قيل إن التحريات السرية دلت

على اتجارهم في المواد المخدرة وترويجها بقسم الجرك ومن بين هؤلاء رجل يقال له وأنه إذ كان هذا المحضر قد أتى خالياً من بيان محل إقامة أى من الذين وردت أسماؤهم به أو مهنته أو أية بيانات أخرى تفيد في الكشف عن شخصيته فضلاً عن أنه وإن يكن قد جاء بالتحريات أن المتهم — المطعون ضده — اسمه فإن هذه التحريات لم تصل إلى اسمه الثلاثي . إذ كان ذلك ، فإن المحكمة ترى أنه ليس هناك من الدلائل ما يكفي لتحديد شخصية المتهم باعتباره المعنى والمقصود باذن التفتيش وبالتالي فإنها ترى بحق عدم جدية التحريات التي أنبئ عليها هذا الاذن . وخاص الحكم من ذلك إلى القضاء ببراءة المطعون ضده لحلو الأوراق من دلائل مستقل عما هو مستمد من التفتيش . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كانت المحكمة قد أفصححت من عدم اطمئنانها إلى جدية التحريات التي بنى عليها أمر التفتيش — للأسباب التي سافتها فيما تقدم بيانه وحاصلها اشتغال محضر التحريات على جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أى منهم أو مهنته أو أى بيان آخر يفيد في التحقق من شخصيته فضلاً عن عدم الوصول إلى الاسم الكامل للمطعون ضده — ولم ترهى ثمة حاجة للرجوع إلى الضابط الذي أجرى التحريات في هذا الشأن ، سواء بسؤاله أو تقصى ما عسى أن يكون قد ورد بأفواه . لما كان ذلك ، وكانت تلك الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها من انتفاء الدلائل الكافية لتحديد شخصية المطعون ضده باعتباره المعنى بالتحريات ، فإنه لا يجوز للطاعنة — من بعد — مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه . لما كان ما تقدم ، فإن العائن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعها .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد نؤاد جنيبة ، ومحمد وهبه ، وأحمد مرمي ، وفاروق راتب .

(١٣٤)

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٧٧ القضائية

ضرب . "ضرب أفضى إلى الموت" . رابطة السببية . إثبات . "خبرة" .
حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .

إدانة المتهم بجريمة الضرب المفضى إلى الموت . دون الدلائل على قيام رابطة السببية
بين إصابتة المجنى عليه ووفاته . استنادا إلى تقرير فني . قصور . لا يصحح . عرض الحكم
لإصابتة المجنى عليه من واقع ذلك التقرير . وقوله أن الضرب أدى إلى الوفاة . مادام قد أغفل
صلة الوفاة بالإصابة .

لما كان الحكم وإن عرض لإصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبي
الموقع عليه ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت لم يدل
على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابة وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى
— دليل فني مما يصح به بالقصور . ولا يقدح في ذلك ما أوردته المحكمة
في ختام حكمها من أن الضرب أدى إلى وفاة المجنى عليه ذلك أن الحكم أغفل
هند بيانه مضمون التقرير الطبي الشرعي صلة الوفاة بالإصابة التي أشار إليها
من واقع الدليل الفنى وهو الكشف الطبي ، مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا
لا تستطيع معه هذه المحكمة أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية
بين فعل الطاعن والنتيجة التي أخذه بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بأن طعنه بآلة حادة "مطواة" فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطابت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأنه لم يدلى على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب المسند إلى الطاعن وبين النتيجة التي ساءله عنها وهي موت المحبى عليه ، فلم يبين التقرير الطبي الشرعى سبب الوفاة وصلتها بالاعتداء الذى موقع على المحبى عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله بأنه "بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠ بناحية كوم أسفين مركز قايوب قامت مشاجرة بين كل من المتهم ... والمحبى عليه ... فضرب المتهم المحبى عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أدى إلى وفاته وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والتقرير الطبي الشرعى واقتصر فيما نقله عن التقرير الطبي الشرعى على أن "المحبى عليه مصاب بجرح طعن حوى حديث حوافيه مستديرة يقع بمؤخرة الجأب الأيسر من الصدر نافذ للتجويف الصدرى نتيجة الطعن بآلة حادة كمطواة أو ما حكمها" — لما كان ذلك — وكان الحكم وإن عرض لإصابة المحبى عليه من واقع الكشف الطبي الموقع عليه ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى

إلى الموت لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابة وبين وفاة المحبى عليه
استنادا إلى دليل فنى مما يصمه بالقصور . ولا يقدح فى ذلك ما أورده المحكمة
فى ختام حكمها من أن الضرب أدى إلى وفاة المحبى عليه ذلك أن الحكم أغفل
عند بيانه مضمون التقرير الطبى الشرعى صلة الوفاة بالاصابة التى أشار إليها
من واقع الدليل الفنى وهو الكشف الطبى ، مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا
لا تستطيع معه المحكمة أن تراغب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية
بين فعل الطاعن والنتيجة التى أخذه بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض
الحكم والاحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قزاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد موسى .

(١٣٥)

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) حكم . "عرض حكم الإعدام" . عقوبة الإعدام . " محكمة
النقض" . سلطتها .

وجوب عرض الحكم المصوري الصادر بالإعدام . على محكمة النقض مشفوعا .
برأى النيابة .

حق محكمة النقض في نقض الحكم للخطأ في القانون . أو البطلان . ولو
من تلقاء نفسها .

عدم تقيدها بمحدد أوجه الطعن أو رأى النيابة . المادة ٢/٣٥ ق ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

(٢) إثبات . "بوجه عام" . خبرة . عاهة عقلية . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . حكم . "تسببيه" . تسبب معيب .

تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة إجابة طلب تدب خير لابت
في هذه الحالة . إن لم تفعل عليها بيان أسس الرفض . مخالفة ذلك إخلال
بحق الدفاع .

١ - أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه
"مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة
الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة

بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ "ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالأعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

٢ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سائماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدماً لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسئولية المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بياناً كافياً وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه فإذا هي لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع مما يبطله .

الوقائع

أهمت النيابة العامة كلاماً من (١) .. (٢) .. (٣) .. (٤) .. (٥) ... بأنهم المتهمون الأربعة الأول : قتلوا ومتهمة أخرى حدث .. عمداً بأن كتم أولهم أنفاسها بقطعة من القطن مبللة بسائل وطرحها أرضاً ووضع فوق صدرها أكياساً معبأة بالأسمت ليزهق روحها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها ، وقد كان القصد من ارتكاب هذه الجريمة تسهيل سرقة المتهمين المذكورين لنفود وأشياء الحبنى عليها الموصوفة بالتحقيقات من مسكنها فسعت المتهمتان الثانية والثالثة والمتهمة الحدث إلى مسكن الحبنى عليها

في اليوم السابق على الحادث وانتظر المتهمان الأول والرابع على مقهى قريب حتى يبلغا الأولى بعدم تواجد أحد آخر مع المجنى عليها وأن الظروف تمكن من مقارفتهم الحادث فلما تبين لهم جميعا وجود جوار للمجنى عليها معها اعتاد مصاحبتهما أرجأوا تنفيذ جريمتهم حتى اليوم التالي ، وفيه التقى المتهمان الحدث والرابع بجوار المجنى عليها خارج المسكن لينعاه من الذهاب اليها بينما توجه المتهمون الثلاثة الأول إلى المسكن المذكور ودخلوه زاعما أولهم أنه عامل بشركة المياه قادم لإصلاح العداد ، ثم قتل هـ - لذا المتهم المجنى عليها على النحو السابق وسرقوا النقود والأشياء المذكورين الأمر المعاقب عليه بمقونة الجناحة طبقا لنص المادة ١/٣١٧ - ٥ من قانون العقوبات ، وقد كانت جناية القتل نتيجة محتملة لجريمة السرقة المتفق عليها بين الجناه . المتهم الخامسة . اشتركت بطريق التحريض والاتفاق مع المتهمين الأربعة الأول والمتهمة الحدث في ارتكاب الجريمة سالف الذكر بأن اتفقت معهم على سرقة نقود وأشياء المجنى عليها ووضعت لهم خطة تنفيذ جريمتهم فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وكانت جناية القتل نتيجة محتملة لجريمة السرقة المتفق عليها فيما بينها وبين المتهمين الآخرين على مقارفتها وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمسواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٤٣ و ١/٢٢٤ - ٣ من قانون العقوبات . فقرر ذلك : ومحكمة جنايات الاسكندرية قررت إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية بالنسبة إلى المتهم الأول وأجلت للنطق بالحكم لجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وفيها قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانية والثالثة والخامسة (الطاعنين) وغايبيا للمتهم الرابع

.. عملا بالمواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ١/٢٤٣ - ٢ و ٢٣٥ و ٣١٢ و ٣١٧ و ١٧ من قانون العقوبات . (أولا) بإجماع الآراء بمعاقة المتهم الأول بالاعدام شنقا (ثانيا) بمعاقة كل من المتهمين

... و بالاشغال الشاقة المؤبدة . (ثالثا) بمعاقة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . (رابعا) بمعاقة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وذلك بعد أن عدلت المحكمة الوصف بالنسبة للمتهمين على النحو الآتي : المتهمون الثلاثة الأول : قتلوا عمد بأن أطبق المتهم الأول على وجهها بقطعة من القطن المشبعة

بالبنج زودته بها المتهمة الثانية حتى إذا سقطت على الأرض وضع على صدرها ثلاث شكاير معبأة بالأسمت قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وكان القتل لتسهيل ارتكاب هؤلاء المتهمين لجرime سرقة نقود وأموال المجنى عليها وكان القتل نتيجة محتملة لجرime السرقة التي كان متفقا عليها بين جميع المتهمين . المتهمين الرابع والخامسة : اشتركا مع المتهمين الثلاثة الأول في قتل المجنى عليها عمدا بأن اشتركا مع هؤلاء المتهمين بطريق الاتفاق والتعريض على ارتكاب جرime سرقة أموال المجنى عليها سالفه الذكر كما ساعدتهم المتهم الأول على ارتكابها وكان القتل للمساعدة على ارتكاب السرقة ونتيجة محتملة لها . فطعن المحكوم عليهم (الطاعنين) في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة طبقا لما هو مقرر بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول .

وحيث إن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩" ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضي بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع

عن الطاعن الأول قدم طلبا للنياابة العامة بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٧٦ — أثناء تحقيقها الدعوى — جاء به أن الطاعن أصيب في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ مما أثر في تمييزه وأن تصرفاته تدل على انعدام إدراكه وبالتالي انتفاء مسؤوليته عن الحادث وانتهى إلى طلب ضم ملف خدمة الطاعن بالقوات المسلحة وإحالاته إلى الطبيب الشرعي لفحصه وتقرير مدى مسؤوليته عن أفعاله وقد دفع الحاضر مع الطاعن أمام قاضى المعارضات في ذات التاريخ بانعدام مسؤوليته لفقدته الإدراك ، كما أثار محاميه ذات الدفاع أمام مستشار الإحالة بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٧٦ وأبدى نفس الطلب كما رددته أيضا أمام محكمة الجنايات بجلسته ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٦ عند نظر طلب سماع الأقوال وقدم شهادات وأوراق خاصة به من بينها شهادة طبية مؤرخة ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٦ صادرة من الدكتور ... تفيد أنه كان يعالج الطاعن في فترات مختلفة خلال عامى ١٩٧٥/٧٤ من تخلف عقلي نسبي وضعف في القدرة على التركيز . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخفل هذا الدفاع ولم يرد عليه رغم جوهريته إذ أن مؤداه — لو ثبتت صحته انتفاء مسؤولية الطاعن عملا بنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤوليه المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التى تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بيانا كافيا وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذى وقع منه ، فإذا هى لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور في التصديب والإخلال بحق الدفاع مما يبطله . لما كان ذلك ، وكان البطلان الذى لحق الحكم المطعون فيه يتدرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن الأول المحكوم عليه بإعدامه وباقي الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعنون في أوجه طعنهم .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وسماعيل محمود حفيظ ، والسيد محمد مصرى قمران ، ومحمد عبد الحميد
صادق .

(١٣٦)

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . إثبات . "شهود" . حكم . "تسليميه" .
تسليم معيب .

العبرة في الأحكام بما تجر به المحكمة من تحقيقات بالجلسة .

(٢) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
ما لا يوفره . حكم . "تسليميه" . تسليم معيب .

حق التهم في إبداء ما يبرهن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .

(٣) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . إثبات . "شهود" . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . حكم . "تسليميه" . تسليم معيب .

طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين .
طلب جازم تنازمت المحكمة بإجابه إذ لم تنته إلى البراءة .

(٤) محاكمة . "إجراءات المحاكمة" . إثبات . "شهود" . دفاع . "الإخلال
بحق الدفاع" . ما يوفره . حكم . "تسليميه" . تسليم معيب .

رفض المحكمة سماع شهادة مجرى التحريات بشأن الدفع بعدم جديتها . إخلال بحق الدفاع .

١ — الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة .

٢ — حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم بخول له إبداء ما يعن من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .

٣ — طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تلتزم إلى القضاء بالبراءة .

٤ — لما كان الحاضر مع الطاعن قد دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها وطلب استدعاء الرائد ... الذي استصدر إذن النيابة لمناقشته فيما جاء بمحضر تحرياته كما طلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات لبيان عدد أفراد القوة الذين قاموا بتنفيذ مأمورية ضبط المتهم وانتهى في مرافعته إلى أنه يطلب أصليا البراءة واحتياطيا يصمم على طلباته وقد عرض الحكم لهذا الدفع وقضى برفضه استنادا إلى جدية التحريات وكفايتها ثم برر عدم استجابته إلى طلبات الدفاع بقوله : "وترى المحكمة الأعراض عن هذين الطلبين وقد وضحت الواقعة لديها ولكون الأمرين المطلوب تحقيقهما غير منتجين في الدعوى ولا يتجهان إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا استحالة حصولها ذلك أن المحكمة قد اطمأنت إلى جدية التحريات حسبما صلف الإشارة إليه كما قرر الضابط ... الذي تطمئن المحكمة إلى شهادته أنه شارك رئيس القسم السابق في إجراء تلك التحريات التي صدر الإذن بناء عليها" . لما كان ذلك ، وكان أساس دفاع الطاعن أن الرائد ... هو الذي قام بالتحريات التي بناء عليها صدر إذن النيابة وكان سماحه لازما للفصل في الدفع بعدم جدية التحريات فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوي عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء أقوال هذا الشاهد التي تسممها المحكمة ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه حاز بقصد الاتجار جوهرين مخدريين (أفبونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤/أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة مخدر حشيش بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه الإخلال بحق الدفاع ذلك أن المدافع عنه تمسك بجلاسة المحاكمة بطلب سماع الرائد .. رئيس مكتب مكافحة مخدرات أسبوط السابق إلا أن المحكمة أطرحت طلبه بما لا يصلح ردا عليه وقضت في الدعوى بحكمها المطعون فيه .

وحيث إنه لما كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وكان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم ينحصر له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا وكان طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنسبه إلى القضاء بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الحاضر مع الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها وطلب استدعاء الرائد .. الذي استصدر إذن النيابة لمناقشته فيما جاء بمحضر تحرياته كما طلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات إبان عدد أفراد القوة الذين قاموا بتنفيذ مأمورية ضبط المتهم وانتهى في مرافعته أنه

يطلب أصليا البراءة واحتياطيا يصمم على طلباته وقد عرض الحكم لهذا الدفع وقضى برفضه استنادا إلى جدية التحريات وكفايتها ثم برر عدم استجابته إلى طلبات الدفاع بقوله "وترى المحكمة الأعراض عن هذين الطلبين وقد وضحت الواقعة لديها ولكون الأمرين المطلوب تحقيقهما غير منتجين في الدعوى ولا يتجهان إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا استحالة حصولها ذلك أن المحكمة قد اطمأنت إلى جدية التحريات حسبما سلف الإشارة إليه كما قرر الضابط الذي تطمئن المحكمة إلى شهادته أنه شارك رئيس القسم السابق في إجراء تلك التحريات التي صدر الإذن بناء عليها" لما كان ذلك ، وكان أساس دفاع الطاعن أن الرائد هو الذي قام بالتحريات التي بناء عليها صدر إذن النيابة وكان سماعه لازما للفصل في الدفع بعدم جدية التحريات فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير مبالغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوي عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها لا حتمال أن تنجيء أقوال هذا الشاهد التي تسمعها المحكمة ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فزاد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد
طاهر خليل .

(١٣٧)

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٧ في القضاة

دعوى مدنية . دعوى جنائية . محكمة ثاني درجة . ” نظرها الدعوى
والحكم فيها “ . حكم . ” حجته “ . قوة الأمر المقضي .

حق المدعي المدني في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فيما يختص بحقوقه المدنية
وحدها . متى تجاوزت النصاب الجزئي . رفعه الاستئناف . بموجب على المحكمة الاستئنافية .
ببحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم . عدم تقيدها بحكم أول درجة حتى ولو حاز قوة الأمر
المقضي . أماس ذلك ؟

إن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تميز للمدعي بالحقوق المدنية
أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح فيما يختص
بحقوقه المدنية وحدها إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب
الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق
النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب ، ومتى رفع استئنافه كان
على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها
وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب
على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع
من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضي ، لأن المدعين
— الجنائية والمدنية — وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع

في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (أولا) هرب التبغ على النحو المبين بالمحضر ، (ثانيا) أحرز دخانا مغشوشا . وطلبت معاقبته بمواد القانونين رقمي ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٣٦٠ جنيتها على سبيل التعويض . ومحكمة جنح شبين الكوم الجزئية قضت بحضوريا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن إدارة قضايا الحكومة عن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مصلحة الجمارك تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الصادر برفض دعواها المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أسس قضاءه على ما قال به من أنه مقيد بما انتهى إليه من تبرئة المتهم مما أسند إليه ، مع أن المحكمة الاستئنافية — وهي بصدد نظر الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقه — ملزمة بمقتضى القانون أن تتحرى ثبوت الواقعة وصحة نسبتها إلى المستأنف عليه غير مقيدة في ذلك بقضاء البراءة الصادر من محكمة أول درجة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل الواقعة بما مؤداه أن المحكمة سبق لها أن قضت في موضوع

الدعوى الجنائية بالبراءة وأغفلت الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة إليها معها من مصلحة الجمارك ، وإذ عادت المدعية بالحقوق المدنية وطلبت من المحكمة أن تفصل في دعواها المدنية طبقا لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، وكان القضاء في الدعوى الجنائية بالبراءة مؤسسا على أن الإنهام محل شك كبير ومن تقرير التحليل ، وكان هذا الحكم يقيد المحكمة فإن لازمه أن تقضى برفض الدعوى المدنية لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ، إن كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة ومن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لمبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى ، لأن الدعويين — الجنائية والمدنية — وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر — المقرر في صحيح القانون — بتأييده الحكم المستأنف لأسبابه ، فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد حجبت نفسها بذلك من نظر موضوع الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصروفات المدنية .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد نؤاد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد وهبة ، وأحمد
علي مومي .

(١٣٨)

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٧٧ القضائية

(١) تلبس . تفتيش . ” التفتيش بغير إذن ” . حكم . ” تسبيله . تسبيل
غير معيب ” . مواد مخدرة .

تقدير نهرام أو انتفاء حالة التلبس . موضوعي .

(٢) حكم . ” تسبيله . تسبيل غير معيب ” . مواد مخدرة .

إخفال الحكم . الرد على الدفاع في شأن طبيعة مكان الضبط . لا يجب .
أما ذلك ؟

١ — من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل
الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت
قضاءها على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم
بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذي باشر إجراءاتها
أنه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة
إحراز مخدر وضبط المتهم فيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه
من مأموري الضبط القضائي ، إذ نرى إلى علمه — وهو في مأمورية سرية
بدائرة قسم الدرب الأحمر — من أحد المرشدين أن الطاعن يحرز مواد
مخدرة بعطفاة المخملاتية بدائرة ذلك القسم فأسرع إلى هنالك حيث أبصر بالطاعن

قادمًا صوبه ، وما أن شاهده هذا الأخير حتى ألقى بيده اليمنى بنصف طرقة
حشيش فالتقطها وقام بضبطه ، فإن ما فعله يكون إجراء مشروعا يصح أخذ
الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله . وإذا كان الحكم قد استدل على
قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ،
وتبيح تفتيشه بغير إذن من النيابة ، فإن ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة
التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة من بطلان القبض
والتفتيش يكون كافيا وسائغا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، ومن ثم
يكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد .

٢ - لا يعيب الحكم إغفاله الرد على دفاع الطاعن في شأن طبيعة مكان الضبط ،
ذلك أنه من المقرر أن المحكمة لا تلزم أن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة بالرد
على كل شبهة يثيرها على استقلال - إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة
التي أوردها الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا)
في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة
الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الإتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة
جنايات القاهرة قضت بحضورها عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢
من الجدول (١) المرفق بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنين وغرامة قدرها ألف جنيه
ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحرازه للمخدر كان بغير قصد الاتجار
أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك أنه أ طرح دفعه ببطلان إجراءات القبض والتفتيش بما لا يسوغ اطراحه ، كما لم يعرض لدلالة ما أثاره الدفاع عنه من أن طبيعة المكان الذي تم فيه الضبط تحول دون وقوع الحادث على الصورة التي رواها الضابط .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أ طرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . وكان من المقرر أيضا أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذي باشر إجراءاتها أنه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة إحراز مخدر وضبط المتهم فيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي ، إذ نمت إلى علمه — وهو في مأمورية سرية بدائرة قسم الدرب الأحمر — من أحد المرشدين — أن الطاعن يحرز مواد مخدرة بعطفة الخملاتية بدائرة ذلك القسم فأسرع إلى هناك حيث أبصر بالطاعن قادمًا صوبه ، وما أن شاهده هذا الأخير حتى ألقي بيده اليمنى بنصف طربة حشيش فالتقطها وقام بضبطه . فإن ما فعله يكون إجراء مشروها يصبح أخذ الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله . وإذا كان

الحكم قد استدل على قيام حالة قيام التلبس بالجريمة التي تميز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، وتبيح تفتيشه بغير إذن من النية ، فإن ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة من بطلان القبض والتفتيش يكون كافيا وسائغا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، ومن ثم يكون الذمى عليه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم إغفاله الرد على دفاع الطاعن في شأن طبيعة مكان الضبط ، ذلك أنه من المقرر أن المحكمة لا تلتزم أن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة — بالرد على كل شبهة ينيرها على استقلال — إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم مما يضحى معه هذا الوجه في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر عزت ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد
 على بليغ .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٣٠ سنة ٤٧ قضائية

(١) إعلان . معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” . إجراءات .
 ” إجراءات محاكمة ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .
 توجه المضر إلى محمل إقامة الطاعن . لاملانه بجلسة المعارضة . ومخاطبته زوجته
 التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن تسليم الإعلان . تسليم الإعلان بعد ذلك لأساور القمم .
 صحيح في القانون .

(٢) معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” . إجراءات . ” إجراءات
 المحاكمة ” . حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب ” .
 سفر الطاعن إلى الخارج اختيارا . لا يتوافر به العذر المانع .

(٣) معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” . شهادة مرضية . نقض .
 ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .
 عدم جواز إثارة مرض الطاعن . في اليوم الذي كان محمدا لنظر معارضته أمام محكمة
 أول درجة . لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٤) محكمة استئنافية . ” نظرها الدعوى والحكم فيها ” . إستئناف .
 ” ميعاده ” . إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” . حكم . ” تسببيه .
 تسبيب غير معيب ” .

مبدأ إستئناف الحكم الصادر في المعارضة . يبدأ كالحكم الحضورى . من يوم صدوره
 المادة ٤٠٦ إجراءات .

(٥) معارضة " نظرها والحكم فيها " . استئناف " نظره والحكم فيه " .
 دفع " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى " . تنقض " أسباب الطعن - ما لا يقبل منها " .
 اندماج الحكم باعتبار المعارضة الاستئنافية كأن لم تكن في الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول
 الاستئناف شكلا . أثر ذلك .

النهي عليه لعدم فضائه بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها غير جاز لتعلقه
 بموضوع الدعوى .

١ - وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة
 أن المحضر توجه في و إلى محل إقامة الطاعن لإعلانه
 للحضور بجلاسة التي حددت لنظر معارضته الاستئنافية
 وخاطب زوجته التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن الاستلام فسلم الإعلان
 إلى مأمور القسم وتم إخطار الطاعن بذلك بخطاب مسجل في
 .. ، ولما كان هذا الإعلان صحيحا طبقا لما تقضى به المادة ٢٣٤/١
 من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات
 فإن النعي بالبطلان على الحكم الصادر في معارضة الطاعن الاستئنافية باعتبارها
 كأن لم تكن يكون على غير أساس .

٢ - أن مجرد سفر الطاعن إلى بفرض صحته - لا يتوافر به
 العذر المانع .

٣ - لا يقبل من الطاعن الإدعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه
 في اليوم الذي كان محددًا لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة ، فإن منعه
 في هذا الشأن يكون بدوره غير سديد .

٤ - الأصل أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبدأ -
 كالحكم الحضوري - من يوم صدوره وكان الحكم المستأنف الذي قضى باعتبار
 المعارضة كأن لم تكن سليما لا شائبة عليه فإن المحكمة الاستئنافية إذ احتسبت
 مبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بصريح نص المادة ٤٠٦ من قانون
 الإجراءات الجنائية تكون قد التزمت صحيح القانون .

هـ - لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن يندمج في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فإن ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم بدعوى سابقة محاكمته عن ذات الواقعة في القضية رقم ٢٣٦٤ سنة ١٩٧٢ جنح المنشية يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه إلا إذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل وإلا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي الذي قضى في الموضوع وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه أو بنقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضي .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المبالغ المبين بعريضة الدعوى . وطلبت عقابه بالمسادة ٢٤١ من قانون العقوبات وبإلزامه أن يدفع للدعوى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة باب شرقي الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة جنيهن وإلزامه أن يدفع للدعوى مبلغ ٢٠ جنيتها على سبيل التعويض ، فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٧٣ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت في الدعوى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الأستاذ المحامي في هذا الحكم بطريق النقض الخ ..

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن قد شابته البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن لشخصه أو في محل إقامته بالجلسة التي حددت لنظرها -

كما أن محكمة أول درجة قضت باعتبار معارضته الابتدائية كأن لم تكن مع أنه قرر بالمعارضة بواسطة الوكيله ولم يعان بالجلسة التي حددت لنظرها وكان إذ ذاك مريضاً ومسافراً إلى السودان مما حال دون حضوره تلك الجلسة وفيها قدم وكيله دليل عذره ، هذا إلى أن المحكمة الاستئنافية قضت بعدم قبول استئنائه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد محسوباً من تاريخ صدور ذلك الحكم مع مخالفة ذلك لصحيح القانون ، وأخيراً فإنه سبق الحكم في القضية رقم ٢٣٦٤ سنة ١٩٧٢ جنح المنشية عن ذات الواقعة التي حكم عنها في الدعوى المطروحة وكل هذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن المحضر توجه في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ إلى محل إقامة الطاعن لإعلانه للحضور بجلسته ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٥ التي حددت لنظر معارضته الاستئنافية ، وخاطب زوجته التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن الاستلام فسلم الإعلان إلى مأمور القسم ونم إخطار الطاعن بذلك بخطاب مسجل في ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، ولما كان هذا الإعلان صحيحاً طبقاً لما تقضى به المادة ١/٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات فإن النعي بالبطلان على الحكم الصادر في معارضة الطاعن الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن يكون على غير أساس ، لما كان ذلك وكان يبين من المفردات أيضاً أن الطاعن لم يقرر بالمعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي بواسطة وكيله كما يدعى في وجه الطعن وإنما قرر بها بنفسه ووقع على تقرير المعارضة الذي حددت فيه جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٣ لنظرها ، وأنه لم يحضر بهذه الجلسة كما لم يقدم أحد ما يفيد مرضه الذي يتعال به تبريراً لتخلفه عن حضور الجلسة المذكورة ، فقضى بإعتبار معارضته كأن لم تكن ، وإذ كانت مجرد سفره الطاعن — إلى السودان — بفرض صحته لا يتوافق به العذر المانع ، وكان لا يقبل منه الإدعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه في اليوم الذي كان محددًا لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة ، فإن منعه في هذا الشأن يكون بدوره غير سديد لما كان ذلك وكان الأصل أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبدأ — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره وكان الحكم المستأنف الذي

قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن سليما لا شائبة عليه فإن المحكمة الاستئنافية إذا احتسبت مبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بصريح نص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تكون قد التزمت صحيح القانون، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه وقد قضى بإعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن يندرج في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فإن ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم بدعوى سابقة محاكمته عن ذات الواقعة في القضية رقم ٢٣٦٤ سنة ١٩٧٢ جنح المشية يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه إلا إذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل وإلا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي الذي قضى في الموضوع وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه أو ينقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مستوجبا للرفض موضوعا .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي ايكندر عزت ، واسماعيل محمود حبيب ،
ومحمد صيد الحيد صادق .

(١٤٠)

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٧ القضائية

(١) محكمة استئنافية " إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها " . إجراءات .
" إجراءات المحاكمة " . حكم : " حججته " . عمل . عقوبة . " تطليقها " .

العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي . لا أثر للأسباب إلا بقدر ما تكون
هذه الأسباب موضحه ومدعمة للنطق .

(٢) عمل . نيابة عامة . نقض " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق
القانون " .

لا تعمد في العتبات على تعيين عمال دون شهادة قيد . ملة ذلك .

١ — من المقرر أن العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي
في وجه الخصوم بمجلس القضاء عتب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب
التي يدونها في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحه ومدعمة
للنطق .

٢ — لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الالتزام بعدم تعيين
عمال غير حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب التوظيف والتخديم هو من قبيل
الأحكام التنظيمية التي هدف منها المشرع إلى حسن سير العمل واستتباب النظام
بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق

الغرض من إصداره مما لا يمس الحقوق الفردية للأعمال وبالتالي فلا تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند مخالفة العمل بهذا إلا بهذا الإلزام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في منطوقه إلى القضاء بتعدد الغرامة عنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة المقضى بها بالنسبة للتهمة الثانية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولاً) لم يخطر مكتب العمل المختص بالوظائف الشاغرة لديه قبل شغلها . (ثانياً) قام بتعيين العمال المهيئة أسمائهم بالمحضر دون أن يكونوا مقيمين بأحد مكاتب العمل المختصة . (ثالثاً) لم يحرر عقد عمل من نسختين للعمال سالف الذكر وتسليمهم إحداها . (رابعاً) لم ينشئ ملفاً خاصاً للأعمال المذكورين مدون فيه البيانات الخاصة بهم وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٤ و ١٢ و ٤٢ و ٤٣ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ . ومحكمة أسوان الجزئية قضت في الدعوى غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن كل تهمة وتعدد بعدد العمال معارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ، ومحكمة أسوان الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف ، بالنسبة للتهمة الأولى بتغريم المتهم مائتي قرش وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال لما وقع من المطعون ضده من تعيينه عمالاً دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك

بأن هذا الالتزام هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي ليس فيها ما يمس حقوق العمال مباشرة ومن ثم فلا يجوز القضاء عند مخالفته بتعدد الغرامة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بأنه (أولاً) لم يخطر مكتب العمل المختص بالوظائف الشاغرة لديه قبل شغلها (ثانياً) قام بتعيين العمال المبينة اسمائهم بالمحضر دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب العمل المختصة (ثالثاً) لم يحسرو عقود عمل من نسختين للعمال سالفى الذكر (رابعاً) لم ينشئ ملفاً خاصاً لكل منهم يدون فيه البيانات الخاصة بهم ، ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بتغريم المطعون ضده مائتى قرش عن كل تهمة تتعدد بتعدد العمال ، وإذا عارض قاضى بالرفض والتأييد ولما استأنف قضت محكمة ثانية درجة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى وتغريم المطعون ضده منها مائتى قرش وتأبيده فيما عدا ذلك ، مما مفاده أنها قضت بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالنسبة للتهمة الثانية وإن كانت قد أفصحت فى حكمها عن أن كلتا التهمتين الأولى والثانية لا تتعدد فيهما الغرامة ، ولما كان من المقرر أن العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب التى يدونها القاضى فى حكمه الذى يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق ، ولما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الالتزام بعدم تعيين عمال حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب التوظيف والتخديم هو من قبيل الأحكام التنظيمية التى هدف منها المشرع إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال وبالتالى فلا تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند مخالفة رب العمل لهذا الالتزام ، فإن الحس المطعون فيه إذا انتهى فى منطوقه إلى القضاء بتعدد الغرامة عنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة المقضى بها بالنسبة للتهمة الثانية .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، محمد وجدى عبد الصمد ،
محمد فاروق راتب .

(١٤١)

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ القضائية

دعوى جنائية . " إنقضاؤها " . دعوى مدنية . " نظرها والحكم فيها " .
محكمة النقض . " نظرها الطعن والحكم فيه " . إجراءات المحاكمة .

انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام
المحكمة الجنائية .

رفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات
الختامية . متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم . أمام محكمة النقض ؟

(٢) تزوير . " الادعاء بالتزوير " . محكمة الموضوع " . " سلطتها
في تقدير الدليل " .

الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى الجنائية وسيلة دفاع . خضوعه
لتقدير المحكمة .

١ - إن المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها
الثانية على أنه " وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب
الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، ومفاد ذلك
أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كوت

المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع — على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية — وتعتبر الدعوى مهيأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني ، كما هو الحال في الطعن الحالي — ومن ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن .

٢ — من المقرر أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وأن الطعن بالتروير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الساحل الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة تسلم من المدعى مبلغ ثلثمائة جنيه على سبيل الأمانة لتسليمه إلى فاستولى عليه اضرازا به . وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا وعملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ جنيهات لوقف التنفيذ . وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأيند الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية . فطعن الاستاذ بصفته وكلاء عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن قد توفي إلى رحمة الله — ومن ثم يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة عملا بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه " وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ومفاد ذلك أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كوت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها . لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع — على ما تقضى به المادة ١٣١ منرافعات من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية — وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني ، كما هو الحال في الطعن الحالي — ومن ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن .

وحيث إنه فيما يتعلق بالدعوى المدنية ، فإن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة التهديد قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن الخاتم الموقع به على السند هو خاتمه ولكنه ليس هو الذي وقع به على السند المزور وأن الذي قام بالتوقيع هو المدعى بالحق المدني بعد سرقة خاتمه من منزله وبذلك كان على محكمة الموضوع تحقيق ذلك الدفاع ليثبت المدعى بالحق المدني أن الطاعن هو الذي وقع بهلا بخاتمه على السند هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أعرض عن الإحد أدلة النفي في الدعوى والتي تتمثل في عدم اعتياد الطاعن التوقيع بخاتمه على أوراقه وتضارب المدعى بالحق المدني في رواية بشأن استلام الطاعر للبلغ المدعى بتهديده .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسباب الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن الطعن بالتزوير في السند موضوع الدعوى وأثبت إحاطته إلى النيابة العامة لتحقيقه وما تم في التحقيق ثم انتهى بعد ذلك باطراح هذا الدفاع ورد عليه بقوله " وحيث أن عن واقعة الطعن بالتزوير فلا دليل على إدعاء المتهم بسرقة خاتمه ، كما أن بلاغه عن فقد خاتمه جاء لاحقا لإعلانه بالاتهام الموجه إليه ، ومن ثم ترفض المحكمة الطعن بالتزوير وترى أن الإيصال صحيح وصادر عن المتهم وموقع عليه ببصمة خاتمه . لما كان ذلك ، وكان البين مما تقدم أن المحكمة قد حققت دفاع الطاعن ثم أفصححت عن عدم اطمئنانه له وأطرحته بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وأن الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فإن ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة التبديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال المجنى عليه وإيصال الأمانة التي اطمأن إليها ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما تراتح إليها منها وفي اطمئنانه إلى أقوال المجنى عليه ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا تجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . ومن ثم كان ما يشبه الطاعن من أن محكمة الموضوع قد عرضت من الأخذ بأدلة النفي في الدعوى التي تمثل في عدم إعتباره التوقيع بخاتمه على الأوراق وتضارب المدعى بالحق المدني في روايته في تسليم المبلغ ، يكون غير سديد . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد نزار جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد ودبه ، وأحمد علي موسى .

(١٤٢)

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ القضائية

كحول . رسم إنتاج . حكم . "بيانات التسييب" .

تقدير الحكم . رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . يستوجب بيان الأساس الذي تقيم
عليه المحكمة تقدير الرسم . مخالفة ذلك . قصور .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل
رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول قد نصت على أنه "يحصل رسم الإنتاج
أو الاستهلاك على أساس الكحول الصنف الموجود في المنتجات المذكورة
في المادة السابقة سواء فصل منها الكحول أم لم يفصل ، وفي كل الأحوال
يؤخذ مقياس الكحول بالججم في المائة وهو درجة ١٥ سنتيجرام ونيا يختص
بالكحول النقي المنتج محليا بدرجة ٩٥ ظاهرية الذي يصرف بالوزن يحصل رسم
الإنتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢,٣ لترا سائلا بصرف النظر
عن درجة الحرارة" . وأوجبت المادة ٢٠ من هذا القانون الحكم - فضلا
عن العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ - بأداء الرسم
الذي يكون مستحقا في جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات . كما نصت
المادة ٢١ منه على أنه : "مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد
السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للترزانه العامة لا يزيد على ثلاثة
أمثال الرسوم المستحقة . وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض
بما لا يزيد على ألف جنيه . وفي حالة العود خلال سنة يضاف الحد الأقصى

للتعويض". لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بأن يؤدي رسماً مقداره ٣٨٩٦ ج و ٨٥٥ م وتعويضاً قدره ١١٦٩٠ ج و ٥٦٥ م مكتفياً في بيان عناصر قضاءه بذلك بما تضمنته تقرير التحليل من بيان عن الكميات المضبوطة من نجر المولاس ونجر عرق الباج ونسبة الدرجة الكحولية من العينات الخمس التي أخذت وأخذ بمقدار الرسم والتعويض اللذين طلبتهما الجمارك دون بيان للأساس الذي أقيمت عليه هذه المطالبة وكيفية احتساب هذا الرسم وما إذا كان قد تم احتسابه على قدر السائل المخمر أم على أساس سعة الأواني التي كانت بها هذه النجور إذ أن حجم السائل المخمر في بعض هذه الأواني كان يقل في مقداره عن قدر سعتها على ما هو ثابت من مذكرة مدير عام شئون الإنتاج المؤرخة ١٩٧٠/٨/٢٤ المرفقة بالمفردات هذا فضلاً عن أن نسب الكحول الصافي الواردة بتقرير التحليل إحتسبت على خمس عينات أخذت من بعض الآنية ولا يبين من الأوراق ما إذا كان قد تم احتساب نسبة الكحول في كل إناء على حدة من عدمه إذ قد تختلف هذه النسبة من إناء إلى آخر الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم مما يعيبه بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز الكحول المبيع بالمخسر دون أن يؤدي عنه رسوم الإنتاج أو الاستهلاك وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة رقم ١ من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٧ وادعى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصاحبة الجمارك مدنياً بمبلغ ١٥٥٨٧ ج و ٤٢٠ م قبل المتهم على سبيل التعويض . ومحكمة أرمنت الجزئية قصت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنهما وإلزامه بأداء الرسم المستحق وقدره ٣٨٩٦ ج و ٨٥٥ م إلى مصاحبة الجمارك وبنالقي محل الضبط لمدة ستة شهور وألزمت المتهم بأن يؤدي للدعي بالحقوق المدنية بصفته

تعويضاً مدنياً قدره ١١٦٦٠ ج و ٥٦٥ م ومصاريف الدعوى المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٧٣ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة قنا الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى مع إلزام المطعون ضدها المصاريف المدنية ومبلغ عشرين جنيناً مقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى من جديد حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ ... المحامي بصفته وكلاً عن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ممبا يعاه الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime عدم أداء رسم الإنتاج عن الكحول وقضى بحبس ستة شهور وإلزامه بأداء الرسم وقدره ٣٨٩٦ جنيه و ٨٥٥ ملياً ، وتعويض قدره ١١٦٩٠ و ٥٦٥ ملياً قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اكتفى في بيان الأسس والعناصر التي بنى عليها الرسم والتعويض بما تضمنه تقرير التحليل من بيان عن الكميات المضبوطة من مخمر المولاس ومخمر البليج ونسبة الدرجة الكحولية من العينات الخمس التي جرى التحليل عليها وقضى بمقدار الرسم والتعويض اللذين طلبتهما مصلحة الجمارك دون بيان الأساس الذي أقيمت عليه هذه المطالبة ومدى مطابقته للقيود والضوابط التي انتظمها المادنان ٢١ و ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦

وحيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول قد نصت على أنه "يحصل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على أساس الكحول العرف الموجود في المنتجات المذكورة في المادة السابقة سواء فصل منها الكحول أم لم يفصل ، وفي كل الأحوال

يؤخذ مقياس الكحول بالحجم في المائة وهو درجة ١٥ مستجرام وفيما يختص بالكحول النقي المنتج محليا بدرجة ٩٥ ظاهرية والذي يصرف بالوزن يحصل رسم الإنتاج على أساس أن كل مائة كيلوجرام تعادل ١٢٤,٣ لترا سائلا يصرف النظر عن درجة الحرارة . وأوجبت المادة ٢٠ من هذا القانون الحكم — فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٢ — بأداء الرسم الذي يكون مستحقا في جميع الحالات ولولم تضبط المنتجات ، كما نصت المادة ٢١ منه على أنه : ” مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخرانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة . وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بما لا يزيد على ألف جنيه . وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بأن يؤدي رسما مقداره ٣٨٩٦ جنيه و ٨٥٥ مليا وتعويضا قدره ١١٦٩٠ جنيه و ٥٦٥ مليا مكتفيا في بيان عناصر قضاءه بذلك بما تضمنه تقرير التحليل من بيان عن الكميات المضبوطة من مخمر المولاس ومخمر صرق البلح ونسبة الدرجة الكحولية من العينات الخمس التي أخذت وأخذ بمقدار الرسم والتعويض اللذين طالبتهم الجمارك دون بيان للأساس الذي أقيمت عليه هذه المطالبة وكيفية احتساب هذا الرسم وما إذا كان قد تم احتسابه على قدر السائل المخمر أو على أساس سعة الأواني التي كانت بها هذه الخمر إذ أن حجم السائل المخمر في بعض هذه الأواني كان يقل في مقداره عن قدر سعتها على ما هو ثابت من مذكرة مدير عام شئون الإنتاج المؤرخة ١٩٧٠/٨/٢٤ المرفقة بالمفردات ، هذا فضلا عن أن نسب الكحول الصافي الواردة بتقرير التحليل احتسبت على خمس عينات أخذت من بعض الآنية ولا يبين من الأوراق ما إذا كان قد تم احتساب نسبة الكحول في كل إناء على حدة من عدمه إذ قد تختلف هذه النسبة من إناء إلى آخر الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم مما يوجب بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه . لما كان هذا الطعن لارة الثانية فإنه يتعين تحديد جلسة انظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار حسن عل المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبة ، وأحمد
طاهر خليل .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ القضائية

(١) قانون . ” القانون الأصلح . تطبيقه . سريانه من حيث الزمان “ .
دعوى جنائية . ” قيود تحريكها “ .

قاعدة سريان القانون الأصلح . مجال سريانها القواعد الموضوعية . دون الإجرائية .
الإجراء . يظل خاضعا للقانون الساري وقت صدوره . وقع الدعوى الجنائية في ظل قانون
لا يعلق رفعها على طلب أو إذن . صدور قانون يوجب ذلك . لا أثر له في صحة إجراءاتها

(٢) استيراد . جريمة . ” أركانها “ .

استيراد الأفراد للساح بقصد الاتجار . دون مراعاة الشرط المقررة . مؤتم . سواء في ظل
القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ أو في ظل القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذي حل محله .

تقدير ان الاستيراد للإتجار . موضوعي . مادام سائغا .

للأفراد الحق في استيراد احتياجاتهم من السلع لإستعمالهم الشخصي أو الخاص من مواردهم
الخاصة . مباشرة أو عن طريق الغير . طبقا للقرارات التي تصدر من وزير التجارة .

(٣) قانون . ” قانون أصلح “ . استيراد . عقوبة . ” تطبيقها “ .

القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ . بما تضمنته من عقوبات . يعتبر أصلح لهم
من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاستيراد والتصدير .

١ - لما كان الثابت أن الدعوى الماثلة قد رفعت من قبل صدور القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ، ومن ثم فلا يسرى عليهما ما ورد بنص المادة ١٥ منه من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فى الجرائم المذكورة فيه إلا بناء على طلب كتابى من وزير التجارة أو من يفوضه لما هو مقرر من أحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الإجرائية ، إذ الأصل أن الإجراء الذى يتم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . ولما كان القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاستيراد - الذى يحكم واقعة الدعوى وتم رفعها فى ظله - قد خلا من نص مماثل للنص الوارد فى المادة ١٥ من القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار إليه ، فإن تمسك الطاعن بأحكام هذا النص يكون غير سديد .

٢ - أن ما يتحدى به الطاعن من أن السلع التى استوردتها مسموحا للأفراد باستيرادها بعد صدور القانون الجديد ، بل ومنذ صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ، فى غير محله ما دام الحكم قد أثبت - أن فعل الاستيراد قد وقع من الطاعن بقصد الاتجار ، ذلك بأنه وإن كان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ الذى لا يزال معمولاً به وقت الإجراءات التى اتخذت من قبل فى سبيل تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بصدور قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد الذىبقى بدوره قائما ، وبصدور قرارى وزير التجارة الخارجية رقمى ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بالإجراءات التنفيذية لهذا القرار و ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن السلع المسموح بتوريدها إلى البلاد تطبيقا للقرار ذاته - قد أجاز فى المادة الأولى منه السماح للأفراد ووحدات القطاع الخاص بالاستيراد من الخارج فى نطاق السوق الموازية وفقا للشروط والأوضاع التى تحددها القواعد المنظمة لها على أن يصدر وزير التجارة قرارا بالقواعد والإجراءات التى تنظم عمليات الاستيراد المشار إليها كما أجاز فى الفقرة الأولى من المادة الثانية منه للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبى تدخل فى نطاق السوق الموازية أن يقوموا

باستخدامها في الاستيراد العيني للسلع التي يصدر بها قرار من وزير المالية والتجارة ، إلا أنه لم يبح — لاهو ، ولا القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ اللاحق عليه — للأفراد استيراد السلع تلقائيا دون طلب ، بصفة مطلقة — ولو كان ذلك بقصد الاتجار — ذلك بأن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ لم ينص على إلغاء القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ الذي يؤتم هذا الفعل متى توافر ذلك القصد ، وإنما اقتصر على النص في المادة الرابعة منه على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه فحسب ، ولا يوجد ثمة تعارض بين أحكامه وبين استمرار بقاء الفعل المذكور مؤثما بالقانون المطبق . يؤيد ذلك أن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ — الذي حل محل القوانين أرقام ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد و ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير و ١٥ لسنة ١٩٦٣ المطبق — إنما صدر لتأكيد المدى الذي حققته سياسة الانفتاح ، بل وللانطلاق إلى الأمام بشكل أكثر مرونة ومع ذلك فقد صرح في الفقرة الأولى من المادة الأولى بأن يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وبأن للأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير على أن يصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الإجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد ، وفرض في المادة ١٥ منه العقاب على مخالفة أحكام المادة الأولى أو القرارات المنفذة لها . وقد تردد — هذا المعنى في الباب الأول من اللائحة التنفيذية لهذا القانون — الصادر بها قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ — التي خصصت في ذلك الباب للاستيراد فصلين رصدت أولهما عموم استيراد احتياجات البلاد السلعية ونصت فيه على أن تشكل لجنة مشتريات بالوكالة التجارية بشركة مصر للاستيراد والتصدير تختص بالنظر في احتياجات القطاع الخاص والقطاع الحرفي ولجنة مشتريات أخرى بوزارة السياحة تختص بالنظر في احتياجات القطاع الخاص السياحي ، وعلى أن تلتزم كافة لجان المشتريات بقيد جميع شركات القطاع العام التجارية بسجلات الموردين ، وعلى أن تقدم العطاءات إلى لجان المشتريات المختصة من شركات القطاع العام التجارية أو من وكيل تجارى مصرى مقيد بسجل الوكلاء التجاريين أو من شركة قطاع عام مقيدة بالسجل التجارى ومن ضمن نشاطها الاستيراد ، وعلى أن تقدم العطاءات الخاصة بالاستيراد بطرق معينة

ذكرت تحديدا . بينما عقدت الفصل الثانى من الباب المذكور لخصوص استيراد السلع للاستعمال الشخصى أو الخاص دون الاتجار ، وأبانت فيه أن للأفراد استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص من مواردهم الخاصة وتفرج عنها الجمارك مباشرة بالشروط المبينة تفصيلا فى المادة ١٥ .

ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦ - بناء على كل من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ، وذلك حسبما يبين من مطالعة ديباجته - ونص فى المادة الأولى منه على تشكيل لجنة للبت فى توريد البضائع وطلبات الاستيراد ، كما نص فى الفقرة (١) من المادة الثانية منه على أنه " يجوز للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبى تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد أن يقوموا بتحويلها إلى البلاد فى شكل عيني فيما عدا السلع المرفقة بالكشف رقم (١) " ثم نص فى المادة الثامنة منه على أن " يفرج عن طريق الجمارك مباشرة عن السلع التى ترد طبقا للمادة (٢) فقرة (أ) من هذا القرار التى لا تتجاوز قيمتها وقت التعاقد ما يعادل خمسة آلاف جنيه مصرى بالعملة الحرة وبالسعر الرسمى بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية . وفى حالة تجاوز القيمة المشار إليها يعرض الأمر على اللجنة المشار إليها فى المادة (١) من هذا القرار .. " وقد وردت هذه النصوص على غرار المواد ١ فقرة (أ) و ٢ و ٨ من قرار وزير التجارة السابق رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ ، بل ومع توسع أكثر فى أنواع السلع المسموح باستيرادها من الموارد الخاصة ، ومؤدى ذلك كله أن الإفراج المباشر عن السلع كان - رغم صدور القرارات الخاصة بتحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادى - ولم يزل مقصورا على حالة استيرادها للاستعمال الشخصى أو الخاص ، وأن ذلك لا يتعارض البتة مع حظر استيراد الأفراد للسلع تلقائيا بقصد الاتجار - وهو الفعل المؤثم فى القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ كما سلف القول ، والذي ظل مؤثما من بعده كذلك بصريح نصوص القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى حل محله ولائحته التنفيذية .

٣ - إن العقوبة المقررة فى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للجريمة التى دين بها الطاعن أخف من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، ذلك

بأنها — في المادة الثالثة من القانون المطبق — إنما هي الحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين علاوة على تعويض لا يقل عن ٢٠ ٪ من قيمة المصبوبات ولا يجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها وعلى الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها إذا لم تيسر مصادرتها بينما هي في المادة ١٥ من القانون الجديد غرامة — لحسب — لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة ، ومن ثم فإن القانون الجديد يعد — من هذه الوجهة فقط — قانونا أصاح للطاعن ، وكان على الحكم المطعون فيه اتباعه دون غيره في هذا الخصوص عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات — لأنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٦ — تاريخ صدور الحكم المطعون فيه — أما والحكم لم يفعل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه استورد البضائع المبينة الوصف والقيمة المحضر والى لها الصفة التجارية من خارج جمهورية مصر العربية بقصد الانحياز فيها حالة كون استيراد السلع بقصد الانحياز مقصورا على شركات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ١٣ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ والمادتين ١ و ٣ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بتعويض جمركي . ومحكمة التزعة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسمائة جنيه وتعويض جمركي قدره ١١٩٣ ج و ٩٤٠ م وتعويض للخرانة قدره ٤٠٠ ج . عارض ، وقض في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حصوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ ... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٧٥ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي

الموضوع أولاً) بنقض الحكم المطعون فيه وبانقضاء الدعوى الجنائية للتصالح بالنسبة لجريمة الشروع في التهريب موضوع التهمة الأولى (ثانياً) بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لجريمة الاستيراد موضوع التهمة الثانية وإحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى من جديد حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة استيراد سلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار ، قد انطوى على قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن السلع المستوردة تدخل في الحدود المصرح باستيراد السلع فيها للإستعمال الشخصى الخاص وفقاً للقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن — إذ هي زهيدة القيمة وأغلبها من مستلزمات الحياة التي يمتثلها الطاعن — ومن ثم ينحصر عنه قصد الاتجار . ورغم أن الطاعن قد أوضح مهنته في محضر الضبط وقال أن معظم السلع المستوردة لازمة لعمله كما قدم إلى المحكمة المستندات الخاصة بتلك المهنة ، فإن الحكم لم يعن بتجسس هذا الدفاع ولم يرد عليه بما يفنده . هذا إلى أن القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير — الذى صدر بعد وقوع الفعل وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، وحل محل القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد الذى رفعت الدعوى وفقاً لأحكامه — يعد قانوناً أصح للطاعن من القانون المطبق ، في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، من وجوه (أولها) أنه ورد بنص المادة ١٥ من القانون الجديد أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فى الجرائم المذكورة فيه إلا بناء على طلب كتابى من وزير التجارة أو من يفوضه ، وهو ما لم يتحقق فى الدعوى المسائلة (وثانيها) أن السلع التى استوردها الطاعن أصبح مسحوخاً للأفراد باستيرادها بعد صدور

القانون الجديد بل ومنذ صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد (ثالثها) أن العقوبة المقررة في القانون الجديد للجريمة التي دين بها الطاعن أخف من تلك الواردة بالقانون المطبق .

حيث ان البين من واقع السلع المفصلة بتكشف المضبوطات الذي أحال اليه المحكم ، الإبتدائي المؤيد لأسبابه والمطعون فيه المكمل له ، والمرفق بخضر ضبط الواقعة في المفردات المضمومة ان ما أورده المحكم من أن في نوعية هذه السلع التي استوردها الطاعن وكمياتها ما يسبغ عليها صفة الإتجار ، إنما هو استخلاص موضوعي سائق يكفى لاطراح دفاع الطاعن بأن الاستيراد كان بقصد الاستعمال الشخصي أو الخاص دون الإتجار ، ويحمل الرد الضمني — في الوقت ذاته على مستنداته الخاصة بمهنته ، ما دام الثابت من ذلك الكشف أن تلك السلع قد وردت بأعداد هائلة وأوزان ضخمة والغالب الأهم منها منبت الصلة تماما بمستلزمات الحياة التي يمتنعها الطاعن ، ومن ثم فإن ما يشيره — سواء بصدد قصد الاتجار أو في خصوص مستنداته سالفه البيان — يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الثابت أن الدعوى المثالة قد رفعت من قبل صدور القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ، ومن ثم فلا يسرى عليها ما ورد بنص المادة ١٥ منه من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء في الجرائم المذكورة فيه إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه لما هو مقرر من أن أحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الإجرائية ، إذ الأصل أن الإجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . ولما كان القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد — الذي يحكم واقعة الدعوى وتم رفعها في ظله — قد خلا من نص مماثل للنص الوارد في المادة ١٥ من القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار اليه ، فإن تمسك الطاعن بأحكام هذا النص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان ما يتبدى به الطاعن من أن السلع التي استوردها أصبح مسموحا للأفراد باستيرادها بعد صدور القانون الجديد ، بل ومنذ صدور القانون

رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقد ، في غير محله ما دام الحكم قد أثبت — على ما سلف القول — ان فعل الاستيراد قد وقع من الطاعن بقصد الاتجار ، ذلك بأنه وإن كان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ الذي لا زال معمولاً به وقت الإجراءات التي اتخذت من قبل في سبيل تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بصدر قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازنة للنقد الذي بقي بدوره قائماً ، وبصدر قرارى وزير التجارة الخارجية رقمى ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بالإجراءات التنفيذية لهذا القرار ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن السلع المسموح بتوريدها إلى البلاد تطبيقاً للقرار ذاته — قد أجاز في المادة الأولى منه السماح للأفراد ووحدات القطاع الخاص بالاستيراد من الخارج في نطاق السوق الموازية وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها القواعد المنظمة لها على أن يصدر وزير التجارة قراراً بالقواعد والإجراءات التي تنظم عمليات الاستيراد المشار إليها كما أجاز في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه للصيرين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبي تدخل في نطاق السوق الموازية أن يقوموا باستخدامها في الاستيراد العيني للسلع التي يصدر بها قرار من وزيرى المالية والتجارة ، إلا أنه لم يبح — لا هو ، ولا القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ اللاحق عليه — للأفراد إستيراد السلع تلقائياً دون طلب ، بصفة مطلقة — ولو كان ذلك بقصد الاتجار — ذلك بأن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ لم ينص على إلغاء القانون المطبق رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ الذي يؤم هذا الفصل متى توافر ذلك القصد ، وإنما اقتصر على النص في المادة الرابعة منه على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه فحسب ولا يوجد ثمة تعارض بين أحكامه وبين استمرار بقاء الفصل المذكور مؤثماً بالقانون المطبق . يؤيد ذلك أن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ — الذى حل محل القوانين أرقام ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد و ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير و ٩٥ لسنة ١٩٦٣ المطبق — إنما صدر لتأكيد المدى الذى حققته سياسة الانفتاح ، بل والانطلاق إلى الأمام بشكل أكثر مرونة وجمع ذلك فقد صرح في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه بأن يكون إستيراد احتياجات البلاد السالمة عن طريق القطاعين العام والخاص ، وبأن للأفراد حق إستيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص من مواردهم الخاصة

وذلك مباشرة أو عن طريق الغير على أن يصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الإجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد ، وفرض في المادة ١٥ منه العقاب على مخالفة أحكام المادة الأولى أو القرارات المنفذة لها . وقد تردد هذا المعنى في الباب الأول من اللائحة التنفيذية لهذا القانون — الصادر بها قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ — التي خصصت في ذلك الباب للاستيراد فصلين وصدرت أولهما لعموم استيراد احتياجات البلاد السلعية ونصت فيه على أن تشكل لجنة مشتريات بالوكالة التجارية بشركة مصر للاستيراد والتصدير تختص بالنظر في احتياجات القطاع الخاص والقطاع الحرفي ولجنة مشتريات أخرى بوزارة السياحة تختص بالنظر في احتياجات القطاع الخاص السياحي ، وعلى أن تلتزم كافة لجان المشتريات بقيد جميع شركات القطاع العام التجارية بسجلات الموردين ، وعلى أن تقدم العطاءات إلى لجان المشتريات المختصة من شركات القطاع العام التجارية أو من وكيل تجارى مصرى مقيد بسجل الوكلاء التجاريين أو من شركة قطاع عام مقيدة بالسجل التجارى ومن ضمن نشاطها الاستيراد ، وعلى أن تقدم العطاءات الخاصة بالاستيراد بطرق معينة ذكرت تحديدا . بينما عقدت الفصل الثانى من الباب المذكور بخصوص استيراد السلع للاستعمال الشخصى أو الخاص دون الاتجار ، وأبانت فيه أن للأفراد استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص من مواردهم الخاصة وتفرج عنها الجمارك مباشرة بالشروط المبينة تفصيلا في المادة ١٥ ، ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦ — بناء على كل من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ، وذلك حسبما يبين من مطالعة ديباجته — ونص في المادة الأولى منه على تشكيل لجنة للبت في توريد البضائع وطلبات الاستيراد ، كما نص في الفقرة (١) من المادة الثانية منه على أنه ” يجوز للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبى تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد أن يقوموا بتحويلها إلى البلاد في شكل عيني فيما عدا السلع المرفقة بالكشف رقم (١) “ ثم نص في المادة الثامنة منه على ” أن يفرج عن طريق الجمارك مباشرة عن السلع التي ترد طبقا للمادة (٢) فقرة (١) من هذا القرار والتي لا تتجاوز قيمتها وقت التعافد ما يعادل خمسة آلاف جنيه

مصرى بالعملة الحرة وبالسعر الرسمي بعد اتخاذ الإجراءات الجمركية .
 وفي حالة تجاوز القيمة المشار إليها يعرض الأمر على اللجنة المشار إليها
 في المادة (١) من هذا القرار .. " وقد وردت هذه النصوص على غرار
 المواد ١ فقرة (أ) و ٢ و ٨ من قرار وزير التجارة السابق رقم ٧٣
 لسنة ١٩٧٤ ، بل ومع توسع أكثر في أنواع السلع المسموح باستيرادها
 من الموارد الخاصة ، ومؤدى ذلك كله أن الإفراج المباشر عن السلع
 كان — رغم صدور القرارات الخاصة بتحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادى —
 ولم يزل مقصورا على حالة استيرادها للاستعمال الشخصى أو الخاص ،
 وأن ذلك لا يتعارض البتة مع حظر استيراد الأفراد للسلع تلقائيا بقصد
 الاتجار — وهو الفعل المؤثم فى القانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ كما سلف
 القول ، والذي ظل مؤثما من بعده كذلك بصريح نصوص القانون رقم ١١٨
 لسنة ١٩٧٥ الذى حل محله ولائحته التنفيذية — لما كان ذلك ، وكانت العقوبة
 المقررة فى القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للجريمة التى دين بها الطاعن أخف
 من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، ذلك بأنها — فى المادة
 الثالثة من القانون المطبق — إنما هى الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه
 ولا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين علاوة على تعويض لا يقل
 عن ٢٠ ٪ من قيمة المضبوطات ولا يجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها وعلى الحكم بمصادرة
 السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها إذا لم تتيسر مصادرتها ، بينما
 هى فى المادة ١٥ من القانون الجديد غرامة — فحسب — لا تقل عن مائة جنيه
 ولا تزيد على ألف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة ،
 ومن ثم فإن القانون الجديد يعد — من هذه الوجهة فقط — قانونا أصاح للطاعن ،
 وكان على الحكم المطعون فيه اتباعه دون غيره فى هذا الخصوص — عملا بنص الفقرة
 الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات — لأنه صدر بعد وقوع الفعل
 وقبل ٢٢ من يونيو سنة ١٩٧٦ — تاريخ صدور الحكم المطعون فيه — أما الحكم
 لم يفعل فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ومن ثم يتعين نقضه نقضا جزئيا
 وتصحيحه — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غرامة ومصادرة وبالفائز
 فيما عدا ذلك — دون تحديد جلسة لمظر الموضوع وإن كان الطعن لثانى مرة ،
 ما دام الموار الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على ذلك الخطأ .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المنششرين : أحمد تواد جنيبة ، ويعيش محمد وشدي ، ومجد وهبة ،
وأحمد مومي .

(١٤٤)

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ القضائية

(١) مواد مخدرة . قصد جنائي . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير عناصر الدعوى " .

إثبات الحكم عند تحصيله للراقة وإيراده لأقوال الشاهد . أن تحريات الأخير
دلت على اتجار المتهم في المواد المخدرة وأنه يجلبها من الصحراء الغربية لتوزيعها بين
صملاثة . ثم انتهائه إلى خلو الواقعة من دليل يساند قصد الاتجار لدى المتهم
تناقض به .

تقدير توافر أو انقضاء قصد الاتجار في المخدر . موضوع ما دام سائغا . مثال
على استخلاص غير سائغ في نفي قصد الاتجار .

(٢) إرتباط . عقوبة . " تطبيقها " . محكمة الموضوع . " سلطتها " .
في تقدير العقوبة " . سلاح . مواد مخدرة .

ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص . لا ارتباط بين جنائقي إحراز السلاح الناري
وذخيرته وجناية إحراز المخدر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

توقيع العقوبة في حدود النص المطبق . من إطلاق محكمة الموضوع .

١ - لما كان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله للواقعة وما أورده
من أقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات ما يفيد أن تحريات الأخير

دلت على أن المطعون ضده الأول يتجر في المواد المخدرة ويقوم بجمعها من الصحراء الغربية لتروييحها بين عملائه وهذا على خلاف ما انتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد الاتجار فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لاضطراب للعناصر التي أوردتها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أي أساس كونت بحكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى . ومن ناحية أخرى ، فإنه ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن تحريات الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده الأول يروج المخدرات التي يجمعها من الصحراء الغربية وأن المطعون ضده الثاني كان برفقته وقت الضبط وضبط محرزا طربتين من الحشيش كما ضبط في حوزته ٢٨ طربة حشيش مخبأة أسفل مقعد السيارة اعترف بملكيتها لها وبلغ زنة الحشيش المضبوط ٨٤٠ رة جراما مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتخصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصالح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصالح أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

٢ - إن ضبط سلاح نارى وذخيرته مع المطعون ضده في الوقت الذي ضبط فيه محرزا المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتي إحراز السلاح النارى والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ذلك أن جريمة إحراز المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين مما يوجب تعدد العقوبات وتوقع عقوبة مستقلة عن الفعلين . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق

المطعون ضده الثاني حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة جريمة إحرار المسدس باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحرار المخدر التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يستوجب تدخل محكمة النقض لا نزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما المتهم الأول : (أولا) حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) . (ثانيا) حاز ذخائر (طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر والذي لم يرخص له بحيازته أو إحراره : المتهمان الأول والثاني : حازا وأحرزا بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا لمواد الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت غيابيا للأول وحضوريا للثاني عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم واحد الملحق والمواد ١ و ٦ و ٢٦/١ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند رقم واحد من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به والمادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتفريم كل منهما خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمة إحرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ودان المطعون ضده الثاني أيضا بجريمة إحرار مسدس مششخن وذخائر

مما تستعمل فيه بغير ترخيص قد شابه تناقض وقصور في التسديد وانطوى على فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه حصل واقعة الدعوى في أن المطعون ضده الأول يتجبر في المواد المخدرة حيث يقوم بحلبها من الصحراء الغربية لترويجها على عملائه وأن تفتيشه أسفر عن ضبطه مخدرا لجزء من طربة حشيش وأن تفتيش المطعون ضده الثاني أسفر عن العثور معه على طريبتين من الحشيش كما تم ضبط ٢٨ طربة حشيش أسفل مقعد السيارة اعترف هذا الأخير بملكيتها لها وأن وزن الحشيش بلغ ٨٤٥,٥ كيلو جرام وعول الحكم في الإدانة على أقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات وزميله وحصلها بما يطابق ما أورده بيانا للواقعة وهل الرغم من ذلك عاد الحكم ونفى قصد الاتجار عن المطعون ضدهما استنادا إلى أنه لا دليل عليه في الأوراق وهو قول يناقض بعضه البعض الآخر . وفصلا عن ذلك فإن الحكم لم يعرض وهو بصدد نفي قصد الاتجار للدلالة المستمدة من التحريات وأقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات من أن المطعون ضده الأول يتجبر في المواد المخدرة وأن المطعون ضده الثاني اعترف له باتجاره في المخدر المضبوط في السيارة وبملكيتها له كما التفت عن كبركية ذلك المخدر هذا إلى أن الحكم أعمل في حق المطعون ضده الثاني المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم الثلاث مع أنه لا مجال لهذا الأعمال بالنسبة للتهمة الأولى — إحراز المخدر التي تستفل عن التهمتين الأخريتين في الفعل المنشئ لهما ، كما أنها لا ترتبط بإيهما برباط لا يقبل التجزئة . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى في قوله "أن التحريات السرية التي قام بها الرائد بقسم مكافحة المخدرات وأثبتها في المحضر المؤرخ في ١٧/٢/١٩٧٤ وكان أجراها بالاشتراك مع النقيب والرائد بقسم مكافحة المخدرات أسفرت عن أن المتهم — المطعون ضده الأول — وكان أسماه وأورد أوصافه وأنه يعمل سائقا على السيارة رقم جلب كمية من الجواهر المخدرة بالسيارة قيادته من الصحراء الغربية وأنه بضد ترويجها على عملائه وأنه تأكد من تحرياته من خلال المراقبة الدقيقة واستأذن النيابة العامة في ضبطه وتفتيشه وتفتيش السيارة المشار إليها الضبط ما يحوزه أو يحوزه من جواهر مخدرة وفي

الساعة الثانية من مساء يوم ١٧/١٢/١٩٧٤ أذنت له النيابة العامة ولمن يندبه من معاونيه ومرؤوسيه بضبط المتهم المذكور سائق السيارة رقم المقيم بالرأس السوداء وتفتيشه وتفتيش مسكنه والسيارة رقم ومن يوجد معه وقت الضبط وضبط ما يحوزه من جواهر مخدرة على أن يكون ذلك مرة واحدة خلال أسبوع من ساعة وتاريخ الإذن الذي نفذوا له انتقل مستصدر الإذن في حوالى الساعة العاشرة من مساء يوم ١٨/١٢/١٩٧٤ في صحبة الرائد و والنقيب بسيارات أجرة إلى جهة الرأس السوداء وتركوا السيارات في أحد الشوارع وترجل مستصدر الإذن مع الرائد والنقيب ماضين إلى مسكن المأذون بتفتيشه وكونوا أكمة في حين يقف الرائد على رأس قوة لحفظ النظام بعيدا عن مكان الأكمة حتى إذا انقضت خمس عشرة دقيقة قدمت السيارة المأذون بتفتيشها ووقفت أمام المسكن وكان المأذون بتفتيشه يجاس على عجلة القيادة في حين كان إلى جواره المتهم — المطعون ضده الثاني — وما أن غادر الأول السيارة من الباب حتى سارع إلى ضبطه لرائد في حين سارع النقيب إلى ضبط الثاني وأجرى الرائد تفتيش المتهم فعثر على جزء من طربة الحشيش ملفوفة بقماش الطربة في جيب صديريه الأيسر كما أجرى النقيب تفتيش المتهم ، فعثر على طربة حشيش ملفوفة بقماش الطربة في جيب صديريه الأيمن والأيسر وعلى مسدس ٩ مم وبه خزانة تحوى ثمان طلقات ، وقد ساعد النقيب في الضبط والتفتيش إذ تحفظ على المتهم ثم تولى الرائد تفتيش السيارة فعثر على ٢٨ طربة أسفل مقعدها من الخلف وقد تبين من وزن المخدر المضبوط أنه بلغ ٨٤٥,٥ كيلوجرامات وثبت من تقرير المساميل الكيميائية بمصاحبة الطب الشرعى أن هذا الجوهر حشيش كما ثبت أن السلاح الناري المضبوط مع المتهم طبنجة آلية مششخنة بماسورة عيار ٩ مم وأن جهاز إطلاقها وجميع أجزائها الأخرى سليمة وصالحة للاستعمال وأن الطلقات المضبوطة عيار ٩ مم وإنها مما تستخدم في مثل الطبنجة المضبوطة وأنه ثبت بتجربة طاقمتين منها في ذات الطبنجة صلاحيتها للاستعمال . "وعول الحكم في قضائه على أقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات وزميله

وحصلها بما يطابق ما أورده في بيان الواقعة مضيفا إليها أن المطعون ضده الثاني اعترف له بملكيته للمخدر المضبوط أسفل مقعد السيارة . ثم عاد الحكم ونفى قصد الاتجار في قوله "وحيث إن المحكمة لاتساير سلطة الإتهام في أن إحراز المتهمين للجوهر المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار ذلك أنه لا يكفي لقيام هذا القصد وتوافره في حقهما مجرد التحريات وأقوال شهود الإثبات ومردما إلى تلك التحريات ، وإذ طالما أن الأوراق خلت من دليل مقنع على هذا القصد كما أنه ليس في الأوراق دليل على أن الإحراز كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، ومن ثم ترى المحكمة أن الإحراز لم يكن لهذه المقاصد جميعها لما كان ذلك وكان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات ما يفيد أن تحريات الأخير دلت على أن المطعون ضده الأول يتجر في المواد المخدرة ويقوم بجمعها من الصحراء الغربية لترويجها بين عملائه وهذا على خلاف ما انتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد الاتجار ، فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لاضطراب العناصر التي أوردتها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تنعرف على أي أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى . ومن ناحية أخرى ، فإنه وإن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل فاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن تحريات الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده الأول يروج المخدرات التي يجمعها من الصحراء الغربية وأن المطعون ضده الثاني كان برفقته وقت الضبط وضبط محرزا طريتين من الحشيش كما ضبط في حوزته ٢٨ طربة حشيش مخبأة أسفل مقعد السيارة اعترف بملكيتها لها وبلغ زنة الحشيش المضبوط ٥٨٤,٥ كيلو جراما مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتحصنها وتحدث عنها

بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الإتجار أو لاتصلح ، لا أن تنيم قضائها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند اليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى أن ضبط السلاح الناري وذخيرته مع المطعون ضده الثاني في الوقت الذي ضبط فيه مخزنا المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتي إحراز السلاح الناري والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ذلك أن جريمة إحراز المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المطعون ضده الثاني حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة جريمة إحراز المسدس باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحراز المخدر التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يستوجب تدخل محكمة النقض لاتزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول طعن النيابة العامة ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضدهما والإحالة .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وده ،
وأحمد موسى .

(١٤٥)

الظعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ القضائية

(١) تفتيش . " التفتيش بإذن " . دفع . " الدفع ببطلان التفتيش " .
مواد مخدرة .

الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه . لا يبطل التفتيش . ما دام الذي قُتِش
هو المعنى .

(٢) تلبس . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " . مواد مخدرة .

ضبط مخدر مع مأذون بتفتيشه . إعتباره متلبسا . جـواز تفتيش منزله
بدون إذن .

(٣) تفتيش . " التفتيش بغير إذن " .

إجراء تفتيش مسكن المتهم في حضوره . غير لازم .

١ — من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام
الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش
والمعنى فيه بالإسم الذي اشتهر به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد صدر باسم المطعون ضده مقترنا باسم الشهرة وهو الصادر به إذن النيابة ،
كما أن الضابطين اللذين أجزيا التحريات وقاما بالضبط والتفتيش قد شهدا

بأن صحة اسم المطعون ضده لا " ... " وإنه بذاته المقصود بالتحريات فإن ما ذهب إليه الحكم من عدم صحة أمر التفتيش تأسيسا على عدم ذكر بيان صحيح عن اسم المطعون ضده يكون قد خالف القانون وفسد استدلاله .

٢ - إن ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة إحراز المخدر متلبسا بها مما يتيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور إذن من النيابة العامة بذلك .

٣ - من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه شرطا جوهريا لصحته ومن ثم يكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام المقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضور ببراءة المتهم مما نسب إليه والمصادرة . فطعنّت النيابة العامة في هذا بطريق النقض ... الخ .

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر قد شابه فساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى ببطلان الإذن بالتفتيش لإبتنائه على تحريات غير جدية تأسيسا على أن الضابط الذي قام بالتحريات لم يعرف الاسم الحقيقي لمن تحرى عنه وإن اسم الشهرة يمكن أن ينسب إلى أى شخص ، وقد التفت الحكم عما قرره الضابطان من أن المطعون ضده هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ويؤكد ذلك أن أوصافه الجسمانية ولون بشرته ووظيفته واسم شهرته تتفق جميعا مع ما ورد بمحضر التحريات هذا فضلا عن أن الحكم قد أخطأ في قضائه ببطلان

تفتيش مسكن المطعون ضده لإجرائه بدون إذن وفي غيبة الأخيرة ذلك أنه
وقد تم ضبط المخدر معه بعد استئذان النيابة العامة فإنه يصبح في حالة تلبس
بالجريمة مما يوجب لمأمور الضبط القضائي تفتيش مسكنه دون الرجوع
لساطة التحقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن تحريرات المقدم
... .. وأسفرت عن أن ... الذي يعمل بالسكة الحديد
بمنطقة المكس يتجر في المساكن المخدرة ويروجها بدائرة قسم باب شرقي وبعد
استئذان النيابة في ضبطه وتفتيشه انتقلا إلى حيث أفادهما مصدرهما السري فشهد
المطعون ضده جالسا بجوار محل ... الخردوات فقام ثانيهما بضبطه
بينما قام أولهما بتفتيشه فعر بجيب سترته على خمس لفافات من السلوفان الشفاف
بكل منها قطعة من الحشيش متوسطة الحجم كما عثر بجيب آخر بالستر على لفافة
من السلوفان الأحمر تحوى قطعة من الحشيش وعثر بجيب البنطلون على لفافة
من السلوفان الشفاف تحوى قطعة من الأفيون وقد قام النقيب
بتكليف من الضابط الأول بتفتيش مسكن المطعون ضده بعد موافقة زوجته
فعر به على حقيبة من الجلد بداخلها ميزان صغير وثلاث قطع معدنية من فئة
النصف قرش مما تستعمل في وزن المخدر وكية من ورق السلوفان بعضها مماثل
للذى ضبط به جزء من المضبوط ، وأضاف الضابطان الأولان أنه تبين
من الاطلاع على بطاقة المطعون ضده العائلية أن اسمه وأنه المقصود
بالتحريرات وقد اتخذ الحكم بدفاع المطعون ضده ببطلان إذن التفتيش لعدم
جدية التحريات تأسيسا على عدم معرفة الضابط لاسم المطعون ضده الحقيقي
قبل ضبطه وانتهى إلى القضاء بالبراءة بقوله " ولما كان طالب الإذن بالتفتيش
قد ضمن طلبه أن المتهم موظف بالسكة الحديد فقد كان الأجدر أن يتحرى عنه
من المصلحة التي يعمل بها ليكون فكرة كاملة عن اسمه وعمله وظروفه التي يعمل فيها
ليصل إلى اقتناع تام بأنه فعلا يتجر في المخدرات غير معتمد بالكامل على مصادر
سرية قد نخطئ عن قصد أو عن غير قصد ، لما كان ذلك يكون إذن التفتيش قد
صدر باطلا لإبتنائه على تحريرات غير جديده ويكون بالتالى التفتيش الذى وقع
على شخص المتهم قد جاء باطلا عديم الأثر من الناحية القانونية فيما أسفر عنه ،

على أنه وقد خلا الإذن بالتفتيش من التصريح بتفتيش منزل المتهم يكون باطلا كذلك هذا التفتيش الذي شابه قصور في الإجراءات يحدث في غيبة المتهم رغم أنه قد قبض عليه قبل ساعة من إجراء هذا التفتيش . ومن حيث إنه لما تقدم تكون إجراءات القبض والتفتيش قد وقعت باطلة ويكون ما بني عليها قد وقع باطلا أيضا ويتعين تأسيسا على ذلك القضاء ببراءة المتهم عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية " وكان من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به وكان الحكم المطعون فيه قد صدر باسم المطعون ضده مقتربا باسم الشهرة ... وهو الصادر به إذن النيابة ، كما أن الضابطين المقدم ... و ... الذين أجريا التحريات وقاما بالضبط والتفتيش قد شهدا بأن صحة اسم المطعون ضده ... وشهرته ... وأنه بذاته المقصود بالتحريات فإن ما ذهب إليه الحكم من عدم صحة أسر التفتيش تأسيسا على عدم ذكر بيان صحيح عن اسم المطعون ضده يكون قد خالف القانون وفسد استدلاله . لما كان ذلك ، وكان ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة إحراز المخدر متلبسا بها مما يتيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور إذن من النيابة العامة بذلك ، وكان من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه شرطا جوهريا لصحته ومن ثم يكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون . هذا فضلا عن أن زوجة المطعون ضده قد وافقت في غيبته على تفتيش مسكنه — على ما شهدته النقيب ... مما يصبح معه تفتيش المسكن والإجراءات المبينة عليه — لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون فضلا عن الفساد في الاستدلال مما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قزاد جنيبة وهديش محمد رشدي ، ومحمد ربيع ، وأحمد علي موسى .

(١٤٦)

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) ضرب . "أفضى إلى موت" . جريمة . "أركانها" . باعث .

تعمد الجاني كتم فم وأنف المجنى عليها . مانعها من الاستغاثة . أثناء موافقته لها . وفاتها
باسفكسيا كتم النفس . تنوافريه جنافية الضرب المفضى إلى الموت .

الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا فيها .

(٢) إثبات أو "اعتراف" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي .

(٣) إثبات . "بوجه عام" . محكمة الموضوع . "سلطتها في استخلاص

الصورة الصحيحة للدعوى" . "سلطتها في تقدير الدليل" .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى دون التقيد بدلائل معين .
اشتراط أن يكون كل دليل قاطع في كل جزئية من جزئيات الدهوى . غير لازم . أساس ذلك ؟

(٤) دفاع . "الإخلال بنحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببيه .

تسبب غير معيب" .

تتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . غير لازم .

١ - لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن التقى بالمجنى عليها بساحة المولد وصحبها إلى مكان بعيد عن جمهور المحتفلين وبعد أن راودها عن نفسها إخلعت ملابسها وأخذ يرتكب الفحشاء معها احتكاكا من خارج قبلها ثم ما لبث أن جمحت به الشهوة وابتغى اتيانها لإبلاجا وما أن هم بذلك حتى استغاثت وقاومته ولكنه جثم بيديه على فمها وأنفها ليحول دون استغاثتها ومقاومتها وتمكن بذلك من بلوغ غايته وترتب على ذلك تمزق بكارتها ومهبائها ونجم عن ضغطه على فمها وأنفها وفاتها بأسفكسيا كتم النفس - ثم خاص الحكم من ذلك إلى أن ما وقع من الطاعن بضغطه بيديه على فم وأنف المجنى عليها فعل عمدي لم يقصد منه قتل المجنى عليها ولكنه أدى لوفاتها وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم تتوافر به أركان جنائية الضرب المفضي إلى الموت مادام قد ثبت تعمد الفعل ذاته وهو كتم فم وأنف المجنى عليها ومساسه بسلامتها، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى أن قيام الطاعن بكتم فم وأنف المجنى عليها كان بقصد منه من الاسترسال في الاستغاثة ذلك لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنًا من أركانها أو عنصر من عناصرها .

٢ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ومتى خلصت إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما نستخلصه من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم أو بالأدلة المباشرة إذ أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جرئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية

إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٤ — إن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته اطمئنانا منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ... عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن قام بالضغط على منطقة الأنف والفم بأصابعه وكنم نفسها قاصدا من ذلك قتلها وأحدث بها الأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد تقدمت تلك الجناية جنائية أخرى هي أنه في ذات المكان والزمان سالف الذكر واقع المجنى عليها سالف الذكر بغير رضاها بأن اصططحها إلى مكان مهجور لمعرفة له بحكم صلة الجيرة ثم باغتها وطرحها على الأرض مستغلا في ذلك غارق السن وبنيانته الجسماني ثم أنزل عنها ملابسها الداخلية وأمسك بها بعد فشل مقاومتها فأحدث بها بعض السحجات وجثم فوقها وأوج قضيبه في فرجها وأمنى بها الأمر المنطبق على نص المادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ و ١/٢٦٨ — ٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من القانون المذكور بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ قضى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الزقازيق لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى من جديد بحضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ و ١/٢٦٨ — ٢ من قانون العقوبات وتطبيق المادة ٣٢ من القانون المذكور بمعاقبة المتهم بالأشغال

الشاقة مدة خمس عشرة سنة ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض
(للمرة الثانية) ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب
المفضى إلى الموت وهتك العرض بالقوة قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون
وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك بأن المستفاد من تحصيل
الحكم لواقعة الدعوى أن الطاعن وضع يده على فم المجنى عليها إبان إتيانه لها
بقصد منعها من الاسترسال في الاستغاثة فتوفيت بأسفكسيا الحنق بما ينفى معه
قصد الإيذاء وبالتالي لا يوفر هذا الفعل في حقه سوى جريمة القتل الخطأ
ورغم ذلك دانه الحكم عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت ، كما استند الحكم
ضمن — ماعول عليه — في إدانة الطاعن على اعترافه في التحقيقات رغم دفاعه
بأنه كان وليد إكراه واقامته الدليل على أنه كان تلقينا من ضابط المباحث
بما ثبت من تقرير المعامل من خلو قميصه من أية حيوانات منوية مع تضمن
الاعتراف أنه مسح منيه به ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه عزا إصابات الطاعن
— التي نشأت من التعذيب — أى مقاومة المجنى عليها — رغم أن ذلك لا يتفق
وما سجله الحكم من فارق السن والبنيان الجسماني بين الطاعن والمجنى عليها وفضلا
عن ذلك فقد استند الحكم — فيما استند إليه في التدليل على ثبوت الاتهام في حق
الطاعن — إلى ما أثبتته تقرير المعامل من وجود تلوثات منوية ودماء بسروال
المجنى عليها وبالمسحة المأخوذة من مهبليها في حين أن كل ذلك لا ينهض دليلا
قبل الطاعن بعد أن ثبت خلو قميصه من الحيوانات المنوية ، كما لم يعرض الحكم
لما ساقه المدافع عن الطاعن من دفاع في هذا الشأن إيرادا وردا — وأن كل ذلك
بما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة
من أقوال ضابط مباحث منيا القمع ومن اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة
ومن تقرير الصفة التشريعية للمجنى عليها ومن نتيجة الكشف الطبي على الطاعن

ومن تقرير المعامل — وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها — لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن التقى بالمجنى عليها بساحة المولد وصحبها إلى مكان بعيد من جمهور المحتفلين وبعد أن راودها عن نفسها خلعت ملابسها وأخذ يرتكب الفحشاء معها احتكاكا من خارج قبلها ثم ما لبث أن جمحت به الشهوة وابتغى أتيانها إيلاجا وما أن هم بذلك حتى استغاثت وقاومته ولكنه جثم بيديه على فخما وأنفها ليحول دون استغاثتها ومقاومتها وتمكن بذلك من بلوغ غايته وترتب على ذلك تمزق بكارتها ومهبلها ونجم عن ضغطه على فخما وأنفها وفاتها بإسفكسيا كتم النفس — ثم خلاص الحكم من ذلك إلى أن ما وقع من الطاعن بضغطه بيديه على فم وأنف المجنى عليها فعل عمدي لم يقصد منه قتل المجنى عليها ولكنه أدى لوفاها وكان ما أثبتته الحكم فيما تقدم تتوافر به أركانها جناية الضرب المفضي إلى الموت مادام قد ثبت تعمد الفاعل ذاته وهو كتم فم وأنف المجنى عليها ومساسه بسلامتها ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى أن قيام الطاعن بكتم فم وأنف المجنى عليها كان يقصد منعها من الاسترسال في الاستغاثة ذلك لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنًا من أركانها أو عنصرا من عناصرها وفضلا عن ذلك فإنه لا مصلحة للطاعن في نفيه بشأن جريمة الضرب المفضي إلى الموت التي أسندها الحكم إليه ذلك بأنه اعتبر الجريمة المستندتين إليه — وهما الضرب المفضي إلى الموت وهتك العرض بالقوة لفتاة لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها — مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد الجريمتين وهي هتك العرض بالقوة — ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اعتراف الطاعن لصدوره تحت الإكراه ورد عليه بقوله ” وحيث إنه من الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره من إكراه

فإنه مردود بما ورد على لسان المتهم في التحقيقات من أن اعترافه الذي أدلى به تفصيلا صدر منه طواعية واختيارا مدلا لإصاباته التي لاحظها المحقق بأنها نشأت من مقاومة الحبنى عليها له وقت ارتكاب الفحشاء واحتكاكه بالأرض وجاء التقرير الطبي مصداقا لذلك . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ومتى خلصت إلى سلامة الدلائل المستند من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطحرت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر مؤدى اعتراف الطاعن في التحقيقات وخلص إلى سلامة الدلائل المستند من هذا الاعتراف لما ارتآه من مطابقته للواقع ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا — أما ما يثيره الطاعن بشأن تعويل الحكم في إدانته على ما أثبتته تقرير المعامل من وجود تلوثات دموية ومنوية بسروال الحبنى عليها وبالمسحة المأخوذة من مهبليها في الوقت الذي خلا فيه قميصه من تلك التلوثات ومن أنه لم يعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن إيرادا وردا فإنه لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما نستخلصه من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدلائل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم أو بالأدلة المباشرة إذ أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القضاة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمنقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ،

إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحت أطمئنانا منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة التي استخلص منها الصورة التي اعتنتها المحكمة لواقعة الدعوى عن شهادة ضابط المباحث واعتراف المتهم بتحقيقات النيابة وما جاء بتقرير الصفة التشريحية والكشف الطبي على المتهم وتقرير التحليل وهي الأدلة التي أطمأنت إليها المحكمة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها بما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة وبناءً بحكمها من قالة القصور في التفسير والفساد في الاستدلال فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى أو استنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٥ من يوزية سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جتينة ، و يمش رشدي ، ومحمد جدي عبد الصمد ، وقاروق راتب .

(١٤٧)

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٧ القضائية

(١) طعن " التقرير بالطعن . الصفة في الطعن " .

العبرة في بيان المطعون ضده . بحقيقة الواقع . وتوجيه الطعن إلى غير المحكوم عليه
المعنى بالطعن . اعتباره مجرد خطأ مادي . ما دامت مدونات الطعن تفصح عن ذلك .

(٢) حكم " وضعه والتوقيع عليه " . بطلان . " بطلان الأحكام " .
دعوى مدنية . " نظرها والحكم فيها " .

وجوب وضع أحكام الإدانة والتوقيع عليها وكذلك الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التابعة
في خلال ثلاثين يوما من صدورها . وإلا كانت باطلة . استثناء أحكام البراءة من هذا
البطلان .

١ - لما كانت الطاعنة قد اختصمت في تقرير الطعن وأسبابه
" .. المحكوم عليه الثاني " وأغفلت إختصام - المتهم الآخر في الدعوى " ..
الذي صدر الحكم المطعون فيه ببراءته من التهمة المستندة اليه ورفض الدعوى
المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك - الطاعنة - قبله ، وكان من المقرر
أن العبرة هي بحقيقة الواقع وأن توجيه الطعن إلى المحكوم عليه .. في حكم
لم يصدر ضده لا يتصور إلا أن يكون من قبيل الخطأ المادي الذي وقع فيه
محامي الطاعنة وأن الطعن في حقيقته موجه ضد " .. " خاصة وقد
ماقتصر الحكم المطعون فيه على الفس في معارضة الاستئناف وحدها

لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى الإجراءات المقررة قانونا ومن ثم فهو مقبول شكلا .

٢ — إن القانون على ما استقر عليه قضاء المحكمة وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . لما كان ذلك ، وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية الدعوى الجنائية ، ذلك أن مؤدى علة التعديل — وهى على ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه — وهو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة وهى الخصم الوحيد للمتهم فى الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه فى الميعاد المحدد قانونا . أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأتهما شرعا فى تهريب التبغ المبين وصفا وقيمة بالمحضر وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة متابسة بها وطابت عقابهما بالمواد ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين بتعويض جمركى . ومحكمة بندر أسبوط الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بتفريم كل من المتهمين مائة جنيه وإلزامهما متضامين بأن يدفعا لمصلحة الجمارك مبالغ مائة وستين جنيها على سبيل التعويض والمصادرة . فعارض المحكوم عليهما . وقضى باعتبارهما ارضتهما كأر لم تكن بالنسبة للمتهم الأول (المطعون ضده) وبقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد

الحكم المعارض فيه بالنسبة للتهمة الثاني . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم .
ومحكمة أسبوط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بالنسبة للتهمة الأول
(المطعون ضده) بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وحضوريا
بالنسبة للتهمة الثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم
المستأنف . فعارض المحكوم عليه (المطعون ضده) وقضى في معارضته بقبولها
شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه و بقبول استئنافه شكلا وفي الموضوع
بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة له وبراءته مما نسب اليه ورفض الدعوى
المدنية . فطعن مصلحة الجمارك (المدعية بالحقوق المدنية) في هذا الحكم
بطريق النقض .

المحكمة

حيث إنه و أن كانت الطاعنة قد إختصمت في تقرير الطعن وأسبابه ” ... ”
المحكوم عليه الثاني وأغفلت إختصاص — المنهم الآخر في الدعوى ” ... ”
الذي صدر الحكم المطعون فيه ببراءته من التهمة المستندة اليه ورفض الدعوى
المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك — الطاعنة — قبله ، وكان من المقرر
أن العبرة هي بحقيقة الواقع وأن توجيه الطعن إلى المحكوم عليه ...
في حكم لم يصدر ضده لا يتصور إلا أن يكون من قبيل الخطأ المادي الذي وقع
فيه محامي للطاعنة وإن الطعن في حقيقة موجه ضد ... خاصة وقد اقتصر
الحكم المطعون فيه على الفصل في معارضته الاستئنافية وحدها لما كان ذلك
وكان الطعن قد استوفى الإجراءات المقررة قانونا ومن ثم فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعية بالحق المدني هو بطلان الحكم لعدم
التوقيع عليه في الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ
٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده مما
أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وحتى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ لم يكن
قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة

من قلم الكتاب المرافقة لأسباب الطعن . لما كان ذلك ، وكان القانون على ما استقر عليه قضاء المحكمة وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية . من المادة ٣١٢ سالفه الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية . ذلك أن مؤدى عملة التعديل — وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه — هو أن مراد الشارع قد إلتجأ إلى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد للتهمة في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانونا . أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحصار ذلك الإستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاصا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون باطلا ويتعين القضاء بنقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة .

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ، والسيد محمد شرعان ،
ومحمد على بلنج .

(١٤٨)

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٧ القضائية

(٢٤١) مرفق عام ، موظفون عموميون . إجراءات . ” إجراءات المحاكمة “
دعوى جنائية ” قيود تحريكها “.

إدارة المرفق العام مباشرة بواسطة المحافظة ، العاملون به . موظفون عموميون . إقامة
الدعوى على أحدهم عن جنة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . من وكيل نيابة . عدم قبولها .
المادة ٦٣ إجراءات معدلة .

١ - متى كان المتهم موظفا بمرفق ” الأتوبيس “ الذى يتبع أحد أشخاص
القانون العام ووقعت الجريمة أثناء تأديته لوظيفته ورفعت الدعوى الجنائية
بمعرفة وكيل النيابة فإنها تكون غير مقبولة ” لما كان ذلك “ وكان الثابت
من الاطلاع على قرار محافظة الغربية رقم ٤٥٨ الصادر بتاريخ أول يونيه
سنة ١٩٦٥ وعلى المفردات التى أصدرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن
أن مرفق أتوبيس مدينة المحلة الكبرى يدار إدارة مباشرة بمعرفة محافظة الغربية
حيث نص قرار المحافظ المنوه عنه آنفا على إنهاء أعمال الشركة السابقة وتشكيل
لجنة إدارية لإدارة هذا المرفق من رئيس مجلس مدينة المحلة الكبرى وأمين
الاتحاد الاشتراكي لكل من البندر والمركز ورئيس الشؤون القانونية لمجلس
المدينة تحت اشراف سكرتير عام المحافظة ، وأفاد مدير عام المرفق بخطابه
المؤرخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ أن المطعون ضده موظف عمومى بالمرفق

بالدرجة الثامنة ، وتضمن خطاب المشرف العام على مرفق النقل الداخلى بالمحافظة المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بأن مرفق أتوبيس الحملة الكبرى يدار إدارة مباشرة بمعرفة المحافظة .

٢ - لما كانت المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثالثة على أنه "ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجزئية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها" . وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده يعمل مستخدما عموميا بمرفق أتوبيس مدينة الحملة الكبرى الذى يدار إدارة مباشرة بواسطة محافظة الغربية وهى أحد أشخاص القانون العام ، وأن الجريمة المنسوبة إليه وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها وأن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية ، وهو أمر غير جائز قانونا وفقا لما جرى عليه نص المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة يكون صادف أمرا واقعا تنحصر به عنه حالة الفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد وجاء متفقاً مع حكم القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولا) تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق الرئيسى أمامه فاصطدم بسيارة أخرى أدى إلى موت المجنى عليه (ثانيا) تسبب خطأ فى جرح كل من و و و و بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الخاص بكل منهم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق الرئيسى أمامه فاصطدم بسيارة أخرى مما أدى إلى إصابة المجنى عليهم (ثالثا) تسبب خطأ فى إصابة حصان الغير "

وكان ذلك ناشئاً عن عدم تبصره وإهماله . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ و ٣/٤٤ و ٢/٣٨٩ من قانون العقوبات . ومحكمة المحلة الجزئية قضت في الدعوى حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ ، فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف و بعدم قبول الدعوى العمومية لرفعها من غير ذى صفة و بعدم قبول الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصاريف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة قد شابه فساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الإسناد جره إلى الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبر المطعون ضده موظفاً عمومياً على خلاف الثابت في الأوراق ، وأسبغ عليه الحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، حال أن الثابت من المستندات المقدمة من الطاعن أنه يعمل قائد سيارة بمرفق مواصلات محلي يتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة على قوله : "وحيث إن الثابت من المستندات المقدمة من المتهم (المطعون ضده) والصادرة من مرفق أتوبيس مدينة المحلة الكبرى الذى يعمل به المتهم أن هذا المرفق يتبع محافظة الغربية ويدار بمعرفتها إدارة مباشرة . ولما كان المتهم موظفاً بهذا المرفق الذى يتبع أحد أشخاص القانون العام ووقعت الجريمة أثناء تأديته لوظيفته ورفعت الدعوى الجنائية بمعرفة وكيل النيابة فلإنها تكون غير مقبولة ... " . لما كان ذلك ، وكان للثابت من الاطلاع على قرار محافظ الغربية رقم ٤٥٨ الصادر بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٦٥ وعلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه

الطعن أن مرفق أنوبيس مدينة المحلة الكبرى يدار إدارة مباشرة بمعرفة محافظة الغربية ، حيث نص قرار المحافظ المنوه عنه آنفاً على إنهاء أعمال الشركة السابقة وتشكيل لجنة إدارية لإدارة هذا المرفق من رئيس مجلس مدينة المحلة الكبرى وأمين الاتحاد الاشتراكي لكل من البندرو والمركز ورئيس الشؤون القانونية لمجالس المدينة تحت إشراف سكرتير عام المحافظة ، وأفاد مسدير عام المرفق بخطابه المؤرخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ أن المطعون ضده موظف عمومي بالمرفق بالدرجة الثامنة ، وتضمن خطاب المشرف العام على مرفق النقل الداخلي بالمحافظة المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بأن مرفق أنوبيس المحلة الكبرى يدار إدارة مباشرة بمعرفة المحافظة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فقرتها الثالثة على أنه "ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها" . وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده يعمل مستخدماً عمومياً بمرفق أنوبيس مدينة المحلة الكبرى الذي يدار إدارة مباشرة بواسطة محافظة الغربية وهي أحد أشخاص القانون العام ، وأن الجريمة المنسوبة إليه وقعت منه أثناء تأدية وظيفته وبسببها وأن الدعوى الجنائية قد رفعت ضده بناء على طلب وكيل النيابة الجزئية ، وهو أمر غير جائز قانوناً وفقاً لما جرى عليه نص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة يكون قد صادف أمراً واقعاً تنحسر به عنه حالة الفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد وجاء متفقاً مع حكم القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً للرفض موضوعاً .

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية الحادة المستشارين :
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، و اسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القضاى ، والسيد
 محمد شرهان .

(١٤٩)

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٧ القضائية

(١) ضرب . إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .
 نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

صحة القضاء . بالبراءة عند الشك في صحة التهمة . مشروط بالاحاطة بظروف الدعوى وأدلة
 الثبوت فيها .

(٢) إثبات . " خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . نقض .
 " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

تبرئة المتهم بالضرب . بقالة وجود إصابة واحدة بالمجنى عليه . خلافا لما ثبت بالتقارير
 الطبية من وجود إصابات أخرى به . قصور . نقل الحكم من التقارير الطبية . ما يخالف
 مؤداهما . يعيبه .

١ — لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة
 إلى المتهم أو لعدم كفايه أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل
 حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت
 التي قام الاتهام عليها عن بصرو وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النعى فرفضت
 دفاع المتهم ، أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

٢ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه في بيانه الواقعة الدعوى أنه لم يثبت من إصابات المجنى عليه العاهة التي دان المتهم الأول بها ، وأنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الضرب المسندة إليه تأسيسا على عدم وجود إصابات بالمجنى عليه سواها ، على خلاف ما هو ثابت بالتقارير الطبية المرفقة بالمفردات المضمومة من وجود إصابات أخرى بالمجنى عليه - فإن الحكم المطعون فيه إذ نقل عن التقارير الطبية ما يخالف مؤداها ولم يعرض لما تضمنته من وجود إصابات أخرى بالمجنى عليه ولم تدل المحكمة برأيها فيها باعتبارها من أدلة الثبوت القائمة في الدعوى قيل المطعون ضده ، فإن ذلك ينبيء عن أنها أصدرت حكمها ببراءته دون أن تحيط بالدعوى وتحصنها بما يعينه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ضرب فأحدث به الإصابة المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر علاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسنتين ٣٨١ و ٣٨٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت في الدعوى ضايا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الضرب المسندة إليه قد شبه قصور في التسبيب فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده تأسيسا على أن التقرير الطبي قد خلا مما يثبت وجود إصابات بالمجنى عليه سوى إصابة العاهة التي أحدثها المتهم بذراعه الأيمن ، على خلاف ما هو ثابت بذلك التقرير من وجود إصابات أخرى بالمجنى عليه ، وقد أغفل الحكم التعرض لما

بما يفيء بأن المحكمة لم تحط بأدلة الثبوت القائمة في حق المطعون ضده مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم ، أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه في بيانه لواقعة الدعوى لم يثبت من إصابات المحجني عليه العادة التي دان المتهم الأول بها ، وأنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الضرب المسندة إليه تأسيسا على عدم وجود إصابات بالمحجني عليه سواها ، على خلاف ما هو ثابت بالتقارير الطبية المرفقة بالمفردات المضمومة من وجود إصابات أخرى بالمحجني عليه — فإن الحكم المطعون فيه إذ نقل عن التقارير الطبية ما يخالف مؤداها ولم يعرض لما تضمنته من وجود إصابات أخرى بالمحجني عليه ولم تدل المحكمة برأيها فيها باعتبارها من أدلة الثبوت القائمة في الدعوى قبل المطعون ضده فإن ذلك يفيء عن أنها أصدرت حكمها ببراءته دون أن تحيط بالدعوى وتخصها بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
اسماعيل محمود حفيظ ، وسيد محمد نمرمان ، ومحمد هبة الحبيب صادق ، ومحمد علي بليغ .

(١٥٠)

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ القضائية

(١) قتل عمد . اثبات " شهود " . " خبرة " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . مالا يحققه " . حكم " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
كفاية أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع الدلائل القنى تطابق الدلائل
ليس بلازم .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .
" إعتراى " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .
حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه
بعد ذلك . متى اطمأنت إلى صحته .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " اعتراف " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

عدم التزام المحكمة نص اعتراف المتهم وظاهره . لما أن تجزئه وأن تسببط منه الحقيقة
كما كشف عنها .

(٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات
" اعتراف " . قصد القتل . سبق اصرار . ترصد . حكم . " تسببيه . تسبيب
غير معيب " .

ردود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها ليس بلازم . كفاية أن يرد على وقائع
تستنتج منها المحكمة ومن باقى عناصر الدوى بكافة الإمكانيات العقلية والاستنتاجية اعتراف الجانى
لجريمة .

(٥) إيجاب . "شهود" . "اعتراف" حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

الخطأ في تسمية أقوال المتهم اعترافا لا يعيب الحكم . طالما لم ترتب المحكمة عليه .
وحده الأثر القانوني للاعتراف .

(٦) قتل عمد . قصد جنائي . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

قصد القتل أمر غنى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما ياظرورف المبطلة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضمنه في نفسه . استخلاص هذه النية موكل لقاضي الموضوع في حدود سلطانه التقديرية .

(٧) قتل عمد . سبق إصرار . ترصد . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة .
بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي استخلاصا .

الترصد هو ترصد الجاني للجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت في مكان يتوقع قدومه منه
ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالاعتداء عليه .

(٨) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" . دفاع شرعي . محكمة الموضوع .
"سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

ضرورة أن يكون التمسك بالدفاع الشرعي جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة التي أثبتها الحكم
ترشح لقيام هذه الحالة . حتى تلازم المحكمة بالرد .

(٩) إيجاب . "اعتراف" . إكراه . استدلال . حكم محكمة الموضوع .
"سلطانها في تقدير الدليل" .

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير
صحتها وقيمتها في الإيجاب .

(١٠) تحقيق . إجراءات التحقيق . مأمورو الضبط القضائي . إكراه .
إثبات اعتراف . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

حضور ضابط الشرطة للتحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يبعد إكراه طالما
لم يستغل بأذى مادي كان أو معنوي . مجرد الخشية منه لا تعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف .

(١١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . شهود .
حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تظنن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح
ما لا تظنن إليه منها في حق متهم آخر . دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها . علة ذلك ؟

(١٢) نقض . "أسباب الطعن" . "ما لا يقبل منها" . نيابة عامة .
طعن . ميعاده .

عدم جواز النفي على الحكم لأسباب تالية لصدوره غير موجهة لقضائه خارجة عن الخصومة .

(١٣) إثبات . "بوجه عام" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .
حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعي الموضوعي .

١ — من المقرر أنه ليس بلازم قيام التطابق بين الدليلين القولي والفني بل يكفي
أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصي
على الملائمة والتوفيق ، وكان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه منقولا
عن الطاعن أنه طعن المجنى عليه بمطواه عدة طعنات عددها بثلاث أو أكثر فكان
أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبي والتي أودت بحياته
ومن ثم فلا يقدح في سلامة هذا الاستخلاص ما ورد بالتقرير الطبي من حدوث
بحرين وضييع بفروة الرأس لا تكفيان لحدوث الوفاة ولا دخل لهما في حدوثها ،
ويكون ما يثيره الطاعن في شأن تناقض الدليل القولي مع الدليل الفني غير شديد
ذلك أن الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم
أحداثها وأثبت التقرير الطبي وجودها فاطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها

فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم يكن لها من أثر في أحداث الوفاة .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع .

٣ — المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن يلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشف عنها .

٤ — استظهار الحكم في قضائه أن الاعتراف الذى أخذه الطاعن ورد نصا في الاعتراف بالجريمة واطمأنت المحكمة إلى مطابقته للحقيقة والواقع فلا يغير من انتاجه هدم اشتماله على توافر نية القتل أو ظرفي سبق الاصرار والترصد ، ذلك أنه لا يلتزم أن يرد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة المحكمات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني للجريمة — وهو ما لم يخطئ فيه الحكم .

٥ — أن الخطأ في تسمية أفـوال الطاعن اعترافات على فرض وقوعه — لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به وحده والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، بل بذت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عدتها .

٦ — أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام هذه النية بقـوله ” وحيث إن نية القتل قامت بنفس المتهم وتوافرت لديه من حاصل ما طرحته المحكمة عن ظروف الدعوى ومن ضغينة مسبقة مردها احتدام النزاع حول شغل منصب العمودية بالبلدة وترشيح المحبى عليه نفسه للمنصب منافسا أخوى المتهم وهو معهما بدعوى أنهم الأحق بالمنصب

خلفا لوالدهم العمدة المتوفى ، كما نهضت هذه النية بنفس المتهم وتوافرت من استعماله سلاحا مميتا (مطواه) من شأنها أن تحدث الوفاة وتسديده طعنات منها بقوة وعنف الى مواضع قاتلة من جسم المجنى عليه وتعددت هذه الطعنات عن قصد منه قتله وروحه فكان أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته . وهو تدليل سائق على توافر نية القتل لدى الطاعن ومن ثم يكون منعه على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

٧ - سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ، وكان يكفي لتحقيق ظرف التردد بمجرد تربع الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالبت أو قصرت في مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالاعتداء عليه ، وكان الحكم قد دال على توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعن بقوله : "وحيث إن سبق الإصرار متوفر من الظروف التي ساقها المحكمة من قبل ومن وجود النزاع والضعف المسبقة فيما بين المتهم والمجنى عليه هذا النزاع الذي دار حول منصب العمودية بالبلدة فأقدم المتهم على أثمه بعد أن تروى في تفكيره وتدبر أمر الخلاص من المجنى عليه معدا مطواه (سلاحا مميتا) يزهق بها روح المجنى عليه وراصدا خطوات المجنى عليه ومتبعا مساره وكامنا له بالطريق حتى إذا ما ظفر به عند أبوابه لبلدته انهال عليه طعنا بالمطواة فحدثا به الإصابات التي أودت بحياته على ماورده التقرير الطبي الشرعي . وحيث إن التردد ثابت وقائم من النزاع المسبق ومن اتخاذ المتهم الطريق وسط المزارع فيما بين بلدة كفور الرمل وعزبة فيشه مسرحا لجرمه كامنا للمجنى عليه به ومترصدا لياؤه بهذا الطريق الممتد بين المزارع منتظرا لياؤه إلى بلدته على ظهر دابته وعن علم مسبق بهذا الأمر وتوقيتا انتباه المتهم لمقارفة جرمه حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الحادث حين أن انحسر المرور على هذا الطريق الواقع خارج البلدة " . ولما كان ما استظهره الحكم للاستدلال على توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من وقائع وأمارات كشف عنهما له معينه الصحيح من الأوراق ومما يسوغ هذا الاستخلاص فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

٨ — إن ما يشير به الطاعن من إغفال الحكم بحث حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها مردود بأن البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه جاء خلوا من تمسك الطاعن أو المدافع منه بقيام هذه الحالة . ولما كان من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى — يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بأن تتحدث فى حكمها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها ، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة ، بل أثبت الحكم فى مدوناته أن الطاعن كان لديه نية الانتقام من المجنى عليه لمنافسته أخويه فى منصب العمودية وأنه بادر المجنى عليه طعننا بمطواه بمجرد أن ظفر به وهو مترصد له دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

٩ — لما كان الحكم الطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعن من بطلان اعترافه لوورده وليد التضليل ورد عليه بقوله : ” أن المحكمة تطعن إلى اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة وأمام القاضى الجزئى ويرتاح ضميرها ووجدانها إليه . فلقد صدر الاعتراف من المتهم طواعية واختيارا باقراره وعن إرادته حرة ودون ما شائبة من إكراه وقع عليه أو خوف دفعه إليه . وما أثاره الدفاع فى خصوص الاعتراف لا دليل عليه ، ولا تعول المحكمة على عدول المتهم عن اعترافه فى مرحلة أخرى من مراحل تحقيقات النيابة ولا إلى إرشاده بالمعاشنة التى أجرتها المكان آخر يبعد نحو مائتى مترا عن المكان الذى وجد مأمور الضبط القضائى الجثة فيه كما لا تعول على إنكار المتهم التهمة المستندة إليه عند سؤاله بالجلسة وذلك كله مادامت قد اطمأنت وارتاح ضميرها ووجدانها إلى أدلة الثبوت التى سلف مردوها . وهو تدليل سائغ فى الرد على دفع الطاعن ببطلان اعترافه ، لما هو مقرر من الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات فلها بغير معقب تقدير صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد إكراه أو خداع أو تضليل مادامت تقيمه على أسباب سائغة .

١٠ — من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته ، لأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعمد إكراهها مادام لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، إذ مجرد الخشية منه لا يعمدو من الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكمة ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملايساتها تأثير إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد استخلصت سلامة اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة وترديده هذا الاعتراف لدى سماع أقواله أمام القاضي الجزئي فإن ما ينعماء الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١١ — ان من حق محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطعن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطعن إليه منها في حق منهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ، مادام تقدير الدليل موكولا إلى إقتنائها وحدها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم الآخر لعدم اطعنتان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في حقه لا يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذا بأقوال هؤلاء الشهود والتي تأيدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها فإن ما ينعماء الطاعن على الحكم من قالة التناقض في التسبيب يكون غير سديد .

١٢ — إن منعى الطاعن بحبس النيابة الكلية الحكم فور صدوره وعدم تمكنه من الاطلاع عليه أمر خارج عن الخصومة تال لصدور الحكم غير موجه لقضائه قد يطوع له عند ثبوته أن يكون سببا لافتتاح ميعاد الطعن عليه طيلة قيامه ، أما والثابت أن الطعن قد انعقد مستكلا شروطه وأوضاعه القانونية في الميعاد المحدد وحوت مذكرة أسباب الطعن من الوجوه في المناحي المتعددة وبما لا يتأتى صرف أثره إلا باعتبارها محصلة لبحث متعمق في دراسة الحكم وأسبابه فإن ما يثيره الطاعن بهذا الزمى لا يكون مقبولا .

١٣ — إن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذا الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كل من : ١ — .. و .. (الطاعن)
٢ — .. بأنهما قتلا عمدا مع سبق الإصرار والترصد
بأن عقدا العزم وبيتا النية على قتله وأعد الأول لذلك مدية والثاني آلة راضة (عصا) وترصداه في الطريق إلى منزله والذي أيقنا سلفا مروره فيه .
في مثل هذا الوقت من الليل وما أن ظفرا به حتى انهالا عليه طعنا من الأول بالمدية وضربا من الثاني بالعصا قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التثمينية والتي أودت بحياته . وطابت من مستشار الاحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات لمعاقبتهما طبقا لمواد الاتهام . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ١٧٤ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) والمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثاني (أولا) بمعاقبته المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة . (ثانيا) ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب وانطوى على خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه عول في الأدانة على قول الطاعن بأنه ارتكب الحادث وحده بضربه المجنى عليه بمطواة حريتين أو ثلاث مرات وعلى ما نقله عن التقرير الطبي من إصابة المجنى عليه بإصابتين رضيتين وإحدى عشرة وإصابة قطعية مع ما بين الدليلين القولى

والغنى من تناقض ، وأخذ باعتراف الطاعن مع عدم صدقه لأن قوله بانفراده بارتكاب الحادث لا يتفق وما حصله الحكم من اشتراك آخر في الاعتداء على المجنى عليه بمصدا محدثا به الإصابتين الرضيتين هذا إلى أن هذا الاعتراف لم يكن نصا في اعتراف الجريمة بأوصافها القانونية ، فضلا عن أن الواقعة كما وردت به تنفى توافر نية القتل أو قيام ظرفي سبق الإصرار والترصد ، كما أنه يرشح لقيام حالة دفاع شرعى مما كان لازمه أن يعرض الحكم لها ويقول كلمته فيها إلا أنه لم يفعل وأعرض عما أثاره الطاعن من بطلان الاعتراف لوروده وليد التضليل اكتفاء بنفى قالة الإكراه أو توقع الخوف منه مع أن التحقيق قد جرى معه في حضرة أحد ضباط الشرطة ، كما تناقض الحكم إذ أخذ بأقوال الشهود ... و ... و ... و ... في إدانة الطاعن وأطرحها بالنسبة للمتهم الآخر الذى قضى ببراءته وأغفل الرد على ما أثاره الدفاع من أن بلاغ الحادث رغم انتظامه لتفاصيل دقيقة جاء مجهولا لاسم الجاني وأن الحادث وقع في ليلة مظلمة وفي مكان محوط بزراعات طويلة يسهل اختفاء الجاني فيها ، وأخيرا فإن النيابة الكلية قد حبست لديها الحكم فور صدوره ولم يمكن الطاعن من الاطلاع عليه حتى فاتت مواعيد الطعن مما يعد إخلالا لحق الدفاع . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن نزاعا سابقا على الحادث شجر واحتدم حول منصب العمودية لبلدة ... طرفاء الطاعن وأخواه ... و ... (المتهم الثانى الذى قضى ببراءته) واللذان قدما للترشيح للمنصب عن باعث بالأحقية خلفا لوالدهما عمدة القرية المتوفى ونافسهما المجنى عليه مرشحا نفسه لذات المنصب رافضا العزوف عن الترشيح ومصمما عليه فإوغر ذلك صدر الطاعن وصمم على القضاء عليه بقتله وإزهاق روحه خلاصا منه حتى يستتب الأمر لأخويه فينال أيهما منصب العمودية وفكر الطاعن في الأمر وتدبره وتروى فيه حتى إذا ما حان الوقت الذى توجه فيه المجنى عليه بعد غروب يوم الحادث زائرا ... بعزبة ... المجاورة وهو ما ترمى أمره لعلم الطاعن بعد رصده لخطوات المجنى عليه وتبعه لمساره فكان أن ترصد الطاعن المجنى عليه في أوبته وذلك في الطريق بين المزارع فيما بين عزبة ...

وبلدة حاملأ أداته التي أزمع الفتك بها بالمجنى عليه - مطواة من شأن ضرباتها في مقتل أن تمت - كان قد جهزها وأعد لها هذا الغرض . ولقد صاحب الطاعن في ترصده للمجنى عليه آخر لم تكشف التحقيقات عنه حاملأ عصا وما أن أقبل المجنى عليه ممتطيا دابته قرابة الساعة الثامنة والنصف مساء حتى اهترسه الطاعن وانهاال عليه طعنا بالمطواة التي يحملها في مواضع قاتلة من جسمه من قصد سبق بقتله وإزهاق روحه فأحدث به إصابات أوردتها تقرير الصفة التشريحية أودت بحياته وفي الوقت ذاته لاحق من صاحب الطاعن المجنى عليه بضربات من عصاه فأحدث به بعض الإصابات التي لم يكن لها دخل في إحداث الوفاة ، وكان أن انبعث الأبن من المجنى عليه مستغيثا من الاعتداء عليه فترامى صوت استغاثته إلى سمع الذي كان جالسا أمام منزله مستمعا لمذياعه ووقر في سمعه صوت المجنى عليه مرددا اسم الطاعن متعارفا الاعتداء عليه الأمر الذي أنهى به إلى زوجة المجنى عليه ولما كشفت التحريات عن أن الطاعن هو مرتكب الحادث وسبق إلى النيابة العامة اعترف بتحقيقاتها بالتهمة المسندة إليه وردد هذا الاعتراف لدى سماع أقواله أمام القاضي الجزئي . وأورد على ثبوت الواقعة - بتلك الصورة - في حق الطاعن أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها مستعدة من أقوال و و و ومن اعترافات الطاعن بتحقيقات النيابة وأمام القاضي الجزئي ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية بلثة المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم قيام التطابق بين الدليلين القولي والفني بل يكفي أن يكون سماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، وكان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه منقولا عن الطاعن أنه طعن المجنى عليه بمطواة عدة طعنات عددها ثلاث أو أكثر فكان أراحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبي والتي أودت بحياته ومن ثم فلا يقدح في سلامة هذا الاستخلاص ما ورد بالتقرير الطبي من حدوث جرحين رضيين بفروة الرأس لا تكفيان لحدوث الوفاة ولا دخل لهما في حدوثها ، ويكون ما يشير به الطاعن في شأن تناقض الدليل القولي مع الدليل الفني غير سديد ، ذلك أن الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها

عن إصابات لم يكن لها من أثر في إحداث الوفاة ، هذا إلى أن الحكم قد فطن إلى وجود الإصابات الرضية بالجنى عليه وأسندها إلى مجهول لم تكشف عنه التحقيقات ولم يشأ الطاعن أن يفصح عنه في أقواله مكتفيا بالإقرار على نفسه بإحداث الإصابات القطعية بما ينحسر عن الحكم قلة التناقض في هذا الشأن .

ولما كان من المقرر أن المحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطع أنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . والمحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نفسه وظاهره بل لها أن تجزئه . وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر في قضائه أن الاعتراف الذي أخذه به الطاعن ورد نصا في الاعتراف بالجريمة واطع أنت المحكمة إلى مطابقة منه للحقيقة والواقع فلا يغير من إنتاجه عدم اشتماله على توافر نية القتل أو ظرفي سبق الإصرار والترصد ، ذلك أنه لا يلزم أن يرد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية افتراض الجاني للجريمة — وهو مالم يخطئ فيه ، الحكم — هذا فضلا عن أن الخطأ في تسمية أقوال الطاعن اعترافات على فرض وقوعه — لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر التماسوني للاعتراف وهو الاكتفاء به وحده والحكم على الطاعن بعد سماع شهود ، بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى مدتها . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأنبها الجاني ونتم عما يضمره في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ولما كان الحكم المطعون فيه قد دال على قيام هذه النية بقوله "وحيث إن نية القتل قامت بنفس المتهم وتوافرت لديه من حاصل ما طرحته المحكمة من ظروف الدعوى ومن ضخينة مسبقته مردها احتدام النزاع حول شغل منصب العمودية بالبلدة وترشيح الجنى عليه نفسه للمنصب منافسا أخوي المتهم وهو معروفا بدعوى أنهم الأحق بالمنصب خلفا أو الدهم العمدة المتوفى ، كما نهضت هذه النية بنفس المتهم وتوافرت من استعماله سلاحا معيناً (مطواه) من شأنها أن تحدث الوفاة وتسديده طعنات منها بقوة وعنف إلى مواضع فائقة من جسم الجنى عليه وتهدد هذه الطعنات عن قصد منه قتله وإزهاق روحه فكان

أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته . وهو تدليل سائق على توافر نية القتل لدى الطاعن ومن ثم يكون منعاه على الحكم في هذا الخصوص غير سديد . لما كان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من قائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ، وكان يكفي لتحقيق ظرف التردد مجرد تربع الجاني للجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالاعتداء عليه ، وكان الحكم قد دال على توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعن بقوله ” وحيث إن سبق الاصرار متوافر من الظروف التي ساقتها المحكمة من قبل ومن وجود النزاع والضغينة المسبقة فيما بين المتهم والجنى عليه هذا النزاع الذي دار حول منصب العمودية بالبلدة فأقدم المتهم على إثمه بعد أن تروى في تفكيره وتدبر أمر الخلاص من الجنى عليه معدا مطواه (سلاحا مميتا) يزهق بها روح الجنى عليه وراصدا خطوات الجنى عليه ومتتبعا مساره وكامنا له بالطريق حتى إذا ما ظفر به عند أبوابه لبلدته إنهمال عليه طعنا بالمطواه محدثا به الإصابات التي أودت بحياته على ما أورده التقرير الطبي الشرعي . وحيث إن التردد ثابت وقائم من النزاع المسبق ومن اتخاذ المتهم الطريق وسط المزارع فيما بين بلدة ... وعزبة ... كامنا للجنى عليه به و مترصدا إياه بهذا الطريق الممتد بين المزارع منتظرا إياه إلى بلدته على ظهور دابته وعن دلم مسبق بهذا الأمر وتوقيتا انتقاء المتهم لمقارفة جرمه حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء يوم الحادث حين انحسر المرور على هذا الطريق الواقع خارج البلدة “ . ولما كان ما استظهره الحكم للاستدلال على توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من وقائع وأمارات كشفت عنهما له معينة الصحيح من الأوراق ومما يسوغ به هذا الاستخلاص ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ، أما ما يشير الطاعن من إغفال الحكم بحث حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها فردود بأن البين من الاطلاع على محضر جاسة المحاكمة أنه جاء خلو من تمسك الطاعن أو المدافع عنه بقيام هذه الحالة . ولما كان من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي — يجب حتما لتلتزم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جديا وصریحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن مطالبة المحكمة بأن تتحدث في حكمها عن انتفاء حالة

الدفاع الشرعى لديه وقد أمسك هو عن طلب ذلك منها ، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة ، بل أثبت الحكم فى مدوناته أن الطاعن كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه لمنافسته أخويه فى منصب العمودية ، وأنه بادر المجنى عليه طعنا بمطواة بمجرد أن ظفر به وهو مترصده دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى ، فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعن من بطلان اعترافه لوروده وليسد التضييل ورد عليه بقوله : " أن المحكمة تطعن إلى اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة وأمام القاضى الجزئى ويرتاح ضميرها ووجدانها إليه . فلقد صدر الاعتراف من المتهم طواعية واختيارا باقراره وعن ارادة حرة ودون ما شائبة من إكراه وقع عليه أو خوف دفعه إليه . وما أثاره الدفاع فى خصوص الاعتراف لادليل عليه ولا تعمل المحكمة على عدول المتهم من اعترافه فى مرحلة أخرى من مراحل تحقيقات النيابة ولا إلى إرشاده بالمعينة التى أجرتها لمكان آخر يبعد نحو مائتى مترا عن المكان الذى وجد مأمور الضبط القضائى الجثة فيه كما لاتعمل على إنكار المتهم التهمة المسندة إليه عند سؤاله بالجلسة وذلك كله مادامت قد اطمانت وارتاح ضميرها ووجدانها إلى أدلة الثبوت التى سلف مردها " . وهو تدليل سائق فى الرد على دفع الطاعن ببطلان اعترافه ، لما هو مقرر من الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها يغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد إكراه أو خداع أو تضليل ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ولا يقدح فى هذا ما أثاره الدفاع عن الطاعن فى جلسة المرافعة من وجود أحد ضباط الشرطة لدى سؤال الطاعن بتحقيق النيابة ، ذلك أن من المقرر أنه ليس فى حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته ، لأن سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراها ما دام لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، إذ مجرد الخشية منه لا يعد من الإكراه المبطل للإعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملاحظات تأثر إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر فى ذلك لمحكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد استخلصت سلامة اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة وترديده

هذا الاعتراف لدى سماع أقواله أمام القاضى الجزئى فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها فى حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقا فى ناحية من أقواله وغير صادق فى شطر منها ، ما دام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم الآخر لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات فى حقه لا يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذا بأقوال هؤلاء الشهود والتي تأيدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم من فالة التناقض فى التسبيب يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن بأسباب طعنه من ورود بلاغ الحادث مجهلا اسم الجانى ومن وقوع الحادث فى الظلام ووجود زراعات طويلة ملاصقة لمكان الحادث تساعد على اختفاء الجانى ، فردود بما هو مقرر من أنه لا عبرة بما اشتغل عليه بلاغ الحادث وإنما العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات ، وأن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى ناحية دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استغلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى قبول وجه النعى أن يكون موجها إلى قضاء الحكم المطعون فيه ، وكان منعى الطاعن بحبس النيابة الكلية الحكم فور صدوره وعدم تمكنه من الاطلاع عليه أمر خارجا عن الخصومة تالى لصدور الحكم غير موجه لقضائه قد يطوع له عند ثبوته أن يكون سببا لانفتاح ميعاد الطعن عليه طيلة قيامه ، أما والثابت أن الطعن قد انعقد مستكملا بشروطه وأرضاءه القانونية فى الميعاد المحدد وحوت مذكرة أسباب الطعن من الوجوه فى المناحى المتعددة وبما لا يتأتى صرف أثره إلا باعتبارها محصلة لبحث متعمق فى دراسة الحكم وأسبابه فإن ما يثيره الطاعن بهذا النعى لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضى ، والسيد
محمد عمرعان .

(١٥١)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ القضائية

(١) حجية الشيء المحكوم فيه . حكم . " حجته " . " تسببيه " .
تسبيب معيب " .

حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم لا يمتد أثرها إلى الأسباب .
إلا ما كان مكملاً للمنطوق .

(٢) حكم . " بطلان الحكم " . " تسببيه " . تسبيب معيب " . " أسباب
الطعن " . ما يقبل منها " .

اختلال فكرة الحكم عن موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . يعيبه بالتناقض والتنازل .

١ - من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد
أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً للمنطوق . فإن ما تحدث به الحكم المطعون فيه
من خطئه فيما قضى به من براءة المطعون ضده رغم ثبوت التهمتين في حقه
لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه إلى القضاء بمعاقبته بالعقوبة
المقررة في القانون .

٢ - لما كان ما انتهى إليه الحكم في منطوقه متناقضاً لأسبابه التي بنى عليها
حكمه يعيبه بالتناقض والتنازل وكان الأمر ليس مقصوداً على مجرد خطأ مادي
يصل يتجاوز إلى اضطراب يبنى عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها

في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين
نقض الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (أولا) أقام محلا صناعيا
بغير ترخيص . (ثانيا) أدار محلا صناعيا بغير ترخيص . وطلبت عقابه
بالمواد ١ و ٢ و ١٧ و ٢/١٨ من القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون
رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة جناح نجع حمادى الجزئية قضت حضوريا
اعتباريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتفريم
المتهم خمسة جنحيات من التهمتين والذلق . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم .
ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعن
النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة
المطعون ضده من تهمة إقامة وإدارة محل بدون ترخيص قد شابه تناقض بين
منطوقه وأسبابه ، ذلك بأن ما جرى به منطوقه يخالف ما جاء بأسبابه خاصة
بأن المحكمة وقعت في خطأ إذ اختلط الأمر عليها بدعوى أخرى
قدم فيها الترخيص .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت
قبل المطعون ضده بوصف أنه (أولا) أقام محلا صناعيا بغير ترخيص .
(ثانيا) أدار محلا صناعيا بغير ترخيص وطلبت النيابة العامة عقابه
بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ٧ و ٢/١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وقضت
محكمة أول درجة بتفريم المتهم خمسة جنحيات والذلق عن التهمتين ، فاستأنفت

النيابة العامة هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون وقضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه وأوردت في مدونات حكمها أن أمر الدعوى المطروحة قد اختلط عليها بدعوى أخرى قدم فيها الترخيص بخري القلم بما قضت به خطأ وأهابت بالنيابة العامة اتخاذ شئونهم، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملاً للمنطوق فإن ما يتحدث به الحكم المطعون فيه من خطئه فيما قضى به من براءة المطعون ضده رغم ثبوت التهمتين في حقه لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته في منطوقه إلى القضاء بمعاقبته بالعقوبة المقررة في القانون . ولما كان ما انتهى إليه الحكم في منطوقه مناقضاً لأسبابه التي بنى عليها مما يعيبه بالتناقض والتخاذل وكان الأمر ليس مقصوداً على مجرد خطأ مادي بل يتجاوز إلى اضطراب ينشأ عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي امكندر عزت ، ومحمد صفوت القاضى ،
والسيد محمد شرمان .

(١٥٢)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٧ ، القضائية

(١) تعد على موظف عام . جريمة . " أركانها " . قصد جنائى .
موظفون عموميون .

من تحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١٣٧ - ٢ مكررا " ا " مقربات .

(٢) تعد على موظف عام . موظفون عموميون . حكم . " بيانات
حكم الإدانة " . " تسببيه . تسبیب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره " .

عدم استظهار الحكم وظيفة الضابط المحنى عليه وما إذا كان العمل الذى حال المتهمان
بينه وبين أدائه يدخل فى أعمال وظيفة أم لا . فصرر .

١ - من المقرر أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١٣٧ ، ٢ مكررا لا
لا تتحقق إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة تتمثل فى انتوائه الحصول
من الموظف الممتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدي عملا من أعمال وظيفته
لا يحل له أن يؤديه (أن يستجيب لرغبة الممتدى فيمتنع عن أداء عمل
كلف بأدائه) .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر . وظيفة الضابط المحبى عليه وما إذا كان العمل الذى منعه الطاعنان من أدائه يدخل فى أعمال وظيفته أم لا ، بالرغم من إثارة المدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة ، فإن الحكم يكون قاصرا فى بيان هذا الركن من أركان الجريمة التى أدانتهما بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما استعملا التهديد مع موظف هام ليحملاه بغير حق على الامتناع من أداء عمل من أعمال وظيفته بأن هددوا الرائد ... ضابط عظيم مديرية أمن أسوان على الوجه المبين بالمحضر ليميناه من إنحراجهما من الفندق ومن الاتصال برؤسائه لطلب النجدة وبلغا مقصدهما حالة كون المتهم الأول (الطاعن الأول) يحمل سلاحا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١٣٧ / أ و ٢ من قانون العقوبات فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسوان قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس كل من المتهمين مدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن امتوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانتهما بجريمة استعمال التهديد مع موظف هام لحملة بغير حق على الامتناع من أداء عمل من أعمال وظيفته قد شابه القصور فى التسبيب وانطوى على الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن دفاعهما قام أساسا أمام محكمة الموضوع على عدم اختصاص الضابط المحبى عليه " الرائد ... " بالعمل الذى منعه الطاعنان من أدائه لأنه ليس من الضباط العاملين بشرطة البندر أو المباحث أو النجدة وإنما هو من أفراد قوات الأمن بدلالة ما ثبت من التحقيق من أن قوة الجنود التى كانت

ترافقه من قوات الأمن لم تدخل معه الفندق للتحيلة دون العمل المحظور الذى أناه الطاعنان ، مما دعاه للاتصال بمديرية الأمن طلبا لقوة من رجال الشرطة وكان أن بعثت بأحد ضباطها " الرائد ... " الذى قام بضبط الواقعة . وبالرغم من ثبات هذا الدفاع الجوهري بمحضر الجلسة ، فإن المحكمة قد التفتت عنه لإرادته وردا مع ماله من أثر في قيام الجريمة — التي دين الطاعنين بها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدهوى بما مؤداه أن الطاعنين توجهوا قبيل منتصف ليلة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٣ إلى فندق " جراند أوتيل " بأسوان ليحتسبا النحر فأحدثا شغباً بين النزلاء أثار بينهم الذعر والخوف ومعظمهم من السائحين الأجانب فهرب بعض منهم إلى خارج الفندق واحتتمى البعض الآخر بأحدى الصالات ، فاتصل مدير الفندق " ... " بمديرية الأمن المجاورة للفندق مستغيثا بها وأسرع إليه الرائد " ... " حيث وجد الطاعنين في حالة هياج شديد فحاول تهدئتهما وأحراجهما من الفندق إلا أنهما اعتزاه ورفضا الانصياع لطلبه وصمما على البقاء بالفندق وعندئذ أسرع إلى مكان وجود المسرة للاتصال برئاسته لطلب النجدة وإبلاغها بالأمر فمنعه الطاعنان من الوصول إلى بغيته وهدداه بالإعتداء عليه أن هو اقترب من المسرة بأن استل الطاعن الأول مديّة شهرها في وجهه مهددا إياه بأنه سوف يقطعه أربا أن هو اتصل برئاسته ، في الوقت الذى استعمل الطاعن الثانى عصاه وبعض رقاب زجاجات البيرة المهشمة مهددا بالاعتداء عليه أن هو أقدم على ما حذراه من إيثاره ، الأمر الذى أدخل الرهبة في نفس الضابط وحمله على الامتناع عن الاتصال برياسته ومن إحراج الطاعنين من الفندق فذعن لأمرهما وتركهما يستمررا في مبثهما وإشاعة الذعر والخوف بين النزلاء . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على الصورة المتقدمة أدلة مستمدة من أقوال الضابط المجنى عليه ومدير الفندق والضابط الذى قام بضبط الواقعة . وبعد أن حصل الحكم أقوال هؤلاء الشهود نفت عن إنكار الطاعنين وخلص إلى ثبوت الإتهام في حقهما وأدانهما طبقا للسادة ١/٣٧ ، ٢ مكررا (أ) من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع

على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين دفع بعدم اختصاص الضابط المجنى عليه بالإشراف على الأمن بالفندق ، وأن المختص بذلك هم رجال الشرطة العاديين . وكان من المقرر أن الجريمة المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر لا تتحقق إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا من أعمال وظيفته لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر وظيفة الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل الذي منعه الطاعنان من أدائه يدخل في وظيفته أم لا ، بالرغم من إثارة المدافع عن الطاعنين عن هذا الدفاع بالجلسة ، فإن الحكم يكون قاصرا في بيان هذا الركن من أركان الجريمة التي أدانها بها . وإذا كان هذا القصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة ادعوى كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى في شأن ما يثيره الطاعنان من خطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر عزت ، واسماعيل محمود حفيظ ،
والسيد محمد شرعان .

(١٥٣)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إعلان . طعن . "مبعاده" . شهادة سلبية . حكم . "بطلان الحكم" .

الالتزام بإعلان ذوى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة أيام التى نصت عليها
المادة ٢/٢٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . قاصراً على حالة الحكم بالبراءة .

(٢) حكم . "وضعه والتوقيع عليه وإيداعه" . طعن . "مبعاده" . شهادة
سلبية . نقض . "التقرير بالطعن وإيداع الأسباب" .

عدم اعتبار التراخى فى إيداع الحكم الصادر بالإدانة بعد ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . علماً
بنشأ عند امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب .

(٣) طعن . "الصفة فى الطعن والمصلحة فيه" . مبعاده . نقض . "التقرير
بالطعن وإيداع الأسباب" .

للتقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن شكلاً .

١ — الالتزام بإعلان ذوى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة
أيام التى نصت عليها المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشروطاً
على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها
صادر بالبراءة وليس بالإدانة — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — ولا وجه
لنقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة فى هذا المجال لعدم انطباق المحكمة التى

من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضي ببراءة المتهم إذا مضى عليه الأجل سالف الذكر دون التوقيع عليه وهي عدم الاضرار به لسبب لا دخل له فيه .

٢ - إن عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر عذرا يذشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب ومن ثم فإنه كان من المتعين على النيابة الطاعنة ، وقد استحصلت من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور أن تبادر بالتقرير بالطعن وتقديم أسبابه تأسيسا على لأجل المحدد .

٣ - من المقرر أنه يجب التقرير بالطعن وتقديم أسبابه . تأسيسا عليها في الأجل المحدد . وأن عدم المبادرة بذلك والتجاوز في التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الأجل المحدد في القانون . يترتب عليه أن يكون غير مقبول شكلا .

الوتائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها أحرزت بقصد الاتجار جوهريين مخدرين "أفيونا وحشيشا" وكان ذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقتها بالمواد ١ و ٢٧/١ و ٢٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين رقمي ٢ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا بعملا بمواد الاتهام بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمها خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا من محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٥ قض بمعاقة المطعون ضدها بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور وتغريمها خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة فقرر

رئيس نيابة مخدرات القاهرة الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٧٦ وقدم أسباب طعنه في اليوم ذاته موقعا عليه منه متجاوزا بذلك ميعاد الأربعين يوما الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، مبررا هذا التجاوز في الميعاد بأن أرفق بأسباب الطعن شهادة من قلم الكتاب تفيد أن الحكم المطعون فيه لم يكن قد أودع موقعا عليه حتى تاريخ تحريرها في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ مستهدفا من ورائها أنها تعطى النيابة العامة الحق في أن تترخص بإعلانها بإيداع الحكم لتقرر بالطعن وتقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانها بالإيداع عملا بالفقرة الثانية من المادة سالفه البيان المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لما كان ذلك ، وكان الالتزام بإعلان ذوى الشأن بإيداع الحكم لمبدأ ممران مهلة العشرة أيام التي نصت عليها المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشروطا على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادرا بالبراءة وليس بالإدانة — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ولا وجه لقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة في هذا المجال لعدم انطباق الحكمة التي من أجلها رأى الشارع ألا يباحق البطلان الحكم القاضى ببراءة المتهم إذا مضى عليه الأجل سالف الذكر دون التوقيع عليه وهى عدم الإضرار به لسبب لا دخل له فيه . لما كان ذلك ، وكان عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب ، فإنه كان من المتعين على النيابة الطاعنة ، وقد استحصلت من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور أن تبادر بالتقرير بالطعن وتقديم أسبابه تأسيسا عليها في الأجل المحدد ، أما وهى لم تفعل بل تجاوزت في التقرير بالطعن وتقديم أسبابه الأجل المحدد في القانون ، فإن طعنها يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، محمد وهبه ، وأحمد طاهر خايل ومحمد جدى عبد الصمد .

(١٥٤)

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ القضائية

(١ و ٢) تزوير . " تزوير الأوراق العرفية " . جريمة . " أركانها " .
قصود جنائى .

(١) وقوع الضرر بالفعل فى تزوير ورقة عرفية . غير لازم . كفاية احتمال وقوعه . مناط
البحث فى وجود أو احتمال الضرر . يكون عند وقوع التغيير .

(٢) معنى القصد الجنائى . فى جريمة التزوير ؟

(٣) إثبات . " بوجه عام " . " قرائن " . " أوراق " . حكم . " حجبة الأحكام " .
محكمة الموضوع . " نظرها الدعوى والحكم فيها " . تزوير . " الطعن بالتزوير " .
الحكم المدنى . لا يقيد القاضى الجنائى .

حق القاضى الجنائى فى الفصل فى الدعوى الجنائية . دون انتظار الفعل فى نزاع مدنى قائم على
موضوع الجريمة .

قواعد حجبة المحررات وإثبات صحتها . الواردة فى قانون الإثبات . خاصة بالمواد المدنية
والتجارية . عدم التزام القاضى الجنائى باتباع الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية .
أساس ذلك ؟

١ — لا يشترط فى التزوير فى ورقة عرفية وقوع الضرر بالفعل بل يكفى
احتمال وقوعه ، والبحث فى وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت
الذى وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما يطرأ فيما بعد .

- ٢ — إن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .
- ٣ — إن القاضي الجنائي لا يتقيد بما يصدره القاضي المدني من أحكام ، ولا يعلق قضاءه على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن ضررا لحق المجني عليها من جريمة التزوير التي أثبتت مقارفة الطاعن إياها ، فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدني عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون دفاع الطاعن برفعها قبل الأوان ، على غير سند من القانون .
- أما عما يتحدى به الطاعن من أنه نزل عن التمسك بالورقة المزورة وأن المحكمة لم تتقيد بأحكام قانون الإثبات الذي يرتب على هذا التنازل إنهاء إجراءات دعوى التزوير وانتهاء كل أثر قانوني للورقة ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء في القانون من حجية المحررات وإثبات صحتها إنما محله أحكام الإثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضي بأن يجري في أحكامه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيم لأنها في الأصل حرة في انتهاج السبيل الموصول إلى اقتناعها ، ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضي في تحري الأدلة ، ومن المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن نزول المجني عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الجمالية الجزئية — ضد الطاعن بوصف أنه ارتكب تزويرا في ورقة عرفية هي سند التخالص المنسوب صدوره إليها والمؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٧٢ . وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات وإلزامه بتعويض مؤقت واحد وخمسين جنيها .

والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ ، وإلزامه بأن يدفع للمدعية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن حاصل ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة تزوير محرر عرفى واستعماله وألزمه التعويض المدنى قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وقصور فى التسبيب ، ذلك بأن المدعية بالحقوق المدنية سارعت إلى تحريك الدعوى الجنائية قبله بطريق الادعاء المباشر فور ورود تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فى الدعوى المدنية الرقيمة ٢٤٥١ سنة ١٩٧١ جنوب القاهرة بتزوير المخالصة المقدمة من الطاعن فى تلك الدعوى دون أن تترقب ما انتهت إليه الدعوى المدنية بعد ذلك من تنازل الطاعن عن التمسك بالسند المزور فتكون دعواها قد أقيمت قبل الأوان ، إذ يترتب على هذا التنازل إنهاء إجراءات دعوى التزوير وانتهاء كل أثر قانونى للسند المطعون فيه بالتزوير عملا بأحكام الإثبات فى المواد المدنية والتجارية وقد أثار الطاعن ذلك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع إلا أن الحكم التفت عن الرد عليه ولم يعرض لأثر هذا التنازل على مسؤولية الطاعن الجنائية وما يترتب عليه من انتفاء ركنى الضرر والقصد الجنائى فى الواقعة مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجريمة التزوير وأقام عليها فى حقـه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبـه عليها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للركن الأدبى فى الواقعة وأثبت توافره فى حق الطاعن فى قوله " وحيث إن القصد قد توافر فى حق المتهم بثبوت علمه بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها — مدركا

بأنه يغير الحقيقة بوضع إمضاء مزور للمدعية بالحق المدني وأن من شأنه لو استعمل أن يترتب عليه ضرر ادبي أو مادي حال أو محتمل الوقوع تبعاً لها ، هذا فضلاً عن قيام العلم لديه بمقتربنا بنية استعمال المحرر فيما زور من أجله حيث استخدمه وقدمه في الدعوى المذكورة ليتخذها وانما للسداد . . . فإن هذا الذي أورده الحكم تحقق به كافة الأركان القانونية لجريمة التزوير بما في ذلك ركن الضرر حسبما هو معرف به في القانون ، ذلك أنه من طبيعة هذا التزوير الذي أورده الحكم أنه ينطوي على الإضرار بالمجنى عليها ، وهذا فضلاً عن أنه لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، على أن البحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير النقا إلى ما يطرأ فيما بعد . وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها ، وهو ما تحقق في الدعوى المطروحة ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بجريمة التزوير لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويصحى النعي عليه في غير محله . لما كان ذلك ، وكان القاضى الجنائي لا يتقيد بما يصدره القاضى المدني من أحكام ، ولا يعلق قضاءه على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة ، وكان الحكم قد استظهر أن ضرراً لحق المجنى عليها من جريمة التزوير التي أثبتت مقارفة الطاعن إياها ، فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الإدعاء المدنى عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون دفاع الطاعن برفعها قبل الأوان ، على غير سند من القانون . أما ما يتحدى به الطاعن من أنه نزل عن التمسك بالورقة المزورة وأن المحكمة لم تتقيد بأحكام قانون الإثبات الذى يترتب على هذا التنازل إنهاء إجراءات دعوى التزوير وانتهاء كل أثر قانونى للورقة ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء فى القانون من حجية المحسرات وإثبات صحتها إنما محله أحكام الإثبات فى المواد المدنية والتجارية حيث هيئت الأدلة ووضعت أحكامها وألزم القاضى بأن يحرى فى أحكامه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيمه لأنها فى الأصل حرة فى انتهاز السبيل الموصول إلى اقتناعها ، ولم يرسم القانون فى المواد الجنائية طريقاً خاصاً

يسلكه القاضي في تحرى الأدلة ، ولما كان من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة ، وكانت أوجه الدفاع المبينة بوجه الطعن في هذا الشأن من أوجه الدفاع القانونية الظاهرة البطلان ، مما لا يلتزم محكمة الموضوع أصلا بالرد عليها ولا يعتبر سكوتها عنها إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، محمد وديعة ، وأحمد علي موسى ، وأحمد
طاهر خليل

(١٥٥)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٧ قضائية

(١) سب وقذف . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . إثبات .
" بوجه عام " .

تحرير الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب في حضور شخص . وإبلاغ آخر به فحواه
وتعمد إرساله إلى زوج المحبى عليها . يتوافر به ركنى العلانية والقصد الجنائي في جريمة القذف
والسب هنا .

استخلاص القصد الجنائي في جريمة السب والقذف هنا . موضوعي .

(٢) إثبات . " شهادة " . حكم . " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " .

متى لا يعيب التناقض . في أقوال الشهود . الحكم ؟

(٣) دعوى جنائية . " نظرها والحكم فيها " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " .

الطلب الصريح الجازم الذي يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قبل باب المرافعة . هو الذي تلتزم
المحكمة بإجابته .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر
الدليل على أن الطاعنة قصدت إذاعة ما نسبته إلى المحبى عليها وذلك بما استخلصه
الحكم من أن الطاعنة تعمدت إرسال الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب

إلى زوج المجنى عليها — المدعى بالحق المدني — وأنها حررت الخطاب في حضور الشاهدة ... التي اطلمت عليه كما علم الشاهد ... من الطاعة بفحوى الخطاب وما تضمنه من ألفاظ ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع — تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليها يكون قد دلل على سوء نية الطاعة وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتحسر به دعوى القصور في التسبيب .

٢ — إن التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٣ — لما كان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعة لم تصر بجلسة المرافعة على طلب نذب خبير في الدعوى أو تقديم تقرير استشاري فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تستجب لهذا الطلب الذي تقرر الطاعة أنها أبدته في مذكرة أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته هو الطلب الصريح الجازم الذي يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قفل باب المرافعة في الدعوى هذا فضلا عن أنه لما كان الثابت مما جاء بأسباب الطعن أن الطلب المشار إليه لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجريمة المسندة للطاعة أو استحالة حصولها بالكيفية التي رواها شهود الإثبات بل المقصود منه في واقع الأمر هو نجريح أقوالهم الأمر الذي لا تلتزم المحكمة بإجابته فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعة بوصف أنها سطرت إليه خطابا حشدته عبارات متضمنة قذفا وسبا في عرض زوجته واتهامها لها بالانحلال الخاقي . وطلب معاقبتها بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨

من قانون العقوبات وإلزامها بأن تدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامها بأن تدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ تعويضا مؤقتا والمصروفات . عارضت المحكوم عليها وقضى في معارضتها بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة . فاستأنفت ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة القذف والسب علنا قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في القانون وانطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر ركن العلانية الذي يتحقق به الجريمة المسندة إلى الطاعنة ولم يدل على توافر القصد الجنائي لديها كما عول في قضائه بالإدانة على أقوال الشهود بالرغم من تناقضها وتضاربها . هذا بالإضافة إلى أن الطاعنة طلبت في مذكرتها المقدمة إلى محكمة أول درجة تدب خير لإعادة إجراء المضاهاة على الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب موضوع الاتهام أو إعادة الدعوى لرافعة لتقديم تقرير استشاري غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم ترد عليه في حكمها بما يفنده ، كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال الشهود ومن العبارات التي تضمنها الخطاب موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعنة قصدت إذاعة ما نسبته إلى المجنى عليها وذلك بما استخلصه الحكم من أن الطاعنة عمدت إرسال الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب

إلى زوج المحبى عليها — المدعى بالحق المدني وأنها حرت الخطاب في حضور الشاهدة ... التي اطلمت عليه كما علم الشاهد ... من الطاعنة بفحوى الخطاب وما تضمنه من ألفاظ وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائى في جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع — تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمحبى عليها يكون قد دل على سوء نية الطاعنة وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتخصر به دعوى القصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . ومن ثم فإن منازعة الطاعنة في القوة التدليلية لأقوال شهود الإثبات لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى أمام محكمة النقض لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ويكون معنى الطاعنة في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعنة لم تصر بجلسة المرافعة على طلب تدب خبير في الدعوى أو تقديم تقرير استشارى فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تستجب لهذا الطلب الذى تقرر الطاعنة أنها أبدته في مذكرة أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته هو الطلب الصريح الجازم الذى يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قفل باب المرافعة في الدعوى هذا فضلا عن أنه لما كان الثابت مما جاء بأسباب الطعن أن الطالب المشار إليه لا يتجه مباشرة إلى نفى الأفعال المكونة للجريمة المسندة للطاعنة أو استحالة حصولها بالكيفية التى رواها شهود الإثبات بل المقصود منه في واقع الأمر هو تجريح أقوالهم الأمر الذى لا تلتزم المحكمة بإجابته فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس . متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد على موسى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد وجدى عبد الصمد ، ومحمد فاروق راتب .

(١٥٦)

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٧ القضائية

إجراءات " إجراءات المحاكمة " . بطلان " بطلان الأحكام " عرض صور
منافية للاداب . نقض . " اسباب الطعن . ما يقبل منها " .

عدم كفاية اطلاع المحكمة وحدها على الصور المنافية للاداب في جريمة حيازتها . وجوب عرضها
على بساط البحث . بالجلسة . مخالفة ذلك . يعيب الحكم .

لا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على الصور موضوع الجريمة بل يجب كإجراء
من إجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور المنافية للاداب عرضها باعتبارها
من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى
كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هي التي دارت
المرافعة عليها . وهو ما فات محكمة أول درجة لإجراءه وغاب عن محكمة ثاني
درجة تداركه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله
ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاتجار الصور المبينة بالتحقيقات وهي صور فوتوغرافية منافية للآداب العامة . وطلبت معاقبته بالمادة ١٧٨ من قانون العقوبات . وادعت مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح منوف الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم - الطاعن - ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها . لوقف التنفيذ ومصادرة المضبوطات وإلزام المتهم بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف ومحكمة شبراخيت الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة صور منافية للآداب العامة بقصد الاتجار جاء مشوبا ببطلان في الإجراءات ، ذلك بأن الحرز المتضمن الصور موضوع الجريمة لم يكن بين أوراق الدعوى أثناء المرافعة بالرغم من أنه من أدلة الجريمة التي يتعين أن تكون تحت نظر المحكمة وأن تعرض على بساط البحث والمناقشة بالجلسة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - وإن أثبت في مدوناته أن المحكمة أمرت بضم حرز المضبوطات واطلعت على محتوياته من الصور موضوع الجريمة ، إلا أنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية - أن ذلك الاطلاع قد تم في حضور الخصوم في الدعوى ، كما أنه يبين من محضر جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ أن المحكمة الاستئنافية قررت

حجز الدعوى للنطاق بالحكم بجلاسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه — مع ضم حرز الصور موضوع الجريمة بما يدل على أن تلك الصور لم تكن بين أوراق الدعوى عند نظرها والمرافعة فيها . لما كان ذلك ، وكأنه لا يمكن إطلاع المحكمة وحدها على الصور موضوع الجريمة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور المنافية للآداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلاسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها . وهو ما فات محكمة أول درجة لإجراءه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، وأحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
فاروق راتب .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٧٤٧ القضائية

حكم ، "بيانات الديباجة" ، أمن دولة . اختصاص . "تنازع الاختصاص" .
محكمة عليا . "إختصاصها" .

إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة أمن الدولة وصدر الحكم فيها من هذه المحكمة بالفعل . عنوانه
الحكم باسم محكمة الجنايات . خطأ مادي .

محكمة أمن الدولة . محكمة استثنائية . تنازع الاختصاص بينها وبين محكمة مادية . تختص به
المحكمة العليا . لا محكمة النقض .

لما كان البين من المفردات المضمومة أن النيابة العامة بموجب أمر الإحالة
المؤرخ ١٨/١٠/١٩٧٠ أمرت بإحالة الدعوى — مباشرة — إلى محكمة أمن الدولة
العليا لمحاكمة المتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة ففصلت فيها بمحكمها
المؤرخ في ٢ يونيو سنة ١٩٧٥ وإذ كان يبين كذلك من مطالعة ديباجة نسخة
الحكم الأصلية أنها معنونة باسم محكمة جنايات القاهرة . فإن ما ورد في ديباجته
من أن الحكم صدر من محكمة جنايات القاهرة بعد إحالة الدعوى إليها باعتبارها
محكمة أمن الدولة العليا من النيابة العامة مباشرة من غير طريق مستشار الإحالة ،
يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ، ولما كانت العبرة في الكشف
عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقيناً من المفردات وكان الحكم
المصادر في الدعوى في ٢ يونيو سنة ١٩٧٥ قد صدر في الواقع من محكمة أمن الدولة

العليا وليست باعتبارها محكمة جنائيات وكانت محكمة أمن الدولة العليا هي محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي فإن التنازع السلبي يكون قائما بين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي — هي محكمة أمن الدولة العليا — وبين محكمة عادية — هي محكمة الأحداث — لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي إلا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص إذ نصت المادة ١٧ من القانون على أنه إذا رفعت الدعوى من موضوع واحد أمام جهة القضاء العادي وأمام جهة القضاء الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلف كلاهما عنها برفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص وأخيرا نقل الاختصاص ذاته إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ من أنها تختص بما يأتي ... (٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية . لما كان ما تقدم ، فإن طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة — بناء منها على المادة ٢٢٧ سالفه الذكر منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة ... - بأنه تسبب عمدا في انقطاع الخطوط التليفونية الموضحة بالتحقيقات والتي أنشأتها الحكومة لمنفعة عمومية لتغذية شركة النيل العامة للنقل المباشر وإدارة الأمن المركزية بأن قطع الكابل الموصل لهذه الخطوط . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنائيات لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين بقرار الإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات

القاهرة قضت حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة. وإذا أحيلت القضية إلى محكمة أحداث القاهرة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة المختصة. فقدمت النيابة العامة طلبا لهذه المحكمة لتعين المحكمة المختصة.

المحكمة

حيث إن مبنى طلب النيابة العامة هو أن حكم محكمة الجنايات الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الأحداث لمحاكمة المتهم طبقا لمواد الاتهام، وحكم محكمة الأحداث الصادر في ١٩٧٦/٨/٤ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد انطويا على تنازع سلبي على الاختصاص ذلك بأن الدعوى ذاتها رفعت إلى محكمة الجنايات وإلى محكمة الأحداث وتختلف كاتما هما من نظرها مما يدعو إلى الركون إلى محكمة النقض لتعين المحكمة المختصة تطبيقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة قد أمرت بإحالة ... إلى محكمة أمن الدولة العليا بوصف أنه في يوم ١٩٧٠/٩/٢٠ تسبب عمدا في انقطاع الخطوط التكنولوجية الموضحة بالتحقيقات والتي أنشأتها الحكومة لمنفعة عمومية لتغذية شركة النيل العامة للنقل المباشر وإدارة الأمن المركزية بأن قطع الكابل الموصل لهذه الخطوط، ففصلت فيها بحكمها الصادر في ١٩٧٥/٦/٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة، ولما أحيلت الدعوى إلى محكمة الأحداث حكمت هي الأخرى بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٨/٤ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها. لما كان ذلك، وكان البين من المفردات المضمومة أن النيابة العامة بموجب أمر الإحالة المؤرخ ١٩٧٠/١٠/١٨ أمرت بإحالة الدعوى — مباشرة — إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمة المتهم طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة ففصلت فيها بحكمها المؤرخ في ٢ يونيو سنة ١٩٧٥ وإذ كان يبين كذلك من مطالعة ديباجة نسخة الحكم الأصلية أنها معنونة باسم محكمة جنايات القاهرة، فإن ما ورد في ديباجته من أن الحكم

صدر من محكمة جنايات القاهرة بعد إحالة الدعوى إليها باعتبارها محكمة أمن الدولة العليا من النيابة العامة مباشرة عن غير طريق مستشار الإحالة يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا من المفردات ، وكان الحكم الصادر في الدعوى في ٢ يونيو سنة ١٩٧٥ قد صدر في الواقع من محكمة أمن الدولة العليا وليست باعتبارها محكمة جنايات ، وكانت محكمة أمن الدولة العليا هي محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي فان التنازع السليبي يكون قائما بين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي — هي محكمة أمن الدولة العليا — وبين محكمة مادية — هي محكمة الأحداث — لما كان ذلك ، وكان يؤدي نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبى بين محكمة مادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي إلا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص إذ نصت المادة ١٧ من هذا القانون على أنه إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلتا هما عنها ، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص وأخيرا نقل الاختصاص ذاته إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ من أنها تختص بما يأتى .. (٤) الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية . لما كان ما تقدم ، فإن طلب تعيين المحكمة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة — بناء منها على المادة ٢٢٧ سالف الذكر منصب على قيام تنازع سلبى بين جهة القضاء العادى وبين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي بما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، وهديش محمد رشادى ، ومحمد وهبه ،
ومحمد رجبى عبد الصمد .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٧ التقضائية

(١) إثبات ، "شهادة" ، إجراءات ، "إجراءات المحاكمة" ، دفاع ، "الإخلال
بحق الدفاع ، ما يوفره" .

وجوب سماع شهود الواقعة . ولو لم يذكروا بقائمة الشهود أو يدلهم المتهم .

نزول الدفاع عن طلب . لا يمنعه من العودة إلى التمسك به . مادامت المرافعة دائرة .
مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .

(٢) إثبات ، "شهادة" ، حكم ، "بيانات التسمييد" ، "تسمييد" ، تسمييد معيب .

وجوب إيراد شهادة كل شاهد على حدة . متى وجد خلاف في أقوالهم عن الواقعة الواحدة
أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير تلك التى شهد عليها غيره .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة — إنه يتعين إجابة الدفاع إلى طلب
سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم
بإعلانهم ، وإن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم بخوله إبداء ما يعن له
من طلبات التحقيق — طالما كان باب المرافعة مفتوحا — ولا يسلبه نزوله
بادئ الأمر من طلب معين منها ، حقه فى العدول عن ذلك النزول والعودة
إلى التمسك بهذا الطلب مادامت المرافعة لم تزل دائرة . وإذا كان البين من محاضر
جلسات المحاكمة إنه وإن تنازل المحامى المنتدب — بعد سماع اثنين من الشهود

بجلسة المرافعة الأخيرة — عن سماع باقي الشهود الحاضرين بالجلسة ، إلا أن محاميا حضر بعد ذلك بتلك الجلسة عن أحد المحامين الموكلين عن الطاعن ورافق في الدعوى على أساس تمسكه بالدفاع المبدى بجلسة سابقة ممن هو حاضر عنه ، وهو يحوى فيما يحويه طالب سماع ثلاثة شهود هم شرطيان وخفير من قوة النقطة ، التي شاهد رئيسها وشرطى آخر الواقعة إثر انتقالهما إلى مكانها — ولقد سبق للمحكمة أن استجابت بالجلسة السابقة إلى ذلك الطلب ، بعد ما تبين أن أنه أثبت في دفتر أحوال النقطة انتقال هؤلاء الشهود الثلاثة كذلك إلى مكان الحادث في الوقت ذاته وإن لم يسألوا من قبل ، فأمرت بإعلانهم ، لما كان ذلك وكانت المحكمة — رغم حضورهم بجلسة المرافعة الأخيرة — قد أصدرت حكمها بالمطعون فيه بإدانة الطاعن دون سماعهم ، فإن حكمها يكون مقاما على إجراءات باطلة لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع .

٢ — من المقرر أنه إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه يجب لاستقامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ... و ... و ... عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النيسة على قتله وأعد لذلك آلة حادة "سكينه" وما أن ظفر به حتى انقض عليه وضربه بالسكين بيسار فروة الرأس والحد الأيسر وذبحه من رقبته قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك وادعى ورثة القتيل مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات المنصورة قررت بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٦ إرسال أوراق

الدعوى إلى مفتى الجمهورية لإبداء رأيه فيها وحددت للنطق بالحكم جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٧٧ وبهذه الجلسة قضت حضوريا وبإجماع الآراء بإعدام المتهم شنفًا وإلزامه بأن يؤدي إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسة آلاف جنيه يوزع بينهم طبقا للفرينة الشرعية والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وقد عرضت النيابة العامة القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة ، طبقا للمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم المطعون فيه — الصادر حضوريا بإعدام الطاعن — طلبت فيها لإقرار الحكم .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل عمد مع سبق الإصرار ، قد شابه إخلال بحق الدفاع وخطأ في الإسناد وقصور وتناقض في التسيب . ذلك بأن الحاضر عن أحد المحامين الموكلين قد عاد — بعد تنازل المحامي المتدب من سماع الشهود الحاضرين — فتمسك بالدفاع الذي سبق ابدأه ممن هو حاضر عنه ، وهو طالب سماع ثلاثة شهود — هم شرطيان وخفير من قوة النقطة ، أثبت في دفتر أحوالها انتقالهم إلى مكان الحادث مع رئيس النقطة والشرطي اللذين شاهدا الواقعة — غير أن المحكمة ، بالرغم من سبق استجابتها إلى ذلك الطالب وحضور الشهود الثلاثة سألني الذكر الذين لم يسألوا من قبل ، لم تسمع شهادتهم . ثم إن الحكم اعتمد في إثبات توافر ظرف سبق الإصرار على أدلة منها شهادة كل من شقيق المحنى عليه وأحد أعمامه مضمون ما شهد به صاحب مقهى من أن الطاعن كان قد تواعد فيه المحنى عليه بالاعتداء في الليلة السابقة على الحادث ، في حين أن الثابت من التحقيق أن شقيق المحنى عليه وعمه المذكورين قد سمعا فحسب بواقعة الوعيد هذه خلافا لصاحب

المقهي الذي حضرها بنفسه ومن ثم فما كان للحكم أن يحيل في بيان أقوالهما إلى ما أورده من أقواله . ومنها التماس الطاعن للجنى عليه في المكان الذي اعتاد التواجد به ، وهو محض إفتراض من الحكم يخالف النابت بالأوراق إذ قرر عم المجنى عليه — الذي وقع الحادث أمام محله — في التحقيق أن المجنى عليه كان حاضرا عنده مصادفة وقت الحادث ، ومنها ارتكاب الطاعن الحادث فور مباغتته للجنى عليه — حينما هب من نومه لدفع الاعتداء عن عمه — دون وقوع مشادة أو مناقشة بين المجنى عليه وبين الطاعن ، وهو تصوير يتعارض ما أثبتته الحكم على لسان رئيس النقطة من أنه أبلغ بقيام مشاجرة من بين أفرادها كل من الطاعن والمجنى عليه ثم انتقل إلى مكانها وحينئذ وقعت الواقعة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن خلافاً استبحر بين عائلي الطاعن والمجنى عليه حول تجارة الجلود ، حسبما سطر في شكوى إدارية من قبل وقوع الحادث بعام ونصف ، ثم حدث أن دخل الطاعن — في الليلة السابقة على الحادث — مقهى كان المجنى عليه جالسا فيه ووقف له الرواد عدا المجنى عليه ، ف وقعت بينهما مشادة انتهت بأن توعده الطاعن بالإيذاء وفي ظهر اليوم التالي توجه شقيق الطاعن وابن شقيقه إلى محل الجلود الخاص بأحد أعمام المجنى عليه واعتديا عليه بالضرب ، فاستغاث بالمجنى عليه الذي كان نائما على مقربة منه — وإذ هب المجنى عليه من نومه لدفع الاعتداء عنه ، إذا بالطاعن يقبل نحو المجنى عليه شاهرا سكيناً ففر منه خارج المحل بيد أن الطاعن أدرك وطعنه بالسكين في صدغه الأيسر ثم أمسكه من كتفه الأيمن بيده اليسرى وهو يشرف على السقوط — وذبحه من رقبته من الأمام ذبح الشاة على مرأى من عمه المذكور ، ورئيس النقطة والشرطي اللذين كانا قد انتقلا إلى مكان الواقعة فور إبلاغ أولهما بقيام المشاجرة بين كافة الأطراف المشار إليهم ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة — على هذه الصورة — أدلة مستمدة من شهادة رئيس النقطة والشرطي وعم المجنى عليه سالف الذكر ، ومن تقرير الصفة التشريحية ومن أقوال صاحب المقهى — الذي حضر المشادة التي وقعت بين الطاعن والمجنى عليه بمقهاه في الليلة السابقة على الحادث وانتهت بتوعد الطاعن للمجنى عليه بالإيذاء — وكذلك من أقوال شقيق المجنى عليه وهم آخر له أثبت الحكم أنهما شهدا بمضمون

ما شهد به صاحب المفهـى ، ثم عرض الحكم إلى تصوير الطاعن الذى أشهد عليه شاهدين لم يؤيداه فيه — فأطرحه ، واستظهر بعد ذلك نية القتل ، وأخيرا تحدث عن سبق الإصرار بقوله : ” وحيث إن ظرف سبق الإصرار متوافر في حق المتهم — الطاعن — من ثبوت الخلاف السابق الذى سطرته تحقيقات الشكوى الإدارية المقدمة من المحبى عليه ضد المتهم وعائلته ، ومن النزاع السابق ليلة الحادث بينه وبين المحبى عليه وتوعده بالأيذاء لهذا الأخير ، والتماسه له فى المكان الذى اعتاد التواجد به وارتكابه الحادث فور مشاهدته للمحبى عليه دون وقوع مشادة أو مناقشة بينهما وقرار المحبى عليه من أمامه عند مباغته المتهم له “ .

لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة — أنه يتعين إجابة الدفاع إلى طلب سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم بإعلانهم ، وأن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم بخوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق — طالما كان باب المرافعة مفتوحا — ولا يسلبه نزوله يادئ الأمر عن طلب معين منها ، حققه فى العدول عن ذلك النزول والعودة إلى التمسك بهذا الطلب مادامت المرافعة لم تنزل دائرة . وإذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أنه وإن تنازل المحامى المنتدب — بعد سماع اثنين من الشهود بجلسة المرافعة الأخيرة — عن سماع باقى الشهود الحاضرين بالجلسة ، إلا أن محاميا حضر بعد ذلك بتلك الجلسة عن أحد المحامين الموكلين من الطاعن وترافع فى الدعوى على أساس تمسكه بالدفاع المبدى بجلسة سابقة ممن هو حاضر عنه ، وهو يحوى فيما يحويه طلب سماع ثلاثة شهود — هم شرطيان وخفير من قوة النقطة ، التى شهد رئيسها وشرطى آخر الواقعة اثر انتقالهما إلى مكانها ولقد سبق للمحكمة أن استجابت بالجلسة السابقة إلى ذلك الطلب ، بعد ما تبين أنـه أثبت فى دفتر أحوال النقطة انتقال هؤلاء الشهود الثلاثة كذلك إلى مكان الحادث فى الوقت ذاته وإن لم يسألوا من قبل ، فأمرت بإعلانهم . لما كان ذلك وكانت المحكمة رغم حضورهم بجلسة المرافعة الأخيرة قد أصدرت حكمها المطعون فيه بإدانة الطاعن دون سماعهم ، فإن حكمها هذا يكون مقاما على إجراءات باطلة لإخلاله بحق الطاعن فى الدفاع . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شاب الحكم — فى تدليله على سبق الإصرار — عيوب (أولها) أنه إذ اعتمد أساسا — على ما يبين من العرض السابق — فى إثبات هذا الظرف على واقعة

توعد الطاعن للجنة عليه في المقهى بالإيذاء في الليلة السابقة على الحادث ، قد أحال في بيان أقوال شقيق المحنى عليه وأحد أعمامه — في خصوص هذه الواقعة — إلى ما أورده من أقوال صاحب المقهى الذي حضرها بنفسه ، في حين أن الثابت من المفردات المضمومة أن شقيق المحنى عليه وعمه المذكورين قد قررا في التحقيق أنهما سمعا فحسب بواقعة الوعيد هذه دون أن يحضراها . ومن ثم فإن الحكم إذ أحال في بيان أقوالهما السابقة إلى ما أورده من أقوال صاحب المقهى وهو شاهد رؤية في خصوص تلك الواقعة ، يكون — علاوة على خطئه في الاسناد — مشوبا بالقصور لما هو مقرر من أنه إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره . فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة ، (وثانيها) أن ما قاله الحكم من الناس الطاعن للجنة عليه في المكان الذي اعتاد التواجد به لا يرتد إلى أصول ثابتة في الأوراق . بل إن البين من التحقيق أن عم المحنى عليه — الذي وقع الحادث أمام محله — قد قرر أن المحنى عليه كان حاضرا عنده مصادفة وقت الحادث ، (وثالثها) أن ما استخلصه الحكم من ارتكاب الطاعن الحادث فور مباغتته للجنة عليه — حينما هب من نومه لدفع الاعتداء عن عمه — دون وقوع مشادة أو مناقشة بين المحنى عليه وبين الطاعن ، وإن كان له سنده من شهادة عم المحنى عليه المذكور التي فصلها الحكم ، إلا أنه يتعارض مع ما أثبتته الحكم على لسان رئيس النقطة من أنه أبلغ بأن الطاعن والمحنى عليه كانا من بين أفراد المشاجرة أصلا ، فلما انتقل إلى مكانها وقعت حينئذ الواقعة . ومن ثم فقد كان على الحكم وقد نقل عن رئيس النقطة اشتراك كل من الطاعن والمحنى عليه من قبل في المشاجرة — أن يوفق بين ذلك وبين تصويره للواقعة بمباغتة الطاعن للجنة عليه حين هب من نومه للذود عن عمه ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون مشوبا بالتناقض في التسبيب ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بذير حاجة إلى بحث باقي أرجاء الطعن .

جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن عل المغربي نائب رئيس المحكمة ، ودخولة السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت الفاضى ، والسيد محمد مصرى شرعان ،
ومحمد عبد الحميد صادق .

(١٥٩)

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) قبض . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " . دفع " الدفع .
ببطلان القبض والتفتيش " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من الدفع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى
تحقيقا موضوعيا . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . ما لم تكن مدونات
الحكم تظاهره .

(٢) تحقيق " إجراءات التحقيق " . " بطلان التحقيق " . نيابة عسكرية .
إجراءات . " إجراءات التحقيق " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل من الأسباب " .
تعيين التحقيق الابتدائى أمام محكمة النقض . غير جائز .

(٣) قضاء عسكري . اختصاص . " اختصاص ولائى " . حكم .
تسليمه . تسليم غير مريب " .

حق النيابة العسكرية فى تقديم ما إذا كانت الحرية تدخل فى اختصاصها من عدمه .
غير معقب .

(٤) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . إثبات . " بوجه عام " . أحداث .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

دفاع المتهم أن منه يقل عن ثمان عشرة سنة . دون دليل . تنازله عن هذا الدفاع .
دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا يستوجب ردا .

(٥) سرقة . قصد جنائي . جريمة . "أركانها" . حكم . "تسببيه" .
تسبب غير معيب .

عدم التزام المحكمة بالتحدث عن نية الدقة . متى انتهت إلى توافر أركان
جريمة الشروع فيها .

(٦) سرقة . قتل عمد . قصد جنائي . "القصد الاحتمالي" . إثبات .
"شهود" . "خبرة" . اشتراك .

اتفاق الطاعن وآخرين على السرقة . وقوع جريمة قتل من الآخرين حال تنفيذ السرقة .
مسألة الطاعن عنها كمنتهكة لقصد الاحتمالي . صحيح . نفى الطاعن إمامه في القتل . غير مجد .
أساس ذلك ؟

(٧، ٨) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . إثبات . "شهود" .
"قرائن" . محكمة الموضوع . "سلطاتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى" .

(٧) حق المحكمة في أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى أقوال شاهد معين . ما دامت متفقة
مع ما استند إليه الحكم فيها .

(٨) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة .
حق لمحكمة الموضوع .

(٩) إثبات . "بوجه عام" . "قرائن" . محكمة الموضوع . "سلطاتها
في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

عدم اشتراط كون الدليل مريباً دالاً بذاته على الرافعة المراد إثباتها . كذاتة أن يكون ثبوتهما
عن طريق الاستنتاج مما ينكشف من الظروف والقرائن .

(١٠) إثبات . "إعتراف" . محكمة الموضوع . "سلطاتها في تقدير الدليل" .
حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب . "ما لا يعيبه في نطاق التدايل" .

خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً . لا ينال من سلامة الحكم . طالما لم يرتب عليه
وحده الأثر القانوني للاعتراف .

(١١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . حكم . "تسليمه" . تسليم غير معيب .

حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوالهم على آخر . ولو كانت واردة بحضور الشرطة . متى اطمأنت إلى صحتها .

(١٢) قتل عمد . قصد جنائي . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما بالظروف والامارات المحيطة بالعمى . استخلاص ذلك . موضوعي .

(١٣) إثبات . "إعتراف" . محضر الجلسة . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . إكراه .

الدف . بأن الاعتراف كان نتيجة إكراه . غير جائز لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضي تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

٢ — من المقرر أن تعيب التحقيق الإبتدائي أمام محكمة النقض غير جائز ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان تحقيقات النيابة العسكرية يكون في غير محله .

٣ — لما كانت النيابة العسكرية قد قوت عدم اختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل الذي لا تعيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ومن ثم يكون النعي على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولا ثبوت بإصداره على غير سند من القانون .

٤ — إذا كان المدافع عن الطاعن أثار بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان سنده يقل من ثمانية عشر عاما وقت الحادث دون أن يقدم الدليل على ذلك ثم أثبت تنازله عن التمسك بهذا المدفع وإذا كان هذا المدفع القانوني ظاهر البطلان فلا حرج على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه ويكون ما يثيره الطاعن بشأنه على غير أساس .

٥ — إن ما يثيره الطاعن من إنتفاء نية السرقة لديه مردود ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليه فلا يعيبه عدم تحدته صراحة عن نية السرقة .

٦ — لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل إستنادا إلى تقرير الصفة التمهيدية وأقوال الشهود على أن وهو أحد الجناة في الحادث قد قتل بعيارين ناريتين أحدهما أطلق من المدفع الرشاش الذي كان يحمله المحكوم عليه الأول والمنذوف الثاني أطلق من بندقية الخفيف وأن كلا من العيارين قد ساهم بقدر متساو في إحداث الوفاة بالإضافة إلى أن كلا من الإصابات منفردة وحدها قد تؤدي إلى الوفاة ، فإن الجدل بعد ذلك فيما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن بالجرائم المسندة إليه بما فيها جنائية القتل التي كانت نتيجة محتملة لمساهمة في جنائية الشروع في السرقة ، إنما ينحل إلى جمل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٧ — لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ولما كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد التي أحال إليها الحكم لها معيها الصحيح في الأوراق فإن نفيه في هذا الصدد يكون في غير محله .

٨ — من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام

استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٩ — لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا ودالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوته من طريق الاستنتاج مما تكشف للحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

١٠ — لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم إقرارا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

١١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى ، ومن ثم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في حالته في إيراد أقوال بعض المتهمين على أقوال الشاهد ، وفي تعويله في قضائه بالإدانة عن جريمة قتل وغيرها على ما استخلصه من أقوال الشهود وما قرره المحكوم عليهم — عدا الأول — من أقوال تفيد ارتكابها للجرائم التي دأبهم بها الحكم جميعا .

١٢ — من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

١٣ — لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه قد دفع أي منهما بأن الاعتراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه ، فلا يقبل منه أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من و (٢) وشهيرة ...
 (٣) (الطاعن الأول) و (٤) و (٥)
 ... (الطاعن الثاني) و (٦) (الطاعن الثالث) بأنهم (أولا) قتلوا
 عمدا مع سبق الاصرار بأن عقدوا قصدهم على القتل وأعدوا لذلك
 سلاحا ناريا من شأنه القتل (مدفع رشاش) وأطلق عليه أولم أعيرة نارية
 قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي
 أدت بحياته . وكان ذلك نتيجة محتملة بالنسبة للمتهمين من الثاني إلى السادس
 وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى . (أولا) هي أنهم في الزمان والمكان
 سالف الذكر ارتكبوا الجناية المبينة الوصف . (ثانيا) المتهمون من الأول
 إلى السادس شرعوا عمدا ومع سبق الاصرار في قتل بأن عقدوا
 قصدهم على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحين ناريين من شأنهما القتل
 وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الأول والسادس أعيرة نارية قاصدين
 قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب
 لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وكان القصد من هذه الجناية
 هو ارتكاب جنحة هي أنهم في الزمان والمكان سالف الذكر شرعوا في سرقة
 الحديد المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوك لشركة أطلس من مكان
 مسكون وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مقارعة
 رجال الحراسة لهم واضطارهم للفرار . (ثالثا) المتهم الأول حاز بغير ترخيص
 سلاحا ناريا " مدفع رشاشا " . (رابعا) المتهم الرابع . أحرز بغير ترخيص
 سلاحا ناريا (مدفع رشاشا) . (خامسا) (المتهم الأول) حاز والمتهم الرابع
 ذخائر مما يستعمل في السلاح الناري سالف الذكر بدون ترخيص . وطلبت
 إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيود والوصف
 الواردين بقرار الإتهام . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا
 للثالث والخامس والسادس وغيابيا للباقيين عملا بالمادتين ١/١٣٤ و ٢ و ٤٣
 من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٢ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون
 رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥

لسنة ١٩٦٨ والبندب من القسم الأول والقسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧٠ عقوبات بمعاينة كل من ... و ... وشهرته ... و ... و ... (الطاعن الأول) و ... و ... (الطاعن الثاني) و ... (الطاعن الثالث) بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة عما أسند إليهم ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهم الثالث والخامس والسادس في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل والشروع فيه والشروع في السرقة ليسلا مع حمل سلاح بالإكراه وبطريق المكسر وإحراز أسلحة وذخيرة دون ترخيص ، قد شابه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم لم يفتن إلى أن إجراءات القبض على الطاعن تمت باطلة لأنها أجريت بدون إذن من النيابة العامة ولم يكن في حالة من حالات التلبس كما أن تحقيقات النيابة العسكرية وقعت باطلة لعدم اختصاصها وقد أعرضت المحكمة عما أثاره المدافع عن الطاعن من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة مما يجعل المحكمة غير مختصة وفضلا عن ذلك فقد تم تجنيده وقت محاكمته مما يجعل المحكمة العسكرية هي المختصة بمحاكمته ، هذا فضلا عن أنه لم يكن هناك اتفاق سابق بين الطاعن والمتهمين على أية صورة توفر فكرة المساهمة الجنائية ولم يتحدث الحكم عن النية الخاصة لدى الطاعن من جريمة السرقة هذا إلى أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن قتل "أحد الجناة" كان برصاص الحفير الخاص - دون المتهمين - وهو الأمر الذي لم تعرض له المحكمة كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : " إنه بينما كان الحفير المخصوص ... وزملائه ... و ... يقومون بحراسة منشآت شركة أطلس بضاحية الهاكسييتب حيث وضعت

كميات من حديد التسليح وذلك في منتصف ليلة ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٧ حضر
إلى موقع حراستهم و وشهرته
و وشهرته و
و وآخرين بقصد سرقة حديد التسليح مدججين بأسلحة نارية
أطلقوا منها عدة أعيرة لتمهيد الخفراء القائمين على الحراسة وإذ أسرع
إلى حجرته المعدة لسكنه للاحتواء بها اقتحموا بابها بكسره ، ولما أطلق الخفير
المذكور عليهم أعيرة نارية من بندقيته الخرطوش لمنعهم من تنفيذ مآربهم
هاجلوه بأعيرة نارية من أسلحتهم بقصد قتله فأصيب في ساعده الأيسر وساقه
اليمنى بعيارين وأسعف بالعلاج بينما أخطأ عيار ثالث وأصاب
في صدره فقضى نحبه وفر الجناة ولكن تحريات الرائد أكدت
مقارفتهم للحادث وتم القبض على في اليوم التالي بمكان الحادث
مصاباً في ساقه وقبض على والأول منهما مصاب
في ركبته اليسرى والثاني مصاب في فخذه وتبين أن إصابات الجميع حدثت من طلقات
خرطوش واعترف و و
و بالتوجه سوياً إلى مكان الحادث بقصد سرقة الحديد
صحبهم الذي كان يحمل مدفعاً رشاشاً و الذي كان يحمل
البندقية البلجيكي المضبوطة هي وطلقاتها مع جثته في مكان الحادث وأن الآخرين
أطلقا النار من سلاحيهما صوب الخفير وقام
الشهير بإرشاد النقيبين و عن مكان
المدفع الرشاش الذي وجد مدفوناً في الرمال بالقرب من مكان الحادث . “ وأورد
الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال
المجنى عليه وباقي شهود الإثبات ومن اعترافات المحكوم عليهم
من الثاني إلى السادس ومما ثبت من تقرير الصفة التشريعية والتقارير الطبية
الشرعية والابتدائية وتحريات الشرطة وهي أدلة كافية وسائغة لا يجادل
الطاعن في أن لها أخذها الصحيح وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وكان من المقرر
أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع
التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة
الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه

وظيفة هذه المحكمة . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرتفع لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تعيب التحقيق الابتدائي أمام محكمة النقض غير جائز فإن ما يشير الطاعن بشأن بطلان تحقیقات النيابة العسكرية يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات أن النيابة العسكرية قررت عدم اختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبأنه في اختصاص القضاء العسكري ومن ثم يكون الدعي على الحكم بأنه صادر من جهة غير مختصة ولائياً بإصداره على غير سند من القسائون لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات أن الطاعن قرراً أكثر من مرة بحضور ضبط الواقعة وبالتحقيقات أنه تجاوز السابعة والعشرين من عمره ، وإذا كان المدافع عنه بعد أن أثار بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان سنة يقل عن ثمانية عشر عاماً وقت الحادث دون أن يقدم الدليل على ذلك ثم أثبت تنازله عن التمسك بهذا الدفع وإذا كان هذا الدفع القانوني ظاهر البطلان فلا حرج على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه ويكون ما يشير الطاعن بشأنه على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من انتفاء نية السرقة لديه مردوداً ، ذلك أن الثابت من مدونات المحكمة المطعون فيه أنه قد خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها فلا يعيبه عدم تحذره صراحة عن نية السرقة . لما كان ذلك ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل استناداً إلى تقرير العصفة التشريعية وأقوال الشهود على أن وهو أحد الجناة في الحادث قد قتل بعبارين نارين أحدهما أطلق من المدفع الرشاش المضبوط والذي كان يحمله المحكوم عليه الأول والمقذوف الثاني أطلق من بندقية الخفير وأن كلا من العبارين قد ساهم بقدر متساو في إحداث الوفاة بالإضافة إلى أن كلا من الإصابتين منفردة وحدها قد تؤدي إلى الوفاة ، فإن الحدل بعد ذلك فيما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن بالجرائم المستندة إليه بما فيها جنائية القتل التي كانت نتيجة محتملة لمساهمة في جنائية الشروع في السرقة ، إنما ينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ،

فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(ثانيا) الطعن المقدم من الطاعنين الثانى والثالث .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور فى التسبب والبطلان والخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال ، ذلك أن المحكمة لم تسأل الطاعن الثالث عن التهمة المستندة إليه ولم تتل أقوال الشهود الغائبين بجلسته المحاكمة ، كما أن الحكم لم يورد مضمون أقوال الشهود ... و ... و ... الذين عول على أقوالهم فى الإدانة وأحال فى ذلك على ما أورده من أقوال الشاهد ... مع أن أقواله هو وباقي الشهود لم تسند إتهاما للطاعنين ، فضلا عن ذلك فقد قررت المحكمة أن كلا من المحكوم عليهم قد اعترف على الآخر فى حين أن ذلك لا يصدق فى حق الطاعنين ، كما دانهما الحكم بجناية قتل ... بناء على أدلة ليس لها صدام فى الأوراق ، وجاء قاصرا فى بيان نية القتل وفى رده على المدعى بوقوع إكراه على الطاعن الثانى ، كما أغفل الحكم الإكراه الذى وقع على الطاعن الثالث ... ، وتناقض فى وصف جريمة الشروع فى السرقة المستندة إليها إذ اعتبرها جنحة فى موضع منه ثم اعتبرها جناية فى موضع آخر .

وحيث إنه لما كان البين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن المحكمة سألت الطاعن الثالث عن الاتهام المنسوب إليه فأنكره ثم تنازل الدفاع عن الطاعنين عن سماع من لم يحضر من شهود الإثبات اكتفاء بأقوالهم بالتحقيقات . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب إثبات نص شهادة الشهود الغائبين أو قدر معين منها فى محضر جلسة المحاكمة ولا أن يتلوها رئيس المحكمة ، فإن ما ينهأ الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ولما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد ... التى أحال إليها الحكم لها معينا الصحيح فى الأوراق ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ، كما أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا ودالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وأنه لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر واو كانت واردة في محضر الشرطة متى علمت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى ، ومن ثم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في إحالته في إيراد أقوال بعض شهود الإثبات على أقوال الشاهد وفي تعويله في قضائه بالإدانة عن جريمة قتل وغيرها على ما استخلصه من أقوال الشهود وما قرره المحكوم عليهم — عدا الأول — من أقوال تفيد ارتكابهم الجرائم التي دانهم بها الحكم جميعا ، وبذلك تنحل هذه الأوجه من النعمى إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمه في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق الطاعنين (وباقي المتهمين) بقوله ” وعن نية القتل فإن ما أضره المتهم الأول في نفسه نحو إزهاق روح الخفير وكان خبيء صدره كشف عنه استعماله سلاحا قاتلا بطبيعته ” مدفع رشاش ” وتوجيهه عند إطلاق النار منه صوب مواضع قاتلة من جسم المجنى عليه بغرض التخلص منه عندما تصدى له ولزملائه مدافعا عن المال الذى يقوم بحراسته ، وهذه الإرادة ذاتها — إرادة إزهاق روح الخفير تنسحب أيضا إلى قتل رغم كونه زميلا للمتهم الأول في مفارقة الحادث إذ بات مؤكدا للمحكمة أن وفاته حدثت من عيار ثالث أطلقه المتهم الأول

على الخفير بنية قتله فأخطاه وأصاب زميله سالف الذكر .
 وإذا كان ما أورده الحكم تدايلا على قيام نية القتل هو مما يكفى ويسوغ به
 الاستدلال عليها ، ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد .
 لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد خلصت فى استدلال سائغ إلى سلامة الدلائل
 المستمد من أقوال الطاعن الثانى لما أرتأته من مطابقتها للحقيقة والواقع الذى
 استظهرته من باقى عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره منه
 عن طواعية واختيار ، فإن ما يثيره الطاعن من مجادلة فى هذا الشأن تنحل بدورها
 إلى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه
 أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة
 أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الاعتراف المنسوب إليه
 قد صدر منه نتيجة إكراه وقع عليه أثناء التحقيق معه ، فلا يقبل منه أن يثير
 هذا لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من مدونات
 الحكم المطعون فيه أن ما أورده فى صدره وأشار إليه الطاعنان إنما هو وصف
 التهمة كما أوردته النيابة ، أما ما انتهى إليه الحكم فى عجزه فهو صورة الواقعة
 على ما استقر عليه وجدان المحكمة وذلك وفق حقائق فى تخيص الواقعة بجميع كيوفها
 وأوصافها ، ولما كان الطاعنان لم ينميا — فى ذلك — إلا ما قالوا به من تناقض
 فقط وكان هذا الذى جاء به الحكم خلوا من التناقض . فإن ما يثيره الطاعنان
 فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون
 على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من يونية سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي احسن عزت ، والسيد محمد مصطفى شرعان ،
ومحمد علي بلوغ .

(١٦٠)

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إثبات "بوجه عام" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . مشروط باشتغال حكمها على ما يفيد أنها محصت
الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت فيها .

(٢) إثبات "بوجه عام" . "إعتراف" . حكم . "تسببيه تسبب معيب" .
نقض . "أسباب الطعن : ما يقبل منها" .

القول بأن إقرار المتهم قصد به إبعاد التهمة عن والده . يدحضه وفاة هذا الوالد
قبل حصول واقعة الدعوى .

١ — لما كان من المقرر إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة
متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت لأن
ملك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه غير أن ذلك مشروط
بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها
وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب
التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

٢ — إن مجرد توجيه الإجراءات أول الأمر ضد والد المطعون ضده ليس من
شأنه أن يشكك في ثبوت التهمة قبل المطعون ضده طالما أنه بعد إقراره بالتهمة

المسندة إليه سارت الإجراءات واستأنفت ضده ، هذا إلى أن الحكم لم يفتن إلى ما قرره المطعون ضده من أن والده قد توفي منذ نحو شهرين سابقين على الواقعة مما لا يتأتى معه أن يكون قد استهدف من اعترافه إبعاد الإتهام عن والده ومن ثم فإن ما استند إليه الحكم المطعون فيه لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وينطوي على تعسف في الاستنتاج ويتناقض في حكم العقل والمنطق مع ما خلص إليه مما يعنيه ويوجب تقضيه في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه زرع الدخان المبيى بالمحضر بدون تصريح وطالبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وادعت مصلحة الجمارك قبل المتهم مدنيا بمبلغ ١٨٠٠ جنيه . ومحكمة صدفا الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والمصادرة وإلزامه بأن يؤدي لمصلحة الجمارك مبلغ ١٨٠٠ جنيه . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة أسبوط الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضوريا باعتبارها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم والمصادرة ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعتها بالمصروفات . فطعنتم مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنهاه المدعية بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة زراعة الدخان دون ترخيص ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه أسس قضاءه على أن التحريات التي أجريت عن الواقعة والإجراءات محضر الضبط لم تكن موجهة إلى المطعون ضده بل كانت منصرفة إلى والده

وان اعتراف المطعون ضده في ذلك المحضر إنما كان لإبعاد الإتهام عن والده في حين أن الثابت من الأوراق أن الإذن بتحريك الدعوى وتوجيه الإتهام إنما كان متخذاً ضد المطعون ضده شخصياً وقد اعترف في محضر الضبط بالتهمة المستندة إليه وافصح عن أن والده كان قد توفي منذ سنة سابقة على واقعة الضبط مما لا يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم ويعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه انتهى إلى القضاء ببراءة المتهم المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله — مستنداً إلى أن تقرير التحريات وإجراءات الضبط والمحضر الذي حرر في شأنها إنما كانت موجهة ضد والد المطعون ضده وأن المطعون ضده لم يكن هو المقصود بالإتهام وأن اعترافه في محضر الضبط بأنه هو الذي زرع الدخان المضبوط كان مجرد درء الإتهام عن والده . لما كان ذلك وكان من المقرر إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت لأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضي وما يطعن إليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عايتها ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المنضمة — تحقيراً لما أثير في وجه الطعن — إنه وإن كانت التحريات والإذن الصادر من وكيل عام الجمارك باتخاذ الإجراءات والمحضر المؤرخ ۱۹۷۱/۷/۲۲ المحرر عن ضبط الواقعة في تاريخه — جميع هذه الإجراءات — كانت قد اتخذت ضد والد المطعون ضده — إلا أنه عند ما سئل المطعون ضده في المحضر اللاحق المؤرخ ۱۹۷۱/۷/۲۸ اعترف بأنه هو الذي زرع الدخان المضبوط في أرضه وبأنه إشتري بذوره من السوق بالغنائيم وأن والده توفي

منذ شهرين سابقين فطلب مراقب مأموريات ضرائب الإنتاج بخطابه المؤرخ ١٩٧٢/٩/٢١ رفع الدعوى الجنائية ضده وقيدت النيابة العامة التهمة ضده وأقامت عليه الدعوى الجنائية على مقتضاها ، لما كان ذلك وكان مجرد توجيه الإجراءات أول الأمر ضد والد المطعون ضده ليس من شأنه أن يشكك في ثبوت التهمة قبل المطعون ضده طالما إنه بعد إقراره بالتهمة المستندة إليه سارت الإجراءات واستؤنفت ضده ، هذا إلى أن الحكم لم يقطن إلى ما قرره المطعون ضده من إن والده قد توفي منذ نحو شهرين سابقين على الواقعة مما لا يتأتى معه أن يكون قد استهدف من إقراره إبعاد الإتهام عن والده ومن ثم فإن ما استند إليه الحكم المطعون فيه لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وينطوي على تعسف في الاستنتاج ويتنافر في حكم العقل والمنطق مع ما خلاص إليه مما يعيبه ويوجب نقضه في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصروفات .

جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ، ومحمد عبد الحليم صافق ،
ومحمد علي بلنج .

(١٦١)

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٧ القضائية

- (١) مأمورو الضبط القضائي . اختصاص . " اختصاص مأموري الضبط
القضائي " . تفتيش . " التفتيش باذن " . نيابة عامة . رجال السلطة العامة .
مدى اختصاص مأموري الضبط القضائي ذور الاختصاص العام . نوها ومكانيا ؟
- (٢) مأمورو الضبط القضائي . اختصاص . " اختصاص مأموري الضبط
القضائي " . تفتيش . " التفتيش باذن " .
مأمورو الضبط القضائي ذور الاختصاص الخاص . تحديدهم ؟

١ — يبين من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون
رقم ٢٦ سنة ١٩٧١ أن مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام بعضهم
ذو اختصاص عام ولكن في دوائر اختصاصهم فقط كأعضاء النيابة العامة
ومعاونيها وضباط الشرطة والبعض الآخر ذو اختصاص عام في جميع أنحاء
الجمهورية ومن بينهم مدير الإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات
وضباط هذه الإدارة . اختصاص هذه الفئة الأخيرة ضبط جميع الجرائم ما دام
أن القانون حين أضفى عليهم صفة الضبطية القضائية لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى
قيد أو يحدد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات
قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ولكن الولاية بحسب الاصل إنما تنبسط على جميع
أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من

أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة . لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام .

٢ - مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص مقصور اختصاصهم على جرائم معينة تحددها لهم طبيعة وظائفهم والمحكمة التي من أجاها أسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون إليها كيانا خاصا يميزهم من غيرهم وهم الذين هنتهم المادة ٢٣ عندما أوردت بعد وضع قائمة مأموري الضبط السالف ذكرهم . ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدراً " بدون تذكرة طبية " وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت في الدعوى بحضورها ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه بأنه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أسس قضاءه ببطلان القبض والتفتيش على سند من أن رئيس مباحث البريد بالاسكندرية لم يكن مختصاً توقيهاً ومكانياً بالقبض على المطعون ضده وهو معاون مكتب بريد البحر الصغير بالمنصورة وتفتيشه لجريمة إحرار جوهر مخدر بقالة أن هذه الجريمة لا تدخل في عداد الجرائم التي تتعلق بأعمال موظفي البريد في حدود طبيعة عملهم كما أنها وقعت بدائرة المنصورة التي تخرج من اختصاص الضابط المكاني وهو دائرة الاسكندرية ، حال أن الضابط الذي

تولى القبض والتفتيش هو من ضباط إدارة مباحث البريد بالاسكندرية التابعة للإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وهو بهذه المثابة من ذوي الاختصاص العام الذى ينبسط على كل أنحاء الجمهورية وعلى جميع أنواع الجرائم مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أنه لما دلت تحريات رئيس مباحث بريد الاسكندرية على أن المطعون ضده وهو " معاون مكتب بريد البحر الصغير بالمنصورة " يحرز مواد مخدرة ، أذنت له النيابة بضبطه وتفتيشه ، وتنفيذاً لذلك قصد الضابط إلى مبنى البريد المشار إليه وقام بتفتيش المطعون ضده فعر بجيب سترته الداخلى على قطعة من الحشيش ثم عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش وقبله على سند من قوله : " وحيث إن الثابت فى الدعوى أن الملازم أول القدى قام بضبط الواقعة رئيس مباحث البريد بالاسكندرية وهو من ثم يعتبر بهذه الصفة من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص الخاص وهو ما يتعلق بأعمال موظفى البريد فى حدود طبيعة عملهم ومتى كان ذلك ، وكان الثابت أن الضابط المذكور قد أذن فى ضبط جريمة تخرج عن نطاق اختصاصه . ألا وهى ضبط جريمة إحراز مواد مخدرة وهى بطبيعتها غير متعلقة بوظيفة المتهم ولا بأعمال البريد ، ومن ثم لا يكون للضابط المذكور صفة الضبطية القضائية بالنسبة لضبط الجريمة موضوع الدعوى وبالتالى يكون إذن النيابة الصادر إليه فى هذا الصدد قد صدر باطلاً لأنه أناط بإجراء التفتيش لشخص ليس له صفة الضبط القضائى بالنسبة للواقعة المأذون فيها وهو يعتبر فى هذه الحالة من الأفراد العاديين وإذا كان الضابط المذكور له صفة الضبطية القضائية ذات الاختصاص العام بوصفه ضابطاً فإن ذلك يكون محدوداً بدائرة اختصاصه الإقليمى فحسب وهى دائرة الاسكندرية ومن ثم يكون إجراءات التفتيش فى دائرة المنصورة باطلاً لوقوعه فى غير دائرة اختصاصه المكانى " . وانتهى الحكم إلى بطلان التفتيش واستبعاد الدليل المستمد منه وهو ضبط المخدر وانتهت المحكمة إلى براءة المتهم مما أسند إليه . لما كان ذلك ، وكان يبين من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ أن مأمورى الضبط

القضائي ذوى الاختصاص العام بعضهم ذوى اختصاص عام ولكن في دوائر اختصاصهم فقط كاعضاء النيابة العامة ومعاونيها وضباط الشرطة والبعض الآخر ذوى اختصاص عام في جميع أنحاء الجمهورية ومن بينهم مدير الإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الإدارة ومؤدى ذلك أن يكون من اختصاص هذه الفئة الأخيرة ضبط جميع الجرائم ما دام أن القانون حين أضفى عليهم صفة الضبطية القضائية لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو يحدد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها بحقيقا للصحة العامة ولكن الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة ، لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام أما عن مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص الخاص فهؤلاء مقصور اختصاصهم على جرائم معينة تحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التي من أجلها أسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون إليها كيانا خاصا يميزهم عن غيرهم وهم الذين عنتهم المادة ٢٣ عندما أوردت بعد وضع فائمة مأموري الضبط السالف ذكرهم قولها "ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تفويض بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم". لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الملازم أول الذي أجرى تنفيذ إذن التفتيش يعمل بإدارة مباحث البريد بالاسكندرية التابعة للإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات فإنه في تفتيشه لاتهم "إنما كان يمارس اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا بوصفه من رجال الضبطية القضائية ذوى الاختصاص العام - بناء على إذن صادر من وكيل نيابة مختص بإصدار الإذن قانونا - ولم يتجاوز حدود اختصاصه الذي ينبسط على كل أنحاء الجمهورية وبالنسبة لجميع أنواع الجرائم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة على أساس أن الضابط المأذون له بالتفتيش من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص الخاص فإنه يكون قد أخطأ صريح القانون مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار حسن مل المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصدي اسكندر دزت ، ومحمد صفوت القاضي ، والسيد محمد شرهان ، ومحمد مل بلنج .

(١٦٢)

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٧ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . إثبات . " اعتراف " .

الإحاطة بالدهوى عن بصر وبصيرة . مناط صحة الحكم بالبراءة .
القضاء بالبراءة دون التعرض لاعتراف المتهم بخض الاستدلالات . قصور .

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الاستيفاء المؤرخ ١٩٧١/٧/٢٢ الذي حرره مفتش مأمورية إنتاج البلينا ووقعه المطعون ضده ببصمته أن الأخير إذ ووجه بضبط شجيرات الدخان في الأرض زراعته . أفاد بأن " الأرض دى حيازة أخويا وأنا مش محيز عليها بالجمعية وكنت زارح الدخان ده في الأرض ومش أعرف أن ممنوع زراعته " ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستند من اعتراف المتهم بالمحضر آنف الذكر ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أوراته غير صالح للاستدلال به على المتهم ، فإن الحكم يكون قد جاء مشوبا بعيب القصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وأخر بأنها قاما بزراعة الدخان المبيّن بالمحضر بدون تصريح من الجهة الإدارية المختصة. وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ١/٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤. وادعت مصلحة الجمارك مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض. ومحكمة صدفا الجزئية قضت في الدعوى حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ جنيهها لوقف التنفيذ، وبراءة المتهم الثاني من التهمة المسندة إليه وإلزام المتهم الأول بتعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه عن المساحة المتزرعة تؤدي لمصلحة الجمارك والمصادرة. فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم، ومحكمة أسبوت الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض. قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة أسبوت الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى. ومحكمة أسبوت الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت في الدعوى من جديد حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه. فطعنّت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

حيث إن مصلحة الجمارك — المدعية بالحقوق المدنية — تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة زراعة دخان بغير ترخيص من الجهة المختصة ورفض الدعوى المدنية قبله — استناداً إلى خلو الأوراق من دليل على زراعته شجيرات الدخان موضوع المحاكمة — قد شاب قصور في التسبيب ذلك بأنه لم يعرض للدليل المستند من اعتراف المطعون ضده بمحضر الضبط الذي حرره مفتش الإنتاج، بأنه كان يزرع الدخان المضبوط في الأرض — استنجاهه من والده — مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالبراءة في قوله :
 "وحيث إن القضاء الجنائي هو قضاء إسناد أولا ، ولما كانت الواقعة غير ثابتة
 في حق المتهم إذ أنكرها وليس في الأوراق من دليل إسناد تستند إليه المحكمة
 في إسناد التهمة إلى المتهم الأمر الذي يصبح معه البراءة من حقه" . لما كان ذلك ،
 وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت
 في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط
 بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة
 الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصير وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند
 إليها في قضائها لها معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته
 عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الاستيفاء المؤرخ ١٩٧١/٧/٢٢
 الذي حرره مفتش مأمورية إنتاج البليتا ووقعه المطعون ضده ببصمته أن الأخير
 إذ ووجه بضبط شجيرات الدخان في الأرض زراعته ، أناد بأن "الأرض دى
 حيازة أخويا وأنا مش محيز عليها بالجمعية وكنت زارع الدخان
 ده في الأرض ومش أعرف أن ممنوع زراعته" ولما كان الحكم المطعون فيه إذ
 قضى بالبراءة دون أن يعرض للدلائل المستمدة من اعتراف المتهم بالمحضر آنف
 الذكر ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليه ووزنته
 ولم تقتنع به أو رآته غير صالح للاستدلال به على المتهم . فإن الحكم يكون قد جاء
 مشوبا بعيب القصور في التسبيب بما يوجب نقضه — في خصوص الدعوى
 المدنية — وإلزام المطعون ضده مصاريف الطعن . ولما كان الطعن للمرة الثانية
 فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
 في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين قصدي اسكندر عزت ، ومحمد صفوت القاضي ، وسعيد معمرى شرفان ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(١٦٣)

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٧ قضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . "موانع العقاب" . نيابة عامة . مستشار
الاحالة . مسئولية جنائية . دفع . "الدفع بتصنيع الجنون" . إثبات "خبرة"
إجراءات . "إجراءات التحقيق" دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" .
نقص . حالات الطعن .

متى يكون الدفع بتصنيع المتهم الجنون . وبمقصور التقرير الطبي . جوهر يا ؟

متى كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات مستشار الاحالة والمفردات
المضمومة أن المدافع عن الطاعنين قد نازع في تقرير دار الاستشفاء للصحة
النفسية بانهام مسئولية المطعون ضده عن الأفعال المسندة إليه ، على أساس
أن المطعون ضده يتصنع الجنون وأنه يدرس الطب ويعلم الكثير عن الفحص الطبي
العقلي والنفسي وذلك بدليل انساق إجاباته في محاضر التحقيق وتمسكه الدائم
والمستمر بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، الأمر الذي لم يقطن إليه واضع التقرير ،
وأنه فضلا عن ذلك فإن مدونات التقرير جاءت متناقضة وقاسرة ، إذ بينما
يعول محرره على أقوال المطعون ضده التي سمعها منه بشأن ظروفه الأمرية
والاجتماعية والدرامية والتي جاءت منسقة وتدل على الذكاء فقد انتهى
إلى انعدام مسئوليته ، كما أن التقرير لم يبين كيفية فحص المطعون ضده ومراقبته
فلم يوضح عدد المرات التي تم فيها ذلك الفحص وتلك المراقبة والأسلوب الذي اتبع
في هذا الشأن ، وانتهى المدافع عن الطاعنين إلى طلب نذب خبراء آخرين لفحص

المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان أمر رئيس النيابة — مؤيدا لأسبابه بالأمر المطعون فيه — قد أسس على دعامة واحدة هي تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية ، وكان الدفع بتصنع المطعون ضده الجنون وبقصور التقرير المذكور يعد دفاعا جوهريا في خصوص الدعوى المطروحة لتعلقه بتحقيق مسؤوليته من الحادث ، فإن القرار المطعون فيه إذ لم يقطن إلى هذا الدفاع ويعطيه حقه ويعنى بتحقيقه بل مكنت عنه إيراد له وردا عليه ، يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم ثان أسبوط قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سكبنا وترصد له في المكان الذي أيقن سلفا حضوره إليه وما أن ظفر به حتى انهال عليه طعنا بالسكين في صدره وبطنه وساعده الأيمن قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر شرع في قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتلها وأعد لذلك سكبنا وترصد لها في المكان الذي أيقن سلفا حضورها إليه وما أن ظفر بها حتى انهال عليها طعنا بالسكين في الصدر والبطن قاصدا من ذلك قتلها فخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج . وادعت الطاعتان قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وإذا عرض المتهم على دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية ورد تقريرها متضمنا أن المتهم يعاني من الاضطراب العقلي " الفصام النشط " وأنه لا يعي ما يقول ويفعل ويعتبر غير مسئول عن أعماله في الحادث المنسوب إليه في هذه القضية وأن حالته تتطلب الرعاية والعلاج داخل مستشفى الأمراض العقلية . وثيابة أسبوط أقرت في تاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٧٦ بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم لامتناع العقاب وبمحجزه في إحدى المحلات الممدة للأمراض العقلية إلى أن تأمر الجهات المختصة

بإخلاء سبيله . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الأمر ، ومحكمة أسبوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعنن المدعية بالحق المدني الأولى والأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي من المدعية الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعنان — المدعيان بالحقوق المدنية — على أمر مستشار الإحالة المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد أمر رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المطعون ضده لإمتناع العقاب ، قد شابه قصور في التسبب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعنين قام على المنازعة في تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية الذي أسست عليه النيابة العامة أمرها المطعون فيه ، بيد أنه على الرغم من ذلك ومع جوهرية دفاع الطاعنين فقد التفت الأمر المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يعن بتحقيقه ومسكت عنه إيراد له وردا عليه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محاضر جلسات مستشار الإحالة والمفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعنين قد نازع في تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية بأنعدام مسئولية المطعون ضده عن الأفعال المسندة إليه ، على أساس أن المطعون ضده يتصنع الجنون وأنه يدرس الطب ويعلم الكثير عن الفحص الطبي العقلي والنفسى وذلك بدليل اتساق إجاباته في محاضر التحقيق وتمسكه الدائم والمستمر بأنه كان في حالة دفاع شرعى ، الأمر الذى لم يفتن إليه واضح التقرير ، وأنه فضلا عن ذلك فإن مدونات التقرير جاءت تناقضه وقاصرة ، إذ بينما يعول محرره على أقوال المطعون ضده التى سمعها منه بشأن ظروفه الأسرية والاجتماعية والدراسية والتي جاءت منسقة وتدل على الذكاء

فقد انتهى إلى انعدام مسئوليته ، كما أن التقرير لم يبين كيفية فحص المطعون ضده ومراقبته ، فلم يوضح عدد المرات التي تم فيها ذلك الفحص وتلك المراقبة والأسلوب الذي اتبع في هذا الشأن ، وانتهى المدافع عن الطاعنين إلى طلب نذب خبراء آخرين لفحص المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان أمر رئيس النيابة — مؤيدا لأسبابه بالأمر المطعون فيه — قد أسس على دعامة واحدة هي تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية — ، وكان الدفع بتصنع المطعون ضده الجنون وبفصور التقرير المذكور يعد دفاعا جوهريا في خصوص الدعوى المطروحة لتعلقه بتحقيق مسئوليته عن الحادث ، فإن القرار المطعون فيه إذ لم يفتن إلى هذا الدفاع وبفسطه حقه ويعنى بتحقيقه بل سكت عنه إيرادا له وردا عليه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة المستشارين :
احمد اميل محمود حفيظ ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد علي بليغ .

(١٦٤)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ القضائية

(١) سب وقذف . عقوبة . ” تطبيقها ” . ” عقوبة مبررة ” . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . وصف التهمة . محكمة استئنافية .
” الإجراءات أمامها ” .

الذهي على المحكمة فعودها عن تنبيه الطاعن بإضافتها المادة ١٨٥ عقوبات . لا يعيب الحكم .
طالما كان يعلم بحصول هذا التعديل قبل نفاذ الاستئناف وكانت العقوبة تدخل في نطاق العقوبة
المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عقوبات . التي ثبتت في حقه .

(٢) محضر الجلسة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .
حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

عدم التزام المحكمة بالرد إلا على الدفع الذي يندى صراحة أمامها . دون المرسل من القول .

(٣) محكمة الموضوع . ” نظارها الدعوى والفصل فيها ” . دفاع . ” الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع القانوني الظاهر بالطلان .

(٤) سب وقذف . أسباب الإباحة . ” استعمال حق مقرر بمقتضى القانون ” .
محكمة الموضوع . ” ساطتها في تقدير قيام حالة الارتباط ” . ارتباط . حكم .
” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

لا محل لإعمال موجب الإباحة المقررة بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات على المتهم وفق المادة ١٨٥ عقوبات . إلا عند وجود ارتباط بين السب وجريمة قذف . إرتكيبها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

(٥) لإثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل .
سب دعوى مدنية . نقض " أسباب الطعن " . مالا يقبل منها " .
فضاء المحكمة الجنائية يكون بناء على انتفاءها . عدم التزامها بدليل معين إلا إذا قيدها القانون به .
إثبات السب . ليس له طريق خاص .

١ - لما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم من طلب تطبيق المادتين ١٨٥ ، ٣٠٦ عقوبات نقلا عن عريضة الدعوى له أصله الصحيح فيها ، فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع - بقالة تعديل مادة الإتهام بإضافة المادة ١٨٥ عقوبات دون تنبيه للطاعن أو المدافع عنه - يكون غير صحيح - ومع ذلك فإنه بفرض حصول هذا التعديل في الحكم الابتدائي فإن ذلك لا يعيب الحكم المطعون فيه ما دام الطاعن قد علم بحصوله وكان يتعين عليه أن يترافع أمام المحكمة الإستئنافية على أساسه . ولما كانت العقوبة التي أعملها الحكم المطعون فيه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة سب شخص مكلف بخدمة عامة وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته الحكم في حق الطاعن والذي يتعين إدانته به عملا بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغیر حاجة إلى نقض الحكم المطعون فيه - فإنه لا جدوى للطاعن فيما ينعاه على الحكم من وصف واقعة الدعوى المطروحة بأنها قذف .

٢ - إن الدفع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الدفع الذي يبدي صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل ، - لما كان ذلك - وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة إن الطاعن لم يتمسك بموجب الإباحة المقررة في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، فليس له أن ينهي على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يبد أمامها .

٣ — من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد على الدفاع القانوني الظاهر البطلان .

٤ — إدانة الطاعن بالجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٨٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات ، لا محل معه لأعمال موجب الإباحة المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات ذلك أن محل تطبيقه طبقا للمادة ١٨٥ عقوبات أن يوجد ارتباط بين السب وجريمة قذف إرتكبا ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى المطروحة .

٥ — من المقرر أن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بإقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه وله أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، لم كان ذلك وكان إثبات السب ليس له طريق خاص والعبرة فيه بما تطعن إليه المحكمة من الأدلة السائغة ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما جاء على لسان المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه في شأن تحديد الفاظ السب فلا تجوز مجادلتهما أو مصادرتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بأنه وجه إليه الفاظ السب العاني المبينة بعريضة الدعوى وطلب عقابه بالمادتين ١٨٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة إيتاي البارود الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمبادئ الاتهام (أولا) في الدعوى الجنائية بتغريم المتهم مبلغ عشرين جنيتها . (ثانيا) في الدعوى المدنية بإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ، ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة سب شخص مكلف بخدمة عامة قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن قدم للمحاكمة بتهمة سب المدعى بالحقوق المدنية المعاقب عليها بالمادة ٣٠٦ عقوبات إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى إلى اعتبار الواقعة قذف وقضى بمعاينة الطاعن بالمادتين ٣٠٦ و ٤٠٣ عقوبات بالإضافة إلى المادة ١٨٥ عقوبات دون أن تعنى المحكمة تنبيهه إلى هذا التعديل . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعن بتوافر موجب الإباحة المقرر بالفقرة الثانية من المادة ١٠١ عقوبات أو يلتفت للمستندات المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية تأييداً لهذا الدفاع . كما أن الحكم قد عول على عبارة السب الواردة بعريضة الدعوى المباشرة دون تلك التي وردت بتحقيقات الشرطة إلى استند إليها في قضائه .

وحيث إن البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى المباشرة ضد الطاعن بوصف أنه سبه بالعبارة المبينة بعريضة الدعوى وأنه طلب في تلك العريضة عقابه بالمادتين ١٨٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات ، اللتين دانه الحكم بموجبهما ، ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم في هذا الشأن نقلاً عن عريضة الدعوى له أصله الصحيح فيها ، فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع — بقالة تعديل مادة الإتهام بالإضافة المادة ١٨٥ عقوبات دون تنبيه الطاعن أو المدافع منه — يكون غير صحيح ، ومع ذلك فإنه بفرض حصول هذا التعديل في الحكم الابتدائي فإن ذلك لا يعيب الحكم المطعون فيه ، مادام الطاعن قد لم يحصل له وكان يتعين عليه أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه — ولما كانت العقوبة التي أعملها الحكم المطعون فيه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة سب شخص مكلف بخدمة عامة وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته الحكم في حق الطاعن والذي يتعين إدانته به عملاً بالمادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — بغير حاجة إلى نقض الحكم المطعون فيه — فإنه لا جدوى للطاعن مما ينعاه على الحكم من وصف واقعة الدعوى المطروحة بأنها قذف . لما كان ذلك ، وكان الدفع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الدفع الذي يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بموجب الإباحة المقررة في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم يبدأ أمامها . هذا بالإضافة إلى أن هذا الدفاع ظاهر البطلان لا يلتزم المحكمة بالرد عليه ، إذ أنه وقد دين الطاعن بالجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٨٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات ، فإنه لا محل لإعمال موجب الإباحة المقررة بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات ذلك أن محل تطبيقه — طبقا للمادة ١٨٥ عقوبات — أن يوجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبارة في الإثبات في المواد الجنائية هي بافتناع القاضى وأطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فله أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وكان لإثبات السب ليس له طريق خاص والعبارة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما جاء على لسان المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه في شأن تحديد ألفاظ السب ، فلا تجوز مجادلتها في ذلك أو مصادرتها أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أن الألفاظ التي أوردتها الطاعن في أسباب طعنه على أنها هي الألفاظ التي جرت على لسان المدعى بالحقوق المدنية في محضر الشرطة ، توفر جريمة السب التي دين بها الطاعن ومن ثم فإن منعه في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

رئاسة . السيد المستشار حسن علي الماربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يعقوب محمد رشدي ، محمد وحيد ، واحد علي موسى ، محمد علي بليغ .

(١٦٥)

العلم رقم ٥٥ لسنة ٧٧ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " . مواد مخدرة .

كفاية الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . سند البراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى
من بصيرة . وخلا حكمها من صوب التسبيب . مثال .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء براءة المطعون ضده على تشكيكه
في رواية الضابطين الذين قاما بإجراء التحريات وانتقلا إلى مسكن المطعون ضده
لضبط الواقعة وذلك بقوله (وحيث إن رواية الضابطين المذكورين
غير مستساغة عقلا ، ذلك أنه لا يتصور بحسب المنطق الطبيعي للأمر أن يضع
المتهم - المطعون ضده - وهو الموصوف بأنه تاجر مخدرات وحريص في تجارته
حسبما شهد بذلك الرائد الكيصر المحتوى على التحذير بقوة بالحائط
بحجرة نومه على هذا النحو الظاهر وهو قائم دون مبرر ظاهر لذلك خاصة وأنه كان
في وسعه أن يخفيه في أي مكان بالمنزل بعيدا عن مكان نومه وهو ما يملية تحرز
الشخص العادي فإذا ما أضيف إلى ذلك ما شهد به الضابطان من أن الباب
الخارجي لمنزل المتهم كان مغلقا ودفعه رجال القوة فانفتح عنوة محدثا صوتا
وأن باب حجرة نوم المتهم كان مغلقا أيضا وفتح عنوة ، وكان ما ينتج عن فتح
الباب الخارجي للمنزل عنوة من صوت وما استقرقه فتحه وكذلك فتح باب حجرة

نوم المتهم هتوة أيضا من وقت . كل ذلك كان كفيلا بتنبيه المتهم للخطر وإعطائه الفرصة للتخلص من المخدر بالقائه — لو صح أنه كان حائزاً له — من إحدى نافذتي الحجر التي ثبت من المعاينة أنهما تطلان على أرض فضاء وأن إحداهما على مسافة متر ونصف من الكوة المقول بضبط المخدر بها . وإذا ما أضيف إلى ما تقدم أيضا ما ثبت من المعاينة من وجود كوتين بحجرة النوم وتردد الضابط في البداية في تحديد أيهما الآن ضبط بها الكيس المحتوى على المخدر وما ثبت من المعاينة أيضا أن هناك سورا ارتفاعه ١٢٠ سم يفصل بين مسكن المتهم والمسكن المجاور له من الجهة البحرية وأنه من السهل الانتقال من أى من المنزلين المذكورين إلى الآخر عبر هذا السور، إذا ما أضيف كل ذلك إلى كل ما تقدم ينتج من كل أولئك ما يجعل المحكمة غير مطمئنة إلى صدق رواية الضابطين المذكورين وبالتالي فإن التهمة المسندة إلى المتهم والمؤسسة على هذه الرواية تكون غير ثابتة قبله ويتمين لذلك الحكم ببراءته منها). لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكامها من عيوب التسبيب إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها . كما وأن الأسباب التي ساقتهما — على النحو المتقدم بيانه — من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته الحكم عليها من شك في صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال لا يعدو — في حقيقة — أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هي إليها مما لا يقبل إثارة أمام محكمة النقض .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده : حاز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المدمج بها قانونا . وطابت أن تستشار الإحالة

أحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ١/٢٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول الملحق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازة جوهر مخدر ، قد شابته فساد في الاستدلال وخطأ في الاستناد . ذلك بأنه أقام قضاءه على أسباب ليس من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها واستند — فيما استند إليه — إلى أن فتح بابي منزل المطعون ضده وحجرة نومه عنوة كان كفيلاً بتخلصه من المخدر لو صحت حيازته لإياه ، في حين أن الثابت من أقوال المطعون ضده وزوجته أنهما فوجئا بالقوة وهما في الفراش مما مفاده أنهما لم يشعرا بقدوم رجال الضبط إلا بعد دخولهم الحجرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده على تشكيكه في رواية الضابطين اللذين قاما بإجراء التحريات وانتقلا إلى مسكن المطعون ضده لضبط الواقعة ، وذلك بقوله : " وحيث إن رواية الضابطين المذكورين غير مستساغة عقلاً " ذلك أنه لا يتصور بحسب المنطق الطبيعي للأشياء أن يضع المتهم — المطعون ضده — وهو الموصوف بأنه تاجر مخدرات وحريص في تجارته حسبما شهد بذلك الرائد .. الكيس المحتوى على المخدر بكوة بالحائط بحجرة نومه على هذا النحو الظاهر وهو نائم دون مبرر ظاهر لذلك خاصة وأنه كان في وسعه أن يخفيه في أى مكان بالمنزل بعيداً عن مكان نومه وهو ما يمل به تحرز الشخص العادي فإذا ما أضيف إلى ذلك ما شهد به الضابطان من أن الباب الخارجي لمنزل المتهم كان مغلقاً ودفعه رجال القوة فانفتح عنوة محدثاً صوتاً

وأن باب حجرة نوم المتهم كان مغلقا أيضا وفتح عنوة ، وكان ما ينتج عن فتح الباب الخارجى للمنزل عنوة . من صوت وما استغرقه فتحه وكذلك فتح باب حجرة نوم المتهم عنوة أيضا من وقت . كل ذلك كان كفيلا بتنبيه المتهم للخطر وإعطائه الفرصة للتخلص من المخدر بإلقائه — لو صح أنه كان حائزاً له — من إحدى نافذتى الحجرة التى ثبتت من المعاينة أنهما تطلان على أرض فضاء وأن إحداهما على مسافة متر ونصف من الكوة المقول بضبط المخدر بها ، وإذا ما أضيف إلى ما تقدم أيضا ما ثبتت من المعاينة من وجود كوتين بحجرة النوم وتردد الضابط فى البداية فى تحديد أيهما التى ضبط بها الكيس المحتوى على المخدر وما ثبتت من المعاينة أيضا من أن هناك سورا ارتفاعه ١٢٠ سم يفصل بين مسكن المتهم ومسكن ... المجاور له من الجهة البحرية وأنه من السهل الانتقال من أى من المنزليين المذكورين إلى الآخر عبر هذا السور إذا ما أضيف كل ذلك إلى كل ما تقدم ينتج من كل أولئك ما يجعل المحكمة غير مطمئنة إلى صدق رواية الضابطين المذكورين وبالتالى فإن التهمة المسندة إلى المتهم والمؤسمة على هذه الرواية تكون غير ثابتة قبله ويتعين لذلك الحكم ببراءته منها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه حسب محكمة الموضوع أن تشكك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءته مادامت قد أحاطت بالدعوى من بهر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التنبيب ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى مبلغ اطمئنانها فى تقدير الأدلة . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقضى بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، كما وأن الأسباب التى ساقتها — على النحو المتقدم بيانه — من شأنها أن تؤدى فى مجموعها إلى مارتبة الحكم عليها من شك فى صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده فإن ماتنعمه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من فساد فى الاستدلال لا يعدو — فى حقيقته — أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هى إليها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا تمارى فى صحة ما نقله الحكم عن الضابطين من أنه قد تم فتح بابى منزل المطعون ضده وحجرة نومه عنوة ، ومن ثم فإن قالة الخطأ فى الإسناد تكون منتفية . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

بقيادة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ومحمد محمد رميه ، وأحمد علي موسى ، وأحمد
طاهر خليل .

(١٦٦)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " . مواد مخدرة .

كفاية الشك في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . سنداً للبراءة . من أحاطت المحكمة
بالدعوى عن بصير وبصيرة .

الأسل عدم جواز مطالبة المحكمة بالأخذ بدليل دون آخر .

عدم التزام المحكمة عند القضاء بالبراءة . بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . متى كانت قد
ادخلتها الرية والشك في عناصر الإثبات . مثال .

لما كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة
إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ يرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير
الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصير وبصيرة ولا يصح
مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة
الدعوى على ما يبين من مدوناته على نحو يبين منه أن المحكمة محصت الدعوى
وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام بما في ذلك الدليل
المستمد من اعتراف المتهم ثم أفصححت من بعد — عن عدم اطمئنانها إلى أدلة
الثبوت للأسباب السائغة التي أوردتها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلصت إليها

لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من مكوثه عن مناقشة إقرار المتهم لا يكون له محل وأما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد أدخلتها الرتبة والشك في عناصر الإثبات ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطعن معه إلى إدانة المتهم ، لما كان ما تقدم وكان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضدها لأنها لم تطعن إلى أن المادة المضبوطة مع المتهم هي التي أجرى تحليلا وإلى تشكيكها في الدليل المستمد من تحليل المضبوطات ولم تقم قضاءها على بطلان إجراء التحريز لعدم قيام النيابة به كما جاء بوجه الطعن فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الوجه لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطعون ضدها بأنها أحرزت جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطالبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمة بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ و ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرفق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمشق قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها من جريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار استنادا إلى احتمال تغيير المادة المضبوطة والعبث بها لعدم قيام وكيل النيابة بتحريزها بنفسه وأنه عهد بذلك إلى الضابط الذي ظل محتفظا بها إلى اليوم التالي قد شابه قصور

في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يعرض للدليل المستمد من اعتراف المطعون ضدها في تحقيق النيابة العامة بإحراز المخدر المضبوط بقصد الاتجار كما اشترط أن يتم تحريز المخدر المضبوط بمعرفة النيابة العامة أو تحت رقابتها على خلاف ما يتطلبه القانون إذ يجوز للنيابة العامة أن تندب أحد رجال الضبطية القضائية للقيام بأي إجراء من إجراءات التحقيق كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأدلة الإتهام جميعها بما في ذلك الدليل المستمد من إقرار المطعون ضدها في تحقيق النيابة ، أشار إلى إصرار المتهم على انكار التهمة في مرحلة الإحالة وأمام المحكمة ، وإلى بقاء المخدر المضبوط في حوزة الضابط حتى اليوم التالي للتحقيق الذي تولته النيابة بعيدا عن هيمنتها عليه لإنهى الحكم إلى تقرير البيان الذي حول عليه في قضائه براءة المتهم أخذا بما ارتاحت إليه المحكمة من هذه الأدلة في قوله ” وحيث إنه يبين مما سلف أن المواد التي ضبطت مع المتهم لم يتم تحريزها بمعرفة وكيل النيابة المحقق فور انتهاء التحقيق وبخاتمته بل سلمها للضابط كي يقوم بتحريزها وتم هذا التحريز بعيدا عن رقابة ونظر وكيل النيابة إذ لم يذكر في المحضر أنه تم في حضوره فضلا عن أن وكيل النيابة إذ أثبت في محضره المؤرخ ٢٧/٤/١٩٧٥ أن الضابط حضر له في ذلك اليوم ومعه المواد المخدرة وقام وكيل النيابة بقبض الحرز فإنه لم يبين كيف كانت المواد المخدرة محرزة ولا اسم صاحب الختم المحرزة به . وحيث إنه متى كان الأمر كذلك ولم يقوم وكيل النيابة بالتحريز بنفسه وببصحة خاتمه أو بخاتم احتفظ به معه وعهد بالمخدر إلى الضابط الذي ظلت المضبوطات في حوزته وتحت هيمنته حتى اليوم التالي ، فإن الأمر على هذا النحو لا ينتفى معه على وجه القطع احتمال تغيير المسادة والعبث بالأشياء المضبوطة ووضع المخدر وتلوث الكيس بما لا يمكن معه الجزم بقيتنا أن المسادة التي أجري تحليلها هي بذاتها التي تم ضبطها مع المتهم وبالتالي تكون تهمة إحرازها للمخدر الذي أجري تحليله محل شك ويتمين لذلك براءتها من هذه التهمة ” . لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في اعناد التهمة إلى المتهم لنكى بقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطعن إليه

في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى على ما يبين من مدوناته على نحو يبين منه أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإنهاك بما في ذلك الدليل المستمد من اعتراف المتهم ثم أفصححت - من بعد - عن عدم اطاعتها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائفة التي أوردتها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من سكوتها عن مناقشة اعتراف المتهم لا يكون له محل ، ولما هو مقرر كذلك ، من أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام إنها قد داخلتها الرتبة والشك في عناصر الإثبات ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا إنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطعن منه إلى إدانة المتهم ، لما كان ما تقدم وكان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضدها لأنها لا تطعن إلى أن المسادة المضبوطة مع المتهم هي التي أبحر تحليلها وإلى تشكيكها في الدليل المستمد من تحليل المضبوطات ولم تقم قضائها على بطلان إجراء التحريز لعدم قيام النيابة به كما جاء بوجه الطعن فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل وينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ومن ثم فإن الطعن برمتد يكون من غير أساس متعيينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية نخبة
المستشارين : محمد وهبة ، وأحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ .

(١٦٧)

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٧ قضائية

(١) إثبات . " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . مواد مخدرة .

كفاية الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم سنداً للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى من
بصر وبصيرة . مثال .

(٢) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " طعن . " أسباب الطعن مالا يقبل منها " .

التمسك على المحكمة . فضاءها بالبراءة لاحتمال ترجيح أحدها . بدعوى قيام احتمالات أخرى
قد تصبح لدى غيرها . غير جائز .

١ — لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها
الإتهام قال تبريراً لقضائه بالبراءة " وحيث أن رواية الضابطين المذكورين
غير مقبولة عقلاً ، ذلك أنهما قررا أنهما دنا الباب الخارجي للمنزل فانفتح
بالقوة وكذلك باب حجرة نوم المتهم ولا شك أن فتح الباب الخارجي للمنزل بالقوة
قد أحدث صوتاً وهو ما أقرب به بالرائد . . مما يعطى المتهم تنبيهاً لكي يتخلص
من المخدر — بفرض وجوده بالحجرة — فضلاً عن الفرصة التي يتيحها الوقت
الذي استغرقه فتح الباب الخارجي للمنزل وفتح باب حجرة المتهم بالقوة لإمكان
التخلص من المخدر إن صح وجوده ولا يعقل بعد حدوث هذا الصوت الناتج

عن فتح الباب الخارجى للنزل و بعد مضي الوقت اللازم لفتحه وفتح باب حجرة نوم المتهم بالقوة أن يظل المتهم واقفا بها و بيده الكيس المحتوى على المخدر إلا أن يكون قد قصد تقديمه للضابطين وهو ما لا يتصور أن يقصد اليه المتهم . ومتى كان الأمر كذلك فإن المحكمة لا يطعنن وجدانها إلى صدق رواية شاهدى الإثبات و بالتالى تكون التهمة المسندة إلى المتهم والمؤسسة عليها غير ثابتة قبله ويتعين لذلك الحكم ببراءته ، لما كان ذلك "وكان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطعنن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها ، وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفى إلى عدم ثبوت التهمة فى حق المتهم للأسباب السائغة التى أوردها الحكم والتي تكفى لحل النتيجة التى خلص إليها ، ومن ثم فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم فى هذا الصدد يعد نعيًا على تقدير الدليل ، وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٢ — لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطعنن إليه مادام أقام قضاءه على أسباب تجعله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الإتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . و طلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرفق بقرار ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضورها عملا بالمادة ٤/٣٠

من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط .
فقطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد خالف الثابت في الأوراق وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك إنه بنى قضاءه بالبراءة أساسا على عدم اطمئنانه لأقوال شاهدي الإثبات وتشككه في صحة تصويرهما للواقعة تأسيسا على أن فتح الباب الخارجي لمنزل المطعون ضده عنوة يؤدي إلى أحداث صوت من شأنه أن ينبه المطعون ضده ويدهوه إلى التخلص من المخدر فلا يعقل أن يظل واقفا ممسكا بالمخدر في يده طوال الفترة التي استغرقها فتح الباب الخارجي حتى اقتحام الضابطين حجرة نومه بعد فتح بابها عنوة أيضا — في حين أن مؤدى أقوال المطعون ضده في التحقيق الابتدائي إنه كان نائما قبيل الضبط ، مما ينفي عن أن المحكمة لم تكن بتخصيص الواقعة ولم تلم بعناصرها عن بصرو وبصيرة مما يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام قال تبريرا لقضائه بالبراءة "وحيث إن رواية الضابطين المذكورتين غير مقبولة عقلا ، ذلك أنهما قررا أنهما دفعا الباب الخارجي للمنزل فانفتح بالقوة وكذلك باب حجرة نوم المتهم ولا شك أنه فتح الباب الخارجي للمنزل بالقوة قد أحدث صوتا وهو ما أقرب به الرائد ... مما يعطى المتهم تنبيها لكي يتخلص من المخدر — بفرض وجوده بالحجرة — فضلا عن الفرصة التي يتيحها الوقت الذي استغرقه فتح الباب الخارجي للمنزل وفتح باب حجرة المتهم بالقوة لإمكان التخلص من المخدر إن صح وجوده ولا يعقل بعد حدوث هذا الصوت الناح عن فتح الباب الخارجي للمنزل وبعد مضي الوقت اللازم لفتحه وفتح باب حجرة نوم المتهم بالقوة أن يظل المتهم واقفا بها ويده الكيس المحتوي على المخدر إلا أن يكون قد قصد تقديمه للضابطين وهو ما لا يتصور أن يقصد إليه المتهم . ومتى كان الأمر كذلك فإن المحكمة لا تطعن

وجدانها إلى صدق رواية شاهدي الإثبات وبالتالي تكون التهمة المسندة إلى المتهم والمؤسسة عليها غير ثابتة قبله ويتعين لذلك الحكم ببراءته". لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكانت يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها والأدلة المقدمة فيها ، وانتهت بعقد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي إلى عدم ثبوت التهمة في حق المتهم للأسباب السائغة التي أوردها الحكم والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص إليها ، ومن ثم فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم في هذا الصدد يعد نعيًا على تقدير الدليل ، وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . وكان لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام أقام قضاؤه على أسباب محمله — كما هي وافع الحال في الدعوى المطروحة ، لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم من عناصر تبرير لقضائه له أصله الصحيح من أوراق الدعوى على ما يبين من المفردات المضمومة . فإن دعوى الخطأ في الإسناد التي ترمى بها النيابة العامة الحكم المطعون فيه لا يكون لها من وجه ولا يعتد بها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية انمادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبه ،
وأحمد موسى .

(١٦٨)

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إثبات . " بوجه عام " . " أوراق رسمية " . تزوير . " الطعن
بالتزوير " .

الأصل في الاجراءات الصحة . عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بحضور الجلسة أو بالحكم
إلا عن طريق الادعاء بالتزوير .

(٢) محكمة الموضوع . " نظرهما الدعوى والحكم فيها " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .

الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته . ماهيته ؟

قرارات تجهيز الدعوى . قرارات تحضيرية . لا تلزم المحكمة بتنفيذها .

(٣) دعوى مدنية . " الصفة فيها " . نقض . " أسباب الطعن " .
ما لا يقبل منها " .

عدم جواز المنازعة في الصفة لأول مرة أمام النقض .

(٤) حكم . " بيانات الديباجة " . بطلان . " بطلان الحكم " .

لخطأ في ديباجة الحكم بخصوص تاريخ الجلسة التي صدر فيها . لا يعيبه .
أساس ذلك .

(٥) إثبات . " إقرار " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

تقدير صحة الإقرار وقيمته في الإثبات . موضوعي .

تسميه الإقرار إقراراً . لا يعيب الحكم . ما دامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الأثر القانوني للإقرار .

(٦) محكمة الموضوع . " سلطتها في استخلاص صورة الدعوى " . إثبات . " بوجه عام " .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . وإطراح ما يخالفها من صور . ما دام استخلاصها سابقاً .

(٧) طعن . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

مناطق قبول وجه الطعن . الوضوح والتحديد .

١ — من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحيحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم — إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذ كان الثابت أن أحداً من الطاعنين لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة الأخيرة من اكتفاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لبقاقي شهود الإثبات الذين لم يسمعوها ، فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول .

٢ — ولما كان للبين من محاضر جلسات المحاكمة أنه بأول جلسة بدأت فيها المحاكمة سماع الشهود والمرافعة — وهي جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٧ — اقتصر المحامي الموكل من الطاعن الأول في مرافعته على طلب مناقشة زوج المجنى عليها وحضور زميله الموكل معه لاستكمال المرافعة ، كما انتهى المحامي الموكل من الطاعنة الأخرى في مرافعته إلى القول بأن سماع شهود الزنى متروك للمحكمة وأن زميله الموكل أيضاً سوف يحضر بجلطة ٢٠ من ذلك الشهر لاستكمال المرافعة ، فقررت المحكمة استمرار المرافعة لتلك الجلسة وفيها سمعت شهادة زوج المجنى عليها وتمت مناقشته ،

كما تمت مرافعة الدفاع من الطاعن الأول ثم أثبت محامى الطاعنة الأخرى الحاضر من قبل أنه سيتراجع عن زميله الذى لم يحضر ، وقد تمت مرافعته هو الآخر وحجرت المحكمة الدعوى للحكم دون أن يبدى أحد طلبا ما أو يرغب فى التأجيل لأى سبب . وإذا كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذى تلازم المحكمة بإجابته أو الرد عليه إنما هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والأصرار عليه فى طلباته الختامية ، وأن قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، فإنه لا جناح على المحكمة إذ هى التفتت عن طلبات الطاعنين التى يتقدمان بها وإن كانا قد أصرأ عليها واستجابت لهما المحكمة من قبل فى جلسات سابقة فى سبيل تجهيزها الدعوى — ما دام أنهما قد كفا من طالب التأجيل ولم يهودا إلى التمسك بشيء من هذه الطلبات فى جاستى سماع الشهود والمرافعة .

٣ — لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحدا من الطاعنين قد نازع فى صفة المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض لانطوائه على منازعة تستدعى تحقيقا موضوعيا .

٤ — إذا أثبت فى ديباجة الحكم أن الدعوى سمعت بالجلسة التى نطق به فيها فى حين أنها كانت قد سمعت فى الجلسات السابقة عليها فإن ذلك لا يبطله ، لأنه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا مما لا يؤثر فى سلامة الحكم ، ولأن الخطأ فى ديباجة الحكم لا يعيبه اذ هو خارج عن مواضع استدلاله .

٥ — إن الإقرار فى المسائل الجنائية بنوعيه — القضائى وغير القضائى — بوصفه طريقة من طرق الإثبات إنما هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، فلها — دون غيرها — البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، لما كان ذلك — وكانت المحكمة قد تحققت من أن إقرار الطاعن لرئيس المباحث سليم مما يشوبه واطمأنت إلى مطابقتها للحقيقة والواقع

فلا تريب عليها إذ هي هوت عليه — بالإضافة إلى سائر الأدلة والفرائن التي ساقها في حكمها وإن كان الطاعن قد عدل عنه بعد ذلك ، ولا يـمدح في سلامة الحكم خطاه في تسمية الإقرار اعترافا طالما أنه يتضمن من الدلائل ما يعزز باقي الأدلة والفرائن ، ومادامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الاثر القانوني للاعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود .

٦ — من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق .

٧ — من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، ومن ثم فإن إطلاق القول بأن الحكم لم يعن بتحصيص أوجه دفاع الطاعنين بدون تحديد هذه الأوجه — يكون غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول قتل ... عمدا ومن سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وأعد لذلك أداة تحدث القتل (سكيناً) وداهمها في مسكنها حتى إذا ما ظفربها إنزال عليها طعنا قاصدا إزهاق روحها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر قتل عمدا ... بأن قام بذبحه على النحو الموصوف بتقرير الصفة التشريعية الأمر المنطبق على نص المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وقد ارتكب جنائتي القتل سالفتي الذكر بقصد تسهيل سرقة جهاز التسجيل والشريط الموصوفين بالتحقيقات والمملوكين لزوج المجني عليها الأولى ... حالة كونه يحمل سلاحا (سكيناً) الأمر المعاقب عليه بعقوبة الجسدية طبقا لنص المادة ٣١٦ مكرر

ثالثا من قانون العقوبات ، المتهمة الثانية : اشتركت بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمتين سالفتي الذكر بأن حرضته واتفقت معه على قتل المحبى عليها وسرقة جهاز التسجيل وشريطه سالفتي البيان فتمت جريمة قتل المحبى عليها الاولى والسرقة بناء على هذا التحريض . وذلك الاتفاق وكانت جناية قتل المحبى عليه الثانى الغلام نتيجة محتملة لطائين الجريمتين . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤٣ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ و ٢٣٥ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وأدعى زوج المحبى عليها الاولى والدتها مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل القضاء المؤقت . ومحكمة جنايات الاسكندرية نظرت الدعوى وقررت إرسال الأوراق إلى مفتى الجمهورية ، ثم قضت حضوريا وبإجماع الآراء عملا بمواد الإتهام والمادة ٣١٧ من قانون العقوبات أولا — بمعاينة بالإعدام شنقا . ثانيا — بمعاينة بالأشغال الشاقة المؤبدة . ثالثا : بإلزام المتهمين بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين ، أولهما بجناية قتل عمد مع سبق الإصرار — افترنت بهما جناية قتل عمد أخرى وارتبعت بجناية سرقة — وأنسراهما بالاشتراك فى هذه الجرائم بطريق التحريض والاتفاق ، قد أخل بحقهما فى الدفاع وأقيم على إجراءات باطلة وشابه فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب . ذلك بأن المحكمة أثبتت على لسان النيابة والدفاع — على خلاف الواقع — أنهما اكتفيا بالأقوال الواردة بالتحقيقات لباقي شهود الإثبات الذين لم يسمعوها ، والتفتت عن طلبات الطاعنين — التى سبق أن استجابت إليها — وهى طلب الطاعن الأول ضم دفتر مستشفى أرشد عنه وإعلان الخبر الذى رفع

البصمات وحرر التقرير الخاص بفحصها ، وطلب الطاعنة الأخرى التأجيل لإعلان شهود نفى ولحضور أحد المحامين الموكلين عنها لاستحالة حضوره بجلسة المرافعة الأخيرة كما أن المحكمة لم تتحقق من صحة المدعين بالحقوق المدنية — الذين أثبت الحكم أنهما زوج المحبني عليها ووالدتها — وسمعت مرافعة المدافع عنهما ، علاوة على مرافعة النيابة العامة ، بعد سبق سماعها دفاع الطاعنين مع أن المتهم هو آخر من يتكلم — وأغفلت إعلان الطاعن الأول بالجلسة التي نطق فيها بالحكم رغم تأجيل إصداره إليها — مرة ثانية — تأجيلا إداريا . هذا إلى ما لحق بالحكم من بطلان بما أثبت في ديباجته من أن الدعوى سمعت بتلك الجلسة ، في حين أنها كانت قد سمعت بالجلسات السابقة عليها . ثم أن الحكم حول على إقرار الطاعن الأول لرئيس المباحث وعلى شق من اعترافه في تحقيق النيابة العامة ، بالرغم من عدوله عن ذلك الإقرار ودفعه ببطلانه لصدوره تحت وطأة الإكراه المسمى — وهو الضرب الواقع على قدميه من رجال المباحث — ومع أنه أدلى باعترافه في التحقيق تحت تأثير إكراه أدبي ، هو خشيته من أن يوقع عليه والده العقاب ، فضلا عن أن كلا من الإقرار والاعتراف قد جاء وليد إجراءات باطلة — هي قيام رئيس المباحث تلقائيا بالقبض عليه وعلى والديه بعد ما تولت النيابة التحقيق — وكذلك الشأن بالنسبة إلى الدليل المستمد من شريط التسجيل الذي عثر عليه بشقة المحبني عليها واستند إليه الحكم ، إذ أنه بدوره وليد إجراء باطل غير مشروع . وأخيرا فإن الحكم لم يفتن إلى أن أيا من الإقرار أو الاعتراف لا يكشف عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، كما أن الحكم لم يعن بتحصيص أوجه دفاع الطاعنين ، فضلا عن أنه لم يستظهر أركان الجرائم التي دانها بها ولم يدل على توافرها في حقهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما موهبه أن الطاعن الأول إذ علم بأن ثمة علاقة عاطفية كانت قائمة بين الطاعنة الأخرى وزوج عمته المحبني عليها واستغل ذلك في محاولة لإنشاء علاقة جنسية مع الطاعنة عن طريق تهديدها بأخبار زوجها بما علم ، فقد انتهزت هي هذه الفرصة ووعدته بإنجاز مآربه على أن يقتل المحبني عليها — كي تتخلص منها — ويحصل من شقتها على شريط تسجيل كانت المحبني عليها تدعى أنه يحوي حديثا غراميا بين زوجها وبين الطاعنة

وتنذر الطاعنة بأنها سوف تسمعه لزوجها إن لم تكف عن الاستمرار في تلك العلاقة وبعد ما اتفقا على موعد التنفيذ توجه الطاعن إلى مسكن المجنى عليها في صباح يوم الحادث وكان قد عمل على إبعاد زوجها في ذلك الوقت ، ثم باغتها بطعنهما بسكين أحدهما لهذا الغرض قاصدا إزهاق روحها — فأحدث بها جرحا ذبحيا غائرا ، علاوة على عدة جروح قطعية ، وأجهز عليها بعد مقاومة عنيفة أحدثت عدة إصابات وخدوش بوجهه وبعض أجزاء جسمه . ولما لاحظ أن غلاما في نحو الثالثة من عمره — كانت المجنى عليها قد تبنته — شاهد ما حدث ، قام بذبحه بالسكين خشية اكتشاف أمره لما اشتهر به الغلام من حدة الذكاء . ثم استولى على جهاز تسجيل ظن أن بداخله الشريط المطلوب وانصرف ، حيث أوعز إلى أحد الأشخاص بأن يشهد كذبا بأنه رآه يتشاجر مع آنحرف حتى لا توحى إصاباته بارتكابه الحادث ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعنين أدلة مستقاة من إقرار الطاعن الأول لرئيس المباحث وشق من مضمون اعترافه في تحقيق النيابة ومن شهادة الشهود ، والتقرير الطبي الشرعي وتقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية الخاص بفحص البصمات وشريط تسجيل مثر عليه بشقة المجنى عليها لما كان ذلك وكان من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت — سواء في محضر الجلسة أو في الحكم — إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذا كان الثابت أن أحدا من الطاعنين لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة الأخيرة من اكتفاء الدفاع بالأقوال الواردة بالتحقيقات لباقي شهود الإثبات الذين لم يسمعو ، فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك مغاير للواقع يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أنه بأول جلسة بدأت فيها المحكمة سماع الشهود والمرافعة — وهي جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٧ — اقتصر المحامي الموكل عن الطاعن الأول في مرافعته على طلب مناقشة زوج المجنى عليها وحضور زميله الموكل معه لاستكمال المرافعة ، كما انتهى المحامي الموكل عن الطاعنة الأخرى في مرافعته إلى القول بأن سماع شهود النفي متروك للمحكمة وأن زميله الموكل أيضا سوف يحضر بجلسة ٢٠ من ذلك الشهر لاستكمال المرافعة ، فقررت المحكمة استمرار المرافعة لتلك الجلسة وفيها سمعت شهادة زوج المجنى عليها وتمت مناقشته ، كما تمت مرافعة الدفاع عن الطاعن الأول ، ثم أثبت محامي الطاعنة الأخرى الحاضر من قبل

أنه سيتراجع عن زميله الذي لم يحضر ، وقد تمت مرافعته هو الآخر وحجزت المحكمة الدعوى للحكم دون أن يبدى أحد طلبا ما أو يرغب في التأجيل لأي سبب . وإذا كان ذلك وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه إنما هو الطالب الجازم الذي يصبر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، فإنه لا جناح على المحكمة إذ هي التفتت عن طلبات الطاعنين التي يتحديان بها وإن كانا قد أصررا عليها واستجاب لها المحكمة من قبل في جلسات سابقة - في سبيل تجهيزها الدعوى - ما دام أنها قد كفا عن طلب التأجيل ولم يعودا إلى التمسك بشيء من هذه الطلبات في جلستي سماع الشهود والمرافعة . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحدا من الطاعنين قد نازع في صفة المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض لانطوائه على منازعة تستدعي تحقيقا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن الحاضرين مع الطاعنين هما آخر من تكلم ، وقد ترافعا بعد سماع مرافعة النيابة العامة ودفاع المدعين بالحقوق المدنية ، كما وأن كلا الطاعنين قد أحضر من السجن بالجلسة التي نطق فيها بالحكم - وذلك كله خلافا لما ورد بأوجه النعي في هذا الخصوص - لما كان ذلك ، وكان ما ثبت في ديباجة الحكم - بشأن سماع الدعوى بالجلسة التي أجل إليها إصداره ونطق به فيها - لا يبطله ، لأنه لا يبدو أن يكون خطأ ماديا مما لا يؤثر في سلامة الحكم ، ولأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع استدلاله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى للرد على دفع الطاعن الأول ببطلان إقراره لرئيس المباحث ، وذلك بقوله وحيث إن المحكمة تعلم من صدق اعتراف المتهم الأول - الطاعن الأول - لرجال الشرطة (المقيد) عند ضبطه وتلتفت عن إدعائه بحصول إكراه عليه للإدلاء بهذا الإقرار إذ لم يقدم دليل على ما يدعيه من حصول إعتداء عليه بالضرب على قدميه وقد خلا وصف وكيل النيابة المحقق للتهمة عند مثوله أمامه من أية إصابات بقدميه كما خلا التقرير الطبي المتوقع عليه من ذكر وجود إصابات بالقدمين نتيجة

لضرب " . واذ كان الإقرار في المسائل الجنائية بنوعيه — القضائي وغير القضائي — بوصفه طريقاً من طرق الإثبات إنما هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها — دون غيرها — البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، وكانت المحكمة قد تحققت — للأسباب السائغة التي أوردتها على التعمو المتقدم بيانه — من أن إقرار الطاعن لرئيس المباحث سليم مما يشوبه واطمأنت إلى مطابقت الحقيقة والوقائع ، فلا تريب عليها إذ هي حولت عليه — بالإضافة إلى سائر الأدلة والقرائن التي ساقتها في حكمها — وإن كان الطاعن قد عدل عنه بعد ذلك ، ولا يقدح في سلامة الحكم خطؤه في تسمية الإقرار اعترافاً — طالما أنه يتضمن من الدلائل ما يعزز باقي الأدلة والقرائن ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه بذاته الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الأوراق أن أحد من الطاعنين قد تمسك أمام الموضوع بأن اعترف الطاعن الأول في تحقيق النيابة العامة كان وليد إكراه أدبي ، فإنه لا يقبل منهما إثارة هذا النوع من الإكراه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من إجراء تحقيق تنسب عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ، واذ كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن أحداً من الطاعنين لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن أيًا من إقرار الطاعن الأول أو اعترافه سالف الذكر قد جاء وليد إجراءات قبض باطلة ، ولا ببطلان الدليل المستمد من شريط التسجيل المضبوط ، فإنه لا يقبل الدفع بشيء من ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث — الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق — كما هي الحال في الدهوى المسائلة — فإن معنى الطاعنين على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة منهم لمناقضة الصورة التي ارتسخت في وجدان محكمة الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر

أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، ومن ثم فإن إطلاق القول بأن الحكم لم يعم بتمحيص أوجه دفاع الطاعنين — دون تحديد هذه الأوجه — يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر للقانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليهما ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

وحيث إن النيابة العامة عرضت هذه القضية على محكمة النقض — طبقاً لما هو مقرر في المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها ، انتهت في مضمونها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول .

وحيث إنه لما تقدم بيانه في الطعن المقدم من المحكوم عليهما ، ولما هو ثابت من أن الأدلة التي ساقها الحكم في حق المحكوم عليه الأول مردودة إلى أصلها في الأوراق — حسبما يبين من المفردات المضمومة — وأن الحكم قد جاء سليماً من عيب مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو في تأويله ومبرأ من البطلان ، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعد ، قانون أصح يسمى على واقعها ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المنشار محمد هادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد فتواد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
عل بلينغ .

(١٦٩)

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ القضائية

(١) دعوى جنائية "تحرريكها" نيابة عامة . "تحرريكها الدعوى الجنائية"
نقض . "أسباب الطعن" . "مالا يقبل منها" . بطلان .

إقامة النيابة الدعوى بالطريق المباشر في الجنايات المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ مكرر
من قانون الإجراءات المضافة بالقانون ٥ لسنة ١٩٧٣ . تضمن الحكم ما يخالف ذلك خطأ .
لا عيب .

(٢) حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب " . نقض . "أسباب الطعن" .
مالا يقبل منها " .

انلطا في الاسناد الذي يجب الحكم . ماهيته !

١ - تنص المادة ٣٣٦ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالمادة
الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ على أن الدعوى الجنائية ترفع مباشرة
من النيابة العامة إلى محكمة الجنايات بالنسبة لجرائم الرشوة واختلاس الأموال
الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع
والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها .
ولما كان ذلك وكانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن مباشرة من النيابة
العامة إلى محكمة الجنايات - وهو ما يسلم به الطاعن في وجه الطعن - فإن ماورد
بديباجة الحكم المطعون فيه من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار

الإحالة بناء على طلب النيابة العامة يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى . ولما كانت العبرة في مثل هذه الحالة بحقيقة الواقع ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد بدعوى البطلان في الإجراءات وتفويت درجة من درجات التقاضى لا يكون له محل .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن المتهمين الثاني والثالث أرادوا تزويج ابنتيهما الصغيرتين فصحباهما إلى الوحدة الصحية المجاورة بهربيط للحصول على شهادتين بتقدير سنهما ، واذ عرضت البلتان على طبيبة الوحدة وأرقت الكشف الطبي عليهما وتبينت أنهما دون السن القانونية لعقد الزواج رفضت إعطاءهما شهادتي تقدير السن ، فتقدم المتهمان المذكوران إلى الطاعن — وهو موظف بالوحدة الصحية واتفقا معه على استخراج الشهادتين وقدما له صورتين فوتوغرافيتين للبتين فقام الطاعن باصطناع شهادتين للتسنيين ووضع عليهما صورتى البنتين وأثبت فيها على خلاف الحقيقة أن كلا منهما تبلغ السن القانونية لعقد الزواج وبصم عليهما بخاتم الوحدة الصحية الموجود في حيازته ثم أعطاهما الشهادتين اللتين قدماهما إلى مأذون الناحية الذى قام بعقد الزواجين بناء على هاتين الشهادتين المزورتين . ثم ساق الحكم أدلة الثبوت التى تكونت منها عقيدته بأدانة الطاعن ، فأورد مؤدى أقوال يشهود الإثبات ومنهم طبيبة الوحدة الصحية التى نسب إليها زورا التوقيع على الشهادتين واعتراف الطاعن بتحرير بيانات الشهادتين وختمهما ببصمة خاتم الدولة وما حصله الحكم منها له أصل ثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليها وإذا كان من المقرر أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها ، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن مهر الشهادتين بتوقيع منسوب إلى طبيبة الوحدة الصحية — بفرض أنه مجرد استخلاص المحكمة ليس له مأخذ من الأوراق — فإنه لا أثر له فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة ، إذ يستوى فى ذلك أن يكون الطاعن قد مهر الشهادتين بالتوقيع المزور بنفسه أو بواسطة غيره مادام الحكم قد أثبت فى حقه بأدلة سائغة لها معينها من الأوراق أنه اصطنع شهادتي التسنيين على غرار

الأصل وأثبت فيهما على خلاف الحقيقة بلوغ البنيتين السن القانونية لعقد الزواج وبهم الشهادتين بخاتم الدولة وسامهما للتهمتين الآخرين وتم ضبط عقدي زواج البنيتين بناء على هاتين الشهادتين المزورتين . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

التهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) بصفته مستخدما عموميا وكاتب بوحدة هربيط الصحية ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في محررين رسميين هما الشهادتان المثبتتان لبلوغ كل من و سن الزواج القانوني وذلك بطريق الاصطناع ووضع إعضادات مزورة مع علمه بتزويرها بأن اصطنع الشهادتين المذكورتين على غرار الشهادات الصحية وأثبت بأحدهما على خلاف الحقيقة بلوغ سن الزواج القانوني وأثبت بالأخرى بلوغ سن الزواج القانوني ثم مهر كلا منهما بتوقيع نسبه زورا إلى طبيب الوحدة الصحية المذكورة . (ثانيا) حرر الشهادتين غير الصحيحتين سالفتي الذكر بقصد إثبات بلوغ كل من و السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج وقد تم ضبط عقد زواجهما بناء على هاتين الشهادتين (ثالثا) تداخل في وظيفة عمومية "طبيبة وحدة هربيط الصحية" وأجرى عملا من مقتضيات تلك الوظيفة بأن حرر الشهادتين موضوع التهمة الأولى دون أن يكون له صفة رسمية من الحكومة وإذن منها بتحريرهما وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٢٢٧ و ٢١١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمتين الأولى والثانية المسندتين إليه وبراءته عن التهمة الثالثة المسندة إليه . فطعن المحكوم عليه الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي تزوير محورين وسمين وتحريرهما بقصد إثبات بلوغ السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج قد شابه بطلان في الإجراءات وانطوى على خطأ في الاستناد ، ذلك بأن الثابت بمدونات أن النيابة العامة طلبت إلى مستشار الإحالة إحالة الدعوى إلى المحكمة لمعاقبة المتهمين فيها طبقاً لمواد الاتهام وأن مستشار الإحالة أصدر قراراً بذلك في حين أن النيابة العامة لم تطالب ذلك من مستشار الإحالة وأن الأوراق خلت من قرار له بإحالة المتهمين إلى المحكمة مما يكون معه الحكم قد سجل واقعة لا أصل لها في الأوراق كما فوت على الطاعن درجة من درجات التقاضي .

هذا إلى أنه حول في قضائه بالادانة على أن الطاعن مهر شهادتي تقدير السن موضوع الاتهام بتوقيع نسبه زوراً إلى طبيب الوحدة الصحية مع خلو الأوراق وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من دليل على أن ذلك التوقيع بخط الطاعن وهو أن اعترف بتحرير الشهادتين وختمها بخاتم الدولة طبقاً لما جرى عليه العمل بالوحدات الصحية من تحرير شهادات تقدير السن على هذا النحو لتكون معدة لتوقيع الطبيب بعد إجراء الكشف الطبي وموافقته على إصدارها فلإن قوله هذا لا يفيد قيامه بتزوير توقيع الطبيبة ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٣٣٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن الدعوى الجنائية ترفع مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنايات بالنسبة لجرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها .

ولما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنايات — وهو ما يسلم به الطاعن في وجه الطعن — فإن ما ورد بدياجة الحكم المطعون فيه من أن الدعوى أحييت إلى المحكمة من مستشار الإحالة بناء على طلب النيابة العامة يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى . ولما كانت العبرة في مثل

هذه الحالة هي بحقيقة الواقع ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد بدعوى البطلان في الإجراءات وتقويت درجة من درجات التقاضى لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن المتهمين الثانى والثالث أرادا تزويج ابنتيهما الصغيرتين فصحباهما إلى الوحدة الصحية المجمعة بهربيط للحصول على شهادتين بتقدير سنهما ، وإذا عرضت البنتان على طبيبة الوحدة وأوقعت الكشف الطبي عليهما وتبينت أنهما دون السن القانونية لعقد الزواج رفضت إعطاؤهما شهادتي تقدير السن ، فتقدم المتهمان المذكوران إلى الطاعن - وهو موظف بالوحدة الصحية - وانفقا على استخراج الشهادتين وقدا له صورتين فوتوغرافيتين للبنتين فقام الطاعن باصطناع شهادتي التسنين ووضع عليهما صورتى البنتين وأثبت فيهما على خلاف الحقيقة أن كلا منهما تباع السن القانونية لعقد الزواج وبصم عليهما بخاتم الوحدة الصحية الموجود في حيازته ثم أعطاهما الشهادتين اللتين قدماههما إلى مأذون الناحية الذى قام بعقد الزواجين بناء على هاتين الشهادتين المزورتين . ثم ساق الحكم أدلة الثبوت التى تكونت منها عقيدته بإدانة الطاعن ، فأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات ومنهم طبيبة الوحدة الصحية التى نسب إليها زورا التوقيع على الشهادتين واعتراف الطاعن بتحرير بيانات الشهادتين وختمهما ببصمة خاتم الدولة وما حصله الحكم منها له أصل ثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليها . وإذا كان من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التى خلصت إليها ، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن مهر الشهادتين بتوقيع منسوب إلى طبيبة الوحدة الصحية - بفرض أنه مجرد استخلاص من المحكمة ليس له مأخذ من الأوراق - فإنه لا أثر له فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة ، إذ يستوى في ذلك أن يكون الطاعن قد مهر الشهادتين بالتوقيع المزور بنفسه أو بواسطة غيره ما دام الحكم قد أثبت في حقه بأدلة سائفة لها معينها من الأوراق أنه اصطنع شهادتي التسنين على غرار الأصل وأثبت فيهما على خلاف الحقيقة بلوغ البنتين السن القانونية لعقد الزواج وبصم الشهادتين بخاتم الدولة وسلمهما للتمهين الآخرين وتم ضبط عقدي زواج البنتين بناء على هاتين الشهادتين المزورتين . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وعبد ، وأحمد
علي موسى .

(١٧٠)

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ الخيرية

(١) تبديد . خيانة . إثبات . " قوة الأمر المقضي فيه " .
اختصاص . " الاختصاص بالمسائل الفرعية " . دفع . " الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

مقد الاستئناف من عقود الأمانة التي حددتها المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل المحضر .
الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم
الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلّا فعلها . المادة ٤٥٧ إجراءات جنائية .

اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم
في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك المادة ٢٢١
إجراءات جنائية .

مطالبة المدعي بالحقوق المدنية برد كمية الذهب المسجلة منه للطامن أمام المحاكم المدنية
لا يحول دون حقه في مداعاته بعد ذلك بالطريق الميافر أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض
عن تبديدها . أساس ذلك .

(٢ و ٣) دعوى جنائية . " إنقضاء بعض المدة " . نقض . " أسباب
الطعن — ما لا يقبل منها " .

(٢) مواد انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في جريمة خيانة الأمانة . بدو من تاريخ
الامتناع عن رد الشيء موضوع الجريمة أو ظهور عجز المتهم عن ذلك ما لم يتم
الدليل على عكسه .

(٤) استحالة التنفيذ للمعنى بالقسبة لرد كمية الذهب موضوع الجريمة . لا يحول دون
حق المضرور في التنفيذ بطريق التبرؤ من تبديدها .

١ - من المقرر أن عقد الاستصناع يدخل في مداد عقود الأمانة التي
مددتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما
يتحدى به الطاعن في هذا الصدد من صدور حكم في دعوى تجارية حائز لقوة
الشيء المحكوم به بتكييف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحت — وذلك
لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا تكون
للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية
فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعليها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص
بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها
الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ،
وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد
بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد استند في رفضه دعى الطاعن الأولين المشار إليهما في أوجه
الدعى إلى قوله . " وحيث إنه بالنسبة للدعين الأول والثاني المدعين من المتهم —
الطاعن — وهما صدم قبول الدعوى المدنية لسابقة اختيار الطريق المدني
ولسابقة الفصل فيها فردود عليهما بأن الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى
كلى القاهرة لم ترفع بطلب تعويض عما أصاب المدعى المدني من ضرر وإضرار فبت
بطلب أحقية المدعى إلى كمية الذهب المملوكة له وفسخ الإقرار المؤرخ ١٣/٣/١٩٦٧
وقد قضى الحكم الصادر في الدعوى المذكورة بفسخ الإقرار المذكور وإلزام
المدعى عليه فيها — بأن يرد كمية الذهب حيار ٢١ وقدرها ٢٨٨٤ جراما وبالتالي
فتكون الدعوى ان مختلفين سببا وموضوعا وإذ كان هذا الذي رد به الحكم
على الدعين صحيحا في القانون ، ذلك بأنه متى كان البين من الحكم أن المدعى
بالحقوق المدنية قد اقام دعواه التجارية من قبل بطلب رد كمية الذهب المسادة
منه للطاعن ، بينما أسس دعواه الماثلة المرفوعة بطريق الإدعاء المباشر
على التبديد مطالبا — بعد توقيع العقوبة على الطاعن — إلزامه بتعويض الضرر
الفعلى الناشئ عن هذه الجريمة ، في خصوص ما لم يقيم الطاعن برده من تلك

الكيفية تنفيذاً لحكم الرد الصادر في الدعوى التجارية المشار إليها ، فإن الدعويين — والحال كذلك تختلفان سبباً وموضوعاً ، ولا يكون ثمة محل للدفع بعدم قبول الدعوى الماثلة — استناداً إلى سقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي لسبق اختياره الطريق المدني ، أو إلى عدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق للفصل فيها .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس رفضه دفع الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على قوله : وحيث أنه من الدفع الثالث المبدى من المتهم — الطاعن — وهو إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فردود عليه بأن واقعة التبديد لم تتأكد إلا من تاريخ تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى وهو ١٩٧٢/٦/٢١ . وإذا كان من المقرر أن ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن الرد إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك ، وكان الحكم قد أبان أن الإمتناع وظهور العجز عن الرد لم يتحققا إلا من يوم ٢١ يونية سنة ١٩٧٢ — تاريخ محضر تنفيذ الحكم التجارى الذى قضى بالرد — وكان الثابت أن المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية لم تمض من ذلك اليوم حتى تاريخ رفع الدعوى الماثلة فإن الحكم إذ رفض الدفع سالف الذكر يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣ — لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التى دان بها الطاعن ، وكان ما يشير من أنه أضنى هرضة للتنفيذ عليه — فى الشق المدنى — بالحكمين التجارى والمطعون فيه معا ، غير سديد لما هو ثابت من الحكم المطعون فيه من أن الحكم التجارى قد سبق تنفيذه بالفعل وتبين من محضر هذا التنفيذ — المحرر فى ٢١ من يونية سنة ١٩٧٢ — استحالة التنفيذ العينى بالنسبة لكمية الذهب موضوع الدعوى الماثلة لتبديدها ، ومن ثم لم يبق سوى التنفيذ بطريق التعويض بموجب الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الجناية الجزئية ضد الطاعن وآخرين بوصف أن الطاعن بدد ٢٧١٩ر١٠ جراماً من الذهب عيار ٢١ كانت قد سلمت إليه لتصديدها غوايش "شيفاليه" وذلك اضراً به مع إلزام المدعى عليهم الأربعة الأول بأن يدفعوا إليه قيمة الذهب وقدره ٣٣٩٩ جنيهاً والفوائد القانونية بواقع ٧ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ثم عاد المدعى المدني وطلب إثبات ترك الخصومة في الدعوى المدنية بالنسبة للمدعى عليهم الثاني والثالث والرابع والخامس ، وعدل طلباته إلى طلب إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٦٩٤٩ ج كتعويض عن الأضرار التي لحقت به مع إلزامه المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة الجناية الجزئية قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادة الاتهام . (أولاً) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم (الطاعن) سنة مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لايقاف التنفيذ . (ثانياً) إثبات ترك المدعى المدني لدعواه المدنية بالنسبة للمدعى عليهم الآخرين وإلزامه المصاريف . (ثالثاً) بإلزام المتهم بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥٥٠٠ جنيه كتعويض شامل كافة الأضرار وقيمة ٢٧١٩ر٢٠ جرام ذهب والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد، فقد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . ذلك بأنه خلاص في تكييفه العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية إلى وجود عقد من عقود الأمانة — أساسه إقرار صادر من الطاعن — مخالفاً بذلك ما انتهى إليه الحكم الصادر في الدعوى

رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة — الحائز لقوة الشيء المحكوم به — من أن العلاقة بين الطرفين إنما هي علاقة مدنية بحت أسفرت عن مدبونية الطاعن بكمية الذهب المبينة بالاقرار وبالحكم . هذا إلى خطأ الحكم المطعون فيه برفضه دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها بطريق الادعاء المباشر بعد سبق اختيار الطريق المدنى ، ولعدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها — وذلك فى الدعوى التجارية السابق ذكرها — وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . وقد ترتب على ذلك كله أن دين الطاعن بجريمة متخلفة الأركان وأصبح يواجه حكماً ، أحدهما يلزمه برد كمية من الذهب — وهو الحكم التجارى سالف البيان — والآخر يلزمه بدفع قيمة هذه الكمية ذاتها ، وهو الحكم المطعون فيه ، وهكذا أخفى الطاعن عرضة للتنفيذ عليه — فى الشق المدنى — بالحكمين معاً ، تنفيذاً عينياً تارة وتنفيذاً بطريق التعويض تارة أخرى .

وحيث إن الحكم الابتدائى — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن تسلم من المدعى بالحقوق المدنية — على سبيل الأمانة — كمية من الذهب قدرها ٣٠٦٥ جراماً عيار ٢١ لصنعها أساور ، ثم حرر الطاعن إقراراً بذلك تعهد فيه برد هذه الكمية على دفعات بواقع ٨٠ جراماً شهرياً . بيد أن المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة التى حكم فيها بفسخ الاقرار وإلزام الطاعن بأن يرد له كمية من الذهب قدرها ٢٨٨٤ جراماً عيار ٢١ ، وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً ولكن الطاعن لم يرد سوى ١٦٤٨ جراماً — بموجب محضر مؤرخ ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٢ لدى قيام المحضر بتنفيذ ذلك الحكم بينما يرد باقى الكمية وقدره ٢٧١٩ر٢ جراماً اضراً بالمدعى بالحقوق المدنية ، ومن ثم فقد أقام الأخير الدعوى الثالثة بطريق الادعاء المباشر بطلب عقاب الطاعن بجريمة التهديد وإلزامه بتعويض قدره ٦٩٤٩ جنياً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عقد الامتصاص يدخل فى عداد عقود الأمانة التى عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحدى به الطاعن فى هذا الصدد من صدور حكم فى الدعوى التجارية سالف الذكر

حائز لقوة الشيء المحكوم به — بفرض تكييفه العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحث — وذلك لما هو مقرر وفقا لسنة ١٩١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في رفضه دفعي الطاعن الأولين المشار إليهما في أوجه التماس إلى قوله : " وحيث إنه بالنسبة للدفعين الأول والثاني المبدئين من المتهمة — الطاعن — وهما عدم قبول الدعوى المدنية لسابقة اختيار الطريق المدني ولسابقة الفصل فيها فمردود عليهما بأن الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٢٧ تجارية كلى القاهرة لم ترفع بطلب تمويض عما أصاب المدعى المدني من ضرر وإنما رفعت بطلب أحقية المدعى إلى كمية الذهب المملوكة له وفسخ الاقرار المؤرخ ١٣/٣/١٩٢٧ وقد قضى الحكم الصادر في الدعوى المذكورة بفسخ الاقرار المذكور وإلزام المدعى عليهما فيها بأن يرد كمية الذهب عيار ٢١ وقدرها ٢٨٨٤ جراما وبالتالي فتكون الدعوى بان مختلفين سببا وموضوعا ، وإذا كان هذا الذي رد به الحكم على الدفعين صحيحا في القانون ، ذلك أنه متى كان البين من الحكم أن المدعى بالحقوق المدنية قد أقام دعواه التجارية من قبل بطلب رد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن ، بينما أسس دعواه المسائلة . المرفوعة بطريق الادعاء المباشر على التبديد ، مطالبا — بعد توقيع العقوبة على الطاعن — إلزامه بتعويض الضرر الفعلي الناشئ عن هذه الجريمة ، في خصوص ما لم يقدّم الطاعن برده من تلك الكمية تنفيذا لحكم الرد الصادر في الدعوى التجارية المشار إليها ، فإن الدعويين — والحال كذلك — مختلفان سببا وموضوعا ، ولا يكون ثمة محل للدفع بعدم قبول الدعوى المسائلة — استنادا إلى سقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي لسبق اختياره الطريق المدني ، أو إلى عدم جواز نظر الدعوى المدنية تسبق الفصل فيها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس رفضه

دفع الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على قوله : "وحيث إنه عن الدفع الثالث المبدى من المتهم — الطاعن — وهو انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فردود عليه بأن واقعة التبديد لم تتأكد إلا من تاريخ تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى وهو ١٩٧٢/٦/٢١ . وإذ كان من المقرر أن ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن الرد إلا إذا أقام الدليل على خلاف ذلك ، وكان الحكم قد أبان أن الامتناع وظهور العجز عن الرد لم يتحققا إلا من يوم ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٢ — تاريخ محضر تنفيذ الحكم التجارى الذى قضى بالرد — وكان الثابت أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية لم تمض من ذلك اليوم حتى تاريخ رفع الدعوى الماثلة فإن الحكم إذ رفض الدفع سالف الذكر يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التى دان بها الطاعن ، وكان ما يثيره من أنه أغشى عرضه للتنفيذ عليه — فى الشق المدنى — بالحكمين التجارى والمطعون فيه معاً ، غير سديد لما هو ثابت من الحكم المطعون فيه من أن الحكم التجارى قد سبق تنفيذه بالفعل وتبين من محضر هذا التنفيذ — المحرر فى ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٢ — استحالة التنفيذ العينية بالنسبة لكمية الذهب موضوع الدعوى الماثلة لتبديدها ، ومن ثم لم يبق سوى التنفيذ بطريق التعويض بموجب الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متينة رفضه موضحاً .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد الواحد الديب ، دكتور أحمد رفعت خفاجي ، ومحمد منقوت القاضي ، ومحمد
يونس ثابت .

(١٧١)

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٧٧ القضائية

(٢٦١) محكمة الموضوع . "ملطمتها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" .
حكم . "تسبيبه" . تسبيب معيب .

(١) حتى محكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد ما تعلمن إليه وأن تطرح ما عداه .
دون بيان العلة .

تعرض المحكمة لمبررات تجزئة الشهادة بوجوب عدم تعارض هذه المبررات والأسباب الأخرى
التي أوردتها في حكمها .

(٢) انتهاء المحكمة إلى أن ترانح الشاهد في الادلاء بشهادته قرينة توهن من قوة شهادته .
معيب يشوب رواية الشاهد بأسرها بما لا بدوخ معه تجزئتها . القول بغير ذلك
يعيب الحكم .

(٣) محكمة الموضوع . "ملطمتها في تقدير الدليل" . إثبات .
"قرائن" .

الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا .

١ - لما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد
بما تعلمن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلزم ببيان علة ما أرائته ، إلا أنها
حتى تعرضت إلى بيان المبررات التي دفعتها إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع

تناقض بينهما وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها .

٢ — لما كان يبين مما سانه الحكم فيما تقدم أنه اتخذ من تراخي الشاهد ... في الأدلاء بشهادته قرينة توهن من قوتها في إثبات ما أسند للتهمة الثالث والرابع وهي علة تكتنف بحسب منطق الحكم — إذا صححت — رواية هذا الشاهد بأسرها ، بما لا يسوغ منه تجزئتها على نحو ما تردى فيه الحكم من الاعتداد بها في قضائه بإدانة الطاعنين ، وعدم الاطمئنان إليها في قضائه ببراءة الآخرين ، فإن ذلك يعيبه بعدم التجانس والنسب في النسب ولا يغني في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى .

٣ — من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية . متساندة يكل بعضها بعضا ومنها مجموعة تتكون من عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

انتهت النيابة العامة كلا من : ١ — ... و ٢ — ... (الطاعنين) و ٣ — ... و ٤ — ... بأنهم قتلوا ... عمدا بأن ضربوه بالعصى قاصدين من ذلك قتله فأحدوا به الإصابات الممثلة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر ذلك في ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٤ وادعى ... والد المحني عليه — مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائتي وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملا بمادة

الاتهام بالنسبة إلى الطاعنين والسادة ٣٠٤ / ١ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الباقيين . (أولا) بمعاينة ... و بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عما نسب إليهما وإلزامهما أن يدفعا للدعى بالحق المدني مبلغ مائتين وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية وعشرة جنديات مقابل أتعاب المحاماة . (ثانيا) ببراءة ... و مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية عليهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القتل العمد قد شابه التناقض في التسبيب ، ذلك بأن من بين ما أقام الحكم قضاءه عليه براءة المتهمين الثالث والرابع هو عدم اطمئنان المحكمة إلى ما شهد به ... من رؤيتهما يقديان على المجنى عليه ، لتقاعسه عن المبادرة بالإدلاء بمعلوماته ، وهو أمر يصلق على شهادته برمتها حتى بالنسبة للطاعنين ، بما لا يسوغ معه التعويل عليهما ، في القضاء بإداتهما على نحو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه الأمر الذي يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة قدمت الطاعنين وآخرين لمحاكمتهم بوصف أنهم في يوم ١٩٧٢/١٠/١ بدائرة مركز أولاد طوق محافظة سوهاج : قتلوا ... عمدا بأن ضربه بالعصى قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الممينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، قد قضت محكمة سوهاج حضوريا (أولا) بمعاينة ... و الطاعن — بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عما أسند إليهما وإلزامهما بأن يدفعا للدعى بالحق المدني مبلغ مائتين وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ عشرة جنديات أتعابا للمحاماة . (ثانيا) ببراءة ... و مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما — لما

كان ذلك - وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أنه عول - من بين ما عول عليه - في قضائه بإدانة الطاعنين على ما شهد به بما مؤداه أنه رأى الحادث وشاهد الطاعنين عندما انقضا على المجنى عليه وجذباه بعيدا عن الموكب ثم إنهما يضربانه بالعصا الغليظة حتى فارق الحياة ، كما سطر الحكم ضمن ما أقام عليه قضاءه ببراءة المتهمين الثالث والرابع قوله : " أن شهد بجلسة المحاكمة أنه رأى المتهمين الثالث والرابع ينهالان على المجنى عليه ضربا بالعصى حتى أجهزا عليه شأنهما في ذلك شأن المتهمين الأول والثاني وفي هذا تناقض بين مع أقوال الجندی ... بجلسة المحاكمة ... فضلا عن أن أقوال ... بجلسة المحاكمة وفي هذا الخصوص ينال منها أنه لم يبادر إلى تبليغ المسؤولين بما رأى من وقائع الحادث. لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وأن تطرح ما هداه دون أن تلتزم ببيان غلة ما ارتأته ، إلا أنها متى تعرضت إلى بيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن تليها عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها ، وإذا كان يبين مما ساقه الحكم فيما تقدم أنه اتخذ من تراحي الشاهد ... في الإدلاء بشهادته قرينة توهن من قوتها في إثبات ما أسند للمتهمين الثالث والرابع وهي غلة تمكتنف بحسب منطقي الحكم - إذا صحت - رواية هذا الشاهد بأسرها ، بما لا يسوغ معه تجزئتها على نحو ما تردى فيه الحكم من الاعتداد بها في قضائه بإدانة الطاعنين وعدم الاطمئنان إليها في قضائه ببراءة الآخرين ، الأمر الذي يعيبه بعدم التجانس والتهائر في التسبيب ولا يعني في ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها بمجموعة تتكون عفيفة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تضرر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . ولما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث وجوه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وعبد ملاح الدين الرشيدى ، وفصلدى اسكندر عزت ،
ودكتور أحمد رفعت خفاجى .

(١٧٢)

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير العقوبة" . عقوبة .
"تقديرها" . "الظروف المخففة" . ظروف مخففة .

أعمال المحكمة للسادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إلى ذلك لا يعيب الحكم . ما دامت
العقوبة في الحدود التي رسمها القانون .

تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع .

(٢) إثبات . "إعتراف" . إجراءات المحاكمة . محاماه . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره .

إعتراف متهم على متهم آخر . يتحقق به التعارض في المعالجة بينهما . عدم تخصيص محام
مستقل للدفاع من كل . إخلال بحق الدفاع .

١ - لما كان من المقرر أن إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون
العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل
في الحدود التي رسمها القانون وما دام أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات
محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة
بالقدر الذي أرتأته ، لما كان ما تقدم وكان الحكم إذ عاقب كل من المحكوم
عليهم - عدا الثالث - بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة فإن مفاد ذلك

أن المحكمة قد انتهت إلى أخذهم بالرأفة ومعاملتهم بالمسادة ١٧ من قانون العقوبات وإن لم تصرح بذلك في أسباب حكمها — ونزلت بالعقوبة إلى حد تسمح به هذه المسادة .

٣ — وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن ثلاثة من المحامين قد تولوا الدفاع عن جميع الطاعنين ، كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بإدانة الطاعنين على اعتراف الطاعن الأول بأنه " توجه يوم الحادث إلى الأرض المتنازع عليها لبذرهما بصحبة الحفير النظامي ... — الطاعن الرابع — يحمل بندقيته الآلية و ... و ... و ... فاعترضهم هناك ... (من المجنى عليهم) وأطلق عليه النار وكان مع الأخير ... و ... (أحد المجنى عليهم) وفي هذه الأثناء أحضر له أخ يدعى ... بندقية مزر أطلق منها العديد من الآلية تجاه المذكورين الذين أخذوا يعدون أمالهم تجاه مساكنهم " ، ومؤدى ذلك أن الحكم اعتبر الطاعن الأول شاهد إثبات ضد الطاعن الرابع في شأن ترجعه بصحبته إلى مكان الحادث وتراجعده معه على مسرح الجريمة وهو يحمل سلاحه الناري ، وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحتيهما الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الآخر ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت للأطامين الثلاثة بالمرافعة عن جميع الطاعنين بجملة دون تخصيص على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين الأول والرابع ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم أيضا بالنسبة لباقي الطاعنين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم (أولا) قتلوا ... مع سبق الإصرار بأن يلتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق) حملوها وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهم الثاني ... عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتله فحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية

والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بأربع جنایات تقدمتها واحدة وتلتها الثلاثة الباقية هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر قتلوا كلا من و و و وعمدا مع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض الأسلحة النارية سائلة البيان وما أن ظفروا بهم حتى أطلق المتهم الثالث عيارين نارين على المجنى عليه الأول وأطلق المتهم الأول على المجنى عليه الثانى عيارا ناريا وأطلق المتهم الرابع على المجنى عليه الثالث عيارا ناريا وأطلق المتهم الخامس عيارا ناريا على المجنى عليها الرابعة قاصدين من ذلك قتلهم فحدث بكل منهم الإصابات الموصوفة بتقريرى الصفة التشريعية والتقريين الطبيين الشرعيين والتي أودت بحياة الأول والثانى منهم وخاب أثر الجريمة بالنسبة للثالث والرابع منهم اسبب لا دخل لإرادة الفاعلين به هو مداركتهم بالعلاج .

(لانيا) المتهم الأول والثانى : ١ - أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) . ٢ - أحرز كل منهما ذخائر (طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بميازته أو إحرازه .

المتهمان الثالث والخامس : (١) أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية) . (٢) أحرز كل منهما ذخائر (طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بميازته أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات و ١/١ و ٥ و ١/٢٦ - ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبنء (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق . فقرر ذلك . وادعى مدنيا كل من زوجة المجنى عليه ووالدة المجنى عليه و زوجة المجنى عليه و و المجنى عليه

قبل المتهمين متضامين بمبالغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنایات سوهاج قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المسادين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . (أولا) بمعاقبه كل من و و بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما و بمعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط مع المتهم الأول

(ثانيا) بإلزام المتهمين متضامتين بأن يؤدوا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة فقط من المحكوم عليهم عدا الأول في هذا الحكم بطريق النقض .
كما طعن الأستاذ ... الخامي عن (الطاعن الأول) في هذا الحكم ، كما طعنت النيابة العامة وقدمت أسباب طعنها في التاريخ ذاته وفي التاريخ عينه قدم الأستاذ ... الخامي عن المتهمين أسباب الطعن ... إلخ .

الحكمة

حيث إن ما تنمناه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المحكوم عليهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار اقترن بجرائم قتل عمد وشروع فيه كما دان المحكوم عليهم الأول والثاني بجريمتي إحراز سلاح ناري مشخشن وذخيرة له دون ترخيص والمحكوم عليهم الثالث والخامس بجريمتي إحراز سلاح ناري غير مشخشن وذخيرة له دون ترخيص — قد شابه التناقض في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه بعد أن أفصح صراحة في أسبابه عن أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق الطاعن الثالث وحده وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات مما مفاده عدم تطبيق حكم المادة بالنسبة لباقي المحكوم عليهم إذا به يقضى بمعاقبة كل من هؤلاء الآخرين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة مع أن الجريمة الأشد التي أخذهم بها — وهى القتل العمد مع سبق الإصرار والمقترن بجنايات أخرى — عقوبتها الإعدام مما يتناقض مع ما هو مستفاد من أسبابه وقد أسلمه هذا التناقض إلى توقيعه عليهم عقوبة تخالف تلك المنصوص عليها قانونا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان المحكوم عليهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار اقترنت بجنايات أخرى كما أخذ كل من المحكوم عليهم الأول والثاني بجريمتي إحراز سلاح ناري مشخشن وذخيرة له دون ترخيص وكل من المحكوم عليهم الثالث والخامس بجريمتي إحراز سلاح ناري غير مشخشن وذخيرة له دون ترخيص وطبق في حقهم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات

لما استظهره من أن ما نسب إليهم من جرائم تربط بعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة، وأنه وإن كان الحكم قد أورد صراحة في أسبابه أعماله المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمحكوم عليه الثالث بكونه طاعنا في السن ولم يذكر شيئا في هذا الخصوص بالنسبة لباقي المحكوم عليهم إلا أن هذا لا يعني بطريق اللزوم والاقتضاء العقلي عزوفه عن إفادتهم من حكم هذه المادة مما ينتفى به عن الحكم قالة التناقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام أن تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته، لما كان ما تقدم، وكان الحكم إذ عاقب كل من المحكوم عليهم — عدا الثالث — بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد انتهت إلى أخذهم بالرافة ومعاملتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات — وإن لم تصرح بذلك في أسباب حكمها — ونزلت بالعقوبة إلى حد تسمح به هذه المادة ومن ثم فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله مستوجبا للرفض.

وحيث إن مما ينعاه المحكوم عليهم على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك بأن ثلاثة من المحامين تولوا الدفاع عنهم جميعا دون أفراد محام للدفاع عن كل من الطاعنين الأول والرابع منهم على الرغم من تعارض المصلحة فيما بينهما إذ هول الحكم من بين إهما هول عليه في قضائه على اعتراف الطاعن الأول على نفسه وعلى الطاعن الرابع مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام مستقل وذلك يعيب الحكم مما يوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن ثلاثة من المحامين قد تولوا الدفاع عن جميع الطاعنين، كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بإدانة الطاعنين على اعتراف الطاعن الأول بأنه "توجه يوم الحادث إلى الأرض المتنازع عليها لبيذرها يصحبه الحفير النظامي الطاعن الرابع — يحمل بندقيته الأميرية و و فاعترضهم هناك (من المجنى عليهم) وأطلقا عليه النار وكان مع الحفيرين و

(أحد المجنبي عليهم) وفي هذه الأثناء أحضر له أخ يدعى ... بندقية ميزر أطلق منها العديد من الأعمرة تجاه المذكورين الذين أخذوا يعدون أمامهم تجاه مساكنهم ، ومؤدى ذلك أن الحكم اعتبر الطاعن الأول شاهداً إثبات ضد الطاعن الرابع في شأن توجيهه بصحبته إلى مكان الحادث وتواجد معه على مسرح الجريمة وهو يحمل سلاحه الناري ، وهو ما يتحقق به التعارض بين مصلحتيهما الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن دفاع الآخر . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت للدفاعين الثلاثة بالمرافعة عن جميع الطاعنين جملة دون تخصيص على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين الأول والرابع ونظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم أيضاً بالنسبة لبقية الطاعنين وذلك مع الإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبدالواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، وإسماعيل محمود حميد ،
ومحمد صفوت القساضى .

(١٧٣)

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٧ ، القضائية

(١) قتل محمد . فاعل أصلى . اشتراك . وصف التهمة . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . عقوبة . ” تطيبتها “ . نقض .
” المصاحبة فى الطعن “ .

تعديل الوصف من اشتراك فى قتل محمد إلى فاعل أصلى فيه . لا يستوجب امت نظر الدفاع .
مناط ذلك .

الذى على المحكم بسبب هذا التعديل . عدم قبوله لأن عقوبة الشريك فى هذه الحالة هى عقوبة
الفاعل الأصلى .

(٢) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى “ . حكم ” تسببيه . تسبيب غير معيب “ .

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة أمامها . مادام استخلاصها سائفا .

(٣) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل “ . إثبات . ” شهود “ .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يردون فيها شهاداتهم . موضوعى .

(٤) دفع . " الدفع بتلقيق التهمة " . اثبات . " شهود " . رجال السلطة العامة .

الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي .

(٥) قتل عمد . قصد جنائي . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

استخلاص قصد القتل . موكل لمحكمة الموضوع . تمثله من الظروف والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني وتم هما يضمرو في نفسه .

(٦) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . مسئولية مدنية . مسئولية جنائية . خطأ . ضرر . رابطة سببية .

تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه جنائبا أو مدنيا . موضوعي .

(٧) إثبات . " شهود " . " خبرة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

تطابق الدلائل القولي والفني . ليس بإلزام . كفاية أن يكونا غير متناقضين تناقضا يستلزم على الملاءمة والتوفيق .

(٨) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .

١- متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم لاعتبار كل من الطاعنين الأول والثاني شريكا مع زميله الآخر في جنائية القتل العمد التي هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليتهم كفاعلين أصليين وهي بذاتها الواقعة التي

دارت عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعنين إلى ما رأت من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إساءة إلى مركز الطاعن هذا إلى أنه لا مصالحة للطاعنين في النعي على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقررة للمقضى بها باعتبارهما شريكين تدخل في حدود العقوبة المقررة للفاعل الأصلي ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان من تغيير صفتهما إلى شريكين في الواقعة حالة كونهما قد قدما بوصف أنهما فاعلان أصليان دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير وإدانتهم على هذا الأساس يكون غير سديد .

٢ — إن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣ — إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهمما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطلعن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمالها على عدم الأخذ بها .

٤ — الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم فإنه لا يكون ثمة محل لتعميب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شاهد الإثبات بدعوى أن الشرطة دفعته للشهادة وأن المجنى عليه أصيب في الحقل ولم ير أحد كيفية إصابته .

٥ — لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني ويتم عما يضمهره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله : "وحيث إن المحكمة تستظهر بوضوح واطمئنان من انقضاء المتهمين الأول والثانى على المجنى عليه — معا وفى لحظة واحدة واثراً مقتل قريبهما المجنى عليه الشهير ... أن إرادتهما قد اتحدت وإن عزمهما قد انعقد على القضاء على المجنى عليه لبلوغ هدف واحد استساغته منطقهما هو أن يتساوى الفريقين فيمن قتل منهما فشد أحدهما أزر الآخر فى ارتكاب الجريمة بما يتحقق معه اشتراكهما فى أتيانها على النحو سالف البيان بطريق الاتفاق والمساعدة ، ومن ثم يتعين مساءلتهما عنها معا " . وإذ كانت ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائغاً فى التمدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين فإنه لا محل لتدعى عليه فى هذا الصدد

٦ — إن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ، فإنه متى استخلصت المحكمة مما أوصفت من الأدلة السائغة التي أوردها ثبوت خطأ الطاعن لإطلاق أميرة نارية فى حفل به عديد من الناس ولم يكف عن محاولة إصلاح السلاح وسط هذا الجمع فانطلق عيار نارى أصاب المجنى عليه فى رأسه أوداه قتيلاً وكان من غير المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ فإن رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذى وقع تكون متوافرة ومن ثم يكون معنى الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله .

٧ — من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون بحال الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملاءمة والتوفيق . ولما كانت أقوال شاهد الإثبات كما أوردها الحكم والتي لا ينازع الطاعن فى أن لها سنداً فى الأوراق — ولا تتعارض بل تتلاءم مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت أن وفاة المجنى عليه حدثت من إصابة نارية وأن البندقية المضبوطة قد أطلقت فى وقت يتفق وتاريخ الحادث وأنه لا يستبعد حدوث الإصابة

من السلاح المضبوط إذا ما عبات خرطوشته بمقذوف مفرد مثل كرة رصاصية لأن إصابة المجنى عليه ميزانية في حدود مدى الاطلاق القريب فإن الحكم يكون قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليين القولى واللفنى .

٨ — ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من بعد وتناقض بين الدليين ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها استقلالاً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ومن ثم يتضمن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من : (١) و (٢)
و (٣) و (٤) و (٥) بأنهم المتهمين
الأول والثانى — قتل عمدا بأن إنما ألوا عليه ضرباً بالمدى قاصدين
من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت
بحياته . المتهمين الأول والثالث أحدثا عمدا الإصابات الموصوفة
بالتقرير الطبى والى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوماً .
المتهمين الثالث والرابع : أحدثا عمدا الإصابات الموصوفة بالتقرير
الطبى والى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوماً . المتهم
الخامس : تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم
احترازه وعدم مراعاته للقوانين بأن أطلق عليه عياراً نارياً داخل المدين فأصاب
المجنى عليه سالف الذكر محدثاً ما به من إصابة أودت بحياته . (٢) حمل سلاحه
النارى (بندقية خرطوش) والمرخصة له بإحرازها فى فرج على النحو المبين
بالتحقيقات . (٣) أطلق أعيرة نارية داخل المدين . وطلبت من مستشار
الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٤/١/٢٣٨٦/٢٤١٦/١ ،
١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ ، لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والأمر العسكرى رقم ٣

لسنة ١٩٧٣ والمادة ٣٧٩/١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . وادعى مدنيا والد المحنى عليه — قبل المتهمين الأول والثاني فقط متضامنين بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، كما ادعت السيدة بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على أولادها القصر أولاد المرحوم قبل المتهم الخامس بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . ومحكمة جنائيات سوهاج قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام (أولا) بمعاقبة كل من و بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن التهمة الأولى وبمعاقبة الأول بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر عن التهمة الثانية المستندة إليه . (ثانيا) بمعاقبة بالحبس مسع الشغل لمدة ثلاثة أشهر عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إليه . (ثالثا) بمعاقبة بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر عما أسند إليه . (رابعا) بمعاقبة بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن تهمة الأولى وتغريمه خمسة جنيها عن تهمة الثانية ومائة قرش عن تهمة الثالثة ومصادرة المضبوطات . (خامسا) في الدعويين المدنيتين : (١) بإلزام كل من و بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ مائتين وخمسون جنيها تعويضا مؤقتا والمصاريف المدنية (٢) بإلزام بأن يدفع للمدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ واحد وخمسين جنيها تعويضا مؤقتا والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليهما و و و في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

(أولا) الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني .

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بالاشتراك في جناية قتل عمد ، قد شابته إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة عمدت إلى تغيير الوصف والقيد فاستبدلت المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢٣١ ، بالمادة ٢٣٤

من قانون العقوبات وأضافت ظرفاً مشدداً هو سبق الإصرار إلى تهمة القتل العمد ، كما غيرت صفة الطامنين من فاعلين أصليين في الجريمة إلى شريكين فيها وذلك دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير وإدانتهم بوصف أنهما شريكان دون أن تتحدث عن التفاعل الأصلي في الجريمة هذا وقد قام دفاع الطامنين على أن شهادة شاهدي الإثبات غير صحيحة وأن الشرطة ساقتهما إليها وأن صورة الواقعة على خلاف ما اعتنقته المحكمة إذ أصيب المجرى عليه في غمرة الاحتفال ولم ير أحد كيفية إصابته ومع ذلك لم تعن المحكمة بالرد على هذا الدفاع الجوهرى وأخيراً فإن ما استدلى به الحكم على توافر نية القتل لدى الطامنين لا يوفر قيامهما في حقهما كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطامنين بمقتضى الفقرة الأولى من نص المادة ۲۳۴ من قانون العقوبات دون أن يضيف إلى وصف التهمة ظرفاً مشدداً فإن معنى الطامنين في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم لاعتبار كل من الطامنين الأول والثاني شريكاً مع زميله الآخر في جناية القتل العمد التي هي بعينها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليتهم كفاعلين أصليين وهي بذاتها الواقعة التي دارت عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطامنين إلى ما رأت من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إساءة إلى مركز الطامنين ، هذا إلى أنه لا مصلحة للطامنين في النعي على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقررة للمقتضى بها عليهما باعتبارهما شريكين تدخل في حدود العقوبة المقررة للفاعل الأصلي ، ومن ثم فإن ما يشبه الطامنان من تغيير صفتهم إلى شريكين في الواقعة حالة كونهما قد قدما بوصف أنهما فاعلان أصليان دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير وإدانتهم على هذا الأساس يكون غير سديد ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطامنين الثالث توجه يوم الحادث لحضور حفل بمناسبة عودة أحد أفراد القوات المسلحة من جبهة القتال ، وكان يحمل بندقيته المرخصة وأخذ يطلق منها بعض الأعيرة النارية فلما تعثر أحد الأعيرة

في الانطلاق حاول إصلاحه وإذا نهض لمعارضة في الإصلاح
انطلق العيار فجأة وأصاب هذا الأخير فسقط على الأرض ولم يلبث أن فارق
الحياة عقب نقله إلى المستشفى مباشرة فهاهنا أقاربه الأسر وثاروا لما حدث
فاتجه منهم و إلى الطاعن الثالث الذي أطلق
العيار وحاولا انتزاع بندقيته منه لكنها تحطمت ثم أخذوا في الاعتداء عليه
بالضرب وإذا تدخل ابنه لاتخاذ والده اعتدى عليه هو الآخر
كل من - الطاعن الأول - و وبعد أن تمكن
المجنى عليه الأخير ووالده من الإفلات من المعتدين اتجه كل من الطاعنين الأول
والثاني ناحية وعلى حين غرة منه واشتقاما لقربهم القتل آنف
الذكر أو سعا ضربا وطمنا قاصدين القضاء عليه ولم يتركا إلا بعد أن لفظ أنفاسه
الأخيرة ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة - على هذه الصورة - في حق الطاعنين
أدلة سائغة مؤدية لما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر
أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها
سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصالتها في الأوراق
- كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولما كان وزن أقوال الشهود وتقدير
الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها
من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله
المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم
فإن ذلك يفيد أنها اطرححت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم
الأخذ بها ، وإذا كان الطاعنان لا ينازعان في صحة ما نقله الحكم من أقوال
شاهد الإثبات وإذا كان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي
لا تستوجب ردًا صريحًا بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها
الحكم فإنه لا يكون ثمة محل لعيب الحكم في صورة الواقعة التي أعتنقها المحكمة
واقنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شاهد الإثبات بدعوى
أن الشرطة دفعته للشهادة وأن المجنى عليه أصيب في الحقل ولم ير أحد كيفية
إصابته . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر

ولمما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمه في نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله : "وحيث إن المحكمة تستظهر بوضوح واطمئنان من انقضاء المتهمين الأول والثاني على المجنى عليه — ... — معا وفي لحظة واحدة واثر مقتل قريبهما المجنى عليه — ... — الشهير بـ — أن إرادتهما قد اتحدت وأن عزمهما قد انعقد على القضاء على المجنى عليه لبلوغ هدف واحد استساغه منطقهما هو أن يتساوى الفريقين فيمن قتل منهما فشد أحدهما أزر الآخر في ارتكاب الجريمة بما يتحقق معه اشتراكهما في إتيانها على النحو سالف البيان بطريق الاتفاق والمساعدة ، ومن ثم يتعين مساءلتهما عنها معا . وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائغا في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد لما كان ما تقدم فإن الطاعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوما .

ثانيا — الطعن المقدم من الطاعن الثالث .

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد شابه قصور في التسييب وفساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة أمسكت عن بيان هذا الخطأ ودليله الذي استخلصت منه ثبوت وقوع الجريمة من الحكم كما عولت على أقوال شاهد الإثبات على الرغم مما أثاره الدفاع من تناقض بين أقواله وبين التقرير الطبي الشرعي بصدد مسافة الاطلاق ونوع السلاح المستعمل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع إيرادا وردا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهد الإثبات وتقريرى الصفة التشريعية وفحص السلاح المضبوط ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب

لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، فإنه متى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة التي أوردتها ثبوت خطأ الطاعن لإطلاق أميرة نارية في حفل به عديد من الناس ولم يحف عن محاولة إصلاح السلاح وسط هذا الجمع فانطلق عيار ناري أصاب المجنى عليه في رأسه أوداه قتيلا وكان من غير المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ فإن رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي وقع تكون متوافرة ومن ثم يكون معنى الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القوي في كل جزئية بل يكفي أن يكون جماع الدليل القوي غير متناقض مع الدليل القوي تناقضا يستلزم على الملاءمة والتوفيق .

ولما كانت أقوال شاهد الإثبات كما أوردتها الحكم والتي لا ينازع الطاعن في أن لها سندها في الأوراق — ولا تتعارض بل تتلاءم مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعي الذي أثبت أن وفاة المجنى عليه حدثت من إصابة نارية وأن البندقية المضبوطة قد أطلقت في وقت يتفق وتاريخ الحوادث وأنه لا يستبعد حدوث الإصابة من السلاح المضبوط إذا ما عبأت خرطوشته بمقدوف مفرد مثل كرة رصاصية لأن إصابة المجنى عليه ميزانية في حدود مدى الاطلاق القريب ، وكان الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القوي والقوي فكأن ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من دعوى التناقض بين الدليلين ما دام ما أوردته من مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، ومن ثم يضحى ما يشير الطاعن في هذا الموضع ولا محل له .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وفصلى اسكندر عزت ، واصماعيل محمود حفيظ ،
ودكتور أحمد رفعت خفاجي .

(١٧٤)

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ التضيائية

(١) محكمة الموضوع . ”حقها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى“ إثبات . ”شهود“ حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .
حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وبيان
العناصر المطروحة أمامها على براط البحث . مادام سائعا .

(٢) محكمة الموضوع . ”سلطانها في تقدير الدليل“ . إثبات . ”بوجه عام“
”قرائن“ حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .

كفاية ثبوت الواقعة من طريق الاستنتاج مما تكشف للحكمة من ظروف وقرائن وترتيب
النتائج على المقدمات .

(٣) محكمة الموضوع . ”سلطانها في تقدير الدليل“ . إثبات . ”خبرة“ .
حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .

لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخصم .

(٤) محكمة الموضوع ”سلطانها في تقدير الدليل“ دفاع . ”الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره“ . حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ . نقض .
”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ .

تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى . موضوعي .

١ — من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق .

٢ — لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يكفي أن يكون ثبوته منته عن طريق الاستنتاج مما تكشف للحكمة من الظروف والقرائن ، وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان ما ساقه الحكم من وثائق الدعوى وظروفها وملايساتها كافيا في الدلالة على أن الطاعن هو الذي سكب البترول على زوجته المحبى عليها أثناء نومها وأشعل النار فيها وكان هذا الذي استخلصه الحكم واستقر في عقيدته لا يخرج من موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ولا يتعارض مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعي — الذي لم ينازع الطاعن أن له مأخذه الصحيح في الأوراق — إذا لم ينف التقرير المذكور هذا التصوير الذي اعتنقه الحكم .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدها لها .

٤ — متى كان ما اطرح به الحكم دفاع الطاعن بشأن آثار المواد البترولية العالقة بملابسه سائغا وسديدا وكافيا لإطراحه . فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها والخوض فيه أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن يت النية على قتلها وأعد لذلك مواد بترولية (كيروسين) واتهم فرصة نومها وسكبه عليها وأشعل بها النار قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمسادين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى والد المجنى عليها مدنياً بمبلغ مائتي وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ مائتي وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد شابه فساد الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك بأن الحكم استدل على ارتكاب الطاعن جريمة القتل من أقوال المجنى عليها والشهود مع أن أحداً منهم لم يشاهد الطاعن وهو يسكب البترول على المجنى عليها ويشعل النار فيها وأن ماديات الواقعة تكشف عن أن الحادث عرضي أو انتحاري بدلالة أن التقرير الطبي الشرعي قد خلا من ترجيح أن يكون الحادث بفعل جنائي هذا إلى أن الحكم إنخذ من وجود آثار كيروسين بملابس الطاعن دليلاً مؤيداً لرواية المجنى عليها وأطرح دفاعه في أنه وضعه بقصد إحراق نفسه عندما علم باتهام المجنى عليها له وفضلاً عن ذلك فإن الحكم لم يرفع التناقض بين الدليل القولي — أقوال المجنى عليها — والدليل الفني إذ أثبت تقرير التحليل عدم وجود آثار لمواد بترولية بملابس المجنى عليها وأن التقرير الطبي الشرعي خلا من ترجيح أن يكون الحادث بفعل جنائي كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : أنها تجل في أنه حدث خلاف بين المتهم وزوجته لما ظنه المتهم من أن هناك علاقة آثمة تربط بينها وبين شقيقه ودأب على الاعتداء عليها بالضرب لهذا السبب وفي يوم ١٩٧٤/٤/٢٥ رفض المتهم أن يتناول معها طعام العشاء ثم توجهوا للنوم بفرقتهم وبعد منتصف الليل انتهز المتهم فرصة نوم زوجته وسكب عليها بترولاً وأشعل فيها النار ولما شعرت بها المجنى عليها واستيقظت من نومها وجدت النار في ملابسها وزوجها يحاول الهرب من الغرفة ولما حاولت الإمساك به خرج من الغرفة وأقفل الباب وراءه ليحاول دون انقازها ، فاستغاثت المجنى عليها وحضر على صوت استغاثتها وعاونوا المجنى عليها في إطفاء النار وأنهت إليهم المذكورة بمضمون ما تقدم ثم قام شيخ الحفراء بالقبض على المتهم وبعد ذلك توفيت المجنى عليها متأثرة باصابتها وساق الحكم في التدليل على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها مستمدة من أقوال المجنى عليها والشهود والتقارير الطبية وما ورد بتقرير المعاينة فأورد عن أقوال المجنى عليها أنها قررت بالتحقيقات أن المتهم دأبت على الاعتداء عليها بالضرب لما ظنه من قيام علاقة آثمة بينها وبين شقيقه وفي ليلة الحادث أعدت له طعام العشاء فرفض تناوله ثم آوت إلى فراشها ونام المتهم على الفراش بجوارها وبعد منتصف الليل شعرت بالنار تسرى في ملابسها فاستيقظت مذعورة ووجدت نفسها مبللة بالجواز والنار تشتعل في ملابسها بينما كان المتهم واقفاً بالغرفة وما أن أحس أنها استيقظت حتى خرج مهزولاً وأقفل الباب وراءه ليحاول دون نجاحها فأخذت تستغيث حتى حضر على صوت استغاثتها فأنتت إليهم جميعاً أن المتهم هو الذي سكب البترول عليها وأشعل فيها النار انتقاماً منها لما ظنه من قيام علاقة بينها وبين أخيه وأضافت أن مناقشة عاصفة دارت بينها وبين زوجها المتهم قبل النوم بسبب ما يظنه بوجود هذه العلاقة وأنه قال لها (مال كيش عيش على كتافي) وأن المقصود بهذه العبارة على ضوء ما حدث منه أنه يريد قتلها وهو ما نفذه بالفعل أثناء نومها ثم أورد الحكم أقوال باقي الشهود ونقل عن تقرير الصفة التشريعية أن المجنى عليها أصيبت بحروق نارية حيوية وتتفق وتاريخ الحادث ونشأت عن ملامسة الجسم للهب النار وتعزى وفاتها للصدمة العصبية الناشئة عن الحروق المتسعة بالجسم وأنه أخذ بما جاء

بتقرير المعمل الكيماوى فإنه لم يكن الاستدلال على رائحة واضحة لأى من المواد البترولية بملابس المجنى عليها إلا أن ذلك لا ينفى احتمال أنها كانت ملوثة بالمواد البترولية وزالت بفعل النيران التى اشتعلت فيها بالإضافة إلى طول المدة التى مضت بين وقوع الحادث وتاريخ فحصها وأخيرا مرض لإنكار المتهم ارتكاب الحادث وتعليله وجود آثار الكبروسين بملابسه وأطرحة بعد أن اطمأنت المحكمة إلى أقوال المجنى عليها وشهود الحادث . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومساثر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقع الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولما أصابها فى الأوراق . وأنه لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما تكشف للحكمة من الظروف والقرائن ، وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيا فى الدلالة على أن الطاعن هو الذى سكب البترول على زوجته المجنى عليها أثناء نومها وأشعل النار فيها وكان هذا الذى استخلصه الحكم واستقر فى عقيدته لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى ولا يتعارض مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبى الشرعى — الذى لم ينازع الطاعن أن له مأخذه الصحيح فى الأوراق إذ لم ينف التقرير المذكور هذا التصوير الذى اعتنقه الحكم من أقوال المجنى عليها ، ولا ينال من ذلك أن التقرير الطبى الشرعى لم يقطع بهذا التصوير الذى اعتنقه الحكم إذ من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لها — كما هو الحال فى الدهرى المسألة — لما كان ذلك ، وكان ما اطرح به الحكم دفاع الطاعن بشأن آثار المواد البترولية العالقة بملابسه سائغا وسديدا وكافيا لأطراحه ، وكان ما يثيره الطاعن فى أوجه طعنه ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارتة والخوض فيه أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون برمته غير سديد ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد ربيع ، وأحمد علي مرمي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ .

(١٧٥)

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . " اعتراف " . ظروف مشددة . " ظرف العود " .
حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل
منها " عود .

وجوب بناء الأحكام على ما له أصل بالأوراق .
حق محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف . وتجزئته . دون بيان العلة .
اعتراف المتهم بالتحقيقات . يسبق الحكم عليه في جرمي إحراز مخدر . انهاء المحكمة إلى عدم
توافر ظرف العود في حقه صحيح . ما دامت النيابة لم تثبت صحة ما اعترف به أو تطلب أجلا
لإثبات ذلك . نفي النيابة على الحكم . إقفاله اعتراف المتهم في هذا العدد . غير صحيح .

لما كان الأصل أن المحكمة لا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى
وليس لها أن تقيم فضاءها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة عليها ،
وكان من المقرر أيضا أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال
ولا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية
في تقدير حجيتها وقيمتها التدلالية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف
وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة
ببيان علة ذلك . لما كان ذلك ، وكان منعي النيابة العامة على الحكم المطعون فيه
مؤسسا على أن المطعون ضده قد اعترف في التحقيقات بأنه سبق الحكم عليه
في جرمي إحراز مخدرات دون أن تقدم ما يثبت صحة ذلك أو أنها قد طلبت
تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإنه لا يقبل منها تعيب الحكم بأنه التفت

عما تضمنه اعتراف المتهم في هذا الشأن ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من استبعاد ظرف العود المانع من الأسر بإيقاف تنفيذ العقوبة بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة — يكون صحيحا لا تخالفة فيه للقانون أو الثابت في الأوراق، ويكون الطعن على غير أساس متمينا ورفضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطأبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ٢/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٣ من الجدول المرفق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون السالف الذكر والمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط وأسرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وذلك باعتبار أن إحرازه للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وقضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة اللتين أوقعهما عليه قد شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الثابت من أقوال المطعون ضده في تحقيقات النيابة وفي محضر الضبط أنه قد سبق الحكم عليه في جريمة إحراز مخدرات مما كان يتعين معه على المحكمة أن تناقش هذا القول وتدلّ في رأيا أو أن تتحقق من أنه لم يسبق الحكم عليه في مثل هذه الجريمة

حتى يستقيم قضاؤها بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة في الجريمة التي دين بها المطعون ضده إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وإذ هي لم تفعل فإن حكمها يكون صحيحاً بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الأصل أن المحكمة لا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاؤها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة عليها ، وكان من المقرر أيضاً أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج من كونه دليلاً من أدلة الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقبحتها التبادلية على المعترف فإنها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمح إلى صدقه وتطرح سواه مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان دلة ذلك ، لما كان ذلك ، وكان منعي النيابة العامة على الحكم المطعون فيه مؤسساً على أن المطعون ضده قد اعترف في التحقيقات بأنه سبق الحكم عليه في جريمة إحراز مخدرات دون أن تقدم ما يثبت صحة ذلك أو أنها قد طلبت تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإنه لا يقبل منها تعييب الحكم بأنه التفت عما تضمنه اعتراف المتهم في هذا الشأن ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من استبعاد ظرف العود المانع من الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة بناءً على الأوراق المطروحة أمام المحكمة ، يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون أو الثابت في الأوراق ، ويكون التamen على خير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد علي موسى ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بلينغ ، ومحمد
علي راغب .

(١٧٦)

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٧ القضائية

(١) إثبات . " شهادة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " .

وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي .

حق محكمة الموضوع في إطراح أقوال الشاهد دون بيان العلة . إفصاحها من علة إطراحها .
خضوعها في ذلك لرقابة النقض .

منال لخلاف بين شاهدي الإثبات في تحديد ساحة الضبط بما لا ينال بذاته من شهادتهما .

(٢) إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " . تحقيق . " إجراءات التحقيق " . بطلان . " بطلان
إجراءات التحقيق " . إجراءات . " إجراءات التحقيق " .

عدم تحرير الجيب المضبوط به المخدر . لا ينال من شهادة من أجرى الضبط .

وجود المخدر غير منافي . بالجيب — لا يستتبع حتماً مخالف آثار به .

١ — من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها
التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ،
إلا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال
الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب
أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها ، وإذا كان ما تقدم وكان ما أورده
الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه أقوال شاهدي الإثبات في الدعوى غير سائغ

وايس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ذلك بأن الخلاف بين شاهدي الإثبات في تحديد ساعة ضبط المتهم في حدود ربع الساعة ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه من إطراح أقوال شاهدي الإثبات بحملة إذ أن وقت الضبط — وفي الدعوى المطروحة — لا أثر له على جوهر واقعة إحراز المخدر خاصة وأن الدفاع عن المطعون ضده لم يدفع بأن الضبط تم في وقت سابق على الاذن به .

٢ — عدم تحريك جيب سترة المطعون ضده الذي ضبط به مخدر الحشيش لا يؤدي في الاستدلال السليم إلى إطراح أقوال الشاهد ، ذلك أن وجود مخدر غير مغلف داخل جيب سترة المطعون ضده لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بهذا الجيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمناقشته بالمواد ١/١ و ١/٧ و ١/٣٤ و ١/٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ ق الجدول رقم (١) المرفق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار استنادا إلى التشكك في أقوال شاهدي الإثبات قد انطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأن الأسباب التي ساقها الحكم لإطراح تلك الأقوال غير سائغة ولا تؤدي إلى النتيجة التي

خلص إليها إذ استند في إطارحه لشهادتهما إلى اختلاف أقوالهما في تحديد ساعة الضبط، إذ قرر الشاهد الأول أن الضبط تم في الساعة الحادية عشرة مساءً بينما قرر الثاني أن ذلك تم في الساعة الحادية عشرة والربع مساءً وإلى عدم تحرير السيرة التي تم ضبط المخدر بها وتفتيش عشة المطعون ضده التي أذنت النيابة بتفتيشها دون مبرر ظاهر لذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى — كما صورتها النيابة العامة — بما حصله أن تحريات الرائد ... دلت على أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة وأنه أقام عشة بمنطقة الفبارى لهذا الغرض ، وأنه تنفيذاً للأذن الصادر من النيابة المختصة بتفتيشه وتفتيش عشته، انتقل ورفقته العريف السرى ... إلى شارع الاخشيدى حيث قام بضبط المطعون ضده وتفتيشه فعثر في جيب سترته الأيسر على قطعة كبيرة الحجم نسبياً من مادة الحشيش وأخرى متوسطة من ذات المادة ولثافة سلوفانية تحوى مخدر الأفيون ومطواة بنصل واحد في جيب بنطلونه الخلفى ثبت وجود فتات دون الوزن لمخدر الحشيش على نصلها ، عرض الحكم إلى الأسباب المبررة لأطراح أقوال شاهدى الإثبات وقضائه ببراءة المطعون ضده بقوله : ” وحيث إنه عن عدم قيام الضابط ... بتفتيش عشة المتهم التي حصل على إذن النيابة بتفتيشها رغم ما أثبتته في محضر التحريات من أن المتهم أقامها لمزاولة الاتجار في المواد المخدرة دون مبرر ظاهر للنقاعس عن تفتيشها ، ويضاف إلى ذلك اختلاف رواية الضابط المذكور مع رواية العريف السرى المشار إليه فيما يتعلق بساعة ضبط المتهم إذ قرر الأول أن المتهم ضبط الساعة الحادية عشرة والربع مساءً بينما قرر الثاني أن الضبط كان في الساعة الحادية عشر مساءً — وفضلاً عن ذلك فإن جيب السرة الممسك بضبط مخدر الحشيش به — والذي كان عارياً — لم يحرز للتحقق من صحة رواية الضابط بدائل مادية يساندها — إنما يجعل المحكمة لا تطعن لصدق رواية شاهدى الإثبات ، وبالتالي تكون الجريمة المسندة إلى المتهم والمؤسسة عليها مشكوكاً في مقارفته إياها ويتعين لذلك الحكم ببراءته منها “، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطعن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطراحها لها، إلا أنه متى أفصححت

المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها، وإذا كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراح أقوال شاهدي الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ذلك بأن الخلاف بين شاهدي الإثبات في تحديد ساعة ضبط المتهم في حدود ربع الساعة وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليه من إطراح أقوال شاهدي الإثبات بحملة إذا أن وقت الضبط — وفي الدعوى المطروحة — لا أثر له على جوهر واقعة إحراز المخدر، خاصة وأن الدفاع عن المطعون ضده لم يدفع بأن الضبط تم في وقت سابق على الاذن به، كما أن عدم تحرير جيب سترة المطعون ضده الذي ضبط به فحسب الحشيش لا يؤدي في الاستدلال السليم إلى إطراح أقوال الشاهد، ذلك أن وجود المخدر غير ملف داخل جيب سترة المطعون ضده لا يلزم عنه بالضرورة تخاف آثار منه بهذا الجيب، كما أن قعود الضابط عن تفتيش حشة المطعون ضده ليس من شأنه الشك في أقواله أو أن ينال من الدليل المستمد من تفتيش شخص المطعون ضده ومسئوليته عن واقعة إحرازه المواد المخدرة المضبوطة معه، لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن.

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المفرى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عدوش محمد وشهدى ، واحمد علي موسى ، ومحمد علي بايغ ومحمد
حلمي راغب .

(١٧٧)

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٧ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " . " قرائن " . محكمة الموضوع .
" سلطانها في تقدير الدليل " . مواد مخدرة .

- وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي .
- حق محكمة الموضوع في إطراح أقوال الشاهد . • دون بيان العلة . • إفصاحها عن العلة .
• خضوعها في ذلك لرقابة النقض .
- كون المتهم موضوعا تحت مراقبة الشرطة . • لا يمنع في العقل . • من حمله مخدرات .
- قول الضابط بأنه يشتبه في أن تصل المظواهر المضبوط ملوث بالمخدر . • ثبوت عكس ذلك .
• لا يشكك بذاته في شهادته .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي
تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها ، إلا أنه متى أفصححت
المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد فإنه يلزم أن يكون
ما أوردته واستندت به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف
في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل والمنطق ، وإن لمحكمة النقض في هذه الحالة
أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت
إليها ولما كان ما أوردته الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراح أقوال شاهدي
الإثبات في الدعوى غير سائغ من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه
من الشك ذلك أن كون المطعون ضده موضوعاً تحت مراقبة الشرطة لا يمنع

من حملة المخدرات كما أن مجرد إثبات الضابط في محضره أنه يشتبه في تلوث نصل المطواه بالمخدر وثبوت عكس ذلك من تقرير التحليل لا يؤدي في العقل والمنطق إلى الشك في أقواله ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد فسد استدلاله بما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم (١) المرفق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها ٤٤ بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار استنادًا إلى التشكك في أقوال شاهدي الإثبات . قد انطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأن الأسباب التي ساقها الحكم لإطراح أقوال هذين الشاهدين غير سائغة ولا تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . إذ كون المطعون ضده موضوعًا تحت مراقبة الشرطة ليس من شأنه بطريق اللازوم العقلي ألا يحرز في يده وجيبه كمية من المواد المخدرة أثناء جلوسه في الطريق العام . كما أن ثبوت خلو نصل المطواه المضبوطة مع المطعون ضده من آثار المادة المخدرة لا يستتبع الشك في أقوال الضابط . مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد ساق تبريرا لإطراح أقوال شاعدي الإثبات والقضاء ببراءة المطعون ضده قوله : " وحيث إن رواية شاعدي الإثبات غير مستسافة عقلا ذلك أن من غير المقصود أن يجلس المتهم في الطريق العام وفي ضوء النهار قبيل الغروب كما شهد الضابط المذكور حاملا المخدر في يده وفي جيبه بالرغم أنه موضوع تحت مراقبة الشرطة ويعلم أنه معرض وقتئذ لمرور رجال الشرطة عليه للتأكد من وجوده بحمل مراقبته فإذا ما أضيفت على ذلك ما ذكره الضابط المذكور من أن المطواه التي ضبطتها مع المتهم بها آثار لمخدر الحشيش وثبتت عدم صحة هذا القول حسبما انتهى إليه تقرير التحليل وما يشير إليه هذا القول المخالف للحقيقة من تحامل على المتهم كل ذلك إنما يجعل المحكمة تشك في صدق رواية شاعدي الإثبات وبالتالي تكون التهمة المستندة إلى المتهم والمؤسسة على تلك الرواية غير ثابتة قبله ويتعين لذلك الحكم ببراءته منها عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها ، إلا أنه منى أفصححت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، وأن لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خاضعت إليها ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراح أقوال شاعدي الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه من الشك ذلك أن كون المطعون ضده موضوعا تحت مراقبة الشرطة لا يمنع من حمله المخدرات كما أن مجرد إثبات الضابط في محضره أنه يشتبه في تلوث فصل المطواه بالمخدر وثبتت عكس ذلك من تقرير التحليل لا يؤدي في العقل والمنطق إلى الشك في أقواله ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد فسد استدلاله بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قزاد جنيبة ، محمد وهبه ، محمد علي بلبيغ ، ومحمد علي راغب .

(١٧٨)

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٧ القضائية

إثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " مواد مخدرة .

كتابة الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . سنداً للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى من بصر
وبصيرة وخلا حكمها من الخطأ في القانون وعيوب التسبيب . مثال .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى تصوير
الطاعنة لواقعة الدعوى وحصل عناصرها وما سبق عليها من أدلة ، وعرض
لدليل النفي الذي ساقه المتهم وإنكاره للتهمة وحصل دفاعه في قوله " وحيث
إن المتهم : أنكر التهمة المنسوبة إليه في التحقيقات وأمام المحكمة وطلب الحاضر
معه الحكم ببراءته تأسيساً على أن التهمة لفقت للمتهم لسبق تقديمه شكاوى
ضد معاون مباحث قسم شرطة كرموز الذي حرر محضر التحريات واستصدر
إذن التفتيش ثم قام بضبط الواقعة ، وقدم الدفاع حافظة مستندات احتوت
على ثلاث صور رسمية من ثلاث برقيات تلغرافية . البرقية الأولى مرسلة
من المتهم بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣ إلى حاكم دار شرطة الاسكندرية ونصها (نتظلم
من معاون مباحث كرموز حاجز أولادي خمسة أيام نرجو التحقيق) . والبرقية
الثانية مرسلة من المتهم أيضاً بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢ إلى السيد المحامي العام
بالاسكندرية ونصها (نتظلم من معاون مباحث قسم كرموز . نرجو التحقيق)
والبرقية الثالثة مرسلة من نفس المتهم بتاريخ ١٩٧١/١٠/٩ إلى نيابه كرموز نصها
(أفرج قاضي المعارضات عن ابني يوم ١٩٧١/١٠/٧ وقررت

مديرية الأمن أنه غير مطلوب في شيء ورغم ذلك حجز في قسم كرموز يومى الخميس والجمعة وكنت أذهب إليه يوميا واليوم السبت ١٩٧١/١٠/٩ ذهبت إلى القسم فلم أجده نهائيا أرجو إفاذتى عن مصير ابنى (أفصح من بعد عن أثر هذه البرقيات في قوله " وحيث إن تلك البرقيات التى أرسلها المتهم شاكيا معاون مباحث قسم كرموز الشاهد الأول في المدة من ٢ إلى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧١ تجعل الشك يتطرق إلى شهادته وشهادة الشاهد الثانى الذى يعمل تحت رئاسته إذ الشاهد الأول المشكو هو الذى حرر محضر التحريات ضد المتهم وهو نفسه الذى حرر محضر ضبط الواقعة وقد تم ذلك كله في المدة من ١٣ - ١٩ أكتوبر أى عقب أن تقدم المتهم شاكيا إياه " ثم خلاص الحكم من ذلك وبعد أن وازن بين أدلة التمسوت والنفي على النحو المتقدم إلى تقرير البيان الذى عمل عليه في قضائه ببراءة المتهم المطعون ضده آخذا بما ارتاحت إليه المحكمة من هذه الأدلة في قوله " وحيث إنه مما تقدم يبين أن الأدلة التى استندت إليها النيابة قد أحاطها الشك فأصبحت غير صالحة لأن تكون أدلة ثبوت تركز إليها المحكمة في اطمئنان أو تعول عليها عن اقناع لإدانة المتهم ، ومن ثم فإن التهمة المنسوبة إليه تكون غير ثابتة " وانتهى إلى القضاء ببراءته مع مصادرة المخدر المضبوط . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكل محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى تقضى له بالبراءة إذ أن مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطعن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - قد اشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها من بصر وبصيرة وفطننت إلى أدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فوجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في صحة عناصر الاتهام ، وما دام قد أقام قضاءه على أسباب تجعله وطالما كانت تلك الأسباب قد جاءت خالية من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبب . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه من نتيجة ولم يجانب التطبيق القانونى الصحيح فإنه يكون بريئا من قالة القصور في التسبب أو الفساد في الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولا) أحرز بقصد الاتجار بجوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) أحرز بقصد التعاطي بجوهر مخدرا (حشيشا) بدون تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ / ١ و ٢ و ١٠ / ٧ و ٣٤ / ٢ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ / المرفق بقرار ذلك ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضور ياعملا بالمادة ١ / ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر بقصد الاتجار قد شابته فساد في الاستدلال، ذلك بأن الحكم عول في قضائه بالبراءة على عدم اطمئنان المحكمة إلى الدليل المستمد من أقوال شاهدي الإثبات التقييبيين معان مباحث قسم كرموز والشرطي السري العريف من قوة القسم تنادى إلى سبق تقديم المطعون ضده شكوى ضد الشاهد الأول في تاريخ سابق على واقعة الضبط تضمنتها البرقيات المرسلّة منه إلى المحامي العام وحكدار شرطة الاسكندرية ووكيل نيابة كرموز في حين أن هذه البرقيات غير قاطعة في تحديد شخص المشكو في حقه على نحو دقيق إذ أنها مقدمة ضد معان مباحث قسم شرطة كرموز دون أن يوضح بها اسم معان المباحث المشكوك مما يحتمل معه أن يكون المقصود بها ضابطا آخر خلاف معان مباحث قسم كرموز شاهد الإثبات الأول لا سيما وإن أقسام الشرطة يعمل بها حاليا أكثر من ضابط للمباحث وبذلك يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى تصوير الطاعة

لواقعة الدعوى وحصل عناصرها وما سبق عليها من أدلة ، وعرض لدليل النفي الذي ساقه المتهم وانكاره لتهمة وحصل دفاعه في قوله "وحيث ان المتهم أنكر التهمة المنسوبة اليه في التحقيقات وأمام المحكمة وطلب الحاضر معه الحكم ببراءته تأسيسا على أن التهمة لفقت للمتهم لسبق تقديمه شكاوى ضد معاون مباحث قسم شرطة كرموز الذي حرر محضر التحريات واستصدر إذن التفتيش ثم قام بضبط الواقعة ، وقدم الدفاع حافظة مستندات احتوت على ثلاث صور رسمية من ثلاث برقيات تاغرافية . البرقية الأولى مرسله من المتهم بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣ إلى حاكم دار شرطة الاسكندرية ونصها "نتظلم من معاون مباحث كرموز حاجز أولادى خمسة أيام نرجو التحقيق" . والبرقية الثانية مرسله من المتهم أيضا بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣ إلى السيد المحامى العام بالاسكندرية ونصها "نتظلم من مباحث قسم كرموز . نرجو التحقيق" . والبرقية الثالثة مرسله من نفس المتهم بتاريخ ١٩٧١/١٠/٩ إلى نيابة كرموز نصها "افرج قاضى المعارضات عن ابنى يوم ١٠/٧ وقررت مديرية الأمن أنه غير مطلوب في شيء ورغم ذلك حجز في قسم كرموز يومى الخميس والجمعة وكنت أذهب اليه يوميا واليوم السبت ١٠/٩ ذهبت الى القسم فلم أجده نهائيا أرجو إفادتي عن مصير ابنى" "افصح من بعد عن أثر هذه البرقيات قوله" . وحيث أن تلك البرقيات التى أرسلها المتهم شاكيا معاون مباحث قسم كرموز "الشاهد الأول" في المدة من ٢ - ٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ تجعل الشك يتطرق إلى شهادته وشهادة الشاهد الثانى الذى يعمل تحت رئاسته إذ الشاهد الأول المشكوك هو الذى حرر محضر التحريات ضد المتهم وهو نفسه الذى حرر محضر ضبط الواقعة وقد تم ذلك كله في المدة من ١٣ - ١٩ أكتوبر أى عقب أن تقدم المتهم شاكيا بإياه "ثم خلاص الحكم من ذلك وبعد أن وازن بين أدلة الثبوت والنفي على النحو المتقدم إلى تقرير البيان الذى حول عليه في قضائه براءة المتهم المطعون ضده أخذا بما إرتاحت اليه المحكمة من هذه الأدلة في قوله "وحيث انه مما تقدم يبين أن الأدلة التى استندت اليها النيابة قد أحاطها الشك فأصبحت غير صالحة لأن تكون أدلة ثبوت تركز اليها المحكمة في أطع ثنائان أو تعول عليها عن اقناع لادانة المتهم ومن ثم فإن التهمة المنسوبة اليه تكون غير ثابتة" وانتهى إلى القضاء

ببرائته مع مصادرة المخدر المضبوط لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة إذ أن مرجع الأمر في ذلك إلى ما نطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — قد اشتمل على ما يفيد أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وفطنت إلى أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في صحة عناصر الاتهام ، وما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله وطالما كانت تلك الأسباب قد جاءت خالية من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب مائنة تؤدي إلى ما انتهى إليه من نتيجة ولم يجانب التطبيق القانوني الصحيح ، فإنه يكون بريئاً من قالة القصور في التسبيب أو الفساد في الاستدلال . أما تأثيره الطاعنة من احتمال أن يكون المقصود بالشكاوى ضابط آخر من ضباط القسم غير معاون مباحث القسم — فردود بأن المشكو تحدد في الشكاوى بأن معاون مباحث قسم كرموز ، وهو مالا تجارى فيه الطاعنة ، فلا يضير الحكم إستناده إلى هذه الشكاوى في أطراح أقوال مادامت الطاعنة لا تدعى أنه يوجد في هذا القسم أكثر من معاون واحد للمباحث ، وتكون المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى في التحقيقات التي تمت فيها لا تخرج عن كونها جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يتجاوز إثارة أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، محمد عبد الحميد صادق ، محمد يوسف
نائب .

(١٧٩)

الطعن رقم ٥٧٧ سنة ٧٧ القضائية

(١) حكم . ” بيانات الديباجة “ . محضر الجلسة . نيابة عامة .
محضر الجلسة بكل الحكم فى خصوص أسماء الخصوم فى الدعوى والهيئة التى أصدرته وسائر بيانات
الديباجة . هذا التاريخ .

(٢) محكمة استئنافية . ” إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها “ . محضر
الجلسة . إعلان . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .
تعود الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية من إثارة بطلان إعلان حضوره أمام محكمة أول درجة .
عدم جوار إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

(٣) حكم . ” وضعه والتوقيع عليه “ . إصداره . ” بطلان الحكم “ .
محضر الجلسة .

إغفال القاضى التوقيع على محاضر جلسات . لا أثر له على صحة الحكم . طالما أنه قد وقع
على هذا الحكم .

(٤) محكمة . ” إجراءات المحاكمة “ . إثبات . ” شهود “ . محضر الجلسة .
تعود الطاعن عن طلب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة . اعتباراً من تنازلاً من طالب سماعهم .

(٥) محكمة استئنافية . ” إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها “ . إثبات .
” تحقيق “ .

عدم التزام محكمة الدرجة الثانية أن تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه .

- (٦) محكمة إستئنافية. "إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها" . إثبات .
 "شهود" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع ما لا يوفره" .
 الذي على المحكمة تَعُدُّها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها غير جائز .
- (٧) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . خطأ .
 مسئولية جنائية .

تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه . موضوعي .

- (٨) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . خطأ . ضرر
 رابطة سببية . "حكم تسببيه تسبب غير معيب" .
 تقدير توافر السببية بين الإصابة أو عدم توافرها . موضوعي .
- (٩) حكم . "بيانات حكم الإدانة" . "تسببيه تسبب غير معيب" .
 نيابة عامة .

بيان الحكم الابتدائي مواد الإتهام التي عوقب المتهم . مقتضاهما تأييده إستئنافية . كفايته
 بيان المواد العقاب .

١ — حيث إنه وإن كان يبين من مراجعة الحكمين الصادرين من محكمة
 أول درجة — غيابيا وبرفض المعارضة — والذي اعتنق الحكم المطعون فيه
 أسبابهما ، أن كلا منهما قد خلا من بيان اسم المتهم والهيئة التي أصدرته إلا أن
 محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية لإبتداء وفي المعارضة — قد تضمنت تلك
 البيانات ، وإن كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص
 أسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ
 وكان الطاعن لا يجادل في أن هذه الهيئة هي التي سمعت المرافعة ، وإن النيابة العامة
 كانت ممثلة في مرحلة المحاكمة فإن ما ينعقد في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

٢ — لما كان لا يبين من مراجعة محضر الجلسة الإستئنافية أن الطاعن
 أثار شيئا في شأن بطلان إعلانه للحضور أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة
 ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الغيابي الابتدائي أن القاضي الذي أصدره قد وقع عليه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم ، ومن ثم فإن النعي لذلك يكون في غير محله .

٤ — لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن حضر بجلاسة المعارضة ولم يطلب إعلان شهود ، كما يبين من الرجوع إلى محضر جلسة محكمة ثاني درجة أن المدافع عنه ترفع في الدعوى دون أن يطلب من المحكمة سماع الشهود أو إجراء تحقيق في الدعوى ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تنول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع بما يدل عليه ولما كان الطاعن — على ما سلف بيانه — لم يطلب من محكمة أول درجة سماع الشهود فإنه يعد متنازلاً عن طلب سماعهم .

٥ — الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه .

٦ — إن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعه دون أن يطلب إجراء أى تحقيق أو سماع شهود فليس له أن ينهى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع بقعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه .

٧ — أن تقدير الخطأ المستوجب المسؤولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٨ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التي أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معتب عليها ما دام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولما أصابها في الأوراق ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلاص في منطق

سائغ وتدلل مقبول إلى توافر السببية بين خطأ الطاعن وإصابة المحبى عليه التى أدت إلى وفاته ، فإن ما ينعاى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٩ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين مواد الإتهام التى طلبت النيابة تطبيقها ، وأفصح عن أخذه بها - ومن بينها المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات التى ماقب الطاعن بمقضاها فإن النعى عليه باغفال ذلك يكون فى غير محله .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح والقرارات بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر فصدم المحبى عليه أثناء ركوبه دراجته وسيره بالطريق ووقعت إصابته الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته . (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ٢٨ و ٣٣ و ٤١ و ٦٣ و ٦٤ و ٧٧ و ٧٩ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ وقرار وزير الداخلية . ومحكمة امباية الجزئية قضت فى الدعوى غيابيا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات عما أسند إليه فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة الجزئية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت فى الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل «الخطأ» قد شابه البطلان وانطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب ،

ذلك بأن الحكمين الغيابي الابتدائي والصادر في المعارضة فيه قد خلا كل منهما من بيان اسم المتهم والهيئة التي أصدرته، وأنه أعلن لحضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي الابتدائي مع من لا يقيم معه ودون إخطاره بخطاب مسجل بعلم الوصول، وقد خلا محضر تلك الجلسة من توقيع القاضي الذي أصدر الحكم، وهذا إلى قعود المحكمة عن سؤال مأمور المركز الذي كان يستقل السيارة وقت الحادث وعن مناقشة شاهد الإثبات في الدعوى، كما لم يمتثل للحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها في حق الطاعن والخطأ الذي اقترفه وعلاقة السببية بينه وبين الضرر ومادة القانون التي عاقبه بمقتضاها كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه.

وحيث إنه وإن كان يبين من مراجعة الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة - غيابيا وبرفض المعارضة - والذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابهما، أن كلا منهما قد خلا من بيان اسم المتهم والهيئة التي أصدرته، إلا أن محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية - ابتداء وفي المعارضة - قد تضمنت تلك البيانات، وإذا كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص أسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الدعاية عدا التأخير، وكان الطاعن لا يجادل في أن هذه الهيئة هي التي سمعت المرافعة، أو أن النيابة العامة كانت ممثلة في مرحلة المحاكمة، فإن ما ينهض في هذا الخصوص لا يكون مديدا. لما كان ذلك، وكان لا يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أثار شيئا في شأن بطلان إعلانه للحضور أمام محكمة أول درجة، فلا تقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على الحكم الغيابي الابتدائي أن القاضي الذي أصدره قد وقع عليه، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم، ومن ثم فإن النقص لذلك يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن حضر بجلسته المعارضة ولم يطلب إعلان شهود، كما يبين من الرجوع إلى محضر جلسة محكمة ثاني درجة أن المدافع عنه ترفع في الدعوى دون أن يطلب من المحكمة سماع الشهود أو إجراء تحقيق في الدعوى، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون

الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحول للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، ولما كان الطاعن — على ما سلف بيانه — لم يطلب من محكمة أول درجة سماع الشهود فإنه يعد متنازلا عن طلب سماع شهادتهم ، وإذا كان الأصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعه دون أن يطلب إجراء أى تحقيق أو سماع شهود فليس له أن ينهى على المحكمة الاخلال بحقه في الدفاع بقعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة استقامها من بلاغ مأمور المركز الذي كان يستقل السيارة وأقوال شاهد الإثبات ومما رده الطاعن ومن التقرير الطبي ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وقد استظهر الحكم ركن الخطأ وعلاقة السببية وأثبتهما في حق الطاعن بقوله ”وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من انحرافه يسارا واصطدامه بالحجني عليه دون التحرز لانشغال الطريق في يمينه بالماوشى وفي يساره بدراجة الحجني عليه مما كان يتعين معه إبطاء سير سيارة الأول ناحية اليمين أو إيقافها حتى يخلو الطريق له وخصوصا وأن الطريق كان مشغولا من الناحيتين باعتراف المتهم ، ولم يدفع المتهم التهمة بدفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبته بمواد الإتهام .. ، كما حصل الحكم من التقرير الطبي أن الحجني عليه توفي بسبب هبوط بالوظائف الأساسية بالمخ نتيجة كسر بقاع الجمجمة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والإصابة التي أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلاص في منطق سائغ وتدليل مقبول

إلى توافر السببية بين خطأ الطامن وإصابة المجنى عليه التي أدت إلى وفاته ، فإن ما ينهض الطامن في هذا الصدد يكون غير شديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين مواد الإتهام التي طلبت النيابة تطبيقها ، وأفصح عن أخذه بها — ومن بينها المادة ١/٢٢٨ من قانون العقوبات التي عاقب الطامن بمقتضاها فإن النعمى عليه باعقال ذلك يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدي ، وقصدي اسكندر عزت ،
محمد يونس ثابت .

(١٨٠)

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٧ القضائية

(٢٤١) مواد مخدرة . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . نقض .
"أسباب الطعن . مالا يقبل من الأسباب" .

(١) كذابة الشك في صحة التهمة . سند البراءة — ولو تردى الحكم في خطأ قانوني .

(٢) شروط صحة القضاء بالبراءة ؟

١ — من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة لا يعيبه مادام
أن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئة المتهم على عدم اطمئنانه
إلى صلته بالمخدر بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها
مالا يجوز معه مصادرتة في اعتقاده ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم
المطعون فيه أنه بالإضافة إلى ما أثاره من بطلان إذن التفتيش لقيامه على تحريرات
غير جديده قد استند في قضائه بالبراءة إلى أسباب أخرى مبنهاها الشك في التهمة
المسندة إلى المطعون ضده .

٢ — يكفي أن يتشكك القاضي في صحة التهمة كي يقضى بالبراءة إذ ملاك
الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يطعن إليه فإن تعيب الحكم في إحدى دعائمه
بالخطأ في تطبيق القانون — بفرض صحته — يكون غير منتج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (أفيون) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته بالمواد ١/٧ و ٣/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند (أ) من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول ٢ مارس سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المادة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت في الدعوى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الاسكندرية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت في الدعوى حضوريا للمرة الثانية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده إستنادا إلى بطلان إذن التفتيش لا بدئائه على تحريات غير جدية إذ خلا محضرها من بيان محل إقامته . قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأن القانون لا يشترط شكلا معينًا لإذن التفتيش ولا ينال من صحته خلوه من بيانه موطن المأذون بتفتيشه .

وحيث إنه من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة لا يعيبه مادام أن قاضي الموضوع قد حول في تكوين عقيدته بتبرئة المتهم على عدم اطمئنانه إلى صلاته بالمخدر بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرته في اعتقاده . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بالإضافة إلى ما أثاره من بطلان إذن التفتيش لقيامه

على تحريات غير جدية قد استند في قضائه بالبراءة إلى أسباب أخرى مبناهما الشك في التهمة المسندة إلى المطعون ضده . وإذا كان يكفي أن يتشكك القاضى في صحة التهمة كى يقضى بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يطمئن إليه ، فإن تعيب الحكم فى إحدى دعائمه بالخطأ فى تطبيق القانون — بفرض صحته — يكون غير منتج . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٣٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين أحمد نواد جنيبة ، ويعيش رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ .

(١٨١)

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ القضائية

قتل عمد . سبق إصرار . قصد جنائي . إثبات . " بوجه عام " . فاعل
أصلي . مسئولية جنائية . ارتباط . عقوبة . " تطبيقها " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

(١) سبق الإصرار . حالة ذهنية . استخلاصها . موضوعي .

قول الحكم إن الطاعنين أعدوا أسلحة نارية وقصدوا مكان جلوس المجنى عليه الأول وبادروه
بإطلاق النار عليه والضرب بعصا دون مقدمات . ثارا لاعتداء ابن عمه صباح ذات اليوم على أحدهم .
تفانيته تدل على توافر سبق الإصرار في حقهم .

(٢) اتهم الحكم إلى أن الطاعنين استعملوا أسلحة قاتلة بطيئة وأنهم أطلقوها صوب
المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه إحداهما وأصابت الأخرى المجنى عليهم الآخر بقنينة تدل على
على توافر نية القتل في جانبهم وإن استعمل أحدهم عصا في الاعتداء طالما ثبت اتفاقهم بجرمها
على القتل .

(٣) سبق الإصرار على القتل في حق المتهمين . أثره . تضامنهم في المسؤولية عن تلك الجريمة
كفاعلين أصليين . المادة ٣٩ عقوبات .

(٤) يبان الحكم أن الجرائم التي ارتكبها المتهمون وقعت لغرض واحد . ومعاقبة كل منهم
بعقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم أعمالا لحكم المادة ٣٢ عقوبات
لا يقال منه عدم ذكر الجريمة ذات العقوبة الأشد .

١ — لما كان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني
فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها
القاضي منها استخلاصا وكان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقا

قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين من أنهم أرادوا التآمر للاعتداء الذى وقع صباح يوم الحادث من ابن عم المجنى عليه الأول على الطاعن الثانى فكبر ذلك عند الطاعنين وأعدوا الأسلحة النارية اللازمة لذلك وقصدوا إلى مكان جلوس المجنى عليه الأول وبادروا بإطلاق النار عليه وضربه بالعصا دون مقدمات ، وكان ما استظهره الحكم للاستدلال على ثبوت ظرف سبق الاصرار من وقائع وأمارات كشفت عنه ولما ما أخذها من أوراق الدعوى هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص ، فان ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل .

٢ - لما كان قصد القتل أسرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأت بها الجاني وتم هما يضممه في نفسه . فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان الحكم قد دلت على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعنين وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا التدليل من أن الطاعنين استعملوا آلات قاتلة بطبيعتها "بندقيتين ومسدس" وأنهم أطلقوا النار منها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه أحد الأعميرة وطاشت الأخرى فأصابته المجنى عليها الآخرىين وأنه وإن كان الطاعن الثانى استعمل العصا في الاعتداء على المجنى عليه الأول فان ظروف الحادث تفصح عن اتفاقه مع باقى الطاعنين على إزهاق روح هذا المجنى عليه بسبب حادث الصباح ، ومن ثم فان ما يزعمه الطاعنون على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير صديد .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار

في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية فان كلا منهم يكون مسئولا عن جريمة الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهم المشترك الذي يتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات — ويكون معنى الطاعن الثاني في هذا الشأن لا محل له . أما ما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه بأنه لم يعرض لدفاعهم القائم على عدم توافر نية القتل فردود بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية وحسبها أن تورد في حكمها الأدلة المنتجة التي صحت لديها على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة إليه بأركانها وظروفها المشددة، ولا على الحكم إن هو التفت عن الرد صراحة على دفاع المتهم مادام الرد يستفاد ضمنا من الأدلة التي أوردها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد دلى على توافر نية القتل لدى الطاعنين على نحو ما تقدم فلا وجه لما يثيرونه في هذا الصدد .

٤ — لما كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبها الطاعنون الأول والثالث والرابع المستوجبة لعقابهم وأنها ارتكبت لغرض واحد بما يوجب الحكم على كل منهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على كل من هؤلاء الثلاثة بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم (أولا) شرعوا في قتل
و و عمدا مع سبق الإصرار بأن اتتوا
قتل وعقدوا العزم على ذلك وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية
مششخنة "بندقية ومسدس" ، وآلة راضة "عصا" وتوجهوا إليه في المكان

الذى أيقنوا تواجد به وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا وعاجله المتهم الثانى بتوجيه ضربة إليه من عصا فحدثت إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى كما أطلق عليه المتهم الثالث عيارين أخطاه وأصاب أحدهما فحدثت إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى . كما أطلق عليه المتهم الرابع عيارا ناريا أخطاه وأصاب فحدثت إصابته الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجرى عليهم بالعلاج . (ثانياً) المتهمون الأول والثالث (أ) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة "بندقية ومسدس" . (ب) أحرزوا ذخيرة مما تستعمل فى الأسلحة النارية سالفه الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو إحرازها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ و ٦ و ٢٦ / ٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . ومسكة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليهم . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الشروع فى قتل المجرى عليهم مع سبق الإصرار قد شابه قصور فى التسبب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يقم الدليل السائغ على توافر سبق الإصرار فى حق الطاعنين مما يكون له أثره فى تكييف التهمة بالنسبة للطاعن الثانى الذى لم يثبت الحكم فى حقه إلا أنه استعمل عصا فى ضرب المجرى عليه وهو ما لا يكفى لاعتباره شارعا فى قتله إذا انتهى ظرف سبق الإصرار لدى الطاعنين كما جاء الحكم قاصرا فى الدليل على توافر نية القتل فى حقهم ولم يرد على دفاعهم بأن الحادث وقع وليد مشاجرة طارئة هذا إلى أنه أعمل فى حق الطاعنين الأول والثالث والرابع حكم المسادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهم

عقوبة الجريمة الأشد دون أن يفصح عن أى من الجريمتين اللتين دانهم بهما هي الأشد ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في القتل مع سبق الإصرار التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . ولما كان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين من أنهم أرادوا النار للاعتداء الذي وقع صباح يوم الحادث من ابن عم المجنى عليه الأول على الطاعن الثاني فكبر ذلك عند الطاعنين وأعدوا الأسلحة النارية اللازمة لذلك وقصدوا إلى مكان جلوس المجنى عليه الأول وبادروا بإطلاق النار عليه وضربه بالعصا دون مقدمات ، وكان ما استظهره الحكم للاستدلال على ثبوت ظرف سبق الإصرار من وقائع وأمارات كشفت عنه ولما أخذها من أوراق الدعوى هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعنين ، وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا الدليل من أن الطاعنين استعملوا آلات قاتلة بطبيعتها "بندقيتين

ومسدس " وأنهم أطلقوا النار منها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه أحد الأعيرة وطاشت الأخرى فأصاب المجنى عليه الآخر وأنه وإن كان الطاعن الثاني استعمل العصا في الاعتداء على المجنى عليه الأول فإن ظروف الحادث تفصح عن اتفائه مع باقي الطاعنين على إزهاق روح هذا المجنى عليه بسبب حادث الصباح ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهم يكون مسؤولا عن جريمة الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهم المشترك الذي يتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، ويكون منعى الطاعن الثاني في هذا الشأن لا محل له . أما ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بأنه لم يعرض لدفاعهم القائم على عدم توافر نية القتل فمردود بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية وحسبها أن تورد في حكمها الأدلة المتبعة التي صحت لديها على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة إليه بأركانها وظروفها المشددة ، ولا على الحكم إن هو التفت من الرد صراحة على دفاع المتهم ما دام الرد يستفاد ضمنا من الأدلة التي أوردها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دال على توافر نية القتل لدى الطاعنين على نحو ما تقدم فلا وجه لما يشيرونه في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبها الطاعنون الأول والثالث والرابع والمستوجبة لعقابهم وأنها ارتكبت لغرض واحد بما يوجب الحكم على كل منهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على كل من هؤلاء الثلاثة بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد عمل بحكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد فزاد جنيته ، وبعيش محمد رشدي . ومحمد محمد ربه .
وأحمد هادي موسى .

(١٨٢)

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٧ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . قتل عمد . قصد جنائي .

تسجيل الحكم أن الحادث ارتكب أخذاً بثأر ابن عم الطاعن . لا يكفي بذاته لتراثر قصد
الاعتداء أو نية ازدياق روح المجنى عليه لديه . ما دام أن كل ما استند إليه من مجرد
مصاحبة لمن أطلق النار بخاة على المجنى عليه فأرداه قتيلاً .

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقع الدعوى في قوله : حيث
إن وقائع الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من الاطلاع على الأوراق وما تم فيها
من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة تبجل في أنه في يوم ١٩٧٢/١١/٢٧
تناول وشقيقه المجنى عليه — طعام العشاء
ثم توجهوا إلى محل الأول وبعد قليل حضر إليهما المتهمان " الطاعنان " —
واشترى كل منهما خمس سجائر وكان أولهما الطاعن الأول — يحمل فرد خرطوش
وفي هذه الأثناء كان المجنى عليه — ينتظر أخاه خارج المحل وقد ولى
وجهه شطر المحل ولما خرج المتهمان من المحل اقترب الطاعن
الأول — من المجنى عليه حتى أصبح قبالة وعلى يمينه ثم صوب الفرد ناحيته
من قرب وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه يمين مقدم الصدر أسفل حامة
الشدى اليمنى وكان شقيق المجنى عليه — يقف وقتئذ في مدخل محله
حاملًا لـ ١٠ تضيء ما أمامها وكانت إصابة المجنى عليه قاتلة فما لبث

أن لفظ أنفاسه الأخيرة“ وأورد الحكم على لسان شقيق المجنى عليه أن الحادث ارتكب أخذا بالنار — لإتهام والده وعمه بقتل ابن عم الطاعن الثاني وهو نسيب الطاعن الأول منذ خمسة عشرة عاما — ثم تحدث الحكم عن نية القتل وظرف سبق الإصرار بقوله: ”وحيث إن نية القتل ثابتة قبل المتهمين — الطاعنين — من استعمال سلاح قاتل بطبيعته — فرد خرطوش — ومن إطلاقه من مسافة قريبة جدا وفي مقتل ومن أن الحادث ارتكب أخذا بالنار . وحيث إن ركن سبق الإصرار ثابت قبل المتهمين من ارتكابهما الحادث على النحو المفاجيء الذي حدث ودون حدوث مشادة أو استفزاز من جانب المجنى عليه مما يفصح عن نيتهما بقتل المجنى عليه بمجرد أن واتهما الفرصة المناسبة لذلك .“ لما كان ذلك وكان لا يبين من هذا الذي أورده الحكم — سواء في مقام بيانه واقعة الدعوى ، أو معرض حديثه عن نية القتل وظرف سبق الإصرار توافر نية القتل في حق الطاعن الثاني ، ذلك بأنه لا يكفي في إثبات هذه النية في حقه ما سجله الحكم من أن الحادث قد ارتكب أخذا بنار ابن عمه مادام قصارى ما أسنده إليه الحكم إنما هو مجرد وجوده بصحبة الطاعن الأول في غضون ارتكاب الحادث وأثناء إطلاق الأخير العيار الناري بخفاة على المجنى عليه وهو ما لا يتوافر به — في حد ذاته الدليل على تعمد الطاعن الثاني وقوع الاعتداء على المجنى عليه ، فضلا عن تعمد المساهمة في ازهاق روحه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التدليل على توافر نية القتل في حق الطاعن الثاني مما يوجب نقضه — بالنسبة إلى الطاعنين — والإحالة ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

أتممت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (أولا) قتلا عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك سلاحين ناريتين وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريتين غير مششخصين في غير الأحوال الممرح بها فانونا .

(ثالثا) أحرزا ذخيرة مما تستعمل في السلاحين الناريين سالفى الذكر دون أن يكون مرخصا لهما في حيازتهما واحرازهما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق ، فقرر ذلك وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام (أولا) بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهم المسندة إليه . (ثانيا) بمعاقة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة عن التهمة الأولى المسندة إليه وببراءته من التهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه (ثالثا) بإلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة قتل عمد مع سبق الإصرار ، إذ قد شابه قصور في التدليل على توافر نية القتل في حقهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : "حيث إن وقائع الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من الاطلاع على الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلاسة المحاكمة تبجل في أنه في يوم ١٩٧٢/١١/٢٧ تناول ... وشقيقه — المجنى عليه — طعام العشاء ثم توجهوا إلى محل الأول وبعد قليل حضر إليهما المتهمان و — الطاعنان — واشترى كل منهما خمس سجائر وكان أولهما — الطاعن الأول — يحمل فرد خرطوش وفي هذه الأثناء كان — المجنى عليه — ينتظر أخاه خارج المحل وقد ولى وجهه شطر المحل ولما نرج المتهمان من المحل اقترب — الطاعن الأول — من المجنى عليه حتى أصبح قبالة وعلى يمينه ثم صوب الفرد

ناحيته من قرب وأطلق عليه عيارا ناريا أصابه يمين مقدم الصدر أسفل حامة
 الثدي الأيمن وكان — شقيق المجنى عليه — يقف وقتئذ في مدخل
 محله حاملا لمبة نمرة ١٠ تضيء ما أمامها وكانت إصابة المجنى عليه قاتلة فما لبث
 أن لفظ أنفاسه الأخيرة". وأورد الحكم على لسان شقيق المجنى عليه أن الحادث
 ارتكب أخذا بالنار — لإتهام والده وعمه بقتل ابن عم الطاعن الثاني وهو
 نسيب الطاعن الأول منذ خمسة عشر عاما — ثم تحدث الحكم عن نية القتل
 وظرف سبق الاصرار بقوله: "وحيث إن نية القتل ثابتة قبل المتهمين
 — الطاعنين — من استعمال سلاح قاتل بطبيعته — فرد خرطوش — ومن
 إطلاقه من مسافة قريبة جدا وفي مقتل ومن أن الحادث ارتكب أخذا بالنار .
 وحيث إن ركن سبق الاصرار ثابت قبل المتهمين من ارتكابهما الحادث
 على النحو المفاجيء الذي حدث ودون حدوث مشادة أو استفزاز من جانب
 المجنى عليه مما يفصح عن نيتهما المبيتة لقتل المجنى عليه بمجرد أن واثمهما الفرصة
 المناسبة لذلك". لما كان ذلك وكان لا يبين من هذا الذي أوردته المحكمة —
 سواء في مقام بيانه واقعة الدعوى ، أو معرض حديثه عن نية القتل وظرف سبق
 الاصرار — توافر نية القتل في حق الطاعن الثاني ذلك بأنه لا يكفي في إثبات هذه
 النية في حقه ما سجله الحكم من أن الحادث قد ارتكب أخذا بنار ابن عمه ما دام
 قصارى ما أسنده إليه الحكم إنما هو مجرد وجوده بصحبة الطاعن الأول
 في غضون ارتكاب الحادث وأثناء إطلاق الأخير العيار الناري بغاة على المجنى عليه
 وهو ما لا يتوافر به — في حد ذاته — الدليل على تعمد الطاعن الثاني وقوع
 الاعتداء على المجنى عليه ، فضلا عن تعمد المساهمة في ازهاق روحه . لما كان
 ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التدليل على توافر نية القتل في حق الطاعن
 الثاني مما يوجب نقضه — بالنسبة إلى الطاعنين — والإحالة ، وذلك لوحدة
 الواقعة ولحسن سير العدالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد قواد جنيبة ، محمد وهبة ، محمد علي بلبح ، ومحمد حلي رافب .

(١٨٣)

الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ القضائية

تبديد حكم "تسبيبه" . تسبيب معيب " . دفاع . "الاخلال بحق
الدفاع . ما يوفره" . إثبات "بوجه عام" . نقض "أسباب الطعن .
ما يقبل منها" .

إحالة الحكم في بيان دليل الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة . دورت بيان مضمون أرجح
استدلاله به . عدم كفايته سنداً للإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

النفات الحكم من إثبات دفاع المتهم أو الرد عليه . تصور .

لما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : "وحيث ان المحكمة بعد
اطلاعها على الأوراق ترى أن التهمة ثابتة قبيل المتهم ثبوتاً كافياً لإدانتها
وذلك مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ولم يدفعها المتهم بأي دفاع مقبول ومن ثم يتعين
مقابله عنها طبقاً لمواد الإتهام" . لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية
قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها
وسلامة ما أخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة

كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة هذا فضلا عن أن الطاعن قدم مذكرة أمام محكمة ثاني درجة أثار فيها عدم مسئوليته عن الرسوم المستحقة على السيارة التي أوقع الحجز من أجلها وأنه لم يعلم بالحجز واليوم الذي تحدد لتبليغ ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع فلم يحصل له إثباتا له أو ردا عليه وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد المحجوزات المبيعة الوصف والقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح قلم مرور الغربية والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الأمانة فاختلسها لنفسه بذية تملكها إضرارا بالدائن الحاجز . وطالبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المحلة الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش أوقف التنفيذ فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اختلاس أشياء محجوز عليها إداريا قد شابه قصور في التسبيب واختلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه جاء خلوا من الأدلة على صحة الإتهام المسند إلى الطاعن فضلا عن أنه ضرب صفحا عما دفع به من عدم

مسئوليته عن الرسوم التي توقع الجز من أجلها وأنه لم يعلم بالجز واليوم الذي حدد لبيع المحجوزات .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله : "وحيث ان المحكمة بعد إطلاعها على الأوراق ترى أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتنا كافيا لإدائته وذلك مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ولم يدفعها المتهم بأي دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه عنها طبقا لمواد الإتهام . لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا للمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار لإثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة هذا فضلا عن أن الطاعن قدم مذكرة أمام محكمة ثاني درجة أثار فيها عدم مسئولية عن الرسوم المستحقة على السيارة التي أوقع الجز من أجلها وأنه لم يعلم بالجز واليوم الذي تمديد للبيع ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع المحصل لإثباته أو ردا عليه وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، لما كان مما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : يعيش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ . ومحمد
حلي راغب .

(١٨٤)

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٧ القضائية

(١ - ٤) قتل خطأ . نقض . " التـقـرير بالطعن " " الحكم
في الطعن " . إثبات . " بوجه عام " . " خبرة " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره " .

(١) وجوب التقرير بالطعن عند العلم بالحكم المطعون فيه . فور زوال المانع من التقرير
في الميعاد .

(٢) تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى . موضوعي .
المحكمة هي التي يراد في كل ما تستطيع أن تشرح طريقها فيه بنفسها .

(٣) إبطال الحكم دفاعاً قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . قصور وإخلال بحق الدفاع .
تمسك الطاعن باحتمال فساد حجة البتسلاين التي سببت الوفاة لعيب في تصنيفها أو لسوء حفظها .
إفقاله . إخلال . بقى الدفاع وقهور لا يغني عنه تساند الحكم إلى أدلة أخرى .

(٤) نقض الحكم بالنسبة لأنهم يقتضون نقضه بالنسبة للسنول عن الحقوق المدنية .
أساس ذلك ؟

١ - لما كان الطاعن بعد أن علم بالحكم المطعون فيه قد قام به العذر
المانع دون التقرير بالطعن فيه في الميعاد القانوني ثم بادر فور زواله إلى الطعن فيه
وتقديم أسبابه موقفاً عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون
مقبولاً شكلاً .

٢ — متى كان يبين من الاطلاع على مدونات الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه حصل وانتهت الدعوى بما مجمله أن المجنى عليه قد توفي على أثر تعاطيه حقنة تحتوي على مادة البنسلين كان الطاعن — وهو طبيب الإدارة الصحية للشركة التي يعمل بها المجنى عليه — قد قرر علاجه بها ، وبعد أن أورد الحكم مضمون الأدلة التي أقام عليها قضاءه ودفاع الطاعن خلص إلى عدة تقارير تساند إليها في إدانته للطاعن من بينها قوله " أن ما ذهب إليه الطبيب المتهم وأيدته فيه الممرضة التي تعمل تحت رئاسته من أن الحقنة التي توفي المجنى عليه من أجلها على أثرها هي الحقنة الثانية من بين الحقن الثلاث التي وصفها له لا يقبل عقلا ولا يمكن التسليم به لأنه طالما كان من المقطوع به ببساطة أن المجنى عليه المذكور مصاب بحساسية ضد مثل هذا العقار فإنه لا يتصور تعاطيه له لأول مرة دون أن يتعرض من جراء ذلك لأية مضاعفات على نحو ما ادعاه الطبيب المتهم ثم ملاقاته الموت فور تعاطيه له للمرة الثانية أو بعد ذلك بفترة وجيزة أقصاها عشرة دقائق رغم كل محاولات إسعافه " — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن يتعارض مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعي من أن الحساسية التي تنتج عن مادة البنسلين قد تحدث ولو كان قد تكرر الحقن بها لفترات طويلة سابقة ، وأنه وإن كان الأصل أن المحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القسوة التدللية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأي الخبر في مسألة فنية بحتة فإنه يتعين عليها أن تستند في تغييره إلى أسباب فنية تجعله وهي لا تستطيع في ذلك أن تحمل محل الخبر فيها ، لما كان ذلك ، فإن ما قال به الحكم على خلاف ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي مجردا من سنده في ذلك لا يكفي بذاته لإهدار هذا التقرير وما حواه من أسانيد فنية وكان خليقا بالمحكمة وقد داخلها الشك في صحة هذا الرأي أن تستجلى الأمر عن طريق المختص فنيا أما وهي لم تفعل فإن حكمها — فضلا عن فساده في الاستدلال — يكون معيبا بالتصور .

٣ — إغفال الحكم تحقيق ما دفع به الطاعن من احتمال فساد الحقنة التي أعطيت للمجنى عليه لعيب في تصنيعها أو لسوء في حفظها أو الرد على هذا الدفاع

من واقع دليل فنى يعيبه لأنه — فى خصوص الدعوى المطروحة — دفاع جوهرى من شأنه — لو صح أن يتغير به وجه الرأى فيها . ولا يغنى عن ذلك كله ما ذكره المحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة .

٤ — لما كان نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها الطاعن فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معا ، وإلزام المطعون ضدهم " المدعين بالحقوق المدنية المصروفات المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته الاحتياط وحسن التقدير العام بعدم مراعاته للأصول الطبية الواجبة الاتباع وإخلاله بإخلاصا بما تفرضه عليه أصول مهنته بأن اغفل اتخاذ الحيطة الواجبة بإجراء اختبار حساسية الحنجرة عليه لعقار البنسلين قبل الحقن به الأمر الذى نتج عنه وفاة الحنجرة عليه نتيجة هبوط حاد بالقلب والتنفس من صدمة استهدافية شديدة إثر تعاطيه حقنة بنسلين على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى ورثة الحنجرة عليه مدنيا قبل المتهم ورئيس مجلس إدارة شركة بصفتهم مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الأزبكية الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والإيقاف وألزمته والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا ورثة الحنجرة عليه مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، ومحكمة القاهرة

الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى الجنائية والاكتفاء بتغريم المتهم مائتي جنيه . (ثانيا) بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ في حضور الطاعن إلا أنه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض ويودع أسبابه إلا بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٦ ، متجاوزا الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولما كان الطاعن قد أوضح في أسباب طعنه أن هذا قهريا هو المرض حال بينه وبين التقرير بالطعن في الميعاد القانوني وتقدم بشهادة طبية مؤرخة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٦ صادرة من إحدى مستشفيات المؤسسة العلاجية تتضمن إصابته في الفترة من ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ إلى ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٦ بنوبة ذبحة قلبية وكان تحت العلاج طوال هذه الفترة مما يؤيد دفاع الطاعن من أنه كان مريضا في تاريخ انتهاء المدة المقررة للطعن بالنقض وأنه فور زوال المرض بادر إلى التقرير بالطعن باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا يتعين القيام به أثر زوال المانع . لما كان ذلك وكان الطاعن بعد أن علم بالحكم المطعون فيه قد قام به العذر المانع دون التقرير بالطعن فيه في الميعاد القانوني ثم بادر فور زواله إلى الطعن فيه وتقديم أسبابه موقعا عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة القتل خطأ قد شابه قصور في التسييب وانطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم عمول في قضائه على أن وفاة المحبى عليه نشأت عن تعاطيه الحقنة الأولى من عقار البندولين الذي قرر الطاعن علاجه به ونفى إمكان حدوث الوفاة من تعاطي الحقنة الثانية مخالفا بذلك ما استقرت عليه الآراء الطبية في هذا الشأن وما انتهى إليه كبير الأطباء الشرعيين من أنه من الجائز حصول

الحساسية دون سابق حقن بالبندولين أو رغم تكرار ذلك الحقن ، كما أن الحكم أغفل تحقيق دفاع الطاعن من جواز وجود عيب في تصنيع الحقنة أو في طريقة حفظها مما أدى إلى تلفها وبالتالي إلى النتيجة التي نشأت عن استعمالها كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مدونات الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه حصل واقعة الدعوى بما يجمله أن المجنى عليه قد توفى على أثر تعاطيه حقنة تحتوي على مادة البندولين كان الطاعن — وهو طبيب الإدارة الصحية للشركة التي يعمل بها المجنى عليه قد قرر علاجه بها ، وبعد أن أورد الحكم مضمون الأدلة التي أقام عليها قضاؤه ودفاع الطاعن خلاص إلى عدة تقارير تساند إليها إداسته للطاعن من بينها قوله ” أن ما ذهب إليه الطبيب المتهم وأيدته فيه الممرضة التي تعمل تحت رئاسته من أن الحقنة التي توفى المجنى عليه على أثرها هي الحقنة الثانية من بين الحقن الثلاث التي وصفها له لا يقبل عقلا ولا يمكن التسليم به لأنه طالما كان المقطوع به ببساطة أن المجنى عليه المذكور مصاب بحساسية ضد مثل هذا العقار فإنه لا يتصور تعاطيه له لأول مرة دون أن يتعرض من جراء ذلك لأية مضاعفات على نحو ما ادعاء الطبيب المتهم ثم ملاقاته الموت فور تعاطيه له في المرة الثانية أو بعد ذلك بفترة وجيزة أفصاها عشر دقائق رغم كل محاولات اسعافه “ — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن يتعارض مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعي من أن الحساسية التي تنتج عن مادة البندولين قد تحدث وأو كان قد تكرر الحقن بها لفترات طويلة سابقة ، وأنه وإن كان الأصل أن المحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث وهي الخبر الأهل في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ، إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأي الخبر في مسألة فنية بحجة فإنه يتعين عليها أن تستند في تفسيره إلى أسباب فنية تحمله وهي لا تستطيع في ذلك أن محل محل الخبر فيها . لما كان ذلك ، فإن ما قال به الحكم على خلاف ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي مجردا من سنده في ذلك لا يكفي بذاته لإهدار هذا التقرير وما حواه من أسانيد فنية وكان خليقا بالحكمة وقد داخلها الشك في صحة هذا الرأي أن تستجلى الأمر

عن طريق المختص فنياً أما وهى لم تفعل فإن حكمها — فضلاً عن فسادها فى الاستدلال — يكون معيباً بالقصور . هذا بالإضافة إلى ما تعيب به الحكم من إغفال تحقيق ما دفع به الطاعن من احتمال فساد الحقنة التى أعطيت للجنى عليه لعيب فى تصنيعها أو لسوء فى حفظها أو الرد على هذا الدفاع من واقع دليل فنى ، لأنه — فى خصوص الدعوى المطروحة — دفاع جوهري من شأنه — لو صح أن يتغير به وجه الرأى فيها . ولا يغنى عن ذلك كله ما ذكره الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطاعن . ولما كان نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها المدعى بالحقوق المدنية" المزمومات المدنية . إليهما معاً ، وإلزام المطعون ضدهم "المدعين بالحقوق المدنية" المزمومات المدنية .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي الغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ومحمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل . ومحمد
حلي راغب .

(١٨٥)

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٧ القضائية

استئناف . " ميعاده " . " نظره والحكم فيه " . نقض . " حالات
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " نظره والحكم فيه " .
قضاء المحكمة خطأ بعدم قبول الاستئناف شكلاً . وجوب أن يكون مع
النقض الإحالة .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبول استئناف المحكوم عليه
شكلاً لرفعه بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر في ١٩/٦/١٩٧٥
ولم يستأنفه إلا في ٣٠/١٠/١٩٧٥ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم
المستأنف قد صدر في ٣٠/١٠/١٩٧٥ لا في ١٩/٦/١٩٧٥ واستأنفه المحكوم عليه
في ذات تاريخ صدوره ، مما مفاده أنه قرر بالاستئناف خلال الأجل القانوني
الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ،
لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه - إذ ذهب على خلاف الواقع
إلى أن الحكم المستأنف صدر في ١٩/٦/١٩٧٥ ورتب على ذلك القضاء بعدم
قبول استئناف المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ
في الاسناد وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه
وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلاً ، ولما كان هذا الخطأ القانوني
قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف فإنه يتعين
أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولاً) ألقى في الطريق العام قاذورات مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة العامة . (ثانياً) أشغل الطريق العام بدون ترخيص . وطلبت معاقبة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ والمواد ١ و ٢ و ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة جناح قسم العرب الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش من التهمة الأولى ومائة قرش من التهمة الثانية وإلزامه رسم الإشغال المستحق والمصاريف إلى تاريخ الإزالة خلال شهرين من تاريخ الحكم من التهمة الثانية . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير بعدم الميعاد . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً للتقرير به بعد الميعاد استناداً إلى أن الحكم المستأنف صدر في ١٩/٦/١٩٧٥ ولم يقرر باستئنائه إلا في ٣٠/١٠/١٩٧٥ ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المستأنف لم يصدر إلا في ٣٠/١٠/١٩٧٥ وقرر المحكوم عليه بالاستئناف في ذات التاريخ ، ومن ثم فإن استئنائه يكون قد قدم في الميعاد القانوني ، الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلاً لرفعه بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر في ١٩/٦/١٩٧٥ ولم يستأنفه إلا في ٣٠/١٠/١٩٧٥ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر في ٣٠/١٠/١٩٧٥ لا في ١٩/٦/١٩٧٥ واستأنفه المحكوم عليه

في ذات تاريخ صدوره ، مما مفاده انه قرر بالاستئناف خلال الأجل القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف الواقع إلى أن الحكم المستأنف صدر في ١٩ / ٦ / ١٩٧٥ ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في الاسناد وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ووجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلاً ، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، ومحمد صفوت القاضى ،
ومحمد عبد الحميد صادق .

(١٨٦)

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ القضائية

(١) حكم . "بيانات التسبب" . شيك بدون رصيد . جريمة "أركانها" .
بيانات . حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات ؟

(٢) حكم . "بيانات حكم الإدانة" . "تسبب" . تسبب غير معيب " .
كفاية إيضاح مادة العقوبة بالحكم الابتدائى والاستثنائى .

(٣) محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الارتباط" . شيك بدون رصيد .
تزوير "تزوير المحررات العرفية" . عقوبة . "تطبيقها" . ارتباط . نقض .
"حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون" .

تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوع . إلغاء تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات
رغم وجوب ذلك . خطأ قانونى يستوجب تدخل محكمة النقض .
مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟

(٤) نقض . "حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون" . محكمة النقض
"سلطانها" .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لصالح المتهم تلقائيا من نفسها . متى تبين أنه يبنى
على خطأ فى تطبيق القانون . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٥) تزوير . " تزوير المحررات العرفية " . عقوبة . " العقوبة المبررة " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . " بيانات التسبیب " . شك بدون
رصید . نقض " المصلحة في الطعن " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

انعدام مصلحة الطاعن في النفي على الحكم بعدم اطلاق المحكمة على الورقة المزورة أو عدم
بيان مواد العقاب . طالما قضى بادانته من تهمة إصدار شك بدون رصید وأوقع عليه عقوبة واحدة
تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

١ — لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم
في الدعوى المطروحة كافيا في تفهم واقعة إصدار الشك بدون رصید بأركانها
وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص
المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — لما كان الثابت أن الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المؤيد له
والمطعون فيه قد بين مادة العقاب بالنسبة لجريمة إصدار شك بدون رصید .
فإن ما ينعاه الطاعن من قصور الحكم في بيان مواد العقاب بالنسبة لهذه الجريمة
لا يكون له أساس .

٣ — من المقرر أنه وإن كان الأمر في تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل
في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى
كما صار إثباتها في الحكم توجب تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، فإن
عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التي تقتضي تدخل محكمة النقض لانزال
حكم القانون على وجهه الصحيح ، وإذا كان مناط تطبيق المادة المذكورة
أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها
البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد
في هذه المادة ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اقترف جريمة إصدار شك بدون رصید
ثم اقترف جريمة تزوير محرر عرفي — يتضمن تخالفا بقيمة الشك — واستعمال

ذلك المحرر المزور ، فإن في ذلك ما يتحقق به معنى الارتباط بين هذه الجرائم جميعا مما كان لازمه أن يصدر حكم الإدانة فيها بعقوبة الجريمة الأشد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذي أوقع على الطاعن عقوبتين مستقلتين عن الجرائم الثلاث المسندة إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٤ — تجهيز الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض للمحكمة أن تنقض الحكم لمصاحبة المتهم من نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون .

٥ — لا مضاحاة للطاعن من النعوى على الحكم بعدم إطلاع المحكمة على الورقة المزورة أو عدم بيانها مواد العقاب بالنسبة لتهمة التزوير والاستعمال طالما أنه قضى بادانته عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية لـ شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المبنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح ميت غمر الجزئية — بعد ضم اللجنة رقم ١٣٤٠٣ لسنة ١٩٧٣ . مركز ميت غمر — قضت حضوريا باعتباريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) في اللجنة رقم ٦٨٥٥ لسنة ١٩٧٢ بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنميات وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض

المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية، وفي اللجنة رقم ١٣٤٠٣ سنة ١٩٧٣ بحسب المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنينا لإيقاف التنفيذ عن التهمتين . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا في اللجنة رقم ٦٨٥٥ سنة ١٩٧٢ ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية وقبول الاستئناف شكلا في اللجنة رقم ١٣٤٠٣ لسنة ١٩٧٣ وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم إصدار شيك بدون رصيد وتزوير محرر حرفي واستعماله قد شابه القصور في البيان ، ذلك أنه خلا من بيان الواقعة بياناً واضحاً تتحقق به أركان هذه الجرائم إذ لم يورد مضمونا كافيا لورقتي الشيك والمخالصة موضوع الاتهام ، كما أغفل الحكم بيان نصوص القانون التي أنزل بموجبها العقاب على الطاعن ، وأخيراً فلم يتضمن ما يفيد أن المحكمة اطلمت على ورقة المخالصة موضوع تهمة التزوير والاستعمال .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن أصدر شيكا على بنك القاهرة فرع ميت غمر لمصلحة المدعى بالحقوق المدنية وبعرض هذا الشيك على البنك المسحوب عليه أفاد بأن الطاعن ليس له حساب ، ثم حصل الحكم دفاع الطاعن بأنه تخالف عن المبلغ موضوع الشيك ورد عليه بأنه ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن المخالصة المقدمة منورة صلبا وتوقيعا على المدعى بالحقوق المدنية ، وانتهى الحكم إلى أن الاتهام المسند إلى الطاعن ثابت قبله من تحرير شيكا لا يقابله رصيد ومن اشتراكه مع آخر مجهول في تزوير المخالصة المنسوبة للمدعى بالحقوق المدنية ومن استعماله لها وتقديمها إلى المحكمة . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم في الدعوى المطروحة كافيا في تفهم الواقعة إصدار الشيك بدون رصيد بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن

ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائي والحكم الاستثنائي المؤيد له والمطعون فيه قد بين مادة العقاب بالنسبة لجريمة إصدار شيك بدون رصيد ، فإن ما ينمى الطاعن عن قصور الحكم في بيان مواد العقاب بالنسبة لهذه الجريمة لا يكون له أساس . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما صار إثباتها في الحكم توجب تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح ، وإذا كان مناط تطبيق المادة المذكورة أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الواحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في هذه المادة ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اقترف جريمة إصدار شيك بدون رصيد ثم اقترف جريمة تزوير محرر عرفى — يتضمن تحالفا بقبعة الشيك — واستعمال ذلك المحرر المزور ، فإن في ذلك ما يتحقق به معنى الارتباط بين هذه الجرائم جميعا مما كان لازمه أن يصدر حكم الإدانة فيها بعقوبة الجريمة الأشد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذى أوقع على الطاعن عقوبتين مستقلتين عن الجرائم الثلاثة المسندة إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به في الدعوى الجنائية وتصحيحه بمقابلة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور عن التهم الثلاثة المسندة إليه . لما كان ما تقدم ، فإنه لا مصلحة للطاعن — من بعد — من النعى على الحكم بعدم اطلاع المحكمة على الورقة المزورة أو عدم بيانها مواد العقاب بالنسبة لتهمتي التزوير والاستعمال طالما أنه قضى بإدائته عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جديفة . ويعيش رشدي . ومحمد وهبة . وأحمد موسى .

(١٨٧)

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إختصاص . " الإختصاص النوعي " . محكمة الجنايات .
" إختصاصها " .

إحالة الدهوى إلى محكمة الجنايات بوصفها إجرامية . ثبوت أنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة . عل المحكمة الفصل فيها . تكليفها لها بأنها جنحة قبل التحقيق والمرافعة . وجوب القضاء بعدم إختصاصها بها وإحالتها إلى المحكمة الجزئية .
مادة ٣٨٢ إجراءات .

(٢) أسباب الإلابة وموانع العقاب . " دفاع شرعي " . دفع . " الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
حالا يوفره " .

التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي . وجوب أن يكون جديا وصريحا ، اشتراط إرادته بصريح اللفظ . في لازم .

قول المتهم أنه رأى أحد اثنين يهيم بالإمعاك بزوجه فأطلق النار بقصد إنهاء الوضع وتفرق الجميع . لا يعد تمسكا بقيام حالة الدفاع الشرعي .

١ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدهوى أحييت أصلا إلى محكمة الجنايات بوصفها جنائية قتل عمد ولم تر هي أن الواقعة تعد جنحة خلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطامن ، فانه كان

متعينا عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات . أما الحكم بعدم الاختصاص والاحالة إلى المحكمة الجزئية فلا مجال له — وعلى ما جاء بصريح الفقرة الأولى من تلك المادة — إلا إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

٢ — من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى وإن كان لا يشترط فيه إirاده بالفظه، إلا أنه يجب أن يكون صريحا وجديا . وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن كل ما أثاره المدافع عن الطاعن هو أن هذا الأخير رأى واحدا من اثنين من الشبان يهيم بالإمساك بزوجه فأراد باطلاق النار لإنهاء الوضع وتفريق الجمع ، وهو ما لا يفصح عن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن الزوجة — كما هي معروفة به فى القانون — ولا يعتبر طلبا جديدا بتحقيقها وكانت الواقعة — حسبما سجلها الحكم لا ترشح لقيام تلك الحالة ، فإنه تعيب الحكم فى هذا الخصوص . يكون غير مقبول .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل الشهيرة عمدا بأن أطلق عيارين ناريتين من مسدسه فى اتجاه المجنى عليها وآخرين قاصدا القتل وأصابها أحدهما محدثا بها الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمواد الاتهام . فقرر ذلك . ومحاكمة جنائيات القاهرة بعد أن عدلت وصف التهمة إلى قتل خطأ قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة قتل خطأ قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه إخلال بحق الدفاع وقصور وتناقض في التسبيب ، ذلك بأن الدعوى كانت قد أحيلت إلى محكمة الجنايات باعتبار الواقعة جنائية قتل عمد فرأت المحكمة أنها تعد جنحة ، ومن ثم فقد كان عليها أن تحكم بعدم الاختصاص ونحوها إلى المحكمة الجزئية لأن الحكم فيها هذا إلى أنها قعدت من تحقيق حالة الدفاع الشرعي من زوجة الطاعن التي يتضح من دفاعه بجلسة المحاكمة أنه تمسك بقيامها — كما أنها لم تستظهر ركن الخطأ في حقه ، فضلا عن أنها أوقعت عليه أقصى العقوبة بالرغم مما أثبتته في حكمها من أنه كان مستيقظا من نومه وأطلق النار وهو في غير حاله الطبيعية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن مشادة حدثت بين زوجة الطاعن المقيمة بالطابق الثالث وجارتها المقيمة بالطابق الرابع ، استيقظ هو على صوتها ونحج إلى سلم المنزل يستطلع الأمر ثم ما لبث أن عاد وأحضر مسدسا أطلق منه عيارين فاريين في اتجاه الطابق الأعلى حيث كانت تقف الجارة وبعض أفار بها على السلم ، فأصاب أحدهما صديقتها المجنى عليها — التي تصادف وجودها معها — وأودى بحياتها . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستقاة من أقوال الشهود واعتراف الطاعن والمأينة وتقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى أحيلت أصلا إلى محكمة الجنايات بوصفها جنائية قتل عمد ولم ترهى أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن ، فإنه كان متعينا عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك أعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات . أما الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية فلا مجال له — وعلى ما جاء بصريح الفقرة الأولى من تلك المادة — إلا إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التمسك بقيام حالة

الدفاع الشرعى وإن كان لا يشترط فيه إirاده بلفظه ، إلا أنه يجب أن يكون صريحا وجديا . وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن كل ما أثاره المدافع عن الطاعن هو أن هذا الأخير رأى واحدا من اثنين من الشبان يهيم بالامساك بزوجه فأراد بإطلاق النار لإنهاء الوضع وتفريق الجمع ، وهو ما لا يفصح عن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن الزوجة — كما هى معروفة به فى القانون — ولا يعتبر طلبا جديا بتحقيقها . وكانت الواقعة — حسبما سجلها الحكم على النحو السالف بيانه — لا ترشح لقيام تلك الحالة ، فإن تعيب الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان بها الطاعن — ومن بينها ركن الخطأ الذى يتمثل فى إطلاق العيارين داخل المنزل المسكون فى اتجاه الطابق الأعلى حيث كانت تقف جارتهم وبعض أقاربها وصديقتها المحبى عليها على السلم وأورد على ثبوت هذه الواقعة أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم أن ما أثبتته من أن الطاعن كان مستيقظا من نومه وأطلق النار وهو فى غير حالته الطبيعية إنما كان فى مقام التدليل على انتفاء نية القتل فى حقه — وصولا إلى اعتبار الواقعة جنحة قتل خطأ وليست جنائية — ومن ثم فلا تناقض بين هذا الذى أثبتته المحكمة وبين ما ارتأته فى حدود سلطتها التقديرية من معاقبة الطاعن بأقصى العقوبة المقررة لتلك الجنحة . لما كان ما تقدم ، فإن اللطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه مرضوعا .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، وعديش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ،
وأحمد موسى .

(١٨٨)

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٧٧ القضائية

بناء . تقسيم . محكمة الموضوع . " نظرها الدعوى والحكم فيها " . نقض .
" أسباب الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

جريمة إقامة البناء بغير ترخيص وجريئة إقامته على أرض غير مقسمة . قوامهما فعل مادي
واحد هو إقامة البناء . تقديم المتهم للحاكم عن الثانية . يعود الحكم عن تحقيق مبلغ توافر الأول
في حقه . خطأ في تطبيق القانون .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة
العامة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تبحث الواقعة المطروحة عليها
بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً وذلك أنها
وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة
الحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى
على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة وكل
ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر
الإحالة أو طلب التكليف بالحضور—ولما كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص
وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما
تقوم على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى ، غير أن
الفعل المادي المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض غير مقسمة

أو أقيم عليها بغير ترخيص . فالواقعة المسادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف ، والتفت من الوصف الآخر للواقعة المطروحة وهو إقامة البناء بغير ترخيص ولم يقل كالمته فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كانت المحكمة لم توجه الوصف الآخر إلى المتهم حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن هذه المحكمة — محكمة النقض — لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أقام البناء المبين بالمحضر على أرض غير مقسمة وطلبت عقابه بالمواد ١٠ و ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ومحكمة الفيوم الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرime إقامة بناء على أرض لم يصدر في شأنها قرار بتقسيمها قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك بأن الفعل المبادئ لهذه الجريمة يلزمه وصف جريمة أخرى هي جريمة إقامة البناء بغير ترخيص التي كان يتعين إتيان العقوبة المقررة لها التزاما من المحكمة بواجبها في تحييص الواقعة المطروحة عليها بكافة كيوفها القانونية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة للدعوى في أن مهندس التنظيم أثبت في محضره أن المتهم (المطعون ضده) قام

بالبناء المهيمن بالمحضر على أرض غير مقسمة ، واستند الحكم في إدانة المتهم إلى محضر مهندس التنظيم وأُنزل عليه حكم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تنحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المخالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طالب التكليف بالحضور — ولما كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى ، غير أن الفعل المسمى بالمكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص . فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف ، والتفت من الوصف الآخر للواقعة المطروحة وهو إقامة البناء بغير ترخيص ولم يقل كلمته فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كانت المحكمة لم توجه الوصف الآخر إلى المتهم حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن هذه المحكمة — محكمة النقض — لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قزاد جنيته ، وهدى رشدي ، محمد وهبه ، وأحمد موسى .

(١٨٩)

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٧ القضائية

قتل خطأ . دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . نقض "حالات
الطعن" . "الحكم في الطعن" .

تمسك الطاعن بدرجةتي النفاذ بطالب سماع شهود الإثبات . النفات المحكمة من ذلك
بقالة عدم جدواه لأن الواقعة قد وضحت لديها . خطأ في القانون واخلال بحق الدفاع .
أساس ذلك .

نقض الحكم بالنسبة للتهم يقتضى نقضه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية أساس ذلك .

لما كان يبين من محاضر الجلسات ، ومن المفردات — التي أمرت المحكمة
بضمها تحقيقاً للطعن — أن المدافع عن الطاعن قد استمسك ، في درجةتي
التقاضى — سواء فيما قدمه من دفاع شفوي أو مكتوب — بطلب استدعاء
محرم المحضر والشهود الذين سئلوا فيه ، بيد أن الحكيم — الإبتدائي والمطعون فيه —
صدرا دون سماع أحد منهم ، رغم توالى التأجيلات بمحكمة أول درجة
لهذا الغرض . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على ذلك الطلب بأنه
غير مجد ، لأن واقعة الدعوى قد وضحت لدى المحكمة — إذ هي بحالتها — على النحو
الذي فصلته في حكمها — كافية لتكوين عقيدتها في الفصل في موضوعها ،
مستشهداً في هذا الصدد بقضاء محكمة النقص . لما كان ذلك ، وكان ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — المشار إليه بالحكم — من أنه متى كانت الواقعة

قد وضحت لدى محكمة الموضوع أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة ، لا ينخل البتة بما هو مقرر — وفق المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — من أن الأصل في المحاكمة أنها تقوم على التحقيق الشفوي ، الذي تجريه المحكمة — في مواجهة المتهم — بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل إلا إذا تعذر سماع الشهود لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، قبولاً صريحاً أو ضمناً — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٣ من ذلك القانون تنص على أن "تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة ممن تنسب إليه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق" ، ولما كان الثابت — على ما سلف بيانه — أن المدافع عن الطاعن لم يتنازل — في أية درجة من درجتي التقاضي — عن سماع الشهود تنازلاً صريحاً أو ضمناً ، ولا يغير من ذلك ما ورد من بمحضر الجلسة الأخيرة — التي صدر بها الحكم المطعون فيه — من قيامه بسرد وقائع الدعوى وإبدائه طلباته ، مادام الثابت أنه أصر — في الوقت ذاته بتلك الجلسة — على طلب استدعاء محرر المحضر والشهود . لما كان ما تقدم فإن الحكم إذ لم يستجب إلى هذا الطلب ورد عليه بانعدام جدواه وذلك على الرغم من أن المحكمة — بدرجتها — لم تبجر تحقيقاً شفويًا بالجلسة ، يكون — فضلاً عن انطوائه على خطأ في تطبيق القانون — مشوباً بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه بالنسبة للطاعن وللمستأنول عن الحقوق المدنية والإحالة ، ولو أن الأخير لم يقرر بالطعن — لقيام مسئوليتهم من التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين بها الطاعن — مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولاً) تسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى وسائل النقل العامة البرية (السيارة الأوتوبس قيادته) من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر وكان ذلك ناشئاً عن إهماله بأن قاد سيارة من غير حيلة وبكيفية ينجم عنها الخطر وانحرف بها للاحية اليسار دون أن يتأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك فاصطدم بعמוד إضاءة أسقطه على الأرض ونجم عن ذلك الحادث (ثانياً) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله بأن قاد السيارة على النحو سالف الذكر مما أدى إلى اصطدامها بعמוד إضاءة ونجم عن ذلك سقوطه على المجنى عليه الذى كان يجلس أسفله وأدى إلى إصاباته الميمنة بالمحضر والتي أودت بحياته (ثالثاً) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر (رابعاً) لم ينحرف بالسيارة قيادته تدريجياً إلى المكان الذى سيتجه إليه ، وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/١٦٩ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٧٢/٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ و ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعى (والد المجنى عليه) مدنيًا وطلب القضاء له قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية (هيئة النقل العام) بمبلغ ٥١ جنيناً على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة الزل الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ والزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا للمدعى بالحق المدنى متضامين مبلغ ٥١ جنيناً على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل خطأ ، قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبب ذلك بأنه لم يستجب إلى طلب استدعاء محرر المحضر والشهود — الذي إستمسك به المدافع عن الطاعن في درجتي التقاضى — ورد عليه بما لا يصلح ردا .

وحيث أنه يبين من محاضر الجلسات ، ومن المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن — أن المدافع عن الطاعن قد استمسك ، في درجتي التقاضى — سواء فيما قدمه من دفاع شفوي أو مكتوب — بطلب استدعاء محرر المحضر والشهود الذين سئلوا فيه بيد أن الحكيمين — الإبتدائي والمطعون فيه — صدرا دون سماع أحد منهم ، رغم توالى التأجيلات بمحكمة أول درجة لهذا الغرض . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على ذلك الطلب بأنه غير مجد ، لأن واقعة الدعوى قد وضحت لدى المحكمة ، إذ هي بحالتها — على النحو الذى فصلته في حكمها — كافية لتكوين عقيدتها في الفصل في موضوعها ، مستشهدة في هذا الصدد بقضاء محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما جرى به قضاء هذه المحكمة — المشار اليه بالحكم — من أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى محكمة الموضوع أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة ، لا يخل البتة بما هو مقرر — وفق المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — من أن الأصل في المحاكمة أنها تقوم على التحقيق الشفوي الذى تجريه المحكمة — في مواجهة المتهم — بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل إلا إذا أعذر سماع الشهود لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك — فبولا صريحا أو ضمنا — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٣ من ذلك القانون تنص على أن " تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة ممن تنسب له لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق " ، ولما كان الثابت — على ما سلف بيانه — أن المدافع عن الطاعن لم يتنازل — في أية درجة

من درجتي التقاضى — من سماع الشهود تنازلا صريحا ولا ضميا ، ولا يغير من ذلك ماورد بمحضر الجلسة الأخيرة — التى صدر بها الحكم المطعون فيه — من قيامه بسرد وقائع الدعوى وإبدائه طلباته ، مادام الثابت أنه أصر — فى الوقت ذاته بتلك الجلسة — على طلب استدعاء محرر المحضر والشهود . لما كان ما تقدم فإن الحكم إذ لم يستجب إلى هذا الطلب ورد عليه بانعدام جدواه وذلك على الرغم من أن المحكمة — بدرجتها — لم تجر تحقيقا شفويا بالجلسة ، يكون — فضلا عن انطوائه على خطأ فى تطبيق القانون — مشوبا بالإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه بالنسبة للطاعن وللسئول عن الحقوق المدنية والاحالة ، ولأن الأخير لم يقرر بالطعن — لقيام مسئوليتهما من التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها الطاعن — مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد علي موسى ،

(١٩٠)

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ القضائية

مواد مخدرة ، تفتيش . ” التفتيش بإذن . إصداره “ . بطلان . نقض .
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

صدر الإذن بالتفتيش للاتجار في المواد المخدرة . تكليف التفتيش عن ضبط حقن
الديكسا فيتامين . . إبطال الإذن لعدم جدية التحريات . سائق .

لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصححة الدفع
ببطلان التفتيش قائلاً في تسبيب قضائه ما نصه ” وإذ كان ما تضمنه الحضر
المحرر بطلب الإذن بالتفتيش لم يتضمن من الدلائل والأمارات ما يقنع المحكمة
بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش أو كفايتها لتسوين إصداره
وآية ذلك ما قرره مستصدر الإذن بالتحقيقات من أن التحريات التي قام بها
بنفسه أكدت أن المتهم يتجر في مادة ما كستون فورت وأن المدمنين يترددون عليه
لتهاطبها في الوقت الذي لم يذكر شيئاً عن ذلك في محضره مكتفياً بإطلاق المسألة
التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي المواد المخدرة دون ترخيص أو تحديد والفرق
بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنة الديكسا فيتامين واضح وبين ، ولو صح
مازعمه الضابط بشأن تحرياته لأثبتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة
في صححة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية . ولا يقدح في ذلك
أن سلطة التحقيق صاحبة الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية
هذه التحريات ، إذ أن ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع باعتبارها الرقابة

على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر بالبناء على هذه التحريات يكون باطلا هو وما يترتب عليه من إجراءات “ . ولما كان مفاد ذلك أن المحكمة إنما أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جدد في تحريه عن المتهم لعرف حقيقة نشاطه وأنه يقوم باعطاء مدمني المخدرات الذين يترددون عليه حقن “ الديكسافيتامين “ ، أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة إليه فذلك لقصوره في التحري مما يبطل الأمر الذي استصدره ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه ، ولم يبطل الأمر لمجرد عدم تحديد نوع المخدر في محضر التحريات ، وهو استنتاج سائع تملكه محكمة الموضوع ، لما هو مقرر من أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز وحاز جوهر مخدرا (محلول الديكسافيتامين) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه والمصادرة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز جوهر مخدر قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أقام قضاؤه على ما انتهى إليه من بطلان إذن التفتيش لمجرد خلو محضر التحريات من تحديد نوع المادة المخدرة التي يتجر فيها المطعون ضده مع أن ذلك لا يدل بذاته على عدم جدية التحريات إذ ليس هناك ما يمنع الشخص الواحد من الاتجار في أكثر من مادة مخدرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده وببصحة الدفع ببطلان التفتيش قائلاً في تسبيب قضائه ما نصه " وإذ كان ما تضمنه المحضر بطلب الإذن بالتفتيش لم يتضمن من الدلائل والأمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره. وأية ذلك ما قرره مستصدر الإذن بالتحقيقات أن التحريات التي قام بها بنفسه أكدت أن المتهم يتجر في مادة ما كستون فورت وأن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئاً عن ذلك في محضره مكتفياً باطلاق المسألة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي المواد المخدرة دون ترخيص أو تحديد والفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنة الديكسافيتامين للمدمنين واضح وبين ، ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لأثبتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية. ولا يقدح في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبة الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية هذه التحريات ، إذ أن ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع باعتبارها الرقبة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر بالبنداء على هذه التحريات يكون باطلاً هو وما يترتب عليه من إجراءات " ولما كان مفاد ذلك أن المحكمة إنما أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جدد في في تحريره عن المتهم لعرف حقيقة نشاطه وأنه يقوم بإعطاء مدمني المخدرات الذين يترددون عليه حقن الديكسافيتامين أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة إليه ، فذلك لقصوره في التحري مما يبطل الأمر الذي استصدره ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه ، ولم يبطل الأمر لمجرد عدم تحديد نوع المخدر في محضر التحريات ، وهو استنتاج سائق تملكه محكمة الموضوع ، لما هو مقرر من أن تقدير جدية التحريات ، وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

بإدارة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جنيته ، وميش محمد رشدي ، ومحمد وهبه ، وأحمد موسى .

(١٩١)

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٧ القضائية

مواد مخدرة . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . قصد جنائي .
حكم . "تسبب" . تسبب غير معيب . "إثبات" "قرائن" . نقض . "أسباب
الطعن" . "لا يقبل منها" .

تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . مثال .

للمحكمة أن ترى في التحريات ما يبرر الإذن بالتفتيش وأن تطرحها فيما عداه . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا كما أن ضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة - لما كان ذلك - وكان للمحكمة أن تجزئ تحريات الشرطة التي تعول عليها في تكوين عقيدتها فتأخذ منها ما انطمن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة مما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى التحريات المسوقة لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن إحراز المطعون ضده للمخدر كان بقصد

الاتجار — وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره فإن ماثيره الطاعنة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده لم يسأل بمحضر الضبط ولم يعترف بإحرازه المخدر بقصد الاتجار كما ذهبت الطاعنة — وإنما الثابت به الإجراءات التي اتبعتها الضابط في القبض والتفتيش وأنه واجه المطعون ضده بالمضبوطات فاعترف له بحيازتها بقصد الاتجار وهو ما لا يعد اعترافاً منه بما أسند إليه ولا يعدو ما أثبتته الضابط في هذا الشأن عن كونه مجرد قول للضابط يخضع لتقدير المحكمة التي أفصححت عن عدم اطمئنانها إليه في هذا الشق ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيشاً) في غير الاحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً لمواد الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبنود ١٢ من الجدول رقم واحد المرافق بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة استهدمت قصد الاتجار دون أن تفتن إلى توافره في حق المطعون ضده من تحريات الشرطة ومن كبر كمية المخدر المضبوط ومن اعترافه بمحضر الضبط بالاتجار فيه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون ضده بين واقعة الدعوى في قوله بأنها تخلص في أن النقيب رئيس وحدة مباحث بولاق دلت تحرياته العمرية على أن المتهم يحوز وشقيقته ... مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، فاستصدر في ١٣/١٠/١٩٧٣ إذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش كل منهما وفي اليوم التالي انتقل الضابط إلى كشك سجاير خاص بأولهما حيث وجده واقفا أمامه وتجلس إلى جواره شقيقته وإذ قبض الضابط عليهما قرر المتهم أن أخذه لا دخل لها بالمخدرات وطلب منها إخراج ما يجيبها فأخرجت من جيب جلابها الأيمن السفلى كيسا من النايلون الأبيض تحتوي على لفافتين كبيرتين تحتويان على لفافات بها مادة تشبه الحشيش ولما قام الضابط بتفتيش ملابس المتهم عثر بجيب الساعة الأيمن الداخلي على لفافة من ورق السلوفان بها مادة تشبه ذات المادة وتبين فيما بعد أن المادة المضبوطة من جوهر الحشيش وتزن ٧٦,٣ جرام وإذ ذاك حرر الضابط محضرا بالإجراءات وأبلغ بها جهات الاختصاص هذا ولم تسفر التحقيقات عن تحديد قصد المتهم من إحرازه المخدر المضبوط وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده عرض لقصد الاتجار بقوله : "ومن حيث أن قصد الاتجار لا يعدو الدليل عليه تحريات وأقوال الضابط وهذه وحدها مجردة مما يؤيدها تنقص عن حد الكفاية في هذا الخصوص ومن حيث أنه من جهة أخرى لم تسفر التحقيقات عما إذا كان المتهم قصده بإحرازه المخدر المضبوط تعاطيا أم استعمالا شخصيا" . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغا كما أن ضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، وكان للمحكمة أن تجزئ تحريات الشرطة التي تعول عليها في تكوين عقيدتها فتأخذ منها بما تنظم إليه مما تراه مطابقا للتحقيق وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتضيها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى ثبت ذلك على اعتبارات سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى التحريات المسوغة لإصدار الإذن بالتفتيش ولكن لم يرف فيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقتضيه

بأن إحراز المطعون ضده للمخدر كان بقصد الاتجار — وهو ما لم يخطئ به الحكم في تقديره فإن ما تثيره الطاعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده لم يسأل بحضر الضبط ولم يعترف بإحرازه المخدر بقصد الاتجار — كما ذهبت النيابة الطاعة — وإنما الثابت به الإجراءات التي اتبعتها الضابطة في القبض والتفتيش وأنه واجه المطعون ضده بالمضبوطات فاعترف له بحيازتها بقصد الاتجار وهو ما لا يعدو اعترافاً منه بما أسند إليه ولا يعدو ما أثبتته الضابطة في هذا الشأن عن كونه مجرد قول للضابطة يخضع لتقدير المحكمة التي أفصححت عن عدم اطمئنانها إليه في هذا الشق ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن عل المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وصالح الدين الرشيدى ، وأحمد رفعت خلفاوى ،
وإسماعيل محمود حفيظ .

(١٩٢)

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٧ القضائية

(١ و ٢) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . دفاع " الإخلال بحق الدفاع .
بما لا يوفره " .

(١) مواجهة المتهم بالتهمة واجب أمام محكمة أول درجة لحسب .

(٢) سؤال المتهم عن التهمة لإجراء تنظيمى . لا يترتب البطلان على إغفاله .

(٣) محكمة استئنافية . " إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها " .
للإجراءات . " إجراءات محاكمة " . محضر جلسة . نقض . " أسباب الطعن .
بما لا يقبل منها " .

تمسك الطاعن ببطلان إجراء غير متعلق به . غير جائز .

(٤) محضر الجلسة . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . حكم .
" وضعة والتوقيع عليه وإصداره " . تزوير . " الإدعاء بالتزوير " .

الأصل فى الإجراءات إنها قد روعيت . جحد بما أثبتته المحكمة من تمام إجراء . عدم جواز
إحالة بالطعن بالتزوير .

(٥) محضر الجلسة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . بما لا يوفره " .
نقض . " أسباب الطعن . بما لا يقبل منها " . حكم . " بطلان الحكم " .
بطلان .

خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع . كاملا . لا يعيب الحكم . طالما لم يتمسك
بتأثيراته فى محضر الجلسة .

(٦) حكم "وضعه والتوقيع عليه وإصداره" . نقض . "أسباب الطعن .
مالا يقبل منها" .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله . متى استوفى قراءته قانونا .

(٧) مسئولية جنائية . قتل خطأ . إصابة خطأ . إثبات . "بوجه
عام" .

المرءة التي تصلح أساسا للسمالة الجنائية في جريمة القتل والاصابة . الخطأ . هي التي تميز الحد
الذي تقتضيه ملائسات الحل . تقدير ذلك . موضوعي .

(٨) خطأ . مسئولية مدنية . مسئولية جنائية . إثبات . "بوجه
عام" .

تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .

(٩) خطأ . ضرر . رابطة سببية . إثبات . "بوجه عام" . "قرائن" .
حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

كفاية توافق السببية بين الخطأ والضرر باستخلاص المحكمة من رافع الدعوى أنه أولا الخطأ
المرتكب ما وقع الضرر .

(١٠) محكمة استئنافية . "نظرها الدعوى والحكم فيها" . حكم . "تسببه .
تسبب غير معيب" . "بيانات التسبب" .

كفاية إبراز الحكم الابتدائي المؤيد استئنافية مكان وزمان وقوع الجريمة .

(١١) محضر الجلسة . محكمة استئنافية . "نظرها الدعوى والحكم فيها" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" . حكم . "تسببه . تسبب
غير معيب" .

النهي على المحكمة فعوبها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . فيرجز .

- ١ - من المقرر أن يسأل المتهم عن تهمته ليس واجبا إلا أمام محكمة أول درجة أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال .
- ٢ - إن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للتهم عن الفعل المسند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على إغفالها .
- ٣ - إن ما يثيره الطاعن من خلو محاضر جلسات محكمة ثانية درجة من إثبات حضور المدعى بالحقوق المدنية ، مردود بأنه مادام هذا الإجراء يتعلق بغيره ، فإنه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الإجراء إذ أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان .
- ٤ - من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، فلا يجوز للطاعن أن يجهل ما أثبتته الحكم من تلاوة تقرير التاخيض إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله .
- ٥ - المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا ، إذ كان عليه إن كان يهمل تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر . كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة ، وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز حاجته من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله .
- ٦ - إن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، وما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ، فإن نعي الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولا .
- ٧ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمسائلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

٨ — تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام النقض .

٩ — من المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وأن يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة بعض المجنى عليهم وإصابة الآخرين ، فيكون ما خلاص إليه الحكم في هذا الشأن سديدا .

١٠ — إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يكشف عن مكان وزمان وقوع الجريمة مردود بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في صدر بيانه لواقعة الدعوى حين ذكر تاريخ الحادث وساعته وتحديد مكان وقوعه .

١١ — لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أمام المحكمة دفاعه القائم على انتفاء عنصر السرعة أثناء قيادته السيارة على ما أورده بوجه طعنه ، وكان المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبدأ أمامها . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه (أولا) تسبب خطأ في موت
 و وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين
 والقرارات واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر
 ولم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق فاصطدم بالسيارة القادمة من الاتجاه المضاد
 التي كان يستقلها المجني عليها فأحدث إصابتهما الموصوفة بالتقرير الطبي التي
 أودت بحياتهما . (ثانيا) تسبب خطأ في جرح و
 وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين والقرارات واللوائح
 بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ولم يلتزم الجانب الأيمن
 عن الطريق فاصطدم بالسيارة القادمة من الاتجاه المضاد والتي كان يستقلها المجني
 عليهم وأحدث إصاباتهم الموصوفة بالتقرير الطبي . (ثالثا) لم يلتزم الجانب
 الأيمن من الطريق أثناء سيره بالسيارة . (رابعا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة
 الأشخاص والأموال للخطر وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون
 العقوبات والمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٧٤ و ٧٧ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ والمادة ٢
 من القرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ وادعى كل من ورثة المرحوم و
 مدنيا بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم والمسئول عن الحقوق
 المدنية . ومحكمة القناطر الخيرية الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمواد
 الاتهام (أولا) بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لإيقاف
 التنفيذ وذلك عما نسب إليه بلا مصاريف جنائية . (ثانيا) بإلزام المدعى عليه
 والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعين ورثة المرحوم
 مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامهما بالمصاريف ومبلغ جنهتان
 مقابل أتعاب المحاماة . (ثالثا) بإلزام المدعى عليه والمسئول عن الحقوق المدنية
 متضامنين بأن يدفعوا للمدعين مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت
 مع إلزامهما بالمصاريف ومبلغ جنهتان مقابل أتعاب المحاماة . فعارض وقضى
 في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه
 إلى حبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة ١٠ ج لإيقاف التنفيذ وتأنيده فيما عدا
 ذلك بلا مصاريف جنائية ، فاستأنف المحكوم عليه الحكم ، ومحكمة بنها الابتدائية

— هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل والإصابة الخطأ المسندتين إليه قد شابه البطلان والقصور في التسييب ، ذلك أن محكمة ثاني درجة لم تواجه الطاعن بالنهمة المسندة إليه ، وخلت محاضر جلساتها من إثبات حضور المدعى بالحقوق المدنية ، وتلاوة تقرير التاخيص ، ودفاع الطاعن خلافا للثابت في ورقة الحكم التي حررت على نموذج مما ينهى على أن محاكمته أمام هذه المحكمة كانت محاكمته شكلية — كما اعتنق الحكم أسباب محكمة أول درجة التي خلت من استظهار رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي أصاب المجنى عليهم ولا بين إصاباتهم والوفاة . دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة . هذا فضلا عن أن الحكم لم يكشف عن مكان وزمان الحادث ، كما نفت عما أثاره الدفاع بشأن انتفاء عنصر السرعة لعدم وجود آثار فرامل في الطريق ، ولم يعرض له لميرادا أو ردا .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي القتل والإصابة الخطأ التي دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها استمدها من أقوال شهود الإثبات وما دلت عليه المعاينة والتقارير الطبية الخاصة بالمجنى عليهم في جريمة الإصابة الخطأ ، وبما جاء بإشارة مستشفى القناطر الخيرية المركزي نتيجة التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه وسبب وفاته ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا إلا أمام محكمة أول درجة ، أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال . كما أن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة لاتهم عن الفعل المسند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها ، لما كان ذلك ،

وكان ما يشيره الطاعن في شأن خلو محاضر جلسات محكمة ثاني درجة من إثبات حضور المدعى بالحقوق المدنية ، مردودا بأنه ما دام هذا الإجراء يتعلق بغيره ، فإنه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الإجراء إذ أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان . لما كان ذلك وكان ما يشيره الطاعن من خلو محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية من إثبات تلاوة تقرير التلخيص ، فإنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون أنه أثبت تلاوة تقرير التلخيص ، وكان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من هذه تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن من خلو محاضر جلسات المحاكمة من إثبات طلباته فإنه لما كان الطاعن لا يدعى بأن المحكمة قد منعت الدفاع عنه من مباشرة حقه ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا ، إذ كان عليه إن كان يجهل دويته أن يطلب صراحة إثباته في المحضر . كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة ، وحجز الدهوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تفصيله فيما كانت يتعين عليه تسجيله — لما كان ذلك ، وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . وما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص هاها القانون ، فإن نعى الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في نطاق سلطته التقديرية ، وفي منطق سائع وتدليل مقبول قد استخلص — من ظروف الواقعة وخصائصها — ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة المحنى

عليه وإصابة الآخرين نتيجة لذلك الخطأ ، من انطلاق الطاعن بالسيارة قيادته وسط الطريق ولم يلزم الجانب الأيمن منه محاولاً تخطي العربات التي كانت تسير بجانبه من الجهة اليمنى دون أن تسمح له حال الطريق بذلك ، إذ كان يتعين عليه وهو المخطئ أن يهدئ من سرعته حتى يفسح الطريق للسيارة التي كانت تسير إلى جانبه الأيمن ثم يتابع سيره من خلفها إلا أنه تابع سيره بسرعة تجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف الطريق ومكانه فاصطدم بالسيارة القادمة من الاتجاه المضاد والتي كان يستقلها المجنى عليهم فأحدث بهم الإصابات المميتة بالتقارير الطبية التي أوردت بحياة بعضهم وجرح الآخرين — وكان هذا الذي استخلصه مستمداً مما له أصل ثابت في الأوراق وليس محل جدل من الطاعن ، وهي أقوال المجنى عليهم وشهود الإثبات ومما دلت عليه المعاينة ومن أقوال الطاعن ذاته من أنه كان يقود سيارة النقل في وسط الطريق وكانت توجد عربة نقل صندوق (كارو) واقفة أمامه ثم فوجئ بسيارة نقل أخرى تسير على يمينه فحاول تخطيها وانحرف يساراً ففوجئ بالسيارة الأجرة واصطدم بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للسائبة الجنائية في جريمة القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينتسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها . وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جمائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل الجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة بعض المجنى عليهم وإصابة الآخرين ، فيكون ما خلاص إليه الحكم في هذا الشأن سديداً ، ويكون ما يثيره

الطاعن غير ذي محل . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يكشف عن مكان وزمان وقوع الجريمة فمردود بما أورد الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في صدر بيانه لواقعة الدعوى حين ذكر تاريخ الحادث ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ وساعته العاشرة والنصف وحدد مكان وقوعه بالطريق الزراعي الموصل بين بلدتي "باسوس" "أبو الغيط" بدائرة مركز "القناطر الخيرية" لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أمام المحكمة دفاعه القائم على انتفاء عنصر السرعة أثناء قيادته السيارة على ما أورده بوجه طعنه ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها . فإن ما يشبه الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن دل المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية للسادة
المستشارين ، محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر ،
ويونس ثابت .

(١٩٣)

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٧ القضائية

(١) تخار . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه . تسبب غير
معيب " .

تحقق جريمة إدارة محل للعب القمار فيه . ومن بفتحته للاعبين في الأوقات المقررة يومهم
يزاولون ألعاب القمار . ولو كان المحل شخصيا نعرض آخر .

(٢) مأمورو الضبط القضائي . تفتيش . " التفتيش بإذن " . " إذن التفتيش .
تنفيذه " . قرار .

كون المسكن مغلقة وقت حضور الضابط لتنفيذ إذن الضبط . لا ينفي عنه صفة تردد الناس
بدون تمييز للعب القمار .

(٣) تفتيش " إذن التفتيش . إصداره " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

تقدير جدية التعديات وكفايتها . موضوعي .

(٤) إكراه . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . إثبات .
" شهادة " .

عدم جواز التمسك أمام النقض لأول مرة . بأن الشهادة وليدة إكراه .

١ — لا يقدح في تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ اذعاء الطاعن أنه لم يكن قد أعد المكان خصيصا لألعاب القمار وإنما كان قد أعد مسكنا خاصا له ولعائلته ، ذلك لأنه لا يشترط في العقاب على تلك الجريمة أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حق ولو كان مخصصا لغرض آخر .

٢ — إن ما يقرره الطاعن من أن الضابط وجد باب سكنه مغلقا عند حضوره للتفتيش — على فرض صحته — ليس من شأنه أن يرفع عن ذلك المسكن صفة تردد الناس عليه بغير تمييز لألعاب القمار فيه وهو ما أثبتته الحكم بالأدلة السائغة التي اطعانت إليها المحكمة .

٣ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ولما كان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما دفع به الطاعن من بطلان الإذن الصادر بتفتيش مسكنه بقالة أنه لم يسبقه تحريات جدية واطرحه بما خلصت إليه المحكمة من اطعنائها إلى جدية تلك التحريات وأقرت سلطة التحقيق على إصدارها ذلك الإذن فإن ما ينمى الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٤ — يعود الطاعن عن الادعاء في طعنه أنه كان قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن أقواله وأقوال اللاعبين في محضر الضبط كانت وليدة الإكراه والتهديد فانه ليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

تتهم النيابة العامة الطاعن بأنه أدار مسكنه لألعاب القمار وأعد لدخول الناس فيه وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الأزبكية

قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرا وغرامة ٥٠٠ جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في — هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرime إدارة محل للعب للقمار قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال فضلا عما عاره من بطلان ذلك أن الطاعن لم يكن قد أعد مسكنه — الذي جرت فيه واقعة الضبط — لدخول الناس فيه بدون تمييز على نحو ما ذهب إليه الحكم خطأ بل أنه يقيم فيه مع زوجته وأولاده ويؤكد انتفاء صفة العمومية عنه أن الضابط عندما حضر لتفتيشه وجد بابا مغلقا مما دعاه إلى طرقه حتى فتح له ، أما اللاعبون الذين ضبطوا فيه فكانوا قد حضروا لزيارة الطاعن بمناسبة الاحتفال بزواج ابنته نظرا لما تربطهم به من علاقات القرابة والصدقة وآثروا أن يمشوا وقتهم في اللعب لجرد التسلية ، وعلى الرغم من أن الدفاع أثار ذلك فإن الحكم لم يهن بالرد عليه مع جوهريته ، واستند في الإدانة إلى ما جاء في محضر الضبط في حين أن الطاعن كان قد تمسك ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش لأنه لم تسبقه تحريات جدية مما يبطل جميع إجراءات الضبط ويحول دون التعويل عليها ، هذا إلى أن الحكم قد تساند إلى الأقوال التي نسبت للطاعن واللاعبين في محضر الضبط مع أنها كانت وايدة الإكراه والتهديد ، وفضلا عن ذلك فإن الحكم لم يصدر باسم الشعب وخلا من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه وما يفيد تلاوته علنا وكل هذا مما يبيح ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرime التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة

من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها، مرض لما أثاره الطاعن في دفاعه من انتفاء صفة العمومية عن مسكنه وأطرحه بما انتهى إليه في استخلاص سائغ ومنطق سليم من أن اللاعبين الذين ضبطوا في ذلك المسكن إنما كانوا يرددون عليه دون أن تربطهم بالطاعن أية صلة سوى رغبته في اللعب مقابل ما يتقاضاه منهم لقاء إعداده ذلك المكان ليدخل فيه من يشاء من الناس دون قيد أو شرط لمزاولة ألعاب القمار به، ولما كان هذا الذي استخلصه الحكم بالأدلة السائغة التي أوردها تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ ولا يقدح في ذلك ما يقول به الطاعن من أنه لم يكن قد أعد ذلك المكان خصيصا لألعاب القمار وإنما كان قد أعد مسكنا خاصا له ولعائلته ذلك لأنه لا يشترط في العقاب على تلك الجريمة أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان مخصصا لغرض آخر، لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من أن هؤلاء اللاعبين الذين ضبطوا في مسكنه كانوا قد حضروا إليه لزيارته احتفاء بزواج ابنته وأنهم تربطهم به صلة القرابة والصداقة ينحل في واقعه إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي استنبطت المحكمة معتقدها منها وهو ما لا تجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض، وكان ما يذهب إليه الطاعن من أن الضابط كان قد وجد باب مسكنه مغلقا عند حضوره للتفتيش — فإن هذا القول على فرض صحته — ليس من شأنه أن يرفع عن ذلك المسكن صفة تردد الناس عليه بغير تمييز للعب القمار فيه وهو ما أثبتته المحكمة بالأدلة السائغة التي اطمأنت إليها المحكمة، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب وكان الحكم المطعون فيه قد نص على ما دفع به الطاعن من بطلان الإذن الصادر بتفتيش مسكنه بقالة أنه لم تسبقه تحريات جديده وأطرحه بما خلصت إليه

المحكمة من اطمئنانها إلى جدية تلك التحريات وأقرت سلطة التحقيق على إصدارها ذلك الإذن قان ما ينعاها الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض، وإذا ما كان الطاعن لا يدعى في طعنه أنه كان قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن أقواله وأقوال اللاعبين في محضر الضبط كانت وايدة الإكراه والتهديد فانه ليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، لما كان ما تقدم، وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه صدر باسم الشعب واشتمت ديباجته على بيان أسماء القضاة الذين أصدروه وأنه تلى بجلسة علنية فإن ما يشير الطاعن في طعنه خلافا لذلك يكون على غير أساس من الواقع متعينا إطرأحه ومن ثم فإن الطعن يكون برمته في غير محله مستوجبا للرفض .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المقري كائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : يعوض محمد رشدي ، محمد وهبة ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ .

(١٩٤)

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ القضائية

(١ و ٢ و ٣) تزوير . دعوى مدنية . "سقوط حق المدعى المدني في الالتجاء
إلى الطريق الجنائي" . اختصاص . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .
إثبات . "بوجه عام" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . نقض .
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(١) إقامة دعوى الطرد للنصب أمام القضاء المدني . لا يسقط الحق في إقامة دعوى التعريض
من تزوير عقد إيجار العين المنصبة أمام القضاء الجنائي . حلة ذلك ، اختلاف موضوع الدعوى .

(٢) طالب ضم قضية لا يستلزم منه رفعه ردا صريحا . ما دام لا يترتب عليه القضاء بالبراءة
أو نفى القوة الدلالية القائمة في الدعوى .

(٣) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

الأدلة في المواد الجنائية ضائم متساندة . عدم جواز مناقشتها كل على حدة .

١ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن
بين واقعة الدعوى في قوله : " حيث إن وقائع الدعوى حسبما تبين من أوراقها
حاصلها أن المدعى بالحق المدني ... أقام الدعوى المسائلة بطريق اللجنة
المباشرة بعريضة أعلنت قانونا للمدعى عليها في ١٩/١٠/١٩٧١ طلب في ختامها
الحكم على المدعى عليه الأول - الطاعن بالعقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ ع بوصف
أنه زور عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ بأن وقع على العقد المذكور بتوقيعين

منورين نسب صدورهما للمدعى وأور عليه العقد بحلة وتفصيلا بأن ادعى صدوره من المدعى واستعمل العقد المذكور بأن قدمه في الشكوى ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ و بالزام المدعى عليه الأول بأن يدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع النفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه أن المدعى عليه الأول كان قد تأخر عليه قيمة إيجار دكان من ملكه بشارع سعد زغلول بنذر بلبيس وأنه حكم لصالح المدعى في الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٣ ق المنصورة بجلسة ١٩٧٠/١/٩ بإخلاء الدكان وتسليمه للمدعى ولما أراد المدعى التنفيذ بالإخلاء والتسليم بعد عدة إشكالات قضى فيها بالرفض والاستمرار في التنفيذ وبعد الإخلاء والتسليم نفاذا للحكم سالف الذكر اغتصب المدعى عليه الأول العين مع شقيقه وأنجرين فقدم المدعى شكوى عن ذلك . وفي تحقيقات الشكوى تقدم المدعى عليه الأول بعقد إيجار مؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ نسب صدوره للمدعى مدعيا أنه بعد أن تسلم الدكان أجره إليه بالعقد الذى تقدم به وأنه استلم منه مبلغ ٥٠ ج مقدم إيجار وذلك في الشكوى رقم ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ بلبيس ، وأنه لما كان قد أصيب بأضرار جسيمة من جراء فعل المدعى عليه الأول فهو يقيم الدعوى وطلب في ختام صحيفة الحكم بالطلبات سالفه الذكر ، عرض إلى الدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول الدعوى واطرحه على أساس أن المدعى بالحق المدنى لم يطلب في الدعوى المستعجلة المرفوعة منه أمام المحكمة المدنية إلا طرد الطاعن وهى تختلف في موضوعها عن دعواه المباشرة أمام محكمة الجنح بطلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار واستعماله . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه صحيحا في القانون إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هى طرد أساسه الغصب فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار ولو كان هذا العقد مرتبطا بدعوى الغصب لاختلاف موضوع الدعويين ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

٢ — لما كان النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لالتفاته عن طلب ضم القضية رقم ٩٥١ سنة ١٩٧١ مدنى مستعجل بلبيس مردودا بأن الثابت بالأوراق أن قصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن إلا إثبات مقومات دفعه بعدم قبول

الدعوى لسقوط حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق الجنائى ، وكان الطاعن قد قدم للمحكمة صورة من الحكم الصادر فى تلك الدعوى على ما أثبتته المحكمة فى حكمها فإنها لم تكن فى حاجة إلى أكثر من الاطلاع على هذه الصورة لكي تفصل فى هذا الدفع إذ فيها غناء عن ضم القضية ، ومن ثم فلا يحق للطاعن — من بعد — إثارة دعوى الإخلال بحقه فى الدفاع لالتفات المحكمة عن طلب ضم القضية المذكورة ما دامت قد رأت فى حدود حقها عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن طلب الدفاع ضم قضية لا يستلزم عند رفضه ردا صريحا ما دام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو ينفى القوة التدليلية القائمة فى الدعوى — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — ومن ثم فقد بات هذا الوجه من الذنب فى غير محله متعين الرفض .

٣ — لما كان الحكم قد فرض لما أثاره الطاعن فى دفاعه من أنه استلم عقد الإيجار بحالته من المظعون ضده وأطرح هذا الدفاع مدالا على ثبوت مساهمة الطاعن فى ارتكاب التزوير بما ساقه من عناصر أو قرائن سائغة اقتنع بها وجدانه خلاص منها إلى أن الطاعن لا بد ضالع فى تزوير عقد الإيجار وأنه مسئول عن هذه الجريمة ولو أنه لم يرتكب التزوير بنفسه لأنه يكفى اشتراكه فيها ، وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع التى لها أن تثبت حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه ما دام استخلاصها سائغا ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم ببيان سبب اعراضها عن أقوال شهود النفى ، وكان ما ساقه الطاعن فى شأن إطراح المحكمة لأقوال شهودى نفيه لا يعدو المجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن فى شأن الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فى غير محله ، ذلك أن الحكم لم يقتصر فى إثبات التهمة قبل الطاعن على مجرد الدليل المستمد من ذلك التقرير ، بل ارتكز على العناصر الأخرى التى أوردها والى تساند ذلك

التقرير ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الاكتفاء بمناقشة دليل بعينه دون باقي الأدلة ، ذلك أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم يلبي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد به الحكم منها ومتيجة في اكتمال افتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه — وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في وجه طعنه إن ما استند إليه الحكم له أصله الثابت بالأوراق بل يتجه منعاه في واقع الأمر إلى الذمى على المحكمة اطراحها أقوال شاهدهى النفى وأخذها بأدلة الثبوت في الدعوى مما يعد نميا على تقدير الدليل ، ومحاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح بلبليس الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه زور عقد الإيجار المؤرخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بأن وقع عليه بتوقيعين مزورين نسب صدورهما إليه كما استعمل العقد المزور المذكور بأن قدمه في الشكوى رقم ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ . وطلب معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت باعتبارها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت

بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وتأْييده فيما عدا ذلك، مارض، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأْييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطاعن هو الخطأ في اللذانون والصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، فقد دفع الطاعن بسقوط حق المدعى — المطعون ضده — في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر لسبق التجائه إلى الطريق المدني برفع الدعوى رقم ٩٥٩ سنة ١٩٧١ مدنى مستعجل بلبس على الطاعن ومع اتحاد الدعويين في السبب والموضوع والخصوم إذ كلاهما يستند إلى العقد المزور فإن المحكمة لم تأخذ بذلك وذهبت خطأ إلى وجود اختلاف في موضوع الدعويين على أساس أن الأولى دعوى طرد مستعجلة والثانية دعوى تعويض عن الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار ، كما طلب الدفاع عن الطاعن ضم الدعوى المستعجلة على أساس أنها تدل على أن المطعون ضده لجأ إلى القضاء المدني أولاً ثم عاد فرفع دعواه المباشرة ، إلا أن المحكمة اطرحت هذا الطلب ولم ترد عليه . هذا وقد دفع الطاعن تهمة التزوير بأنه تسلم عقد الإيجار بحالته من المطعون ضده وأن أقوال شاهدى النفى أمام المحكمة قطعت في الدلالة على صحة هذا الدفاع وتبرئة ساحتة إلا أن الحكم المطعون فيه ا طرح هذا الدفاع مانفقا عن دلالة هذه الحقائق الثابتة بالأوراق وعول في إدانة الطاعن على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير مع أنه لا يصلح دليلاً على ثبوت الإتهام المسند إلى الطاعن إذ انتهى هذا التقرير إلى أن التوقيعات المزورة على عقد الإيجار لم تكتب بخط الطاعن وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى في قوله "حيث إن واقعة الدعوى حسبما تبين من أوراقها حاصلها أن المدعى بالحق المدني ... أقام الدعوى المسائلة بطريق اللجنة المباشرة بعريضة أعلنت قانوناً للدعى طيهما في ١٩/١٠/١٩٧١ طلب في ختامها الحكم على المدعى عليه الأول — الطاعن — بالعقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ ع

بوصف أنه زور عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ بأن وقع على العقد المذكور بتوقيعين مزورين نسب صدورهما للدعى وزور عليه العقد جملة وتفصيلا بأن ادعى صدوره من المدعى واستعمل العقد المذكور بأن قدمه في الشكوى رقم ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ وبإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع التنفيذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه أن المدعى عليه الأول كان قد تضرر عليه قيمة إيجار دكان من ملكه بشارع سعد زغلول بندير بليس وأنه حكم لصالح المدعى في الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٣ قى المنصورة بجلسة ١٩٧٠/١/٩ بإخلاء الدكان وتسليمه للدعى ولما أراد المدعى التنفيذ بالإخلاء والتسليم بعد عدة اشكالات قضى فيها بالرفض والاستمرار في التنفيذ وبعد الإخلاء والتسليم نفاذا للحكم سالف الذكر اغتصب المدعى عليه الأول العين مع شقيقه وآخرين فقدم المدعى شكوى عن ذلك . وفي تحقيقات الشكوى تقدم المدعى عليه الأول بعقد إيجار مؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ نسب صدوره للدعى مدعيا أنه بعد أن تسلم الدكان أجره إليه بالعقد الذى تقدم به وأنه استلم منه مبلغ ٥٠ جنيتها مقدم إيجار وذلك فى الشكوى رقم ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ بليس ، وأنه لما كان قد أصيب بأضرار جسيمة من جراء فعل المدعى عليه الأول فهو يقيم الدعوى وطلب فى ختام صحيفة الحكم بالطلبات سالف الذكر " عرض إلى الدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول الدعوى وأطرحه على أساس أن المدعى بالحق المدنى لم يطلب فى الدعوى المستعجلة المرفوعة منه أمام المحكمة المدنية إلا طرد الطاعن وهى تختلف فى موضوعها عن دعواه المباشرة أمام محكمة الجناح بطلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار واستعماله ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه صحيحا فى القانون إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هى طرد أساسه الغصب فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار ولو كان هذا العقد مرتبطا بدعوى الغصب لاختلاف موضوع الدعويين ومن ثم فإن ما يشير الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله ، لما كان ذلك ، وكان النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لانتفاته عن طلب ضم القضية ٩٥١ سنة ١٩٧١ مدنى مستعجل بليس مردودا بأن الثابت بالأوراق أن مقصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن إلا إثبات مقومات دفعه

بعدم قبول الدعوى لسقوط حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق الجنائى ، وكان الطاعن قد قدم للمحكمة صورة من الحكم الصادر فى تلك الدعوى على ما أثبتته المحكمة فى حكمها فإنها لم تكن فى حاجة إلى أكثر من الاطلاع على هذه الصورة لى تفصل فى هذا الدفع إذ فيها غناء عن ضم القضية ، ومن ثم فلا يحق للطاعن — من بعد — إثارة دعوى الاخلال بحقه فى الدفاع لالتفات المحكمة عن طلب ضم القضية المذكورة مادامت قد رأت فى حدود - قضاها عدم حاجة الدعوى إلى هذا الإجراء ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن طلب الدفاع ضم قضية لا يستلزم عند رفضه ردا صريحا ما دام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو ينفى القوة التدللية القائمة فى الدعوى — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — ومن ثم فقد بات هذا الوجه من النعى فى غير محله متعين الرفض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن فى دفاعه من أنه استلم عقد الإيجار بحالته من الماطعون ضده وأطرح هذا الدفاع مدلا على ثبوت مساهمة الطاعن فى ارتكاب التزوير بما ساقه من عناصر أو قرائن سائغة اقنع بها وجدانه خاص منها إلى أن الطاعن لا بد ضالعا فى تزوير عقد الإيجار وأنه مسئول عن هذه الجريمة وإوانه لم يرتكب التزوير بنفسه لأنه يكفى اشتراكه فيها ، وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع التى لها أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق ولا شأن للمحكمة بالنقض فيما تستخلصه مادام استخلاصها سائغا ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم ببيان سبب إعراضها عن أقوال شهود النفى ، وكان ما ساقه الطاعن فى شأن أطراح المحكمة لأقوال شهودى نفيه لا يعدو المجادلة فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن فى شأن الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فى غير محله ، ذلك أن الحكم لم يقتصر فى إثبات التهمة قبل الطاعن على مجرد الدليل المستمد من ذلك التقرير ، بل ارتكن على العناصر الأخرى التى أوردها والى تساند ذلك التقرير ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الاكتفاء بمناقشة دليل بعينه

دون باقى الأدلة ، ذلك أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم
 ينبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد
 الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر
 إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة
 فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة
 واطمئنانها إلى ما انتهت إليه — وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره — لما كان
 ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل فى وجه طعنه أن ما استند إليه الحكم له أصله
 الثابت بالأوراق ، بل يتجه منعا فى واقع الأمر إلى النعى على المحكمة إطراحها
 أقوال شاهدى النفى وأخذها بأدلة التثبت فى الدعوى مما يعد نعيًا على تقدير
 الدليل ، ومحاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة
 الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو
 ما لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطمأن إلى أدلة
 الدعوى التى كون منها عقيدته ورتب عليها النتائج السائغة التى انتهى إليها والتى
 تتوافر بها كافة العناصر القانونية لجرمى التزوير والاستعمال التى دان الطاعن بهما
 ورد على دفاعه بما يفنده ، فإن النعى على الحكم بالقصور والفساد فى الاستدلال
 لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس
 متعين الرفض .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المقرئ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يوسف محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بلوغ ، ومحمد
حلي راغب .

(١٩٥)

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٧ القضائية

قتل عمد . قصد جنائي . رابطة السببية . إثبات . "شهادة" . "خبرة" .
"بوجه عام" .

(١) لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي . متى كانت وقائع الدعوى
قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها . مثال .

(٢) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل في كل جزئية منه . غير لازم . كفاية
أن يكون جماع الدليل القول غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضا يستلزم
على الملامة والترقيق .

(٣) استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى . موضوعي . مثال .

(٤) استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القنيل وبين وفاته في معرض
مردده لشهادة الطبيب الشرعي بالجلسة وما تضمنته من مسائل فنية . كفايته
سندا لذلك .

١ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي ، متى كانت -
الوقائع - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - قد أيدت ذلك عندها
وأكده لديها . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن المحكمة بعدما مكنت
الطاعنين من مناقشة الطبيب الشرعي - قد اطعنت إلى شهادته للأسانيد
الفنية التي أبداهها ، والتي فصلتها في حكمها على النحو السالف بيانه

فلا يصح أن يعاب عليها من بعد — عدم إيجابتها طالب الدفاع الاسترسال في مزيد من التحقيقات بتدب كبير الأطباء الشرعيين أو التصريح بتقديم تقرير طبي استشاري ، طالما أن الواقعة قد وضحت أماتها ولم ترحى من جانبها — ثمة حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء .

٢ — من المقرر أنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه ، بل يكفي — كما هي الحال في الدعوى الماثلة — أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق — لما كان ذلك ، فإن ما يرتبه الطاعنان من حالة التعارض من جمع الحكم بين دليلين متناقضين مع بتره فحواهما يكون على غير أساس .

٣ — من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمره في نفسه ، ومن ثم فإن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل إلى محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ما دام تدليها على توافرها كافياً ، وإذ كان الحكم قد دل على قيام هذه النية — في حق الطاعنين — بما فيه الكفاية بقوله : وحيث إن نية القتل متوافرة لدى المتهمين — الطاعنين من استمالها آلتين قاتلتين بطبيعتهما (مسدسين) وتصويهما إلى الخنجر عاياه وإطلاق عدد من الأعبرة النارية عليه في مواضع قاتلة من جسمه وذلك بقصد إزهاق روحه انتقاماً للثأر . وحيث إن نية القتل متوافرة كذلك بالنسبة للجنى عليه الذي أصيب أثناء إطلاق النار لقتل الجنى عليه ومن المعلوم أن الخطأ في شخص الجنى عليه لا يؤثر في توافر أركان جريمة القتل العمد مادامت متوافرة بالنسبة للجنى عليه المقصود ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في خصوص نية القتل يكون غير سديد .

٤ — لما كان الواضح من مدرجات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتل — التي نقلها عن تقرير الصفة التشريحية — وبين وفاته في معرض سرده شهادة الطبيب الشرعي ، وما ورد فيها من مسائل فنية —

بشأن ما لوحظ من عدم وجود دماء أسفل الجثة في مكان الحادث، وفي خصوص تجلط الدم خلال فترة تتراوح من دقيقتين إلى خمس دقائق وبقاء القتل فترة على قيد الحياة بعد إصابته حدثت فيها بعض الجلط الدموية بالنزيف الموجود بالتجويف البطنى — وإذ كان ما نقله الحكم من شهادة الطبيب الشرعى له مسنده من تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت فيه أن وفاة القتل تعزى إلى إصاباته النارية بما أحدثته من تهتك بالأعضاء والأوعية الدموية بالبطن ونزيف بتجويفها، فإنه ينحصر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هذا الصدد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنان بأنهما (أولا) قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن انتويا قتله وأعدا لذلك سلاحين نارين (مسدسين) وأطلقا عليه عدة أصيرة نارية فاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أن المتهمين فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا فى قتل عمدا مع سبق الإصرار وذلك بأن عقدا العزم على قتل وأعدا لذلك سلاحين نارين وذخيرة وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أصيرة نارية فاصدين من ذلك قتله فأصاب أحدهما فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه هو تدارك المجنى عليه بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات . (ثانيا) أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا (مسدسا) . (ثالثا) أحرز كل منهما ذخائر مما تستعمل فى الأسلحة النارية سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لهما فى حيازة وإحراز هذه الأسلحة. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لهما كتهما بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤

لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام والمصادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح والطلقات المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات أسبوط لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة — مشكلة من دائرة أخرى . قضت حضوريا بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح والطلقات المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية — إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجناية قتل عمد مع سبق الإصرار اقترنت بها جناية شروع في قتل عمد مع سبق الإصرار — قد شابه إخلال بحق الدفاع وتناقض وقصور في التسبيب — ذلك بأن المحكمة اعتمدت على الشهادة التي أدلى بها الطبيب الشرعي في مسائل فنية على سبيل الترجيح — لدى مناقشته بجلسة المحاكمة — دون إجابة طلب الدفاع ندب كبير الأطباء الشرعيين ، أو التصريح بتقديم تقرير طبي استشاري — ردا على الطبيب الشرعي — كما أن الحكم جمع بين الدلائل القولية والفنية ، على الرغم من تناقضهما ، ومع بتره فحواهما إذ أنه لم يشر إلى أوجه التعارض التي أثارها الدفاع بين أقوال الشاهد الأول في التحقيق — التي عول عليها الحكم — ومحصلاهما أن الطاعنين أصابا القتل بخمسة أعيرة نارية من مواجهته ، وبين تقرير الصفة التشريعية الذي أورى أن إصابات القتل قد نشأت من هيارين اثنين فحسب وأن اتجاه سير المقتول كان من اليسار لليمين مع اشتراط انحراف الجنى عليه بجزعه لليمين لحظة إصابته لإمكان وقوع الحادث وفقا لتصوير الشهود — وهو ائراض لم يقل به أحد — هذا إلى أن الحكم

لم يبين نية القتل بيانا وافيا، ولم يستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتيل — التي نقلها عن تقرير الصفة التشريحية — وبين وفاته استنادا إلى دليل قنـي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعنين انتويا النار من القتيل لاتهمه بقتل ابن عمهما من نحو سنتين ، فعقدا العزم على قتله وأعد كل منهما لذلك مسدسا وذخيرة وما أن ظفرا به يجلس مع صهره الشاهد الأول بجرار نقطة مرور حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك إزهاق روحه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية — والتي دشأت من عيارين وأودت بحياته — بينما أصاب أحد الأعيرة المجنى عليه الآخر الذي أصيب في ساقه وقد كان يجلس على مقربة من القتيل ، وإذا حاول الطاعنان الفرار مع استمرارهما في إطلاق النار فقد تعقبهما الشاهد الأول وشيخ الخفراء — الذي خف إلى مكان الحادث — ورجال الشرطة الثلاثة الموجودين حينذاك بنقطة المرور وتمكنوا من ضبطهما ومع الثاني مسدسه ، كما تولى شيخ الخفراء إرشاد معاون المباحث عن مكان زراعة قنـج — كان الأول قد ألقى فيه مسدسه أثناء فراره بعد فراغ الذخيرة منه — فقام معاون بضبط هذا المسدس أيضا . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة سائغة مستمدة مما شهد به في التحقيق كل من صهر القتيل الذي كان يرفقته وسائر الشهود الذين تعقبوا الطاعنين ومن تقرير الصفة التشريحية وسائر التقارير الطبية الشرعية ومن الشهادة التي أدلى بها الطبيب الشرعي بجلسة المحاكمة — لدى مناقشته بناء على طلب الطاعنين في شأن حالة التيسر الرمي لتحديد ساعة وقوع الحادث — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد فصل هذه الحالة وأسانيدها الفنية في قوله : ” وحيث إن هذه المحكمة قد رأت إجابة لطلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعي الذي أجرى الصفة التشريحية فشهد الدكتور بـجلسة ١٩٧٧/٣/٢٧ أنه أثبت بنتيجة تقريره أن المدة منذ الوفاة وحتى إجراء الكشف الطبي الشرعي تقل عن يوم أي تقل عن ٢٤ ساعة وذكر أن التيسر الرمي هو تجمد بالعضلات نتيجة تفاعل كيمائى بالمادة الكيماوية بالأنسجة ويدخل في تفاعلها عوامل مختلفة منها النوع والسن وكيفية حدوث الوفاة ودرجة الحرارة وما إلى ذلك من عوامل وأنها تختبر باليد وتبدأ في العضلات في وقت واحد إلا أنها تظهر أول الأمر في العضلات الصغيرة وقرر الطبيب

الشرعى أنه أخذا بجميع العوامل والظروف في الحادث موضوع هذه القضية فإنه من الممكن أن يتم التيبس الرمى في فترة خمس ساعات ، وقال إنه عما يكتب في كتب الطبيب الشرعى من أن التيبس يحدث في حوالى عشر ساعات فإنه منقول من المراجع الأجنبية البريطانية والفرنسية ولا يتفق مع ما يلاحظ في الجثث عند تشريحها عندنا . وأضاف الطبيب الشرعى بجلسته ١٩٧٧/٣/٢٩ أمام هذه المحكمة أن ظروف الحادث المائل قد ساعدت على الإسراع في حدوث التيبس الرمى إذ أنه حدث في شهر مايو ودرجة الحرارة مرتفعة وهى تساعد على سرعة حدوث التيبس كما أن مكان الواقعة في أبو تيج حيث درجة الحرارة مرتفعة ثم إن رؤية المجنى عليه للجاني تحدث توترا عصبيا له أثره في إحداث سرعة التيبس الرمى . ولما كان ما يثيره الطاعنان من أن شهادة الطبيب الشرعى جاءت على سبيل الترجيح - مردودا بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى ، متى كانت الوقائع - كما هى الحال في الدعوى المسائلة - قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن المحكمة بعد ما مكنت الطاعنين من مناقشة الطبيب الشرعى - قد اطعنت إلى شهادته للأسانيد الفنية التى أبدأها ، والتى فصلتها في حكمها على النحو السالف بيانه ، فلا يصح أن يعاب عليها بعد - عدم إجابتها طلب الدافع الاسترسال في مزيد من التحقيقات بنذب كبير الأطباء الشرعيين أو التصريح بتقديم تقرير طبي استشاري ، طالما أن الواقعة قد وضحت أمامها ولم ترمى من جانبها - ثمة حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء . لما كان ذلك وكانت قالة التعارض - التى أثارها - بين أقوال الشاهد الأول في التحقيق وبين تقرير الصفة التشريحية منتفية أصلا ، ذلك بأن البين من المفردات المضحومة أن هذا الشاهد لم يقل في التحقيق أنه أحصى عدد الأعيرة التى أصابت القتيل ، بل ذكر - على سبيل الاستنتاج - أن القتيل أصيب بخمسة أعيرة لأنه قام بتقليبه فوجد فيه خمس إصابات ، كما أن البين من الحكم وتقرير الصفة التشريحية أن ما ذكره الطبيب

الشرعى من أن اتجاه سير المقتول — الذى أصاب البطن كان من اليسار لليمين إنما هو فى الوضع العادى القائم للجسم ، وقد أبان التقرير أنه من الممكن وقوع الحادث وفقاً لتصوير الشهود فيما لو انحرف المجنى عليه بجزءه لليمين قليلاً لحظة إصابته ولا ريب أن مثل هذا الانحراف القليل لا يستلزم بالضرورة أن يكون ملحوظاً للشهود . وإذا كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه ، بل يكفى — كما هى الحال فى الدعوى المسائلة — أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق فإن ما يرتبه الطاعنان على قالة التعارض من جمع الحكم بين دليلين متناقضين مع بتره فحواهما يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجانى وتم عما يضره فى نفسه ، ومن ثم فإن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل إلى محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ما دام تدليلها على توافرها كافياً ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية — فى حق الطاعنين — بما فيه الكفاية بقوله : وحيث أن نية القتل متوافرة لدى المتهمين — الطاعنين — من استعمالهما آلتين قاتلتين بطبيعتهما (مسدسين) وتصويبهما إلى المجنى عليه وإطلاق عدد من الأجرة النارية عليه فى مواضع قاتلة من جسمه وذلك بقصد ازهاق روحه إنقاصاً للنار . وحيث إن نية القتل متوافرة كذلك بالنسبة للمجنى عليه الذى أصيب أثناء إطلاق النار لقتل المجنى عليه ومن المعلوم أن الخطأ فى شخص المجنى عليه لا يؤثر فى توافر أركان جريمة القتل العمد ما دامت متوافرة بالنسبة للمجنى عليه المقصود ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى خصوص نية القتل يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين إصابات

القتيل — التي نقلها عن تقرير الصفة التشريحية — وبين وفاته في معرض «مرده» شهادة الطبيب الشرعي ، وما ورد فيها من مسائل فنية — بشأن ملاحظة من عدم وجود دماء أسفل الجثة في مكان الحادث ، وفي خصوص تجلط الدم خلال فترة تراوح من دقيقتين إلى خمس دقائق وبقاء القتيل فترة على قيد الحياة بعد إصابته حدثت فيها بعض الجحاط الدموية بالتزيف الموجود بالتجويف البطني — وإذا كان ما نقله الحكم من شهادة الطبيب الشرعي له منده من تقرير الصفة التشريحية الذي أثبت فيه أن وفاة القتيل تعزى إلى إصابته النارية بما أحدثته من تهتك بالأعضاء والأوعية الدموية بالبطن ونزيف يتجوفها ، فإنه ينحصر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية العادة المستشارين :
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقصدي اسكندر عزت ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ،
 واماويل محمود حفيظ .

(١٩٦)

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ القضائية

(١) حكم . " بطلانه " . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . بطلان . نقض .
 " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته
 البعض الآخر .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة
 الواقعة الدعوى " . إثبات . " اعتراف " . حكم . " تسببيه . تسبيب
 غير معيب " .

حتى محكمة الموضوع في أن تأخذ من الاعتراف ما تطعن إليه وأن تطرح ما عداه .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .
 " خبرة " . نقض . " أسباب الطعن مالا يقبل منها " .

تقدير القوة التدللية لتقرير الخبر . موضوعي .

(٤) طعن . " الصفة في الطعن " . نقض . " أسباب الطعن .
 ما يقبل منها " .

مدم قبول أسباب الطعن . التي لا تتعلق بشخص الماعن .

(٥) استعراف . إثبات . "قرائن" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب
خير معيب" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب" .

استعواف الكلب البوليسى قرينة معززة لأدلة الدهوى .

الأخذ بهذه القرينة بالنسبة لأحد المتهمين واستبعادها بالنسبة لآخر . لا ينال
من سلامة الحكم .

١ - من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين أسبابه
بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده
المحكمة .

٢ - إذ كان الحكم بعد أن أورد في مدوناته نص اعتراف المتهم الأول
قد اجتزأ هذا الاعتراف فأخذ منه ما اطمأنت إليه المحكمة من حصول الاعتداء منه
ومن الطاعن على الصورة التى استخلصتها المحكمة واطرح ما عداه فان ذلك لا يعد
تناقضا ولا ينال من سلامة استدلال الحكم لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع
سلطة تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه ما تظمن إليه وتطرح
ما عداه ومن ثم فان ما ينمى الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

٣ - أن تقدير القوة التدلالية لتقرير الحبير من اطلاقات محكمة الموضوع
ولا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٤ - الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا
بشخص الطاعن ، فإن ما يدعيه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٥ - من المقرر أن استعراف الكلب البوليسى لا يعدو أن يكون قرينة
يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل
أساسى على ثبوت النهم على المتهم . وإذا كانت المحكمة قد استندت إلى استعراف

الكتاب البوليسي كقريضة تعزز بها الدليل المستمد من اعتراف أحد المتهمين ولم تعتبر هذا الاعتراف كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل متهم آخر فإن استنادها إلى هذه القريضة لا يعيب الاستدلال ، كما لا ينال من سلامة الحكم استبعاد هذه القريضة في مجال القضاء ببراءة المتهم الثالث لما هو مقرر من أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) ... و (٢) ... (الطاعنين) و (٣) ... و (٤) ... بأنهم (أولا) المتهمون جميعا قتلوا ... عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتتوا النية على قتل وأعدوا لذلك أسلحة نارية وآلة راضة ثقيلة وكنوا له في الطريق الذي أيقنوا مروره فيه حتى إذا ظفروا به أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا أصابه بمؤخرة يمين الصدر كما انهالوا عليه ضربا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) المتهم الأول (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا بنسقية لي انفيلد في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ب) أحرز ذخائر الطلقتين المستعملتين في الحادث مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو إحرازه . المتهم الثالث . (١) أحرز سلاحا ناريا مدفع رشاش وهو من الأسلحة غير الجائز الترخيص بحيازتها أو إحرازها . (ب) أحرز ذخائر عشرين طلقة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر وهو من الأسلحة غير الجائز الترخيص بها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لمواد الاتهام ، نقرر ذلك ، وادعت ... مدنيا قبل المتهمين جميعا بمبلغ مائتين وثمانين جنيتها على سبيل التمييز المؤقت . ومحكمة جنايات المنصورة

قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ٢/٥٦ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٧٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع مع تطبيق المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات . (أولا) بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة الذخيرة وإلزامهما متضامنين أن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مائتين وثمانين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . (ثانيا) ببراءة المتهمين الثالث والرابع مما اسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبالهما وإلزام رافعتها بمصاريفها . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول — وإن قسر بالطعن في الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني — إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن هذا الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجرمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد — قد شابه تناقص وقصور في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه حصل واقعة الدعوى على أن المجنى عليه إصابه عياران ناريان ثم نقل عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابته المجنى عليه النارية ناشئة عن عيار واحد دون أن يتفطن الحكم إلى هذا التناقض ويرفعه — كما جاء الحكم بصورتين متعارضتين لواقعة الدعوى أورد الصورة الأولى في صدر أسبابه بأن الطاعن والمتهم الأول وآخرين يحملون أسلحة نارية وآلات راضة تربصوا للمجنى عليه في طريق عودته إلى بلدته ليلا وما أن شاهدوه حتى أطلقوا عليه أعيرة نارية فأصابه عياران منها ثم إتهال عليه المتهم الأول والطاعن ضربا

بعضا وببند بندقية حتى تمحطت — ثم أورد صورة أخرى مناقضة لها — في معرض الرد على دفاع الطاعن حين قال إن ما قرره المتهم الأول من أن المجنى عليه اعتدى على الطاعن بآلة حادة يطابق الواقع إذ ثبت من مناظرة وكيل النيابة للآخرين وجود جرح ملتئم بأعلى الذراع الأيسر قرب الكتف وتبين من التقرير الطبي إمكان حدوث هذه الإصابة من الخنجر المضبوط بمكان الحادث ، هذا إلى فساد استدلال الحكم في هذا المقام ذلك أن وجود الجرح ملتئم لدى مناظرة وكيل النيابة للطاعن التي تمت في اليوم التالي للحادث يدل على أن هذا الجرح قديم وسابق على الحادث فإذا ما كان الطبيب الشرعي قد وقع الكشف الطبي عليه بعد ذلك بفترة طويلة يصعب معها معرفة وقت الإصابة على وجه التحديد فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعول على دلالة مناظرة النيابة للمصاب دون ما أثبتته الطبيب الشرعي من جواز حدوث الإصابة في وقت يتفق وتاريخ الحادث ، فضلا عن تناقض الحكم إذ أورد في مدوناته أن إصابة الطاعن حدثت من خنجر مملوك للجناة ثم ذكر في موضع آخر أن الخنجر المضبوط مملوك للمجنى عليه فضلا مما قرره شقيقه ... ، كما أورد الحكم تارة أن المتهم الأول كان يحمل البندقية المضبوطة الممشمة ودائه عن تهمة إحراقها ثم ذكر الحكم تارة أخرى أن المتهم الأول كان يحمل عصا ثم عاد في معرض رده على دفاعه فقرر أنه كان يحمل عصا وأن الطاعن هو الذي ضرب المجنى عليه بالبندقية . وأخيرا فإن الحكم عول في إدانة الطاعن والمتهم الأول على استعراف الكلب البوليسى على أولهما ثم عاد فاستبعد هذا الاستعراف لعدم الثقة به في مقام تبرئته للمتهم الثالث مما يصحبه بالتناقض في تقييم الدليل الواحد ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والزهد التي دان بها الطاعن وأقام عليها في حقه أدلة مستقاة من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية واعتراف المتهم الأول وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن انتفاض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى

الأسرى قصده المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في تحصيله للواقعة أن الطاعن والمتهم الأول أطلقا على المجنى عليه أعيرة نارية من بندقية لي انفيلد فأصابه عياران منها ثم نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه أنه وجد بها جرحا ناريا (دخول) بمؤخر يمين الصدر وجرحا ناريا (خروج) بمؤخر يسار الصدر وجرح ناري (دخول) بأنسجة العضد الأيسر مما مفاده أن بالمجنى عليه إصابات من عيارين ناريين العيار الأول في الصدر والثاني في العضد الأيسر ، ومن ثم ينحصر عن الحكم قالة التناقض في التسبب في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون أنه اعتنق صورة واحدة للواقعة حاصلها أن الطاعن والمتهم الأول وآخرين تربصوا بالمجنى عليه على جانب الطريق الذي كان يمر فيه حاملين أسلحة نارية وآلات راضة ثقيلة كـ صـ وفادوم وما أن شاهدوه حتى أطلقوا عليه أعيرة نارية من بندقية لي انفيلد فأصابه عياران منها ثم انهال عليه المتهم الأول والطاعن ضربا بعصا وبيد بندقية حتى تحطمت ثم ساق الحكم أدلة الثبوت التي استمد منها عقيدته ومن بينها اعتراف المتهم الأول ، وإذا كان الحكم بعد أن أورد في مدوناته نص اعتراف المتهم الأول قد اجتزا هذا الاعتراف فأخذ منه ما اطمأنت إليه المحكمة من حصول الاعتداء منه ومن الطاعن على الصورة التي استخلصتها المحكمة وأطرح ما عداه فإن ذلك لا يعد تناقضا ولا ينال من سلامة استدلال الحكم لما هو مقرر من أن المحكمة الموضوع سلطة تجزئة أي دليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه ما تطعن إليه وتطرح ما عداه ومن ثم فإن ما ينمناه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن ظل هاربا منذ وقوع الجريمة في ١٩٧٢/٥/١ إلى أن تم ضبطه واستجوابه بمعرفة وكيل النيابة في ١٩٧٣/٦/١ وإذا طرأ المحقق في هذا اليوم ووجد به أثر جرح ملثم بأعلى الذراع الأيسر قرب الكتف إحالة إلى الطبيب الشرعي الذي أوقع الكشف عليه في ١٩٧٧/٦/٤ فإن زعم الطاعن بحصول مناظره وكيل النيابة له في اليوم التالي للحادث مباشرة يكون غير صحيح ولا تريب على المحكمة إذ هي عولت على ما جاء بالدليل الفني من أن إصابة الطاعن يجوز حدوثها من الخنجر المضبوط في تاريخ يتفق وتاريخ الحادث واستبعدت تصوير الطاعن في شأنها ذلك أن تقدير القوة التندليلية لتقرير

الخبر من إطلاقات محكمة الموضوع ولا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
 لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم أن ما أورده نقلا عن معاينة
 مكان الحادث من العثور به على بندقية محطمة وطلقة لي انفيلد معبأه وخزنة مدفع
 رشاش بها عدد من الطلقات وطاقية صوف بيضاء بها تمزقات من آلة حادة
 وقادوم وخنجر ذا حد مدبب مقصود به مجرد بيان المضبوطات بحمل الحادث
 سواء كانت خاصة بالجناة أو المجنى عليه ، ومن ثم فلا تعارض بين ما أسفرت عنه
 المعاينة وبين أقوال الشاهد ... من أن الخنجر المضبوط مملوك للمجنى عليه
 ما دام الجمع بين الأمرين سائغا . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم التناقض
 أنه أدان المتهم الأول بجريمة إحرازه السلاح الناري من بعد أن أورد في اعترافه
 أنه كان يحمل عصا ما دام أن الحكم لم يأخذ بهذا الشق من الاعتراف ،
 وإذا كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا
 بشخص الطاعن ، فإنه ما يدعيه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .
 لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استعراف الكلب البوليسى لا يعدو أن يكون
 قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ
 كدليل أساسى على ثبوت التهمة على المتهم ، فإذا كانت المحكمة قد استندت
 إلى استعراف الكلب البوليسى كقرينة تعزيز بها الدليل المستمد من اعتراف
 أحد المتهمين ولم تعتبر هذا الاستعراف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل متهم
 آخر فإن استنادها إلى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال ، كما لا ينال من سلامة
 الحكم استبعاده لهذه القرينة في مجال القضاء ببراءة المتهم الثالث لما هو مقرو
 من أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها
 وهى حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة وإطاعتها إليها
 بالنسبة إلى متهم وعدم اطاعتها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر ،
 ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ،
 فإن الطعن برمته يكن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : محمد دهمير الراحدة الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، وقمصلى اسكنندى عزت ،
ومحمد بونس ثابت .

(١٩٧)

الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ القضائية

١ - بناء . جريمة . " الجريمة المستحرة " . حكم . " تسببيه . تسبیب
معيب " .

جريمة البناء بدون ترخيص من الجرائم المتتابعة الأفعال . متى كانت أعمال البناء متوالية متعاقبة .
تقع تنفيذ المشرع لإجرائى واحد طالما تكررت خصله الأعمال مع تقارب أزمته أو تمهاتها دون
فاصل زمنى يرسى بانقسام هذا الاتصال .

(٢) دافع . " الدفع بعدم جواز نظر الدوى لسابقة الفصل فيها " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

الانضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدوى لسابقة الفصل فيها . دون استظهار ما إذا كانت
استمرارا لأعمال . قصور .

٣ - بناء . قانون . " قانون أصباح " . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .

إلغاء القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم أعمال البناء
أو الترميم التى تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه . يحمد راقمة إقامة بناء أو تعديله أو ترميمه فيما
يزيد على ألف جنيه ولا يجاوز خمسة آلاف جنيه غير مؤثمة .

١ - إن جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتتابعة الأفعال من كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن اقرب في أزمته متوالية إلا أنه يقع تنفيذها لمشروع إجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسيطر على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمته وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء الكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

٢ - لما كان قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لمجرد اختلاف الأعمال الى كانت موضوع الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ بلدية عابدين عن الأعمال موضوع الدعوى المطروحة دون أن يعنى باستظهار ما إذا كانت انشطيات موضوع الدعوى الحالية قد أجريت فى ذات المباني التى حررت بشأنها القضية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ جنح بلدية عابدين وما إذا كان لإجرائها استمرارا لقيامه بإقامة هذه المباني دون ترخيص أم أنها أجريت فى زمن منفصل تماما عن الزمن الذى تمت فيه إقامة المباني المذكورة حتى يمكن الوقوف من ذلك على ما إذا كانت هذه الأعمال فى مجموعها نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل قبل صدور الحكم فى الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ أولا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

٣ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن جريمة إتمام تنفيذ تلك الأعمال التى تزيد قيمتها عن ألف جنيه دون الحصول على موافقة اللجنة توجيه أعمال البناء وعاقبه عنها بتعريمه ١٧٨٠ ج ودون ما كان ينطبق على المادتين ١ و ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ، وكان هذا القانون قد ألغى بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذى صدر بعد الحكم المطعون فيه وقد نصت المادتان الأولى والثانية منه على نأيم أعمال البناء أو التعديل أو الزميم التى تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه فى المبنى الواحد وفى السنة الواحدة إذ ما أجريت دون موافقة اللجنة المشار إليها فى هذا القانون ، فإن واقعة إقامة بناء أو تعديله أو ترميمه تزيد تكاليفه على ألف جنيه أصبحت غير مؤثمة ما دامت

التكاليف لا تزيد على خمسة آلاف جنيه وهو الحد المقرر في القانون الجديد. سألني
الذكر الذي يعد بهذه المثابة أصلح للطاعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) أقام أعمال البناء المبنية بالمحضر
بدون ترخيص . (ثانيا) أتم تنفيذ أعمال البناء قبل الحصول على موافقة
اللجنة المختصة بحالة كونها تزيد عن الألف جنيه . وطالبت عقابه بمواد القانونين
٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة جناح البلدية الجزئية قضت
حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهات وضعف رسوم
الترخيص عن التهمة الأولى وتغريمه ١٨٧٠ جنيه قيمة تكاليف البناء عن التهمة
الثانية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية
(بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وجوازها ورفض الاستئناف
وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكلاء
عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمتي إقامة
مبان دون ترخيص وقبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء بحالة كون
قيمتها تزيد على ألف جنيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه كان قد دفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٢١٢ سنة ١٩٧٤ بلدية عابدين
التي كانت قد ضبطت له من واقعة إقامة مبان دون ترخيص وأصبح الحكم فيها
نهائيا بينما أقيمت الدعوى الحالية عن تمام التشطيبات في تلك المباني ذاتها
دون ترخيص وبغير الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء ، إلا أن المحكمة
رفضت هذا الدفع خلافا لصحيح القانون بما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ١ كم المطعون فيه أنه عند ما عرصر للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة انفصل فيها في الحنحة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ بلدية عابدين أطرحه بقوله "وحيث إنه بالاطلاع على القضية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ بلدية عابدين تبين أنها خاصة ببناء الدورين الثالث والرابع فوق الأرض هيكل خرساني وحوائط طوب والخامس فوق الأرض أعمدة خرسانية فقط وحوائط وإجمالي التكاليف ٩٥٠ جنيه بدون ترخيص بينما الحنحة المسالمة خاصة بتشطيب الدورين الثالث والرابع فوق الأرض وشقة بالسطح وأصبحت جملة التكاليف "٥٩٠ + ١٠٠ × ٥ + ٨ × ٤٥ = ١٨٦٠ جنيه" ولما انتهى الحكم بذلك إلى اختلاف الموضوع في كل من القضيتين مما رتب عليه رفض الدفع ، ولما كان من المقرر أن جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط — وان اقتراف في أزمدة متوالية إلا أنه يقع تنفيذ المشروع الإجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسيطر على حق واحد وان تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانقصاص هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أسرها إلا بعد صدور الحكم ، لما كان ذلك ، وكان قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لمجرد اختلاف الأعمال التى كانت موضوع الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ بلدية عابدين عن الأعمال موضوع الدعوى المطروحة دون أن يعنى باستظهار ما إذا كانت التشظييات موضوع الدعوى الحالية قد أجزيت فى ذات المبنى التى حررت بشأنها القضية رقم ٢١٢ سنة ١٩٧٤ جنح بلدية عابدين وما إذا كان إجرائها استمرارا لقيامه بإقامة هذه المباني دون ترخيص أم إنها أجزيت فى زمن منفصل تماما عن الزمن الذى تمت فيه إقامة المباني المذكورة حتى يمكن الوقوف من ذلك على ما إذا كانت هذه الأعمال فى مجموعها نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل قبل صدور الحكم فى الدعوى ٢١٢ سنة ١٩٧٤ أم لا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد دان الطامن عن جريمة إتمام تنفيذ تلك الأعمال التى تزيد قيمتها عن ألف جنيه دون الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء وعاقبه عنها بتغريمه ١٨٧٠ ج

وهو ما كان ينطبق على المادتين ١ و ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ،
 وكان هذا القانون قد ألغى بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الذي صدر بعد الحكم
 المطعون فيه وقد نصت المادتان الأولى والثانية منه على تأمين أعمال البناء
 أو التعديل أو الترميم التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه في المبنى الواحد
 وفي السنة الواحدة إذا أجريت دون موافقة اللجنة المشار إليها في هذا القانون ،
 فإن واقعة إقامة بناء أو تعديله أو ترميمه تزيد تكاليفه على ألف جنيه أصبحت
 غير مؤثمة ما دامت التكاليف لا تزيد على خمسة آلاف جنيه وهو الحد المقرر
 في القانون الجديد سالف الذكر الذي يعد بهذه المثابة أصلح للطاعن بيد أنه لما كان
 الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى ولم يورد الدليل
 الذي استخلص منه تقديره قيمة تلك الأعمال بمبلغ ١٨٧٠ ج بما يعنيه بالقصور ،
 وكان الحكم المطعون فيه — فيما أضافه من أسباب جديدة قد تناقض في بيان
 قيمة تلك الأعمال فذكر أنها ١٨٦٠ ج ثم أورد مفرداتها بما يفيد أن مجموعها
 ١٨١٠ ج وأيد الحكم الابتدائي الذي احتسب قيمتها بمبلغ ١٨٧٠ ج ، ولما كان
 ذلك القصور وهذا التناقض يميزان محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق
 القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون مميهاً بما
 يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المنتشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المنتشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وقصدي اسكندر هزت ، ومحمد صفوت القاضي ، ومحمد
يونس ثابت .

(١٩٨)

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٧ القضائية

(١) تبديد . محكمة الموضوع . "سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة
لواقعة الدعوى" . حكم . "تبديده . تبديد معيب" .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها . شرطه أن يكون استخلاصها
سائفاً وأن يكون دليلها قائماً في الأوراق .

(٢) تبسـيد . إثبات . خبرة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره" .

مضى يكون طالب الطعن ندب شخير لفحص المستندات وتصفية الحساب دفاعاً جوهرياً .

١ — من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة
من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائفاً
وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى لأن الأصل أن تبني
المحكمة حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاؤها
على أمور لا سند لها من التحقيقات ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم
المطعون فيه أنه بنى قضاؤه على اعتبار أن المحرر الصادر من الطاعن هو بمثابة
اعتراف مع مخالفة ذلك لعباراته التي لا تنطوي على اعتراف منه باختلاس قيمة
العجز وإنما على مجرد إقرار بمسؤوليته المدنية بسداد العجز الذي قد يظهر في

حسابات فرع المؤسسة المدعية بالحقوق المدنية بعد تمكنه من تقديم مستنداته وفحصها وتصفية الحساب بينهما وهو ما لا ينطوى على أى اعتراف بالجريمة لما كان ذلك - فإن الحكم يكون قد استند الى دعامة غير صحيحة مما يبطله .

٢ - عدم استجابة المحكمة لطلب نذب خبير لتحقيق دفاع الطاعن على ضوء المستندات التى قدمها مع جوهرية هذا الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المبالغ المبين قسده بالتحقيقات لـ وكان قد سلم إليه بصفته وكيلًا عنها لتحصيله وتوريد حسابها للبنك فاقتلعه لنفسه اضرارًا بها . وطلبت عقابه بالسنتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات وادعت شركة الخطوط الجوية اليمنية مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمادتي الاتهام برفض الدفع المبدئى من المتهم وبجده ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيتها لإيقاف التنفيذ مع الزامه بأن يؤدي إلى المدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحدًا وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن الأستاذ المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التهديد قد شابه فساد فى الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول فى قضائه بالإدانة على محور صادر من الطاعن اعتبره الحكم اعترافاً فى حين أن مضمونه هو تهمة بسداد العجز الذى قد يظهر فى حسابات فرع المؤسسة المدعية بالحقوق

المدينة بعد تمكنه من تقديم مستنداته وفحصها وتصنيفها الحساب بينهما وهو ما لا ينطوى على أى اعتراف بالجريمة ، كما أن المحكمة لم تستجب لطلبه ندب خبير لتحقيق دفاعه على ضوء المستندات التى قدمها مع جوهرية هذا الدفاع بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحرر الصادر من الطاعن والذي عول عليه الحكم فى الإدانة قد جرى نصه كما يأتى " أقر أنا الموقع على هذا ... بأن العجز الذى ظهر فى فرع القاهرة بعد تصفية حسابات الفرع للفترة من أبريل سنة ١٩٧٠ حتى نوفمبر سنة ١٩٧١ مبلغ ٥٦٠٧ ج و ١٦٣ م خمسة آلاف وستائة وسبعة جنيهات و ٦٦٣ مليا وهو العجز الناتج عن التصفية التى أجريت بواسطة اللجنة المكونة برئاسة السيد ... وعضوية السيد ... والسيد ... وبحضوري وقد حرر هذا الاقرار فى صنعاء أمام السيد المدير العام وكونى مسئول أمام الإدارة مباشرة كدير لفرع القاهرة وسأقوم بدفع المبلغ أعلاه إما نقدا أو على دفعات وذلك بعد تغطية بعض المبلغ بالمستندات إن وجدت وتم هذا دون أى ضغط أو تهديد " . كما يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ أن المدافع عن الطاعن اختتم المرافعة فى الدعوى بطلب ندب خبير لتصفية الحساب بين موكله وبين المدعية بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما فى أوراق الدعوى لأن الأصل أن تبني المحكمة حكمها على الوقائع انماينة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاؤه على اعتبار أن المحرر الصادر من الطاعن هو بمثابة اعتراف مع مخالفة ذلك لهباته التى لا تنطوى على اعتراف منه باختلاس قيمة العجز وإنما على مجرد إقرار بمسئوليته المدنية بسداد العجز الذى قد يظهر بعد تصفية الحساب وبعد تمكنه من تقديم ما لديه من مستندات يغطى العجز كله أو بعضه ، وهو ما لا يتحقق به معنى الاعتراف فى القانون إذ الاعتراف

هو ما يكون نصا في اقرار الجرمية ، ومن ثم فان الحكم اذ هول في الإدانة — فيما هول — على أن اقرارنا صدر من الطاعن بموجب هذا المحرر فإنه يكون قد استند إلى دعامة غير صحيحة مما يبطله ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسادة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبالغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان طلب الطاعن ندب خبير لفحص المستندات وتصفية الحساب هو — في خصوصية هذه الدعوى — دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، ولما كان الحكم قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتجنيصه بلوذا إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع فضلا عن بطلانه لابتذائه على أساس فاسد . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
قصدى اسكندر عزت ، ودكتور أحمد رفعت خماشي ، وسماعيل محمود حفيظ ، ومحمد
يونس ثابت .

(١٩٩)

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٧ القضائية

استئناف . " ميعاده " . طعن . " ميعاده " .

عدم جواز اعتساب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن الميعاد المقرر للاستئناف .

إن المادة ٦٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت " لمن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره " فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة وصفها بقيمة بالمحضر والمملوك له والمحجوز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعي والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح مركز بلقاس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الانهاك بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها

شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعدم الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلا لرفعه بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المستأنف قد صدر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٥ وقرر الطاعن بالاستئناف في الأول من يوليو سنة ١٩٧٥ ما مفاده أن المحكمة احتسبت اليوم الذي صدر فيه الحكم في الميعاد .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت " لمن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في مهلة قدره عشرة أيام من يوم صدوره " فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عدل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : يعيش محمد رشدي ، ومحمد وهيب ، وأحمد ماهر خليل ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ القضائية

إهانة محكمة . جريمة . " أركانها " . قذف . سب . قصد جنائي .
إثبات . " بوجه عام . استعراف . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره " . ظروف مخففة .

(١) تتحقق جريمة المادة ٢/١٣٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات
تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب
أو القذف .

تعتمد توجيه أنظار المحل بذاتها معنى الإهانة . كذائته لتوافر القصد الجنائي
في تلك الجريمة .

(٢) عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .

(٣) الرد على أوجه الدفاع المبررة . غير لازم .

(٤) للحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عن ذلك
صراحة أو ضمناً .

(٥) حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لرأية الدوى

(٦) تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . مرضى .

١ — لا يشترط لتوفر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو استناد أمر معين ، بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة ، وأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها فتى ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجنائي قصد بها الإساءة أو الإهانة . ولما كانت العبارات التي أثبت الحكم صدورها من الطاعن للمحكمة المعتبرة عليها أثناء انعقادها بالحاسة تفيد بذاتها قصد الإهانة ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في بيان ألفاظ الإهانة والقصد الجنائي منها لا يكون له أساس .

٢ — لما كان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر مرضه في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة أن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المحكمة المعتبرة عليها على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة .

٣ — محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بالرد على أوجه دفاع المتهم الموضوعية إنما يستفاد الرد عليها دلالة على قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت ، وكان الحكم المطعون فيه — مع — هذا قد عرض لما أثاره الدفاع من حصول التعرف بإرشاد الضابط وأطرحه اطمئنانا منه لما أثبتته رئيس المحكمة المعتبرة عليها في مذكرته من أنه هو الذي أرشد الضابط إلى المتهمين ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب عليها .

٤ — لما كان لا يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن أو المدافع عنه قد طلب سماع أقوال أحد من الشهود ، وكان يجوز

للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ،
يستوى في ذلك أن يكون صريحاً أو ضمنياً ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة
إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً
لإجرائه ، ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم
فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم . وكان الطاعن قد عد متنازلاً عن حقه
بسكوته عن التمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، فإن ما ينعاه على الحكم
بدعوى الإخلال بحق الدفاع لعدم سماع أقوال أعضاء المحكمة المعتدى عليها يكون
غير سديد .

٥ - من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
من أدلتها وسائر العناصر المطروحة عليها ، وإذا كان الطاعن لا يمارى في صحة
الواقعة كما استخلصتها المحكمة وصار لإثباتها في الحكم من وقوع الإهانة منه
على هيئة المحكمة المعتدى عليها أثناء انعقاد الجلسة مما دعاها إلى رفعها ، فإن ما يرمى
به الطاعن الحكم في هذا الصدد بدعوى الخطأ في الاسناد أو في تطبيق القانون
لا يكون له محل .

٦ - تقدير قيام وجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل نقاضى الموضوع
دون معقب عليه في ذلك ، وإذا كانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن
تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دين بها وكان تقدير العقوبة في الحدود
المقررة هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب
التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رأته ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن
لا يكون له وجه .

الوقائع

إتجهت النيابة العامة كلا من : (١) (الطاعن) و (٢)
و (٣) بأنهم أهانوا بانقول والتهديد هيئة محكمة القاهرة التجارية أثناء
وبسبب تادية المحكمة وظيفتها بأن وجهوا إليها الألفاظ الواردة بالمحضر ،

وطلبت عقابهم بالمادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين (الطاعن) و بالحبس سنة مع الشغل والنقاز وبعدم اختصاصها بالنسبة للتهمة الحدث فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول استئناف المتهمين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس لمدة شهرين مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذ المحامي نائباً عن الأستاذ المحامي بصفته وبيلا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إهانة محكمة قضائية قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يبين ألفاظ الإهانة التي بدت من الطاعن على وجه التخصيص ولم يستظهر توفر قصد الإهانة لديه . وعول في الإدانة على تعريف هيئة المحكمة المستدى عليها عليه وعلى المتهمين الآخرين مع أنه تم بإرشاد الضابط الذي حضر لضبط الواقعة بعد حدوثها . وقد أثار الدفاع تعذراً تميز قاله كل منهم بين جمهرة الحاضرين بساحة المحكمة وطلب سماع أقوال أعضاء الهيئة في هذا الشأن إلا أن المحكمة أعرضت عما أثاره من دفاع أو طلب ولم ترد عليه ، وانتهت في قضائها إلى أن الإهانة قد وقعت أثناء انعقاد الجلسة على خلاف النابت بالأوراق وبمدونات الحكم من وقوعها بمسند ونع الجلسة مما لا محل معه لعقاب الطاعن طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من قانون العقوبات لأن مناط تطييقها أن تقع الإهانة على المحكمة أثناء انعقاد الجلسة ، وهذا وقد نحت المحكمة إلى إنزال عقوبة الحبس عليه مع أن الحرص على مستقبله بوصفه مدرسا كان يقتضى الاكتفاء في عقابه بالغرامة . وأخيراً فإن الحكم قد أهاب بوزارة العدل إنشاء شرطة قضائية لحماية أمن المحاكم والقضاء وهو ما يخرج عن نطاق الدعوى المطروحة ، وكل ذلك مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل في أسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بتاريخ ١٩٧٣/٧/٣٠ فوجئت محكمة القاهرة الابتدائية — الهيئة التجارية — أثناء انعقاد جلساتها بحشد من الناس ومن بينهم الطاعن والمتهم الثاني — المحكوم بإدانته — والمتهم الثالث — الحدث المحكوم بعدم الاختصاص بالنسبة له — يقتحمون قاعة الجلسة ويوجهون إليها التهديد والإهانة في قولهم "مش طالعين من المحكمة إلا يا قاتل يا مقتول" وإذا استبان أنهم دائرو شركة قاعد خير في القضية التي سبق نظرها بذات الجلسة وطلبت إليهم مغادرة قاعة الجلسة تعرضوا لما بقولهم "مش معقول أن المحكمة تقعد على ترابيزة جربانة وفي شجرة زى الحاصل" ثم مددوها بالقتل إن لم تعطهم حقة وقهم وما لهم من ديون قبل الشركة المدنية وازداد صياحهم عند ما حاول موظفوا المحكمة إخراجهم من القاعة مما اضطر المحكمة إلى رفع الجلسة زهاء الساعة ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن والمتهم الثاني أدلة سائفة مستمدة مما ورد بمذكرة رئيس المحكمة التي وقعت الإهانة عليها وما تضمنته المحضر المحرر عقب الحادث بمعرفة نائب مأمور قسم الشرطة من إثبات تعرف هيئة المحكمة على المتهمين وضبطهم في ساحة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى قد أورد اللفاظ الإهانة التي بارت من الطاعن وبين أنها وجهت منه إلى محكمة قضائية أثناء انعقادها وإذا كان لا يشترط توفر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين ، بل يكفي أن يحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة ، وأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر من الباعث على توجيهها ، فتمت ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة فلاحاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجنائي قصد به الإساءة أو الإهانة ولما كانت العبارات التي أثبت الحكم صدورها من الطاعن للمحكمة المعتدى عليها أثناء انعقادها الجلسة تنفيذ بذاتها قصد الإهانة ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في بيان ألفاظ الإهانة والقصد الجنائي منها لا يكون له أساس . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم إليها . وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه

في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة إن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المحكمة المعتدى عليها على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها وتكون المجادلة في هذا الخصوص غير مقبولة . ولما كانت محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بالرد على أوجه دفاع المتهم الموضوعية إنما يستفاد الرد عليها دلالة من قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت ، وكان الحكم المطعون فيه — من هذا قد عرض لما أثاره الدفاع من حصول التعرف بإرشاد الضابط وأطروحه اطمئنانا منه لما أثبتته رئيس المحكمة المعتدى عليها في مذكرته من أنه هو الذي أرشد الضابط إلى المتهمين ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا مرضوحا في تقدير الدليل مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير مقتب عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعن أو المدافع عند قد طلب سماع أقوال أحد من الشهود ، وكان يجوز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا ، وكانت الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تختص على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، ولا تلتزم بسماع الشهود إلا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن قد ممتنازلا عن حقه بسكوته عن التمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، فإن مناه على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لعدم سماع أقوال أعضاء المحكمة المعتدى عليها يكون غير حديد . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أدلتها وسائر العناصر المطروحة عليها ، وإذا كان الطاعن لا يمارى في صحة الواقعة كما استخلصتها المحكمة وصار أثباتها في الحكم من وقوع الإهانة منه على هيئة المحكمة المعتدى عليها أثناء انعقاد الجلسة مما د . ه إلى رفعها ، فإن ما رمى به الطاعن المحكمة في هذا الصدد بدعوى إخلال : الإسناد أو في تطبيق القانون لا يكون له محل ، فصلا عن أنه لا مصلحة . من هذا المنعى مادامت العقوبة إلى أوقعها محكمة عليه وهي الحبس مع السجن لمدة شهرين تدخل في نطاق العقوبة المقررة بالفقرة الأولى من المادة ١٣٢ من قانون

العقوبات لجرمة إهانة الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها .
لما كان ذلك ، وكان تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها ، وكول لقاضي
الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، وإذا كانت العقوبة التي أنزلها المحكم
بالتأمن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجرمة التي دبت بها ، وكان تقدير
العقوبة في الحدود المقررة هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة
ببيان الأسباب التي دعمت لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآه ، فإن مما يثيره
الطاعن في هذا الشأن لا يكون له وجه . لما كان ذلك ، وكان ما تضمنه الحكم
من نداء لوزارة العدل بإنشاء شرطة قضائية لحماية أمن المحاكم والقضاة لا يعدو
أن يكون تزييدا خارجا عن استدلال الحكم غير فادح في صحته ولا تأثير له
على سلامته . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
استشاريين : يعيش محمد رشدي ، ومحمد وجيه ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
عبد الحميد صادق .

(٢٠١)

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٧ القضائية

قتل عمد ، اشتراك ، دفاع " الإخلال بحق الدفاع " ، ما لا يبرره " ، محاماة ،
إثبات ، " خبرة " ، " شهادة " ، " إقرار " ، حكم ، " ما لا يعيبه " في نطاق
التدليل " ، نقض ، " الصفة والمصلحة في الطعن " .

(١) عدم إتمام محكمة الموضوع بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . ما اقتص
للرافعة وقد وضحت لديها . ولم تر من جانبها حاجة إلى ذلك . مثال .

(٢) لمحكمة الموضوع أن تلغى عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . مثال .

(٣) تدب محام واحد للدفاع عن متهمين لا تعارض بين مصالحهم . لا هيبة .
امتداد المدافع أو عدم امتداده أمر موكل إلى تقديره . وتقاليده مهنته .

(٤) لمحكمة الموضوع الأخذ بقول متهم على آخر وإن عدل عنه بعد ذلك . لما الأخذ بقول
المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق .

(٥) تقدير صحة الاعتراف وقيمنه في الإثبات وضدوره إختياراً من عدمه . موضوعي .

(٦) استطراد الحكم إلى ما لا أثر له في تكوين عقيدته . لا يبرره .

(٧) الاشتراك إما يكون في الجريمة ذاتها . وجود دلائل مباشرة بين الشريك والفاعل
الأسلي . غير لازم . المادة ، ٤ عقوبات .

(٨) عدم جواز النفي على حكم البراءة . إلا من النية العامة .

١ - لما كان البين من الحكم أنه عرض لطلب الطاعن استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في وصف إصابات المجنى عليه وما إذا كانت طويلة أم عرضية وهل حدثت من فأس أم من بلطة ، ورد عليه - بصدد تدليله على صدق أقوال الطاعنين الثلاثة الأول - في قوله : "وقد تأيدت هذه الأقوال أيضا بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي الذي أثبت أن الاعتداء على المجنى عليه وقد وقع بآلة حادة ثقيلة نوعا كسفن بلطة أو مافي حكم ذلك ولا شك أن الفأس هي مما يدخل تحت لفظ (مافي حكم ذلك) ولا تجدى منازعة الدفاع من أن الضربة بالفأس تحدث إصابة مستعرضة وأن الإصابة بالبلطة تحدث إصابة طويلة ذلك أن إصابة الفأس كما تحدث إصابة مستعرضة يمكنها أيضا أن تحدث إصابة طويلة وحدوث الإصابة على هذا النحو أو ذاك يختلف باختلاف وضع كل من المجنى عليه والضارب ولا شك في أن الاثنين كانا في وضع غير ثابت وهذا القول من البدييات التي تطعن إليها المحكمة دون حاجة في ذلك إلى سماع أقوال الطبيب الشرعي إجابة إلى طلب الدفاع " . وإذا كان هذا الذي رده الحكم على طلب استدعاء الطبيب الشرعي سائغا في رفض هذا الطلب ، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تنترم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتحاد هذا الإجراء ، ولأن البلطة لا تعدو - في حقيقتها - أن تكون فأسا يقطع بها الخشب ونحوه ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير مفيد .

٢ - لا تأثير على المحكمة إذ هي لم تأبه لقالة الطاعن بوجوده برفقة ابنته المصابة في المستشفى يوم الحادث ولم ترد على شهادة المستشفى المقدمة بالجلسة إثباتا لذلك ، لأن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فلهذا المحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو كانت أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي ثبتت لديها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، وهي غير ملزمة - من بعد - بالرد صراحة عن دفاع المتهم الموضوعي ما دام الرد عليه مستفادا ضمنا من قصائدها بإدائته امتنادا إلى أدلة تثبت التي أوردتها في حكمها . هذا إلى أن المحكمة لم تسند إلى الطاعن وجوده على مسرح الجريمة يوم الحادث وإنما دأته لاشتراكه فيها بطريق الاتفاق . ومن ثم فإن ما ينمى على حكمها في هذا الشأن أن يكون في غير محله .

٣ - لما كان الطاعن لا يدعى بتعارض مصالح الطاعنين الثلاثة الأول وايس في مدونات الحكم ما يشير إلى قيام هذا التعارض ، فانه لا يكون ثمة مانع في القانون من الاكتفاء بنصب محام واحد للدفاع عنهم جميعا . واذ كان ذلك وكان الثابت بحضور جلسة المرافعة الأخيرة أن المحكمة سلمت هذا المحامي ملف القضية للاطلاع والاستعداد ولم تنظر الدعوى إلا بعد أن استعد فيها ، وكان من المقرر أن اعتماد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يملكه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده ونقائده مهنته ، فانه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم في هذا الخصوص وقوله إن المحامي المتدرب قد رافع بغير الاطلاع على الملف .

٤ - لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع الاخذ بالأقوال التي يدلى بها مترم في حق آخر - وإن عدل عنها بعد ذلك - متى اطمانت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن تعول على رواية للنهم في التحقيق ولو خالفت رواية أخرى له فيه دون إلزام عليها بأن تعرض لكل من الرايتين أو تذكر العلة في أخذها بإحداها دون الأخرى لأن تعويلها على ما أخذت به - معناه أنها اطمانت إلى صحتها وأطرححت ما عداها ، ومن ثم فإن كرامة ما يثيره الطاعن في شأن الأقوال التي أدلى بها الطاعنون الثلاثة الأول في حقه وروايات الثاني والثالث منهم يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم أن حالة التعارض بين اعتراف الطاعنين الثلاثة الأول وبين تقرير الصفه التشريحية منتفيه سواء بالنسبة لتعدد الضرب أو للنفاس المستعملة في الحادث - وكان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم في هذا الصدد ، فإن الحكم يكون مبرا من التناقض الذي يعيبه عليه الطاعن .

٥ - لما كان الحكم قد عرض لما أثير من صدور الاعتراف من الطاعنين الثلاثة الأول تحت تأثير الإكراه الواقع عليهم من رجال المباحث ، ورد عليه بقوله : " ولا يغير من صحة هذه الاعترافات " وما أشار إليه الدفاع من أن أحد المتهمين به سيج في مدره قرر أن أحد رجال الشرطة قد أحدثه به للدلاء بالأقوال التي أدلى بها ذلك أنه فضلا عن أنه ايس في أوراق الدعوى ما يشير إلى أن اعترافات كل من الطاعنين الأول

والثالث — قد أخذت تحت تأثير الإكراه فإن المحكمة لم تعمل في إدانتها على ما قرره المتهم الطاعن الثاني — في محضر التحقيق المؤرخ ۱۹۷۳/۱۱/۱ المعاصر لوقت إصابته وانما عولت في ذلك على أقواله اللاحقة وقد خلت الأوراق من أن أقوال هؤلاء المتهمين جميعا قد أحدثت تحت تأثير الإكراه، وإذا كان هذا الذي رده به الحسم على ما أثير بشأن الإكراه سائغا في تقييمه وفي نفي الصلة بين السجج المشاهدة و الطاعن الثاني وبين الاعتراف — الذي أدلى به في التحقيق في وقت لاحق غير معاصر لحدوث ذلك السجج — والذي اطمان اليه الحكم دون سواه ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي يملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها — بهذه المثابة — أن تقر وهدم حجة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول اليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغیر معتدب عليم ما دام تقييم تقديرها على أسباب سائغة ، فإن تعريب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٦ — لما كانت واقعة تلوث الفأس المستعملة في الحادث ، وكذلك ملابس الطاعن الأول — المضبوطة بدماء المجرى عليه وان أوردتها الحكم في شأيا سرده شهادة رئيس وحدة المباحث ، إلا أنها ليس لها أثر في منطق الحكم ولا في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى وقد خلا منها تماما البيان الذي أوردته الحكم للصورة التي ارتسمت في وجدان محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن الحكم يكون بمأى عن الفساد في الاستدلال الذي يعيبه عليه الطاعن لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن بومته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

٧ — لما كانت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة ، ومن ثم يكفي لتحقيق اشتراكه في الجريمة بطريق التحريض أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها ، إذ الشريك إنما هو في الواقع شريك في الجريمة ذاتها يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه . لما كان ذلك فإن ما يقول

به الطاعن من أنه لا عقاب على الاشتراك في الاشتراك يكون غير صحيح ، ويكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٨ - لما كان لا صفة للطاعن في النعي على قضاء الحكم بالنسبة للمتهم المحكوم ببراءته ، إذ أن الحق في الطعن على هذا القضاء مقصور على النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يكون منعاه بالحق في الإسناد غير مقبول . لما كان ذلك وكان باقي ما يسيبه الطاعن على الحكم قد سبق الرد عليه لدى بحث أوجه الطعن المقدم من الطاعن الرابع ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع والقصور في التسبيب يكون غير سليم . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن برسته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم ببراءته بأنهم المتهمون الأول والثاني والثالث قتلوا عمداً مع سبق الاصرار بأن يتتوا النية على قتله وأعدوا لذلك فأساً واستدرجوه إلى منزل المتهم الأول وما أن ظفروا به حتى انقضوا عليه بالذاس قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . المتهمون الخامس والسادس والسابع اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق مع المتهمين الثلاثة سالف الذكر في ارتكاب الجريمة المنزعة عنها بالتهمة الأولى مع علمهم بها بأن حرض المتهمون الخامس والسادس والسابع المتهم الرابع على قتل المحني عليه وقد اتفق الرابع بدوره مع المتهمين الثلاثة الأول على ارتكابها وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحانتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للمواد ١/٤٠ - ٢ - ٣ - ٤ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٥ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وادعت (والدة المحني عليه) مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغر على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بالنسبة للطاعنين مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات (أولاً) بمعاينة كل من المتهمين (الطاعنين) الأول والثاني

والثالث والرابع بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاينة كل من المتهمين (الطاعنين)
الخامس والسادس بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليهم وبالزادهم
بأن يدفعوا متضامنين للمدعية بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل
التعويض المؤقت فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعنين الثلاثة الأول وإن قرروا بالطعن فى الحكم
بطريق النقض فى الميعاد . إلا أنهم لم يودعوا الأسباب التى بنوا عليها طعنهم .
ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط
اتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع أسبابه — فى الميعاد الذى حدده القانون —
هو شرط لقبوله . وأن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها يكونان معا
وحدة إعرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . فإنه يتعين —
والحال أن هؤلاء الطاعنين لم يودعوا أسباب الطعن المقدم منهم — القضاء
بعدم قبوله شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من كل من الطاعنين الثلاثة الآخرين قد استوفى
الشكل المنصوص فى القانون .

(أولا) من الطعن المقدم من الطاعن الرابع :

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الرابع هو أن الحكم المطعون فيه
إذ دانه بجرمة الاشتراك — فى جنائية قتل عمدمع سبق الاصرار — بطريق
الاتفاق ، قد شابته إخلال بحق الدفاع وقصور وتناقض فى التسبيب وفساد فى
الاستدلال . ذلك بأن المحكمة لم تجب طلب الطاعن استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته
فى وصف إصابات المجنى عليه وما إذا كانت طويلة أم عرضية وهل حدثت من فأس
أم من بلطة ، وردت على هذا الطلب بما لا يصلح ردا كما أنها أغلقت الرد
على ما قاله الطاعن فى التحقيق من أنه كان برفقة ابنته المصابة فى المستشفى يوم
الحادث . مع أنه قدم بالجلسة إثباتا لذلك شهادة من المستشفى هذا إلى أنها

اكتفت سنب محسام واحد في جلسة المرافعة الاخيرة للدفاع عن الطاعنين الثلاثة الاول ، فترافع بالجلسة ذاتها بغير الاطلاع على الملف ثم أن الحكم أخذ بالاقرار التي أدلى بها هؤلاء الثلاثة في حق الطاعن بالتحقيق ، في حين أنهم عدلوا عنها بالجلسة . بل أنه عول على رواية للطاعنين الثاني والثالث دون أن يعرض لرواية أخرى لها مخالفة في التحقيق ذاته ، فضلاً عن أنه جمع بين اعتراف الطاعنين الثلاثة الأول وبين تقرير الصفة التشريعية رغم ما بينهما من معارض في خصوص عدد الضربات والآلة المستعملة في الحادث كل ذلك بالإضافة إلى قصور الحكم في الرد على ما أثر من أن هذا الاعتراف قد صدر منهم تحت تأثير الاكراه الواقع عليهم من رجال المباحث - والذي قام دليله من الإصابة التي شوهدت بالطاعن الثاني منهم - وإلى استدلاله على ثبوت الجريمة بما قرره رئيس وحدة المباحث من إخفاء الطاعن الأول الفأس المستعملة في الحادث بمنزله وضبطها ملوثة بدماء المحبى عليه ، وإخفائه ملازمه بمنزل ابنة شقيقه وضبطها ملوثة أيضاً بدماء المحبى عليه ، في حين أن الاورق خلت مما يثبت تلوث الفأس والملابس بدماء آدمية فضلاً عن كونها دماء المحبى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بن واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين الخامس والسادس حرضا الطاعن الرابع على استئجار من يقتل المحبى عليه - أخذاً بثأر قريبهما زوج ابنة الطاعن السادس - فاتفق بدوره مع الطاعنين الثلاثة الأول على ارتكاب هذه الجريمة لقاء مبلغ مائة جنيه قبض منه الطاعنون الأربعة الأول مبلغ ثلاثين جنيهاً اقتسموه فيما بينهم ، وبناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض استدرج الطاعنان الثاني والثالث المحبى عليه إلى منزل الطاعن الأول حيث ضربه الطاعنان الأول والثاني بفأس على رأسه فأحدثا به إصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستمدة من شهادة كل من رئيس وحدة المباحث وابنة الطاعن الأول ، ومن اعتراف الطاعنين الثلاثة الأول في التحقيق - والذي رددوه أثناء إجراء المعاينة بحضورهم على الطبيعة - ومما جاء بتقرير الصفة التشريعية . لما كان ذلك وكان البين من الحكم أنه عرض لطلب الطاعن استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في وصف إصابات المحبى عليه وما إذا

كانت طولية أم عرضية وهل حدثت من رأس أم من باطة ، ورد عليه — بصدد
تدليله على صدق أقوال الطاعنين الثلاثة الأول — فى قوله : ” وقد تأيدت
هذه الاموال أيضا بما جاء بالتقرير الطبي الشرعى الذى أثبت أن الاعتداء
على المجنى عليه قد وقع بآلة حادة ثقيلة نوعا كسب باطة أو ما فى حكم ذلك
ولا شك أن الفأس هى مما يدخل تحت لفظ (ما فى حكم ذلك) ولا تجدى
منازعة الدفاع من أن الضربة بالفأس تحدث إصابة مستعرضة وأن الإصابة
بالباطة تحدث إصابة طولية ذلك أن إصابة الفأس كما تحدث إصابة مستعرضة
يمكنها أيضا أن تحدث إصابة طولية وحدثت الإصابة على هذا النحو أو ذلك
يختلف باختلاف وضع كل من المجنى عليه والضارب ولا شك فى أن الاثنين كانا
فى وضع غير ثابت وهذا القول من البديهيات التى تطعن إليها المحكمة دون حاجة
فى ذلك إلى سماع أقوال الطبيب الشرعى إجابة إلى طلب الدفاع “ ، وإذا كان
هذا الذى رد به الحكم على طلب استدعاء الطبيب الشرعى سائفا فى رفض هذا
الطلب ، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء
الطبيب الشرعى لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها
حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، ولأن الباطة لا تعدو — فى حقيقةها — أن تكون
فأسا يقطع بها الخشب ونحوه ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا
الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان لا تريب على المحكمة إذ هى
لم تأبه لقالة الطاعن بوجوده برفقة ابنته المصابة فى المستشفى يوم الحادث ولم ترد
على شهادة المستشفى المقدمة بالجلسة إثباتا لذلك ، لأن الأدلة فى المواد الجنائية
اقتناعية فالمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفى ولوحملته أوراق رسمية ما دام
يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى ثبتت لديها من باقى الأدلة القائمة
فى الدعوى ، وهى غير ملزمة — من بعد — بالرد صراحة على دفاع المتهم
الموضوعى ما دام الرد عليه مستفادا ضمنا من قضائها بإدائته إستنادا إلى أدلة
الثبوت التى أوردتها فى حكمها . هذا إلى أن المحكمة لم تستند إلى الطاعن وجوده
على مسرح الجريمة يوم الحادث وإنما دأته لإشراكه فيها بطريق الاتفاق .
ومن ثم فإن ما ينمى على حكمها فى هذا الشأن يكون فى غير محله . لما كان
ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى بتعارض مصالح الطاعنين الثلاثة الأول وليس
فى مدونات الحكم ما يشير إلى قيام هذا التعارض ، فإنه لا يكون ثمة مانع

في القانون من الاكتفاء بنسب محام واحد للدفاع عنهم جميعا . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت بحضور جلسة المرافعة الأخيرة أن المحكمة سلمت هذا المحامي ملف القضية للاطلاع والاستعداد ولم تنظر الدعوى إلا بعد أن استعد فيها ، وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يراه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده مهنته ، فإنه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم في هذا الخصوص وقوله أن المحامي المنتدب قد توافع بغير الإطلاع على الملف . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع الأخذ بالأقوال التي يدلى بها متهم في حق آخر . وأن عدل عنها بعد ذلك — متى اطمانت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن تعول على رواية للمتهم في التحقيق ولو خالفت رواية أخرى له فيه دون إلزام عليها بأن تعرض لكل من الروایتين أو تذكر العملة في أخذها بأحدها دون الأخرى لأن تعويلها على ما أخذت — معناه أنها اطمانت إلى صحتها وأطرح ما عداه ، ومن ثم فإن كافة ما يثيره الطاعن في شأن الأقوال التي أدلى بها الطاعنون الثلاثة الأول في حقه وروايات الثاني والثالث منهم يكون على غير أساس لما كان ذلك وكان البين من الحكم أن حالة التعارض بين اعتراف الطاعنين الثلاثة الأول وبين تقرير الصفة التشريعية متفية — سواء بالنسبة لتعدد الضربات أو للفاس المستعملة في الحادث — وكان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم في هذا الصدد ، فإن الحكم يكون مبرأ من التناقض الذي يعيبه عليه الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثير من صدور الاعتراف من الطاعنين الثلاثة الأول تحت تأثير الاكراه الواقع عليهم من رجال المباحث ، ورد عليه بقوله : " ولا يغير من صحة هذه الاعترافات ما أشار إليه الدفاع من أن أحد المتهمين به سيجح في صدره قرر أن أحد رجال الشرطة قد أحدثه به للأدلاء بالأقوال التي أدلى بها ذلك أنه فضلا عن أنه ليس في أوراق الدعوى ما يشير إلى أن اعترافات كل من ... — الطاعنين الأول والثالث — قد أخذت تحت تأثير الاكراه فإن المحكمة لم تعول في إدانتها على ما قررره المتهم ... — الطاعن الثاني — في محضر التحقيق المؤرخ ١٩٧٣/١١/١ المعاصر لوقت إصابته وإنما عولت في ذلك على أقواله اللاحقة وقد خلت الأوراق من أن أقوال هؤلاء المتهمين جميعا قد أخذت تحت تأثير الاكراه " . وإذا كان هذا الذي رد به الحكم على ما أثير

بشأن الإكراه سائغا في تقييده وفي نفي الصلة بين السحج المشاهد بصدر الطاعن الثاني وبين الاعتراف — الذي أدلى به في التحقيق في وقت لاحق غير معاصر لحدوث ذلك السحج — والذي إطمأن إليه الحكم دون سواء وكان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها — بهذه المثابة — أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت واقعة تلوث الفأس المستعملة في الحادث ، وكذلك ملابس الطاعن الأول — المضبوطة بدماء المجنى عليه وإن أوردتها الحكم في ثنايا سرده شهادة رئيس وحدة المباحث ، إلا أنها ليس لها أي أثر في منطق الحكم ولا في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى وقد خلا منها تماما البيان الذي أوردته الحكم للصورة التي ارتسمت في وجدان محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن الحكم يكون بمنأى عن الفساد في الاستدلال الذي يعيبه عليه الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(ثانيا) عن الطعن المقدم من الطاعن الخامس :

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الخامس هو أن الحكم المطعون فيه إنددانه بجريمة الاشتراك — في جناية القتل — بطريق التحريض ، فسد شابه قصور في الرد على ما أثير من أن الاعتراف المعزى إلى الطاعنين الثلاثة الأول قد صدر منهم تحت وطأة الإكراه الواقع عليهم من رجال المباحث والذي قام بدليله من الإصابة التي شوهت بالطاعن الثاني منهم .

وحيث إن هذا النعي قد سبق الرد عليه عند بحث أوجه الطعن المقدم من الطاعن الرابع ، ومن ثم فإن تعيب الحكم بالقصور يكون في غير محله ، ويكون هذا الطعن — كسابقه — على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(ثالثا) عن الطعن المقدم من الطاعن السادس :

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن السادس هو أن الحكم المطعون فيه إنددانه بجريمة الاشتراك — في جناية القتل — بطريق التحريض ،

قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه خطأ في الإسناد وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسييب ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن الطاعنين الخامس والسادس قد حرضا الطاعن الرابع على قتل المجنى عليه ، فاتفق بدوره مع الطاعنين الثلاثة الأول على ارتكاب هذه الجريمة ، مع أن الاشتراك في الجريمة لا يكون - في صحيح القانون - إلا مع فاعلها الأصلي مباشرة ومن ثم فلا عقاب على الاشتراك في الاشتراك ، كما أن الحكم أقام قضاؤه - بالنسبة لالتهم المحكوم ببراءته - على قوله أن اتهامه بالاشتراك في الجريمة سواء من جانب الطاعنين أو في التحريات ، إنما كان على سبيل الظن والتخمين وهو قول يخالف الثابت في الأوراق . هذا إلى عدم إجابة المحكمة طلب الطاعن الرابع استثناء الطبيب الشرعي لمناقشته وردّها على هذا الطلب بما لا يصلح رداً ، وإلى اكتفائها بنسب محام واحد للدفاع عن الطاعنين الثلاثة الأول وترافقه بغير الإطلاع على الملف .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٤ من قانون العقوبات لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة ، ومن ثم يكفي لتحقيق اشتراكه في الجريمة بطريق التجريض أن تكون الجريمة قد وقعت فعلاً بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها ، إذ الشريك إنما هو في الواقع شريك في الجريمة ذاتها يستمد صفة من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه . لما كان ذلك ، فإن ما يقول به الطاعن من أنه لا عقاب على الاشتراك في الاشتراك يكون غير صحيح ، ويكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان لا صفة للطاعن في النعي على قضاء الحكم بالنسبة لالتهم المحكوم ببراءته ، إذ أن الحق في الطعن على هذا القضاء مقصور على النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يكون منعه بالخطأ في الإسناد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان باقي ما يبيبه الطاعن على الحكم قد سبق الرد عليه لدى بحث أوجه الطعن المقدم من الطاعن الرابع ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب يكون غير سليم . لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمه يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يعيش رشدي ، ومجد وهبه ، وأحمد طاهر خليل ، ومهد عبد الحميد صادق .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق

(١ - ٣) مواد مخدرة : تفتيش " التفتيش بإذن - إصداره " .
بطالان . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" إثبات "بوجه عام" .
شهادة "قانون" تفسيره عقوبة "عقوبة تكميلية" . مصادرة .

- ١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .
- ٢ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما تراه من عناصر الدعوى . مثال ،
لما ألتأخذ بقالة شهود الزنى . مدامت لم تطعن إليها .
- ٣ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
تصرها على الجواهر أو النباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب
الجرime . عدم اتساع نص المادة لما يضبط من تقود مع المتهم .

١ - لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار
إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق
تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات
التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره - كما هو الشأن في الدعوى
المطروحة وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك الشأن ، فإنه لا معقب عليها
فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون
فيه قد أورد أقوال ضابط قسم مكافحة المخدرات شاهد الإثبات بما مؤداه

أن محرياته وما قام به شخصيا من المراقبة قد أوقفاه على أن الطاعن والمتهم الآخر معه يشتركان سويا في الاتجار بالمواد المخدرة ويتحدان من مسكن الثاني مقرا لممارسة نشاطهما فحصل على إذن من النيابة العامة بتنفيذها وتفتيش مسكنيهما وإذا انتقل لتنفيذ هذا الإذن التقي بالمتهم الأول بالقرب من مسكنه وكان يحمل بيده كيسا من الورق ما لبث أن أسقطه على الأرض حين رآه يجد نحوه فقام بالقبض عليه وتفتيشه فعثر بحبيب بنطلونه على لفافة من ورق السلوفان الأحمر بها ثلاث قطع من مخدر الحشيش كما وجد بالكيس انذى أسقطه طرفتين كالتين من ذات المخدر مغلفتين بالقماش ثم سحب هذا المتهم إلى مسكنه لتفتيشه فوجد المتهم الثاني الطاعن — هناك يجلس على أريكه بحجرة إلى يسار الداخل وكان يمسك بيده لفافة من ورق السلوفان الأحمر تنطوي على قطعة من مخدر الحشيش يحاول أن يضعها في كيس كبير من النايلون وإلى جواره أربع لفافات تنتظر دورها لتوضع بالكيس . وقد اتخذ الحكم من أقوال الضابط على النحو المتقدم دليلا على ثبوت الإتهام قبل الطاعن وزميله بعد أن اطمأن إلى صدق تلك الأقوال وبما استخلصه منها من قرائن تؤكد بقاء المحكمة فيما انتهت إليه من اشتراك المتهمين سويا في الاتجار بالمواد المخدرة وهذه القرائن تتمثل في أن ماضبط مع كليهما هو مخدر الحشيش وأن بعض القطع التي ضبطت مع كل منهما قدلفت في ورق السلوفان الأحمر . ولما كان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم من أقوال الضابط شاهد الانبات ، وكان ما استخلصه الحكم من تلك الأقوال سائغا فلا لا يقبل من الطاعن المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

٢ — لما كان ما يثيره الطاعن من التفتات المحكمة عما أبداه من دفاع في شأن مكان ضبطه المؤيد بأقوال شهود النفي مردودا بما هو مقرر من أن المحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين مقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة

على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم .

٣ - كما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضي بوجوب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع الطاعن - إلى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لاستخدامه فيها - مبلغ من أوراق العملة المصرية واللبنانية والانجليزية وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢، صالفة الذكر مما مفاده انصراف المصادرة إلى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - القضاء بتصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الميزان والجواهر المخدرة المضبوطة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما أحرزا بقصد الاتجار جوهراً مخدراً "حشيشاً" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاتبتهما بمواد الاتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورهما عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٣ من الجسدول رقم ١ المرافق بمعاينة المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الاستناد وقصور في التسبيب كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم استدل على ثبوت الاتهام قبل الطاعن من التحريات التي اطمان إلى جديتها لإصدار إذن التفتيش بما لا يؤدي إليه عـقـلا كما حل في قضائه بالادانة على أن الطاعن والمتهم الآخر معه يتخذان من مسكن الأخير مقرا لمزاولة نشاطهما في ترويج المواد المخدرة وأن ماضيط مع الطاعن من مخدر يماثل ماتم ضبطه مع المتهم الآخر من حيث نوع المادة وورق بعض اتفاقاتهما وكل ذلك على خلاف الثابت بالأوراق إذ جاء بمخضر التحريات وإذن التفتيش أنهما يقيمان سويا في مسكن واحد ولم تقيم المحكمة بمناظرة المضبوطات حتى تتحقق من تماثلها وخلا تقرير المعامل الكيميائية مما يؤيد ذلك كما التفت الحكم عما أثاره الطاعن مؤيدا بأقوال شهود النفي من أنه ضبط بمسكن زوجته وأيس بمسكن المتهم الآخر ، هذا إلى أن الحكم قد أخطأ في القانون حين قضى بمصادرة ماضيط مع الطاعن من تقود وماعة وحليبه ذهبية . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبين وافية الدوى بما تنوافر به كاتبة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتصرت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره — كما هو الشأن في الدوى المطروحة — وأقرت النية على تصرفها في هذا الشأن ، إنه لا منقـب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال ضابط قسم مكافحة المخدرات شاهد الإثبات بما مؤداه أن تحرياته وما قام به شخصيا من المراقبة قد أوقفاه على أن "طاعن والمتهم الآخر معه يشتركان سويا في الاتجار

بالمواد المخدرة ويتخذان من مسكن الثاني مقرا لممارسة نشاطها فحصل على إذن من النيابة العامة بتفتيشهما وتفتيش مسكنيهما وإذا انتقل لتنفيذ هذا الإذن التفتيش بالمتهم الأول بالقرب من مسكنه وكان يحمل بيده كيسا من الورق ما لبث أن أسقطه على الأرض حين رآه يجد نحوه فقام بالقبض عليه وتفتيشه فثر بموجب بنطلونه على لفافة من ورق السلوفان الأحمر بها ثلاث قطع من مخدر الحشيش كما وجد بالكيس الذي أسقطه طرفتين كاملتين من ذات المخدر مغلفتين بالقماش ثم صحب هذا المتهم إلى مسكنه لتفتيشه فوجد المتهم الثاني - الطاعن - هناك يجلس على أريكة بحجرة إلى يسار الداخل وكان يمسك بيده لفافة من ورق السلوفان الأحمر تنطوي على قطعة من مخدر الحشيش يحاول أن يضعها في كيس كبير من النايلون وإلى جواره أربع لفافات تنتظر دورها لتوضع بالكيس . وقد اتخذ الحكم من أقوال الضابط على النحو المتقدم دليلا على ثبوت الاتهام قبل الطاعن وزميله بعد أن اطمأن إلى صدق تلك الأقوال وبما استخلصه منها من قرائن تؤكد يقين المحكمة فيما انتهت إليه من اشتراك المتهمين سويا في الاتجار بالمواد المخدرة وهذه القرائن تتمثل في أن ما ضبط مع كليهما هو مخدر الحشيش وأن بعض القطع التي ضبطت مع كل منهما قد لفت في ورق السلوفان الأحمر . ولما كان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم من أقوال الضابط شاهد الإثبات ، وكان ما استخلصه الحكم من تلك الأقوال سائغا فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة فيه أمام محكمة النقض فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من التفات المحكمة عما أبداه من دفاع في شأن مكان ضبطه المؤيد بأقوال شهود النفي مردودا بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تباح إليه من أقوال الشهود ومن أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عديم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي بما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات

وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تقضى بوجوب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبط مع الطاعن — إلى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لاستخدامه فيها — مبلغ من أوراق العملة المصرية واللبنانية والانجليزية ، وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفه الذكر مما مفاءه انصراف المصادرة إلى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه — إعمالاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — تصحيحه فيما قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الميزان والجواهر المخدرة المضبوطة ورفض الطعن بها عدا ذلك .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد دادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : يعين رشدي ، محمد محمد وهبه ، أحمد طاهر خليل ، محمد
عبد الحميد صادق .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ القضائية

(١-٢) قتل عمد . أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" . قصد جنائي .
حكم . "تسببية" . تسبب غير معيب " . إثبات . "بوجه عام" .

(١) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . وجوب أن يكون جدياً وصريحاً . عدم جواز
إثارة لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن مدونات الحكم تظاهرة .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .

(٢) استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى . موضوعي .

١ - من المقرر أن التمسك بحالة الدفاع الشرعي يجب - حتى يلتزم الحكم
بالرد عليه - أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم
ترشح لقيام هذه الحالة . لما كان ذلك ، وكان ما ورد على لسان المدافع
عن الطاعن لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ولا يفيد دفعا جدياً
حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن ينهي على المحكمة بأنها لم تتحدث
في حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هي لم تر من جانبها
بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة - لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع
التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى
للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي

رتبت عليها ، وكان الثابت من الحكم أن المجنى عليه امتصدهر حكا بطرد الطاعن من مسكنه مما أثار حفيظة هذا الأخير وأنه في ليلة الحادث ذهب إلى المنزل لرؤية ولديه اللذين تركهما في رعاية والده فأرى المجنى عليه مستغرقا في النوم على عربة أمام المنزل فصمم على الانتقام منه بقتله وأحضر مطواة حادة طول نصلها حوالي ١٥ سنتيمترا وفاجأه مسددا إليه عدة طعنات في أماكن مختلفة بالصدر والبطن والساعد الأيسر فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي كادت تودي بحياته لولا تداركه بالعلاج ، فإن هذا الذي حصله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون .

٢ - لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم حما يضمه في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان الحكم قد دلل على هذه النية تدليلا سائما واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعن وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا التدليل من أن الطاعن كان متحاما على المجنى عليه بسبب إقدامه على تنفيذ حكم بطرده من مسكنه وما ترتب على ذلك من تشتت شمل الأسرة وتعرضها لكثير من المتاعب مما أثار حفيظته عليه وما أن صادفه لدى زيارته لأبيه ليلة الحادث أمام باب المنزل حتى عاد إليه حاملا مطواة طول نصلها ١٥ سنتيمترا وسدد إليه بها عدة طعنات في مقاتل من جسمه بينما كان مستغرقا في النوم مما يقطع بانصراف نيته إلى إزهاق روح المجنى عليه وهو ما يتسق مع ذكره فيما أورده بيانا لواقعة الدعوى وما تضمنه التقرير الطبي الشرعي من أن إصابات المجنى عليه بالصدر والبطن خطيرة وفي مقتل ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سليم ، لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمه يكون على غير أساس متعين .
رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك آلة حادة "مديّة" وطعنه بها أثناء نومه أمام باب منزله قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو تدارك المجنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمواد الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ والمادة ١/٣٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة خمس سنوات والمصادرة فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في القتل قد شبه قصور في التسبب ، ذلك بأنه لم يعرض لحالة الدفاع الشرعى التى أثارها الطاعن فى دفاعه كما لم يدل على توافرية القتل لدى الطاعن بما يصلح لذلك ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع فى القتل التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة مستقاة من أقوال شهود الإثبات ومن اعتراف الطاعن فى التحقيقات ومن التقرير الطبي الشرعى وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال فى مرافعته " المتهم قال إنه اعترف بالضرب وكان سكران وذلك عقب اعتداء المجنى عليه على المتهم بضربه قائمين وبالجزمة ومنعه من الدخول وذلك إهانة " ثم أنهى مرافعته بقوله " والمتهم قال أنا ضربت المجنى عليه ولم أقصد قتله ولما سئل عن قصده قال لم أقصد شيئا ولكن كنت أدافع عن نفسى " ولما كان من المقرر أن التمسك بحالة الدفاع الشرعى يجب - حتى يلتزم الحكم بالرد عليه - أن يكون جديا وصرىحا

أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة، وكان ما ورد على لسان المدافع عن الطاعن على النحو المتقدم لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ولا يفيد دفعا جديا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن ينهى على المحكمة بأنها لم تتحدث في حكمها بادانته من انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هي لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة — لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التي يستلج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها، وكان للثابت من الحكم أن المجنى عليه استصدر حكما بطرد الطاعن من مسكنه مما أثار حفيظة هذا الأخير وأنه في ليلة الحادث ذهب إلى المنزل لرؤية ولديه اللذين تركهما في رعاية والده فرأى المجنى عليه مستغرقا في النوم على حربة أمام المنزل فصحم على الانتقام منه بقله وأحضر مطوأة حادة طول نصلها حوالي ١٥ سنتيمترا وفاجأه مسددا إليه عدة طعنات في أماكن مختلفة بالصدر والبطن والساعد الأيسر فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي كادت تودي بحياته لولا تداركه بالعلاج ، فإن هذا الذي حصله الحكم ينفي حالة الدفاع الشرعي كما هي معرفة به في القانون . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي باتيها الجاني وتم عما يضممه في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان الحكم قد دلى على هذه النية تدائلا سائفا واضحا في إثبات ثوابرها لدى الطاعن ، وكان البين من مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا التدليل من أن الطاعن كان متحاملا على المجنى عليه بسبب إقدامه على تنفيذ حكم بطرده من مسكنه وما ترتب على ذلك من تشتت شمل الأسرة وتعرضها لكثير من المتاعب بما أثار حفيظته عليه وما أن صادفه لدى زيارته لأبيه ليلة الحادث أمام باب المنزل حتى عاد إليه حاملا مطوأة طول نصلها

حوالى ١٥ سنتيمترا وسدد إليه بها عدة طعنات فى مقاتل من جسمه بينما كان مستغرقا فى النوم مما يقطع بانصراف نيته إلى إزهاق روح المجنى عليه وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما أورده بيانا لواقعة الدهوى وما تضمنته التقرير الطبى الشرعى من أن إصابات المجنى عليه بالصدر والبطن خطيرة وفى مقتل، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد — لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، وأحمد رفعت خفاجى ،
واسماعيل محمود حفيظ .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٧٧ القضائية

(١) إستئناف . ” نظره والحكم فيه ” . محكمة إستئنافية . ” إجراءات
نظرها الدعوى والحكم فيها ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .
حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ” . وصف التهمة .

فصل المحكمة الإستئنافية فى الدعوى على أساس الوصف المعدل من محكمة أول درجة
من تبيد إلى نصيب . عدم جواز النعى عليه . طلبا كان الطاعن على علم بهذا التعديل
عند استئناف الحكم .

(٢) محكمة استئنافية . ” إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها ” .
وصف التهمة . نقض ” أسباب الطعن ما لا يقبل ” . استئناف .

عدم جواز إثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) ظروف مخفية . صالح . حكم .

التمسك بالصالح بين المتهم والمجنى عليه بعد صدور الحكم المعلن فيه . بقية استعمال الرأفة .
إطراحة . صحيح . انتهى ذلك ؟

(٤) عقوبة . " تطبيقها " . ظروف مخففة . محكمة الموضوع . "سلطانها
في تقدير العقوبة .

تقدير مبررات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضى الموضوع .

١ - لما كان الطاعن حين استئناف الحكم الابتدائى الصادر بإدانتة على أساس
التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبسديد إلى نصب كان
على علم بهذا التعديل ، وكان استئناف الحكم الابتدائى منصبا على هذا التعديل
الوارد به ، فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية
لم تجر أى تعديل في التهمة .

٢ - لما كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام
المحكمة الاستئنافية ، فلا يجوز له أن يبدى ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٣ - إن ما يثيره الطاعن في أسباب الطعن من تصالحه مع المجنى عليه بعد
صدور الحكم المطعون فيه ابتغاء أخذه بالرأفة ، مردود بأنه أمر لاحق لصدور
الحكم ولا يمس به .

٤ - إن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل
لقاضى الموضوع دون معقب عليه في ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد النقود المبيعة بالمخضر ، المملوكة لـ ..
والتي سلمت إليه على سبيل الأمانة فاختلسها لنفسه اضرازا بالمجنى عليها
وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية
قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة

نحمة جنهات لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع ذلك بأن محكمة أول درجة عدلت وصف التهمة من تبديد إلى نصب ، وقد أيدتها في ذلك المحكمة الاستئنافية دون أن تواجه الطاعن بالوصف الجديد وتلفت نظر الدفاع إليه — كما شاب الحكم الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون حين اعتبرت المحكمة أن ما صدر من الطاعن يعد طرعا احتيالية خاصة بعد أن يحمى الطاعن المستندات المقدمة في الدعوى ، ودون أن تعنى بتمحيصها ، هذا فضلا عن تصالح المجنى عليه مع الطاعن بعد صدور الحكم المطعون فيه بما يحق له معه أخذه بالرافة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية بحرمة النصب التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك ، وكان للطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانتته على أساس التعديل الذي أبعثته محكمة درجة أولى في التهمة من تبديد إلى نصب كان على علم بهذا التعديل ، وكان استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به ، فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طاملا أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل في التهمة — هذا فضلا عن أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية ، فلا يجوز أن يبدية لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك — وكان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن أوهم المجنى عليه بمشروع كاذب

وأيد ادعاه هذا بعقد اتفاق يشهد باطلا باتفاقه مع آخر على استيراد ما كينة لصناعة التريكو لحساب زوجة المجنى عليه ، وسداد له مبلغ ألف جنيه على النحو الثابت بالمحضر ، فالتخضع المجنى عليه بذلك وسامه النقود . فتمت تقرير ذلك كان الحكم حديدا لأن ما ادعاه الطاعن لم يكن يمت إلى الحقيقة بصفة ولأن الدليل الكتابي الذي قدمه للمجنى عليه ليدعم به مدعاه كان باطلا وفي هذا ما يتحقق به طريقة الاحتيال كما عرفها القانون — لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في أسبابه من تصالح مع المجنى عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه ابتغاء أخذه بالرفقة ، فردود بأن ما يثيره في هذا الصدد أمر لاحق لصدور الحكم ولا يمس ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه مع في ذلك بما يضحى معه منعى الطاعن في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيينة ، ومحمد رمبسة ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد
علي بلع .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٦٨ ٥ لسنة ٧ القضائية

غش . اختصاص ” محكمة الاحداث “ . أحداث . استئناف ” نظره .
والحكم فيه “ . نقض . ”ملا يجوز الطعن فيه من الأحكام“ . محكمة الاحداث .

(١) قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين . متعلقة
بالنظام العام . مثال . واجب محكمة الاستئناف في تصحيح البطلان الذي يشوب حكم محكمة
أول درجة والتصديق للفصل في الدعوى على موجب حكم المادة ١٩٤/١ إجراءات جنائية .
شرط : أن تكون محكمة أول درجة مختصة بالفصل في الدعوى ابتداء . أساس ذلك ؟

(٢) القضاء الغير منه الخصومة في الدعوى والذي لا يبنى عليه منع السير فيها . عدم جواز
الطعن فيه بطريق النقض . مثال .

١ — لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت
على المتهمه لعرضها للبيع لبناء منشوشا مع علمها بذلك . ومحكمة جناح قسم شبين
الكوم قضت بحضورها بإيداع المتهمه إحدى المؤسسات الاجتماعية ، استأنفت
المتهمه ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق
إلى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها — استنادا إلى أن الحكم المستأنف قد صدر من
محكمة لم تكن مشككة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى لأن المتهمه

حدث وكان يتعين أن تجرى محاكمتها أمام محكمة مشكلة من قاضى يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء وفق ما تنص عليه المادة ٢٨ من قانون الأحداث رقم ٣١ سنة ٧٤ المعمول به اعتبارا من ١٦/٥/١٩٧٤ ، لما كان ذلك ، وهنا الذى أورده الحكم وأسس عليه قضاءه هو فى واقعته قضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح العادية بنظر الدعوى لخروجها عن ولايتها لأن المتهم حدث كان يتعين أن تجرى محاكمتها أمام محكمة الأحداث المختصة وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون ٣١ سنة ١٩٧٤ فى شأن الأحداث الذى جرت المحاكمة فى ظله ، ذلك أن الشارع إذ نص فى المادة المذكورة على أنه " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف " فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها — لما كان ذلك — وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المتهم المطعون ضدها حدث لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمرها وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة فى ظل قانون الأحداث الجديد الذى سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها أحكامه لم تقدمها النيابة العامة لمحكمة الأحداث المختصة وحدها بمحاكمتها بل قدمتها إلى محكمة الجنح العادية " محكمة جنح قسم شبين الكوم المشككة من قاض فرد قضى فى الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فإن محكمة ثانى درجة إذ قضت بإلغاء الحكم المستأنف لانعدام ولاية القاضى الذى أصدره بإعادة الأوراق إلى النيابة لإجراء شئونها فيها فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون " ولا محل لما ذهب إليه النيابة الطاعنة من أنه كان من المتهمين على المحكمة الاستئنافية أن تصحح البطلان الذى شاب حكم محكمة أول درجة وتتصدى للفصل فى الدعوى عملا بالمادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية — لأن ذلك محله أن يكون لمحكمة أول درجة ولاية الفصل فى الدعوى ابتداء ، وإذا كانت ولايتها منحصرة عن الحكم فى الدعوى فإن قضاءها فيها — وأوبقوبات مقررة للأحداث — يكون فى هذه الحالة معدوم الأثر قانونا ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع

الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها ان يقتصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف على نحو ما فعل الحكم المطعون فيه لأن القول بغير ذلك معناه أجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة من واقعة لا تملك محكمة الدرجة الأولى محاكمتها عنها لخروجها عن دائرة ولايتها، فضلا عن أن ذلك يكون منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون، علاوة على ما فيه من حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضى . وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان الاختصاص بمحاكمة المتهم — المطعون ضدها — ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها على ما سلف بيانه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى فى قضائه إلى إلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها وفق ما توجبه المادة ٤١٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون قد خالف القانون فى شئ مما ينحصر منه دعوى الخطأ فى تطبيقه .

٢ — لما كان القضاء المطعون فيه غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى ولا ينبى عليه منع السير فيها فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من النيابة العامة فى الحكم المطعون فيه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها عرضت للبيع شيئا من أغذية الإنسان (لبن) مغشوشا مع علمها بذلك . وطابت معاقبتها بالمواد ٢٥٣ و ٢٥٦ و ١٥٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح شبين السكوم الجزئية قضت حضوريا بإيداع المتهم إحدى المؤسسات الاجتماعية . فاستأنفت ، ومحكمة شبين السكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن محكمة الجناح المستأنفة وقد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها بناء على ما ارتأت من وقوع بطلان في الحكم وفي إجراءات المحاكمة أثر في الحكم تأسيسا على أن المهمة حدث وأن الحكم قد صدر من محكمة لم تكن مشكلة وفقا لقانون الأحداث — فقد كان يجب عليها أن تصحح هذا البطلان ، وتحكم في الدعوى عملا بالمادة ١٩/٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وهي إذ لم تفعل ذلك يكون حكمها مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه والإحالة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهمه لعرضها للبيع لبنا مغشوشا مع علمها بذلك . ومحكمة جناح قدم شين الكوم قضت بحضورها بجلسته ١٩٧٥/٤/٦ بإيداع المتهمه إحدى المؤسسات الإجتماعية . فاستأنفت المتهمه ، ومحكمة شين الكوم الابتدائية قضت — بهيئة استئنافية — بجلسته ١٩٧٥/١٠/١٨ بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها — استنادا إلى أن الحكم المستأنف قد صدر من محكمة لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى لأن المتهمه حدث وكان يتعين أن تجرى محاكمتها أمام محكمة مشكلة من قاض يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء وفق ما تنص عليه المادة ٢٨ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٤/٥/١٦ ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم وأسس عليه قضاءه هو في واقعه قضاء بعدم اختصاص محكمة الجناح العادية بنظر الدعوى لخروجها عن ولايتها لأن المتهمه حدث كان يتعين أن تجرى محاكمتها أمام محكمة الأحداث المختصة وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون ٣١ سنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث الذي جرت المحاكمة في ظله ، ذلك أن الشارع إذ نص في المادة المذكورة على أنه ” تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف “

فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها — لما كان ذلك ، وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المتهم المطعون ضدها حدث لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمرها وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة فى ظل قانون الأحداث الجديد الذى سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها أحكامه لم تقدمها النيابة العامة لمحكمة الأحداث المختصة وحدها بحاكمتها بل قدمتها إلى محكمة الجناح العادية " محكمة جناح قسم شبين الكوم " المشكلة من قاض فرد قضا فى الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فإن محكمة ثانى درجة إذ قضت بإلغاء الحكم المستأنف لانعدام ولاية القاضى الذى أصدره وبإعادة الأوراق إلى النيابة لإجراء شئونها فيها فإنها تكون قد التزمت صحيح القانون ولا محل لما ذهب إليه النيابة الطاعنة من أنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية أن تصحح البطلان الذى شاب حكم محكمة أول درجة وتتصدى للفصل فى الدعوى عملاً بالمادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية — لأن ذلك محله أن تكون لمحكمة أول درجة ولاية الفصل فى الدعوى ابتداء ، إذ كانت ولايتها منحسرة عن الحكم فى الدعوى فان قضاءها فيها — وأوبعقوبات مقررة للأحداث — يكون فى هذه الحالة معدوم الأثر قانوناً ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن يقتصر حكمها على القضاء بإلغاء الحكم المستأنف على نحو ما فعل الحكم المطعون فيه لأن القول بغير ذلك معناه إجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لا تملك محكمة الدرجة الأولى محاكمتها عنها لخروجها من دائرة ولايتها ، فضلاً عن أن ذلك يكون منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقاً للقانون ، علاوة على ما فيه من حرمان للتهمة من درجة من درجات التقاضى . وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد

مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان الاختصاص بمحاكمة المتهم — المَطْعُون ضدها — ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها على ما سلف بيانه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى إلغاء الحكم المستأنف وبإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها وفق ما توجبه المادة ٤١٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون قد خالف القانون في شيء مما ينحصر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه . ولما كان هذا القضاء غير منه للتصويرة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من النيابة العامة في الحكم المطعون فيه .

جامعة ع من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد نؤاد جنيته ، ومحمد وهبه ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ .

(١٢٠٦)

الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ القضائية

مواد مخدرة . تفتيش . "التفتيش بإذن" . "بطلانه" . بطلان . "بطلان
التفتيش" . حكم "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " . إثبات . "بوجه عام" .
"قراش" .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . موضوعي . مثال . إبطال إذن
التفتيش لعدم جدية التحريات . خلوها من تحديد مسكن المأذون بتفتيشه وعمله وعمره .
سائق .

لما كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون ضده قائلا في تسبيب
قضائه ما نصه "وحيث إن الثابت من مطالعة محضر التحريات الذي صدر
بناء عليه إذن النيابة بتفتيش المتهم أنه لم يتضمن سوى اسم المتهم وأنه من منطقة
غيظ العنب التابعة لقسم كرموز دون تحديد محل إقامة المتهم في هذه المنطقة أو عمله
أو عمره والتجهيل بهذه الأمور يبيء في وضوح عن عدم جدية التحريات وعدم
كفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وبالتالي يكون اندفع ببطلان إذن النيابة
بالتفتيش في محله وينبغي على ذلك بطلان التفتيش واستبعاد الدليل المستمد منه
وكذلك شهادة من أجراه وكل ما ترتب عليه ولو كان اعترافا صدر في أعقاب لرجال
الضبط" . ولما كانت المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية
التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريه
عن المتهم لتوصل إلى عنوان المتهم ومسكنه أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة

إلى عمله وتحديد سنه وذلك لقصوره في التحرى مما يبطل الأمر الذى استصدره وبهذر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائق تملكه محكمة الموضوع لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (أفبونا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول المرفق ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضورها عملا بالمادة ٤٠١/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مخدر قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما انتهى إليه من بطلان إذن التفتيش لقصوره فى بيان محل إقامة ومهنة وسن الشخص المقصود به مع أن ذلك لا ينبى عليه بطلانه مادام أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش فضلا عن أن القانون لم يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش ولا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون لتفتيشه أو محل إقامته أو سنه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون ضده قائلاً في تسبيب
قضائه ما نصه "وحيث إن الثابت من مطالعة محضر التحريات الذي صدر بناء
عليه إذن النيابة بتفتيش المتهم أنه لم يتضح سوى اسم المتهم وأنه من منطقة
غيط العنب التابعة لقسم كرموز دون تحديد لمحل إقامة المتهم في هذه المنطقة
أو عمله أو عمره والتحويل بهذه الأمور ينبغي في وضوح عن عدم جدية التحريات
، هدم كفايتها لتسوين إصدار الإذن بالتفتيش وبالتالي يكون الدفع ببطلان إذن
النيابة بالتفتيش في محله ونبني على ذلك بطلان التفتيش واستبعاد الدليل
المستمد منه وكذلك شهادة من أجراه وكل ما ترتب عليه ولو كان اعترافاً صدر
في أعقاب لرجال الضبط ... ولما كانت المحكمة قد أبطأت إذن التفتيش تأسيساً
على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد
جدد في تحريره عن المتهم اتوصل إلى عنوان المتهم ومسكنه أما وقد جهاه وخلا
محضره من الإشارة إلى عمله وتحديد سنه وذلك لقصوره في التحري مما يبطل
الأمر الذي استصدره ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح
تملكه محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها
لتسوين الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب .
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المفرى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد علي بليغ ، ومحمد
حلي راغب .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٧ القضائية

بناء وهدم . إعلان .

كيفية إعلان قرار تنكيس العقار لأدى الشأن .

عدم جواز إعلان القرار بطريق اللحق إلا عند عدم تيسر إعلانه لأدى الشأن بسبب غيبة
أو لعدم الاستدلال على محل إقامته أو امتناعه عن تسليمه . أثر مخالفة ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الهدم بما مفاده أن المهندس
... .. حرر محضرا أثبت فيه أن مالك العقار رقم ٤ شارع عبد السمیع
عبد القادر لم یقم بتنفيذ قرار التنكيس رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ القاضي بتنكيس العقار
تنكيسا شاملا رغم مضي الميعاد المحدد وإعلان المالك "الطاعن" بالقرار .
وبعد أن أورد دفاع الطاعن بشأن بطلان القرار لعدم إعلانه به إعلانا صحيحا
رد عليه بقوله "أنه بصدد إعلان القرار موضوع التهمة للمتهم فقد شهد محرر المحضر
بأنه تم إعلان المتهم بالقرار بالاصق على العقار وبلوحة الإعلانات بالقسم وتسليم
صورة من القرار "للسكان" . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣ من القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي حدثت في ظله الواقعة - والمألخى بالقانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٧ الذي أبقى على الجريمة
موضوع الطعن ووضع لها عقوبة أشد من العقوبة التي نص عليها القانون الملغى

الواجب التطبيق — قد نصت على أنه : "تشكل في كل مدينة أو قرية بها مجلس محلي لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني المشار اليها في المادة ٣٠ وإصدار قرارات في شأنها ..". وتنص المادة ٣٠ على المباني والمنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها أو إذا كانت تحتاج إلى ترميم أو صيانة لتأمين سلامتها وللحفاظ عليها في حالة جيدة ، كما تنص المادة ٣٣ "ويعلم قرار اللجنة بالطريق الإداري إلى ذوى الشأن من المالك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق وتعاد صورة منه إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فإذا لم يتيسر إعلانهم بسبب غيبتهم غيبة منقطعة أو لعدم الاستدلال على محال إقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم الإعلان تلصق نسخة من القرار في مكان ظاهر من المنشأة وفي لوحة الإعلانات في مقر نقطة الشرطة الواقع في دائرتها المنشأة أو في مقر نقطة الناحية أو لوحة الإعلانات في مقر المجلس المحلي المختص بحسب الأحوال . وتتبع الطريقة ذاتها في إعلان القرارات الخاصة بالمنشأة التي لم يستدل على ذوى الشأن فيها .. وأعطت المادة ٣٤ ذوى الشأن المنصوص عليهم في المادة السابقة — حتى الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار ، وأوجبت المادة ٣٥ على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة عند ما يصبح نهائيا في المدة المحددة لتنفيذه ، لما كان ذلك وكان مفاد هذه النصوص أن — الأصل هو إعلان قرار اللجنة لذوى الشأن ، وأن اللصق على العقار وبلوحة الإعلانات في مقر الشرطة لا يكون إلى في حالة عدم تيسر إعلان ذوى الشأن بسبب غيبتهم أو لعدم الاستدلال على محال إقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم الإعلان ، وكانت يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن قرار اللجنة أعلن للطاعن بطريق اللصق على العقار وبلوحة الإعلانات بمقر الشرطة ، وكان من غير الجائز على ما هو مستفاد من نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السالف الإشارة إليه ، اللجوء لإعلان الطاعن بقرار اللجنة على النحو الذي تم به إلا عند عدم تيسر إعلانهم بسبب غيبتهم أو لعدم الاستدلال على محل إقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم الإعلان ، وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه ، حتى يمكن الوقوف على مدى صحة إعلان الطاعن بالقرار — لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد شابه

عيب القصور الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدهوى كما صار إثباتها في الحكم مما يوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم ينفذ قرار التنظيم الخاص بمقاره الآيل للسقوط . وطلبت معاقبته بمواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنح الوائلي الجزئية قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وتنفيذ القرار خلال شهر ، غاستأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانتة بجرمة هدم تنفيذ قرار التنظيم بشأن مقاره الآيل للسقوط في الميعاد المحدد ، قد شابه خطأ في القانون ذلك بأنه لم يعلن بقرار بلجنة التنظيم إعلانا صحيحا بما يبطل الإعلان وما ترتب عليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى بما مفاده أن المهندس ... حرر محضرا أثبت فيه أن مالك العقار رقم ٤ شارع عبد السميع عبد الفادر لم يقيم بتنفيذ قرار التنكيس رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ القاضي بتنكيس العقار تنكيسا شاملا رغم مضي الميعاد المحدد وإعلان المالك "الطاعن" بالقرار . وبعد أن أورد دفاع الطاعن بشأن بطلان القرار لعدم إعلانه به إعلانا صحيحا رد عليه بقوله : " أنه بصدد إعلان القرار موضوع التهمة للتمه فقد شهد محرر المحضر بأنه تم إعلان المتهم بالقرار باللصق على العقار وبلوحة الإعلانات بالقسم وتسليم صورة من القرار " للسكان " . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٣ من القانون

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى حدثت فى ظله الواقعة — والمبنى بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٧ الذى أبقى على الجريمة موضوع الطعن ووضع لها عقوبة أشد من العقوبة التى نص عليها للقانون الملغى الواجب التطبيق — قد نصت على أنه : "تشكل فى كل مدينة أو قرية بها مجلس محلى لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فى شأن المباني المشار إليها فى المادة ٣٠ وإصدار قرارات فى شأنها ... " وتنص المادة ٣٠ على المباني والمنشآت التى يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها أو إذا كانت تحتاج إلى ترميم أو صيانة لتأمين سلامتها وللحفاظ عليها فى حالة جيدة ، كما تنص المادة ٢٣ "يعلم قرار اللجنة بالطريق الإدارى إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق وتعاد صورة منه إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ، فإذا لم يتيسر إعلانهم بسبب غيبتهم غيبة منقطعة أو لعدم الاستدلال على محال إقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم الإعلان تلتصق نسخة من القرار فى مكان ظاهر من المنشأة وفى لوحة الاعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها المنشأة أو فى مقر عمدة الناحية أو لوحة الاعلانات فى مقر المجلس المحلى المختص بحسب الأحوال ، وتتبع الطريقة ذاتها فى إعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التى لم يستدل عن ذوى الشأن فيها ... " وأعطت المادة ٣٤ ذوى الشأن المنصوص عليهم فى المادة السابقة — حق الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها العقار فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار ، وأوجبت المادة ٣٥ على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة عند ما يصبح نهائيا فى المدة المحددة لتنفيذه ، لما كان ذلك وكان مفاد هذه النصوص أن الأصل هو إعلان قرار اللجنة لذوى الشأن ، وأن اللصق على العقار وبلوحة الاعلانات فى مقر الشرطة لا يكون إلا فى حالة عدم تيسر إعلان ذوى الشأن بسبب غيبتهم أو لعدم الاستدلال على محال إقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم

الإعلان ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن قرار اللجنة أعلن للطاعن بطريق اللصق على العقار وبلوحة الاعلانات بمقر الشرطة ، وكان من غير الجائز على ما هو مستفاد من نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ السالف الإشارة إليه ، اللجوء لإعلان الطاعن بقرار اللجنة على النحو الذي تم به إلا عند عدم تيسر إعلانه بسبب غيبته أو لعدم الاستدلال على محل إقامته أو لامتناعه عن تسليم الاعلان ، وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه ، حتى يمكن الوقوف على مدى صحة إعلان الطاعن بالقرار — لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد شابه عيب التصور الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم مما يوجب نقضه والإحالة دون ما حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعصوية ثمانية
المستشارين : محمد ومعه ، وأحمد طاهر خايل ، وعبد الحميد صادق ، ومحمد
علي بايغ

(٢٠٨)

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٧ تقضائية

(٢٤١) قتل خطأ . إجراءات محاكمة . مسئولية جنائية . مسئولية
مدنية خطأ . حكم " تسليه . تسليه غير معيب " . نقض . " أسباب
الطعن ما لا يقبل منها " .

(١) جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم
عمل فيها .

(٢) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائبا أو مدنيا . موضوعي
الحكم بالبراءة . عدم اشتراط تضيئه بيانات معينة هي خلاف الحد بالإدانة .
المادة ٣١ إجراءات .

عدم الاتام المحكمة بلرد على كل دليل من الأدلة . عند القضاء بالبراءة للشك . المحاكمة في ذلك
أمام محكمة النقض . غير مقبولة .

١ - من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق
وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها إلا أن استدعاء أي منهم
لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها عملا لذلك
لما كان ذلك - وكانت المحكمة لم تمبررا لإجابة الطاعن إلى طلبه
باستدعاء الضباط محرر المحضر بعد أن أطمأنت إلى ما أثبتته في محضره لرسمي
الذي هو هذا الاعتبار حجة مما أثبت فيه . وكان معروضا على بساط

البحث متاحا للدفاع أن يناقشه . فان ما يثيره في هذا الوجه يكون غير مقبول .

٣ - لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أن المحكمة بعد أن أوردت أقوال المتهم وشاهدي الواقعة وكذا أقوال الذي سمعته المحكمة بناء على طلب المدعى بالحق المدني أسست قضاءها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على عدم اطمئنانها إلى أقوال هذا الشاهد الأخير اطمئنانا منها إلى أقوال شاهدي الواقعة وصحة دفاع المتهم الذي رجحته استنادا إلى أن عبور المجنى عليه الطريق - من اليمن إلى اليسار دون أن يتأكد من خلوه من السيارات هو وحده الذي تسبب في وقوع الحادث وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . وكان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة وأنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم ترفها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديده لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في إسناد التهمة إلى المتهم - المطعون ضده ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحصر إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولا) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين والقرارات

واللوائح والأنظمة بأن قاد سيارة ولم يحتط بوجود المجنى عليه فعلمه وأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته (ثانياً) قاد سيارة بسرعة وبحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر. وطابت معاقبته بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ١ و ١/٣ و ١٠ و ٦٠ و ٧٧ و ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ واللائحة التنفيذية. وادعى والد المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنتح بولاق الجزئية قضت بحضوريا عملاً بالمادة ١/٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدوى المدنية. فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن الأستاذ الحامي عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن المدعى بالحقوق المدنية ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضى ببراءة المطعون ضده ورفض الدوى المدنية فقد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال — ذلك بأنه لم يجب الطاعن إلى طلبه سماع أقوال الضابط محرر المحضر لمؤال عن أباغه بالحادث والتفت عن أخطاء القيادة التي ارتكبها المتهم — المطعون ضده — وأشار إليها الدفاع عن الطاعن في مرافعته وفي مذكرته المقدمة أمام محكمة أول درجة كأدلة اتهام مساييء من أن المحكمة لم تحصر الواقعة ولم تحط بظروفها وبأدلة الثبوت فيها من بصير وبصيرة — كما أسس الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — قضائه بالبراءة على أن دبرو المجنى عليه الطريق دون أن يتأكد من خلوه من السيارات يكون بذاته خطأ في جانبه يستغرق خطأ المتهم ... مستنداً في ذلك إلى أقوال المتهم وشاهدي الواقعة في حين أن أحداً منهم لم يدع وقوع ثمة خطأ من المجنى عليه أو أنه عبر الطريق فجأة — فضلاً عن أن خطأ المجنى عليه على ما صورته الحكم لا يستغرق خطأ المتهم — والخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا ينجلي المتهم من المسؤولية، وهذا مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما طلبه المدافع عن الطاعن بضرورة سماع الضابط محرر المحضر بقوله " كما قلنت عما أثاره دفاع المدعى بالحق المدني من طلب سماع أقوال محرر المحضر بالنسبة لواقعة اتصال الشاهد به من عدمه فالثابت في الأوراق الرسمية بصدر المحضر أن اتصال الملازم أول بالتحقيق هو محضر ١٣ أحوال نقطة المستشفى الذي تضمن أن المحنى عليه وصل بصحبة سيارة المتهم ومن ثم فلا ترى المحكمة سؤال محرر المحضر ، لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضابط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها . إلا أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو الساطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك — وكانت المحكمة لم تمبررا لإجابة الطاعن إلى طلبه باستدعاء الضابط محرر المحضر بعد أن اطمانت إلى ما أثبتته في محضره الرسمي الذي هو بهذا الاعتبار حجة بما أثبت فيه . وكان معروضا على بساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه . فان ما يشير الطاعن في هذا الوجه يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — إن المحكمة بعد أن أوردت أقوال المتهم وشاهدي الواقعة وكذا أقوال الذي سمعته المحكمة بناء على طلب المدعى بالحق المدني أسست قضاءها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على عدم اطمينانها إلى أقوال هذا الشاهد الأخير اطمئنانا منها إلى أقوال شاهدي الواقعة وصحة دفاع المتهم الذي رجحته استنادا إلى أن عبور المحنى عليه الطريق — من اليمن إلى اليسار دون أن يتأكد من خلوه من السيارات هو وحده الخطأ الذي تسبب في وقوع الحادث وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة وأنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكل المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إفعال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطعن معه إلى الحكم بالإدانة ومن ثم فلا يوجب الحكم هو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تسديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن

تشير إلى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في إسناد التهمة إلى المتهم — المطعون ضده ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الأدلة السائغة التي أوردها ومن بينها أقوال المتهم وشاهدي الواقعة — التي لم يدع الطاعن أن الحكم عند إيراده لها قد خالف الثابت بالأوراق — أن الحادث يرجع إلى خطأ اللجني عليه وحده بعبوره الطريق من اليمين إلى اليسار دون أن يتأكد من خلوه من السيارات ، وكان من المقرر أن تقدير أقوال الشهود متروك لمحكمة الموضوع منزلة المنزلة التي تراها بغير معقب كما وأن لهذه المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصابها في الأوراق — كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة — فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض — لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه ، وضوحاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أحمد ماهر خليل ، ومحمد عبد الحليم صادق ، ومحمد علي بليغ ،
ومحمد علي راغب .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٧ القضائية

تبديد دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم .
" تسببه تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .
النفات الحكم عن تمحيص مستند قدمه الطاعن تدبلا على انتفاء مسؤوليته . قصور .

لما كان يبين من الحكم الابتدائي أنه برر فدائه بالإدانة بقوله . " وحيث
إن التهمة ثابتة قبل التهم من محضر الحجز التحفظي . . " ومن محضر التبديد
المؤرخ ١٨/٤/١٩٧٣ ولم يدفع التهم التهمة بدفاع ما مما يتعين معه إدانته
بمادني الإتهام عملا بالمادة ٣٠٤/أ . ج لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع
على المفردات أن الطاعن قدم لمحكمة ثاني درجة حافظة مستندات اشملت
على صورة رسمية من اللجنة رقم ٢٢٠ سنة ١٩٧٢ أمن دولة الانزكية وقد تمسك
الطاعن بدلالة المستند الذي قدمه على انتفاء مسؤوليته فإن الحكم المطعون فيه
إذا بد الحرج الابتدائي لأصابعه والتفت عن هذا المستند ولم يقل كلمته فيه
ولم يعن تمحيص دفاع الطاعن المؤسس عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله
ويوجب عصفه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سدد المحجوزات المبيعة بالمحضر وصفها بقيمة
والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح . . والمسماة إليه على سبيل الوديعة .

لحرامتها وتقديمها يوم البيع فاختلفوا لنفسه أضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت معاقبته بالسنتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الأزيكية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . عارض وقضى في معارضته بة ولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية بمهيئة استئنافية - بإقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت أسباب الطعن موقعا عليها من الأستاذ المحامي .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد أشياء محجوز عليها قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن قدم للمحكمة الاستئنافية حافظة مستندات اشتملت على صورة رسمية من محضر اللجنة رقم ٢٢٠ سنة ١٩٧٢ أمن دولة الأزيكية وتمسك بدلائلها على انتفاء مسؤوليته لضبط ومصادرة المحجوزات إلا أن المحكمة أغفلت هذا المستند ولم تقل كلمتها فيه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه برر قضاءه بالإدانة بقوله : وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر الججز التحفظي ومن محضر التبديد المؤرخ ١٨/٤/١٩٧٣ ولم يدفع المتهم التهمة بدفاع ما مما يتعين معه إدانته بمادتي الإتهام عملا بالمادة ٣٠٤ أ . ح لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن قد قدم لمحكمة ثاني درجة حافظة مستندات اشتملت على صورة رسمية من اللجنة رقم ٢٢٠ سنة ٧٢ أمن دولة الأزيكية وقد تمسك الطاعن بدلالة المستند الذي قدمه على انتفاء مسؤوليته فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه والتفت عن هذا المستند ولم يقل كلمته فيه ولم يعن بتجسس دفاع الطاعن المؤسس عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حمد بن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين محمد وهبه ، ومحمد عبد الحميد صادق ، ومحمد علي بليغ ، ومحمد علي راغب .

(٢١٠)

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ القضائية

- (١ - ٥) ضرب أفضى إلى الموت . رابطة السببية . مسئولية جنائية .
- سبق الإصرار . اختصاص . أحداث . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
- ما لا يوفره" . إثبات "شهادة" . "خبرة" . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه .
- تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

- (١) مسئولية المتهم في جريمة الضرب وإحداث الجرح عمدا . من جميع النتائج المأوفاة لفعله .
- ولو كانت من طريق غير مباشر كالتراسخ في العلاج ما لم تكن وليدة تعمد من جانب المجنى عليه .
- مثال .

- (٢) تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير . موضوعي .

- عدم التزام المحكمة بطلب مناقشة الطيب للشرعي . متى كانت الواقعة قد وضحت لديها .
- قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى بجمع الأدلة . تحضيرى . للحكمة المعدل عنه .

- (٣) حق محكمة المارضوع في استخلاص الحقيقة من الدلائل للقول والفنى .

- استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة عناصرها . موضوعي .

- (٤) سبق الإصرار . ماهيته ؟ استخلاصه . موضوعي .

- (٥) إيداء الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث لأول مرة أمام محكمة النقض .
- غير جائز . ما لم تكن مدونات المنكم تظاهاره .

١ - لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة المبني على أن وفاة المجنى عليه لم تحدث نتيجة الإصابة وإنما نتيجة الإهمال في العلاج واطرح في منطق سائق هذا الدفاع على أساس أن المتهم مسئول عن جميع النتائج المحتمل حدوثها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالتراحي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يدفع به الدفاع . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم سديدا في القانون ويستقيم به اطراح دفاع الطاعنة ، ذلك بأنه من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أنه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها فتم فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وكان الحكم اعتمادا على الأدلة السائفة التي أوردها والتي لا تمساري الطاعنة أن لها معينها الصحيح من الأوراق قد خلاص إلى إحداث الطاعنة جروحا عمدية بالمجنى عليه بقيامها بإلقاء المادة الكاوية عليه ، ودل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة بما استخلصه من تقرير الصفة التشريحية وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة وفنده واطرحه بأسباب سائفة التزم فيها التطبيق القانوني الصحيح ، فإن الطاعنة تكون مسئولة عن جناية الضرب المفضي إلى الموت التي أثبت الحكم مقارقتها إياها . ولا يجدي الطاعنة ما تثيره عن الإهمال في علاج المجنى عليه أو التراخي فيه ، لأنه فضلا عن أنه لا يعدو القول المرسل الذي سيق مرسلًا بغير دليل ، فإنه — بفرض صحته — لا يقطع ، كما قال الحكم بحق ، رابطة السببية ، لأن المتهم في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراحي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم تقل به الطاعنة ولا سند له من الأوراق ، ومن ثم فإن للنعي على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء

الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن استنادها إلى رأى الذى انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هى التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعى وضم أوراق علاج المجنى عليه لتحقيق دفاع الطاعنة المبني على إنقطاع رابطة السببية للتراخي والإهمال في علاج المجنى عليه ما دام أنه غير منتج في نفي التهمة عنها على ما سلف بيانه - ومن ثم فإن النعى على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون في غير محله . وليس بذى شأن أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارات بضم أوراق علاج المجنى عليه واستدعاء الطبيب الشرعى ثم عدلت من ذلك لما هو مقرر من أن القرار الذى تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٣ - لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة من استحالة حصول الواقعة طبعا لتصوير المجنى عليه والشهود واطرحه في منطق سائح في قوله " كما لا يخبر من الأمر شيئا ما قاله دفاع التهمة من أن إصابات المجنى عليه لا يمكن أن تحدث من الواجهة لارتطاع قامة المجنى عليه عن قامة التهمة القصيرة إذ أن الثابت من أقوال المجنى عليه أن التهمة ألقت عليه زجاجة مملوءة بالسائل الكاوى ، ومن طبيعة السائل النفاذ والسيولة ومن أثار السائل الكاوى الانتشار مما يمكن أن يلاحق برأسه وخلف عنقه ، يؤكد ذلك أن أشد إصابات المجنى عليه في الصدر والبطن والذراعين والفخذين وكلها لا تحدث بهذا الشكل إلا إذا ألقى السائل في المواجهة وليس من أعلا وإلا لانهضت معظم الإصابات وبلغت أشدها بالرأس والكتفين الأمر الذى لم يثبت حسب الثابت من تقرير الصفة التشريحية " . وكان ما أورده الحكم من الدليل القولى لا يتناقض مع الدليل الفنى بل يتطابق معه ، فإن ما تنيره الطاعنة من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل ، ولا على المحكمة إن هى التفتت عن استدعاء الطبيب الشرعى لاستطلاع رأيه في هذا الصدد ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، وهى بعد غير ملزمة بإجراء مزيد من التحقيقات في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشرفها من تحقيقات

لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع فنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما نشره الطاعنة من منازعة حول التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال الشهود أو محاولة تجريئها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان الحكم قد عرض لظرف سبق الاصرار واستظهر توافره في حق الطاعنة في قوله " وبما أن سبق الاصرار متوافر في حق المتهم من حقها على المجنى عليه لرفضه الزواج منها وهي في سن ذلك كما هو ثابت من كتاب قسم المواليد بمنطقة وسط القاهرة المؤرخ ١٩٧٦/٣/٢ واعدادها مادة كارية تحدث جروحا الفتى عليه بمجرد أن وقع بصورها عليه لتشويهه انتقاما منه على فعلته وإشفاء لغليلها " وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم مائفا ويتحقق به ظرف سبق الاصرار ، كما هو معروف به في القانون ، ذلك بأن ظرف سبق الاصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره - ومن ثم كان النعي على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال في هذا الشأن غير سديد ، على أنه لا جدوى للطاعنة من المنازعة في توافر هذا الظرف في حقها لأن العقوبة التي أنزلها الحكم بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات بعد استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضي إلى الموت المجردة من توافر ظرف سبق الاصرار - وفقا للفقرة الأولى من المادة ١/٣٢٦ من القانون المذكور .

هـ - لما كان شقيق الطاعنة قدم بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦ مذكرة مذيلة بتوقيعه لقلم كتاب محكمة النقض بعد فوات الميعاد القانوني ضمنها سببا جديدا للطعن يقوم على أن الطاعنة كانت وقت الحادث حدثا فلا تختص محكمة الجنايات بمحاكمتها وإنما تختص بذلك محكمة الأحداث فيكون الحكم قد خالف القانون لصدوره من محكمة غير مختصة وأرفق بها صورة شمسية من شهادته ميلاد باسم الطاعنة تفيد إنها من مواليد ١٩٥٧/٣/٢٠ ولما كان من المقرر أنه فضلا عن أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام محكمة النقض غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإن الطعن في الأحكام منوط بالخصوص أنفسهم ومن شأن المحكوم عليهم دون غيرهم فإن المادة ٣٤ سالفة الذكر بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإبداء أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة للطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورفعه رسمية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن يراعى في وضعها أن يكون محررها على درجة معينة من الثقافة القانونية وأن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا غت ورقه عديمة الأثر وكانت لغوا لا قيمة له ، ولما كان السبب الجديد قد تضمنته مذكرة مقدمة من شقيق الطاعنة ومذيلة بتوقيعه ولم يوقع عليه محام مقبول ، ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره شقيق الطاعنة في هذا الشأن بعد الميعاد القانوني للطعن ويجب قصر الطعن على الأسباب المحددة به ، ولا يغير من ذلك القول بأن عدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث هو مما يتصل بالولاية وأنه متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولما أن تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمصلحة المتهم طبقا للمقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - إذ أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ،

ولما كانت مدونات الحكم فضلا عن أنها خالية مما ينتفى به موجب اختصاص محكمة الجنايات قانونا بمحاكمة الطاعنة وليس فيها ما يظهر ما يدعيه شقيقها من إنها كانت حدثا وقت مقارقتها الجريمة المسندة إليها ، فإن الثابت بمدونات الحكم ومحاضر جلسات المحاكمة يفيد على العكس من ذلك أن الطاعنة من مواليد ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ وإن عمرها بلغ من واقع شهادة ميلادها الرسمية خمسة وعشرون سنة وقت ارتكابها الجريمة التي دُيّنَت بها ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون الحكم قد صدر من المحكمة المختصة بمحاكمتها ويصبح الطعن على الحكم من هذه الناحية فضلا عن عدم قبوله غير سديد .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : أحدثت عمدا بـ الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم تكن تقصد من ذلك قتله ولكن الإصابات أفضت إلى موته ، وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقور ذلك وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٣٦ و ١٧٠٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وإلزامها بأن تؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المحكوم عليها هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأبها بجناية الضرب المفضى إلى الموت قد خالف القانون وشابه قصور

في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعنة طلب إلى المحكمة سماع شهود الإثبات ورغم التمسك بهذا الطلب وتأجيل الدعوى عدة مرات لسماع الشهود فقد فصلت المحكمة في الدعوى دون سماعهم كما أن الطاعنة بنت دفاعها على انقطاع رابطة السببية بين الفعل المسند إليها وبين وفاة المجنى عليه تأسيسا على أن المستفاد من تقرير الطبيب الشرعي أن المجنى عليه أدخل مستشفى المعادي في ١٩/٧/١٩٧٢ ولم يتم تضييد جروحه إلا في ١/٨/١٩٧٢ وأن هذا الإهمال الجسيم في علاجه كان هو السبب المباشر في حدوث المضاعفات التي أدت إلى الوفاة ، وطلبت الطاعنة ضم أوراق علاج المجنى عليه واستدعاء الطبيب الشرعي لاستجلاء هذا الدفاع ، ورغم تأجيل الدعوى لهذا السبب فقد عادت المحكمة وفصلت فيها دون أن ترد على هذا الدفاع بما يفنده ، ودون أن تحققة على الرغم من أهميته في إظهار وجه الحق في الدعوى كما أن المدافع عن الطاعنة اثار في دفاعه استعالة تصوير شهود الإثبات للحادث من إلقاء الطاعنة المادة السكاوية على الطاعن في مواجهته لارتفاع قامة المجنى عليه عن قامة الطاعنة القصيرة إذ الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن إصابات الطاعن بالرأس والظهر وأعلى الكتفين مما يكشف عن أن المادة السكاوية القيت على المجنى عليه من علو وبما يكذب شهود الإثبات في تصويرهم للواقعة ، وطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم تمن بتحقيق هذا الدفاع وردت عليه ردا معيبا . هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا في استظهار ظرف سبق الاصرار ولم يورد من الأدلة ما يؤدي إلى توافره وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق انه قد أثبت بمحضر جلسة المحاكمة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣١ أن شهود الإثبات تخلفوا عن الحضور وأن أقوالهم تليت في الجلسة . بموافقة النيابة والدفاع وقد ترفع الدفاع عن الطاعنة في الجلسة المذكورة وختم مرافعته بطلب الحكم بالبراءة ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه وذات الجلسة . لما كان ذلك ، وكانت المحاكمة قد وقعت في ظل التعديل المدخل في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ التي خولت المحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ،

ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصريف المتهم أو المدافع بمبايدل عليه كالحاصل في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فلا يحق للطاعة — من بعد — النعى على المحكمة عدم سماعها شهود الإثبات الذين تنازلات هي عن سماعهم ولا يقدح في ذلك ما ورد بمحضر تلك الجلسة على لسان المدافع عن الطاعة في مستهل مرافعته من قوله ” كان يودى أن يمثل الشهود أمام عدالتكم “ لأن الواضح من عبارته أنها لا تفيد معنى الطلب المصريح الجازم مما لا تكون معه المحكمة ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب أو الرد عليه ما دام أن الدفاع لم يتقدم به في صورة الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة بل صاغه في صيغة رجاء كما لا يغير من الأمر شيئا أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدلت عن ذلك ، لأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ومن ثم فإن ما تشبه الطاعة في هذا الشأن لا يكون له من وجه ولا يعتد به . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما يؤداه أنه لخلاف بين الطاعة والمجنى عليه لرفضه الزواج منها وقيامه بخطبة غيرها حقت عليه وأصرت على الانتقام منه فاعتدت عليه بمسادة كاوية ” ماء نار “ وما أن ظفرت به حتى ألقته عليه فأصابته المسادة الكاوية بحروق في الصدر والبطن والفخذين والذراعين وتم نقل المجنى عليه على الفور إلى معهد الحروق وظل يعالج به حتى نقل إلى مستشفى الحدية العسكري في ١٩٧٢/٣/١ ومكث بها حتى ١٩٧٢/٧/١٩ ثم نقل إلى مستشفى المعادي حيث وافته المنية في ١٩٧٢/٨/٢١ متأثرا بجراحه . أورد الحكم أقوال المجنى عليه قبل وفاته وأقوال باقي شهود الإثبات ونقل عن تقرير الصفة التشريحية ، أن المجنى عليه أصيب بصدمة شديدة ناتجة عن حروق كياوية حديثة بالرأس مهيمة بالرقبة والصدر والبطن والأطراف الأربعة بنسبة ٢٥ ٪ . وأن هذه الحروق خلفت عنها قروح متسعة شاملة لمعظم سطح الجسم وأنها قادت إلى الوفاة بمضاعفاتها من امتصاص نوكسيماي مزمن والتهاب رئوي شعبي وقروح خراشبية عميقة ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة لهاها وتوافرها كآفة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دان الطاعة بها — ثم عرض الحكم بعد ذلك لدفاع الطاعة المبني على أن وفاة المجنى عليه لم تحدث نتيجة الإصابة وإنما نتيجة الإهمال في العلاج واطرح

في منطق سائق هذا الدفاع على أساس أن المتهم مسئول عن جميع النتائج المحتملة حدوثها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالترانخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يدفع به الدفاع . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم سديدا في القانون ويستقيم به أطراح دفاع الطاعنة . ذلك بأنه من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها فتقضي فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وكان الحكم اعتمادا على الأدلة السائغة التي أوردها والتي لا تمارى الطاعنة أن لها معينها الصحيح من الأوراق قد خلص إلى أحداث الطاعنة بجروحا عمدية بالمجنى عليه بقيامها بالقاء المسادة الكاوية عليه ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاء بما استخلصه من تقرير الصفحة التشريحية ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة وفنده وأطرحه بأسباب سائغة ألزم فيها التطبيق القانوني الصحيح ، فإن الطاعنة تكون مسئولة عن جناية الضرب المفضي إلى الموت التي أثبت الحكم مقارقتها إياها . ولا يجدي الطاعنة ما تثيره عن الإهمال في علاج المجنى عليه أو التراخي فيه ، لأنه فضلا عن أنه لا يعد والقول المرسل الذي سبق مرسل بغير دليل ، فإنه — بفرض صحته — لا يقطع — كما قال الحكم بحق رابطة السببية ، لأن المتهم في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترانخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية ، وهو ما لم تقل به الطاعنة ولا سند له من الأوراق ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يضحى ولا محل له ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن استنادها إلى الرأي الذي انتهى إليه الخبير هو

استناد سليم لا يجافي المنطق أو القانون، ومن ثم فلا تريب على المحكمة أن هي التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي وضم أوراق علاج المجنى عليه لتحقيق دفاع الطاعنة المبني على انقطاع رابطة السببية للتراخي والإهمال في علاج المجنى عليه مادام أنه غير منتج في نفي التهمة عنها على ما سلف بيانه — ومن ثم فإن النعي على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون في غير محله . وليس بذى شأن أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارات بضم أوراق علاج المجنى عليه واستدعاء الطبيب الشرعي ثم عدلت عن ذلك لما هو مقرر من أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة من استعالة حصول الواقعة طبقا لتصوير المجنى عليه والشهود واطرحه في منطق سائغ في قوله ” كما لا يغير من الأمر شيئا ما قاله دفاع التهمة من أن إصابات المجنى عليه لا يمكن أن تحدث من المواجهة لارتفاع قامة المجنى عليه عن قامة المتهمة القصيرة إذ أن الثابت من أقوال المجنى عليه إن المتهمة ألقت عليه زجاجة مملوءة بالسائل الكاوي، ومن طبيعة السائل النفاذ والسيولة ومن آثار السائل الكاوي في الانتشار مما يمكن أن يلحق برأسه وخلف عنقه، يؤكد ذلك أن أشد إصابات المجنى عليه في الصدر والبطن والذراعين والفخذين وكأها لا تحدث بهذا الشكل إلا إذا ألقى السائل في المواجهة وليس من أعلا وإلا لا تنحصرت معظم الإصابات وبلغت أشدها بالرأس والكتفين الأمر الذي لم يثبت حسب الثابت من تقرير الصفة التشريحية “ . وكان ما أورده الحكم من الدليل القولي لا يتناقض مع الدليل الفني بل يتطابق معه، فإن ما تثيره الطاعنة من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن استدعاء الطبيب الشرعي لاستطلاع رأيه في هذا الصدد ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء، وهي بعد غير ملزمة بإجراء مزيد من التحقيقات في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشع فيها من تحقيقات . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها

مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه بغير معقب ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما تثيره الطاعنة من منازعة حول التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال الشهود أو محاولة تجريبها بنحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لظرف سبق الاصرار واستظهر توافره في حق الطاعنة في قوله "وبما أن سبق الاصرار متوافر في حق المتهم من حقدتها على المجنى عليه لرفضه الزواج منها وهي في سن تسمح لها بذلك كما هو ثابت من كتاب قسم المواليد بمنطقة وسط القاهرة المؤرخ ١٩٧٦/٣/٢ وإعدادها مادة كاوية تحدث جروحا ألقها عليه بمجرد أن وقع بصرها عليه لتشويهه انتقاما منه على فعلته وإشفاء لغلبيها وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم سائغ ويتحقق به ظرف سبق الاصرار، كما هو معروف به في القانون، ذلك بأن ظرف سبق الاصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — ومن ثم كان النمی على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال في هذا الشأن غير شديد . على أنه لا جدوى للطاعنة من المنازعة في توافر هذا الظرف في حقها لأن العقوبة التي أنزلها الحكم بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات بعد استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت المجردة من توافر ظرف سبق الاصرار — وفقا للفقرة الأولى من المادة ١/٢٣٦ من القانون المذكور ، لما كان ذلك ، وكانت شقيق الطاعنة قدم بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦ مذكرة مذيلة بتوقيعه لقلم كتاب محكمة النقض بعد فوات الميعاد القانوني ضمنها سببا جديدا للطعن يقوم على أن الطاعنة كانت وقت الحادث حدثا فلا تختص محكمة الجنايات بمحاكمتها وإنما تختص بذلك محكمة الأحداث فيكون الحكم قد خالف القانون لصدوره من محكمة غير مختصة وارفق بها صورة شمسية من شهادة ميلاد باسم الطاعنة تفيد أنها من مواليد ١٩٥٧/٣/٢٠ . ولما كان من المقرر أنه فضلا عن أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام

محكمة النقض غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأن الطعن في الأحكام منوط بالخصوم أنفسهم ومن شأن المحكوم عليهم دون غيرهم فإن المادة ٣٤ سالفه الذكر بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل فائته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة للطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكاية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن يراعى في وضعها أن يكون محررها على درجة معينة من الثقافة القانونية وأن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلاعدت ورقة عديمة الأثر وكانت لغوا لا قيمة له ولما كان السبب الجديد قد تضمنته مذكرة مقدمة من شقيق الطاعنة ومذيلة بتوقيعه ولم يوقع عليها محام مقبول ، ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره شقيق الطاعنة في هذا الشأن بعد الميعاد القانوني للطعن ويجب قصر الطعن على الأسباب المحددة به ، ولا يفسر من ذلك القول بأن عدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحادث هو مما يتصل بالولاية وأنه متعلق بالنظام العام ، ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولما أن تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمصلحة المتهم طبقا للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — إذ أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، ولما كانت مدونات الحكم فضلا عن أنها خالية مما ينتفى به موجب اختصاص محكمة الجنايات قانونا بمحاكمة الطاعنة وليس فيها ما يظاهر ما يدعيه شقيقها من أنها كانت حدثا وقت مقارقتها الجريمة المسندة إليها ، فإن الثابت بمدونات الحكم

وبمخاض جلسات المحاكمة يفيد على العكس من ذلك أن الطاعة من مواليد ٢٦ من يوليو سنة ١٩٤٥ وأن عمرها بلغ من واقع شهادة ميلادها الرسمية خمساً وعشرين سنة وقت ارتكابها الجريمة التي دلت بها ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون الحكم قد صدر من المحكمة المختصة بحاكتها ويصبح الطعن على الحكم من هذه الناحية فضلاً عن عدم قبوله غير سديد لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، ودكتور أحمد رفعت خفاجى ، وإسماعيل
محمود جفيلظ .

(٢١١)

الطعن رقم ٧٢٩ سنة ٤٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "حقها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدموى" . إثبات . "بوجه عام" . "خبرة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب
غير معيب . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . ضرب .
"أحدث هاهنا" .

كفاية استخلاص الإدانة . وموضع الإصابة بما يتفق والداليل القولى والفنى .

(٢) حكم . "بيانات التسبیب" . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .
إثبات . "شهود" .

عدم التزام الحكم أن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .

(٣) حكم . "بيانات التسبیب" . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .
إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

عدم التزام المحكمة بروايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تظن أنه إليه وتطرح
ما عداه .

(٤) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات "شهود"
حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب .

للحكمة أن تعمول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدموى . مادامت
قد اطمانت إليها .

(٥) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

أضارب الشاهد في أقواله أو مع غيره . لا يعيب الحكم . متى كانت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال . بما لا تناقض فيه .

(٦) دفع . " الدفع باستحالة الرؤية " . " الدفع بشيوع التهمة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وشيوع التهمة . موضوعي .

(٧) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي " . أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعي " . دفاع شرعي . تقدير توافر قيام حالة الدفاع الشرعي أو انقضاءها . موضوعي .

(٨) حكم . " ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل " . " حجية الحكم " . العبرة في الحكم بالمعاني . لا بالألفاظ والمباني .

١ — لما كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجنى عليها تحدث من الضرب بمنجل وأنه قد تخلف لديها من جراء هذه الإصابة إعاقات مما يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءة المجنى عليها وقد رتبها على العمل بنحو ٣٠٪ فإن في بيان الحكم فيما تقدم ما يتفق فيه مساق الدليلين القولي والفني معا في شأن تحديد موضع الإصابة من جسم المجنى عليها في عموم استخلاصه لواقعة الدعوى وما أردفه عليه من أقوال المجنى عليها وما انتهى إليه التقرير الطبي الشرعي ، خاصة وأن الحكم قد انصب على إصابة بعينها ، نسب إلى المتهم أحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها ، الأمر الذي ينأى إليه عن يقالة قصور البيان في هذا الخصوص .

٢ — من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .

٣ — المحسنة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

٤ — للمحكمة أن تعمل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها .

٥ — تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

٦ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام والدفع بشيوع التهمة هما من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

٧ — من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتبها عليها .

٨ — لا يقدح في سلامة الحكم ما سطره في مقام نفى قيام حالة الدفاع الشرعى من القول بأن الطاعن يكون " متجاوزاً لحد الدفاع " إذ يبين من السباق الذى تخالفته هذه العبارة — على ما سلف بيانه — أنها تعنى أن ما اقرره الطاعن لا يدخل في نطاق وحدود ما ينهض به حق الدفاع الشرعى ولا تعنى تجاوز هذا الحق ، بل هى ترديد لما ساقه الحكم من قبل ومن بعد من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، ومن ثم فإن صياغتها على النحو المشار إليه لم يكن بذى أثر على عقيدة المحكمة التي تقوم على المعانى لا على الألفاظ والمباني ، طالما كان المعنى المقصود منها هو انتفاء قيام حق الدفاع الشرعى لا تجاوزه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بآلة حادة "منجل" على يدها اليسرى فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالنقرير الطبي الشرعى والذى تخلف لديها من جرائها عاهة مستديمة هى تيبس مع إعاقات تامة فى الحركات الإرادية بالأصابع بما يقلل من كفاءة المذكورة وقدرتها بما يقدر بنحو ٣٠ ٪. وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر ذلك وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم وطلبت القضاء لها بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضورها عملا بمسادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والإقامة أن يدفع للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وعشرة جنيهات مقابل أنعاب الحمامة . فطعن المحكم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه الضرر والتناقض فى التفسير والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه اقتصر فيما استقاه من التقرير الطبي الشرعى على بيان آلة الاعتداء دون بيان مكان الإصابة من جسم المجنى عليها ، وأغفل الرد على ما أثاره الدفاع من تناقض رواية المجنى عليها وزوجها بمحضر جمع الاستدلال مع روايتها بالتحقيقات ووقوع الحادث فى الظلام واسناد الاعتداء عليها إلى ثلاثة ، هذا إلى تناقض أسباب الحكم فيما انتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن والذى ترشح لها أسبابه ، وبين إعتباره متجاوزا لحق الدفاع ، الذى أغفلت معه المحكمة تطبيق نص المادة ٢٥١ من قانون العقوبات التى تجيز النزول بالعقوبة المقررة إلى حدها الأدنى دون الوقوف بها عند

مقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكل ذلك يعيب الحكم بما
يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية لجرime إحداث عاهة مستديمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها
في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان
يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى فيما يجمل أن ماشية المجنى
عليها قد دلفت منها في زراعة برسيم للطاعن فتشادا ، ثم اعتدى عليها بمنجل على يدها
اليسرى وأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديها من
جرائها عاهة مستديمة تقلل من قدرتها على العمل بنحو ٣٠ ٪ كما حصل أقوال
المجنى عليها مما روته بالتحقيقات وبالجلسة بما مؤداه أن ما شيتها دلفت
في حقل الطاعن فاعتدى عليها بالسب ثم بالضرب ” بمنجل ” على يدها فأحدث
إصابتها ، ونقل عن التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجنى عليها تحدث من الضرب
بمنجل وأنه قد تخلف لديها من جراء هذه الإصابة إعاقات مما يعتبر عاهة مستديمة
تقلل من كفاءة المجنى عليها وقدرتها على العمل بنحو ٣٠ ٪ ، فإن في بيان الحكم
فيما تقدم ما يتفق فيه مساق الدليلين القولي والفني معا في شأن تحديد موضع
الإصابة من جسم المجنى عليها في عموم استخلاصه لواقعة الدعوى وما أوردفه عليه
من أقوال المجنى عليها وما انتهى إليه التقرير الطبي الشرعي ، خاصة وأن الحكم
قد انصب على إصابة بعينها ، نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير
الطبي الشرعي وجودها ، الأمر الذي ينأى به عن قالة قصور البيان في هذا
الخصوص . لما كان ذلك ، وكان لما حصله الحكم من أقوال المجنى عليها أصله
الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ، وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل
بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد
روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها
أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد
في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض
الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة
قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه — كما

هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها، ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام والدفع بشيوع التهمة هما من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من ذلك يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعي لديه ورد عليه في قوله ” أن حق الدفاع الشرعي قد شرع لرد الاعتداء وكان يترتب عليه — أي الطاعن — أن يقف عند الحد الكافي لإخراج الجانوسنة من حقله ، أما أن يتحول هذا إلى المجنى عليها ويعتدى عليها بالضرب فإنه يكون متجاوزاً لحد الدفاع الشرعي وتزى المحكمة أن المتهم ما أراد من اعتدائه رد العدوان الواقع على ماله وإنما أراد معاقبتها لنزول دابتها في حقله وحق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان“ ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، وإذا كان يؤدي ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعي — وهو ما لا ينافي الطاعن في صحة إسناد الحكم بشأنه — أنه لما دلفت ماشية المجنى عليها بأرضه لم يتجه إليها ليسدراها عن زراعته ، بل بادر المجنى عليها بالاعتداء عليها بالضرب دون أن يبدر منها بادرة اعتداء عليه ، ومن ثم فإن ما قارفه الطاعن من تعدد يكون من قبيل العقاب والانتقام بما تنتهي به حالة الدفاع الشرعي عن المال أو النفس كما هي معرفة به في القانون ، ويكون منعه على الحكم في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، فإنه لا يقدح فيه ما سطره الحكم في مقام نفي قيام حالة الدفاع

الشرعي من القول بأن الطاعن يكون "متجاوزا لحد الدفاع" إذ يبين من السياق الذي تخللته هذه العبارة — على ما سلف بيانه — أنها تعني أن ما اقترفه الطاعن لا يدخل في نطاق وحدود ما ينهض به حق الدفاع الشرعي ولا يعني تجاوز هذا الحق ، بل هي ترديد لما ساقه الحكم من قبل ومن بعد انتفاء حالة الدفاع الشرعي ومن ثم فإن صياغتها على النحو المشار إليه لم يكن بذى أثر على حقيقة المحكمة التي تقوم على المعاني لا على الألفاظ والمباني ، طالما كان المعنى المقصود منها هو انتفاء قيام حق الدفاع الشرعي لا تجاوزه ، ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير صديد . ولما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

جاسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين . محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعضوى استاذة عزت ، ودكتور أحمد رفعت
خفاجى ، واميناء بل محمود - فيظ .

(٢١٢)

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ القضائية

(١) إجراءات . " إجراءات المحاكمة . " . نيابة عامة . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . " لا يوفره " . بطلان .

المادة ٢٧٥ إجراءات جنائية توجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم . المادة ٢٧٥ إجراءات
ترافع النيابة بعد إبداء المتهم دفاعه . لا بطلان ما دام المتهم لم يطلب التكلفة بدلا .

(٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعى " . دفاع
شرعى . دفع " الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى " . " محضر الجلسة .
عدم جواز إثارة الدافع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام النقض . إلا إذا كانت
حدوثات الحكم تظاهرة .

(٣) أسباب الإباحة . " الدفاع الشرعى " . دفع . " الدفع بقيام حالة
الدفاع الشرعى " . حكم تسمييه . تسمييه غير معيب " .
بحيث تجاوز حق الدفاع الشرعى . لا يكون إلا بعد نشوء الحق وليامه

(٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . بطلانه .
" تسمييه تسمييه معيب " .

الخطأ الذى يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التى خلصت إليها — معيب الحكم .

١ - لئن كانت المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه قد سمعت المحكمة مرافعة النيابة العامة ، إلا أن ذلك لا يبطل المحاكمة ما دام الطاعن لا يدعى في طعنه أنه طلب من المحكمة أن تسمعه بعد مرافعة النيابة فرفضت ذلك ، مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله في ختام المحاكمة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص بدعوى البطلان أو الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

٢ - الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٣ - إن ما استورد إليه الطاعن من إثارة تجاوزه حق الدفاع الشرعي مردود بأن البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يذكر أن المدوانا وقع على الطاعن فانه لا يكون قد قام حق له في الدفاع يسوغ البحث في مدى مناسبة ضربه للمجنى عليه كرد على هذا المدوان .

٤ - الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو ذلك الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ في الاسناد فيما خرج عن سياق استدلاله وجوهه وتسييبه ، ولما كانت ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه ضربة واحدة أحدثت به الإصابة التي أودت بحياته وأن أحدا آخر غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه ، فإن ما أورده الحكم في مساق بيانه لواقعة الدعوى

بشأن حدوث نزيف بأنف المجنى عليه — بفرض أنه ليس له مأخذ من الأوراق — ليس له أثر فيما خلصت إليه المحكمة من عقيدة أن الطاعن اعتدى على المجنى عليه وأحدث به إصابة الرأس التي أودت بحياته ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد يكون غير مفيد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بآلة راضة (عصا) على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وادعت — زوجة المجنى عليه — مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات صوهاج قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالزامه أن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحامين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد انطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب وخطأ في الإسناد ، ذلك بأن المحكمة سمعت النيابة العامة بعدم مراعاة المدافع عن الطاعن مخالفة بذلك ما توجبه المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، وعلى الرغم من أن واقعة الدعوى ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال لأن المجنى عليه وأشقائه هم الذين بادروا بالحضور إلى الأرض التي يضع فيها الطاعن البوص بقصد منع حيازته بالقوة إلا أن المحكمة لم تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها أو تبحث

اعتباره متجاوزا حق الدفاع الشرعى وأخيرا فإن الحكم قد أورد في بيانه للواقعة أن المجنى عليه أصيب نتيجة اعتداء الطاعن عليه بكسر بالجمجمة ونزيف بالأنف وقد أدت هاتان الإصاباتان إلى وفاته حال أن الإصابة الأخيرة لاسندلها من التليدين القولى والفنى ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لئن كانت المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، فإن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه قد سمعت المحكمة مراعاة النيابة العامة ، إلا أن ذلك لا يبطل المحاكمة مادام الطاعن لا يدعى في طعنه أنه طالب من المحكمة أن تسمعه بعد مراعاة النيابة فرفضت ذلك ، مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن حقه في أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أولم يبق لديه ما يقوله في ختام المحاكمة ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص بدعوى البطلان أو الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٤ توجه الطاعن إلى قطعة أرض مجاورة لمزله يضع فيها البوص ووجد المجنى عليه وأخوته يقتسمونها فضرب المجنى عليه على رأسه بمصا ضربة واحدة فأحدثت به كسرا بالجمجمة ونزيفا بأنفه وقد أدت هاتان الإصاباتان إلى وفاته ، وساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما جاء بتقرير الصفة التشريعية . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها إذ لم يرد في مدونات الحكم ما يفيد أن المجنى عليه واشقاه هم الذين بدأوا بالعدوان لدخول الأرض بقصد منع حيازة الطاعن لها بالقرة على فرض ثبوت حيازته لها حتى يكون للطاعن الحق

في استعمال القوة اللازمة لرد العدوان ، فان ما يتعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا . أما ما استطرد اليه الطاعن من اثارة تجاوزه حق الدفاع الشرعى فمردود بأن البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يذكر أن عدوانا وقع على الطاعن فإنه لا يكون قد قام حق له في الدفاع يسوغ منه البحث في مدى مناسبة ضربه للمجنى عليه كرد على هذا العدوان ، لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الاستناد الذى يعيب الحكم هو ذلك الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التى خلصت إليها ، فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ في الاستناد فيما نخرج من سياق استدلاله وجوهه وتسهيبه ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن ضرب المجنى عليه بمصا على رأسه ضربة واحدة أحدثت به الإصابة التى أودت بحياته وأن أحدا آخر غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه ، فان ما أورده الحكم في مذاق بيانه لواقعة الدعوى بشأن حدوث نزيف بأنف المجنى عليه - بفرض أنه ليس له مأخذ من الأوراق - ليس له أثر فيما خلصت اليه المحكمة من عقيدة أن الطاعن اعتدى على المجنى عليه وأحدث به إصابة الرأس التى أودت بحياته ، ومن ثم ان التمس على الحكم بدعوى الخطأ في الاستناد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار : محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد قواد جنيبة ، وبعيش محمد رشدي ، وأحمد طاهر خليل ،
ومحمد علي بليغ .

(٢١٣)

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ القضائية

(٢٤١) نقد . دعوى جنائية . " قيود تحريكها " . نيابة عامة . قانون .
" القانون الأصح " .

(١) قيد تحريك الدعوى الجنائية المنصوص عليه بالمادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
المعدل في حقيقته طلب . تعلقه بالجريمة لا بأشخاص مرتكبها بقوة الأثر العيني له .
أثر ذلك ؟

حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية . أصل عام . لا يرد عليه التقيد إلا استثناء .
أساس ذلك ؟

(٢) القانون الأصح . ماهيته . قانون النقد الجديد رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ أصح من القانون
رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في خصوص ما جاء به من أحكام متعلقة بمحوارة الأفراد وتعاملهم
وعرضهم لمسا في حوزتهم من نقد أجنبي .

١ — الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون
رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧
لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والمنصوص عليه
في الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦
الذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ هو في حقيقته طلب مما يتوقف
قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة

رفع الدعوى وأن الأصل أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع ، وأن أحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وإن أثر الطلب — متى صدر — رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وإذ كان من المقرر أن الطلب في هذا المقام يتعلق بالجريمة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها وذلك بقوة أثره العيني ، ومن ثم يكون ما يثيره المتهم الأول من عدم صدور إذن برفع الدعوى قبله في غير محله .

٢ — من المقرر طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانوناً أصحح لاتهم فهو الذي يتبع دون غيره " وإذ كان قد صدر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٦ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وينص في مادته الأولى على أنه " لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلي والسياسة — وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقاً للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية — ويحدد الوزير المختص شروط إخراج النقد الأجنبي صحبة المغادرين مع مراعاة عدم وضع قيود على إخراج النقد الأجنبي الثابت إدخاله للبلاد " كما نص في مادته الرابعة عشرة على أن " كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع في مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وفي حالة العود تتضاعف العقوبة وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فإن لم تضبط حكم بغرامة

إضافية تعادل قيمتها . . كما نصت المادة التاسعة عشرة على أن يلغى القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، وكان هذا القانون باسقاطه الالتزام الذي كان منصوباً عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملغى التي كانت توجب على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزير المالية جميع الارصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأي سبب كان يحصل عاينها في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب شخص أو هيئة مقيمة في مصر وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في خيارته من أوراق النقد الاجنبي ، فان هذا القانون يجعل الاتهام الثاني الذي نسبته النيابة العامة إلى كل من المتهمين الأول والثاني بمنأى عن التائيم كما أنه بما جاء في نصوده من عفو بات أخف بالنسبة لهمة التعامل في النقد الاجنبي المنسوبة إلى المتهمين الثلاثة يكون هو الواجب لاتباع دون غيره عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره قانوناً أصح للتهمين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من (١) (٢) (٣) بأنهم (أولاً) : المتهمان الأول والثاني شرعاً في القيام بعملية من عمليات النقد الاجنبي باجراء التعامل في أوراق النقد الاجنبي المضبوطة ٢٠٥١ دولاراً أمريكياً و ٣٥٠ جنيه استرليني والبالغ قيمتها ١٣٠١ ج و ١٤٠ م بأن اتفقا على بيعها عن غير طريق المصارف المرخص لها وعلى خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وخاب اثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما وإجريمتهما في حالة تلبس . (ثانياً) المتهم الأول لم يعرض للبيع على وزارة الاقتصاد بسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزيرها النقد الاجنبي المملوك له والموضح في التهمة السابقة . (ثالثاً) : المتهمان الثاني والثالث شرعاً في القيام بعملية من عمليات النقد الاجنبي

باجراء التعامل في أوراق النقد الأجنبي المضبوطة ١٦٧ جنيها استراليا والبالغ قيمتها ٢٠ جنيه و ٤٠٠ م بأن اتفقا على بيعها على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها وخاب اثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة في حالة تلبس . (رابعا) المتهم الثاني لم يعرض للبيع على وزارة الاقتصاد وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزيرها النقد الأجنبي المملوك له والموضح في النعمة السابقة . وطلبت عقابهم بمواد الاتهام . ومحكمة جناح الجزيرة الجزئية قضت حضوريا بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠ ج لإيقاف التنفيذ وتغريم كل منهم مائتي جنيه والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليهم وقيد الاستئناف برقم ٢٣١٣ سنة ١٩٦٨ . ومحكمة الجزيرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٩ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين وإحالة القضية إلى محكمة الجزيرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الجزيرة الابتدائية - هيئة استئنافية أخرى - قضت حضوريا اعتباريا للأول والثاني وغايبيا للثالث بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وتغريم كل منهم مائتي جنيه والمصادرة وذلك عن جميع التهم المسندة إلى كل منهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) في وقدم الأستاذ ... المحامي تقريرا بالأسباب في ذات التاريخ موقعا عليه منه . وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٣ قررت محكمة النقض وقف السير في الطعن حتى يصبح الحكم نهائيا بالنسبة للمحكوم عليه . ولما أصبح الحكم نهائيا بالنسبة للمحكوم عليه المذكور أعيدت القضية لمحكمة النقض لنظرها من جديد . وبتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٧ قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين وحددت لنظر الموضوع جلسة ١٩٧٧/٦/٥ وعلى النيابة اعلان المتهمين . وبجلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٧ سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة ثم أجل النطق بالحكم لجلسه اليوم .

المحكمة

حيث إن المتهمين سبق حضورهم في الدعوى وتخلفوا عن حضور جلسة المحاكمة الأخيرة بغير عذر مقبول فيتعين اعتبار الحكم الصادر حضوريا بالنسبة إليهم عملا بالمادتين ٢٣٩ و ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما استبانها المحكمة أخذا من أوراقها وماتم فيها من تحقيقات تخلص في أنه بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢١ عرض المتهم الثالث على أن يبيعه ما يرغب من عملات أجنبية فسارع الأخير بإبلاغ ذلك إلى النقيب المفتش بقسم مكافحة تهريب النقد الذي كلفه بمحاربة المتهم فيما عرضه وأثبت ذلك في محضر ضمنه أيضا ما أسفرت عنه المراقبة من توجه المتهم إلى منزل المبلغ في يوم ١٩٦٧/١٠/٢٧ للتأكد من جدية موقفه — وانفاقه معه على أن يبيعه ما يقابل أربعة آلاف من الجنيهات المصرية بعملة أجنبية (دولارات وجنيهات استرليني على أساس ٨٢ قرشا للدولار و ٢١٠ قرشا للجنيه الاسترليني) وعلى تحديد يوم ١٩٦٧/١٠/٢٩ لإتمام للصفقة . وفي اليوم المحدد استصدر الضابط إذنا من مدير عام النقد باتخاذ الإجراءات وإذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم الثالث ومسكنه ثم توجه إلى منزل المبلغ حيث كن به مع قوة من ضباط القسم بينما توجه المبلغ بسيارته لمقابلة المتهم الثالث الذي صحبه إلى نزلة العمان حيث قابل المتهم الأول والمتهم الثاني وعادوا جميعا إلى منزل المبلغ قرابة الساعة العاشرة مساء حيث قام المتهمون الثلاثة بإخراج كمية من النقد الأجنبي من جيوبهم وطفقوا يعدونها ويجرون بعض العمليات الحسابية إلى أن قام الضابط والقوة المرافقة له بمداهمتهم وضبطهم وما معهم من نقد أجنبي وبجوارهم كمية من النقد المصري الذي كانت زوجة المبلغ قد تسلمته من الضابط وسلمته إليهم إتماما للصفقة كما ضبطت ورقنار كان المتهم الثالث يقوم بإجراء عمليات حسابية فيها وتبين أن النقد الأجنبي المضبوط ٢٠٥١ دولارا أمريكيا و ٥٢٢ جنيها

استراليا من ضمنها خمسة جنهات خارجه التعامل . وهو مملوك للمتهم الأول
 عدا ١٦٧ جنهيا استراليا خاصه بالمتهم الثانى
 وحيث ان الواقعة على صورتها المتقدمه قد قام الدليل عليها واستقرت فى يقين
 المحكمه مما شهد به وزوجته والرائد
 وما اقرب به المتهم الثالث ومن ضبط النقد الاجنبى موضوع الاتهام —
 والورقتين المحررتين بمرفه المتهم الثالث فقد قرر بمحضر الضبط
 وتحقيقات النيابة انه اثناء مزاولته لرياضه ركوب الخيل بمنطقة الاهرامات
 عرض عليه المتهم الثالث الذى يعمل خيالا ويعرفه من قبل — ان يبيعه ما يشاء
 من النقد الاجنبى فتظاهر بأنه قد يابجا اليه اذا احتاج احد اقاربه الى ذلك
 واسرع بابلاغ النقيب بما كان من امر المتهم وبناء على ما كلفه به
 الضابط انصل بالمتهم المذكور تايفونيا وانهى اليه ان قريبا له يرغب
 فى شراء كفيه من النقد الاجنبى . ودعاه الى منزله ليطلعه على ما عند من نقود
 مصريه تاكيدا لجديته فى ابرام الصفه وللاتفاق على السعر وتمت هذه المقابله
 فعلا يوم ١٩٦٧/١٠/٢٧ تحت سمع الضابط الذى كان مختبئا بالمنزل لهذا الغرض وفى
 حضور زوجته — أى زوجه الشاهد — التى كانت تحمل النقود المصريه وتم الاتفاق على
 ان يكون سعر بيع الدولار ٨٢ قرشا والجنه الاسترلى ٢١٠ قرشا وعلى تحديد
 يوم ١٩٦٧/١٠/٢٩ لإتمام الصفقة فى حدود مبلغ اربع آلاف جنهيا مصريا
 وفى هذا الميعاد اهد النقيب مع افراد القوه كينا فى منزل الشاهد
 بينما توجه هو لمقابله المتهم الثالث الذى صحبه الى نزله السجان حيث قابل المتهمين
 الآخرين ومادوا جميعا الى منزله وحينما اخرج المتهمون للثلاثة أوراق النقد
 الاجنبى من جيوبهم بدأوا يعدونها ويجرون بعض عمليات حسابيه على الورقتين
 المضبوطتين انصرفت زوجته لإحضار أوراق النقد المصرى من النقيب
 وأثر عودتها وتسايحها هذه النقود الى المتهم الثالث قام للضابط مع افراد القوه
 بمداهمتهم وتم ضبط الواقعة . وأضاف الشاهد انه لم يستطع تحديد مبلغ النقد
 الاجنبى الذى أخرجه كل منهم ، وأن المتهم الثالث لم يفصح له فى أى وقت أن النقد
 الاجنبى الذى سيحضره مملوك له أم أنه مجرد وسيط فى العمليه وأن المتهمين
 الأول والثانى أخبراه أنه ما دام فى حاجه الى نقد اجنبى فانهما سيتعاملان معه
 مباشرة فى العمليات الفادمة — كما شهدت بمثل ما شهد به زوجها

المبلغ خاصا بواقعة الزيارة الأولى للمتهم الثالث لمنزلها وبمادار في الزيارة الثانية التي انتهت بضبط المتهمين وما معهم من نقد أجنبي - وأضافت أنه بعد أن أخرج كل من المتهمين ما معه من نقد أجنبي انفرد المتهم الثالث بحماية العد كما أنه قام بإجراء بعض العمليات الحسابية في إحدى الورقتين المضبوطتين وأن هذا الأخير لم يفصح في المقابلة الأولى عما يفيد أنه وسيط في العمالة بل قرر أنه يمكنه إحضار أي قدر من ثلثة - د الأجنبي وقد شهد الرائد بالجلسة الواقعة إتصال المبلغ به وإبلاغه بالواقعة وما تلى ذلك من إجراءات إلى حين ضبط المتهمين بمنزل المبلغ ومعهم النقد الأجنبي المضبوط على نحو يطابق ما شهد به الأخير وزوجته - كما أقر المتهم الثالث في تحقيق النيابة بالواقعة كما وردت على لسان المبلغ وزوجته مقررا أن المبلغ هو الذي فاتحه في رغبته في شراء نقد أجنبي وأنه - أي المتهم - لم يكن البادئ في هذا العرض - كما أنه لم يفانح المتهمين الآخرين في إحضار ما معهما من نقد أجنبي إلا في اليوم السابق على الضبط وأن المبلغ المضبوط جميعه مملوك للمتهم الأول هذا ١٦٧ جنيتها استراليا مخصص المتهم الثاني ولم ينف المتهم الثالث أنه كان يحمل معه جزءا من المبلغ الخاص بالمتهم الأول وأنه قام بإجراء بعض العمليات الحسابية في إحدى الورقتين المضبوطتين غير أنه تمسك بأنه لم يكن إلا وسيطا في الصفقة وكان سيحصل من المبلغ على عمولة بواقع خمسة قروش للجنينة الواحد. وتبين أن مبلغ النقد الأجنبي المضبوط عبارة عن ٢٠٥١ دولار أمريكي و ٥٢٢ جنيتها استرليني منها خمسة جنيهات خارجة التعامل وأن الورقتين المضبوطتين إحداها صغيرة وتحمل عمالية حسابية وهي التي أقر المتهم الثالث بتحريرها والأخرى عبارة عن نصف فولسكاب ومدون بها بعض الأرقام .

وحيث إنه بموجب الكتاب المؤرخ ١٩٦٧/١١/١ الموجه إلى نيابة الشئون المالية والتجارية اذن مدير عام الإدارة العامة للنقد باتخاذ الإجراءات القانونية ورفع الدعوى العمومية واستنادا إلى هذا الإذن أقامت النيابة العامة الدعوى العمومية قبل المتهمين (١) (٢) (٣) بوصف أنهم حتى يوم ١٩٦٧/١٠/٢٩ باثرة قسم الجيزة . المتهمان الأول والثالث : شرعا في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي بإجراء التعامل

في أوراق النقد الأجنبي المضبوطة (٢٠٥١ دولارا أمريكيا و ٣٥٠ جنيتها استرلينيا) والبالغ قيمتها ١٣٠١ ج و ٩١٠ م بأن اتفقا على بيعها من غير طريق المصارف المرخص لها وعلى خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة في حالة تلبس .

المتهم الأول : لم يعرض للبيع على وزارة الاقتصاد بسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزيرها النقد الأجنبي المملوك له والموضح في التهمة السابقة . المتهمان الثاني والثالث : شرعا في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي لإجراء التعامل في أوراق النقد الأجنبي المضبوطة (١٦٧ جنيتها استرلينيا) والبالغ قيمتها ٢٠٠ ج و ٤٠٠ م بأن اتفقا على بيعها على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ومن غير طريق المصارف المرخص لها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة في حالة تلبس . المتهم الثاني : لم يعرض للبيع على وزارة الاقتصاد وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزيرها النقد الأجنبي المملوك له والموضح في التهمة السابقة . وطلبت النيابة العامة عقابهم بالمواد ١ و ٣ و ٩ و ١٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل وقرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل .

وحيث إن المتهمين الأول والثاني أنكرا ما نسب إليهما وقررا أن المتهم الثالث صحبهما إلى منزل المبلغ لتناول الشاي وانحصر دفاع المتهم الأول في أنه لم يمثل في جميع الاتصالات والاتفاقات التي تمت بين المتهم الثالث والمبلغ ولا تتوافر في حقه أركان الجريمةين المسندتين إليه كما دفع ببطلان إجراءات الضبط والمحاكمة لعدم صدر رإذن بذلك من وزير الاقتصاد أو من يفوضه .

وحيث إن المحكمة لا تعزل على انكار المتهمين المذكورين اذاء ما اطمأنت اليه من أقوال شهود الإثبات وما أقرب به المتهم الثالث من ملكيتهما للنقد الأجنبي المضبوط ومن ضبطهما حال الشروع في إجراء عملية المبادلة وفي مجملها أما عن

دفاع المتهم الأول ببطلان إجراءات الضبط والمحاكمة لعدم صدور إذن بذلك ، فهو مردود بما ثبت من الأوراق من صدور إذن مدير عام الإدارة العامة للنقد في ١٩٦٧/١٠/٢٩ باتخاذ الإجراءات وفي ١٩٦٧/١١/١ برفع الدعوى العمومية — ولا ينال من ذلك عدم ورود ذكر للمتهم الأول في المحاضر السابقة على صدور إذن اتخاذ الإجراءات لما هو مقرر من أن الاجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والمنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى وأن الأصل أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع ، وأن أحوال الطالب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وأن أثر الطلب — متى صدر — رفع القيد عن النيابة العامة رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق وإذ كان من المقرر أن الطالب في هذا المقام يتعلق بالجريمة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبها وذلك بقوة أثره العيني ومن ثم يكون ما يثيره المتهم الأول في هذا الخصوص في غير محله .

وحيث إنه لما كان من المقرر طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه ” إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصاح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره “ وإذ كان قد صدر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٦ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وينص في مادته الأولى على أنه ” لكل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلمي والسياحة — وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقا للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات

النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلها على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية — ويحدد الوزير المختص شروط انحراج النقد الأجنبي صحبة المغادرين مع مراعاة عدم وضع قيود على انحراج النقد الأجنبي الثابت ادخاله للبلاد". كما نص في مادته الرابعة عشرة على أن "كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع في مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وفي حالة العود تضاعف العقوبة وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها ...". كما نصت المادة التاسعة عشرة على أن يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون". لما كان ذلك ، وكان هذا القانون بإسقاطه الالتزام الذي كان منصوصاً عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملغى التي كانت توجب على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزير المالية جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية ببالغ أخرى مستحقة لأي سبب كان يحصل عليها في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب شخص أو هيئة مقيمة في مصر وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في حيازته من أوراق النقد الأجنبي ، فإن هذا القانون يجعل الاتهام الثاني الذي نسبته النيابة العامة إلى كل من المتهمين الأول والثاني بمنأى من التأييم كما أنه بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف بالنسبة لتهمة التعامل في النقد الأجنبي المنسوبة إلى المتهمين الثلاثة يكون هو الواجب الاتباع دون غيره عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره قانوناً أصح للمتهمين .

وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم يكون قد ثبت لدى المحكمة على سهيل اليقين
والجزم أن (١) ... (٢) ... (٣) ... حتى يوم ٢٩/١٠/١٩٦٧ بدائرة
قسم الجيزة : المتهمان الأول والثالث : شرعا في القيام بعملية من عمليات النقد
الأجنبي بإجراء التعامل في أوراق النقد الأجنبي المضبوطة (٢٠٥١ دولارا أمريكيا
و ٢٥٠ جنيه استراليا) والبالغ قيمتها ١٣٠١ ج و ٩١٠ م بأن اتفقا على بيعها
من غير طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي أو الجهات الأخرى
المرخص لها بالتعامل . المتهمان الثاني والثالث : شرعا في القيام بعملية من عمليات
النقد بإجراء التعامل في أوراق النقد المضبوطة (١٦٧ جنيه استراليا) والبالغ
قيمتها ٢٠٠ ج و ٤٠٠ م بأن اتفقا على بيعها عن غير طريق المصارف المعتمدة للتعامل
في النقد الأجنبي أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل . الأمر المعاقب عليه
بالمادتين ١ و ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .
ومن ثم يتعين معاقبتهم بها مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة
للتهم الثالث عن التهمتين المسندتين إليه . أما عن الاتهام الثاني الذي نسبته
النيابة العامة إلى كل من المتهمين الأول والثاني لعدم عرضه ما لديه من النقد
الأجنبي على وزارة الاقتصاد لبيعه بسعر الصرف الرسمي فإنه وقد أصبح الفعل
المنسوب إلى كل منهما في هذا الخصوص بمنأى عن التائيم على ما سلف بيانه
إعمالا لأحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي — الذي
حل محل القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملغى . ومن ثم يتعين القضاء ببراءتهما من هذه
التهمة ، وبالتالي تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بليغ . ومحمد
علي راضى .

(٢١٤)

الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٧ القضائية

ضرب . " أفضى إلى موت " . أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعى " .
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . نقض " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . . موضوع . متى كان سائفا . انتهاء التماسك
بين الطاعن والمجنى عليه وانعريف كل إلى وجهته . تعدى الأول على الأخير بعد ذلك . قصاص
وانتقام لا استعمال لحق الدفاع الشرعى .

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها
متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية
للنتيجة التى رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد
على اعتدائه وإنما يشرع لرد العدوان ، وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم
فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى — وهو ما لا ينازع
الطاعن فى صحة إسناد الحكم بشأنه — أن تماسكا وقع بين الطاعن والمجنى عليه
وقام شاهدا الإثبات بفضه وبعد أن سار كل من الطاعن والمجنى عليه تجاه بلدته
فى اتجاهين مختلفين ، عاد الطاعن ولحق بالمجنى عليه وبأدره بالطعن بالمدينة
فأحدث إصابته التى أودت بحياته دون أن يبدر من المجنى عليه أية بادرة اعتداء
على الطاعن ، فإن ما قارفه الطاعن من تعدى يكون من قبيل القصاص والانتقام

بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون ، لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث عن الإصابات التى بالطاعن — فانه على فرض صحة وجودها به فإن مرجعها هو التشاير السابق على فرض الاشتباك وبغير كل منهما فى اتجاه مغاير للآخر — والتى ما كانت تجيز له العودة والحق بالمجنى عليه للانتقام منه — فان معنى الطاعن يكون غير سديد .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا بـ الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتى أودت بحياته ولم يقصد المتهم من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موت المجنى عليه . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقررو ذلك . ومحنة حنايات الجسيمة قضت - حضوريا بالمادتين ٢٣٦ / ١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وقد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع التهمة المسندة إليه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه إذ أن المجنى عليه أخذ فى الاعتداء عليه بأن ضغط على رقبته بعصا من الخيزران ثم ضربه بها على جسمه ورأسه فأحدث به الإصابات التى أثبتتها المحقق فى محضره ، إلا أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع بما لا يسوغ ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة

سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها — عرض إلى ما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى ورد عليه فى قوله : " والمحكمة لا تعمل على هذا ... إزاء ما إطمأنت إليه من أدلة الإثبات سالفة البيان إذ الثابت من أقوال الشاهدين ... ، ... أن التشاجر ثم التماسك الذى حدث بين المتهم والمجنى عليه قاما بفضه ثم وبعد أن سار المتهم فى اتجاه بلدته عاد ولحق بالمجنى عليه بينما كان يتحدث إلى ... مبيدنا له سبب التشاجر الأمر الذى ينتفى معه قيام حالة الدفاع الشرعى لانعدام الركن المادى لأنه لم يصدر من المجنى عليه أى فعل يخشى منه المتهم يجوز معه الدفاع الشرعى ولأن المتهم لم يكن فى حالة يتخوف منها من وقوع خطر حال على نفسه أو ماله " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب ومتى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى — وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشأنه — أن تماسكا وقع بين الطاعن والمجنى عليه وقام شاهدا الإثبات بفضه وبعد أن سار كل من الطاعن والمجنى عليه تجاه بلدته فى اتجاهين مختلفين ، عاد الطاعن ولحق بالمجنى عليه وبأدره بالطعن بالمدينة فأحدث إصابته التى أردت بحياته دون أن يبدو من المجنى عليه أية بادرة اعتداء على الطاعن ، فإن ما قارفه الطاعن من تعدى يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كماهى معرفة به فى القانون ، لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله التحدث عن الإصابات التى بالطاعن — فإنه على فرض صحة وجودها به — فإن مرجعها هو التشاجر السابق على فض الاشتباك وسير كل منهما فى اتجاه مغاير للآخر ، والتى ما كانت تجيز له العودة والحق بالمجنى عليه للانتقام منه — فإن منعى الطاعن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد فؤاد جزيبة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد علي بايغ ، ومحمد علي رافب .

(٢١٥)

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٧٧ القضائية

ضرب . " أفضى إلى موت " . أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعي " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

تقدير تجاوز حق الدفاع الشرعي بنية سليمة . من عدمه . موضوعي .

تكرار الاعتداء على المجنى عليه في أكثر من موضع وبأكثر من طعنه . رغم عدم حمله أية أسلحة .
إعتبار الطاعن متجاوزاً حقه في الدفاع الشرعي . سائق .

١ - من المقرر أن تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، لتقرير ما إذا كان المدافع قد التزم حدود الدفاع الشرعي فلا جريمة فيما أتاه طبقاً لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، أم أنه تعدى حدوده - بنية سليمة - فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، إنما هو من الأمور الموضوعية للبحث التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها . وإذا كان ما أثبتته الحكم من أن الطاعن طعن المجنى عليهما بالمديّة في أكثر من موضع بأكثر من طعنه ورغم أنهما لم يكونا يحملان أية أسلحة من أي نوع - من شأنه أن يؤدي إلى ما أرتأه الحكم من أن الوسيلة التي سلكها الطاعن لرد الاعتداء الواقع عليه من المجنى عليهما لم تكن لتناسب مع هذا الاعتداء بل إنها زادت عن الحد الضروري والقدر اللازم

لرده ، فإن هذا حسب الحكم لا اعتبار الطاعن قد تعدى — بنية سليمة — حدود حق الدفاع الشرعى ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من قصورا يعدو — فى حقيقة — أن يكون جدلا فى تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع فى الدعوى فى حدود سلطتها التقديرية وفى ضوء الفهم الصحيح للقانون ، وهو مالا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

التهمة النيابة الطاعن بأنه (أولا) ضرب عمدا بجسم صلب (مطواه) فى صدره فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته .
(ثانيا) ضرب عمدا بجسم صلب (مطواه) فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والى أعجزته من أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١/٢٣٦ و ٢/٢٤١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك .
ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضوريا عملا بمبادئ الاتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنتين مع الشغل . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة ضرب — أفضى فى إحداهما إلى الموت — قد شابه قصور فى التسبيب ذلك بأنه وإن خلاص إلى أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وقت ارتكاب الفعل ، إلا أنه هاد فاعتبره قد تعدى — بنية سليمة — حدود حق الدفاع أثناء استعماله لإياه ، دون أن يستظهر سلوك المجنى عليهما بعد مفاجأتهما الطاعن بالاعتداء والمدة التى استمر فيها على هذه الحال حتى يتسنى — من بعد —

معرفة مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف على الوقوف في رد الاعتداء عند حد معين بحيث إن تعداه عد متجاوزا حقه في الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما حصله أن شجارا حدث بين الطاعن وبين المجنى عليه الثاني حول قيام الطاعن باصلاح سيارة للاخير وبعد ما تمكن بعض الناس من فض الشجار ، ما ثبت المجنى عليه الثاني أن عادومعه ولده — المجنى عليه الأول — إلى محل الطاعن وفاجأه بالاعتداء عليه بالضرب بالأيدي والركل بالقدم وشاركه ولده في هذا الاعتداء ، فما كان من الطاعن إلا أن أخرج من جيبه مديقة طعن بها المجنى عليه الأول وأحدث به إصابة أودت بحياته — دون أن يقصد من ذلك قتله — كما ضرب بها المجنى عليه الثاني فأحدث به عدة إصابات أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما وبعد أن أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة مستقاة من أقوال الشهود والتقارير الطبية ، خلص إلى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، ثم عقب على ذلك بقوله : ” إلا أنه من المقرر أنه ليس للدافع أن يرد العدوان الذي وقع عليه إلا بما يتناسب معه من قوة لازمة لردّه فإن تجاوز هذا الحق في الدفاع الشرعي فإن ذلك لا يعفيه من العقاب كلية . ولما كان ذلك ، وكان المتهم — الطاعن — قد رد على عدوان الأب والأبن المجنى عليهما بأن طعنهما بالمطواه في أكثر من موضع وبأكثر من طعنه كما هو ثابت من تقرير الصفة التشريحية ومن التقرير الطبي رغم أنهما لم يكونا يحملان أية أسلحة من أى نوع على ما ثبت يقينا من أقوال والد المجنى عليه والشاهد مؤيدة بأقوال ومن ثم فإنه — أى المتهم — يكون قد تعدى حدود حقه في الدفاع الشرعي عن نفسه أثناء استعماله لهذا الحق “ . وانتهى الحكم من ذلك إلى أن هذا التعدى قد وقع من الطاعن بنية سليمة ، وطبق في حقه نص المادة ٢٥١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، لتقرير ما إذا كان المدافع قد التزم حدود الدفاع الشرعي فلا جريمة فيما أتاه طبقا لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، أم أنه تعدى حدوده — بنية سليمة — فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، إنما هو من الأمور الموضوعية البعثة التي تستقل بحكمة الموضوع

بالفصل فيها — وفق الوقائع المعروضة عليها — بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها .

وإذ كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم بيانه — من أن الطاعن طعن المجنى عليهم بالمدينة في أكثر من موضع وبأكثر من طعنة رغم أنهما لم يكونا يحملان أية أسلحة من أي نوع — من شأنه أن يؤدي إلى ما ارتأه الحكم من أن الوسيلة التي سلكها الطاعن لرد الاعتداء الواقع عليه من المجنى عليهم لم تكن لتتناسب مع هذا الاعتداء ، بل إنها زادت من الحد الضروري والقدر اللازم لرده ، فإن هذا حسب الحكم لاعتبار الطاعن قد تعدى — بنية سليمة — حدود حق الدفاع الشرعي ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من قصور لا يمدو — في حقيقته — أن يكون جدلا في تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع في الدعوى في حدود سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح للقانون ، وهو مالا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ويعيش رشدي ، ومحمد هبة ، وأحمد موسى .

(٢١٦)

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٧ قضائية

امتناع عن تنفيذ حكم . موظفون عموميون . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي .
حكم . "تسببيه تسبب معيب" .

دفع المتهم بأن عدم تنفيذ الحكم بالتعويض مرده بعدم وجود مصرف مالي . اطراح
الحكم هذا الدفاع بقالة أنه من الطبيعي توافر ذلك المعرف . قصور في جوانب
القصد الجنائي .

لما كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل
واقعة الدعوى بما مجمله أن المطعون ضده — المدعى بالحقوق المدنية — استصدر
حكماً ضد الطاعن بصفتة رئيساً لمجلس مدينة دمياط بالزامه بالتعويض المستحق له
من قطعة أرض مملوكة له وصدر قرار بترع ملكيتها لصالح مجلس المدينة ،
ولما لم تجد مطالبته الودية للطاعن بالمبلغ المقضى به قام بإذاره بتنفيذ الحكم
فرد عليه بعدم وجود مصرف مالي لتنفيذه وبأنه طلب من المديرية المالية تدبير
المبلغ المحكوم به ليقوم بتنفيذ الحكم فاعتبر المدعى بالحقوق المدنية هذا الرد من
الطاعن امتناعاً عن تنفيذ الحكم يقع تحت طائلة نص المادة ١٢٣ من قانون
العقوبات وأقام على الطاعن دعوى الجنيحة المباشرة موضوع هذا الطعن ، ثم أورد
الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن ورد على ما دفع به الطاعن من انتفاء القصد
الجنائي لعدم استطاعته تنفيذ الحكم لعدم وجود المورد المالي بقوله : "وحيث
لأنه ما من شك في أن تنفيذ الحكم المذكور يدخل في اختصاص السيد رئيس

مجلس مدينة دمياط وهو ما لم يزعم أن ذلك لا يدخل في اختصاصه ومن ثم يكون متعمدا عدم تنفيذ الحكم المذكور". وأضاف الحكم الاستثنائي في معرض رده على هذا الدفع قوله: "من الطبيعي أن يكون المجلس قد وضع في خطته المالية اعداد المقابل النقدي لهذا الاستيلاء وقام برصده في ميزانيته المالية بمهيدا لصرفه إلى مالك الأرض المستولى عليها عند صدور حكم نهائي بتقرير قيمة التعويض المستحق". والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو أين الاعتماد المقرر عن خطة المجلس بالاستيلاء على أرض المدعى بالحق المدني، أن الإجابة على هذا السؤال يمكن فيها أسباب اطمئنان المحكمة إلى توافر قيام أركان الاتهام المسند إلى المتهم في حقه". لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم الابتدائي والاستثنائي — على ما سلف — غير كاف للتدليل على أن الطاعن قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المطعون ضده فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في اثبات توافر القصد الجنائي في الجريمة التي دين عنها.

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دهواه بالطريق المباشر أمام محكمة دمياط الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه امتنع عن تنفيذ الحكم ... مدني كلى دمياط بعدم دفع المبلغ المحكوم به وقدره ٣٩٠٠ جنيه رغم انذاره وطلب في ختامها معاقبته بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والآتعاب. والمحكمة المذكورة قضت بحضور باعمال بمسادة الاتهام أولا: بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والعزل ثانيا: الزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت و ٢٠٠ قرش مقابل آتعاب الحماماء ورفضت ما عدا ذلك من طلبات. فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم، ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وفي الدعوى المدنية

بإثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية والزامه بمصاريفها حتى الترك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانته بجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه دفع بعدم توافر القصد الجنائي فرد الحكم على هذا الدفع بما لا يصلح رداً مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يجمله أن الطاعن ضده المدعى بالحقوق المدنية استصدر حكماً ضد الطاعن بصفته رئيساً لمجلس مدينة دمياط بالزامه بالتعويض المستحق له عن قطعة أرض مملوكة له وصدر قرار بنزع ملكيتها لصالح مجلس المدينة ، ولمالم تجد مطالبة الودية للطاعن بالمبلغ المقضى به قام بإذاره بتنفيذ الحكم فرد عليه بعدم وجود مصرف مالى لتنفيذه وبأنه طالب من المديرية المالية تدبير المبلغ المحكوم به ليقوم بتنفيذ الحكم ، فاعتبر المدعى بالحقوق المدنية هذا الرد من الطاعن امتناعاً عن تنفيذ الحكم يقع تحت طائلة نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وأقام على الطاعن دعوى اللجنة المباشرة موضوع هذا الطعن ، ثم أورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن ورد على ما دفع به الطاعن من انتفاء القصد الجنائي لعدم استطاعته تنفيذ الحكم لعدم وجود المورد المالى بقوله : "وحيث أنه ما من شك في أن تنفيذ الحكم المذكور يدخل في اختصاص السيد رئيس مجلس مدينة دمياط وهو ما لم يزعم أن ذلك لا يدخل في اختصاصه ومن ثم يكون متعمداً عدم تنفيذ الحكم المذكور" . وأضاف الحكم الاستثنائي في معرض رده على هذا الدفع قوله : "من الطائفي أن يكون المجلس قد وضع في خطته المالية إعداد المقابل النقدي

لهذا الاستيلاء وقام برصده في ميزانيته المالية تمهيدا لصرفه إلى مالك الأرض المستولى عليها عند صدور حكم نهائي بتقرير قيمة التعويض المستحق . . . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو أين الاعتماد المقرر عن خطة المجلس بالاستيلاء على أرض المدعى بالحق المدني ، إن الإجابة على هذا السؤال يمكن فيها أسباب اطمئنان المحكمة إلى توافر قيام أركان الاتهام المسند إلى المتهم في حقه " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكان الابتدائي والاستئنافي - على ما سلف - غير كاف للتدليل على أن الطاعن قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المطعون ضده فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في إثبات توافر القصد الجنائي في الجريمة التي دين عنها ، ومن ثم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، ويعيش محمد رشدي ، ومحمد محمد وهبة ، وأحمد
علي موسى .

(٢١٧)

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٧ قضائية

تقليد علامات تجارية . جريمة . " أركانها " . إثبات . " بوجه عام " .
حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

العبارة في جرائم التقليد . هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

قول المحكم بقيام تشابه بين النموذج الممثل والنموذج الخاص بالطاعن أخذا بقول محرر
المحضر مدم كفايته . وجوب أن تحقق المحكمة هذا التشابه بنفسها أو بمعرفة خبير
تندبه لذلك .

١ - لما كانت القاعدة القانونية في جرائم التقليد أن العبارة هي بأوجه الشبه
لا بأوجه الخلاف ، وكان يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها
المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بآنا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة
كما اقتضت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أن محرر المحضر أثبت
في محضره قيام تشابه بين النموذجين غير كاف في الرد على دفاع الطاعن ، ذلك
أنه كان يتعين على المحكمة إما أن تحقق هذا التشابه بنفسها أو تنجب خبيرا لذلك
وصولاً إلى تحقيق دفاع الطاعن الذي قد يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى
لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يعجز هذه المحكمة

عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة إيجاباً صار إثباتها في الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قلد وصنع نموذج خاص تم تسجيله وفقاً للقانون . وطلبت عقابه بالمواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٨ و ٥٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ . وادعى مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسين جنيهاً والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقليد وصنع نموذج صنمعى تم تسجيله وفقاً للقانون قد شابه القصور في التشبيب ذلك بأنه دفع بأن نموذج العلب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية لا يشابه العلب موضوع الإتهام فرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بما لا يصلح رداً بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعن عرض لما دفع به الطاعن من عدم وجود تشابه بين العلب التي أتيحت وتلك التي يصنعها المدعى بالحقوق المدنية ورد عليه في قوله : " أنه يكفي لتحقيق جريمة تقليد الرسم المنصوص عليها في قانون براءات الاختراع من وجود تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين ، وكان الثابت من محضر ضبط الواقعة إثبات محرزة للتشابه

بين النموذجين وكان المحجى عليه قد تقدم بالمستندات الدالة على تسجيل نموذجه ومن ثم فإن المحكمة تقضى بإدانة المتهم عملاً بالمادة ٣/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكانت القاعدة القانونية في جرائم التقليد أن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وكان يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أن محرر المحضر أثبت في محضره قيام تشابه بين النموذجين غير كاف في الرد على دفاع الطاعن ، ذلك أنه كان يتعين على المحكمة إما أن تحقق هذا التشابه بنفسها أو تندب خبيرا لذلك وصولا إلى تحقيق دفاع الطاعن الذي قد يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد علي مرمي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد علي بلوغ ، ومحمد
علي راغب .

(٢١٨)

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٧٧ القضائية

دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . دنوع .
" الدفع بتزوير محضر الججز " . حجز . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

الدفاع الجوهرى الذى تلتزم المحكمة بالالتفات إليه . بشرطه أن يكون جدبا وأن يشهد له الواقع
ويسانده وأن يصير عليه مقدمه أمام درجتى التقاضى .

عدم التمسك بالدفع بتزوير محضر الججز أمام محكمة ثانى درجة . التفتات الحكم عن هذا الدفع .
صحیح . التمسك بذلك من جديد أمام محكمة النقض . غير مقبول .

من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه
والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدبا لا ينفك مقدمه عن التمسك به
والإصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده ، أما إذا لم يصير عليه وكان عاريا
من دليله فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها
ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها . لما كان ذلك ،
وكان الطاعن لم يصير أمام محكمة أول درجة على التمسك بدفاعه الخاص بتزوير
محضر الججز حتى أقفال باب المرافعة أمامها ولم يثر هذا الدفاع أمام محكمة
ثانى درجة فإنه يعد متنازلا عنه ويضحى دفاعا غير جدى لم يقدم دليله ولم يقصده
جوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة وليس له من بعد

أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطالب منها أو سكوتها
عن الرد عليه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر .
وطالبت عقابه بالمأدتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة أبو حمص
الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل .
فاستأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد
محجوزات قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم
النفى عما أبداه الطاعن من دفاع حول تزوير محضر الجوز وعدم علمه به وهو دفاع
جوهرى تمسك به الطاعن أمام درجتي التقاضى فلم يعن الحكم بتحقيقه أو الرد عليه
مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن حضر
أمام محكمة أول درجة بجلسته ٢٣ / ٦ / ١٩٧٥ وأنكر التهمة وقرر أنه لا يعترف
بالجوز ويطعن عليه بالتزوير ثم طلب أجلا للسداد ، فقررت المحكمة تأجيل نظر
الدعوى بجلسته ٣ / ١١ / ١٩٧٥ وفيها حضر الطاعن وقدم دليل السداد دون أن يبدى
دفاعا فقضت المحكمة بأدائه . وإذا استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة
ثانى درجة بجلسته ١٠ / ١٢ / ١٩٧٥ اقتصر دفاعه على طلب الحكم بالبراءة
فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . ولما كان من المقرر أنه يشترط في الدفاع
الجوهرى كما تلزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهرية

جديا لا ينفك مقدمه عن التمسك به والاصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده،
أما إذا لم يصبر عليه وكان عاريا من دليله فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه
دون أن تتناول في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الدفاع ولا قصورا
في حكمها. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يصبر أمام محكمة أول درجة على التمسك
بدفاعه الخاص بتزوير محضر الجرحى حتى إقفال باب المرافعة أمامها ولم يثر هذا
الدفاع أمام محكمة ثاني درجة فإنه يعد متنازلا عنه ويضحى دفاعا غير جدي
لم يقدم دليله ولم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها
المحكمة وليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو سكوتها
عن الرد عليه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا.

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، دكتور أحمد رفعت خفاجي ، واميناعيل محمود
حفيظ ، ومحمد عبد الحميد صادق .

(٢١٩)

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ القضائية

- (١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .
عدم جواز المجادلة فيما ارتفع في وجدان القاضى بالدليل الصحيح أمام محكمة النقض .
(٢) ضرب " أفضى إلى موت " . ظروف مشددة . سبق إصرار . محكمة
" الدفاع " الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

تمتحن ظروف سبق الإصرار بأعداد وسيلة الجريمة ورمم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانتقال
معة أفراضه . كلما طال الزمن بين الباعث عليهما وبين وقوعها تحققت كذلك . واو كانت خطة التنفيذ
معلقة على شرط .

- (٣) سبق إصرار . جريمة . أركانها " . أسباب الإباحة وموانع العقاب .
" الدفاع الشرعى " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

ثبوت التدبير للجريمة . سواء بتوافر سبق الإصرار أو انعقاد الاتفاق على إيقاعها أو التحيل
لارتكابها . ينفى حتما موجب الدفاع الشرعى . الذى يفترض ردا حالا لعسوان حال دون الأعداد
له وأعمال الخطة في انفاذه .

١ - لما كان البين من مطالعة المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين والطاعنين له في الأوراق صدهاء ولم يجد في تحصيله عن نص ما أنبأت به أو فواه ، فلا يعدو الطعن عليه بدعوى الخطأ في الاسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين ، تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض .

٢ - من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى من نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى نخرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراض قيامه ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية اقتراف الجريمة لدى الجاني غير محددة ، قصد بها شخصا معينا أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذي قصده وهو ما لا ينفي المصادفة أو الاحتمال ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام لاستخلاصه وجه مقبول .

٣ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم الندير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو انعقاد الاتفاق على إيقاعها أو التحيل لارتكابها انتفى حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له وإعمال الخطة في انقاذه ، لهذا ، ولأن الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ، وهو ما انتهى إليه الحكم بغير معقب فإن ما ينعماه الطاعنان في هذا الخصوص يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أحدثوا عمدا الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٣٦ - ٢ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بمعاينة كل من المتهمين بالسجن ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التمسير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما ، قام الآخر ولا يغني عنه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن الثالث — — وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني — قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

حيث إن مبنى ما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة الضرب المميت مع سبق الاصرار والترصد قد انطوى على خطأ في الاستناد وفي تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسند إلى كل من العقيد والطاعنين القول بأن المتهمين كانوا يعرفون من قبل أن المجنى عليه هو السارق لصيدهم فترصدوه بقصد الاعتداء عليه ، واستخلص الحكم من ذلك توافق ظرفي سبق الاصرار والترصد ، في حين أن روايتهم تنتهي إلى أن المتهمين لا يعرفون

شخص السارق وأنهم باتوا يحرسون صيدهم للقبض على من يسرقه وإبلاغ الشرطة على نحو ما حدث فعلا ، وأن مبادرة المجنى عليه بالاعتداء على الطاعن الأول وإحداثه به إصابة يده التي أثبتتها المحقق وأغفلها الحكم ، هي التي حدث بالطاعن الثالث إلى أن ينتزع "الكوريك" من المجنى عليه ويمتدى عليه به ، وهي ما ينتهي معه ظرف سبق الاصرار وتنهض به حالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال والتي يدفعها ما تفرضه المحكمة من إمكان الالتجاء إلى السلطة ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجمل أن المتهمين — الطاعنين — وهم يحترفون صيد السمك من النيل قد لاحظوا سرقة صيدهم من معداته فتجروا الأمر حتى علم المتهم الثالث أن المجنى عليه هو الذي اعتاد سرقة ، فتدبروا أمرهم وعقدوا العزم على ترصده والاعتداء عليه إذا حضر كدأبه ، إلى أن كانت ليلة الحادث وتنفيذا لما أصرروا عليه ، كنوا له عند معدات الصيد مزودين بكوريك وعصاوين ضابطتين ، وإذا حضر وهم بمباشرة السرقة قام إليه ثلاثتهم واعتدوا عليه بالضرب على رأسه وأجزاء متفرقة من جسمه فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وقد دال الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين بما تنتجها من وجوه الأدلة الواردة في المساق المتقدم والتي استمدتها من شهادة كل من المقدم وابن الطاعن الثالث واعتراف كل من الطاعنين الأول والثاني ، وثبوت قيام الباعث في نفس المتهمين على الاعتداء من قبل ومن تقرير الصفة التشريحية ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الاصرار والترصد التي دان الطاعنين بها ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها — أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين والطاعنين له في الأوراق صداه ولم يحد في تحصيله عن نص ما أنبأت به أوخواه ، فلا يعدو الطعن عليه بدعوى الخطأ في الإسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين ، تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دال على ثبوت ظرف سبق الاصرار في حق

المتهمين بما يشهد به اتفاقهم فيما بينهم وقبل واقعة الدعوى بفترة طويلة على الاعتداء على المجنى عليه إذا ما ظفروا به انتقاما منه لإقترافه سرقة صيدهم ومن إمدادهم أدوات الاعتداء لهذا الغرض ، ثم اعتداء ثلاثتهم بها عليه بمجرد أن ظفروا به ، وكان من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، أن سبق الاصرار — وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب — يتحقق بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الافعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها لا أن تكون وايدة الدفعة الأولى من نفس جاشت باضطرابات وجمح بها الغضب حتى نرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراض قيامه ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ مغلفة على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية اقتراف الجريمة لدى الجاني غير محددة ، قصد بها شخصا معينا أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذى قصده وهو لا ينفى المصادفة أو الاحتمال ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التى يستفاد منها توافر سبق الاصرار هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام لاستخلاصه وجه مقبول ، وإذا كان ما استدل به الحكم فيما سلف على ثبوت سبق الاصرار إنما يسوغ به ما استنبطه من توافره ، ولا محل من بعد لما يشيره الطاعنان من القول بانتفائه بدعوى عدم معرفتهما لشخص السارق ، أو التحدى بأن مبادرة المجنى عليه على الطاعن الأول — إن صححت — هى التى حدت إلى الاعتداء عليه ، إذ لا شأن لها بنفوس المتهمين التى كانت مهياة من قبل للاعتداء بعادته وأدواته وصعدوا إليه ليلة الحادث سواء تشابكت الحوادث فى ربط زمنى متصل أو وقعت بينهما فرجة من الوقت تفسح لسبق الاصرار ولا تنفيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على إيقاعها أو التحيل لارتكابها انقضى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له وإعمال الخطة فى إنفاذه ، لهذا ، ولأن الدفاع لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ، وهو ما انتهى إليه الحكم بغير معقب ، فإن ما ينعاه الطاعنان فى هذا الخصوص يكون غير سديد ، ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
دكتور أحمد رفعت خلفاحي ، واهما عيل محمود حفيظ ، ومحمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٧٤ القضائية

(١) تبديد . اختلاس أشياء محجوزة . حكم . " بيانات حكم الإدانة " .
" تسببيه . تسببيه غير معيب " .

بيان مكان توقيع الجز . ليس جوهرية في الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات .

(٢) حكم . " بيانات حكم الإدانة " . تبديد . اختلاس أشياء محجوزة .
إغفال ذكر اليوم المحدد للبيع رغم جوهرية — لا ينال من سلامة الحكم . طالما قد أحال
في شأنه إلى أدراق الجز والتبديد المشتملة عليه .

(٣) تزوير . " الادعاء بالتزوير " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

(٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .
" خبرة " . تحقيق . حكم . " تسببيه . تسببيه غير معيب " .

الغنى على المحكمة قدرداها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .

١ — لا ينال من سلامة الحكم أنه لم يبين مكان توقيع الجز لما هو مقرر
من أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية الواجب توافرها في الحكم بالإدانة
في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها .

٢ - لا يعيب الحكم أنه لم يذكر تاريخ اليوم المحدد للبيـع رغم كونه من البيانات الجوهرية طالما أنه قد أقال في شأنه إلى أوراق الجـز والتبديد وكان الطاعن لا يمارى في اشتمالها على هذا التاريخ ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى خلوه من تلك البيانات يكون في غير محله .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من الطعن بالتزوير على محضر الجـز واطرحه بقوله " وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجـز المؤرخ ١٩٧٣/١١/٢٦ وكذلك محضر التبديد المؤرخ ١٩٧٣/١٢/١٣ أنهما في مواجهة المدين شخصيا إذ ثابت بهما في طعنه مهوران ببصحة ختم المدين المتهم ولم يطعن عليهما بالتزوير . يضاف إلى ذلك أن المتهم لم يحضر جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة أثناء نظر المعارضة رغم عدم قيام ما يفيد وجود مانع لديه من الحضور ، وليس هذا مسلك الشخص الذي يشعر أنه محق في دعواه " وهذا الذى أورده الحكم يكفى في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ويسوغ به اطراحه ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة هاها .

٤ - لما كان الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يكن قد طلب من المحكمة نـدب خبير لمعاينة الأرض التى توقع فيها الجـز وإثبات بوارها واستحالة انتاجها للحصول المقول بتوقيع الجـز عليه فليس لدأن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الجـوزات المبينة الوصف والقيمة بالـفـر والمملوكة له والجـوز عليها إداريا لصالح المؤسسة المصرية لاستغلال الاراضى . وطالبت عقابه بالمـدين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومـحكمة جنح أبو المطامير الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحسب المتهم شهرا

مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ عارض، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرime اختلاس الأشياء المحجوز عليها قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه والحكم الابتدائي الغيابي قد خليا من البيانات الجوهرية الواجب توافرها في الحكم الذي يصدر بالإدانة في مثل هذه الجريمة فلم يبين أيهما المكان الذي توقع فيه الحجز ولا اليوم الذي حدد للبيع ولا الأفعال التي استدلت منها المحكمة على عرقلة التنفيذ . هذا فضلا عن أن الطاعن كان قد طعن بالتزوير على محضر الحجز فأطرح المحكمة هذا الدفاع بأسباب غير سائغة إذ استندت في هذا الشأن إلى عدم جديته بدعوى أن الطاعن لم يكن قد تمسك به أمام محكمة أول درجة لأنه خوطب شخصيا بمحضر الحجز والتبديد ووقع على كل منهما ، في حين أنه وقد تخلف عن الحضور أمام محكمة أول درجة سواء في المحاكمة الغيابية أو لدى نظر المعارضة فما كان ليتيسر له إبداء هذا الدفاع كما أن طعنه بالتزوير لم يكن منصبا على توقيعه بمحضر الحجز بل على ما تضمنه ذلك المحضر من توقيع الحجز على محصول لم يكن موجودا بالأرض التي كانت بورا وقد طلب نذب خبير لمعاينتها من ذلك إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب رغم جوهريته ولم تستجيب إليه . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها التي دان بها الطاعن فأوضح أن حجزا إداريا قد وقع على محجوزات مملوكة لمتهم وتحدد يوم البيع وانتقل مندوب الحجز فلم يجد

المحجوزات ، وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من محضرى الحجز والتبديد من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن ما أورده الحكم كافيا في بيان ظروف الواقعة والأدلة عليها ويحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . ولا ينال من سلامة الحكم أنه لم يبين مكان توقيع الحجز لما هو مقرر من أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية الواجب توافرها في الحكم بالادانة في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها ، كما لا يعيب الحكم — من بعد — أنه لم يذكر تاريخ اليوم المحدد للبيع رغم كونه من البيانات الجوهرية طالما أنه قد أحال في شأنه إلى أوراق الحجز والتبديد وكان الطاعن لا يمارى في اشتغالها على هذا التاريخ ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى خلوه من تلك البيانات يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من الطعن بالتزوير على محضر الحجز واطرحه بقوله ” وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر الحجز — المؤرخ ١٩٧٣/١١/٢٦ وكذلك محضر التبديد المؤرخ ١٩٧٣/١٢/١٣ — أنهما في مواجهة المدين شخصيا إذ ثابت بهما في طعنه مهوران ببصمة ختم المدين المتهم ولم يطعن عليهما بالتزوير . يضاف إلى ذلك أن المتهم لم يحضر جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة أثناء نظر المعارضة رغم عدم قيام ما يفيد رجوعه مانع لديه من الحضور ، وليس هذا مسلك الشخص الذي يشعر أنه محق في دعواه “ . وهذا الذي أورده الحكم يكفي في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ويسوغ به اطراحه ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بمالها من كامل السلطة في تقدير القوة التديلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص نعيًا على الحكم لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، وإذا ما كان الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يكن قد طلب من المحكمة تدب خبير لمعاينة الأرض التي توقع فيها الحجز وإثبات بوارها واستحالة انتاجها للمحصول المقول بتوقيع الحجز عليه فليس له أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مستوجبا للرفض .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، محمد عبد الحميد صادق ،
ومحمد يونس ثابت .

(٢٢١)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٧٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

تساند الأدلة في المواد الختائية . منها مجموعة تكون عقيدة القاضى .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . تزوير .
" الادعاء بالتزوير " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل من الأسباب " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

الجمال في الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارة . أمام
محكمة النقض .

(٣) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

حرية القاضى الختائى في تكوين عقيدته . عدم التزامه بطريق معين في الإثبات إلا إذا
استوجب القانون ذلك .

(٤ ، ٥) نقض . " الصفة في الطعن والمصلحة فيه " . " الحكم في الطعن " .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . " عقوبة " . " تطبقها " .
وقف تنفيذ . محكمة الإعادة .

(٤) تقاضية عدم جواز إضارة الطامن بطعته . اقتصارها على العقوبة المحكوم بها والدعوى المضى المتضمن به . فلا يجوز الحكم بعقوبة أشد أو تدريس أزيد منه . مما ورد بالحكم المضنون فيه .

(٥) طعن المتهم في الحكم القاضي بالحبس مع وقف التنفيذ . نقض هذا الحكم والاحالة . قضاء محكمة الاحالة بالحبس مع وقف التنفيذ من تاريخ صدور الحكم الأخير لا يضر بمركز المتهم .

(٦) نقض . " أثر الطعن " . وقف تنفيذ . إثبات . " قوة الأمر المنقضى " . محكمة الامادة . حكم . " تسبيليه . تسبيل غير معيب " .

اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن عند إيقاف التنفيذ وعن بصيرورته نهائيا . وأن تكون مدة الإيقاف قد انقضت . نقض الحكم بعيد الدعوى إلى حالتها الأولى ويهدر الحكم المنقوض .

١ - لما كان من المقرر أن الأدلة من المواد الجنائية متسائلة بكل بعضها بعضها ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة من اكتمال انتفاع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٢ - لما كان الحكم قد خلص في منطق سائق وتديل مقبول إلى توافق علم الطاعن بتروير المخالصة المستند إليه استعمالها ، وكانت الطاعن لا يمارى في أن ما أورده الحكم من أدلة لها مأخذها الصحيح في الأوراق ، فإن ما يشيره في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز إثارتها لدى محكمة النقض .

٣ - لما كان من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حرية مما يطرح أمامه في الجلسة دون إلزام عليه بطريق معين في الإثبات إلا إذا استوجبه القانون أو حظر عليه طريقا معينا في الإثبات . وإذا كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إثبات تزوير السند موضوع جريمة الاستعمال إلى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المرفق بأوراق الدعوى المدنية المضمومة — من أن الكاتب للتوقيع المنسوب صدوره إلى المدعية بالحقوق المدنية شخص آخر غيرها، فإن ادعاء الطاعن بأن الحكم المطعون فيه أحال في ذلك إلى الحكم الصادر في الدعوى المدنية يكون غير صحيح .

٤ — إن قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بالزامه به ، بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض .

٥ — إن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر يتعلق بتقدير العقوبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يمتنع العقوبة التي قضى بها الحكم الذي سبق نقضه بناء على طعن المتهم وحده وأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدوره ، فإنه لا يعتبر قد سوا مركز الطاعن .

٦ — الأصل طبقا لنص المادة ٥٦ من قانون العقوبات أن مدة إيقاف تنفيذ العقوبة لا تبدأ إلا من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا، وكان من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإعادة إلى حالتها الأولى قبل صدوره فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له ويصحى الحكم الصادر بالعقوبة غير نهائى ، ولما كان مناط اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن وفقا لنص المادة ٥٩ من قانون العقوبات مشروطا بأن يكون الحكم الصادر بالعقوبة نهائيا وأن تكون مدة الإيقاف قد انقضت ولم يصدر من خلالها حكم بالغاء الإيقاف ، وكان الشرط الأول متخفا في خصوص الدعوى ، ذلك بأن الحكم الاستثنائي المنقوض إصرار معدوما من بعد نقضه ولم يصبح الحكم الصادر بالعقوبة نهائيا إلا بصدور الحكم المطعون فيه بتأييده من محكمة الإعادة، ومن ثم فإن الحكم الأخير إذ جعل بداية مدة إيقاف تنفيذ العقوبة من تاريخ صدوره يكون قد التزم صحيح القانون .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه ارتكب تزويرا في محرر صرفي بأن اصطنع مخالصة نسب صدورها إليها واستعمل هذه الورقة المزورة وهو عالم بتزويرها على نحو ما أو ضخته بصحيفة الدعوى وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وإلزامه أن يدفع لها مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاتهام . (أولا) بعدم قبول الدعوى بين المدنية والجنائية بالنسبة لجريمة التزوير المسندة للتهمة وألزمت المدعية بالحقوق المدنية والمصاريف المدنية عن هذا الشق . (ثانيا) بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ بالنسبة لتهمة الاستعمال المنسوبة إليه وإلزامه أن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت ضاياها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا . وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها في الدعوى الجنائية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وتأيد فيه فيما عدا ذلك . فطعن الأستاذ الخاضع عن بصفتها وكالة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بجدول المحكمة برقم ١٥٦٩ سنة ٤٥ القضائية وقضى فيه بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٧٦ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أميدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم الابتدائي بكافة مشتملاته وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريرة استعمال محرر عرفى مزور مع العلم بتزويره ، قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في القانون ، ذلك بأن الحكم استند في إثبات توافر علم الطاعن بتزوير المحرر المعزى إليه استعماله — إلى شواهد وإمارات لا تؤدي إلى ما رتبته عليها ، كما اعتمد في إثبات تزوير هذا المحرر على الحكم الصادر في الدعوى المدنية المقدم فيها . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أخل بقاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه إذ أمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره في حين أنه بانقضاء مدة الإيقاف محسوبة من تاريخ صدور الحكم الاستثنائي الأول المشمول بالإيقاف والمنقوض بناء على طعن الطاعن وحده كان يوجب اعتبار الحكم الصادر عليه بالعقوبة كأن لم يكن إعمالاً للمادة ٥٩ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريرة استعمال محرر عرفى مزور التي دان الطاعن بها وأورد أدلة الثبوت السابقة عليها مستظهراً عنه بتزوير الورقة وتوافر القصد الجنائي لديه في قوله : « إن الظاهر البين من الاطلاع على المخالصة موضوع الجريمة أن التوقيع المزور المنسوب إلى المدعية بالحق المدني رغم ضخامة المبالغ والقضايا التي تشملها لم يوضع في المكان الصحيح له تحت كلمة المقر بما فيه ، وأن المخالصة رغم أهميتها لم تتضمن توقيع أى شاهد إطلافاً ، وهذا يناقض ما هو ثابت من المخالصات بالمحافظة المقدمة من المتهم بالجلسة المدنية ١٨ أبريل سنة ١٩٦٥ من تضمنها مخالفات متعددة بمبالغ تتراوح بين سبعين جنيتها ومائة وبتواريخ مختلفة وأساسها حكم النفقة وعليها الشهود ، وهذا ما يتشبه مع طبيعة النزاع القائم بين الطرفين ، ورغم أن ظروف الدعوى وملايساتها تقطع بوجود تغيير الحقيقة في المخالصة بعدم إبرازها في النزاعات المختلفة السابقة على إقامة براءة الذمة من الحكم الصادر في القضية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ أحوال شخصية كلى قصر النيل ، والذي سلب المتهم ولايته على ابن المدعية بالحق المدني ، أو الإشارة إلى وجودها وكذلك

إجراءات نزع الملكية المتخذة ضده والتي اعترض عليها بتاريخ ١٩٦٤/٣/١ فقط بعدم تناسب المبلغ المنفذ به مع قيمة العقار ورفض اعتراضه ، وقد ثبت أيضا من التقرير المقدم في الدعوى المدنية ما يقطع بتغيير توقيع المدعية بالحق المدني الموجود على المخالصة وأنه لم يصدر منها ، وسوء النية متوفر في حقها من اصطناع المخالصة سواء بنفسه أو بواسطة الغير بمبلغ جسيم وحقوق كبيرة بهذا الشكل المفصوح لمجرد كسب الوقت بعد أن قضى برفض اعتراضه على إجراءات نزع الملكية ، وقصد الغش واضح تماما من تغيير الحقيقة وتقليد التوقيع دون الاستشهاد بأحد رغم كبر المبلغ التي تنصب عليه الورقة المزورة وعدم إبرازها إلا بعد أن سدت في وجهه طرق الطعن في إجراءات نزع الملكية وسلب الحياة . لما كان ذلك . وكان من المقرر أن الأدلة من المواد الجنائية متسادة بكل معصرا بعضها ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لم يشتهه على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة من اكتمال افتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وإذا كان الحكم قد خلاص في منطق سائق وتدلil مقبول إلى نواف علم الطاعن بتزوير المخالصة المسند إليه استعمالها ، وكان الطاعن لا يماري في أن ما أورده الحكم من أدلة له مأخذه الصحيح في الأوراق ، فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة المأخذه في الدعوى مما لا يجوز إثارتها لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته مما يطرح أمامه في الجلسة دون إلزام عليه بطريق معين في الإثبات إلا إذا استوجبه القانون أو حظر عليه طريقا معينا في الإثبات . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إثبات تزوير السند موضوع جريمة الاستعمال إلى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المرفق بأوراق الدعوى المدنية المضمومة — من أن الكاتب للتوقيع المنسوب صدوره إلى المدعية بالحقوق المدنية شخص آخر غيرها فإن ادعاء الطاعن بأن الحكم المطعون فيه أحال في ذلك إلى الحكم الصادر في الدعوى المدنية يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكانت قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى

بالزامه به بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة بالمبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض ، وكان وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الحائية المترتبة على الحكم أمر يتعلق بتقدير العقوبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتعد العقوبة التي قضى بها الحكم الذي سبق نقضه بناء على طعن المتهم وحده وأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدوره ، فإن لا يعتبر قد سوا مركز الطاعن ، لما كان ذلك ، وكان الأصل وطبقا لنص المادة ٥٦ من قانون العقوبات أن مدة إيقاف تنفيذ العقوبة لا تبدأ إلا من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا ، وكان من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإعادة إلى حالتها الأولى قبل صدوره فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له ويصحى الحكم الصادر بالعقوبة غير نهائى ، ولما كان مناط اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن وفقا لنص المادة ٥٩ من قانون العقوبات مشروطا بأن يكون الحكم الصادر بالعقوبة نهائيا وأن تكون مدة الإيقاف قد انقضت ولم يصدر من خلالها حكم بإلغاء الإيقاف ، وكان الشرط الأول متخلفا في خصوص الدعوى ، ذلك بأن الحكم الاستئنافى المنقوض صار معدوما من بعد نقضه ولم يصبح الحكم الصادر بالعقوبة نهائيا إلا بصدر الحكم المطعون فيه بتأييده من محكمة الإعادة ومن ثم فإن الحكم الأخير إذ جعل بداية مدة إيقاف تنفيذ العقوبة من تاريخ صدوره يكون قد التزم بمقتضى القانون ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير سليم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متمينا رفقته موضوعا .

فهرس هجائي موضوعي
للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الثامنة والعشرون

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١)
في النقابات

الصفحة	القاعدة	
		حق نقيب المحامين في اتخاذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها. تخويل هذا الحق لرئيس مجلس النقابة الفرعية بالنسبة لها ولأعضائها . المادتان ٣٢ ، ٤٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . (المظن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ٢
١٤		راجع أيضا : محاماه . (القاعدة رقم ١ (نقابات) بالصحية رقم ١)

(ب) في المواد الجنائية

(١)

إتفاق جنائي . إثبات . إجراءات . إجراءات
التحقيق . إجراءات المحاكمة . إحالة . أحداث .
إختصاص . إختلاس أشياء محجوزة . إختلاس أموال
أميرية . إخفاء أشياء مسروقة . إرتباط . أسباب
الإباحة وموانع العقاب . إستئناف . إستدلالات .
إستعراف وتعرف . إستيراد . إستيلاء بغير حق
على مال الجمعيات للتعاونية . إستيلاء . إشتراك .
إصابة خطأ . إصراف . إعدام . إعلان . إفلاس .
إكراه . إمتناع عن تنفيذ حكم . أمر بالأوجه .
أمن دولة . إهانة . إهانة محكمة . أوراق . أوراق
الشركات التي تساهم فيها الدولة .

إتفاق جنائي

١ — تمام جريمة الاتفاق الجنائي بمجرد إتحاد إرادة شخصين
أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة . سواء كانت معينة
أم غير معينة . أو على الأعمال المجهزة أو الممهدة لارتكابها .
تمت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تتم .
(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ٦١

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تعثر تنفيذ الاتفاق الجنائي بسبب مفاجأة وبجال الشرطة للاتهميين وضبط أحدهم . أمر لاحق للاتفاق . لوجه لإثباته ادعاء لنفي قيام الجريمة . (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٢٨١	٦١	...
		٣ — استخلاص العناصر القانونية لجريمة الاتفاق الجنائي من ظروف الدعوى . موضوعي . (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٢٨١	٦١	...
		٤ — حق المحكمة أن تستنتج الاتفاق السابق من عمل لاحق على الجريمة ما دام يشهد به . (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٢٨١	٦١	...

إثبات

” بوجه عام “ :

١ — كفاية تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء
بالبراءة . بشرط تمحيص الدعوى والإحاطة بها من بصر
وبصيرة . أمثلة .

٣٨	٧	...	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
٣٥	٦	...	(والطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢)
١٥٢	٣٣	...	(والطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
٣٥٧	٧٧	...	(والطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٤)
٧١٠	١٤٩	...	(والطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٧٧١	١٦٠	...	(والطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٣)
٧٩٥	١٦٦	...	(والطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٧٩٩	١٦٧	...	(والطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٨٦٠	١٧٨	...	(والطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان كاف للواقعة تتحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها ومؤداها . تمكين المحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون .
٥٧	١٢	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
		٣ - كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة . للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . بشرط تمحيص الدعوى . والاحاطة بها عن بصر وبصيرة .
٩٧	٢١	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٤ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٥ - عقيدة المحكمة تقوم على المعاني . لأعلى الألفاظ والمباني .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٦ - الدليل الذي يعول عليه في الحكم . يجب أن يكون مؤديا إلى ماوتبه عليه من نتائج . دون عسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل .
١٣٢	٢٨	(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٤)
		٧ - متى لا يضيغ الخطأ في مصدر الدليل . أثره ؟
١٣٨	٣٠	(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٨ - إغفال المحكمة . دليل من أدلة الثبوت . دون إبداء الرأي فيه . مفاده عدم إحاطتها بأدلة الدعوى .

الصفحة	القاعدة	
		عدم تعرض المحكمة . في أسباب حكمها . لتمتني احرار سلاح وذخيرة منسوبتين للتهمة القتل العمد . النص في المنطوق على مصادرة السلاح . مفاده . عدم احاطتها بعناصر الدعوى .
١٥٢	٣٣	(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٩ — وجوب بناء الحكم الجنائي على الجزم واليقين . لاعلى الظن والاحتمال . مثال .
١٨٠	٣٩	(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
		١٠ — استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع . لا يمنع من القضاء بالادانة مادامت الأدلة كافية .
		الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعي . استفادة الرد عليه من اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن .
٢٢٦	٥٠	(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٢)
		١١ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمام المحكمة . موضوعي . مادام سائغا .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٣٢٠	٦٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٩٣٥	١٩٤	(الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
٩٦٩	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
١٠٢٣	٢١٠	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — عدم تقييد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها . حقها في استخلاص الحقائق القانونية مما قدم إليها من أدلة ولو غير مباشرة . ما دام ما حصلته لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٦٠٩	١٢٩	(والطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٧٥٩	١٥٩	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		١٣ — القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . وإقامتها من جديد . القضاء بعد ذلك بالبراءة على أساس أنها ذات واقعة الدعوى المقضى بعدم قبولها وعدم وجود أساس لها . دون تحييص . خطأ .
٣٥٧	٧٧	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٤)
		١٤ — هتك العرض . كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المحنى عليه وهوراته ويغذش منه عاطفة الحياء . لا يشترط أن يترك أثرا بالمحنى عليه .
٤١٠	٨٦	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		١٥ — الأدلة في المواد الجنائية . متساندة . مفاد ذلك ؟
٤١٠	٨٦	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
١٦٩	٣٧	(والطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
٥٤٢	١١٥	(والطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
٦٠٩	١٢٩	(والطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
١٠٨٥	٢٢١	(والطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		١٦ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . كفاية الاستناد إلى أدلة الثبوت ردا على هذا الدفاع .
٤٦٣	٩٦	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
٧١٣	١٥٠	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٥١٠	١٠٩	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٣٧٨	٨١	(والطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٩)
		١٨ — إقناعية الدليل في المحاكمات الجنائية . مؤداها ؟
٦٠٩	١٢٩	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٦٢٦	١٣٢	(والطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
٧٨٦	١٦٤	(والطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠)
		١٩ — عدم تحديد أى من إشارات المقطورة صدم المجنى عليه . لا يعيب الحكم .
٦١٤	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٢٠ — ثبوت علم الجاني بأن ما يحرزه مخدرا . يتوافر به القصد الجنائي في جريمة إحرازه . استظهار هذا القصد . موضوعي .
٦٢٦	١٣٢	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)
		٢١ — تقدير جدية التحريات المسوغة للإذن بالتفتيش . موضوعي .
		اشتغال محضر التحريات على جمع غفير من الناس . دون تحديد محل إقامة أى متهم أو مهنته أو أى بيان يوصل إلى شخصيته . إنهاء المحكمة إلى عدم جدية تلك التحريات . صحيح .
٦٣٦	١٣٣	(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
٩٨٧	٢٠٢	(والطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
١٠٠٨	٢٠٦	(والطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	إثبات
٦٩٥	١٤٦	٢٢ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . دون التقييد بدليل معين . اشتراط أن يكون كل دليل قاطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . غير لازم . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٧٥٩	١٥٩	٢٣ — عدم اشتراط كون الدليل صريحا دالا بذاته على الواقعة المراد إثباتها . كفاية أن يكون ثبوتها من طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٢٤ — قضاء المحكمة الجنائية يكون بناء على اقتناعها . عدم التزامها بدليل معين . إلا إذا قبلها القانون به . إثبات السبب ليس له طريق خاص . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠)
٧٨٦	١٦٤	...
٧٩٥	١٦٦	...
١٠٨٥	٢٢١	...
		٢٥ — كفاية الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . منندا للبراءة . متى أحاطت المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيرة . وخلا حكمها من عيوب النسب . مثال . (الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٧٩١	١٦٥	...
٨٦٠	١٧٨	...
		٢٦ — عدم التزام المحكمة عند القضاء بالبراءة . بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت . متى كانت قد داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات . (الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٧٩٥	١٦٦	...

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . وإطراح ما يخالفها من صور . مادام استخلاصها سائفا .
٨٠٣	١٦٨	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
		٢٨ — إحالة الحكم في بيان دليل الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان مضمون أوجه استدلاله . عدم كفايته سنداً للإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .
٨٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
		٢٩ — تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى . موضوعي . المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تشق طريقها فيه بنفسها .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
		٣٠ — السرعة التي تصلح أساساً للإساءة الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ . هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال . تقدير ذلك . موضوعي .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		٣١ — كفاية توافر السببية بين الخطأ والضرر . باستخلاص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب ما وقع الضرر .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		٣٢ — تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعي .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
٩٠١٦	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣٣ — الأدلة في المواد الجنائية. ضمايم متسائدة. عدم جواز مناقشتها كل على حدة .
٩٢٥	١٩٤	(الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٧)
		٣٤ — لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها . مثال .
٩٤٣	١٩٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٧)
		٣٥ — استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى . موضوعي . مثال .
٩٤٣	١٩٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٧)
٩٩٣	٢٠٣	(والطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٧)
		٣٦ — الحكم بالبراءة . عدم اشتراط تضمينه بيانات معينة هي خلاف الحكم بالإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .
		— عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة . عند القضاء بالبراءة للشك . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير مقبولة .
١٠١٦	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٧)
		٣٧ — العبرة في جرائم التقايد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف قول الحكم بقيام تشابه بين النموذج المقلد والنموذج الخاص بالطاعن أخذاً بقول محرر المحضر . عدم كفايته . وجوب أن تحقق المحكمة هذا التشابه بنفسها أو بمعرفة خير تنديه لذلك .
١٠٧٠	٢١٧	(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٧)

راجع أيضا .

إثبات . "أوراق رسمية" .

(القواعد أرقام ٧١ ، ٩٢ ، ١٦٨ ، بالصفحات أرقام ٣٣٤ ، ٤٤٦ ، ٨٠٣)

و "شهادة" .

(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٦١٤) .

"وقرائن قضائية" .

"وأحداث" .

(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٥٩) .

"وأسباب الإباحة وموانع العقاب" ، "مسئولية جنائية" .

(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٤) .

"وبلاغ كاذب" .

(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٩٧) .

"وتلبس" .

(القاعدتان رقما ١٠ ، ٩٣ بالصحيفتين رقمي ٤٥٢ ، ٤٤٨) .

"وحكم" .

(القاعدتان رقما ٦ ، ٩٥ بالصحيفتين رقمي ٤٦٠ ، ٤٣٥) .

"وسبق اضرار" .

(القاعدتان رقما ١٠٩ و ٢١٠ بالصحيفتين رقمي ١٠٢٣٤٥١٠) .

"وقتل عمد" و "قصود جنائي" .

(القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ٨٧) .

"وهتك عرض" .

(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٠٢) .

الصفحة	القاعدة	
		"استعرا ف وتعرف" :
		١ - الاخذ باستعرا ف الكلب البوليسى كقرينة بالنسبة للأحد المتهمين . دون الآخر . لا ينال من سلامة الحكم .
٩٥١	١٩٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		٢ — عدم رسم القانون صورة خاصة للتعرف على المتهم .
٩٦٩	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		إعتراف
		حق مأور الضبط القضائى فى سؤال المتهم دون استجوابه . حق المحكمة فى التعميل على ما تضمنته محضر الاستدلالات من اعترافات . تقدير صحة الاعتراف وقيمتة فى الإثبات . موضوعى . ما دام سائغا .
٥	١	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢)
٤٢١	٨٨	(والطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٢ — خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا ينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٤٣٦	٩٠	(والطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
٧٥٩	١٥٩	(والطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٨٠٣	١٦٨	(والطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التزام المحكمة نص أقوال المتهم وظاهرها ليس بلامر . لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
		٤ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . حق لمحكمة الموضوع .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٥٤٧	١١٦	(والطعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
٦٩٥	١٤٦	(والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٧١٣	١٥٠	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٨٠٣	١٦٨	(والطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٩٧٦	٢٠١	(والطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٥ — قول المتهم بأنه انتوى قتل المجنى عليه في الليلة السابقة على الحادث . يتوفر به سبق الإصرار .
٣٠٥	٦٤	(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)
		٦ — للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة أو في تحقيق إداري . متى اطمأنت إلى صدقه ولو عدل عنه في مراحل أخرى .
٨٣	٨٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٧ — إقرار المتهم بالمزقة باكره . بالتحقيقات . بأنه أمسك بالمجنى عليها لتقييد حركتها . قول الحكم بأنه كم فاما بعد أن أمسك بها . لا عيب . أساس ذلك ؟
٥٤٧	١١٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه . وحق غيره وإن عدل عنه . متى اطمأنت إليه .
٥٤٧	١١٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
٦٠٤	١٢٨	(والطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٧١٣	١٥٠	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٩ — الدفع بحصول الاعتراف . نتيجة اكراه أو تهديد .
		لا يقبل لأول مرة أمام النقض . قول الدفاع بأن ما أدلى به المتهم كان بايعاز من الضابط . لا يعد دفاعا يبطلان الاعتراف للاكراه .
٥٩٦	١٢٦	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
٧٥٩	١٥٩	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		١٠ — حضور ضابط الشرطة للتحقيق لا يعيب إجراءاته .
		سلطان الوظيفة ذاته لا يعد اكراها طالما لم يستغل بأذى مادي كان أو معنوي . مجرد الخشية منه لا تعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		١١ — ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . ليس بلازم . كفاية أن يرد على وقائع تستنتج منها المحكمة ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني للجريمة .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		١٢ — عدم التزام المحكمة نص اعتراف المتهم وظاهره . لها أن تجزئه وأن تستغيط منه الحقيقة كما كشف عنها .
		الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك . متى اطمأنت إلى صحته .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		١٤ — القول بأن اعتراف المتهم قصده إبعاد التهمة عن والده . يدحضه وفاة هذا الوالد قبل حصول واقعة الدعوى .
٧٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٣)
		١٥ — الإحاطة بالدعوى من بصر وبصيرة . مناط صحة الحكم بالبراءة .
		القضاء بالبراءة دون التعرض لاعتراف المتهم بحضور الاستدلالات .
		قصور .
٧٧٩	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		١٦ — حق محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف .
		وتجزئته . دون بيان العلة .
		اعتراف المتهم بالتحقيقات . لسبق الحكم عليه في جريمة إحراز مخدر . انتهاء المحكمة إلى عدم توافر ظرف العود في حقه .
		صحيح . ما دامت النيابة لم تثبت صحة ما اعترف به أو تطلب أجلا لإثبات ذلك . نعى النيابة على الحكم . إغفاله اعتراف المتهم في هذا الصدد . غير صحيح .
٨٥٠	١٧٥	(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)
		١٧ — حق محكمة الموضوع في أن تأخذ من الاعتراف ما تطمئن إليه . وأن تطرح ما عداه .
٨٩٧	١٨٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)

الصفحة	المادة	
		راجع أيضا :
		إثبات "بوجه عام" .
		(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٧٧١) .
		"وتفتيش وتلبس" .
		(القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٤٥٢) .
		ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره" .
		(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٢٩) .
		أوراق
		(١) "أوراق رسمية" .
		١ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .
		الأصل في الإجراءات أنها قد روعيت . عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطعن بالتزوير . مثال في إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		٣ - لرئيس النيابة - عند الضرورة - نذب أى من أعضاء النيابة ن دائرته للقيام بعمل عضو آخر . كفاية ثبوت حصول هذا النذب في أوراق الدعوى . خلو دفتر الانتدابات من هذا النذب . لا ينفي حصوله .
٣٣٤	٧١	(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الأدلة في المواد الجنائية إقناعية . للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة . أمثلة .
٤٢١	٨٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
٩٧٦	٢٠١	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٤ — جواز الاعتداد بالبطاقة الشخصية . في تقدير من الحدث أساس ذلك . أنها وثيقة رسمية .
٤٤٦	٩٢	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		٥ — وجوب إيداع أحكام الإدانة والتوقيع عليها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها وإلا كانت باطلة . إيداع الحكم في الميعاد غير موقعا — لا يعصمه من البطلان . العبرة في الحكم بتسخته الأصلية . المسودة . مشروع . للمحكمة التعبير فيه في شأن الوقائع والأسباب .
		الشهادة السلبية الصادرة من قلم الكتاب . دليل إثبات . يعني هنا . مذكرة من رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم .
٤٩١	١٠٣	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		٦ — قواعد حجية المحررات وإثبات مضمونها الواردة في قانون الإثبات . خاصة بالمواد المدنية والتجارية . عدم التزام القاضي الجنائي باتباع الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحكمة المدنية . أساس ذلك ؟
٧٣٧	١٥٤	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — الأصل في الإجراءات للصحة . عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بحضور الجلسة أو بالحكم عن طريق الإدعاء بالتزوير .
٨٠٣	١٦٨	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٩٢١	١٩٢	(والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		راجع أيضا : إثبات "بوجه عام" (القاعدتان رقما ١٣٤ ، ١٨٣ بالصحيفتين رقمي ٦٣٩ ، ٨٨٥) . ودفاع "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٩٨) . (ب) "أوراق عرقية" . راجع . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٢٩٨) .
		خبرة
		١ — عدم تمسك الطامن بطلب إجراء تحليل للعينة المحفوظة لديه أمام محكمة أول درجة . إبدائه هذا لطلب أمام هيئة استئنافية . تغير الهيئة دون إعادة التمسك بالطلب . إعتباره متنازلا عنه . (الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
١١٩	٢٥	
		٢ — توقيع الكشف الطبي و بيان إصابات المصابين جواز إثباته بمعرفة مفتش الصحة . (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٢٨١	٦١	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها . عدم التزامها بتدب خبر آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها موجبا لا اتخاذ هذا الإجراء .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
		٤ - كفاية إيراد مؤدى تقرير الخبر الذى استند إليه الحكم فى قضائه . إيراد نص تقرير الخبر ليس بلازم .
٤٢١	٨٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٥ - عدم التعرض لدفاع الطاعن الجوهري . إيرادا وردا . قصور . مثال فى غش .
		إثارة عدم مراعاة ما أوجبه القانون عند أخذ العينة . وطرق التحليل حسب المواصفات القياسية دفاع جوهري . التفات الحكم عنه . قصور .
٤٥٧	٩٤	(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
		٦ - حق المحكمة الجنائية . فى الأخذ بتقرير خبر مقدم فى دعوى مدنية . متى اطمانت إليه . لها المفاضلة بين تقارير الخبراء .
٥٣٢	١١٣	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١)
		٧ - إقامة الحكم قضائه . على ما لا سند له من أوراق الدعوى والحيدة بالدليل الذى أورده - على ثبوت ركن الخطأ - عن نص ما أنبأ به التقرير الفنى وفخواه . بطلانه لإبتناؤه على أساس فاسد - لا يغنى عن ذلك ذكر أدلة أخرى .
٥٤٢	١١٥	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تقدير آراء الخبراء : من إطلاقات محكمة الموضوع عدم التزامها بإعادة المهمة إلى الخبير أو ندب خبير آخر .
٦٠٩	١٢٩	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٤٢١	٨٨	(والطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٩٧٦	٢٠١	(والطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٩ — إدانة المتهم بجريمة الضرب المفضي إلى الموت . دون التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابة المحي عليه ووفاته استنادا إلى تقرير فني . قصور . لا يصححه عرض الحكم لإصابة المحي عليه من واقع ذلك التقرير . وقوله أن الضرب أدى إلى الوفاة ما دام قد أغفل صلة الوفاة بالإصابة .
٦٣٩	١٣٤	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
		١٠ — تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة إجابة طلب ندب خبير للبت في هذه الحالة . أن لم تفعل عليها بيان أسس الرقص . مخالفة ذلك لإخلال بحق الدفاع .
٦٤٢	١٣٥	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
		١١ — تبرئة المتهم بالضرب . بحالة وجود إصابة واحدة بالمحني عليه . خلافا لما ثبت بالتقارير الطبية من وجود إصابات أخرى به . قصور . نقل الحكم عن التقارير الطبية . ما يخالف مؤداهما . يعيبه .
٧١٠	١٤٩	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		١٢ — متى يكون الدفع بتمنع المتهم الجنون . وقصور التقرير الطبي . جوهريا ؟
٧٨٤	١٦٣	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — تطابق الدليين القولى ولفى ليس بلازم . كفاية أن يكونا غير متناقضين تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق
٨٣٥	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١)
٧٢	١٥	(والطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		١٤ — لمحكمة الموضوع أن تجزم ما لم يجزم به الخبير .
٨٤٥	٧٤	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		١٥ — المحكمة هي الخبير الأملى فى كل ما تستطيع أن تشق طريقها فيه بنفسها .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
		١٦ — إغفال الحكم دفاعا قد يتغير به وجه الرأى فى الدهوى . قصور .
		تمسك الطاعن باحتمال فساد حقنة البنسلين التى سببت الوفاة لغيب فى تصنيفها أو لسوء حفظها . قصور لا يغنى عنه تساند الحكم إلى أدلة أخرى .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
		١٧ — استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل وبين وفاته فى معرض بمرده لشهادة الطبيب الشرعى بالجلامة وما تضمنته من مسائل فنية كفايتها سنداً لذلك .
٩٤٣	١٩٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
		١٨ — لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى مضى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لديها . مثال .
٩٤٣	١٩٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل في كل جزئية منه . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جـ وهو الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .
٩٤٣	١٩٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
		٢٠ — تقدير القوة التدللية لتقرير الخبر . موضوعي .
٩٥١	١٩٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
٨٨٨	١٨٤	(والطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
٩٧٦	٢٠١	(والطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
١٠٢٣	٢١٠	(والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٢١ — متى يكون طلب الطاعن نذب خبر الفحص المستندات وتصفية الحساب دفاعا جوهريا .
٩٦٣	١٩٨	(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		٢٢ — عدم التزام المحكمة بطلب مناقشة الطبيب الشرعي . متى كانت الواقعة قد وضحت لديها .
		قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى .
		للمحكمة العدول عنه .
١٠٢٣	٢١٠	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
٩٧٦	٢٠١	(والطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٢٣ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الحقيقة من الدليلين القولي والفني .
		— استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . من كانه مناصرها . موضوعي .
١٠٢٣	٢١٠	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

الصفحة	القائمة	
		٢٤ — كفاية استخلاص الادانة . وموضع الإصابة بما يتفق في الدليلين القولي والفني .
١٠٣٦	٢١١	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		٥ — العبرة في جرائم التقليد . هي بأوجه الشبه . لا بأوجه الخلاف . قول الحكم بقيام تشابه بين النموذج المقلد والنموذج الخاص بالطاعن . أخذا بقول محرر المحضر . هدم كفايته . وجوب أن تحقق المحكمة هذا التشابه بنفسها أو بمعرفة خبير تنديه لذلك .
١٠٧٠	٢١٧	(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥)
		٦ — انتهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .
١٠٨١	٢٢٠	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		راجع أيضا . إثبات "شهادة" . القائمة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٣٠
		شهادة
		١ — وجوب أن تعرض المحكمة لكل دفاع جوهرى ارادا وردا . مثال . انكار الشاهد أن الأقوال المبينة بمحضر الضبط صدرت منه . وقوله أن محرر المحضر هدد بالاعتقال فوقع عليها . دفاع جوهرى على المحكمة تحييصه .
٢٥	٤	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
		٢ — وجوب سماع الشهود بالحلقة . متى كان ذلك ممكنا . هدم جه از التفات عن ذلك لأية علة . إلا بتزول الخصوم صراحة أو ضمنا عنه
٢٥	٤	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)

الصفحة	المادة	
	٣ — المادة ٤١٣ إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة . الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص في التحقيق . وجوب أن "تورد في حكمها ما يدل على مواجهة الدعوى والإلمام بها .	
٢٥	٤ (الطن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)	
	٤ — افتناع المحكمة بصدق شاهد . حقها في التعويل على شهادته . ولو ثبتت قرابته للجنى عليه .	
٣٠	٥ (الطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)	
	٥ — عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها . عدم تعرضها لبعض الأقوال . مفاده . أطراحها .	
٤٨	١٠ (الطن رقم ١٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)	
١٠٣٦	٢١١ (والطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٥)	
	٦ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده . أطراح كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع . لحملها على عدم الأخذ بها .	
٤٨	١٠ (الطن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)	
٢٥	٥ (والطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)	
١٠٢	٢٢ (والطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)	
٢٢٦	٥٠ (والطن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)	
	٧ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها .	
٤٨	١٠ (الطن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)	
٢٥	٥ (والطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)	
٢٤٠	٥٤ (والطن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)	
٣٢٠	٦٨ (والطن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٨)	
٦١٤	١٣٠ (والطن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)	
٧٥٩	١٥٩ (والطن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)	
٨٤٥	١٧٤ (والطن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)	
١٠٢٣	٢١٠ (والطن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)	

الصفحة	المادة	
		٨ — وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف الأدلاء بها .
		موضوعي
٤٨	١٠	(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)
١٠٢	٢١	(والطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
١٦٤	٣٦	(والطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
١٦٩	٣٧	(والطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
٣٢٠	٦٨	(والطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٥١٠	١٠٩	(والطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٥٩١	١٣٥	(والطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٨٥٧	١٧٧	(والطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)
		٩ — حق المحكمة في تجزئة أقوال الشاهد . والأخذ بها في
		أية مرحلة .
٧٢	١٥	(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		١٠ — عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا
		تعددت . حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه . وتطرح
		ما عداه .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
١٠٣٦	٢١١	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		١١ — تطابق أقوال الشهود والدليل الفني . ليس بلامزم .
		يكفي أن يكون الدليل القول غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا
		يستعصى على الملائمة والتوفيق .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٢٤٠	٥٤	(والطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
١٠٢٣	٢١٠	(والطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة للجنة عليها . ولو نفت الإدلاء بها . متى اطمأنت إليها واقتنعت بصدورها عنها .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٥٢٠	١١٠	(والطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		١٣ - التناقض بين أقوال الشهود . على فرض حصوله . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم . استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٥١٠	١٠٩	(والطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٥٩١	١٢٥	(والطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
٧٤٢	١٧٥	(والطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
١٠٣٦	٢١١	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		١٤ - المنازعة في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق التحقيق وأقوال الشهود . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٦٤	٣٦	(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
		١٥ - استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلب سماع شهود المتهم . وسماعهم فعلا . قضاؤها بعد ذلك بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لا أثرب . مفاد ذلك أن ما أبحرته من تحقيق لم ينتج جديدا .
١٦٤	٣٦	(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المجنى عليه في التحقيقات . ولو خالفت أقواله أمامها .
١٦٩	٣٧	(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
		١٧ - حق محكمة الموضوع في اطراح أقوال الشاهد دون بيان العلة . متى أفصححت عن سبب إطراحها لهذه الأقوال . كان لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك .
		قول المجنى عليه أن أحدا لم يكن موجودا وقت الاعتداء . لا يؤدي لزوما إلى نفي وجود شاهدين بحل الحادث . علة ذلك .
١٨٨	٤١	(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
١٣٨	٣٠	(والطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
٢٤٠	٥٤	(والطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٥٦٢	١١٨	(والطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
٨٥٧	١٧٧	(والطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)
		١٨ - إقامة الحكم . على ما ليس له . أصل في الأوراق . يعيبة . مثال .
		استدلال الحكم على جدية أقوال الشاهد بتحقيق النيابة . إلى ما قرره بمجلسة المحاكمة على غير أصل . عيب .
		تسائد الأدلة في المواد الجنائية . أثره .
١٩٨	٤٤	(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
		١٩ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل منهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . لها أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه في حق منهم . وتطرح ما عداه في حق آخرين .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٧١٣	١٥٠	(والطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — حق محكمة الجنايات في الاعراض عن سماع شهود النفي . ما لم ينبع المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات .
٢٤٠	٥٤	(الظعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٢١ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سنداً للإذن بالتفتيش ونسبة المحذر للمتهم . لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الاثبات .
٢٥٢	٥٥	(الظعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٢٢ — للمحكمة الأخذ بأقوال شهود الإثبات وإطراح أقوال شهود النفي . دون التزام ببيان السبب . مادام الرد على أقوالهم مستفاداً من الأخذ بأدلة الثبوت .
٢٥٢	٥٥	(الظعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٢٣ — حق المحكمة في عدم اجابة المتهم الى طلب سماع شهود النفي مادام لم يسلك السبيل الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ . شرطه . أن يكون مستنداً للأسباب المبينة بالمادة ١٨٥ إجراءات .
٢٦٤	٥٨	(الظعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٢٤ — نزول الطاعن عن طلب سماع الشهود . لا يسلبه حقه في العدوا عن هذا النزول والتمسك بتحقيق ما يطلب . مادامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟
٢٦٤	٥٨	(الظعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٢٥ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي يجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه شهادة الشهود في مواجهة المتهم . مادام سماعهم ممكناً .
٢٦٤	٥٨	(الظعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
٣١٠	٦٦	٢٦ — تأجيل المحكمة الدعوى من تلقاء نفسها لإعلان شاهد ثم عدولها من قرارها . لا اخلال بحق الدفاع . حلة ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٣٤٦	٧٤	٢٧ — حق محكمة الموضوع في الإعراض عن قالة شهود النفي . ما دامت لا تثق فيها . عدم التزامها بالإشارة اليها طالما لم تستند اليها . (الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
٩٨٧	٢٠٢	(والطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧)
٤١٠	٨٦	٢٨ — حق محكمة الموضوع أن تورد أقوال الشهود جملة . متى كان لا اختلاف في أقوالهم . (الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
٤٤١	٩١	٢٩ — إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر . لا عيب . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها . (الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
١٠٢٣	١١٠	(والطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٧٥٩	١٥٩	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٤٧٦	٩٩	٣٠ — كفاية الحكم بالإدانة . ردا على أقوال شاهد النفي . (الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
٥٢٠	١١٠	٣١ — حق المحكمة في الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى . (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
١٠٢	٢٢	(والطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شاهد . ولو خالفت قولا آخر له . دون بيان العلة .
٥٩٦	١٢٦	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
١٦٩	٣٧	(والطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
		٣٣ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بسماع شاهد الإثبات . يفيد تنازله عن سماعه . النفات المحكمة الاستئنافية عن ذلك الطلب . لا تثريب .
٦١٤	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٣٤ — طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم يلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تلتزم إلى البراءة .
٦٤٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)
		٣٥ — رفض المحكمة سماع شهادة مجرى التحريات بشأن الدفع بعدم جديتها . إخلال بحق الدفاع .
٦٤٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)
		٣٦ — وجوب سماع شهود الواقعة . ولو لم يذكروا بقائمة الشهود أو يعانهم المتهم .
		نزول الدفاع من طلب . لا يمنعه من العودة إلى التمسك به . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٧٥٣	١٥٨	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		٣٧ — وجوب إيراد شهادة كل شاهد على حدة . متى وجد خلاف في أقوالهم عن الواقعة الواحدة ، أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير تلك التي شهد عليها غيره .
٧٥٣	١٥٨	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٧٥٩	١٥٩	٣٨ — حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة بمحض الشرطة . متى اطمأنت إلى صدقها . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٨٢٥	١٧١	٣٩ — حق محكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد ما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه . دون بيان العلة . تعرض المحكمة لمبررات تجزئة الشهادة . يوجب عدم تعارض هذه المبررات والأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها . (الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٨٢٥	١٧١	٤٠ — انتهاء المحكمة إلى أن تراخي الشاهد في الإدلاء بشهادته قرينة توهن من قوة شهادته . عيب يشوب رواية الشاهد بأسرها بما لا يسوغ معه تجزئتها . القول بغير ذلك . يعيب الحكم . (الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٨٥٣	١٧٦	٤١ — حق محكمة الموضوع في إطراح أقوال الشاهد دون بيان العلة . إفصاحها عن علة إطراحها . خضوعها في ذلك لرقابة النقض . مثال لخلاف بين شاهدي الإثبات في تحديد ساعة الضبط مما لا ينال بذاته من شهادتهما . (الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)
٨٥٣	١٧٦	٤٢ — عدم تحريز الجيب المضبوط به المخدر . لا ينال من شهادة من أجرى الضبط . وجود المخدر غير مغلف . بالجيب — لا يستتبع حتماً تخلف آثاره . (الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٩٤٣	١٩٥	٤٣ — استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل وبين وفاته في معرض سرده لشهادة الطبيب الشرعي بالجلسة وما تضمنته من مسائل فنية . كفايته سنداً لذلك . (الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
٩٦٩	٢٠٠	٤٤ — لمحكمة الاستئناف عن مماع الشهود . إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . (الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
٩٧٦	٢٠١	٤٥ — لمحكمة الموضوع الأخذ بقول متهم على آخر وإن عدل عنه بعد ذلك . لها الأخذ بقول المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق . (الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
٩٨٧	٢٠٢	٤٦ — حتى محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه في عناصر الدعوى . مثال . لها ألا تأخذ بقالة شهود النفي . ما دامت لم تطعن إليها . (الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧)
١٠٣٦	٢١١	٤٧ — كفاية استخلاص الإدانة . وموضع الإصابة بما يتفق مع الدليلين القولي واللفظي . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
١٠٣٦	٢١١	٤٨ — تضارب الشاهد في أقواله أو مع غيره . لا يعيب الحكم متى كانت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال . بما لا يتناقض فيه . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
١٠٣٦	٢١١	٤٩ — لمحكمة أن تقول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى . ما دامت قد اطمأنت إليها . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)

راجع أيضا :

إثبات . "بوجه عام"

(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٧٣)

وأجراءات المحاكمة .

(القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٦٤٧)

وإخفاء أشياء مسروقة .

(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٧٧)

واستئناف .

(القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٨٦٥)

وحكم .

(القاعدتان رقم ٥٤ و ٢٠١ بالصحيفتين رقمي ٩٧٦٤٢٤٠)

ودفاع .

(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٤٠)

ودفوع .

(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٣٥)

وقتل عمد .

(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٥٩)

قراش

(أ) قوة الأمر المقضى :

١ — وفاة الطاعن بالنقض بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا بعدم التقرير بالطعن أو عدم إيداع الأسباب في الميعاد .
لا يحول دون الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . لأن حجية الحكم النهائي لا تتأثر بوفاة المحكوم عليه .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠) ٩٠٠ ٤٨١

الصفحة	القاعدة	
٥٣٨	١١٤	<p>٢ — وقوف الحكم المطعون فيه عند حد تأييد الحكم المعارض فيه . عدم جواز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا . هــ ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)</p>
٦٥١	١٣٧	<p>٣ — حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . متى جاوزت النصاب الجزئي . رفعه الاستئناف . يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم . عدم تقييدها بحكم أول درجة حتى ولو حاز قوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)</p>
١٨٠	٣٩	<p>٤ — اندماج الحكم في الموضوع في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .</p> <p>عدم جواز للنعي على هذا الحكم الاستئنافي بدعوى سابقة المحاكمة عن هذه الواقعة . هــ ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)</p>
٧٢٧	١٥١	<p>٥ — حجية الشيء المحكوم فيه . لا ترد إلا على منطوق الحكم . لا يمتد أثرها إلى الأسباب . إلا ما كان مكملا للمنطوق .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)</p>
		<p>٦ — الحكم المدني . لا يقيد القاضي الجنائي .</p> <p>حق القاضي الجنائي في الفصل في الدعوى الجنائية . دون انتظار للفصل في نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		قواعد حجية المحررات وإثبات صحتها الواردة في قانون الإثبات . خاصة بالمواد المدنية والتجارية . عدم التزام القاضى الجنائى باتباع الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية . أساس ذلك ؟
٧٣٧	١٥٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		٧ — الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . المادة ٤٥٧ إجراءات جنائية .
		اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها . ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات جنائية .
		مطالبة المدعى بالحقوق المدنية برد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن أمام المحاكم المدنية لا يحول دون حقه فى مقاضاته بعد ذلك بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية لطلب التعويض عن تبديدها . أساس ذلك ؟
٨١٨	١٧٠	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)
		٨ — اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن عند إيقاف التنفيذ . رهن بصيرورته نهائيا . وأن تكون مدة الإيقاف قد انقضت . نقض الحكم يعيد الدعوى إلى حالتها الأولى ويهدر الحكم المنقوض .
٩٠٨٥	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		راجع أيضا . حكم "حجيته" .
		(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٦٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) القرائن القضائية :
		١ - ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . إستفادته ليس فقط من أقوال الشهود . بل من ظروف الدعوى وملابساتها .
٧٧	١٦	(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٦)
		٢ - التحريكات لا تصلح بذاتها دليلا أو قرينة . جواز التعويل عليها كمزورة لغيرها من أدلة .
١٣٨	٣٠	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٣ - استخلاص القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الحشيش . موضوعي . كون الدليل في المواد الجنائية صريحا ومباشرا . غير لازم .
٢٠٦	٤٦	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
٢٨١	٦١	(والطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
		٤ - لمحكمة الموضوع أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها أن تجزئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٥ - استخلاص العناصر القانونية لجريمة الإتفاق الجنائي من ظروف الدعوى . موضوعي .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
		٦ - حق المحكمة أن تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة . ما دام شهادته .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)

الصفحة	رقم	المادة
٤١٦	٨٧	٧ — الاشتباه لغير ذوى الشبهة . غير وارد فى القوانين الجنائية . مجرد الارتباك والخيرة . لا تتحقق بهما الدلائل الكافية على وجود اتهام يبرر القبض والتفتيش . (الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
٤٦٧	٩٧	٨ — استخلاص تاريخ وقوع التزوير . موضوعي . الأخذ بتاريخ الورقة المزورة . غير لازم . (الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
٥١٠	١٠٩	٩ — استخلاص المحكمة توافر سبق الاصرار من مشاجرة سابقة أصيب فيها الطاعن الأول . سائق . (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٥١٠	١٠٩	١٠ — قصد القتل . أمر خفي . استخلاصه من الظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتى بها الجانى وتم عما يضره فى نفسه . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٩٤٣	١٩٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
٩٤٣	١٥٩	١١ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة . حق لمحكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٨٤٥	١٧٤	١٢ — كفاية ثبوت الواقعة عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من ظروف وقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		١٣ — انتهاء الحكم إلى أن الطاعنين استعملوا أسلحة قاتلة بطبيعتها وأنهم أطلقوها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه إحداهما وأصاب الأخرى المجنى عليهم الآخرين . كفايته

الصفحة	القاعدة	
٨٧٥	١٨١	تدليلا على توافرية القتل في جانبهم وإن استعمل أحدهم عصا في الاعتداء طالما ثبت اتفاقهم جميعا على القتل . (الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
٨٨١	١٨٢	١٤ — مجرد مصاحبة المتهم لمن أطلق النار بفتاة على المجنى عليه فأرداه قتيلا . عدم كفايته دليلا على قصد القتل لديه . (الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
١٩٧	١٩١	١٥ — تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . مثال . للحكمة أن ترى في التحريات ما يبرر الإذن بالتفتيش وأن تطرحها فيما عداه . أساس ذلك . (الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
٩٥١	١٩٦	١٦ — استعراف الكلب البوليسي قرينة معززة لأدلة الدعوى . (الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
٩٥١	١٩٦	١٧ — الأخذ باستعراف الكلب البوليسي كقرينة بالنسبة لأحد المتهمين . دون الآخر . لا ينال من سلامة الحكم . (الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
١٠٠٨	٢٠٦	١٨ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . موضوعي . مثال . إبطال إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . نخلوها من تحديد مسكن المأذون بتفتيشه وعمله وعمره . سائق . (الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " . (القواعد أرقام ١٢٩ ، ١٥٩ ، ١٧٧ بالصعائف أرقام ٦٠٩ ، ٨٥٧ ، ٧٥٩)

الصفحة	القاعدة	
		وقتل عمد .
		(القاعدتان رقا ١٨١ و ١٨٢ بالصحيةتين رقمي ٨٧٥ ،
		٨٨١) .
		معاينة
		١ - كفاية إثبات ضبط المخدر بحبيب جابات الطاعن
		وصديريه . غناء عن إجراء معاينة منزله . متى تبينت المحكمة
		أن القصد من هذا الطاب هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به
		شاهد الإثبات .
٢٥٢	٥٥	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٢ - المعاينة . من إجراءات التحقيق . حق النيابة في إجرائها
		في غيبة المتهم .
٤٤١	٩١	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		إجراءات
		إجراءات التحقيق :
		١ - إدعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للإجراءات
		السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام
		النقض .
١٥٩	٣٥	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣٠)
٢٨١	٦١	(والطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٧٥٩	١٥٩	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٢ - إختيار مكان التحقيق . أمر متروك لتقدير المحقق حرصا
		على صالح التحقيق وسرعة إنجازه .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٣٩٣	٨٤	(والطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

			٣ — تواجد ضابط المخبرات أثناء التحقيق . ليس فيه ما يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات . لا يعد إكراها . ما دام لم يستطع على المتهم بأذى مادي أو معنوي .
٣٩٣	٨٤	...	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
٧١٣	١٥٠	...	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
			٤ — عدم تحريز الجيب المضبوط به المخدر . لا ينال من شهادة من أجرى الضبط .
			وجود المخدر غير مغلف . بالجيب — لا يستتبع حتما تخلف آثار به .
٨٥٣	١٧٦	...	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)
			إجراءات المحاكمة :
			١ — حق المحكمة الاستئنافية في ألا تجري تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق . مقيّد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .
			المادة ٤١٣ إجراءات . توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة . الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص في التحقيق . وجوب أن تُتورد في حكمها ما ينال على مواجهة الدعوى والالام بها .
٢٥	٤	...	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
٣١٠	٦٦	...	(والطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٦١٤	١٣٠	...	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٨٦٥	١٧٩	...	(والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — وجوب سماع الشهود بالجلسة . متى كان ذلك ممكنا . عدم جواز الالتفات عن ذلك لأية علة . إلا بتزول الخصوم صراحة أو ضمنا عنه .
٢٥	٤	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
		٣ — إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . قاطعة للتقادم . ولو اتخذت في غيبة المتهم . إعلان المتهم بالجلسة إعلانا صحيحا . يقطع التقادم . إجراءات الاستدلال . لا تقطع التقادم . إلا إذا اتخذت . دون غيرها . في مواجهة المتهم أو أخطرها رسميا .
٨٣	١٨	(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦)
		٤ — الدفاع المكتوب . تمة للدفاع الشفوي أو بديل عنه . مؤدى ذلك . حق المدافع أن يضمه . سائر أوجه الدفاع . له إذا لم يسبقه دفاع شفوي . أن يضمه طلبات التحقيق المنتجة .
٦٣	١٣	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٥ — إعادة الدعوى للرافعة لمناقشة الخصوم . قرار تحضيري . حق المحكمة في العدول عنه . دون إجراء المناقشة .
٩٠	٢٠	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٦ — مناط صحة الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . أن يكون تخالف المعارض عن حضور الجلسة . بغير عذر . إهدار الشهادة الطبية . المثبتة لعذر المرض . على مطلق القول بعدم الاطمئنان إليها . وسهولة الحصول عليها . غير صحيح .

الصفحة	القائمة	
		جواز تقديم عذر المعارض. المانع من حضوره الجلسة . من أى شخص . أساس ذلك ؟
١١١	٢٣	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٤٣٢	٨٩	(والطعن رقم ٥١٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
٤٩٧	١٠٥	(والطعن رقم ٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		٧ — عدم تمسك الطاعن بطلب إجراء تحايل للهيئة المحفوظة لديه . أمام محكمة أول درجة . إبداءه هذا الطلب أمام هيئة استئنافية . تغير الهيئة دون إعادة التمسك بالطلب . إعتباره متنازلاً عنه .
١١٩	٢٥	(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٨ — المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التى تم فى الدعوى . متى صدرت من السلطة المنوط بها اتخاذها .
		الانقطاع غيبى . يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى . ولو لم يكونوا طرفاً فى تلك الإجراءات .
٢١٠	٤٧	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
		٩ — حق المحكمة فى الاعراض عن سماع شهود النفى ما لم يتبع المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		١٠ — إقراراف منهم على متهم آخر . يتحقق به التعارض فى المصلحة بينهما . عدم تخصيص محام مستقل للدفاع عن كل . إخلال بحق الدفاع .
٢٥٧	٥٦	(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٨٢٩	١٧٢	(والطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)

الصفحة	الفاصلة	
		١١ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه شهادة الشهود في مواجهة المتهم . مادام سماعهم ممكناً .
٢١٤	٥٨	(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٦٤٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)
		١٢ - نزول الطاعن عن طالب سماع الشهود لا يسلبه حقه في العدول عن هذا النزول والتمسك بتحقيق ما يطالب . مادامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟
٢٦٤	٥٨	(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		١٣ - تأجيل المحكمة الدعوى من تلقاء نفسها لإعلان شاهد ثم عدولها عن قرارها . لإخلال بحق الدفاع . حلة ذلك ؟
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		١٤ - حضور الخصم الذي صدر الحكم في غيبته . قبل انتهاء الجلسة . وتقديمه طلباً لإعادة نظرها . يوجب إعادة نظر الدعوى في حضرتها . المادة ٢٤٢ إجراءات . هدم مراعاة ذلك . خطأ في القانون .
٣٣٧	٧٢	(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
		١٥ - مناداة المتهم باسم خاطيء . وعدم مشوله بالتالي أمام المحكمة . حذر قهرى .
٤٣٢	٨٩	(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته ماهيته؟
		قرارات تجهيز الدعوى . قرارات محضيرية . لا تلتزم المحكمة بإجابتها .
٤٦٧	٩٧	(الظعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
٨٠٣	١٦٨	(والظعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٢٤٠	٥٤	(والظعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٢٨١	٦١	(والظعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٣١٠	٦٦	(والظعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		١٧ — إيقاف المحكمة للدعوى وإحالة الادعاء بتزوير إحدى أوراقها إلى النيابة العامة لتحقيقه . عدم جواز عدولها عن هذا الإيقاف . حتى يفصل في الادعاء بالتزوير نهائيا . من الجهة المختصة .
٤٨٥	١٠١	(الظعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		١٨ — صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن . يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة . بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه .
٥٣٨	١١٤	(الظعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
٣١٠	٦٦	(والظعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		١٩ — عدم وضع تقرير التلخيص موقعا عليه من أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف . إغفال لإجراء جوهري . يبطل الحكم .
		اثبات الحكم في مدوناته عدم وضع تقرير التلخيص . لا يصححه القول . من بعد . أن هذا الإجراء قد تم .
٥٨١	١٢٢	(الظعن رقم ٩٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٩)

الصفحة	الأمثلة	
		٢٠ - حق المتهم في إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق . طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .
٦٤٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)
		٢١ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحققي معين . طلب جازم تلتزم بالحكمة بإجابهه إذا لم تنته إلى البراءة .
٦٤٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)
		٢٢ - رفض المحكمة سماع شهادة مجرى التحريات بشأن الدفع بعدم جديتها . إخلال بحق الدفاع .
٦٤٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)
		٢٣ - سفر الطاعن إلى الخارج اختيارا - لا يتوافر به العدر المانع .
٦٥٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)
		٢٤ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية . وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية . متى كانت الدعوى قد تمهيات للحكم في موضوعها . متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم . أمام محكمة النقض ؟
٦٦٦	١٤١	(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		٢٥ - إدارة المرفق العام مباشرة بواسطة المحافظة ، العاملون به . موظفون عموميون . إقامة الدعوى على أحدهم عن جنة وقعت أثناء تادية وظيفته أو بسببها . من وكيل نيابة . عدم قبولها . المادة ٦٣ إجراءات معدلة .
٧٠٦	١٤٨	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)

الصفحة	المادة	
		٢٦ — وجوب سماع شهود الواقعة . ولو لم يذكروا بقائمة الشهود أو يعلنهم المتهم . نزول الدفاع عن طلب . لا يتمتع من العودة إلى التمسك به . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢) ١٥٨ ٧٥٣
		٢٧ — عدم كفاية اطلاع المحكمة وحدها على الصور المنافية للأداب . في جريمة حيازتها . وجوب عرضها على بساط البحث بالجلسة . مخالفة ذلك . يعيب الحكم . (الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢) ١٥٩ ٧٥٩
		٢٨ — قعود الطاعن عن طلب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة . اعتباره متنازلا عن طلب سماعهم . (الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧) ١٧٩ ٨٦٥
		٢٩ — مواجهة المتهم بالتهمة . واجب أمام محكمة أول درجة فحسب . سؤال المتهم عن التهمة . إجراء تنظيمي . لا يترتب البطلان على إغفاله . (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧) ١٩٢ ٩٢١
		٣٠ — الأصل في الإجراءات إنها قد روعيت . مجرد ما أثبتته الحكم أو محضر الجلسة من تمام إجراء . عدم جوازه إلا بالطعن بالتزوير . (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧) ١٩٢ ٩٢١
		(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٠) ١١ ٥٢
		(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢) ١٦٨ ٨٠٣
		٣١ — تمسك الطاعن ببطلان إجراء غير متعلق به . غير جائز . (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧) ١٩٢ ٩٢١

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ — جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها .
١٠١٦	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٣٣ — المادة ٢٧٥ إجراءات جنائية . توجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم . ترافع النيابة بعد إبداء المتهم دفاعه . لا بطلان . ما دام المتهم لم يطلب الكلمة بعد ذلك .
١٠٤٣	٢١٢	(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		راجع أيضا :
		إثبات " بوجه عام "
		(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٤٠)
		إثبات " شهود "
		(القاعدتان رقما ٣٧ و ١٥٩ بالصحيفتين رقمي ١٦٩ و ٧٥٩) .
		إثبات . " اعتراف " .
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٢١)
		وإعلان .
		(القاعدتان رقما ٧٦ و ١٣٩ بالصحيفتين رقمي ٣٥٣ و ٦٥٨)
		ودفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
		(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٥٩)
		إجراءات التحقيق
		راجع : إجراءات .

الصفحة	القاعدة	إجراءات المحاكمة
		راجع : إجراءات
		إحالة
		راجع : دعوى جنائية . "تحريرها" . ونياية عامة . (القاعدة رقم ١٦٩ بالمجلة رقم ٨١٣)
		أحداث
٤٤٦	٩٢	١ - جواز الاعتداد بالبطاقة الشخصية . في تقدير سن الحدث . لأنها وثيقة رسمية . (الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
٤٧٢	٩٨	٢ - المقصود بالحدث في حكم القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟ تقدير سن الحدث . لا يكون إلا بوثيقة رسمية أو بواسطة خبير . ثبوت أن المتهم وقت ارتكابه الجريمة لم يكن حدثا . اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى بالنسبة له . (الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
٧٥٩	١٥٩	٣ - دفاع المتهم . أن سنه يقل عن ثمانى عشرة سنة . دون دليل . ثم تنازله عن هذا الدفاع . دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا يستوجب ردا . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٤ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية . من حيث أشخاص المتهمين . متعلقة بالنظام العام . مثال في أحداث . واجب محكمة الاستئناف في تصحيح البطلان الذى يشوب حكم محكمة

الصفحة	القاعدة	
		أول درجة والتقصدي للفصل في الدعوى على موجب حكم المادة ١٤١٩ / ١ إجراءات جنائية . شرطه : أن تكون محكمة أول درجة مختصة بالفصل في الدعوى ابتداء . أساس ذلك ؟
١٠٠٢	٢٠٥	«الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤»
		٥ — إبداء الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات . بمحاكمة الحادث . لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . ما لم تكن مدونات الحكم تظاهاره .
١٠٢٣	٢١٠	«الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤»
إختصاص		
الاختصاص الولائي والنوعي :		
		١ — حق النيابة العسكرية في تقرير ما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها من عدمه . بغير معقب .
٧٥٩	١٥٩	«الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣»
		٢ — إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بوصفها جنائية . ثبوت أنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة . هي المحكمة الفصل فيها . تكليفها لها بأنها جنحة قبل التحقيق والمرافعة . وجوب القضاء بعدم اختصاصها بها وإحالتها إلى المحكمة الجزئية . المادة ٣٨٢ إجراءات .
٩٠٢	١٨٠	«الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦»
		راجع أيضا : اختصاص " اختصاص محكمة الجنايات " ودعوى مدنية
		(القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ٩٢٥)

الصفحة	القاعدة	إختصاص
		إختصاص محكمة الجنايات :
		١ - المقصود بالحدث في حكم القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟ تقدير من الحدث . لا يكون إلا بوثيقة رسمية أو بواسطة خبير . ثبوت أن المتهم . وقت ارتكابه الجناية لم يكن حدثا . إختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى بالنسبة له .
٤٧٢	٩٨	(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
		٢ - إبداء الدفع بعدم إختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث . لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . ما لم تكن مدونات الحكم نظاهره .
١٠٢٣	٢٠٠	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤) راجع أيضا : إختصاص "الإختصاص الولائي والنوعي" .
		إختصاص محكمة الأحداث :
		١ - قواعد الإختصاص في المواد الجنائية . من حيث أشخاص المتهمين . متعلقة بالنظام العام . مثال في أحداث . واجب محكمة الاستئناف في تصحيح البطالان الذي يشوب حكم محكمة أول درجة والتصدي للفصل في الدعوى على موجب حكم المادة ١٩٤/١ إجراءات جنائية . شرطه . أن تكون محكمة أول درجة مختصة بالفصل في الدعوى ابتداء . أساس ذلك ؟
١٠٠٢	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٢ - القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . لأن المتهم حدث . حقيقته : قضاء بعدم إختصاص محكمة الجناح العادية . لا يترتب عليه منع السير في الدعوى . عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
١٠٠٢	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		الاختصاص بالمسائل الفرعية :
		١ - حرمان المحاكم الجنائية من تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه .
		ظهور مسألة من اختصاص القضاء الإداري يتوقف الفصل في الدعوى على الفصل فيها . وجوب وقف الدعوى حين الفصل في المسألة الفرعية .
		عدم الاعتداد بالدفع بوقف الدعوى إذا كان ظاهر البطلان .
١٠٠٢	٢٠٥	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٢ - عدم الاستصناع من عقود الأمانة التي حدتها المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر . الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة للشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . المادة ٤٥٧ إجراءات جنائية .
		اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها . ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات جنائية .
		مطالبة المدعى بالحقوق المدنية برد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن أمام المحاكم المدنية . لا يحول دون حقه في مداعاته بعد ذلك بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية بطاب التعويض عن تبديدها . أساس ذلك ؟
٨١٨	١٧٠	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)

الصفحة	الهامدة	إختصاص
		تنازع الاختصاص :
٩٠١	١٢٧	١ - تعيين المحكمة المختصة عند تنازع الاختصاص بين محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة . من اختصاص دائرة الجفج المستأنفة بهذه المحكمة فحسب . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٢ - إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة أمن الدولة . صدور الحكم فيها من هذه المحكمة بالفعل . صونة الحكم باسم محكمة الجنايات خطأ مادي .
٧٤٩	١٥٠	محكمة أمن الدولة . محكمة استئنائية . تنازع الاختصاص بينها وبين محكمة عادية تختص به المحكمة العليا . لا محكمة النقض . (الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١١)
		اختصاص مأموري الضبط القضائي :
		مدى اختصاص مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام . نوعا ومكانيا ؟
٧٧٥	١٦١	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		الإختصاص بنظر الدعوى المدنية :
		راجع . دعوى مدنية . (الهامدة رقم ١٩٤ الصحيفة رقم ١٣٥)
		إختصاص النيابة العامة :
		راجع . نيابة عامة . (القاعدتان رقم ٥٠ و ٧١ بالصحيفتين رقمي ٢٢٦ و ٢٢٤)

إختلاس أشياء محجوزة

راجع : تبديد .

(القواعد أرقام ٤٢ ، ٧٦ ، ١٠٤ و ٢٢٠ بالصحائف

أرقام ١٩٢ ، ٣٥٣ ، ٤٩٤ و ١٠٨١)

إختلاس أموال أميرية

حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة
المتهم . متى صدر بعد الحكم المطعون فيه . قانون يسرى على واقعة
الدعوى . أصلح للمتهم .

صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩١٥ بعد ارتكاب الفعل وقبل
صدور حكم بات . أصلح للمتهم في جنائية إختلاس مال لم يتجاوز
قيمته خمسمائة جنيه . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٨) ٨٥ ٤٠٦

إخفاء أشياء مسروقة

ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . استفادته .
ليس فقط من أقوال الشهود . بل من ظروف الدعوى
وملابساتها .

(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ١٦ ٧٧

ارتباط

١ - جريمة التزوير وقتيه . بدء سقوطها . من يوم وقوع التزوير .

اعتبار يوم ظهور التزوير تاريخاً للجريمة . وهن بعدم ثبوت وقوعها في تاريخ سابق . الدفع بسقوط الدعوى . لوقوع التزوير في تاريخ معين . جوهرى . وجوب تحقيقه . رفض الدفع تأسيساً على أن تاريخ التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور . دون بيان غلة ذلك . قصور .

إعمال المحكمة . المادة ٣٢ عقوبات . عند الحكم في جريمة تزوير محرر واستعماله . نقض الحكم بالنسبة للجريمة الاولى . يستوجب الاحالة بالنسبة للجريمتين . متى كان الحكم في الدعوى المدنية التابعة مؤسساً على ثبوت الجريمتين معا . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠) ... ٣٢ ... ١٤٨

٢ - مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ؟ أمثلة ؟

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعى .

استعمال المتهم القوة ضد أحد الخفراء لمنعه من اقتياده إلى مقر الشرطة . بعد ارتكابه جريمة شروع في سرقة باكره . لا ارتباط بين الجريمتين .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣) ... ٩٢ ... ٤٤٦

(والطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٨) ... ١١٦ ... ٥٤٧

(والطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١) ... ١٨٦ ... ٨٩٧

٣ - ضبط سلاح نارى وذخيرة ومخدر مع شخص . لا ارتباط بين جنايتى إحراز السلاح النارى وذخيرة . وجناية إحراز المخدر . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .

الصفحة	القاعدة	
		توقيع العقوبة في حدود النص المطبق . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٦٨٤	١٤٤	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		٤ — بيان الحكم أن الجرائم التي ارتكبتها المتهمون وقعت لغرض واحد . ومعاقبته كل منهم بعقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم أعمالاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال منه عدم ذكر الجريمة ذات العقوبة الأشد .
٨٧٥	١٨١	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣)
		٥ — تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . إغفال تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . ورغم وجوب ذلك . خطأ قانوني يستوجب تدخل محكمة النقض .
		مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات .
٨٩٧	١٨٦	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١)
أسباب الإباحة وموانع العقاب		
أسباب الإباحة		
(أ) استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :		
		١ — السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب .
		تأخذ جميعاً حكم الضياع . من حيث المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك .
		وجرد عيب في صفقة حرر بثمنها شيك . لا يبيح إصدار أمر بعدم صرف هذا الشيك . أساس ذلك .
٣٧٨	٨١	(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
٥٩٦	١٢٦	٢ — دفاع المتهم بأنه متولى أمر المجنى عليها . موضوعي . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . مدى حق التأديب المباح . (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
٧٨٦	١٦٤	٣ — لا محل لأعمال موجب الإباحة المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات على المتهم وفق المادة ١٨٥ عقوبات . إلا عند وجود ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠)
(ب) الدفاع الشرعي .		
١ — تقدير قيام أو انتفاء حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . ما دام سائغا . أمثلة .		
١٣٨	٣٠	(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
١٧٦	٣٨	(والطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
٩٩٣	٢٠٣	(والطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
١٠٣٦	٢١١	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
١٠٤٣	٢١٢	(والطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
١٠٥٩	٢١٤	(والطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)
٢ — تقدير المتهم لظروف الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع الشرعي . يجب أن يكون مبدئا على أسباب معقولة . حق المحكمة في مراقبة هذا التقدير .		
١٧٦	٣٨	(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
٣ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي . لا يشترط إرادته بصرح لفظي وعيانه المألوفة . مثال .		
٢٧٣	٥٩	(الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . وجوب أن يكون جديا وصريحا . اشتراط إرادته بصريح اللفظ . غير لازم . قول المتهم أنه رأى أحد اثنين يهجم بالامساك بزوجه فاطلق ال نار بقصد إنهاء الوضع وتفريق الجمع . لا يعد تمسكا بقيام حالة الدفاع الشرعى .
٩٠٢	١٨٧	(الظعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
٧١٣	١٥٠	(والظعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠)
٩٩٣	٢٠٣	(والظعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
١٠٤٣	٢١٢	(والظعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		٥ — اندفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . وجوب أن يكون جديا وصريحا . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره . تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعي .
٩٩٣	٢٠٣	(الظعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٦ — بحث تجاوز حق الدفاع الشرعى . لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه .
١٠٤٣	٢١٢	(الظعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		٧ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاءها . موضوعي . متى كان سائغا . انتهاء التماسك بين الطاعن والمجنى عليه وانصراف كل إلى وجهته . تعدى الأول على الأخير بعد ذلك . قصاص وانتقام لا استعمال لحق الدفاع الشرعى .
١٠٥٩	٢١٤	(الظعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)
		٨ — تقدير تجاوز حق الدفاع الشرعى بنية سليمة . من عدمه موضوعي .

الصفحة	القاعدة	
		تكرار الاعتداء على المجنى عليه في أكثر من موضع وبأكثر من طعنه . رغم عدم حمله أية أسلحة . اعتبار الطاعن متجاوزاً حقه في الدفاع الشرعي . سائق .
١٠٦٢	٢١٥	(الطنن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨) ...
		٩ — ثبوت التدبير للجريمة . سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على إيقاعها أو التحيل لإرتكابها ينفي حتماً موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض رداً حالاً لعدوان حال دون الإعداد له وأعمال الخطة في انفاذه .
١٠٧٦	٢١٩	(الطنن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦) ...
		(ح) إطاعة الموظف أمر رئيسه .
		شروط أعمال المادة ٦٣ عقوبات ؟
١٤	٢	(الطنن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ...
		موانع العقاب
		١ — الإعفاء من العقاب المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ منه . انتهاء المحسكة إلى أن إحراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . مقتضاه عدم قبول دعوى الإعفاء .
٤٤١	٩١	(الطنن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣) ...
		٢ — تقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . غير لازم . إلا إذا دفع بذلك .
		متى يعفى المتهم من العقاب بعد علم السلطات . بجريمة حيازته أو إحرازه للمخدر ؟
٦٢٦	١٣٢	(الطنن رقم ١٥٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢) ...

الصفحة	القائمة	
		راجع أيضا . جنون وعاهة عقلية . ومسئولية جنائية . (للقاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٧٨٢)
		راجع مسؤولية جنائية . (القاعدة رقم ٥٣ بالصحيفة رقم ٢٣٧)
		إستئناف
		”ميعاده“
		١ — ميعاد استئناف الحكم الغيابي عشرة أيام . من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن . حرمان المتهم من الاستئناف . مخالف للنظام العام .
		المعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي لا تمنع من جواز استئنافه . مادام قد رفع في الميعاد مستوفيا شرائطه . بخلافه هذا النظم . خطأ في القانون .
١٣٥	٢٩	(الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٤)
		٢ — ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة — يبدأ كالحكم الحضورى — من يوم صدوره . مادة ٤٠٢ لمجراءات .
٦٥٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)
		٣ — عدم جواز احتساب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن الميعاد المقرر للاستئناف .
٩٦٧	١٩٩	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		”ما يجوز إستئنافه من الأحكام“ راجع . إستئناف ”ميعاده“ . (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٣٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>” تقرير التلخيص “ .</p> <p>عدم وضع تقرير التلخيص موقعا عليه من أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف . إغفال لإجراء جوهرى يبطل الحكم .</p> <p>إثبات الحكم في مدوناته عدم وضع تقرير التلخيص لايصححه القول من بعد أن هذا الإجراء قد تم .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٩) ... ١٢٢ ... ٥٨١</p>
		<p>” نطاق الاستئناف “ .</p> <p>١ — تقرير الاستئناف . هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف من أجزاء الحكم .</p> <p>استئناف النيابة . لا يتخصص بسببه . ولكن يتحدد بموضوعه .</p> <p>مجاوزة المحكمة الاستئنافية لما استؤنف من أجزاء الحكم . يعيب حكمها .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥) ... ١٢٤ ... ٥٨٦</p> <p>راجع أيضا : استئناف . ” نظره والحكم فيه “ .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٥١)</p> <p>” نظره والحكم فيه “ .</p> <p>١ — حق المحكمة الاستئنافية في ألا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق . مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .</p> <p>المادة ٤١٣ إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة . الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص في التحقيق . وجوب أن تورد في حكمها ما يدل على مواجهة الدعوى والالتمام بها .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣) ... ٤ ... ٢٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إعتناق الحكم الاستئنافي لأسباب الحكم المستأنف . عدم ضرورة بيان تلك الأسباب . اكتفاء بالاحالة إليها .
١١٩	٢٥	(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
١٦٤	٣٦	(والطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
		٣ — استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلب سماع شهود المتهم وسماعهم فعلا . قضاؤها بعد ذلك بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لا تريب . مفاد ذلك أن ما أجزته من تحقيق لم ينتج جديدا .
١٦٤	٣٦	(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
		٤ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بسماع شاهد الاثبات . يفيد تنازله من سماعه . التفات المحكمة الاستئنافية عن ذلك الطلب . لا تريب .
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٥ — إشارة الحكم الاستئنافي إلى مادة العقاب . غير لازم . متى اعتنق أسباب الحكم الابتدائي الذي أفصح عن تلك المادة .
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٦ — محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الأوراق . لا تجزى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لأجرائه .
٤١٠	٨٦	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٨٦٥	١٧٩	(والطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - أخذ الحكم الاستئنافي . بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكاملة لأسبابه التي أوردتها . مفاده : أخذه منها بما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة .
٤٧٦	٩٩	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
		٨ - المعارضة في حكم عدم قبول الاستئناف شكلاً . تقتضي من المحكمة أولاً بحث مدى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف . عليها الوقوف عند هذا الحد إذا ما تبيننت صحة الحكم . إذا تبيننت خطؤه عليها أن تنتقل إلى موضوع الدعوى .
٥٣٨	١١٤	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
		٩ - بطلان الحكم الاستئنافي . المؤيد للحكم الابتدائي الباطل . ولو أنشأ لقضائه . أسباباً جديدة .
٥٧٨	١٢١	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٩)
		١٠ - خلو الحكم الاستئنافي من الإشارة إلى مواد العقاب . يبطله . ولو أيد الحكم الابتدائي الذي أشار إليها . مادام لم يأخذ بأسبابه أو يحل إليها .
٥٨٣	١٢٣	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
		١١ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يبطله . طالما أيد الحكم المستأنف لأسبابه .
٦١٤	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		١٢ - حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . متى تجاوزت النصاب الجزئي . رفعة الاستئناف . يوجب على المحكمة الاستئنافية . بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم . عدم تقييدها بحكم أول درجة حتى ولو حاز قوة الأمر المقضي . أساس ذلك ؟
٦٥١	١٣٧	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٦٥٨	١٣٩	١٣ — إندماج الحكم باعتبار المعارضة الاستئنافية . كأن لم تكن . في الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . أثر ذلك . النعي عليه لعدم قضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . غير جائز لتعلقه بموضوع الدعوى . (الطن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)
٩٢١	١٩٢	١٤ — تمسك الطاعن ببطلان إجراء غير متعلق به . غير جائز . مثال في إثارة المتهم عدم حضور المدعى المدني جلسات نظر الاستئناف . (الطن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
٩٩٨	٢٠٤	١٥ — فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى . على أساس الوصف المعدل من محكمة أول درجة من تبديد إلى نصب . عدم جواز النعي عليه . طالما كان الطاعن على علم بهذا التعديل عند استئناف الحكم . (الطن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨)
١٠٠٢	٢٠٥	١٦ — قواعد الاختصاص في المواد الجنائية . من حيث أشخاص المتهمين . متعلقة بالنظام العام . مثال . واجب محكمة الاستئناف تصحيح البطلان الذي يشوب حكم محكمة أول درجة . والتصدي للفصل في الدعوى . على موجب حكم المادة ١٩٤/١ إجراءات جنائية . شرطه . أن تكون محكمة أول درجة مختصة بالفصل في الدعوى ابتداء . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		راجع أيضا : استئناف "ميعاده" . (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٣٥) واستئناف : "نطاقه" . (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٥٨٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم "حجية الحكم" .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٦٢)</p> <p>حق محكمة الاستئناف في التصدي :</p> <p>إتصال المحكمة بالدعوى الجنائية . المرفوعة ممن لا يملك .</p> <p>يعد معدوما — ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك .</p> <p>يجعل حكمها معدوما . استئناف هذا الحكم . ليس للمحكمة</p> <p>الاستئنافية . التصدي للموضوع .</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة .</p> <p>من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . متى</p> <p>كانت مدونات واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر</p> <p>الحكم مؤدية إلى قبوله . دون تحقيق موضوعي .</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦) ٤٠</p>
١٨٤	٤٠	استدالات
		<p>١ — حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم . دون</p> <p>استجوابه .</p> <p>حق المحكمة في التحويل على ما يتضمنه محضر الاستدالات</p> <p>من اعترافات .</p> <p>تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . موضوعي . مادام سائغا .</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ١</p>
٥	١	<p>٢ — لمحكمة الموضوع أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات</p> <p>الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها أن تجزئها فتأخذ</p> <p>منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .</p> <p>(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤) ٥٤</p>
٢٤٠	٥٤	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير جدية التحريات المسوغة لاصدار إذن التفتيش . سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . قيام رجل الضبط القضائي باجراء التحريات بنفسه . غير لازم .
٤٣٦	٩٠	(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		٤ — تقدير جدية التحريات المسوغة للاذن بالتفتيش . موضوعي . اشتمال محضر التحريات على جمع غفير من الناس . دون تحديد محل اقامة أى متهم أو منهته أو أى بيان يوصل إلى شخصيته . انتهاء المحكة إلى عدم جدية تلك التحريات . صحيح .
٦٣٦	١٣٣	(الطن رقم ١٥٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)

استعراض وتعرف

راجع . إثبات " استعراض . تعرف " .

(القاعدتان رقم ١٩٦ و ٢٠٠ بالصحيفتين رقمي

(٩٦٩ و ٩٥١)

استيراد

١ — استيراد الأفراد للسلع بقصد الاتجار . دون مراعاة
الشروط المقررة . مؤتم . سواء في ظل القانون ٩٥ لسنة ١٩٦٣
أو في ظل القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى حل محله .
تقدير أن الاستيراد للاتجار . موضوعي . مادام سائغا .
للأفراد الحق في استيراد احتياجاتهم من السلع لاستعمالهم الشخصي
أو الخاص . من مواردهم الخاصة . مباشرة أو عن طريق الغير .
طبقا للقرارات التى تصدر من وزير التجارة .

(الطن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥) ١٤٣ ٦٧٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ . بما تضمنته من عقوبات . يعتبر أصاح للتهم من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاستيراد والتصدير .
٦٧٥	١٤٣	(الطن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		استيلاء بغير حق على مال الجمعيات التعاونية
		راجع : دفاع "الاخلاق بحق الدفاع . ما يوفره" . (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٠١)
		اشتباه
		الاشتباه لغير ذوى الشبهة . غير وارد في القوانين الجنائية . مجرد الاوتباك والحيرة . لا تتحقق بهما الدلائل الكافية على وجود اتهام يبرر القبض والتفتيش .
٤١٦	٨٧	(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		اشتراك
		١ — مساواة القانون بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف . اعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره . مادام قد ثبت مساهمته فيها .
١٦٩	٣٧	(الطن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
		٢ — اتفاق الطاعن وآخرين على السرقة . وقوع جريمة قتل من الآخرين حال تنفيذ السرقة . مساءلة الطاعن عنها كنتيجة لقصده الاحتمالي . صحيح . نفى الطاعن اسهامه في القتل . غير مجد . أساس ذلك ؟
٧٥٩	١٥٩	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الاشتراك انما يكون في الجريمة ذاتها . وجود علاقة مباشرة بين الشريك والفاعل الأصلي . غير لازم . المادة ٤ . عقوبات .
٩٧٦	٢٠١	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٤/٢٧)
		راجع أيضا : فاعل أصلي . (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٣٥)
		إصابة خطأ
		السرية التي تصلح أساسا لاساءة الجناثية . في جريمة القتل والإصابة الخطأ . هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف الحال زمانا ومكانا . تقدير ذلك موضوعي .
٣٢٠	٦٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٩٢١	١٩٢	(والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		راجع أيضا : دفاع "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " (القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٣٤٦) .
		إعتراف
		راجع : إثبات . "إعتراف" .
		إعدام
		راجع : عقوبة . ونقض .
		(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٤٢)

الصفحة	القاعدة	إعلان
		١ — عدم جواز إثارة عدم إعلان الطاعن بـجلسة المعارضة الابتدائية . لأول مرة أمام النقض .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
٨٦٥	١٧٩	(والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		٢ — عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة مستلم الإعلان . كفاية أن يثبت انتقاله إلى موطن المعلن إليه . ومخاطبة من أجاب أنه تابعه . لصحة الإعلان .
١١١	٢٣	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٣٥٣	٧٦	(والطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
		٣ — تسليم الإعلان بمسكن المعلن إليه . لمن وجد به . الإدعاء بأن الصفة التي قررناها هذا الأخير غير صحيحة . غير مجد . أساس ذلك ؟
		عدم جواز المنازعة . لأول مرة أمام النقض . في إقامة مستلم الإعلان بمسكن المعلن إليه . لتطلب ذلك تحقيقا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .
١١١	٢٣	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٤ — عدم اشتراط إخطار المعلن إليه بكتاب مسجل باسم من سلمت إليه صورة الإعلان . متى كان التسليم في موطنه . وجوب هذا الإجراء عند الإعلان لجهة الإدارة . المادة ١١
		مرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ .
١١١	٢٣	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٣٥٣	٧٦	(والطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إعلان المعارض للحضور بجلاسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه بلجهة الإدارة بعد توجيهه لمحل لا يقيم فيه . باطل .
٢٦١	٥٧	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٦ - وجوب إعلان المعارض بجلاسة المعارضة . لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه بلجهة الإدارة لغلق مسكنه الثابت تركه له وإقامته في مسكن آخر . باطل .
٥٢٦	١١٢	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١)
		٧ - توجه المحضر إلى محل إقامة الطاعن . لإعلانه بجلاسة المعارضة . ومخاطبته زوجته التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن تسليم الإعلان . تسليم الإعلان بعد ذلك لمساور القسم . صحيح في القانون .
٦٥٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)
		٨ - الإلتزام بإعلان ذى الشأن بإيداع الحكم . ليبدأ سريان مهلة العشرة أيام التي نصت عليها المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على حالة الحكم بالبراءة .
٧٣٤	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٩ - كيفية إعلان قرار تنكيس العقار لذى الشأن ؟ عدم جواز إعلان القرار بطريق اللصق . إلا عند عدم تيسر إعلانه لذوى الشأن بسبب غيبته أو لعدم الاستدلال على محل إقامته أو امتناعه عن تسليمه . أثر مخالفة ذلك .
١٠١١	٢٠٧	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		راجع أيضا : إجراءات " إجراءات المحاكمة " . (الفائدتان رقما ١١٤، ٦٦ بالصحيفتين ٣١٠ و ٥٣٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم . "وصف الحكم" .</p> <p>(القاعدة رقم ١١٩ بالصيغة رقم ٥٦٥)</p> <p>إفلاس</p> <p>استرداد قيمة الشيك أو تأخير الوفاء به . جائز في حالة الضياع أو تفليس حامله . المسادتان ٦٠ عقوبات ١٤٨ من قانون التجارة .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١) ٨١</p> <p>إكراه</p> <p>١ — كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجني عليه وبغير رضائه . لتوافر ركن القوة . امتحان حصول الإكراه . موضوعي</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧) ٢٢</p> <p>٢ — تقدير ركن التحيل أو الإكراه . في جريمة الخطف . موضوعي</p> <p>(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ٣٧</p> <p>٣ — تواجد ضابط المخبرات أثناء التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات . لا يعد إكراها . مادام لم يستغل على المتهم بأذى مادي أو معنوي .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ٨٤</p> <p>(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦) ١٥٠</p>
٣٧٨		
١٠٢		
١٦٩		
٣٩٣		
٧١٣		

الصفحة	القاعدة	
		٤ — الدفع بحصول الاعتراف • نتيجة إكراه أو تهديد • لا يقبل لأول مرة أمام النقض • قول الدفاع بأن ما أدلى به المتهم كان بإيعاز من الضابط • لا يعد دفعا ببطلان الاعتراف بالإكراه •
٥٩٦	١٢٦	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
٧٤٢	١٥٩	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٥ — الاعتراف في المسائل الجنائية عن عناصر الاستدلال • لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحته وقيمته في الإثبات •
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٦ — عدم جواز التمسك أمام النقض لأول مرة • بأن الشهادة وليدة إكراه •
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		راجع أيضا : سرقة
		(القاعدة رقم ١١٦ بالصيغة رقم ٥٤٧)
		<h3>إمتناع عن تنفيذ حكم</h3>
		دفع المتهم بأن عدم تنفيذ الحكم بالتعويض مرده عدم وجود مصرف مالي • أطراح الحكم هذا الدفاع بقالة لأنه من الطبيعي توافر ذلك المصرف • قصور في بيان القصد الجنائي •
١٠٦٦	٢١٦	(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		أمر بالوجه
		أمر استشار الإحالة . بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية . لعدم كفاية الأدلة . دون تخصيص للدعوى أو أدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة . يعيبه . مثال .
٢٠	٣٦	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢)
		أمن دولة
		إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة أمن الدولة . صدور الحكم فيها من هذه المحكمة بالفعل . صئونة الحكم باسم محكمة الجنائيات . خطأ مادي .
		محكمة أمن الدولة . محكمة استثنائية . تنازع الاختصاص بينها وبين محكمة عادية . تختص به المحكمة العليا لا محكمة النقض .
٧٤٩	١٥٧	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		إهانة
		تعرف حقيقة ألفاظ الإهانة . موضوعي . حد ذلك .
		تعتمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة . في ذاته . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة . لا عبارة بالباعث على توجيهها . مثال .
١٤	٢	(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢)
		إهانة محكمة
		تحقق جريمة المادة ٢/١٣٣ عقوبات . متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة . ولو لم تبلغ حد السب أو القذف .

الصفحة	القاعدة	
٩٦٩	٢٠٠	تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة . (الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		أوراق
		راجع : إثبات . "أوراق رسمية" . "وأوراق عرفية" . أوراق الشركات التي تساهم فيها الدولة سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبتروك . من محركات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب . التزوير فيها . معاقب عليه بالمادة ٢١٤ مكررا عقوبات . (الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ١
		(ب)
		باعث . بطلان . بلاغ كاذب . بناء
		باعث
		١ — تعرف حقيقة ألفاظ الإهانة . موضوعي . حد ذلك . تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة . في ذاته . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة . لاعتبرة بالباعث على توجيهها . مثال . (الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ٢
١٤	٢	

الصفحة	المادة	
٢٤٠	٥٤	٢ — استظهار الحكم سبق الاصرار من الباحث على الجريمة وتحريرات المباحث عن ذلك . سائق . (الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٣ — تحقق القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . بعدم الساحب بعدم وجود رصيد قائم وقابل للمسحب . أو بإصداره أمرا إلى المسحوب عليه بعدم الدفع . حتى ولو كان ذلك لسبب مشروع . لا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره في تحقق الجريمة . (الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
٣٧٨	٨١	٤ — لا جدوى من التمسك بالدافع أو ظروف إصدار الشيك أو مجرد الادعاء بأن إصدار الشيك كان نتيجة عملية نصب من جانب المستفيد . (الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢١)
٥١٠	١٠٩	٥ — الباعث على ارتكاب الجريمة . ليس ركنا فيها . (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٦٩٥	١٤٦	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		راجع أيضا : شيك بدون رصيد (القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٣٧٨) وقصد جنائي . (القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٤٠)

الصفحة	الفائدة	بطلان
		١ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . يبطله . بطلان كل حكم يؤيده . استيفاء محضر الجلسة لتاريخ الحكم ، لا يغني . جواز التمسك بهذا البطلان أمام النقض .
٤١	٨	(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٩)
		٢ - وجوب إيداع أحكام الإدانة والتوقيع عليها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها . وإلا بطلت . التوقيع وحده في الميعاد . لا يكفي . مادام أن الحكم لم يودع بالملف في الميعاد .
٨٠	١٧	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٩)
٥٧٨	١٢١	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٣ - عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة . لا بطلان . مادام قد وقع على الحكم .
٩٠	٢٠	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
٨٦٥	١٧٩	(والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		٤ - تحرير الحكم القاضي بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . على نموذج مطبوع . لا بطلان . أساس ذلك ؟
٩٠	٢٠	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
١١٩	٢٥	(والطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٥ - إعلان المعارض للحضور بجلاسة المعارضة . يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه لجهة الادارة بعد توجيهه إلى محل لا يقيم فيه . باطل .
٢٦١	٥٧	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٥٢٩	١١٢	(والطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — تأجيل النطق بالحكم لجلسة أخرى . النطق به فيها صحيح . متى تم ذلك علنا .
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٧ — وجوب إيداع أحكام الادانة والتوقيع عليها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها وإلا كانت باطلة . إيداع الحكم في الميعاد غير موقعا — لا يعصمه من البطلان .
		العبرة في الحكم بنسخته الاصلية . المسودة مشروع للمحكمة التغيير فيه في شأن الوقائع والاسباب . الشهادة السلبية الصادرة من قلم الكتاب . دليل إثبات . يغنى عنها . مذكرة من رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم .
٤٩١	١٠٣	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		٨ — الاجراء المنصوص عليه في المادة ٩ / ٤ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل . في حقيقة طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقا للمادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .
		إغفال النص في الحكم على صدور هذا الطلب . يبطله . لا يغنى عن ذلك . ثبوت صدور هذا الطلب بالفعل .
٥٠٦	١٠٨	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٤)
		٩ — بطلان الحكم الاستثنائي . المؤيد للحكم الابتدائي الباطل . ولو أنشأ لقضائه . أسبابا جديدة .
٥٧٨	١٢١	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٩)
		١٠ — إشارة حكم الإدانة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . واجب . وإلا كان باطلا .

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو الحكم الاستثنائي من الإشارة إلى مواد العقاب . يبطله . و لو أريد الحكم الابتدائي الذي أشار إليها . ما دام لم يأخذ بأسبابه أو يحل إليها . إشارة الحكم في ديباجته إلى مواد الاتهام أو إثبات الاطلاع عليها . لا يعصمه من البطلان . ما دام لم يفصح عن أخذه بها .</p>
٥٨٣	١٢٣	<p>(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٧) ١١ — تقدير جدية التحريات المسوغة للأذن بالتفتيش . موضوعي . اشتغال محضر التحريات على جمع غفير من الناس . دون تحديد محل إقامة أي منهم أو مهنته أو أي بيان يوصل إلى شخصيته . انتهاء المحكمة إلى عدم جدية تلك التحريات . صحيح .</p>
٦٣٦	١٣٣	<p>(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٧) ١٢ — وجوب وضع أحكام الإدانة والتوقيع عليها وكذلك الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التابعة في خلال ثلاثين يوما من صدورها . وإلا كانت باطلة . استثناء أحكام البراءة من هذا البطلان .</p>
٧٠٢	١٤٧	<p>(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٦/١٩٧٧) ١٣ — الخطأ في ديباجة الحكم . بخصوص تاريخ الجلسة التي صدر فيها . لا يعيبه . أساس ذلك ؟</p>
٨٠٣	١٦٨	<p>(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢/١٠/١٩٧٧) ١٤ — صدور الإذن بالتفتيش للتجار في المواد المخدرة . تكشف التفتيش عن ضبط حقن الديكسا فيتامين . ابطال الإذن لعدم جدية التحريات . سائق .</p>
٩١٤	١٩٠	<p>(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٦/١١/١٩٧٧)</p>

الصفحة	المقدمة	
١٠٠٨	٢٠٦	١٥ — تقدير التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش موضوعي . مثال . ابطال اذن التفتيش لعدم جدية التحريات . تلحوقها من تحديد مسكن المأذون بتفتيشه وعمله وعمره . سائق . (الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
١٠٤٣	٢١٢	١٦ — المادة ٢٧٥ إجراءات جنائية . توجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم . ترافع النيابة بعد إبداء المتهم دفاعه . لا بطلان . ما دام المتهم لم يطلب الكلمة بعدها . (الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		راجع أيضا . إثبات " اعتراف " . (القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٥٩٨)
		وإجراءات " إجراءات التحقيق " . (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٨٥٣)
		وإجراءات " إجراءات المحاكمة " . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٤٦)
		وتفتيش . (القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٢٦)
		وحكم " تسبيليه " . تسبيل معيب " . (القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٤٤)
		وحكم . " ما لا يعيبه " . (القاعدتان رقم ٢٧ و ١٠٦ بالصحيفتين رقمي ١٢٨ و ٥٠٠٤)
		وشهادة سليمة . (القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ٧٢)

الصفحة	القاعدة
	وطعن "مبعاده" . (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٧٣٤)
	ومحضر الجلسة . (القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ٩٢١)
	ومحكمة الجنايات . (القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٣٤٠)
	ومحكمة الموضوع . (القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ٩٨٧)
	ونقض "التقرير بالطعن . وإيداع الأسباب" . (القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٨١)
	ونقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . (القواعد أرقام ١١٩ و ١٥٩ و ١٦٩ و ١٩٦ و بالصفحات أرقام ٥٦٥ و ٧٥٩ و ٨١٣ و ٩٥١)
	بلاغ كاذب
٦٣	١ — طاب المتهم . ضم قضايا بها مستندات . للتدليل على انتفاء القصد الجنائي لديه . في جريمة بلاغ كاذب . جوهري . إغفاله . إخلال بحق الدفاع وقصور . لا يغني عنه وجود صور رسمية من الأحكام الصادرة في تلك القضايا . (الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ١٣
٩٧	٢ — التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب . اعتباره متوافرا ولو لم يحصل من الجاني مباشرة . متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع جريمة . تعتمد إيصال خبرها إلى السلطة العامة . لیتهم أمامها من أراد بالباطل . (الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧) ٢١

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التزام المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب . بالحكم الجنائي عن الواقعة التي كانت محلا للجريمة من حيث ما فصل فيه من صحة البلاغ أو كذبه . (الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧) ٢١
٩٧	٢١	
		بناء
		١ — عدم حصول طالب البناء الذي تزيد قيمته في مجموعها على ألف جنيه . على موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ — قبل صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ — يحول بين السلطة القائمة على أعمال التنظيم وبين النظر في منحه ترخيص البناء . (الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧) ٤٨
٢١٥	٤٨	
		٢ — جريمة البناء بدون ترخيص . لم يتناولها القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بالتعديل . وإن شدد عقوبتها . اعتبار القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أصح لاتهم في هذا الخصوص . (الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧) ٤٨
٢١٥	٤٨	
		٣ — الادعاء بالجهل بإجراءات الحصول على الترخيص وأن قانون المباني لا يعد من القوانين الجنائية . دفاع قانوني ظاهر البطلان . القانونان ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ مكملان لأحكام قانون العقوبات . (الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧) ٤٨
٢١٥	٤٨	
		٤ — صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يجعل إقامة مبنى لا تزيد قيمته في مجموعها على خمسة آلاف جنيه . قبل الحصول على موافقة اللجنة الخاصة . فعلا غير مؤثم في هذا الخصوص . الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧) ٤٨
٢١٥	٤٨	

الصفحة	المقابلة	
٢١٥	٤٨	٥ — ائارة الطامن أنه مستثنى من الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم . دفاع قانونى ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
٢٢٣	٤٩	٦ — الدفع بسلامة أحد الأبنية الصادر قرار بإزالتها — دفاع جوهري — على المحكمة بتحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه . أو الرد عليه بأسباب سائغة . (الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
٣٣٠	٧٠	٧ — حق المحافظ فى إصدار قرار بإعفاء أبنية بذاتها من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقرارات المنفذة له . مجرد صدور توجيهات من المحافظ بالتمكين من إنهاء الأعمال فى مبنى معين . عدم اعتبارها قرارا بالإعفاء من أحكام القانون المذكور . (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦)
٦٢٢	١٣١	٨ — صدور قرار بالهدم . عدم التظلم منه وفق ما رسمه القانون . صيرورته نهائيا . عدم جواز المجادلة فيه . (الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٩٠٦	١٨٨	٩ — جريمة إقامة البناء بغير ترخيص وجريمة إقامته على أرض غير مقسمة . قوامهما فعل مادي واحد هو إقامة البناء . تقديم المتهم للمحاكمة من الثانية . قعود الحكم عن تحقيق مبلغ ثوابر الأولى فى حقه . خطأ فى تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
٩٥٨	١٩٧	١٠ — جريمة البناء بدون ترخيص . من الجرائم المتتابعة الأفعال . متى كانت أعمال البناء متوالية متعاقبة . تقع تنفيذها لمشروع إجرامى واحد طالما تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون فاصل زمنى يوحى بانقضاء هذا الاتصال . (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — كيفية إعلان قرار تنكيس العقار لدى الشأن ؟ عدم جواز إعلان القرار بطريق اللصق إلا عند عدم تيسر إعلانه لدى الشأن بسبب غيبته أو لعدم الاستدلال على محل إقامته أو امتناعه عن تسلمه . أثر مخالفة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤) ٢٠٧ ١٠١١
		راجع أيضا : إثبات "بوجه عام" . ودفاع "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . (القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٢١)
		(ت)
		تأديب . تبديد . تبغ . تحقيق . ترصد . تزوير . تصد . تعد على الطريق العام . تعد على موظف عام . تعويض . تفتيش . تقادم . تقرير التلخيص . تقسيم . تقليد العلامات التجارية . تقليد المصنفات . تلبس . تنظيم . تهريب جمركي .
		تأديب
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . "حق التأديب" . (القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٥٩٦)
		تبديد
		١ — السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . لا يؤثر في قيامها . (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧) ٢٣ ١١١ (والطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٢) ٧٦ ٣٥٣

الصفحة	القاعدة	
١٩٢	٤٢	٢ — أخذ المحكمة بمحضر الججز . دون التعرض لدفع المتهم بعدم علمه بالججز . وبيوم البيع . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
٣٥٣	٧٦	٣ — قبول الدفع بعدم العلم بيوم البيع . رهن بوجود المحجوزات . (الطن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
٣٥٣	٧٦	٤ — وقوع مخالفة الإجراءات المقررة للمحجوزات وأولبيع المحجوزات . لا يعفى الحارس من العقاب . صدور حكم ببطلان لصق شروط البيع بعد وقوع جريمة التبديد . لا أثر له في قيامها . (الطن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
٤٩٤	١٠٤	٥ — الدفع بانتفاء صلة المتهم بالججز وبالأرض المحجوز على زراعتها . جوهرى . يستوجب تحقيقا وردا . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
٥٢٦	١١١	٦ — عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التبديد . إلا بانصراف نية المتهم إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٥٣٢	١١٣	٧ — حكم المادة ٣٤١ عقوبات . لا ينصرف إلى فقد الوكالة حسبا هو معرف في القانون المدنى . فحسب . إنصرافه أيضا إلى كل من يكلف بعمل مالى لمنفعة مالك الشئ أو غيره . متى بدد هذا الشئ . تسليم العامل أخشابا لتصنيعها لحساب مالكها . إمتناعه عن رد ما تبقى منها . تبديد . (الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١)

الصفحة	الفاصلة	
		٨ — عقد الاستصناع . من عقود الأمانة التي حددتها المادة ٣٤٣ عقوبات على سبيل المحصر الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . . المادة ٤٥٧ إجراءات جنائية .
		اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرغوة أمامها . ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات جنائية .
		مطالبة المدعي بالحقوق المدنية برد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن أمام المحاكم المدنية . لا يحول دون حقه في مقاضاته بعد ذلك بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن تبديدها . أساس ذلك .
٨١٨	١٧٠	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩) ٩ — متى يكون طلب الطاعن ندب خبير لفحص المستندات وتصفية الحساب دفاعا جوهريا .
٩٦٣	٣٩٨	(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤) ١٠ — التفات الحكم عن تخيص مستند قدمه الطاعن تدليلا على انتفاء مسؤوليته . قصور .
٩٠٢١	٢٠٩	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤) ١١ — بيان مكان توقيع الجزايس جوهريا في الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات .
٩٠٨١	٢٢٠	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦) ١٢ — إبطال ذكر اليوم المحدد للبيع رغم جوهريته — لا ينال من سلامة الحكم . طالما قد أحال في شأنه إلى أوراق الجزو والتبديد المشتعلة عليه .
٩٠٨١	٢٢٠	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا : حكم • "تسبيبه • تسبيب • عيب" .</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٨٨٥)</p> <p>وشيك بدون رصيد •</p> <p>(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٣٧٨)</p> <p>تبغ</p> <p>القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة • وإقامتها من جديد • القضاء بعد ذلك بالبراءة على أساس أنها ذات واقعة الدعوى المقضى بعدم قبولها وعدم وجود أساس لها • دون تخصيص • خطأ •</p> <p>(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٧) ٧٧</p>
٣٥٧	٧٧	<p>تحقيق</p> <p>راجع : إجراءات • "إجراءات التحقيق" •</p> <p>ونياية عامة •</p> <p>ترصد</p> <p>سبق الاصرار • حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني • لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة • بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي استخلاصا •</p> <p>الترصد • هو ترصد الجاني للجنى عليه مدة من الزمن • طالت أو قصرت • في مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالاعتداء عليه •</p> <p>(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦) ١٥٠</p>
٧١٣	١٥٠	

الصفحة	القائمة	
		ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . ليس بلازم . كفاية أن يرد على وقائع تستتج منها المحكمة ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني للجريمة .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		تزوير
		تزوير الأوراق الرسمية :
		التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . متى لا يلزم ؟ متى يتحقق القصد الجنائي فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية ؟
٦٠٩	١٢٩	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		راجع أيضا : وصف التهمة . (القائمة رقم ٧٩ بالمحكمة رقم ٣٦٦)
		تزوير الأوراق العرفية :
		١ — جريمة التزوير وقتية . بدء سقوطها . من يوم وقوع التزوير .
		اعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة . دهن بعدم ثبوت وقوعها فى تاريخ سابق . الدفع بسقوط الدعوى . لوقوع التزوير فى تاريخ معين . جوهري . وجوب تحقيقة . رفض الدفع تأسيسا على أن تاريخ التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور . دون بيان حلة ذلك . قصور .

الصفحة	القاعدة	
		القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . أثر ذلك ؟
		إعمال المحكمة . المادة ٣٢ عقوبات . عند الحكم في جريمة تزوير محرر واستعماله . نقض الحكم بالنسبة للجريمة الأولى . يستوجب الإحالة بالنسبة للجريمتين متى كان الحكم في الدعوى المدنية التابعة مؤسساً على ثبوت الجريمتين معا . أساس ذلك ؟
١٤٨	٣٢	(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٢ — استخلاص تاريخ وقوع التزوير . موضوعي . الأخذ بتاريخ الورقة المزورة . غير لازم .
٤٦٧	٩٧	(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
		٣ — وقوع الضرر بالفعل . ليس شرطاً لقيام جريمة التزوير . كفاية احتمال وقوعه .
		انتهاء الحكم إلى توافر ركن الضرر في جريمة تزوير المحرر العرفي . قوله بعد ذلك في معرض تبريره لوقف تنفيذ العقوبة أن التزوير كشف في مهده ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدني . لاتناقض .
٤٦٧	٩٧	(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
		٤ — وقوع الضرر بالفعل في تزوير ورقة عرفية . غير لازم . كفاية احتمال وقوعه . مناط البحث في وجود أو احتمال الضرر . يكون عند وقوع التغيير . معنى القصد الجنائي . في جريمة التزوير ؟
٧٣٢	١٥٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٥)
		٥ — انعدام مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بعدم اطلاع المحكمة على الورقة المزورة أو عدم بيان مواد العقاب . طالب

الصفحة	القاعدة	
٨٩٧	١٨٦	قضى بإدانة عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة . (الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١)
٩٣٥	١٩٤	٦ — إقامة دعوى الطرد للنصب أمام القضاء المدني . لا يسقط الحق في إقامة دعوى التعويض عن تزوير عقد إيجار المين المقتضية أمام القضاء الجنائي . علّة ذلك : اختلاف موضوع الدعويين . (الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣) راجع أيضا . دفاع . "الاخلاق بحق الدفاع . ما يوفره" . (القاعدتان رقم ٦٠ و ٧٨ بالصحيفتين رقمي ٢٧٧ و ٣٦٣) . وعقوبة وإرتباط . (القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٨٩٧) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٣٦٦) تزوير أوراق الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها : ١ — سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبتروك . من محاورات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب . التزوير فيها . معاقب عليه بالمادة ٢١٤ مكررا عقوبات . (الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ٢ — بيان الحكم الواقعة التزوير بما ينطبق عليه نص المادة ٢١٤ مكررا عقوبات . إيراده . نص المادة ٢١٣

الصفحة	القاعدة	
		عقوبات . على أنها مادة العقاب . خطأ مادي . لا يعيب الحكم .
٥	١	(الطن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢)
		٣ — إثبات المتهم بيانات نسبها لأحد العاملين ببنك على جواز سفر ووضع بصمة خاتم مقلد للبنك المذكور عليها . تزوير في أوراق إحدى الشركات المملوكة للدولة . المسادنان ٢/٢٠٦ مكرر ١
		٢١٤ عقوبات .
٣٦٦	٧٩	(الطن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
		٤ — ثبوت عدم صحة الشيكات وردها دون صرف . في جريمة تصدير نقد أجنبي . عدم ضياع نقد أجنبي على الدولة . انتفاء الجريمة لتخلف أحد عناصرها .
٣٩٣	٨٤	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		الادعاء بالتزوير .
		١ — ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة .
		الأصل في الإجراءات أنها قد روعيت . عدم جواز بحمد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الإجراءات إلا بالطن بالتزوير .
		مثال في إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص .
٥٢	١١	(الطن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
		٢ — قول الدفاع ان التوقيعات المنسوبة إلى المتهمين الدالة على استلامهم الأشياء المستولى عليها . مزورة . طالبه بإجراء مضاهاة هذه التوقيعات . دفاع جوهرى . تعويل الحكم على هذه التوقيعات دون تخصيص هذا الدفاع أو الرد عليه .
		قصور وإخلال بحق الدفاع .

الرقم	القائمة	الصفحة
	حق محكمة النقض . نقض الحكم لجميع الطاعنين . بمن فيهم من لم يقبل طعنه شكلا . أساس ذلك : وحدة الواقعة وحسن سير العدالة .	
٢٠١	٤٥ ... (الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)	
	٣ — إيقاف المحكمة للدعوى وإحالة الإدعاء بتزوير إحدى أوراقها إلى النيابة العامة لتحقيقه . عدم جواز عدولها عن هذا الإيقاف . حتى يفصل في الإدعاء بالتزوير نهائيا . من الجهة المختصة .	
٤٨٥	١٠١ ... (الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)	
	٤ — العبرة بما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في مجلس القضاء وما هو ثابت عن ذلك بحضور الجلسة أو نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي . عدم الحاجة في ذلك إلا بالطعن بالتزوير .	
٥٣٨	١١٤ ... (الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)	
	٥ — عدم جواز الإدعاء بتزوير تقرير المعارضة . لأول مرة أمام النقض . لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا .	
٥٦٥	١١٩ ... (الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)	
	٦ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى الجنائية وسيلة دفاع . خضوعه لتقدير المحكمة .	
٦٦٦	١٤١ ... (الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)	
	٧ — الحكم المدني . لا يقيد القاضي الجنائي . حق القاضي الجنائي في الفصل في الدعوى الجنائية . دون انتظار الفصل في نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة .	

الصفحة	القاعدة	
		قواعد حجية انحرافات وإثبات صحتها الواردة في قانون الإثبات . خاصة بالمواد المدنية والتجارية . عدم التزام القاضى الجنائى باتباع الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية . أساس ذلك ؟
٧٣٧	١٥٤	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		٨ — الأصيل في الإجراءات الصحية . عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بحضور الجلسة أو بالحكم إلا عن طريق الادعاء بالتزوير .
٨٠٣	١٦٨	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٥٢	١١	(والطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
٩٢١	١٩٢	(والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		٩ — الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .
١٠٨١	٢٢٠	(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		راجع أيضاً : نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . (القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ٤٠٨٥)
		تعدد
		راجع : استئناف .
		(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ١٨٤)
		تعدد على الطريق العام
		راجع . حكم . "تسليميه . تسليم معيب"
		(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ١٩٥)

الصفحة	القائمة	تعدد على موظف عام
		١ — مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ؟ تقدير قيام الارتباط . بين الجرائم . موضوعي . استعمال المتهم للقوة ضد أحد الجفراء لمنعه من اقتياده إلى مخفر الشرطة . بعد ارتكابه جريمة شروع في سرقة باكراه . لا ارتباط بين الجريمتين .
٤٤٦	٩٢	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		٢ — متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ — ٢ مكررا "أ" عقوبات . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٧٣١	١٥٢	٣ — عدم استظهار الحكم وظيفه الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل الذي حال المتهمان بينه وبين أدائه يدخل في أعمال وظيفته أم لا . قصور . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٧٣١	١٥٢	
		تعويض
		لا محل لدعوى التعويض من فعل لم يثبت في حق من نسب إليه . (الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٩٧	٢١	سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي دلم فيه المضرور بحدوث الضرر والشخص المستول عنه . سقوطها على كل حال بمضي خمسة عشر عاما من يوم وتوع العمل غير المشروع . عدم سقوطها إذ كانت ناشئة عن جريمة إلا بسقوط الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
٢١٠	٤٧	

الصفحة	القاعدة	
		تقادم
		راجع : دعوى جنائية . "انقضاءها بالتقادم"
		تفتيش
		التفتيش بإذن :
		(١) إذن التفتيش . إصداره .
		١ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سندا للآذن بالتفتيش ونسبة المخدر للمتهم . لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الاتجار .
٢٥٢	٥٥	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٢ — تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن التفتيش .
		لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
		قيام رجل الضبط القضائي بإجراء التحريات بنفسه .
		غير لازم .
٤٣٦	٩٠	(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
٦٣٦	١٣٣	(والطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
٩١٤	١٩٠	(والطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
٩٣٠	١٩٣	(والطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
٩٨٧	٢٠٢	(والطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
١٠٠٨	٢٠٦	(والطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٣ — الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه . لا يبطل التفتيش .
		مادام الذي قدش هو المعنى .
٦٩١	١٤٥	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)

راجع أيضا : ماوردو الضبط القضائي "اختصاصاتهم"

(القاعدة رقم ١٦١ بالصيغة رقم ٧٧٥)

(٢) التفتيش بغير إذن .

"التفتيش في حالة التلبس"

١ - التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها .
توافره يتيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر
وتفتيشه .

تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط . تحت رقابة سلطة
التحقيق . وإشراف محكمة الموضوع . مادام سائفا .

إخراج شخص قطعة مخدر من جيبه . كمينه . وتقديمها للضابط
المتظاهر بأنه موقد من قبل أحد تجار المخدرات . تلبس . حق
الضابط في القبض على هذا الشخص .

(الطن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠) ٣٥ ... ١٥٩

(والطن رقم ١٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩) ١٢٨ ... ٦٥٤

٢ - الاشتباه لغير ذوى الشبهة . غير وارد في القوانين الجنائية .
بمجرد الارتباك والغيرة . لا تتحقق بهما الدلائل الكافية على وجود
اتهام يبرر القبض والتفتيش .

(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ٨٧ ... ٤١٦

٣ - الحالات التي يجوز فيها تفتيش من يتواجد مع المأذون
بتفتيشه .

(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ٨٧ ... ٤١٦

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق رجال السلطة العامة . إرتياد المحال العامة . لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فحسب .
		إدراك رجل الضبط القضائي . بحسه أن ما يحويه شيء مغلق . تعد حيازته . جريمة . تفتيشه له . يكون على أساس حالة التلبس . لا على حق إرتياد المحال العامة .
٥٩١	١٢٥	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٧)
		٥ - دخول الضابط المقهى . أمره الحاضرين بعدم التحرك . تخلى أحدهم عن لفافة تخوى مخدر . تلبس . يديح القبض عليه وتفتيشه .
٥٩١	١٢٥	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٧)
		٦ - ضبط مخدر مع نأذون بتفتيشه . اعتباره متلبسا . جواز تفتيش منزله بدون إذن .
٦٩١	١٤٥	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٥/٦/١٩٧٧)
		٧ - إجراء تفتيش مسكن المتهم في حضوره . غير لازم .
٦٩١	١٤٥	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٥/٦/١٩٧٧)
		” التفتيش في نطاق الدائرة الجزائية “ :
		الدفع ببطلان التفتيش . ماهيته ؟ عدم جواز إثارة لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن مدونات الحكم تظاها .
		إعادة تفتيش أمتعة . سبق تفتيشها . حق لمأموري الجمارك . متى قامت لديهم دواعي الشك أو مظنة التهريب . وكان ذلك في نطاق الدائرة الجزائية .
٦٢٦	١٣٢	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٧٧)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع ببطلان التفتيش :
		١ — انتهاء الحكم إلى بطلان تفتيش منزل . تعويله بعد ذلك على ما أسفر عنه هذا التفتيش . تناقض . يعيب الحكم . مثال .
٤٤	٩	(الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)
		٢ — الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعي . استفادة الرد عليه من اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن .
٢٢٦	٥٠	(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
٢٣٤	٥٢	(والطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
		٣ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفع ببطلان التفتيش لم يبد في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٤ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مالم تكن مدونات الحكم تظاهره .
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٥ — كون المسكن مغلقا وقت حضور الضابط لتنفيذ إذن الضبط . لا ينفى عنه صفة تردد الناس بدون تمييز للعب القمار .
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		راجع أيضا . تفتيش "التفتيش في نطاق الدائرة الجمركية" .
		(القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٢٦)

الصفحة	القاعدة	تقرير التلخيص
٥٢	١١	١ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت • عدم جواز جحد ما أثبتته الحكم من تمام هذه الإجراءات • إلا بالطعن بالتزوير • مثال في إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص • (الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
٥٨١	١٢٢	٢ — عدم وضع تقرير التلخيص موقعا عليه من أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف • اغفال لإجراء جوهري يبطل الحكم • اثبات الحكم في مدوناته عدم وضع تقرير التلخيص لا يصححه القول من بعد أن هذا الاجراء قد تم • (الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٩)
		تقسيم
٩٠٦	١٨٨	جريمة اقامة البناء بغير ترخيص وجريمة اقامته على أرض غير مقسمة • قوامهما فعل مادي واحد هو اقامة البناء • تقديم المتهم للمحاكمة عن الثانية • فعود الحكم عن تحقيق مبلغ توافر الأولى في حقه • خطأ في تطبيق القانون • (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
		تقليد
		راجع : تزوير •
		تقليد العلامات التجارية
		العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف • قول الحكم بقيام تشابه بين النموذج المقلد والنموذج الخاص

الصفحة	القاعدة	
١٠٧٠	٢١٧	<p>بالطاعن أخذا بقول محرر المحضر . صدم كفايته . وجوب أن تحقق المحكمة هذا التشابه بنفسها أو بمعرفة خبير تنديه لذلك</p> <p>(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥)</p>
تقليد المصنفات		
		<p>حق المؤلف في استغلال مصنفه . يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر .</p> <p>حق المؤلف في نقل حق استغلال مصنفه إلى الغير .</p> <p>منازعة المتهم بجريمة تقليد مصنف . في توافر القصد الجنائي لديه . توجب على المحكمة استظهار هذا القصد . مخالفة ذلك .</p> <p>قصور . يوجب نقض الحكم .</p>
١٤٤	٣١	<p>(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)</p>
تلبس		
		<p>١ — تقدير توافر أو عدم توافر حالة التلبس . موضوعي .</p> <p>ما دام مبررا .</p>
٤٨	١٠	<p>(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)</p>
٦٥٤	١٣٨	<p>(والطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)</p>
		<p>٢ — تقديم المتهم . طواعية واختيارا . لفافة بها مخدر إلى الضابط . ليستعملها . تتوافر به حالة التلبس .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)</p>
٤٨	١٠	<p>٣ — التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص بمرتكبها . توافره يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه .</p> <p>تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط . تحت رقابة سلطة التحقيق . وإشراف محكمة الموضوع . ما دام سائغا .</p>

الصفحة	المادة	
		إخراج شخص قطعة مخدر من جيبه . كمينه . وتقديمها للضابط المتظاهر بأنه موفد من قبل أحد تجار المخدرات . تلبس . حق الضابط في القبض على هذا الشخص .
١٥٩	٣٥	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٤ — الحالات التي يجوز فيها تفتيش من يتواجد مع المأذون بتفتيشه ؟
٤١٦	٨٧	(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٥ — تقدير قيام حالة التلبس أو انتفاها . وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها . ومبالغ كفايتها . وتقدير القرائن على إخفاء المتهم ما يفيد كشف الحقيقة . لرجل الضبط تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .
٤١٦	٨٧	(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٦ — تقدير توافر أو انتفاء حالة التلبس . لرجل الضبط القضائي . تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . توافر التلبس بجنائية . القبض على متهم فيها . واعترافه على آخر بارتكابها معه . حق رجل الضبط القضائي في القبض على هذا الآخر .
٤٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		٧ — حق رجال السلطة العامة . ارتياد المحال العامة . لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فحسب . إدراك رجل الضبط القضائي بحسه . أن ما يحويه شيء مغلق . تعد حيازته جريمة . تفتيشه له يكون على أساس حالة التلبس . لا على حق ارتياد المحال العامة .
٥٩١	١٢٥	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — دخول الضابط المقهى . أمره الحاضرين بعدم التحرك . تخلي أحدهم عن لفافة تحتوي مخدر . تلبس . يبيع القبض عليه وتفتيشه .
٥٩١	١٢٥	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٧)
		٩ — تقدير قيام أو انتهاء حالة التلبس . موضوعي .
٦٥٤	١٣٨	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٧)
		١٠ — ضبط مخدر مع مأذون بتفتيشه . إعتبارها متلبسا بها . جواز تفتيش منزل المتهم بدون إذن .
٦٩١	١٤٥	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٦/١٩٧٧)

تنظيم

راجع : إثبات " بوجه عام " .

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٢١)

تهريب جمركي

		١ — القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . وإقامتها من جديد . القضاء بعد ذلك بالبراءة على أساس أنها ذات واقعة الدعوى المقضى بعدم قبولها وعدم وجود أساس لها . دون تمحيص . خطأ . مثال في تهريب جمركي .
٣٥٧	٧٧	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٧)
		٢ — تبرئة المتهم على أساس عدم وجود تهريب جمركي ينسئلم الحكم برفض الدعوى المدنية .
٣٥٧	٧٧	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الدفع ببطلان التفتيش . ماهيته . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره . إعادة تفتيش أمتعة . سبق تفتيشها . حق لأمرى الجمارك . متى قامت لديهم دواعي الشك أو مظنة التهريب . وكان ذلك في نطاق الدائرة الجمركية . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢) ١٣٢ ٦٢٦

(ج)

جريمة . جلب . جمارك . جنون وعاهة عقلية

جريمة

أنواع الجرائم .

جريمة البناء بدون ترخيص من الجرائم المتتابعة الأفعال .
متى كانت أعمال البناء متوالية متعاقبة . تقع تنفيذا لمشروع إجرامى واحد طالما تكررت ضده الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون فاصل زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤) ١٩٧ ٩٥٨

أركان الجريمة .

راجع . إتفاق جنائى .

(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٢٨١)

و إخفاء أشياء مسروقة .

(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٧٧)

• واستيراد •

(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٦٧٤)

• وامتناع عن تنفيذ حكم •

(القاعدة رقم ٢١٦ بالصحيفة رقم ١٠٦٦)

• وإهانة •

(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٤)

• وإهانة محكمة •

(القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٩٦٩)

• وباعث •

(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٥١٠)

• وبلاغ كاذب •

(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٩٧)

• وتبديد •

(القواعد أرقام ٢٣ ، ٧٦ ، ١١٣ بالصفحات أرقام

(١١١ ، ٣٥٣ ، ٥٣٢)

• وتزوير • " تزوير الأوراق الرسمية " •

(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٦٠٩)

• وتزوير " تزوير الأوراق العرفية " •

(القاعدة رقم ٩٧ و ١٥٤ بالصحيفتين رقمي ٤٦٧ ،

و ٧٣٧) •

• وتزوير " تزوير أوراق الشركات المملوكة للدولة " •

(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٣٦٦) •

• وتعدد على موظف عام •

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٣١)

وتقليد علامات تجارية .

(القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١٠٧٠)

وتقليد مصنفات .

(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٤٤)

وجلب .

(القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٥٥٦)

وحكم . " بياناته . بيانات التسييب " .

(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٨٩٧)

وحكم . " تسييبه . تسييب مخيب " .

(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٥٧)

ودعارة .

(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٤٦٣)

وسب وقذف .

(القواعد أرقام ٦٥ و ١٠٧ و ١٥٥ بالصفحات أرقام

(٣٠٧ و ٥٠٣ و ٧٤٢)

وسبق إصرار .

(القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٦)

وسرقة .

(القاعدتان رقم ٩٢ ، ١١٦ بالصحيفتين رقمي ٤٤٦ ، ٤٤٧)

(٥٤٧)

وشيك بدون رصيد .

(القاعدتان رقم ٨١ و ١٨٦ بالصحيفتين رقمي ٣٧٨

(٨٩٧)

الصفحة	القاعدة
	<p>وضرب "أفضى إلى الموت"</p> <p>(القاعدتان رقما ١٢٦ و ١٤٦ بالصحيفتين رقمي ٥٩٦ و ٦٩٥)</p> <p>وهقد توريد .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١١٩)</p> <p>وعقوبة : " العقوبة المبررة "</p> <p>(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٤٠)</p> <p>وعمل .</p> <p>(القاعدتان رقما ٥١ و ١٠٢ بالصحيفتين رقمي ٢٣٠ و ٤٨٩)</p> <p>وقتل خطأ .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٥٠٠)</p> <p>وقسار .</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٣٠)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(القواعد أرقام ١٤ و ٣٤ و ٤٦ و ٩٠ و ١١٧ و ١٣٢ بالصحائف أرقام ٦٧ و ١٥٦ و ٢٠٦ و ٤٣٦ و ٥٥٦ و ٦٢٦)</p> <p>ونقد .</p> <p>(القاعدتان رقما ٧٥ و ٨٤ بالصحيفتين رقمي ٣٥٠ و ٣٩٣)</p> <p>وهتك عرض .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة ١٠٢)</p>

الصفحة	القاعدة	جلب
		١ — معنى جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ نقل مخدر من مركب أجنبي إلى سفينة في نطاق المياه الإقليمية على خلاف أحكام القانون . يتحقق به الجلب . (الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
٥٥٦	١١٧	٢ — قيام المتهم بقبض أجولة ووضعها في أكياس النايلون المعبأة بالأفيون التي كانت بداخل هذه الأجولة في مكان خفي بجسم سفينة . يتوافر به علمه بكنه هذا المخدر . (الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
٥٥٦	١١٧	٣ — جلب المخدر . معناه ؟ متى يلزم التحدث عن القصد من جلب المخدر . استقلالا ؟ (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
٦٢٦	١٣٢	جمارك
		الدفع ببطان التفتيش . ماهيته ، عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . مالم تكن مدونات الحكم تظاهرة . إعادة تفتيش أمتعة . سبق تفتيشها . حق لمأموري الجمارك . متى قامت لديهم دواعي الشك أو مظنة التهريب . وكان ذلك في نطاق الدائرة الجمركية . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
٦٢٦	١٣٢	جنون وعاهة عقلية
		راجع : مسئولية جنائية . (القامدة رقم ١٣٥ بالصحة رقم ٦٤٢)

(ح)

حجز . حجية الشيء المحكوم فيه . حصول
على مال بطريق التهديد . حق المؤلف في استغلال
مصنفه . حكم

حجز

راجع . اختلاس أشياء محبوزة .
(القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٣٥٣)

ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .
(القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٠٧٣)

حجية الشيء المحكوم فيه

راجع . إثبات "قوة الأمر المقضى" .
وحكم . "حجيته" .

حصول على مال بطريق التهديد

راجع أسباب الإباحة وموانع العقاب . وشيك بدون رشيد
ومسئولية جنائية .
(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٣٧٨)

حق المؤلف في استغلال مصنفه

حق المؤلف في استغلال مصنفه . يتضمن نقل المصنف
إلى الجمهور بطريق غير مباشر .

الصفحة	القاعدة	
		<p>حق المؤلف في نقل حق استغلال مصنفه إلى الغير .</p> <p>منازعة المتهم بجريمة تقليد مصنف . في توافر القصد الجنائي لديه . توجب على المحكمة استظهار هذا القصد . مخالفة ذلك .</p> <p>قصور . يوجب نقض الحكم .</p>
١٤٤	٣١	<p>(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)</p>
		<p>حكم</p> <p>”وضعه والتوقيع عليه وإصداره“ .</p> <p>١ — وجوب إيداع أحكام الإدانة والتوقيع عليها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها . وإلا بطلت . التوقيع وحده في الميعاد . لا يكفي . مادام أن الحكم لم يودع بالملف في الميعاد .</p>
٨٠	١٧	<p>(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)</p>
		<p>٢ — العبرة في الأحكام . هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة . ورقة الحكم قبل التوقيع والإيداع . مسودة كانت أو أصلا . مشروع للحكمة التغير فيه من حيث الوقائع والأسباب . ولا تغني عن الحكم .</p>
٨٠	١٧	<p>(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)</p>
		<p>٣ — تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . طالما قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه</p>
١١٩	٢٥	<p>(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)</p>
٦١٤	١٣٠	<p>(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)</p>
٩٢١	١٩٢	<p>(والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)</p>

الصفحة	القاعدة	حكم
		٤ — تأجيل النطق بالحكم بجلسة أخرى . النطق به فيها . صحيح . متى تم ذلك علنا .
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٥ — وجوب ايداع أحكام الادانة والتوقيع عليها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها والا كانت باطلة . ايداع الحكم في الميعاد غير موقع . لا يعصمه من البطلان .
		العبرة في الحكم بنسخته الأصلية . المسودة مشروع للحكمة التغيير فيه . في شأن الوقائع والأسباب .
		الشهادة السلبية الصادرة من قلم الكتاب . دليل اثبات . يغنى عنها . مذكرة من رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم .
٤٩١	١٠٣	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		٦ — العبرة بما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في مجلس القضاء وما هو ثابت عن ذلك بحضور الجلسة أو نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي . عدم جواز المحاجة في ذلك إلا بالطعن بالتزوير .
٥٣٨	١١٤	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
		٧ — عدم جواز الدفع ببطلان حكم أول درجة . لعدم التوقيع عليه في الميعاد . لأول مرة أمام النقض . متى كان الطاعن قد تخلف عن حضور جلستي الاستئناف والمعارضة الاستئنافية بغير عذر .
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

الصفحة	المقابلة	
		٨ - وجوب وضع أحكام الادانة والتوقيع عليها وكذلك الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التابعة في خلال ثلاثين يوما من صدورها . وإلا كانت باطلة . استثناء أحكام البراءة من هذا البطلان .
٧٠٢	١٤٧	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٥٧٨	١٢١	(والطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٩)
		٩ - عدم اعتبار التزاحي في ايداع الحكم الصادر بالادانة بعد ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . هذا ينشأ عند امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب .
٧٣٤	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		١٠ - اغفال القاضى التوقيع على محاضر جلسات . لا أثر له على صحة الحكم . طالما أنه قد وقع على هذا الحكم .
٨٦٥	١٧٩	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		١١ - الأصل في الاجراءات أنها روعيت . مجدا ما أثبتته الحكم من تمام اجراء . عدم جوازه إلا بالطعن بالتزوير .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		راجع أيضا . شهادة سلبية .
		(القاعدتان رقم ١٥ و ١٢١ بالصحيقتين رقمى ٧٢ و ٥٧٨)
		بيانات الحكم :
		(أ) " بيانات الديباجة "
		١ - محضر الجلسة يكمل الحكم . في خصوص بيان المحكمة وأعضاء الهيئة وأسماء الخصوم .
٩٠	٢٠	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٢ — تاريخ الحكم . جواز إثباته في أى مكان منه .
٩٠	٢٠	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٣ — الخطأ في بيان طلبات النيابة بديباجة الحكم . لا يعيبه .
٩٠	٢٠	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٤ — ورود خطأ في ديباجة الحكم . بشأن القانون الذى طلبت النيابة تطبيقه . لا يعيبه متى صحح في صلب الحكم .
٩٢٨	٢٧	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٣)
		٥ — احالة الدعوى مباشرة إلى محكمة أمن الدولة . صدور الحكم فيها من هذه المحكمة بالفعل . عنوان الحكم باسم محكمة الجنايات . خطأ مادي .
		محكمة أمن الدولة . محكمة استئنائية تنازع الاختصاص بينها وبين محكمة عادية . تختص به المحكمة العليا . لا محكمة النقض .
٧٤٩	١٥٧	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		٦ — الخطأ في ديباجة الحكم بخصوص تاريخ الجلسة التى صدر فيها . لا يعيبه . أساس ذلك .
٨٠٣	١٦٨	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
		٧ — محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص أسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التى أصدرته وسائر بيانات الديباجة . هذا التاريخ .
٨٦٥	١٧٩	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		(ب) "بيانات التسبيب" .
		١ — الرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع . غير لازم .
		تعويل المحكمة على أقوال المتهم والشاهد . مفاده أنها أطرحت ما وجه إلى أقوالهما من اعتراضات .
٩٠	٢٠	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
١٠٢	٢٢	٢ — عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت . حسبها أن توردها منها ما تطعن إليه . وتطرح ما عداه . (الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
١١٩	٢٥	٣ — اعتناق الحكم الاستثنائي المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف . عدم ضرورة بيان تلك الأسباب اكتفاء بالإحالة إليها . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٣٤٦	٧٤	٤ — حق محكمة الموضوع في الاعتراض عن قالة شهود النفي . ما دامت لا تتفق فيها . عدم التزامها بالإشارة إليها طالما لم تستند إليها . (الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
٥٠٠	١٠٦	٥ — خلو الحكم الاستثنائي من مادة العقاب . لا يعيبه . متى كان قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي تضمن هذه المادة . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) ٦ — الإجراء المنصوص عليه في المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجزائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقاً للمادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . إغفال النص في الحكم على صدور هذا الطلب . يبطله . لا يعني عن ذلك . ثبوت صدور هذا الطلب بالفعل . (الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٤)
٥٠٦	١٠٨	

الصفحة	القاعدة	حكم
٥٢٠	١١٠	٧ - للمحكمة الالتفات عما يثيره الطاعن من اتهام لآخر . لتعلقه بموضوع الدعوى . هدم التزامها بالرد عليه استقلالا اكتفاء بأدلة الإثبات القائمة بالدعوى . (الطعن رقم ٥٤ سنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٥٤٧	١١٦	٨ - كفاية استخلاص الحكم لركن الاختلاس . في جريمة السرقه . التحدث عنه صراحة . غير لازم . (الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
٦٢٦	١٣٢	٩ - جلب المخدر . معناه . متى يلزم التحدث عن القصد من جلب المخدر . استقلالا . (الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
٦٥٤	١٣٨	١٠ - إغفال الحكم . الرد على الدفاع في شأن طبيعة مكان الضبط . لا عيب . أساس ذلك . (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)
٦٧٠	١٤٢	١١ - تقدير الحكم . رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول يستوجب بيان الأساس الذي تقيم عليه المحكمة تقدير الرسم . مخالفة ذلك . قصور . (الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٧٥٣	١٥٨	١٢ - وجوب إيراد شهادة كل شاهد على حدة . متى وجد خلاف في أقوالهم عن الواقعة الواحدة . أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير تلك التي شهد عليها غيره . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
٧٥٩	١٥٩	١٣ - هدم التزام المحكمة بالتحدث عن نية السرقه . متى انتهت إلى توافر أركان جريمة الشروع فيها . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)

الصفحة	القائمة	
		١٤ — عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع القانوني الظاهر البيطلان .
٧٨٦	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠)
		١٥ — عدم التزام الحكم أن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .
١٠٣٦	٢١١	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		١٦ — عدم التزام المحكمة بمرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه .
١٠٣٦	٢١١	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		راجع : أيضا . حقوبة تطبيقها . (القاعدة رقم ١٨٦ بالمحكمة رقم ٨٩٧)
		(ج) بيانات حكم الإدانة :
		١ — وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان كاف للواقعة تتحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها ومؤداها . تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون .
٥٧	١٢	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
		٢ — قول الحكم بوحدة المحل . في ثلاث دعاوى . كل خاصة بإدارة محل سبق غلقه . دون بيان العناصر المستمدة منها هذه النتيجة . قصور .
١٢٥	٢٦	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٣)
		٣ — مساءلة المتهم عن جرمي عدم تحرير عقد عمل وإنشاء ملف لعامل . رهن بثبوت صفة كرب عمل . الدفع بانتفاء هذه الصفة . جوهري . يستوجب ردأ .
٤٨٩	١٠٢	(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٤ — بيان ركن العلانية . في جريمة السب العلني . شرط لصححة الحكم .
٥٠٣	١٠٧	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٨)
		٥ — معنى القصد الجنائي في جريمة السرقة . التحدث عن هذا القصد استقلالا . غير لازم .
٥٤٧	١١٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		٦ — عدم استظهار الحكم وظيفه الضابط المجني عليه وما إذا كان العمل الذي حال المتهمان بينه وبين أدائه يدخل في أعمال وظيفته أم لا . قصور .
٧٣١	١٥٢	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٧ — بيان الحكم الابتدائي مواد الانهاك التي عوقب المتهم بمقتضاها . تأييده استثنائيا . كفايته بيانا لمواد العقاب .
٨٦٥	١٧٩	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		٨ — بيان مكان توقيع المحرز ليس جوهريا في الحكم بالإدانة في جريمة تبديد المحجوزات .
٩٠٨١	٢٢٠	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		٩ — إغفال ذكر اليوم المحدد للبيع رغم جوهريته . لا ينال من سلامة الحكم . طالما قد أحال في شأنه إلى أوراق المحرز والتبديد المشتملة عليه .
٩٠٨١	٢٢٠	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		راجع أيضا . ضرب أفضى إلى الموت . (القاعدة رقم ١٣٤ بالصحفة رقم ٦٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ .
		١ — بيان الحكم لواقعة التزوير بما ينطبق عليه نص المادة ٢١٤ مكررا عقوبات . إبراده نص المادة ٢١٣ عقوبات على أنها مادة العقاب . خطأ مادي . لا يعيب الحكم (الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ١
		٢ — خطأ الحكم في اعتبار الطاعن مدينا . لا ينال من سلامته . مثال . (الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ٦
		٣ — متى يعيب الخطأ في الاسناد . الحكم . (الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ١٦
٧٧	١٦	(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ٨١
٣٧٨	٨١	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥) ١٠٩
٥١٠	١٠٩	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩) ١٦٩
٨١٣	١٦٩	٤ — خطأ المحكمة في تسمية أحوال المتهم اعترافا . لا ينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ٦١
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢) ٩٠
٤٣٦	٩٠	٥ — انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة لا ينال من سلامته . طالما لم تمس جوهر قضائه وكانت نتيجته تتفق وصحيح القانون . (الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ٨١
٣٧٨	٨١	٦ — إقرار المتهم بالمعركة بإكراه . بالتحقيقات . بأنه أمسك بالمجنى عليها لتقييد حركتها . قول الحكم بأنه كم فاعا بعد أن أمسك بها . لا عيب . أماس ذلك . (الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨) ١١٦
٥٤٧	١١٦	

الصفحة	القاعدة	
		٧ — متى لا يعيب التناقض . في أقوال الشهود . الحكم ؟
٧٤٢	١٥٥	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
٥١٠	١٠٩	(والطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٥٩١	١٢٥	(والطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٨ — استطراد الحكم إلى ما أثر له في تكوين عقيدته لا يعيبه .
٩٧٦	٢٠١	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٩ — لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي وأوجملته— أوراق رسمية . مثال .
٩٧٦	٢٠١	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		١٠ — العبرة في الحكم بالمعاني . لا بالألفاظ والمباني . مثال ؟
٩٠٣٦	٢١١	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		”النسبب المعيب“ .
		١ — وجوب أن تورد المحكمة في حكمها ما يُل على مواجهة الدعوى والالتماس بها . وإلا كان حكمها معيبا .
٢٥	٤	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
		٢ — وجوب أن تعرض المحكمة لكل دفاع جوهرى إيرادا وردا . مثال . انكار الشاهد أن الأقوال المبينة بمحضر الضبط صدرت منه . وقوله أن محرر المحضر هدده بالاعتقال فوقع عليها . دفاع جوهرى على المحكمة بتحيصه .
٢٥	٤	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)

الصفحة	القاعدة	
٤٤	٩	٣ — انتهاء الحكم إلى بطلان تفتيش منزل . تمويله بعد ذلك على ما أسفر عنه هذا التفتيش . تناقض . يعيب الحكم . مثال . (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)
٥٧	١٢	٤ — إدانة المتهم في جناية قتل عمد . وجوب تحدث الحكم عن قصد القتل استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . اغفال ذلك . قصور . مثال . استخلاص قصد القتل من مجرد أن المتهم جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها . ولمحاوات الاستغاثة أطبق عليها ليكتم أنفاسها وظل على ذلك حتى فارقت الحياة لا يكفي . أساس ذلك . (الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
٨٧	١٩	٥ — مجرد إطلاق سلاح ناري على المجنى عليه وتعمد إصابته . لا يكفي لتوافر قصد القتل . عدم تدليل الحكم على توافر هذا القصد . قصور . (الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
١٣٢	٢٨	٦ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين على الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر . لاعلى الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة . أمثلة ؟ (الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٤)
١٨٠	٣٩	(والطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
١٥٢	٣٣	٧ — صحة القضاء بالبراءة عند الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . رهن بإحاطة المحكمة بالدعوى من بصر وبصيرة . أمثلة . (الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
٧١٠	١٤٩	(والطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٧٧١	١٦٠	(والطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	حكم
١٨٨	٤١	٨ - حق محكمة الموضوع . إطراح أقوال الشاهد دون بيان العلة . متى أفصححت عن سبب اطراحها لهذه الأقوال . كان لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك . قول المجنى عليه أن أحدا لم يكن موجودا وقت الاعتداء . لا يؤدي لزوما إلى نفي وجود شاهدين بحل الحادث . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
١٩٥	٤٣	٩ - مناقشة الحكم لفعل : يتلف من الفعل المنسوب إلى المتهم . وإعراضه كلية عن هذا الفعل الأخير . قصور . مثال . (الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
١٩٨	٤٤	١٠ - إقامة الحكم . على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال . استدلال الحكم على جدية أقوال الشهود بتحقيق النيابة . إلى ما قرره بمجلسة المحاكمة . على غير أصل . عيب . تساند الأدلة في المواد الجنائية . أثره . (الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
٤٥٧	٩٤	١١ - عدم التعرض لدفاع الطاعن الجوهرى . إيرادا وردا . قصور . مثال في قش . إثارة عدم مراعاة ما أوجبه القانون عند أخذ العينة . وطرق التحليل بحسب المواصفات القياسية . دفاع جوهرى . إلتفات الحكم عنه . قصور . (الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
٥٢٦	١١١	١٣ - إلتفات الحكم الاستثنائي عن مستندات الطاعن التي قدمها أثناء نظر ما وضته الابتدائية . لنفي مسؤوليته عن الجريمة . قصور . (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)

الصفحة	القائمة	
		١٣ — حق محكمة الموضوع . إطراح أقوال الشهود . دون بيان العلة . إفصاحها عن علة اطراحها . يستوجب أن يكون لما استخلصته أصل بالأوراق .
٥٦٢	١١٨	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		١٤ — إثبات الحكم عند تحصيله للواقعة وإيراده لأقوال الشاهد . أن تحريات الشرطة دلت على اتجار المتهم في المواد المخدرة وأنه يجلبها من الصحراء الغربية لترويجها بين عملائه . ثم انتهائه إلى خلو الواقعة من دليل يساند قصد الاتجار لدى المتهم . تناقض يعيبه .
		تقدير توافر أو انتفاء قصد الاتجار في المخدر . موضوعي . ما دام سائفا . مثال . على استخلاص غير سائغ في نفى قصد الاتجار .
٦٨٤	١٤٤	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		١٥ — تبرئة المتهم . بقالة وجود إصابة واحدة بالمجنى عليه . خلافا لما ثبت بالتقارير الطبية من وجود إصابات أخرى به . قصور . نقل الحكم عن التقارير الطبية . ما يخالف مؤداها . يعيبه .
٧١٠	١٤٩	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		١٦ — اختلال فكرة الحكم عن موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . يعيبه بالتناقض والتخاذل .
٧٢٧	١٥١	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		١٧ — القول بأن اعتراف المتهم قصده به إبعاد التهمة عن والده . بدحضه وفاة هذا الوالد قبل حصول واقعة الدهوى .
٧٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — الإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة . مناط صحة الحكم بالبراءة . القضاء بالبراءة دون التعرض لاعتراف المتهم بخضرا الاستدلالات . قصور .
٧٧٩	١٦٢	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٧)
		١٩ — حق محكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد ما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه . دون بيان العلة . تعرض المحكمة لمبررات تجزئة الشهادة يوجب عدم تعارض هذه المبررات والأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها .
٨٢٥	١٧١	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧)
		٢٠ — انتهاء المحكمة إلى أن تراخي الشاهد في الادلاء بشهادته قرينة توهن من قوة شهادته . عيب يشوب رواية الشاهد بأسرها بما لا يسوغ معه تجزئتها . القول بغير ذلك يعيب الحكم .
٨٢٥	١٧١	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧)
		٢١ — إحالة الحكم في بيان دليل الادانة إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان مضمونه أو وجه استدلاله به . عدم كفايته سنداً للادانة . المسادة ٣١ إجراءات . التفات الحكم عن اثبات دفاع المتهم أو الرد عليه . قصور .
٨٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٧)
		٢٢ — جريمة البناء بدون ترخيص من الجرائم المتتابعة الأفعال . متى كانت أعمال البناء متوالية متعاقبة . تقع تنفيذاً لمشروع إجرامي واحد طالما تكررت فيه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون فاصل زمني يوحى بانقضاء هذا الاتصال .
٩٥٨	١٩٧	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٧٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ — القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيما دون استظهار ما إذا كانت أعمال النشاطيات استمرارا لذات أعمال البناء السابقة . قصور .
٩٥٨	١٩٧	(الطن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٧٧)
		٢٤ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها . شرطه ؟ أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها قائما في الاوراق .
٩٦٣	١٩٨	(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٧٧)
		٢٥ — انتفاء الحكم عن تخصيص مستند قدمه الطاعن تديلا على انتفاء مسئوليته . قصور .
١٠٢١	٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٧)
		٢٦ — خطأ المحكمة فيما هو مؤثرفي عقيدتها . يعيب الحكم .
١٠٤٣	٢١٢	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/١٢/١٩٧٧)
		٢٧ — دفع المتهم بأن عدم تنفيذ الحكم بالتعويض مرده عدم وجود مصرف مالي . اطراح الحكم هذا الدفاع بقالة أنه من الطبيعي توافر ذلك المصرف . قصور في بيان القصد الجنائي .
١٠٦٦	٢١٦	(الطن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٧)
		٢٨ — العبارة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .
		قول الحكم بقيام تشابه بين النموذج المملد والنموذج الخاص بالطاعن أخذا بقول محرر المحضر . عدم كفايته . وجوب أن تتفق المحكمة هذا التشابه بنفسها او بمعرفة خبير تنديه لذلك .
١٠٧٠	٢١٧	(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٧)

راجع أيضا : إثبات . إجراءات . " إجراءات المحاكمه " .
(القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٦٤٧)

أسباب الإلحاق وموانع العقاب . " دفاع شرعي " .
(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٧٣)

بناء .

(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٢٣)

دهوى مدنية . دفعوع .

(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٤٢)

دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .

(القواعد أرقام ٤ و ١٣ و ٣١ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٥)

و ٤٧ و ٦٢ و ٦٥ و ١٣٥ و ١٣٦ بالصفحات أرقام

٢٥ و ٦٣ و ١٤٤ و ١٧٦ و ١٩٢ و ٢٠١ و ٢١٠

و ٢٩٨ و ٣٠٧ و ٦٤٢ و ٦٤٧)

حقوبة ونقد .

(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٣٩٣)

معارضة . شهادة مرضية .

(. ٨٢ و ٥٥ بالصحيفتين رقمي ٣٨٦

و ٤٩٧) .

قانون .

(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢١٥)

" التسبب غير المعيب " .

١ بحسب التناقض . الحكم .

العلم رقم ١٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢)

١

الصفحة	القاعدة	
		٣ — كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة . بشرط تحييص الدعوى والإحاطة بها عن بصر وبصيرة . أمثلة لتسبيب سائق .
٣٨	٧	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
٩٠	٢٠	(والطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
٩٧	٢١	(والطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٧٩١	١٦٥	(والطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٧٩٥	١٦٦	(والطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٨٧٢	١٨٠	(والطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		٣ — اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات . يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
		وزن أقوال الشهود وثقة مدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم . موضوعي .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٤ — حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة للجنة عليها .
		وأولفت الإدلاء بها . متى اطمأنت إليها وافتنعت بصدورها عنها
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٧)
		٥ — كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجني عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القسوة . استخلاص حصول الاكراه . موضوعي .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٦ — إحالة المحكمة الاستئنافية على أسباب الحكم المستأنف الذي انتهت إلى تأييده لأسبابه كفايتها . عدم التزامها بإعادة إيراد تلك الأسباب .
١٦٤	٣٦	(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
١٦٤	٣٦	٧ - استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلب سماع شهود المتهم وسماعهم فعلا . قضاؤها بعد ذلك بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لا تريب . مفاد ذلك أن ما أجرت من تحقيق لم ينتج جديدا . (الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
١٦٤	٣٦	٨ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا . موضوعي . مثال . (الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
١٦٩	٣٧	٩ - تساند الأدلة في المواد الجنائية . منها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة . (الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
١٠٨٥	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦) ١٠ - عدم حصول طالب البناء الذي تزيد قيمته في مجموعها على ألف جنيه ، على موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ - قبل صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - يحول بين السلطة القائمة على التنظيم وبين النظر في منحه ترخيص البناء . (الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
٢١٥	٤٨	١١ - الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . ردا عليه . مثال . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
٢٣٤	٥٢	١٢ - أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاد أطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . عدم التزامها ببيان حلة ذلك . (الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٢٤٢	٥٤	

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — استظهار الحكم سبق الإصرار من البسائط على الجريمة وتحريات المباحث عن ذلك . سائق .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٧)
		١٤ — تطابق أقوال الشهود وضمون الدليل القوي ليس بلازم . كفاية عدم تناقض جماع الدليل القوي والدليل القوي بما يستعصى على الملائمة والتوفيق .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٧)
٧١٣	١٥	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٦/٦/١٩٧٧)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧)
١٠٢٣	٢١٠	(والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٧)
		١٥ — لاحكمة الأخذ بأقوال شهود الإثبات وإطراح أقوال شهود النفي . دون التزام ببيان السبب . ما دام الرد عن أقوالهم مستفادا من الأخذ بأدلة الثبوت .
٢٥٢	٥٥	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٧)
٤٧٦	٩٩	(والطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٧)
		١٦ — استفادة الرد على الدفع بشيوع التهمة من أدلة الإثبات التي حول عليها حكم الإدانة .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٧)
		١٧ — تمام جريمة الاتفاق الجنائي بمجرد اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة سواء كانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها . تمت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تتم .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٧)
		١٨ — حق محكمة الموضوع أن تورد أقوال الشهود بحملة . متى كان لا اختلاف في أقوالهم .
٤١٠	٨٦	(الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٧٧)

الصفحة	القاعدة	الحكم
٤٢١	٨٨	١٩ - كفاية إيراد مؤدى تقرير الخبير الذى استند إليه الحكم فى قضائه . إيراد نص تقرير الخبير ليس بلازم . (الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
٤٤١	٩١	٢٠ - إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى أقوال شاهد آخر . لا تريب . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها . (الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
٥٢٠	١١٠	(والطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٤٦٠	٩٥	٢١ - مثال . فى تسبيب سائق فى نفى قيام جريمة سب . (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
٤٦٣	٩٦	٢٢ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . كفاية الاستناد إلى أدلة الثبوت رداً على هذا الدفاع . (الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
٦٩٥	١٤٦	(والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٧١٣	١٥٠	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٤٦٧	٩٧	٢٣ - وقوع الضرر بالفعل . ليس شرطاً لقيام جريمة التزوير . كفاية احتمال وقوعه . انتهاء الحكم إلى توافر ركن الضرر فى جريمة تزوير المحرر العرفى . قوله بعد ذلك فى معرض تبريره لوقف تنفيذ العقوبة أن التزوير كشف فى مهده ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدنى . لا تناقض . (الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٤/١٠)

الصفحة	القائمة	
٤٧٦	٩٩	٢٤ — أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكملة لأسبابه التي أوردها . مفاده أخذه منها بما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة . (الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
٥١٠	١٠٩	٢٥ — خطأ الحكم في تحديد إصابة لا دخل لها في أحداث الوفاة . لا أثر له . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٥١٠	١٠٩	٢٦ — استخلاص المحكمة توافر سبق الاصرار من مشاجرة سابقة أصيب فيها الطاعن الأول . سائع . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٥١٠	١٠٩	٢٧ — خطأ المحكمة في تحديد تاريخ المشاجرة السابقة . لا أثر له على صحة استخلاص سبق الاصرار . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٦١٤	١٣٠	٢٨ — عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده . مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها . (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٦١٤	١٣٠	٢٩ — عدم تحديد أى من إطارات المقطورة صدم المجنى عليه . لا يعيب الحكم . (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)

الصفحة	الترجمة	
		٣٠ - ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . ليس بلازم . كفاية أن يرد على وقائع تستنتج منها المحكمة ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني للجريمة .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٣١ - قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتى بها الجاني وتم عما يضمه فى نفسه . استخلاص هذه النية موكول لقاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . مثال .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٣٢ - حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة بحضور الشرطة متى اطمأنت إلى صدقها .
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٣٣ - الذمى على المحكمة . قضائها بالبراءة لاحتمال ترجح لديها . بدعوى قيام احتمالات أخرى تصبح لدى غيرها . غير جائز .
٧٩٩	١٦٧	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
		٣٤ - استخلاص قصد القتل موكول لمحكمة الموضوع تستشفه من الظروف والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتى بها الجاني وتم عما يضمه فى نفسه .
٨٣٥	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		٣٥ - حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها . ما دام استخلاصها سائغا . مثال .
٨٣٥	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)

المرجع	العاملة	المرجع
٨٤٥	١٧٤	<p>٣٦ — كفاية ثبوت الواقعة عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من ظروف وقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧)</p>
		<p>٣٧ — وجوب بناء الأحكام على ماله أصل بالأوراق .</p> <p>حق محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف . وتجزئته .</p> <p>دون بيان العلة .</p> <p>اعتراف المتهم بالتجفيفات . بسبق الحكم عليه في جريمته</p> <p>إحراز مخدر . انتهاء المحكمة إلى عدم توافر ظروف العود في حقه .</p> <p>صحيح . مدامت النيابة لم تثبت صحة ما اعترف به أو تطلب أجلاً لإثبات ذلك . نعى النيابة على الحكم . إغفاله اعتراف المتهم في هذا الصدد . غير صحيح .</p>
٨٥٠	١٧٥	<p>(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٠/١٦/١٩٧٧)</p>
		<p>٣٨ — تقدير توفر السببية بين والإصابة أو عدم توافرها .</p> <p>موضوعي . مثال .</p>
٨٦٥	١٧٩	<p>(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٠/١٧/١٩٧٧)</p>
		<p>٣٩ — سبق الإصرار . حالة ذهنية . استخلاصها .</p> <p>موضوعي .</p> <p>قول الحكم أن الطاعنين أعدوا أسلحة نارية وقصدوا مكان جلوس المجني عليه الأول وبأدروه بإطلاق النار عليه والضرب بعضاً دون مقدمات . ثارا لإعتداء ابن عمه صباح ذات اليوم على أحدهم . كفايته تدليلاً على توافر سبق الإصرار في حقهم .</p>
٨٧٥	١٨١	<p>(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٠/٢٣/١٩٧٧)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤٠ - بيان الحكم أن الجرائم التي ارتكبها المتهمون وقعت لغرض واحد . ومما قبته كل منهم بعقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم إعمالاً لحكم المادة ٣٣ عقوبات - لا ينال منه عدم ذكر الجريمة ذات العقوبة الأشد .
٨٧٥	١٨١	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
		٤١ - سبق الإصرار على القتل في حق المتهمين . أثره . تضامنهم في المسؤولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين . المادة ٣٩ عقوبات .
٨٧٥	١٨١	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
		٤٢ - انتهاء الحكم إلى أن الطاعنين استعملوا أسلحة قاتلة بطبيعتها وأنهم أطلقوها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه إحداها وأصاب الأخرى المجنى عليهم الآخرين كفايته دليلاً على توافر نية القتل في جانبهم وإن استعمل أحدهم عصاً في الاعتداء طالما ثبت اتفاقهم جميعاً على القتل .
٨٧٥	١٨١	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
		٤٣ - تقدير توافر قصد الانجرار في المواد المخدرة . موضوعي . مثال .
		- للمحكمة أن ترى في التحريات ما يبرر الإذن بالتفتيش وأن تطرح فيما عداه . أساس ذلك .
٩١٧	١٩١	(الطن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
		٤٤ - كفاية توافر السببية بين الخطأ والضرر باستخلاص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب ما وقع الضرر .
٩٢١	١٩٢	(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٧)

الصفحة	الفائدة	
		٤٥ - كفاية إبراز الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا مكان وزمان وقوع الجريمة .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		تحقق جريمة إدارة محل للعب القمار فيه . رهن بفتح اللاعبين في الأوقات المقررة بينهم لمزاولة ألعاب القمار . ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر .
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٤)
		٤٧ - الأخذ باستعراض الكلب البوليسى كقرينة بالنسبة لأحد المتهمين . دون الآخر . لا ينال من سلامة الحكم .
٩٥١	١٩٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		٤٨ - فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى على أساس الوصف الممدل من محكمة أول درجة من تبديد إلى نصب . عدم جواز النعى عليه . طالما كانت الطاعن على علم بهذا التعديل عند استئناف هذا الحكم .
٩٩٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨)
		٤٩ - التمسك بالصلح بين المتهم والمجنى عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه بغية استعمال الرأفة . اطراحه . صحيح . أساس ذلك ؟
٩٩٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨)
		٥٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . موضوعي . مثال إبطال إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . نحلوها من تحديد مسكن المأذون بتفتيشه وعمله وعمره . سائق .
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
١٠٠٨	٢٠٦	(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
١٠١٦	٢٠٨	٥١ — لحكم بالبراءة . عدم اشتراط تضمينه بيانات معينة على خلاف الحكم بالإدانة . المادة ٣١ إجراءات . عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة . عند القضاء بالبراءة للشك المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير مة بولة . (الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٤)
١٠٢٣	٢١٠	٥٢ — مسئولية المتهم في جريمة الضرب أو إحداث الجرح عمدا عن جميع النتائج المألوفة لقملة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترانخي في العلاج ما لم تكن وليدة تعمد من جانب المجنى عليه . مثال . (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
١٠٣٦	٢١١	٥٣ — كفاية استخلاص الإدانة . وموضع الإصابة بما يتفق والدليلين القولي والفني . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
١٠٣٦	٢١١	٥٤ — تضارب الشاهد في أقواله أو مع غيره . لا يعيب الحكم . متى كانت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال . بما لا يتناقض فيه . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
١٠٤٣	٢١٢	٥٥ — بحث مجاوز حق الدفاع الشرعي . لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه . (الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/ ٢/٥)
١٠٥٩	٢١٤	٥٦ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . متى كان سائغا . انتهاء التماسك بين الطاعن والمجنى عليه وانصراف كل إلى وجهته . تعدي الأول على الأخير بعد ذلك . قصاص وانتقام لا استعمال لحق الدفاع الشرعي . (الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥٧ - تقدير تجاوز حق الدفاع الشرعي بنية سليمة . من عدمه . موضوعي .
		تكرار الاعتداء على المجنى عليه في أكثر من موضع وبأكثر من طعنه . رغم عدم حمله أية أسلحة . إعتبار الطاعن متجاوزا حقه في الدفاع الشرعي . سائق .
١٠٦٢	٢١٥	(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)
		٥٨ - عدم جواز المجادلة فيما ارتسم في وجدان القاضي بالدليل الصحيح أمام محكمة النقض .
١٠٧٦	٢١٩	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		٥٩ - ثبوت التدبير للجريمة معواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على إيقافها أو التحيل لارتكابها ينفي حتما موجب اندفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الادلة وأعمال الخطأ في إنفاذه .
١٠٧٦	٢١٩	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		٦٠ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . عدم التزامه بطريق معين في الاثبات . إلا إذا استوجب القانون ذلك . مثال .
١٠٨٥	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		٦١ - قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه ألا تتعدى العقوبة المحكوم بها والتعويض المقضى به .
١٠٨٥	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	حكم
١٠٨٥	٢٢١	٦٢ - إعتبار الحكم الصادر بالمعقوبة كأن لم يكن عند إيقاف التنفيذ رهن بصيرورته نهائيا . وأن تكون مدة الايقاف قد انقضت . نقض الحكم بعيد الدعوى إلى حالتها الأولى ويهدر الحكم المنقوض . (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
١٠٨٥	٢٢١	٦٣ - طعن المتهم في الحكم القاضي بالحبس مع وقف التنفيذ . نقض هذا الحكم والاحالة . قضاء محكمة الاحالة بالحبس مع وقف التنفيذ من تاريخ صدور الحكم الأخير لا يضر بمركز المتهم . (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
١٠٨٥	٢٢١	راجع أيضا : اثبات " بوجه عام " . (القاعدتان رقم ٦٨ و ١٣٠ بالصحيفتين رقمي ٣٢٠ و ٦١٤) . واثبات " شهادة " . (القاعدتان رقم ١٥ و ١٥٠ بالصحيفتين رقمي ٧٢ و ٧٢) . واثبات " اعتراف " . (القاعدتان رقم ١١٦ و ١٩٦ بالصحيفتين رقمي ٥٤٧ و ٩٥١) . واخفاء أشياء مسروقة . (القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٧٧) . وأسباب الاباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعي " . (القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ٩٩٣) . واعلان . (القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١١١) .

الصفحة	القاعدة	
		وتلخيص .
		(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٥٤) .
		ودعوى . مدنية .
		(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٩٧) .
		حجية الحكم :
		١ - العبرة في الأحكام . هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة . ورقة الحكم قبل التوقيع والإيداع . مسودة أو أصل . لا تغني عن الحكم .
٨٠	١٧	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٢ - البيان الممول عليه في الحكم هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي . دون غيره .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٣ - العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي . لا أثر للأسباب إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق .
٦٦٢	١٤٠	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)
		٤ - العبرة في الحكم بالمعاني . لا بالألفاظ والمباني .
١٠٣٦	٢١١	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٥) راجع أيضا : إثبات . "قرائن" . قوة الأمر المقضي " .
		" وصف الحكم " .
		متى يجوز اعتبار الحكم حضوريا .
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

الصفحة	المادة	
		عرض حكم الإعدام .
		راجع : عقوبة . ومحكمة النقض "سلطتها" .
		(القاعدة رقم ١٣٥ بالمصحفة رقم ٦٤٢)
		" بطلان الحكم " .
٤١	٨	١ — خلو الحكم من تاريخ إصداره . يبطله . بطلان كل حكم . يؤيده لأسبابه . استيفاء محضر الجلسة لتاريخ الحكم لا يفي . جواز التمسك بهذا البطلان أمام النقض . (الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)
٨٠	١٧	٢ — وجوب إيداع أحكام الإدانة والتوقيع عليها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها . وإلا بطلت . التوقيع وحده في الميعاد . لا يكفي . مادام أن الحكم لم يودع بالملف في الميعاد . (الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
٩٠	٢٠	٣ — عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة . لا بطلان . ما دام قد وقع على الحكم . (الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧١/١/١٦)
٩٠	٢٠	٤ — تحرير الحكم القاضي ببراءة الحكم الابتدائي لأسبابه . على نموذج مطبوع . لا بطلان . أساس ذلك . (الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
٩١٩	٢٥	(والطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)

الصفحة	السطر	
		٥ — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر . إستناد التخلف إلى عذر قهري . إعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .
١١١	٢٣	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٤٣٢	٨٩	(والطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٦ — إلتصال المحكمة بالدهوى الجنائية . المرفوعة ممن لا يملك . يعد معدوما . ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك . يجعل حكمها معدوما . استئناف هذا الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية التصدي للموضوع .
		الدفع بعدم قبول انهوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة . من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله . دون تحقيق موضوعي .
١٨٤	٤٠	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
		٧ — ثبوت أن التخلف مرده عذر قهري . إعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة .
٤٣٢	٨٩	(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٨ — مزادة المتهم باسم خاطيء وعدم مثوله بالتالى أمام المحاكمة . عذر قهري .
٤٣٢	٨٩	(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - إقامة الحكم قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى والحيدة بالدليل الذي أورده - على ثبوت ركن الخطأ - عن نص ما أنبأ به التقرير الفني وخواه . بطلانه لا يثنائه على أساس فاسد - لا يغني عن ذلك ذكر أدلة أخرى .
٥٤٢	١١٥	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
		١٠ - وجوب وضع أحكام الإدانة والأحكام الصادرة في الدعوى المدنية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة . مادة ٣١٢ لمبررات .
٧٠٢	١٤٧	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٥٧٨	١٢١	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٩)
		١١ - بطلان الحكم الاستثنائي . المؤيد للحكم الابتدائي الباطل . ولو أنشأ لقضائه . أسبابا جديدة .
٥٧٨	١٢١	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٩)
		١٢ - عدم وضع تقرير التلخيص موقعا عليه من أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف . إغفال لإجراء جوهري يبطل الحكم .
		لإثبات الحكم في مدوناته عدم وضع تقرير التلخيص . لا يصححه القول . من بعد . أن هذا الإجراء قد تم .
٥٨١	١٢٢	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٩)
		١٣ - إشارة حكم الإدانة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . واجب . وإلا كان باطلا .
		خلو الحكم الاستثنائي من الإشارة إلى مواد العقاب . يبطله . ولو أيد الحكم الابتدائي الذي أشار إليها . ما دام لم يأخذ بأسبابه أو يحل إليها .

الصفحة	القاعدة	
		إشاعة الحكم في ديباجته إلى مواد الاتهام أو إثبات الاطلاع عليها . لا يعصمه من البطلان . ما دام لم يفصح عن أخذه بها .
٥٨٣	١٢٣	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
		١٤ — نيل الحكم الابتدائي مواد الاتهام التي عوقب المتهم بمقتضاها . تأييده استثنائيا . كفايته بيانا لمواد العقاب .
٨٦٥	١٧٩	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		١٥ — خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع . كاملا . لا يعيب الحكم . طالما لم يتمسك بإثباته في محضر الجلسة .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		١٦ — التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله . هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر .
٩٥١	١٩٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		راجع أيضا : دعوى مدنية . دعوى جنائية . ومحكمة الجنايات . " ملطتها " . (القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٣٤٠)
		ونقض . " المصلحة في الطعن " . رناية عامة . (القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٦١)

الصفحة	القائمة	
		(خ)
		خبرة . خطأ . خطف . خيانة أمانة .
		خبرة
		راجع . إثبات " خبرة " .
		خطأ
		١ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .
٣٢٠	٦٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
١٦٤	٣٦	(والطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
٥٤٣	١١٥	(والطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٨٦٥	١٧٩	(والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
٩٢١	١٩٢	(والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
١٠١٦	٢٠٨	(والطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٢ - القول بحصول الواقعة عن حادث قهري . رهن بألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو بألا يكون في قدرته منعه . مثال .
٢٣٧	٥٣	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
		٣ - تقدير المسؤولية كمنعصر من عناصر الخطأ . موضوعي .
٣٢٠	٦٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تقصير المالك في موالاة صيانة ملكه وترميمه . خطأ . يرتب مسئوليته عن الضرر الذي ينشأ عنه . (الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠) ... ٩٩ ... ٤٧٦
		٥ — انزال المتهم . الأسلاك الكهربائية — حتى قرب الأرض . انصرافه دون فصل التيار عنها . اصطدام شخص بها . وصعقه . يتوافر به ركني الخطأ ورابطة السببية . في جريمة القتل الخطأ . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧) ... ١٠٦ ... ٥٠٠
		٦ — إقامة الحكم قضائه على ما لا سند له من أوراق الدعوى والحيدة بالدليل الذي أورده — على ثبوت ركن الخطأ . من نص ما أنبأ به التقرير الفني وخفواه . بطلانه لإبتنائه على أساس فاسد . لا يغني عن ذلك ذكر أدلة أخرى . (الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢) ... ١١٥ ... ٥٤٢
		٧ — تقدير توافر السببية بين الإصابة أو عدم توافرها . موضوعي . (الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧) ... ١٧٩ ... ٨٦٥
		٨ — استخلاص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب ما وقع الضرر . كفايته إثباتا لتوافر السببية بين الخطأ والضرر . (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧) ... ١٩٢ ... ٩٢١
		راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ٢٠٨ بالصيغة رقم ١٠١٦)

الصفحة	القاعدة	خطف
١٦٩	٣٧	١ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال ؟ (الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
١٦٩	٣٧	٢ - مساواة القانون بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف . إعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره . مادام قد ثبت مساهمته فيها . (الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
خيانة أمانة		
راجع : "تهديد" .		
(د)		
دعارة . دعوى جنائية . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعي . دفوع		
دعارة		
٤٦٣	٩٦	١ - تحقق جريمة تسهيل مادة الفجور أو الدعارة في المحال المفتوحة للجمهور . يعلم المالك أو المدير بأن من قبلهم في محله اعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها . المادة ٢/٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ . (الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
٤٦٣	٩٦	٢ - تقدير قيام القصد الجنائي من عدمه . موضوعي . مثال في تسهيل دعارة . (الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٤)

دعوى جنائية

"تحريرها"

١ — اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية . المرفوعة بمن لا يملك .
يعد معدوما . ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك .
يجعل حكمها معدوما . استئناف هذا الحكم . ليس للمحكمة
الاستئنافية . التصدي للوضوع .

الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة .
من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام القضاة . متى
كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم . أركان عناصر الحكم
مؤدية إلى قبوله .

١٨٤ ٤٠ ... (الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)

٢ — الاجراء المنصوص عليه في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧ المعدل . في حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى
الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقا
للمادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .
إغفال النص في الحكم على صدور هذا الطلب . يبطله . لا يفي
عن ذلك . ثبوت صدور هذا الطلب بالفعل .

٥٠٦ ١٠٨ ... (الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٤)

٣ — قاعدة سر يان القانون الأصاح . مجال سر يانها القواعد
الموضوعية . دون الإجرائية .

الإجراء يظل خاضعا للقانون الساري وقت صدوره . رفع
الدعوى الجنائية في ظل قانون لا يعلق رفعها على طلب
أو إذن . صدور قانون يوجب ذلك . لا أثر له في صحة
إجراءاتها .

٦٧٥ ١٤٣ ... (الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)

الصفحة	العمدة	
		٤ — إدارة المرفق العام . مباشرة بواسطة إحدى المحافظات . العمالون به . موظفون عموميون . إقامة الدعوى على أحدهم عن جنحة وقعت أثناء نأدية وظيفته أو بسببها . من وكيل نيابة . عدم قبولها . المادة ٦٣ إجراءات معدلة .
٧٠٦	١٤٨	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٥ — إقامة النيابة الدعوى بالطريق المباشر في الجنايات المنصوص عليها بالمادة ٣٢٦ مكررا من قانون الإجراءات المضافة بالتقانون ٥ لسنة ١٩٧٣ . تضمنين الحكم ما يخالف ذلك خطأ . لا عيب .
٨١٣	١٦٩	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)
		٦ — قيد تحريك الدعوى الجنائية المنصوص عليه المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل . حقيقته . طلب . تعلقه بالحرية لا بأشخاص مرتكبيها بقوة الأثر العيني للطلب . مؤدى ذلك .
		حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية . أصل هام . لا يرد عليه القيد إلا استثناء . أساس ذلك .
١٠٤٨	٢١٣	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)
		”نظرها والحكم فيها“ :
		١ — تعارض المصلحة بين فريق المتهمين . وجوب أفراد محام للدفاع عن كل فريق . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
	١	(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦)
	(تقابات)	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تأجيل النطق بالحكم بجلاسة أخرى . النطق به فيها . صحيح . متى تم ذلك علنا .
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٣ — حضور الخصم الذى صدر الحكم فى غيبته . قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلبا لإعادة نظرها . يوجب إعادة نظر الدعوى فى حضرته . المادة ٢٤٢ إجراءات .
٣٣٧	٧٢	(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
		٤ — حق محكمة الجنايات فى القضاء بتعويض يزيد عن المقضى به غيابيا . عند إعادة محاكمة المحكوم عليه غيابيا فى جنائية . أساس ذلك .
٣٤٠	٧٣	(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
		٥ — القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . وإقامتها من جديد . القضاء فيها بالبراءة على أساس أنها ذات واقعة الدعوى المقضى بعدم قبولها وعدم وجود أساس لها . دون تحييص . خطأ .
٣٥٧	٧٧	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٦ — قرارات تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرية . جواز العدول عنها .
٤٦٧	٩٧	(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
		٧ — إيقاف المحكمة للدعوى وإحالة الإدعاء بتزوير إحدى أوراقها إلى النيابة العامة لتحقيقه . عدم جواز عدولها عن هذا الإيقاف . حتى يفصل فى الإدعاء بالتزوير نهائيا . من الجهة المختصة .
٤٨٥	١٠١	(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - الطالب الذى تلتزم المحكمة بإجابته . هو الطالب الجازم الذى يصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية . طلب الدفع أثناء مرافقته استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته . عدم إصراره على هذا الطلب فى ختام مرافقته . التى استمرت إلى اليوم التالى . طالب غير جازم .
٦٠٤	١٢٨	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٧)
		٩ - حق المدعى المدنى فى استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . متى جاوزت النصاب الجزئى . رفعه الاستئناف . يوجب على المحكمة الاستئنافية . بحث عناصر الجريمة وثبوتها فى حق المتهم . عدم تقييدها بحكم أول درجة حتى ولو حاز قوة الأمر المفضى . أساس ذلك .
٦٥١	١٣٧	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٧٧)
		١٠ - الطالب الصريح الجازم الذى يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قفل باب المرافعة . هو الذى تلتزم المحكمة بإجابته (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٧)
٧٤٢	١٥٥	”إنقضاؤها بمضى المدة“ .
		١ - إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة قاطعة للتقدم . ولو اتخذت فى غيبة المتهم . إعلان المتهم بالجلسة إعلانا صحيحا . يقطع التقدم .
		إجراءات الاستدلال . لا تقطع التقدم . إلا إذا اتخذت دون غيرها فى مواجهة المتهم أو أخطرها رعيما .
٨٣	١٨	(الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٧)
		٢ - المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة التى تتم فى الدعوى . متى صدرت من السلطة المنوط بها اتخاذها .

الصفحة	القاعدة	
		الانقطاع عني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى . ولو لم يكونوا طرفا في تلك الإجراءات .
٢١٠	٤٧	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
		٣ — ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في جريمة خيانة الأمانة . بدؤه من تاريخ الامتناع عن رد الشيء موضوع الجريمة أو ظهور عجز المتهم عن ذلك . ما لم يقيم الدليل على عكسه .
٨١٨	١٧٠	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)
		” انقضاؤها بالوفاة “ .
		انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .
		وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية . متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .
٦٦٦	١٤١	(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		دعوى مدنية
		” الصفة والمصلحة فيها “ .
		١ — حق نقيب المحامين في اتخاذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها . تخويل هذا الحق لرئيس مجلس النقابة الفرعية بالنسبة لها . ولأعضائها .
		المادة ٢٢ ، ٤٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
١٤	٢	(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢)
		٢ — عدم جواز المنازعة في الصفة لأول مرة أمام التقاضي .
٨٠٣	١٦٨	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١ / ٢)

الصفحة	القاعدة	
		”نظرها والحكم فيها“ .
		١ - لا عمل لدعوى التعويض عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه .
٩٧	٢١	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٢ - كفاية شكك الفاضل في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . بشرط تخصيص الدعوى والإحاطة بها عن بصر وبصيرة .
٩٧	٢٠	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٣ - أعمال المحاكم . المادة ٣٢ عتوبات . عند الحكم في جريمة تزوير محرر واستعماله . نقض الحكم بالنسبة للجريمة الأولى . يستوجب الإحالة بالنسبة للجريمتين متى كان الحكم في الدعوى المدنية التابعة مؤسسا على ثبوت الجريمتين معا . أساس ذلك ؟
١٤٨	٣٢	(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٤ - حق محكمة الجنايات في التضياع بتعويض يزيد عن المقضي به غيابيا . عند إعادة محاكمة المحكوم عليه في جنائية . أساس ذلك ؟
٣٤٠	٧٣	(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
		٥ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه لا على ثبوت حقه في الإرث .
٣٤٠	٧٣	(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
		٦ - تبرئة المتهم على أساس عدم وجود التهريب . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية .
٣٥٧	٧٧	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .
		وفاء أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية . متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .
		متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم . أمام محكمة النقض ؟
٦٦٦	١٤١	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		٨ — وجوب وضع أحكام الإدانة والتوقيع عليها وكذلك الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التابعة في خلال ثلاثين يوما من صدورها . وإلا كانت باطلة . استثناء أحكام البراءة من هذا البطلان .
٧٠٢	١٤٧	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		راجع أيضا . إثبات "بوجه عام" .
		القاعدتان رقم ٦ و ١٦٤ بالصحيفتين رقمي ٧٨٦ و ٣٥
		ونقض . "نظر الطعن والحكم فيه" .
		(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ١٤٨) .
		"الدفع بعدم قبولها" .
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري . وجوب تعرض المحكمة له .
٥٤٢	١١٥	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
		"سقوطها بالتقادم" .
		سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي لم فيه المضرور بمحدث الضرر

الصفحة	القاعدة	
٢١٠	٤٧	و بالمستول منه . سقوطها على كل حال بمعنى خمسة عشر عاما من يوم وقوع العمل في المشروع . عدم سقوطها اذ كانت ناشئة عن جريمة الا بسقوط الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
		”سقوط حق المدعى المدني في اللجوء إلى الطريق الجنائي“.
		إقامة دعوى الطرد للنصب أمام القضاء المدني . لا يسقط الحق في إقامة دعوى التعويض عن تزوير عقد إيجار العين المنتصبة أمام القضاء الجنائي . علة ذلك : اختلاف موضوع الدعوى .
٩٣٥	١٩٤	(الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
		”الطعن في الأحكام الصادرة فيها“ .
		حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بما يختص بحقوقه المدنية وحدها . متى جاوزت النصاب النهائي للقاضي الجزئي رفعه .
		الاستئناف . يوجب على المحكمة الاستئنافية . بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم . عدم تقيدها بحكم أول درجة حتى ولو حاز قوة الأمر المقضى . أساس ذلك .
٦٥١	١٣٧	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)
		دفاع
		”الإخلال بحق الدفاع“ .
		(١) ما يوفره :
		— تعارض المصلحة بين فريقين من المتهمين . وجوب إفراد محام للدفاع عن كل فريق . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
١	(تقابات)	(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — وجوب سماع الشهود بالجلسة . متى كان ذلك ممكنا . عدم جواز الالتفات عن ذلك لاية عامة . إلا بتزول الخصوم صراحة أو ضمنا عنه .
٢٥	٤	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
		٣ — حق المحكمة الاستئنافية في إصدار حكمها مقتضى لأوراق . دون إجراء تحقيق . مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات توجب عليها أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة . الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص في التحقيق . وجوب أن تورد في حكمها ما يدل على مواجهة الدوى والإلمام بها .
٢٥	٤	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
		٤ — وجوب أن تعرض المحكمة لكل دفاع جوهرى إيرادا وردا .
		إنكار الشاهد أن الاقوال المبينة بمحضر الضبط صدرت منه . وقوله أن محرر المحضر هسده بالاعتقال . ووقع عليها . دفاع جوهري على المحكمة تحييصه .
٢٥	٤	(الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
		٥ — طلب المتهم . ضم قضايا بها مستندات . للتدليل على انتفاء القصد الجنائى لديه . في جريمة بلاغ كاذب . جوهري . إغفاله . إخلال بحق الدفاع وقصور . لا يبنى منه وجود صور رسمية من الأحكام الصادرة في تلك القضايا .
٢٣	١٣	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الدفاع المكتوب ، تنمية للدفاع الشفوي . أو بديل عنه . مؤدى ذلك . حق المدافع أن يضمه . سائر أوجه الدفاع . له إذا لم يسبقه دفاع شفوي . أن يضمه طلبات التحقيق المنتجة .
٦٣	١٢	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٧ — أخذ المحكمة بحضر الجز . دون التعرض لدفع المتهم بعدم علمه بالجز وبيوم البيع . قصور وإخلال بحق الدفاع .
١٩٢	٤٢	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
		٨ — قول الدفاع إن التوقيعات المنسوبة إلى المتهمين . الدالة على استلامهم الأشياء المستولى عليها . منزوعة . طلبه إجراء مضاهاة هذه التوقيعات . دفاع جوهرى . تعويل الحكم على هذه التوقيعات دون تحييز هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
		حق محكمة النقض . نقض الحكم لجميع الطاعنين . بمن فيهم من لم يقبل طعنه شكلا . أساسه : وحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٢٠١	٤٥	(الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
		٩ — الدفع بسلامة أحد الأبنية الصادر قرار بإزالتها . دفاع جوهرى . على المحكمة تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه . أو الرد عليه بأسباب سائغة .
٢٢٢	٤٩	(الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
		١٠ — نزيل الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسأله حقه في العنول عن هذا النزول ويتمسك بتحقيق ما يطلب . مادامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟
٢٦٤	٥٨	(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢ ١٤)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - متى يكون قول المتهم أن الاستكتاب الذي أجريت عليه المضاهاة . ليس للمجنى عليها . بل لآخر . دفاعا جوهريا يجب تحقيقه .
٢٧٧	٦٠	التأخير في الإدلاء بالدفاع . لا يدل حتما على عدم جديته . (الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠)
		١٢ - التفات المحكمة عن تحقيق دفاع جوهري للمتهم . إخلال بحق الدفاع .
٣٦٢	٧٨	مثال : إنكار الطاعن تقديم السند المزور لعدم حاجته إليه . لصدور الترخيص مستندا إلى حكم يقضى بحقه . طلب ضم الملف المتضمن هذا الحكم . دفاع جوهري في صورة الدعوى . (الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
		١٣ - جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . متى كان عدم حضور المعارض بهذر . تقديم شهادة مرضية للتدليل على هذا العذر . وجوب مناقشتها .
٣٨٦	٨٢	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧)
		١٤ - عدم جواز الحكم في المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر .
٤٣٢	٨٩	(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		١٥ - عدم التعرض لدفاع الطاعن الجوهري . إيرادا وردا . قصور .
		إثارة عدم مراعاة ما أوجبه القانون عند أخذ العينة . وطرق التحليل حسب المواصفات القياسية . دفاع جوهري . التفات الحكم عنه . قصور . مثال في غش .
٤٥٧	٩٤	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٤)

الصفحة	القائمة	
		١٦ - مساءلة المتهم عن جريمته عدم تحرير عقد عمل وإنشاء ملف لكل عامل . زهن بثبوت صفته كرجل عمل . الدفع بانتفاء هذه الصفة . جوهرى . يستوجب ردا .
٤٨٩	١٠٢	(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		١٧ - الدفع بانتفاء صفة المتهم بالجرح والأرض المحجوز على زراعتها . جوهرى . يستوجب تحقيقا وردا . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٤٩٤	١٠٤	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		١٨ - التفات الحكم الاستثنائي . عن مستندات الطاعن التي قدمها أثناء نظره معارضته الابتدائية . لنفى مسؤوليته عن الجريمة . قصور .
٥٢٦	١١١	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		١٩ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . من الدفع الجهورية . وجوب تعرض المحكمة له .
٥٤٢	١١٥	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
		٢٠ - تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة إجابة طلب نذب خبير للبت في هذه الحالة . إن لم تفعل عليها بيان أسس الرفض . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٦٤٢	١٣٥	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
		٢١ - طلب الدفاع في ختام مرافعته للبراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم . تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته إلى البراءة .
٦٤٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ — رفض المحكمة سماع شهادة مجرى التحريات بشأن الدفع بعدم جديتها . إخلال بحق الدفاع .
٦٤٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)
		٢٣ — حق المتهم في إبداء ما يعين له من طلبات التحقيق . طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .
٦٤٧	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣)
		٢٤ — عدم استظهار الحكم وظيفة الضابط المحني عليه وما إذا كان العمل الذي حال المتهمان بينه وبين أدائه يدخل في أعمال وظيفته أم لا . قصور وإخلال .
٧٣١	١٥٢	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١)
		٢٥ — وجوب سماع شهود الواقعة . ولو لم يذكروا بقائمة الشهود أو يعلنهم المتهم . نزول الدفاع عن طلب سماعهم . لا يمنعه من العودة إلى التمسك به . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .
٧٥٣	١٥٨	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		٢٦ — اعتراف متهم على متهم آخر . يتحقق به التعارض في المصلحة بينهما . عدم أفراد محام مستقل للدفاع عن كل . إخلال بحق الدفاع .
٨٢٩	١٧٢	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		٢٧ — إحالة الحكم . في بيان دليل الإدانة . إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان مضمون أو وجه استدلاله به . عدم كفاية سند الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات . التفات الحكم عن إثبات دفاع المتهم أو الرد عليه . قصور .
٨٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢٨ — إغفال الحكم دفاما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . قصور .
		تمسك الطاعن باحتمال فساد حقنة البندسايين التي سببت الوفاة لعييب في تصنيفها أو لسوء حفظها . قصور لا يغنى عنه تساند الحكم إلى أدلة أخرى .
٨٨٨	١٨٤	(الطنن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
		٢٩ — تمسك الطاعن بدرجة التقاضى بطلب سماع شهود الإثبات . التفات المحكمة عن ذلك بقالة عدم جدواه لأن الواقعة قد وضحت لديها . خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
		نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية . أساس ذلك ؟
٩٠٩	١٨٩	(الطنن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
		٣٠ — القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . دون استظهار ما إذا كانت استمرارا لذات الأفعال قصور .
٩٥٨	١٩٧	(الطنن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		٣١ — متى يكون طلب الطاعن ندب خير لفحص المستندات وتصفية الحساب . دفاعا جوهريا .
٩٦٣	١٩٨	(الطنن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		٣٢ — التفات الحكم عن منحيص مستند قدمه الطاعن تدليلا على انتفاء مسئولية . قصور .
١٠٢١	٢٠٩	(الطنن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " . (القاعدة رقم ٦ بالصيغة رقم ٣٥)

القاعدة
الصفحة

وأسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعي"
(القاعدتان رقما ٣٨ ٥٩ ٥ بالصحيفتين رقمي ١٧٦ ٢٧٣٤)

(ب) ما لا يوفره .

١ - إعادة الدعوى للمرافعة لمناقشة الخصوم . قرار تحضيري .
حق المحكمة العدول عنه . دون إجراء المناقشة .

٩٠ ٢٠ ... (الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)

٢ - الرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع . غير لازم .
تعويل المحكمة على أقوال المتهم والشاهد . مفاده أنها اطرحت
ما وجه إلى أقوالهما من اعتراضات .

٩٠ ٢٠ ... (الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
١٠٢ ٢٢ ... (والطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٤٦٣ ٩٦ ... (والطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
٦٩٥ ١٤٦ ... (والطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٧١٣ ١٥٠ ... (والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٨٣٥ ١٧٣ ... (والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٩٦٩ ٢٠٠ ... (والطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)

٣ - تسليم الإعلان بمسكن المعلن اليه . لمن وجد به .
الادعاء بأن الصفة التي قررها هذا الأخير غير صحيحة .
غير مجدد .

عدم جواز المنازعة . لأول مرة أمام النقض . في إقامة مستلم
الإعلان بمسكن المعلن اليه . لتطلب ذلك تحقيقا تنحصر منه وظيفة
محكمة النقض .

٩١١ ٢٣ ... (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)

الصفحة	القائمة	
١١٩	٢٥	٤ — عدم تمسك الطاعن بطلب إجراء تحليل للعينة المحفوظة لديه أمام محكمة أول درجة . ابتدأه هذا الطلب أمام هيئة استئنافية . تغير الهيئة دون امادة التمسك بالطلب . اعتباره متنازلا عنه . (الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٢١٥	٤٨	٥ — إثارة الطاعن أنه مستثنى من الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم . دفاع قانوني ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
٢١٥	٤٨	٦ — الادعاء بالجهل بإجراءات الحصول على الترخيص وأن قانون المباني لا يعد من القوانين الجنائية . دفاع قانوني ظاهر البطلان . القانونان ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ مكلان لأحكام قانون العقوبات . (الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
٢٢٦	٥٠	٧ — استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع . لا يمنع من القضاء بالادانة . مادامت الأدلة كافية . الدفع بصدر أذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعي . استفادة الرد عليه من اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن . (الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
٢٣٠	٥١	٨ — الطالب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . ماهيته . أمثلة . (الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٦٠٤	١٢٨	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٨٠٣	١٦٨	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — قول الدفاع أن «دفتر الأحوال غير ثابت به أية مأمورية رسمية». لا يعتبر طلبا بضم هذا دفتر. عدم ضمه. لا اخلال بحق الدفاع.
٢٣٤	٥٢	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
		١٠ — أخذ المحكمة بأقوال شاهد. مفاده اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها. عدم التزامها ببيان علة ذلك.
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		١١ — للمحكمة الأخذ بأقوال شهود الإثبات وإطراح أقوال شهود النفي. دون التزام ببيان السبب. ما دام الرد على أقوالهم مستفادا من الأخذ بأدلة الثبوت.
٢٥٢	٥٥	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		١٢ — كفاية إثبات ضبط المخدر بحبيب جلباب الطاعن وصديريه. غناء عن إجراء معاينة منزله. متى تبين أن القصد من طلب المعاينة هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شاهد الإثبات.
٢٥٢	٥٥	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		١٣ — حق المحكمة في عدم إجابة المتهم إلى طلب سماع شهود النفي ما دام لم يسلك السبيل الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادتين ١٨٦ و ١٨٧. شرطه. أن يكون مستندا للأسباب المبينة بالمادة ١٨٥ إجراءات.
٢٦٤	٥٨	(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها . عدم التزامها بنذب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترمن جانبها موجبا لاتخاذ هذا الاجراء .
٢٨١	٦١	(الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
		١٥ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . حقها في الالتفات عن طلب سماع شاهد . لم يتمسك الطاعن بسماعه أمام محكمة أول درجة .
٣١٠	٦٦	(الطن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		١٦ — تأجيل المحكمة الدعوى من تلقاء نفسها لإعلان شاهد ثم عدولها عن قرارها . لا إخلال بحق الدفاع . حلة ذلك .
٣١٠	٦٦	(الطن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		١٧ — الذي على المحكمة عدم مواجهة الطاعن بإضافة فقرة خاصة بظرف مشدد . عدم جدواه . متى كانت العقوبة الموقعة عليه هي عقوبة الجريمة مجردة من هذا الظرف . مثال في إصابة خطأ .
٣٤٦	٧٤	(الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٢)
		١٨ — ادعاء الطاعن أن امتناعه عن تسليم مستندات مودعة أمانة لديه . سرده . عدم تنفيذه المدعى بالحقوق المدنية التزامه بالتوقيع على عقد الصلح بين الطرفين . دفاع جوهري . وجوب تحييصه . حلة ذلك .
٣٧٣	٨٠	(الطن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — النعي على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .
		عدم التزام المحكمة بطلبات التحقيق التي ترد خلال فترة حجز الدعوى للحكم . ما دامت لم تثر بجلسة المرافعة .
٤١٠	٨٦	(الطن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٢٠ — حق المحكمة في الإعراض عن أوجه الدفاع وتحقيقها . متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير محتج . بشرط بيان العلة .
		عدم التزام المحكمة بإعادة تحايل المسادة المضبوطة . متى وضحت الواقعة لديها .
٤٤١	٩١	(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		٢١ — للمحكمة الالتفات عما يثيره الطاعن من اتهام لآخر . لتعلقه بموضوع الدعوى . عدم التزامها بالرد عليه استقلالا
		اكتفاء بأدلة الإثبات القائمة بالدعوى .
٥٢٠	١١٠	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		٢٢ — إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني . لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
		عدم جواز النعي على المحكمة فعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها .
٥٢٠	١١٠	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		٢٣ — اقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى . لا يستتبع ضرورة تلبية المتهم أو المدافع
		هذه إلى هذا التعديل .
٥٢٠	١١٠	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — عدم جواز الحكم في المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . محل نظر العذر عند نظر الاستئناف أو النقض .
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		٢٥ — حق محكمة الموضوع رد الواقعة بعد تجميعها . إلى الوصف القانوني الصحيح . دون لفت نظر الدفاع . ما دامت الواقعة المسادية المبينة بأمر الإحالة . هي بذاتها التي اتخذت أساسا للوصف الجديد .
		قيام المحكمة بتعديل وصف التهمة المسندة إلى المتهم بادخال آخر مجهول . مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة . لا يحتاج إلى تنبيه الدفاع .
٦٠٤	١٢٨	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٢٦ — عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بسماع شاهد الإثبات . يفيد تنازله عن سماعه . النفات المحكمة الاستئنافية عن ذلك الطلب . لا تريب .
٦١٤	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٢٧ — الطلب الصريح الجازم الذي يصر عليه مقدمه إلى ما قبل قفل باب المرافعة . هو الذي تلتزم المحكمة بإجابته .
٧٤٢	١٥٥	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		٢٨ — دفاع المتهم أن سنه يقل عن ثماني عشرة سنة . دون دليل . ثم تنازله عن هذا الدفاع . إعتباره دفاعا قانونيا ظاهر البطلان . لا يستوجب ردا .
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ — النعى على المحكمة فعودها عن تنبيه الطاعن بإضافتها المادة ١٨٥ عقوبات . لا يعيب الحكم . طالما كان يعلم بحصول هذا التعديل قبل نظر الاستئناف . وكانت العقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ عقوبات . التي ثبتت في حقه .
٧٨٦	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠) ٣٠ — تعديل الوصف من اشتراك في قتل عميد إلى فاضل أصلي فيه لا يستوجب لفت نظر الدفاع . مناط ذلك . النعى على الحكم بسبب هذا التعديل . عدم قبوله لأن عقوبة الشريك في هذه الحالة هي عقوبة الفاعل الأصلي .
٨٢٩	١٧٢	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠) ٣١ — خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع كاملا . لا يعيب الحكم . طالما لم يتمسك بإثباته في محضر الجلسة .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧) ٣٢ — سؤال المتهم عن التهمة . واجب أمام محكمة أول درجة فحسب . سؤال المتهم عن التهمة . إجراء تنظيمي . لا يترتب البطلان على إغفاله .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧) ٣٣ — طلب ضم قضية . لا يستلزم عند رفضه ردا صريحا . ما دام لا يترتب عليه القضاء بالبراءة أو نفى القوة التدليلية القائمة في الدعوى .
٩٣٥	١٩٤	(الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ — عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى ذلك . مثال .
٩٧٦	٢٠١	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
١٠٢٣	٢١٠	(والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٣٥ — نذب محام واحد للدفاع عن متهمين لا تعارض بين مصالحهم . لا عيب . استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره . وتقاليده مهنته .
٩٧٦	٢٠١	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٣٦ — فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى . على أساس الوصف المعدل من محكمة أول درجة . من تبديد إلى نصب . عدم جواز النعي عليه . طالما كان الطاعن على علم بهذا التعديل عند استئناف هذا الحكم .
٩٩٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨)
		٣٧ — المادة ٢٧٥ إجراءات جنائية . توجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم . ترافع النيابة بعد إبداء المتهم دفاعه . لا بطلان ما دام المتهم لم يطلب الكلمة بعدها .
١٠٤٣	٢١٢	(الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		٣٨ — الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالالتفات إليه . شرطه أن يكون جدياً وأن يشهد له الواقع ويسانده وأن يصبر عليه مقدّمه أمام درجتي التقاضى .

الصفحة	القاعدة	
		عدم التمسك بالدفع بتزوير محضر الججز أمام محكمة ثانى درجة . التفات الحكم فى هذا الدفع . صحيح . التمسك بذلك من جديد أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٠٧٣	٢١٨	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥) ٣٩ - الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .
١٠٨١	٢٢٠	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦) راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " . (القاعدتان رقم ١١ ، ٣٦ بالصحيفتين رقمى ٥٢ ، ١٦٤) . وإثبات " شهود " . (القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ١٦٩) وإثبات " خبرة " . (القاعدتان رقم ١٥٠ و ١٧٣ بالصحيفتين رقمى ٧١٣ ، ٨٣٥) . وأسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعى " . (القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ٩٠٢) وبناء . (القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٦٢٢) وحكم . " تسمييه . تملييب غير معيب " . (القواعد أرقام ٨٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ بالصفحات أرقام ٤٢١ ، ٥١٠ ، ٥٢٠)

الصفحة	القائمة
	ودفع . "الدفع بشيوع التهمة"
	(القاعدتان رقم ٦١ و ٢١١ بالصحيفتين رقمي ٢٨١ و ١٠٣٦)
	ودفع . "الدفع ببطلان التفتيش"
	(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣١٠)
	وقانون . "تطبيقه"
	(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٦٢٢)
	دفاع شرعي
	راجع . أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعي"
	دفع
	الدفع ببطلان الاعتراف .
	الدفع بحصول الاعتراف . نتيجة اكراه أو تهديد . لا يقبل
	لأول مرة أمام النقض . قول الدفاع بأن ما أدلى به المتهم كان
	بايعاز من الضابط . لا يعد دفعا ببطلان الاعتراف للاكراه .
٥٩٦	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥) ... ١٢٦
	الدفع ببطلان الحكم .
	عدم جواز الدفع ببطلان حكم أول درجة . لعدم التوقيع عليه
	في الميعاد . لأول مرة أمام النقض . متى كان الطاعن قد تخلف
	عن حضور جلستي الاستئناف والمعارضة الاستئنافية بغير عذر .
٥٦٥	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨) ... ١١٩

الصفحة	القاعدة	
		الدفع ببطلان التفتيش .
		١ — عدم جدوى النعي على الحكم بالقصور في الرد على دفع ببطلان التفتيش طالما لم يتساند الحكم في الادانة الى دلائل مستمد من هذا التفتيش .
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٢ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفع ببطلان التفتيش . لم يبد في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .
٣١٠	٦٦	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٣ — الدفع ببطلان التفتيش . ماهيته . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . مالم تكن مدونات الحكم تظاهره .
		اعادة تفتيش أمتعة . سبق تفتيشها . حق لماورى الجمارك . متى قامت لديهم دواعى الشك أو مظنة التهريب . وكان ذلك في نطاق الدائرة الجمركية .
٦٢٦	١٣٢	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
		٤ — الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه . لا يبطل التفتيش . مادام الذى فتش هو المعنى .
٦٩١	١٤٥	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		٥ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من الدفع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مالم تكن مدونات الحكم تظاهره .
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٦٢٦	١٣٢	(والطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع ببطلان إذن التفتيش :
		الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن . ردا عليه . مثال . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣) ... ٥٢ ... ٢٣٤
		الدفع بعدم العلم بالجزء ويوم البيع :
		١ — أخذ المحكمة بمحضر الجزاء . دون التعرض لدفع المتهم بعدم علمه بالجزء . ويوم البيع . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطعن ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦) ... ٤٢ ... ١٩٢
		٢ — قبول الدفع بعدم العلم بيوم البيع . رهن بوجود المحجوزات . (الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣) ... ٧٦ ... ٣٥٣
		الدفع بتزوير محضر الجزاء :
		الدفاع الجوهري الذي تلزم المحكمة بالالتفات إليه . شرطه أن يكون جدياً وأن يشهد له الواقع ويبنائه وأن يضر عليه مقدمه أمام درجتي التقاضي . عدم التمسك بالدفع بتزوير محضر الجزء أمام محكمة ثاني درجة . إلتفات الحكم في هذا الدفع صحيح . التمسك بذلك من جديد أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥) ... ٢١٨ ... ١٠٧٣
		الدفع بشيوع التهمة وباستحالة الرؤية
		١ — الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستأهل ردا خاصا . (الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠) ... ٣٤ ... ١٥٦
		(والطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) ... ٦١ ... ٢٨١

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وشيوع التهمة . موضوعي .
١٠٣٦	٢١١	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)
		الدفع بتلقيق التهمة :
		الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
١٦٩	٣٧	(والطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		الدفع بتصنيع الجنون :
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "موانع العقاب" . (القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٧٨٢) .
		الدفع بوقف الدعوى المدنية :
		حرمان المحاكم الجنائية من تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه .
		ظهور مسألة من اختصاص القضاء الإداري بتوقف الفصل في الدعوى على الفصل فيها . وجوب وقف الدعوى حين الفصل في المسألة الفرعية .
		عدم الاعتداد بالدفع بوقف الدعوى إذا كان ظاهر البطلان .
٤٢١	٨٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :
		١ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . شرطه : أن تظاهر مدونات الحكم صحة هذا الدفع .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ — عقد الاستصناع . من عقود الأمانة التي حددتها ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر . الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . المادة ٤٥٧ إجراءات جنائية .</p> <p>اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، مالم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات جنائية .</p> <p>مطالبة المدعى بالحقوق المدنية برد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن أمام المحاكم المدنية . لا يحول دون حقه في مداعاته بعد ذلك بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية لطلب التعويض عن تبديدها . أساس ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩) ... ١٧٠ ... ٨١٨</p>
		<p>٣ — القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . دون استظهار ما إذا كانت استمرار الذات الأعمال . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤) ... ١٩٧ ... ٩٥٨</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .</p> <p>اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية المرفوعة . ممن لا يملك .</p> <p>يعدم عدوما . ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك . يجعل حكمها معدوما . استئناف هذا الحكم . ليس للحكمة الاستئنافية التصدي للموضوع .</p> <p>الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة .</p> <p>من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله . دون تحقيق موضوعي .</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦) ... ٤٠ ... ١٨٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفع الجوهري .
		وجوب تعرض المحكمة له .
٥٤٢	١١٥	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
		الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي :
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي" .
(ر)		
		رابطة السببية . رجال السلطة العامة . ومم إنتاج
رابطة السببية		
		١ — إنزال المتهم . الأسلاك الكهربائية قرب الأرض .
		إنصرافه دون فصل التيار عنها . إصطدام شخص بها وصعقه .
		يتوافر به ركنا الخطأ ورابطة السببية . في جريمة القتل الخطأ .
٥٠٠	١٠٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		٢ — إدانة المتهم بجريمة الضرب المفضي إلى الموت . دون
		التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه ووفاته .
		إستنادا إلى تقرير قى . قصور . لا يصححه عرض الحكم لإصابة
		المجنى عليه من واقع ذلك التقرير . وقوله إن الضرب أدى إلى الوفاة .
		ما دام قد أغفل صلة الوفاة بالإصابة .
٦٣٩	١٣٤	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
		٣ — تقدير توافر السببية بين والاصابة أو عدم توافرها .
		موضوعي .
٨٦٥	١٧٩	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - كفافة ءوافر السببفة بفن الءطأ والضرر باسءءلاص المءكمفة من وافع الءءوى أنه لولا الءطأ المرءكب ما وفع الضرر . (الطن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق - ءلسة ١١/٧/١٩٧٧)
٩٢١	١٩٢	٥ - اسءظهار الءكم ففام علاقة السببفة بفن إصاءاء القءفل وبفن وفاءة فف معرض سرءه لشهاءة الطبفب الشرعى بالءلسة وما ءضمنه من مسائل فنية . كفافته سءءا لءلك . (الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - ءلسة ١١/١٣/١٩٧٧)
٩٤٣	١٩٥	٦ - مسءولة المءم . فف ءرمة الضرب أو إءاءاء الءرح عمءا . عن ءمفع الءءاءج المألوفة لفعله . ولو كانت عن طرفق ءفر مفاشر . كالأراءى فف العلاء . مالم نكن ولفءة ءعمء من ءانب الءءنى علفه . مثال . (الطن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق - ءلسة ١٢/٤/١٩٧٧)
١٠٢٣	٢١٠	
		ربال السلطة العامة
		١ - ءق ربال السلطة العامة . إراءاء المءال العامة . لمراقبة ءنففء القوانفن واللوائء فءسب . إءراك ربال الضببب القضاى بفءسه . إن ما فءوفه شىء مءلق . ءعمء ءفازءه ءرمة . ءفففشه له . فكون على أساس ءالة الءلبس . لا على ءق إراءاء المءال العامة . (الطن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق - ءلسة ٥/١٥/١٩٧٧)
٥٩١	١٢٥	
		رسم إنتاج
		ءقءفر الءكم . رسم الإنتاج أو الاستءلاك على الكءول . بسءوجب بفان الأساس الءى أقم علفه ءقءفر الرسم . مءالفة لءلك . قصور . (الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق - ءلسة ٦/٥/١٩٧٧)
٦٧٠	١٤٢	

(س)

سب وقذف . سبق إصرار . سرقة . سلاح

سب وقذف

١ — توافر العلانية في السب العلاني . رهن بوقوعه في مكان عام بطبيعته أو بالمصادفة . سلم المنزل . ليس مكانا عاما بطبيعته . متى يكون سلم المنزل مكانا عاما .

٣٠٧ ٦٥ (الطن رقم ١١٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)

٢ — بيان وكن العلانية . في جريمة السب العلاني . شرط لصحة الحكم .

٥٠٣ ١٠٧ (الطن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٨)

٣ — تحرير الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب في حضور شخص . وإبلاغ آخر بفحواه وتعهد إرساله إلى زوج المجني عليها . يتوافر به وكنا العلانية والقصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا . استخلاص القصد الجنائي في جريمة السب والقذف علنا . موضوعي .

٧٤٢ ١٥٥ (الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)

٤ — النعي على المحكمة قعودها عن تنبيه الطاعن بإضاقتها المادة ١٨٥ عقوبات . لا يعيب الحكم . طالما كان الطاعن يعلم بمحصول هذا التعديل قبل نظر الاستئناف . وكانت العقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عقوبات التي ثبتت في حقه .

٧٨٦ ١٦٤ (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
٧٨٦	١٦٤	٥ - لا محل لإعمال موجب الإباحة المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات . على المتهم وفق المادة ١٨٥ عقوبات إلا عند وجود ارتباط بين السب وجريمة قذف . ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب . (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠)
٧٨٦	١٦٤	٦ - قضاء المحكمة الجنائية . قيامه على الاقتناع . عدم التزامها بدليل معين إلا إذا قيدها القانون به . إثبات السب . ليس له طويق خاص . (الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠)
		راجع أيضا : إهانة محكمة . (القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٩٦٩)
		سبق إصرار
٢٤٠	٥٤	١ - استظهار الحكم سبق الإصرار من الباحث على الجريمة ومن تحريات الباحث عن ذلك . سائغ . (الطن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٢٤٠	٥٤	٢ - عدم جدوى التمسك بانتفاء سبق الإصرار . ما دامت العقوبة المحكوم بها مقرررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد . (الطن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٣٠٥	٦٤	(والطن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)
٣٠٥	٦٤	٣ - قول المتهم بأنه انتوى قتل المجنى عليه في الليلة السابقة على الحادث . يتوافر به سبق الإصرار . (الطن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - سبق الإصرار . معناه . استخلاصه . كيف يتحقق . أمثلة .
٣٢٧	٦٩	(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٦)
٥١٠	١٠٩	(والطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
١٠٢٣	٢١٠	(والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٥ - خطأ المحكمة في تحديد تاريخ المشاجرة السابقة . لا أثر له على صحة استخلاص سبق الإصرار .
٥١٠	١٠٩	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		٦ - العبرة في سبق الإصرار . بما ينتهي إليه الجاني من خطة رسمها لتنفيذ الجريمة . ولو قصر زمن هذا التفكير . المنازعة في ذلك . أمام محكمة النقض غير جائزة .
٥١٠	١٠٩	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		٧ - استخلاص المحكمة توافر سبق الإصرار من مشاجرة سابقة أصيب فيها الطاعن الأول . سائق .
٥١٠	١٠٩	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		٨ - سبق الإصرار . حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة . بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي استخلاصا .
		الترصّد . هو تربص الجاني للجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت في مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء عليه .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٩ - ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . ليس بلازم . كفاية أن يرد على وقائع تستنتج منها المحكمة ومن باقى عناصر الدعوى بكافة المكينات العقلية والاستنتاجية اقراف الجاني للجريمة .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - سبق الإصرار . حالة ذهنية . استخلاصها . موضوعي .
		قول الحكم إن الطاعنين أعدوا أسلحة نارية وقصدوا مكان جلوس المجنى عليه الأول وبادروه باطلاق النار عليه والضرب بعصا دون مقدمات . ثارا لاعتداء ابن عمه صباح ذات اليوم على أحدهم . كفايته تدليلا على توافر سبق الإصرار في حقهم .
٨٧٥	١٨١	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
		١١ - انتهاء الحكم إلى أن الطاعنين استعملوا أسلحة قاتلة بطبيعتها وأنهم أطلقوها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه إحداها وأصابت الأخرى المجنى عليهم الآخرين . كفايته تدليلا على توافر نية القتل في جانبهم وإن استعمل أحدهم عصا في الاعتداء طالما ثبت اتفاقهم جميعا على القتل .
٨٧٥	١٨١	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
		١٢ - سبق الإصرار على القتل في حق المتهمين . أثره . تضامهم في المسؤولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين . المادة ٣٩ عقوبات .
٩٠٢	١٨٧	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦)
		١٣ - تحقق ظرف سبق الإصرار بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال . صحة افتراضه كلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها . تحققه كذلك . ولو كانت خطة التنفيذ معاقبة على شرط .
١٠٧٦	٢١٩	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		١٤ — ثبوت التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو إنعقاد الاتفاق على إيقاعها أو التحيل لارتكابها ينفي حتما موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الامداد له وإعمال الخطة في إنقاذه .
١٠٧٦	٢١٩	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		سرقة
		١ — عقوبة المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات . المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . الحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات . النزول عن هذا القدر . خطأ في تطبيق القانون .
١١٦	٢٤	(الطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٢ — السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب . تأخذ جميعا حكم الضياع . من حيث المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك . وجرد صيب في صفقة حرر بثمنها شيك . يبيع إصداق أمر بعدم صرف هذا للشيك . أساس ذلك .
٣٧٨	٨١	(الطن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
		٣ — تحقق الاكراه في السرقة . ولو وقع فعل الاكراه بعد حصولها متى كان القصد منه . الفرار بالمسروقات .
٤٤٦	٩٢	(الطن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .
		تقدير قيام الارتباط . بين الجرائم . موضوعي .
		استعمال المتهم القوة ضد أحد الخفراء الممنعة من اقتياده إلى مخفر الشرطة . بعد ارتكابه جريمة شروع في سرقة باكراه . لا ارتباط بين الجريمتين .
٤٤٦	٩٢	(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		٥ — مناط اعمال المادة ٣٢ / ٢ عقوبات . مثال في قتل وسرقة .
٥٤٧	١١٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		٦ — كفاية استخلاص الحكم لركن الاختلاس . في جريمة السرقة . التحدث منه صراحة . غير لازم .
٥٤٧	١١٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		٧ — معنى القصد الجنائي في جريمة السرقة .
		التحدث عن هذا القصد استقلالاً . غير لازم .
٥٤٧	١١٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		٨ — إقرار المتهم بالسرقة باكراه . بالتحقيقات . بأنه أمسك بالمجني عليها لتقييد حركتها . قول الحكم بأنه كم فاهما بعد أن أمسك بها . لا يجب . أساس ذلك .
٥٤٧	١١٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		٩ — عدم التزام المحكمة بالتحدث عن نية السرقة . متى انتهت إلى توافر أركان جريمة الشروع فيها .
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — اتفاق الطاعن وآخرين على السرقة . وقوع جريمة قتل من الآخرين حال تنفيذ السرقة . مساءلة الطاعن عنها كنتيجة لفصله الاحتمالي . صحيح . نفى الطاعن اسماحه في القتل . غير مجد . أساس ذلك .
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣) راجع أيضا : إثبات "بوجه عام" (القاعدة نان رقا ٢٨ ٢٩ بالصحيفتين رقمي ١٨٠٠٠١٣٢)
		سلاح
		١ — إغفال المحكمة . دليل من أدلة الشبوت . دون إبداء الرأي فيه . مفاده . عدم احاطتها بأدلة الدعوى .
		عدم تعرض المحكمة في أسباب حكمها لتهمتي إحراز سلاح وذخيرة مذكورتين للتهمة مع تهمة القتل العمد . النص في المنطوق على مصادرة السلاح . مفاده . عدم احاطتها بعناصر الدعوى .
١٥٢	٣٣	(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠) ٢ — ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص . لا ارتباط بين جنائقي إحراز السلاح الناري وذخيرته . وجناية إحراز المخدر مخالفة ذلك . خطأ في القانون . توقيع العقوبة في حدود النص المطبق . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٦٨٤	١٤٤	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)

الصفحة	القاعدة	
		(ش)
		شهادة سلبية . شهادة مرضية . شيك بدون رصيد
		شهادة سلبية
٧٢	١٥	١ — وجوب أن تتضمن الشهادة الدالة على أن الحكم لم يودع في الميعاد القانوني . عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها . تضمينها أن الحكم أودع في ميعاد معين . عدم اعتبارها شهادة سلبية . أساس ذلك . (الطن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٦/١/١٩٧٧)
٤٩١	١٠٣	٢ — الشهادة السلبية الصادرة من قلم الكتاب . دليل إثبات . يعنى أنها . مذكرة من رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم . بعدم إيداعه في الميعاد . (الطن رقم ٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٧)
٥٧٨	١٢١	٣ — الشهادة السلبية . دليل إثبات على إيداع الحكم وتوقيعه في الميعاد . يعنى عنها بقاء الحكم بغير توقيع حتى نظر الطعن . (الطن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٩/٥/١٩٧٧)
٧٣٤	١٥٣	٤ — الالتزام بإعلان ذوى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة أيام التي نصت عليها المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على حالة الحكم بالبراءة . (الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٦/٦/١٩٧٧)

الصفحة	القاعدة	شهادة مرضية
		١ — تقدير الشهادة المثبتة للعذر . المقدمة للنقض لأول مرة . من اطلاقات المحكمة .
١١١	٢٣	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٢ — جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . متى كان عدم حضور المعارض بعذر . تقديم شهادة مرضية للتدليل على هذا العذر . وجوب مناقشتها .
٣٨٦	٨٢	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧)
		٣ — إهدار الشهادة الطبية . المثبتة لعذر المريض . على مطلق القول بعدم الاطمئنان إليها وسهولة الحصول عليها . غير صحيح .
		جواز تقديم عذر المعارض المانع من حضوره الجلسة . من أى شخص . أساس ذلك ؟ .
٤٩٧	١٠٥	(الطعن رقم ٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		٤ — عدم جواز إثارة مرض الطاعن في اليوم الذى كان محددًا لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة . لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٥٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)
		شيك بدون رصيد
		١ — إسترداد قيمة الشيك أو تأخير الوفاء به . جائز في حالتي الضياع أو تفليس حامله . المادتان ٦٠ عقوبات ، ١٤٨ من قانون التجارة .
٣٧٨	٨١	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)

الصفحة	القائمة	
٣٧٨	٨١	٢ - متى تحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . (الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
٣٧٨	٨١	٣ - القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . قصد عام . متى يتحقق . (الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
٣٧٨	٨١	٤ - تحقق القصد في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . بعدم الساحب بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب . أو بإصداره أمر إلى المسحوب عليه بعدم الدفع . حتى ولو كان ذلك لسبب مشروع . لا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره . في تحقق الجريمة . (الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
٣٧٨	٨١	٥ - سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . مفترض . على الساحب متابعة حركة رصيده . (الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
٣٧٨	٨١	٦ - المرأة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب . تأخذ جميعا حكم الضياع . من حيث المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك . وجود عيب في صفة حرر بنها شيك . لا يبيح إصدار أمر بعدم صرف هذا الشيك . أساس ذلك . (الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
٣٧٨	٨١	٧ - لا جدوى من التمسك بالدوافع أو ظروف إصدار الشيك . أو مجرد الإدهاء بأن إصدار الشيك كان نتيجة عملية نصب من جانب المستفيد . (الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — انطواء الحكم على تقريرات قانونية خاطئة . لا ينال من سلامته . طالما لم تمس جوهر قضائه وكانت نتيجته تتفق وصحيح القانون .
٣٧٨	٨١	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
		٩ — خطأ الحكم في الاسناد . لا يعيبه . ما دام لم يتناول ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال في تهمة شيك بدون رصيد .
٣٧٨	٨١	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
		١٠ — بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات . مثال في شيك بدون رصيد .
٨٩٧	١٨٦	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١)
		١١ — تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . إغفال تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . رغم وجوب ذلك . خطأ قانوني يستوجب تدخل محكمة النقض . مثال في تزوير شيك بدون رصيد .
		مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .
٨٩٧	١٨٦	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١)
		١٢ — انعدام مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بعدم اطلاع المحكمة على الورقة المزورة أو عدم بيان مواد العقاب . طالما قضى بإدانتته عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .
٨٩٧	١٨٦	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١)
		راجع أيضا : نقد .
		(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٣٩٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ص)
		صلح . صور منافية للآداب
		صلح
		التمسك بالصلح بين المتهم والمجنى عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه بغية استعمال الرأفة . إطراحه . صحيح .
٩٩٨	٢٠٤	أما ذلك . (الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨)
		صور منافية للآداب
		راجع : عرض صور منافية للآداب . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٤٦)
		(ض)
		ضرب . ضرر
		ضرب
		(١) ضرب أحدث عاهة .
		كفاية استخلاص الادانة . وموضع الاصابة بما يتفق والدليلين القولى والفنى . فتال فى ضرب .
١٠٣٦	٢١١	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا . لإثبات " بوجه عام " . (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧١٠)
		(ب) ضرب أفضى إلى موت .
		١ — تقدير توافر أو انتفاء رابطة السببية . بين الاصابات والوفاة . في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . موضوعي . ما دام سائغا . (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
٥٩٦	١٢٦
		٢ — دفاع المتهم بأنه متولى أمر المجنى عليها . موضوعي . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . مدى حق التأديب المباح ؟ (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
٥٩٦	١٢٦
		٣ — إدانة المتهم بجريمة الضرب المفضى إلى الموت . دون التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه ووفاته . استنادا إلى تقرير فني . قصور . لا يصححه مرض الحكم لإصابة المجنى عليه من واقع ذلك التقرير . وقوله ان الضرب أدى إلى الوفاة . ما دام قد أغفل صلة الوفاة بالإصابة . (الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
٦٣٩	١٣٤
		٤ — تعمد الجاني كتم فم وأنف المجنى عليها . لمنعها من الاستغاثة . أثناء مواقعتها لها . وفاتها باسفكسيا كتم النفس . تتوافر به جناية الضرب المفضى إلى الموت . الباعث على ارتكاب الجريمة . ليس ركنا فيها . (الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٦٩٥	١٤٦

الصفحة	القاعدة	
		٥ - مسئولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث الجرح عمدا . عن جميع النتائج المألوفة لفعله ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترانخي في العلاج ما لم تكن وليدة تعمد من جانب المجني عليه . مثال .
١٠٢٣	٢١٠	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٦ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر . موضوعي . عدم التزام المحكمة بطلب مناقشة الطبيب الشرعي . متى كانت الواقعة قد وضحت لديها . قرار المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيي . للمحكمة العدول عنه .
١٠٢٣	٢١٠	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٧ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الحقيقة من الدلائل القولى والفى . استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة عناصرها . موضوعي .
١٠٢٣	٢١٠	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٨ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . متى كان سائغا . انتهاء التماسك بين الطاعن والمجني عليه وانصراف كل إلى وجهته . تعدى الأول على الأخير بعد ذلك . فصا ص وانتقام لا استعمال لحق الدفاع الشرعي .
١٠٥٩	٢١٤	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)
		٩ - تقدير تجاوز حق الدفاع الشرعي بنية سليمة . من عدمه . موضوعي . تكرار الاعتداء على المجني عليه في أكثر من موضع وبأكثر من طعنه . رغم عدم حمله أية أسلحة . اعتبار الطاعن متجاوزا حقه في الدفاع الشرعي . سائغ .
١٠٦٢	٢١٥	(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — تحقق ظرف سبق الاصرار . باعداد وسيلة ارتكاب ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال . صحة اقتراضه كلها طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها . تحققه كذلك . ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط .
١٠٧٦	٢١٩	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		راجع أيضا . إثبات . وحكم . (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧١٠) . ووصف التهمة . (القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٥٢٠) .
		ضرر
		١ — سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بمحذور الضرر وبالشخص المسئول عنه . سقوطها على كل حال بمضى خمسة عشر عاما من يوم وقوع العمل غير المشروع . عدم سقوطها إذا كانت ناشئة عن جريمة إلا بسقوط الدعوى الجنائية .
٢١٠	٤٧	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
		٢ — كفاية توافر السببية بين الخطأ والضرر باستخلاص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب ما وقع الضرر .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		راجع أيضا . مسئولية مدنية . وخطأ . (القاعدتان رقم ١٧٣ و ١٧٩ بالصحيفتين رقمي ٨٣٥ و ٨٦٥) .

الصفحة	القاعدة	
		(ط)
		طعن
		” الصفة والمصلحة في الطعن “ .
		١ - وجود خطأ في الحكم يجعل للنيابة الحق في الطعن على الحكم . ولو قضى بمعاينة المطعون ضده .
٣٦١	٥٧	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٢ - اقتصار قاعدة عدم جواز إضارة المتهم بطعنه على مقدار العقوبة .
٣٦٦	٧٩	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
		٣ - قبول الطعن . رهن بتوافر صفة للطاعن في رفعه .
		اقتصار الحكم على الفصل في الدعوى الجنائية . مقتضاه عدم قبول الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية . لانتفاء صفته . أساس ذلك . أنه ليس طرفاً في الحكم .
٣٩٠	٨٣	(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧)
		٤ - عدم قبول أسباب الطعن . التي لا تتصل بشخص الطاعن .
٩٥١	١٩٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		” ميعاد الطعن “ .
		١ - وجود الطاعن تحت التحفظ بوحدة العسكرية . عذر قهري يحول بينه وبين التقرير بالطعن في الميعاد .
٢٥٧	٥٦	(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قبول الطعن شكلا . رهن بالتقرير به في الميعاد .
٤٨١	١٠٠	(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
		٣ — عدم جواز احتساب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن الميعاد المقرر للطعن . مثال في إستئناف .
٩٦٧	١٩٩	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		”الخصوم في الطعن“ .
		العبارة في بيان المطعون ضده . بحقيقة الواقع . توجيه الطعن إلى غير المحكوم عليه المعنى بالطعن . اعتباره مجرد خطأ مادي . ما دامت مدونات الطعن تفصح عن ذلك .
٧٠٢	١٤٧	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		”أسباب الطعن“ .
		١ — اندماج الحكم في الموضوع في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
		عدم جواز النعي على هذا الحكم الاستثنائي بدعوى سابقة المحاكمة عن هذه الواقعة . فلهذا ذلك ؟
٦٥٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)
		٢ — عدم جواز النعي على الحكم لأسباب تالية لصدوره غير موجهة لقضائه خارجة عن الخصومة .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		”الحكم في الطعن“ .
		وفاة الطاعنين بالنقض بعد صدور الحكم المطعون فيه نهائيا بعدم التقرير بالطعن أو عدم إيداع الأسباب . في الميعاد . لا يحول دون الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . لأن حجية الحكم النهائي لا تتأثر بوفاة المحكوم عليه .
٤٨١	١٠٠	(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)

الصفحة

القاعدة

(ظ)

ظروف مخففة : ظروف مشددة

ظروف مخففة

١ - تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها .
موضوعي .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧) ٢٠٠ ٩٦٩

راجع أيضا . عقوبة " تطييقها " .

(القواعد أرقام ٦٧ ، ١٧٢ ، ٢٠٤ بالصفحات
أرقام ٣١٧ - ٨٢٩ ، ٩٩٨)

ظروف مشددة

راجع . سبق إصرار . وعود .

(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٨٥٠)

(ع)

عاهة عقلية . عاهة مستديمة . عرض صور منافية
للآداب . عقد توريد . عقوبة . عمل . عود

عاهة عقلية

راجع : مسئولية جنائية .

(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٤٢)

الصفحة	القاعدة	
		عاهة مستديمة
		راجع . ضرب "أحدث عاهة"
		عرض صور منافية للاداب
		عدم كفاية اطلاع المحكمة . وحدها . على الصور المنافية للاداب في جريمة حيازتها . وجوب عرضها على بساط البحث . بالجلسة . مخالفة ذلك . يعيب الحكم .
٧٤٦	١٥٦	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		عقد توريد
		راجع . غش في عقد توريد
		(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١١٩) .
		عقوبة
		"العقوبة التكميلية" .
		عقوبة المصادرة المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قصرها على الجواهر والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة . عدم اتساع نص هذه المادة لما يضبط من نقود المتهم .
٩٨٧	٢٠٢	(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		"العقوبة الأخف" .
		القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ تنظيم التعامل في النقد الأجنبي .

الصفحة	القاعدة	
		يعتبر قانونا أصح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
		لكل شخص الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه من نقد أجنبي من غير العمليات الممنوعة قانونا .
		حظر التعامل بأى عملية من عمليات النقد الأجنبي إلا عن طريق الجهات المحددة قانونا .
٣٩٣	٨٤	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		” تطبيق العقوبة “ .
		١ - عقوبة المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات .
		المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات . التزول عن هذا القدر خطأ في تطبيق القانون .
١١٦	٢٤	(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٢ - عقوبة جريمة حيازة المخدر . هى ذاتها عقوبة إحرازه .
١٥٦	٣٤	(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٣ - مساواة القانون بين الفاعل والشريك فى جريمة الخطف . اعتبار المتهم فاعلا أصليا فيها سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره . ما دام قد ثبت مساهمته فيها .
١٦٩	٣٧	(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
		٤ - عقوبة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧

الصفحة	القائمة	
		من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه . إغفال القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ / ١ سالفه البيان . خطأ في القانون .
٣١٧	٦٧	(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٥ - المادة ١٧ من قانون العقوبات . تجيز إبدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب . في مواد الجنايات والجناح . بعقوبات مقيدة للحرية . أخف .
٣١٧	٦٧	(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٦ - معاقبة المتهم بالغرامة ومصادرة النقد الأجنبي المضبوط . طبقاً للمادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . يستتبع وجوب القضاء بغرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبي موضوع التعامل الذي لم يضبط .
٣٩٣	٨٤	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٧ - حق محكمة النقض في نقض الحكم . من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . متى صدر بعد الحكم المطعون فيه . قانون يسرى على واقعة الدعوى . أصاح للمتهم .
		صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات . أصاح للمتهم في جنائية اختلاس مال لم يتجاوز خمسمائة جنيه . أماس ذلك ؟
٤٠٦	٨٥	(الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ . بما تضمنته من عقوبات . يعتبر أصالح لثبهم من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاستيراد والتصدير .
٦٧٤	١٤٣	(الطن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥) ٩ - توقيع العقوبة في حدود النص المنطبق . من اطلاقات محكمة الموضوع .
٦٨٤	١٤٤	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥) ١٠ - ضبط سلاح ناري وذخيرة ونحوه مع شخص . لا ارتباط بين جنائتي إحرار السلاح الناري وذخيرته . وبين جنائية إحرار المخدر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٦٨٤	١٤٤	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥) ١١ - أعمال المحكمة للسادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إلى ذلك . لا يعيب الحكم . ما دامت العقوبة في الحدود التي رسمها القانون . تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع .
٨٢٩	١٧٢	(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠) ١٢ - تعديل الوصف من اشتراك في قتل عميد إلى فاعل أصلي فيه . لا يستوجب لفت نظر الدفاع . مناط ذلك . النهي على الحكم بسبب هذا التعديل . عدم قبوله . لأن عقوبة الشريك في هذه الحالة هي عقوبة الفاعل الأصلي .
٨٣٥	١٧٣	(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠) ١٣ - تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . موكل لقاضي الموضوع .
١٩٨	٢٠٤	(الطن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه . إقتضارها على العقوبة والتعويض المحكوم بهما . فلا يجوز الحكم بعقوبة أشد أو تعويض أزيد مما ورد بالحكم المطعون فيه .
		طعن المتهم في الحكم القاضي بالحبس مع وقف التنفيذ . نقض هذا الحكم والإحالة . قضاء محكمة الإحالة بالحبس مع وقف التنفيذ . من تاريخ صدور الحكم الأخير لا يضر بمركز المتهم .
١٠٨٥	٢٢١	الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٧٧ (... ..)
٣٦٦	٧٩	(والطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١) (... ..)
		”عقوبة الجرائم المرتبطة“ .
		١ — بيان الحكم أن الجرائم التي ارتكبتها المتهمون وقعت لغرض واحد . ومعاقبته كل منهم بعقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم إعمالاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال منه عدم ذكر الجريمة ذات العقوبة الأشد .
٨٧٥	١٨١	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣) (... ..)
		٢ — تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . إغفال تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . رغم وجوب ذلك . خطأ قانوني يستوجب تدخل محكمة النقض .
		مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟
٨٩٧	١٨٦	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١) (... ..)
		”عقوبة مبررة“ .
		١ — عدم جدوى التمسك بانتفاء سبق الإصرار . ما دامت العقوبة المحكوم بها مقرررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .
٣٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤) (... ..)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قول المتهم بأنه انتوى قتل المجنى عليه في الليلة السابقة على الحادث . يتوافر به سبق الاصرار .
		دخول العقوبة المقررة بها في نطاق عقوبة القتل العمد .
		لا جدوى معه من المجادلة في توافر أو عدم توافر سبق الاصرار .
٣٠٥	٦٤	(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)
		٣ — النعي على المحكمة عدم مواجهة الطاعن بإضافة فقرة خاصة بظرف مشدد . عدم جدواه . متى كانت العقوبة الموقعة عليه هي عقوبة الجريمة مجردة من هذا الظرف . مثال في إصابة خطأ .
٣٤٦	٧٤	(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
		٤ — النعي على المحكمة قعودها عن تنبيه الطاعن بإضافتها المادة ١٨٥ عقوبات . لا يبيح الحكم . طالما كان يعلم بمحصول هذا التعديل قبل نظر الاستئناف وكانت العقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عقوبات . التي ثبتت في حقه .
٧٨٦	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠)
		٥ — انعدام مصاحبة الطاعن في النعي على الحكم بعدم اطلاع المحكمة على الورقة المزورة أو عدم بيان مواد العقاب . طالما قضى بإدانته عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .
٨٩٧	١٨٦	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١)
		”الإعفاء من العقوبة“ .
		١ — الإعفاء من العقاب المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قاصر على العقوبات الواردة بالمواد

الصفحة	القاعدة	
		٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون . انتهاء المحكمة إلى أن إحراز المخدر كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . مقتضاه عدم قبول دعوى الإغفاء .
٤٤١	٩١	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		٢ — تقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب . طبقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . غير لازم . إلا إذا دفع بذلك . متى يعفى المتهم من العقاب بعد علم السلطات . بجرمة حيازته أو إحرازه للمخدر ؟
٦٢٦	١٣٢	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
عمل		
		١ — من يعمل في عمل عرضي مؤقت لا يستغرق أكثر من ستة أشهر ولا يدخل بطبيعته فيما يزاوله رب العمل . لا يخضع لأحكام عقد العمل الفردى . مادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . متى لا يعتبر العمل عرضيا ؟
٢٣٠	٥١	(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
		٢ — مساءلة المتهم عن جريمة عدم تحرير عقد عمل وإنشاء ملف للعامل . رهن بثبوت صفة كرب عمل . الدفع بانتفاء هذه الصفة . جوهرى . يستوجب ردا .
٤٨٩	١٠٢	(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)
		٣ — لا تعدد في العقاب على تعيين عمال دون شهادة قيد . حلة ذلك .
٦٦٢	١٤٠	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)

الصفحة	القاعدة
	ع-ود
	إعتراف المتهم بالتحقيقات . بسبق الحكم عليه في جريمة إحراز مخدر . انتهاء المحكمة إلى عدم توافر ظرف العود في حقه . صحیح . ما دامت النيابة لم تثبت صحة ما اعترف أو تطلب أجلا لإثبات ذلك . نعى النيابة بإغفال الحكم اعتراف المتهم في هذا الصدد . غير صحیح .
٨٥٠	١٧٥ (الطن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)

(غ)

غش . غش في عقد توويد . غرامة

غش

عدم التعرض لدفاع الطاعن الجوهري . إيرادا وردا . قصور .
مثال في غش .

إثارة عدم مراعاة ما أوجب به القانون عند أخذ العينة . وطرق
التحليل حسب المواصفات القياسية . دفاع جوهري . التفات
الحكم عنه . قصور .

٤٥٧	٩٤ (الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
-----	--

راجع أيضا : إختصاص .

(القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١٠٠٢)

غش في عقد توريد

جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦
مكررا عقوبات • جريمة عمدية • تتطلب إتيان الإرادة إلى الإخلال
العمدي بالعقد أو الغش في تنفيذه مع العلم بذلك • خلو النص
المذكور من إقراض العلم بالغش •

(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧) ... ٢٥ ... ١١٩

غرامة

معاينة المتهم بالغرامة ومصادرة النقد الأجنبي المضبوط طبقا
للمادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ • يستتبع وجوب القضاء
بغرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبي موضوع التعامل الذي
لم يضبط •

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ٨٤ ... ٣٩٣

(ف)

فاعل أصلي

١ — مساواة القانون بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف •
اعتبار المتهم فاعلا أصليا فيما سواه ارتكبه بنفسه أو بواسطة غيره •
ما دام قد ثبت مساهمته فيها •

(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ٣٧ ... ١٦٩

٢ — تعديل الوصف من اشتراك في قتل عمدا إلى فاعل
أصلي فيه لا يستوجب لفت نظر الدفاع • مناط ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
٨٣٥	١٧٣	النعى على الحكم بسبب هذا التعديل . عدم قبوله لأن عقوبة الشريك فى هذه الحالة هى عقوبة القاعل الأصلى . (الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٨٧٥	١٨١	٣ — انتهاء الحكم إلى أن الطاعين استعملوا أسلحة قاتلة بطبيعتها وأنهم أطلقوها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه إحداهما وأصابت الأخرى المجنى عليهم الآخرين . كفايته تليلا على توافرية القتل فى جانبهم وإن استعمل أحدهم عصا فى الاعتداء . طالما ثبت اتفاقهم جميعا على القتل . (الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
٨٧٥	١٨١	٤ — سبق الإصرار على القتل فى حق المتهمين . أثره . تضامنهم فى المسئولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين . المادة ٣٩ عقوبات . (الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
(ق)		
قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف . قرارات إدارية . قصد جنائى . قضاء عسكرى . قمار . قوة الأمر المفضى		
قانون		
” قانون أصلاح “ .		
٣١٥	٤٨	١ — صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يجعل إقامة مبنى لائزىد قيمته فى مجموعها على خمسة آلاف جنيه . قبل الحصول على موافقة اللجنة الخاصة . فعلا غير مؤثم فى هذا الخصوص . إعتباره قانونا أصلاح فى هذا الصدد . (الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — جريمة البناء بدون ترخيص لم يتناولها القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بالتعديل . وإن شدد عقوبتها . إعتبار القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أصلح للتهمة في هذا الخصوص .
٢١٥	٤٨	(الطنن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
		٣ — القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي يعتبر قانونا أصلح بما جاء في نصوص من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
		لكل شخص الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه من نقد أجنبي من غير العمليات الممنوعة قانونا .
		حظر القيام بأي عملية من عمليات النقد الأجنبي إلا من طريق الجهات المحددة قانونا .
٢٩٣	٨٤	(الطنن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٤ — حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . متى صدر بعد الحكم المطعون فيه . قانون يسري على واقعة الدعوى . أصلح للتهمة .
		صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات . أصلح للتهمة في جنائية اختلاس مال لم يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه . أساس ذلك .
٤٠٦	٨٥	(الطنن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٥ — القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بما تضمنته من عقوبات . يعتبر أصلح للتهمة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاستيراد والتصدير .
٦٧٥	١٤٣	(الطنن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — قاعدة سريان القانون الأصلح . مجال سريانها القواعد الموضوعية . دون الإجرائية . الإجراء يظل خاضعا للقانون السارى وقت صدوره . رفع الدعوى الجنائية فى ظل قانون لا يعلق رفعها على طلب أو إذن . صدور قانون يوجب ذلك . لا أثر له فى صحة رفعها .
٦٧٥	١٤٣	(الطن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		٧ — القانون الأصلح . ماهيته . قانون النقد الجديد رقم ٩٧ سنة ١٩٧٦ أصلح من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل فى خصوص ما جاء به من أحكام متعلقة بحيازة الأفراد وتعاملهم وعرضهم لمسا فى حوزتهم من نقد أجنبي .
١٠٤٨	٢١٣	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)
٦٧٥	١٤٣	(والطن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		”تطبيقه“ .
		١ — عدم الاعتداد بالتعايم . فى مقام تطبيق القانون .
٦٢٢	١٣١	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٢ — الادعاء بالجهل بإجراءات الحصول على الترخيص وأن قانون المباني لا يعد من القوانين الجنائية . دفاع قانونى ظاهر البطلان .
		القانونان ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ مكملان لأحكام قانون العقوبات .
٢١٥	٤٨	(الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
		”تفسيره“ .
		١ — حق المحافظ فى إصدار قرار باعفاء أبنية بذاتها من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والفوارات المنفذة له

الصفحة	القاعدة	
		مجرد صدور توجيهات من المحافظ بالتمكين من إنهاء الأعمال في مبنى معين عدم اعتبارها قرارا بالإعفاء من أحكام القانون المذكور .
٣٣٠	٧٠	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦)
		٢ — الرقابة على أعمال النقد الأجنبي تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون متى كان موضوعها نقدا أجنبيا وكان من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كانت من حق الدولة أن تحصل عليه .
٣٩٣	٨٤	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٣ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصرها على الجواهر أو النباتات . المضبوطة والأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة . عدم اتساع نص هذه المادة لما يضبط من نقود المتهم .
٩٨٧	٢٠٢	(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٤ — قيد تحريك الدعوى الجنائية المنصوص عليه بالمادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل . في حقيقته طالب . تتعلق بالجريمة لا بأشخاص مرتكبيها . بقوة الأثر العيني له . مؤدى ذلك ؟
		حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية . أصل عام . لا يرد عليه القيد إلا استثناء . أساس ذلك .
١٠٤٨	٢١٣	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)
٣٩٣	٨٤	(والطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

الصفحة	المقابلة	
		<p>”سريانه من حيث الزمان“ .</p> <p>قاعدة سريان القانون الأصلح . مجال سريانها القواعد الموضوعية دون الإجرائية الاجراء يظل خاضعا للقانون الساري وقت صدوره . رفع الدعوى الجنائية في ظل قانون لا يعلق رفعها على طالب وإذن . صدور قانون يوجب ذلك . لا أثر له في صحة رفعها .</p>
٦٧٥	١٤٣	<p>(الطن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)</p> <p>قبض</p> <p>١ — التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها .</p> <p>توافره يتيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه .</p> <p>تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط . تحت رقابة سلطة التحقيق . وإشراف محكمة الموضوع . مادام سائغا .</p> <p>إخراج شخص قطعة مخدر من جيبه . كعينة . وتقديمها للضابط المتظاهر بأنه موند من قبل أحد تجار المخدرات .</p> <p>تلبس . حق الضابط في القبض على هذا الشخص .</p>
١٥٩	٣٥	<p>(الطن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)</p> <p>٢ — الاشتباه لغير ذوى الشبهة . غير وارد في القوانين الجنائية . مجرد الارتباك والحيرة . لا تحقق بهما الدلائل الكافية على وجود اتهام يبرر القبض والتفتيش .</p>
٤١٦	٨٧	<p>(الطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)</p> <p>٣ — تقدير توافر أو انتفاء حالة التلبس . لرجل الضبط القضائي . تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع</p> <p>توافر التلبس بجناية . القبض على متهم فيها . واعرافه على آخر بارتكابها معه . حق رجل الضبط القضائي في القبض عليه .</p>
٤٥٢	٩٣	<p>(الطن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ — دخول الضابط المقهى . أمره الحاضرين بعدم التحرك . يخلى أحدهم عن لفافة تحوي مخدر . تلبس . يبيح القبض عليه وتفتيشه .
٥٩١	١٢٥	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٧) راجع أيضا . تفتيش . ودفع . ” الدفع ببطلان التفتيش ” . (القاعدة رقم ٥٩ بالمجلة رقم ٢٧٣)
		قتل خطأ
		١ — القول بحصول الواقعة من حادث قهري . رهن بالايكون للجاني يد في حصول الضرر وبالا يكون في قدرته منعه . مثال في قتل خطأ .
٢٣٧	٥٢	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٧) ٢ — تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه جنائيا . ومدنيا . موضوعي . ما دام سائغا .
٣٢٠	٩٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٧٧)
٥٤٢	١١٥	(والطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢/٥/١٩٧٧)
١٠١٦	٢٠٨	(والطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٧) ٣ — تقصير المسالك في موالاة صيانة ملاك وتربيته . خطأ . يرتب مسؤوليته عن الضرر الذي ينشأ عنه .
٤٧٦	٩٩	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٧) ٤ — إنزال المتهم . الأسلاك الكهربائية — حتى قرب الأرض . انصرافه دون فصل التيار عنها . اصطدام شخص بها . وصعقه . يتوابعه ركني الخطأ ورابطة السببية . في جريمة القتل الخطأ .
٥٠٠	١٠٦	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٧)

الصفحة	المقاعدة	
		٥ — عدم رسم القانون شكلا معينا لصباغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده . مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها . مثال في قتل خطأ .
٦١٤	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٦ — عدم تحديد أى من إطارات المقطورة صدم المجنى عليه . لا يعيب الحكم .
٦١٤	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٧ — السرعة التي تصلح أساسا للمسائلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ والإصابة الخطأ . هي مجاوزة الحد الذي يقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه . تقدير ذلك . موضوعي .
٦١٤	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٣٢٠	٦٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		٨ — تمسك الطاعن باحتمال فساد حقنة البندولين التي سببت الوفاة لعيب في تصنيعها أو لسوء حفظها . الالتفات عن ذلك قصور لا يغنى عنه تساند الحكم إلى أدلة أخرى .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
		راجع أيضا . إنبات . "خبرة" .
		(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٨٨٨)
		دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .
		(القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ٩٠٩)

قتل عمد

١ - إدانة المتهم في جناية قتل عمد . وجوب تحدث الحكم عن قصد القتل استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . إغفال ذلك . قصور .

مثال . استخلاص قصد القتل من مجرد أن المتهم جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها ولما حاربت الاستغاثة أطبق عليها ليكتم أنفاسها وظل على ذلك حتى فارقت الحياة لا يكفي . أساس ذلك .

٧ (الطن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٠) ... ١٢

٢ - متى . - القصد الجنائي في جريمة - العمد ؟
استخلاص نية القتل . موضوعي . ما دام سائغا .
مجرد إطلاق سلاح ناري على المجنى عليه وتعميد إصابته .
لا يكفي لتوافر قصد القتل .

عدم تدليل الحكم على توافر هذا القصد . قصور .

٨٧ (الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦) ... ١٩

٣ - صحة القضاء بالبراءة عند الشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . رهن باحاطة المحكمة بالدعوى عن بصرو وبصيرة .

إغفال المحكمة . دايلا من أدلة الثبوت . دون إبداء الرأي فيه .
مفاده . عدم إحاطتها بأدلة الدعوى .

عدم تعرض المحكمة في أسباب حكمها التهمتي إحراز سلاح وذخيرة منسوبة للمتهم مع تهمة القتل . العمد . النص في المنطوق على مصادرة السلاح . مفاده . عدم إحاطتها بعناصر الدعوى .

١٢ (الطن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢٠) ... ٣

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إقامة الحكم . على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيبه . مثال في قتل عمد .
		استدلال الحكم على جدية أقوال الشهود بتحقيق النيابة . إلى بما قرروه بجلاسة المحاكمة . على غير أصل . عيب . تساند الأدلة في المواد الجنائية . أثره .
١٩٨	٤٤	(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
		٥ — استظهار الحكم سبق الاصرار من الباعث على الجريمة وتحريات المباحث عن ذلك . سائغ .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٦ — قول المتهم بأنه انتوى قتل المجنى عليه في الليلة السابقة على الحادث . يتوافر به سبق الاصرار . دخول العقوبة المقررة بها في نطاق عقوبة القتل العمد . لا جدرى معه من المجادلة في توافر أو عدم توافر سبق الاصرار .
٣٠٥	٦٤	(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)
		٧ — سبق الاصرار . معناه . كيف يتحقق . أمثلة .
٣٢٧	٦٩	(الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦)
٥١٠	١٠٩	(والطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٧١٣	١٥١	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٨٧٥	١٨١	(والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات الخارجية . استخلاصه . موضوعي . أمثلة .
٣٤٠	٧٣	(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
٣٤٠	٥٤	(والطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٥١٠	١٠٩	(والطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٧١٣	١٥٠	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٧٥٩	١٥١	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٩٤٣	١٩٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
٩٩٣	٢٠٢	(والطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٩ - تقدير توافر أو انتفاء حالة التلبس . لرجل الضبط القضائي . تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . توافر التلبس بحماية : القبض على متهم فيها . واعترافه على آخر بارتكابها معه . حق رجل الضبط القضائي في القبض عليه . مثال في قتل عمد .
٤٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		١٠ - خطأ الحكم في تحديد إصابة لا دخل لها في إحداث الوفاة . لا أثر له .
٥١٠	١٠٩	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		١١ - اقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى . لا يستتبع ضرورة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى هذا التعديل . مثال في تعديل الوصف من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى موت .
٥٢٠	١٩٠	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . مثال في قتل عمد .
٥٢٠	١١٠	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
		١٣ — سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة . بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي استخلاصا .
		الترصد هو تربص الجاني للجنى عليه مدة من الزمن طالبت أو قصرت في مكان يتوقع قدومه منه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالإعتداء عليه .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		١٤ — كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تطابق الدليين ليس بلازم . مثال في قتل عمد .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		١٥ — اتفاق الطاعن وآخرين على السرقة . وقوع جريمة قتل من الآخرين حال تنفيذ السرقة . مساءلة الطاعن عنها كنتيجة لقصده الاحتمالي . صحيح . نفى الطاعن اسهامه في القتل . غير مجد . أساس ذلك .
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		تعديل الوصف من إشترك في قتل عمد إلى فاعل أصلي فيه لا يستوجب لفت نظر الدفاع مناط ذلك .
		الذهي على الحكم بسبب هذا التعديل . عدم قبوله لأن عقوبة الشريك في هذه الحالة هي عقوبة الفاعل الأصلي .
٨٣٥	١٧٣	(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — سبق الاصرار . حالة ذهنية . استخلاصها . موضوعي . قول الحكم أن الطاعنين أعدوا أسلحة نارية وقصدوا مكان جلوس المجنى عليه الأول وبادروه باطلاق النار عليه والضرب بعضا دون مقدمات . ثارا لاعتداء ابن عمه صباح ذات اليوم على أحدهم . كفايته تدليلا على توافر سبق الاصرار في حقهم . (الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣) ... ١٨١ ٨٧٥
		١٧ — انتهاء الحكم إلى أن الطاعنين استعملوا أسلحة قاتلة بطبيعتها وأنهم أطلقوها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه أحداها وأصابت الأخرى المجنى عليهم الآخرين كفايته تدليلا على توافر نية القتل في جانبهم وإن استعمل أحدهم عصا في الاعتداء طالما ثبت انفاقهم جميعا على القتل . (الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣) ... ١٨١ ٨٧٥
		١٨ — سبق الاصرار على القتل في حق المتهمين . آثره . تضامنهم في المسؤولية عن تلك الجريمتين كفاعلين أصليين . المادة ٣٩ عقوبات . (الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣) ... ١٨١ ٨٧٥
		١٩ — بيان الحكم أن الجرائم التي ارتكبتها المتهمون وقعت لغرض واحد . ومعاقبته كل منهم بعقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم إعمالا لحكم المادة ٣٢ عقوبات — لا ينال منه عدم ذكر الجريمة ذات العقوبة الأشد . (الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣) ... ١٨١ ٨٧٥

الصفحة	القاعدة	
٨٨١	١٨٢	٢٠ - تسجيل الحكم أن الحادث ارتكب أخذاً بثأر ابن عم الطاعن . لا يكفي بذاته لتوافر قصد الاعتداء أو نية إزهاق روح المجنى عليه لديه . مادام أن كل ما استند إليه هو مجرد مصاحبته لمن أطلق النار بخفاة على المجنى عليه فأورداه قتيلاً . (الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
٩٤٣	١٩٥	٢١ - استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل وبين وفاته في معرض سرده لشهادة الطبيب الشرعي بالجلسة وما تضمنته من مسائل فنية كفايته سنداً لذلك . (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
٩٧٦	٢٠١	٢٢ - استطراد الحكم إلى ما لا أثر له في تكوين عقيدته . لا يعيبه . مثال . الاشتراك إنما يكون في الجريمة ذاتها . وجود علاقة مباشرة بين الشريك والفاعل الأصلي . غير لازم . المادة ٤ . عقوبات . عدم جواز النعي على حكم البراءة . إلا من النيابة العامة . مثال في قتل عمد . (الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧) راجع أيضاً . إثبات . " بوجه عام " . " خبرة " . (القاعدتان رقما ١٩٥ و ٢٠١ بالصحيفتين رقمي ٩٤٣ ، ٩٧٦) ورابطا . وعقوبة . " تطبيقيهما . (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٤٧) ودفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . (القاعدتان رقما ١٢٨ و ٢٠١ بالصحيفتين رقمي ٦٠٤ ، ٩٧٦)

الرقم	القاعدة	الصفة
	<p>قذف</p> <p>راجع . سب وقذف .</p> <p>قرارات إدارية</p> <p>حق المحافظ في إصدار قرار باعفاء أبنية بذاتها من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقرارات المنفذة له .</p> <p>مجرد صدور توجيهات من المحافظ بالتمكين من إنهاء الأعمال في مبنى معين . عدم اعتبارها قرارا بالاعفاء من أحكام القانون المذكور .</p>	
٣٣٠	٧٠	(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦)
	<p>قصد جنائي</p> <p>١ — تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة في ذاتها . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة . لا عبرة بالباعث على توجيهها . مثال .</p>	
١٤	٢	(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢)
	<p>٢ — إدانة المتهم في جناية قتل عمده . وجوب تحدث الحكم عن قصد القتل استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . إغفال ذلك . قصور .</p> <p>مثال . استخلاص قصد القتل من مجرد أن المتهم جثم فوق المجنى عليها أثناء نوبتها ولما حاولت الاستغاثة أطبق عليها ليكتم أنفاسها وظل على ذلك حتى فارقت الحياة . لا يكفي . أساس ذلك .</p>	
٥٧	١٢	(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - استخلاص قصد الاتجار في المخدر . موضوعي . مادام سائغا . مثال على استخلاص غير سائغ في نفي قصد الاتجار .
٦٧	١٤	(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٤ - ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . نفي استفادته . ليس فقط من أقوال الشهود . بل من ظروف الدعوى وملايساتها .
٧٧	١٦	(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٥ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة القتل العمد . استخلاص نية القتل . موضوعي . مادام سائغا . مجرد إطلاق سلاح ناري على المجنى عليه وتعمد إصابته . لا يكفي لتوافر قصد القتل . عدم تدليل الحكم على توافر هذا القصد . قصور .
٨٧	١٩	(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
		٦ - منازعة المتهم بجريمة تقليد مصنف . في توافر القصد الجنائي لديه . توجب على المحكمة استظهار هذا القصد بخالفة ذلك . قصور . يوجب نقض الحكم .
١٤٤	٣١	(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٧ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال ؟
١٦٩	٣٧	(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — استخلاص القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الحشيش . موضوعي .
		كون الدليل في المواد الجنائية صريحاً ومباشراً . غير لازم .
٢٠٦	٤٦	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
		٩ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سندا للأذن بالتفتيش ونسبة المخدر للمتهم . لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الاتجار .
٢٥٢	٥٥	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		١٠ — قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات الخارجية . استخلاصه . موضوعي .
٣٤٠	٧٣	(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
٢٤٠	٥٤	(والطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٥١٠	١٠٩	(والطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٧١٣	١٥٠	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٧٥٩	١٥٩	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٩٤٣	١٩٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
٩٩٣	٢٠٣	(والطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		١١ — قول المتهم بأنه انتوى قتل المجني عليه في الليلة السابقة على الحادث . يتوافر به سبق الاصرار .
		دخول العقوبة المقررة بها في نطاق عقوبة القتل العمد . لا جدوى معه من الجبالة في توافر أو عدم توافر سبق الاصرار .
٢٠٥	٦٤	(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — مجرد قعود الجاني عن رد الشيء المودع لديه لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التبييد . وجوب ثبوت نية تملكه للشيء .
٣٧٣	٨٠	(الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
		١٣ — القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . قصد عام . متى يتحقق ؟
٣٧٨	٨١	(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
		١٤ — تقدير قيام القصد الجنائي من عدمه من ظروف الدعوى . موضوعي . مثال في تسهيل دعارة .
٤٦٣	٩٦	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
		١٥ — تحقق جريمة تسهيل عادة الفجور أو الدعارة في المحال المفتوحة للجمهور بعلم المالك أو المدير بأن من قبلهم في محله اعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها .
		المادة ٢/٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .
٤٦٣	٩٦	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
		١٦ — عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التبييد إلا بانصراف نية المتهم إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه .
٥٢٦	١١١	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		١٧ — كفاية استخلاص الحكم لركن الاختلاس . في جريمة السرقة . التحدث عنه صراحة . غير لازم .
٥٤٧	١١٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		١٨ — معنى القصد الجنائي في جريمة السرقة ؟
		التحدث عن هذا القصد استقلالاً . غير لازم .
٥٤٧	١١٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — قيام المتهم بفض أجولة ووضعها أكياس النايلون المعبأة بالأفيون التي كانت بداخل هذه الأجولة في مكان خفي بجسم سفينة . يتوافر به علمه بكنه هذا المخدر .
٥٥٦	١١٧	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		٢٠ — التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . متى لا يلزم ؟
		متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ؟
٦٠٩	١٢٩	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		٢١ — ثبوت علم الجاني بأن ما يحزره مخدرا . يتوافر به القصد الجنائي في جريمة احرازه . استظهار هذا القصد . موضوعي .
٦٢٦	١٣٢	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
		٢٢ — إثبات الحكم عند تحصيله للواقعة وإيراده لأقوال الشاهد . أن تحريات الشرطة دلت على اتجار المتهم في المواد المخدرة وأنه يجلبها من الصحراء الغربية لتروييحها بين عملائه . ثم انتهائه إلى خلو الواقعة من دليل يساند قصد الاتجار لدى المتهم تناقض يعيبه .
		تقدير توافر أو انتفاء قصد الاتجار في المخدر . موضوعي
		ما دام سائغا . مثال على استخلاص غير سائغ في نفى قصد الاتجار .
٦٨٤	١٤٤	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		٢٣ — متى يتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ — ٢ مكررا أ " عقوبات " .
٧٣١	١٥٢	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)

الصفحة	القائمة	
		٢٤ - وقوع الضرر بالفعل في جريمة تزوير ورقة عرفية . غير لازم . كفاية احتمال وقوعه . مناط البحث في وجود أو احتمال الضرر . يكون عند وقوع التغير . معنى القصد الجنائي في جريمة التزوير .
٧٣٧	١٥٤	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		٢٥ - تحرير الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب في حضور شخص . وإبلاغ آخر بفجواه وتعهد إرساله إلى زوج المجنى عليها . يتوافر به ركني العلانية والقصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا . استخلاص القصد الجنائي في جريمة السب والقذف علنا . موضوعي .
٧٤٢	١٥٥	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)
		٢٦ - عدم التزام المحكمة بالتحدث عن نية السرقة . متى انتهت إلى توافر أركان جريمة الشروع فيها .
٧٥٩	١٥٩	(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٢٧ - استخلاص قصد القتل موكول لمحكمة الموضوع تستشفه من الظروف والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجنائي وتتم عما يضره في نفسه .
٨٣٥	١٧٢	(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		٢٨ - سبق الاصرار . حالة ذهنية . استخلاصها . موضوعي . قول الحكم إن الطاعنين أعدوا أسلحة نارية وقصدوا مكان جلوس المجنى عليه الاول وبأذروه باطلاق النار عليه والضرب بعضا درن مقدمات . نارا لاعتداء ابن عمه صباح ذات اليوم

الصفحة	القائمة	
		على أحدهم . كفايته تدليلا على توافر سبق الاصرار في حقهم .
٨٧٥	١٨١	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣) ٢٩ — انتهاء الحكم إلى أن الطاعنين استعملوا أسلحة قاتلة بطبيعتها وانهم أطلقوها صوب المجنى عليه الأول عدة مرات فأصابه أحداها وأصاب الأخرى المجنى عليهم الآخرين كفايته تدليلا على توافر نية القتل في جانبهم وأن استعمل أحدهم عصا في الاعتداء طالما ثبت اتفاقهم جميعا على القتل .
٨٧٥	١٨١	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣) ٣٠ — تسجيل الحكم أن الحادث ارتكب أخذا بثأر ابن عم الطاعن . لا يكفي بذاته لتوافر قصد الاعتداء أو نية ازهاق روح المجنى عليه لديه . مادام أن كل ما اسند إليه هو مجرد مصاحبته لمن أطلق النار لجأة على المجنى عليه فأرداه قتيلا .
٨٨١	١٨٢	(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣) ٣١ — تقدير توافر قصد الانجراف في المواد المخدرة . موضوعي . مثال . للحكمة أن ترى في التحريات ما يبرر الاذن بالتفتيش وأن تطرحها فيما عداه أساس ذلك .
٩١٧	١٩١	(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦) ٣٢ — تحقق جريمة المادة ٢/١٣٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة ولولم يقع عند السب أو القذف . تعهد بوجبه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة .
٩٦٩	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)

الصفحة	القائمة	
١٠٦٦	٢١٦	٣٣ — دفع الاتهام بأن عدم تنفيذ الحكم بالتعويض مرده عدم وجود مصرف مالي . اطراح الحكم هذا الدفاع بقالة أنه من الطبيعي توافر ذلك المصرف . قصور في بيان القصد الجنائي . (الطنن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥)
		« القصد المفترض »
٣٧٨	٨١	سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد . مقترض . على الساحب متابعة حركات رصيده . (والطنن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
قضاء عسكري		
راجع : اختصاص ولائي .		
(القاعدة رقم ١٥٩ بالصيغة رقم ٧٥٩)		
قار		
٩٣٠	١٩٣	١ — كون المسكن مغلقا وقت حضور الضابط لتنفيذ إذن الضبط . لا ينفي عنه صفة تردد الناس عليه بدون تمييز للعب القمار . (الطنن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
٩٣٠	١٩٣	٢ — تحقق جريمة إدارة محل للعب القمار فيه . رهن بفتحته للاعبين في الأوقات المقررة بينهم يزاولون ألعاب القمار . ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر . (الطنن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)

قوة الأمر المقضى

راجع . إثبات . قرائن . "قوة الأمر المقضى" .
وحكم . "حجيته" .

(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٢٧)

(ك)

كحول

تقدير الحكم . رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول .
يستوجب بيان الأساس الذى تقيم عليه المحكمة تقدير الرسم .
مخالفة ذلك . قصور .

(الطنن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥) ... ١٤٢ ... ٦٧٠

(م)

مأمورو الضبط القضائي . محال عامة . محاماة .
محضر الجلسة . محكمة الأحداث . محكمة استئنافية .
محكمة الإعادة . محكمة ثانى درجة . محكمة الجنايات .
محكمة عليا . محكمة لموضوع . محكمة النقض .
مرفق عام . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
مستشار الإحالة . مصادرة . معارضة . مواد مخدرة .
موطن . موظفون عموميون .

مأمورو الضبط القضائي

١ — حق مأمورو الضبط القضائي فى سؤال المتهم . دون
استجوابه .

الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة في التعويل على ما يتضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات . تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي . ما دام سائغا . (الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ... ١
٥		٢ — التلبس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها . توافره يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه . تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط . تحت رقابة سلطة التحقيق . وإشراف محكمة الموضوع . ما دام سائغا . إخراج شخص قطعة مخدر من جيبه . كعينة . وتقديمها للضابط المتظاهر بأنه موفد من قبل أحد تجار المخدرات . تلبس . حق الضابط في القبض على هذا الشخص . (الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠) ... ٣٥
١٥٩	٣٥	
٤١٦	٨٧	(والطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ٨٧
		٣ — حضور الضابط للتحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يعد إكراها طالما لم يستغل بأذى ماديا كان أو معنويا . مجرد الخشية منه لا تعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف . (الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ... ٨٤
٣٩٣	٨٤	
٧١٣	١٥٠	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦) ... ١٥٠

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تقدير توافر أو انتفاء حالة التلبس . لرجل الضبط القضائي . تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع . توافر التلبس بجناية . القبض على متهم فيها . واعترافه على آخر بارتكابها معه . حق رجل الضبط القضائي في القبض على هذا الآخر .
٤٥٢	٩٣	(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		٥ — حق رجال السلطة العامة . لإرتياد المحال العامة . لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فحسب . إدراك رجل الضبط القضائي بحسه . أن ما يحويه شيء مغلق تعد حيازته جريمة . تفديشه له . يكون على أساس حالة التلبس لا على حق إرتياد المحال العامة .
٥٩١	١٢٥	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
		٦ — مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص . تحديدهم . اختصاصهم .
٧٧٥	١٦١	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٧ — مدى اختصاص مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام . نوعيا ومكانيا .
٧٧٥	١٦١	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٨ — كون المسكن مغلقا وقت حضور الضابط لتنفيذ اذن الضبط . لا ينفي عنه صفة تردد الناس عليه بدون تمييز للعب القمار .
٩٣٠	١٩٣	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)

الصفحة	القاعدة	محال عامة
		١ - بيانات حكم الإدانة ؟ قول الحكم بوحدة المحل . . في ثلاث دعاوى . كل خاصة بإدارة محل سبق غلقه . ذرن بيان العناصر التي استمد منها هذه النتيجة . قصور . (الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٣) ٢٦ ١٢٥
		٢ - حق رجال السلطة العامة . إرتياد المحال العامة . لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فحسب . إدراك رجل الضبط القضائي بحسه . أن ما يحويه شيء مغلق . تعدد حيازته جريمة . تفتيشه له . يكون على أساس حالة التلبس . لا على حق إرتياد المحال العامة . (الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥) ١٢٥ ٥٩١
		محاماة
		١ - تعارض المصلحة بين فريقين من المتهمين . وجوب إفراد محام خاص للدفاع عن كل فريق . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أمثلة . (الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٦) ١ نقابات (والطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤) ٥٦ ٢٥٧ (والطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠) ١٧٢ ٨٢٩
		٢ - حق نقيب المحامين في اتخاذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها . تخويل هذا الحق لرئيس مجلس النقابة الفرعية بالنسبة لها ولأعضائها . المسادتان ٤٠٠٣٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . (الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢) ٢ ١٤

الصفحة	القاعدة	
٤٨١	١٠٠	٣ — عدم توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على مذكرة أسباب الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . (الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
٩٧٦	٢٠١	٤ — نذب محام واحد للدفاع عن متهمين لا تعارض بين مصالحهم . لا عيب . استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره . وتقاليد مهنته . (الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧) راجع أيضا : دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . (القاعدة رقم ١٧٢ بالمصحفة رقم ٨٢٩)

محضر الجلسة

٩٠	٢٠	١ — محضر الجلسة يكمل الحكم . في خصوص بيان المحكمة وأعضاء الهيئة وأسماء الخصوم . (الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
٩٠	٢٠	٢ — عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة . لا بطلان . ما دام قد وقع على الحكم . (الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
٨٦٥	١٧٩	(والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧) ٣ — العبرة بما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في مجلس القضاء وما هو ثابت عن ذلك بمحضر الجلسة أو نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي . عدم جواز الحاجة في ذلك إلا بالطعن بالتزوير . (الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
٥٣٨	١١٤	

الصفحة	القاعدة	
٨٦٥	١٧٩	٤ — محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص أسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الديباجة . عدا التاريخ . (الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
٩٢١	١٩٢	٥ — خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع . كما لا . لا يعيب الحكم . طالما لم يتمسك بآثاره في محضر الجلسة . (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)

محكمة الأحداث

١٠٠٢	٢٠٥	قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين . متعلقة بالنظام العام . مثال . واجب محكمة الاستئناف في تصحيح البطلان الذي يشوب حكم محكمة أول درجة والتصدي للفصل في الدعوى على موجب حكم المادة ٤١٩ / ١ إجراءات جنائية . شرطه . أن تكون محكمة أول درجة مختصة بالفصل في الدعوى ابتداء . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
------	-----	--

محكمة استئنافية

راجع : استئناف .

محكمة الإعادة

١٠٨٥	٢٢١	اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن عند إيقاف التنفيذ ومن بصيرورته نهائيا . وأن تكون مدة الإيقاف قد انقضت . نقض الحكم يعيد الدعوى إلى حالتها الأولى ويهدر الحكم المنقوض . (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
------	-----	---

محكمة ثاني درجة

راجع . استئناف .

محكمة الجنايات

١ - تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين . مع تعارض المصلحة بينهما . يعيب إجراءات المحاكمة . مثال .

(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤) ٥٦ ٢٥٧

٢ - حق محكمة الجنايات في القضاء بتعويض يزيد عن المقضى به غيابيا . عند إعادة محاكمة المحكوم عليه في جناية . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١٣) ٧٣ ٣٤٠

٣ - إحالة الدعوى الى محكمة الجنايات بوصفها جنائية . ثبوت أنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة . على المحكمة الفصل فيها . تكييفها لها بأنها جنحة قبل التحقيق والمرافعة . وجوب القضاء بعدم اختصاصها بها وإحالتها الى المحكمة الجزئية . مادة ٣٨٢ إجراءات .

(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٦) ١٨٧ ٩٠٢

راجع أيضا : إجراءات . "إجراءات المحاكمة" .

(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٤٠)

أحداث .

(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٤٧٢)

الصفحة	المقابلة	محكمة عليا
		إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة أمن الدولة . صدور الحكم فيها من هذه المحكمة بالفعل . منونة الحكم باسم محكمة الجنايات . خطأ مادي .
		محكمة أمن الدولة . محكمة استئنائية . تنازع الاختصاص بينها وبين محكمة عادية . تختص به المحكمة العليا لا المحكمة النقض .
٧٤٩	١٥٧	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٧)

محكمة الموضوع

سلطتها في تقدير الدليل :

		١ — حق المحكمة في التعويل على ما يتضمنه محضر الاستدلالات من اعترافات .
		تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي .
		ما دام سائغا .
٥	١	(الطن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١/٢/١٩٧٧)
٢٨١	٦١	(والطن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٧)
		٢ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده . إطراح كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع . لحملها على عدم الأخذ بها .
٣٠	٥	(الطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١/٣/١٩٧٧)
١٠٢	٢٢	(والطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١/١٧/١٩٧٧)
٢٤٠	٥٤	(والطن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٧)
٨٢٥	١٧١	(والطن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧)
		٣ — إقتناع المحكمة بصدق شاهد . حقها في التعويل على شهادته . ولو ثبتت قرابته لليجنى عليه .
٣٠	٥	(الطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١/٣/١٩٧٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — كفاية تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة . متى كانت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . أمثلة .
٣٥	٦	(الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
٣٨	٧	(والطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
٩٠	٢٠	(والطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
٩٧	٢١	(والطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
١٥٢	٣٣	(والطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
٣٥٧	٧٧	(والطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٤)
٧٩١	١٦٥	(والطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٧٩٥	١٦٦	(والطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٧٩٩	١٦٧	(والطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٨٥٧	١٧٧	(والطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)
٨٦٠	١٧٨	(والطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)
		٥ — عقيدة المحكمة تقوم على المعاني لا على الألفاظ والمباني .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٦ — حق المحكمة في الأخذ برواية منقولة للمجنى عليها . ولو نفت الأدلاء بها . متى اطمأنت إليها واقتنعت بصدورها عنها .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٥٢٠	١١٠	(والطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
		٧ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم . موضوعي .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
١٦٤	٣٦	(والطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
١٦٩	٣٧	(والطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
٢٢٦	٥٠	(والطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
٣٢٠	٦٨	(والطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٥١٠	١٠٩	(والطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٧١٣	١٥٠	(والطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٦)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		٨ — حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة وإطراح ما يخالفها . دون بيان العلة .
١٣٨	٣٠	(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٩ — تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا . موضوعي .
١٦٤	٣٦	(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
٣٢٠	٦٨	(والطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٨٦٥	١٧٩	(والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		١٠ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المجني عليه في التحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها .
١٦٩	٣٧	(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
		١١ — تقدير المتهم لظروف الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع الشرعي . يجب أن يكون مبنيا على أسباب معقولة . حق المحكمة في مراقبة هذا التقدير .
١٧٦	٣٨	(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١)
		١٢ — تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . لها أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما نظمته إليه في حق متهم . وتطرح ما عداه في حق آخرين .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)

الصفحة	القائمة	
		١٣ — لمحكمة الموضوع أن تعمل في عقيدتها دلي ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها أن تجزئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		١٤ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سندا للاذن بالتفتيش ونسبة المخدر للمتهم . لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الانحجار .
٢٥٢	٥٥	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		١٥ — التزام المحكمة بنص أقوال المتهم وظاهرها . ليس بلازم . لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
		١٦ — تقدير السرعة كنصر من عناصر الخطأ . موضوعي
٣٢٠	٦٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		١٧ — حق محكمة الموضوع في الأعراض عن قالة شهود النفى . ما دامت لا تثق فيها . عدم التزامها بالإشارة إليها طالما لم تستند إليها .
٣٤٦	٧٤	(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
		١٨ — الأدلة في المواد الجنائية . اقناعية . للمحكمة أن تلتفت عن دليل اللفي وأوجه حملته أوراق رسمية . ما دام يصبح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة
٤٢١	٨٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		١٩ — تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع .
٤٢١	٨٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
٦٠٩	١٢٩	(والطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٩٥١	١٩٦	(والطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن التفتيش . لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٤٣٦	٩٠	(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
٦٣٦	١٣٣	(والطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
٩٣٠	١٩٣	(والطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
٩٨٧	٢٠٢	(والطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٢١ — تقدير قيام القصد الجنائي من عدمه — من ظروف الدعوى — موضوعي .
٤٦٣	٩٦	(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
		٢٢ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى الجنائية وسيلة دفاع . خضوعه لتقدير المحكمة .
٦٦٦	١٤١	(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
١٠٨١	٢٢٠	(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		٢٣ — قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر ولأنما بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه . استخلاص هذه النية موكول لقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٧٥٩	١٥٩	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		٢٤ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .
٧١٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — عدم اشتراط كون الدليل صريحا دالا بذاته على الواقعة المراد إثباتها . كفاية أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن .
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٢٦ — تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى . موضوعي .
٨٤٥	١٧٤	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		٢٧ — كفاية ثبوت الواقعة من طريق الاستنتاج مما يتكشف للمحكمة من ظروف وقرائن وترتب النتائج على المقدمات .
٨٤٥	١٧٤	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
		٢٨ — تقدير توفر السببية بين الخطأ والإصابة أو عدم توافرها . موضوعي .
٨٦٥	١٧٩	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		٢٩ — الأخذ باستعراض الكلب البوليسي كقرينة بالنسبة لأحد المتهمين . دون الآخر . لا ينال من سلامة الحكم .
٩٥١	١٩٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		٣٠ — حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته . عدم التزامه بطريق معين فى الإثبات . إلا إذا استوجب القانون ذلك .
١٠٨٥	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		راجع أيضا : إثبات . " بوجه عام " .
		(القواعد أرقام ٦ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩ و ٦٦ و ٨٦ و ١٢٩ بالصحائف أرقام ٣٥ و ١٣٨ و ١٦٩ و ١٨٠ و ٣١٠ و ٤١٠ و ٦٠٩)

الصفحة	القاعدة
	<p>وإثبات . "اعتراف" .</p> <p>القواعد أرقام ١٢٨ و ١٤٦ و ١٥٠ بالصحائف أرقام ٦٠٤ و ٦٩٥ و ٧١٣</p> <p>وإثبات "شهادة" .</p> <p>(القواعد أرقام ٢٢ و ٤١ و ٥٤ و ٥٥ و ١٢٥ بالصحائف أرقام ١٠٢ و ١٨٨ و ٢٤٠ و ٢٥٢ و ٥٩١)</p> <p>ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .</p> <p>(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٢٥)</p> <p>ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٢١٥)</p> <p>دفع . "الدفع بتلقيق التهمة" .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ١٦٩)</p> <p>سبق اصرار .</p> <p>(القاعدتان رقم ٥٤ و ١٠٩ بالصحيفتين ٢٤٠ و ٥١٠)</p> <p>شيك بدون رصيد .</p> <p>(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٣٧٨)</p> <p>غش .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١١٩)</p> <p>قتل عمد .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٤٠)</p> <p>مواد مخدرة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٦٨٤)</p> <p>نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .</p> <p>(القاعدة رقم ٢١٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في استخلاص الصورة الصحفية الواقعة الدعوى :
		١ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحفية لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها .
٣٠	٥	(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣)
٤٨	١٠	(والطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٩)
٧٢	١٥	(والطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
٣٤٠	٥٤	(والطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٣٢٠	٦٨	(والطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
٦٩٥	١٤٦	(والطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٧٥٩	١٥٩	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
٨٠٣	١٦٨	(والطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٨٤٥	١٧٤	(والطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)
٩٣٥	١٩٤	(والطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٣)
		٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها . شرطه ؟ أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها قائما في الأوراق .
٩٦٣	١٩٨	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		سلطانها في تجزئة الدليل :
		راجع : إثبات " بوجه عام " . " شهادة " .
		سلطانها في تقدير جدية التحريات :
		راجع : " تفتيش " التفتيش بإذن " .
		سلطانها في تقدير قيام حالة التلبس :
		راجع : تلبس .
		(القاعدة رقم ٨٧ - بالصحيفة رقم ٤١٦)

سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي :

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي".
(القواعد أرقام ٣٠ ، ٣٨ ، ١٥٠ ، ٢١١ بالصفحات
أرقام ١٣٨ ، ١٧٦ ، ٧١٣ ، ١٠٣٦)

سلطانها في تقدير توافر القصد الجنائي :

راجع : قتل عمد .

(القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٣٤٠)

مواد مخدرة .

(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٦٧)

سلطانها في تحديد تاريخ وموانع الجريمة :

راجع : تزوير .

(القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٤٦٧)

سلطانها في تقدير توافر الارتباط :

راجع : شيك بدون رصيد .

(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٨٩٧)

سلطانها في تعديل وصف التهمة :

راجع : وصف التهمة .

(القواعد أرقام ١٧٩ و ١١٠ و ١٢٨ بالصفحات أرقام ٥

و ٢٦٦ و ٥٢٠ و ٦٠٤)

سلطانها في تقدير العقوبة :

راجع : عقوبة .

(القواعد أرقام ١٤٤ و ١٧٢ و ٢٠٤ و ٢٢١ بالصحائف

أرقام ٦٨٤ و ٨٢٩ و ٩٩٨ و ١٠٨٥)

الصفحة	القاعدة
	نظرها الدعوى والحكم فيها :
	راجع : لإثبات . " بوجه عام " .
	(القاعدتان رقم ٥٠ و ١٥٤ بالصحيفتين رقمي ٢٢٦ و ٧٣٧) .
	وإثبات . " شهادة " .
	(القواعد أرقام ٥٨ و ٩١ و ١٣٠ بالصحائف أرقام ٢٦٤ و ٤٤١ و ٦١٤) .
	وإثبات " اعتراف " .
	(القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ٨٠٣)
	وإجراءات . " إجراءات المحاكمة " .
	(القواعد أرقام ٤ و ١٣ و ٢٠ و ٥٨ و ١٦٨ بالصحائف أرقام ٢٥ و ٦٣ و ٩٠ و ٢٦٤ و ٨٠٣) .
	وبناء .
	(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ٩٠٦)
	ودعوى مدنية .
	(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٢١٠)
	ودفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
	(القواعد أرقام ٨٦ و ٩١ و ١٦٤ بالصحائف أرقام ٤١٠ و ٤٤١ و ٧٨٦)
	ومواد مخدرة .
	(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ٩١٧)
	محكمة النقض
	راجع : نقض .

الصفحة	القاعدة	مرفق عام
		إدارة المرفق العام مباشرة بواسطة إحدى المحافظات . العاملون به . موظفون عموميون . إقامة الدعوى على أحدهم عن جنتحة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . من وكيل نيابة . عدم قبولها . المادة ٦٣ إجراءات معدلة . (الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦) ... ١٤٨ ٧٠٦
		مسئولية جنائية
		١ — ثبوت اتصال المتهم بالمخدر . مباشرة أو بالواسطة . عن علم وإرادة . مناط المسؤولية في حالتى إحرازه أو حيازته . عقوبة جريمة حيازة المخدر . هى ذاتها عقوبة إحرازه . (الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠) ... ٣٤ ١٥٦
		٢ — تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا . موضوعي . (الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣١) ... ٣١ ١٦٤ (والطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨) ... ٦٨ ٣٣٠ (والطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢) ... ١١٥ ٥٤٢ (والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦) ... ١٣٠ ٦١٤ (والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠) ... ١٧٣ ٨٣٥ (والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧) ... ١٧٩ ٨٦٥ (والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧) ... ١٩٢ ٩٢١ (والطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤) ... ٢٠٨ ١٠١٦
		٣ — وقوع مخالفة للأجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات . لا يعفى الحارس من العقاب . صدور حكم ببطلان لصق شروط البيع بعد وقوع جريمة التبيد . لا أثر له في قيامها . (الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣) ... ٧٦ ٣٥٣

الصفحة	القاعدة	
		٤ — السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس المحجوزات . لا يؤثر في قيامها .
٣٥٣	٧٦	(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
		٥ — السرعة التي تصاحب أساسا للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والاصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف الحال زمانا ومكانا — تقدير ذلك موضوعي .
٣٢٠	٦٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٩٢١	١٩٢	(والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٧)
		٦ — سبق الاصرار على القتل في حق المتهمين . أثره . تضامنهم في المسؤولية عن تلك الجريمة كفاعلين أصليين . المادة ٣٩ عقوبات .
٨٧٥	١٨١	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
		٧ — مسؤولية المتهم في جريمة الضرب أو احداث الجرح عمدا عن جميع النتائج المألوفة لفعله ولو كانت عن طريق غير مباشرة كالتراحي في العلاج ما لم تكن وليده تعمد من جانب المجنى عليه . مثال .
١٠٢٣	٢١٠	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		راجع أيضا : أسباب الاباحة وموانع العقاب . "موانع العقاب" . (الماعدتان رقم ١٣٥ و ١٩٣ بالصحيفتين رقمي ٦٤٢ و ٧٨٢) . تبديد . (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٢٦) دفع . (القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٢١)

الصفحة	القاعدة	
		وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٣٧٨)
٣٣٧	٥٣	القول بحصول الواقعة عن حادث قهري . رهن بالألا يكون للجاني يد في حصول الضرر وبالألا يكون في قدرته منعه . مثال . (الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٧)
		راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب . (القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٤)
		مسئولية مدنية
٣٤٠	٧٣	١ — التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه . لا على ثبوت حقه في الارث . (الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٧)
		٢ — تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا . موضوعي . (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٧)
٦١٤	١٣٠	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧)
٨٣٥	١٧٣	(والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٧/١١/١٩٧٧)
٩٢١	١٩٢	(والطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٧)
١٠١٦	٢٠٨	
		مستشار الإحالة
		أمر مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة دون تحييص للدعوى أو أدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة . يعيبه . مثال . (الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢/١/١٩٧٠)
٣٠	٣٣	راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب . (القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٧٨٢)

مصادرة

عقوبة المصادرة المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، قصرها على الجواهر أو النباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة .
عدم اتساع نص هذه المادة لما يضبط من نقود مع المتهم .

(الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧) ... ٢٠٢ ٩٨٧

معارضة

إعلان المعارض بالجلسة :

١ — عدم جواز إثارة عدم إعلان الطاعن بجلاسة المعارضة الابتدائية لأول مرة أمام النقض .

(الطن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠) ... ١١ ٥٢

٢ — إعلان المعارض للحضور بجلاسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه بلجهة الإدارة بعد توجيهه إلى محل لا يقيم فيه . باطل .

(الطن رقم ١١١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤) ... ٥٧ ٢٦١

٣ — وجوب إعلان المعارضة بجلاسة المعارضة . لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه بلجهة الإدارة لغلق مسكنه الثابت تركه له وإقامته في مسكن آخر . باطل .

(الطن رقم ٩١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١) ... ١١٢ ٥٢٩

٤ — توجه المحضر إلى محل إقامة الطاعن . لإعلانه بجلاسة المعارضة ومخاطبته زوجته التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن تسليم الإعلان . تسليم الإعلان بعد ذلك للمأمور القسم . صحيح في القانون .

(الطن ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠) ... ١٣٩ ٦٥٨

الصفحة	القاعدة	
		<p>المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى :</p> <p>جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى متى كان عدم حضور المعارض بعذر . تقديم شهادة مرضية للتدليل على هذا العذر . وجوب مناقشتها .</p>
٣٨٦	٨٢	<p>(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧)</p> <p>نظرها والحكم فيها :</p> <p>١ — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا بغير عذر . استناد التخلف إلى عذر قهرى . اعتبار الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .</p> <p>محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .</p>
١١١	٢٣	(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
٤٣٢	٨٩	(والطن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
٥٦٥	١١٩	(والطن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		<p>٢ — المعارضة في الحكم الغيابى الابتدائى لا تمنع من جواز استئنافه . ما دام قد رفع في الميعاد مستوفيا شرائطه . مخالفة هذا النظر . خطأ فى القانون .</p>
١٣٥	٢٩	(الطن رقم ١٠٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٤)
		<p>٣ — مناط صحة الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . أذ يكون تخلف المعارض عن حضور الجلسة . بغير عذر . إهدار الشهادة الطبية . المثبتة لعذر المرض على مطلق القول بعدم الاطمئنان إليها وسهولة الحصول عليها . غير صحيح .</p> <p>جواز تقديم عذر المعارض المانع من حضوره الجلسة . من أى شخص . أساس ذلك .</p>
٤٩٧	١٠٥	(الطن رقم ٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٧)

الصفحة	القائمة	
		٤ — صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة إلى الجلسة الأخيرة . بلا حاجة إلى إعلان أو تنبيه .
		المعارضة في حكم عدم قبول الاستئناف شكلا يقتضى من المحكمة أولا بحث مدى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف . عليها الوقوف عند هذا الحد إذا ما تبينت صحة الحكم . إذا تبين خطأ عليها أن تنتقل إلى موضوع الدعوى .
٥٣٨	١١٤	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
		٥ — سفر الطاعن إلى الخارج اختيارا — لا يتوافر به العذر المانع .
٦٥٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)
		٦ — اندماج الحكم باعتبار المعارضة الاستئنافية كأن لم تكن في الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا فحسب . أثر ذلك . النجى عليه لعدم قضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . غير جائز لتعلقه بموضوع الدعوى .
٦٥٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠)
		راجع أيضا : استئناف .
		(القاعدتان رقما ٦٥ ، ١١٤ بالصحيفتين رقمي ٣٠٧ ، ٥٣٨) .
		استئناف .
		(القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٣٥)
		مواد مخدرة
		١ — كفاية تشكك القاضي في إسناد التهمة للقضاء بالبراءة .
		يشترط تحييص الدعوى والإحاطة بها عن بصر وبصيرة .

الصفحة	القاعدة	
		مثال . على عدم اطمئنان المحكمة لتصوير الحادث عقلا . استنادا الى أنه من غير المعقول أن يبرح المتهم منزله محتفظا بالمخدرات المضبوطة مع علمه بوجود رجال الشرطة ببلدته .
٣٨	٧	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣)
٧٩١	١٦٥	(والطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٧٩٥	١٦٦	(والطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٧٩٩	١٦٧	(والطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
٨٦٠	١٧٨	(والطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦)
٨٧٢	١٨٠	(والطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧)
		٢ — تقديم المتهم . طواعية واختيارا . لفافة بها مخدر الى الضابط . ليشتتمها . تتوافر به حالة التلبس .
٤٨	١٠	(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)
		٣ — إستخلاص قصيد الاتجار في المخدر . موضوعي . مادام سائغا . مثال على استخلاص غير سائغ في نقي قصيد الاتجار .
٦٧	١٢	(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٦)
٩١٧	١٩١	(والطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
		٤ — ثبوت اتصال المتهم بالمخدر . مباشرة أو بالواسطة . عن علم وإرادة . مناط المسؤولية في حالتى إحراره أو حيازته . عقوبة جريمة حيازة المخدر . هي ذاتها عقوبة إحراره .
١٥٦	٣٤	(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٥ — تقدير توافر حالة التلبس . لرجل الضبط . تحت رقابة سلطة التحقيق . وإشراف محكمة الموضوع . مادام سائغا . إخراج شخص قطعة مخدر من جيبه . كدعوى . وتقديمها للضابط المتظاهر بأنه موافد من قبل أحد تجار المخدرات . تلبس . حق الضابط في القبض على هذا الشخص .
١٥٩	٣٥	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
٢٠٦	٤٦	٦ — استخلاص القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش . موضوعي . كون الدليل في المواد الجنائية صريحا ومباشرا غير لازم . (الطن رقم ١١٣٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
٢٥٢	٥٥	٧ — كفاية إثبات ضبط المخدر بجيب جلاباب الطاعن وصديريه . غناء عن إجراء معaine منزله . متى تبين أن القصد من هذا الطلب هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شاهد الإثبات . (الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
٣١٧	٦٧	٨ — عقوبة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعااطي أو الاستعمال الشخصي طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه . (الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
٤٣٦	٩٠	٩ — مثال على استخلاص صائغ لتوافر علم المتهم بأن ما يحزره جواهر مخدرة ؟ (الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
٤٤١	٩١	١٠ — الامتضاء من العقاب المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون . انتهاء المحكمة إلى أن إحراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعااطي أو الاستعمال الشخصي . مقتضاء عدم قبول دعوى الامتضاء . (الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٣)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — قيام المتهم بفض أجولة ووضعها أ كياس النايلون المعبأة بالأيون التي كانت بداخل هذه الأجولة في مكان خفي بجسم سفينة . يتوافر به علمه بكنه هذا المخدر .
٥٥٦	١١٧	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		١٢ — نقل مخدر من مركب أجنبي إلى سفينة في نطاق المياه الإقليمية على خلاف أحكام القانون . يتحقق به الجلب .
٥٥٦	١١٧	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)
		١٣ — دخول الضابط المجهز . أمره الحاضرين بعدم التحرك . تخلي أحدهم من لفافة تحوى مخدر . تلبس . يليح القبض عليه وتفتيشه .
٥٩١	١٢٥	(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)
		١٤ — جلب المخدر . معناه . متى يلزم التعهد عن القصد من جلب المخدر . استقلالا .
٦٢٦	١٣٢	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
		١٥ — ثبوت علم الجاني بأن ما يحزره مخدرا . يتوافر به القصد الجنائي في جريمة إحرازه . استظهار هذا القصد . موضوعي .
		اقناعية الدليل في المواد الجنائية . مفادها . أثرها .
٦٢٦	١٣٢	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
		١٦ — تقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقا للسادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . غير لازم . إلا إذا دفع بذلك .
		متى يعفى المتهم من العقاب بعد علم السلطات . عن جريمة حيازته أو إحرازه للمخدر .
٦٢٦	١٣٢	(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — إثبات الحكم عند تحصيله للواقعة وإيراده لأقوال الشاهد . أن تحريات الأخير دلت على إتيان المتهم في المواد المخدرة وأنه يجلبها من الصحراء الغربية لترويجها بين عملائه . ثم انتهائه إلى خلو الواقعة من دليل يساند قصد الاتجار لدى المتهم تناقض يعيبه .
		تقدير توافر أو انتفاء قصد الاتجار في المخدر . موضوعي مادام سائغا . مثال على استخلاص غير سائغ في نفي قصد الاتجار .
٦٨٤	١٤٤	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		١٨ — ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخمسدر مع شخص . لا ارتباط بين جنائي إحراز السلاح الناري وذخيرته . وجنائية إحراز المخدر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . توقيع العقوبة في حدود النص المطبق . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٦٨٤	١٤٤	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		١٩ — ضبط مخدر مع مأذون بتفتيشه . اعتباره متلبسا . جواز تفتيش منزله بدون إذن .
٦٩١	١٤٥	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		٢٠ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها بالمادة ٤٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصرها على الجواهر أو النباتات . المضبوطة والأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة . عدم اتساع نص هذه المادة لما يضبط من تقود مع المتهم .
٦٨٧	٢٠٢	(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		راجع أيضا : إثبات "بوجه عام" .
		(القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ٨٥٧)

الصفحة	القاعدة	
		• تفتيش
		(القواعد أرقام ٥٢ و ١٩٠ و ٢٠٦ و ٢٣٤ بالصفحات أرقام ٢٣٤ و ٩١٤ و ١٠٠٨)
		• تلبس
		(القاعدتان رقم ٨٧ و ١٣٨ بالصحيفتين رقمي ٤١٦ و ٤٠٤ و ٦٥٤)
		• دفاع . «الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره» .
		(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٢٣٤)
		موطن
		• راجع : إعلان
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١١١)
		موظفون عموميون
		١ — إدارة المرفق العام مباشرة بواسطة المحافظة . العاملون به .
		موظفون عموميون . إقامة الدعوى على أحدهم عن جنيحة وقعت
		أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . من وكيل نيابة . عدم قبولها .
		المادة ٦٣ إجراءات معدلة .
٧٠٦	١٤٨	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٢ — عدم استظهار الحكم وظيفته الضابط المحبى عليه وما إذا
		كان العمل الذى حال المتهمان بينه وبين أدائه يدخل فى أعمال
		وظائفته أم لا . قصور .
٧٣١	١٥٢	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٣ — متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧/١-٢
		مكررا "أ" عقوبات .
٧٣١	١٥٢	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)

القاعدة الصفحة

٤ — دفع المتهم بأن عدم تنفيذ الحكم بالتعويض مرده عدم وجود مصرف مالي . أطراح الحكم هذا الدفاع بقالة أنه من الطبيعي توافر ذلك المصرف . قصور في بيان القصد الجنائي .

(العلم رقم ٧٩٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥) ... ٢١٦ ١٠٦٦

(ن)

نصب . نظام عام . نقابات . نقد . نقض .
نيابة عامة . نيابة عسكرية

نصب

راجع . شيك بدون رصيد .

(القاعدة رقم ٨١ بالصحيفة رقم ٣٧٨)

نظام عام

راجع . استئناف .

(القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٣٥)

ودعوى جنائية .

(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ١٨٤)

نقابات

راجع :

(القاعدتان رقم ٢٤١ ، ٢٤٢ بالصحيفتين رقم ١٤٦٠)

الصفحة	القاعدة	نقد
		١ - وجوب استرداد قيمة البضاعة المصدرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن من ميناء التصدير. المادة ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
٣٥٠	٧٥	(الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)
		٢ - القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي يعتبر قانونا أصالح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
		لكل شخص الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه من نقد أجنبي من غير العمليات الممنوعة قانونا .
		حظر التعامل بأي عملية من عمليات النقد الأجنبي . إلا من طريق الجهات المحددة قانونا .
٣٩٣	٨٤	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
١٠٤٨	٢١٣	(والطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)
		٣ - الرقابة على أعمال النقد الأجنبي تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون . متى كان موضوعها نقدا أجنبيا . وكان من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه .
٣٩٣	٨٤	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٤ - النشاط المصادى في جريمة التعامل بالنقد الأجنبي يتمثل في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي أيا كان نوعها . الشيك يخضع للتأميم متى كان موضوع إحدى هذه العمليات وكان قوامه نقدا أجنبيا .
٣٩٣	٨٤	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — ثبوت عدم صحة الشيكات وردها دون صرف . في جريمة تصدير نقد أجنبي . عدم ضياع نقد أجنبي على الدولة . انتفاء الجريمة لتخلف أحد عناصرها .
٣٩٣	٨٤	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٦ — معاقبة المتهم بالغرامة ومصادرة النقد الأجنبي المضبوط طبقاً للسادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . يستتبع وجوب القضاء بغرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبي موضوع التعامل الذي لم يضبط .
٣٩٣	٨٤	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		٧ — الإجراء المتصوص عليه في المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في حقيقته طلب . يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . استمرار العمل به طبقاً للسادة ١٤/٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . إغفال النص في الحكم على صدور هذا الطلب . يبطله . لا يفي عن ذلك . ثبوت صدور هذا الطلب بالفعل .
٥٠٦	١٠٨	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٤)
		٨ — قيد تحريك الدعوى الجنائية المتصوص عليه بالسادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل . حقيقته : طلب . تعلقه بالجريمة لا بأشخاص مرتكبيها . بقوة الأثر العيني له . أثر ذلك ؟
١٠٤٨	٢١٣	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)
		٩ — القانون الأصالح . ماهيته ؟ قانون النقد الجديد رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ أصالح من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في خصوص ما جاء به من أحكام متعلقة بحيازة الأفراد وتعاملهم ومرضهم لمسا في حوزتهم من نقد أجنبي .
١٠٤٨	٢١٣	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	نقض
		إجراءات الطعن :
		”التقرير بالطعن وإيداع الأسباب وتوقيعها“
		١ — وجود الطامن تحت التحفظ بوحدة العسكرية . عذر قهرى يحول بينه وبين التقرير بالطعن .
٢٥٧	٥٦	(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٢ — تقديم مذكرة الأسباب خلال العشرة أيام التالية للتقرير محسوبة من تاريخ زوال المانع . قبول الطعن شكلا .
٢٥٧	٥٦	(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٣ — عدم توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على مذكرة أسباب الطعن بالنقض . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٤٨١	١٠٠	(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
		٤ — للتقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٧٣٤	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٥ — وجوب التقرير بالطعن عند العلم بالحكم المطعون فيه . فور زوال المانع من التقرير في الميعاد .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
		”ميعاد الطعن“
		١ — قبول الطعن شكلا . رهن بالتقرير به في الميعاد .
٤٨١	١٠٠	(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)

		٣ — الأكرام باعلان ذوى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ مريان مهلة العشرة أيام التي نصت عليها المادة ٣٤/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على حالة الحكم بالبراءة .
٧٣٤	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٣ — التقرير بالطعن وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .
٧٣٤	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٤ — عدم اعتبار الترخي في إيداع الحكم الصادر بالإدانة بعد ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . عذرا ينشأ عند امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب . هل ذلك ؟
٧٣٤	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
		٥ — وجوب التقرير بالطعن عند العلم بالحكم المطعون فيه . فور زوال المانع من التقرير في الميعاد .
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٣٠)
		”وضوح أسباب الطعن وتحديدها“
		أسباب الطعن يجب أن تكون واضحة محددة .
٤١٠	٨٦	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
٦١٤	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)
		”أثر عدم تعرض الطاعن في طعنه لأسباب الحكم المطعون فيه“
		عدم تعرض الطاعن لأسباب الحكم المطعون فيه . ينبنى عليه عدم تعلق الطعن بهذا الحكم والاتصال به . انعدام أساس الطعن في هذه الحالة . لا محل للبحث في أسباب الطعن . ولا في الحكم المطعون فيه .
٣٠٢	٦٣	(الطعن رقم ٤٤٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)

”الصفة والمصلحة في الطعن“

١ — قبول وجه الطعن . رهن باتصاله بشخص الطاعن .
وتوافر مصلحة له فيه .

عدم قبول ما يثيره متهم بشأن رقم مادة العقاب التي أؤخذ بها
متهم آخر .

١٥٩ ٣٥ ... (الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)

٢ — النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات
القانون . تتميزها بمركز قانوني خاص يميزها الطعن في الحكم
وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن . بل كانت
المصلحة للحكوم عليه .

٢٦١ ٥٧ ... (الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)

٣ — دخول العقوبة المقررة بها في نطاق عقوبة القتل العمد .
لا جدوى معه من المجادلة في توافر أو عدم توافر سبق الاصرار .

٣٠٥ ٦٤ ... (الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)

٤ — قبول الطعن . رهن بتوافر صفة الطاعن في رفعه .
إقتصار الحكم على الفصل في الدعوى الجنائية . مقتضاه . عدم
قبول الطعن المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية . لانتفاء
صفته . أساس ذلك : أنه ليس طرفاً في الحكم .

٣٩٠ ٨٣ ... (الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧)

٥ — تعديل الوصف من اشتراك في قتل عمد إلى فاعل أصلي
فيه لا يستوجب لفت نظر الدفاع . مناط ذلك ؟
الذبح على الحكم بسبب هذا التعديل . عدم قبوله لان عقوبة
الشريك في هذه الحالة هي عقوبة الفاعل الأصلي .

٨٣٥ ١٧٣ ... (الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عدم جواز النعي على حكم البراءة . إلا من النيابة العامة . (الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
٩٧٦	٢٠١	٧ — قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه . إقتصارها على العقوبة المحكوم بها والتعويض المقرضى به . فلا يجوز الحكم بعقوبة أشد أو تعويض أزيد مما ورد بالحكم المطعون فيه . طعن المتهم في الحكم القاضي بالحبس مع وقف التنفيذ . تقض هذا الحكم والإحالة . قضاء محكمة الإحالة بالحبس مع وقف التنفيذ . من تاريخ صدور الحكم الأخر لا يضر بمركز المتهم . (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
١٠٨٥	٢٢١	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢١)
٣٦٦	٧٩	
		”الخصوم في الطعن“ العبارة في بيان المطعون ضده . بحقيقة الواقع . توجيه الطعن إلى غير المحكوم عليه المعنى بالطعن . إعتباره بمجرد خطأ مادي . ما دامت مدونات الطعن تفصح عن ذلك . (الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
٧٠٢	١٤٧	”نطاق الطعن“ المعارضة في حكم عدم قبول الاستئناف شكلا يقتضى من المحكمة أولاً بحث مدى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف . عليها الوقوف عند هذا الحد إذا ما تبينت صحة الحكم إذا تبينت خطاه عليها أن تنتقل إلى موضوع الدعوى . وقوف الحكم المطعون فيه عند حد تأييد الحكم المعارض فيه . عدم جواز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا . هل ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢)
٥٣٨	١١٤	

الصفحة	القاعدة	
		“ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام”
		١ — النهي على الحكم الاستثنائي لأسباب متعلقة بالحكم الابتدائي. غير جائز. من ألغاه وأنشأ لنفسه أسباباً جديدة.
٤٦٠	٩٥	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٤)
		٢ — القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها. لأن المتهم حدث. حقيقته: قضاء بعدم اختصاص محكمة الجناح العادية. لا يترتب عليه منع السير في الدعوى. عدم جواز الطعن فيه بالنقض.
١٠٠٢	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		حالات الطعن :
		(١) “الخطأ في تطبيق القانون” .
		١ — عقوبة المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات. المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ : حبس مدة لا تقل من ستة اشهر ولا تتجاوز سبع سنوات . الزول عن هذا القدر خطأ في تطبيق القانون .
١١٦	٢٤	(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٢ — إغفال القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١/٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ خطأ في القانون.
٣١٧	٦٧	(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٣ — حضور الخصم الذي صدر الحكم في غيبته . قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلباً لإعادة نظرها . يوجب إعادة نظر الدعوى في حضرته . المادة ٢٤٢ إجراءات . عدم مراعاة ذلك . خطأ في القانون .
٣٣٧	٧٢	(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٣)

٤ — جريمة إقامة البناء بغير ترخيص وجريمة إقامته على أرض غير مخصصة . قوامهما فعل مادي واحد هو إقامة البناء . تقديم المتهم للإحكمة عن الثانية . يعود الحكم عن تحقيق مبالغ توافر الأولى في حقه . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦) ١٨٨ ... ٩٠٦

٥ — تمسك الطاعن بدرجة التقاضي بطلب سماع شهود الإثبات . التفات المحكمة عن ذلك بقالة عدم جدواه لأن الواقعة قد وضحت لديها . خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦) ١٨٩ ... ٩٠٩

راجع أيضا : جنون وعاهة عقلية . ودفاع .
(القائمة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٧٨٢)

وعمال .

(القائمة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٦٢)

(ب) "بطلان الحكم"

١ — قول الدفاع أن التوقيعات المنسوبة إلى المتهمين . الدالة على استلامهم الأشياء المستولى عليها . منزورة . طلبه إجراء مضاهاة هذه التوقيعات . دفاع جوهري . تعويل الحكم على هذه التوقيعات دون تخيص هذا الدفاع أو الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦) ٤٢ ... ١٩٢

٢ — القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها دون استظهار ما إذا كانت استمرارا لذات الأعمال . قصور .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤) ١٩٧ ... ٩٥٨

الصفحة	القاعدة	
		أسباب الطعن :
		(١) "تصدر أسباب الحكم". القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بخالفة القانون. أثر ذلك ؟
١٤٨	٣٢	(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		(ب) "ما يقبل منها"
		١ — خلو الحكم من تاريخ إصداره . يبطله . بطلان كل حكم يؤيده . لأسبابه . استيفاء بحضور الجلسة لتاريخ الحكم . لا يغنى . جواز التمسك بهذا البطلان أمام النقض .
٤١	٨	(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٩)
		٢ — الأصل عدم جواز إبداء أسباب جديدة للطعن أمام محكمة النقض . خلافا للأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
		٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . شرطه : أن تظهر مدونات الحكم صحة هذا الدفع .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
		٤ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين على الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر . لا على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة .
		مجرد دخول الطاعن مع مهندس إلى المسكن الذي وقعت به السرقة . لا يفيد حتماً أن له السيطرة على الشقة وأنه السارق .
١٣٢	٢٨	(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — قبول وجه الطعن . رهن باتصاله بشخص الطامن . وتوافر مصلحة له فيه . عدم قبول ما يثيره متهم بشأن مادة العقاب التي أُوخذ بها متهم آخر .
١٥٩	٣٥	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٦ — اتصال المحكمة بالدعوى الجنائية المرفوعة . ممن لا يملك . يعد معدوما . ليس لها التعرض لموضوعها . مخالفتها ذلك . يجعل حكمها معدوما . استئناف هذا الحكم . ليس للمحكمة الاستئنافية . التصدي للوضوع . الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة . من النظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض . متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم . أو كانت عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله . دون تحقيق موضوعي .
١٨٤	٤٠	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
		٧ — صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يجعل إقامة مبنى لا تزيد قيمته في مجموعها على خمسة آلاف جنيه . قبل الحصول على موافقة اللجنة الخاصة . فعلا غير مؤثم في هذا الخصوص .
٢١٥	٤٨	(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٧)
		٨ — المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز إبدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب . في مواد الجنايات والجناح ، بعقوبات مقيدة للحرية أخف .
٣١٧	٦٧	(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨)
		٩ — تبرئة المتهم على أساس عدم وجود التهريب . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية .
٣٥٧	٧٧	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
٤٣٢	٨٩	١٠ - ثبوت أن التخلّف سرده عذر قهري . اعتبار الحكم غير صحيح لقيام الحكم على إجراءات معيبة . (الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
٧١٠	١٤٩	١١ - تبرئة المتهم بالضرب . بقالة وجود إصابة واحدة بالمجنى عليه . خلافاً للثابت بالتقارير الطبية من وجود إصابات أخرى به . قصور . نقل الحكم عن التقارير الطبية .. ما يخالف مؤداها . يعيبه . (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٧١٠	١٤٩	١٢ - صحة القضاء بالبراءة عند الشك في صحة التهمة . مشروط بالاحاطة بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها . (الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٧٢٧	١٥١	١٣ - إختلال فكرة الحكم من موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . يعيبه بالتناقض والتخاذل . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٦)
٨٨٥	١٨٣	١٤ - إحالة الحكم في بيان دليل الإدانة إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان مضمون أو وجه استدلاله به . عدم كفايته سنداً للإدانة . المسادة . ٣١ إجراءات . التفات الحكم عن إثبات دفاع المتهم أو الرد عليه . قصور . (الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣)
١٠٢١	٢٠٩	١٥ - التفات الحكم عن تقييص مستند قدمه الطاعن تديلاً على إلتفاء مسئولياته . قصور . (الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .
		قول الحكم بقيام تشابه بين النموذج المقلد والنموذج الخاص بالطاعن أخذاً بقول محرر المحضر، عدم كفايته، وجوب أن تحقق المحكمة هذا التشابه بنفسها أو بمعرفة خبير تنديه لذلك .
١٠٧٠	٢١٧	(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥)
		(ج) " ما لا يقبل منها "
		١ — الأصل عدم جواز إبداء أسباب جديدة للطعن أمام محكمة النقض . خلافاً للأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
		٢ — عدم جواز إثارة عدم إعلان الطاعن بجلسة المعارضة الابتدائية لأول مرة أمام النقض .
٥٢	١١	(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
		٣ — تسليم الإعلان بمسكن المعلن إليه . لمن وجد به . الإدعاء بأن الصفة التي قررها هذا الأخير غير صحيحة . غير مجدد، عدم جواز المنازعة لأول مرة أمام النقض في إقامة . مستلم الإعلان بمسكن المعلن إليه . لتطلب ذلك تحقيقاً تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .
١١١	٢٣	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)
		٤ — تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يبطله . طالما قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه .
١١٩	٢٥	(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — المنازعة في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق التحقيق وأقوال الشهود . جرد موضوعي . لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .
		وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
١٦٤	٣٦	(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٣١)
		٦ — لمحكمة الموضوع أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجزئتها فتأخذ منها بما تطعن إليه وتطرح ما عداه .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٧ — البيان المعول عليه في الحكم هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي . دون غيره .
٢٤٠	٥٤	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٨ — تعيب التحقيق السابق على المحاكمة . عدم صلاحيته سببا للطعن على الحكم . أساس ذلك ؟ في أمثلة .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
١٥٩	٣٥	(والطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
		٩ — اختيار المحقق لمكان التحقيق . متروك لتقديره . حرصا على صالح التحقيق وسهولة إنجازه .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)
٣٩٣	٨٤	(والطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)
		١٠ — خط المحاكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا ينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .
٢٨١	٦١	(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)

الصفحة	القائمة	
		١١ — انتهى على المحكمة عدم مواجهة الطاعن بإضافة فقرة خاصة بظرف مشدد . عدم جدواه . متى كانت العقوبة الموقعة عليه هي عقوبة الجريمة مجردة من هذا الظرف . مثال في إصابة خطأ .
٣٤٦	٧٤	(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٧)
		١٢ — تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع .
٤٢٦	٨٨	(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٧٧)
		١٣ — إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام النقض . غير جائزة .
		عدم جواز النعي على المحكمة قعودها على الرد على دفاع لم يترأها .
٥٢٠	١١٠	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٥/٤/١٩٧٧)
		١٤ — عدم جواز الدفع ببطلان حكم أول درجة . لعدم التوقيع عليه في الميعاد . لأول مرة أمام النقض . متى كان الطاعن قد تخلف عن حضور جلستي الاستئناف والمعارضة الاستئنافية بعذر .
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٧)
		١٥ — عدم جواز الإدعاء بتزوير تقرير المعارضة لأول مرة أمام النقض . لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا .
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٧)
		١٦ — الدفع بحصول الاعتراف . نتيجة إكراه أو تهديد . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . قول الدفاع بأن ما أدلى به المتهم كان بإيعاز من الضابط . لا يعد دفعا ببطلان الاعتراف للإكراه .
٥٩٦	١٢٦	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٧)
٧٥٩	١٥٩	(والطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٧)
٩٣٠	١٩٣	(والطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٧/١١/١٩٧٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — دفاع المتهم بأنه متولى أمر المجنى عليهما . موضوعي . لا يقبل لأول مرة أمام النقض . مبدئى حق التأديب المباح ؟ (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥٠/٥/١٩٧٧)
٥٩٦	١٢٦	١٨ — تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي . (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٧)
٦١٤	١٣٠	١٩ — إندماج الحكم باعتبار المعارضة الاستثنائية . كأن لم تكن . فى الحكم الغيابى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . أثر ذلك . النعى عليه لعدم قضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . غير جائز لتعلقه بموضوع الدعوى . (الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٣٠/٥/١٩٧٧)
٦٤٨	١٣٩	٢٠ — توجه المحضر إلى محل إقامة الطاعن . لإعلانه بجلاسة المعارضة . ومخاطبته زوجته التى رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن تسليم الاعلان . تسليم الاعلان بعد ذلك لمأمور القسم صحيح فى القانون . (الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٣٠/٥/١٩٧٧)
٦٥٨	١٣٩	٢١ — عدم جواز إثارة مرض الطاعن فى اليوم الذى كان محددًا لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة . لأول مرة أمام محكمة لنقص . (الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٣٠/٥/١٩٧٧)
٦٥٨	١٣٩	٢٢ — عدم جواز النعى على الحكم لأسباب تالية لصدوره غير موجهة لقضائه خارجة عن الخصومة . (الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٦/٦/١٩٧٧)
٧١٣	١٥٠	

الصفحة	المادة	
		٢٣ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .
٧٥٩	١٥٩	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣)
		٢٤ — قضاء المحكمة الجنائية يكون بناء على اقتناعها . عدم التزامها بدلائل معين إلا إذا قيدها القانون به .
		إثبات السبب ليس له طريق خاص .
٧٨٦	١٦٤	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠)
		٢٥ — النعي على المحكمة . قضاءها بالبراءة لاحتمال ترجيح لديها . بدعوى قيام احتمالات أخرى تصبح لدى غيرها .
		غير جائز .
٧٩٩	١٦٧	(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
		٢٦ — مناط قبول وجه الطعن . أن يكون واضحاً محدداً .
٨٠٣	١٦٨	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
		٢٧ — عدم جواز المنازعة في الصفة لأول مرة أمام النقض
١٨٠	١٦٨	(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٢)
		٢٨ — إقامة النيابة الدعوى بالطريق المباشر في الجنايات المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ مكرر من قانون الإجراءات المضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ . تضمين الحكم ما يخالف ذلك خطأ . لا عيب .
٨١٣	١٦٩	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)
		٢٩ — الخطأ في الاستناد الذي يعيب الحكم . ماهيته .
٨١٣	١٦٩	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)

الصفحة	القاعدة	
٨١٨	١٧٠	٣٠ — ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في جريمة خيانة الأمانة . بدؤه من تاريخ الامتناع عن رد الشيء موضوع الجريمة أو ظهور عجز المتهم عن ذلك . ما لم يقيم الدليل على عكسه . (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)
٨١٨	١٧٠	٣١ — استحالة التنفيذ العيني بالنسبة لرد كمية الذهب موضوع الجريمة . لا يحول دون حق المضرور في التنفيذ بطريق التعويض عن تبديدها . (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)
٨١٨	١٧٠	٣٢ — عقد الاستصناع من عقود الأمانة التي حددتها ٣٤١ مقوبات على سبيل الحصر . الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . المادة ٤٥٧ إجراءات جنائية . إختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢٢ إجراءات جنائية . مطالبة المدعى بالحقوق المدنية برد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن أمام المحاكم المدنية لا يحول دون حقه في مداعاته بعد ذلك بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن تبديدها . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)
٨٤٥	١٧٤	٣٣ — تقدير الدليل ووزن عناصر الدعوى . موضوعي . (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ — وجوب بناء الأحكام على ما له أصل بالأوراق . حق محكمة الموضوع في تقدير قيمة الاعتراف . وتجزئته . دون بيان العلة .
		اعتراف المتهم بالتحقيقات . بسبق الحكم عليه في جريمة إحراز مخدر . انتهاء المحكمة إلى عدم توافر ظرف العود في حقه . صحیح . ما دامت النيابة لم تثبت صحة ما اعترف به أو تطلب أجلاً لإثبات ذلك . نعى النيابة على الحكم . إغفاله اعتراف المتهم في هذا الصدد . غير صحیح .
٨٤٩	١٧٥	(الظعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٧٧) ٣٥ — النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها غير جائز .
٨٦٥	١٧٩	(الظعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٧/١٠/١٩٧٧)
٩٢١	١٩٣	(الظعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٧/١١/١٩٧٧) ٣٦ — قعود الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية عن إثارة بطلان إعلان حضوره أمام محكمة أول درجة . عدم جواز إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٨٦٥	١٧٩	(الظعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٧/١٠/١٩٧٧) ٣٧ — كفاية الشك في صحة التهمة . سنداً للبراءة — ولو تردى الحكم في خطأ قانوني .
٨٧٢	١٨٠	(الظعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧) ٣٨ — صدور الإذن بالتفتيش للتجار في المواد المخدرة . تكشف التفتيش عن ضبط حقن الديكسافيتامين . إبطال الإذن لعدم جدية التحريات . سائغ .
٩١٤	١٩٠	(الظعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٦/١١/١٩٧٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — تقدير توافر قصص الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . مثال .
		للحكمة أن ترى في التحريات ما يبرر الإذن بالتفتيش وأن تطرحها فيما عداه . أساس ذلك ؟
٩١٧	١٩١	(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
		٤٠ — تمسك الطاعن ببطلان إجراء غير متعلق به . غير جائز .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		٤١ — خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع . كاملاً . لا يعيب الحكم . طالما لم يتمسك الطاعن بإثباته في محضر الجلسة .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		٤٢ — تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يبطله متى استوفى . مقوماته قانوناً .
٩٢١	١٩٢	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٧)
		٤٣ — التناقض الذي يعيب الحكم و يبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينقض بعضها ما أثبتته البعض الآخر .
٩٥١	١٩٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٧٢/١٤)
		٤٤ — تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير . موضوعي .
٩٥١	١٩٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)
		٤٥ — عدم قبول أسباب الطعن . التي لا تنصل بشخص الطاعن .
٩٥١	١٩٦	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤)

الصفحة	الساعة	
		٤٦ — عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طالب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . مادامت الواقعة قد ونحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى ذلك . مثل .
٩٧٦	٢٠١	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)
		٤٧ — عدم جواز إثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .
		فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى على أساس الوصف المعدل من محكمة أول درجة من تبديد إلى نصب . عدم جواز النعي أمام النقض عليه . طالما كان الطاعن على علم بهذا التعديل عند استئناف هذا الحكم .
٩٩٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨)
		٤٨ — الحكم بالبراءة . عدم اشتراط تضمينه بيانات معينة على خلاف الحكم بالإدانة . المادة ٣١ إجراءات .
		عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة عند القضاء بالبراءة للشك . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير مقبولة .
١٠١٦	٢٠٨	(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٤٩ — إبداء الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . ما لم تكن مدونات الحكم تظايره .
١٠٢٣	٢١٠	(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)
		٥٠ — كفاية استخلاص الإدانة . وموضع الإصابة بما يتفق في الدليلين القولي واللفظي .
١٠٣٦	٢١١	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥١ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . متى كان سائغا . إنتهاء التماسك بين الطاعن والمجنى عليه وانصراف كل إلى وجهته . تعدى الأول على الأخير بعد ذلك . قصاص وانتقام لا استعمال لحق الدفاع الشرعى .
١٠٥٩	٢١٤	(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨)
		٥٢ — الدفاع الجوهري الذى تلزم المحكمة بالالتفات إليه . شرطه أن يكون جديا وأن يشهد له الواقع ويسانده وأن يصرف عليه مقدمه أمام درجتى التقاضى . عدم التمسك بالدفع بتزوير محضر الحجز أمام محكمة ثانى درجة . إلتفات الحكم من هذا الدفع صحيح . التمسك بذلك من جديد أمام محكمة النقض . غير مقبول .
١٠٧٣	٢١٨	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥)
		٥٣ — عدم جواز المجادلة فيما ارتسم فى وجدان القاضى بالدليل الصحيح أمام محكمة النقض .
١٠٧٦	٢١٩	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		٥٤ — الجدل فى الدليل . إستقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .
١٠٨٥	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		نظر الطعن والحكم فيه ؟
		١ — تقدير الشهادة المثبتة للعدر . المقدمة للنقض لأول مرة من إطلاقات المحكمة .
١١١	٢٣	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
١٤٨	٣٢	٢ - أعمال المحكمة . المادة ٣٢ عقوبات . عند الحكم في جرمي تزيير محرو واستعماله . نقض الحكم بالنسبة للجريمة الأولى . يستوجب الإحالة بالنسبة للجريمتين متى كان الحكم في الدعوى المدنية التابعة مؤسساً على ثبوت الجريمتين معا . أساس ذلك . (الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠)
١٨٨	٤١	٣ - حق محكمة الموضوع . اطراح أقوال الشاهد دون بيان العلة . متى أفصححت عن سبب اطراحها لهذه الأقوال . كان لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك . قول المجني عليه أن أحدا لم يكن موجودا وقت الاعتداء . لا يؤدي لزوما إلى نفي وجود شاهدين بحل الحادث . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
١٩٢	٤٢	٤ - حق محكمة النقض . نقض الحكم لجميع الطاعنين . بمن فيهم من لم يقبل طعنه شكلا أساسه . وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)
٤٨١	١٠٠	٥ - وفاة الطاعن بالنقض بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا بعدم التقرير بالطعن أو عدم ايداع الأسباب في الميعاد . لا يحول دون الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . لأن حجية الحكم النهائي لا تتأثر بوفاة المحكوم عليه . (الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/١٠)
		٦ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .

الصفحة	المادة	
		وفاة أحد الخصوم . لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية . متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .
		متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم . أمام محكمة النقض .
٦٦٦	١٤١	(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٥)
		٨ — نقض الحكم بالنسبة للتهمة يقتضى نقضه بالنسبة للسئول عن الحقوق المدنية . أساس ذلك ؟
٨٨٨	١٨٤	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
٩٠٩	١٨٩	(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/٦)
		٩ — قضاء المحكمة خطأ بعدم قبول الاستئناف شكلا . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .
٨٩٤	١٨٥	(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠)
		راجع أيضا نقض "أسباب الطعن ما لا يقبل منها" .
		(المادة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٣٠٢)
		"نقض الحكم من تلقاء نفس المحكمة" .
		١ — نقض محكمة النقض للحكم من تلقاء نفسها . لمصلحة المتهم .
		رخصة استئنائية خولها القانون اياها في حالات معينة على سبيل الحصر . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٥٢	١١	(الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٠)
		٢ — حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . متى صدر بعد الحكم المطعوز فيه . قانون يسرى على واقعة الدعوى . أصلح للمتهم .
		صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات . أصلح للمتهم في جنائية اختلاس مال لم يتجاوز نجسائة جنينه . أساس ذلك ؟
٤٠٦	٨٥	(الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

الصفحة	الرقم	النقطة
٨٩٧	١٨٦	٣ - حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها . متى تبين أنه بني على خطأ في تطبيق القانون . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١)
		« أثر الحكم في الطعن » . اعتبار الحكم الصادر بالمعقوبة كأن لم يكن عند إيقاف التنفيذ وهو بصيرورته نهائيا . وأن تكون مدة الإيقاف قد انقضت . نقض الحكم يعيد الدعوى إلى حالتها الأولى ويهدر الحكم المنقوض . (الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
١٠٨٥	٢٢١	سلطانها عند عرض الحكم بالإعدام . وجوب عرض الحكم الحضورى الصادر بالإعدام . على محكمة النقض . مشفوعا برأى النيابة . حق محكمة النقض في نقض الحكم للخطأ في القانون . أو البطلان . وأو من تلقاء نفسها . عدم تقييدها بمحدود أوجه الطعن أو رأى النيابة . المادة ٣٥/٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)
٦٤٢	١٣٥	الرجوع في الحكم . جواز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت سقوط التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل إصدار حكمها . (الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧)
٣٨٦	٨٢	

الصفحة	الأعداد	نظام النيابة العامة
		١ - اختصاص وكيل النيابة الكلية . بجميع أعمال التحقيق في دائرة النيابة الكلية التابع لها . أساس ذلك .
٢٢٦	٥٠	(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٣)
		٢ - وجود خطأ في الحكم يجعل للنياية الحق في الطعن على الحكم . ولو قضى بمعاقبة المطعون ضده .
٢٦١	٥٧	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٣ - النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون . تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للحكوم عليه .
٢٦١	٥٧	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤)
		٤ - لرئيس النيابة - عند الضرورة - نذب أى من أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر . كفاية حصول هذا النذب في أوراق الدعوى . خلود قدر الانتدابات من هذا النذب . لا ينفى حصوله .
٣٣٤	٧١	(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٦)
		٥ - المعاينة . من إجراءات التحقيق . حق النيابة في إجرائها في غيبة المتهم .
٤٤١	٩١	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣)
		٦ - إقامة النيابة الدعوى بالطريق المباشر في الجنايات المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ مكرر من قانون الإجراءات المضافة بالقانون ٥ لسنة ١٩٧٣ . تضمنين الحكم ما يخالف ذلك خطأ . لا عيب .
٨١٣	١٦٩	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — قيد تحريك الدعوى الجنائية المنصوص عليه بالمادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل . في حقيقته طلب . حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية . أصل عام . لا يرد عليه القيد إلا استثناء . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨) ٢١٣
١٠٤٨		راجع أيضا . دعوى جنائية . (القاعدة ١٦٩ بالصحيفة رقم ٨١٣) وعمل . (القاعدة ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٦٢) ومسؤولية جنائية . (القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٧٨٢) ونقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . (القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ١٥٩) نيابة عسكرية حق النيابة العسكرية في تقرير ما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها من عدمه . بغير معقب . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٣) ١٥٩
٧٥٩		

(ه)

هتك عرض — هدم

هتك عرض

١ — كشف الجاني جرماً من جسم المحبى عليه مما يعد من العورات كفايته لتوافر جريمة هتك العرض ولولم يقترن بفعل مآدى آخر من أفعال الفحش .

عدم اشتراط أن يترك الفعل أثراً في جريمة هتك العرض .
(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧) ٢٢ ... ١٠٢

٢ — كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المحبى عليه وبغير رضائه لتوافر ركن القوة . استخلاص « حصول الاكراه » موضوعي .
(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٧) ٢٢ ... ١٠٢

٣ — هتك العرض . كل فعل فخل بالحياء يستطيل الى جسم المحبى عليه وعوراته وينخدش منه عاطفة الحياء . لا يشترط أن ينزل أثراً بالمحبى عليه .
(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨) ٨٦ ... ٤١٠

هدم

راجع بناء .

(و)

(وصف التهمة - وقف تنفيذ)

وصف التهمة

١ - تعديل تاريخ الحادث . لا يعد تعديلاً للتهمة : حق المحكمة في إجرائه . دون لفت نظر الدفاع .

(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢) ... ١ ... ٥

٢ - حق المحكمة في إسباغ الوصف الصحيح على الواقعة . دون لفت نظر الدفاع . مادامت الواقعة المادية التي تتخذها أساساً لوصفها هي بذاتها الواقعة الواردة بأمر الإحالة .

(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٢) ... ١ ... ٥
(والطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١) ... ٧٩ ... ٣٦٦
(والطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥) ... ١١٠ ... ٥٢٠

٣ - مناقشة الحكم لفعل يختلف عن الفعل المنسوب إلى المتهم . وإعراضه كلية عن هذا الفعل الأخير . قصور . مثال .

(الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦) ... ٤٣ ... ١٩٥

٤ - تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة . إستئناف المتهم الحكم الصادر فيها يتوافق به علمه بهذا التعديل . قوله بأنه لم يخطر بهذا التعديل . لا يقبل . عدم جواز إثارتها شيئاً من هذا التعديل . لأول مرة أمام النقض .

(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٣) ... ٧٤ ... ٣٤٦

الصفحة	القاعدة	
٥٢٠	١١٠	<p>٥ — اقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى . لا يستتبع ضرورة تبيين المتهم أو المدافع عنه إلى هذا التعديل .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥)</p> <p>٦ — حق محكمة الموضوع رد الواقعة بعد تخصيصها . إلى الوصف القانوني الصحيح . دون لفت نظر الدفاع . ما دامت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة . هي بذاتها التي اتخذت أساسا للوصف الجديد .</p> <p>قيام المحكمة بتعديل وصف التهمة المسندة إلى المتهم بادخال آخر مجهول . مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة . لا يحتاج إلى تبيين الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٦)</p> <p>٧ — النعى على المحكمة قعودها عن تبيين الطاعن بإضافتها المادة ١٨٥ عقوبات . لا يعيب الحكم . طالما كان يعلم بحصول هذا التعديل قبل نظر الاستئناف وكانت العقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عقوبات التي ثبتت في حقه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠)</p> <p>٨ — تعديل الوصف من اشتراك في قتل عميد إلى فاعل أصلي فيه لا يستوجب لفت نظر الدفاع . مناط ذلك ؟</p> <p>النعى على الحكم بسبب هذا التعديل . عدم قبوله لأن عقوبة الشريك في هذه الحالة هي عقوبة الفاعل الأصلي .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠)</p>
٨٣٥	١٧٣	

المرسلة	القاعدة	
		٩ - فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى على أساس الوصف المعدل من محكمة أول درجة من تبديد إلى نصب . عدم جواز النعي عليه . طالما كان الطاعن على علم بهذا التعديل عند استئناف هذا الحكم .
٩٩٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨)
		١٠ - عدم جواز إثارة شيء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٩٨	٢٠٤	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٨)
وقف تنفيذ		
		١ - اعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن عند إيقاف التنفيذ رهن بصيرورته نهائيا . وأن تكون مدة الإيقاف قد انقضت . نقض الحكم يعيد الدعوى إلى حالتها الأولى ويهدر الحكم المنقوض .
١٠٨٥	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)
		٢ - طعن المتهم في الحكم القاضي بالحبس مع وقف التنفيذ نقض هذا الحكم والاحالة . قضاء محكمة الإحالة بالحبس مع وقف التنفيذ من تاريخ صدور الحكم الأخير لا يضر بمركز المتهم .
١٠٨٥	٢٢١	(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من لدائرة الجناائية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٦٦	إستدلال		(١)
٦٧	إستعراف وتعرف		
٦٧	إستيراد	٤	إتفاق جنائي
	إستيلاء بغير حق على مال	٥	إثبات
٦٨	الجمعيات التعاونية ..	٤١	إجراءات
٦٨	إشتباه	٤٩	إجراءات التحقيق ..
٦٨	إشتراك	٥٠	إجراءات المحاكمة ..
٦٩	إصابة خطأ	٥٠	إحالة
٦٩	إعتراف	٥٠	أحداث
٦٩	إعدام	٥١	إختصاص
٧٠	إعلان	٥٥	إختلاس أشياء محجوزة
٧٢	إفلاس	٥٥	إختلاس أموال أميرية
٧٢	إكراه	٥٥	إخفاء أشياء مسروقة ..
٧٣	امتناع عن تنفيذ حكم ..	٥٦	إرتباط
٧٤	أمر بالألا وجه		أسباب الإباحة وموانع
٧٤	أمن دولة	٥٧	العقاب
٧٤	إهانة	٦١	إستئناف

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٩٩	تقسيم	٧٤	إهانة محكمة
٩٩	تقايد	٧٥	أوراق
٩٩	تقليد العلامات التجارية		وراء الشركات التي
١٠٠	تقليد المصنفات	٧٥	تساهم فيها الدولة ..
١٠٠	تلبس		(ب)
١٠٢	تنظيم		
١٠٢	تهريب جمركي	٧٥	باعث
	(ج)	٧٧	بطلان
١٠٣	جريمة	٨١	بلاغ كاذب
١٠٧	جلب	٨٢	بناء
١٠٧	جمارك		(ت)
١٠٧	جنون وعاهة عقلية ..	٨٤	تأديب
	(ح)	٨٤	تبديد
١٠٨	حجز	٨٧	تبغ
١٠٨	حجية الشيء المحكوم فيه	٨٧	تحقيق
١٠٨	حصول على مال بالتهديد	٨٨	ترصد
	حق المؤلف في استغلال	٩٣	تزوير
١٠٨	مصنفه	٩٣	تصد
١٠٩	حكم	٩٣	تعد على الطريق العام ..
	(خ)	٩٤	تعد على موظف عام ..
١٤٢	خبرة	٩٤	تعويض
١٤٢	خطأ	٩٥	تفتيش
		٩٥	تقادم
		٩٩	تقرير التلخيص

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٨٣	شيك بدون رصيد ..	١٤٤	خطف
	(ص)	١٤٤	خيانة أمانة
١٨٦	صلاح		(د)
١٨٦	صور منافية للاداب ..	١٤٤	دعارة
	(ض)	١٤٥	دعوى جنائية
١٨٦	ضرب	١٤٩	دعوى مدنية
١٨٩	ضرر	١٥٢	دفاع
	(ط)	١٦٨	دفاع شرعى
١٩٠	طعن	١٦٨	دفوع
	(ظ)		(ر)
١٩٢	ظروف مخففة	١٧٣	رابطة السببية
١٩٢	ظروف مشددة	١٧٤	رجال السلطة العامة ..
	(ع)	١٧٤	رسوم انتاج
١٩٢	عاهة عقلية		(س)
١٩٣	عاهة مستديمة	١٧٥	سب وقذف
١٩٣	عرض صور منافية للاداب	١٧٦	سبق إصرار
١٩٣	عقد توريد	١٧٩	سرقة
١٩٣	عقوبة	١٨١	سلاح
١٩٩	عمل		(ش)
٢٠٠	عود	١٨٢	شهادة سلبية
		١٨٣	شهادة مرضية ..

(د)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٦	محال عامة		(غ)
٢٢٦	محاماه	٢٠٠	غش
٢٢٧	محضر الجلسة	٢٠١	غش في عقد توريد ..
٢٢٨	محكمة الأحداث	٢٠١	غرامة
٢٢٨	محكمة استئنافية		(ف)
٢٢٨	محكمة الإعادة		فاعل أصلي
٢٢٩	محكمة ثانی درجة	٢٠١	
٢٢٩	محكمة الجنايات		(ق)
٢٣٠	محكمة عليا		قانون
٢٣٠	محكمة الموضوع	٢٠٢	قبض
٢٣٩	محكمة النقض	٢٠٦	قتل خطأ
٢٤٠	مرفق عام	٢٠٧	قتل عمد
٢٤٠	مسئولية جنائية	٢٠٩	قذف وسب
٢٤٢	مسئولية مدنية	٢١٥	قرارات إدارية
٢٤٢	مستشار الإحالة	٢١٥	قصد جنائي
٢٤٣	مصادرة	٢١٥	قضاء عسكري
٢٤٣	معارضة	٢٢٢	قمار
٢٤٥	مواد مخدرة	٢٢٣	قوة الأمر المفضى ..
٢٥٠	موطن		(ك)
٢٥٠	موظفون عموميون ..		كحول
	(ن)	٢٢٣	
٢٥١	نصب		(م)
٢٥١	نظام عام	٢٢٤	مأمورو الضبط القضائي

(٨)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
نقابات	٢٥١	(هـ)	
نقد	٢٥٢	هتك عرض	٢٧٨
نقض	٢٥٤	هدم	٢٧٨
نيابة عامة	٢٧٦	(و)	
نيابة عسكرية	٢٧٧	وصف التهمة	٢٧٩
		وقف تنفيذ	٢٨١

تصويبات

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢	٧	ذكره	وذكره	٣٥٢	٦	الطاعنان	الطاعن
١٥	١٢	عن	من	٣٥٥	٩	إذا	إذ
٢٢	٧	له عوى	للهوى	٣٥٥	الآخر	صحيح	صحيحا
٤٧	٢	بتلقيح	بتقليح	٣٥٨	٣	قضاءه	قصائه
٦٠	١٨	وجد	وجدوا	٣٦١	٩	نقضه	بنقضه
٩٠	١٠	بعلان	بطلان	٣٦٤	٨	ورد	وردت
١٤٥	١	يقينا	يقينيا	٣٦٤	٢١	أحد	أمد
١٦٢	٧	المخدرات	المحدرات	٣٦٦	٦	الطعن رقم ١١٩١	الطعن رقم ٩٩١
٢١١	١٦	تويج	تاريخ	٣٦٦	١٤	٣٠٦ / مكررا	٢٠٦ / مكررا
٢٤٣	٣	يتع	تتبع	٣٦٦	١١	أركانها	أركانها
٢٤٧	٥	أصلق	أطلق	٣٦٦	١٣	المادتن	المادتان
٢٨٢	٣	وحاب	رجال	٣٦٦	١٦	إذا	إذا
٢٨٩	١٧	يتأن	بشأن	٣٦٩	١	المواطنين	بعض المواطنين
٣٠٧	٧	للعلنية	العلنية	٣٧٠	٧	مرتكبي	مرتكب
٣١١	٤	بسماعه	بسماعه	٣٧٢	٣	المحدرات	هذه المحدرات
٣٣٠	٨	إصدار	إصدار	٣٧٢	١٦	مردود	مردودا
٣٥١	٣	٨١	٨٠	٣٧٣	١٤	ثقل	ثقل
٣٥١	الآخر	يسدد	يسترد	٣٧٤	١٦	يفقده	يفقده
٣٥٢	٢	إعفاؤه	إعفاءه	٣٧٥	٢	واحد وخمسون	واحد وخمسين
						جنيتها	جنيتها
				٣٧٥	٨	وأمر	وأمرت
				٣٧٦	٧	أثبت	أنه أثبت

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣٧٦	الأخير	فقد	نفذ	٤٠٣	٢٧	لم يصر	لم يقر
٣٨٠	٥	أمر إلى	أمرنا إلى	٤٠٤	١٣	الطاعن ..	الطاعن و ..
٣٨١	٢٤	تلقى	تلف	٤٠٤	١٤	صدورها عنهما	اصدورها عنهما
٣٨٣	الاول	إن مبنى الطاعن	إن الطاعن	٤٠٤	١٨	أى إجراء	أى إكراه
٣٨٣	٥	لا تأثر	لا تأثر	٤٠٥	٢	الذى يضبط	الذى لم يضبط
٣٨٣	٦	إصدار	إلى إصدار	٤٠٥	٨	حدى	حددا
٣٨٤	الأول	من قبيلة	من قبيل	٤٠٦	١٢	صدر القانون	صدور القانون
٣٨٤	٨	ثمة قيد	ثمة قيدا	٤٠٧	الأول	الحكم فيه	الحكم المطعون فيه
٣٨٤	١٦	وحالتى	حالتا	٤٠٨	٢	بحكم	لحكم
٣٨٤	٢٧	وارد	وأورد	٤٠٨	٣	مملوكة لشركة	مملوك لشركة
٣٨٥	١٩	تلقى	تلف	٤٠٨	١٦	مساوية	مساوية
٣٨٥	٢٠	فردود	فردودا	٤٠٨	٢٣	سنة	عن سنة
٣٨٦	٤	فعل ؟	؟	٤٠٨	٢٣	سنة	عن سنة
٣٩١	١٠	تعرض	بحالة تعرض	٤٠٩	الأول	المقرر لها	المقررة لها
٣٩٤	١١	إنقضائها	انقضاءها	٤١١	١٥	واضحا مسببا	واضحا محدد
٣٩٦	٣	الفعل	النص	٤١١	١٦	يستطل	يستطيل
٤٠٠	الأخير	ينفى	ينتهى	٤١١	الأخير	دليل فيها	دليل منها
٤٠٢	١٦	كما هى	كما نص	٤١٣	١٤	الشاهدين	الشاهدان
٤٠٢	٢٤	وأعلمه	وأعفته	٤١٤	الأول	الحكم	حكم
٤٠٣	الاول	عقد الحيازة	نقل الحيازة	٤١٤	٢	تعيب	تعيب
٤٠٣	٣	المحدد له	المسدد له	٤١٤	٥	ومن الشهود	ومن من الشهود
٤٠٣	٦	المرخص لها	المصارف	٤١٤	٨	فعل باطل	فعل مخل

رقم الاصححة	رقم السطر	الخطا	الصواب	رقم الاصححة	رقم السطر	الخطا	الصواب
٤١٤	١٢	يضع	كان يضع	٤٣٢	الآخر	أمام المحاكمة	أمام المحكمة
٤١٤	١٩	دليل فيها	دليل منها	٤٣٣	٩	استئناف	عند استئناف
٤١٤	٣٠	وفيها مجتمعة	ومنها مجتمعة	٤٣٣	١٠	الطعن فيها	الطعن فيه
٤١٤	٢٢	مؤدية	مؤدية	٤٣٣	١٤	باعتبارها	باعتبار
٤٢٤	١١	أقام	أمام	٤٣٤	٧	بأنه	بأنها
٤٢٤	١٣	بعدم	بعد	٤٣٤	١٧	من المتهم	من المتهم
٤٢٤	١٣	أعمال والهدم	أعمال البناء والهدم	٤٣٤	٢٣	يكون	يكون عند
٤٢٤	١٦	الطاعن لذاته	الطاعن ذاته	٤٣٧	٢١	بالتفتيش	بالتفتيش
٤٢٤	٢٣	بقالة	الحكم بقالة	٤٣٩	٢٠	إبان نزولها	مثل نزولها
٤٢٧	٢٥	بعد أن تبين	بعد أن بين	٣٣٩	٢٢	لما في	لما جاء في
٤٢٧	٢٦	الطاعن على	الطاعن بها	٤٤٠	١٠	عنهما	عنهما
٤٢٧	٣٧	ما	وأورد على	٤٤٠	١١	من ذلك	من ذلك إلى
٤٢٨	١٠	إحالتها	حالتها مما	٤٤٢	٢٢	في أقوال	في أن أقوال
٤٢٨	بعد الآخر	...	الطاعن للبناء	٤٤٢	٢٢	استندت	استند
			الفدجيم والهدم	٤٤٤	١٤	كاف ومسوخ	كافيا ويسوخ به
			النابى الذى أبحرنا	٤٤٧	٨	إذا	إذا
			إدارة الإسكان	٤٤٧	١٩	دليل	دليلا
			والمرافق بعد	٤٥٠	٧	باكراء	باكراء
٤٢٩	٩	للمحكمة	فالمحكمة	٤٥٠	١٥	في	من
٤٢٩	١٢	يحمل	يحمل	٤٥٧	الآخر	إيرادا عليه	إراداله وردا عليه
٤٢٩	٢٤	متفقا مع هذا	متفقا في هذا	٤٥٨	٣	وإن عليه	ران عليه
٤٣٠	٥	لونه	متوقفة	٤٥٩	الأول	نص فيها	نعى فيها
٤٣٠	٨	أقام	أمام				

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤٥٩	١٤	نقضا	مما يعيبه	٥٧٩	٢	في هذا الميعاد	في الميعاد
٤٩١	١٠	الأملية	الأصلية	٥٨٧	١٢	بينهما	بينها
٤٩١	١٠	النغير	التغير	٥٩٢	٩	البحرك	التحرك
٤٩٢	٢	إبداع	إبداع	٦١٥	١١	طامن	الطامن
٤٩٤	١١	أنبت	أنبت	٦٢٨	١٠	بتنزه	يتنزه
٤٩٤	١٤	علاوة	علاقة	٦٣٩	١٨	الكشب الطبي	الكشف الطبي
٤٩٤	١٥	الأطيان	الأقطان	٦٤٣	١٤	قضاؤها	قضائها
٤٩٥	٢	يعرضا	يعرضا	٦٤٨	١٨	تطمئن	تطمئن
٥٠٦	١٣	بالفعل	بالفعل	٦٨٥	٢٦	وتوقع	وتوقع
٥٠٨	١٥	مدوانه	مدوناته	٧٠٢	٧	لسنة ١٩٦٥	لسنة ١٩٦٢
٥١٠	١٣	تحديد إصابة	تحديد تاريخ	٧٠٥	٥	لسنة ١٩٦٥	لسنة ١٩٦٢
٥١٠	١٤	الفاة	الوفاة	٧١٥	٣	صالحان الوظيفة	سلطان الوظيفة
٥١٠	٢	العرة	العبرة	٧١٦	١١	لا يلزم	لا يلزم
٥١٠	٢٠	رسمها	رسمها	٧١٧	٤	منه قتله وروحه	قتله وإزهاق روحه
٥٢٦	٢١	النبيد	التبديد				
٥٣٨	١٤	يقتض	تقتضى				
٥٣٨	١٥	عند	عند	٧١٧	١٨	ماورده	ما أوردته
٥٤٢	١١	دلى لاستبدله	هلى مالا سند له	٧١٩	٢٢	وتوقينا إنتفاه	وتوقينا إنتفاه
٥٤٣	١٣	وجاء	وحد	٧١٩	٥	تأثير	تأثر
٥٤٨	٤	بذى مال	بذى بال	٧٣٢	٢٨	قصده منه قتله	قصده قتله
٥٤٨	١٣	المسلم	العلم	٧٣٢	١٤	الإصباح	الانصباح
٥٤٩	٦	فيهما	فيما	٧٣٢	٢٢	والخوف	والخوف
٥٦٢	١٢	تلتزم بالوقائع	تلتزم بالوقائع	٧٣٢	٢٤	بصبط	بضمبط
٥٧١	٧	النفاته	النفاته				

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧٣٥	٩	على	عليها	٨٣٠	٤	وحيث أنه	لما كان
٧٣٥	١١	الأجل	في الأجل	٨٣٠	١٢	أما لهم	أمامهم
٧٣٦	٢	عليه	عليها	٨٣٢	١٥	المادة	هذه المادة
٧٣٦	١٠	لمبدأ سريان	كبدأ لسريان	٨٣٣	١	تربط بعضها	ترتبط ببعضها
٧٣٩	٩	فيه	فيه أنه	٨٣٣	٣	يكونه	لكونه
٧٤٠	٤	واقما	سندا	٨٣٨	١٦	لا طلاق	لإطلاقه
٧٤٥	٢٦	إجابته	بإجابته	٨٣٩	٤	من بعد وتناقض	من تناقض
٧٥١	١٠	وتخلف	وتخلت			استقلالاً	استقلالاً طاماً
٧٦٩	٢٦	ذاتها	ذاتها	٨٣٩	٦	أن الرد يستفاد	أن الرد يستفاد
٧٧٤	٢١	تناقضه	متناقضة	٨٣٩	٧	يتضمن	يضمحى
٧٧٦	٥	والمحكمة	والمحكمة	٨٤٠	١٦	ونحسون	ونحسين
٧٨٩	١	١٠١	٣٠٢	٨٤١	١٥	التي هي	هي
٧٩٥	١٣	أدخلتها	داخلتها	٨٤٧	١٦	الاستدلال	في الاستدلال
٧٩٨	١٥	الطاعن	الطاعنة	٨٤٨	١٤	دأبت	دأب
٨٠٧	١٠	القضاء	التعويض	٨٤٩	٩	لواقع	لواقعه
٩١١	٧	والوقائع	والواقع	٨٤٩	١٠	ينحالفه	ينحالفها
٨١١	١٣	الموضوع	محكمة الموضوع	٨٥٧	٢٢	من	وليس من
٨١٥	٨	اشهادتان المثبتان	الشهادتين المثبتين	٨٦٣	١٦	قوله	في قوله
٨١٧	٥	سهما	سهما	٨٦٤	١٥	تجارى	تجارى
٨١٨	٧	خيانه	خيانه أمانة	٨٦٤	١٦	أقوال	أقواله
٨١٨	٨	الدفع	الدفع	٨٦٦	٩	بين	بين الخطأ
٨٢٣	٧	وهى	وهى فى	٨٧٢	١٤	ما	مما
٨٢٧	١٣	يعتديان	يعتديان	٨٧٨	٣	أخطأه	أخطأه
٨٢٧	٢٠	بحنه	بجياته	٨٧٩	١٤	توفر	توافر

(ك)

الصفحة رقم	الخطأ	الصفحة رقم	الصفحة رقم	الصفحة رقم	الخطأ	الصفحة رقم	الصفحة رقم
٧٨٩	الدليل	٢٧	التدليل	٨٨٩	٨	من أجلها على أثرها	على أثرها
٨٨١	بين	١١	بين	٨٨٩	٦	تجهيز	تجهيز
٨٨٥	مضمون	٩	مضمونه	٩٠١	٤	عن	من
٨٨٦	مضمونها	٣	مضمونة	٩٠١	١١	الواحدة	الواحدة
٨٨٦	بها	٣	به	٩١٠	١٣	من بحضور	بحضور
٨٨٧	مضمونها	١٤	مضمونة	٩٢١	٨	في ما	ما
٨٨٧	بها	١٤	به	٩٢١	٢٢	يثبتك	يثبتك الدفاع
				٩٢٥	١٠	عن	من

تصويبات الفهرس

١٠٣	١٤	ضده	هذه
١٠٧	٦	في اكياس	اكياس
١٢٦	٢٣	مقاده اطراح	مقاده اطراحها
١٣١	١٣	بين	بين الخطأ
١٤٢	١٧	أو	و
١٤٣	١٤	بين	بين الخطأ
١٥٣	٥	مقتضى	على مقتضى

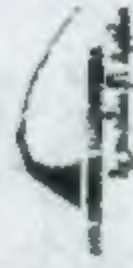
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة

محمد حمدي السعيد
رئيس مجلس الإدارة

”رقم الايداع: دار المكتب ١٧٦٣ لسنة ١٩٧٤“

هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء) ٣٣١٧٠/٧٨/٣٢١٥





Bibliotheca Alexandrina



1523438